



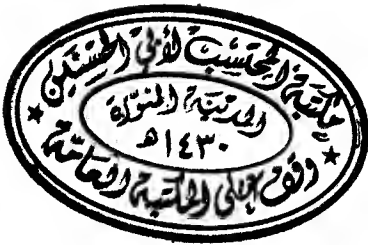
المملكة العربية السعودية
جامعة الملك عبد العزيز
مركز البحوث العلمي والأبحاث الشرعية الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مكتبة المكرمة

في سبيل موسوعة فقهية شاملة
ممسلة موسوعات فقه السلف

٢

موسوعة فقه

إبراهيم النخعي



بقلم

الدكتور محمد رواس قلعه جي

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

مطابع الهيئة العامة للكتاب

فهرس الجزء الأول من (موسوعة فقه ابراهيم النخعي)

الصفحة	الموضوع	من - الى
	المقدمة	(٣ - ١٠)
٣	<u>أهمية البحث في فقه السلف</u>	
٦	<u>مكانة فقه النخعي بين فقه السلف</u>	
٦	<u>منهج البحث في فقه النخعي</u>	
٨	<u>المجديد في هذا الكتاب</u>	
٩	<u>الرموز والاصطلاحات</u>	
	من هو ابراهيم النخعي ؟	
	الباب الأول : نسبه وحياته (١٣ - ٣٤)	
١٥	<u>نسبه وكنيته</u>	
١٦	<u>دخول قبيلة النخع في الاسلام</u>	
١٨	<u>ومتى كان ذلك ؟</u>	
١٩	<u>بركة دعا الرسول للنخع</u>	
٢٠	<u>ولادة النخعي</u>	
٢١	<u>هيئة ابراهيم النخعي</u>	
٢٢	<u>نشأته</u>	
٢٣	<u>حجبه</u>	
٢٣	<u>آل بيت النخعي</u>	
٢٥	<u>مورد عيشه</u>	
٢٧	<u>ذكاء النخعي</u>	
٢٧	<u>تقوى النخعي وورعه</u>	

الصفحة	الموضوع	من - الى
٢٨	<u>وصيته</u>	
٣١	<u>وفساته</u>	
	الباب الثاني : شخصية النخعي	(٣٥ - ٦٦)
	الفصل الأول : شخصيته السياسية	(٣٩ - ٥١)
٣٩	المبحث الأول : العوامل المكونة لشخصيته السياسية	
٤٥	المبحث الثاني : شخصية النخعي السياسية	
	الفصل الثاني : شخصيته الاجتماعية	(٥٣ - ٦٦)
٥٥	المبحث الأول : هيبة النخعي	
٥٩	المبحث الثاني : توقي النخعي الشهرة	
	الفصل الثالث : شخصية النخعي العلمية	(٦٧ - ١٥٨)
	المبحث الأول : العوامل المكونة لشخصيته العملية	(٦٩ - ٩٤)
٦٩	- العامل الأول : مواهب النخعي	
٧٠	- العامل الثاني : بيئة النخعي	
٧٩	- العامل الثالث : أساتذة النخعي :	
٨١	١ - علقمة بن فيس .	
٨٥	٢ - الأسود بن يزيد .	
٨٧	٣ - مسروق بن الأجدع .	
٩٠	٤ - شريح بن الحارث .	
٩٤	- العامل الرابع : شغفه بالعلم :	
	المبحث الثاني : النخعي العالم بالقرآن	(٩٥ - ١٠٢)
٩٥	البند الأول : النخعي القارئ .	
٩٧	البند الثاني : النخعي المفسر .	
١٠٣	المبحث الثالث : النخعي المحدث	(١٠٣ - ١٢١)
١٠٦	- النخعي من رجال أصح الأسانيد .	

الصفحة	الموضوع	من - الى
١٠٧	<u>• النخعي صيرفي الحديث</u>	
١٠٨	<u>• تحريه في الحديث</u>	
١٠٩	<u>• النظر فيما أخذ على النخعي</u>	
١١٠	<u>(أ) رده الآثار</u>	
١١٢	<u>(ب) تحديثه بالمعاني</u>	
١١٢	<u>(ج) ارساله الأحاديث</u>	
١١٥	<u>(د) لحنه باللغة</u>	
١١٧	<u>(هـ) قوله في أبي هريرة : « انه غير فقيه »</u>	
	المبحث الرابع : النخعي الفقيه	(١٣٩ - ١٢٢)
١٢٢	<u>الفقه الحر في العصر الأموي</u>	
١٢٣	<u>أشهر الفقهاء - مدرستا العراق والحجاز</u>	
١٢٤	<u>الحاجة الى فقه الرأي</u>	
١٢٦	<u>أسباب ظهور فقه الرأي في العراق</u>	
١٢٨	<u>فقيه الكوفة بلا منازع</u>	
١٢٩	<u>سند فقه النخعي</u>	
١٣٢	<u>منهج النخعي في العمل بالنص</u>	
١٣٣	<u>النخعي فقيه واقعي</u>	
١٣٤	<u>النخعي واضع منهج لا باني مذهب</u>	
١٣٤	<u>مدى تأثير الحنفية بفقه النخعي</u>	
١٤٠	المبحث الخامس : ابراهيم النخعي المعلم	(١٤٠ - ١٥٦)
١٤١	<u>بعض الأسس التربوية التي كان يتبعها النخعي</u>	
١٤٨	<u>تلاميذ النخعي</u>	
	<u>أشهر تلاميذ النخعي :</u>	
١٥١	<u>١ - سليمان بن مهران الأعمش</u>	
١٥٤	<u>٢ - حماد بن أبي سليمان</u>	
	المبحث السادس :	(١٥٧ - ١٥٨)
١٥٧	<u>رأي العلماء في النخعي</u>	

فهرس الكتاب الثاني

(مواد موسوعة فقه النخعي)

ص	المادة	ص	المادة	ص	المادة
١	آجر	١٢	أجرة	٥٢	استنابه
١	آفاق	١٢	أجل	٥٢	استثناء
١	آمة	١٣	إجهاض	٥٢	استجار
١	آيسة	١٣	احتباء	٥٣	استحاضة
١	أب	١٣	احتضار	٥٤	استدبار
٢	إباحة	١٣	احتلام	٥٥	استسعاء
٢	إباق	١٣	إحداد	٥٥	استسقاء
٣	إبراء	١٤	إحراق	٥٥	استفتاح
٣	إبل	١٤	إحرام	٥٥	استمتاع
٣	ابن	١٤	إحصار	٥٥	استنحاء
٣	ابن ابن	١٤	إحصان	٥٦	استنشاق
٣	ابن زينا	١٧	أخ	٥٧	استهلاك
٤	ابنة مخاض	١٧	إخبار	٥٧	إسفار
٤	إبها	١٧	أخت	٥٧	إسلام
٤	أتان	١٨	اختلاس	٦٠	أسير
٤	اتكاء	١٨	اختيار	٦١	إشا
٤	إتلاف	١٨	أخرس	٦١	اشتباه
٤	إثبات	١٨	أذان	٦١	أشربه
٥	إجاره	٢٢	إذن	٦٥	إشعار
١١	إجازة	٢٢	أذن	٦٥	إصبع
١١	إجبار	٢٢	إرث	٦٦	أصلع
		٥١	استبراء	٦٦	أضحية

ص	المادة	ص	المادة	ص	المادة
٦٩	إطعام	٨٦	أنف	٩٦	بنت ابن
٦٩	أطعمة	٨٦	أنين	٩٦	بندق
٦٩	إعادة	٨٦	إهاب	٩٧	بهتان
٦٩	إعارة	٨٦	إياس	٩٧	بهيمة
٦٩	إعانة	٨٦	أيام التشريق	٩٧	بول
٦٩	اعتكاف	٨٦	إيلاء	٩٧	بيع
٧٢	أعرابي	٩١	إيماء	١١١	بَيْئَة
٧٢	أعمى	٩١	إيمان	١١١	بينونة
٧٣	أعور		(ب)		(ت)
٧٣	إنحاء	٩٢	بائن	١١٢	تأديب
٧٣	إفراد	٩٢	بادية	١١٢	تأوّه
٧٣	إفطار	٩٢	باضعة	١١٢	تبرع
٧٣	إفلاس	٩٢	بئر	١١٢	تبسم
٧٣	أقارب	٩٣	بحر	١١٢	تتابع
٧٣	إقالة	٩٣	بدعة	١١٣	تثاؤب
٧٤	إقامة	٩٤	بدل	١١٣	تشويب
٧٦	إقرار	٩٤	بدو	١١٤	تحرمة
٨٠	إكراه	٩٤	برذون	١١٤	تحصيب
٨٢	أكل	٩٤	بسملة	١١٤	تحكيم
٨٢	أمّ	٩٥	بصاق	١١٤	تحلل
٨٣	أم الولد	٩٥	بغل	١١٤	تحليل
٨٣	إمام	٩٥	بغى	١١٤	تحية
٨٣	أمانة	٩٥	بقر	١١٥	تخصّر
٨٤	إمضاء	٩٥	بكر	١١٥	تخلّس
٨٤	إنابه	٩٥	بلغم	١١٥	تداوى
٨٤	انتحار	٩٥	بلوغ	١١٥	تدبير
٨٥	انتهاب	٩٦	بنت	١١٥	تدليس

ص	المادة	ص	المادة	ص	المادة
١١٥	التراضي	١٢٢	تغريب	١٣٢	(ث) ثمر
١١٥	تربيع	١٢٢	تفريق	١٣٢	ثني
١١٥	ترتيب	١٢٢	تغزير	١٣٢	ثياب
١١٦	تراويح	١٢٢	تغليظ	١٣٢	ثيَّب
١١٦	تركة	١٢٢	تفليس		
١١٨	تسبب	١٢٣	تفويض		(ج) جائزة
١١٩	تسبيح	١٢٣	تقليد	١٣٣	جائفة
١١٩	تسرى	١٢٤	تكبير	١٣٣	جار
١١٩	تسمية	١٢٤	تكفين الميت	١٣٣	جارج
١١٩	تشبه	١٢٤	تلاوة	١٣٣	جبهة
١١٩	تشريق	١٢٤	تلثم	١٣٣	جبيرة
١١٩	تشميت العاطس	١٢٤	تلفت	١٣٤	جد
١١٩	تشهد	١٢٤	تلبيه	١٣٤	جدال
١٢٠	تصفيق	١٢٤	تمتع	١٣٤	جدة
١٢٠	تطوع	١٢٤	تمخط	١٣٤	جدة لأم
١٢٠	تعبير	١٢٤	تميمه	١٣٤	جُدْ جُدْ
١٢٠	تعجيل	١٢٦	تنشيف	١٣٤	جراح
١٢٠	التعدي	١٢٦	تنظيف	١٣٥	جراد
١٢٠	تعريض	١٢٦	تنفيل	١٣٥	جُرْدْ
١٢١	تعريف	١٢٧	تواطؤ	١٣٥	جُرْمُوق
١٢١	تعزير	١٢٢	توبة	١٣٥	جزية
١٢١	تعليق	١٧٧	توحيد	١٣٥	جعاله
١٢١	تعليم	١٢٨	تورك	١٣٥	جلد
١٢١	تعوذ	١٢٨	تورية	١٣٥	جَلْدْ
١٢١	تعويض	١٢٨	تيامن	١٣٥	جلوس
١٢٢	تعين	١٢٨	تيمم		

المادة	ص	المادة	ص	المادة	ص
حيلة	٢٢٤	حَجَر	٢١٠	جامع	١٣٥
حيوان	٢٢٤	حداد	٢١٠	جاعة	١٣٧
(خ)		حدث	٢١٠	جَمرة	١٣٧
خاتم	٢٣٤	حدود	٢١٠	جمع	١٣٧
خالة	٢٣٤	الحراية	٢١٠	جمع الصلاتين	١٣٧
خسارة	٢٣٤	حربي	٢٢٠	جمعة	١٣٧
خسوف	٢٣٤	حرز	٢٢٠	صيام يوم الجمعة	١٣٧
خشب	٢٣٤	حرم مكة	٢٢٠	جنابة	١٣٧
خشوع	٢٣٤	حرير	٢٢١	جنازة	١٤١
خصاء	٢٣٥	حش	٢٢١	جناية	١٤١
خضاب	٢٣٥	حضانة	٢٢١	جنون	١٦٨
خطأ	٢٣٥	حلف	٢٢٢	جنين	١٦٩
خُطْبَة	٢٣٥	حلق الشعر	٢٢٢	جهاد	١٦٩
خِطْبَة	٢٣٥	حلقوم	٢٢٢	جهر	١٦٩
خف	٢٣٥	حلوان	٢٢٢	جهل	١٦٩
خلاء	٢٣٥	حلي	٢٢٢	جواد	١٦٩
خُلْع	٢٣٥	حمار	٢٢٢	جورب	١٧١
خلوة	٢٤١	حمام	٢٢٢	جوهر	١٧١
خمار	٢٤١	حمد	٢٢٢	(ح)	
خمر	٢٤١	حمل	٢٢٢	حائل	١٧٢
خنثى	٢٤١	حميل	٢٢٤	حاجة	١٧٢
ختزير	٢٤٢	حنوط	٢٢٤	حارص	١٧٢
خنفساء	٢٤٢	حواله	٢٢٤	حامل	١٧٢
خوف	٢٤٢	حيازة	٢٢٤	حج	١٧٢
خيار	٢٤٢	حيض	٢٢٤	حجاب	٢٠٩
خيل	٢٤٢	حيض	٢٢٤	حجامة	٢١٠

ص	المادة	ض	المادة	ص	المادة
٢٤٢	دابة	٢٥٩	ذِكْرُ الله تعالى	٢٩٨	ريق
٢٤٢	دامعة	٢٥٩	ذمي	(ز)	
٢٤٢	دامية	٢٥٩	ذهب	٢٩٩	زرع
٢٤٢	دباغة	(١)		٢٩٩	زعفران
٢٤٢	دُبُر	١٠١	رأس	٢٩٩	زكاة
٢٤٢	دراهم	٢٦١	رُؤيا	٣١٩	زكاة الفطر
٢٤٤	دعاء	٢٦٢	رؤية	٣٢١	زنا
٢٤٥	دعوة	٢٦٢	ربا	٣٢٩	زوج
٢٤٦	دعوى	٢٦٥	رجعة	٣٣٠	زوجة
٢٤٦	دف	٢٦٨	رِجْلُ	٣٣٠	زيادة المساجد
٢٤٦	دفاع	٢٦٨	رَجْمٌ	(س)	
٢٤٦	دفن	٢٦٨	رَحِيمٌ	٣٣١	سائمة
٢٤٦	دقيق	٢٦٩	رِدَّة	٣٣١	سُور
٢٤٦	ذلك	٢١٠	رش	٣٣١	سبع
٢٤٦	دم	٢٧١	رشوة	٣٣١	سبي
٢٤٧	دود	٢٧١	رضاع	٣٣١	ستره
٢٤٧	دَيْن	٢٧٢	رضخ	٣٣٢	سجني
٢٥٢	دين « ملة »	٢٧٢	رق	٣٣٢	سجود
٢٥٢	ديّة	٢٩٢	رقبة	٣٣٧	سحور
٢٥٢	ديوان	٢٩٢	ركاز	٣٣٧	سدل
	(ذ)	٢٩٢	ركوع	٣٣٧	سراية
٢٥٣	ذباب	٢٩٢	رمضان	٣٣٧	سرقة
٢٥٣	ذبيحة	٢٩٣	رمل	٣٤٢	سقوط
٢٥٩	ذراع	٢٩٣	رهن	٣٤٣	سفتجه
٢٥٩	ذِكْرٌ	٢٩٨	روث	٣٤٣	سفر
		٢٩٨	ريش	٣٤٤	سفه

المادة	ص	المادة	ص	المادة	ص
(ض)		شَعْر	٣٥٣	سفينة	٣٣٤
ضجعة	٤٦٦	شفعه	٣ ٤	سقط	٣٤٤
ضحك	٤٦٦	شك	٣٨٦	سَكْر	٣٤٤
ضحى	٤٦٦	شكر	٣٨٦	سَكْر	٣٤٥
ضفائر	٤٦٦	شهادة	٣٥٦	سكن	٣٤٥
ضمان	٤٦٦	شهيد	٣٦٥	سكوت	٣٤٥
(ط)		شيخ	٣٦٦	سلاح	٣٤٥
طاق	٤٦٨	(ص)		سلام	٣٤٥
طحين	٤٦٨	صائِل	٣٦٧	سلس البول	٣٤٨
طريق	٤٦٨	صاع	٣٦٧	سلطان	٣٤٨
طعام	٤٦٨	صبح	٣٦٧	سَلَم	٣٤٨
طلاء	٤٧١	صبغ	٣٦٧	سمحاق	٣٤٨
طلاق	٤٧١	صبغ	٣٦٧	سَمَر	٣٤٨
طلق	٤٩٧	صبي	٣٦٧	سَمْسَرَة	٣٤٨
طهارة	٤٩٧	صداق	٣٦٨	سمك	٣٤٨
طَهْر	٤٩٧	صدقة	٣٦٨	سن	٣٤٨
طواف	٤٩٧	صديد	٣٧١	سِنُور	٣٤٩
طيب	٤٩٨	صوف	٣٧١	سَهو	٣٤٩
طير	٤٩٨	صغير	٣٧٢	سوانم	٣٤٩
طيلسان	٤٩٨	صفا	٣٧٣	سواك	٣٤٩
(ظ)		صلاة	٣٧٣	(ش)	
ظفر	٤٩٩	صلب	٤٤٩	شبه العمد	٣٥٠
ظنين	٤٩٩	صلح	٤٤٩	شُبُهَة	٣٥١
ظهار	٤٩٩	صورة	٤٤٩	شرط	٣٥١
(ع)		صيام	٤٤٩	شركة	٣٥١
عاج	٥٠٦	صيد	٤٦١	شريك	٣٥٣

ص	المادة	ص	المادة	ص	المادة
٥٠٦	عارية	٥٢٤	عقص الشعر	(ف)	
٥٠٦	عاشوراء	٥٢٥	عقق	٥٤٤	فائته
٥٠٦	عافلة	٥٢٥	عقل	٥٤٤	فاتحة
٥٠٦	عامل	٥٢٥	عقيقه	٥٤٤	فأر
٥٠٦	عبد	٥٢٦	علم	٥٤٤	فتح
٥٠٦	عتق	٥٢٦	عمامة	٥٤٤	فجر
٥٠٦	عتته	٥٢٦	عمرة	٥٤٤	فخذ
٥٠٦	عدالة	٥٢٩	عورة	٥٤٥	فراش
٥٠٦	عيدة	٥٢٩	عيب	٥٤٥	فدية
٥٢٠	عذرة	٥٢٩	عيد	٥٤٥	فرائض
٥٢٠	عرس	٥٣٤	عينه	٥٤٥	فرس
٥٢١	عرفة	(غ)		٥٤٥	فرقة
٥٢١	عرق			٥٤٥	فرقة
٥٢١	عروس	٥٣٥	غائب	٥٤٥	فسخ
٥٢١	عروض	٥٣٥	غائط	٥٤٦	فيسق
٥٢١	عزل	٥٣٥	غراب	٥٤٦	فضة
٥٢٢	عشاء	٥٣٥	غرة	٥٤٦	فضيخ
٥٢٢	عشش	٥٣٥	غرر	٥٤٦	فطر
٥٢٣	عصاية	٥٣٦	غسل	٥٤٦	فلس
٥٢٣	عصبة	٥٤٠	غموس	٥٤٦	فم
٥٢٣	عصر	٥٤٠	غناء	(ق)	
٥٢٤	عصير	٥٤٠	غنى	٥٤٧	القاضى
٥٢٤	عطاس	٥٤١	غنيمة	٥٤٧	قبا
٥٢٤	عطيه	٥٤٣	غياب	٥٤٧	قبر
٥٢٤	عظم	٥٤٣	غيبة	٥٤٧	قبلة
٥٢٤	عقرب			٥٤٧	قبلة

ص	المادة	ص	المادة	ص	المادة
٥٤٧	قبض	٥٧٥	قَرَد	٥٩٠	لباس
٥٥٠	قتل	٥٧٥	قيام	٥٩١	لبسة
٥٥٠	قذف	٥٧٥	قء	٥٩١	لبن
٥٥٩	قرء	٥٧٥	قَبِيح	٥٩١	لحية
٥٥٩	قُرْآن	٥٧٥	قيمة	٥٩٢	لُعاب
٥٦٥	قراض	(ك)		٥٩٢	لعان
٥٦٥	قيران	٥٧٦	كباثر	٥٩٦	لغو
٥٦٥	قَرَض	٥٧٦	كتابة	٥٩٦	لُقْطَة
٥٦٥	قُرْعَة	٥٧٦	كتابي	٥٩٧	لقيط
٥٦٦	قرن	٥٧٦	كثير	٥٩٨	لمس
٥٦٦	قريب	٥٧٧	كحل	٥٩٩	لهو
٥٦٦	قرينه	٥٧٧	كذب	٥٩٩	لواطة
٥٦٧	قسامة	٥٧٧	كَّر	(م)	
٥٦٨	قَسَم	٥٧٧	كُراع	٦٠٠	ماء
٥٦٨	قَسَم	٥٧٧	كسوة	٦٠٠	مؤتم
٥٦٨	قِصاص	٥٧٧	كسوف	٦٠٠	ماشية
٥٦٨	قصد	٥٧٧	كعبة	٦٠٠	ماعون
٥٦٨	قصر الصلاة	٥٧٨	كهارة	٦٠٠	مباح
٥٦٨	قضاء	٥٨٥	كفالة	٦٠٠	مباشرة
٥٧٣	قطع	٥٨٥	كفر	٦٠٠	مبهم
٥٧٤	قعود	٥٨٧	كفن	٦٠١	مبيت
٥٧٤	قلس	٥٨٧	كلالة	٦٠١	متعة
٥٧٤	قليل	٥٨٨	كلام	٦٠١	متلاحمة
٥٧٤	قمل	٥٨٨	كلب	٦٠١	مجازفة
٥٧٤	قنوت	(ل)		٦٠١	مجنون
٥٧٤	قهقهة	٥٩٠	لؤلؤ	٦٠١	مجهول

ص	المادة	ص	المادة	ص	المادة
٦٠١	محوس	٦٠٨	مستأمن	٦١٧	مكاتب
٦٠٢	محاذاة	٦٠٩	مستحيل	٦١٧	مكة
٦٠٢	محتضر	٦٠٩	مسجد	٦١٧	منكب
٦٠٢	محراب	٦١٠	مسح	٦١٨	منقلة
٦٠٢	محرم	٦١١	مشاع	٦١٨	منسّى
٦٠٢	محال	٦١١	مشى	٦١٨	منسّى
٦٠٣	مخاض	٦١١	مصارف	٦١٨	مهر
٦٠٣	مخاط	٦١١	مصافحة	٦١٨	موالة
٦٠٣	مختلس	٦١١	مصانعة	٦١٨	موسيقى
٦٠٣	مدّ	٦١١	مصحف	٦١٩	موضحة
٦٠٣	مدبر	٦١٢	مصر	٦١٩	مولى
٦٠٣	مراجعة	٦١٢	مصلى	٦١٩	موت
٦٠٣	مرأة	٦١٢	مضاربة	٦٢٠	ميت
٦٠٦	مرحاض	٦١٢	مضغ	٦٣٣	ميّنة
٦٠٦	مرض	٦١٢	مضمضة	٦٣٤	ميقات
٦٠٧	مرضع	٦١٢	معتوه	(ن)	
٦٠٧	مرفق	٦١٣	معدن	٦٣٥	نار
٦٠٧	مرور	٦١٣	معراض	٦٣٥	ناقلة
٦٠٧	مروة	٦١٣	معسكر	٦٣٦	نباش
٦٠٧	مزارعة	٦١٣	معصية	٦٣٥	نبيذ
٦٠٨	مزايده	٦١٣	مغرب	٦٣٥	نثار
٦٠٨	مزلفة	٦١٣	مفقود	٦٣٦	نحاسة
٦٠٨	مسّ	٦١٧	مقبرة	٦٤٧	نخامة
٦٠٨	مساقاة	٦١٧	مقتدى	٦٤٧	نخع
٦٠٨	مسايفة	٦١٧	مقصورة	٦٤٧	نذر
٦٠٨	مسبوق	٦١٧	مقعد	٦٥١	نزع

ص	المادة	ص	المادة	ص	المادة
٦٥١	نسب	٦٨١	نهب	٦٩٠	ودج
٦٥٥	نسيان	٦٨١	نهر	٦٩١	وديعه
٦٥٦	نسيئة	٦٨١	نوم	٦٩٢	وسق
٦٥٦	نشوز	٦٨١	نياحة	٦٩٢	وسم
٦٥٦	نصاب	٦٨١	نيسة	٦٩٢	وسمة
٦٥٦	نصارى		(ه)	٦٩٢	وسوسة
٦٥٦	نضح	٦٨٢	هاشمة	٦٩٣	وصاية
٦٥٧	نظر	٦٨٢	هبة	٦٩٣	وصية
٦٥٧	نعش	٦٨٧	هجر	٧٠١	وضوء
٦٥٧	نعل	٦٨٧	هجر	٧١٣	وضيعة
٦٥٧	نعي	٦٨٧	هدي	٧١٣	وطء
٦٥٧	نفاس	٦٨٨	هدية	٧١٤	وكالة
٦٥٧	نفث	٦٨٨	هرة	٧١٤	ولاء
٦٥٧	نفخ	٦٨٨	هزل	٧١٥	ولاية
٦٥٨	نفقة	٦٨٩	هلاك	٧١٦	ولد
٦٦٣	نفل	٦٨٩	هيان	٧١٧	ولى
٦٦٣	نفي	٦٨٩	هوى		(ي)
٦٦٣	نقاب		(و)	٧١٨	ياقوت
٦٦٣	نكاح	٦٩٠	واجب	٧١٨	يتيم
٦٨٠	نكول	٦٩٠	وتر	٧١٨	يد
٦٨١	نماء	٦٩٠	وجه	٧١٩	يمين

فهرس الكتاب الثالث

النظر فيما نسب الى النخعي من الشذوذ
في مسائل الفقه

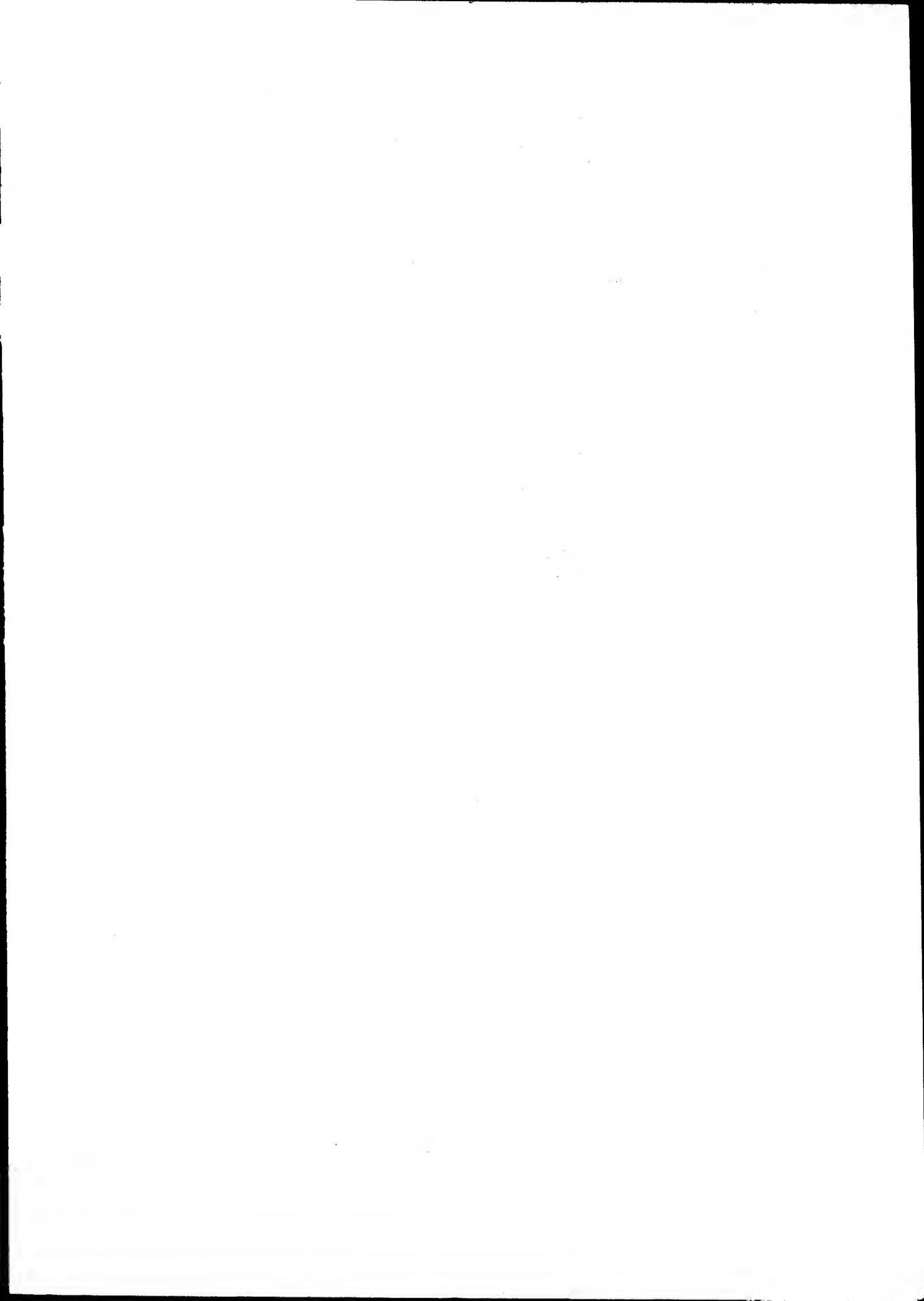
الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٢٩	المسألة الأولى :	٧٣٦	المسألة الثامنة :
	<u>تغطية المحرم وجهه</u>		<u>حرية اللقيط</u>
٧٣١	المسألة الثانية :	٧٣٧	المسألة التاسعة :
	<u>جواز قتل المحرم الفأرة</u>		<u>إلحاق الولد بأكثر من أب واحد</u>
٧٣١	المسألة الثالثة :	٧٣٩	المسألة العاشرة :
	<u>طهارة لعاب آدمي</u>		<u>إسقاط التيمم للحدث الأصغر والأكبر</u>
٧٣٢	المسألة الرابعة :	٧٤٠	المسألة الحادية عشرة :
	<u>طهارة سؤر الحنب والحائض</u>		<u>صيام الرجل يصبح جنباً</u>
٧٣٣	المسألة الخامسة :	٧٤٢	المسألة الثانية عشرة :
	<u>مشروعية خيار المجلس</u>		<u>زكاة الذكور من السوائم</u>
٧٣٤	المسألة السادسة :	٧٤٣	المسألة الثالثة عشرة :
	<u>نجاسة بول الحيوان غير مأكول اللحم</u>		<u>الزكاة في السخال المستفادة أثناء الحول</u>
٧٣٥	المسألة السابعة :		
	<u>سنية صلاة الاستسقاء</u>		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٤٥	المسألة الرابعة عشرة : <u>تكبيره التحريمه</u>	٧٥١	المسألة الثامنة عشرة : حق الأب في إجبار ابنته على الزواج
٧٤٦	المسألة الخامسة عشرة : تمام الصلاة بالرفع من السجود	٧٥٣	المسألة التاسعة عشرة : وجوب الوضوء من قرقرة البطن ، والمعصية ، ومضى خمس صلوات
٧٤٨	المسألة السادسة عشرة : كفارة الإفطار — ار في رمضان	٧٥٤	المسألة العشرون : غسل المرأة الجنب إذا حاضت
٧٤٩	المسألة السابعة عشرة : <u>عتق ولد الزنا في الكفارة</u>	٧٥٧	<u>خاتمة</u>

فهرس الكتاب الرابع

مصادر الفقه عند النخعي

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٧٥	تركه خبر الواحد فيما نعم به البلوى	٧٦١	مصادر الفقه عند النخعي
٧٧٧	المصدر الثالث : أقوال الصحابة	٧٦٢	المص — در الأول : القرآن الكريم
٧٨١	المصدر الرابع : الإجماع	٧٦٣	الخاص والع — ام في القرآن الكريم
٧٨١	— الإجماع السكوتي	٧٦٥	الأمر
٧٨٣	المصدر الخامس : القياس	٧٦٦	حمل المطلق على المقيد
٨٧٦	المصدر السادس : الاستحسان	٧٦٧	العام
٧٨٨	المصدر السابع : الاستصحاب	٧٦٨	تعارض الخاص مع العام
٧٩٠	المصدر الثامن : العرف	٧٧٠	المصدر الثاني : السنة
٧٩٢	خاتمة	٧٧١	-- احتجاجه بالحديث المرسل
٧٩٣	معجم تراجم الأعلام : (الرجال والأماكن)	٧٧٢	تركه خبر الواحد إذا خالف قياس الأصول
٨٤١	فهرس المراجع	٧٧٤	الحديث المخالف للأص — ول لا يشترط في تركه أن يكون راويه غير فقيه
٨٥٤	معجم بمواد الموسوعة		
٨٤١	فهرس المراجع		
٨٥٤	فهارس الكتاب		



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وآله وصحابه أجمعين ، وبعد :

١ - أهمية البحث في فقه السلف في العصر الحاضر :

مضى الزمن الذي كان الناس فيه يحصرون أنفسهم ضمن أحكام مذهب معين ، يرون فيه الحق ، وفي غيره الباطل ، دون النظر في الدليل ، وأتى الزمن الذي فتح فيه الناس عيونهم على نور دين الله ، فوجدوا هذا النور في كل مذهب ؛ لأن « كلهم من رسول الله مقتبس » بل وجعل المثقفون من أبناء الإسلام يقبلون - بل يسألون - الفتوى المدعومة بالدليل ، وإن كانت من غير المذاهب الأربعة .

إن هذه الانطلاقة التي انطلقها المثقفون من الجماهير كان لها صداها في القوانين الشرعية ، فقد استجابت الدولة المصرية سنة ١٩٢٠ للنداءات المرتفعة المطالبة بالأخذ من المذاهب الأربعة ما يوافق روح العصر وتطور الحياة ، فأصدرت القانون رقم (٢٥) الذي اشتمل على الأحوال الشخصية من المذهب الحنفى وغيره من المذاهب الأربعة ، دون ما عداها .

وفي سنة ١٩٢٩ أصدرت القانون الشرعى رقم (٢٥) الذى أخذ بكافة المذاهب الفقهية .

وفى سنة ١٩٣٦ شكلت الحكومة المصرية لجنة ، وكلفتها وضع قانون للأحوال الشخصية ، وقد رأت اللجنة أن تأخذ من الآراء الفردية - إضافة إلى المذاهب الإسلامية - ما يلائم مصالح الناس ، ويوافق روح العصر .
كما أصدرت الدولة السورية عام ١٩٥١ قانون الأحوال الشخصية الذى جاء على غرار القانون المصرى الأخير .

وكان يواكب هذه الانطلاقة التى انطلقتها الفقه الإسلامى فى داخل البلاد الإسلامية - فى الفكر الدينى الجماهيرى وفى الفكر العلمى القانونى - انطلاقة أخرى فى المجال الدولى ، حيث عبرت المؤتمرات الدولية عن إعجابها بهذا الفقه العظيم ، فقد نص مؤتمر القانون المقارن المنعقد فى لاهاي عام ١٩٣٧ على اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا من مصادر التشريع العام .

وأوصى مؤتمر المحامين الدولى المنعقد فى لاهاي عام ١٩٤٨ جمعية المحامين الدولية بتبنى الدراسة المقارنة لهذا التشريع ، والتشجيع عليها ، وجاء فى تقرير المجمع الدولى للحقوق المقارنة المنعقد فى باريس عام ١٩٥١ باسم (أسبوع الفقه الإسلامى) : إن اختلاف المذاهب الفقهية فى هذه المجموعة الحقوقية العظمى ينطوى على ثروة من المفاهيم والمعلومات ، ومن الأصول الحقوقية التى هى مناط الإعجاب ، وبها يتمكن الفقه الإسلامى من أن يستجيب لجميع مطالب الحياة الحديثة ، وأن يوفق بين حاجاتها .

وأهاب مؤتمر معالجة الجريمة المنعقد فى دمشق عام ١٩٧٢ بالدول أن تقترب فى تشريعاتها فى معالجة الجريمة من التشريع الإسلامى .

تجاه هذه الانطلاقة المشرفة التى انطلقتها فقهاء الإسلامى العظيم فى المجالين الداخلى والعالمى ، كان من الواجب علينا أن نقدم الفقه الإسلامى كاملا بكافة مذاهبه واجتهاداته ، ليتمكن الباحث والقانونى والمفتى من أن ينتقى أثمن دُرّة ، فيجعلها واسطة العقد ، فيوافق بذلك الحق الذى أوصى الله المؤمنين

باتباعه ، والثبات عليه ، ويحقق المصلحة التي نزل شرع الله من أجلها ، ولا نستطيع أن نقدم الفقه الإسلامي كاملاً إلا إذا قمنا بجمع فقه السلف ، وعرضه عرضاً حديثاً يوافق روح العصر ، ويسهل الرجوع إليه .

وظهرت إرداصات تدل على أن موسوعة للفقه الإسلامي ستولد ، تنفيذاً لتوصيات المؤتمرات الدولية ، تسهل على الباحث الرجوع إلى الفقه الإسلامي ، وتمكن الغريب عن هذا الفقه من الاطلاع عليه ، والاعتراف من نبعه الفياض .

فكان لابد من أن يتقدم ذلك - في نظري - موسوعات تمهيدية تدون فقه السلف ، وتعرضه عرضاً موسوعياً معجمياً ؛ لتكون أساساً لتلك الموسوعة الكبرى التي تنتظم الفقه الإسلامي كله بكافة مذاهبه واجتهاداته (١) .

وهذا ما جعاني أعكف قرابة عشرين عاماً على البحث والتنقيب لجمع فقه السلف ، فجمعت فقه اثنين وسبعين فقيهاً ، ما بين صحابي وتابعي وتابع تابعي ، عدا الأئمة الأربعة وتابعيهم .

وها أنا أقدم اليوم (موسوعة فقه إبراهيم النخعي) بعد أن قدمت (موسوعة فقه عمر بن الخطاب) رضى الله عنه وسأتابعها (موسوعة فقه علي بن أبي طالب) رضى الله عنه - إن شاء الله تعالى - بعد أن أتممت صياغتها بعونه تعالى .

(١) أولت موسوعة الفقه الإسلامي التي تصدرها الحكومة الكويتية فقه السلف عناية خاصة ، ووضعت في مستوى المذاهب الأربعة في العرض والتحليل ، فقد جاء في مذكرتها الإيضاحية : «تتضمن الموسوعة على فقه المذاهب الأربعة ، ومذاهب السلف المعبره ٠٠ والمراد بمذاهب السلف : فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة المشهورين الذين اندرست مذاهبهم ، ولكن نقلت آراؤهم في كتب المذاهب الأربعة من غير تكبر » .

ثم أتت اللجنة العلمية وفسرت ذلك في اجتماعها الرابع ، ولكنها أرجأت البت فيه نظراً لغياب عضوها الدكتور محمد رواس قلعه جي المختص بفقه السلف ، وفي اجتماعها الخامس حضر العضو المذكور ، ووضع التفسير النهائي لفقه السلف ، وتحديد مراجعه ، وأثبت ذلك في محضر الجلستين .

وسأتابع المسيرة بموسوعة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، وستتلوها -
إن شاء الله - موسوعة فموسوعة في سلسلة موسوعات فقه السلف ، ما
وسعت ذلك حياتي .

فالله أسأل أن يكتب ذلك في صحيفة أعمالى ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون .
إلا من أتى الله بقلب سليم ﴾ .

٢ - مكانة فقه النخعي بين فقه السلف :

إبراهيم النخعي شخصية فذة معطاء . حمل علم علقمة بن قيس ، والأسود
ابن يزيد النخعيين ، وعلقمة حمل علم عبد الله بن مسعود ، حتى قال
ابن مسعود : « ما أقرأ شيئاً وأعلمه إلا علقمة يقرؤه ويعلمه » وحمل الأسود علم
عمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود ، وعمر بن الخطاب هما جبلا علم في
ذلك العصر ، ولكن النخعي لم يكن حامل فقه فحسب ، بل كان واعى فقه ،
يفتى في الحوادث بما سمعه من فتاوى الأفاضل من صحابة رسول الله
وتلامذتهم ، ويجتهد في إيجاد الأحكام - لما لم يسمع فيه فتوى منهم - بما وعاه
من مبادئ فقهية ، وأصول شرعية ، وكان له في ذلك خط استطعنا أن نكشف
عن معالمه ، والذي نستطيع أن نقوله الآن : هو أن هذا الخط يمتاز بالمنهجية ،
وعمق الفكر ، ولذلك كان فقه النخعي يشكل انعطافاً ملحوظاً في الفكر
الفقهى ، وكان النخعي بحق المرسى الأول لأركان مدرسة الرأى العراقية
التي وضعت أركان مذهب مستقل لمنهج البحث في الفقه الإسلامى .

٣ - منهج البحث فى فقه النخعي :

لقد اتبعت في عرض فقه النخعي منهجاً صعباً لم أكن قادراً عليه لولا أننى
أفنييت غضن شيبانى ، ولبانة كهولتى في البحث والتنقيب في فقه السلف ،
فتكونت لدى الخبرة التى مكنتنى من المضى في طريقه .

ولعل ما أقدمه اليوم للقارىء من سلسلة موسوعات فقه السلف - ومنها « موسوعة فقه إبراهيم النخعي » - لسان صدق على ما أقول .

وقد آثرت تبسيط هذا الفقه ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، فكنت أعرض الأحكام عرضاً واضحاً بما يتناسب والنص المأثور عن النخعي ، ثم آتيت بالنص بعد ذلك ، فيأتى ذلك النص على غاية من الوضوح بما سبقه من مقدمات .

* كما كنت أجمع طائفة من الفروع التي أفتى فيها النخعي ، فأخضعها لقاعدة كما فعلت في (إجارة / ٣) .

* وإذا وقع تحت يد نص مطلق ، ونص آخر في الموضوع نفسه مقيد ، حملت المطلق على المقيد ، كما فعلت في (أ ب) .

* ولقد سعيت - ما وسعني السعي - إلى التوفيق بين الفتاوى المتعارضة التي نقلت عن النخعي ، كما فعلت في (حيض / ١٢١) فإن لم أستطع التوفيق بينها ، وأمكنت معرفة رجوعه عن إحداها ، أثبت هذا الرجوع ، ونبهت إليه ، كما فعلت في (زكاة / ٣ ب) وإن لم يمكنني معرفة ذلك أثبت عن النخعي روايتين أو أكثر .

* وكان لابد لي من توجيه كثير من آراء النخعي ؛ لأن هذا التوجيه يبدو لي في بعض الأحيان أمراً لابد منه كما في (إيلاء / ١) و (حيض / ٢ هـ)

* وإذا ما مررت برأي يخالف فيه النخعي جماهير العلماء ، أو بدا لي فيه شيء من الغرابة ، بددت ذلك ببيان سند النخعي في هذا الرأي ، سواء كان هذا السند حديثاً شريفاً ، أو فتوى صحابي ، أو فهماً شخصياً من النخعي ، كما فعلت في (بيع / ٢ ب) .

* وزيادة في التحري فقد آثرت ألا أنقل رأى النخعي بمجرد العثور عليه في أحد المصادر ، بل أجِدُّ في البحث عنه في مصادر أخرى للتأكد من صحته ،

و كثيراً ما كان يظهر لي بعد مقارنة الرأي الواحد الوارد في مصادر متعددة أن ثمة زيادة في بعض هذه المصادر أستفيد منها ، أو أن تصحيحاً قد وقع في بعضها ، فأنبه على هذا التصحيح حين أرى ذلك ضرورياً ، وأكتفى بإثبات الصحيح دون تنبيه على الخطأ في أكثر الأحيان ، كما فعلت في (صيام / ٣ د) . وإني لأعترف بأني لم أستطع تنفيذ هذا الذي التزمته دائماً ؛ لأن بعض المصادر تفردت بنقل رأي للنخعي لم ينقله غيرها ، فاضطرت لإثباته كما جاء في هذا المصدر .

٤ - الجديد في هذا الكتاب :

وتحدثنا بنعمة الله تعالى ، فإنه لم يسبقني أحد من المتقدمين - ولا من المتأخرين ، فيما أعلم - إلى دراسة شخصية إبراهيم النخعي ، ولا إلى جمع فقهه ، وصياغته بشكل مذهب فقهي متكامل ، وعرض هذا الفقه بهذا العرض الذي أثبتناه هنا هو عرض جديد لم يسبقني أحد من كتاب الفقه الإسلامي إليه - فيما أعلم - ولا أعلم كتاباً فقهيّاً قد صدر بهذا الترتيب المعجمي إلا (معجم فقه ابن حزم) الذي صنعه أستاذنا الكبير العلامة الشريف السيد محمد المنتصر الكفائي ، وأصدرته لجنة موسوعة الفقه الإسلامي في جامعة دمشق ، وكان لنا شرف المشاركة فيه بتوجيه أستاذنا وإشرافه ، « ومعجم الفقه الحنبلي » الذي صنعه أنا مع اثنين من الزملاء بوصفي أحد أعضاء اللجنة العلمية في موسوعة الفقه الإسلامي في الكويت ، وأصدرته وزارة الأوقاف الكويتية ، و « موسوعة فقه عمر بن الخطاب » الذي صنعه بنفسه ، وقد كان نضج هذه التجربة في طريقة تدوين الفقه حسب الترتيب الذي ذكرناه ، فأنضج هذه الأعمال آخرها .

فما صدر إذن بهذا الترتيب كان لنا ضلع كبير في إخراجه ، وبذلك نكون من الرعيل الأول الذي انتهج هذا النهج في التأليف الفقهي ، ونكون

أول من أنصح تجربة تدوين الفقه الإسلامي بما أسمىناه بالطريقة الموسوعية .

٥ - الرموز والاصلاحات :

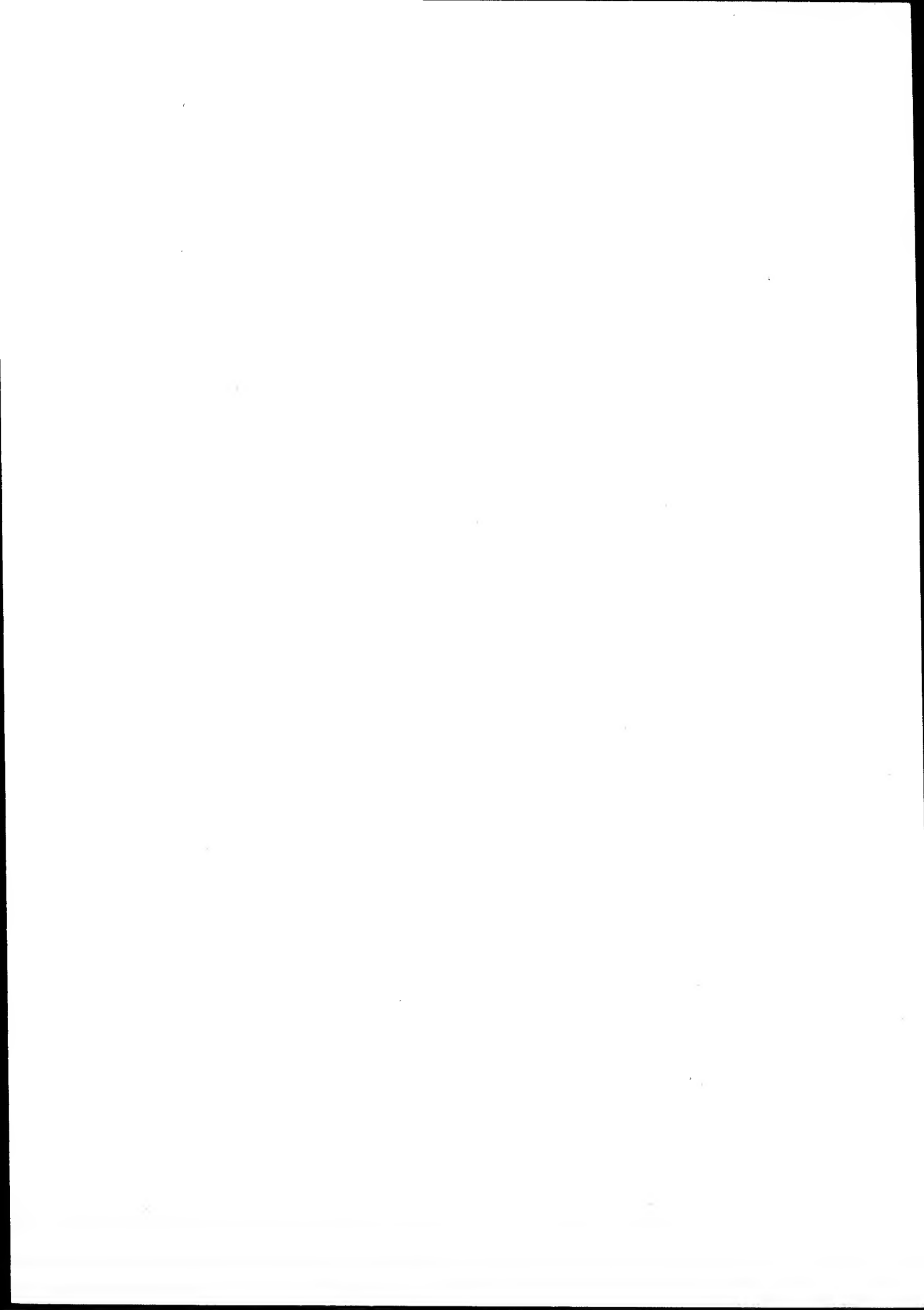
(أ) إذا ذكرت حرف الراء متبوعا بنقطتين هكذا (ر :) فإن ذلك
يعنى : (انظر) .

(ب) ولقد أعطيت فقرات كل كتاب أرقاما متسلسلة تنطفيء في نهاية
الكتاب لتسهيل الاحالة إليها ، فإذا قلت (ر : ك ١ / ٣٥) فإن ذلك يعنى :
أنظر الكتاب الأول فقرة / ٣٥ منه .

(ج) ونظرا لكثرة التفريعات في الأبواب الفقهية فقد اضطررت لاتباع
عزو خاص بها ، فإذا قلت (ر : بيع / ٤ هـ ٢) فإن ذلك يعنى
أنظر كلمة بيع ، الفقرة الرابعة ، ثم تتبع فقرات الفقرة الرابعة حتى
تعثر على الفقرة (هـ) ثم تتبع فقرات الفقرة (هـ) حتى تعثر على
الفقرة (٢) وفيها تجد المطلوب .

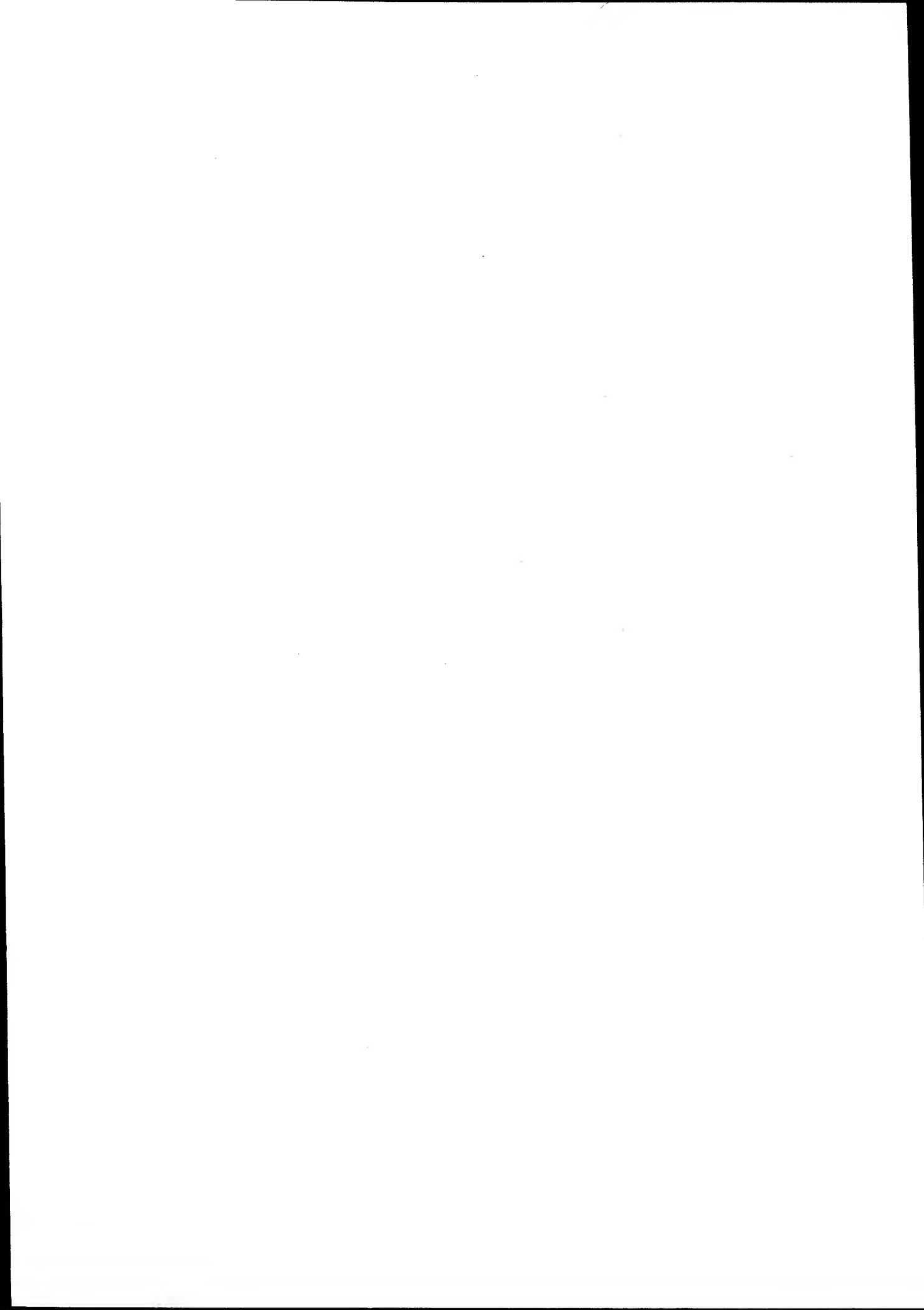
وإذا فصلت بين الأرقام بفصله هكذا (بيع / ٤ هـ ٢ ، ٦)
فإن ذلك يعنى أن الرقم (٦) هو من فقرات الحرف السابق (هـ) .
عندما أذكر في الهامش المرجع دون أن أسبقه بحرف الراء فإن ذلك
يعنى أن النص منقول بحروفه ، وإذا تعددت المصادر في الحاشية فإن
النص بحروفه منقول من المرجع الذى يذكر أولا ، وقد يكون هو
كذلك في باقى المصادر ، وقد تختلف عبارته دون معناه .

أما إذا ذكرت حرف الراء ثم أتبعته بالمصدر هذا (ر :
عبد الرازق) فإن ذلك يعنى أني تصرف في ألفاظ النص دون معناه ،
وحين نقل النص بحروفه قد أجد ضرورة زيادة جملة ، أو كلمة فيه ،
وحينئذ أضع هذه الزيادة بين خطين مستقيمين هكذا : مؤصدة
- أى : مقفلة -



الكتاب الأول
من هو إبراهيم النخعي ؟

الباب الأول
نَسَبُهُ وَحَيَاتُهُ



١ - نسب ابراهيم النخعي وكنيته

يُكنى إبراهيم النخعي بأبي عمران^(١)

ولم نعثر على أى خلاف يعتد به فى نسب أبي عمران حتى منبع نسبته ، فقد اتفق المؤرخون على أنه إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة ابن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع^(٢) ، واسم النخع جسر ، وهو جسر ابن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أد^(٣) بن زيد بن يشجب ابن غريب بن زيد بن كهلان بن سبأ^(٤) .

فنسبة النخعي إلى النخع ، وهو جسر بن عمرو ، وإنما سمي جسر بالنخع لأنه انتزع من قومه - أى بعد عنهم - ونزل بيثمة^(٥) فكثروا أولاده ، فكانوا قبيلة كبيرة نسبت إليه ، وهم من مذحج باليمن ، واسم مذحج مالك بن أد ، وإنما سمي بمذحج نسبة إلى أمه ، لأن أمه مدلة هلك زوجها أد ، وترك لها ولدين : مالكاً ، وطيثماً ، فأذحت - أى : أقامت - عليهما ولم تتزوج بعد زوجها^(٦) ، وقيل فى نسب مذحج غير هذا .

أما نسب أبي عمران من جهة أمه فهو إلى النخع أيضاً ؛ لأن أمه هى

(١) طبقات ابن سعد ٢٧٠/٦ وتهذيب التهذيب ١٧٧/١

(٢) أنظر طبقات ابن سعد ٢٧٠/٦ ووفيات الأعيان ٦/١ وغاية المنتهى

٢٩/١ وتهذيب التهذيب ٢٧٧/١ .

(٣) أنساب السمعاني ٥٥٧ والقاموس المحيط مادة : (ن خ ع) .

(٤) أنساب قبائل العرب ٨٣ والعقد الفريد ٦٥/٢ ونهاية الأرب ٧٥٦ وفى

القاموس يعرب بدلا من غريب .

(٥) أنساب قبائل العرب ٨٣ ور : فتح الباري ١٦٣/٩ وفيه أن اسم النخع هو

حبيب بن عمرو .

(٦) تاج العروس مادة : (ذ ح ج) .

مُلَيْكَةَ بِنْتِ يَزِيدَ ، أُخْتُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ ^(١) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ عُلْقَمَةَ بْنِ سَلَامَانَ بْنِ كَهْلٍ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَوْفٍ بْنِ النَّخَعِ .

قال في العقد الفريد : « فمن بطون النخع عمرو بطن ، وصُهْبَانُ بطن ، وَوَهْبِيلُ بطن ، وعامر بطن ، وجُدَيْمَةُ بطن ، وحارثة بطن ، وكعب بطن ، وفي النخع جُشَمٌ وبكر ^(٢) . »

فإبراهيم النخعي من بطن حارثة بن مالك ، أما أمّه فهي من بطن بكر ابن عوف .

دخول قبيلة النخع في الاسلام :

٢ - قلنا : إن النخع قبيلة كبيرة من مَذْحِجٍ باليمن ، دخلت الإسلام في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم نزلت الكوفة ، ومنها انتشر ذكرهم ^(٣) ، فكيف كان ذلك ؟ !

نقل لنا المؤرخون روايتين ^(٤) في دخول قبيلة النخع الإسلام - :

الأولى : أن قبيلة النخع بعثت برجلين منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وافدين بإسلامهم ، هما : أَرْطَاةُ بْنُ شَرَّاحِيلَ بْنِ كَعْبٍ ، من بني حارثة ابن سعد بن مالك بن النخع ، وهو البطن الذي ينتسب إليه والد إبراهيم النخعي - الذي نحن في صدد الحديث عنه - والجُهِيشُ ، واسمه الأرقم ، من بني بكر ابن عوف - وهو البطن الذي تنتسب إليه مُلَيْكَةُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ - أم إبراهيم النخعي - فخرجا حتى قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعرض عليهما الإسلام ، فقبلاه ، فبايعاه على قومهما ، فأعجب رسول الله شأنهما

(١) أنظر وفيات الأعيان ٦/١ وأنساب السمعاني ٥٥٧ .

(٢) العقد الفريد ٦٧/٢ (٣) أنساب السمعاني ٥٥٧ .

(٤) أنظر طبقات ابن سعد ٣٤٦/١

وحسن هيئتهما ، فقال : هل وراءكما من قومكما مثلكما ؟ قالا : يا رسول الله قد خلّفنا من قومنا سبعين رجلا كلهم أفضل منا ، وكلهم يقطع الأمر ، وينفذ الأشياء ، ما يشركوننا في الأمر إذا كان ، فدها لهما رسول الله ولقومهما بخير ، وقال : « اللهم بارك في النخع » وعقد لأرطاة لواء على قومه ، فكان في يده يوم الفتح ، وشهد القادسية ، فقتل يومئذ ، فأخذه أخوه ذُرَيْدٌ فقتل - رحمهما الله - فأخذه سيف بن الحارث من بني جذيمة ، فدخل به الكوفة ^(١) .

أما الرواية الثانية فتذكر أن آخر من قدم من الوفود على رسول الله - صلى عليه وسلم - وفد النخع ، وقدموا من اليمن للنصف من محرم سنة إحدى عشرة ، وهم مائتا رجل ، فنزلوا دار رملة بنت الحارث ، ثم جاءوا رسول الله مقررّين بالإسلام ، وقد كانوا بايعوا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ باليمن ، فكان فيهم زُرارة بن عمرو الذي تقدم من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال له : « يا رسول الله إني رأيت في طريقي رؤيا هالتني ، قال : وما هي ؟ قال : رأيت أتاناً خلّفتها في أهلي ولدت جدياً أسفعَ أحوى ^(٢) ، ورأيت ناراً خرجت من الأرض ، فحالت بيني وبين ابن لي يقال له : عمرو ، وهي تقول : لظي لظي ، بصير وأعمى » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خلّفت في أهلك أمة مُبِسرَةٌ حملاً ؟ قال : نعم ، قال : فإنها ولدت غلاماً ، وهو ابنك ، قال : فأنّى له أسفعَ أحوى ؟ فقال : ادن مني ، أبك برّص تكثّمه ؟ قال : والذي بعثك بالحق ما علمه أحد قبلك ، قال : فهو ذاك ، وأما النار فهي فِثنة تكون بعدى ، قال : وما الفِثنة يا رسول الله ؟ قال : يقتل الناس إمامهم ، ويشتجرون اشتجار الرأس - وخالف بين أصابعه - دم المؤمن عند المؤمن أحلى من العسل ، يحسب المسيء أنه

(١) طبقات ابن سعد ٣/٣٤٦

(٢) الأسفع : الذي سواده مشرب بحمرة ، والأحوى : الأسود الذي ليس بشديد السواد .

(م ٢ فقه النخعي - ١)

محسن ، إن ميتاً أدركت إبنك ، وإن مات إبنك أدركك ، قال :
فادع الله ألا تدركني ، فدعا له ^(١) .

والذي يظهر : أن النخع أرسلوا الرجلين رسولين إلى رسول الله استعجلا
لإخباره بإسلامهم ، ثم تجهزت طائفة تبلغ المائتين إلى رسول الله ، لتنعم
برؤياه ، ولعل كتاب السيرة يعتبرون القدمة الثانية ، ولذلك يذكرون أن
وفد النخع كان آخر الوفود التي وردت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم ^(٢) .

والجدير بالذكر : أن عبد الله بن عباس كان يشهد قدوم هذا الوفد على
رسول الله ، وسمع دعاء الرسول له ، فقال : « شهدت رسول الله يدعو لهذا
الحى من النخع - أو قال : يثنى عليهم - حتى تمنيت أني رجل منهم » ^(٣) .

٣ - وإذا ماتساءلنا متى كان قدوم هذا الوفد؟ وجدنا أن جمهور المؤرخين
يذكرون أن ذلك كان في محرم سنة إحدى عشرة للهجرة ، وهو ماورد في
الرواية الثانية .

ولكن يذكر لنا ابن عبد البر ^(٤) في الاستيعاب - في ترجمة زُرارة بن
عمرو - أن ذلك كان في النصف من رجب سنة تسع .

أقول : والصواب أن قدوم هذا الوفد كان سنة إحدى عشرة بدليل :
(أ) أن وفد النخع كان آخر الوفود ، وإذا كان كذلك فلا يجوز أن يكون
قد وجه إلى رسول الله سنة تسع ؛ لأن وفوداً كثيرة قدمت على رسول
الله سنة عشر للهجرة ، حتى سمي هذا العام بعام الوفود ^(٥) .

(١) الاستيعاب ٥١٧/٢ والاصابة ٨/٣ وقال : « الحديث المذكور أورده
ابن شاهين » وطبقات ابن سعد ٣٤٦/١ .
(٢) أنظر السيرة الحلبية ٢٦٩/٣ وطبقات ابن سعد ٣٤٦/١ .
(٣) مجمع الزوائد ٥١/١٠ وقال : « رواه أحمد والبخاري والطبراني » ورجال
أحمد ثقات .

(٥) العبر ١١/١

(٤) الاستيعاب ٥١٨/٢

(ب) أن الرواية الثانية تذكر أن النخع قدموا إلى رسول الله بعد أن بايعوا معاذ بن جبل باليمن ، وإنما كان بعث معاذ إلى اليمن سنة عشر للهجرة^(١) ، فكيف آمن هذا الوفد ، وبايع معاذاً في اليمن ، ثم قدم على رسول الله سنة تسع !؟

وتذكر الرواية الثانية كيف شكل النخع كتيبة في حرب الفتوح كان لواؤها ذلك اللواء الذي عقده رسول الله لأرطاة ، فكان يتقدمهم هذا اللواء ، ثم دخلوا الكوفة بعد فتح القادسية الذي يعتبر الفوز العظيم للمسلمين على فارس ، وهو بحق النهاية الحقيقية لدولة فارس .

بركة دعاء الرسول للنخع :

٤ - دعا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للنخع فقال : « اللهم بارك في النخع » فأجاب الله تعالى دعاء رسوله فأخرج من النخع رجالاً كانت لهم مكانتهم وأثرهم ، وهم من الكثرة بحيث يصعب حصرهم ، وإنما لو تصفحنا كتاب (تقريب التهذيب) لنرى الرواة الذين ينسبون إلى النخع لتأكد لنا صدق ما قلناه ، نذكر من هؤلاء :

علقمه بن قيس - ٦٢ - الذي قال فيه عبد الله بن مسعود : ما أقرأ شيئاً وما أعلم شيئاً إلا علقمة يقرؤه ويعلمه ، فقليل : يا أبا عبد الرحمن . والله ما علقمة بأقرئنا ، قال : بلى ، والله إنه لأقرؤكم^(٢) .
والأسود بن يزيد - ٧٥ - الذي تقول فيه عائشة أم المؤمنين : « ما بالعراق رجل أكرم على من الأسود »^(٣) .

وابراهيم النخعي ذلك العلم الذي لا يخفى ، والذي اتفقت الأمة على أنه

(٢) المختار في مناقب الأخيار ١/٢٨٧

(١) البداية والنهاية ٩٩/٥

(٣) طبقات ابن سعد ٦/٧٣

فقيه العراق^(١) حتى قال فيه عامر بن سراحيل الشعبي : « إنه أفقه الناس فقيلاً له : ومن الحسن - يعني البصري - قال : أفقه من الحسن ، ومن أهل البصرة ، ومن أهل الكوفة ، وأهل الشام ، وأهل الحجاز^(٢) ، وحسبنا أنه إذا أطلق الفقهاء والمحدثون اسم إبراهيم فهو إبراهيم النخعي ، وإن أطلقوا اسم النخعي فهو إبراهيم النخعي ، فهما عند إطلاقهما علمان عليه ، ولو لم تخرج النخعة إلا هؤلاء الثلاثة لكفاها ، فكيف وقد أخرجت من الفرسان الشجعان : مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي ، المعروف بالأشتر النخعي ٣٧ هـ الذي شهد اليرموك ، وذهبت عيـه فيها ، والجمال وصفين ، وولاد علي بن أبي طالب مصر ، فقصدتها ، فمات في الطريق ، فقال علي : « رحم الله مالكا فقد كان لي كما كنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم »^(٣) .

ومن القضاة : حفص بن غياث بن طلق قاضي الكوفة - ١٩٥ هـ - وحجاج بن أرطاة قاضي البصرة ثم خراسان - ٢٥٥ هـ - وشريك بن عبد الله قاضي واسط . ثم الكوفة - ١٧٨ هـ^(٤) .

ولكن أبرز شخصية في هذه القبيلة هو إبراهيم النخعي رضي الله عنه .

ولادة النخعي :

٥ - ولد إبراهيم النخعي عام ست وأربعين هجرية (الموافق لعام ستمائة وست وستين للميلاد^(٥)) وقد جهدنا لمعرفة اليوم والشهر الذي ولد فيهما النخعي ، فلم يسعفنا التاريخ في ذلك .

(١) شذرات الذهب ١١١/١

(٢) انظر المختار في مناقب الأخيار ٥٣/١ وحلية الأولياء ٢٢٠/٤ وتاريخ

الاسلام ٣٣٦/٣ .

(٣) الأعلام ١٣١/٦ والاصابة ترجمة مالك بن الحارث ، ودائرة المعارف الإسلامية : أشتر ٤١٠/٣ وما بعدها .

(٤) تقريب التهذيب مادة : حفص ، وحجاج ، وشريك ، وأنساب السمعاني

٥٥٧ .

(٥) الأعلام ٧٦/١ وطبقات ابن سعد ٢٨٣/٦ وغيرهما .

هيئة ابراهيم النخعي :

٦ - كان النخعي رجلاً نحيفاً أعور ، فقد خرج مرة ، وقام سليمان الأعمش
يمشي معه ، فقال إبراهيم : إن الناس إذا رأونا قالوا : أعور وأعمش ، قال سليمان
وما عليك أن يأتئوا ونؤجر ؟ قال إبراهيم : وما عليك أن يسلموا ونسلم^(١) ؟
وكان سبب عوره بياضاً أصاب عينه في صغره ، فحجبها عن الإبصار ، قال
ابن سيرين : « قد رأيت فتى نحيفاً عند علقمة في عينه^(٢) بياض ، وكان حسن
الهندام ، يظنه من يراه أنه من الموسرين مع أنه ليس كذلك^(٣) ، فقد كانت
تغطي رأسه قلنسوة فاخرة ، يحلى مقدمتها جلد ثعلب^(٤) ، وكان يعتَمُّ بعمامة
يرخى ذنبها خلفه^(٥) ، وكان له إزار أصفر ، وطيلسان أحمر مزين بالديباج ،
يلبسهما في غالب أيامه ، ويصلي بهما في الناس ، بينما يخص المسجد الجامع ،
وصلاة الجمعة والأعياد بثياب أخرى أكثر بهاء ، وهي عبارة عن ملاءتين
صفراوين ، يخرج فيهما إلى المسجد الجامع ، ويُجمَعُ فيهما^(٦) . وكان يلبس
خاتمَ حديد في شمله ، وقد نقش عليه عبارة « دُبَابُ اللَّهِ وَنَحْنُ لَهُ^(٧) » هذه العبارة
الواظفة التي تذكّرُ النَّخَعِيَّ في كل حين بأن الإنسان مهما تعاطف فإنه يستوي
مع أحقر المخلوقات ، لأنه هو وإياها من مخلوقات الله تعالى ، فلم التعاطف ولم
التفاخر !! وأحياناً يلبس خاتماً آخر نقش عليه « وليُّ إبراهيم ناصره^(٨) »
ونعتقد أنه كان يلبس الخاتم الثاني بعد اشتداد الخصومة بينه وبين ولاية
العراق .

(١) العقد الفريد ١٤٨/١ وطبقات ابن سعد ٢٧٠/٦

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٧٢/٢

(٣) تاريخ الاسلام ٣٣٦/٣ وحلية الأولياء ٢٢٢/٤

(٤) طبقات ابن سعد ٢٨٠/٦ وآثار أبي يوسف ٢٣١

(٥) طبقات ابن سعد ٢٨٢/٦

(٦) طبقات ابن سعد ٢٨١/٦ ومعنى يجمع : يصلي الجمعة .

(٧) طبقات ابن سعد ٢٨٢/٦ (٨) آثار أبي يوسف ٢٣٢

وإن مما يلفت النظر ذلك الزي الذي كال يرتديه النخعي ؛ إذ هو ليس بزي العلماء آنذاك ، وإنما هو زي عامة الناس .

والحقيقة أن النخعي كان يرتدى هذا اللباس لئلا يُعرف أهو من القراء أم من الصبيان ، لأنه لم يكن يحب الظهور ، كما -سنتحدث عن ذلك في الفقرة/ ٣١

نشأته :

٧- ولد النخعي ونشأ في الكوفة ، والكوفة آنذاك مدرسة تخرجُ بالعلماء وطلاب العلم ، لأن وجود كثير من الصحابة فيها -وعلى رأسهم عبد الله بن مسعود- جعلها قبلة لكل من طلاب الفقه والحديث في العراق ، فالجو العام الذي عاش فيه النخعي هو جو علمي ، كما أن الجو الخاص الذي وجد فيه النخعي هو جو علمي أيضاً ، فقبيلة النخع حظيت بدعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم لها بالخير ، فتفتح هذا الخير فيها علما وتقوى وصلاحاً ، فأبوه يزيد بن الأسود راوية للحديث^(١) ، وخاله الأسود بن يزيد ، الصوام القوام الفقيه الزاهد^(٢) ، وعبد الرحمن بن يزيد ، محدث مشهور ، وعم أم إبراهيم هو علقمة ابن قيس ، راهب أهل الكوفة عبادة وعلما وفضلا وفقها^(٣) ، هؤلاء هم الذين رعوا إبراهيم ، وأحاطوه بالعناية التي كان لها أكبر الأثر في حياته ، ولذلك قال الشعبي : « نشأ النخعي في بيت فقه ، فأخذ فقههم ثم جالسنا فأخذ صفو حديثنا إلى

(١) ذكر أبو حنيفة في مسنده حديثين رواهما إبراهيم النخعي عن أبيه ، أحدهما : (ص ١٠٣) عن إبراهيم عن أبيه عن حميد بن عبد الرحمن الحميدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أصحابه يوم عاشوراء : مر قومك فليصوموا هذا اليوم ، قال : أنهم طعموا ، قال : وإن كان قد طعموا ، والثاني (ص ١١٤) : « عن أبي حنيفة عن إبراهيم عن أبيه قال : سألت ابن عمر رضي الله عنهما : أيتطلب المحروم ؟ قال : لأن أصبح أنضح قطراناً أحب إلى من أن أصبح أنضح طيباً ، فاتيت عائشة ، فذكرت لها ، فقالت : أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان في أزواجه ثم أصبح - تعنى محرماً » .

(٢) أنساب السمعاني ٥٥٧ (٣) أنساب السمعاني ٥٥٧

فقه أهل بيته»^(١) ولكن العناية الكبرى كان قد لقيها من علقمة ؛ لأن علقمة كان عميقاً^(٢) ، حيث وجد في إبراهيم المؤنس والتلميذ .

وحج علقمة والأسود فاصطحباه معهما إلى الحج ، وهو مازال صغيراً لم يبلغ الحلم ، فأدخلاه على عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، فرأى عليها ثوباً أحمر^(٣) ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى الرهاية التي بذلها هذان العالمان الجليلان - علقمة والأسود - لإبراهيم ؛ كما يدل على اغتنام الفرص المناسبة للاجتماع بأصحاب الفضل من الناس .

حججه :

٨- يظهر أن النخعي قد حج عدة مرات : حج في صغره مع علقمة والأسود ، فأدخل على عائشة ، وحج بعد ذلك مع علقمة وهو في سن تمكنه من الرواية ، فروى عن علقمة كيفية حججه ، فقال : « خرجت مع علقمة ، فلما وضع رجله في الفِرَز قال : اللهم إني أريد الحجَّ ، فإن تيسر وإلا فعمرة ، ولم أره اغتسل يوم الجمعة حتى دخل مكة ، ورأيتُه أخذ كساءً فالتف به ، ثم جلس فيه وهو محرم ، وغطى طرف أنفه وفمه »^(٤) .

آل بيت النخعي :

٩- لم نجد من تحدث عن آل بيت النخعي ، أو ذكر أولاده ، أو تحدث عن زوجاته ، ومن الاستقراء والتتبع وجدنا أن النخعي قد جمع بين ثلاث زوجات ، فقد قال الأعمش : « كن له ثلاث نسوة ما صلّت واحدة منهن في مسجد الحى »^(٥) وما ندرى إن كان قد تزوج أكثر من ثلاث ، وأن واحدة من زوجاته - على الأقل -

(١) حلية الأولياء ٢٢١/٤ (٢) تهذيب التهذيب ٢٧٧/٧

(٣) تهذيب التهذيب ١٧٨/١ وطبقات ابن سعد ٨٨/٦ والمعارف ٢٠٤

(٤) طبقات ابن سعد ٨٨/٦

(٥) مصنف عبد الرزاق ١٥١/٣ ور : مصنف ابن أبي شيبة ١٠٧/١

قد توفيت قبله ، وأنها قد وهبت له شيئاً في مرض موتها ، فردّه إبراهيم إلى ورثتها بعد وفاتها^(١) ، وأن واحدة منهن - على الأقل - قد كانت عنده حين وفاته ، وهي هنيذة^(٢) .

أما أولاده : فمبلغ علمنا أنه أنجب ابنين وابنتين على الأقل ، وهاتان الابنتان كانتا عزبتين في بيته عند وفاته ، يظهر ذلك من وصيته أبا الهيثم المرادى بهما خيراً حين حضرته الوفاة^(٣) . ولو كانتا متزوجتين لأوصى بهما أزواجهما ، فوصيته بهما صاحبه أبا الهيثم يدل على أنهما لم تتزوجا بعد ، وربما كانتا حينذاك في سن لاتؤهلهما للزواج بعد .

أما الابنان فهما ، غياث وأبان ، ويظهر أن إبراهيم تولى وهما مازالا صغيرين ، وكلاهما كان له اشتغال بالحديث الشريف .

أما غياث فإنه لم يكن على جانب من التقوى والورع ، ولكنه كان ذا منزلة عند الخلفاء ، فقد كان يدخل على الخليفة المهدي ، ويذكره المحدثون من بين الذين يضعون الحديث على لسان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أجل عرض زائل من أعراض الدنيا ، فهو الذي دخل على الخليفة المهدي ، فوجده ياعب بالحمام ، فقال له : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح » حيث زاد في الحديث « أو جناح » تملقاً للمهدي ، فلما قام قال له المهدي : أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله . ثم قال المهدي : أنا حملته على ذلك ، ثم أمر بذبج الحمام ، ورفض ما كان فيه ؛ وفعل نحواً من ذلك مع أمير المؤمنين الرشيد ، فوضع له حديثاً : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يطير الحمام ، فلما عرض على الرشيد قال : اخرج غني ، فطرده عن

(١) ر : طبقات ابن سعد ٢٨٣/٦

(٢) ر : حلية الأولياء ٢٢٤/٤ وطبقات ابن سعد ٢٨٣/٦

(٣) طبقات ابن سعد ٢٨٣/٦ وأمالى اليزيدي ٣١٠ .

بابه^(١) ، ولذلك قال فيه الإمام الجوزجاني : « سمعت غير واحد يقول : كان يضع الحديث » وقال أحمد : « ترك الناس حديثه »^(٢) .

وأما أبان فقد ذكر له الطبري خبراً في تفسيره من طريق عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر عن قتادة عن أبان بن إبراهيم النخعي في قوله : « إن ترك خيراً » قال : ألف درهم إلى خمسمائة^(٣) .

وما تقدم يظهر لنا أن أثر النخعي في آل بيته كان واضحاً ، فقد طبع أبناءه بطابعه العلمي : فشبوا محبين له ، عاكفين عليه ، يحفظون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

مورد عيشه :

١٠ - ولا بد لنا أن نتساءل عن مورد عيش النخعي ، ولا نشك في أن موارد عيش النخعي كانت قليلة ؛ لأن النخعي كان يعيش عيشة الكفاف ، حتى أن بعض أصحابه ليظن أنه تحلّ له الميتة من شدة فقره ، والذي وقعت عليه أيدينا من موارد عيشه :

١ - **العطاء** : وهو المال الذي تعطيه الدولة للأفراد في كل سنة ، وهذا العطاء كان يفرض لجميع المسلمين في دولة الإسلام ، ومنهم النخعي .

٢ - **الرزق** : وهو البرّ والزيت والخل الذي تعطيه الدولة لجميع المسلمين في دولة الإسلام ، ومنهم النخعي . لأن دولة الإسلام تكفل لمواطنيها الحد الأدنى من العيش ، فلا جائع في دولة الإسلام ولا عاري ولا مشردا .

٣ - **جوائز السلطان** : فقد كان النخعي يقبل جوائز السلطان^(٤) ، ويفتي

(١) ميزان الاعتدال ٣/٣٣٧ والباعث الحثيث ٩٤

(٢) تفسير الطبري ٣/٣٩٥

(٣) ميزان الاعتدال ٣/٣٣٨

(٤) ر : مصنف ابن أبي شيبة ١/٢٧٦

بجواز قبولها^(١) ، بل ويطلبها في بعض الأحيان ، فقد خرج إلى زهير بن عبد الله الأزدي - وكان عاملاً على حلوان العراق - فطلب جائزته هو وذُرَّ الهَمْداني فأجازهما^(٢) ، وهو يفعل ذلك لأنه يرى أن هذه الأموال التي في يد السلطان هي أموال الأمة ، ولكل إنسان فيها حق يقطع النظر عن مصدرها ، وهو إذ يفعل ذلك إنما يطلب حقه منها ، ولكن الجوائز لم تكن تنهال عليه بسبب معارضته الحكم الأموي .

٤ - **العش بالزراعة :** ويظهر أن النخعي كان حين يشتد به الفقر يستأجر بعض الأراضي الزراعية ليزرعها ، فيسد بعض الخلل المالي الذي يقع فيه ، فقد روى عبد الرزاق عنه أنه استأجر أرضاً بيضاء - ليس فيها زرع - إلى أجل^(٣) .

أما المال الحرام فلم يكن النخعي يدع له سبيلاً إليه ، فقد رأيناه يرد المال الذي وهبته إليه زوجته في مرض موتها إلى ورثتها بعد وفاتها^(٤) ؛ لأنه كان حريصاً على ألا يدخل بطنه - أو بطن من ينفق عليه - قليلاً أو كثيراً من الحرام .

وأما صدقات الناس وزكاة أموالهم فكان لا يقبل منها شيئاً ، رغم حاجته الشديدة ، وهذا ما يجب أن يتنزه عنه العالم ، ولذلك رأيناه يرفض أخذ المال الذي قدمه إليه أحد الأغنياء زكاة ماله ، وكان أربعمائة درهماً ، ونهض معه ليوزعه على الفقراء^(٥) .

وصفوة القول : أن النخعي كان يعتمد في عيشه على موارد ليس فيها شيء من الحرام ، ولما تنقص به المروءة .

(٢) آثار محمد ١٤٩

(١) المحلى ١٥٣/٩

(٤) ر : طبقات ابن سعد ٢٨٣/٦

(٣) مصنف عبد الرزاق ٩١/٨

(٥) ر : آثار أبي يوسف ٩١ وآثار محمد ٥٦

ذكاء النخعي :

١١ - كان النخعي على جانب عظيم من الذكاء ، فممكنه ذلك من حفظ القرآن الكريم ، حتى كان أحد القُرَّاء المشهورين في الكوفة ، وحفظ حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - حتى صار محدث الكوفة ، ورجل الإسناد الذهبي عن ابن مسعود ، ووعى الأحكام الفقهية ، حتى أصبح فقيه الكوفة غير منازع ، بل فقيه العراق ، وأحد الذين يشار إليهم بالبنان من فقهاء العالم الإسلامي آنذاك ، بل إنه أصبح أستاذاً يحمل عنه العلم في سن مبكرة ، قال ابن قتيبة - في المعارف - « وحُمل عنه العلم وهو ابن ثمان عشرة سنة »^(١) رغم وجود علماء عظماء أمثال : الأسود بن يزيد ، وشريح بن الحارث القاضي المشهور ، وسروق بن الأجدع ، وغيرهم .

تقوى النخعي وورعه :

١٢ - كان أبو عمران على جانب كبير من التقوى ، يجهد نفسه في عبادة الله ؛ طلباً للذة القرب من الله ، وابتغاء رضوانه ، ولذلك كان يصوم يوماً ويفطر يوماً^(٢) ، كما كان يفرغ وسعته في الصلاة ؛ لأنه يشعر - وهو يصلي - بأنه يقف بين يدي رب العالمين ، وما أثقلها من وقفة لمن استحضر معناها ، والنخعي كان يستحضر هذا المعنى ، ولذلك كان ينتهي من صلاته وهو مكبود الجسم ، مهلود القوى ، قال الأعمش : « ربحار آيت إبراهيم يصلي ، ثم يأتينا ، فيبقى ساعة كأنه مريض »^(٣) « وكان إذا أخذ الناس منامهم لبس حلة طرائف ، وتطيب ، ثم لا يبرح مسجده حتى يصبح ، أو ما شاء الله من ذلك ، فإذا أصبح نزع تلك ، ونزع غيرها »^(٤) .

(١) المعارف لابن قتيبة ٢٠٤ .

(٢) طبقات ابن سعد ٢٧٦/٦ وحلية الأولياء ٢٢٤/٤ ومختصر طبقات علماء

الحديث ١٥

(٤) طبقات ابن سعد ٢٧٦/٦

(٣) تذكرة الحفاظ ٦٤/١

ولا عجب أن يكون أبو عمران كذلك ، وهو الذى رنى على يد علقمة ، وتعلمذ على الأسود بن يزيد ومسروق بن الأجدع ، وهم أعلام التقوى ، وموارد الإيمان ، كما سنرى عندهما نتكلم عن شيوخه .

وصيته :

١٣ - لما شعر إبراهيم بقرب وفاته ، رأى أنه لا بد له من الوصية ، وهو الذى يرى أن الوصية واجبة على من عليه حق واجب للغير ، ورغم أن إبراهيم قد خلف ولدين ذكرين هما غياث وأبان إلا أنه لم يجعل تنفيذ هذه الوصية إليهما ، بل جعلها لمن هو أقدر على تنفيذها منهما - فى نظره - إنه جعلها إلى صاحبه أبي الهيثم المرادى ، فعن أبي الهيثم قال : « بعث إلى إبراهيم فأوصى إلى » ولكنه^(١) بيم أوصى ؟

أنه نظر فيما دخل إليه من مال ، هل منه شيء حرام ؟ أو فيه شيء قد حامت حوله الشبهات ؟ وبعد تقليب النظر لم يجد إلا شيئاً كانت وهبته إليه زوجته الأولى فى مرض موتها ، فأمر أبا الهيثم برده إلى ورثتها ، قال أبو الهيثم : « أوصى إلى إبراهيم ، وكان لامرأته الأولى عنده نىء ، فأمرنى أن أعطيه ورثتها ، فقلت : ألم تخبرنى أنها وهبته لك ؟ قال : إنها وهبته لى وهى مريضة ، وأمرنى أن أدفعه إلى ورثتها ، فدفعته إليهم^(٢) .

وإنما رده إبراهيم إما لأنه : اد على الثلث الذى يحق لها أن توصى به ؛ لأن المريض لا يحق له أن يهب هبة تزيد - مع مجموع ما أوصى به - عن الثلث ، وإما أنه رده ورعاً منه ؛ لأن فيه شبهة تهريب المال لحرمان الورثة منه .

كما أنه أوصى أبا الهيثم بابنتيه ، قال أبو الهيثم : « دخلت على إبراهيم وهو مريض ، فبكى ، فقلت : ما يبكيك يا أبا عمران ؟ فقال : ما أبكى جزعاً

(٢) طبقات ابن سعد ٦/٢٨٣

(١) مصنف ابن أبى شيبة ٢/١٧٧

على الدنيا، ولكن ابنتي هاتين^(١)» وفي أمالي محمد بن العباس اليزيدي -
«أرحم ابنتي^(٢)» .

وأوصى بالأيام جعلوا في قبره طيناً عرْزَمِيًّا ، وأن يلحد له في القبر لحداً ،
والأيتبعوا جنازته بنار^(٣) .

وأوصى أنه إذا اجتمع حين موته أربعة فلا يؤذّنوا به أحداً ، فقال : « إذا كنتم
أربعة فلا تؤذّنوا بي أحداً^(٤) » .

١٤ - وإذا ما تأملنا هذه الوصية وجدناها تتفق في كثير من نقاطها مع
ما أوصى به علقمة بن قيس أستاذ إبراهيم النخعي ، حيث قال علقمة : « لاتنعموني
كنعني أهل الجاهلية ، ولا تؤذّنوا بي أحداً ، وأغلقوا الباب ، ولا تتبعني امرأة ،
ولا تتبعوني بنار ، وإن استطعتم أن يكون آخر كلامي لا إله إلا الله عز وجل^(٥) »
١٥ - ولننظر في وصية إبراهيم هذه :

(١) أما وصيته بردّ ما وهبته له زوجته في مرضها - فلأنه يخشى أن
يلقى الله تعالى وفي عنقه مال لأحد ، وذلك دليل ورعه وتقواه .

(٢) أما وصيته ببيناته فذلك من تمام الشفقة عليهن ، وهو جزء مما وجب
عليه من تربيتهن التربية الصالحة ، ليستحق بذلك الجنة .

(٣) أما وصيته بالأيام جعلوا في قبره طيناً عرْزَمِيًّا - وعرْزَم : جَبَانَةٌ بالكوفة
فنسب الطين إليها - فلأنها موضع أحداث الناس ، ويختلط طينها بالنجاسات^(٦)
فأحب ألا يكون آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة مجاورة النجاسات .

(١) طبقات ابن سعد ٢٨٣/٦ (٢) أمالي اليزيدي ٣١٠

(٣) طبقات ابن سعد ٢٨٣/٦ مصنف ، وابن أبي شيبة ١٤٤/١

(٤) طبقات ابن سعد ٢٨٤/٦

(٥) المختار في مناقب الأخيار ٢٨٧/١ - مخطوط -

(٦) لسان العرب مادة (عرزم) .

(٤) أما وصيته بأن يلحد له في القبر: فذلك استجابة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللحد لنا، والشق لغيرنا»^(١)، ولأن الله تعالى قد اختار لرسوله صلى الله عليه وسلم اللحد^(٢)، ولا يختار الله لرسوله إلا أفضل الأحوال.

(٥) أما وصيته بالألا يتبعوه بنار: فهذا أمر كان معروفاً عند الصحابة يوصون به، قد عرفوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا أبو موسى الأشعري - رضى الله عنه - حين حضره الموت قال: «لا تتبعوني بمجمر، قالوا أو سمعت فيه شيئاً؟ قال: نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٣). وقد كان اتباع الجنائز بمجمر معروفاً في الجاهلية، فهدم رسول الله ذلك، وزجر عنه^(٤).

(٦) أما وصيته بالألا يؤذنوا بموته أحداً إذا كانوا أربعة، فلأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن نعي الميت بقوله: «أياكم والنعي، فإن النعي من عمل الجاهلية»^(٥) وقد كان هذا معروفاً عند الصحابة - رضوان الله عليهم - فهذا حذيفة بن اليمان يقول: «إذا مت فلا تؤذنوا لي، إني أخاف أن يكون نعيًا، فإني سمعت رسول الله ينهي عن النعي»^(٦).

يظهر لنا مما تقدم أن أبا عمران كان في وصيته الرجل الملتزم بالسنة النبوية وآدابها، وبما هو معروف من سيرة الصحابة - رضوان الله عليهم - وما ذلك بغريب عن أبي عمران الذي عرفت عنه التقوى والصلاح والتمسك بالسنة، فكيف لا يتمسك بها في أخريات حياته، وهو الذي عاش لله، ونذر نفسه للعمل في مرضاة الله.

(١) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة كلهم في الجنائز، وأحمد في المسند ٣٥٧/٤

(٢) أنظر الحديث في سنن ابن ماجة في الجنائز.

(٣) أخرجه ابن ماجة في الجنائز.

(٤) نيل الأوطار ٧٩/٤

(٥) أخرجه الترمذي في الجنائز برقم ٩٨٤

(٦) أخرجه الترمذي في الجنائز برقم ٩٨٦ وقال: «حسن صحيح».

وفاته :

١٦- ألمَّ المرض ببأبي عمران - ولا نعلم ماهو نوع هذا المرض - فأحس أنه ميت لا محالة ، فجزع جزعاً شديداً ، وبكى ، فقال له بعض من يعود به : ما يبكيك يا أبا عمران ؟ فقال : « وأي خطر أعظم مما أنا فيه ، أتوقع رسولا يرد على من رنى إما بالجنة وإما بالنار ، والله لو ددت أنها تلجأ في حلقى إلى يوم القيامة^(١) ، وكانت آخر لياليه في الدنيا تلك الليلة التي دخل عليه فيها أبو الهيثم ، وأوصاه بابنتيه ، فما أن انصرف عنه أبو الهيثم حتى لاقاه ملك الموت ليلاً ، فأخرجته زوجته هنيئاً^(٢) إلى صُفَّة البيت ؛ استعداداً لتغسيله ، وتكفينه ، وفي ذلك يقول أبو الهيثم : « دخلت على إبراهيم وهو مريض فبكى ، فقلت : ما يبكيك يا أبا عمران ؟ فقال : ما أبكى جزعاً على الدنيا ، ولكن ابنتي هاتين » قال : فجئت من الغد ، فإذا هو قد مات ، وإذا امرأته قد أخرجته من البيت إلى الصُفَّة وهي تبيكه^(٣) . وتذكر بعض الروايات أن أصحابه لم يستطيعوا دفنه نهاراً ، فأرجئوا دفنه إلى الليل ، فدفن ليلاً^(٤) ، وصلى عليه عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد ، ابن خاله^(٥) .

وفي الزمن الذي مات فيه النخعي قولان :

القول الأول : إنه مات في زمن الحجاج بن يوسف الثقفي ، وأنه مات مختلفاً منه ، ودفن سرّاً ، يُخيم الخوف على الذين دفنوه ، وعلى هذا فإنه يكون قد مات قبل رمضان سنة ٩٥ هـ لأن الحجاج مات في أواخر رمضان ٢٥ أو ٢٧ رمضان سنة ٩٥ هـ والذي يدل على هذا القول :

- (١) أنظر تاريخ الاسلام ٣/٣٣٥ ورغبة الأمل ٨/٢٣٥ والمختار ١/٥٣ وحلية الأولياء ٤/٢٢٤ . واحياء علوم الدين ٤/٤٠٩
(٢) طبقات ابن سعد ٦/٢٨٣ (٣) حلية الأولياء ٤/٢٢٤
(٤) الحلية ٤/٢٢٠ وتاريخ الاسلام ٣/٣٣٦ والمختار ١/٥٣ وطبقات ابن سعد ٦/٢٨٤
(٥) المعارف ٢٠٤

(١) ما ذكره أحد تلاميذ النخعي - وهو شعيب بن الحبحاب - قال : « كنت فيمن صلى على إبراهيم النخعي ليلاً ، ودفن في زمن الحجاج ، وأنا تاسع تسعة أو سابع سبعة » (١) .

(ب) وما ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب ، والذهبي في تاريخ الإسلام ، من أنه مات مختفياً من الحجاج (٢) .

(ج) ولعل مما يدل على ذلك أيضاً قول تلميذه عبد الله بن عون : « دفن إبراهيم ليلاً ونحن خائفون » (٣) « إذ أنهم لا يخافون إلا إذا كانت الأحوان غير طبيعية ، وقد فسر ابن حجر في تهذيب التهذيب سبب هذا الخوف وهو أن إبراهيم النخعي كان مطلوباً من قبل الحجاج ، ومختفياً منه ، فخاف الذين تولوا دفنه أن يتهمهم الحجاج أنهم أعوان إبراهيم النخعي ، فتحل بهم نِقْمَتُهُ .

أما السبب المباشر الذي من أجله اختفى إبراهيم النخعي فلا نعلم عنه شيئاً ، وقد جهدنا في البحث عن هذا السبب فلم نوفق إلى معرفته .

هذا على فرض أن هذه الرواية القائلة بموت النخعي زمن الحجاج صحيحة .

القول الثاني : أن إبراهيم النخعي مات بعد وفاة الحجاج بأربعة أشهر أو خمسة ، وعلى هذا تكون وفاته في أوائل سنة ست وتسعين .

وقد حكى ابن سعد الإجماع على ذلك ، فقال : أجمعوا على أنه توفي سنة ست وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الملك بالكوفة ، وهو ابن تسع وأربعين سنة لم يستكمل الخمسين (٤) .

(١) المختار ٥٣/١ وحلية الأولياء ٢٢٠/٤

(٢) تهذيب التهذيب ١٧٧/١ وتاريخ الإسلام ٣٣٦/٣

(٣) طبقات ابن سعد ٢٨٤/٦ (٤) طبقات ابن سعد ٢٨٤/٦

وجزم به الحافظ العراقي في طرح التشريب^(١)، ويحيى القطن^(٢)، وحكاه أبو نعيم - الفضيل بن دكين - عن ابن بنت إبراهيم النخعي، قال أبو نعيم: سألت ابن بنت إبراهيم عن موته، فقال: بعد الحجاج بأربعة أشهر أو خمسة « قال أبو نعيم مات أول سنة ست وتسعين^(٣)، ورجحه الذهبي في تاريخ الإسلام^(٤)، وابن الجزري في غاية المنتهى في طبقات القراء^(٥) .

ويؤيد هذا ما رواه ابن سعد في الطبقات عن حماد - تلميذ إبراهيم - قال: « بشرت إبراهيم بموت الحجاج فمسجد، وقال حماد: ما كنت أرى أن أحداً يبكي من الفرح حتى رأيت إبراهيم يبكي من الفرح^(٦) » .

فنحن نرى أن الروايات تكاد تكون متكافئة، والمرجح لرواية علي أخرى يكاد يكون معدوماً. ومع ذلك فإننا أميل إلى ترجيح القول الثاني الذي يقول: أن النخعي قد توفي بعد الحجاج، وخاصة أن ابن سعد - وهو من أقدم المؤرخين الذين تحدثوا حول هذا الموضوع - قد حكى الإجماع على أن موت النخعي كان بعد موت الحجاج، وكأنه لم يعتد بخلاف من خالف هذا القول .

* * *

(٢) تاريخ الاسلام ٣٣٥/٣

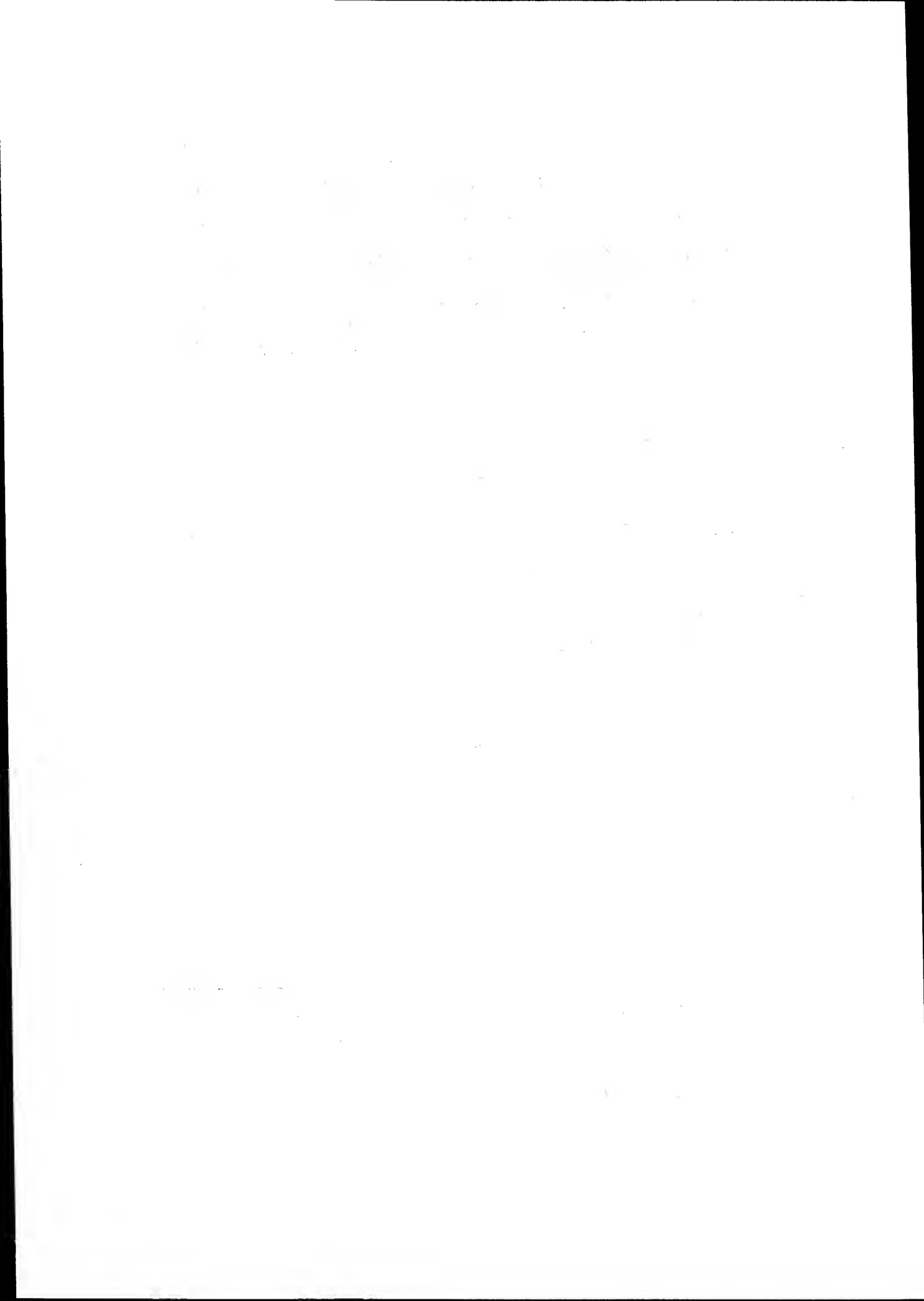
(٤) تاريخ الاسلام ٣٣٥/٣

(٦) طبقات ابن سعد ٢٧٠/٦

(١) طرح التشريب ٣٣/١

(٣) طبقات ابن سعد ٢٨٤/٦

(٥) غاية المنتهى ٣٠/١



الباب الثاني

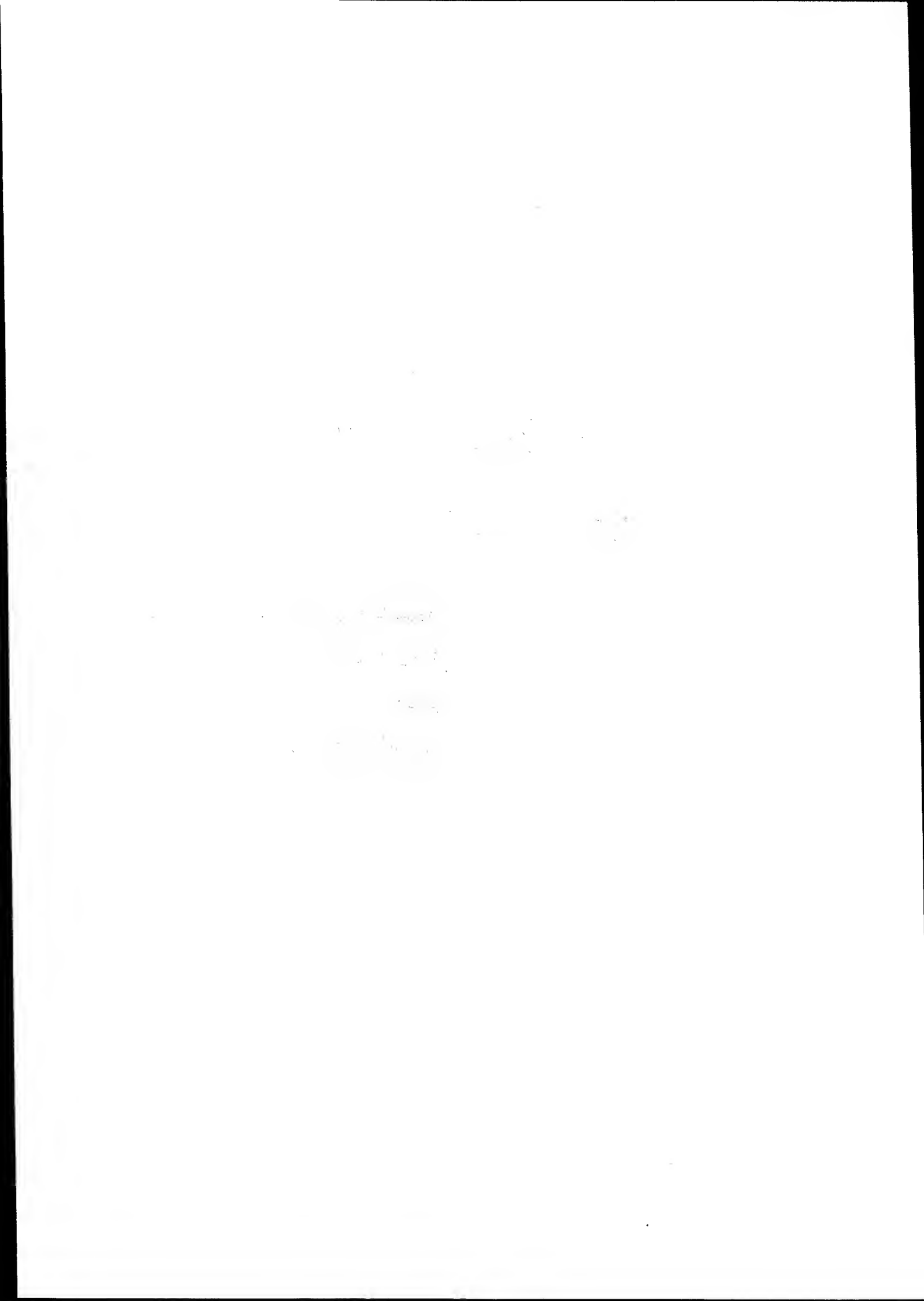
شخصية النخعي

وستحدث في هذا الباب في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : شخصية النخعي السياسية

الفصل الثاني : شخصية النخعي الاجتماعية

الفصل الثالث : شخصية النخعي العلمية

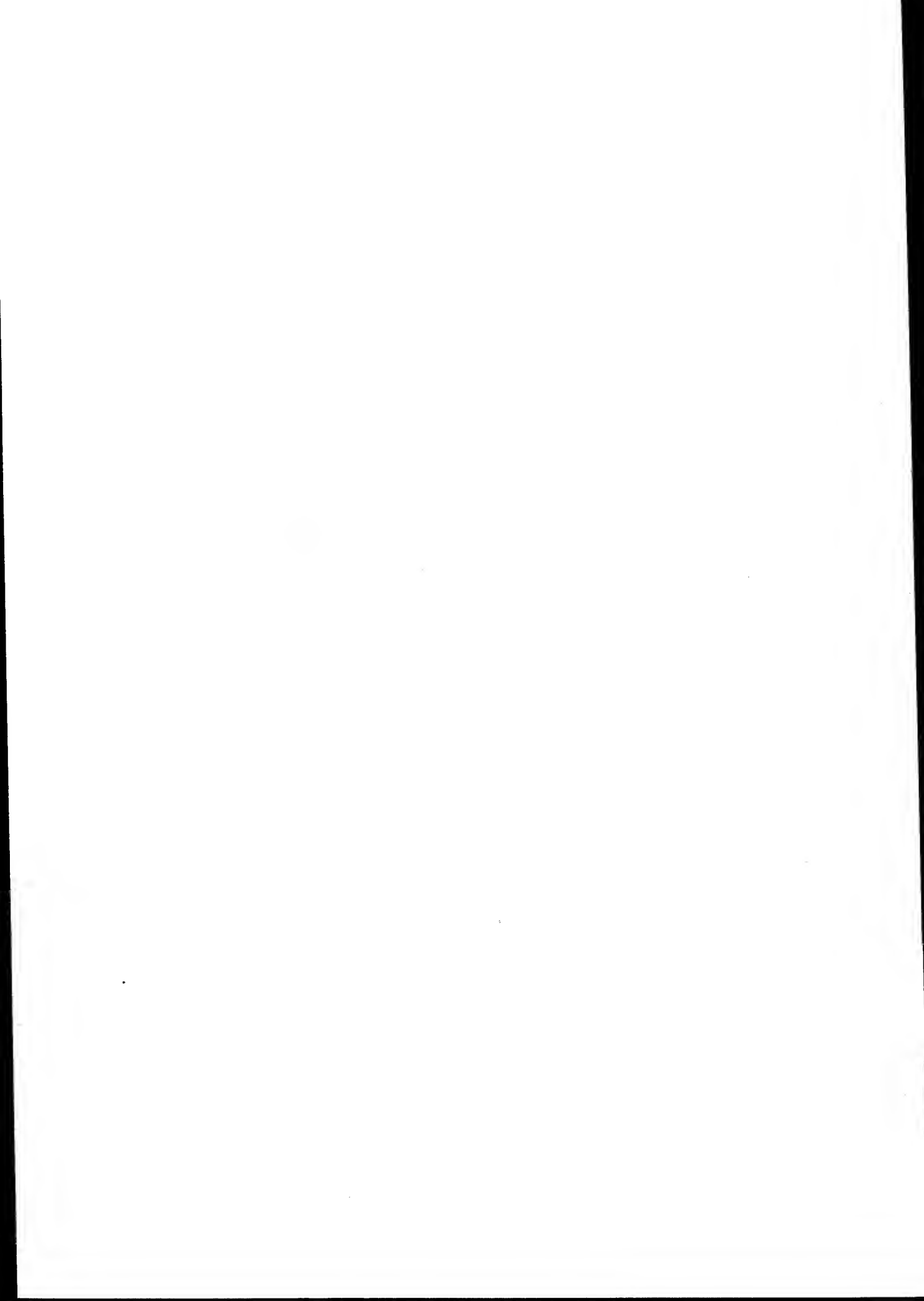


الفصل الأول

شخصية النخعي السياسية

ونتناول الحديث عنها في بحثين :

- البحث الأول : العوامل المكونة لشخصيته السياسية
- البحث الثاني : شخصيته السياسية



المبحث الأول

العوامل المكونة لشخصيته السياسية

مقدمة :

١٧ - الناس على ضربين :

الأول : يميل مع الهوى كيفما مال ، فهو يوالى زيدا لأن الأمر بيد زيد ، وغداً يوالى عمراً لأن الأمر قد آل إليه ، فهو دائماً مع من بيده الأمر ، عبد من عبده يدور في فلكه ، لا يخالف له أمراً ، ولا يعصيه في منكر أو معروف ، وهذا الضرب ليست له شخصية واضحة يمكن دراستها دراسة علمية موضوعية ؛ لأن شخصيته ذائبة في شخصية غيره ، ولكن ذوبان الشخصية هذا له عوامل يمكن دراستها .

الثاني : له من قوة الشخصية ما يجعله شامخاً كالطود ، تتحطم عليه سيول الحوادث ، فلا تؤثر فيه ، بل لاتزيد المحن إلا ثباتاً ، وهذه الشخصية هي التي تتناولها الدراسة العلمية الموضوعية .

وإن أبا عمران إبراهيم النخعي هو من هذا النوع من الشخصيات الراسخة رسوخ الجبال ، الثابتة ثباتها ، فما هي العوامل المكونة لشخصيته السياسية ؟

١٨ - ان أول هذه العوامل : التي ساهمت في تكوين شخصية النخعي السياسية هي التقوى ، فقد أجمع كل الواصفين للنخعي على أنه كان على درجة عظيمة من التقوى ، كما رأينا في (الفقرة ١٢) وهذه التقوى هي التي دفعته إلى تحرر الحق ، فمؤازرته بكل إمكانياته ، وعدم التحول عنه ، ولو كان في الإقامة على الحق السجن والضرب والتشريد ، وفي التحول عنه الإكرام والرئاسة والغنى :

١٩ - والعامل الثانى : ما صدر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من وصية بالعترة الشريفة عامة ، وبعلّى خاصة ، وأن الحق يدور معهما ، ففى الوصية بالعترة يقول الله تعالى : ﴿ لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى ﴾ وفى على يقول صلى الله عليه وسلم - : « لا يحب علياً منافق ، ولا يبغضه مؤمن »^(١) حتى قال أبو سعيد الخدرى : « إنا كنا لنعرف المنافقين نحن معشر الأنصار ببغضهم على بن أبى طالب »^(٢) .

وفى دوران الحق معهما يقول عليه الصلاة والسلام فى آل البيت : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى ، أحدهما أعظم من الآخر : كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتى أهل بيتى ، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما »^(٣) .

ويقول عليه الصلاة والسلام فى علىّ داعياً له - ودعاء النبى مجاب - : « رحم الله علياً ، اللهم أدير الحق معه حيث دار »^(٤) .

وإن التقوى التى تمكنت فى قلب النخعى وحرصه على اتباع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرض عليه أن ينهج نهجاً سياسياً معيناً ، فكان فى صفّ آل بيت رسول الله الذين ينشلهم آنذاك على بن أبى طالب .

٢٠ - العامل الثالث : تأثره بشيوخه

لقد كان علقمة بن قيس النخعى - عم أم إبراهيم النخعى - أجلاً شيوخ إبراهيم ، وأكبرهم منزلة فى نفسه ، ولا عجب فى ذلك ، فهو راهب أهل الكوفة عبادة

(١) أخرجه الترمذى فى مناقب على برقم ٣٧١٩ وقال : حسن غريب ، وأخرج مسلم والنسائى كلاهما فى الايمان والترمذى فى مناقب على برقم ٣٧٣٧ واللفظ له عن على قال : « لقد عهد الى النبى أنه لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك الا منافق » .
(٢) أخرجه الترمذى فى مناقب على بن أبى طالب وقال : هذا حديث غريب .
(٣) أخرجه مسلم والترمذى فى فضائل أهل بيت النبى .
(٤) أخرجه الترمذى فى مناقب على برقم ٣٧١٥ وقال : « غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه » .

وعلمًا وفضلًا وفقهًا^(١)، وكان أثر علقمة في إبراهيم أكبر من أثر الأسود ، ويبدو ذلك واضحًا عندما سئل إبراهيم : أيهما أفضل علقمة أم الأسود ؟ قال : علقمة^(٢) ، وإذا علمنا أن علقمة هذا كان مع علي بن أبي طالب شهد معه معركة صفين ، وفيها خضّب سيفه وعرجت رجله^(٣) ، وإذا علمنا أن إبراهيم كان تلميذًا لعلقمة ومريدًا ، وإذا علمنا المقدار الذي يساهم فيه الأستاذ والمرشد في تكوين التلميذ المريد ، علمنا مقدار تأثير إبراهيم النخعي باتجاه علقمة السياسي .

٢١ - العامل الرابع : الجو العام في الكوفة :

الكوفة حاضرة على ، وفيها أتباعه ومؤيدوه ، فالجو العام الكوفي مع علي ، والناس يتحدثون عن مآثره وحقه في الخلافة ، ويسوقون البراهين على ذلك ، ويتحدثون عن مثالب بنى أمية ، وعن ظلمهم عليًا بانتزاع الحق من يده بالحيلة والدهاء ، وكان من الممكن أن ينسى الناس حق علي في الخلافة لو أحسن عمال الأمويين معاملة أهل الكوفة ، ونهجوا معهم نهجًا غير الذي نهجوه ، ولكن رمى بنى أمية العراق بأعنف القادة العسكريين ، كزياد بن أبيه . وعبد الله بن زياد . والحجاج ابن يوسف الثقفي ، وحكم هؤلاء العراق حكمًا عسكريًا عرقيًا قد زاد الصين بلاءً ، وأجج النار في الرماد ، فالجو العام الذي عاش فيه النخعي مؤيد لعلي ، فمن الطبيعي ألا يشد أبو عمران عن هذا الرأي العام ، وخاصة أنه يرى الحق معه .

٢٢ - العامل الخامس : مجموع الحوادث السياسية التي صاحبت نشوء الدولة الأموية من حادثة التحكيم ، وما آلت إليه من نتائج ، وتحويل الخلافة الشورية إلى ملك موروث ، وأخذ البيعة ليزيد بن معاوية رغبة ورهبة ، واتباع

(٢) طبقات ابن سعد ٩١/٦

(١) أنساب السمعاني ٥٥٧/١

(٣) طبقات ابن سعد ٨٨/٦

سياسة الإذلال ، وما قام به يزيد بن معاوية من إباحتها مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهتك أعراض المحصنات المؤمنات فيها ، وهدم الكعبة ، وقتل الحسين ابن علي وأصحابه ، وقتل كثير من فقهاء الأمة وزعمائها صبراً ، كسعيد بن جبير ، وسليمان بن صرد ، وتسليط بعض الولاة على الرعية ، وخاصة ولاية العراق ، وقطاولهم على كبار صحابة الرسول - صلى الله عليه وسلم - المشهود لهم ، وخاصة على عبد الله بن مسعود ^(١) المعلم الأول للعراق ، وباعث النهضة العلمية فيها ، والرائد الحقيقي لإبراهيم النخعي .

وكدنا أن نستبعد هذا الموقف من الحجاج تجاه عبد الله بن مسعود ، لولا أن رأيناه يتناول على أنس بن مالك خادم رسول الله حيث أمر بإحضاره ، فلما مثل أمامه قال له : إيه يا أنس ، يوم لك مع علي ، ويوم لك مع ابن الزبير ، ويوم لك مع ابن الأشعث ، والله لأستأصلنك كما تستأصل الشاة ، ولأدمغنك كما تدمغ الصمغة ، فقال أنس : إياي يعنى الأمير أصلحه الله ؟ قال : إياك أعنى ، صدك الله سمعك ، فقال أنس : إنا لله وإنا إليه راجعون .

فكتب أنس إلى عبد الملك بن مروان يخبره بما قال له الحجاج ، فكتب عبد الملك إلى الحجاج : « بسم الله الرحمن الرحيم من أمير المؤمنين عبد الملك ابن مروان إلى الحجاج بن يوسف أما بعد : فإنك عبد طمّت بك الأمور ، فسموت فيها ، وعدوت طورك ، وجاوزت قدرك ، وركبت داهية إذا ، وأردت أن تبدو لي ، فإن سوغت مضييت قداماً ، وإن لم أسوغها رجعت القهقري ، فاعنك الله ن عبد أخفش العينين ، مَنفوس الجاعرتين ، أنسيت مكاسب آبائك بالطائف ، وحفرهم للآبار ، ونقلهم الصخور على ظهورهم في المناهل ، يا ابن

(١) وقف الحجاج بن يوسف يوماً على منبر واسط ، فكان مما قال : (عبد الله بن مسعود رأس المنافقين ، لو أدركته لأسقيت الأرض دمه - البداية والنهاية ١٢٩/٩) وإنما قال عنه ذلك لأنه كان من رأى ابن مسعود الا يقتل عثمان ، ولكنه لم يشارك مشاركة فعلية في الدفاع عنه ، وأثر عدم الخوض في الفتنة - انظر الاستيعاب - ٩٩٣ -

المُسْتَضْرِيَّة بعجم الزبيب ، والله لأغمرنك غمر الليث الثعلب ، والصقر الأرنب ، وثبتت على رجل من أصحاب رسول الله بين أظهرنا فلم تقبل له إحسانه ، ولم تتجاوز له عن إساءته ، جرأة منك على الرب عز وجل ، واستخافاً منك بالعهد ، والله لو أن اليهود والنصارى رأيت رجلاً خدام عَزِيزَ بن عَزْرِي وعيسى بن مريم لعظمتهم وشرفته ، وأكرمتهم وأحبته ، بل لو رأوا من خدام حمار العُزَيْر ، أو خدام حوارى المسيح لعظموه وأكرموه ، فكيف وهذا أنس بن مالك ! خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانى سنين ، يطلعه على سره ، ويشاوره فى أمره ، ثم هو مع هذا من بقايا أصحابه ، فإذا قرأت كتابي هذا فكن له أطوع من خُفِّه ونعله ، وإلا أتاك منى سهم بكل حتف قاض ، ولكل نَبَلٍ مستقر وسوف تعلمون^(١) .

كل هذا جعل فى البلاد طرفاً قوياً متسلطاً لا حق له ، يشعر الجميع بقُوته ، وهو الطرف الحاكم ، وطرفاً ضعيفاً قد غُصِب منه الحق ، يشعر الناس جميعاً بضعفه ، ومن الطبيعى أن يقف أصحاب المروءات مع الطرف الضعيف حتى يصلب عودُه ، ويستعيد حقه ، أو أن يكون هواهم معه إن لم يستطيعوا الوقوف بجانبه ، ولذلك كان النخعي مع الطرف الضعيف صاحب الحق ، وهم آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم .

٢٣ - العامل السادس : كثرة ماسفك من دماء :

أن تدابير القمع الشديدة قد تسكت الألسن ، وتجمد الحركة إلى أمد ، ولكنها تؤجج فى الصدور النار التى لا تلبث أن تنطلق قوية مدمرة ، وهكذا انطلقت الثورات فى العراق من كل جانب ، وكلها تحمل شعار إسقاط الحكم الأموى منها ثورات قام بها شيعة على ابن أبى طالب رضى الله عنه ، كثورة حجر بن عدي ، وثورة الحسين بن على ، وثورة التوابين ، ومنها ثورات قام بها الخوارج - وما أكثر هذه الثورات - منها :

ثورة حوثر بن وداع الأسدي ، وثورة فروة بن نوفل الأشجعي ، وثورة المستورد بن علفة ، وثورة حيان بن ظبيان ، وثورة قريظ وزخاف ، والثورتان العارمتان: ثورة الأزارقة ، وثورة شبيب الخارجي ، ومنها ثورات اشترك فيها جميع فئات الشعب ، كثورة ابن الأشعث التي كانت منبثقة من الكره العام للحكم الأموي ، ومنها ثورة كانت الأطماع الشخصية هي الدافع الحقيقي لها ، مثل ثورة المختار الثقفي .

وكل ثورة من هذه الثورات كانت تخلف وراءها آلاف القتلى ، فإذا قلنا: إن موقعة صفين خلفت وراءها سبعين ألف قتيل^(١) ، فإن ذلك لا يعني سبعين ألف رجل ، وإنما يعني سبعين ألف أسرة قد خيم عليها الحزن والكتابة ، وإذا قلنا: إن حصيد معركة الحرة قد كان من أهل المدينة وحدهم أحد عشر ألف قتيل^(٢) ، فإنما يعني ذلك أحد عشر ألف أسرة ، أحد عشر ألف أرملة تبكي ، ومالا يعلم عدده إلا الله من اليتامى وفاقدى المعيل ، وإذا قلنا: إنه قد بلغ عدد الذين قتلهم الحجاج صبراً مائة ألف وخمسين ألفاً^(٣) فإن ذلك يعني مائة ألف وخمسين ألف كارثة .

والمسئول عن ذلك كله الأمويون ، فإن قيل : كيف يكونون هم المسئولين وهم الحكام ، وأولئك ثوار ، ومن حق الحاكم أن يقضى على كل ثورة ؟ نقول : نعم ، ولو أن الحق كان بيد من له الحق في الخلافة لما قامت الثورة ، ولما كان هناك خوارج وشيعة ، ولكن لما اغتصب الحق من يد صاحبه ، كان لابد لصاحب الحق من المصالبة به ، ولا بد لكل منصف أن يساعد على الحصول عليه ، وخاصة إذا لم يقيم المعتصب بأمر الله حق القيام ، وهذا ما كان يدور في خلد إبراهيم النخعي - والله أعلم - فكل هذه العوامل مشتركة أسهمت في تكوين الشخصية السياسية لإبراهيم النخعي .

(١) العبر في خبر من غبر ٤٢/١ (٢) أبو الفداء ١/١٩١ و ١٩٢

(٣) أبو الفداء ١/١٩٩ والعقد الفريد ٣/١٦ و ١٧

المبحث الثاني شخصية النخعي السياسية

٢٤ - ترتيب الخلفاء عند إبراهيم النخعي هو كالتالي: أبو بكر ، عمر بن الخطاب ، عثمان بن عفان ، علي بن أبي طالب ، وترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، وهو لا يقبل في ذلك جدلاً ؛ لأن سلف هذه الأمة قد مضى على ذلك ، ولذلك نراه عندما يأتي إليه رجل فيقول له : علي أحب إلى من أبي بكر وعمر ، يقول له إبراهيم : أما إن علياً لو سمع كلامك لأوجع ظهرك ، إن كنتم تجالسونا بهذا فلا تجالسونا (١) .

ولكننا نراه هو نفسه يصرح بأن علياً أحب له من عثمان دون أن ينتقص من فضل عثمان شيئاً ، أو يتكلم فيه بمنقصه ، فهو يقول : « علي أحب إلى من عثمان ، ولأن آخر من السماء أحب إلى من أن أتناول عثمان بسوء (٢) » وهذا تناقض في الظاهر ، وفي الحقيقة أنه لاتناقض ، فهو في - الحقيقة - يحب علياً أكثر من حبه لعثمان ، ولكن حبه لعلي لا ينقص عثمان شيئاً من قدره ، ولما رأى أبو عمران انحراف الشيعة في حبه لعلي - حتى وصل بهم الأمر إلى تفضيله على أبي بكر وعمر ، وأطال بعضهم أسانه في عثمان خاصة ، لأن الأمويين تولوا عثمان - لم يرد أن يعطى هؤلاء من نفسه سلاحاً يتسلحون به لينقضوا به على الخلفاء الشرعيين الذين نصبتهم الأمة عن طواعية ورضى .

٢٥ - إبراهيم النخعي محب لآل بيت الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومنهم علي بن أبي طالب خاصة ، ويعتقد أن الخليفة الشرعي هو علي بن

(١) حلية الأولياء ٢٢٤/٤ وطبقات ابن سعد ٢٧٥/٦

(٢) حلية الأولياء ٢٢٤/٤ وطبقات ابن سعد ٢٧٥/٦

أبي طالب ، وأن معاوية قد وثب على الخلافة وثباً دون اختيار الأمة ، ولذلك عدَّ ابنُ قتيبة النخعيَّ من الشيعة^(١) ، فإن كان التشيع هو هذا - حب آل البيت - فهو من الشيعة ، بل كان كثير من معاصري النخعي من علماء أهل السنة على هذا ، فقد كان الشُعبيُّ شيعياً ، فرأى منهم أموراً ، وسمع كلامهم وإفراطهم ، فترك رأيهم ، وكان يعيبهم^(٢) ، ولذلك كان من نصائح الشُعبيِّ قوله : « أحبُّ صالح المؤمنين وصالح بني هاشم ، ولا تكن شيعياً ، وأرج ما لم تعلم ولا تكن مرجئاً ، واعلم أن الحسنه من الله ، والسيئة من نفسك ، ولا تكن قديراً ، وأحب من رأيتَه يعمل بالخير وإن كان أحرَمَ سِندياً » .^(٣)

٢٦ - ولكن التشيع أصبح يحمل من الأفكار ما لا يتفق مع تعاليم الإسلام من القول بالعصمة والرجعة ، وغير ذلك ، وهذا ما صدَّ النخعي عن الإنجِراف في تياره ، والاستجابة لنداء عاطفته ، واكتفى من التشيع بحب آل البيت ، وكره من عاداهم .

كما صدَّه عن دعوة الخوارج سداجة فهمهم لكتاب الله ، وتكفيرهم المسلمين ، وإسرافهم في سفك الدماء .

وصدَّه عن دعوة المرجئة قولهم بأنه لا يضرُّ مع الإيمان معصية ، ووقوفهم موقف المتفرج من الحكام الذين يستأصلون آل بيت النبي ، وتطمينهم أن الجنة لهم ماداموا مؤمنين ، وهذا ما يشجع الظالمين على التماذي في ظلمهم ، والفساق على التماذي في فسقهم ، ولذلك فقد نصب النخعي نفسه لمحاربتهم فكراً ، وكانت معارضته لهم شديدة عنيفة ، وماتحت أيدينا من الأخبار يعطينا صورة عن معارضته الشديدة لهم . فهو يعلن أن الإرجاء بدعة^(٤)

(١) المعارف ٢٠٤ وشذرات الذهب ١١١/١

(٢) طبقات ابن سعد ٢٤٨/٦

(٣) طبقات ابن سعد ٢٤٨/٦

(٤) طبقات ابن سعد ٢٧٣/٦

لم يعرفها صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويحذر أصحابه من الوقوع في حبائل الدعاة إليه ، فيقول لهم : إياكم وأهل الرأي المحدث^(١) - يعنى المرجئة - لاتجالسوه^(٢) ، لأننا على هذه الأمة المرجئة أخوفُ عليهم من عدّتهم من الأزارقة^(٣) ، فقد تركوا هذا الدين أرقّ من الثوب السابري^(٤) .

ولذلك كان يبغضهم أكثر من بغضه اليهود والنصارى ، ويقسم على ذلك فيقول : « والله إنهم أبغض إلى من أهل الكتاب^(٥) » وكان يطرد من مجلسه من يقول بالإرجاء ، ويأمره بالألّا يعود إلى مجالسته ، فقد كان رجل يجالسه ، قبله أنه يتكلم في الإرجاء ، فقال له إبراهيم : لاتجالسنا^(٦) .

٢٧ - فشخصية النخعي السياسية هى شخصية شيعية^(٧) معتدلة واعية ، لاتنسب لآل بيت الرسول من الفضل مالمس لهم ، ولا تغمطهم حقهم ، تفضل الوقوف عند الحقيقة على الجرى وراء الدعاوى ، ولذلك فإن عمرو بن مرة لما ذكر للنخعي حديث زيد بن أرقم : « أول من أسلم على » أنكره إبراهيم النخعي ، وقال : « أول من أسلم أبو بكر الصديق^(٨) » .

وكان النخعي واعيا وعيا تاما للحركات التى تظهر فى عصره ، يعرف المخلص منها وغير المخلص ، ولذلك رفض التعاون مع الحركات غير المخلصة ، كحركة المختار الثقفى ، وإن أظهرت الولاء لآل بيت الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقد أرسل المختار الثقفى إلى إبراهيم النخعي ليؤليه عملا له - لما يعرف

(١) طبقات ابن سعد ٢٧٣/٦

(٢) طبقات ابن سعد ٢٧٤/٦ والثوب السابري : ثوب رقيق جدا - أنظر القاموس المحيط (مادة : سبر) .

(٣) حلية الأولياء ٢٢٣/٤ وطبقات ابن سعد ٢٧٤/٦

(٤) طبقات ابن سعد ٢٧٤/٤

(٥) ذكره فى أعيان الشيعة ٧٤٨/٥ ورجح تشيعه ، ثم ذكره فى ٢٦/٦

وجزم به .

(٦) أخرجه الترمذى فى فضائل على برقم ٣٧٣٦ وقال : حسن صحيح ،

وأنظر تاريخ الطبرى ٣٢٠/٢ ط دار المعارف .

من حبه لآل البيت ، ولما يظهره المختار من العمل باسم آل البيت - فطلى إبراهيم وجهه بطلاء ، وشرب دواء ولم يأت ، فتركه (١) .

وهكذا رفض النخعي أن يلى عملاً لهذا الكذاب ؛ لما يعامه من عدم صدقه في حب آل البيت ، ولما في قبول ولاية عمل من أعماله من إعانة له على التماهى في الضلال ، ومن تغرير ببعض البسطاء من الدهماء .

٢٨ - موقفه من الحجاج بن يوسف :

أما الحجاج بن يوسف فقد كانت لابراهيم النخعي معه جولات ، من ذلك : أن الحجاج حين قدم الكوفة أميراً فرض على الناس المحاق بالمهلب بن أبي صُمقرة لقتال الأزارقة ، فخرج النخعي مع من خرج لقتال الأزارقة ، ولترك العوام بن حوشب يقص علينا ما حدث ، قال العوام : كان مكتب إبراهيم براذان ، فكان على تلك الناحية « أبي حوشب بن يزيد الشيباني » قال : فاستأذن الجند إلى عيالهم ، فأذن لهم ، وأجلهم أجلاً ، وقال : من غاب أكثر من الأجل ضربته لكل يوم سوطاً ، قال : فقلت لإبراهيم : أقم أنت ماشئت ، فليس عليك مكروه ، فأقام بعد الأجل عشرين يوماً ، وعرض أبي الناس ، وقد وقع على اسم كل رجل منهم ما غاب ، فجعل يضربهم حتى دعا إبراهيم ، فإذا هو قد غاب عشرين يوماً بعد الأجل ، فأمر به ، فقمنا إليه ونحن عشرة إخوة ، فقال لنا : من كانت أمه حرة فهي طالق ، ومن كانت أمه أمة فهي حرة إن لم تجلسوا ولم تكلموا حتى أنفذ فيه أمرى كما أنفذته في غيره ، فجلسنا حتى ضربه عشرين سوطاً (٢) .

مما تقدم نرى أن النخعي قد سيق سوقاً إلى حرب لا يؤمن بها ، فهو يحارب الخوارج ، ولماذا ؟ من أجل طاعة الحجاج بن يوسف ، ولكن هل

(٢) طبقات ابن سعد ٦/ ٢٨٠

(١) حلية الأولياء ٤/ ٢٢٠ .

الحجاج من أهل الطاعة في نظر النخعي ؟ لقد ذكر أن إبراهيم التيمي بعث إلى الخوارج يدعوه - إلى الطاعة - فقال له إبراهيم النخعي : إلى من تدعوه ؟ إلى الحجاج ^(١) ! ! .

فالحجاج إذن ليس من أهل الصاعة في نظر النخعي ، ولذلك كان هو وسعيد بن جبير ، وإبراهيم بن مهاجر ، والشعبي ، وأبو بردة يتكلمون والحجاج يخطب ، ويقول بعضهم لبعض : لم نؤمر أن ننصت لهذا ؛ لما كان يأمر به من الظلم ^(٢) ، وكان النخعي يلعن الحجاج ^(٣) ، ويفتن الناس بجواز لعنه ، فقد سئل مرة : ماترى في لعن الحجاج ؟ قال : « ألم تسمع لقول الله تعالى ﴿ أَلَا لعنة الله على الظالمين ﴾ فأشهد أن الحجاج منهم ^(٤) » وكان يعتقد أن ظلم الحجاج أوضح من أن ينسب أحد الناس إليه ، فهو كابوس فوق الجميع ، ولذلك كان يقول : « كفى بالمرء عمى أن يعى عن أمر الحجاج ^(٥) » .

وكان النخعي يصدر الفتاوى ضد الأنظمة التي تصدرها الدولة إن لم تكن موافقة للإسلام ، فقد أباححت الدولة الأموية تلك أراضي السواد ، فأفتى النخعي بأنه « لا يحل شراء أرض فيما بين حلوان والقادسية من الصوافي ؛ لأنه مما أفاء الله على المسلمين ^(٦) » .

وكان الحجاج يعلم بمعارضة إبراهيم النخعي له ، ولذلك كان دائم الملاحقة له ، وكان كثيراً ما يتوارى عن الأنظار مختفياً في بيت أحد تلاميذه ، فقد اختفى مرة في بيت أبي معشر زياد بن كليب الحنظلي ، وزاره في مخبئه

(٢) طرح التثريب ١٩٣/٣

(١) طبقات ابن سعد ٢٧٩/٦

(٣) طبقات ابن سعد ٢٧٩/٦

(٤) العقد الفريد ١٧/٣ وطبقات ابن سعد ٢٧٩/٦

(٦) تاريخ الطبري ٣٣/٤

(٥) طبقات ابن سعد ٢٩٧/٦

(م ٤ فقه النخعي - ١)

Handwritten text in a cursive script, likely a letter or a document. The text is written in a dark ink on a light-colored paper. The handwriting is fluid and continuous, with many loops and flourishes. The text is arranged in several paragraphs, with some lines starting with capital letters. The overall appearance is that of a historical document or a personal letter.

الفصل الثاني

شخصية النخعي الإجتماعية

عاش النخعي في مجتمع معين، فكان لهذا المجتمع - وللمقيدة التي اعتنقها النخعي - الأثر الكبير عليه ، طبعته اجتماعيا بطابع معين ، ونحن نريد أن نرسم في هذا الفصل معالم شخصية النخعي الاجتماعية

August 2

At 10:30 AM we left the hotel and went to the
park. The weather was very hot and sunny.
We saw many beautiful flowers and trees.
The children were very happy and played for
hours.

المبحث الأول هبة النخعي

٣٠- كان إبراهيم النخعي ذا شخصية قوية ، وكان مهيباً ، حتى أن الناظر إليه لتقع هيبتة في قلبه وكأنه الأمير ، قال المغيرة : « كنا نهاب إبراهيم هبة الأمير ^(١) » .

وإذا ذهبنا نستقرئ العوامل التي كونت هذه الهيبة في شخصية النخعي وجدناها فيما يلي :

١ - تقواه : فقد كان النخعي على جانب كبير من التقوى ، وقد أورثته هذه التقوى نوراً نافذاً يجد طريقه إلى الناظر إليه ، فيوقع في قلبه هيبة النخعي وتوقيره .

٢ - حسن مظهره : لم يكن إبراهيم النخعي غنياً ، وإنما كان عيشه كفافاً ، بل ربما كان إلى الفاقة أقرب منه إلى اليسر ، ولكنه لم يكن يظهر شيئاً من ذلك ، بل كان يلبس أجمل الحلل ، ويخرج بها إلى الناس ، وكيف لا يفعل ذلك ، وهو القارئ الذي يقرأ في كتاب الله تعالى مدح أولئك النفر الذين يظهرون بمظهر الغنى وهم لا يجدون ما يأكلون ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض ، يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ، تعرفهم بسيماهم ، لا يسألون الناس إلحافاً ^(٢) ﴾ .

ذكر الذهبي في (تاريخ الإسلام) وأبو نعيم في (الحلية) أنه قدم تلميذ النخعي حماد بن أبي سليمان البصرة ، فجاء فرقد السبخي ^(٣) ، وعليه ثوب صوف ، فقال له

(٢) البقرة / ٢٧٣

(١) طبقات ابن سعد ٢٧١/٦

وقال ابن حجر : « فرقد السبخي ، أبو

(٣) الضبط من التبصير / ٧١٩

يعقوب العايد ، مات سنة ١٣١ هـ

حماد : « ضع عنك نصرانيتك هذه ، فلقد رأيتنا ننظر إبراهيم يخرج علينا وعليه حلة معصفرة ، ونحن نرى أن الميتة قد حلت له (١) » .

يا الله ! الميتة حلت له من الجوع والفاقة ، وهو يرتدي أجمل الثياب ، لا يشكو ولا يتذمر ، أنها نفس صافية سموح ، راضية بقضاء الله تعالى ، متفائلة بعطائه الكريم .

وكان الكثير يعلمون حقيقة حال النخعي هذه ، فيحملون له زكاة أموالهم ، ولكنه يرفض أن يأخذها ، فقد حمل إليه رجل زكاة ماله أربع مائة درهم فأبى أن يقبلها (٢) ، وكيف يقبلها وقبولها مذهب لهيبة العلم وجلاله !

٣ - حسن خلقه : وإذا كان النخعي ضيق ذات اليد ، ليس عنده من الدراهم ما يستطع نشره على الفقراء ، وليس له من متاع الدنيا ما يسمع به الناس ، فإن الله تعالى قد حباه خلقاً كريماً يسمع الناس جميعاً ، فهو لا يشاجر أحداً ، ولا يخاصم أحداً ؛ تحقيقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم ، ولكن يسمعهم منك بسط الوجه ، وحسن الخلق » (٣) . ولقد صمم النخعي على أن يسمع الناس بخلقهم ، فلم يخاصم أحداً أبداً ، وفي ذلك يقول : « ما خاصمت رجلاً قط . » (٤) .

٤ - طول صمته : كان إبراهيم النخعي طويلاً الصمت ، إذا جلس في القوم لم يشعر جلأسه بوجوده ، وقد عُرف هذا عنه منذ أن كان طالباً للعلم ، فقد قال ابن عون : وصفت إبراهيم لمحمد بن سيرين ، فقال : « لعله ذلك الفتى الأعور الذي كان يجالسنا عند علقمة ، هو في القوم وكأنه ليس منهم » (٥) وقد لازمته

(١) تاريخ الاسلام ٣٢٦/٣ وحلية الأولياء ٢٢٢/٤

(٢) آثار أبي يوسف ٩١

(٣) أخرجه أبو يعلى والبخاري ، وزيادة « حسن الخلق » عند البخاري - أنظر مجمع الزوائد ٢٢/٨ وقد رمز السيوطي في الجامع الصغير ١٠٢/١ إلى حسنه

(٤) طبقات ابن سعد ٢٧٣/٦ وحلية الأولياء ٢٢٢/٤

(٥) طبقات ابن سعد ٢٧٠/٦

هذه الخصلة طيلة حياته ، حتى بعد أن أصبح عالماً كبيراً يقصده الناس للاستفادة من علمه ، فقد ذكر أشعث بن سوار قال : « جلست إلى إبراهيم ما بين العصر إلى المغرب فلم يتكلم ، فلما مات سمعت الحكم وحمادا يقولان : قال إبراهيم ، فأخبرتهما بجلوسه إليه فلم يتكلم ، فقالا : إنه لا يتكلم حتى يُسأل^(١) ، وهو حين يُسأل يودُّ ألا يسأل حتى لا يجيب ، وكان كثيراً ما يقول لسائله : أما وجدت أحداً فيما بيني وبينك تسأله غيري^(٢) » ومع قلة كلامه الذي استهر به ، ومع أنه لا يتكلم حتى يُسأل لأن الإجابة أصبحت واجبة عليه ، فقد كان يتمنى ألا يكون قد تكلم أبداً ، ولذلك كان يقول : « وددت أني لم أكل تكلمت ، ولو وجدت بداً من الكلام ما تكلمت^(٣) » .

ولا بد لنا من أن نتساءل : علام يدل صمته هذا ؟

إنه لا يدل على البلاهة قطعاً ؛ لأن من كان مثل النخعي ما يُظن به أن يكون بليداً . إنه يدل على هدوء النفس ، وعمق الفكر الآتي من دقة التأمل ، فهو يصمت لسانه ، ولكن فكره يعمل ويعمل . . . فهو صامت مُعِينٌ على دقة الفهم ، حتى إذا ما تكلم ترامت الدرر من فيه ، وهذا عنصر هام في تكوين الهيبة للإنسان .

٥ - العلم الغزير : إذا أضفنا إلى كل ما تقدم جلال العلم ووقاره ، استطعنا أن نعرف الخلال الحميدة التي جعلت للنخعي تلك الهيبة التي تجعل له في نفوس مشاهديه ما ليس لغيره .

٦ - وإذا كنا قد قلنا : إن الإمام النخعي كان مهيباً ، فعلياً ألا نتصوره مقطَّب الجبين ، عابس الوجه ، آخذاً نفسه بشدائد الحياة ، فإننا إذا ذهب بنا التصور هذا المذهب فقد أخطأنا الظن ؛ لأن عبوس الوجه ، وتقطيب

(١) حلية الأولياء ٢٢٦/٤

(٢) حلية الأولياء ٢٢٦/٤ وطبقات ابن سعد ٢٧١/٦

(٣) المختار ٥٣/١

الجبين ليسا من لوازم الهيبة ، فقد كان رسول الله مهيباً ، ومع ذلك فقد كان
يمزح ، ولا يقول إلا حقاً ، ولا يقترب إنشاً .

وكذلك كان إبراهيم النخعي مزاحاً يمزح مع أقرانه ، ف قيل له مرة : إن
سعيد بن جبير يقول كذا ، قال : قل له يسلك وادي النوكي ، وقيل لسعيد :
إن إبراهيم يقول كذا ، فقال : قل له : يقعد في ماء بارد^(١) .

ودخل مرة على الأعمش يعوده ، فمزح معه ، وفي ذلك يقول الأعمش : إن
إبراهيم عادني فنظر إلى منزلي وقال : أما أنت فنعرف من منزلك أنك لست
من أهل القرية عظيم^(٢) .

* * *

(١) المعارف ٤٦٣ والنوكي ، هم الحمقى ، كما في القاموس

(٢) عيون الأخبار لابن قتيبة ٣١٦/١

المبحث الثاني توقى النخعي الشهرة

٣١- كان العلماء إذا أرادوا الجلوس للدرس ، جلسوا وأسندوا ظهورهم إلى أسطوانة من أساطين المسجد ، ويجلس الناس حولهم يسمعون كلامهم ، ولكن النخعي لم يكن يجلس إلى الاسطوانة أبداً ، حتى ولو لم يبق له مجلس إلا عندها ، قال ابن الجوزي ، وغيره : « كان النخعي لا يجلس إلى أسطوانة ، فكان يجلس مع القوم ، فيجىء الرجل ، فيوسع له ، فإذا اضطره المجلس إلى الأسطوانة قام ^(١) » بل إن سليمان الأعمش وجماعة من أصحاب النخعي قد جهدوا أن يجلسوه إلى الاسطوانة فأبى ، قال الأعمش : « جهدنا على إبراهيم أن يجلسه إلى سارية ، وأردناه على ذلك فأبى ^(٢) » .

ورغم أن حادثة عدم جلوسه إلى السارية تبدو للبعض حادثة عادية ، إلا أنني أرى أنه لابد وأن تكون فيها فلسفة عميقة ، لأن رجلاً كالنخعي لا يتصرف مثل هذا التصرف ويكون شديد الالتزام به عبثاً ، أو عن شهوة نفس عارضة ، فما الذي جعل النخعي لا يجلس إلى الأسطوانة مع أن جميع العلماء يجلسون إليها ؟ أنه لا يطول بنا التفكير حتى نعرف أنه « عدم حبه للشهرة » .

٣٢- ولكن لماذا لا يحب الشهرة ؟

- إن قلنا : إن الدافع لعدم حبه الشهرة هو خوفه من أن يخالط عمله شيء من الرياء ، أو يداخله الزهو ، فلا يكون عمله خالصاً لله تعالى ، وبذلك يُحرم

(١) انظر صفة الصفوة ٨٨/٣ بتحقيقنا : وطبقات ابن سعد ٢٧٣/٦ وحلية الأولياء ٢١٩/٤ ومختصر طبقات علماء الحديث ١٥ والمختار ٥٣/١ وطبقات الشعراى ٣٦/١
(٢) تاريخ الاسلام ٣٣٥/٣

من ثواب ما عمل ، لم تكن جانبنا الحقيقة ، فالبعد عن الرياء له مكانه الكبير في حياة الأتقياء مثل النخعي ، أليس هو الذي يقول : « إن الرجل يتكلم بالكلمة من العلم ليصرف وجوه الناس إليه يَهْوِي بها في جهنم »^(١) .

فإن قيل : إن النخعي كان يجلس في الجامع ، ويحدث الناس ، أفلا تتوجه إليه الأنظار بذلك ؟

قلنا : نعم ، ولكن هذا أمر لا يتم الواجب - وهو تبليغ العلم - إلا به ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، إذ لا بد له من الجلوس في المسجد ، وتحديث الناس ، وإلا دخل تحت قوله تعالى : « إن الذين يَكْتُمُونَ ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله »^(٢) . أما الجلوس إلى الأسطوانة فهو أمر يتم الواجب بدونه ، ولذلك كان الجلوس إليها في نظره نوعا من الاستعلاء والشموخ ، وكيف يقبل الاستعلاء والشموخ وهو الذي يقول : « كفى بالمرء إثما أن يشار إليه بالأصابع في دين أو دنيا »^(٣) .

ومن هذا الباب حَرَصَ ألا يراه الناس دائما في حالة عبادة ، فقد حدث الأعمش قال : « كنت عند إبراهيم وهو يقرأ في المصحف ، فاستأذن عليه رجل ، فغطى المصحف ، وقال : لا يراى هذا أنى أقرأ فيه كل ساعة »^(٤) .

- وإن قلنا : إن الدافع إلى ذلك حبه للتواضع لم تكن جانبنا الحقيقة أيضا ، فالتواضع خلق من أخلاق النخعي ، حتى أنه كان يحمل أمتعته بنفسه راجيا في ذلك الثواب ، فقد ذكر الأعمش قال : « ربما رأيت مع إبراهيم الشيء يحمله يقول : إني لأرجو فيه الأجر »^(٥) .

(٢) البقرة ١٥٩

(١) طبقات الشعراى ٣٦/١

(٣) طبقات الشعراى ٣٦/١

(٤) حلية الأولياء ٢٢/٤ ومصنف ابن أبى شيبة ١٦٣/٢ والمختار ٥٣/١

(٥) طبقات ابن سعد ٢٧٨/٦

- ولعل ذلك كان لشعوره بقلة بضاعته في العلم ، وذلك شأن العلماء المنصفين ، كلما ازدادوا اطلاعاً على آفاقه ، كلما قوى شعورهم بضعفهم أمام لُجَّته ، كمن يقتحم البحر ، فإنه كلما ازداد تقدماً فيه كلما ازداد شعوره بضعفه أمام لجته ، فالنخعي على ما آتاه الله تعالى من علم يشعر بأن أشياء كثيرة مازال يقف أمامها مكتوف الأيدي ، وأن ثمة مغاليق لم تفتح له بعد ، وأنه لم يصل إلى درجة أولئك الأساطين الذين قال قائلهم : « والله الذي لا إله غيره ما نزلت آية في كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت ، وإلا أنا أعلم فيم نزلت ، ولو أعلم أن أحداً أعلم بكتاب الله مني - تناله المطي - لأتيته ^(١) » ذلك هو العلم ، وأين النخعي منه ! وهذا ما جعل النخعي يلتزم الصمت ، لا يتكلم إلا إذا سئل ، ويعتبر الزمن الذي أصبح فيه فقيه الكوفة زمان سوء ، فقد قال مرة لميخون أبي حمزة « لقد تكلمت ، ولو وجدت بداً ما تكلمت ، وإن زماناً أكون فيه فقيه الكوفة لزمان سوء ^(٢) » .

والحقيقة أن الأمور الثلاثة - تحريره أن يكون عمله خالصاً لله ، والنواضع ، وشعوره بنقص علمه - كونت في نفسه خلق بغض الشهرة ، ودفعته إلى عدم التزبي بزي العلماء ، فكان يلبس المعصفر بالزعفران والعصفر حتى لا يدري من رآه : أهو من القراء أم من الفتيان ^(٣) ؟

(١) صفة الصفوة ٤٠٢/١ والقائل هو ابن مسعود

(٢) حلية الأولياء ٢٢٣/٤ والمختار ٥٣/١

(٣) طبقات الشعراني ٣٦١١

المبحث الثالث حب النخعي للناس

٣٣- الأنبياء والمصلحون لا يكرهون الناس ، ولكن يحبونهم ، وحبهم هذا هو الذي يدفعهم إلى التضحية في سبيل إسعادهم ، والنفس المحبة للناس نفس صافية سموح ، وتمثل أعلى درجات الحب في الحرص على إنقاذهم من النار ، بإبعادهم عن الإثم ، ولذلك كان النخعي يبذل كل جهده لإبعاد الناس عن الإثم ، فقد روي حماد بن أبي سليمان أن النخعي مرّ بقوم فلم يسلم عليهم ، فأنكر القوم ذلك ، فرجع عليهم ، فقال بعضهم : يا أبا عمران مررت بنا ولم تسلم علينا ، قال : « إني رأيتمكم مشاغيل ، فكرهت أن أوثمكم ^(١) » يعني بترك رد السلام ، لأن إلقاء السلام عنده سنة ، وردّه واجب ، والمرء لا يأثم بترك السنة ، ولكن يأثم بترك الواجب .

وخرج مرة فقام سليمان الأعمش يمشي معه ، فقال إبراهيم : إن الناس إذا رأونا قالوا : أعور وأعمش ، قال سليمان : ما علينا أن يأنثموا ونؤجر ، قال إبراهيم : وما عليك أن يسلموا ونسلم ^(٢) « وحبّه للناس يدفعه إلى التماس العذر لهم في حالة تقصيرهم ما وجد إلى العذر سبيلاً ، كالأم العطوف الرؤوم ، تلتمس العذر لابنها المدلل حين يهفو ، فقد روي ابن سعد أن فرقدًا السبخي أبصر عند إبراهيم رجلًا قد حل زره ، ورجلاً مضفوراً شعره ، فقال فرقد : يا أبا عمران ألا تنهى هذا عن حل أزواره ، وهذا عن ضمير شعره ؟ فقال إبراهيم :

(١) طبقات ابن سعد ٢٧٨/٦

(٢) العقد الفريد ١٤٨/١

ما أدري أجفأ بني سعد غلب عليك أم غلظ. بني تميم ؟ أما هذا فوجد الحر
فحل زرّه ، وأما هذا فيرخي شعره إذا أراد أن يصلي إن شاء الله (١) .

قال أحمد شوقي :

رَزَقْتَ أَحْسَنَ مَا فِي النَّاسِ مِنْ خُلُقٍ إِذَا رُزِقْتَ التَّامَسَ الْعُدْرَ فِي الشِّيمِ

ومن كلام الصوفية : « من الأخلاق الإعراض عن الاعتراض » .

وجبه للناس دفعه إلى القعود إلى البسطاء منهم ، كالشرطي ، والعامل (٢) ،
يعلمهم أمر دينهم ، وينفحهم وصاياهم ، ولا يبخل عليهم بمواعظه .

٣٤ - والمواعظ خلاصة تجارب الحياة ، والنخعي أراد أن يعطى الناس
الذين أحبهم خلاصة تجاربه في الحياة ، لعله يضيء لهم الطريق ، فلا يعشرون ،
وهاك طائفة من مواعظه :

- من جلس ليُجلَس إليه فلا تجلسوا إليه (٣) .

- كفى المرء أن يشار إليه بالأصابع في دين أو دنيا ، إلا من عصم الله ، التقوي
ها هنا - يومئذ إلى صدره ثلاثاً (٤) - .

- إن الرجل يتكلم بالكلمة من العلم ليصرف وجوه الناس إليه يَهْوِي بها في
جهنم (٥) .

- كانوا يجلسون فأطولهم سكوتاً أفضلهم في أنفسهم (٦) .

- كانوا يقولون ويرجون : « إذا لقي الله الرجل المسلم ، وهو نقي الكف من الدم
أن يتجاوز الله عنه ، ويغفر له ما سوى ذلك من ذنوبه » (٧) .

(٢) تاريخ الاسلام ٣/٣٣٥

(١) طبقات ابن سعد ٦/٢٧٨

(٣) المختار ١/٥٤

(٤) المختار ١/٥٤ وطبقات الشعرائي ١/٣٦

(٧،٦) المختار ١/٥٤

(٥) طبقات الشعرائي ١/٣٦

- ما قرأت هذه الآية إلا ذكرت برد الشراب ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ^(١) ﴾ .
- إن الرجل ليتكلم بالكلام على كلامه المقت ينوي به الخير، فيلقى الله له العذر في قلوب الناس حتى يقولوا : ما أراد بكلامه إلا الخير ، وإن الرجل ليتكلم بالكلام الحسن لا يريد به الخير ، فيلقى الله تعالى في قلوب الناس حتى يقولوا : ما أراد بكلامه الخير ^(١) .
- إني لأرى الشيء أكرهه في نفسي فما بمنعني أن أعيبه إلا كراهية أن أبتلى بمثله ^(١) .
- إذا رأيت الرجل يتهاون بالكبيرة الأولى فاغسل يدك منه ^(١) .
- من ابتغى شيئاً من العلم يبتغى به الله عز وجل آتاه الله منه ما يكفيه ^(٢) .
- إذا دعا أحدكم فليبدأ بنفسه ، فإنه لا يدرى أي الدعاء يستجاب له ^(٣) .
- لو أن عبداً اكتم بالعبادة كما يكتتم بالفجور لأظهر الله ذلك منه ^(٣) .
- رأي إبراهيم أمير حلوان يسير في زرع ، فقال إبراهيم : الجور في الطريق خير من الجور في الدين ^(٤) .
- كان من كان قبلكم من أهل الميسرة خصبهم في بيوتهم ، وكان في اللباس تجوز ، فكانوا يبدؤون فيغلقون عليهم أبوابهم ، فإن كان فضلا فعلى الأقارب ، وإن كان فضلا فعلى الجيران ، وإن كان فضلا فهأنا وها هنا ، وكان يعجبهم أن يكون في بيوتهم التمر للزائرين والسائل ^(٥) .
- كان من كان قبلكم في أشفق الثياب وأشفق القلوب ^(٥) .

(٢) المختار ٥٤/١ والخلية ٢٢٨/٤

(٤) حلية الأولياء ٢٢٩/٤

(١) المختار ٥٤/١

(٣) حلية الأولياء ٢٢٨/٤

(٥) حلية الأولياء ٢٣٠/٤

- إذا دخل أحدكم بيتاً فليجلس حيث أجلسه أهله (١) .
- ما أوتي عبد بعد الإيمان أفضل من الصبر على الأذى (٢) .
- قال الأعمش سألت إبراهيم النخعي عن الخشوع ، فقال : أعيمش تريد أن تكون إماماً للناس ولا تعرف الخشوع ؟ أن تري الشريف والدنيء في الحق سواء ، وتخشع لله في كل فرض افترض عليك (٣) .
- إنما يهلك الناس في فضول الكلام ، وفضول المال (٤) .
- وقال النخعي - لمنصور بن المعتمر - : سل مسألة الحمقى ، واحفظ . حفظ .
- الكيس (٥) .
- وقال لعبد الله بن عون : تجنب الاعتذار ، فإن الاعتذار يخالطه الكذب (٦) .

(١) العقد الفريد

(٢) أحكام الجصاص ٣٧٥/١

(٣) البيان والتبيين ١٩٩/١

(٤) المختار ٣٦/١

(٥) البيان والتبيين ١٩٢/١

(٦) البيان والتبيين ٩١/٢

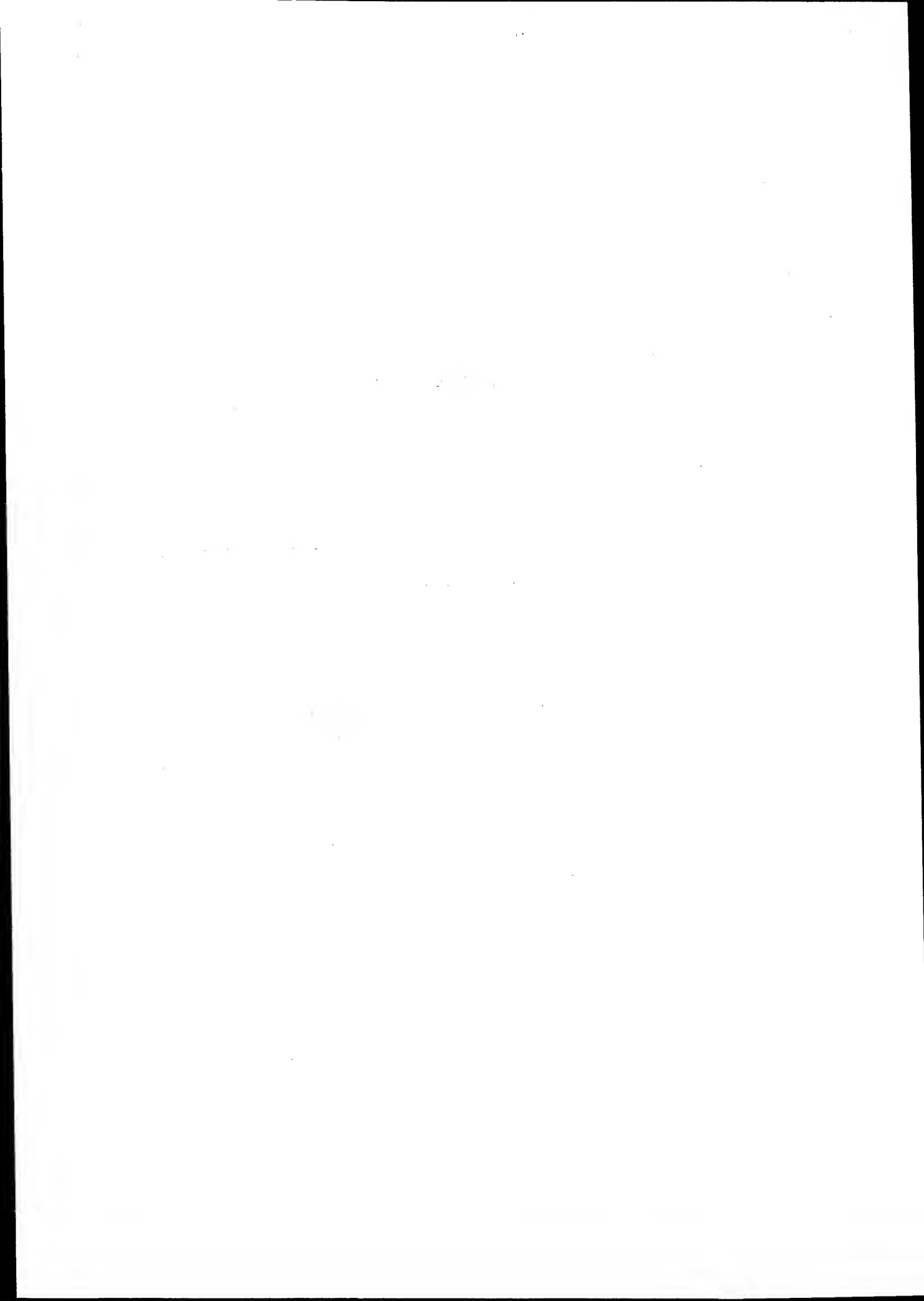
(م هـ فقه النخعي - ١)

الفصل الثالث

شخصية النخعي العلمية

وسنتكلم في هذا الفصل في عدة مباحث :

- البحث الأول : العوامل المكونة لشخصية النخعي العلمية
- البحث الثاني : النخعي العالم بالقرآن
- البحث الثالث : النخعي المحدث
- البحث الرابع : النخعي الفقيه
- البحث الخامس : النخعي المعلم
- البحث السادس : آراء العلماء في النخعي





المبحث الأول العوامل المكونة لشخصية النخعي العلمية

٣٥- لكي يكون الإنسان عالمًا لا بد من أن تتوفر له خمسة عوامل تكون له شخصيته العلمية ، وتجعله عالمًا بحق ، وبمقدار ماتخلف هذه العوامل يتخلف الإنسان علميًا ، وهذه العوامل الخمسة هي :

١- المواهب . ٢- البيئة : ٣- الأساتذة .

٤- التجارب . ٥- الرغبة الصادقة في طلب العلم .

وسنرى مقدار توفر هذه العوامل في إبراهيم النخعي .

٣٦ - العامل الأول : مواهب النخعي

لقد حبا الله تعالى الإمام إبراهيم النخعي بمواهب عظيمة جعلته في مقدمة الركب ، من قوة الحافظة ، وبعد النظر ، وصدق المحاكمة .

(أ) إن من يحفظ القرآن الكريم فيكون من القراء المشهود لهم بالسبق والتقدم ، ويحفظ الحديث فيكون من رجال أصح الأسانيد ، لا بد وأن يملك من قوة الحافظة ما يمكنه من انتزاع هذا اللقب .

(ب) وقوة الذاكرة وحدها لا تجعل من الإنسان فقيهاً ، بل تجعل منه خازناً للمعلومات فحسب ، أما أن يقارن بين هذه المعلومات ، ويقابل ، وينقد ، ويصحح ، ويزيّف ، فذلك ما لا يستطيعه إلا من أوتي سداد الفكر ، وبعد النظر ، وهذا مما منحه الله تعالى للإمام النخعي ، فقد كان رحمه الله تعالى ذا فكر عميق ، وبصيرة نافذة ، اعترف له أقرانه بها ، حتى أسموه صَبْرَفِيّ

الحديث^(١) ، وإجماع العلماء على أنه كان فقيه العراق بلا منازع ، يدل على عمق فكره ، وثاقب نظره ، ودقته في تغليب وجوه النظر ، ولعله كان يأنس هذا في نفسه ، فاعتبره من لوازم العلماء ، فقال : لا يستقيم رأى بلا رواية ، ولا رواية بلا رأي^(٢) .

(ج) ظهرت ملامح الفطنة على النخعي منذ نعومة أظفاره ، فتوسم فيه دوه النبوغ والخير ، فأحاطوه بالرعاية ، وتولى أمر تثقيفه وتعليمه وصقل مواهبه عم أمه علقمة بن قيس ، وخاله الأسود بن يزيد ، فكان معهما في حلها وترحالها ، حتى أنهما استصحباه معهما في حجّهما ، وأدخلاه على عائشة وهو دون البلوغ ، وإن احتضان علقمة والأسود إبراهيم منذ سن الطفولة ليدل دلالة قاطعة على أن ذكاه الوقاد ، وفكره السديد ، قد ظهر عليه منذ ذلك الحين ، مما دفع علقمة والأسود إلى احتضانه والعناية به .

العامل الثاني : بيئة النخعي

٣٧- لا ينكر باحث تأثير البيئة على الإنسان ، فهي غالباً ماتصبغه بصبغتها وتأخذ بيده لتسيره في طريقها ، ولإظهار مدى تأثير البيئة على الإنسان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مامن مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه^(٣) » وقص الرسول على أصحابه قصة ذلك الرجل المجرم من بنى إسرائيل حين أراد التوبة بعد أن قتل مائة قتيل ، فنصحه ذلك العالم الذي أفتاه بقبول التوبة أن يهجر قريته التي هو فيها ؛ لأن

(٢) حلية الأولياء ٢٢٥/٤

(١) الجرح والتعديل ١٧/١

(٣) الحديث أخرجه البخاري في تفسير سورة الروم ، ومسلم في القدر ، والإمام أحمد في مسنده ٢٣٣/٢

جُلَّ سكانها من المجرمين ، ويسكن قريةً أخرى سماها له ، لأن سكانها من الأتقياء البررة (١).

والبيئة التي عاش فيها النخعي بيئة علمية تساعد الطالب على متابعة التحصيل ، وتشجعه على ذلك .

٣٨- إذ يجد الدارس للحركة العلمية - التي كانت في عصر الإمام النخعي - أن العراق على الجملة أكثر البلاد الإسلامية ثروة علمية وأدبية ، إذا استثنينا بعض العلوم التي تفوق فيها أهل الحجاز ، كعلم الحديث مثلاً ، ولعل السبب في هذا التفوق العالمي الذي اختص به القطر العراقي دون سائر الأقطار الإسلامية هو :

(أ) أن العراق الإسلامي قد أسس على مدنيات قديمة لها علم مأثور ، ومكانة فيه مرموقة ، فقد كان للسريان مدارسهم التي يدرسون فيها ألوان الثقافة اليونانية .

(ب) أن أسرى الحرب المثقفين الذين كانوا يقعون في أيدي المسلمين ، والذين يعيشون بين ظهرانيهم ، كانت لهم ثقافتهم ومعارفهم ، كل ذلك وإن لم يؤثر تأثيراً مباشراً في جميع ميادين الحركة العلمية في العراق ، إلا أنه أوجد جواً علمياً ، فيه الفكر العلمي ، والمناقشة العلمية ، والأخلاق العلمية .

(ج) أن العراق كان أكبر ميدان للفتن والحروب التي كانت تغذيها العقائد ، حتى أننا نستطيع أن نقول : إن جميع الفرق العقائدية الإسلامية الكبرى قد نشأت في العراق ، وجُلُّها قد نشأ في العهد الأموي .

وقد كان الصراع الفكري يسمير إلى جانب الصراع السياسي ، فكان

(١) النظر الحديث في صحيح مسلم كتاب التوبة : ١١١

على كل فريق أن يقيم الأدلة على صحة مذهب إليه هو ، وخطأ مذهب إليه غيره ، وكان على الناس المحايدون أن يتساءلوا : من المخطئ ؟ ومن المصيب ؟ وكان على العلماء أن يدرسوا أصول هذه الفرق ، وعقائدها ، وفقهها ، بأسلوب علمي ، وفكر علمي ، ويبيّنوا الحق من الباطل ، وما أريد به وجه الله ، وما أريد به غيره .

ولكن فريقاً آخر من العلماء رأوا أن ينصرفوا عن السياسة وأفكارها ؛ لأن المشتغلين بذلك معرضون لسطح السلطة القائمة في العراق ، فاعتزلوها ، وعكفوا على دراسة العلوم والآداب ، فكان ذلك كله سبباً من الأسباب التي أدت إلى ازدهار الحركة العلمية في العراق .

(د) أن المجتمع كان يضع الموالي - وهم كثرة في المجتمع العراقي - في الدرجة الثانية بعد العرب ؛ لأن العرب كانوا يقبضون على زمام السلطة دون الموالي ، فدفعهم هذا الإقصاء عن السلطة إلى أن يُمِمُّوا وجوههم نحو العلم ؛ ليرقوا به إلى مصاف العرب ، وليثبتوا ذاتهم في ميدان العلم ، بعد أن فاتهم إثبات الذات في الميدان السياسي .

(هـ) أن عدداً كبيراً من الصحابة قد نزلوا العراق ، فنشروا فيه العلم ، فقد ذكر ابن سعد أنه قد نزل الكوفة سبعون بدرية ، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة^(١) ، وقد ترجم هو في الطبقات لمائة وخمسين صحابياً كلهم نزلوا الكوفة ، وكان من بين هؤلاء النازلين في العراق علماء مشهود لهم بالعلم ، وصالحون يستسقى بهم الغمام ، وذوو فضل لانظير لهم فيه ، فعن خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة قال : أتيت المدينة فقلت : اللهم يسّر لي جليساً صالحاً ، فيسر لي أبا هريرة ، فجلست إليه ، فقلت : إني سألت الله أن يسر لي جليساً صالحاً فوفقت لي ، فقال لي : ممن أنت ؟ قلت : من أهل الكوفة ، جئت ألتبس الخير وأطلبه ، قال : أليس فيكم

سعد بن مالك مُجَاب الدعوة ، وابن مسعود صاحب طُهور رسول الله ونعله ، وحُذيفة صاحب سر رسول الله ، وعَمَار الذي أجاره الله من الشيطان على لسان نبيه ، وسلمان الفارسي صاحب الكتابين - أي الذي حفظ الكتابين : التوراة ، والإنجيل - ١ ، ٢ .

ولكن الصحابة لم يكونوا جميعاً على درجة من العلم ، بل كان بعضهم أرسخ فيه من بعض ، والذين حفظت عنهم الفتوى من أصحاب رسول الله مائة ونيف وثلاثون نفساً مابين رجل وامرأة ، وكان المكثرون منهم سبعة : عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ، وزيد ابن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر (٢) .

وكان أستاذة العلم الذي انتشر في الأمصار أربعة : عبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وفي ذلك يقول ابن القيم : «والدين والفقه والعلم انتشر في الأمة عن أصحاب ابن مسعود ، وأصحاب زيد بن ثابت ، وأصحاب عبد الله بن عمر ، وأصحاب عبد الله بن عباس ، فعلم عامتهم عن أصحاب هؤلاء الأربعة ، فأما أهل المدينة فعلمهم عن أصحاب زيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، وأما أهل مكة فعلمهم عن أصحاب عبد الله ابن عباس ، وأما أهل العراق فعلمهم عن أصحاب عبد الله بن مسعود (٣) » .

٣٩- ولإني لأرى أن العراق كان له حظ كبير من علم هؤلاء الأربعة ، فعبد الله بن مسعود هو أستاذ العراق الأول بلا منازع ، أما زيد بن ثابت فقد انتقل علمه إلى العراق عن طريق الحسن البصري الذي كان مولى لزيد بن ثابت (٤) ، وعن طريق محمد بن سيرين الذي تتلمذ على يدي زيد بن ثابت (٥) مدة طويلة .

(١) أخرجه الترمذي في مناقب ابن مسعود وقال : حسن غريب صحيح .

(٢) أعلام الموقعين ١٢/١

(٣) تهذيب التهذيب ٢١٤/٩

(٤) أعلام الموقعين ١٢/١

(٥) البداية والنهاية ٢٦٦/٩

أما علم عبد الله بن عمر فقد وصل العراق عن طريق عروة بن الزبير الذي تتلمذ على ابن عمر ، ثم رحل إلى العراق ، فأقام فيه مدة (١) .

أما علم عبد الله بن عباس فقد عرفه العراق ، لأن ابن عباس قد أقام فيه مدة ، ورووا أنه لما رحل إليه ، حمل معه وقر بعير من كتبه التي دون فيها علمه . ولكن الأستاذ الذي كان له أثره الأكبر في الفكر العلمي العراقي هو : عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه .

بل إن مسروقاً الأجذع ليرى أن علم الصحابة قد انتهى إلى رجلين : « علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود (٢) » ، وهما قد حلا في العراق ، ولكن الفترة التي قضاهما علي في العراق كانت حافلة بالأحداث السياسية والفتن ، فلم يتح له ذلك من الفراغ والهدوء ما يهيئ له رئاسة علمية بمعناها الكامل ، وترجع على عرش العلم عبد الله بن مسعود دون منازع ، لأنه تفرغ له .

عبد الله بن مسعود معلم العراق الأول :

٤٠ - كان عبد الله بن مسعود سادس ستة دخلوا الإسلام ، رأى فيه الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحرص على العلم ، ومخايل الذكاء عندما قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم « علمني من هذا القول » فقال له رسول الله : « إنك غلام معلم (٣) » ولذلك ما أن درج في الإسلام حتى تميز بين الصحابة بعلمه الغزير ، ومعرفة بالقرآن ، فقدمه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على جميع العلماء بالقرآن بقوله : « استقرئوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود - فبدأ به - وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبى بن كعب ، ومعاذ بن جبل (٤) » .

(١) الاعلام ١٧/٥

(٢) اعلام الموقعين ١٦/١ وصفة الصفوة بتحقيقنا ٤٠٣/١ ط ١

(٣) دلائل النبوة لأبي نعيم بتحقيقنا ٤٢٤ ومسند الامام أحمد ٤٦٢/١

(٤) أخرجه البخاري ومسلم في الفضائل ، واللفظ للبخاري

وقد عرف الصحابة مكانة ابن مسعود العلمية فيهم ، فكان أبو موسى الأشعري يقول : « لاتسألوني مادام هذا الخبر فيكم » - يعني ابن مسعود - (١) ولهذا كان عمر بن الخطاب يضمن به على الناس ، ولكنه لما رأى أن الحاجة تستدعي إرساله إلى العراق ، وأن غيره لا يسد مسدده أرسله ؛ لأن العراق ذا حضارة غنية ، ويتمتع أهله بمنطق علمي جيد ، وتفكير عقلي متزن ، فكان لابد من أن يكون الذي ينتدبه عمر إلى مهمة التعليم - أي : إلى مهمة الاحتكاك الفكري المباشر - متطور الفكر ، سديد المحاكمة ، فلم يجد أليق من عبد الله بن مسعود لهذه المهمة ، فأرسله - مؤثرا أهل العراق به على نفسه - ليكي قضاء الكوفة ، وبيت المال (٢) ، وأرسل معه عمار بن ياسر أميراً على الكوفة ، وكتب عمر لأهل الكوفة معرفاً بهما : « أما بعد فإني بعثت إليكم عماراً أثيراً ، وعبد الله معلماً ووزيراً ، وهما من المجباء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاسمعوا لهما ، واقتدوا بهما ، وإني آثرتكم بعبد الله بن مسعود على نفسي أثرة (٣) » .

وكان عمر دائم اليمنة على أهل العراق بأن آثرهم بعبد الله بن مسعود على نفسه ، ولذلك نجده لما ورد أهل الكوفة عليه ، فأجازهم ، وفضل أهل الشام عليهم في الجائزة ، فقالوا : « يا أمير المؤمنين تفضل أهل الشام علينا؟ فقال : يا أهل الكوفة أجزيتم أن فضلت أهل الشام عليكم لبعد شقتهم ، وقد آثرتكم بابن أم عبد (٤) » يعني عبد الله بن مسعود .

عمر بن الخطاب وابن مسعود من مدرسة واحدة :

٤١ - والجدير بالذكر أن عبد الله بن مسعود كان من مدرسة عمر بن الخطاب فكرياً ، أي أن نهج التفكير عندهما نهج واحد ، ولذلك نشاهد عامراً الشعبي

(٢) صفة الصفوة ١/٣٩٥

(١) صفة الصفوة ١/٤٠٢

(٣) طبقات ابن سعد ٧/٦ والاستيعاب ٣/٩٩٢

(٤) أعلام الموقعين ١/١٧

لما أراد أن يصنف المدارس الفقهية التي سادت في العراق ، ويردها إلى أصولها قال : « ثلاثة يُسْتَفْتَى بعضهم من بعض ، فكان عمر ، وعبد الله ، وزيد بن ثابت يستفتى بعضهم من بعض ، وكان علي ، وأبي بن كعب ، وأبو موسى الأشعري يستفتى بعضهم من بعض ^(١) » فقد جعل عبد الله بن مسعود ، وعمر بن الخطاب مدرسة واحدة ، وفكرًا واحدًا ، ولذلك كان - أي : الشعبي - يعرف قول عمر من قول ابن مسعود ، فقد قال مرة : « كان عبد الله لا يقنت ، ولو قننت عمر لقنت عبد الله ^(٢) » . وكان قول ابن جرير الطبري أكثر تعميمًا من قول الشعبي ، حيث قال ابن جرير : « وكان - أي : ابن مسعود - يترك مذهبه وقوله لقول عمر ، وكان لا يكاد يحالفه في شيء من مذهبه ، ويرجع من قوله إلى قوله ^(٣) » ولدينا الكثير من الأمثلة على ذلك ، منها : ما رواه ابن أبي شيبَةَ في مصنفه بسنده إلى إبراهيم ، عن علقمة ، قال : « كان عبد الله بن مسعود يشرك الجدَّ مع الإخوة ، فإذا كثروا وفاه الثلث ، فلما توفي علقمة أتيتُ عبدة ، فحدثني أن ابن مسعود كان شرك الجد مع الإخوة ، فإذا كثروا وفاه السدس ، فرجعت من عنده وأنا حائر ، فمررت بعبيد بن نضلة فقال : مالي أراك حائرًا ؟ قال : قلت : كيف لا أكون حائرًا ، فحدثته ، فقال : صدقك كلاهما ، قلت : لله أبوك ! وكيف صدقاني كلاهما ؟ قال : كان رأي عبد الله وقسمته أن شركه مع الإخوة فإذا كثروا وفاه السدس ، ثم وفد إلى عمر فوجده يشركه مع الإخوة ، فإذا كثروا وفاه الثلث ، فترك رأيه وتابع عمر - رضى الله عنه - ^(٤) . وأوضح من هذا تلك المُحَاوَرَةُ التي تمت بين عبد الله بن مسعود وأبي موسى الأشعري - رضى الله عنهما - حيث قال أبو موسى : « رأيت يا أبا عبد الرحمن لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً كيف يصنع بالصلاة ؟ فقال عبد الله

(٢) اعلام الموقعين ٢٠/١

(١) اعلام الموقعين ١٥/١

(٣) اعلام الموقعين ٢٠/١

(٤) مصنف ابن أبي شيبَةَ ١٨٣/٢ ب

« لا يتيمم ، وإن لم يجد الماء شهراً ، فقال أبو موسى » فكيف تصنع بهذه الآية في سورة المائدة ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا صَبِيًا ﴾ فقال عبد الله : « لو رخص لهم في هذه الآية لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد ، قلت : إنما كرهتم هذا لذا ؟ قال : « نعم ، فقال أبو موسى لعبد الله : « ألم تسمع قول عمار لعمر : « بعثني رسول الله في حاجة فأجنبيت ، فلم أجِد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ، ثم أتيت رسول الله ، فذكرت ذلك له ، فقال : « إنما يكفيك أن تصنع هكذا ، ودر ب بكفيه ضربة على الأرض ، ثم نفضهما ، ثم مسح ظهر كفه بشماله ، وظهر شماله بكفه ، ثم مسح بهما وجهه » فقال عبد الله : « أولم تر عمر لم يقنع بقول عمار ؟ »

- وفي رواية : « قال أبو موسى : « فدعنا من قول عمار ، فكيف تصنع بهذه الآية ؟ فما دري عبد الله ما يقول » (١)

إن هذا يظهر لنا بكل جلاء ووضوح أن عبد الله بن مسعود كان يتتبع خطوات عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عندما لا يتوضح له الأمر ، ولا يترجح لديه حكم ؛ تحرياً للحق ، وتمسكاً به ، ألم يخبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى جعل الحق على لسان عمر عندما قال صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى جعل الحق على لسان عمر وقلبه » (٢) وقد استقرأ الصحابة - رضوان الله عليهم - هذه المزية لعمر ، فوجدوا أن القرآن كان ينزل بموافقة عمر عندما يكون عمر في جانب والناس في جانب ، ولذلك قال عبد الله بن عمر : « ما نزل

(١) أخرجه البخارى في التيمم ، ومسلم في الحيض باب التيمم ، وأبو داود والنسائي في الطهارة .

(٢) أخرجه الترمذى في مناقب عمر برقم / ٣٦٨٣ وقال : حسن صحيح غريب وأخرج نحوه أبو داود في الخراج والامارة - باب في تدوين العطاء - برقم / ٢٩٦٢

بالناس أمر قط ، فقالوا فيه ، وقال فيه عمر ، إلا نزل فيه القرآن على نحو ما قال عمر ^(١) .

لهذا رأينا ابن مسعود يكون في صف عمر عندما يفترق الناس ، وهو الذى يقول عن نفسه : « لو سلك الناس واديا وشعبا ، وسلك عمر واديا وشعبا ، لسلكت وادى عمر وشعبه » ^(٢) أما عندما يستوضح له الأمر ، ويترجح له حكم ، يعمل بما ترجح لديه ، ولو خالف بذلك اجتهاد عمر .

ولذلك نجد ابن مسعود كثيرا ما يخالف عمر بن الخطاب في بعض الفروع ، من ذلك : ما ذكره ابن جريج ، قال : أخبرت أن ابن مسعود قال في المرأة نكحت في عدتها قول على : تنكحه إن شاءت إذا انقضت عدتها : خالف عمر ^(٣) ولذلك أيضا نجد عمر بن الخطاب يستشير ابن مسعود في بعض الفروع مستظلاً رأيه ، فعندما جاءته امرأة وزوجها فقالت : يا أمير المؤمنين إن زوجي طلقني ، فأنقطع عني الدم منذ ثلاث حيض : فأتاني وقد وضعت مائى ورددت باني ، وخلعت ثيابي ، فقال : قد راجعتك ، فقال عمر لابن مسعود : ما ترى فيها ؟ وفي رواية : « أنت لهذه يا أبا عبد الرحمن ، فقال : أرى أنها امرأته مادون أن تحل لها الصلاة ، قال عمر : وأنا أرى ذلك » ^(٤) .

بل كان كثيراً ما يخف للاعتراض على عمر في بعض أقضية ، من ذلك : ما رواه الأسود ، قال : جاء رجل لعمر فقال له : كانت لى أخت بغي ، فتوفيت

(١) أخرجه الترمذى في مناقب عمر برقم ٣٦٨٣ : وقال : حسن صحيح غريب . وانظر : منظومة السيوطى فيما وافق فيه القرآن عمر بن الخطاب المحفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق في المجموعة (رقم ١٤٧ الرسالة الرابعة) .

(٢) اعلام الموقعين ٢٠/١ .

(٣) قال على بن أبى طالب : يفرق بينهما وتعد بما بقى من عدتها الأولى ، ثم تعد من هذا عدة مستقبلة ، فإذا انقضت عدتها فهي بالخيار ان شاءت نكحت ، وان شاءت فلا ، وقال عمر : يفرق بينهما ، ولا يجتمعان أبداً - مصنف عبد الرزاق ٦/٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ -

(٤) مصنف عبد الرزاق ٦/٣١٦

وتركت غلاماً ، فمات ، وترك ذوداً من الإبل ، فقال عمر : ما أرى بينك وبينه نسباً ، إيت بها فاجعلها في إبل الصدقة ، قال : فأتى ابن مسعود فذكر ذلك له ، فقام عبد الله ، فأتى عمر ، فقال : ما تقول يا أمير المؤمنين ؟ قال : ما أرى بينه وبينه نسباً ، فقال : أليس هو خاله وولي نعمته ؟

فقال : ما ترى ؟ قال أرى أنه أحق بماله ؟ فردّها عليه عمر (١)

وهكذا فإن النفوس الكبيرة يعزّ عليها ترك الحق عندما يلوح لها نوره .

العامل الثالث : أساتذة النخعي

٤٢ - يكاد يكون من المقطوع به أن إبراهيم النخعي قد لقي بعض أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما أنه يكاد يكون من المقطوع به أن إبراهيم لم يسمع من الصحابة الذين لقيهم ، فهو قد رأى عائشة أم المؤمنين ، وزيد بن أرقم (٢) ، وعبد الله بن أبي أوفى (٣) .

وأدرك جماعة من الصحابة ، ولم يرو عنهم ، منهم : أنس بن مالك ، وعبد الله بن عباس (٤) ، وأبو سعيد الخدري (٥) ، وغيرهم ، وروى عن جماعة من الصحابة ولم يدركهم ، منهم : عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب . وسعد بن أبي وقاص ، وغيرهم (٦)

٤٣ - ولنقف وقفة قصيرة عند لقياء عائشة أم المؤمنين - رضى الله عنها - حيث كان هذا اللقاء موضع جدل بين العلماء ، فمنهم من أثبتته ، ومنهم من نفاه ، فمن الذين نفوه : على بن المديني ، فهو قد نفى أن يكون إبراهيم النخعي قد لقي أحداً من أصحاب رسول الله ، ويفتد ابن المديني الخبر الذي

(١) ابن أبي شيبة ١٧٨/٢ -

(٢) ميزان الاعتدال ٧٥/١ وتهذيب التهذيب ١٨٧/١

(٣) تهذيب التهذيب ١٨٧/١

(٤) تهذيب التهذيب ١٨٧/١

(٥) حلية الأولياء ٢٣٣/٤

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم ١٤/

نقل لقيا إبراهيم بعائشة، فيقول: هذا شيء لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة، عن أبي معشر، عن إبراهيم، وهو ضعيف^(١).

ولكن جمهور المؤرخين متفقون على أن إبراهيم قد لقى - عائشة رضي الله عنها - صغيرا، فهذا يحيى بن معين يقول: «أدخل النخعي على عائشة وهو صغير» ويقول أبو حاتم: «لم يلق النخعي أحدا من الصحابة إلا عائشة؛ ولم يسمع منها، وأدرك أنسا ولم يسمع منه»^(٢) ويقول الذهبي في تاريخ الإسلام^(٣)، والنووي في تهذيب الأسماء واللغات^(٤)، والحافظ العراقي في طرح التثريب^(٥): «دخل على عائشة وهو صغير».

أما تلك الرواية التي تُثبت دخول النخعي على عائشة، والتي ضمن فيها ابن المديني، فقد ذكرها ابن حبان بسند صحيح إلى سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر أن إبراهيم حدثهم أنه دخل على عائشة - رضوان الله عنها - فرأى عليها ثوبا أحمر^(٦).

وصفة القول: أن إبراهيم النخعي لم يكن له أساتذة مباشرون من الصحابة، بل حمل العلم عن شيوخ حملوه عنهم.

٤٤ - وأشهر هؤلاء الشيوخ: علقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، وعبيدة السلماني. وعبد الرحمن بن يزيد، وشريح بن الحارث، وزر بن حبيش، وعبيدة بن نضلة، وهشيم بن نويرة، وعابس بن ربيعة، وعيم بن حذلم، وسهم بن منجاب، وعبد الله بن ضرار الأسدي^(٧).

وسأتكلم عن أربعة من هؤلاء الشيوخ هم علقمة بن قيس، والأسود بن

(١) انظر: تهذيب التهذيب ١/١٨٧ (٢) تهذيب التهذيب ١/١٨٧

(٣) تاريخ الإسلام ٣/٣٣٥ (٤) تهذيب الأسماء واللغات ١/١٠٤

(٥) طرح التثريب ١/٣٣ (٦) تهذيب التهذيب ١/١٧٨

(٧) حلية الأولياء ٤/٢٣٣

يزيد ، ومسروق بن الأجدع ، وشريح بن الحارث ؛ لأبَيِّن مقدار ثأثر إبراهيم

٠٣٢:

علقمه بن قيس :

٤٥ - علقمة بن قيس النخعي : تابعي مشهور ، من كبار التابعين ، ولد في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم^(١) - وهو عمُّ الأسود بن يزيد النخعي ، وخال إبراهيم التيمي^(٢) ، وعمُّ أم إبراهيم بن يزيد النخعي ، كنيته : أبو شَيْبَل ، كناه بذلك عبد الله بن مسعود ، ولم يولد له^(٣) ؛ لأنه كان عقيماً^(٤) ، ولذلك انصبَّت عنايته على ابن بنت أخيه إبراهيم بن يزيد النخعي ، فاحتضنه ، ورعاه حق الرعاية ، وكان يصحبه معه أينما ذهب ، حتى أنه قد أخذه معه إلى الحج - وما زال إبراهيم صغيراً لم يبلغ الحلم بعد^(٥) - وما زال إبراهيم ملازماً لعلقمة حتى اختار الله لعلقمة للرفيق الأعلى في الكوفة سنة ٦٢ هـ^(٦) ، وكان عمر إبراهيم ست عشرة سنة ، ونحن لا يهمننا في هذا البحث عرض كل جوانب حياة علقمة بن قيس ، ولكن حسبن أن نعرض الجوانب التي كان لها أثرها في حياة إبراهيم النخعي .

لقد شهد علقمةُ الفتنة الكبرى التي وقفت فيها جيوش المسلمين - في صفين - وقد انقسمت قسمين : قسم يؤيد علياً ، وقسم يؤيد معاوية ، ونظر علقمة في الأمر ، فوجد الحق في جانب علي بن أبي طالب ، فانحاز إلى الحق وكان معه ، فشهد مع علي حرب صفين ، وأبلى فيها البلاء الحسن ، وأصيب فيها بأخيه أبي بن قيس ، وقد وصف ذلك إبراهيم النخعي ، فقال : شهد

(٢) المختار ٢٨٧/١

(٤) تهذيب التهذيب ٢٧٧/٧

(٦) طبقات ابن سعد ٩٢/٦

(١) الأعلام ٤٨/٥

(٣) طبقات ابن سعد ٨٦/٦

(٥) تهذيب التهذيب ١٧٨/١

(م ٦ فقه النخعي - ١)

علقمة صفين مع علي ، وخضب سيفه ، وعرجت رجله ، وأصيب أخوه
- أبي الصلاة - وكان يسمى أبي الصلاة لكثرة صلاته (١)

وقد أثر هذا الفكر السياسي في إبراهيم ، فنشأ وهواه مع آل بيت رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - كما رأينا في (الفقرة - ٢٥) .

وكان علقمة يترسم خطأ عبد الله بن مسعود ، فكان يشبهه في هديه ودله
وسمته (٢) ، فأثر ذلك في إبراهيم ، فكان يترسم خطأ علقمة فكان يشبه ابن
مسعود أيضا ، ولذلك قالوا : إذا رأيت علقمة فلا يضررك ألا ترى عبد الله
أشبه الناس به سمًا وهديًا ، وإذا رأيت إبراهيم فلا يضررك ألا ترى
علقمة (٣)

وكان علقمة من أعلام الهدى والتقوى ، والورع والاستقامة ، حتى أطلق عليه .
بعض المؤرخين اسم (راهب أهل الكوفة) (٤) وبعضهم وصفه بأنه كان من
الربانيين (٥) ، فكان يقرأ القرآن في خمس ليال أو ست ليال (٦) ، وكان
حسن الصوت ، جيد التلاوة ، حتى أنه كان يقرأ على عبد الله بن مسعود وفي
حجر عبد الله المصحف فيعجب ابن مسعود من قراءته فيقول له : رتل فذاك
أي وأمي (٧) .

وقد أثر ذلك في إبراهيم ، فكان يقوم الليل كله في كثير من الأحيان . ونشأ
محبًا للقرآن حافظًا له . قارئًا مبرزًا شهد له أقرانه بالسبق والتقدم فيه .

وقد أخذ علقمة العلم من كبار الصحابة : أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ،
وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ، وحذيفة ، وأبي الدرداء ، وأبي موسى الأشعري

(٢) العبر ٦٧/١
(٤) أنظر أنساب السمعاني ٥٥٧
(٦) طبقات ابن سعد ٨٦/٦ ، ٩٠

(١) طبقات ابن سعد ٨٨/٦
(٣) تهذيب التهذيب ١٧٧/٧
(٥) طبقات ابن سعد ٩١/٦
(٧) طبقات ابن سعد ٨٩/٦

وغيرهم (١) ، وكان بينه وبين عائشة أم المؤمنين إخاء وود (٢) ، وإن كان أخذُه عن ابن مسعود أكثر ، حتى أنه ليؤكد يستقصي علم ابن مسعود ، وحتى قال فيه ابن مسعود نفسه : « ما أقرأ شيئاً ولا أعلم شيئاً إلا علقمة يقرؤه ويعلمه ، فقيل : يا أبا عبد الرحمن والله ما علقمة بأقرئنا ، قال : بلى والله إنه لأقرؤكم (٣) » ولذلك كان غير واحد من الصحابة يسألونه ويستفتونه (٤) ، قال أبو ظبيان : « أدركت ما شاء الله من أصحاب النبي يسألون علقمة ويستفتونه (٥) » .

وقد تأثر إبراهيم بذلك ، فنشأ محباً للمعلم حتى حصل عنه العلم وهو ابن ثمانى عشرة سنة ، وبرع في الفقه ، وحفظ الكثير من أحاديث الرسول ، ولم يُحرم رؤية أم المؤمنين عائشة - حيث أدخله عليها علقمة - وهو دون الحلم - لما كان بين علقمة وبينها من الود والإخاء ، خوفاً من ألا يستطيع رؤيتها بعد ذلك .

وكان علقمة يتوقى الشهرة - فقد قال له أصحابه : لو صليت في المسجد ، وتجلس ، ونجلس معك ، فنسأل ؟ قال : أكره أن يقال : هذا علقمة (٦) ولما مات ابن مسعود قيل له : لو قعدت فعلمت السنة ؟ قال : أتريدون أن يوطأ عقي (٧) ؟

وقد تأثر إبراهيم بذلك فكان يتوقى الشهرة ، ولا يجلس إلى الأسطوانة ؛ خوفاً من أن يقال : هذا إبراهيم .

بل وحتى الوصية يتفق فيها التلميذ والأستاذ ، فقد أوصى علقمة : « لاتنعموا كنعى أهل الجاهلية ، ولا تؤذنوا بى أحداً ، وأغلقوا الباب ، ولا تتبعنى

(١) انظر تهذيب التهذيب ٢٧٦/٧ والمختار ٢٨٧/١ وغيرهما

(٢) طبقات ابن سعد ٢٧١/٦ (٣) المختار ٢٨٧/١

(٤) المختار ٢٨٧/١ (٥) المختار ٢٨٧/١

(٦) العبر ٦٧/١

(٧) طبقات ابن سعد ٨٨/٦ (٧) طبقات ابن سعد ٨٩/٦

امراً ، ولا تُتَّبِعُونِي بِنَارٍ ، وإن استطعتم أن يكون آخر كلامي لا إله إلا الله - عز وجل (١) - وكانت وصية إبراهيم تقارب هذه الوصية في خطوطها العامة ، كما رأينا في (الفقرة ١٤ - ١٥) .

مما تقدم يتبين لنا أن التلميذ إبراهيم كان يترسم خطاً الأستاذ علقمة . لا يجيد عنها ، ولذلك قال قائلهم : « إذا رأيت إبراهيم فلا يضرك أن لا ترى علقمة »

ومع كل هذا الذي ذكرناه فقد ذكر ابن أبي حاتم في المراسيل (٢) عن عبد الرحمن بن مهدي قولاً أغرب فيه كل الإغراب ، فقال : « كان عبد الرحمن وأصحابنا ينكرون أن يكون إبراهيم سمع من علقمة » . أقول : هذا الإنكار ليس بحق ، لوجوه :

الأول : « أن إبراهيم قد ربي في كنف علقمة ، وصحبه في أسفاره ، وحج معه ، وروى عنه أفعاله في حجه ذاك ، قال إبراهيم : « خرجت مع علقمة ، فلما وضع رجله في الغرز قال : اللهم إني أريد الحج ، فإن تيسر ، وإلاً فعمرة ، ولم أره اغتسل يوم الجمعة حتى دخل مكة ، ورأيت أنه أخذ كساء فالتف به ، ثم جلس فيه وهو محرم ، وغطى طرف أنفه (٣) » .

الثاني : أن إبراهيم كان يحضر مجالس علقمة ، ويطيل الصمت فيها ، حتى أن حُضَّار تلك المجالس لا يشعرون بوجوده ، يعي ما يقوله الناس ، ويحفظه ، حتى وصفه واصفه في ذلك المجلس بأنه يحضر فيجلس في القوم وليس منهم ، فإذا خرج علقمة لحق به ، وأمسك له بالركاب (٤) .

الثالث : أن النخعي نفسه صرح بسماعه من علقمة ، حين سألته

(١) المختار ٨٧/١ ومصنف عبد الرزاق ٣/٢٨٧ بلفظ مختلف قليلا

(٢) المراسيل ص ١٤ ط مكتبة المثنى ببغداد سنة ١٣٨٦ هـ .

(٣) طبقات ابن سعد ٨٨/٦

(٤) طبقات ابن سعد ٢٧٠/٦ طبع دار صادر ، ودار بيروت سنة ١٣٧٧ هـ

وأجابه ، فقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم قال : « سألت علقمة عن رجل نسي أن يقرأ في الأوليين ، فقرأ في الآخرين ، قال : « يجزىء عنه (١) » .

الرابع : ولا يقال : إن ذلك كان في سن لا تؤهله لحمل العلم ، لأننا نعلم أن علقمة توفي وسن إبراهيم السادسة عشرة ، وأن إبراهيم كان على درجة من الوعي والذكاء ، بحيث حمل عنه العلم وهو ابن ثمانى عشرة سنة (٢) مما تقدم نرى عدم صحة ما نقله ابن أبي حاتم ، لأن النخعي لازم علقمة ، ووصف أفعاله وأحواله ، وسمع أحاديثه وأقواله .

الأسود بن يزيد :

٤٦ - الأسود بن يزيد النخعي : من كبار التابعين ، أسلم في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم - في اليمن ، ولكنه لم ير النبي عليه الصلاة والسلام ، فاتصل بكبار الصحابة ، وأخذ العلم عنهم ، كإبي بكر ، وعمر ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ، ومعاذ بن جبل ، وقد سمع من معاذ بن جبل في اليمن - قبل أن يهاجر - حين بعث الرسول - صلى الله عليه وسلم - معاذاً إلى اليمن (٣) ، وكان له مع عائشة إزاء وود (٤) ، وكانت عائشة تكرمه ، وتعرف مكانته ، وتقول : « ما بالعراق رجلٌ أكرمَ على من الأسود (٥) » ، وكان كثير الالتزام لعمر رضي الله عنه ، بينما كان علقمة كثير الالتزام لعبد الله بن مسعود ، ولكنهما لم يكونا يختلفان في الفكر ، لأن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، من مدرسة فكرية واحدة ، حتى قال أبو معشر : « كان الأسود يلزم عمر ، وكان علقمة يلزم ابن مسعود ، وكانا يلتقيان فلا يختلفان (٦) » ، وقد أفاده اتصاله بالصحابة

(٢) المعارف لابن قتيبة ٢٠٤

(٤) طبقات ابن سعد ٧٠/٦

(٦) طبقات ابن سعد ٧٣/

(١) مصنف عبد الرزاق ١٢٦/٢

(٣) طبقات ابن سعد ٧٠/٦

(٥) طبقات ابن سعد ٧٣/٦

علماً جماً . فكان فقيهاً مرموقاً ، وكان ثقيفاً بالقرآن الكريم ، فكان يختتم في رمضان في كل ليلتين ، وكان يختتمه في غير رمضان في كل ست ليال (١) ، وشغفاً بالعبادة ، يجد فيها الطمأنينة والسكن ، فكان ينام بين المغرب والعشاء (٢) ، ويقضى بقية ليله راکعاً ساجداً تالياً ، حتى أنه كان يصلي في اليوم واللييلة سبعمئة ركعة (٣) وهذا الرقم وإن كان فيه شيء من المبالغة إلا أنه يدل على أن الأسود كان يجد راحته في جوار الله تعالى .

أما صومه فحسبنا أن نعلم أنه كان يصوم الدهر ، وكان يصوم في اليوم الشديد الحر حتى يسود لسانه من الحر (٤) ، وكان يجهد نفسه في الصوم والعبادة حتى يخضر جسده ويصفّر (٥) ، وكان علقمة يشفق عليه لما يجد فيه من الجهد ، فيقول له : ويحك ! لم تعذب هذا الجسد ؟ فيقول : إن الأمر جد ، إن الأمر جد (٦) .

أما حجّه فحسبنا أن نعلم أنه حج ثمانين مابين حجة وعمرة (٧) ، مع مابين العراق والحجاز من بعد الشُّقّة .

ولما حضرته الوفاة ظهر الخوف عليه ، فقبل له : ما هذا الجزع ؟ قال : مالي لا أجزع ؟ ومن أحق بذلك مني ؟ والله لو أنبئت بالمغفرة من الله لأهابنّ الحياء منه مما قد صنعت ، إن الرجل ليكون بينه وبين الرجل الذنب الصغير ، فيغفو عنه ، فلا يزال مستحياً منه (٨) ثم أسلم روحه الطاهرة في الكوفة سنة خمس وسبعين هجرية .

(١) المختار ٧٦/١ وطبقات ابن سعد ٧٣،٩٠/٦

(٢) المختار ٧٦/١

(٣) العبر ٨٦/١

(٤) طبقات ابن سعد ٧٠/٦

(٥) المختار ٧٦/١ والطبقات ٧١/٦

(٦) المختار ٧٦/١ والطبقات ٧١/٦

(٧) المختار ٧٦/١

(٨) البداية والنهاية ١٢/٩

ونحن نرى أن النخعي قد تأثر بالأسود في عدة أمور :

١- تأثر به بالناحية العلمية ؛ لأن الأسود كان من نفس مدرسة علقمة الفكرية .

٢- وتأثر به بحبه للقرآن الكريم ، فنشأ النخعي مجباً للقرآن .

٣ - وتأثر بساوك الأسود العبادي ، فنشأ النخعي عابداً لله تعالى ، وإن كان في عبادته أكثر اعتدالاً من الأسود ، فإذا كان الأسود يصوم الدهر فإن إبراهيم يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وإذا كان الأسود يقوم الليل كله ، فإن إبراهيم كان كثيراً ما يقوم الليل كله .

٤ - بل إننا لنرى أن الكلام الذي قاله إبراهيم النخعي ساعة احتضاره يحتمل نفس المعنى الذي قصده الأسود من كلامه ساعة احتضاره ، ولكن الحالة التي عبر عنها الأسود كانت أكثر سوءاً من الحالة التي عبر عنها إبراهيم ، فقد قال إبراهيم : «وأى خطر أعظم مما أنا فيه ؟ ! أتوقع رسولاً يرد علي من ربى إما بالجنة وإما بالنار ، والله لوددت أنها تلجلج في حلقى إلى يوم القيامة^(١)» أما الأسود فقد قال : « والله لو أنبئت بالمغفرة من الله لأهابن الحياء منه مما قد صنعت» فأين هذا التسامي من المعنى الذي ذكره إبراهيم ، وطبيعي أن يصدر هذا المعنى عن رجل عرف الله حق المعرفة ، فهو يصوم له الدهر كله ويرى نفسه مقصراً ، ويقوم الليل كله ويرى نفسه مقصراً ، ويحج ثمانين حجة ويرى نفسه مقصراً ، إن إبراهيم قد تأثر بالأسود ، ولكنه لم يستطع أن يجاريه في معرفته بالله تعالى .

مسروق بن الأجدع :

٤٧ - مسروق بن الأجدع : من كبار التابعين ، من أهل اليمن^(٢) ، أسلم قبل وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم^(٣) ، وقدم المدينة في أيام أبي بكر - رضي الله عنه^(٤) - وصلى خلفه ، فقال : صليت خلف أبي بكر ، فسلم عن يمينه وعن شماله ، فلما سلم

(٢) الاعلام ١٠٨/٨

(٤) الاعلام ١٠٨/٨

(١) تاريخ الاسلام ٣٣٥/٣

(٣) المختار ٣٦٨/١

كان كآته على الرضف حتى قام^(١)، فهو إذن قد أدرك الصدر الأول من الصحابة وروي عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وعبد الله بن مسعود، ومُعَاذ بن جَبَل، وخَبَّاب، وغيرهم^(٢) ولكنه كان خصيصاً بابن مسعود، روي عنه الكثير^(٣)، وكانت له عند عائشة أم المؤمنين مكانة خاصة، فهي قد تبنته، ولذلك سمي ابنته عائشة باسمها، وكفى بها، ولما توفيت السيدة عائشة حزن عليها حزناً شديداً، وقال: «لولا بعض الأمر لآقمت على أم المؤمنين مناحة^(٤)» اشترك في الفتوح، وشهد القادسية هو وثلاثة إخوة له: عبد الله، وأبو بكر، والمنتشر، بنو الأجدع، فقتلوا يومئذ بالقادسية، وجرح مسروق، فشلت يده، وأصابته آمة في رأسه^(٥)، وهذا الذي منعه من الاشتراك مع علي في حروبه، وكان سعيداً لعدم اشتراكه فيها، فهو يقول: «ما أحبُّ أنها - يعني الآمة - ليست بي، لعلها لو لم تكن بي كنت في بعض هذه الفتن^(٦)» ولكنه لم يتخلف عنها^(٧)، ولم يكن دوره فيها دور المساعد على إراقة دماء المسلمين، بل دور الواعظ المهديء لنار الفتنة، الحاقن للدماء، فقد ذكر أن مسروقاً أتى صيفيين فوقف بين الصّفيين، ثم قال: «أيها الناس. انصتوا، ثم قال: رأيتم لو أن منادياً ناداكم من السماء، فسمعتكم كلامه، ورأيتموه، فقال: إن الله ينهاكم عما أنتم فيه، أكنتم مطيعيه؟ قالوا: نعم. فما زال يأتى من هذا، ثم تلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ، وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً﴾ ثم انساب من الناس فذهب^(٨).

من هذا النص نرى أن مسروقاً كان في صفِّ علي، وهو وإن لم تساعد

(١) طبقات ابن سعد ٧٦/٦ والرضف : الحجارة المحمرة

(٢) المختار ٣٦٧/١

(٣) تهذيب التهذيب ١١٠/١٠

(٤) طبقات ابن سعد ٧٧/٦

(٥) طبقات ابن سعد ٨١/٦

(٦) تهذيب التهذيب ١١١/١٠

(٧) تهذيب التهذيب ١١١/١٠

(٨) طبقات ابن سعد ٧٨/٦

صحته على حمل السيف ، فلا أقلّ من أن يدعو الناس إلى وضع السيف ، واللجوء إلى الطرق السلمية ، وكأنه واثق من أن الأمر سيؤول إلى عليّ - رضى الله عنه - أما تقواه وعبادته ، فقد قالت امرأته : كان مسروق يصلي حتى تتورّم قدماءه ، فربما جلست خلفه أبكى لما أراد يصنع بنفسه^(١) ، وحجّ فما نام إلا ساجداً^(٢) . أما صومه ، فقد صام في يوم صائف ، شديد الحر ، فغشي عليه من العطش ، وكان لا يعصى ابنته عائشة شيئا - فقالت له : يا أبتاه أفصر واشرب ، قال : ما أردت بي يا ابنتي ؟ قالت : الرفق ، قال : يا بنيّة إنما طلبت الرفق لنفسى في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة^(٣) ، ورأى محبوبه منه إجهاده نفسه بالعبادة ، فقالوا له : « لو قصرنا عن بعض ما نضنع - أي : من العبادة - فقال : والله لو أتاني آت ، فأخبرني أن الله لا يعذبني ، لاجتهدت في العبادة - قيل : وكيف ذلك ؟ قال : حتى تعذرنى نفسى إن دخلت جهنم لا ألومها - أما بلغك في قوله تعالى : ﴿ ولا أقسم بالنفس اللوامة ﴾ إنما لاموا أنفسهم حين صاروا إلى جهنم ، فأعتقهم الزبانية ، وحبل بينهم وبين ما يشتهون ، وانقطعت عنهم الأماني : ورفعت عنهم الرحمة ، وأقبل كل امرئ منهم يلوم نفسه^(٤) » .

وكما كان مسروق يجهد نفسه بالعبادة كان يجهد نفسه في العلم حتى قال الشعبي : « ما رأيت أطلب للعلم منه »^(٥) وقد كان أعلم بالفتوى من شريح ، وكان شريح أعلم بالقضاء ، وكان شريح يستشير مسروقا^(٦) . وهذا يدل على أن ثقة القاضي شريح كبيرة في علم مسروق ومقدرته ، فما زال به حتى أقنعه بأن يلى القضاء ، فولاه زياد القضاء ، ومسروق له كاره - وذلك ما قيل له : ما حملك على هذا العمل ؟ قال : « لم يدعني ثلاثة : زياد ، وشريح ،

(٢) العبر ٦٨/١

(٤) المختار ٣٦٧/١

(٦) طبقات ابن سعد ٨٢/٦

(١) المختار ٣٦٧/١

(٣) المختار ٣٦٧/١

(٥) العبر ٦٨/١

والشيطان حتى أوقعوني فيه^(١) » وكان لا يأخذ على القضاء رزقاً^(٢) مع أنه كان فقير الحال ، وكثيراً ما يصبح وليس في بيته ما يقيت أهله ، فقد أصبح ذات يوم وليس لعياله رزق ، فجاءته امرأته قمير ، فقالت له : يا أبا عائشة إنه ما أصبح لعيالك اليوم رزق ، قال : فتبسم ، وقال : والله ليأتينهم الرزق^(٣) ، ومع كل هذا الفقر فقد كان يأتيه المال من الأمراء فيرده ، فقد بعث إليه أمير البصرة ثلاثين ألفاً ، وهو يومئذ محتاج إليها ، فلم يقبلها^(٤) ، فلما مات لم يترك شيئاً من الأموال ، وقال : « إني لست أدع أصفر ولا أبيض إلا ما في سيفي هذا ، فبيعه ، وكفنتوني به^(٥) . »

ولما احتضر بكى ، فقيل له : ما هذا الجزع ؟ قال : « وما لي لا أجزع ، وإنما هي ساعة ، ولا أدري أين يسلك بي ، بين يدي طريقان لا أدري إلى الجنة أم إلى النار^(٦) . »

ومات رحمه الله سنة ثلاث وستين وله ثلاث وستون سنة ، قال الشعبي : « إن كان أهل بيت خلقوا الجنة فهم : الأسود ، وعلقمة ، ومسروق^(٧) . »

شريح بن الحارث :

٤٨ - هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن عامر الكندي ، أبو أمية الكوفي القاضي ، أصله من أولاد الفرس الذين كانوا باليمن^(٨) ، أدرك الجاهلية وقدم المدينة المنورة بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولم يسمع من الرسول عليه الصلاة والسلام ، ويعد من كبار التابعين^(٩) ، من تلاميذ عبد الله بن مسعود

(١) طبقات ابن سعد ٨٣/٦ (٢) طبقات ابن سعد ٨٢/٦

(٣) المختار ٣٦٧/١ وطبقات ابن سعد ٧٩/٦

(٤) المختار ٣٦٧/١ وطبقات ابن سعد ٨٢/٦

(٥) المختار ٣٦٧/١

(٦) المختار ٣٦٧/١

(٧) المختار ٣٦٧/١

(٨) تهذيب التهذيب ٣٢٦/٤ والبداية والنهاية ٢٢/٩

(٩) الاستيعاب ٧٠١

ولاه عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قضاء الكوفة عقب حادثة ذكرها ابن كثير ، وهى : أن عمر اشترى فرسا من رجل على أن ينظر إليه ، فأخذ الفرس فسار به ، فعطب ، فقال لصاحب الفرس : خذ فرسك ، فقال : لا ، قال : فاجعل بينى وبينك حكماً ، قال الرجل : نعم ، شريح ، قال عمر : من شريح ؟ قال : شريح العراق ، قال : فانطلقا إليه ، فقصا عليه القصة ، فقال : يا أمير المؤمنين ، رد كما أخذت ، أو خذ بما ابتعته ، فقال عمر : وهل القضاء إلا هذا ؟ سر إلى الكوفة فقد وليتك قضاءها ، فإنه لأول يوم عرفه يومئذ^(١) ، وبقي قاضياً إلى خلافة عبد الملك بن مروان ، حيث استقال أيام الحجّاج ، فأقاله قبل وفاته بعام .

وكان شريح أعلم الناس بالقضاء ، ولا يكون المرء كذلك إلا إذا أُوتى حظاً كبيراً من الفطنة والذكاء ، وقد اعترف له بتفوقه فى القضاء على بن أبى طالب - رضى الله عنه - عندما جلس فى الكوفة ، وقال : يأتونى فقهاؤكم يسألونى وأسألهم ، فلما كان الغد ، غدا العلماء إلى على حتى امتلأت الرحبة ، فجعل يسألهم : ما كذا ؟ ما كذا ؟ ويسألونه : ما كذا ؟ ما كذا ؟ فيخبرهم ، ويخبرونه ، حتى إذا ارتفع النهار تصدعوا غير شريح ، فإنه جثا على ركبتيه لا يسأله عن شيء إلا أخبره به ، فقال له على : قم يا شريح فانت أفضى العرب^(٢) .

وقد سئل شريح : بئى شيء أصببت هذا العلم ؟ قال : بمعاوضة العلماء ، آخذ منهم وأعطيتهم^(٣) ، نعم إن مذاكرة العلم بين طلابه ترسخه ، وبها يطلع الطالب على آفاق جديدة فيه ربما لا يتيسر له الاطلاع عليها ، ويفتح ذهنه على أفهام جديدة لاتتأتى له عند ما ينزوى عن أقرانه من طلاب العلم . ولقد

(١) البداية والنهاية ٢٥/٩

(٢) البداية والنهاية ٢٣/٩ وتهذيب التهذيب ٣٢٧/٤

(٣) البداية والنهاية ٢٣/٩

عرف شريح ذلك ، فحرص على مجالسة العلماء ، يأخذ منهم صفو علمهم ، ويعطيهم صفو علمه ، فيفيد ويستفيد .

وكان شريح يعظ نفسه عندما يجلس إلى القضاء بقراءة هذه الآية الكريمة ﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ، فَاخْذُ مِنْهَا بِالنَّاسِ بِالْحَقِّ ، وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ ﴾ (١) وإذا كان البعد عن الهوى ، وملازمة الحق أمر قد أمر الله به نبيه داوود - وهو المعصوم عن ارتكاب المعصية والمسدد من الله - أفلا يكون القاضي المتصدّر للحكم ، وهو لا يحمل هذه الصفة - صفة العصمة - أولى بهذا الأمر والوعظ ؟ ولذلك كان كثيراً ما يردد عندما يتوجه إلى مجلس القضاء قوله : « سيعلم الظالمون حق من نقصوا ، أن الظالم ينتظر العقاب ، وأن المظلوم ينتظر النصر » (٢) .

وكان شريح دائم التعلّق بالله ، يجد لذته في البذل في سبيله ، وإتيان طاعته ، واجتناب منهياته ، بل أنه ليشعر أن ما اجتنبه وبذله لله لم يفقده ، بل أدخره لوقت الحاجة ، ويحلف على ذلك ، فقد روى محمد بن سيرين قال : « سمعت شريحاً يحلف بالله ما ترك عبد شيئاً لله فوجد فقده » (٣) لأن الله تعالى أكرم من أن يجمع على المؤمن ضيق ترك الشيء ، وضيق عدم مفارقة النفس الشعور بفقده .

وإذا وجد المسلم شيئاً من الفراغ في الوقت ، فعليه أن يملأه بالعمل النافع ، أو التفكير المثمر ، لأن الوقت أغن ما في حياة الإنسان ، بل هو الحياة نفسها فيجدر بالإنسان ألا يضيع حياته في غناء لا فائدة فيه ، وانطلاقاً من هذه النظرة للوقت ، فقد رأى شريح جيئراً له يلعبون ، فقال : ما لكم تلعبون ؟ قالوا : فرغنا ، فقال : ما هذا أمر الفارغ (٤) .

(١) البداية والنهاية ٢٢/٩

(٢) صفة الصفوة بتحقيقنا ٣٨/٣ والبدية والنهاية ٢٢/٩

(٣) صفة الصفوة ٣٨/٣ (٤) صفة الصفوة ٤٠/٣

وكان شريح حريصاً كل الحرص ألا يؤذي أحداً من الناس ، لأن أذى الناس فيه انتهاك لحق الله الذي أمر عباده بترك الأذى ، وانتهاك لحق الناس الذين لحقهم الأذى ، وكيف يفعل ذلك وهو التقى النقي الذي يحسب ألف حساب للوقوف بين يدي الله يوم القيامة ، وكذلك تفعل التقوى في النفوس ، وكيف يفعل ذلك وهو القاضى الذى يصدر الأحكام كل يوم بمعاقبة الذين يتجرؤون على انتهاك حرمان الناس ، ولذلك جعل شريح ميازيب سطوح داره تصب في جوف البيت ؛ لئلا يؤذي أحداً من المارين في الشارع بمائها . وكان يجمع مخلفات داره في مكان ما من داره ، ولا يلتقى بها في الشارع ؛ لئلا يتضرر بنتنها أحد من المارة (١) .

وكان شريح يربى أولاده فيحسن تربيتهم ، ويلاحظ تصرفاتهم ؛ لأن الأولاد هم مستقبل الأمة ، فالعناية بتربيتهم وتوجيههم رسم لمستقبل زاهر للأمة ، وإهمالهم تقويض لأركانها ، وشؤم في مستقبلها ، وقد كان شريح يدرك هذا تمام الإدراك ، فقد روى ميسرة عن شريح أنه افتقد ابناً له ، فبعث في طلبه ، فلما حضر أمامه قال للرسول الذي أرسله في طلبه : أين وجدته ؟ قال : كان يهاش بالكلاب ، فقال شريح لابنه : هل صليت ؟ قال : لا ، فقال شريح للرسول : اذهب به إلى المؤدب ، وكتب شريح إلى المؤدب :

تترك الصلاة لأكتاب يسعى لها	طلب الهراش مع الغسوة النجس
فإذا أتاك فعضه بلامه	وعظنه موعظة الأديب الكيس
وإذا هممت بضربه فبدر	وإذا ضربت بها ثلاً فاحبس
واعلم بأنك ما أتيت فنفسه -	مع ما يجز عني - أعز الأنفس (٢)

إنه مع أن نفس ولده عليه - مع كل ما اقترف - أعز الأنفس ، لا يمنعه

ذلك من أن يؤدِّبه ؛ ليجعل منه رجلاً صالحاً في المستقبل ، يعز به الإسلام ، وينتفع به المسلمون .

العامل الرابع : شغفه بالعلم

٤٩ - كان سلفنا الصالح - رضوان الله عليهم - يعتبرون طلب العلم ضرباً عظيماً من العبادة يربو به الإيمان ، ويزيد به المؤمن قرباً من الله ، عملاً يقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة ^(١) » وقوله صلى الله عليه وسلم : « من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع ^(٢) » ولذلك كان يقول قائلهم : « امشوا بنا نزدد إيماناً » يعني يتفقهون ^(٣) .

شب أبو عمران على ذلك ، فقد وجدناذ يجهد نفسه في العلم ، كما يجهد نفسه في العبادة ، فيشتاق إليه ، ويقضي الليل مستبسطاً مضى ساعاته ، منتظراً الصباح ؛ ليلتقى بأصحابه ، ويذاكرهم العلم ، فيأخذ منهم ويعطيهم ، وقد أخبرنا هو نفسه عن هذه الحالة التي تعتمريه ، فقال : إنه ليضول على الليل ، حتى ألقى أصحابي فأذاكرهم ^(٤) : وكان به هذا الشغف بالعلم منذ نعومة أظفاره ، فحصل منه تحصيلاً جيداً ، وبرع فيه في وقت مبكر ، وحمل عنه العلم وهو ابن ثمان عشرة سنة ^(٥) . إن هذا الشغف بالعلم جعل النخعي يعكف عليه ، فيحفظ القرآن الكريم ، ويرع في تفسيره ، كما يحفظ الكثير من حديث رسول الله ، وفتاوى الصحابة وكبار التابعين ، ومن يتصفح مصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ، - وتفسير الطبري - يرى آية ثروة علمية كان يحفظها إبراهيم النخعي - رضى الله عنه !

(١) أخرجه أبو داود والترمذي في العلم

(٢) أخرجه الترمذي في العلم

(٣) المختار ٢٨٧/١ والقائل هو علقمه بن قيس

(٤) صفة الصفوة ٤١/٣ ط الهند (٥) المعارف ٢٠٤

المبحث الثاني النسخي العالم بالقرآن

البند الأول : النسخي القارئ :

٥٠- نزل القرآن الكريم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فتلقاه صحابته الكرام- رضوان الله عليهم- وحفظوه ، وكان المبرز فيهم أربعة ، اعتبرهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - مرجعا في القرآن ، وطلب من الصحابة أخذ القرآن عنهم ، فقال : صلى الله عليه وسلم : (استقرئوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود - فبدأ به - وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل^(١)) فانتقل ابن مسعود - وهو المقدم بالقرآن - إلى الكوفة ، فأخذ عنه القرآن علقمة بن قيس ، والأسود بن يزيد . وكان علقمة قارئاً مجيداً تعجب قراءته ابن مسعود إذا قرأ ، فيقول له : « رتل فذاك أبي وأمي^(٢) » بل كان علقمة أقرأ أصحاب عبد الله بن مسعود ، وأخذ إبراهيم النسخي العلم بالقرآن عن علقمة والأسود^(٣) ، فكان عالماً بحروفه^(٤) ، وكان له بالقرآن شغف خاص ؛ يقرؤه بشغف وروية ، يفهم مقاصده ، ويتدبر آياته^(٥) ، فكان يختم القرآن في سبع ليال ، فيقرأ في كل ليلة سبع القرآن^(٦) ، بينما كان أستاذه علقمة يختم القرآن كل ست ليال^(٧) .

وكان إبراهيم إذا تلا القرآن تلاه تلاوة عادية دون تكلف ، فهو لا يحسن صوته ، ولا يرجع ، قال الأعمش : « ما رأيت إبراهيم يحسن صوته ولا يرجع »^(٨)

(١) أخرجه البخاري ومسلم في فضائل ابن مسعود

(٢) غاية النهاية ٢٩/١

(٣) طبقات ابن سعد ١٩/٦

(٤) انظر العقد الفريد ١٤٨/١

(٥) انظر آثار أبي يوسف ٤٦

(٦) طبقات ابن سعد ٨٦/٦

(٧) آثار أبي يوسف ٤٦

(٨) طبقات ابن سعد ٢٧٧/٦

وكان إذا بدأ القراءة على حرف لا يتحول عنه إلى حرف غيره ، وقد أخبرنا هو عن ذلك ، فقال : « أكره أن قرأت القرآن على حرف واحد أن أتحوّل منه إلى غيره » (١) .

٥١- وعكف إبراهيم على تعليم القرآن ؛ شعوراً منه بواجبه نحو القرآن ، وطمعاً في أن يشمله قول المصطفى عليه الصلاة والسلام : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » (٢) وأشهر الذين تخرجوا على يديه : سليمان بن مهران الأعمش ، وطالحة بن مصرف ، وكان الأعمش قارئاً مجيداً ، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعى ، وزر بن حبيش ، وعاصم بن أبى النجود ، ويحيى بن وثّاب ، وغيرهم ، حتى قال هشام : « ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله من الأعمش » وكان أحد الذين أخذوا القراءة عن الأعمش حمزة الزيات ، أحد القراء السبعة الذين شهدت لهم الأمة الإسلامية (٣) .

أم طالحة بن مصرف ، فقد أخذ القراءة عن إبراهيم بن يزيد النخعى ، والأعمش وهو أقرأ منه وأقدم ، ويحيى بن وثّاب ، وكان أحد الذين أخذوا عنه القراءة على بن حمزة الكسائى أحد القراء السبعة الذين شهدت لهم الأمة الإسلامية .

وبهذا يكون إبراهيم النخعى قد ساهم في إعداد عدد من القراء السبعة ، وهذه مكرمة لاتعاد لها مكرمة أخرى .

٥٢- وكان النخعى شديد الدقة في تعليم القرآن وحروفه ، وتصحيح الأخطاء التى يقع فيها التلميذ ، محتاطاً لدينه في ذلك ، فإذا قرأ التلميذ حرفاً لا يعرفه النخعى لم يقل له أخطأت ؛ خوفاً من أن يكون الوحى نزل به ولم يصل ذلك إلى علمه ، ولكن يقول : إني أحفظ كذا ، أو كان فلان يقرأ كذا ،

(١) آثار أبى يوسف ٤٦

(٢) أخرجه البخارى في فضائل القرآن

(٣) غاية النهاية ٣١٥/١

قال الأحفش : كنت أقرأ على إبراهيم ، فإذا مرّ بالحرف ينكره لم يقل : ليس كذا ، ولكن يقول : كان علقمة يقرأ كذا وكذا (١) .

وكان يطلب من تلاميذه التمهّل في تلاوة القرآن ، والتأمّل في معانيه ؛ لأنّ العبرة ليست في كثرة التلاوة ، ولكن بعظم الاستفادة من القرآن ، ولذلك كان جواب النخعي لرجل - قال له : «إني أنتم القرآن كل ثلاث» قال - : ليتك تختمه كل ثلاثين وتدرى أيّ شيء تقرأ (٢) .

وكان يوجّه تلاميذه إلى مراعاة حسن الأداء للقرآن ، وتكليف الصوت بحسب المعنى القرآني ، خفضاً ، ورفعاً ، وليونة ، وخشونة ؛ ليكون القرآن أكثر وقعاً في قلب السامع ، وأعظم تأثيراً فيه ، فيقول : « ينبغي للقارئ إذا قرأ نحو قوله تعالى - في سورة التوبة ٣٠ - ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ ، وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ - ونحو ذلك من الآيات - أن يخفض بها صوته ، وهذا من أحسن آداب القراءة (٣) .

البند الثاني : النخعي المفسر :

٥٣ - علّم إبراهيم النخعي بمعاني القرآن لا يقلّ عن علمه بقراءته ، ولا عجب في ذلك ، وهو الذي رُبيّ في أكثاف علقمة بن قيس الذي يقول فيه عبد الله ابن مسعود : « ما أقرأ شيئاً وما أعلم شيئاً إلا علقمة يقرؤه ويعلمه » (٤) يلزمه في حِلّه وترحاله ، ولذلك كان الناس يقولون : « إذا رأيت علقمة فلا يضرّك ألا ترى عبد الله أشبه الناس به سمّاً وهذياً ، وإذا رأيت إبراهيم فلا يضرّك ألا ترى علقمة » (٥) وابن مسعود هو الذي كان يقرأ الآية ثم يحدث الناس فيها ويفسرهما عامّة نهاره ، (٦) وهو الذي يقول عن نفسه : « لقد علم أصحاب رسول

(٢) العقد الفريد ١٤٨/١

(٤) المختار ٢٨٧/١

(٦) تفسير الطبري ٨١/١

(١) غاية النهاية ٢٩/١

(٣) غاية النهاية ٣٠/١

(٥) تهذيب التهذيب ٧٧/٧

الله أَنَّى أَعْلَمُهُمْ بكتاب الله ، ولو أعلم أحداً أعلمَ به مني لرحلت إليه (١) » وإبراهيم النخعي فقيه العراق ، وأول شرط من شروط الفقيه العلم بمعاني القرآن الكريم ، ومعرفة ناسخه ومنسوخه ، وأسباب نزوله ، وغير ذلك ، ومع ما عرف عن النخعي من ملازمة الصمت الطويل ، وعدم كلامه إلا ردّاً على سؤالٍ وجه إليه ، لا يري بدءاً من الإجابة عليه ، وتخرجه من الكلام في القرآن الكريم ، خوف الزلل في تفسير كتاب الله ، (٢) حيث كان يقول : « أدركت الناس وهم يهابون أن يفسروا القرآن » (٣) فقد أثر عنه في التفسير الشيء الكثير ، ومن يستقرىء تفسير الطبري يتأكد من هذا ، وقد كان من مذهبه التثبت مما يحفظه من معنى الآية بسؤال أقرانه من العلماء ، فقد روي الأعمش ، قال : « سأل إبراهيم سعيد ابن جبير عن هذه الآية - من سورة البقرة ١٩٦ - ﴿ ففِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ فأجابه بقوله : يحكم عليه إطعام ، فإن كان عنده اشترى شاة ، فإن لم تكن عنده قومت الشاة دراهم ، فجعل مكانه طعاماً فتصدق به ، والإطعام لكل نصف صاع يوماً . قال إبراهيم : كذلك سمعت علقمة يذكر » (٤) .

٥٤ - ولدى تتبعنا ما أثر عن النخعي في التفسير - من خلال تفسير ابن جرير الطبري ، وتفسير ابن كثير - وجدنا أن ما أثر عنه في التفسير كله فيما وقع فيه الخلاف ، إلا النزر اليسير ، وهذا أمر طبيعي طالما أنه كان لا يتكلم حتى يسأل ، ومن الطبيعي ألا يسأل عن الأمور الواضحة ، بل عن المضلات التي اختلفت فيها الأفهام .

(١) وقد يكون ذلك تفسير كلمة في القرآن الكريم : كما في قوله تعالى - في سورة ق ٢٤ - ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ فقد اختلف المفسرون

(١) أخرجه مسلم في فضائل عبد الله بن مسعود .
(٢) روى ابن أبي شيبه ١٦٢/٢ عن مغيرة قال « كان إبراهيم يكره أن يتكلم في القرآن »
(٣) طبقات الشعرائي ٣٦/١

(٤) تفسير الطبري ٧٣/٤

في المراد من كلمة « عنيد »^(١) فقال إبراهيم : العنيد : المناكبُ للحق^(٢) وقوله تعالى - في سورة القلم ١٣ - ﴿عُتِلُّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ﴾ فقال إبراهيم العُتِلُّ : الفاجر ، والزنيم : اللئيم من أخلاق الناس^(٣) .

وقوله تعالى - في سورة الذاريات ١٧ - ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ فقد اختلف المفسرون في معنى الآية على قولين :

أحدهما : أن « ما » نافية ، تقديرها : كانوا قليلا من الليل لا يهجعونه . والثاني : أن « ما » مصدرية ، تقديرها : كانوا قليلا من الليل همجوعهم ونومهم ، أو صلة زائدة : « كانوا قليلا من الليل يهجعونه » وهو ما ذهب إليه النخعي^(٤) وقد رجَّح القرطبي ما ذهب إليه الشَّحْعى .

وقوله تعالى - في سورة الرعد ٢٩ - ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ فقد اختلف المفسرون في معنى كلمة : « طوبى » فقال بعضهم : هى اسم من أسماء الجنة ، وقال آخرون : بل هى شجرة فى الجنة : وقال فريق إنها تعنى : « نعم ما لهم » .

وقال فريق آخر : أنها تعنى : فرحا وقرة عين . وقال غيرهم : خير لهم ، وهو الخير والكرامة التى أعطاهم الله تعالى ، وهو قول النخعي^(٥) .

وقوله تعالى - فى سورة هود ١٧ - ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾ ما هو هذا الشاهد ؟

قال بعضهم : هو لسانه ، وقال آخرون هو محمد صلى الله عليه وسلم ،

(١) انظر تفسير ابن كثير (٢) حلية الأولياء ٢٣٢/٤

(٣) حلية الأولياء ٢٣٢/٤

(٤) تفسير ابن كثير ٢٣٣/٤ و تفسير القرطبي ٣٥/١٧

(٥) انظر تفسير الطبرى ٤٣٤/١٦ وما بعدها

وقال فريق ثالث : ملك يحفظه ، وقال فريق رابع - منهم إبراهيم النخعي - : هو جبريل عليه السلام ^(١) .

وقوله تعالى - في سورة يونس ٨٧ - ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَ لِقَوْمِكَ مِمَّا يَمْضَرَّ بُيُوتًا ، وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فقد اختلف المفسرون في المراد بقوله تعالى : « واجعلوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً » فقال بعضهم : اجعلوا بيوتكم يقابل بعضها بعضا . وقال آخرون : اجعلوا مساجدكم قِبْلَ الكعبة .

وقال فريق ثالث - منهم النخعي - : كانوا خائفين ، فأمرُوا أَنْ يَصَلُّوا فِي بُيُوتِهِمْ ، وقد رجح الطبري قول النخعي ، فقال : وذلك أَنَّ الْأَغْلَبَ مِنْ مَعَانِي الْبُيُوتِ - وَإِنْ كَانَتْ الْمَسَاجِدُ بُيُوتًا - الْبُيُوتُ الْمَسْكُونَةُ ، إِذَا ذُكِرَتْ بِاسْمِهَا الْمَطْلُوقِ دُونَ الْمَسَاجِدِ ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لَهَا اسْمٌ هِيَ بِهِ مَعْرُوفَةٌ خَاصٌّ لَهَا ، وَذَلِكَ : الْمَسَاجِدُ ، فَأَمَّا الْبُيُوتُ الْمَطْلُوقَةُ - بِغَيْرِ وَصْلِهَا بِشَيْءٍ ، وَلَا إِضَافَتِهَا إِلَى شَيْءٍ - فَالْبُيُوتُ الْمَسْكُونَةُ ، وَكَذَلِكَ الْقِبْلَةُ الْأَغْلَبُ مِنْ اسْتِعْمَالِ النَّاسِ إِيَّاهَا فِي قِبَالِ الْمَسَاجِدِ لِلصَّلَاةِ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَكَانَ غَيْرَ جَائِزٍ تَوْجِيهِهِ مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ إِلَّا إِلَى الْأَغْلَبِ مِنْ وَجُوهِهَا ، الْمُسْتَعْمَلِ بَيْنَ أَهْلِ اللِّسَانِ الَّذِي نَزَلَ بِهِ ، دُونَ الْخَفِيِّ الْمَجْهُولِ - مَا لَمْ تَأْتِ دَلَالَةٌ تَقْطَعُ الْعِذْرَ بِأَنَّ مَعْنَاهُ غَيْرُ الظَّاهِرِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ - لَمْ يَجْزِ تَوْجِيهِهُ إِلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ ^(٢) .

(ب) وقد يكون معرفة المراد يتوقف عليه حكم شرعي ، كما في قوله تعالى - في سورة البقرة ٢٣٧ - ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بَيْنَهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ .

فمَنْ الْمُرَادُ بِالَّذِي بَيْنَهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ؟

١٢٢٢ م ١٢٢٢ هـ

(١) تفسير الطبري ١٥/٤٧٣ .

(٢) تفسير الطبري ١٥/١٧١ وما بعدها .

اختلاف المفسرون في ذلك ، فقال بعضهم : الذي بيده عقدة النكاح هو الولي ، وقال آخرون - منهم النخعي - : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج ، واستدل الطبري لصحة ما ذهب إليه النخعي بإجماع الجميع على أن وليّ الجارية - بكرًا كانت أو ثيبًا ، صغيرة كانت أو كبيرة - لو أبرأ زوجها من مهرها قبل طلاقه إياها ، أو وهبه له ، أو عفا له عنه ، أن إبرائه ذلك ، وعفوه له عنه باطل ، وأن صداقها عليه ثابت ثبوته قبل إبرائه أيّاه منه ، فكان سبيل ما أبرأه من ذلك - بعد طلاقه أيّاه - سبيل ما أبرأه منه قبل طلاقه أيّاه (١)

وعلى هذا يكون معنى الآية عند النخعي : إلا أن يعفون - أي النساء - اللاتي جرى ذكرهن في الآية السابقة « ولا جناح عليكم إذا طلقتم النساء ما لم تمسوهن » - أو يعفو الذي بيده عقدة نكاحه ، وهو الزوج الذي بيده عقدة نكاح نفسه في كل حال قبل الطلاق وبعده .

(ج) وقد يكون تفسيره بيانًا للناسخ والمنسوخ من الآيات ، كما في قوله تعالى - في سورة البقرة ٢٤٠ - ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ (٢) .

فقد اختلف المفسرون في نسخ هذه الآية .

فقال بعضهم : إنها محكمة غير منسوخة ، هي للمعتدة تعتد عند أهل زوجها واجبًا ذلك عليها ، فأنزل الله ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ إلى قوله (من معروف) جعل لهن تمام السنة - سبعة أشهر وعشرين ليلة - وصيةً إن شاءت سكنت في وصيتها ، وإن شاءت خرجت ، وهو قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ ، فإن خرجن فلا جناح عليكم والعدة كما هي واجبة .

(١) انظر تفسير الطبري ١٤٦/٥ وما بعدها

وقال بعضهم : هي منسوخة ، وإفترق هؤلاء في الحالة المنسوخة ، فقال فريق : كانت المرأة تعتدُّ حولاً ، وتجب لها النفقة حولاً ، ثم نسخ ذلك . وقال فريق آخر : كانت عدتها أربعة أشهر وعشراً ، ولها نفقة سنة ، ما لم تخرج ، فإن خرجت بعد العدة انقطعت عنها النفقة ، ثم نسخ ذلك . وقال إبراهيم النخعي : هي منسوخة . ولم يبين الحالة الأولى التي جرى النسخ عليها .

والناسخ لها آيتان : الأولى قوله تعالى - في سورة البقرة ٢٣٤ - ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ وذلك على رأي من قال : إن العدة كانت حولاً .

والآية الثانية - في سورة النساء ١٢ - ﴿ وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ ﴾ وقد رجح الطبري ما ذهب إليه النخعي من نسخ الآية (١) .

٥٥ - وقد ظهر من تتبع ما نقل عن النخعي - من التفسير - أن منهج النخعي فيه كان كما يلي :

- ١ - الاعتماد على اللغة وقوانينها في تفسير القرآن الكريم .
- ٢ - فهم اللفظ القرآني في أوسع مدلولاته ، ما لم يقيد به قيد .
- ٣ - البعد عن القصص في تفسير القرآن ، فإن لم أعثر على قصة واحدة في تفسيره للقرآن الكريم .
- ٤ - أن أكثر تفسيره للقرآن يدور في فلك الحلال والحرام .

(١) انظر تفسير الطبري ٢٥٠/٥ وما بعدها .

المبحث الثالث النحى المحدث

٥٦ - اتسعت الفتوح الإسلامية بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ودخل كثير من الناس في الإسلام ، وانتشر الصحابة الكرام في أرجاء البلاد المفتوحة ، منهم من دخلها معلماً ، ومنهم من دخلها مع الجند فاتحاً ، ومنهم من دخلها تاجراً ، والجميع كان يسعى - ما وسعه السعى - لنشر الهدى والنور ؛ لأن الإسلام محلّ أرضاً إلا ونشر في ربوعها الهدى والنور ، فنشر هؤلاء الأصحاب - رضوان الله عليهم - ما في صدورهم من قرآن وسنة ، وحمل التابعون عن هؤلاء الأصحاب العلم ، وحفظوا ما علموه من كتاب الله ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وإذا كان القرآن الكريم ، قد جمع في زمن أبي بكر الصديق ، ودُوِّن في زمن عثمان بن عفان - رضى الله عنهما - فإن الحديث النبوي لم يحفظ بمثل هذه العناية ؛ إذ كان الاعتماد فيه على الحفظ بالدرجة الأولى ، وإن كانت هناك مجموعات مدونة ، فإنما هو تدوين فردى لبعض أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - نذكر منه ما دونه عبد الله بن عمرو بن العاص ، (١) وما دونه بشير بن نهيك التابعى من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (٢) وأول محاولة جرت لجمع حديث رسول الله وتدوينه تلك التى فكر فيها عمر ابن الخطاب - رضى الله عنه - فطفق يستخير الله تعالى فيها شهراً ، ثم أصبح يوماً - وقد عزم الله له - فقال : « إني كنت أردت أن أكتب السنة ، وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم ، كتبوا كتباً فأكبوها عليها ، وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا أليسُّ

(١) صحيح البخارى : كتاب العلم : باب كتابة العلم

(٢) طبقات ابن سعد ٢٥٧/٦

كتاب الله بشيء أبداً (١) »

وقد حقق ذلك عمر بن عبد العزيز ، فكتب إلى الآفاق : « انظروا حديث رسول الله فاجمعوه (٢) » وجمع محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٤ هـ ما في المدينة المنورة من سنة وأثر (٣) .

فالحديث في عصر النخعي لم يكن مجموعاً ، وهذا ما يطرح كثيراً من الصعوبات أمام الباحث في الحديث النبوي الشريف ، خاصة وأن ما حدث في العراق من اضطرابات سياسية ، تمخضت عنها فرق عقديّة ، كالشيعة ، والخوارج ، والمرجئة ، وغيرهم ، وخرج من كل فرقة جماعة لم يرضى الإيمان جنّيات قلوبهم ، ولا يسهم إلا إثبات مذهبوا إليه ، لا يعبؤون بوسيلة الإثبات ، سواء كانت حقاً أو باطلاً ، أخذ فريق من هؤلاء بوضع الحديث على لسان رسول الله ؛ لتأييد ما ذهبوا إليه (٤) ، وهذا ما زاد الصعوبات أمام المشتغلين بالحديث الشريف ، فأصبح غير قادر على الاشتغال به إلا من أوقى فطنةً وذكاءً ، وروية بعيدة قادرة على النفاذ إلى أعماق الحديث سنداً ومتناً .

وتشدّد الأئمة بالأخذ بالحديث العراقيّ ، نظراً لأن جميع هذه الفرق العقديّة قد نشأت في العراق ، وأن أكثر المتصدّين لوضع الحديث على لسان رسول الله من العراقيين ، وكان على رأس هؤلاء المتشدّدين بالأخذ بحديث أهل العراق إمام دار الهجرة مالك بن أنس - رضي الله تعالى عنه - بل نستطيع أن نقول : إن الإمام مالكا كان لا يثق بحديث أهل العراق بشكل عامّ ، مما دعاه إلى ترك حديثهم ، ويعود ذلك إلى سببين :

السبب الأول : أن الإمام مالكا كان يعتبر المدينة المنورة هي الأمّ الرُّؤوم التي تحتضن الحديث ، فمنها أصله ومنبته ، وأن الحديث قد انتقل إلى

(١) جامع بيان العلم ٧٦/١ وطبقات ابن سعد ٣/٣٨٧

(٢) شرح البيهقيّة/٨

(٣) السنة ومكانتها في التشريع ١٢٢ تهذيب التهذيب ٤٤٨/٩

(٤) الحديث والمحدثون/١٠٦

العراق من المدينة المنورة ، فلم يترك حديث المدينة ويطلب حديث العراق ؟ وهذا ما أفصح عنه الإمام مالك عندما سأله سفيان بن حرب : مالكم لاتحدثون عن أهل العراق ؟ فقال مالك : لم يحدث أولونا عن أوليهم ، فكذلك آخروننا عن آخريهم^(١) وكان مالكاً وجد حديث العراق عند غير أهل العراق ، فأخذ بالطرق المدنية ، وترك الطرق العراقية .

والسبب الثاني : أنه كان يرى أن العراق بسبب ما ظهر فيها من فتن وأحزاب وعقائد قد أصبحت مصدراً خصباً لوضع الحديث على لسان الرسول - صلى الله عليه وسلم - تصدره إلى الآفاق ، قال منصور بن سلمة : كنا عند مالك ، فقال له رجل : إني أقمت سبعين يوماً ، فكتبت ستين حديثاً ، فقال مالك : ستون حديثاً ؟ ! يستكثرها ، فقال الرجل : إنا ربما كتبناها بالكوفة أو بالعراق في مجلس ، قال مالك : كيف لنا بالعراق ! تلك بها دار الضرب ، يضرب بالليل ، ويتفق بالنهار^(٢) .

وكان مالك يقول : « إنما كانت العراق تجيش علينا بالدرهم والشياب ، ثم صارت تجيش علينا بالعلم »^(٣) فترك مالك حديث العراق كان احتياطاً لأمر دينه ، وبما أن إبراهيم النخعي من رواة الحديث العراقيين ، فقد ترك الإمام مالك حديثه مع من ترك من رواة العراق ، فترك الإمام مالك لحديث إبراهيم لم يكن طعناً خاصاً به .

ونحن إذا تأملنا السبب الأول الذي دفع الإمام مالكاً إلى عدم التحديث عن أهل العراق ، وقوله : « لم يحدث أولونا عن أوليهم ، فكذلك آخروننا عن آخريهم » لما رأيناه سبباً يبرر ما ذهب إليه الإمام مالك ، نعم إن الحديث الشريف قد نبت في الحجاز ، ومنها حمل إلى العراق ، ولكن العراق قد نزل فيه صحابة أجلاء ، لا ينكر حملهم لحديث رسول الله ، وعلمهم به ، فحدثوا

(١) اسعاف المبطل ص ٤ المقدمة (٢) اسعاف المبطل ص ٤ المقدمة

هناك ، وأفتوا ، ولا بد وأن يكون في كنانتهم بعض الأحاديث فنشروها في العراق ، بل إنهم قد واجهتهم مشاكل جديدة في العراق لم يعرفوها في الحجاز ، فاجتهدوا ، وأفتوا ، وفتحت هذه المشاكل الجديدة بصائرهم على جوانب من حديث رسول الله لم تكن لتفتح عليها لو لم يواجهوا هذه المشاكل ، فترك حديث أهل العراق فيه تفويت لبعض الخير .

أما السبب الثاني : وهو قسوة الوضع في الحديث ، فإنه لا يفقد قيمة الجوهرة الثمينة إذا خلطت بالزائف من الجواهر ، والفضل في إعادتها لو اسطقت العقد للبد الخبيثة التي تلتقطها من بين الزيوف ، وكذلك الحديث في العراق جوهرة ثمينة ، وعلى رجال الحديث أن يلتقطوها من بين الموضوعات ؛ لينظموها في عقد الشريعة الذي يزين جيد الزمن .

النخعي من رجال أصح الأسانيد :

٥٧- ومهما قيل في أحاديث أهل العراق ، فإن ذلك لا يقدح في إبراهيم النخعي^(١) ، وهو الذي أجمع علماء الجرح والتعديل على ضبطه وعدالته ، بل يعتبر من رجال أصح الأسانيد .

قال يحيى بن معين : « أجود الأسانيد : الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله^(٢) . »

وقال عبد الرزاق : حدث سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله فقال : « هذا الشرف على الكرسی »^(٣) .

بل إن أقل ما يقال فيه : إنه من رجال أصح الأسانيد فيما يروى عن ابن مسعود ، قال أحمد محمد شاكر : أصح الأسانيد عن ابن مسعود : الأعمش

(١) انظر الاجماع على توثيقه في تهذيب التهذيب .
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ١٢ وطرح التثريب ٢١/١ واختصار علوم الحديث ٢٢/٢ .
(٣) تهذيب التهذيب ٣١٤/١٠ .

عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، وسفيان الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود (١) .

النخعي صيرفي الحديث :

٥٨- وكان النخعي خبيراً في الحديث ، لا يستغنى الأعمش - وهو المحدث المشهور - عن عرض ما سمعه عايه ، واستشارته فيه . قال الأعمش . « كان إبراهيم صيرفياً في الحديث ، وكنت أسمع من الرجال ، فأجعل طريقى عليه ، فأعرض عايه ما سمعت ، وكنت آتى زيد بن وهب - وضرباءه في الحديث - في الشهر مرة والمرتين ، وكان الذي لا أغادره رغبة إبراهيم النخعي (٢) » ويقول أَيْضاً : كان النخعي صيرفي الحديث ، فكنت إذا سمعت الحديث عن بعض أصحابنا عرضته عليه (٣) ، وكانت عادة عرض الحديث على الخبراء به معروفة بين علماء السلف - رضوان الله عليهم - ليطمئنوا إلى صحة ما سمعوه منه .

فهذا الإمام الأوزاعيُّ يعرض ما يسمعه من الحديث على أصحابه ، ويقول : كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا ، كما يعرض الدرهم الزيفُ على الصيارفة ، فما عرفوا منه أخذنا ، وما تركوه تركناه (٤) ، وكلمة « صيرفي الحديث » تعني - في وقتنا الحاضر - الناقد البصير الذي يميز بين الصحيح والفساد .

٥٩- ويحقُّ لنا أن نتساءل عن الأمور التي توفرت في النخعي حتى أطلق عليه لقب « صيرفي الحديث » .

١- ولعله يأتى في رأس هذه الأمور التفكير السليم ، والتفكير السليم أساسى في كل عمل علمي ؛ لأن الفكر السديد هو الذي يمحّص الأسانيد والمتون ، فيقارن ويقابل ، ثم يصدر الحكم بعد ذلك ، ولذلك كان يقول النخعي :

(١) الباعث الحثيث ٢٣ (٢) الجرح والتعديل ١٧/١

(٣) حلية الأولياء ٢٢٠/٤ وصفة الصفوة ٨٦/٣

(٤) الجرح والتعديل ٢١/١

لا يستقيم رأى بلا رواية ، ولا رواية بلا رأى ، ونحن لو تتبعنا أعمال النسخي ورأيه في رواية الحديث لوجدنا لطائف جميلة تدل على سعة تفكير النسخي وسداده ، من ذلك : ما رواه حصين ، قال : دخلت أنا وعمرو بن مرة على إبراهيم ، قال عمرو : « حدثني علقمة بن وائل ، عن أبيه ، أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فرآه يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع ، وإذا رفع ، قال إبراهيم : ما أدري لعله لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إلا ذلك اليوم ، فحفظ. هذا منه ، ولم يحفظه ابن مسعود وأصحابه ؟ ! : ما سمعته من واحد منهم . إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون ^(١) » فانظر كيف يستعمل فكره ، ويتعجب من الأخذ بقول من لم ير النبي إلا مرة واحدة ، وطرح قول من لازمه في حله وتركه ، مع أن أطراد القاعدة العلمية « من علم حجة على من لم يعلم » يقتضي الأخذ بقول وائل ، ولكن الفكر السديد اقتضى العدول عن هذه القاعدة لأمر يقتضي هذا العدول .

٢ - كثرة محفوظاته : فالثروة العلمية عند الإمام النسخي هي ثروة ضخمة ، ومجموع الأحاديث والآثار التي يحفظها قد لا تجتمع لغيره . ولذلك كان يقول الأعمش : « ما عرضت على إبراهيم حديثاً إلا وجدت عنده منه شيئاً ^(٢) » - ولا ذكرت له حديثاً قط . إلا زادني فيه ^(٣) » أي : زاده فيه علماً في سنده ، أو متنه ، أو فقهه .

تخريجه في الحديث :

٦٠ - كان لقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ^(٤) » أثره الكبير في نفس إبراهيم النسخي المرهفة ، وفي

(١) شرح آثار محمد ١/٢٩٩

(٢) حلية الأولياء ٤/٢٢١ والجرح والتعديل ١/١١٥

(٣) طبقات ابن سعد ٦/٢٧١ (٤) أخرجه الستة ، وهو من المتواتر

منهجه ، فكان يتهيبُ الحديث عن رسول الله ؛ خوفاً من أن يكون قد داخله الخطأ في نسبته إلى رسول الله ، فيتناوله التهديد ، وكذلك كان يؤثر رواية أقوال شيوخه من الصحابة والتابعين على رواية الحديث عن رسول الله ، وقد لاحظ أصحابه قلة تحديثه عن رسول الله ، فقال له أبو هاشم : يا أبا عمران ، أما بلغك حديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تحدثنا ؟ قال : بلى . ولكن أقول : قال عمر ، وقال عبد الله ، وقال غلقة ، وقال الأسود ، أجد ذلك أهون على ^(١) .

- وكان إبراهيم لا يروى إلا عن الثقات ، وهذه صفة ملازمة لجميع أئمة الحديث - رضوان الله عليهم - حتى قال الشافعي : « كان ابن سيرين ، وإبراهيم النخعي ، وطاوس - وغير واحد من التابعين - يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروى ويحفظ . وما رأيت أحداً من أهل الحديث يخالف هذا المذهب » ^(٢) .

النظر فيما أخذ على النخعي :

٦١- لم يسلم عالم من مآخذ أخذت عليه ؛ لأن العصمة لله ولرسول الله ، والنخعي عالم من هؤلاء العلماء ، أخذت عليه مآخذ علمية ، وهي كلها تتعلق به كمحدث ، ونحن سنورد هذه المآخذ كما وردت ، ثم نتبين وجهة نظر النخعي في ذلك ، ولا يهمننا إن كان مخطئاً في ذلك أو مصيباً ، لأننا لا نريد أن نحكم على النخعي في كل مسألة منها ، ولكننا نريد أن نعرض فكره .

ومن الاستقراء تبين لنا أن المآخذ التي أخذت على النخعي هي :

(١) رده للآثار ، وقلة بضاعته فيها . (٢) تحديثه بالمعاني .

(٣) إرساله الأحاديث . (٤) لحنه بالعربية .

(٥) قوله في أبي هريرة : إنه غير فقيه .

(١) طبقات ابن سعد ٢٧٢/٦

(٢) السنة قبل التدوين ٢٣٧ والتمهيد لابن عبد البر ٣٩/١ (ط . الرباط)

أولاً : رده الآثار ، وقلة بضاعته فيها :

٦٢- ظهرت الفِرَق والأحزاب في عصر النخعي ، وأخذت كل فرقة تبحث عما يؤيد مسلكها في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإن وجدته صراحة أو تأويلاً تمسكت به ، وإن لم تجده لم يتورع بعض رجالها عن وضع الحديث على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشاع الوضع في عصر النخعي ، وركب الناس الصعب والذلول ، ولذلك تشدد المحدثون في أخذ الحديث عن غير أهله ، المشهود لهم بالضبط ، والعدالة ، فهذا بشير العلوي يأتي فيحدث عن عبد الله ابن عباس ، فيقول : قال رسول الله . . . قال رسول الله . . . فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي أحدثك عن رسول الله ولا تسمع ؟ ! فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف (١) .

وهذا ما كان يفعله إبراهيم النخعي - رضى الله عنه - حيث كان يرد الآثار التي لم يكن يعزفها ، وتأتيه من طريق لا يضمن إليها ، ولذلك قال الأعمش : « ما رأيت أحداً أَرَدَ حديثاً لم يسمعه من إبراهيم (٢) . » وكانت عبارة حماد ابن زيد في ذلك أكثر قوة من عبارة الأعمش حيث قال حماد بن زيد : « ما كان بالكوفة رجل أفحش رداً للآثار من إبراهيم ، لقلة ما سمع » (٣) .

وفي قول حماد اتهامان لا نُقرُّه عليهما :

الأول : أن إبراهيم كان سَيِّئَ الرد للآثار .

والثاني : أن إبراهيم كان قليل البضاعة بالآثار .

أما الاتهام الأول - وهو : أنه كان سَيِّئَ الرد للآثار - فنقول فيه :

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٨١/١

(٢) ميزان الاعتدال ٧٥/١

(٣) فتح الباري ٤١٠/٤

نعم إن إبراهيم النخعي كان يردُّ الآثار التي لم يسمعها من مصدر لا يضمن إليه ، ولكنه لم يكن يردُّها رداً فاحشاً ، فمن تتبعنا لما رده إبراهيم من الآثار نجده يقول . لم يكن كذا ، وكان كذا ، أو ليس كذا ، ولكن الأمر كذا ، ونحو ذلك ، كما فعل عندما أخبر بحديث زيد بن أرقم : « إن أول من أسلم عليّ » . لقد اكتفى إبراهيم بأن قال : « أول من أسلم أبو بكر » ^(١) وهذا ليس فحشاً في الرد ، وإنما الفحش في الرد كأن يقول - في مثل هذا الموقف - : هذا كذب . . . هذا اختلاق . . . ونحو ذلك .

بل إن تركيب عبارة الأعمش يُفيد أنه كان يرد الأحاديث التي لم يسمعها أو لم تصله من طريق يعتمد عليها ، وهذا طبيعي ومقبول ، أما تركيب عبارة حماد فيوحي بأن النخعي كان يرد الآثار إطلاقاً ، وإن كانت صحيحة ، وسبب رده لها إنه كان قليل البضاعة بها .

أما الاتهام الثاني - وهو : قلة بضاعته في الحديث والآثار : فإنه غير مسلم ، فالنخعي أحد رجال السلاسل الذهبية ، ولا يحكم لرجل بهذه المرتبة وهو قليل السماع ، قليل البضاعة بالحديث والآثار .

وكيف يكون قليل البضاعة بالحديث والآثار وقد تشبعت مسند أبي حنيفة - البالغة أحاديثه ٥٢٢ حديثاً - وأحصيت الأحاديث التي رواها أبو حنيفة وحده عن إبراهيم النخعي مرفوعة إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فبلغت ستة وثمانين حديثاً ، ومن تبلغ مرويَّاته هذا العدد في كتاب واحد صغير لانستطيع أن نقول عنه : إنه قليل السماع للآثار أو الحديث ؛ بل إن الناظر في مصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق لا يكاد يفارق بصره أثراً لإبراهيم إلا ويقع على أثر

(١) أخرجه الترمذي في فضائل على برقم ٣٧٣٦ وقال : حسن صحيح . وانظر تاريخ الطبري ٢/٣٢٠ (ط دار المعارف) .

آخر ، وكيف يستساغ قبول قول حماد بن زيد البصري في إبراهيم النخعي الكوفي ، وهو ظاهر التحامل ؟

ثانيا : تحديثه بالمعاني :

٦٣- نقل ابن سعد ، عن عبد الله بن عون : أن إبراهيم النخعي كان يحدث بالحديث بالمعاني ^(١) ، والتحديث بالمعنى جائز للعالم باللغة ، أغنى العالم بما يُحِيل المعنى ، البصير بالألفاظ. ومدلولاتها ، وقد جوز ذلك جمهور الناس -سلفا وخلفا- وعليه العمل ، كما هو المشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها ، فإن الواقعة تكون واحدة ، وتجيء بالألفاظ متعددة من وجوه مختلفة متباينة ، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ. ^(٢)

فتحديث النخعي بالمعاني - وهو العالم باللغة ومدلولات ألفاظها - لا يعد مطعنا يطعن عليه ، طالما الأمر في حدود الجواز ، ولو طعن عليه فيه لطن ذلك على الصحابة رضوان الله عليهم .

وكان التحديث بالمعنى يأخذ به كثير من المحدثين ، قال ابن عون : أدركت ثلاثة يرخصون فيها ، وثلاثة يشددون فيها ، فالذين يرخصون فيها : الحسن البصري ، وإبراهيم ، والشعبي ، والذين يشددون : محمد ، ورجاء ، والقاسم ^(٣) .

ثالثا : إرساله الأحاديث :

٦٤- النخعي كثير الإرسال عن الصحابة - رضوان الله عليهم - كما أنه يرسل عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ^(٣) وإن نظرة واحدة إلى كتابي : (الآثار لمحمد بن الحسن) و(الآثار لأبي يوسف) واستقراء قليلا لما روى عنه

(١) طبقات ابن سعد ٢٧٢/٦

(٢) علوم الحديث ١٩١ واختصار علوم الحديث ١٥٨

(٣) المرسل : ما رفعه التابعي الى رسول الله قولا ، أو فعلا ، أو تقريرا ، صغيرا كان التابعي أو كبيرا ، بشرط أن يكون لم يسمعه من النبي - شرح المنظومة البيقونية ١٠٥. وعلوم الحديث ٤٧ لأن الصلاح .

في مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة يظهر لنا ذلك بما لا يدع مجالاً للشك .

وكان أصحاب النخعي يعرفون ذلك عنه ، ويعرفون عنه أنه لا يرسل إلا عن الثقة ، فإنه قد أوضح لهم منهجه في ذلك عندما قال له الأعمش : « إذا حدثتني عن عبد الله فأسند » قال إبراهيم : « إذا قلت : قال عبد الله فقد سمعته عن غير واحد من أصحابه ، وإذا قلت : حدثني فلان ، فحدثني فلان »^(١) وكيفما كان الأمر فإن النخعي لم يكن يحمل الحديث إلا عن الثقة ، كما صرح بذلك الإمام الشافعي^(٢) .

٦٥ - حكم مراسيله : وقد اختلف العلماء في حكم الحديث المرسل على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن المرسل صحيح يجوز الاحتجاج به مطلقاً ، وهو قول الإمام أبي حنيفة ، ومالك وأحمد بن حنبل في المشهور عنهما .
وحجتهم في ذلك :

(١) أن النبي أثنى على التابعين ، وشهد لهم بالخيرية ، حيث قال : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم »^(٣) .

(٢) أن التابعي - الذي أسقط ذكر الصحابي - إما أن يكون عدلاً أولاً ، فإن كان غير عدل بطل الاحتجاج بحديثه ، لعدم عدالته ، لا لإرساله ، وإن كان عدلاً لم يجز أن يسقط ذكر الوساطة بينه وبين النبي إلا وهو عدل عنده ، غير متردد في عدالته ، وإلا كان فعله تلبيساً قادحاً في عدالته .

(١) طبقات ابن سعد ٢٧٢/٦ والتمهيد ٣٧ - ٢٨ الرباط .

(٢) انظر : التمهيد لابن عبد البر ٣٩/١

(٣) أخرجه البخاري في الشهادات ومسلم في الفضائل .

القول الثاني : أن الحديث المرسل ضعيف لا يحتج به ، وهو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ، ونقاد الآثار .

القول الثالث : التفصيل . وهو أن المرسل يحتج به إذا اعتضد بعاضد ، بأن يروى مسنداً ، أو رسالة من جهة أخرى ، أو يعمل به بعض الصحابة ، أو أكثر العلماء ، وهو مذهب الشافعي^(١) .

أما مراسيل إبراهيم النخعي فهي كلها صحيحة ، صرح بذلك ابن عبد البر^(٢) وغيره ، بل إن مراسيله أصح من مسانيده .

وسبب ذلك : أن إبراهيم قد التزم ألا يرسل الحديث إلا إذا كان لا يساوره شك في صحته ، قال سليمان الأعمش : « قلت لإبراهيم : إذا حدثني بحديث فأسندته ، فقال : إذا قلت عن عبد الله - يعني ابن مسعود - فأعلم أنه عن غير واحد - يعني حدثه به عن أكثر من واحد - وإن سميت لك أحداً ، فهو الذي سميت^(٣) .

قال ابن عبد البر : هذا الخبر يدل على أن مراسيل إبراهيم النخعي أقوى من مسانيده ، وهو لعمرى كذلك ، ولكن البيهقي خص ذلك بما أرسله عن عبد الله بن مسعود^(٤) .

أما يحيى بن معين فقد صحح كل مراسيل إبراهيم النخعي ، ولم يستثن منها إلا حديثين ، فقال : « مراسلات سعيد أحب إلي من مراسلات الحسن ، ومراسلات إبراهيم صحيحة إلا حديث الضحك في الصلاة ، وحديث تاجر البحرين^(٥) . يشير إلى ما أخرجه الدارقطني في الصلاة - من طريق أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم قال : جاء رجل ضريب البصر والنبي - صلى

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٣٠/١ (٢) التمهيد ٣٠/١

(٣) طبقات ابن سعد ٢٧٢/٦ والتمهيد ٣٧/١-٣٨

(٤) تهذيب التهذيب ١٧٩/١

(٥) تهذيب التهذيب ٨٥/٤ والدراية ٣٧/١

الله عليه وسلم - في الصلاة ، فوقع رجله في بئر ، فضحك القوم ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم فأعادوا الوضوء والصلاة . .

وإلى ما أخرجه ابن أبي شيبة ، عن وكيع عن الأعمش ، عن إبراهيم قال : « جاء رجل فقال : يا رسول الله إني تاجر اختلف إلى البحرين ، فأمره أن يصلي ركعتين » .

إلا أننا لا نسلّم ضعف الحديثين المذكورين ، فحديث الضحك في الصلاة روى مسنداً عن أبي موسى الأشعري ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وعمران بن الحصين ، وأبي المليح عن أبيه ، ورجل من الأنصار ، ومعيد بن أبي معبد ، ومرسلان عن أبي العالية ، والحسن ، وإبراهيم النخعي ، وابن سيرين ، والزهري (١) .

أما حديث تاجر البحرين فليس ثمة ما يناقضه أو يخالفه ، بل هو موافق لما تواتر من قصر الصلاة للمسافر (٢) .

رابعاً : لحنه باللغة :

٦٦ - ومما أخذ عليه لحنه باللغة العربية ، قال الذهبي : « وكان لا يحكم العربية ، وربما لحن » (٢) وأنا أستغرب أن يكون النخعي كذلك ، لأمر (٣) :

١ () لأن إبراهيم النخعي عوفي صميم من مذحج ، أمه عربية ، وأبوه عوفي .

٢ () وهو فوق هذا من رجال العصر الأول . واللغة مازالت سليمة .

٣ () بالإضافة إلى أنه نشأ منذ نعومة أظفاره نشأة علمية في كنف علقمة

وعلقمة سليم اللغة .

(١) حاشية آثار محمد بن الحسن ١/٢٥٤

(٢) نصب الراية : باب حملات المسافر

(٣) ميزان الاعتدال ١/٧٥

(٤) وهو القاريء المشهور للقرآن الكريم ، المعترف بتقدمه ، حتى أن الأعمش أخذ عنه القرآن .

(٥) وهو الإمام المفسر الذي تناقل المفسرون آراءه في التفسير ، ورجح أئمة التفسير كثيراً منها .

(٦) بل كان النسخي كثيراً ما يروى الحديث بالمعنى . وقبل العلماء روايته للحديث ، وعده بعضهم من رجال السلاسل الذهبية ، وقد اتفق العلماء على عدم قبول رواية من لم يتقن العربية ، ويعرف ما يحيل المعنى إذا روى بالمعنى ، فتوثيق العلماء له ، وقبولهم روايته ، دليل على تمكنه في اللغة ، وسلامة لسانه من الخطأ فيها ، وإلا فكيف تُقبل روايته الحديث بالمعنى ؟

(٧) لم أجِد فيما بين يدي مما نقل عن النسخي - من فتاوي وآثار - خطأ لغوياً واحداً ، بل الكل جار على ما هو معروف من قوانين اللغة .

(٨) إن الذين نقلوا لنا لحنه في اللغة العربية لم ينقلوا معه مثلاً واحداً ، بل كان كلامهم عاماً ، فهم إذن دعوى بلا دليل ، فلا تقبل .

(٩) وكان النسخي شديد الإنكار على من يلحن في العربية ، فقد ذكر الراهب زكري في المحدث الفاضل أن رجلاً أتى منزل إبراهيم ، فقال : أما ها هنا أبا عمران ؟ فسكت إبراهيم ، فقال : أما ها هنا أبي عمران ؟ فقال إبراهيم : قل الثالثة وادخل^(١)

(١٠) والأرجح أن إبراهيم النسخي حفظ بعض لغات العرب ، ولم يحفظوها هم ، فنطق بها ، فظنوه قد أخطأ ، ومن هذا القبيل تخطئة البصريين الكوفيين في كثير من القضايا اللغوية المشهورة في كتب الخلاف ،

حتى وصل الأمر بيونس بن حبيب إلى أن يتهم الفراء الكوفي باللحن ، والفراء هو القاريء النحوي المشهور (١) . -

خامسا : قوله في أبي هريرة إنه غير فقيه :

٦٧ - قال الذهبي : ونقموا عليه - أي : على إبراهيم - قوله : « لم يكن أبو هريرة فقيها » (٢) وكان يقول : « كان أصحابنا يدعون من حديث أبي هريرة » وقال : « ما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة إلا ما كان من صفة جنة أو نار ، أو حث على عمل صالح ، أو نهى عن شر جاء القرآن به » وما قاله إبراهيم في أبي هريرة قد قاله طائفة من الكوفيين (٣) .

٦٨ - من المعروف أن أبا هريرة - رضى الله عنه - كان من المفتين بين الصحابة ، وقد عدد ابن حزم في متوسطي الفتوى من الصحابة ، إذ المكثرون منهم سبعة ، هم : عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعائشة أم المؤمنين ، ويمكن أن يُجمع من فقه كل واحد منهم سفر ضخمة .

وقد قيض الله لى جمع فقه هؤلاء ، في مشروعى الضخم - في جمع فقه السلف - فوجدت حقيقة ما قاله ابن حزم .

أما المتوسطون من فقهاء الصحابة فعشرون ، هم : أبو بكر الصديق ، وعثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير ابن العوام ، وعبد الله بن الزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ومعاذ بن جبل ، وأنس بن مالك ، وعمران ابن حصين ، وعبيدة بن الصامت ، وسلمان الفارسي ، وأبو هريرة ،

(١) ميزان الاعتدال ٧٥/١

(٣) البداية والنهاية ١١٠/٨

(٢) البداية والنهاية ١٠٩/٨

وأبو سعيد الخدري ، وأبو موسى الأشعري ، وأبو بكرة ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وأم سلمة أم المؤمنين (١) .

وقد جمعت من فقه أبي هريرة - رضي الله عنه - ٤٨٦ فتوى ، تناولت مواضيع شتى ، في : الطهارة ، والصوم ، والصلاة ، والحج ، والزكاة ، والأضحية ، والذبائح ، والأشربة ، والرهن ، والإجارة ، والبيع ، والأيمان ، والجنايات ، والحدود ، وغير ذلك . وكان أبو هريرة معروفاً عند الصحابة بالفتوى ، فقد ذكر ابن قدامة (٢) أن رجلاً جاء إلى عاصم وابن الزبير ، فقال : إن ظئري هذا طلق امرأته البتة قبل أن يدخل بها ، فهل تجدان له رخصة ؟ فقالا : لا . ولكن تركنا ابن عباس وأبا هريرة عند عائشة فسلهم ، ثم ارجع إلينا ، فأخبرنا ، فسألهم ، فقال أبو هريرة : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وقال ابن عباس : هي ثلاث ، وذكر عن عائشة متابعتها »

٦٩ - كل هذا كان معروفاً عند إبراهيم النخعي دون شك ، فما نظن أن علمه كان يقصر عن ذلك ، فما الذي دفعه إلى نعت أبي هريرة رضي الله عنه بعدم الفقه ؟ اعتقد أن هناك سببين لذلك : -

الأول : لعل النخعي كان ينظر إلى القيمة الفقهية لفتاوى أبي هريرة - رضي الله عنه - فيجدها هو قد قصرت عن القيمة الفقهية لفتاوى المشهورين بالفتوى من الصحابة ، حيث إنها كثيراً ما تقف عند ظواهر النصوص ، ولا يغوص فيها في الأعماق ، من ذلك قوله :

- إن الوضوء بماء البحر لا يجوز ، ولا يجزئ (٣)

- وإن الإمام إذا صلى قاعداً كان على المأمومين أن يصلوا قعوداً (٤)

(١) معجم فقه ابن حزم ٤١/١ م

(٢) المغني ١٢٩/٧ وانظر الموطأ ٥٧٠/٢

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ١٩/١ والمحلى ٢٢١/١

(٤) نصب الراية ٢٤٨/١ والمحلى ٧/٣

- وإن الجمعة تؤتى من حيث إذا صلاها ثم خرج أدركه الليل في منزله (١) .
- وأن الوضوء واجب من كل طعام مسَّته النار (٢)
- وأن غسل الجمعة واجب ، كغسل الجنابة ، (٣) وكان يقول : « لَاغْتِسِلَنَّ يوم الجمعة ولو كأس بدينار (٤) »
- وإن الصلاة يقطعها الكلب ، والحمار ، والمرأة (٥) .
- وإن السُّنُور إذا ولغ في الإناء يغسل الإناء سبعاً (٦)
- وأنه إذا سَلَّمَ عليك وأنت في الصلاة ، فَرُدَّ (٧)

فالنخعي يعتقد أن مثل هذه الآراء الفقهية - والتي تخالف ماذهب إليه جمهور الصحابة - إن دلت على شيء فإنما تدل على صدورها عن عقلية غير فقهية ، ولذلك كان الصحابة لا يقيمون وزناً لكثير منها .

فقد روى ابن أبي شيبه عن أبي الزناد ، قال : « شهدت ابن عباس وأبا هريرة ينتظرون جدياً لهم في التنور ، فقال ابن عباس : أخرجوه لا يفئينا بالوضوء » (٨) وكان من رأى أبي هريرة وجوب الوضوء من كل طعام مسَّته النار ، كما تقدم قبل قليل .

بل كان أبو هريرة لا يتثبت من مصدر فتاويه أحياناً ، وليس هذا من شأن الفقيه ، فقد أخرج الإمام مالك في الموطأ بسنده أن أبا بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام قال : كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم ، وهو أمير

(٢) المحلى ٢٤٣/١

(١) المحلى ٥٥/٥

(٣) الموطأ ١٠١/١ والمحلى ٩/٢

(٤) مصنف ابن أبي شيبه ٧٥/١ ب

(٥) المحلى ١١/٣ وشرح معاني الآثار ٢٠/١

(٦) مصنف ابن أبي شيبه ٦/١ ب

(٧) مصنف ابن أبي شيبه ٧٢/١

(٨) مصنف ابن أبي شيبه ٩/١

المدينة» فذكر له أن أبا هريرة يقول : «من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم» (١)
 فقال مروان : أقسمت عليك يا أبا عبد الرحمن لتذهبن إلى أم المؤمنين عائشة ، وأم سلمة ، فلتسألنهما عن ذلك ، فذهب عبد الرحمن ، وذهبت معه ، حتى دخلنا على عائشة ، فسلم عليها ، ثم قال : يا أم المؤمنين إنا كنا عند مروان بن الحكم ، فذكر أن أبا هريرة يقول : «من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم» قالت عائشة : «ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن ، أترغب عما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ؟ فقال عبد الرحمن : لا والله ، قالت عائشة : فأشهد على رسول الله إذ كان يصبح جنباً من جماع - غير احتلام - ثم يصوم ذلك اليوم » قال : ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة ، فسألنا عن ذلك ، فقالت مثل ما قالت عائشة ، قال : فخرجنا حتى جئنا مروان ابن الحكم ، فذكر له عبد الرحمن ما قالتا ، فقال مروان : أقسمت عليك يا أبا محمد لتركين دابتي فإنها بالباب ، فلتذهبن ، إلى أبي هريرة فإنه بأرضه بالعقيق ، فلتخبرنه ذلك ، فركب عبد الرحمن وركبت معه ، حتى أتينا أبا هريرة ، فتحدث معه عبد الرحمن ساعة ، ثم ذكر له ذلك ، فقال أبو هريرة : « لا علم لي بذلك ، إنما أخبرني به مخبر (٢) » وفي صحيح البخاري ، ومسلم عبد الرزاق : هكذا حدثني الفضل بن عباس ، وهو أعلم (٣) . ولذلك كان البعض لا يعمل بفتواه حتى يستوثق من مصدر آخر . فعن ثوبان قال : «رمى البحر سمكا كثيرا ميتا ، فاستفتينا أبا هريرة ، فأمر بأكله ، فرغبنا عن فتيا أبي هريرة ، فأخبرنا مروان ، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله ، فقال : «حلال فكلوه» (٤) .

(١) انظر أيضا مصنف ابن أبي شيبة ١٢٢ ب والمحلى ٢٥٦/٦ .

(٢) موطأ مالك ٢٩٠/١

(٣) صحيح البخاري : كتاب الصيام : باب الصائم يصبح جنباً ، وعبد الرزاق ١٨٠/٤

(٤) مصنف عبد الرزاق ٥٠٦/٤

ولعل أبا هريرة قد شعر بضعف ملكاته الفقهية في أواخر حياته ، فترك
الفتنًا ، فقليل له في ذلك ، فقال : أما جسمي فقد ضعف ، والقلب بضعة
من الجسم ، وأنا أخشى أن يكون فهمي قد ضعف ، كما ضعف جسمي^(١) .
وأغلب ظنّي أن هذا هو السبب الذي جعل إبراهيم النخعي يتهم أبا هريرة
بعدم الفقهارة .

وأما السبب الثاني : فهو ليس بالسبب الرئيسي فيما اعتقد ، ولكنه سبب
مساعد ، وهو ما كان من مساندة أبي هريرة -رضي الله عنه- للحكم الأموي ،
فقد كان أبو هريرة واليًا لمعاوية بن أبي سفيان على المدينة المنورة فترة
من الزمن .

وقد علمنا أن إبراهيم كانت ميوله مع الشيعة ، فأثر سلوك أبي هريرة
المؤيد لبني أمية في نفس النخعي ، فلم يجد في سلوك أبي هريرة ما يعاب
عليه في دين أو تقوى ، ووجد في فهمه الفقهي ما يستطيع النفاذ إليه ،
فاتهمه بأنه غير فقيه ، والفهم الفقهي هو ما كنه لا تُقدّر بالميزان ، ولكنها
حالة من الوعي العام للنصوص ، وتكييف الحكم الفقهي بما يتفق والمبادئ
العامة للشريعة .

والحق أن هذا لا مطعن فيه على النخعي ؛ لأنه لم يقل ذلك تجنيًا ، ولكنه
قد قاله مخلصًا ، وهو التقى النقي الطاهر الورع .

(١) التراتيب الادارية ٤١٣/٢ .

المبحث الرابع النخعي الفقيه

الفقه الحر في العصر الأموي :

٧٠ - لم يوجه خلفاء بني أمية اهتمامهم إلى الفقه ، ولم يحتضنوا فقهاء معينين ، رغم أن فريقاً منهم كان من الفقهاء ، كعبد الملك بن مروان^(١) ، ومروان بن الحكم^(٢) بل هم لم يُعطوا الحركة الفقهية ما تستحق من العناية ، ولعل السبب في ذلك أنهم قد شغلتهم الخلافات السياسية عن التفرغ للأعمال العلمية ، ولذلك ما أن عرفت الدولة الاستقرار في عهد عمر بن عبد العزيز حتى ظهرت العناية الكبرى بالفقهاء في عصره ، ولكن القدر لم يمهل عمر حتى يحقق النهضة الفقهية .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن الفقه لم يرق في العصر الأموي برعاية الخلفاء له ولأهله ، وإنما رقى بالجهود الفردية الخاصة التي بذلها الفقهاء أنفسهم ، وفي الحلقات التي كان يرعاها هؤلاء الفقهاء ، فلم تتبن الدولة الأموية يوماً من الأيام خطأ فقهياً معيناً ، ولم تحاول أن تصيغ تشريعاً بصيغة معينة ، على عكس ما حصل في الدولة العباسية ، حيث تبنت الدولة بعض الفقهاء ، كآبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ) صاحب أبي حنيفة ، وأعطته الصلاحية في رسم الخط الفقهي للدولة آنذاك بما يُعينه من قضاة ، وما يوجهه

(١) قال ابن القيم في أعلام الموقعين ٢٦/١ كان عبد الملك يعد من المفتين قبل أن يلي ما ولى .

(٢) أورد له الإمام مالك في الموطأ ثلاثة آراء فقهية ، وابن حزم في المحلى ثمانية آراء ، وابن قدامة في المغنى أحد عشر رأياً ، أحصيت ذلك كله بنفسى أثناء جمعي لفقه السلف .

إليهم من تعليمات يوحد فيها الأحكام في القضاء ، ويعالج الاضطراب فيه

أشهر الفقهاء :

٧١ - ولذلك نشأ في الدولة الأموية فقه حر ، بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، ونشأ فقهاء عظام كان منهم في مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - الفقهاء السبعة : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، وخارجه بن زيد ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وسليمان ابن يسار ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وغيرهم كثير^(١) وكان منهم في مكة : عطاء بن أبي رباح ، وطاوس بن كيسان ، ومجاهد ابن جبر ، وعبيد بن عمير ، وعمرو بن دينار ، وعكرمة ... وغيرهم^(٢) وكان منهم في البصرة : الحسن البصري ، وأبو الشعثاء جابر بن زيد ، ومحمد بن سيرين ، وغيرهم^(٣) وكان منهم في الكوفة : علقمة بن قيس النخعي ، والأسود بن يزيد النخعي ، ومسروق بن الأجدع ، وعبيدة السلماني ، وشريح بن الحارث القاضي ، وإبراهيم النخعي ، وعامر الشعبي ، وسعيد بن جبير ... وغيرهم كثير^(٤) وكان منهم في الشام : قبيصة بن ذؤيب الخزاعي ، ومكحول ، وعمر بن عبد العزيز ، ورجاء بن حيوة ، وعبد الملك بن مروان ... وغيرهم كثير^(٥)

مدرستا العراق والحجاز :

٧٢ - لوحظ منذ أواخر عصر الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - بدء اتضاح معالم مدرستين : مدرسة الرأي ، ومدرسة الحديث ، أو كما يسميهما بعض

(١) و(٢) اعلام الموقعين ٢٤/١

(٥) اعلام الموقعين ٢٦/١

(١) اعلام الموقعين ٢٣/١

(٤) اعلام الموقعين ٢٦٢٥/١

المصنفين : مدرسة العراق ، ومدرسة الحجاز ، ولكن إطلاق التسمية الثانية على هاتين المدرستين لا يعنى إقامة حدود فاصلة بين العراق والحجاز ، أعنى لا يراد بذلك أن كل فقهاء العراق كانوا ينتمون إلى مدرسة الراى ؛ لأن الكثير منهم كان ينتمى إلى مدرسة الحديث ، ولناخذ على ذلك مثلاً إبراهيم النخعى ، وعامر بن شراحيل الشَّعْبِيّ ، فقد كان إبراهيم النخعى معاصراً للشَّعْبِيّ ، وصديقاً حميماً له ، ولكنهما كانا يختلفان في الطريقة ، فالشَّعْبِيّ كان يميل إلى مدرسة الحديث ، وكان يكره الراى ، ويحجم عنه ، وكانت له مجالس يفنّد فيها الراى والقياس ، وإبراهيم النخعى كان يميل إلى مدرسة أهل الراى ، بل لعله يعدُّ رأس مدرسة الراى الاجتهادية في العراق ، بعد الطبقة الأولى من الفقهاء أصحاب الراى : كعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعلقمة بن قيس .. وغيرهم (١) .

كما أنه لا يعنى أن كل فقهاء الحجاز كانوا ينتمون إلى مدرسة الحديث ؛ لأن الكثير منهم كان ينتمى إلى مدرسة الراى ، رغم وجوده في الحجاز ، ولعله يأتى على رأس هؤلاء رجل الحكم الأول عمر بن الخطاب ، فإنه رغم إقامته في الحجاز ، كان يفكر بتفكير أهل العراق ؛ لأن مشاكل العراق كانت تُحْمَلُ إليه تطلب الحل ، وقد علمنا مما تقدم أن الأستاذ الأول لمدرسة الراى في العراق - وهو عبد الله بن مسعود - كان مقلداً لعمر بن الخطاب فيما لم يترجّح لديه ، ولكن يعنى قولهم : مدرسة الحجاز ، ومدرسة العراق ، أن الراى قد دعت إليه ضرورات عراقية ، فظهر قويا في العراق .

الحاجة الى فقه الراى :

٧٣ - لقد نزلت آيات الأحكام في المدينة المنورة ، وهي نحو مائى آية من أصل ستة آلاف آية - تقريباً - هي مجموع آيات القرآن الكريم ، وبينت

سنة الرسول صلى الله عليه وسلم هذه الآيات في مجموعة من أحاديث الأحكام ، وما يجب أن نعرفه هو : أن النصوص التشريعية من قرآن أو سنة هي نصوص متناهية ، بينما الحوادث الواقعة - والمتوقعة - غير متناهية ، فلا سبيل إلى إعطاء الحوادث والمعاملات الجديدة منازلها وأحكامها في فقه الشريعة إلا عن طريق الرأي ^(١) ، ولذلك أقرت الشريعة اعتبار الرأي أصلاً من أصولها التشريعية ، دل على هذا قوله تعالى ﴿ فَاغْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم - عندما أرسل معاذاً إلى اليمين - : « كيف تقضى ؟ فقال : أقضى بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : اجتهد رأيي ولا آلو ، فضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صدره ، وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله » ^(٢)

وأى الواقع العملي فأكد ضرورة اللجوء إلى الرأي ، وذلك حين اتسعت الدولة الإسلامية اتساعاً هائلاً بسرعة فائقة ، ففي السنة الرابعة عشر من الهجرة تم فتح بلاد الشام كلها ، والعراق كله ، وفي السنة الحادية والعشرين تم فتح فارس ، وفي السنة السادسة والخمسين وصل المسلمون إلى سمرقند . أما في الغرب فقد فتحت مصر سنة عشرين ، ثم امتدت الفتوح إلى الغرب وفتحت أسبانيا حوالى سنة ثلاث وتسعين ، ونال المسلمون من الغنى

(١) نعى بالرأى هنا : ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الامارات - اعلام الموقعين ٦٦/١

(٢) أخرجه الترمذى في الاحكام برقم ١٣٢٧ وأبو داود فى الأفضية برقم ٣٥٩٢ واللفظ له ، وقال الترمذى : لا نعرفه الا من هذا الوجه ، وليس اسناده عندى بم متصل ، وذكره ابن حزم فى المحلى ٦٢/١ وقال عنه : لا يصح ، لانه لم يروه الا الحارث بن عمرو وهو مجهول لا ندرى من هو عن رجال من اهل حمص لم يسهم عن معاذ « ا ه قال فى العارضة ٧٢/٦ الدين القول بصحته ، والحارث بن عمرو الهذلى ، وان لم يعرف الا بهذا الحديث ، فكفى برواية شعبه عنه .

والمال والرقيق وزخرف الحياة مالا عهد لهم به من قبل ، ولم يكن الفتح الإسلامي سلباً ونهياً واستغلالاً ، وإنما كان فتحاً منقذاً ، يسير فيه القراء والمعلمون مع الجند الفاتحين ، ويحلّون حيث حلّ الجند ، فواجه المسلمون بهذا الفتح مسائل كثيرة في كل شأن من شئون الحياة يحتاج إلى تشريع لم يكونوا يحتاجون إليه وهم في جزيرة العرب ، ولا يجدون له الحكم في منطوق القرآن والسنة ، فكان لا بد من اللجوء إلى الرأي .

أسباب ظهور فقه الرأي في العراق :

٧٤ - وليس من قبيل الصدفة ظهور فقه الرأي في العراق ، وانتشاره فيها ، حتى أصبح يطلق عليه مدرسة العراق ، بل وليس غريباً أن يظهر الرأي بالكوفة بالذات ؛ لأن كل العوامل التي تستدعي ظهوره قد توفرت :

١ - فالكوفة قامت في منطقة تتلاقى فيها الحضارات ، والثقافات المتعددة ، فالعقلية الكوفية عقلية متحضرة ، فهي إذن مزرعة خصبة للرأي .

٢ - اختلاف العناصر الاجتماعية كان له أثر كبير في ذلك ، فتعدد الطبقات الاجتماعية ، وتباين أساليب حياتها - بالإضافة إلى الحضارة الجديدة ، وما ينشأ عنها من علاقات ، وعقود ، ومعاملات ، جعل فقهاء الكوفة يواجهون من المشكلات والمسائل ما لاعهد لفقهاء الجواز به ، وكان لا بد لهم من استعمال الرأي .

٣ - قلة رواية الحديث في الكوفة ، وكان لهذه القلة سببان :

الأول : أن لأهل الكوفة اشتغالا بالقرآن ، فحرص عمر بن الخطاب ألا يشغلهم عن القرآن بالحديث ، ولذلك كان يوصي من سار إلى الكوفة من الصحابة بألا يكثروا من رواية الحديث فيهم ، فقد ذكر قرطبة بن كعب الأنصاري قال : أردنا الكوفة ، فشيعنا عمر إلى صرار^(١) فتوضأ ، فغسل مرتين ، وقال :

(١) صرار : موضع بالمدينة ، كذا ضبطه ابن حجر في التبصير ٨٤٤/ ضبط قلم ، وضبطه القاموس تنظيراً ككتاب .

«تدرون لم شيعتكم ؟ قلنا : نعم ، نحن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : إنكم تاتون أهل قرية - يعنى الكوفة - لهم دوى بالقرآن كدوى النحل ، فلا تصدوهم بالأحاديث ، فتشغلوهم ، جرّدوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - امضوا ، وأنا شريككم^(١) .»

الثانى : تورع معلمهم الأول عبد الله بن مسعود عن رواية الحديث ، فقد كان يمر عليه الحول لا يقول : قال رسول الله - فإذا قالها أخذته الرعدة ، وتحلّى العرق من جبهته ، وزعزت العصا من يده ،^(٢) حتى قال عمرو بن ميمون : «اختلفت إلى عبد الله بن مسعود سنة ما سمعته يحدث بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يقول فيها : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا أنه حدث ذات يوم بحديث فجري على لسانه قال : إن شاء الله تعالى ، إما فوق ذلك وإما قريب من ذلك ، وإما دون ذلك^(٣) .»

٤ () إن الأستاذ الأول لمدرسة الراى هو عمر بن الخطاب ؛ لأنه واجه من الأمور المحتاجة إلى التشريع ما لم يواجهه خليفة قبله ولا بعده ، فهو الذى على يديه فتحت الفتوح ، ومُصِّرَت الأمصار ، وخضعت الأمم التمدنية - من فارس والروم - لحكم الإسلام ، وكان تلميذه فى الفكر عبد الله بن مسعود ، وابن مسعود هو الذى أرسله عمر بن الخطاب إلى الكوفة ؛ ليكون معلما لأهلها ؛ فكان أستاذها الأول ، فمن الطبيعى أن ينحو تلاميذه منهجاً .

ولم يحل الكوفة فقيه فى مثل علم ابن مسعود إلا على بن أبى طالب - رضى الله عنه - ولكن علياً كان من مدرسة الراى أيضاً ، فزادت به هذه المدرسة قوة .

(١) طبقات ابن سعد ٧/٦ وجامع بيان العلم ١٢٠/٢

(٢) طبقات ابن سعد ١١٠٠/٣ طبع ليلن

(٣) صفة الصفوة ٤٠٥/١

٧٥ - وتخرج على يدي علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود في الكوفة فقهاء عظام ، من أشهرهم :

علقمة بن قيس ، والأسود بن يزيد ، ومسروق بن الأجدع ، وهبيدة السلماني ، وشريح بن الحارث القاضي ، وأبو وائل شقيق بن سلمة ، وأبو عبيدة وعبد الرحمن ابنا عبد الله بن مسعود ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ... وغيرهم ثم بعدهم : إبراهيم النخعي ، وعامر الشعبي ، وسعيد بن جبير ، والقاسم ابن عبد الله بن مسعود ، والحكم بن عتيبة ... وغيرهم .

ثم بعدهم : حماد بن أبي سليمان ، وسليمان بن المعتمر ، وسليمان الأعمش ، وغيرهم .

ثم بعدهم : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الله بن شبرمة ، والشورى ، وأبو حنيفة ، والحسن بن صالح بن حي ... وغيرهم

فقيه الكوفة بلا منازع :

٧٦ - لن نبسط الكلام هنا عن فقه إبراهيم النخعي ؛ لأننا سنعرضه عرضاً مفصلاً - مرتباً ترتيباً موسوعياً - في الكتاب الثاني من هذا السفر ، وحسبي هنا أن أتحدث عن إبراهيم النخعي الفقيه .

لقد كان إبراهيم النخعي - رحمه الله - علماً من أعلام الفقه في عصره ، بل كان فقيه العراق (٢) غير منازع ، لم يختلف أحد من السلف والخلف في ذلك (٣) . وقد كان فقهاء الكوفة يعرفون تقدمه عليهم في الفقه ، ولذلك كانوا يلجئون إليه في المعضلات ، فقد كان الشعبي ، وأبو الضحى ، وإبراهيم يجتمعون في المسجد يتذاكرون الحديث ، فإذا جاءتهم فتياً ليس

(٢) تاريخ الاسلام ٣/٣٥٥

(١) البداية والنهاية ٨/١١٥

(٣) شذرات الذهب ١/١١١

عندهم فيها شيء ، رموا بأبصارهم إلى إبراهيم النخعي (١) ، ولما مات إبراهيم لم يجد أصحابه من بعده من يسد مسده في الفقه ، إذ أن منهم من برع في الفرائض ولم يبرع في غيرها من فروع الفقه ، ومنهم من لم يبرع في الفرائض وبرع في فروع الفقه الأخرى .

قال المغيرة بن مقسم : لما مات إبراهيم رأينا أن الذي يخلفه الأعمش ، فأتيناه ، فسألناه عن الحلال والحرام ، فإذا لا شيء ، فسألناه عن الفرائض فإذا هي عنده ، قال : فأتينا حمادا ، فسألناه عن الفرائض فإذا لا شيء ، فسألناه عن الحلال والحرام فإذا هو صاحبه ، قال : فأخذنا الفرائض عن الأعمش وأخذنا الحلال والحرام عن حماد ، عن إبراهيم (٢) .

سند فقه النخعي :

٧٧ - وكان إبراهيم النخعي شديد الاتباع لأستاذه علقمة ، يتبني الكبير من آرائه ، حتى أن الذي يتتبع آراء إبراهيم ويقارنها بآراء أستاذه علقمة يجد أن إبراهيم النخعي لا يخالف علقمة إلا في مواضع يسيرة ، وقد أخذت عينة مؤلفة من خمسين مسألة أفقها علقمة ، وتتبعها في فقه إبراهيم النخعي ، فوجدت النخعي يوافق في تسع وثلاثين منها ، ويخالفه في خمسة ولم أعثر على رأي للنخعي في ستة منها .

ومن ذلك : أن المسافر الماشي إذا قرأ السجدة يومئذ إيماء في سجودها ، ومنها : لمس المرأة بشهوة ينقض الوضوء ، ومنها : جواز الاشتراط عند الإحرام كأن يقول : محلي حيث حبستني ، ومنها : من فاتته مزدلفة فقد فاتته حجه ، ومنها : مقاسمة الجد الإخوة في الميراث إلى الثلث ، ومنها : أن ذوي الأرحام يرثون مع أحد الزوجين ما فضل من ميراثه ، من غير حجب ولا معاولة ، ومنها :

(١) حلية الأولياء ٢٢١/٤

(٢) طبقات ابن مسعود ٣٢٢/٦

(م ٩ فقه النخعي - ١)

تقديم ذوي الأرحام على مولى العتاقة في الميراث ، ومنها : أن دية الذمي كدية المسلم ، ومنها : وجوب حد الزنا على من زنى بجارية امرأته (١) .

٧٨ - ومن المعروف أن علقمة هو التلميذ الملازم لعبد الله بن مسعود ، وقد كان شديد التأثر به ، فظهر أثر ذلك في فقهه ، فقد أخذت عينة مؤلفة من خمسين مسألة فقهية لعلقمة ، وتسبعتها في فقه ابن مسعود ، فوجدت بينهما موافقة في سبع وثلاثين منها ، ووجدت الاختلاف في خمس مسائل ، ولم أعثر على الباقي .

منها : اتفاقهما بأن لمس النساء بشهوة ينقض الوضوء ، ومنها : قوله إن السجدة في سورة (ص) ليست من عزائم السجود ، ومنها : جواز الاشتراط عند الإحرام ، ومنها : جواز زواج الرجل بامرأة زنى بها ، ومنها : أن دية الذمي كدية المسلم ، ومنها : مقاسمة الجد الإخوة في الميراث إلى الثلث ، ومنها : تقديم ذوي الأرحام على مولى المعتق في الميراث ، ومنها : تنزيل من لم يسم له فريضة على منزلة من سميت له ممن هو نحوه في ميراث ذوي الأرحام ، فيجعل العمة بمنزلة العم ، والخالة بمنزلة الأم (٢) .

٧٩ - مما تقدم يظهر لنا أن فقه إبراهيم النخعي كان وثيق الصلة بفقه عبد الله ابن مسعود ، لأن إبراهيم أخذته عن علقمة ، وعلقمة أخذه عن ابن مسعود ، وابن مسعود هو صاحب البار برسول الله صلى الله عليه وسلم ، المقتفى أثره ، الناهل من معين النبوة العذب القياض .

وهكذا يظهر لنا أن إبراهيم النخعي متبوع في فتاويه ، وليس مبتدعاً ، لا يخرج عما كان عليه فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم نصاً أو روحاً ، « وكان لا يعدل

(١) سلسلة فقه السلف ، فقه علقمة ، وفقه إبراهيم النخعي .

(٢) سلسلة فقه السلف . فقه ابن مسعود ، وفقه علقمة . للمؤلف

بقول عمر وعبد الله بن مسعود إذا اجتمعوا ، فإذا اختلفا كان قولُ عبد الله أعجب إليه ؛ لأنه كان ألطف (١)

ويعتبر المبادي، الفقهية التي صدرت عن هؤلاء الأصحاب هي السنن الذي يجب أن يتبع ، وهي كافية للإجابة على جميع الحوادث الجديدة . ولذلك فقد اعتمدها في الفتوى ، ففاس عليها ، وخرج على أصولها ، قال الحسن ابن عبيد الله النخعي : قلت لإبراهيم : أكل ما أسمعك تفق به سمعته ؟ فقال لي : لا ، قلت : تفق بما لم تسمع ؟ قال : سمعت الذي سمعت ، وجاءني ما لم اسمع ، فقيسرتُه بالذي سمعته (٢)

أما ما أثير عنه من قوله : « أصحاب الرأي أعداء السنن » (٣) فإنه يريد بهم أصحاب الرأي المخالف للسنة المتوارثة في المعتقد ، كالقدرية والمشبّهة ، ونحوهم من أهل البدع ، لا بمعنى الاجتهاد في فروع الأحكام ، وحمل كلامه هذا على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه . كيف والنخعي نفسه من أهل القول بالرأي في الفروع ؟ (٤)

قال الأستاذ الشيخ محمد أبو زهره : النخعي بحق أول شخصية فقهية في العراق جعلت لفقه الرأي به كونا ووجوداً ومعنى مقبولا .

وهنا يبدو شيء من التناقض بين ما قلنا من أن النخعي كان متبعا وليس مبتدعا ، وبين كون النخعي المُرسي . كان مدرسة الرأي في العراق ، ولبيان عدم التناقض لا بد لنا من كلام على منهج النخعي في العمل بالنصوص التي تصل إليه .

- (١) اعلام الموقعين ١٧/١
- (٢) مقدمة نصب الراية للكوثري ٣٤/١ نقلا عن الفقيه والمتفقه للخطيب .
- (٣) حلية الأولياء ٢٢٢/٤
- (٤) مقدمة نصب الراية للكوثري ٢٣/١

٨٠ - منهج النخعي في العمل بالنص :

١ - كان النخعي يدرس النص الذي وصل إليه دراسة نقدية فذة ، تتناول السند والمتن معاً . وهو - نتيجة لهذه الدراسة - قد يصحح عنده بعض المتن . دون البعض الآخر ، فيأخذ بما صحح عنده منه ، ويدع العمل بما لم يصحح منه ، وقد أخبر هو عن هذا بقوله : « إني لأسمع الحديث ، فأنظر إلى ما يؤخذ به ، فأخذ به ، وأدع سائره » (١)

٢ - وبعد أن يصحح النص عنده يبدأ باستنباط الأحكام منه ، وهو في استنباطه هذا لا يقف عند ظواهر النصوص ، ولا يتمسك بحروفها ، وإنما كان يتجاوز ذلك إلى بواطنها ، فيعني معانيها تمام الوعي ، ويدرك عللها ؛ لأن الألفاظ لم توضع إلا للتعبير عن هذه المعاني ، وإن إدراكه هذا هو إدراك لمبادئ فقهية لا لأحكام فقهية ، فهو يأخذ من النص مبدأً فقهيًا لا حكمًا ، لا فقهيًا ، وشتان ما بين الاثنين ؛ لأن الحكم الفقهي يطبق على حادثة معينة ، والمبدأ الفقهي يطبق على مالا يحصى من الحوادث .

ولم يكن العلماء يرون في عمل النخعي هذا عملاً بالرأي - أي بالهوي - وإنما هو عمل بروح النص ، ولذلك قال : الأعمش : « مارأيت النخعي يقول برأيه في شيء قط » (٢) ولذلك أيضاً كان النخعي يسمى « صيرفي الحديث » (٣) فهو كالصيرفي الذي تنفذ خبرته إلى حقيقة المعدن ، ولا يغره الظاهر ، ولذلك أيضاً كان يحدث بالمعاني (٤) ؛ لأن العبرة عنده للمعاني ، لا للألفاظ والمباني .

٣ - وكان النخعي يترك العمل بخبر الواحد إذا جاء مخالفاً لقياس الأصول ؛ لأن ثبوت الأصول ثبوت قطعي ، أما ثبوت خبر الواحد فهو ثبوت ظني ، -

(١) حلية الأولياء ٢٢٥/٤

(٢) حلية الأولياء ٢١١/٤

(٣) الجرح والتعديل ١٧/١

(٤) طبقات ابن سعد ٢٧٢/٦

ويُترك الظني في مقابلة القطعي ، ولهذا لم يعمل النخعي بحديث المصرة ، ولا بحديث المساقاة ، كما سنرى في الكتاب الرابع الفقرة / ١٠

٤ - وكان يترك العمل بخبر الواحد إذا ورد فيما تعم به البلوى ؛ ويكثر وقوعه ، لأن ما كثرو وقوعه كثر السؤال عنه ، وما كثر السؤال عنه كثر الجواب عليه ، فإذا لم ينقل إلا بخبر الواحد ، فإن هذا النقل يدعو إلى الشك في أصل الخبر ، كما سنرى في الكتاب الرابع ، فقرة / ١٢

٥ - وعمل بالاستحسان ، استحسان الضرورة ، والاستحسان القياسي - كما سنرى عند الكلام على الاستحسان - كمصدر من مصادر التشريع عنده (أنظر : الكتاب الرابع ، فقرة / ٢٢) كل هذه الأمور لم ير فيها معاصرو النخعي - ولا من أتى بعدهم - خروجاً عن النص ، ولا تركاً له ، ولكنهم رأوا فيها إخضاع النص لمنهج معين في البحث ، أو قل : إدخال النص ضمن منهج فكري عميق في البحث الفقهي ، وهو أمر قدر عليه النخعي ، ولم يقدر عليه معاصروه ، فاعتبروه « متبعاً مفكراً » من الطراز الأول ، أعنى أنهم اعتبروه يعمل فكره فيما وصله من آثار ، فأحلوه من نفوسهم المكانة السامية ، واعترفوا له بالسبق والتقدم في هذا الميدان ، ولهذا كان النخعي المرئى الأول لأركان مدرسة الرأى في العراق . -

ومنهج النخعي هذا بالإضافة إلى ما اعتمده من مصادر الفقه - (رالكتاب الرابع) - يساعد على التخرج ، والتفريع والبناء الفقهي المتكامل .

النخعي فقيه واقعي :

٨١ - ولكن إبراهيم لم يكن يجري وراء الفروض الفقهية الفرعية ، بل كان يعالج هذه المبادئ الفقهية الواقع ، مثاله في ذلك مثال الطبيب الذي لا يصف دواء دون علّة ، فقد كان إبراهيم لا يعطي حكماً لحادثه قبل حدوث تلك الحادثة ، فلا يتكلم حتى يُسأل ، ولا يجيب إلى على قدر السؤال .

فكثيراً ما كان يقول له الأعمش في الشيء يسأل عنه : أليس فيه كذا وكذا ؟ فيقول : إنه لم يسألني عن هذا ^(١) ونحن إذا رجعنا إلى فقه النخعي واستقرأنا المسائل التي أفق فيهما وجدناها كلها صورة للواقع ، ولعل الذي طبع النخعي بهذا الطابع الواقعي ملازمته الشديدة لمجالس القضاء التي كان يقيمها شيخه شريح ، حتى ليقال : إنه كان جلوازا لشريح ^(٢) هذه الملازمة التي جعلت عقل النخعي لا يتسامى في الأحكام إلى حد المثالية ، ولا يسف بها إلى حد الإزراء ، بل كان يسلك بها مسلكاً وسطاً ، وهذه الملازمة أيضاً هي التي جعلته يتوسع في الأحكام التي يكثر عرضها على القضاء ، كالبيع ، وأحكام الأسرة .

النخعي واضع منهج لا باني مذهب :

٨٢ - وإبراهيم النخعي لم يرتب فتاواه ، ولم يصنفها ، ولذلك لم يتأتى له إقامة أركان مذهب فقهي متكامل ، ولو أنه صنف ورتب لوجد أن هناك ثغرات لا بد من سدها بالافتراضات ؛ ليندو البحث متكاملاً ، ومن هنا نقول : إن النخعي واضع منهج للدراسة الفقهية ، وليس باني مذهب ؛ لأن المذهب لابد أن يكون متكامل البناء .

٨٣ - مدى تأثير الحنفية بفقه النخعي :

ولكن الذي أخذ منهج النخعي وآراءه ، فرتبها ، وصنفها على أبواب الفقه ، وأضاف إليها ماتبناه - بعد البحث والتحقيق من آراء الصحابة والتابعين ، كما أضاف إليها افتراضاته ، فأقام بذلك أركان مذهب فقهي متكامل هو - الإمام أبو حنيفة ، ونحن مع حجة الله الدهلوي (أحمد عبد الرحيم) الذي لاحظ كثرة موافقة الإمام أبي حنيفة لإبراهيم ، فقال :

(١) حلية الأولياء ٢١٩/٤

(٢) أخبار القضاة لوكيع ٢١٥/٢ والجلواز : هو أمين القاضي ، كما في لسان

« كان أبو حنيفة - رضى الله عنه - ألزمهم بمذهب إبراهيم وأقرانه ، لا يجاوزونه إلا ما شاء الله ، وكان عظيم الشأن في التخريج على مذهبه ، دقيق النظر في وجوه التخريجات ، مقبلا على الفروع أتم إقبال ، وإن شئت أن تعلم حقيقة ما قلناه فلخص أقوال إبراهيم وأقرانه من كتب الآثار وجامع عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبي شيبة ، ثم قايسه بمذهب أبي حنيفة ، تجده لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة ، وهو في تلك اليسيرة أيضا لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء الكوفة . (١) »

ويقول عن صاحبي أبي حنيفة - محمد بن الحسن ، وأبي يوسف - : « وهما لا يزالان على محجة إبراهيم - ما أمكن لهما - كما كان أبو حنيفة رحمه الله يفعل ذلك ، وإنما كان اختلافهم في أحد شيئين : إما أن يكون لشيخهما تخريج على مذهب إبراهيم يزاحمونه فيه ، أو يكون هناك لإبراهيم ونظرائه أقوال مختلفة يخالفون شيخهما في ترجيح بعضها على بعض . »

ولسنا مع الذين يعتبرون تلك الموافقة بين أبي حنيفة وإبراهيم النخعي من قبيل الاتفاق الفقهي (٢) « لأنهم من الاتفاق العقلي أن هذا فكر ، وهذا فكر ، فاتفقا في التفكير ، دون أن يطلع أحدهما على فكر الآخر ، ولكن أبا حنيفة كن على اطلاع كامل على فقه إبراهيم النخعي ، بل هو قد تبني الأصول التي قام عليها هذا الفقه بعد البحث والدرس ، وعند التخريج على هذه الأصول اتفق في الفروع مع إبراهيم النخعي في أكثر الأحيان ، وخالفه في أحيان قليلة ، وطبيعي أن يتفق أبو حنيفة مع إبراهيم في أكثر الفروع ، طالما أن المنهج الذي اتبعناه هو منهج واحد ، ولقد أخذت عينة مؤلفة من مائة مسألة فرعية من فقه إبراهيم النخعي ، فوجدت أن أبا حنيفة يوافق في أربع

(١) حجة الله البالغة ١/١٤٦ والانصاف في بيان أسباب الاختلاف ٢٦

(٢) أنظر : أبو حنيفة ٢٢٦ لأبي زهرة

وتمانين مسألة منها ، ويخالفه في ست عشرة مسألة . نعم إن أبا حنيفة أخذ فقه إبراهيم النخعي ، ولكن أخذ كان أخذ العالم المجتهد الواعى ، عن المجتهد الواعى .

٨٤ - وبرهاننا على صحة ماقلته ، فقد قمت باستقراء دقيق ، وتتبع واسع ، ومقارنة : بين ما أثر عن النخعي ، وبين ما ذهب إليه الحنفية ، ونتيجة هذا الاستقراء والتتبع ، وجدت أن الحنفية قد أخذوا عن النخعي مصادر التشريع ، ومنهج البحث ، ولذلك اتفقوا معه في النتائج التى وصلوا إليها .

أما أخذهم عنه مصادر التشريع فإنهم اعتمدوا - كما اعتمد القرآن الكريم ، والسنة ، وأقوال الصحابة ، والاجماع ، والقياس ، والاستحسان ، والاستصحاب والعرف ، مصادر للتشريع (أنظر : الكتاب الرابع)

وأما أخذهم عنه منهج البحث ، فإننا إذا ذهبنا نستعرض ذلك كله طال بنا المقام ، ولذلك فإننا نكتفى بذكر كبرى المسائل الخلافية ؛ لنرى كيف أن الحنفية نهجوا نهجه :

ففى القرآن الكريم : أخذوا عنه أن الخاص لا يحتمل بيان التفسير ، وأن كل بيان له يعتبر نسخاً له ، ولهذا لا يُبين الخاص بحديث الآحاد ، وأخذوا عنه أن المطلق لا يحتمل على المقيد ، وأن العام يوجب الحكم فيما تناوله قطعاً كالخاص ، ولذلك لا يجوز تخصيصه بدليل ظنى ، وأنه إذا تعارض العام والخاص وكانا وردا معاً فإن الخاص يخصص حكم العام متحصراً فيما عدا أفراد الخاص ، وإذا تأخر أحدهما كان المتأخر منهما ناسخاً للمتقدم .

وفى السنة أخذوا عنه العمل بالحديث المرسل إذا رواه الثقة المأمون ، وأن خبر الواحد يترك إذا خالف قياس الأصول ، كما يترك أيضاً إذا ورد فيما تعم به البلوى ، (ر : الكتاب الرابع ، فقرة / ١٠ ، ١١ ، ١٢)

ولذلك كان من البدهى الاتفاق بينهما في النتائج .

ونحن لن نستطيع أن نستعرض جميع النتائج التي قد اتفقوا فيها ، ولذلك نكتفى بإيراد بعض المسائل الأصول الخلافية التي اتفق فيها الحنفية مع النخعي ، لتكون نماذج تلقى ضوءاً على مقدار استفادة الحنفية من فقه النخعي ، وطريقته ، ومدى بلورتهم لهذا الفقه .

- فقد اتفقوا على تضمين الأجير العام ، مع أن الحكم فيه استحسناني (ر : اجارة / هـ ب) واتفقوا على أن المستأجر إذا أخل بشروط الإجارة عد غاصباً للمعين المستأجرة ، وحينئذ تدخل في ضمانه ، وتسقط عنه الأجرة من حين الإخلال (ر : اجارة / هـ أ) .

- واتفقوا على توريث مولى الموالاة . (ر : أرث / ١ ج ٣) .

- واتفقوا على أن حد الإسكار لا يجب من شرب نقيع التمر المتخمّر إلا بالسكر (ر : أشربة / ١ ب) وعدم وجوب حد السكر على من سكر بشرب نبيذ الذرة ، والبر ، ونحو ذلك (ر : أشربة / ٢) .

- واتفقوا على مشروعية خيار الرؤية (ر : بيع / ٤ ، ٢) وعدم الأخذ بخيار المجلس (ر : بيع / ٤ ، ٤) .

- واتفقوا على عدم اشتراط التماثل بين الجاني والمجنى عليه لاستيفاء القصاص بالقتل ، فيقتل الخمر بالعبد ، والمسلم بالكافر (ر : جناية / ٢ ب ، ج) .

- واتفقوا على أن علة ربا الفضل هي القدر مع الجنس (ر : ربا / ٢ ب) .

- واتفقوا على أن الرهن إذا تلف في يد المرتن ، فهو مضمون بأقل من قيمته ومن الدين (ر : رهن / ٣ ر) .

- واتفقوا على أن الزكاة تجب في كل ما أخرجته الأرض من الزرع ، قليله وكثيره (ر : زكاة / ١٤ ب) .

- واتفقوا على أن الإقامة منى منى ، كالأذان (ر : إقامة) .
- واتفقوا على نقض الوضوء بالدم السائل (ر : وضوء / ٣٦) والقهقهة في الصلاة (ر : وضوء / ٦ ج)
- واتفقوا على أن سجدة الشكر مكروهة (ر : سجود / ٣)
- واتفقوا على وضع اليدين حال القيام في الصلاة تحت السرة ، وأن التعوذ والبسملة فيها سرًا ، وعلى فرضية مطلق القراءة فيها ، وعلى عدم رفع اليدين في حركات الانتقال ، وعلى أن سجود السهو بعد السلام ، وعلى أن قصر الصلاة للمسافر عزيمة ، وعلى أن الجمع للمسافر غير مشروع إلا في عرفة ومزدلفة .. ، وغير ذلك (ر : صلاة)
- واتفقوا على عدم جواز الحجر على السفينة (ر : حجر / ٢٢)
- واتفقوا على أن إسقاط الشهادة جزء من حد القذف (ر : شهادة / ٢ ج)
- واتفقوا على عدم جواز القضاء بشاهد وبمين (ر : شهادة / ٣)
- واتفقوا على أن الطلاق السنّي حسن وأحسن (ر : الطلاق / ٧)
- واتفقوا على عدم وجوب الفدية على من أخرّ قضاء رمضان (ر : صيام / ١١ ج)
- واتفقوا على عدم الأخذ بالقرعة لإثبات حق البعض ، وإبطال حق البعض الآخر (ر : قرعة)
- واتفقوا على أن الذي يحلف أولاً في القسامة هم أهل الحَيّ الذي وجد القتل بين ظهرانيهم (ر : قسامة / ١)
- واتفقوا على أن القاضي يقضى بالنكول ، ولا يرد اليمين على المدعى . (ر : قضاء / ٣ د)

... واففقوا على عدم اشتراط الإيمان في الرقبة المعتقة في الكفارة ، إلا في كفارة القتل خاصة (ر : كفارة / ١٦٢)

... واتفقوا على عدم مشروعية العقيقة على المولود (ر : عقيقة)

والحق أن إبراهيم النخعي أول شخصية فقهية في العراق جعلت لفقهاء الرأي به كوناً وجوداً ومعنى مقبولاً^(١) ، ثم أتى أبو حنيفة فأتم ما بدأ به إبراهيم ، فأكد البناء ، وأعطاه القالب المذهبي ، وهكذا ظهر للناس فقهاء حنيفة ناضجا كاملاً

(١) أبو حنيفة لمحمد أبي زهرة ص ٢٢٧

المبحث الخامس

إبراهيم النخعي المعلم

٨٥ - اعتاد المثقفون من أبناء أمتنا عندما يذكر علم التربية وأصول التدريس أن يرنوا بأبصارهم إلى فلاسفة الغرب ، أمثال : كانت ، وديوي ، وغيرهما ، ولا يخطر ببال أحدهم أن يبحث في تراثنا الإسلامي لعله يجد عند أولئك الأفاضل من علماء المسلمين - الذين زرعوا الدنيا علماً - ما يستغنى به عن آراء علماء الغرب ، وبذلك يكون الأمر مناً وإلينا .

ومهما قيل في امتداح الأصول التربوية التي وضعها ديوي ، أو كانت ، أو سانسيمون ، أو غيرهم ، فإنها تبقى لها روحها الخاصة البعيدة عن الإسلام وتعاليمه في السلوك والتوجيه ، لأنها طبخت في مطبخ غير إسلامي ، وصانعها غير مسلم ، والأدوات التي استعملت لم تؤخذ من مائدة الإسلام .

ولو عدنا إلى تراثنا لوجدنا عند علمائنا من القواعد التربوية ما يفوق القواعد والأسس التربوية التي وضعها علماء الغرب ، اقرأ - إن شئت - ما كتبه الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين في تربية النفس وتهذيب السلوك ، وقرأ رسالته الصغيرة : (أيها الولد) وقرأ ما كتبه الإمام النووي في مقدمة كتابه (المجموع) واستقرئ أسلوب الإمام الأعظم أبي حنيفة الذي كان يتبعه في درسه ، وهو أسلوب طرح المشكلات ، نجد أنه نفس الأسلوب الذي طرحه ديوي في أصول التدريس الحديثة ،

ونحن سنقدم إليك في هذه الدراسة السريعة بعض الأسس التي كان الإمام إبراهيم النخعي يتبعها في أصول التدريس ، لعلها تشجذ فيك الهمة ، فتعود إلى تراثنا الدفين ، تستخرج منه الكنوز الدفينة ، فتغسل عنها غبار

الزمن ، وتعيه إليها بريقها ، وتستجدها تفوق في قيمتها التربوية تلك الزبوف التي تجدها اليوم في أسواق التربية الحديثة .

بعض الأسس التربوية والأصول التدريسية التي كان يتبعها النخعي

٨٦ - الجو العام له تأثيرد على نفسية الطالب ، فيجعله أكثر تعايشاً مع المعلومات التي تلقى عليه ، وأكثر تمثلاً لها ، فدرس الكيمياء يجب أن يلقي في المختبر ، لأن ما يحيط بالطالب من أنابيب الاختبار ، والبوتقات ، والمواد الكيميائية وغير ذلك يجعله لا ينسى أبداً أنه في درس كيمياء ، ودرس الدين يجب أن يلقي في المسجد ، لأن الجو العام في المسجد يلقي روحاً خاصة في نفس الطالب ، تجعل نفسه أكثر اندماجاً بالدرس ، وأكثر تحليفاً فيه ، وإذا علمنا أن درس الدين ليس مجرد معلومات تحفظ فحسب ، وإنما هو معلومات تحفظ ، وروحانية تحلّق بالإنسان ، فتشعره بأنه أقرب إلى الله ، وتشحذ فيه العزيمة على التمسك بآداب الله تعالى ، ولو دعاه ذلك التمسك إلى بذل الكثير من التضحيات ، علمنا ضرورة إلقاء درس الدين في المسجد ، لأن المسجد يوفر ذلك الجو العام .

ولذلك كان إبراهيم النخعي لا يلقي دروسه إلا في المسجد ، فقد كان يمشي مرة مع الحسن بن عبيد الله ، فقال له الحسن : ألا تحدثنا ؟ فقال إبراهيم : « أتريد أن أكون مثل فلان » ؟ أنت مسجد الحى ، فإن جاء إنسان يسأل فستسمعه (١)

٨٧ - وكان إذا خرج إلى المسجد للدرس ، أو ليؤم الناس في الصلاة ، خرج في أحسن مظهر ، وكان غالباً ما يلبس ملاءة حمراء ، ليملاً بذلك عين

الناظر إليه . ويحمله على احترامه ؛ لأن المظهر الجيد عنصر فعال في تكوين الهيئة .

وعلماء التربية اليوم يلحون على المظهر الجيد للمعلم ، كما يلحون على اللباس الموحد للطلاب ، حتى لا يظهر الطالب وهو أحسن حالا من المدرس .
٨٨ - وبعد دخوله المسجد يجلس بين تلاميذه جلسة واحد منهم ، لا يتميز عنهم في شيء إلا في الفكر ، فهو لا يستند إلى سارية المسجد ليبدو متميزاً على تلاميذه

وعلماء التربية اليوم يوجهون المعلمين إلى أن يجلسوا مع تلاميذهم جلسة الأب مع أولاده ، ليكونوا أقرب إلى نفوسهم ، ويدخلوا أعماقهم .
٨٩ - ثم يلتفت حوله تلاميذه ، وهم يبلغون من الكثرة حداً لا يستطيع صوته إسماع بعضهم في كثير من الأحيان . قال الأعمش : « كنا نجلس إلى إبراهيم ، فتتسع الحلقة ، فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه ، فيسأل بعضهم بعضاً عما قال » (١) . وهذه الحلقة يحضر فيها عامة الناس كالشرطي والعريف ، والتاجر ، وغيرهم ، فيتفقهون ، ويتعلمون أمور دينهم .

وقد عاب بعضهم على إبراهيم إقامته هذه الحلقة العامة ، لأنها لا تظهر قدرته العلمية ، فكان جواب إبراهيم يحمل الكثير من السياسة ، مؤداه أن الدماء لهم دورهم الكبير في تكوين الرأي العام ، بل إنهم الأداة الفعالة في نشر الإشاعات ، والإنسان عندما يحتجب عن هذه الطبقة من الناس - ويكون بينه وبينها حاجزاً - تكثر إصدار الإشاعات حوله في فكره ، وفي سلوكه ، ولذلك فإنه أقام هذه الحلقة العامة ، لئلا يشاع عنه ما لم يقله ، وما ليس فيه ، ولكي يكون المجال مفتوحاً أمام جميع أهل الكوفة على اختلاف طبقاتهم من التأكد من صحة ما يشاع عنه .

قال الأعمش: قال لي خَيْثَمَةُ: تذهب أنت وإبراهيم فتجلسان، في المسجد الأعظم، فيجاس إليكم العريف والشرطي، فذكرته لإبراهيم فقال: نجلس في المسجد، فيجلس إلينا العريف والشرطي أحب من أن نعتزل، فيرمينا الناس برأى يَهُوَي (١)

وإلى جانب هذه الحلقة العامة كان النخعي يقيم حلقة خاصة يحضرها الخواص من علماء الكوفة، وكان الذين يحضرونها لا يتجاوزون أربعة أشخاص أو خمسة، يخصص فيها إبراهيم على المسائل، ويقرر دقائق العلم والتفسير، فقد سئل الأعمش: كم كان يجلس عند إبراهيم؟ قال: أربعة.. خمسة (٢).

وقامة النخعي درسين: درساً عاماً، ودرساً خاصاً، دليل على أنه كان يضع في اعتباره - أثناء شرحه المسائل العلمية - المستوى الفكري والعلمي للسامعين، فهو لا يعطي العامة ما يعطيه العلماء، ولا يعطي العلماء ما يعطيه العامة، وهذا - لعمري - من أهم المبادئ التربوية التي يجب أن يراعيها المعلم.

٩٠ - وكان النخعي إذا أتى الحلقة جلس لا يتكلم حتى يُسأل (٣)؛ لأن من يلقى سؤالاً يكون أكثر اهتماماً بجواب سؤاله، ومن يلقى أمامه سؤال يكون أكثر اهتماماً بمعرفة جواب ما سئل عنه، ولهذا السبب ولغيره من الأسباب نزلت الكثير من الآيات القرآنية عند أسبابها لتكون أكثر رسوخاً في أذهان المسلمين، ويكون جواب النخعي - عندما يسأل - جواباً عملياً على قدر السؤال، دهن أن يُفرَّع عليه؛ لئلا يضيع السامع في أودية التفرعات.

٩١ - ويروى عنه كثير من معاصريه أنه كان يكره أن يسأل (٤)، ولكني

(٢) تاريخ الإسلام ٣/٣٣٦
(٤) المختار ١/٥٣ والطبقات ٦/٢٧١

(١) طبقات ابن سعد ٦/٢٧٣
(٣) طبقات ابن سعد ٦/٢٧٥

أرى أنه كان يكره أن يُسأل السؤال التافه البسيط الذي يستطيع أي طالب علم الإجابة عليه ، وهذا ما يدل عليه قوله لمن سألته : «أما وجدت أحداً فيما بيني وبينك تسأله غيري ؟ !» (١) - أما إذا كان السؤال في عويف المسائل فإنه يجيب عليه بكل رحابة صدر ، ولذلك وجنّاه يقول لمن قصده بالسؤال : «احتجج إلى . . احتجج إلى ؟» وهذا شأن كل معلم في مستوى عال ، يكره السؤال البسيط الذي هو في مستوى الأطفال .

٩٢ - وعندما يريد النخعي أن يُحدّث يركز اهتمامه على المعاني دون الألفاظ . ، ويُفرغ كل وسعه ليفهم الطالب المعنى المراد بأي لفظ كان ؛ لأن المقصود من الشريعة معانيها لا ألفاظها . خلا القرآن الكريم لما أودعه الله تعالى فيه من الإعجاز ، وكذلك كان النخعي كثيراً ما يحدث الحديث بالمعاني (٢)

٩٣ - وكان يعتني في درسه بالحقائق العلمية ، وإن كان يكتشفها شيء من الجفاف ، ويفضّلها على الوعظ بالقصص وإن كان مستمراً ، لأن التشويق عند النخعي يجب أن يبنى على الحقائق ، لا على ما لا تعلم صحته ، ولهذا كان يكره القصص .

وكان يجتهد أن يكون لسان حاله متفقاً مع لسان مقاله ، لا يقول قولاً ولا يعظ وعظاً لا يطبقه هو ، لأن ذلك يذهب رونق القول وتأثيره ، بل كان النخعي من النوع الذي يعمل كثيراً ويعظ قليلاً ، فيكون عمله خير واعظ ، فكان يقول : «إني لأكره القصص - أي الوعظ - لثلاث آيات ، قوله تعالى - في سورة البقرة ٤٤ - ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ، وقوله تعالى - في سورة الصف ٢ - ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ ، وقوله تعالى -

(١) حلية الأولياء ٢٢٦/٤

(٢) طبقات ابن سعد ٢٧٢/٦

- في سورة هود ٨٨ - ﴿وَمَا أَرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾ (١) وكان لا يحب لأصدقائه وتلاميذه أن يجلسوا للناس للقصص ، فقد كان إبراهيم بن يزيد التيمي - وكان بينه وبين إبراهيم النخعي قرابة وود - يجلس إلى الناس للقصص والوعظ ، فرأى في المنام أنه يقسم ريحاناً ، فشجعه ذلك على القصص ، فبلغ ذلك النخعي ، فقال : الريحان ريح طيب ، وطعمه مر (٢) ، وكان إبراهيم التيمي عابداً زاهداً محباً للخير ، ولذلك كان النخعي يرجو له النجاة في الآخرة ، فيقول فيه : « إني أحسبه يطلب بقصصه وجه الله ، لوددت أنه انفلت كفافاً ، لا عليه ولا له (٣) » .

ونضب العلم نفسه لتلاميذه قنوة - بالفعل لا بالقول - نقطة تربوية هامة ، إنها أعظم الأثر في سلوك التلاميذ .

٩٤ - وكان النخعي إذا جلس للدرس حدث من حافظته ، لأنه لم يكن يكتب شيئاً من العلم ، وقد صرح هو بذلك ، فقال : « ما كتبت شيئاً » (٤) وكان لا يسمح لأحد من تلاميذه بالكتابة ، لا بكتابة الحديث ، ولا بكتابة الفقه والتفسير ، فقد ذكر عبد الله بن عوف قال : « دخلت على إبراهيم ، قال : فدخل عليه حماد ، فجعل يسأله ومعه أطراف - وهي أوائل الأحاديث - فقال : ما هذا ؟ قال : إنما هي أطراف ، قال ألم أنك عن هذا ؟ » (٥) ولكن ما هو الدافع لإبراهيم النخعي إلى الامتناع عن الكتابة ، وعدم السماح لأحد من تلاميذه بالكتابة ؟ .

لر استقر أن الحوادث لوجدنا أن الدافع له إلى ذلك هو دافع تربوي ، له نصيب من الصحة ، ذلك هو تقوية الحافظة ، وتدريبها على الحفظ ، وعدم إضعافها بالكتابة ، وقد أفصح هو ذاته عن هذا المعنى عندما جاءه فضيل ، فقال لإبراهيم :

(١) تفسير القرطبي ٣٦٧/١ (٢) طبقات ابن سعد ٢٨٥/٦

(٣) طبقات ابن سعد ٢٨٦/٦ (٤) طبقات ابن سعد ٢٧١/٦

(٥) طبقات ابن سعد ٢٧٢/٦ وسنن الدرامي ١٢٠/١

إني أجيئك وقد جمعت مسائل ، فكأنما تخلسها الله مني ، وأراك تكره الكتاب ، فقال : إنه قلما كتب إنسان كتابا إلا اتكّل عليه . وقلما طلب إنسان علما إلا آتاه الله منه ما يكفيه (١) .

قلت : كان هذا في مطلع حياته العلمية ، ولكن ما أن تقدمت به السن حتى علمته التجارب أن الإنسان لا يبقى على حال واحدة ، فندم على ترك كتابة العلم ، وتنى لو كتب ، وقال : « لأن أكون كتبت أحب إلي من كذا وكذا (٢) » .

٩٥ - وكان النخعي يعلم تلاميذه الطريقة المثلى لحفظ الحديث والعلم ، وهي أن ينصب الإنسان نفسه أستاذا يعلمها غيره ، وبذلك يكون النخعي قد أصاب هدفين بسهم واحد ، أما الهدف الأول : فهو نشر العلم ، وأما الهدف الثاني : فهو حفظ العلم والتمكن منه ، فكان يقول : « من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به ، ولو أن يحدث به من لا يشتبهه (٣) » .

٩٦ - وكان النخعي يوجه تلاميذه إلى الصحيح من الأفكار ، ويحذرهم من الفاسد منها ، وكان مما حذرهم منه الاعتقاد بالآراء المنحرفة للمرجئة ، فيقول : إياكم وأهل هذا الرأي المحدث - يعني المرجئة (٤) - ويبين لهم خطر هذه الأفكار ، فيقول : لقد تركوا هذا الدين أرق من الثوب السابري (٥) ويعلمهم كيف يردون عليهم ، قال محل : قلت لإبراهيم : إنهم - يعني المرجئة - يقولون لنا : مؤمنون أنتم ؟ قال : « إذا سألوكم فقولوا : آمنا بالله وما أنزل إلينا ، وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل ... » (٦)

وإذا وجد من أحد تلاميذه إنحرافا فكريا - لا يتفق مع مبادئ الإسلام - طرده من مجلسه ، وفصله عنه ، كما يفصل التلميذ اليوم عن المدرسة ، خوفا من أن تسري هذه العلوي إلى بقية التلاميذ ، فيضلوا بعد الهداية .

(٢) طبقات ابن سعد ٢٧١/٦

(٤) طبقات ابن سعد ٢٧٣/٦

(٦) طبقات ابن سعد ٢٧٤/٦

(١) نبتات ابن سعد ٢٧١/٦

(٣) طبقات ابن سعد ٢٧٣/٦

(٥) طبقات ابن سعد ٢٧٤/٦

فقد كان رجل يجالس إبراهيم - يقال له محمد - فبلغ إبراهيم أنه يتكلم في الإرجاء ، فقال له إبراهيم : « لا تجالسنا ^(١) » .

٩٧ - وكانت دروسه لا تخلو من تشجيع التلاميذ على طلب العلم ، وحضهم على المضي في طريقه ، فمن أقواله في ذلك : « من المروعة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد » ^(٢) لأن هذا دليل إقباله على العلم الذي فيه سعادة الدنيا والآخرة .

٩٨ - وكان النخعي يفهم تلاميذه في كل مناسبة أن العلم بحر لا ساحل له ، حتى لا يغتر أحدهم بنفسه ، فيظن أنه قد بلغ الغاية فيه ، لأنه متى شعر بمثل هذا الشعور استحال عليه التقدم ، وكان ذلك بداية التلذذ ، بل كان النخعي يفهمهم - وهم الذين يعتبرونه أعلم من في العراق - إنه هو نفسه ما زال في بداية الطريق ، وأنه مازال عليه الكثير حتى يصل إلى مستوى أولئك الصفوة من العلماء من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه لو وجد واحد منهم لجلس النخعي أمامه جاثيا ، يعب من علمه ، ولما حق له أن ينبس ببنت شفة ، ولكن قلة العلماء صيرته عالما ، فيقول : « لقد تكلمت ولو وجدت بدءا ما تكلمت ، وإن زمانا أكون فيه فقيه الكوفة لزمان سوء ^(٣) » .

٩٩ - وكان يفهم تلاميذه - في كل مناسبة أيضا - أن هذا العلم أمانة ، فلا يجوز لأحد أن يحرف فيه شيئا ، ولا أن يتكلم فيه بغير علم ، فهو يثني على من يكون جوابه « لا أعلم » لأن هذا خير من أن يقول فيخطيء ، فقد سأل رجل إبراهيم النخعي عن مسألة ، فقال : « لا أدري » فمر عليه عامر الشعبي ، فقال إبراهيم للرجل : سل ذاك الشيخ ، ثم ارجع فأخبرني . فرجع إليه فقال : قال : لا أدري - قال إبراهيم : هذا والله الفقه ^(٤) .

(١) طبقات ابن سعد ٢٧٤/٦ (٢) علوم الحديث ١٧٩
(٣) حلية الأولياء ٢٢٣/٤ والمختار ٥٣/١ (٤) طبقات ابن سعد ٢٥٠/٦

بهذا التوجيه السديد استطاع إبراهيم النخعي أن يُكوّن التلاميذ العلماء الذين قادوا الفكر العراقي ، بل كان لهم أثرهم في الفكر الإسلامي عامة . وما زالت آثارهم بادية حتى اليوم . ولقد كان أقران إبراهيم في العلم يعلمون أن طريقة إبراهيم النخعي ستكون العلماء الأجلاء ، الذين يحملون علم النخعي ، وفكر النخعي ، فقد مر الشعبي بإبراهيم ، فقام له إبراهيم عن مجلسه ، فقال له الشعبي : « أنا أفقه منك حياً ، وأنت أفقه مني ميتاً ، وذلك أن لك أصحاباً يلزمونك فيُحيون علمك (١) »

تلاميذ النخعي

١٠٠ - استطاع النخعي - بما آتاه الله من علم ، وبما هداه إليه من طريقة مثلى في التعليم ، وما وهبه من خلق فاضل ، ودين قويم ، وزهد بالشهرة - أن يستقطب وجوه الكوفة ، وأعيانها الذين يجتمع الناس حولهم ، ويرجعون إليهم ، حيث وجدوا فيه العلم الصحيح ، والإخلاص في القول والعمل ، نذكر من هؤلاء التلاميذ :

(١) المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم ، كان من الحفاظ الأذكياء ، قال عن نفسه : ما وقع في مسامعي شيء فنسيته (٢) « كما كان من الفقهاء الأفذاذ ، حتى قال أبو بكر بن عياش : « ما رأيت أفقه من المغيرة فلزمته (٣) » - توفي سنة ١٣٦ هـ .

(٢) منصور بن المعتمر السلميّ ، الذي قال فيه الثوري : « ما بالكوفة آمن على الحديث من منصور (٤) » وقال عبد الرحمن بن مهدي : « لم يكن بالكوفة

(٢) تهذيب التهذيب ٢٧٠/١٠

(٤) تهذيب التهذيب ٣١٣/١٠

(١) تاريخ الاسلام ٣٣٦/٣

(٣) تهذيب التهذيب ٢٧٠/١٠

أحفظ منه ^(١) « أكره على تولي القضاء ، فمكث فيه شهرين ، ثم تركه ^(٢) ، ومكث أربعين سنة يقوم الليل ويصوم النهار ^(٣) ، حتى أصبح ما بالكوفة إنسان إلا وهو يثنى على منصور ^(٤) توفي ١٣٢ هـ

(٣) عبد الله بن عون المزني مولاهم : شيخ أهل البصرة ، وعالمهم ، قال فيه عبد الرحمن بن المهدي : « ما كان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون ^(٥) » وقال ابن حبان في الثقات « كان من سادات أهل زمانه عبادة وفضلاً ، وورعاً ونسكاً ، وصلابة في السنة ، وشدة على أهل البدع ^(٦) ، حتى تمنى عبد الله بن المبارك أن يلازمه حتى الموت ^(٧) ، توفي - رحمه الله - سنة ١٥١ هـ

(٤) زبيد بن الحارث الياشي ، قال فيه شعبه : « ما رأيت بالكوفة شيخاً خيراً من زبيد ^(٨) » وقال سعيد بن جبير : « لو خيرت هبداً ألقى الله في مسلاخه لاخترت زبيداً الياشي » توفي سنة ١٢٢ هـ ^(٩)

(٥) طلحة بن مُصَرَف الهمداني الياشي : قارئ أهل الكوفة ، فقد اجتمع القراء في منزل الحكم بن عتيبة ، فاجتمعوا على أن طلحة أقرأ أهل الكوفة ، فباخه ذلك ، فعدا إلى الأعشى يقرأ عليه ؛ ليذهب ذلك الاسم عنه ^(١٠) قال فيه أبو معشر : « ما ترك بعده مثله ^(١١) » وسئل زبيد بن الحارث الياشي : من أعجب من أدركت إليك ؟ قال : ما أدركت أحداً أعجب إلى من طلحة ^(١٢) توفي سنة ١٢٢ هـ .

(٢) صفة الصفوة ١١٢/٣

(١) العبر ١٧٦/١

(٣) صفة الصفوة ١١٢/٣ والعبر ١٧٧/١

(٥) العبر ٢١٦/١

(٤) تهذيب التهذيب ٣١٤/١٠

(٧) تهذيب التهذيب ٣٤٨/١٠

(٦) تهذيب التهذيب ٣٤٨/١٠

(٩) صفة الصفوة ١٠٠/٣

(٨) تهذيب التهذيب ٣٣/٣

(١٠) تهذيب التهذيب ٢٦/٥ وصفة الصفوة ٩٦/٣

(١٢) صفة الصفوة ٩٧/٣

(١١) تهذيب التهذيب ٢٦/٥

(٦) عمرو بن مرة الجملي الماردى : سئل مسعر بن كدام : من أفضل من رأيت ؟ قال : ما يخيّل إلى أنى رأيت أحداً أفضله على عمرو بن مرة ، ما رأيت قط . يدعو إلا قلت يستجاب له « (١) توفي سنة ١١٨ هـ .

(٧) أبو إسحق الشيباني ، مولاهم ، وهو سليمان بن أبي سليمان ، كان يقول فيه أبو بكر بن عياش الشيباني : فقيه الحديث ، وكان الشيباني يتردد على الشعبي والنخعي : توفي سنة ١٢٩ هـ .

(٨) الحكم بن عتيبة الكندي ، مولاهم : ولد في السنة التي ولد فيها النخعي ، ولكنه تفقه به ، قال الأوزاعي : قال لي يحيى بن أبي كثير - ونحن بمنى - : لقيت الحكم بن عتيبة ؟ قال : قلت : نعم ، قال : ما بين لابتيها أحد أفقه منه ، قال : وبها عطاء بن أبي رباح وأصحابه (٢) .

(٩) حبيب بن أبي ثابت : قال أبو بكر بن عياش : « ثلاثة ليس لهم رابع : حبيب بن أبي ثابت ، والحكم بن عتيبة ، وحمام بن أبي سليمان » (٣) توفي سنة ١٢٠ هـ .

(١٠) الحارث بن يزيد العكلي : قال فيه العجلي : « كان فقيهاً من أصحاب إبراهيم من عليّتهم ، وكان ثقة في الحديث ، قديم الموت ، لم يرو عنه إلا الشيوخ » (٤) .

(١١) زياد بن كليب (أبو معشر) : كان من فقهاء الكوفة ، أخذ الفقه عن إبراهيم ، كما أخذ الحديث عنه ، توفي ١٢٠ هـ .

(١٢) عبد الله بن شبرمة : قال الثوري : « فقهاؤنا هم : ابن شبرمة ، وابن أبي ليلى » كان قاضياً على السواد ، وكان يسمر مع أصحاب النخعي

(٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ٨٢

(٤) تهذيب التهذيب ١٦٣/٢

(١) صفة الصفوة ١٠٦/٣

(٣) طبقات الفقهاء ٨٣

في مذاكرة الفقه حتى الصباح ، قال فيه حماد بن زيد : « ما رأيت كوفياً أفقه من ابن شبرمة » توفي سنة ١٤٤ هـ .

ومن تلاميذه : غالب بن الهذيل الأودي ، وعبيدة بن مُعْتَبٍ : وإبراهيم بن مهاجر ، وغيرهم .

وسنتاول بالبحث تلميذين من أشهر تلاميذ النخعي ، الأول منهما : مقرر محدث ، وهو سليمان بن مهران الأعمش ، والثاني : فقيه عالم بالحلال والحرام ، وهو حماد بن أنى سليمان .

١٠١ - سليمان بن مهران الأعمش

الأعمش : من علماء الكوفة وأعيانها وتابعيها ^(١) ، أثرت فيه نشأته في الكوفة - المدينة الشيعية - وتلمذته على النخعي ، فمال إلى مشايعة آل البيت ، قال ابن حجر : « وكان فيه تشيع ^(٢) » بل كان من أكبر المعجبين بعلي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - ^(٣) برع بالقرآن والحديث والفرائض ^(٤) ، حتى فاق الأقران ، وأصبح مرجع الكوفة في ذلك ، وكان معروفاً باستقامة اللسان لا يلحن أبداً ^(٥) ، كما كان عابداً من عباد الكوفة .

أما علمه بالقرآن « فقد كان الأعمش حافظاً مجيداً للقرآن الكريم ، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي ، وأخذها إبراهيم عن علقمة ، وأخذها علقمة عن ابن مسعود ، كما أخذ الأعمش القراءة عن يحيى بن وثاب ، وقرأ يحيى على عبيد الله بن نضلة الخزاعي ، وقرأ عبيد الله على علقمة ، وقرأ علقمة على ابن مسعود ^(٦) فكان الأعمش إذن يقرأ بقراءة ابن مسعود . وكان يجلس لتعليم القرآن ، ويبقى كذلك حتى كبرت سنه ، وأصرحت صحته لاتساعده على ذلك ، فترك التعليم . ولكن شعوره بواجبه نحو

(٢) تهذيب التهذيب ٢٢٣/٤

(١) المختار ١٩٥/١

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٥٥١/٣

(٥) تهذيب التهذيب ٢٢٣/٤

(٤) طبقات ابن سعد ٣٤٢/٦

(٦) طبقات ابن سعد ٣٤٢/٦ ودائرة المعارف الإسلامية ٥٥١/٣

المسلمين - وهو المرجع في القرآن - دفعه لأن يجلس في شعبان ليقرأ القرآن ؛ ليصلح الناس مصاحفهم على قراءته . قال ابن سعد : « كان الأعمش يقرئ الناس ، ثم ترك ذلك في آخر عمره ، فكان يقرأ القرآن في كل شعبان على النامس - في كل يوم شيئاً معلوماً - حين كبر وضعف ، ويحضرهم مصاحفهم ، فيعارضونها ، ويصلحونها على قراءته » (١) .

أما علمه بالحديث : فقد قال علي بن المديني : أن للأعمش نحو ألف وثلاثمائة حديث (٢) .

وقال شعبة : ما شغاني أحد في الحديث ما شغاني الأعمش ، وكان إذا ذكر الأعمش يقول : « المصحف المصحف » ، لصدقه (٣) وضبطه .

واعتبر يحيى بن معين الأعمش من رجال أصح الأسانيد ؛ وقد فضله على الزهري ، فقال : أجود الأسانيد الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ابن مسعود ، فقال له إنسان : « الأعمش مثل الزهري ؟ » فقال : « برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري ، الزهري يرى العرض والإجازة ، ويعمل لبني أمية ، والأعمش فقير صبور مجانب للسلطان ، ورع عالم بالقرآن » (٤) .

وكان جرير بن عبد الحميد إذا حدث عن الأعمش قال : هذا الديباج الخسرواني (٥) .

وكان الزهري لا يعجبه حديث أهل العراق ، ولكنه لما سمع حديث الأعمش اعترف له بالعلم ، قال إسحق بن راشد : كان الزهري إذا ذكر أهل العراق ضعف علمهم ، قال : قلت : إن بالكوفة مولى لبني أسد يروي أربعة آلاف حديث ، قال : أربعة آلاف !! قلت : نعم ، إن شئت جئتك ببعض علمه ، قال فجئني

(١) طبقات ابن سعد ٣٤٢/٦

(٢) تهذيب التهذيب ٢٢٣/٤

(٣) تهذيب التهذيب ٢٢٥/٤

(٤) العبر ٢/٩/١

(٥) تهذيب التهذيب ٢٢٥/٤

به ، فأتيت به ، قال ، فجعل يقرأ ، وأعرف التغير فيه ، وقال : « والله إن هذا العلم ، ما كنت أري أحداً يعلم هذا ^(١) »

أما علمه بالفرائض : فحسبنا أن نعلم إنه كان مرجع الناس في هذا العلم بعد موت إبراهيم النخعي .

قال المغيرة : لما مات إبراهيم رأينا أن الذي يخلفه الأعمش ، فأتيناه فسالناه عن الحلال والحرام ، فإذا لاشيء ، فسالناه عن الفرائض فإذا هي عنده : ، فآخذنا الفرائض عن الأعمش ^(٢) « وعلينا ألا نفهم من قول المغيرة : « فسالناه عن الحلال والحرام فإذا لاشيء » أن الأعمش كان جاهلاً بالفقه ، ولكننا علينا أن نفهم من ذلك أن الآء لس لا يصلح أن يكون مرجعاً للناس في هذا العلم ؛ لأن في الكوفة من هو أعلم منه بذلك ، ولأن اهتمام الأعمش بالحديث كان أكثر من اهتمامه بالفقه .

وقد نقل المصنفون طرفاً من آرائه الفقهية ، فقد ذكر له ابن حزم في المحلى أربعة آراء فقهية ، وذكر له ابن قدامة في المغنى ثلاثة آراء أخرى ^(٣) ، وهذا يدل على اعترافهم بفتراته .

أما عبادته : فيكفي أن نذكر قول الخريبي : « مات الأعمش يوم مات وما خلف أحداً من الناس أعبد منه ^(٤) » .

وقد أجمع العلماء على إمامته ، وجلالة قدره ، قال سفيان بن عيينة : « كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله ، وأعلمهم بالفرائض ، وأحفظهم للحديث ^(٥) » ، وقال يحيى القطان : الأعمش علامة الاسلام ^(٦) وقال هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ : « ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله من الآء ش ، ولا أجود حديثاً ، ولا أفهم ولا أسرع إجابة لما يُسأل منه ^(٧) » .

(٢) طبقات ابن سعد ٣٣٢/٦

(١) تهذيب التهذيب ٢٢٣/٤

(٣) موسوعة فقه الأعمش للمؤلف - لم يطبع -

(٥) العبر ٢٠٦/١

(٤) تهذيب التهذيب ٢٢٤/٤

(٧) المختار ١٩٥/١

(٦) العبر ٢٠٩/١

بهذا ارتفع الأعمش في أعين الناس ، فأجلّه العامة والخاصة ، وعرفوا قدره ومكانته ، قال عيسى بن يونس : « لم نر مثل الأعمش ، ولا رأيت الأغنياء والسلّاطين عند أحد أحقر منهم عند الأعمش مع فقره وحاجته » (١) .

ولكى نعرف منزلته عند علماء عصره يكفى أن نعلم أن سفيان الثوري ، وشريك - على جلاله قدرهما ، وعلو منزلتهما - يتمان قبوله حملهما أمتعه ، قال رجل لشريك : أي نبل كان الأعمش ! قال : لقد رأيت الأعمش ومعه لحم يحمله ، وسفیان الثوري عن يمينه ، وشريك عن يساره ، وكلاهما ينازعه حمل اللحم ، إن ثم نبلاً عظيماً (٢) .

حماد بن أبي سليمان

١٠٢ - حماد بن أبي سليمان هو مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري ، أرسل معاوية بن أبي سفيان أباه - أبا سليمان ، واسمه مسلم - إلى أبي موسى الأشعري ، وهو بدومة الجندل . (٣)

وكان حماد سرياً ، كريماً يفطر كل يوم في رمضان خمسمائة إنسان (٤) ، أما من جهة العقيدة فإنه كان يدين بالإرجاء (٥) إرجاء السنة ، وقد ظهر ذلك عليه بعد وفاة إبراهيم النخعي ، فكرهه أصحابه من أجل ذلك ، فكان الأعمش يلقاه فلا يسلم عليه (٦) .

فإن قيل : ولم يكرهه أصحابه مع أن إرجائه إرجاء سنة لامطعن عليه فيه في عقيدته ؟

قلت : إن الأمر فيه مداخلة سياسية ، لأن من أوازم الإرجاء المسألة ، مسألة الظالمين من الحكام ، وعدم النهوض بنصرة المظلومين من شيعة على ، وهذا لا يرضاه منه أصحاب النخعي .

(٢) المختار ١٩٥/١

(٤) العبر ١٥١/١

(٦) انظر ميزان الاعتدال ٥٦٥/١

(١) تهذيب التهذيب ٢٤/٤

(٣) طبقات ابن سعد ٣٣٢/١

(٥) طبقات ابن سعد ٣٣٣/٦

حماد المحدث : كان الأعمش سيئ الرأي في حماد (١) ، فقد قال مرة : حدثنا حماد ، وما كنا نصدقه (٢) ولعل كره الأعمش له ، لأن حماداً كان يقول بالإرجاء ، فأثر ذلك في نفس الأعمش ، مع أن جمهور علماء الجرح ، والتعليل قد وثقوا حمادا ، فقال يحيى بن معين : حماد ثقة ، وقال النسائي : ثقة إلا أنه مرجئ ، وقال ابن عدي : « حماد كثير الرواية خاصة عن إبراهيم ، ويقع في حديثه أفراد وغرائب . وهو متمسك في الحديث لا بأس به » (٣) وقد أخرج له البخاري في صحيحه تعليقاً في الأدب المفرد ، كما أخرج له مسلم في الصحيح ، وأصحاب السنن الأربعة (٤) .

حماد الفقيه : ولكن شهرة حماد الفقهية قد فاقت شهرته في الحديث ، فقد عرف بأنه أفقه أصحاب إبراهيم النخعي إطلاقاً (٥) ، جلس للفتوى وشيخه إبراهيم حياً ، فأخبر إبراهيم بذلك ، فأجازه ، قال مغيرة لإبراهيم : « إن حماداً قد يفتى ، فقال : وما يمنعه أن يفتى وقد سألتني هو وحده ما لم تسألني كلكم عن عشره » ، (٦) ولما دنت الوفاة من إبراهيم سأله مغيرة : فقال له : من نسأل بعدك ؟ قال إبراهيم : حماداً (٧) ، ولو لم يعلم إبراهيم من تلميذه حماد المقدرة على القيام بمهمة التدريس والافتاء ، والرد على أسئلة السائلين من العلماء ، لما أشار على تلاميذه بالالتفاف حول حماد ، وسؤاله بعد موته . ولما مات إبراهيم وجد أصحابه أنه لم يترك بعده من أصحابه أفقه من حماد ، فجعلوا يسألونه عن الحلال والحرام ، ويحملون عنه العلم (٨) .

وسار حماد على طريقة إبراهيم في الفقه . وزاد فقه الرأي على يديه اتساعاً وعمقاً ، وأكثر حماد من استنباط العلل ، وتفريع المسائل ، واقتراض الحوادث ،

(٢) ميزان الاعتدال ١٩٦/١
(٤) تقريب التهذيب ١٩٧/١
(٦) تهذيب التهذيب ١٦/٢
(٨) انظر طبقات ابن سعد ٣٢/٦

(١) تهذيب التهذيب ١٧/٢
(٣) تهذيب التهذيب ١٦/٢
(٥) تهذيب التهذيب ١٧/٢
(٧) طبقات ابن سعد ٣٣٣/٦

مما رَوَّعَ فقهاء مدرسة الحديث ، كالشعبي ، ومالك بن أنس ، وغيرهم ، فقد حسب هؤلاء أن حماداً قد أحدث في الدين حدثاً عظيماً ، وأنه قضى بالرأي على الحديث ، فاعتزله الكثير .

قال شعبة : كنت مع زبيد بن الحارث ، فمررنا بحماد ، فقال : تنح عن هذا فإنه قد أحدث ، وقال مالك بن أنس : كان الناس عندنا هم أهل العراق ، حتى وثب إنسان يقال له : حماد ، فاعترض هذا الدين ، فقال برأيه (١) ، وانتهى الشعبي مرة إلى المسجد ، فإذا حماد في المسجد ، وحوله أصحابه ، ولهم ضوضاء وأصوات ، فقال : والله لقد بغضَ إلى هؤلاء هذا المسجد ، حتى تركوه أبغض إلى من كناسة داري ، معاشر الصعافقة ، فانصاع راجعاً (٢) .

(١) تهذيب التهذيب ١٨/٣

(٢) طبقات ابن سعد ٢٥١/٦ والصعافقة : مفردها صفاق ؟ وهو : الذي يشهد السوق وليس عنده رأسمال ، فإذا اشترى تاجر شيئاً أقحم نفسه معه ، يعنى بذلك : أنهم يقولون في الشريعة بأرائهم مع قلة بضاعتهم في الحديث .

المبحث السادس رأى العلماء فى النخعي

١٠٣ - لقد اتفق العلماء على إمامة أبى عمران وتفوقه ، نقل ذلك عن العلماء الأعلام العارفين بالرجال ممن عاصروه ، وجالسوه وعرفوا منطقهم وفكره ، وسديد محاسنهم ، وبعد نظره ، وقوة حججه ، فهذا عامر الشعبي يقول - لشعيب بن الحبحاب بعد عودة شعيب من دفن النخعي - : دفنتم أفقه الناس ، قلت : ومن الحسن البصرى ؟ ، قال : أفقه من الحسن ، ومن أهل البصرة ، ومن أهل الكوفة ، ومن أهل الشام ، ومن أهل الحجاز^(١) .

ويقول عبد الله بن عون : « والله ما ترك إبراهيم مثله - قلت : بالكوفة ؟ قال : لا بالكوفة ، ولا بالبصرة ، ولا بالشام ، ولا بكذا ولا بكذا^(٢) » .

ولما أخبر الحسن البصرى بموت إبراهيم قال : « إنا لله وإنا إليه راجعون ، إنه كان لتقديم السن ، لكثير العلم^(٣) » .

وقال أحمد بن حنبل : « كان إبراهيم ذكياً ، حافظاً ، صاحب سنة^(٤) » .

وكان الكوفيون يستفتون سعيد بن جببر ، فقال : أتستفتونى وعندكم إبراهيم؟^(٥) .

وكان الرجل يأتى أبا وائل يستفتيه ، فيقول : اذهب إلى إبراهيم فسأله ، ثم أخبرنى بما قال^(٦) .

وكان يحيى بن اليمان يذهب بابنه كل مذهب ، فقال له يوماً : « كان رسول

(١) حلية الأولياء ٢٢٠/٤ والمختار ٥٣/١ وتاريخ الاسلام ٣٣٩/٣ .

(٢) طبقات ابن سعد ٢٨٤/٦ (٣) حلية الأولياء ٢٢١/٤ .

(٤) تاريخ الاسلام ٣٣٩/٣ (٥) الجرح والتعديل ١١٤/١ .

(٦) الجرح والتعديل ١١٤/١ .

الله - يعنى ولا أحد مثله - ثم كان عبدُ الله بن مسعود، ثم كان علقمة ، ثم كان إبراهيم ، ثم كان منصور ، ثم كان سفيان ، ثم كان وكيع ، قم يادود ، يعنى أنه أهل للإمامة (١) .

وقال على بن المدينى : « كان إبراهيم عندى من أعلم الناس بأصحاب عبد الله ، وأبطنهم بهم (٢) » .

وقال بن الأثير : جمع إبراهيم بين العلم والزهد والعبادة والورع (٣) .

أقول : رحم الله إبراهيم لقد كان أمة .



(١) العقد الفريد ١٤٧/١ ومات داود سنة ٢٠٤ هـ

(٢) الجرح والتعديل ١١٥/١/١ (٣) المختار ١/٥٣

مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٨/٦٠٢٨



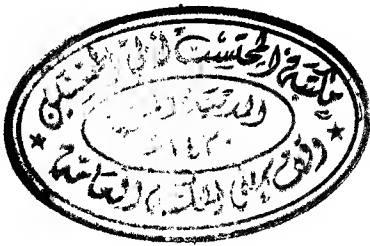
المملكة العربية السعودية
جامعة الملك عبد العزيز

مركز البحوث العالمية والدراسات الإسلامية
مكتبة المكرمة

من التراث الإسلامي
الكتاب النافي

موسوعة فقه

إبراهيم النخعي



بقلم
الدكتور محمد رؤاس قلعة جي

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد .

فقد كان تصنيف « فقه إبراهيم النخعي » في موسوعة موزعا على أربعة كتب :

الكتاب الأول : وقد افرد المؤلف للدراسة فقه النخعي ، وعصره ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وشخصيته الفقهية ، وحياته العلمية ، والاجتماعية واثره فيمن بعده ، واستقل بهذا الكتاب الجزء الأول من الموسوعة .

وهذا هو الجزء الثاني منها ، وقد اشتمل على ثلاثة الكتب الباقية ، وهي :

الكتاب الثاني : وفيه مواد الموسوعة مرتبة ترتيبا معجميا ، روعي فيه رسم الكلمات ، ، وترتيب حروفها بحسب نطقها ، لا بحسب اشتقاقها ، وحرص المؤلف فيه على احالة بعض المواد علم غيرها من مظان التماسها ، تيسيرا على طالبيها ، وطرذا لمنهج جرى عليه في الموسوعات الأخرى .

الكتاب الثالث : واشتمل على النظر فيما نسب الى النخعي من شذوذ في جملة من مسائل الفقه .

الكتاب الرابع : وفيه مصادر الفقه عن عند النخعي ، كل مصدر منها في فصل مستقل

ثم تلا ذلك ملحق فيه معجم لتراجم الأعلام - الواردة في الموسوعة - من رجال وأماكن ، ثم فهرس بمواد الموسوعة ، وآخر بمراجع التصنيف .

ونرجو أن يكون في ذلك الترتيب والتبويب ما يعين على الرجوع الى الموسوعة ، والافادة منها في يسر وسهولة ان شاء الله .

وبالله العون ومنه التوفيق ،،

المشرف علي الطبع

1875

1876

1877

1878

1879

1880

1881

1882

1883

1884

1885

1886

1887

1888

1889

1890

1891

1892

1893

1894

1895

1896

1897

1898

الكتاب الثاني

مواد الموسوعة مرتبة ترتيبا معجميا

[١]

* أجر

- كراهة استعمال الأجر في بناء القبور (ر : قبر / ١)

* آفاقى

- مكان إحرام الآفاقى (ر : حج ٢ ج)

* آمة

- تعريفها ، وما يجب فيها (ر : جنابة / ٣ ب ٢)

* آمين

- الإسرار بآمين في الصلاة (ر : صلاة / ٩ ح) و (صلاة / ٢٠ هـ ٣)

* آيسة

- عدة الآيسة : (ر : عدة / ١ ج ٢)

- عدة المتسرّى بها الآيسة إذا اعتقها سيدها ، أو مات عنها . (ر : عدة / ٢)

- استبراء الأمة الآيسة (ر : استبراء / ١)

* أب

١ - إلحاق نسب الولد بأكثر من أب واحد (ر : نسب / ١)

٢ - متى تؤول حضانة الطفل إلى أبيه ؟ (ر : حضانة)

٣ - حق الأب في إجبار ابنته على الزواج (ر : نكاح / ٢ ب)

٤ - أحوال الأب في الميراث (ر : لارث / ٨ أ)

- ٥ - شهادة الأب لابنه (ر : شهادة / ٢ د)
 ٦ - لا يقتصر للولد من أبيه (ر : جنائية / ٢ ز)
 ٧ - على الأب التسوية بين أولاده في العتية (ر : هبة / ١ ب)
 ٨ - تصرف الأب في مال ابنه :

اختلفت الرواية عن النخعي فيما يحق للأب أخذه من مال ابنه ، ففي رواية : إن الوالد في حل من مال ولده إلا الفرج .^(١) وفي رواية ثانية : إنه ليس للأب من مال ابنه إلا ما احتاج إليه من طعام ، أو شراب ، أو لباس^(٢) .
 أقول : ويمكن التوفيق بين الروايتين بحمل الرواية المطلقة على الرواية المقيدة وبذلك يكون رأي النخعي : أن للأب أن يأخذ من مال ابنه ما يحتاج إليه ، إلا الفرج ، وأشد ما تكون هذه الحاجة تحاشاً في : الطعام ، والشراب ، واللباس .

- ٩ - عدم جواز صرف الزكاة للأب (ر : زكاة / ٢٠ ر)

* إباحة :

- ١ - بطلان الإباحة بالموت . (ر : هبة / ٢ ب)
 ٢ - الاستئجار على المباح . (ر : إجارة / ٣ ب ٣)
 ٣ - إباحة ما ينشر على العروس . (ر : انتهاب / ٢)

* إباحة :

الإباحة : هو هرب العبد من سيده تمرّداً ، بلا سبب مشروع .
 - الجعل في ردّ الآبق : (ر : جعل)

* إبراء :

الإبراء : هو إسقاط المرء حقاً له في ذمة آخر ، كلاً أو جزءاً .
 اختلاف النقل لرأى النخعي في إبراء الزوجة زوجها من صداقها في مرض موتها : فبينما ينقل عنه عبد الرزاق فتواه في رجل قالت له امرأته في مرضها : لست أطلب من زوجي صداقاً ، ثم ماتت ، قال : « لا يصدق » ^(١) ينقل عنه ابن حزم أنه إذا أبرأت المرأة زوجها في مرضها من صداقها فهو جائز ^(٢) .
 والرأى الأول أكثر انسجاماً مع القاعدة العامة التي سار عليها النخعي في تصرف المريض في مرض الموت ، لأن النخعي يحجر على المريض ، ولا يجيز تصرفه المضر بالتركة ، إلا في حدود الثلث (ر : حجر / ١ ب)

* إبل

١ - حكم سؤر الإبل (ر : نجاسه / ٣ أ ٣)

٢ - زكاة الإبل (ر : زكاة / ١٠)

* ابن :

(ر : أيضا / ولد)

١ - أحوال الابن في الميراث (ر : إرث / ٩)

* ابن ابن :

١ - شهادة ابن الابن لجده (ر : شهادة / ٢ د)

٢ - عدم جواز صرف الزكاة إليه (ر : زكاة / ٢٠ د)

٣ - أحواله في الميراث (ر : إرث / ٩ أ)

* ابن زنا

(انظر ولد)

* ابنة مخاض :

- أخذ ابن لبون مكانها في الزكاة (ر : زكاة / ٨ >) .

* إبهام :

- إبهام الثمن في المبيع (ر : بيع / ٢٢) .

- إبهام بدل الإجارة (ر : إجارة / ٣٣) .

- إبهام المبيع (ر : بيع / ٥٥) .

- إبهام المهر (ر : نكاح / ٣٣ ب) .

- إبهام النذر (ر : نذر / ٤٤ ب) .

* اتان :

- التداوى باللبان الأثن الأهلية (ر : لبن)

* اتكاء :

- كراهة الأكل مُتَكَيِّئًا (ر : طعام / ١١ هـ)

* إتلاف :

انظر : ضمان

* إثبات

١ - الإثبات هو إقامة الدليل أمام القاضي على صدق ما يدعيه .

٢ - وسائل الإثبات :

- الإقرار (ر : إقرار) و (: قضاء) .

- الشهادة (ر : شهادة) و (قضاء / ٢ ب) .

- اليمين . (ر : قضاء / ٢ ج)
- والنكول عن اليمين . (ر : قضاء / ٢ ر)
- علم القاضى . (ر : قضاء / ٢ د)
- القرينة القوية . (ر : طلاق / ٦ ب ٢) و (جنائية / ٣ ، ٥)

* اجارة :

الاجارة هى : عقد على منفعة مباحة معلومة مقصودة قابلة للبذل والإباحة، مع بقاء العين ، بعوض معلوم وضماً .

والبحث فى الاجارة يقتضى منا البحث فى :

- ١ - المتعاقدين ٢ - الصيغة . ٣ - المعقود عليه (وهو : الأجرة والمنفعة) ٤ - تأجير العين المستأجرة . ٥ - الضمان فى الاجارة .

١ - المتعاقدان :

(أ) يشترط فى كل من المتعاقدين : أن يكون أهلاً للعقد ، فلا تصح اجارة المجنون والصغير ، كما يشترط فيه الاختيار والرضى ، فإذا أكره على الاجارة لم يصح . (ر : إكراه) .

(ب) استنباط الأجير من يقوم مقامه بالعمل : يجوز للأجير الذى جرى العقد معه على القيام بعمل ما - إن كان المقصود بالعقد القيام بالعمل - أن يُنوب غيره منابه للقيام بهذا العمل ، وعليه أن يعطيه نفس الأجرة التى يتقاضاها ، دون أن يقتطع لنفسه منها شيئاً ، إلا إذا بذل فيه جهداً متقوماً ، أو دفع إليه بعض مؤونته ، فيجوز أن يعطيه الأول للثانى بأقل مما يتقاضاه الأول ، وعلى هذا فلا بأس أن يتقبل الخياط الثياب بأجر معلوم ، ثم يقبلها غيره بعد ذلك - بأقل

مما تقبلها - بعد أن يعين فيها ، أو يقطعها ، أو يعطيه سلوكاً
أو إبراً ، أو يخيط فيها شيئاً ، فإن لم يُعِنْ فيها بشيء فلا يأخذن
فضلاً^(١) .

٢ - الصيغة :

نقصد بالصيغة : الإيجاب والقبول :

ويشترط فيهما : التوافق ، وأن يكونا بصيغة التنجيز ، وأن يتم القبول
قبل الرجوع عن الإيجاب .

٣ - العقود عليه :

(١) الأجرة :

١- يشترط. في الأجرة أن تكون معلومة ؛ فإذا جهلت فالإجارة فاسدة ،
ولذلك لم يجز النخعي - رحمه الله تعالى - كراء الأرض ببيع محمولها ؛
لأن الأرض قد لاتنبت شيئاً ، وقد تنبت محصولاً رديثاً جداً ، فدفعه أجرة
إجحاف بالمؤجر ، وقد تنبت محصولاً وفيراً جيداً ، فدفعه أجرة ظلم للمستأجر ،
فقد سئل عن رجل قال لآخر : اعمل في حائطي ، ولك الثلث - أو الربع -
مما يخرج منه ، فكرهه^(٢) ، كما كره أن يدفع الرجل الثوب أو الشيء إلى
رجل ، ويقول له : بعه بكذا ، فما ازددت فلك^(٣) ، أما إذا قال الأجير :
أبيع السلعة ولى منها نصفها ، أو ربعها ، فلا بأس بذلك^(٤) وكذا لا بأس
أن يدفع الثوب إلى الخياط . ويكون للخياط ثلث ما يبيع به الثوب -
أو ربعه^(٥) - لأنه بمثابة ما إذا كان ثلث الثوب أو ربعه له .

(١) المغنى ٤٣٩/٥

(٢) عبد الرزاق ١٠٠/٨ والمحلى ١٩٩/٨

(٣) ابن أبى شيبة ٢٧٧/٢ وعبد الرزاق ٢٣٥/٨ والمحلى ٤٢٩/٨

(٤) المغنى ٩/٥

(٥) عبد الرزاق ٢٦١/٨

ولا بأس بكراء الأرض بمطعوم معلوم غير الخارج منها ^(١) وإذا جاز استئجار الأرض بمطعوم معلوم غير الخارج منها ، فجوازه بالنقد - ذهباً أو فضة - أولى ، ولذلك فإن النخعي - رحمه الله - عندما استأجر أرضاً بيضاء استأجرها بالنقد ذهباً أو فضة ^(٢) .

- لا يجوز أن يُعطى الجزار أجرته شيئاً من الأضحية (ر : أضحية / ٢٥) .
٢- وإذا أجرة المستأجر العين المستأجرة ، فلا يجوز له أن يؤجرها بأكثر مما استأجرها ^(٣) ، إلا أن يحدث فيها عملاً ، كمن استأجر غلاماً فعلمه صنعة ، روى عبد الرزاق وغيره : أن النخعي كره أن يستأجر شيئاً ثم يؤجره بأكثر مما استأجره ؛ إلا أن يحدث فيه عملاً ^(٤) .

وبناءً على ذلك : فقد كره النخعي أن يستأجر الرجل الغلام ، ثم يؤجره بأكثر مما استأجره ^(٥) ؛ فإن فعل ذلك فهذه الزيادة ربا ؛ لدخولها في ربح ما لم يضمن ^(٦) ولا يجوز له أخذها ، وعليه أن يردّها إلى صاحبها ^(٧) - وهو المستأجر الثاني .

(ب) المنفعة :

ويشترط في المنفعة ما يلي :

١- أن تكون مُتَقَوِّمة : كاستئجار دار ليسكنها ، أو دابة ليركبها ، أو أرض ليزرعها . قال النخعي : لا بأس بكراء الأرض ^(٨) ، وقد استأجر هو نفسه أرضاً بيضاء إلى أجل ^(٩) .

- | | |
|--|-------------------------------------|
| (١) المغني ٣٥٩/٥ | (٢) مصنف عبد الرزاق ٩٤/٨ |
| (٣) ر : المغني ٤٣٩/٥ | (٤) عبد الرزاق ٢٢٣/٨ وآثار محمد ١٣٣ |
| (٥) عبد الرزاق ٢٢٣/٨ | |
| (٦) عبد الرزاق ٣٢٣/٨ والمغني ٤٣٩/٥ | |
| (٧) المحلى ١٩٧/٨ | (٨) عبد الرزاق ٩١/٨ |
| (٩) عبد الرزاق ٦٢/٨ والأرض البيضاء : التي لازرع فيها . | |

٢- أن تكون معلومة : ونعني بكلمة معلومة أنها مُقدَّرة تقديرًا يقطع المنازعة ، وهذا التقدير إما أن يكون بالأجل ، أو بالعمل .

ففي نحو استئجار الدار للسكنى ، والأرض للزراعة ، يكون التقدير بالأجل : وقد ورد في النص السابق - قبل سطور - أن النخعي استأجر أرضاً بيضاء إلى أجل. أما تقديرها بالعمل فكاستجاره سمساراً ليشتري له ثياباً (١) ، أو بناءً ليبني له جداراً ، ونحو ذلك .
- أجرة الموضع (ر : رضاع / ٤) :

٣- أن تكون مباحة ، وما قدّمناه من الأمثلة كلها يرد على المنافع المباحة ، أما الواجبات : فلا يجوز الاستئجار عليها ، فإن تم عقد الإجارة عليها لم يحلّ للأجير أخذ الأجر المُسمّى ، أما إن أُعطِيَ منحة دون شرط. فلا بأس بأخذه ، ولذلك كره النخعي أن يشترط. المُعلّم أن يأخذ أجراً على تعليم القرآن (٢) ولم يقصر النخعي ذلك على تعليم القرآن وحده ، بل عم كل علم ، كما نقل ذلك عنه ابن قدامة ، فقال : « كره النخعي أجرة التعليم من الشرط. (٣) » لأن كتمان العلم حرام ، وإفشاءه واجب ، وكثيراً ما كان النخعي يقول : « كانوا - أي : أصحاب ابن مسعود (٤) - يكرهون أن يأخذوا الأجر على تعليم الغلمان » (٥)
ومن الواجبات : كتابة المصحف ونشراً له ، وتعميمه لفائدته ، ولذلك كره كتابة المصحف بالأجرة (٦)

ومن الواجبات : قراءة القرآن ، ولذلك كان يكره أن يقرأ

(٢) المحلى ١٩٥/٨

(١) المغنى ٤٢٧/٥

(٣) المغنى ٥٠٦/٥

(٤) قال الطحاوى - في شرح معاني الآثار (٢٨٠/١) طبع المصطفائي في الهند - « إذا قال النخعي : كانوا يفعلون كذا ، أو يكرهون كذا ، فانما يعني أصحاب عبد الله ابن مسعود » .
(٥) عبد الرزاق ١١٤/٨

(٦) ابن أبي شيبة ٢٧٤/١ ب ، و ٢٧٥/١ وعبد الرزاق ١١٤/٨

القرآن بعرض من الدنيا ^(١) .

ومن الواجبات : عرض القرآن الكريم لتصحيح نُسَخِهِ بعضها على بعض ، أو لتصحيح الحفظ . ، ولذلك كان يكره أن يأخذ على عرض القرآن أجرًا ^(٢) .

ومن الواجبات : الجهاد في سبيل الله ، ولذلك فإنه لما سئل عن يذهب إلى الجهاد مكان غيره لقاء أجر؟ قال : « كانوا يعطون أحب إليهم من أن يأخذوا » ^(٣) .

ومن الواجبات : تخفيف الآلام عن المرضى ومداواتهم ، ولذلك كره كسب الحَجَّام ^(٤) ؛ لأنها من الأمور التي تجب للمسلم على المسلم إعانة له عند احتياجه إليه ^(٥) قال صلى الله عليه وسلم : « كسب الحَجَّام خبيث » ^(٦) .
- وأما المحرمات : فلا يجوز الاستئجار عليها أيضا ، وقد كره النَّعَّيُّ الاستئجار على فعل محرم ، فلم يجوز استئجار الرجل كاتبًا ليكتب له غناءً أو نوحًا ^(٧) .

٤ - تاجير العين المستأجرة :

يجوز للمستأجر أن يؤجر العينَ المُستأجرة بشروط . منها :
(أ) ألا يكون استعمال المستأجر الجديد لها أشد ضررا من استعمال المستأجر الأول لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » .
(ب) ألا يؤجرها بأكثر مما استأجرها ، إلا أن يحدث فيها عملاً ، على التفصيل الذي تقدم في الفقرة (٢٣) .

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٢/٢

(١) ابن أبي شيبة ١٦٢/٢

(٣) عبد الرزاق ٢٣١/٥ وسنن البيهقي ٢٧/٩

(٤) فتح الباري ٣٦٥/٥

(٥) المغني ٤٩١/٥

(٦) أخرجه مسلم في المساقاة ، والترمذي في البيوع ، والامام أحمد ٤٦٤/٣

(٧) المغني ٥٠٢/٥

(ج) أن تكون مقبوضة في يد المستأجر ، فإن لم يكن قد قبضها بعد ، فلا يجوز له تأجيرها ^(١) .

٥ - الضمان في الإجارة :

(١) ضمان العين المستأجرة : الأصل أن العين المستأجرة أمانة تحت يد المستأجر مادام ملتزماً بعقد الإجارة ، فإذا أخل المستأجر بعقد الإجارة أصبح غاصبا للعين المستأجرة ، ويترتب على ذلك نتائج منها :

- ١- ضمان العين المستأجرة من حين المخالفة ، سواء تلفت أم لم تلف .
- ٢- سقوط أجرها من حين المخالفة ؛ لأنه لا أجر على ما يملك ، قال النخعي : « إذا تكارى رجل دابة ، فتجاوز بها ، فهو ضامن ، ولا كراء عليه فيما خالف ^(٢) » .

(ب) ضمان الأجير : الأجير على نوعين : أجير عام ، وهو الذى يعمل لك ولغيرك ، وأجير خاص ، وهو الذى لا يعمل لأحد غيرك .

والأجير العام يضمن ما تلف في يده بشرطين :

الأول : أن يكون قد تم العقد معه على القيام بهذا العمل لقاء أجر ، فإن كان قيامه بالعمل بغير أجر فلا يضمن ، فعن منصور بن المعتمر قال : سألت إبراهيم عن حذاء دفعته إليه نعلًا يَحْدُوها بغير أجر ، فأسرعت فيه الشفرة ، فلم ير عليه ضمانًا ؛ لأنه لم يأخذ عليها أجرًا ، وإن كنت أعطيته أجرًا فقد ضمن ^(٣) .

ويقول إبراهيم : « كانوا يضمنون الأجير ، حتى إنه كان الرجل ليبْتَاع الشيء فيقول - البائع - : اسرح معك غلامى ؟ فيقول : لا ، فيعطيه الأجر ؛ لكى يضمن ^(٤) » .

(٢) ابن أبى شيبة ٢٧٣/١ ب

(٤) عبد الرزاق ٢٢١/٨

(١) المغنى ٤٣٧/٥

(٣) عبد الرزاق ٢٢٠/٨

الثاني : أن يكون التلف عن تعدُّ أو تقصير ، ففي مثال الحداء السابق ، ضمه ؛ لأنَّ إسرار الشفرة في الحداء كان عن تقصير من الحداء ، وضعف في الخبرة ، وإذا ضمن في حالة التقصير ، فزمانه في حالة التعدّي أولى .

وإنما صرْتُ إلى هذا التفصيل - في الضمان حالة التقصير والتعدّي ، وعدم الضمان في غير ذلك - لأنني وجدتُ روايتين عن النَّخَعِيّ في الضمان :

الأولى : لا يضمن الصائغ ولا القصار ، أو قال : الخياط . ، وأشباهه (١) .
والثانية : تضمين الصنّاع (٢) .

فحملتُ الرواية الأولى على حالة عدم التقصير والتعدّي ، وحملتُ الثانية على حالة التقصير والتعدّي .

أما الأجير الخاص : فلم نعثر على شيء من الأحكام التي تخصه من الضمان وعدمه إلا كلمة عابرة ذكرها ابن حزم ، فقال : « لم يأتِ عن النَّخَعِيّ أنَّ الأجيرَ الخاص لا يضمن (٣) » .

* إجازة :

١- الإجازة اللاحقة من المرأة لعقد نكاحها لا تصححه (ر : نكاح / ٢ ب) .

* إيجاب :

الإيجابار : هو حمل الغير ، من ذى ولاية ، بطريق الإلزام ، على عمل ، تحقيقاً لحكم الشرع .

- إيجابار المسلم على الصلاة . (ر : صلاة / ١) .

- إيجابار المسلم على دفع الزكاة . (ر : زكاة) .

- الإيجابار على إعطاء العقار بالشفعة . (ر : شفعة) .
- الإيجابار على وفاء الدين . (ر : تفليس) .
- الإيجابار على دفع الجزية . (ر : جزية) .
- الإيجابار على دفع التعويض عن الضرر . (ر : ضمان) .
- الإيجابار على الإنفاق على من تجب نفقته عليه . (ر : نفقة) .
- إيجابار العبد على النكاح . (ر : نكاح / ١ ب) .
- إيجابار المرأة على النكاح . (ر : نكاح / ٢ ب) .
- التفريق بين الزوجين بغير وضاهما . (ر : طلاق / ١٣) .
- إيجابار الصغير على النكاح . (ر : نكاح / ٢١) .
- إيجابار الكافر على بيع عبده إذا أسلم . (ر : إسلام / ٣) و (بيع / ٢٤)
- و (ر ق / ٥١) .

* أجرة :

(انظر : إجارة / ٢٣) .

- لا يجوز أخذ الأجرة على الكفالة (ر : كفالة / ١) .

* أجل :

يجب أن يكون الأجل في السلم ، والإجارة ، والدين ، وغير ذلك مُحددًا ، لا يتقدم ولا يتأخر ، ولا يدخله التقدير الشخصي ، كيوم كذا وشهر كذا ، أما إن كان يتقدم ويتأخر ، كالحصاد ، والدياس ، أو يدخله التقدير الشخصي ، كقدوم الحر ، فإنه لا يصلح أجلًا ، وقد كره النخعي أن يشتري الرجل إلى العطاء ، والحصاد ، ولكن يسمى شهرًا (١) .

(١) المحلى ٤٤٧/٨ وابن أبي شيبه ٢٧٥/١ وعبد الرزاق ٨/٨

- الأجل في الإجارة (ر : إجارة / ٣ ب ٢) .
- الأجل في السلم (ر : بيع / ٥ ب ٣) .
- الأجل في الدين (ر : دين / ٢) .
- الأجل في الظهر (ر : ظهر / ٤) .
- انتهاء الظهر بالأجل (ر : ظهر / ٦) .
- التفويض بالطلاق إلى أجل (ر : طلاق / ٢٤) .

* إجهاض :

- الإجهاض : هو إلقاء المرأة جنينها ميتاً ، سواء تم خلقه ، أم لم يتم .
- (انظر : جنابات / ٢ ط ٢) .
- الجنين الذي أجهضته أمه لا يرث ، ولا يحجب (ر : إرث / ٦) .
 - إجهاض الجنين تصبح به السرية أم ولد (ر : رق / ٤) .

* احتباء :

- لا يؤمن به في صلاة الجمعة والإمام يخطب (ر : صلاة / ٢١ و ٢) .

* احتضار :

- توجيه المحتضر نحو القبلة (ر : ميت / ١) .
- طلاق المحتضر (ر : طلاق / ٤ ج) .

* احتلام :

- الغسل من الاحتلام (ر : غسل / ٢١) .
- الاحتلام من علامات البلوغ (ر : بلوغ / ١) .

* إحداث :

- (ر : حداد .)

* إحراق :

- كره أن يحرق العقرب بالنار ؛ لأنه مُثَلَّة (١) .
- ولا يجوز إحراق الإنسان بالنار عقوبة له في حد ولا غيره (٢) .

* إحرام :

- الإحرام للحج . (ر : حج / ٣) .
- الإحرام للعمرة . (ر : عمرة / ٢) .
- الإحرام لدخول مكة . (ر : حرم) .

* إحصار :

- الإحصار في الحج . (ر : حج / ١٦) .
- قضاء المحصر الحج . (ر : حج / ٢٠) .

* إحسان :

الإحسان : صفة يجب توفرها في الزاني حتى يُقام عليه حد الرجم ، وفي المقذوف حتى يُقام على قاذفه حد القذف . وهو على نوعين : إحسان الرجم ، وإحسان القذف .

١ - إحسان الرجم في الزنا :

لا يُقام حد الرجم على الزاني حتى يكون مُحْصَنًا ، ولا يكون مُحْصَنًا إلا بتوفر الشروط التالية :

- (١) العقل ، والبلوغ ؛ وهما شرطا التكليف ، فإذا فُقد انتفى التكليف ، وإذا انتفى التكليف انتفت العقوبة .

(ب) الإسلام : فالكافر لا يكون مُحَصَّنًا ، قال النخعي : لا يُقام على أهل الكتاب حد في زنا - يعنى حد الرجم ^(١) - لأنه ليس بمُحَصَّن ، كما سيأتى .

(ج) الحرية : فالعبد لا يكون مُحَصَّنًا بحال ، ولذلك كان حده في الزنا الجلد دائماً (ر : زنا / ٣ ج) .

(د) الوطء الصحيح حال الكمال : فإذا كان الوطء فاسداً ، في ظل نكاح غير صحيح ، فلا يصير به الواطء مُحَصَّنًا .

(هـ) الكمال في الزوجين حال الوطء ، أعنى أن يكون كل من الزوجين عاقلاً ، بالغاً ، مسلماً ، حراً حين الوطء ، فإن اختل وصف من هذه الأوصاف في واحد من الزوجين لا يكون مُحَصَّنًا ، ولا يكون أهلاً لإحصان الزوج الآخر - أى انتفت صفة الإحصان عن كل من الزوجين .

- أما العقل والبلوغ : فقد قال في المغنى - حاكياً مذهب النخعي في ذلك - : أن يوجد الكمال فيهما جميعاً حال الوطء ، فيطأ الرجل العاقل الحر امرأة عاقلة حرة ^(٢) ، وروى مغيرة بن مقسم عنه في الجارية تُزَوَّجُ ، فيُدْخَلُ بها ، ثم تصيب فاحشة ؟ قال : ليس عليها حد حتى تحيض ^(٣) وروى ابن أبي شيبه بسنده عن النخعي أنه قال : رجل افترض صبية : عليه عقربا ^(٤) أى : مهرها ، وإذا وجب المهر فلا حد عليه ، ولا عليها . لعدم توفر الكمال فيهما معاً .

- وأما الإسلام : ففيما يتعلق بإسلام الزوجة : فقد اتفقت الروايات عن النخعي على أن الذميمة لا تحصن المسلم ^(٥) فلا يحصن الحر بيهودية

(١) ابن أبي شيبه ١٣٠/٢ وانظر : طرح التثريب ٣/٨

(٢) الخراج لأبى يوسف ١٧٥

(٣) المغنى ١٦٢/٨

(٤) المغنى ١٦٤/٨

(٥) ابن أبي شيبه ١٣٧/٢

ولا نصرانية ^(١) ، فلو تزوج المسلم الحر اليهودية أو النصرانية ، ثم فجر ، يجلد ولا يرحم ^(٢) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لكعب - حين أراد أن يتزوج يهودية أو نصرانية ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فنهاه عنها وقال - : إنها لا تُحصنك ^(٣) ؛ ولو تزوج المسلم ذمّية وطئها ، ثم أسلمت ، لا يعتبر وطؤه لها في الكفر إحصاناً له ولا لها ، حتى يطأها في الإسلام ، قال النخعي : « لا يُحصن المسلم باليهودية ولا بالنصرانية ، ولا يُحصن إلا بالحرّة المسلمة ^(٤) » وقال - في الذي يتزوج في الشرك ويدخل بامرأته ثم يُسلم بعد ذلك ، ثم يزني - : أنه لا يرحم حتى يحصن بامرأة مسلمة ^(٥) .

أما ما رواه عبد الرزاق من قول النخعي : « لا تُحصن المسلم اليهودية ولا النصرانية ، وهو يُحصنهما ، فليس بمحفوظ . عنه ^(٦) » وأما ما يتعلق بإسلام الزوج ، فإن النخعي يقول : ليس إحصانه في الشرك بشيء حتى يغشاه في الإسلام ^(٧) .

- وأما الحرية : فإن العبد لا يكون مُحَصَّنًا ، ولا يُحصن غيره بحال من الأحرار ولا العبيد ، وكذلك الأمة ، قال النخعي : لا يُحصن الحر - بمملوكة ^(٨) وقال : لا يُحصن العبد الحرّة ^(٩) وقال - في العبد تكون

(١) ابن أبي شيبة ١٣٢/٢ ب

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٢/٢ و ١٣٣ ب والخراج لأبي يوسف ١٦٣

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٣٣/٢

(٤) آثار الامام محمد ٧٥ وتفسير ابن كثير ٢٢٨/٢ طبع الشعب .

(٥) آثار محمد ٧٥ (٦) عبد الرزاق ٣٠٨/٧

(٧) مصنف عبد الرزاق ٣٠٩/٧

(٨) عبد الرزاق ٣٠٦/٧ وابن أبي شيبة ١٣٢/٢ ب

(٩) عبد الرزاق ٣٠٧/٧

تحتته الحرة ، والحر يكون تحتته الأمة ، فيزني أحدهما - : « ليس على واحد منهما رجم حتى يكونا حُرَيْن مُسْلِمَيْن ^(١) » .

والوطء لا بد وأن يتم في حالة الحرية ؛ ليتم الإحصان ، فإن كانت أمة تحت حر^٢ ، فاعتقت ، ثم فجر قبل أن يجامعها بعد العتق ، فإنما عليه الجلد ، وإن جامعها بعد العتق ، ثم فجر ، فإن عليه الرجم ، وكذلك العبد تحتته حرة ^(٢) .

٢ - احسان القذف :

لا يُقام على القاذف حدُّ القذف حتى تتوفر في المَقْذُوف شروط. هي :
العقل ، والبلوغ ، والحرية ، والإسلام ، والعِفَّة عن الزنا
(ر : قذف / ١٢٢ ، ٢ ، ٣ ، ٤)

- اشتراط. الإحصان في الزوجة للعانها . (ر : لعان / ٤)

* أخ :

- قبول شهادة الأخ لأخيه (ر : شهادة / ٢ د) .
- أحوال الأخ في الميراث (ر : لارث / ٩) .
- أحوال الأخ لأُم في الميراث (ر : لارث / ٨ >) .

* إخبار :

إخبار الرجل بطلاق امرأته ليس بطلاق (ر : طلاق / ٧ ج) .

* أخت :

- أحوال الأخوات الشقيقات في الميراث (ر : لارث / ٨ ي) .
- أحوال الأخوات لأب في الميراث (ر : لارث / ٨ ك) .

(١) ابن أبي شيبة ٢ / ١٣٢ ب

(٢) آثار أبي يوسف ١٣٩ وانظر : مصنف عبد الرزاق ٧ / ٣٠٣ و ٣٠٧

* اختلاس :

الاختلاس : هو خطف الشيء جهاًراً بحضور صاحبه في غفلة منه ،
والهرب به .
- لا قطع على المختلس (ر : سرقة / ٤) .

* اختيار :

- الإكراه بعدم الرضا لا يعدم الاختيار ، ولذلك فإن طلاق المكره يقع .
(ر : طلاق / ٥٥) .
- اختيار الإمام فيما يفعله في الأسرى (ر : أسير) .
- الاختيار في الخيارات العقدية (ر : خيار) .

* أخرس :

- الجناية على لسان الأخرس (ر : جناية / ٢ ج) .
- طلاق الأخرس بالإشارة (ر : طلاق / ١٢٦) .
- لا تقبل شهادة الأخرس (ر : شهادة / ٢ ح) .

* أذان :

١ - صيغته :

للأذان صيغة معروفة ، يؤديها المؤذن ، مثنى مثنى (١) ، ويكون آخره « الله أكبر . الله أكبر ، لا إله إلا الله (٢) » لأنه كان آخر أذان بلال « لا إله إلا الله (٣) »
وعلى هذا فإن كل زيادة على ذلك فإنها ليست من الأذان .

(٢) عبد الرزاق ١/٥٧

(١) آثار محمد ١/١٠٥

(٣) آثار أبي يوسف ١٨

٢ - أداءه على الوقت :

ويؤدى الأذان على الوقت ، ولا يجزئ قبله ، وقد « كره النخعي أن يؤذن قبل الفجر ^(١) » لأن السلف من أصحاب ابن مسعود كانوا يكرهون أن يؤذن المؤذن قبل طلوع الفجر ^(٢) « فكانوا إذا أذن المؤذن بإيل أتوه فقالوا : اتق الله ، وأعد أذانك ^(٣) » .

٣ - الطهارة له :

ولا بأس أن يؤذن المؤذن وهو على غير وضوء ^(٤) ؛ لأن السلف كانوا لا يرون بأساً أن يؤذن المؤذن على غير وضوء ؛ لأن الأذان ذكر ، وليس بصلاة .

٤ - استقبال القبلة فيه :

ويستقبل المؤذن القبلة ، ويقف رجله ^(٥) ، ولا يزيلهما ^(٦) ، ويستحب الالتفات في الحيعلتين يميناً وشمالاً ، ولا يدور ، سواء كان على الأرض أم على المنسارة ^(٧) .

٥ - الترسل فيه :

ويترسل في الأذان ^(٨) ، ولا يصل الكلام بعضه ببعض مُعرباً ، بل يجزئله جزءاً ^(٩) ، فقد كان النخعي يقول : « شيثان مجزومان كانوا لا يعربونهما : الأذان والإقامة ^(١٠) » .

(١) المحلى ١١٨/٣ وطرح التثريب ٢٠٦/٢ وابن أبي شيبة ٣٤/١

(٢) عبد الرزاق ٤٩١/١

(٣) عبد الرزاق ٤٩١/١ وطرح التثريب ٢٠٦/٢ والمحلى ١١٨/٣

(٤) ابن أبي شيبة ٣٣/١ ب وآثار محمد ٩٩/١ وصحيح البخارى ٢٥٤/٢

(٥) ابن أبي شيبة ٣٤/١ وعبد الرزاق ٤٦٧/١ و ٤٦٩

(٦) ابن أبي شيبة ٣٣/١ (٧) نيل الأوطار ٤٩/٢

(٨) ابن أبي شيبة ٣٤/١ (٩) المغنى ٤٠٧/١

(١٠) ابن أبي شيبة ٣٦/١

٦ - الكلام فيه :

وكلام المؤذن أثناء الأذان قد نُقِلَ عن النخعي التوقف فيه ، فقد سئل عن المؤذن يتكلم في أذانه ، فقال : لا أمره ولا أنهاه ^(١) ، كما رويت عنه كراهة ذلك ، قال ابن أبي شيبه : « كره - النخعي - أن يتكلم المؤذن في الأذان ^(٢) ، وقال : كانوا يكرهون للمؤذن إذا أخذ في أذانه أن يتكلم حتى يفرغ ^(٣) .

٧ - التشويب بعده :

والتشويب ، وهو : أن يقول المؤذن - بعد الأذان - : الصلاة خير من النوم ^(٤) سنة في كل الصلوات ^(٥) ، أما التشويب الذي أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة ^(٥) - وهو أن يقول المؤذن بين الأذان والإقامة : حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح مرتين - فقد استحسنته النخعي في كل الصلوات ؛ لفرض غلبة الغفلة على الناس ، وشدة ركونهم إلى الدنيا ^(٦) ، فقد سأل حماد بن أبي سليمان النخعي عن التشويب ، فقال : هو مما أخذته الناس ، وهو حسن مما أحدثوا ، وذكر أن تشويبهم كان حين يفرغ المؤذن من أذانه [يقول :] الصلاة خير من النوم ^(٧) ، وقد كان مؤذن إبراهيم يُشَوِّب في الظهر والعصر فلا ينهائهم ^(٨) .

٨ - الزمن بين الأذان والإقامة :

ويقعد المؤذن في المغرب فيما بين الأذان والإقامة ^(٩) ، وإذا كان يقعد في المغرب فمعه في غيرها أولى ؛ لأن المغرب مما يستحب تعجيله من الصلوات .

(١) آثار محمد ١٠٠/١ وآثار أبي يوسف ١٩

(٢) ابن أبي شيبه ٣٣/١ (٣) عبد الرزاق ٤٦٩/١

(٤) البدائع ١٤٨/١ وآثار محمد ١٠١/١

(٥) نيل الأوطار ٤٠/٢ (٦) الهداية ٢٦/١

(٧) البدائع ١٤٨/١ (٨) آثار محمد ١٠١/١

(٩) ابن أبي شيبه ٣٣/١

٩ - الغلط فيه :

وإذا غَلِطَ. المؤذن في الأذان، فأراد أن يُؤذِّنَ فأقام، يرجع (١)، ويستأنف
[أذاناً جديداً].

١٠ - اذان الصغير :

ويصح أذان الصبي، وكان النخعي يقول : « كان يُعْجِزُني أن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى كان يأمر ابننا له خُلاماً فيؤذن (٢). كما يجوزُ أذانُ الأعمى ،
« وكان مُؤذِّنُ إبراهيم أعمى (٣) » .

١١ - من لا يجب الأذان عليه :

وليس على النساء أذان (٤)، ولكن إذا أذنت فهل يُعْزَى ؟ هذا ما لم
نعثر على رأيٍ للنخعي فيه .

وليس على الذي يصحُّ في بيته أذان ؛ إذ يجزئه أذانُ المصير (٥)، والمسافر
إن كان معه رَفَقَةٌ أذَّنوا ، وأقاموا ، وإن كان وحده أجزأته الإقامة ، وإن
شاء أذَّن (٦) .

ولا أذان على من دخل مسجداً قد أذَّن فيه ، قال النخعي : « إذا انتهيت
إلى مسجدٍ قد صَلَّى فيه ناسٌ ، وأذَّنوا ، فإن أذانهم يُعْزَى عمن جاء بعدهم (٧) »

(٢) ابن أبي شيبة ٣٥/١

(١) ابن أبي شيبة ٣٥/١

(٣) ابن أبي شيبة ٣٤/١

(٤) المغنى ٤٢٢/١ وابن أبي شيبة ٣٥/١ وآثار محمد ١٠٨/١ وآثار أبي
يوسف ١٨ وعبد الرزاق ١٢٧/٣

(٥) المغنى ٤١٨/١ وابن أبي شيبة ٣٤/١ ب

(٦) أنظر المغنى ٤٢١/١ وابن أبي شيبة ٣٤/١ ب

(٧) المغنى ٤٢٢/١

وقال عبدُ الله بن يزيد : دخلت مع إبراهيم مسجد مُحارب ، فأُمني ، ولم يؤذَن ، ولم يُقِمَّ (١) .

— ولا أَذَانَ لصلاة العيد (٢) . (ر : صلاة / ٥٥٢٤) .

* إذن :

— الإذن مشروطٌ . بالسلامة . (ر : جنابة / ٤٦٣) .

— الإذن للعبد بالتجارة . (ر : دين / ١ و) .

— اشتراط . إذن الحرة في العزل دون الأمة (ر : عزل) .

— إذن الزوجة في النكاح (ر : نكاح / ٢ ب) .

— إذن السيد لنكاح عبده (ر : نكاح / ١ ب) .

— إذن الأرقاء للتفريق بينهم — في البيع ونحوه — إذا كانوا أرحاماً

(ر : رِق / ١ د) .

— اشتراط . إذن المرتهن لتصرف الراهن بالرهن بيعاً ، أو هبة ، أو نحوه

ذلك . (ر : رهن / ٣ ج) .

* أذن :

— الجنابة على الأذن (ر : جنابة / ٣ ب ١) .

— مسح الأذنين في الوضوء (ر : وضوء / ٤ ب) .

* إرث :

وسيكون الكلامُ فيه في النقاط التالية .

١ — أسباب الإرث .

٢ — إعطاء من حضر القسمة .

(٢) ابن أبي شيبة ٨٥/١

(١) ابن أبي شيبة ٣٥/١

- ٣ - موانع الإرث .
- ٤ - الأسير والمفقود .
- ٥ - موت جماعة لا يُدْرَى زمن موتهم .
- ٦ - إرث الحمل .
- ٧ - استحقاق الإرث بجهة القرابة .
- ٨ - ميراث أصحاب الفروض .
- ٩ - العصبيات .
- ١٠ - ميراث ذوى الأرحام .

١ - أسباب الإرث :

أسباب الإرث ثلاثة : النسب ، والنكاح ، والولاء :

(١) النسب : الإرث بسبب النسب من بدنيات الفقه الإسلامى ، ورد به القرآن الكريم فى آية الموارث ، ولكن هناك بعض الدقائق لابد من بيان رأى النخعي فيها ، منها :

١ - أنه إذا مات الإنسان وامرأته حُبلى لم يُقسَم الميراث حتى تضع ، ثم يتقسم الميراث ^(١) ؛ لأن هذا الحمل له حظ من ميراث أبيه .

٢ - ولو مات ، وخلف ولدين ، فأقر أحدهما بأخ أو أخت ، يشاركهما فى الميراث ، ليس بشئ حتى يُقرَّوا جميعاً ؛ لأنه لم يثبت نسبهما فلا يرث ، كما لو أقر بنسب معروف النسب ^(٢) .

وفى رواية أخرى عن النخعي : أنه يدخل معهم بمنزلة العبد يكون بين الإخوة فيعتق أحدهم نصيبه ^(٣) .

(١) ابن أبى شيبة ٢٥٦/٢

(٢) ابن أبى شيبة ١٨٨/٢ والمفنى ١٨٢/٥

(٣) ابن أبى شيبة ١٨٨/٢

وبعد البحث عن حكم العبد المشترك إذا عتق بعضه - عند النخعي -
 وجدت ابن حزم ينقل عن منصور بن المعتمر عن النخعي في العبد يكون
 بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه قال : يضمن إن كان له مال ، فإن لم
 يكن له مال استسعى العبد ^(١) ، ومقتضى هذا أنه يكون له حصته من الإرث ،
 ويوضح هذا ما ذكره ابن قدامة نقلاً عن النخعي : إذا مات وخلف ابنين ، فأقر
 أحدهما بأخ ، فلم يثبت نسبه ، يقاسمه ما في يده ؛ لأنه يقول : أنا وأنت
 سواء في ميراث أبينا ، وكأن ما أخذه المنكر تلف ، أو أخذته يد عادية ،
 فيستوى فيما بقي ^(٢) .

٣- وكان الإمام إبراهيم النخعي يرى في الرجلين يدعيان الولد أنه ابنهما ،
 يرثهما ويرثانه ^(٣) ، وهو مبني على أصل عنده هو : إثبات نسبه منهما (ر :
 نسب / ٥)

وإذا وطئ المملوكة ثلاثة نفر في طهر واحد ، فادعوا الولد جميعاً ، فهو
 للآخر ، وإن نفوه جميعاً فهو عبد للآخر ، وإن قالوا : لا ندري ، ورثوه وورثهم ^(٤) .
 ٤- والحميل - وهو الولد الذي تحمله المرأة المسبية مدعية أنه ابنها -
 لا يجري التوارث بينه وبين من تحمله إلا إذا قامت البيينة على أنه ابنها ،
 وتقبل على ولادتها شهادة امرأة حرة مسلمة ، قال النخعي : « لا يكون ابنها
 إلا ببينة ، وتقبل على ولادتها شهادة امرأة حرة مسلمة (٥) » وقال : « لا يورث
 الحميل إلا ببينة ^(٦) » .

(٢) المغني ٦/ ٣٣٠

(١) المحلى ٩/ ١٦٤ ، ١٩٥

(٣) آثار أبي يوسف ١٥٨ و آثار محمد ١٢٢

(٥) آثار محمد ١٢٢

(٤) آثار محمد ١٢٧

(٦) المحلى ٩/ ٣٠٣

(ب) النكاح : من المُجمَع عليه أن النكاح سببٌ من أسباب الإرث .

١- ولكن إن اشتبه من يرث بالنكاح ومن لا يرث ، ولم يمكن التمييز بينهما ، فإن الجميع يرثون عند النخعي ، كما إذا اشتبه من نكاحها صحيح بمن نكاحها فاسد ، فإذا تزوج أختين لا يدري أيتها تزوج أولا ، فالمهر والميراث يقسم بينهما على حسب الدعاوى والتنزيل ، كميراث الخنثى (١) يعني- والله أعلم- أنه إذا ادعت واحدة منهما أنها كانت الأولى ، وقالت الثانية : أنا الثانية ، فالميراث للأولى ، وإن ادعت كل واحدة منهما أنها هي الأولى ، اقتسمتا حظَّ الزوجات بالسوية ، فإن الخنثى المشكّل عندما ينازعه الورثة ، فيقول هو : أنا ذكرٌ ، ولي نصيب الذكر ، ويقول الورثة : أنت أنثى ، ولك نصيب الأنثى ، يدفع له نصف نصيبه فيما لو كان ذكرا ، ونصف نصيبه فيما لو كان أنثى ، فينزل منزلة الذكر ومنزلة الأنثى ، بناء على دعواه ودعوى الورثة (٢) .

وكما إذا اشتبهت امرأة خرجت من عصمة الزوجية بالطلاق بمن هي باقية على نكاحها ، فإذا كان لرجل أربع نسوة طلق إحداهن ، ثم تزوج خامسة بعد قضاء عدتها ، ثم مات ولم يعلم أيتهن طلق ، فللتي تزوجها ربع ميراث النسوة ، وما بقى بين هؤلاء الأربع (٣) ، فقد استحققت الأولى ربع الميراث المخصص للنسوة ؛ لأنه لم يدخل في ميراثها اشتباه ، وأشرك الأربع الباقيات في ثلاثة أرباع ميراث النساء - وهو الباقي بعد نصيب الخامسة - لاحتمال أن تكون كل واحدة منهن هي المطلقة ، فلما تساوين في الاحتمال ، تساوين في الميراث .

(١) المغنى ٦/٣٢٧ .

(٢) اعتمدنا في هذا الايضاح على ما ذكره ابن قدامة في المغنى ٦/٣٢٧ من ان قول النخعي في الخنثى كقول الشعبي ، ولما لم نعثر بعد البحث على رأى النخعي فى ميراث الخنثى المشكّل، فقد أخذنا رأى الشعبي، كما جاء فى شرح السراجية ٢٠٧ وما بعدها مع شئ من التصرف فى التعبير .

(٣) المغنى ٦/٣٢٨ و ٧/٢٥٨ وابن أبى شيبة ١/٢٥٤ .

وهنا نرى أن النخعي لم يلجأ إلى حرمان واحدة منهم من الميراث بإخراجها بالقرعة ، كما فعل الإمام أحمد ، ولم يتوقف حتى يصطلحن ، كما فعل الإمام الشافعي ^(١) ، بل ورث الجميع ؛ لتساوى حالهن .

٢- المُطَلَّقة تَرثُ مُطَلَّقَهَا بشرطين : الأول : أن يكون طلاقها رجعيًا ، والثاني : أن يتوفى وهي ما زالت في العدة - أي مملك زوجها الرجعة عليها - فإن بانّت منه فلا ميراث بينهما .

قال النخعي « إذا طلق الرجل امرأته تطليقة ، أو اثنتين ، ثم ارتفعت حيضتها ، ترثه إذا كانت في العدة ، فإن بتّ طلاقها فلا ميراث بينهما ^(٢) » وقال : هما يتوارثان ما كانت في عِدَّتِها إن كان زوجها يملك الرجعة ^(٣) ، وعلى هذا فإنه لو تزوجها وطلّقها في مرضه قبل الدخول ، فلا ميراث لها ، قال النخعي - في الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها وهو مريض قبل أن يدخل بها ، قال - : « لها نصفُ الصداق ، ولا ميراث لها ، ولا عدة عليها ^(٤) » .

وإذا اختلعت المرأة من زوجها ، وهو مريض ، فمات في مرضه ، فلا ميراث لها ^(٥) ؛ لأنّ الخُلْعَ طلاقٌ بائن .

٣- وإذا قصد من فصم عرى الزوجية الفرار من توريث الزوجة ، فإن هذا الفصم لا يؤثر في المنع من الإرث شيئًا ، وتبقى المرأة وارثة ما دامت في العدة ؛ لأنّ هذا قصدٌ فاسدٌ في الميراث فعورضٌ بنقيض قصده ، كالقاتل لمورثه ، فإنه يحرم من الميراث عملاً بنقيض قصده ، وقد انعقد الإجماع على هذا في زمن عثمان بن عفان ، حين ورث عثمانُ تُمَاضِرَ بنتِ الأصبغ الكلبية

(٢) عبد الرزاق ٣٤٢/٦

(٤) ابن أبي شيبه ٢٢٦/١

(١) المغني ٢٥٨/٧

(٣) عبد الرزاق ٣٤٠/٦

(٥) آثار محمد ٨٤

من عبد الرحمن بن عوف ، وكان طَلَّقَهَا في مرضه ، فبَتَّهَا ، واشتهر ذلك في الصحابة ، فلم ينكر ، فكان إجماعاً ^(١) ، وقد نقل ابن قدامة ذلك عن النخعي ، فقال : إن طلق امرأته - طلاقاً بائناً بينونةً صُغرى أو كبرى ، أو رجعيًا - في مرض مَخُوف ، ثم مات من مرضه ذلك في عِدَّتِهَا ، ورثته ، ولم يرثها إن ماتت ^(٢) ، فإذا انقضت العدة لم ترث ^(٣) ، وإن صحَّ من مرضه ذلك ، ثم مات بعده ترثه ؛ لأنه طلاقٌ مرض قصد به الفرار من الميراث ، فلم يمنع ، كما لو لم يصح ^(٤) ، وإن طَلَّقَهَا في مرضه قبل أن يدخلها ، فلا ميراث لها ^(٥) .

٤- وأن الإرث يبقى قائماً ما دامت الزوجية قائمة لم تُفْصَم بعدُ ، وعلى هذا فإن الرجل إذا ظاهر من امرأته ، فمات أحدهما قبل أن يكفَّر ، فإنهما يتوارثان ^(٦) ؛ وإذا تزوج الرجل المرأة ، ثم فجرت ، فأقيم عليها الحد ورثها ^(٧) ؛ وإذا قذف زوجته ، فمات أحدهما قبل أن تتم الملاءنة بينهما فإنهما يتوارثان ^(٨) ؛ وإذا قال لها : أنت طالق إلى سنة ، فإنها لا تطلق حتى يأتى ذلك الأجل ، ويتوارثان فيما بين ذلك ^(٩) .

(ج) الولاء : والولاء نوعان : ولأئ بالعتق ، وولاء بالموالاة .

١- والإرث بالولاء بنوعيه مؤخر عن الإرث بالرحم ، فإن الرجل إذا مات وترك موالیه الذين اعتقوه ، ولم يدع ذا رحم إلا أمًّا ، أو خالَّةً ، دفعوا ميراثه إليها ، ولم يرثوا موالیه معها ؛ لأن الموالى لا يرثون مع ذى رحم ^(١٠) .

(١) المغنى ٣٢٠/٦

(٢) المغنى ٣٢٠/٦ والمحلى ٢١٩/١٠

(٣) آثار أبى يوسف ١٣٦

(٤) المغنى ٣٣١/٦

(٥) آثار أبى يوسف ١٣٦ وعبد الرزاق ٦٧/٧ و ٦٨ والمحلى ٢٢٠/١٠

(٦) عبد الرزاق ٤٣٢/٦ و ٤٣٣ (٧) ابن أبى شيبه ٢٥٧/١

(٨) انظر عبد الرزاق ١٠٩/٧ وابن أبى شيبه ٢٥٦/١

(٩) عبد الرزاق ٣٨٧/٦ (١٠) عبد الرزاق ٢٠/٩

٢- النوع الأول : الولاء بالعتق : أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه ، وأنه يرث به ^(١) ، والنخعي يثبت الولاء لمن أعتق ، فيقول : « الولاء للذي أعتق ^(٢) » .

ويدخل في ذلك ما إذا أعتق سائبة ؛ لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « الولاء من أعتق ^(٣) » فلو كاتب رجل عبده ، ثم توفي قبل أن يؤدي المكاتب ماعليه ، فأعتق الورثة المكاتب بما يصيبونه من الميراث ^(٤) ، فالولاء للمكاتب الميت ^(٥) لا للورثة ، وإذا أدى المكاتب النصف جر الولاء ^(٦) ، وإن أذن قوم لعبدهم أن يشتري عبداً ، وأن يعتقه إن شاء ، فاشترى عبداً ، ثم أعتقه ، ثم باع القوم عبدهم الذي أذنوا له بذلك ، فالولاء للأولين الذين أذنوا ^(٧) .

وعن النخعي في إنتقال الولاء روايتان :

الأولى : أن الولاء لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث ، وهو بمنزلة النسب ^(٨) وقد سأل منصور بن المعتمر إبراهيم النخعي عن بيع الولاء ، فقال : هو محدث ^(٩) ، ويستدل لذلك بقول عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - : « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء ، وعن هبته ^(١٠) » .

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ١٤٠/١٠

(٢) عبد الرزاق ١٥٢/٩

(٣) أخرجه البخاري في الفرائض ، ومسلم في العتق ، والسائبة : أن يقول الرجل لعبده : أعتقتك سائبة ، كأنه يجعله لله - أنظر المغني ٣٥٣/٦

(٤) في الأصل « بما يصيبه من الميراث » ولا يستقيم ، والصواب ما ذكرناه .

(٥) سنن البيهقي ٣٤١/١٠

(٦) عبد الرزاق ٤٠٤/٨ و ٤٦/٩

(٧) عبد الرزاق ٤٣/٩

(٨) أنظر ابن أبي شيبة ٢٧٨/١ و ١٩٠/٢ وآثار أبي يوسف ١٩٥ والمغني

٣٦٧ و ٣٥٢/٦

(٩) ابن أبي شيبة ١٩٠/٢

(١٠) أخرجه البخاري في الفرائض ومسلم في العتق

والثانية : أنه يجوز انتقالُ الولاء بالهبة ، أو البيع ، أما الهبة : فقد سأل منصورُ بنُ المعتمر إبراهيمَ النخعي عن : رجل أعتق رجلاً ، فانطلقَ المعتق فوالى غيره ، قال : ليس له ذلك إلا أن يهبه المعتق ^(١) ، وقال أيضاً : « لا بأس إذا أذن المولى أن يوالى غيره ^(٢) » . ويستدل لهذا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من والى قومًا بغير إذن مواليه فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبلُ منه يوم القيامة صرف ولا عدل ^(٣) » .

وأما البيع فقد روى عنه منصور أنه قال : لا بأس ببيعٍ ولاء السائبة ^(٤) ، وإذا جاز بيعُ ولاء السائبة فجوازُ بيعِ ولاء غيرها أولى .

وعلى مقتضى هذه الرواية فإن الولاء ينتقل بالإرث ، ولكنى لم أجِد عن النخعي نصاً على ذلك .

والرواية الأولى هي الأليقُ برأى النخعي - والله أعلم - لأنه لا يُعقلُ أن يقولَ عن بيعِ الولاء إنه محدث ، ثم يقول به ، ثم إن الولاء ليس بحقٍّ حتى يصح بيعُهُ أو هبته ، بل هو حقٌّ من جهة ، وواجبٌ من جهة أخرى ، فهو حقٌّ من جهة الإرث ، ولكنه واجبٌ من جهة العقل ، وقال النخعي في العبد يكونُ بين اثنين ، فيعتق أحدهما نصيبه قال : يُقال للآخر : أعتقت أو يضمّن ؟ فإن أعتق فالولاء بينهما ، وإن ضمّن فالولاء للذى أعتق ، وإن استسعى العبد فالولاء بينهما ^(٥) ، وفي رواية أخرى : أن الولاء كله للذى أعتق بعضه ، لأنه عتق عليه ، أو بالاستسعاء ^(٦) ، وفي رواية ثالثة : إذا كان يسعى فهو بمنزلة العبد ، وميراثه وولاهُ للذى يسعى له ^(٧) ، وهذا مبنى على أن العبدَ المشترك هل يعتق

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٨/١/٢ (٢) ابن أبي شيبة ١٩٠/٢

(٣) أخرجه البخارى فى الفرائض ومسلم فى العتق

(٤) ابن أبي شيبة ٢٧٨/١ (٥) آثار أبي يوسف ١٦٥

(٦) المحلى ١٩٥/٩ (٧) عبد الرزاق ١٧٥/٩

بعثت بعضه ؟ أم أنه لا يعتق إلا بعثت تمامه ؟ وهو أمر قد اختلفت الرواية فيه
عن الذخعي (ر : ر ق / ٧ ب ١)

فإن قلنا : إنه يعتق بعضه ، فميراثه لورثته ، وإن قلنا : إنه لا يعتق
إلا بعثت تمامه ، فميراثه للذي يسعى له ، وإن قلنا : إنه يعتق منه ما عتق ،
ويبقى على الرق ما لم يعتق منه يكون بعضه حراً وبعضه عبداً ، فإن مات فللذي
له الولاء مما ترك بمقدار ماله فيه من الولاء ، والباقي للذي له الرق (١) .
والولاء للبنين الذكور دون الإناث ، ولا يرث النساء من الولاء إلا ما اعتقن
أو أعتق من أعتقن (٢) ، فلو كاتب رجل عبده ، ثم مات وترك ولداً -
رجلاً ونساءً - فالعمال بينهم بالحصص ، والولاء للرجال دون النساء (٣) .
ويوضح لنا التوارث بالحصص ما ذكره ابن أبي شيبه : أن رجلاً أعتق مملوكاً
له ، ومات المولى ، وترك الذي أعتقه أباه وابنه ، قال إبراهيم : لأبيه السدس ،
وما بقي فهو لابنه (٤) .

والأقرب إلى المعتق يحجب الأبعد بعد هلاك المعتق ، فلو مات رجل عن
ابنين ومولى ، ومات أحد الابنين بعده عن ابن ، ثم مات المولى فالولاء لابن
معتقه ، لأن الولاء للكبير ، ولو هلك الابنان بعده وقبل المولى ، وخلف أحدهما
ابناً والآخر تسعة ، كان الولاء بينهم على عددهم لكل واحد منهم عشرة (٥) .
وإذا أعتق الرجل أمته ، فتزوجها عبد ، فأولدها ، فولدها منه أحرار ،
وعليهم الولاء لمولى أمهم ، يعقل عنهم ، ويرثهم إذا ماتوا ، لكونه سبب
الإنعام عليهم بعثت أمهم ، فصاروا لذلك أحراراً ، فإن أعتق العبد - وهو زوج

(١) المحلى ٣٠٢/٩

(٢) ابن أبي شيبه ١٨٨/٢ و ١٩٠ وعبد الرزاق ٣٦/٩ وآثار محمد ١٢٠

(٣) ابن أبي شيبه ١٨٨/٢ وسنن البيهقي ٣٤١/١٠ وعبد الرزاق ٤٢١/٨

(٤) ابن أبي شيبه ١٨٨/٢ وعبد الرزاق ٣٥/٩ و ٤٥

(٥) المغني ٣٧٦/٦

تلك المرأة المعتقة - سيده ثبت له عليه الولاء ، وجرّ إليه ولأه أولاده عن مولى أمهم (١) .

وأن الجدّ في جرّ الولاء كالأب عند النخعي ، فإذا أعتق الرجل أمته المتزوجة عبداً ، ولها أولاد ، كان ولأولهم له - أي لمعتق الأم - فإن أعتق الجدّ - أبو الأب - ولم يعتق الأب جرّ ولأه هؤلاء الأولاد إلى معتقه عن مولى الأم ، فإن أعتق الأب بعد ذلك جرّ ولأه الأولاد إلى معتقه عن مولى الجد (٢) .

وإذا أعتق قوم عبداً ، وأعتق أباه آخرون ، يتوارثون بالأرحام ، وجنابتهما على عاقلة موليتهما (٣) .

٣- النوع الثاني : الولاء بالمؤالة : وعقد المؤالة هو عقد يُجرّيه إنسان مع إنسان آخر على أن يرثه إذا مات ، ويعقل عنه إذا جنّى .

فإذا والى رجل قوماً فإنهم يرثونه ، ويعقلون عنه ، وإن شاء تحوّل عنهم إلى غيرهم ، ما لم يعقلوا عنه ، فإن عقلوا عنه لم يستطع أن يتحوّل عنهم إلى غيرهم (٤) . ويجرى الإرث في عقد المؤالة بين المختلفين في الدين ، قال النخعي : « إذا تولّاك الرجل من أهل الذمة فعليك عقله ولك ميراثه وله أن يتحوّل بولايته ما لم تعقل عنه ، فإذا عقلت عنه فليس له أن يتحوّل بولايته (٥) والأصل في ذلك قوله تعالى - في سورة النساء ٣٣ - : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَاتُوتُهُمْ نَصِيصَهُمْ ﴾ وهي مُحْكَمَةٌ غير منسوخة بقوله تعالى - في سورة الأنفال ٧٥ - : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

(٢) المغنى ٦/٣٦٢

(١) المغنى ٦/٣٥٩

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٩/٢ والمحلّى ١١/٥٨ وعبد الرزاق ٩/١٠ و ٤٧

(٤) آثار أبي يوسف ١٦٩ وعبد الرزاق ٩/٧ و ٣٩

(٥) آثار محمد ١٢٠

إذ أن هذه الآية الثانية جعلت ذوى الأرحام أولى من مولى الموالاة ، فنسخ ميراثهم في حال وجود القرابات ، وهو باقٍ لهم إذا فُقدَ الأقرباء ، على الأصل الذى كان عليه .

٤- وإذا أسلم الرجل على يدى رجلٍ ، فله ميراثه ، ويعقل عنه ^(١) إذا تواصلوا في الإسلام ^(٢) ، عدلاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أسلم على يدى رجلٍ فهو مولاة ^(٣) » ولكن له أن يحولَ ولأه حيث شاء ، ما لم يعقل عنه ، فإذا عقل عنه لم يحز أن يحولَ عنه ولأه ^(٤) .

(د) ادب اللقيط : روى عن إبراهيم النخعي في اللقيط. ثلاث روايات : الأولى : « أن اللقيط حرٌّ » ^(٥) لأن الأصل في الإنسان الحرية ، والرق عارضٌ .

الثانية : « هو عبد ^(٦) » .

الثالثة : « إن نوى ملقطه أن يكون حراً فهو حرٌّ ، وإن نوى أن يكون عبداً فهو عبد ^(٧) » ، وإذا كان حراً فله أن يوالى من شاء ^(٨) ، فإن استرقه كان ميراثه له ، وإن لم يسترقه ، ووالى غيره ، فليس له من ميراثه شيء .

قال النخعي : إن اللقيط بمنزلة اللقطة ^(٩) ، فإن نوى ملقطه أن يربوه فذلك ^(١٠) ، وإن لم ينو ذلك فليس له أن يرث .

(١) المغنى ٣٨٠/٦ والمحلى ٥٨/١١ وعبد الرزاق ٢٠/٦

(٢) عبد الرزاق ٣٠١/١٠

(٣) أخرجه عبد الرزاق ٢٠/٦ ولفظه عند الترمذى - فى كتاب الفرائض - :

« هو أولى الناس بمحياه ومماته » . (٤) عبد الرزاق ٢٠/٦ و ٣٩/٩

(٥) عبد الرزاق ٤٥٠/٧ و ١٥/٩

(٦) المحلى ٢٧٤/٨ والمغنى ٦٧٩/٥

(٧) المحلى ٢٧٤/٨

(٨) ابن أبي شيبه ١٨٦/٢ و ١٨٩

(٩) فتح البارى ٤١/١٥

(١٠) المغنى ٣٨١/٦

(هـ) ميراث من لا وارث له : وقال النخعي - في الذي يموت وليس له وارث - :
 « إن ميراثه لأهل قريته يستعينون به فيخراجهم ^(١) - أي للفقراء منهم -
 ولعل النخعي أخذ هذا من قول عائشة - رضي الله عنها - : إن مولى
 للنبي - صلى الله عليه وسلم - وقع من نخله فمات ، وترك مالا ، ولم
 يدع ولداً ولا حميماً ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « أعطوا ميراثه
 رجلاً من أهل قريته » ^(٢) . ومما قضى به عمر بن الخطاب - رضي الله
 عنه - في رجل في جرهم ، توفي ، ولم يترك وارثاً ، فقدم عمر ميراثه
 في القوم الذين توفي فيهم ^(٣) ، وتوفي رجل في عهده ، ولم يترك عقبه ،
 فقال عمر : « يرثه الذي كان يغضب لغضبه ، وجيرانه » ^(٤) .

٢ - اعطاء من حضر القسمة :

إعطاء من حضر قسمة الميراث - ممن لا يستحق - شيئاً منها واجب ^(٥) ،
 ولا يُقدَّر ذلك بمقدار معين ، بل يعطى الوارث ما طابت به نفسه لأولئك
 الحضور لقوله تعالى - في سورة النساء ٨ - : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ
 وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ وهي محكمة ليست منسوخة ^(٦) ،
 قال النخعي - في تفسير هذه الآية - : « إذا كان قسم القوم الميراث ، وكان
 هؤلاء شهوداً رضخ ^(٧) لهم من الميراث ، فإن كانوا أغنياء ، وواحد منهم شاهد
 فإن شاء أعطى من نصيبه ، وإلا قال لهم قولاً معروفاً ، قال : يقول : إن كان
 لكم فيه حقاً . . . » ^(٨) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٨٩/٢

(١) ابن أبي شيبة ١٨٩/٢

(٤) ابن أبي شيبة ١٨٩/٢

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٩/٢

(٥) المحلى ٣١١/٩ وتفسير ابن كثير ١٩٢/٢ ط الشعب .

(٦) المحلى ١٢٧/٨ وتفسير الطبري ٨/٨

(٧) الرضخ : العطية ، وقيل : العطية القليلة . (لسان العرب / رضخ)

(٨) ابن أبي شيبة ١٧٧/٢

٣ - موانع الإرث :

موانع الإرث عند النخعي هي :

(١) الرق : فلا يرث الرقيق شيئاً من تركة الميت ، ولا بدّ من أن يكون حراً وقت موت مورثه لكي يرث ، فمن أعتق بعد الموت فلا حق له في الميراث ، لأن الحقوق وجبت عند الموت ^(١) . قال النخعي - في الرجل يشتري ابنه عند الموت بألف درهم - إنه إن بلغ الذي أعطى فيه الثلث ورث ، وإن كان ثمنه دون الثلث ورث - أيضاً - وإن كان أكثر من الثلث ، واستسعى في شيء ، لم يرث ^(٢) .

- إرث المكاتب : (ر : ر ق / ٢ د) .

(ب) القتل : القاتل عمداً أو خطأ لا يرث من مقتوله شيئاً ، لا من دينه ولا من ماله ^(٣) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس لقاتل شيء » ^(٤) . وقد أفتى النخعي في الذي يقتل ابنه عمداً قال : « لا يرث من دينه ولا من ماله » ^(٥) ، ولكن نقل الشوكاني عن النخعي أن قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية ^(٦) ، ولم أعثر على هذا القول عند غير الشوكاني ، رغم بحثي الشديد ، ولعل الشوكاني قد وهم فيه ، لأن المنقول عن النخعي أن القاتل لا يرث من المقتول سواء قتلته عمداً أو خطأ - والله أعلم .

(١) ابن أبي شيبة ١٩٠/٢ وعبد الرزاق ٢٤/٦

(٢) آثار محمد ١١٥

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٧/٢ وآثار أبي يوسف ١٦١ وآثار محمد ١١٨ والمغنى

٢٩١/٦ وعبد الرزاق ٤٠٤/٩

(٤) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب العقول برقم ١٠

(٥) عبد الرزاق ٤٠٤/٩

(٦) نيل الأوطار ٨٠/٦

(ج) اختلاف الدين : وسنبحث هذا الأمر في فرعين :

الأول : توارث أهل الأديان غير الإسلام فيما بينهم .

والثاني : توارث المسلمين وغيرهم من أهل الأديان الأخرى .

ففى الفرع الأول - توارث أهل الأديان غير الإسلام - نجد عن النخعي

رويتين :

الأولى : اعتبار الكفر على اختلاف ملته واحدة ، وأهله يتوارثون فيما

بينهم ، أى : يرث اليهودى من النصرانى ، والنصرانى من اليهودى .

والثانية : أن الكفر ملل متعددة لايتوارث أهلها فيما بينهم ، والمِللُ

الكافرة ثلاث ، هى : اليهودية ، والنصرانية ، ودين من عداهم ^(١) .

أما الفرع الثانى - وهو التوارث بين أهل الكفر وأهل الإسلام - فعن

النخعي روايتان :

الأولى : لا توارث بين أهل الكفر وأهل الإسلام ، وفى ذلك يقول النخعي :

« لا يرث النصراني المسلم ولا المسلم النصراني ^(٢) » وقال - فيمن تزوج يهودية

أو نصرانية - : « لا لعان بينهما ولا ميراث ^(٣) » ويستدل لهذا بقوله - صلى

الله عليه وسلم - : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم ^(٤) » .

والرواية الثانية : أن المسلم يرث من الكافر ، ولا يرث الكافر من المسلم ^(٥) .

والرواية الأولى هى الأصح عن النخعي ؛ لأن العمل بمضمونها كان جاريا فى

عهد الرسول ، والخلفاء الراشدين الأربعة من بعده ، وأن أول من قال بتوريث

(١) المغنى ٦/٢٩٦

(٢) ابن أبى شيبة ٢/١٨٧

(٣) عبد الرزاق ٧/١٢٨

(٤) أخرجه مسلم فى الفرائض ، ومالك فى الموطأ ، وفى الفرائض أيضا .
واللفظ لمسلم

(٥) المغنى ٦/٢٩٤ والمحلى ٩/٣٠٤ ونيل الأوطار ٦/٧٩ وشرح النووي لمسلم
٥٢/١١

المسلم من الكافر هو معاوية^(١) ، فلما كانت خلافةُ عمر بن عبد العزيز أبطل العمل بما أحدثه معاوية من توريث المسلم من الكافر ، وعاد إلى ما كان عليه العمل في العصر الأول ، وبقي العملُ على ذلك حتى كانت خلافة هشام بن عبد الملك ، حيث عاد إلى العمل برأى معاوية في ذلك ، قال الزهري : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، على عهد رسول الله ، ولا عهد أبي بكر ، ولا عهد عمر ، فلما ولي معاوية ورثَ المسلم من الكافر ، ولم يرث الكافر من المسلم ، قال : فأخذ بذلك الخلفاء ، حتى قام عمر بن عبد العزيز ، فراجع السُّنة الأولى ، ثم أخذَ بذلك يزيد بن عبد الملك ، فلما قام هشام بن عبد الملك أخذَ بسُّنة الخلفاء^(٢) .

واحتج معاوية لتوريث المسلم من الكافر بحجتين :

الأولى : أن الوارث لو كان كافراً لورث الكافر الميت ، فكيف لا يرثه وهو مسلم ، مع أن الإسلام يزيد ولا ينقص ، وفي ذلك يقول معاوية : لو كان نصرانياً ورثه ، فلم يزد الإسلام إلا شدة^(٣) .

والثانية : قيامه إرث المسلم من الكافر على نكاحه ، فقد قال : نرثهم ولا يرثوننا - كما يحلُّ لنا النكاحُ فيهم ولا يحلُّ لهم النكاحُ فينا^(٤) . ولا يُعقلُ أن يترك النخعيُّ السُّنة ، ومتابعة الخلفاء الراشدين ، ويعمل برأى معاوية ، وموقفه من معاوية خاصة - والأمويين عامة - ما علمنا .

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه ما ذكره ابنُ قدامة بعد أن ذكر الرواية الثانية عنه - وهي الموافقة لرأى معاوية - « وليس بموثوق به عنه^(٥) » - وقال النووي - بعد أن ذكر أن المسلم يرث من الكافر ، والكافر لا يرث من المسلم - : وهو قول النخعي وغيره ، قال : والصحيحُ عن هؤلاء كقول الجمهور^(٦) ،

(١) ابن أبي شيبة ١٨٧/٢ ب

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٧/٢ ب

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٧/٢ ب

(٤) ابن أبي شيبة ١٨٧/٢ ب

(٥) المغني ٢٩٤/٦

(٦) شرح النووي لمسلم ٥٢/١١

وعلى هذا فإنه : لو تزوج نصراني نصرانية ، فأسلمت الزوجة ، ولها ولد منه ، فولدها مسلم تبعاً لها ، فإن مات الولد فميراثه لأمه ، ولا يرث أبوه منه - شيئاً^(١) ؛ لأن الولد إذا مات وأحد والديه كافر ، والآخر مسلم ، يرثه المسلم أيهما كان^(٢) .

ولا بد من أن يكون الوارث مسلماً حين الموت ، فلو أسلم بعد الموت لم يرث من الميت المسلم شيئاً ، فقد سئل النخعي عن أسلم على ميراث لم يقسم ، قال : لا حق له ، المواريث وقعت قبل أن يسلم^(٣) ، وإذا مات النصراني وليس له وارث من أهل دينه قال النخعي : ميراثه لبيت المال^(٤) .

- إرث المرتد للمسلمين (ر : ردة / ٣ ب) .

٤ - الأسير والمفقود :

لا يرث الأسير عند النخعي ، سواء علمت حياته أم لم تعلم^(٥) ، ولا توقف له حصته حتى يعود ، والمفقود كالأسير في الحكم^(٦) ، فإن عاد الأسير والمفقود أخذ من كل واحد من الورثة ما آل إليه من حصته - أي حصة الأسير والمفقود - فقد أفتى النخعي في امرأة توفيت ، ولها بنون وابنتان ، وإحدى الابنتين غائبة ، فجاءت بعدما اقتسموا الميراث ، قال : « يؤخذ من كل إنسان منهم بالسوية فيرد عليها^(٧) » .

(١) انظر ابن أبي شيبة ١٨٥/٢ ب (٢) آثار محمد ١١٩

(٣) انظر المغني ٢٩٩/٦ وعبد الرزاق ٢٤/٦ و ١٦٨/٧ و ٣٤٥/١٠ وابن أبي شيبة ١٩٠/٢ .

(٤) آثار محمد ١١٨ .

(٥) فتح الباري ٥٢/١٥ وابن أبي شيبة ١٨٧/٢ ب ، و ٢٠٨/٢ ب ، و ٣٠٨ ب وتفسير القرطبي ٥٩/٥

(٦) المغني ٢٢٦/٦ (٧) ابن أبي شيبة ١٩٠/٢

٥ - موت جماعة لا يدري زمن موتهم :

إذا مات جماعة لا يدري أيهم مات قبل ؛ كما إذا غرقوا في سفينة ، أو سقط عليهم سقف ، أو سقطت بهم طائرة ، أو نحو ذلك ، ففي توريثهم عن النخعي روايتان :

الأولى : أنهم يجعلون كأنهم ماتوا سوية ، ويرث بعضهم من بعض (١) ، ويكون إرثهم من تلاد ماله دون طارفه ، وهو ما ورثه من ميت معه (٢) لأنه إن ورث مما ورثه الميت معه للزم أن يرث كل واحد من مال نفسه ، وهو ظاهر البطالان لما فيه من الدور ، فإذا مات أحدهما ، وترك مالا ، ولم يترك الآخر شيئا ورث ورثة الذي لم يترك شيئا ميراث صاحب المال ، ولم يكن لورثة صاحب المال شيء (٣) ، وهو قول ابن مسعود ، وعمر (٤) .

والثانية : أنه لا يرث واحد منهما (٥) الآخر ، بل يجعل ما تركه كل واحد منهما للأحياء من ورثته ، وروى ذلك عن أبي بكر ، وغيره (٦) . ولعل الرواية الأولى هي الأصح عن النخعي ؛ لأن اقتفاء النخعي أثر عمر وابن مسعود أكثر من اقتفائه لأثر أبي بكر ، حتى أنه كان لا يعدل بقول عمر وابن مسعود إذا اجتمعا .

٦ - ادث الحمل :

وإذا مات الرجل وخلف ورثة وأما تحت الزوج ، فينبغي للزوج الإمساك عن وطئها ؛ ليعلم أحامل هي أم لا ؟ وإن وطئها قبل استبرائها ، فانت بولد لأقل من ستة أشهر ، ورث ؛ لأننا نعلم أنها كانت حاملا به يوم مات

(١) ابن أبي شيبة ١٨٦/٢ والمغني ٣٠٨/٦

(٢) المغني ٣٠٨/٦

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٦/٢ وعبد الرزاق ٢٩٦/١٠

(٤) المغني ٣٠٨/٦ وشرح السراجية ٢٢٩

(٥) ابن أبي شيبة ١٨٦/٢ (٦) المغني ٣٠٨/٦

أخوه ، وإن ولدته لأكثر من ذلك لم يرث لأننا لا نعلم إن كانت حاملاً به يوم مات أخوه أم لا ؟ إلا أن يُقرَّ الورثة أنها كانت حاملاً به يوم موت ولدها^(١) ولا يرث الحمل حتى يَسْتَهْلَ^(٢) ، فإذا استَهْلَ تم ميراثه^(٣) ، وحُجِبَ به (وانظر : استهلال) وإذا وقع ميتا لا يحجب ولا يرث ، وإن كان قد اكمل نطفه^(٤) .

٧ - استحقاق الارث بجهة القرابة :

الارث يُسْتَحَقُّ بجهة القرابة ، فمن كان ذا قرابتين فإنه يرثُ بجهتي قرابته ، ولذلك فإن النخعي قال - في امرأة تركت إخوتها لأُمها رجالاً ونساءً وهم بنو عمها في العصبه - : يقتسمون الثلث بينهم ، الرجال والنساء فيه سواء ، والثلثان الباقيان للذكورهم خالصا دون النساء في قضاء أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - كلهم^(٥) .

ومن المعروف أنَّ المجوس يعيزون الزَّوْاجَ بذواتِ المَحَارِمِ ، فإذا أسلموا ، وكانت واحدةٌ منهن تحمل أكثر من قرابة ، ورثت بجميعِ القرابات التي تحملها إن أمكن ذلك ؛ لأن الله تعالى فرض للأم الثلث ، وللأخت النصف ، فإذا كانت الأم أختاً وجب إعطاؤها ما فرض الله تعالى لها في الآيتين ، كالشخصين ؛ ولأنهما قرابتان ترث بكل واحدةٍ منهما منفردة ، لا تحجب إحداهما الأخرى ، ولا ترجح بها ، فترث بهما جميعاً ، كزوج هو ابن عم ، ولأن القرابتين في الأصل تُسْقِطُ إحداهما الأخرى إذا كانتا في شخصين^(٦) .

(١) المغنى ٣١٦/٦

(٢) المغنى ٣١٦/٦ ونيل الأوطار ٧٢/٦

(٣) ابن أبي شيبه ١٨٨/٢ وعبد الرزاق ٥٣٠/٣ وآثار محمد ٤٩

(٤) آثار محمد ٤٩

(٥) ابن أبي شيبه ١٨١/٢ وانظر : المغنى ١٨٦/٦

(٦) المغنى ٣٠٤/٦ وانظر عبد الرزاق ٢٩٩/١٠

٨ - ميراث اصحاب الفروض :

لقد فصل القرآن الكريم في بيان الفرائض ومستحقيها ، ولذلك فإننا لانجد خلافاً بين علماء المسلمين فيما بينه القرآن من ذلك ، والخلاف كله ينحصر فيما لم يبينه القرآن - ولا السنة - بيانا شافيا ، ولعل أبرز هذه المسائل التي اختلف فيها السلف مسألة ميراث الجد مع الإخوة ، ونحن في هذه المسائل الخلافية نكاد لا نجد للنخعي فيها رأيا واضحا ، ولكنه في ذلك ينقل آراء الصحابة وفتاويهم ، دون أن يرجح رأيا على رأي ، إلا في القليل النادر ، فكان عندما يُسأل عن مسألة من هذه المسائل الخلافية في الإرث يقول : « هي في رأي علي كذا ، وفي رأي ابن مسعود كذا ، وفي رأي زيد كذا . . . » وإن نظرة واحدة في أبواب الموارث في مصنفى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق - وهما أغنى المصادر في نقل فقه النخعي ومروياته - لتؤكد ما ذكرناه ، من ذلك أنه سُئل عن رجل ترك جده ، وأخاه لأبيه وأمه ، وأخاه لأبيه ، فقال : للجد النصف ، ولأخيه لأبيه وأمه النصف ، في قول علي وعبد الله بن مسعود ، وكان زيد يُعطى الجد الثلث ، والأخ من الأب والأم الثلثين ، قاسم بالأخ من الأب ، مع الأخ من الأب والأم ، ولا يرث شيئا ^(١) فأنت ترى كيف أنه نقل مذاهب الصحابة في هذه المسألة دون أن يبين رأيه في ذلك .

وسنذكر فيما يلي أصحاب الفرائض مع فرائضهم :

الوارثون من الرجال :

(١) الأب : ذكر الله تعالى ميراث الأب في القرآن الكريم ، فقال تعالى - في سورة النساء ١١ - : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ قال النخعي في امرأة ماتت وتركته موالى لها ، وتركته أباهما

(١) ابن أبي شيبة ١٨٣/٢ ب

وابنها ، ثم مات المولى ، فقال : لأبيها السُّدُسُ ، وما بقى فهو لابنها (١)
فقد أعطى الأب السدس مع الأولاد الذكور .

والأب يستحق المال كله عند فقد الولد ، وولد الولد ، ويستحق الباقي مع البنات .

(ب) الجد : يظهر أن النخعي يُقيم الجدَّ مع الولد الذكر مقام الأب عند فقدته ، فيعطيه السُّدُسُ ، وهو وإن لم ينص على ذلك إلا أنه نقل قول على في ذلك ، فقال : « كان على لايزيد الجد مع الولد على السدس » (٢) وهذا لا نعلم فيه خلافا ، إلا أن توريث الجد مع الإخوة هي المُعضلة التي أخذت من العلماء كل اهتمام ، فذهبوا فيها كل مذهب ، ولم يكن رأى النخعي فيها واضحا كل الوضوح ، بل إنَّ من يريد أن يستوضحه لابد من أن يتلمسه تلمسا رقيقا بين زحمة الآراء ، فهو في كثير من الأحيان ينقل مذاهبَ على ، وابن مسعود ، وعمر ، وزيد ، ولا يبين ترجيحه لرأى واحد من هؤلاء ، وإنما يكتفى بعرضها مقارنة مع بعضها . ولكن نقل ابن قدامة قول على بن أبي طالب في الجد مع الإخوة ، وخلاصته : أن ولد الأب ، وولد الأبوين إذا اجتمعا مع الجد ، سقط ولد الأب ، ولا يعتد بهم في المقاسمة ، وإن انفرد ولد الأب ، قاموا مقام ولد الأبوين مع الجد في المقاسمة ، وهو - أى على - يقاسم بالجد بعد إعطاء أصحاب الفرائض فرائضهم ، إلا أن يكون أصحاب الفرائض بنتا أو بنات ، فلا يزيد الجد على السدس (٣) ، ولا يقاسم به .

(١) آثار أبي يوسف ١٧١

(٢) أنظر ابن أبى شيبة ١٨٣/٢ وما بعدها

(٣) فى الأصل : الثلث ، وهو غير صحيح ، ولعل هذا تصحيف ، أو من الأخطاء المطبعية ، وجميع طبعات المغنى مليئة بالأخطاء والتصحيقات ، ولم يتج لهذا الكتاب القيم - حتى الآن - من يحققه تحقيقا رقيقا .

ثم قال ابن قدامة : وقال بقول علي النخعي ، ومن المعروف أَنَّ علي ابن أبي طالب كان يُقاسم الجدَّ إلى السدس^(١) .

ثم نقل ابن قدامة مذهب زيد بن ثابت ، وخلاصته : أَنَّ الجدَّ يُقاسم الإخوة إلى ثلث جميع المال ، وإن اجتمع ولد لأبوين ، وولد لأب ، فإن ولد الأبوين يعادون الجد بولد الأب ، ويحتسبون بهم عليه ، ثم ما حصل لهم أخذ مناهم ولد الأبوين ، إلا أَن يكون ولد الأبوين أختاً واحدة ، فتأخذ منهم تمام نصف المال ، ثم ما فضل - أي إلى الثلثين - فهو لهم - أي للإخوة لأب - ثم قال ابن قدامة : وبه قال النخعي^(٢) ، ولكي يكون تلمسنا صحيحنا لرأى النخعي في ذلك لابد لنا من إيراد رأى أستاذة الأول ، وعميد مدرسته عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - فقد كان عبد الله بن مسعود يذهب إلى « أَنَّ الجدَّ يُقاسم الإخوة ما لم ينقص حظُّه من الثلث - وافق بذلك زيدا - وَأَنَّ بنى العلات - الإخوة لأب - لا يعتد بهم في مقاسمة الجد مع بنى الأعيان - الأشقاء - ووافق فيه علياً ، وَأَنَّ الأخوات المنفردات ذوات فروض مع الجد كما عند علي^(٣) .

وبعد التأمُّل في كلِّ ما قدمناه ، نجد أَنَّ مذهب النخعي في مقاسمة الجد كمذهب عبد الله بن مسعود .

(ج) الأخوة لأم : ذكر الله تعالى ميراث الإخوة لأُم في القرآن الكريم ، فقال جل شأنه - في سورة النساء ١٢ - : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ وَيُعْطَى الذَّكَرُ مَا تُعْطَى الْأُنْثَى .

(١) المغنى ٦/٢١٧ وانظر موسوعة فقه علي بن أبي طالب (مادة : اوث/ ٤٤ هـ)

(٣) شرح السراجيه ١٤٥

(٢) المغنى ٦/٢١٧

فإن كان أولادُ الأم ذوى قرابتين ورثوا بالقرابتين معا ، كما فى امرأة تركت إختها لأُمها رجالاً ونساءً ، وهم بنو عمها فى العصبية ، قال النخعي : يقتسمون الثلث بينهم الرجال والنساء فيه سواء ، والثلثان الباقيان لذكورهم خالصا دون النساء ، فى قضاء أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - وهذه فى قولهم جميعا من ثلاثة أسهم (١) .

ولا يرث الإخوة لأُم مع الولد ، ولا ولد ابن ذكر ولا أنثى ، ولا مع أب ، ولا مع جد (٢) ؛ لأنهم من قبيل الكلالة (ر : كلاله) وقد اشترط فى إرثها عدم الولد والوالد إجماعاً ؛ لقوله تعالى - فى سورة النساء ١٧٦ - : ﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْوَالَهُمْ لَبَتَّ لِيُورَثَ لَهَا وَلِأُمَّهَا إِنْ كَانَتِ امْرَأَتٌ لَهَا وَلَهُ أُخْتٌ ﴾ (٣) .

(د) الزوج : ذكر الله تعالى ميراث الزوج فى القرآن الكريم فقال تعالى - فى سورة النساء ١٢ - : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ ﴾ فقال النخعي فى زوج وأبوين : للزوج النصف ، وللأم ثلث الباقي (٤) .

الوارثات من النساء :

(هـ) يرث من النساء ستة نسوة : الابنة ، وابنة الابن ، والأم ، والجدة ، والأخت ، والمرأة - الزوجة .

وترث النساء من الرجال سبعة نفر : تراث أباهما ، وابنها ، وابن ابنها ، وأخاها ، وزوجها ، وجدّها ، وابن ابنتها سدسها ، إلا أن يكون له عصبية غيرها (٥) .

(٢) ابن أبى شيبة ١٨٣/٢

(٤) ابن أبى شيبة ١٨٠/٢

(١) ابن أبى شيبة ١٨١/٢

(٣) شرح السراجية ٣٠

(٥) ابن أبى شيبة ١٨٣/٢

(و) البنات : ذكر الله تعالى ميراث البنات في القرآن الكريم ، فقال تعالى - في سورة النساء ١١- : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ وقال تعالى في سورة النساء أيضاً ١١- : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ وقد أفتى النخعي في بنت ، وبنات ابن ، وابن ابن ، فقال : للبنت النصف ، وما بقي لبنات الابن ، وابن الابن ، للذكر مثل حظ الأنثيين (١) .

(ز) بنات الابن : لم أعثر على رأى للنخعي في بنات الابن ، ولكنه نقل عن ابن مسعود في بنت ، وبنات ابن ، أن للبنت النصف ، ولبنات الابن السدس ، ويأخذن الباقي إن كان معهن ذكر يعصبنهن (٢) ، ونقل عن ابن مسعود رواية أخرى هي : أن الباقي للذكور من أبناء الابن (٣) .

(ح) الأم : ذكر الله تعالى ميراث الأم في القرآن الكريم فقال - في سورة النساء ١١- : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ . أما المسألتان العمريتان ، وهما : إذا مات وترك زوجة ، وأماً ، وأباً . أو ماتت وتركت : زوجاً ، وأماً ، وأباً ، فليس للأم في كلتا الحالتين ، إلا ثلث ما بقي بعد ميراث الزوج ، أو الزوجة (٤) ، لثلاث تأخذ الأم أكثر مما يأخذ الأب ، وكان النخعي يقول : خالف ابن عباس أهل الصلاة عندما قال : للأم الثلث من رأس المال ، وللأب الباقي (٥) .

(ط) الجدة : من المعروف أن الجدة والجدة يشتركن في السدس ، وهذا

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٣/٢

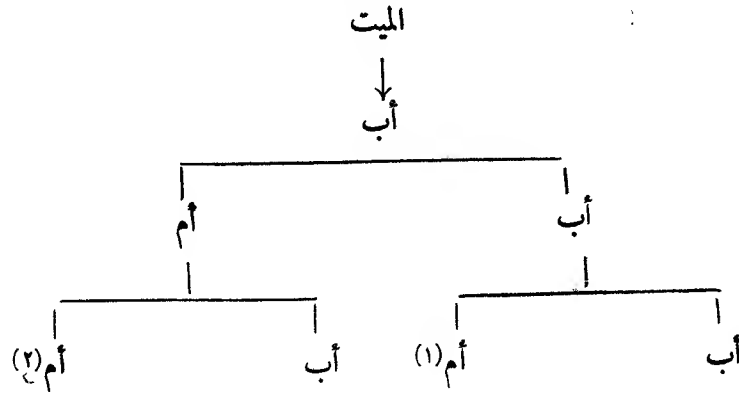
(١) ابن أبي شيبة ١٨٣/٢

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٠/٢

(٤) ابن أبي شيبة ١٨٠/٢ والمحلى ٢٦٠/٩

(٥) ابن أبي شيبة ١٨٠/٢ وعبد الرزاق ٢٥٣/١٠ والمحلى ٢٦٠/٩

أمر لا نكاد نجد فيه خلافاً في الصدر الأول ، إلا ما ذكر عن ابن عباس من قوله : **إِنَّ الْجَدَّةَ تَقُومُ مَقَامَ الْأُمِّ عِنْدَ عَدَمِهَا** ^(١) ، ولكننا لم نجد نقلاً خاصاً عن النخعي في ذلك ، وكل ما عثرنا عليه قوله : « كانوا يُورَثُونَ مِنَ الْجَدَّاتِ ثَلَاثًا : جدتين من قبَلِ الأب ، وواحدة من قبَلِ الأم ^(٢) ، ويتصور ذلك إذا بُعد الجدُّ عن الميت بدرجتين ، كآبِ أب الأب . فإنه يرث معه أبويتان ، هما : أم أب الأب ، التي هي زوجة الجدِّ المذكور ، وأم أم الأب التي هي أم زوجة أب الأب على هذه الصورة :



(ج) **الأخوات الشقيقات** : لقد ذكر الله تعالى أحوال الأخوات لأب وأم ،

أو لأب ، في القرآن ، فقال تعالى - في سورة النساء ١٧٦ - : ﴿ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ ﴾ وقوله : تعالى - في الآية نفسها - : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ ولذلك قال النخعي - في رجل مات وترك : أختين شقيقتين ، وإخوة وأخوات لأب - : **لِإِنِّ لِلأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ الثَّلَاثِينَ** ^(٣) .

(ك) **الأخوات لأب** : من المعروف أن أحوال الإخوة والأخوات لأب كحال الإخوة والأخوات الأشقاء عند فقد الأشقاء ، ولكن إذا اجتمع الإخوة والأخوات لأب مع الأخوات الشقيقات فقد نقل النخعي عن ابن مسعود

(٢) المحلى ٢٧٥/٩ والمغنى ٢٠٨/٦

(١) شرح السراجية ٤٩

(٣) ابن أبي شيبه ١٨٠/٢ ب

أن : للأخوات الشقيقات نصيبهن ، والباقي للذكور من الإخوة لأب دون إناثهم ، فإن مات وترك أختين شقيقتين ، وإخوة وأخوات لأب ، فللاختين الشقيقتين الثلثان ، والباقي للذكور من إخوته لأب دون إناثهم (١) .

(ج) الزوجة : لقد ذكر القرآن الكريم أحوال الزوجة ، والزوجات في الميراث فقال تعالى - في سورة النساء ١٢ - : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ﴾ وترث المرأة من دية زوجها ، كما ترث من متاعه ، فقد سئل النخعي عن الرجل يقتل عمداً ، فيعفو بعض الورثة ؟ قال : لامرأته ميراثها من الدية (٢) .

٩ - العصبات :

(أ) نصيب العصبات : من المعروف أن العصبات يأخذون ما بقي بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم ، ولذلك كان يقول النخعي : « كان يُقال : ذو السهم أحق بمن لا سهم له » (٣) .

(ب) المسألة المشتركة : ويظهر أن النخعي كان يقول في المسألة المشتركة كقول عمر ، وعبدالله بن مسعود ؛ لأنه يروي قولهما دون أن ينقل رأى من يعارضه ، ودون أن ينقض هذا الرأي ، وكيف لا يقول في هذه المسألة بقولهما ، وهو الذي عرف عنه أنه لا يعدل بقول عمر وعبدالله إذا اجتمعا (٤) . والمسألة المشتركة هي : امرأة توفيت ، وترك زوجها ، وأُمها ، وإخوتها لأُمها ، وإخوتها لأبيها ، فإننا لو طبقنا القاعدة المعروفة في قسمة الميراث بإعطاء أصحاب الفروض فروضهم « وما بقي

(٢) المحلى ٤٧٥/١٠

(٤) أعلام الموقعين ١٧/١

(١) ابن أبي شيبة ١٨٠/٢ ب

(٣) عبد الرزاق ٢٨٦/١٠

فهو للعصبات ، لم يبق للعصبات شيء ، لأنَّ الزوج له النصف ، والأم لها السدس ، والإخوة لأم لهم الثلث ، وهذه الفرائض قد استغرقت جميع الشركة ، ولم يبق للإخوة الأشقاء شيء ، مع أنهم يشتركون في القرب من الميت بالأم ، ويزيدون عليهم في القرب بالأب ، ولذلك كان رأي عمر ، وابن مسعود : إشراك الإخوة الأشقاء ، والإخوة لأم في الثلث الذي هو حصة الإخوة لأم ، وقالوا : « لم يزد لهم - أي : الإخوة الأشقاء - الأب إلا قريبا (١) » .

(ج) عصة ابن الملاعنة ، وابن الزنا ، وولد الكافر وأمه مسلمة : وميراث ولد الملاعنة ، وولد الزنا ، وولد الكافر وأمه مسلمة كله لأمه ، وعصبة عصة أمه (٢) ، وقد فصل ذلك النخعي بقوله : « إذا كانت الأم وولدها ورثته على الميراث ، وإن كانت الأم وحدها فلها الميراث كله ، وإن ماتت أمه ، ثم مات بعد ذلك ، فاجعل ذوي قرابته من أمه كأنهم وارثو أمه ، كأنها هي التي ماتت ، إن كان أخا فله المال كله ، وإن كانت أختا فلها النصف ، وإن كان أخا وأختا فالثلثان للأخ ، وللأخت الثلث ، وإن كانتا أختين فلهما الثلثان (٣) » .

ومما يؤثر : أنه قد اختلف النخعي والشمعي في ميراث ابن الملاعنة ، فبعثوا إلى المدينة رسولا يسأل عن ذلك ، فرجع ، فحدثهم عن أهل المدينة أن المرأة التي لاعنت زمن النبي صلى الله عليه وسلم زوجها فرَّق النبي بينهما ، فتزوجت ، فولدت أولادا ، ثم توفي ابنها الذي لاعنت عليه ، فورثت أمه منه

(١) عبد الرزاق ١٠ / ٢٥١

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٥/٢ ب و ١٨٦ و ١٨٧ وآثار أبي يوسف ١٦٨ وآثار محمد ١٢١ وعبد الرزاق ١٢٤/٧ والمحلى ٦٣/١١ والمغنى ٦/٢٦٠ و ٢٦٣ و ٢٦٥ وفتح الباري ٣٢/١٥ .

(٣) آثار محمد ١٢٠

لسدس ، وورث إخوته منه الثلث ، وكان ما بقى بين إخوته وأمه على قدر موارِيثهم ، فصار لأمه الثلث ، ولإخوته الثلثان ^(١) .

وأفتى في ابن المتلاعنين يموت ويترك : أمه ، وأخاه ، وأخته لأمه ، قال إبراهيم : لهما الثلث ، وما بقى لأمه ^(٢) .

١٠ - ذوو الأرحام :

(١) كان النخعي يقول بتوريث ذوى الأرحام ^(٣) ، ويقول : « كانوا يتوارثون بالأرحام التي يتواصلون بها » ^(٤) ، وكان يقدم ذوى الأرحام على المولى المعتق في الميراث ^(٥) ، فقد روى الأعمش قال : كنت أمشى معه - أى مع إبراهيم - فأدركته امرأة عند الصياقلة ، فقالت : إن مولاتك قد ماتت ، فخذ ميراثها ، قال : هو لك ، قالت بارك الله لك فيه ، قال : أما إنّه لو كان لى لم أدعه لك ، وإنه لمحتاج يومئذ إلى دون نصيبه من ميراثها ، من خمسة دراهم ، فقلت له : ما هذه منها ؟ قال : ابنة أختها لأُمّها ^(٦) ، فقد قدم ذوى رَحِمِها على نفسه ، وهو المولى المُعتق .

(ب) وإن ذوى الأرحام يرثون مع أحد الزوجين ما فضل عن ميراثه من غير حجب له ولا معاولة ، فهم يرثون ما فضل ، كما يرثون المال إذا انفردوا ، كزوج ، وبنت بنت ، وبنت أخت أو ابن أخت : للزوج النصف ، والباقي بين بنتِ البنتِ ومن معها ^(٧) .

(ج) ويرث ذوو الأرحام إذا كانت أمهم واحدة وأبوهم واحداً : للذكر مثل حظ

(٢) آثار محمد ١٢١

(١) عبد الرزاق ١٢٥/٧

(٣) نيل الأوطار ٩٧/٦ وشرح السراجية ١٦٤

(٥) المغنى ٢٣٦/٦

(٤) ابن أبى شيبة ١٨٦/٢ ب

(٧) المغنى ٢٣٧/٦

(٦) ابن أبى شيبة ١٨٢/٢

الأنثيين ، فللخالِ الثلثان ، وللخالَةِ الثلث ، وكذلك ذوو الأرحام من أولاد الأم : للذكر مثل حظ الأنثيين ^(١) .

(د) وينزل كل واحد من ذوى الأرحام منزلة من يمتُّ به من الورثة ، فيجعل له نصيبه ، فيجعل الخال بمنزلة الأم ، فإن بُعدوا نزلوا درجةً درجةً إلى أن يصلوا من يمتُّون به ، فيأخذوا ميراثه ، فإن كان واحداً أخذ المسال كله ، وإن كانوا جماعة قسم المسال بين من يمتُّون به ، فما حصل لكل وارث جعل لمن يمتُّ به ، فإن بقي من سهام المسألة شيء ردَّ عليهم ، على قدر سهامهم ^(٢) ، ولذلك فإن النخعي كان ينزل بنتَ البنت منزلةَ البنت ، وبنت الأخ منزلةَ الأخ ، وبنت الأخت منزلةَ الأخت ، والعمة منزلةَ الأب ، والخالَة منزلةَ الأم ^(٣) ، وكان يقول : « كانوا يجعلون العمة بمنزلة الأب ، والخالَة بمنزلة الأم ^(٤) » ويجزى التوريثَ والحجب بناءً على ذلك ، فقد سئل عن رجل مات وترك : ابنةً أخ ، وعمة ، فقال : « كانوا يرثون بقدر أرحامهم ، أى : أن ابنة الأخ أحق من العمة بالميراث ^(٥) ، فكان يجعلُ الأسبقُ إلى الوارثِ أولى بكل حالٍ من هو أبعد منه إذا كانا من جهة واحدة ^(٦) ، وإيضاحاً لذلك نورد بعض هذه المسائل التي أفقَى بها النخعي :

المسألة الأولى : توفى رجلٌ وترك : بنتَ أخٍ من أم ، وبنتَ أخٍ شقيق ، وبنتَ أخٍ لأب .

: لبنت الأخ من الأم الثلث ، ولبنت الأخ الشقيق الباقي ، ولا شيء لبنت الأخ لأب .

(١) المغنى ٦/ ٢٢٩

(٢) المغنى ٦/ ٢٣١

(٣) المغنى ٦/ ٢٣١

(٤) ابن أبي شيبة ٢/ ١٨١ ب

(٥) ابن أبي شيبة ٢/ ١٨٢ ب

(٦) المغنى ٦/ ٢٣٤

المسألة الثانية : توفي رجل ، وترك : بنت بنت بنت ، وابن أخ من الأم .
: لبنت بنت البنت جميع المال ، ولا شيء لابن الأخ من الأم .

المسألة الثالثة : توفي وترك : ابن بنت بنت ، وبنت أخ - قال النخعي :
: يقسم المال بينهما مناصفة .

المسألة الرابعة : توفي وترك : بنت أخ ، وبنت عم ، أو بنت عمه .
: لبنت الأخ المال جميعه ، ولا شيء لبنت العم ، أو بنت العمه .

المسألة الخامسة : توفي وترك : بنت بنت بنت ، وبنت بنت بنت بنت ،
وبنت أخ .

: لبنت بنت البنت نصف المال ، ولبنت الأخ النصف الآخر
ولا شيء لبنت بنت بنت البنت .

المسألة السادسة : توفي وترك : بنت بنت ، وبنت بنت ابن .
: لبنت البنت نصف المال ، ولبنت بنت الابن الباقي .

- المال الموروث (ر : تركه) :

* أرض :

- إجارة الأرض : انظر : (إجارة / ١) .

- استثمار الأرض : انظر : (مزارعة) و (مساقاة) .

- زكاة الخارج منها : انظر : (زكاة / ١٤ ، ١٥) .

* استبراء :

الاستبراء : هو تربص المرأة - التي لاتجب عليها العدة-بنفسها مدة معلومة ؛
ليعلم خلو رحمها من الولد .

أنظر أيضاً : عدة .

الاستبراء خاص بالإماء ، والأمة إما أن تكون ممن تحيض ، أو ممن لاتحيض .

١ - فإن كانت ممن لاتحيض - كالأيسة وصاحبها يقع عليها - ثم أراد بيعها ، فليس عليه استبرأؤها ؛ لأن انتفاء الحمل معلوم ^(١) ، أما المشتري فعليه أن يستبرئها قبل أن يقع عليها ، واختلفت الرواية عن النخعي في مدة استبرائها ، فنقل ابن أبي شيبه عنه قوله : يستبرئ الأمة التي لاتحيض بشهر ونصف ^(٢) ، ونقل البيهقي عنه قوله : « إذا اشترى الرجل الوصيفة لم تبلغ الحيض استبرأها بثلاثة أشهر ^(٣) » .

٢ - أما إذا كانت الأمة ممن تحيض ، فأراد صاحبها بيعها ، فعليه استبرأؤها بحيضة ^(٤) ، وكذلك إذا أراد هبتها ^(٥) ، وعلى المشتري أن يستبرئها أيضاً بحيضة أخرى حتى ولو كان شراؤه لها من امرأته ، فقد قال النخعي : « إن اشترى الأمة من امرأته استبرأها بحيضة ^(٦) ، وإن اشترها وهي حائض فإن شاء اجتزأ بهذه الحيضة ^(٧) ، وإن شاء استبرأها بحيضة أخرى ، وبوب ابن أبي شيبه : « من قال تستبرأ المرأة بحيضة إذا كانت تحيض » ثم ذكر عن إبراهيم النخعي قال : تستبرأ الأمة بحيضتين إذا كانت تحيض ^(٨) والظاهر أن في مدة استبراء المشتري الأمة قولين عن النخعي :

(٢) ابن أبي شيبه ٢١٧/١

(٤) ابن أبي شيبه ٢٧/١

(٦) ابن أبي شيبه ٢١٧/١

(٨) ابن أبي شيبه ٢١٧/١

(١) المغني ٥٥١/٧

(٢) سنن البيهقي ٣٥٠/١٠

(٥) نيل الأوطار ٣٢٦/٦

(٧) ابن أبي شيبه ٢٧/١

الأول : أنه يستبرئها بحيضة ، والثاني : أنه يستبرئها بحيضتين ، وليس كذلك ، بل إن رواية الحيضتين هي مجموع مدة استبراء الأمة ، إذ أنها تُستبرأ بحيضة قبل البيع ، وتُستبرأ بحيضة بعد البيع ، فصار المجموع حيضتين .
 ٣- وما قلناه في وجوب الاستبراء في شراء الأمة نقوله في السبي ^(١) ؛
 إذ يحرم على الرجل أن يوطأ الأمة المسيئة إذا كانت حائلاً حتى يستبرئها بحيضة .

* استتابة :

- استتابة المرتد (ر : ردة) .

* استثناء :

- لا يصح الاستثناء إلا إذا كان منطوقاً به باللسان ، ومتصلاً بالمستثنى منه (ر : يمين / ٥) .

- الاستثناء في اليمين (ر : يمين / ٥) .

- الاستثناء في الطلاق (ر : طلاق / ٦ ب ٣) .

- الاستثناء من الموهوب (ر : هبة / ٢٢) .

- الاستثناء من المبيع (ر : بيع / ١١) .

- مكاتبة الأمة واستثناء ما في بطنها (ر : رق / ٢ د) .

* استجمار :

هو : إنقاء النجاسة بالحجارة (ر : استنجااء / ٣) .

* استحاضة :

١ - تعريفها :

الاستحاضة : هي الدم الذي تراه المرأة في غير حالي الحيض والنفاس ،
« فإذا رأت الحبلي الدم فليست بحائض ؛ لأن دم الحبلي لا يكون حيضاً »^(١)
قال النخعي : إذا رأت الحامل الدم فتتوضأ وتصلي ، فإنه ليس بشيء^(٢) .
(ر : حامل / ١) وكذا إذا مضت أيام حيضتها ولم ينقطع عنها الدم^(٣) .

٢ - ما يحرم على المستحاضة :

وقد روى عن النخعي أن المستحاضة تصوم وتصلي ، ويأتيها زوجها ،
وتفعل ما تفعله الطاهر^(٤) .

وروى عنه : أنها لا تصوم ، ولا تمس مضحفا ، ولا يأتيها زوجها^(٥)
وروى عنه أن المستحاضة تصوم ، ولا يطأها زوجها^(٦) ، إلا أن يخاف على
نفسه الوقوع في المحذور^(٧) ؛ لأن دم الاستحاضة يتدفق منها ، وكل دم
هو أدنى يجب غسله من الثوب والبدن ، فلا فرق في المباشرة بين دم الحيض
والاستحاضة ؛ لأنه كله رجس ، وأما الصلاة فرخصة وردت بها السنة ، كما
يصلّي بسلس البول^(٨) .

(١) آثار محمد ٩٧/١

(٢) ابن أبي شيبة ٩٠/١ والمحلّى ٢٦٣/١

(٣) ابن أبي شيبة ٢٢/١ (٤) آثار محمد ٩٧/١

(٥) عبد الرزاق ٣١١/١ وانظر المجموع ٥٤٩/٢

(٦) المحلّى ٢١٨/٢ وانظر نيل الأوطار ٦١/١ والمجموع ٣٨٣/٢ وعبد الرزاق

٣١١/١ وشرح النووي لمسلم ١٧/٤

(٧) المغنى ٣٣٩/١ وتفسير القرطبي ٨٦/٢

(٨) تفسير القرطبي ٨٦/٢

٣ - التطهر منها :

وتغتسل المستحاضة في آخر وقت الظهر ، وتصليها ، ثم تصلي العصر في أول وقتها ، وتغتسل في آخر وقت المغرب فتصليها ، وتصلى العشاء الآخرة في أول وقتها ، وتغتسل للفجر ، وتصلى (١) ، ويستدل له بما أخرجه أبو داود قال : استحيضت زينب بنت جحش ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : اغتسلي لكل صلاة (٢) .

ونقل ابن قدامة عن النخعي : أنَّ المستحاضة تغتسل مرة لانقضاء حيضتها ، وتتوضأ لكل صلاة (٣) ، ولم أعثر على هذا القول للنخعي عند غير ابن قدامة ، ولعلَّ ابن قدامة قد وهم في نقل مذهب النخعي ؛ لأنَّ هذا القول لم يكن معروفاً عن النخعي في العصور الأولى عند المختصين بعلم النخعي ، ودليلنا على ذلك أنَّ الإمام محمد بن الحسن الشَّيبانيُّ نقل القول الأول عن النخعي ، ثم قال : لا نأخذ بهذا ، ولكنَّا نأخذ بالحديث الآخر : أنها تتوضأ لكل وقت صلاة ، وتصلى في الوقت الآخر ، وليس عليها عندنا إلا غسل واحد ، حتى تمضي أيام أقرانها (٤) ، ولو كان الحكم الذي نقله ابن قدامة معروفاً في ذلك الوقت لآثار إليه الإمام محمد

- عدة المستحاضة (ر : عدة ١ / ج ٤) .

* استدبار :

- استدبار الكعبة (ر : كعبة) .

(١) آثار أبي يوسف ٢٧٣٥ و آثار محمد وعبد الرزاق ١ / ٣٠٥ وابن أبي شيبة

٢٢ / ١

(٢) قال النووي - في شرحه لمسلم ٢٠ / ٤ - : « أما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما ان النبي - صلى الله عليه وسلم - أمرها بالغسل ، فليس فيها شيء ثابت .

(٣) المغني ١ / ٣٦٦

(٤) آثار محمد ١ / ٨٨ .

* استسقاء :

- استسقاء العبد في حالة عتق جزء منه (ر : رق / ٧ ب ١) و (رق / ٧ ب ٣)

* استسقاء :

- صلاة الاستسقاء (ر : صلاة / ٢٣ ح) .

* استفتاح :

- دعاء الاستفتاح في الصلاة (ر : صلاة / ٩ د) و (صلاة / ٢٠ هـ ٣) .

* استمتاع :

- استمتاع كل من الزوجين بالآخر في النكاح . (ر : نكاح) .

- استحقاق المهر كاملاً بالاستمتاع . (ر : نكاح / ٣ و ٣) .

- تحريم الاستمتاع على المظاهر حتى يكفر . (ر : ظاهر / ٥) .

* استمناء :

- فساد الصوم بالاستمناء . (ر : صيام / ٥ ج) .

* استناد :

- كراهة الاستناد إلى شيء في الصلاة . (ر : صلاة / ٩ ج) و (صلاة / ١٦ هـ ٢) .

* استنجا :

الاستنجا : هو إزالة النجاسة الخارجة من محل البول أو الغائط . عن محلها بالماء .

١- لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها لبول ولا لغائط . أو استنجا ،

سواء أكان ذلك في البنيان أم في الصحارى^(١) ، وكان النخعي يقول :

(١) المحلى ١٩٤/١ والمجموع ٨٩/٢ وشرح النووى لمسلم ١٥٤/٣ ونيل الأوطار ٩٠/١ والاعتبار ٣٨

كانوا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بغائط أو بول ، أو يستدبروها بهما ، ولكن عن يمينها أو يسارها ^(١) . كما كان يروى أن المشركين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوا المسلمين ، فقالوا : نرى أن صاحبكم يعلمكم كيف تأتون الخلاء - استهزاء بهم - فقال المسلمون : نعم ، فسألوهم ، فقالوا : أمرنا ألا نستقبل القبلة ، ولا نستنجى بعظم ، ولا رجيع ، وأن نستنجى بثلاثة أحجار ^(٢) .

٢- ويجزيه أن يستنجى بالحجارة ، فقد كان النخعي يقول : « كانوا يجتزون بالحجارة ^(٣) كما يجزئه أن يستنجى بالماء ، وكان النخعي يستنجى بالماء ^(٤) وكان يرى أن المكان طاهر بعد إنقائه بالحجارة ^(٥) .
٣- وكان يستحب أن يستنجى الإنسان بشماله ، فيقول : « يمين الرجل لطعامه وشرابه ، وشماله لمخاطبه واستنجائه ^(٦) » .

٤- ذكر الله تعالى في الخلاء (ر : خلاء)

* استنشاق :

- افتراضه في الغُسل (ر : غسل / ٢) وفي الوضوء في إحدى الروايتين (ر : وضوء / ٣) .

- عدم المبالغة فيه للصائم (ر : وضوء / ٣) .

- عدم استنشاق الميت حين غسله (ر : ميت / ٣ د) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٥/١

(٢) آثار محمد ٦١/١ وأنظر الحديث في مسلم في الاستطابة ، وأخرج الشيخان وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تدبروها ولكن شرقوا أو غربوا

(٤) ابن أبي شيبة ٩/١ ب

(٣) ابن أبي شيبة ٢٥/١

(٦) ابن أبي شيبة ٢٥/١ ب

(٥) المغنى ١٦١/١

* استهلال :

الاستهلال : هو الصباح ^(١) ويكون للمولود عند ولادته .
- اشتراط. الاستهلال لإرث المولود (ر : إرث / ٦) .

* إسفار :

- الإسفار في صلاة الصبح (ر : صلاة / ٢٥) .

* إسلام :

١- كان النخعي إذا سئل : أمؤمن أنت ؟ قال : آمَنْتُ بالله ، وملائكته ،
وكتبه ، ورسله ^(٢) .

٢- وكان يقول : إذا سببت اليهوديات والنصرانيات عرض عليهن
الإسلام ، وخيرن عليه ، فإن أسلمن أو لم يسلمن وطئن واستخدمن ^(٣)
وأجبرن على الغسل ^(٤) .

٣- إذا أسلم عبد النصراني أجبر على بيعه ^(٥) .

٤- إذا تخالجت أمان فظن أن أحبها إلى الله أيسرهما ^(٦) .

٥- إذا أسلمت النصرانية زوجة النصراني ففي إقرارها على نكاحها من
زوجها النصراني روايتان عن النخعي :

الأولى : أنهما يُقرَّان على نكاحهما ^(٧) .

الثانية : يعرض على زوجها الإسلام ، فإن أسلم فهي امرأته ، وإن أبى أن

(١) ابن أبي شيبة ١٨٨/٢ والمغني ٨١١/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٦/٢ ب (٣) ابن أبي شيبة ٢١٣/١

(٤) الحراج ٢٠٧ (٥) عبد الرزاق ٣٦٥/١٠

(٦) آثار محمد ٤٦٥/١ وآثار أبي يوسف ١٩٦

(٧) ابن أبي شيبة ٢٤٢/١ ب والمحلي ٣١٣/٧ والمغني ٦١٧/٦

يسلم فُرقَ بينهما ، وكانت فرقتهما تطليقة بائنة ^(١) .
ولكن اتفقت الرواية عن النخعي أن إسلام المرأة دون إسلام زوجها لا يفسخ
نكاحها منه ، فقد أسلمت امرأة من أهل الحيرة ، ولم يسلم زوجها ، فقال
إبراهيم : هو - أى زوجها - أحق بها مالم يخرجها من دار هجرتها ^(٢) ،
ويستدل لهذه الرواية بما ذكره ابن حَجَر إنه قد وقع لجماعة من الصحابة
أسلمت نساؤهم قبلهم ، كحكيم بن حزام ، وعكرمة بن أبي جهل ، وغيرهما ،
ولم ينقل أنه جدد عقود أنكحتهم ، وذلك مشهور عند أهل المغازي ، وأن
نصرانيا أسلمت امرأتها ، فخيرها عمر : إن شاءت فارقتة ، وإن شاءت أقامت
عليه ^(٣) .

واعتبر ابنُ عبد البر رأى النخعي في عدم فسخ نكاح المرأة بإسلامها
دون زوجها خروجاً عن الإجماع ، فقال : لم يختلف العلماء في هذا ، إلا شيء
روى عن النخعي شد فيهِ عن جماعة العلماء ، لم يتبعه عليه أحد ، زعم أنها
تردُّ إلى زوجها ^(٤) .

والبليلةُ باديةٌ فيما عرضناه من آراء النخعي في ذلك ، ولكن ذلك لا يعنى
أن فكر النخعي فكرٌ غير منظم ؛ لأن هذه البليلة مصدرها نقل الفتاوى التي
أصدرها النخعي ، فشأنه في هذا شأن جميع فقهاء السلف ، تعرض عليهم
حادثة فيفتون فيها ، فتنتقل إلينا الفتوى دون الحادثة ، فتأتى الفتوى مطلقة ،
مع أنها في الحقيقة هي مقيدة بحادثة معينة ، فيبدو الاضطراب فيها عند
مقارنتها مع غيرها من فتاواه في نفس الحادثة أو فيما يماثلها ، ولو وضعت
موضعها ، وربطت بحوادثها لما كان فيها شيء من الاضطراب .

وهذه القضية التي نحن بصددنا من هذا النوع ، كما يبدو ، والذي يبدو
لى - والله أعلم - أن رأى النخعي فيها كما يلى :

(٢) عبد الرزاق ١٧٥/٧

(٤) المغنى ٦١٧/٦

(١) موطأ الحسن ٢٠٥

(٣) فتح البارى ٣٤١/١١

أن نكاحهما لم يفسخ بإسلامها ، ولكن لا يحق لزوجها أن يطأها ، وهو أحق بها من غيره إن أسلم دون حاجة إلى عقد جديد ، ما لم تنقضي العدة ، وعلى هذا يُحمل قول النخعي : وهو أحق بها . . . أي : ينتظر به إذا أسلم فهو أحق بها ، فهو مطلق أريد به التقييد .

أما إذا أسلم زوج الكتابية فهما على نكاحهما ، أما إذا كانا مجوسيين ، فأسلم أحدهما ، عرض على الآخر الإسلام ، فإن أسلم بقيما على نكاحهما الأول - وإن أبي فرق بينهما ، قال النخعي : إذا كانا يهوديين أو نصرانيين فأسلم الزوج ، فهما على نكاحهما الأول أسلمت المرأة أو لم تسلم ، فإذا أسلمت المرأة دون الرجل ، عرض على الزوج الإسلام ، فإذا أسلم أمسكها بالنكاح الأول ، وإن أبي أن يسلم فرق بينهما ، فإذا كانا مجوسيين ، فأسلم أحدهما ، عرض على الآخر الإسلام ، فإن أسلم كانا على نكاحهما الأول ، وإن أبي أن يسلم فرق بينهما (١) .

٦- الأولاد يتبعون أشرف الأبوين ديناً ، قال النخعي - في نصرانيين بينهما ولد صغير فأسلم أحدهما - : إن أولاهما بهم المسلم ، يرثهم ويرثونه (٢) .

٧- اشتراط الإسلام لوجوب العبادات . (ر : حج / ٢١) و (صلاة / ١) .

٨- اشتراطه لوجوب الزكاة . (ر : زكاة / ٢١) .

٩- اشتراطه في الإحصان . (ر : إحصان / ١١) .

١٠- اشتراطه في الشهادة . (ر : شهادة / ٢٢) .

١١- اشتراطه في القضاء . (ر : قضاء / ١) .

١٢- اشتراطه في الزوج عندما تكون الزوجة مسلمة (ر : نكاح / ١ ج) .

(١) آثار محمد ٧٥

(٢) المحلى ٣٢٣/٧ وآثار أبي يوسف ١٥٨ والأموال ١٢٧

- ١٣ - اشتراطه فيمن يأخذ الزكاة (ر : زكاة ٢٠ آ) وزكاة الفطر
(ر : زكاة الفطر / ٣) والكفارات (ر : كفارة / ٣ ج) .
- ١٤ - شرح مبادئه ، والدعوة إليه قبل القتال . (ر : جهاد / ١) .
- ١٥ - هدمه ما كان قبله في الشرك من رد الشهادة وغيرها . (ر : شهادة /
٢ ج ٢) .
- ١٦ - إرث من أسلم بعد موت مورثه ، وقبل قسمة الميراث . (ر : إرث / ٣ ج) .

« أسير :

- الأسير : هو الكافر الحربى يقع فى يد المسلمين فى حربهم إياهم .
- ١ - الإمام فى الأسارى بالخيار : إن شاء فادى ، وإن شاء من ، وإن شاء
قتل (١) .
- ٢ - وإذا وقع أهل الذمة أسرى فى يد العدو ، ثم أسرهم المسلمون لا يضرب
عليهم الرق ، فقد سئل النخعى عن أهل الذمة يسببهم العدو ، ثم يسببهم
المسلمون ، فقال : « لا يُسْتَرْقُونَ » (٢) « وإذا اشتري المسلم أسيراً مسلماً أو ذمياً
من أيدي العدو ، فيلزم الأسير الثمن يؤديه إلى المشتري » (٣) ، روى مغيرة
عن إبراهيم فى الحر أو الحرة المسلمتين ، أو الذمية والذمية الحرين يأسرهم
العدو ، فيشتريهم الرجل من المسلمين ، قال : لا يكون واحد منهم رقيقاً ،
وعليهم أن يسعوا للرجل فى الثمن الذى اشتراهم به ، حتى يؤدوا إليه (٤) .
- ٣ - إذا خي الكفار الأسير المسلم ، واستحلفوه على أن يبعث إليهم بفدائه ،
أو يعود إليهم ، فإن كانوا أكرهوه على ذلك لم يلزمه الوفاء ، وإن لم يكرهوه

(٢) عبد الرزاق ١٩٦/٥

(٤) الحراج ٢٠٠

(١) الحراج ١٩٦

(٣) المغنى ٤٤٤/١

على ذلك ، وقدر على الوفاء بدفع الفداء ، فعليه دفعه ، ولا يحق له الرجوع إليهم ، سواء عجز عن دفع الفداء أم لا ؛ وسواء كان رجلاً أم امرأة (١)

- ميراث الأسير المسلم . (ر : إرث / ٤) .
- عرض الإسلام على الأسير . (ر : إسلام / ٢)

* إشارة :

- إشارة الآخرس . (ر : طلاق / ٦ / ١٢) .
- الإشارة بالمسبحة في الصلاة . (ر : صلاة / ٩ / ٩) .

* اشتباه :

- اشتباه من يرث بمن لا يرث . (ر : إرث / ١ / ١) .
- شبهة الاشتباه . (ر : زنا / ٤ / ب) .

* أشربة :

سيكون الحديث في الأشربة في النقاط التالية .

- ١ - الخمر وحكم شربه .
- ٢ - النبيذ وحكم شربه .
- ٣ - عقوبة شرب الخمر ، والسكر من غيره .
- ٤ - مسؤولية السكران عن تصرفاته .

١ - الخمر وحكم شربه :

(١) يفرق النخعي في الأشربة بين الخمر وغيره من الأشربة المسكرة ، والخمر عنده هو : التّيء من عصير العنب إذا غلى ، واشتد ، وقذف

بالزبد^(١) ويحرم شربُ قليله وكثيره قطعاً^(٢) قال النخعي : « ليس بشرب العصير بئس حتى يغلي^(٣) » وقال : « اشربوا العصير ما لم يغل^(٤) » وحدث هشامُ بنُ عائذ الأسدي ، قال : « سألت إبراهيم عن العصير ، فقال : اشربه ما لم يتغير^(٥) » .

وإذا كان يحرم شرب الخمر ، فإنه يحرم أيضاً التدلُّكُ بها أو بدرديها ، كما يحرم سقيها الحيوانات ، قال إبراهيم^٥ . « كانوا يكرهون أن يسقوا دوابهم الخمر ، وأن يتدلُّوا بدردى الخمر^(٦) » .

ويُحَدُّ بشرب قطرة منه ، قال النخعي : « يضرب في الخمر ، في قليلها وكثيرها^(٧) » .

(ب) أما النىء من نقيع التمر إذا اشتدَّ وظل وقذِف بالزبد - وهو ما يسمى السكر ، أو الفضيخ - فالظاهرُ أنَّ النخعيَّ يعتبره كالخمر في حكم الشرب ؛ لمساواة الرسول صلى الله عليه وسلم بينهما في الحكم ، في قوله : « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة ، والعنب^(٨) » ولكن حرمة تناوله أخفُّ من حرمة تناول الخمر ، قال النخعي : « يكره شرب السكر^(٩) ، ويكره المخمر من النبيذ » ويقول : « لو أنَّ رجلاً شرب حسوة من خمر ضُرب الحد ، وأُخاف أن يكون السكر مثل ذلك^(١٠) » ويقول : كانوا يكرهون المُعتَق من نبيذ التمر ، والمُعتَق من نبيذ الزبيب^(١١) فقول

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٧/٢

(٤) نيل الأوطار ١٩٧/٨

(١) الهداية ٨٠/٤

(٣) المحلى ٥٠٦/٧

(٥) المحلى ٥٠٦/٧

(٦) عبد الرزاق ٢٥٢/٩ ودردى الخمر : ما بقى فى أسفله

(٧) ابن أبي شيبة ١٢٧/٢ ب

(٨) أخرجه مسلم فى الأشربة : باب بيسان ان جميع ما ينبذ ٠٠ والترمذى

(٩) آثار أبى يوسف ٢٢٨

(١١) المحلى ٥٠٥/٧

والنسائى فى الأشربة ٠

(١٠) آثار محمد ١٠٩

« نخعي : » وأخاف أن يكون السكر مثل ذلك « دليل على أن حرمة شرب السكر تقرب من حرمة تناول الخمر ، ولكنها لا تساويها (١) وطالما قد وجدت الشبهة ، فقد سقط الحد عن شاربه ، إلا إذا سكر منه ، فيقام عليه الحد (٢) . هذا حكم النبي من عصير العنب والتمر .

(ج) أما إذا طبخ المتخمر من عصير العنب والتمر ، حتى ذهب نصفه ، وصار طلا ، فلا يحرم شرب القليل منه ، فقد روى ابن حزم عن النخعي إباحة ما طبخ حتى ذهب نصفه وبقي نصفه ، كما روى عنه أنه كان يشرب الطلا (٣) وإذا كان لا يحرم شرب القليل منه فلا يجب الحد بشربه ، بخلاف الكثير السكر ، ففيه الحد .

٢ - النبيذ وحكم شربه :

وشرب غير ما ذكرناه من الأشربة المسكرة حلال عند النخعي ما لم يسكر منها ، ولذلك كان النخعي يقول : « قول الناس كل مسكر حرام خطأ ؛ إنما أرادوا السكر حرام خاصة (٤) » ولهذا قال ابن حزم : « صح عن النخعي تحريم السكر وعصير العنب إذا أسكر ، وإباحة كل ما أسكر من الأنبذة (٥) » وقال ابن شبرمة : « رحم الله إبراهيم شدد الناس في النبيذ ، ورخص هو فيه (٦) ولا يُقام الحد على من سكر من النبيذ ، بل يُعزر (٧) .

وكان النخعي نفسه يشرب النبيذ ، وكان ينبذ له النجيج (٨) وكان يجعل في النبيذ عكرا (٩) وكان يقدمه لضيوفه ، فقد قال حماد : « دخلت

(٢) المغني ٣٠٦/٨

(١) احكام القرآن ١٨٥/٤

(٣) المحلى ٤٩٧/٧ و ٥٠٥ آثار أبي يوسف ٢٢٧

(٤) آثار أبي يوسف ٢٢٧ و آثار محمد ١٤٢

(٦) المحلى ٥٠٥/٧

(٥) المحلى ٤٩١/٧ و ٥٠٥

(٨) آثار أبي يوسف / ٢٢٦

(٧) المحلى ٣٧٤/١١

(٩) المحلى ٤٩٠/٧

على إبراهيم ، وهو يأكل ، فأكلت معه ، فدعا لي بنبيذ ، فلما رآني أبطأت عنه ، حدثني عن علقمة أنه دخل على ابن مسعود وهو يأكل فأكل معه ، ثم أتوا بنبيذ تنبيذه له أم ولده سبيرين في جرٍّ أخضر ، فشرب منه ابن مسعود ، وعلقمة (١) .

ويشترط. النخعي لحلُّ شرب ما يحلُّ شربه من الأشربة المسكرة - ألا يشرب منها ما يغلب على ظنه أنه يسكر منه ، فإن ظن ذلك كره شربه ، ولذلك كره شرب المخمر من النبيذ (٢) وقال : كانوا يكرهون المعتق من نبيذ التمر والمعتق من نبيذ الزبيب (٣) - وألا يتشبهه الشاربون له بأهل الكفر في شربهم له (٤) ويكون ذلك بتحرير النية ، بأن ينوى في شربه التقوى ، أو استمرار الطعام ، ونحو ذلك ، وبألا يجتمع عليه اجتماع الفساق .

ويشترط. أيضاً : ألا يجمع بين التمر والزبيب من الأنبيذة إذا كان الناس في شدة وفقر ، لما في ذلك من الإسراف ومظاهر الترف ، كما يكره في شدة الزمان الجمع بين اللحم والسمن ، وأن يقرن بين الثمرتين ، وأما اليوم فلا بأس (٥) .

٣ - عقوبة شرب الخمر والسكر :

تطبق عقوبة شرب الخمر والسكر على المسلمين دون غيرهم من أهل الكتاب ، قال النخعي : « لا يقام على أهل الكتاب حدٌّ في شرب الخمر (٦) وهذه العقوبة على نوعين : حد ، وتعزير .

أما الحد : فيجب على شرب الخمر ، وعلى السكر من نقيع التمر ، والمطبوخ من عصير العنب ، ونقيع التمر والزبيب ، ومقدار هذا الحد لم أعثر على تقدير له عن النخعي .

(٢) آثار محمد ١٠٩
(٤) آثار أبي يوسف ٢٣٥
(٦) ابن أبي شيبة ١٣٠/٢

(١) آثار أبي يوسف ٢٢٣
(٣) المحلى ٥٠٥/٧
(٥) آثار أبي يوسف ٢٢٦

أما التعزير : فهو على السكر من الأنبيذ الأخرى ، كنبذ التفاح والذرة والبر والشعير ونحو ذلك ؛ إذ لا يجب في ذلك الحد عند النخعي (١) .

٤ - مسئولية السكران عن تصرفاته :

يعتبر السكران مسؤولاً عن تصرفاته ؛ لأنه اختار السكر بنفسه ، ولذلك فإن طَلَّقَ نَفَذَ طَلَّاقَهُ ، وإن أَعْتَقَ نَفَذَ عَتَقَهُ ، وَأَن قَذَفَ أَقِيمَ عَلَيْهِ حَدَ الْقَذْفِ ، قال النخعي : يجوز طلاق السكران وعتقه (٢) وقال : ما تكلم به السكران من شيء أقيم عليه الحد (٣) وقال في السكران يتزوج قال : يجوز عايه كل شيء صنع (٤) .

* إشعار :

الإشعار : هو شق الصفحة اليمنى من سنام الإبل حتى يسيل منه الدم .
- كره النخعي إشعار الهدى ، وقال : « الإشعار مُثَلَّة (٥) » .

* اصبع :

- كراهة تشبيك الأصابع (ر : صلاة / ١٦ هـ ٢) .
- وضع الأصابع حين السجود في الصلاة (ر : صلاة / ٩ ب) .
- الإشارة بالأصبع في التشهد في الصلاة (ر : صلاة / ٩ ف) و (صلاة / ١٦ هـ ٢) .
- دية الجنابة على الأصابع (ر : جنابة / ٣ ب ١) .

(١) المحلى ٣٧٤/١١ .

(٢) عبد الرزاق ٨٣/٧ البيهقي ٣٥٩/٧

(٣) ابن أبي شيبة ١٢٨/٢ ب (٤) آثار محمد ٧٨

(٥) سنن الترمذي ٢٦٨/٤ ونيل الأوطار ١٠٦/٥

* أصلع :

حلق الأصلع في الحج (ر : حج / ٩) .

* أضحية :

سيكون الكلام على ذلك في النقاط التالية :

١ - حكم الأضحية .

٢ - ما يجزئ فيها .

٣ - الاشتراك فيها .

٤ - وقت الأضحية .

١ - وجوبها :

الأضحية واجبة على المؤسر^(١) إذا كان مقيماً في مصر ، ويدل على وجوبها قوله صلى الله عليه وسلم : « من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا »^(٢) وقال النخعي : « الأضحية واجبة على أهل الأمصار ما خلا الحاج »^(٣) فقد رخص للحاج والمسافر ألا يضحى ، وكان يقول : كانوا يحجون ومعهم أوراق فلا يضحون^(٤) ، وحج النخعي نفسه فلم يضح ، وقد حدث هو عن نفسه ، فقال : حججت فهلكت نفقتي ، فقال : أصحابي ألا نقرضك فتضحى ؟ فقلت : لا^(٥) .

٢ - ما يجزئ فيها :

ويجزئ في الأضحية الجذع من الضأن إذا كان عظيماً^(٦) ، ولا يجزئ

(١) نيل الأوطار ١١٨/٥

(٢) أخرجه ابن ماجه في الاضاحي وأحمد ٣٢١/٢

(٣) آثار محمد ١٣٥

(٤) عبد الرزاق ٣٨٢/٤ والمجموع ٣٤٢/٨

(٥) المحلى ٣٧٥/٧

(٦) آثار أبي يوسف ٦٣ والمحلى ٣٦٦/٧ وآثار محمد ١٣٦

من المساعز إلا الثننى ، فصاعداً^(١) وكذا لايجزىء في الإبل والبقر إلا الثنى فصاعداً بالإجماع ، ويجزىء في الأضحية الخصى ؛ لأن الخشاء يطيب اللحم به ، ويكثر السمن^(٢) وهو أحبُّ من الفحل ، فقد سُئِلَ النخعي عن الخصى والفحل : أيهما أكمل للأضحية ؟ فقال : الخصى ؛ لأنه إنما طُلب بذلك صلاحه^(٣) ولا يجزىء إن كان فيها ما ينقص اللحم ، أو يؤثر فيه .

فلا تجزىء العضباء - والعصب : ذهابُ أكثر من نصفِ الأذن ، أو القرن^(٤) - ولا البترء ، وهي : التي لا ذنب لها خلقة ، أو مقطوعاً^(٥) ، ونقل ابن قدامة عن النخعي أنه قال : لا بأس بالبترء^(٦) ، ولعل ما نقله ابن حزم من عدم إجزاء البترء في الأضحية أكثر انسجاماً مع آراء النخعي ؛ لأنه إذا لم يجز في الأضحية العضباء فلأن لايجيز البترء أولى ؛ لأن البترء أكثر إنقاصاً في لحمها من العصب .

- وإذا أوجب أضحية سليمة من العيوب ، ثم حدث بها عيبٌ عنده يمنع الإجزاء ، ذبحها وأجزأته^(٧) ، فقد سئل عن رجل اشترى أضحية فاعورت عنده ، قال : يضحى بها^(٨) .

٣ - الاشتراك فيها :

يجوز الاشتراك في الأضحية - فالبقرة تجزىء عن سبعة أشخاص ، كذلك الجزور ، قال النخعي : « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون البقرة والجزور عن سبعة^(٩) » .

(٢) المغنى ٦٢٥/٨

(٤) المحلى ٣٦٠/٧

(٦) المغنى ٦٢٦/٨

(١) المحلى ٣٦٦/٧

(٣) آثار محمد ١٣٦

(٥) المغنى ٦٢٦/٨

(٧) المحلى ٣٧٦/٧ وآثار محمد ١٣٦

(٨) المحلى ٣٨٢/٧

(٩) آثار أبي يوسف ٦١ وآثار محمد ١٣٥

٤ - وقت الأضحية :

وقت الأضحية ثلاثة أيام : يوم الأضحى ، ويومان بعده ، قال النخعي : الأضحى ثلاثة أيام : يوم النحر ، ويومان بعده ^(١) أما بدء هذا الوقت فإنه يختلف بين سكان المدن وسكان القرى والبادي ، أما أهل المدن والأمصار فمن ضحى منهم قبل تمام الإمام - الصلاة - فعليه أن يُعيد ، ولم يُضحَ ؛ أما أهل القرى والبادي فإن ضحوا بعد طلوع الفجر من يوم الأضحى أجزأهم ^(٢) .

• - (أ) ولا يجوز أن يعطى الجزاء شيئاً منها أجرة ذبحها ، فقد كان النخعي يقول : « لا تعط . في ذبح أضحيتك شيئاً منها » ^(٣) .

(ب) ولا يجوز أن يبيع جلد الأضحية ليضم ثمنه إلى ماله : ولكن إن اشترى بقيمته الغربال ، والمنخل ، وآلة البيت فلا بأس بذلك ؛ لأنه ينتفع به هو وغيره ، فجرى مجرى تفريق اللحم ؛ قال النخعي : « لا بأس أن تشتري بجلد أضحيتك متاعاً ، ولا تبعه بدراهم » . وقال إبراهيم : أما أنا فأتصدق بجلد أضحيتى ^(٤) .

كما نقل عنه أنه لا يجوز بيع جلد الأضحية ولا غيره من أجزائها ، لا بما ينتفع به في البيت ، ولا بغيره ^(٥) ؛ لأنه جعلها لله ، فلا يجوز بيع شيء منها .

(ج) ويجوز للمضحى أن يأكل من أضحيته ويجوز له ألا يأكل منها ، فقد حدث النخعي قال : سافر معي تميم بن سلمة ، فلما ذبحنا أضحيته فأخذ منها بضعة ، فقال : آكلها ؟ فقلت - أي إبراهيم - :

(١) المحلى ٣٧٥/٧ وانظر آثار أبي يوسف ٦١

(٢) آثار أبي يوسف ٦٣

(٣) انظر المغنى ٦٣٥/٨ والمحلى ٣٨٥/٧ والمجموع ٣٣٦/٨

(٤) آثار محمد ١٣٦ (٥) المجموع ٣٣٦/٨

وما عليك ألا تأكل منها ؟ فقال تميم : يقول الله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾
وتقول أنت : وما عليك ألا تأكل ؟^(١) فأعجبه كلام النخعي .

(د) ويجوز للمسلم أن يوكل أمر ذبح الأضحية لنمى قال منصور : قلت
لإبراهيم : صبي له ظئر يهودى أيذبح أضحيته ؟ قال : نعم
(ر : ذبيحة / ١ ب ٢) ..

* إطعام .

- لإطعام في الكفارة (ر . كفارة / ٢ ج) .

* أطفمة :

- نظر : طعام .

* إعادة :

- إعادة الصلاة على الميت (ر : ميت / ٧ ك) .

* أعارة :

انظر : عارية .

* إعانة :

- إعانة الزوج زوجته الأمة المكاتبية في بدل الكتابة مسقط . لخيار العتق لها
(ر : رق / ٧ هـ ٥) .

* اعتكاف :

- الاعتكاف : هو الإقامة في المسجد ، على وجه مخصوص ، بنية القرية .

وستكلم فيه في أربع نقاط .

١ - عدم اشتراط الصوم فيه .

٢ - مكان الاعتكاف .

٣ - ما يرخص فيه للمعتكف ، وما لا يرخص .

٤ - اعتكاف العشر الأخير من رمضان .

٥ - قضاؤه عن الميت .

١ - الصوم فيه :

لا يشترط الصوم في الاعتكاف ، والمعتكف إن شاء صام ، وإن شاء لم يصم ^(١)
إلا أن يوجب الصوم على نفسه ، فيجب عليه أن يصوم ^(٢) .
ونقل عنه الجصاص أنه لا اعتكاف إلا بصوم ^(٣) .

٢ - مكان الاعتكاف .

المعتكف إما أن يكون رجلاً أو امرأة ، فإن كان رجلاً فلا يجوز اعتكافه
إلا في مسجد ، ولكن ، هل يشترط أن يكون ذلك في المسجد الأعظم ؟ روايتان
عن النخعي .

الأولى : لا اعتكاف إلا في المسجد الأعظم ^(٤) .

والثانية : لا بأس بالاعتكاف في غيره من المساجد ، فقد قال النخعي :
لا بأس بالاعتكاف في هذه المساجد ، مساجد القبائل ^(٥) .

أما إذا كان المعتكف امرأة ، فإنها تعتكف في مسجد بيتها ^(٦) ، فإذا اعتكفت

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٩/١

(٤) آثار ابن يوسف ٢٦

(٦) المحلى ١٩٥/٥

(١) المحلى ١٨٢/٦

(٢) أحكام القرآن ٢٤٥/١

(٥) عبد الرزاق ٣٤٧/٤

فيه جاز لها أن تمر في ظلّتها ؛ لأنّه طريق ، ولكن إن اعتكفت في ظلّتها لايجوز لها أن تمر في بيتها (١) .

فإذا حاضت المعتكفة يلزمها الخروج من المسجد - مسجد بيتها - وتضرب خيائها في دارها ، حتى تطهر ، فتعود إلى الاعتكاف (٢) وتقضى تلك الأيام التي حاضت فيها (٣) .

٢ - ما يرخّص فيه للمعتكف وما لا يرخّص :

يستحب للمعتكف أن يشترط . حين يشرع في اعتكافه الخروج لصلاة الجمعة ، وعيادة المريض ، وشهود الجنازة ، وأن نهزته حاجة ، ويجوز له الخروج لهذه الأمور وإن لم يشترط . ذلك (٤) ، فقد كان النخعي يقول : « كانوا يحبون للمعتكف أن يشترط هذه الخصال - وهي له ، وإن لم يشترط - عيادة المريض ، ويتبع الجنازة ، ويشهد الجمعة (٥) » .

وروى ابن حجر عن النخعي أن المعتكف إن شهد جنازة ، أو عاد مريضاً ، أو خرج للجمعة بطل اعتكافه (٦) وما نقله ابن حجر عن النخعي يوافق ما ذهب إليه السيدة عائشة رضي الله عنها ، حيث قالت : « السنة على المعتكف ألا يعود مريضاً ، ولا يشيع جنازة ، ولا يممس امرأة ، ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لما لابد منه » (٧) ، كما أجاز للمعتكف أن يشترط العشاء في أهله (٨) .

(١) انظر عبد الرزاق ٣٥٠/٤

(٢) مجموع ٥٥١/٦ وابن أبي شيبة ١٢٩/١

(٣) عبد الرزاق ٣٦٩/٤ والمغني ٢٠٩/٣

(٤) انظر عبد الرزاق ٣٥٦/٤ والمجموع ٥٤٢/٦ و ٥٤٤ والمحل ١٩٠/٥ والمغني ١٩٠/٥

(٥) ابن أبي شيبة ١٢٩/١

(٦) فتح الباري ١٧٨/٥ وانظر : نيل الأوطار ٢٨٢/٤

(٧) جامع الأصول ٣٤٢/١ وفتح الباري ١٧٨/٥

(٨) المغني ١٩٦/٣

ولا يجوز للمعتكف أن يُجامع امرأته ، ولا يُقبِّل ، ولا يُباشِر^(١) ، فإن فعل ذلك فسد اعتكافه ، ويستقبل اعتكافاً جديداً^(٢) ، ولا كفارة عليه^(٣)

٤ - اعتكاف العشر الأخير من رمضان :

من اعتكف العشر الأواخر من رمضان استحبَّ له أن يبني ليلة العيد في مُعتكفِهِ^(٤) .

٥ - قضاء الاعتكاف عن الميت :

إذا مات المسلم وعليه اعتكاف كان قد نذره فإنه لا يقضيه عنه وليه^(٥) .

٦ - نذر الاعتكاف :

(ر : نذر / ٢٤) .

* أعرابي :

إمامة الأعرابي في الصلاة (ر : صلاة / ٢٠ هـ) .

* أعمى :

- عتق الرقبة العمياء في الكفارات (ر : كفارة / ٢٢ آ) و (ظهار / ٧ ب)

- جواز إمامة الأعمى في الصلاة (صلاة / ٢٠ هـ ١) .

- لا تقبل شهادة الأعمى (ر : شهادة / ٢ ح) .

- جنابة الأعمى (ر : جنابة / ١ ب ٤) .

- الجنابة على عين الأعمى (ر : جنابة / ٢ ح) .

- ضمان الأعمى الذي وقع في حفرة حفرها الرجل في أرضه إن دخل الأعمى

بإذن صاحب الأرض (ر : جنابة / ٣ آ ٤) .

(١) ابن أبي شيبة ١٢٦/١ : (٢) ابن أبي شيبة ١٥٩/١

(٣) المغني ١٩٨/٦ (٤) المغني ٢١٢/٣

(٥) ابن أبي شيبة ١٦٠/١

- * أعور :
- جواز إعتاق العبد الأعور في الكفارة (ر : كفارة / ٢٢٣) .
- * إغماء :
- سئل النخعي عن الرجل المريض يُغْمَى عليه ، فيدع الصلاة . قال : إذا كان اليوم الواحد فإني أحب أن يقضيه ، وإن كان أكثر من ذلك فإنه في غدر إن شاء الله ^(١) (ر : صلاة / ٢٥ ب) .
- انتقاض الوضوء بالإغماء (ر : وضوء / ٦ ح) .
- * أفراد :
- الأفراد في الحج (ر : حج / ١١١) .
- * إفطار :
- تعجيل الإفطار في رمضان (ر : صيام / ٩) .
- * إفلاس :
- نظر : تفليس .
- * أقارب :
- النفقة على الأقارب . (ر : نفقة / ٢) .
- الأقارب الذين لا يحل النكاح بهم . (ر : نكاح / ١٢٢) .
- * إقالة :
- الإقالة : هي رد البيع برضى المتبايعين .
- كره النخعي أن يرد السلعة ويرد معها شيئاً ؛ لأن الإقالة إن كانت بيعاً

ففى ذلك شبهه الربا ، وإن كانت فسخاً للبيع الأول فهو أكل لمال الغير بالباطل ، فقد سئل عن رجل باع شاة من رجل ، ثم بدّاله من قبل أن يأخذها فقال - المشتري - : أَقْلَنِي ، فَأَبَى - البائع - وقال : أعطى درهما أقلك ، كرهه ^(١) إلا إذا تغيرت السلعة عن حالها ، فلا بأس أن يردّها ، ويردّ معها شيئاً ، أو يردّها بأنقص مما أخذها به ^(٢) ؛ لأن ذلك يكون مُقابل التغير الذى أصابها .

٢ - كما كرهه أخذ بعض السلم ، والإقالة فى بعضه ^(٣) و (ر : بيع / ٥ ب ١)

* إقامة :

وسنبحث الإقامة فى النقاط التالية .

١ - حكمها .

٢ - كيفيتها .

٣ - من لا إقامة عليه .

١ - حكمها :

- الإقامة ليست بفرض للصلاة ، وتجزىء صلاة من نسيها ، فقد سئل النخعى عن رجل نسي الإقامة فى السفر ، قال : يجزيه ^(٤) وقيل له : صليت بغير إقامة ؟ قال : يُجْزِيكَ ^(٥) .

٢ - كيفيتها :

يقف المؤذن حين الإقامة مستقبلاً القبلة ^(٦) ، مؤدّياً الإقامة ، مثنى مثنى ، ^(٧) فقد كان النخعى يقول : « لاتدع أن تشنى الإقامة » ^(٨) ، وكان يعتبر أفرادها

(٢) ابن أبى شيبة ٢٧٧/١ ب

(١) ابن أبى شيبة ٢٧٧/١

(٤) ابن أبى شيبة ٣٤/١

(٣) المحلى ٤/٩ والمغنى ٣٠٣/٤

(٦) ابن أبى شيبة ٣٤/١

(٥) عبد الرزاق ٥١٢/١

(٨) ابن أبى شيبة ٣٢/١

(٧) آثار محمد ١٠٥/١

بِدْعَةٍ سَيِّئَةٍ ابْتَدَعَهَا بَنُو أُمَيَّةَ ، فيقول : « كان الناس يشفعون الإقامة حتى خرج هؤلاء - يعني بني أُمَيَّة - فأفردوا الإقامة ^(١) ويجزم الإقامة جزماً ^(٢) ويسرع فيها ، ويتبع بعضها بعضاً ^(٣) .

ويكره أن يتكلم أثناء الإقامة ^(٤) ؛ لأنهم كانوا يكرهون للمؤذن إذا أخذ في الإقامة أن يتكلم حتى يفرغ ^(٥) .

٣ - من لا إقامة عليه :

(١) ليس على النساء إقامة ^(٦) وعلى ذلك مضى السلف ، حتى قال ابن قدامة - بعد أن ذكر جماعة على ذلك - : ولا أعلم لذلك مخالفاً ^(٧) ، ولكن إن أقامت هل يكره لها ذلك أم لا ؟ هذا ما لم نغش عليه عند النخعي ، والمذهب الحنفي على الكراهة .

(ب) ولا إقامة في صلاة العيد ^(٨) ؛ لأن صلاة العيد ليست مفروضة .

(ج) وإذا كان الأذان للإعلام عند النخعي ، فإن الإقامة ليست لذلك ، ولهذا يسقط. الأذان في السفر ؛ وحين أداء الصلاة في البيت ، حيث لا توجد الرفقة

(٩) بدائع الصنائع ١٤٨/١ أقول : وجهة ذلك أن حديث أبي محذورة الذي رواه أبو داود ، وابن ماجه في الأذان ، وهو : عملني رسول الله الأذان تسمع عشر كلمة . والإقامة سبع عشرة كلمة ، فذكر الأذان مفسراً بتربيع تكبير أوله ، وفيه الترجيع ، والإقامة مثله ، وزاد فيه : قد قامت الصلاة مرتين : هو ناسخ لحديث أنس ، وهو أمر بلال أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة - البخاري ومسلم - لأن حديث بلال كان أول ما شرع الأذان ، وحديث أبي محذورة كان عام حنين ، ولذلك قال إبراهيم النخعي : كان ثوبان يؤذن مثنى مثنى ، ويقيم مثنى مثنى - (ر : نصب الراية ٢٧٢/١) .

(٢) المغني ٤٠٧/١ (٣) ابن أبي شيبة ٣٤/١

(٤) ابن أبي شيبة ٣٧/١ وآثار أبي يوسف ١٩

(٥) عبد الرزاق ٤٦٩/١

(٦) المغني ٤٢٢/١ وابن أبي شيبة ٣٥/١ وآثار محمد ١٠٨/١ وآثار أبي يوسف

١٨ وعبد الرزاق ١٢٧/٣

(٧) المغني ٤٢٢/١

(٨) ابن أبي شيبة ٨٥/١

التي يدعوها للصلاة ، ولا تسقط الإقامة ، قال النخعي : « إذا كنت في بيتك أو في سفر أجزأتك الإقامة ، وإن شئت أذنت » ^(١) ولكن تصح الصلاة بغير إقامة ؛ لأن الإقامة ليست من شرائط الصلاة ، قال منصور : قلت لإبراهيم : نسيت الإقامة في الحضر . قال : تجزيك الصلاة ^(٢) وإقامة المصر تكفي عن إقامة الفرد ، فإذا كنت في مصر أجزأتك إقامتهم ^(٣) ولا حاجة لأن تقيم الصلاة لنفسك إن أردت الصلاة ، قال النخعي : إذا كنت في المصر يجزيك إقامة المصر ، وإن لم تسمع ^(٤) ، كما أن الإقامة تسقط . إذا أراد المسلم أن يصلي في مسجد صلى فيه الناس وأقاموا الصلاة ، قال النخعي : إذا انتهيت إلى مسجد قد صلى فيه ناس ، وأقاموا ، فإن أذانهم وإقامتهم تجزي عن جاء بعدهم ^(٥) ، وقال : إذا دخلت مسجدا قد صَلَّى فيه فابدأ بالمكتوبة ^(٦) ، وقد كان إبراهيم لا يقيم الصلاة في مسجد قد أقيمت فيه الصلاة . فقد روى عبد الله بن زيد قال : دخلت مع إبراهيم مسجد محارب فأمّني ، ولم يؤذن ، ولم يُقيم ^(٧) .

٤- التطوع عند إقامة الصلاة . (ر : صلاة / ٢٣ / ٥٦) .

٥- الزمن بين الأذان والإقامة . (ر : أذان / ٨) .

* إقرار :

الإقرار : هو الاعتراف .

وسنبحث الإقرار في النقاط التالية :

١- الإقرار بالنسب .

(٢) عبد الرزاق ١/ ٥١٤

(٤) عبد الرزاق ١/ ٥١٣

(٦) آثار أبي يوسف ٢٦

(١) ابن أبي شيبة ٣٤/١

(٣) ابن أبي شيبة ٣٤/١ ب

(٥) المغني ١/ ٤٢٢

(٧) ابن أبي شيبة ٣٥/١

٢- إقرار الوارث بدين على الميت .

٣- إقرار الحر على نفسه بالعبودية .

٤- إقرار المحجور عليه .

٥- الإقرار لا يلزم إلا المقر .

١ - الإقرار بالنسب :

إذا أقر الرجل بولده فليس له أن ينتفى منه ، فإن انتفى منه فهو قذف جليل لأمه ، روى عبد الرزاق عن النخعي أن من انتفى من ولده بعد أن أقر بنسبه فإنه يلاعن ، ويلحق به ولده الذي أقر به ؛ ^(١) وروى ابن قدامة عنه أنه يضرب الحد ، ويلحق الولد به ^(٢) . (ر : نسب / ٢٢) .

وإن أقر جميع الورثة بوارث ، أو أقر به الميت ليشبته نسبه منه ، ثبت نسبه ، سواء كان الورثة واحداً أم جماعة ؛ لأن عبد الله بن زمعة ادعى نسب ولد وليدة أبيه ، وقال : هذا أخي ، ولد على فراش أبي ، فقبل النبي - صلى الله عليه وسلم - قوله ، وأثبت النسب به ^(٣) .

٢ - إقرار الوارث بدين على الميت :

إذا أقر الوارث بدين على مورثه قبل إقراره ، ويتعلق ذلك بتركة الميت ، كما لو أقر به الميت قبل موته ، فإن لم يخلف تركة لم يلزم الوارث بشيء ، لأنه لا يلزمه أداء دينه إذا كان حياً مفليساً ، وكذلك إذا كان ميتاً ، وإذا خلف تركة تعلق الدين بها ، فإن أحب الورثة تسليماً في الدين لم يلزمه إلا ذلك ، وإن أحب استخلاصها ، وإيفاء الدين من ماله فله ، ذلك ، ويلزمه

(١) عبد الرزاق ١٠٠/٧

(٢) المغني ٥٢٩/٩ كذا في الأصل ، ولعل الصواب : يلاعن ويلحق الولد به .

(٣) المغني ٢٧٨/٦

أقلّ الأمرين من قيمتها ، أو قدر الدين ، بمنزلة الجاني ، وإن كان الوارث واحداً فحكمه ما ذكرنا ، وإن كانا اثنين أو أكثر ، وثبت الدين بإقرار الميت ، أو ببيّنة ، أو إقرار جميع الورثة ، فكذلك . وإذا اختار الورثة أخذ التركة ، وقضاء الدين من أموالهم ، فعلى كل واحد منهم من الدين بمقدار ميراثه ، وإن أقر أحدهم لزمه من الدين بقدر ميراثه ، والخيرة إليه في تسليم نصيبه في الدين ، أو استخلاصه . وإذا كان قدره من الدين فإن كانا اثنين لزمه النصف ، وإن كانوا ثلاثة لزمه الثلث ^(١) .

٣ - اقرار الحر على نفسه بالعبودية :

إذا أقر الحر على نفسه بالعبودية ، فرهن ، فهو رهن حتى يفك نفسه ، كما غرهم ^(٢)

٤ - اقرار المحجور عليه :

(١) إذا أقر المفلس بدين ، وعليه دين ببيّنة ، يبدأ بالدين الذي ثبت بالبيّنة ، ومثله إقرار المريض ؛ لأنه أقر بعد تعلق الحق بتركته ، فوجب ألا يشارك المقر له من ثبت دينه ببيّنة ، كغريم المفلس الذي أقر له بعد الحجر عليه ^(٣) .

(ب) وإن أقر لامرأته بصداقها في مرضه . يجوز إقراره لها بصداق مثلها ^(٤) .

(ج) وكان النخعي يجيز اعتراف المريض عند موته بالدين لغير الوارث ؛ ولا يجيزه للوارث ^(٥) ؛ لمكان التهمة في ذلك ، فإن أقر لوارث لم يلزم باقي الورثة قبوله إلا ببيّنة ، لأنه إيصال لماله إلى أحد الورثة بقوله

(١) المغني ١٩٢/٥ و ٥ : عبد الرزاق ٢٩٢/١ .

(٣) المغني ١٩٧/٥

(٢) عبد الرزاق ١٩٤/١

(٥) المحلى ٢٥٥/٨

(٤) ابن أبي شيبة ٢٣٠/١

في مرض موته فلم يصح بغير رضا بقية الورثة ، ولأنه محجور عليه في حقه ، فلم يصح إقراره له ، كالصبي (١)

(د) ويجوز إقرار العبد فيما أقر به من حد يُقام عليه ، أما ما أقر به مما تذهب فيه رقبته ، فلا يجوز في ذلك إقراره (٢)

٥ - الإقرار لا يلزم إلا المقر وحده :

فلو قالت المرأة زنى بى فلان ، تُحدُّهى ، ولا يُحدُّه هو (٣) ، وما أقر به العبد من شيء يُقام عليه في جسده فإنه لا يُتهم في جسده ، وما اعترف به من شيء يخرجُه من موالیه فلا يجوز اعترافه (٤) ؛ لأنه إقرار على الغير .

- إقرار أحد الورثة بنسب من يشاركهم في الميراث (ر : إرث/ ٢٢١)

٦ - الرجوع عن الإقرار :

- الرجوع عن الإقرار مقبول في حقوق الله تعالى كالحدود ، دون حقوق العباد (ر : حدود/ ١ > ٢) .

* إقضاء :

- كراهة الإقضاء في الصلاة (ر : صلاة/ ٩ ف) و (صلاة/ ١٦ ٢٥) .

* أقلف :

- ذبيحة الأقلف (ر : ذبيحة/ ١٠٢) .

(١) المغنى ١٩٧/٥

(٢) الخراج ١٧٠ وعبد الرزاق ٢٤٤/١٠

(٣) ابن أبى شيبه ١٣٤/٢ ب

(٤) عبد الرزاق ٢٤٤/١٠ والخراج ١٧٠

* إكراه :

الإكراه هو : حمل إنسان على قول أو فعل قهراً بخير حق ، فإن كان جملة بعق فهو إجبار (ر : إجبار) .

١- إن نظرية الإكراه تستند عند الإمام النخعي رحمه الله على أساس التفريق بين الرضا والاختيار ، هذا التفريق الذي أخذ عنه الحنفية ، وصاغوا بناء عليه نظريتهم في الفساد .

ونحن سنعرض لهذا التفريق على اعتباره أساساً لنظرية الإكراه عند النخعي ، وعند الحنفية .

إذا كان الاختيار هو : القصد إلى أمر متردد بين الوجود والعدم ، داخل في قدرة الفاعل ، بترجيح أحد الجانبين على الآخر^(١) ؛ فإن الرضا هو : الانشراح النفسي^(٢) ولا تلازم بينهما بوجه عام^(٣) ، فقد يختار المرء أمراً لا يرضاه .

ويظهر أثر هذا التفريق عند الإمام النخعي والحنفية في مسائل الإكراه ، فالإكراه غير الملجئ ، كالضرب المحتمل ، والقيود ، ونحوهما يعدم الرضا ، ولكنه لا يفسد الاختيار ، أما الإكراه الملجئ فإنه يعدم الرضا ، ويفسد الاختيار^(٤) .

وبناءً على ذلك فإن الإكراه غير الملجئ لا أثر له في الأقوال ، ولا في الأفعال ؛ لأنه لا أثر له في الاختيار - أي : لأنه لا يفسد الاختيار .

أما الإكراه الملجئ فإنه : إما أن يرد على الأفعال ، أو يرد على الأقوال ،

(١) كشف الأسرار للبزدوى ١٥٠٣/٤

(٢) أصول الفقه الاسلامي للخضري ١١٤

(٣) كشف الأمرار ١٤٧٧/٤

(٤) كشف الأسرار ١٥٠٣/٤ وشرح المنار وحواشيه لابن ملك ٩٩٢ وبدائع

الصنائع ١٧٩/٧

فإن ورد على الأفعال ، فإن الفاعل - أى المباشر - إما أن يصلح أن يكون فيها آلة لغيره ، كالعصا والفسأس ، أو لا يصلح .

فإن كانت الأفعال التى يصلح فيها الفاعل أن يكون آلة لغيره ، كالأفعال الإتلاف والقتل ، فإن أثر الفعل - من العقوبة والضمان - يترتب على المَكْرَه - بالكسر - لا على المَكْرَه - بالفتح ، باعتبار أن المَكْرَه - بالفتح - بمثابة الآلة للمَكْرَه - بالكسر - ، وبتعبير أدق : لأنه انعدم فيه الاختيار .

وإن كانت الأفعال مما لا يصلح أن يكون الفاعل - المباشر ، أو المَكْرَه - آلة لغيره فإن آثار الأفعال تسند إلى المَكْرَه - بالفتح - لأنه إن انعدم فيه الرضا ، فإنه لم ينعدم فيه الاختيار ، فإنه لما أقدم على الفعل فقد اختار ما هو الأصح له ، ويمثل لهذه الأفعال التى لا يصلح أن يكون الفاعل آلة لغيره فيها ، فعل الأكل ، وفعل وطء الرجل .

أما الأكل : فلأن الرجل لا يأكل بفم غيره .

وأما وطء الرجل ، فلأنه يحتاج إلى انتشار الآلة ، وانتشارها قريضة على الاختيار . بخلاف إكراه المرأة على الزنا ، ولذلك يقام الحدُّ على الرجل إن ادعى الإكراه على الزنا ، ولا يقام على المرأة إن ادعت الإكراه : (ر : زنا / ٥٤) .

وعلى العموم يعتبر الإكراه مسقطاً للحدود ؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات - (ر : حد / ١ >) .

وإن ورد - الإكراه الملجئ - على الأقوال : فإن هذه الأقوال إما أن تكون مما يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا ، أو مما لا يحتمل الفسخ .

فإن كانت الأقوال مما يحتمل الفسخ ، ويتوقف على الرضا ، كالعقود

كلُّها ، فإن الإكراه يفسد تلك العقود (ر : بيع / ١٤) و (نكاح / ٢ ب)
و (نكاح / ٢٤) .

وإن كانت مما لا يحتمل الفسخ ، كالطلاق ، والعتاق ، والنكاح ، والرجعة ،
والعفو عن دم العمد ، واليمين ، والنذر ، والظهار ، والإيلاء ، والإسلام ،
انعقدت نافذة ، ولا أثر للإكراه فيها (ر : طلاق / ٤ د) و (يمين / ٦) .

٢- وما تجدر الإشارة إليه أن النعوى - رحمه الله - كان يعتبر تنفيذا
رغبة المكره - بالكسر - نوعا من التعاون معه ، ولذلك فإنه لما سئل : الرجل
يعذب آتشرى منه ؟ قال : لا .

* أكل :

- إفساد الأكل للصلاة (ر : صلاة / ١٥ ح) .
- إفساده للصوم (ر : صيام / ٢٥) .
- الأكل مع اليهود والنصارى (ر : طعام / ١) .
- الأكل من الأضحية (ر : أضحية / ٥ ح) .
- انظر أيضا : « طعام » .

* أم :

- أحوال الأم في الميراث (ر : إرث / ٨ ج) .
- الأم عصبية ابنها من الزنا ، وابنها المنفى باللعان (ر : إرث / ٩) .
- حق الأم في حضانة طفلها (ر : حضانة / ١) .
- عدم الاقتصاص لولدها منها (ر : جنابة / ٢ ز) .
- جنابة الأم على جنينها (ر : جنابة / ٢ ط) .

* أم الولد :

- انظر : (رق / ٤) .

* إمام :

- الإمام في الصلاة . (ر : صلاة / ٢٠ هـ) .

- إمامة المرأة النساء في صلاة الجنائز (ر : ميت / ٥٧ د) .

- الأحق بالإمامة على الميت . (ر : ميت / ٧ ز) .

- دفع الزكاة إلى الإمام (الأمير) الجائر (ر : زكاة / ٢٢) .

* أمانة :

١ - الأمانات هي :

- المال المقبوض ودیعة . (ر : ودیعة) .

- المال المقبوض إعاره . (ر : عارية) .

- مال الشركة تحت يد الشريك (ر : شركة) .

- مال الوكالة تحت يد الوكيل (ر : وكالة) .

- مال المحجور عليه تحت يد الوصي (ر : ولاية) .

- العين المستأجرة تحت يد المستأجر (ر : إجارة / ٥) .

- ما استؤجر عليه تحت يد الأجير (ر : إجارة / ٥) .

- ما زاد من قيمة العين المرهونة عن قيمة الدين (ر : رهن / ٣ د ١)

٢ - ويمكن إيجاز أحكام الأمانة فيما يلي :

(أ) أنها لا تضمن بالتلف ، ولكنها تضمن بالإتلاف .

(ب) يقبل فيها قول الأمين مع يمينه .

(ج) يتصدق الأمين بها حين غياب صاحبها ، واليأس من عودته .
وستجد هذه الأحكام في عقود الأمانات التي أشرنا إليها .

* إمناء :

- فساد الصوم به إن كان متعمداً (ر : صيام / ٥ هـ) .

- وجوب الغسل منه (ر : غسل) .

* إنابة :

- انظر : وكالة .

- إنابة الأجير من يقوم مقامه بالعمل . (ر : إجارة / ١ ب) .

* انتحار :

المنتحر : هو الذي قتل نفسه ، وهو عند النخعي قد مات مسلماً ، ولذلك
يُصَلَّى عليه ، سواء قتل نفسه مباشرة ، أم فعل فعلاً كان سبباً في موته ، مثال
ما إذا قتل نفسه مباشرة : كالذي يتحشى سماً ، أو يطعن بخنجر في بطنه ،
ومثال فعله فعلاً يكون سبباً إلى موته : كما إذا سكر فقتل نفسه في الماء
فغرق فيه ، أو كان محصناً فزنى ، فاستحق الرجم ، قال النخعي : « يُصَلَّى
على من قتل نفسه ، وعلى النفساء من الزنا ، وعلى الذي يموت غرقاً من الخدر »
وسئل مرة عن إنسان قتل نفسه : أَيُصَلَّى عليه ؟ قال : نعم ^(١) « وقال أيضاً :
« الذي يقتل نفسه يُصَلَّى عليه ، والمرجوم يُصَلَّى عليه ، وقال : السنة أن
يُصَلَّى على المرجوم ^(٢) » .

(١) ابن أبي شيبة ١٥٢/١

(٢) عبد الرزاق ٥٣٦/٣ والمحلى ١٧١/٥

ولكن هل يصلي عليه الإمام ؟ ذكر ابن قدامة عن النخعي أن الإمام يصلي على كل مسلم ، قاتل نفسه وغيره^(١) ؛ لأن قول النخعي الدنة أن يصلي على المرجوم لم يخص إماماً من غيره^(٢) .

* انتهاب :

الانتهاب يأتي بمعنيين :

١- الأول : أن يأخذ الرجل مال آخر بغير إذنه ، وهو له كاره ، معتمداً على الركض^(٣) ، وهو محرم بالإجماع ، وإن كان لا يجب فيه حد السرقة ، قال النخعي : « النهبة المحرمة أن ينتهب مال الرجل بغير إذنه وهو كاره^(٤) (ر : سرقة / ٤) .

٢- والثاني : أن يبيح الرجل ماله ، فيأخذه من يشاء^(٥) .

ومن ذلك النثار ، وهو ما يُنثر على رأس العروس من دراهم ونحوها ، فيأخذها الناس . وقد كره ذلك النخعي ، فقد روى الحكم قال : كنت أدمي بين إبراهيم والشعبي فذكروا نثار العروس ، فكرهه إبراهيم ، ولم يكرهه الشعبي^(٦) قال البيهقي : وقد روى في الرخصة فيه أحاديث كلها ضعيفة^(٧) ، وقال : ولا يثبت في هذا شيء^(٨) . وإنما كرهه النخعي لأن فيه تزاحماً وقتالاً ؛ ولأنه يحوزه سفلة الناس ويحرمه ذوو المروءات الذين لا تسمح لهم نفوسهم بمزاحمة الناس .

وذكر ابن قدامة أن النخعي أباح النهبة^(٩) .

(١) المغني ٥٥١/٢

(٢) المحلى ١٧١/٥

(٣) القاموس المحيط مادة نهب

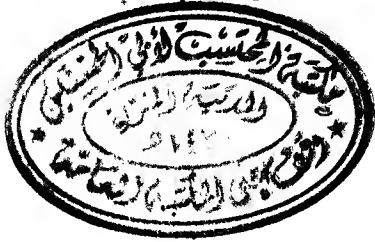
(٤) طرح التتريب ٢٦٣/٧

(٥) مختار الصحاح مادة نهب

(٦) شرح معاني الآثار ٥١/٢ ونيل الأوطار ١٣٩/٥ ، ١٩٧/٦ وسنن البيهقي ٢٨٧/٧

(٧) سنن البيهقي ٢٨٧/٧

(٨) سنن البيهقي ٢٨٨/٧ (٩) المغني ١٢/٧ ور : فتح الباري ٤٤/٦



* أنف :

- كراهة تغطية الأنف في الصلاة . (ر : صلاة / ١٦ هـ ٣) .
- ضم الأنف إلى الجبهة في السجود . (ر : صلاة / ٩ ن) .
- متى يرفع الأنف من السجود . (ر : صلاة / ٩ ن) .
- الجنابة على الأنف (ر : جنابة / ٣ ب ١) .

* أنين :

- الأنين في الصلاة . (ر : صلاة / ١٥ د) .

* إهاب :

(ر : جلد .)

* إياس :

- * عدة من بلغت سن الإياس (ر : عدة / ١ ح ٣) .

* أيام التشريق :

- قال النخعي : أيام التشريق ثلاثة أيام بعد يوم السحر^(١) .
- التكبير في أيام التشريق (ر : عيد / ٢) .
- إتيان المسبوق بتكبيرات التشريق (ر : صلاة / ٢٠ و ٣) .

* إيلاء .

وسنبحث الإيلاء في النقاط التالية :

١ - مفهومه .

٢ - المولى .

٣ - المولى منها .

(١) آثار أبي يوسف ٦١ وآثار محمد ١٣٥

- ٤ - مدة الإيلاء .
- ٥ - الرجعة .
- ٦ - متى تجب الكفارة .
- ٧ - وقوع الطلاق بمضى أربعة أشهر .
- ٨ - نفقة المولى منها .

١ - مفهومه :

كل يمين منعت جماعاً حتى تمضى أربعة أشهر فهي إيلاء ^(١) . فالإيلاء لا بد فيه من اليمين ، قال النخعي : « لا إيلاء إلا أن يحلف ^(٢) » .

وقوله : « كل يمين » يدل على أنه لا يشترط . أن يكون الحلف بالله لكي يكون مؤلماً ، بل يكفي كل يمين يلزمه فيها حق ، كالطلاق ، لتحقيق المنع بها ، لما فيها من المشقة . ورغم أن النخعي يعترف بأن السلف كانوا يرون الإيلاء في الجماع ^(٣) فإنه يتوسع في مفهوم الإيلاء فيجعله شاملاً لحالات الحلف للإضرار بالمرأة ، ولذلك قال : من الإيلاء أن تحلف ألا تكلمها ولا تجمعها ، ولا يجتمع رأسك ورأسها ، ولتغيظنها أو لتسوأنّها ^(٤) » وكذلك إن قال : إن قربتك فأنت عليّ كظهر أمي ، قال : إن تركها أربعة أشهر بانّت بالإيلاء ^(٥) وكأنه يرى أن الله تعالى جعل الأجل الذي حدّه للمولى مخزجاً للمرأة من سوء عشرة بعلمها إيّاها ، وإضراره بها ، وليست اليمين عليها بالأمر بجامعها ، ولا يقربها بأولى أن تكون من معاني سوء العشرة والضرر من الحلف

(١) آثار أبي يوسف ٦١ ، آثار محمد ١٣٥

(٢) تفسير الطبري ٤٦٢/٤ والمغني ٢٩٨/٧

(٣) المغني ٢٩٨/٧ وابن أبي شيبة ٢٤٧/١

(٤) تفسير الطبري ٤٦٢/٤

(٥) ابن أبي شيبة ٢٥٥/١ وعبد الرزاق ٤٤٦/٦ و ٤٤٨ و ٤٦٣/٤ والمحلى .

٤٤/١ وتفسير الطبري ٤٦٣/٤

عليها أن لا يكلمها ، أو ليسوا أنها أو ليغيظنها ؛ لأن كل ذلك إضرار بها ، وسوء
عشرة لا بترك وطئها من أجل اليمين ، بل إن حلفه ليغيظنها ونحوه ، مع
تركه الوطء فعلا يحمل معنى زائداً عن الإغابة .

ولكن هل يشترط أن يكون الإيلاء في الغضب ؟ لقد كان النخعي لا يفرق
في الإيلاء بين الرضا والغضب ^(١) ويدل على هذا ما رواه الطبري وعبد الرزاق
عنه في رجل قال لامرأته : *إِنْ غَشِيْتُكَ حَتَّى تَفْطَمِي وَلَدَكَ فَانْتَ طَالِقٌ* ، فتركها
أربعة أشهر ، قال : *هُوَ إِيْلَاءٌ* ^(٢) ، وبدهى أن حلفه هذا بآلا يطأها حتى تطفم
ولدها لئلا يمغل ، وأنه لم يرد إضراراً بها ^(٣)
وما ذكره ابن قدامة عن النخعي أن الإيلاء لا يكون إلا في الغضب ^(٤) لم أجده
عند غير ابن قدامة .

٢ - المولى :

الذى يملك الإيلاء هو الزوج دون الزوجة ، قال النخعي : « ليس للنساء
من الإيلاء شيء ^(٥) » إنما هو للرجال ، كالطلاق والظهار .

٣ - المولى منها :

ويصح الإيلاء من كل زوجة مسلمة كانت أو ذميمة ، حرة كانت أو أمة .
نعوم قوله تعالى - في سورة البقرة ٢٢٦ - : « *لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ* »
ويصح الإيلاء قبل الدخول ، وبعده ^(٦) .

٤ - مدة الإيلاء :

تعتبر مدة الإيلاء بالمرأة « *لأن الحكم في ذلك للنساء* . فإن كانت المرأة

(١) آثار محمد ٩٦

(٢) أحكام القرآن ٣٥٦/١ وتفسير الطبري ٤٦١/٤ وانظر المحلى ٤٥/١٠

(٣) تفسير القرطبي ١٠٦/٣ ويمغل : يمرض من اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها

وهي حامل .

(٤) آثار أبي يوسف ١٤٩

(٥) المغنى ٣١٥/٧

(٦) المغنى ٣١٣/٧ والقرطبي ١٠٧/٣

حرّة فيإيلاء زوجها الحر والعبد منها أربعة أشهر . وإن كانت أمة فيإيلاء زوجها
الحر والعبد منها شهران (١) .

وينعقد الإيلاء بدون أربعة أشهر (٢) فمن حلف على ترك الوطء في قليل
من الأوقات أو كثير ، وتركها أربعة أشهر ، فهو مؤل ؛ لقوله تعالى : ﴿ للذين
يؤثرون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ وهذا مؤل . فإن الإيلاء : الحلف ،
وهذا حالف (٣) فإن قال لامرأته : والله لا أقربنّها الليلة ، فتركها أربعة أشهر ،
فإن كان تركها ليمينه فهو إيلاء (٤) وهو مروى عن ابن مسعود (٥) .

وإن حلف على ترك وطئها أكثر من أربعة أشهر يقع الإيلاء بمرور أربعة
أشهر فقط . كما إذا قال : إن قربتك فأنّت على كظهر أمي ، قال : إن
قربها وقع الظهار ، وإن تركها حتى مضت أربعة أشهر ، وقع الإيلاء (٦) ،
وكما إذا كانت امرأة ترضع ، فقالت لزوجها : لا تقربني حتى أفطم ابني ، فإني
أخشى أن أحمل عليه ، فحلف بالطلاق لا يقربنّها حتى تظم ، فإن قربها قبل
أن تمضي أربعة أشهر فقد وقع الطلاق ، وإن تركها حتى تمضي أربعة أشهر
فهو إيلاء (٧) .

وروى عنه أنه قال : أخاف أن يكون إيلاء ، وأرجو ألا يكون إيلاء (٨) .
وإن قال لامرأته : إن قربتك إلى سنه فأنّت طالق ثلاثا ، قال النخعي :
إن قربها قبل أن تمضي أربعة أشهر فهي طالق ثلاثا ، وإن تركها حتى تمضي
أربعة أشهر فقد بانّت منه بواحدة ، ولا يتزوجها حتى يمضي من السنة أقل

(١) المحلى ٤٩/١٠ وآثار أبي يوسف ١٤٩

(٢) نيل الأوطار ٢٧٣/٦

(٣) المغنى ٣٠٠/٧ وابن أبي شيبة ٢١٦/١ ب

(٤) المحلى ٤٤/١٠ (٥) بدائع الصنائع ١٧٠/٣

(٦) آثار أبي يوسف ١٥٠ وآثار محمد ٩٦

(٧) عبد الرزاق ٤٥٢/٦ (٨) آثار محمد ٩٤

مما يدخل عليه الإيلاء ، شهران أو ثلاثة ، ويتزوجها ، ولا يقربها حتى تمضي السنة (١) .

٥ - الرجعة :

المولى يوقف قبل أن تمضي أربعة الأشهر ، فيقال له : إما أن تفيء وإما أن تطلق ، فإن فاء فهي امرأته ، وإن لم يفيء فهي تطليقة بائنة (٢) ؛ لقراءة ابن مسعود « فَإِنْ فَأَوْا فِيهِنَّ » كما في البدائع (٣) .

والأصل في الفيء أن يكون بالجماع عند القدرة عليه ، ولذلك قال النخعي : « لافء إلا الجماع (٤) » فإن منعه عذر من الفيء بالجماع ، كمرض أو شغل ، أو سجن ، أو كبر ، أو عدم إنتشار آلة ، أو عذر منها : كولادة أو حيض ، جاز له أن يفيء بلسانه ، إذا أشهد على فيئه (٥) .

٦ - متى تجب الكفارة :

فإن آلى أربعة أشهر يوقف قبل أن تمضي أربعة الأشهر ، فإن راجعها فهي امرأته ، وعليه يمين يكفرها إذا حنث (٦) روى المغيرة عن إبراهيم قال : كان إبراهيم يستحب الكفارة (٧) وإن مضت الأشهر الأربعة فهو طليقة بائنة (٨) وإن آلى من امرأته أبداً ، ومضت أربعة الأشهر فقد بانت منه . وإن تزوجها بعد ذلك فهو مؤل أيضاً ، فإن لم يمسه حتى تمضي أربعة أشهر فقد بانت منه ، وإن تزوجها بعد ذلك فهو مؤل أيضاً . فإن لم يمسه حتى تمضي الأربعة

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٨/١

(٢) ابن أبي شيبة ٢٤٦/١ ب وتفسير الطبري ٤٧٧/٤ وآثار محمد ٩٤

(٣) بدائع الصنائع ١٧٦/٣

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٧/١ والمغني ٣٢٤/٧

(٥) المغني ٣٢٧/٧ وابن أبي شيبة ٢٤٧/١ وتفسير الطبري ٤٧٠/٤ وفتح

الباري ٣٤٦/١١ ومصنف عبد الرزاق ٤٦٢/٦

(٦) تفسير الطبري ٤٧٦/٤ والمغني ٣٢٥/٧ وآثار محمد ٩٣

(٧) مصنف عبد الرزاق ٤٦٩/٦ وتفسير الطبري ٤٧٥/٤

(٨) مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٦/١ وأحكام القرآن للجصاص ٣٥٧/١

الأشهر، فقد بانئت منه أيضًا^(١)، ولكن إن آلى منها أبدًا، فمضت الأربعة الأشهر فبانئت منه فتزوجها فهو مؤل. فإن واقعها قبل مضى أربعة أشهر على زواجه فعليه كفارة^(٢).

٧ - وقوع الطلاق بمضى أربعة الأشهر :

نما تقدم (إبلأ / ٥) نرى أنه إذا مضت أربعة الأشهر على الإبلأ ولم يقىء، وقعت طلقة بائنة، ولا حاجة للتطبيق.

قال النخعي : « إذا مضت أربعة أشهر فى الإبلأ فهو طلقة بائنة^(٣). وإن الطلاق يهدم الإبلأ^(٤) فإن آلى من امرأته ثم طلقها، أو طلقها ثم آلى منها، هدم الطلاق الإبلأ^(٥) ولكن إن طلق امرأته بعد انقضاء عدتها فى الإبلأ فليس بشيء^(٦) ».

٨ - نفقة المولى منها :

(ر : نفقة / ٤ ب) .

* إبلأ :

- صلاة المريض بالإبلأ (ر : صلاة / ٢٤) .

* إبلأ :

- اشتراط الإبلأ فى الرقة المعلقة فى كفارة القتل دون غيره (ر : كفارة /

١٧٢) :

- (١) مصنف عبد الرزاق ٤٥٣/٦
 (٢) انظر آثار أبى يوسف ١٤٩ و آثار محمد ٧٤
 (٣) ابن أبى شيبه ٢٤٦/١ و ٤٤ ب وأحكام القرآن ٣٥٧/١ والمحلى ٤٦/١
 والمغنى ٢١٩/٧
 (٤) المغنى ٣٣٤/٧ و آثار أبى يوسف ١٥٠
 (٥) ابن أبى شيبه ٢٤٧/١ و آثار محمد ٩٥
 (٦) ابن أبى شيبه ٢٤٧/١ ب

[ب]

* بائن :

- البيئونة : صفة يطلقها الفقهاء على الطلاق عندما لا تحل فيه المطلقة لمُطَلَّقِهَا إلا بعقد جديد .

- أنواع البيئونة : صغرى ، وكبرى . (ر : طلاق / ٨) و (طلاق / ٧ ب)

- تفريق القاضى بين العنَّين وزوجته طلاق بائن . (ر : عنين) .

- ظهار الرجل من امرأته ، وتركها حتى تمضى مدة الإيلاء ، طلاق بائن (ر : ظهار / ٤) .

- وقوع الطلاق على المعتدة من طلاق بائن (ر : طلاق / ٦ د) .

- لاتنزين المطلقة طلاقاً بائناً لمُطَلَّقِهَا فى العِدَّة (ر : عدة / ١ ج ٩) .

* بادية :

انظر : بدو .

* باضعة :

- تعريف الباضعة من الشَّجَاج ، وما يجب فيها (ر : جنابة / ٣ ب ٢) .

* بشر :

- وقوع النجاسة فيها (ر : نجاسة / ١ ز) .

- تطهيرها بالنزح (ر : نجاسة / ٣ ب) .

* بحر :

- ماء البحر طاهر مطهر (ر : نحاسة / ٣٢٣) .

- صيد البحر (ر : صيد / ١) .

* بدعة :

١ - تنقسم البدعة عند النخعي إلى : بدعة حسنة ، وبدعة سيئة .
ويظهر أنه يعتبر البدعة سيئة إذا خالفت أمراً أو نهياً أو عملاً مأثوراً ، كمافراد
الإقامة ، فقد جرى العمل في العصر الأول على تشنيتها ، حتى إذا كان عصر بني أمية
أفردوها ، قال النخعي : « كان الناس يشفعون الإقامة ، حتى خرج هؤلاء
فأفردوا الإقامة ^(١) ، فلا تدع أن تشني الإقامة ^(٢) » (ر : إقامة / ١) .
وقول الرجل المرافق للجنائز : استغفروا له يغفر الله لكم (ر : ميت / ٦ >)
وحمل الرجل الجنائز - بين يدي الرجلين المقدمين الذين يحملانها - يضع
السريز على منكبيه (ر : ميت / ٦ د) .

ويعتبرها حسنة إذا لم تخالف أمراً أو نهياً ، أو عملاً مأثوراً ، وكذلك إذا كانت
فيها مصلحة للمسلمين ، كالتشويب فيما بين الأذان والإقامة ، فقد سئل النخعي
عنه فقال : « هو مما أحدثه الناس ، وهو حسن مما أحدثوا ^(٣) » (ر : أذان / ٧) .

٢ - مجالسة المبتدعة : كان النخعي لا يجيز مجالسة المبتدعة ، ويقول :
إياكم وأهل الرأي المحدث ، لا تجالسوهم ^(٤) ؛ لئلا يؤثر هؤلاء المبتدعة
بجلالهم ، فقد كان النخعي يقول : « لأننا على هذه الأمة من المرجئة أخوف
عليهم من عدتهم من الأزارقة ^(٥) » .

٣ - الطلاق البدعي (ر : طلاق / ٧ >) .

(٢) ابن أبي شيبة ٣٢/١
(٤) طبقات ابن سعد ٢٧٤/٦

(١) بدائع الصنائع ١٤٨/١
(٣) آثار محمد ١٠١/١
(٥) طبقات ابن سعد ٢٧٤/٦

* بدل :

- متى يصير إلى البدل في النذر (ر : نذر / ٤ آ) .
- وجوب البدل عن الهدى للكعبة إن كان الهدى لا ينتفع به أحد من الفقراء (ر : هدى - ٢) .
- دفع بدل الكسوة للفقير في الكفارة (ر : كفارة / ٢ ب) .
- لا يجوز دفع بدل الإطعام في الكفارة (ر : كفارة / ٢ >) .
- الإتيان بالبدل في حالة العجز عن إتيان ما حلف عليه (ر : حلف / ٧ >) .
- الإتيان بالبدل - فيما له بدل - في حالة العجز عن إتيان ما حلف عليه - (ر : حلف / ٧ >) .

* بدو :

- عدم وجوب صلاة الجمعة والعيد على مسكّن البادية (ر : صلاة / ٢١ د٤) و (٢٣ / ١٥) .
- وقت الأضحية بالنسبة للبدو (ر : أضحية / ٤) .

* برذون :

- لا بأس بسؤر البرذون (ر : نحاسة / ٣ آ ٣) .

* بسملة :

- الإسراع بالبسملة عند قراءة القرآن في الصلاة (ر : صلاة / ٢٠ ه ٣) و (صلاة / ٩ ه) .

- التسمية على الذبيحة . (ر : ذبيحة / ٤) و (ذبيحة / ١ ب) .
- التسمية على الصيد . (ر : صيد / ٤) .
- التسمية في أول الطعام . (ر : طعام / ١ د) .

* بصاق :

- نجاسة البصاق (ر : نجاسة / ١٥١) .

* بغل :

- لا يحل أكل لحمه (ر : طعام / ٢) .

- سؤره (ر : نجاسة / ٣٦٣) .

- نجاسة بوله (ر : نجاسة / ٢٦١) .

* بغى :

- البغى : هو خروج جماعة عن طاعة الإمام متأولين .

- أثر أمان البغاة في إسقاط الحدود عنهم (ر : حد / ١ ز) .

* بقـر :

- زكاة البقر (ر : زكاة / ١١) .

* بَكَرَ :

- إنكاح المرأة البكر بغير استئذانها (ر : نكاح / ٢ ب) .

* بلغم :

- طهارة البلغم (ر : نجاسة / ١ هـ) .

* بلوغ :

١- علامات البلوغ :

للبلوغ علامات منها ما هو مشترك بين الذكر والأنثى ، ومنها ما هو خاص بالأنثى دون الذكر .

أما ما هو مشترك بين الذكر والأنثى فهما : خروج المني من ذكر الرجل

وَقُبِّلَ الْأُنْثَى فِي يَقْظَةٍ أَوْ مَنْامٍ ، وَإِنْبَاتِ الشَّعْرِ الْخَشْنِ حَوْلَ ذِكْرِ الرَّجُلِ وَفَرْجِ الْمَرْأَةِ .

أما ما هو خاص بالأنثى فهو : إتيان المحيض ، وهذا كله إجماع لا خلاف فيه لأحد من أهل الإسلام .

٢- آثار البلوغ :

- البلوغ هو مناط التكليف بالواجبات . قال النخعي . إذا حاضت المرأة وجب عليها ما على أمها (١) .

وهو شرط في صحة التصرفات القانونية من هبة ، وإجارة ، وبيع ، ونحو ذلك .

وهو شرط لترتب المسؤوليات . قال النخعي - في الجارية تزوج ، فيدخل بها ، ثم تصيب فاحشة ، قال - : ليس عليها حد حتى تحيض . و (ر : جنابة / ١ ب ١) و (إحصان / ١ آ) و (زكاة / ١ ح) .

* بنت :

انظار أيضاً : ولد .

- أموال البنات في الميراث (ر : إرث / ٨ و) .

* بنت ابن :

- أحوال بنات الابن في الميراث (ر : إرث / ٨ ز) .

* بندق :

- أكل ما صيد بالبندق (ر : صيد / ٢ ب) .

(١) عبد الرزاق ١٣٢/٣

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٤/٢ ب والخراج ١٧٥

* بهتان :

البهتان : هو قولك في الإنسان ما ليس فيه (ر : غيبة) .

* بهيمة :

(انظر : حيوان) .

* ببول :

- نجاسة البول والتطهر منه (ر : نجاسة / ١٢١) .

- ما يعفى عنه من البول لصحة الصلاة (ر : صلاة / ١٥٠) .

- نقضه للوضوء (ر : وضوء / ٦٢) .

- الصلاة مع سلس البول (استحاضة / ٢) .

- التداوى ببول الإبل عند الضرورة (ر : نجاسة / ٢١) .

- بول البعل (ر : نجاسة / ٢٢١) .

- آداب التبول والاستنجاء (ر : استنجاء) .

* بيع :

منبحث في البيع في النقاط التالية :

١- المبيع .

٢- الثمن .

٣- المدة اقدان .

٤- عقد البيع .

٥- أنواع البيع .

١ - المبيع

(١) ما يجوز بيعه ومالا يجوز : كان النخعي يشترط في المبيع أن يكون مالا عند المسلمين مملوكا للبائع ، فإن كان غير مال عند المسلمين كالخنزير ، لم يجز بيعه . فلا يجوز بيع الكلب ونحوه ؛ لأن الكلب ليس بمال ، ولا يجوز اقتناؤه عند النخعي ، إلا إذا كان كلب صيد ، فيجوز بيعه دون غيره ^(١) ؛ لإباحة استعماله في الصيد ، ولا بأس بتجارة العاج ^(٢) ؛ لأن الفيل ليس بنجس العين عنده ، ولذلك كان عظمه طاهرا ، فيجوز بيعه ، ولا يجوز بيع جلود الميتة قبل دبحها ؛ لأنها نجسة ، قال النخعي : « كانوا يكرهون أن يبيعوها فباعوها فباعتها » ^(٣) ، كما لا يجوز بيع الحر ؛ لأنه ليس بمال ، فقد قال - فيمن ساق إلى امرأته رجلا حرا ليكون مهرا لها - قال : هو رهن بما جعل فيه حتى يفتك نفسه ^(٤) ، كما لا يجوز بيع المصاحف ولا شراؤها ؛ ^(٥) تعظيما لها ، ولأنها تجل عن الأموال ، وقد رويت عن النخعي أقوال تبين استنكاره الشديد لبيع المصحف ، كقوله : « الدين أحب إلى من بيع المصاحف » ^(٦) . وقوله : « لخص الدبر أحب إلى من بيع المصاحف » ^(٧) .

- بيع أم الولد . (ر : رق / ٤) .

- بيع المكاتب . (رق / ٢ هـ و) .

- بيع المدبر . (رق / ٣ أ) .

- بيع الولاء . (ر : إرث / ١ ج ٢) .

(١) عبد الرزاق ٢٥٦/٩ و انظر شرح النووي لمسلم ٢٣٣/١٠ والمغني ٢٥١/٤ والمحلى ١٢/٩ ونيل الأطار ١٥٣/٥ والمجموع ٢٤٦/٩

(٢) البخارى ٣٥٦/٦ (٣) ابن أبى شيبة ٢٧٦/١ ب

(٤) المحلى ١٧/٩

(٥) ابن أبى شيبة ٢٧٤/١ والمجموع ٢٧٤/٩

(٦) ابن أبى شيبة ٢٧٤/١ (٧) المحلى ٤٥/٩

(ب) الاستزادة في المبيع : لا بأس بالإرجاح في الوزن ^(١) ؛ لأن هذا من باب المسامحة في البيع ، كما أنه لا بأس بأن يذوق الشيء المشتري قبل الشراء ، أو أثناء الوزن ، فقد سئل النخعي عن الرجل يشتري الشيء برهمين - رطباً أو غيره - فيأكل منه ، وهو يكيل ، قال : لا بأس به ^(٢) .

(ج) ما يدخل في المبيع وما لا يدخل : ومن البديهي أن يدخل في المبيع كل ما اتصل به اتصال قرار ، أو كان تابعاً من توابعه ، ويعتبر المال تابعاً للمالكة ، والثوب الملبوس تابعاً للابس ، ولذلك فإنه إذا باع العبد له مالاً فالمال تبع للعبد ^(٣) ، لا يحتاج مشتريه فيه إلى شرط ^(٤) ، وإن باع وليدة زينها بثياب ، فللذي اشتراها ما عليها ، إلا أن يشترط الذي باعها ^(٥) .

(د) الاستثناء من المبيع : ويجوز النخعي أن يبيع الإنسان الشيء ويستثنى بعضاً معلوماً منه ، قال ابن حزم : كان النخعي لا يرى بأساً أن يبيع السلعة ويستثنى نصفها ^(٦) ، فمن باع حُبْلَى واستثنى مافى بطنها فله ثنياه فيما قد استبان خلقه ، فإن لم يستبين خلقه فلا شيء له ^(٧) ، ولا بد من أن يكون الباقي بعد الثنيا معلوماً ، فإن كان مجهولاً لم يصح ، فقد سأل رجل النخعي فقال : أبيع الشاة وأستثنى بعضها ؟ قال : لا ، ولكن قل : أبيعك نصفها ^(٨) ؛ لأن هذا البعض المستثنى مجهول ، والباقي من الشاة مجهول أيضاً ، وبيع المجهول لا يصح .

(٢) عبد الرزاق ٢٩٤/٨

(١) عبد الرزاق ٦٨/٨

(٣) المحلى ٤٢٣/٨ وعبد الرزاق ١٣٤/٨

(٥) عبد الرزاق ١٣٤/٨

(٤) طرح التشريب ١٢٣/٦

(٧) المحلى ٤٣٢/٨ ، ٤٣٣

(٦) المغنى ١٧٣/٤

(٨) المحلى ٤٠/٨ والمغنى ١٠٣/٤

(هـ) **الغرر في المبيع** : إذا دخل الغرر في المبيع ففسد البيع ، فالمبيع الغائب الذي لم يوصف ولم تتقدم رؤيته لا يصح بيعه ^(١) فإن وصف فللمشتري الخيار إذا رآه ، سواء كان على تلك الصفة أم لا ^(٢) (ر : بيع / ٤ >) ، كما لا يصح بيع السمك في المساء ^(٣) لأنه لا يظهر على حقيقته ، ولا بيع اللبن في ضروع الشاة ^(٤) لمكان الجهالة فيه ، ولا بيع الثمر على الشجر قبل بُدُو صلاح الثمرة ، « وبدُو صلاح الثمرة يكون بقوة الثمرة واشتدادها ^(٥) » ولهذا قال - : في الفرسك ، والتفاح ، والكمثري ، وأشباهه يباع إذا عَقَدَ - يقول : إذا صار حباً ^(٦) ، وهو يريد بقوله حباً ما قاله الحنفية تلامذة مدرسته (أن يشتد) .

وينتفى الغرر بروؤية عَيَّنَةٍ من المبيع ، كما إذا رأى بعض المبيع الغائب ، قال النخعي : إن اشتريت صيداً محصوراً - كالسمك في الاجام - ورأيت بعضه فلا بأس ^(٧) .

(و) **بيع المجازفة** : يجوز بيع المجازفة ، ومن ذلك بيع الرطب جزّة جزّة ، قال النخعي : « لا بأس ببيع الرطب جزّة جزّة ^(٨) » ولا يقدر في صحة بيع المُجازفة معرفة أحد المتبايعين أو كلاهما قدر المبيع ، فقد سئل النخعي في رجل يكيل أوعيته كيلاً ، ثم يقول للمشتري : قد كنت كذا وكذا ، ولكن لا أبيعك إلا جُزْأً ، فقال : لا بأس بذلك ^(٩) .

(٢) المغنى ٥٨٠/٣

(١) المحلى ٤٣٣/٨

(٣) المجموع ٣٣٠/٩

(٤) المغنى ٢٠٢/٤ والمحلى ٤٠٠/٨ وآثار محمد ١٣١

(٦) المجموع ٣٥٢/١١

(٥) المحلى ٣٩٧/٨

(٧) عبد الرزاق ٦٦/٨ والفرسك : الخوخ ، كما في القاموس .

(٨) الخراج ٨٧

(٩) ابن أبي شيبة ٢٧٢/١ ب والمحلى ٤٠٧/٨

(ز) **بيع مالم يقبض :** المبيع الذى لم يقبض إما أن يكون مما يُكال ويوزن ، وإما أن يكون مما لا يُكال ولا يُوزن ، فإن كان لا يُكال ولا يُوزن فلا بأس ببيعه قبل قبضه ^(١) ، ومفهوم هذا أنه إذا كان مما يكال ويوزن فلا يجوز بيعه قبل قبضه .

(ح) **بيع مالا يملك :** ولا يجوز بيع مالم يملك ، ولا الوعد ببيعه ، فقد سئل النخعي عن رجل قال : ابتع برّ كذا وكذا واشترته منك ، فكرهه ^(٢) ، ومن ذلك مال الزكاة قبل قبضه - لأن - الزكاة لا تملك إلا بالقبض - قال النخعي : « لا يحل بيع الصدقة حتى تعتقل » ^(٣) أى تقبض ومن ذلك الأضحية ، فلا يجوز بيع شيء منها (ر : أضحية / ٥ ب) .
- بيع الدين بالدين (ر / دين) .

- بيع السلاح والكراع للعلوّ (ر / تجارة) .

- عدم التفريق بين ذوى الأرحام من الرقيق فى البيع ونحوه (ر : رقيق / ١ د)

(ط) **هلاك المبيع :** إذا اشترى الرجل المتاع فقال المشتري : انقله لى ، فقال البائع : لا ، حتى تأتيني بالثمن ، فهذا بمنزلة الرهن ، إن هلك فهو من مال البائع ، وإن قال البائع للمشتري : انقله ، فقال : دعه حتى آتيك بالثمن ، فهو بمنزلة الوديعة ، إن هلك فهو من مال المشتري ^(٤) .

٢ - الثمن :

(١) **العلم بالثمن :** لا يصح البيع إلا إذا كان الثمن معلوماً ، فلا يحل البيع بدينارٍ إلا درهماً ، فإن وقع فهو باطل ^(٥) ؛ لأنه إخراج لقيمة الدرهم

(٢) المحلى ٥٢٠/٨

(١) عبد الرزاق ١٣٢/٨

(٤) عبد الرزاق ٣٧/٤

(٣) عبد الرزاق ٤٢/٨

(٥) ابن أبى شيبة ٢٧٤/١ ، وعبد الرزاق ٤٧/٨

من الدينار ، فإن كانت قيمة الدرهم مجهولة فقد دخل الثمن جهالة :
وإن كانت قيمة الدرهم معلومة فهو إخراج لعين الدرهم من الدينار ، وهو
محال ؛ لأنه ليس هو بعضا للدينار . ولكن لا بأس أن يقول : أبيعك
هذا الثوب بدينار ، وتزيدني درهماً^(١) ولا بأس أن يقول : هذه
السلعة بنقد كذا ، وبنسيئة كذا ، إذا افترقا على أحدهما^(٢) ، فإن
لم يتفرقا على أحدهما لم يجز ، لجهالة الثمن .

(ب) بيع المزايدة : وهو أن تطرح السلعة للبيع ، ويجتمع الراغبون في شرائها ،
فيطرح أحدهم لها سعراً ، فيزيد عليه ثان ، ثم يزيد على الثاني ثالث ،
فمن دفع فيها سعراً أعلى تكون السلعة مبيعة له .

وقد روي عن النخعي أنه كره بيع المزايدة^(٣) ، ولعله استدل على
ذلك بما أخرجه البزار من حديث سُفيان بن وهب : « سمعت النبی
صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المزايدة^(٤) » .

(ج) بيع المراجعة : هو أن يبيع الرجل السلعة بزيادة معلومة
على رأس المال ، وعلى هذا فإن البائع إن قال : بعتك إنياد برأس مالي ،
وفي كل عشرة درهما ، فهو بيع صحيح ؛ لأن رأس المال معلوم ، والربح
معلوم^(٥) ، وإن ابتاع اثنان ثوباً بعشرين ، أو بذل لهما فيه اثنان
وعشرون ، فاشتري أحدهما نصيب صاحبه فيه بذلك السعر ، فإنه
يُخبر بالمراجعة بإحدى وعشرين^(٦) .

ويدخل في رأس المال النفقة التي ينفقها على السلعة ، كالتطريز ،

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٢/١ ب (٢) ابن أبي شيبة ٢٧٨/١

(٣) فتح الباري ٢٥٨/٥ ونيل الأوطار ١٧٩/٥

(٤) فتح الباري ٢٥٧/٥ وقال : في اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف

(٥) المغنى ٧٩/٤ (٦) المغنى ١٨٧/٤

والرقم ، ونحو ذلك ، فقد سئل النخعي عن : رجل اشترى شيئاً فأنفق عليه ، فهل يأخذ على النفقة مُرابحةً ؟ قال إبراهيم : « كُنَّا نكرهه ، ثم لم نَرَبِه بَأْساً ^(١) » .

فإن عمل في السِّلعة عملاً ؛ كَمَا نَزَفُوها ، أو يَخِيطُها ، فإنه متى باعها مُرابحةً أخبر بالخال على وجهه ، سواء عمل ذلك بنفسه أم استأجر عليه ، يبين ما اشتراه وما عمله ، ولا يجوز أن يقول : تحصلت على بكذا ، لأنه تغريرٌ بالمشتري ، فإنه عسى أنه لو علم أن بعض ما تحصلت به لأجل الصناعة لا يرغب فيه ، لعدم رغبته في ذلك ^(٢) .

(د) شراء السِّلعة بأقل مما باعها : لا يجوز لرجل باع سِلعةً نسيئةً أن يعود فيشتريها نقدًا بأقل مما باعها به ، إلا إذا أحدث فيها ما ينقص ثمنها من هزال في الدابة ، أو عيب في الثوب ، أو نحو ذلك ، قال النخعي - في السِّلعة يبيعها الرجل نسيئةً - : لا يشتريها بأقل من ذلك حتى يتغير المبيع ^(٣) ؛ لما في ذلك من شبهة الربا .

- بيع الشيء بجنسه مُتفاضلاً . (ر : ربا / ٢) .
- إن قال له : بيع هذا بكذا ، فما زاد فلك . (ر : إجارة / ٥) .

٣ - المتبايعان :

- بيع المَكْرَه . (ر : إكراه) .
- بيع المَحْجُور عليه ، وابتياعه (ر : حجر / ١٠) .
- البيعُ قد يباشره المالكُ نفسه ، أو وليُّه ، أو وكيلُه ، وبيع الوصي لمالٍ

(١) عبد الرزاق ٢٣٢/٨ وانظر ٢٣٤/٨ وابن أبي شيبة ٢٧٧/١

(٢) المغنى ١٨/٤

(٣) آثار أبي يوسف ١٨٣ والمغنى ١٧٤/٤ و ر : عبد الرزاق ١٨٨/٨ .

اليتم جائز^(١) فلولي اليتيم أن يضاربَ بماله - أي مال اليتيم - وأن يدفعه إلى من يضارب له ، ويجعل له نصيباً من الربح ، وهو أولى من تركه^(٢) ، ولا بأس أن يوكل الرجل آخر ببيع سلعته ما لم يكن بيع حاضر لباد ، فقد كره النخعي أن يبيع حاضر لباد ، وأن يشتري حاضر لباد^(٣) . وكان يقول : « كان يعجبهم أن يُصيبوا من الأعراب رخصة^(٤) » .

- اختلاف المتبايعين (ر : قضاء / ٤ آ) .

٤ - عقد البيع :

(أ) كونه بالتراضي : الأصل في البيع أن يكون بتراضي الطرفين ، حتى يكون جائزاً ، ولكن إذا أسلم عبد لنصراني أُجبر على بيعه ؛ لأنه لا ولاية لكافر على مسلم قال النخعي : « إذا أسلم عبد نصراني أُجبر على بيعه^(٥) » .

(ب) الشروط فيه : إذا شرط في البيع شرطاً لا يقتضيه العقد ، ولا يلائمه ، فالبيع صحيح والشرط باطل ، إلا شرط العتق^(٦) ، وعلى هذا فالشرط الفاسد لا يفسد عقد البيع ، كما لو شرط إذا أنفق المبيع وإلا رده ، أو إن غصبه غاصب رجع عليه بالثمن^(٧) ، أو شرط ألا يبيعه ، أو ألا يطاء الجارية . ففي كل ذلك يكون البيع صحيحاً والشرط باطلاً^(٨) . أما إذا باع عبداً بشرط العتق فالبيع والشرط صحيحان^(٩) .

(ج) أثر القصد فيه : ولا يقيم النخعي أثراً للقصد في عقد البيع ، فالقصد

(١) ابن أبي شيبة ١٨٧/٢ ب (٢) المغنى ٢٣٩/٤

(٣) طرح التثريب ٧٥/٦

(٤) المحلى ٤٥٥/٨ وعبد الرزاق ٢٠٠/٨

(٥) عبد الرزاق ٤٤/٦ و ٣٦٥/١٠ (٦) عبد الرزاق ٢٢٥/٦ و ٥٦/٨

(٧) المغنى ٢٢٧/٤

(٨) المجموع ٤٢٠/٩ وآثار محمد ١٢٦

(٩) المجموع ٤٠٨/٩

الفاسدُ عنده لا يفسد البيع ، ولو كان معلوما عند المتعاقدين . قال النخعي : لا بأس أن تباع العصيرَ ممن يصنعه خمرا^(١) .

(٥) **الإشهاد عليه** : قال النخعي بوجوب الإشهاد على عقد البيع ، ولا يجوز تركه^(٢) ، وكان يقول : أشهد إذا بعث وإذا اشتريت ، ولو على دَسْتَجَةٍ بَقْلٍ^(٣) ، واستدل على ذلك بظاهر الأمر في قوله تعالى - في سورة البقرة ٢٨٢ - : (وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ) .

(هـ) **الخيار فيه** :

(١) **خيار الشرط** : ولم أعثر على أية فتوى عن النخعي في خيار الشرط .

(٢) **خيار الرؤية** : لقد أجاز النخعي بيع السلعة الغائبة إذا وصفها البائع للمشتري ، وجعل للمشتري الخيار إذا رأى السلعة ، سواء كانت على تلك الصفة التي وصفها أم لا^(٤) ؛ لما أخرجه أصحاب السنن من قوله عليه الصلاة والسلام : « لا تبع ما ليس عندك » .

(٣) **خيار العيب** : يُردّ المبيع إذا ظهر به عيبٌ قديمٌ لم يطلع عليه أثناء الشراء ، وإن شرط. البائع البراءة من كلّ عيبٍ يوجد في المبيع علم به أو لم يعلم لا يصح شرطه ، ولا يبرأ إلا من العيب الذي سماه للمشتري ، فقد سئل النخعي عن الرجل يبيع السلعة ، ويقول : أبيعك لحماً على وضمٍّ ، وبرئت مما أقلت الأرض منه ، قال : لا ، حتى يسمى ، فإن سمى فقد برىء مما سمى^(٥) . - فإن قبض المشتري المبيع المعيب ، ثم حدث به عيبٌ آخر عند المشتري قبل علمه بالعيب الأول يردّه ونقصان العيب^(٦) ، فإن اشترى رجل عبداً

(١) آثار محمد ١٣٠

(٢) نيل الأوطار ١٨١/٥ والمغنى ٤٧٣/٤

(٣) المحلى ٣٤٦/٨ والمستجبة : الحزمة (معرب)

(٤) عبد الرزاق ١٦٢/٨ والمغنى ١٨٧/٤

(٥) انظر المجموع ٣٣٠/٩ وابن أبي شيبه ٢٧١/١ ب والمحلى ٣٣٨/٨

(٦) المغنى ١٤٨/٤

به عيب ، فحدث به عند المشتري عيب آخر ، قال : يرد الداء بدائه ، وإذا حدث به حدث فهو من مال المشتري ، ويرد للبائع فضل ما بين الصحة والداء^(١) ، وإن اشترى جارية فوق عليها ، فإذا وجد بها عيباً - وقد وقع عليها - فإن كانت بكرة ردها ورد معها العشر ، وإن كانت ثيباً فنصف العشر^(٢) .

أما إن قبض المشتري المبيع المعيب ، فحصل فيه زيادة منفصلة ، ثم اطلع على عيب فيه فإن هذه الزيادة له . ويرد المبيع المعيب دون تلك الزيادة ؛ لأن كل ما حدث في ملك المشتري فإنه له ، ولا يردده ، ويرد الأمهات والأصول ، والشئ المعيب^(٣) .

(٤) خيار المجلس : كان من رأى النخعي عدم ثبوت خيار المجلس لواحد من المتعاقدين^(٤) ، بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول^(٥) فقد كان النخعي يقول : إذا أوجبت الصفقة فلا خيار ، ويقول : البيع جائز وإن لم يتفرقا^(٦) .

فعن مغيرة قال : كان إبراهيم يرى البيع جائزاً بالكلام إذا تبايعا وإن لم يتفرقا^(٧) . قال ابن حزم - بعد أن حكى خيار المجلس عن طائفة من الصحابة - : ولا يُعرف لمن ذكرنا منهم مخالف أصلاً ، وما نعلم لهم - أى لأبي حنيفة ومالك اللذين يقولان بعدم ثبوت خيار المجلس - من التابعين سلفاً إلا إبراهيم وحده ، ثم قال ابن حزم : « ولعمري إن قول إبراهيم ليخرج على أنه غنى كل صفقة غير البيع ، ولكن الإجارة والنكاح والهبات ، فهذا ممكن ، لأنه لم يذكر البيع

(١) عبد الرزاق ١٥٧/٨

(٢) عبد الرزاق ١٥٣/٨ والمحلى ٧٦/٩ والمغنى ١٤٥/٤ والجمع ١٤٧

٢٢٩/٢

(٤) المجموع ١٩٧/٩

(٣) المحلى ٨١/٩

(٥) طرح التشريب ١٤٩/٦ والمجموع ١٩٧/٩

(٦) المحلى ٣٥٥/٨ ونيل الاوطار ١٩٧/٥ ويعنى بقوله : «جائزاً» أى : لازماً

(٧) عبد الرزاق ٥٢/٨

لا خيار فيه .

أَصْلًا (١) وهو تخريج فيه كثير من التعسف ، كما نرى ، وخاصة أن البيع مصرح به فيما أثر عن النخعي من أقوال في ذلك ، كما سيأتى .

والنخعي يتأول قولَ رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البَّيْعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ » (٢) « بَأَنَّهُ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عَنْ مَنْطِقِ الْبَيْعِ ، فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحَدِيثَ فِي مَوْطِئِهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا نَأْخُذُ ، وَتَأْوِيلُهُ عِنْدَنَا عَلَى مَا بَلَّغْنَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ - أَنَّهُ قَالَ : الْمُتَبَايِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عَنْ مَنْطِقِ الْبَيْعِ ، إِذَا قَالَ الْبَائِعُ : قَدْ بَعْتُكَ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يَقُلْ الْآخَرُ : قَدْ اشْتَرَيْتُ ، وَإِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي قَدْ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا وَكَذَا ، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يَقُلْ الْبَائِعُ : قَدْ بَعْتُ » (٣) .

- اختلاف المتبايعين - (أنظر : قضاء) .

٥ - أنواع البيع :

(١) **بيع الصرف :** يجوز بيع الدراهم عن الدنانير ، والدنانير عن الدراهم الثابتة في الذمة (٤) ، إذا كان يداً بيد (٥) ، وذلك أن يقول المدين للدائن : لك عندي مائة درهم ، فيعنى إياها بعشرة دنانير ، فيقول : نعم بعْتُكَ إياها ، فيقول الآخر : اشتريت ، وينقده الدنانير ، فقد قال النخعي - في الدراهم تكون للرجل على الرجل فيأخذ بها دنانير ، أو دنانير يأخذ بها دراهم أو يأخذ بذلك عروضاً يداً بيد - فقال : لا بأس - بذلك (٦) ، وكان النخعي نفسه يمارس هذا النوع من البيع ، فقد

(١) المحلى ٣٥٥/٨

(٢) أخرجه البخارى ومسلم فى البيوع ، واللفظ من موطأ مالك ، كتاب البيع : باب بيع الخيار .

(٣) موطأ محمد بن الحسن ط الهند مع شرحه التعليق المجد ٣٤٢

(٤) المجموع ١٠٣/١٠

(٥) آثار أبى يوسف ١٨٥

(٦) آثار أبى يوسف ١٨٥

ذكر الحكم بن عتيبة قال : أمرني إبراهيم أن أعطي امرأته من صداقها دينارين من دراهم (١) .

وروي عن النخعي خلاف ذلك ، فقد روي ابن حزم عن النخعي أنه كره اقتضاء الدنانير من الدراهم ، والدراهم من الدنانير (٢) ، ويظهر أن الصواب ما ذكرناه أولاً ؛ لأن النخعي قد فعله بنفسه ، ويبعد أن يفعل شيئاً يرى عدم صحته ، وليس في اجتنابه له شيء من المشقة ، وكان النخعي يكره أن يشتري ذهباً وفضة بذهب (٣) ، كما كره بيع الدينار الشامى بالدينار الكوفي - وبينهما فضل - أن يأخذ فضل الشامى فضة (٤) ، ولكن يجوز بيع تراب الفضة بالذهب ، وبيع تراب الذهب بالفضة (٥) ، فإن حوى التراب فضةً وذهباً فليبعه بعرض ، ولا يبعه بذهب ولا فضة ، كل ذلك لكي يبتعد عن شبهة الربا (٦) .

(ب) بيع السلم : والسلم هو : بيع عاجل بآجل .

١ - المسلم فيه : يشترط في المسلم فيه أن يكون معلوم القدر والصفة ، وله أصل في أيدي الناس ، قال النخعي : « لا بأس بالسلم إذا كان كياناً معلوماً ، أو ذراعاً معلوماً (٧) ، وكان يكره السلم في الشيء الذي ليس له في أيدي الناس أصل (٨) ؛ لأنه يبقى مجهولاً ، ولا بأس بالسلم في الثياب إذا كان ذلك معلوماً (٩) ، قال النخعي : إذا أسلم في الثياب ثم كان معروفاً عرضه ورُفعت فهو جائز (١٠) ، ولا بأس بالسلم في الفلوس (١١) ، ويظهر أن

(١) عبد الرزاق ١٢٨/٨

(٢) المحلى ٥٠٤/٨ ، وعبد الرزاق ١٢٨/٨

(٣) مجموع ٢٥٢/١٠ و ٥٠٠/٨ (٤) عبد الرزاق ١٢١/٨

(٥) مجموع ٣٣٧/٩ (٦) المغنى ٥٦/٤

(٧) آثار أبي يوسف ١٨٨ (٨) ابن أبي شيبة ٢٧٨/١

(٩) آثار أبي يوسف ١٨٧ (١٠) آثار محمد ١٢٩

(١١) آثار أبي يوسف ١٨٧ وسنن البيهقي ٢٨٧/٥

النخعي لا يرى بأساً بالسلم في الثمرة ، وما روى عنه من قوله : « لا تسلم في الثمرة ^(١) » فإننا نحمّله على السلم إلى موعد غير محدد كالقِطاف ، أو السلم في إنتاج أرض بعينها ، بدليل ما نقله عنه أبو يوسف في الآثار ، قال في الرجل يسلم في الفاكهة إلى القطاع ، فيأخذ قفيزاً قفيزاً ، قال : لا خير فيه ^(٢) . كما روى عنه كراهة السلم في الفراخ حتى تبلغ ^(٣) .

وحين تسليم المسلم فيه لا يحل لصاحب المال أن يأخذ فوق سلمه في القدر أو الصفة ، قال النخعي : « خذ سلمك أو دون سلمك ، ولا تأخذ فوق سلمك ^(٤) » ، وقال : « لا تأخذ فوق سلمك في كيل أو صفة ^(٥) » .

ولا يجوز لصاحب المال أن يأخذ بعض سلمه وبعض رأس ماله ، لتفرق الصفة ، فقد كره النخعي أن يسلف الرجل في السلعة ، يأخذ بعض سلعته وبعض رأس ماله ^(٦) ، وقال في رجل يسلم السلم فيأخذ بعض سلمه دراهم ، وبعض سلمه طعاماً ، فقال : لا تأخذ إلا رأس مالك أو طعاماً كله ^(٧) .

كما كره أخذ بعض السلم والإقالة في بعضه ^(٨) (ر : إقالة) .

وكان النخعي لا يرى بأساً أن يسلف ويأخذ رهناً ، أو حميلاً ^(٩) ، فقد قل : لا بأس بالرهن والكفيل في السلم ^(١٠) .

٢- الثمن : ولا بد أن يكون الثمن في السلم مقبوضاً ، قال النخعي - في رجل يكون له على رجل دين فيعجله في السلم - قال : لا ، حتى يقبضه ^(١١) .

(٢) آثار أبي يوسف ١٨٨

(٤) المغني ٣٠٦/٤

(٦) عبد الرزاق ١٢/٨

(٧) ابن أبي شيبة ٢٧١/١ ب و آثار أبي يوسف ١٨٧

(٨) المحلى ٤/٩ والمغني ٣٠٣/٤ (٩) عبد الرزاق ١٠/٨

(١٠) عبد الرزاق ١٠/٨ و آثار أبي يوسف ١٨٨ و آثار محمد ١٢٩

(١١) آثار أبي يوسف ١٨٨

(١) آثار أبي يوسف ١٨٨

(٣) المحلى ١١٥/٩

(٥) المغني ٣٠٧/٤

لأنه بيع دين بدين (ر : دين / ١ هـ) ولا يجوز أن يكون الثمن مكيالاً إذا كان المسلم فيه مكيالاً ، ولا موزوناً إذا كان المسلم فيه موزوناً ، قال النخعي : أسلم ما يكال فيما يوزن ، وأسلم ما يوزن فيما يكال ، ولا تُسلم ما يكال فيما يكال ، ولا ما يوزن فيما يوزن^(١) ، ولكن لا بأس به إن لم يكونا مكيلين أو موزونين ، قال النخعي - في الرجل يسلم الثياب في الثياب - : إذا اختلفت أنواعه فلا بأس^(٢) .

٣- الأجل : ولا بد أن يكون أجل التسليم في السلم معلوماً ، فإن كان الأجل يتقدم ويتأخر - كالحصاد ، والعطاء - لم يصح أن يكون أجلاً ، ولذلك كره النخعي الشراء إلى العطاء والحصاد ، ولكن يسمّى شهراً^(٣) .

(ج) بيع العينة : لم يكن النخعي يرى بالعينة بأساً^(٤) . . والعينة : أن يأتي الرجل إلى التاجر فيطلب منه القرض ، ويطلب التاجر منه الربح ، ويخاف من الربا ، فيبيعه التاجر ثوباً يساوي عشرة مثلاً بخمسة عشر نسيئة ، فيبيعه هو في السوق بعشرة ، فيحصل له العشرة ، ويجب عليه للبائع خمسة عشر إلى أجل ، أو يقرضه خمسة عشر ذرهما ، ثم يبيعه المقرض ثوباً يساوي عشرة بخمسة عشر ، فيأخذ الدراهم التي أقرضه على أنها ثمن الثوب ، فيبقى عليه الخمسة عشر قرضاً^(٥) .

(د) بيع القاء الحجر : كان ينهى عن إلقاء الحجر^(٦) وهو أن يتفق -

(١) آثار أبي يوسف ١٨٧ وعبد الرزاق ٣٠/٨ والمحلى ٤٨٥/٨ وآثار محمد ١٢٨

(٢) آثار أبي يوسف ١٨٨ وآثار محمد ١٣٠

(٣) المحلى ٤٤٨/٨ وآثار محمد ١٢٩ (٤) عبد الرزاق ١٨٧/٨

(٥) رد المحتار ٢٤٤/٤ ط ١ (٦) عبد الرزاق ٦٧/٨

المتبايعان على السعر دون تعيين المبيع ، ثم يلقي أحدهما حجراً ، فَمَا سَقَطَ .
عليه الحجرُ وجبَ على المشتري أخذه بالسعر المتفق عليه (١) .

* بينة :

- انظر : إثبات .

* بينونة :

- انظر : بائن .

(١) وهو شبهه في زماننا ببيع السلع بالانصيب ، حيث يصف البائع السلع المختلفة على شكل دائرة ، فيأتي المشتري ، فيدفع ثمناً معيناً ، ثم يدور عقرباً أشبه بعقرب الساعة ، فما وقف عليه العقرب أخذه المشتري بالسعر المدفوع .

[ت]

* تَأْدِيب :

- انظر : تعزير .

* تَأَوُّه :

- التَّأَوُّه في الصلاة (ر : صلاة / ١٥ د) .

* تَبَرُّع :

التبرع هو : تمليك المرء عيناً ، أو منفعة ، بغير عوض .

ومن عقود التبرع : الهبة (ر : هبة) ، والصدقة (ر : صدقة) ،
والوصية (ر : وصية) ، والإعارة (ر : عارية) ، والقرض (ر : دين) ،
والكفالة (ر : كفالة) ، والإبراء (ر : إبراء) .

* تَبَسُّم :

- التَّبَسُّم في الصلاة . (ر : صلاة / ٧ ح) و (صلاة / ١٥ د) .

* تَتَابَع :

- وجوب التتابع في صيام الكفارات . (ر : كفارة / ٢ د) و (ظهار /

٧ ب ٢) .

- قطع الحيض التتابع في كفارة اليمين دون القتل ، وقطع الفطر للمرضى

تتابع الصيام في جميع الكفارات (ر : كفارة / ٢ د) وكذلك الفطر للمسافر (ر : ظهار / ٧ ب ٢) .

* تشاؤب :

يرد الرجل التشاؤب في الصلاة ما استطاع ، فإن غلبه وضع يده على فيه (١) - كراهة التشاؤب في الصلاة (ر : صلاة / ١٦ هـ ١) .

* تشويب :

- التشويب بعد الأذان . (ر : أذان / ٧) .

* تجارة :

١ - التجارة مع العدو :

وكان النخعي يكره أن يحمل إلى أهل الحرب السلاح والكراع ، ولا يرى في سوى ذلك بأساً من التجارة ، وألاً يحمل إليهم شيء أحب إلى (٢) ، وسئل النخعي عن التاجر يختلف إلى أرض الحرب : فقال : لا بأس بذلك ما لم يحمل إليهم سلاحاً أو كراعاً أو سلباً (٣) . من هذا النص نرى أن النخعي لا يُجيزُ بيع أدوات الحرب إلى العدو في كل حال ، أما بيع الأشياء الأخرى التي [لا علاقة لها بالحرب فإنه لا يجزم بتحريم ذلك ، ولكنه يميل إلى تركه ؛ لتكون المقاضعة تامة ؛ لأن أية معاملة للعدو لا تخلو من فائدة له .

٢ - أخذ المسلم من مال الحربى ما ينتجر به :

ومع أن أموال الحربيين مباحة للمسلمين ، ولكن لا يجوز أن يؤخذ منها إلا :

١ - ما يكون لمصلحة المسلمين صريحاً (ر : غنيمة) .

(١) ابن أبي شيبة / ١ / ١١٠ ب

(٢) آثار أبي يوسف ١٩٥

(٣) آثار محمد ١٣٠

٢ - ما يضطر إليه المسلم لطعامه وشرابه ولباسه وركوبه ، ونحو ذلك ،
أما أن يأخذ منه ما يتجربه فلا يجوز ، قال النخعي : « كانوا يرخصون لهم -
للمجاهدين - في الطعام والعلف ما لم يعقدوا به مالا »^(١) .

٣ - زكاة عروض التجارة :

انظر : تجارة / ٧ .

* تحريم :

- التحريم في الصلاة (ر : صلاة / ٨ ، ٩)

* تحصيل :

- التحصيل في الحج (ر : حج / ١٠) .

* تحكيم :

- التحكيم في الخصومة بين الزوجين (ر : نكاح / ٦ ج) .

* تحلل :

- التحلل الأول في الحج (ر : حج / ٣ و ١٠) و (حج / ٩) .

- التحلل الثاني في الحج (ر : حج / ١١) .

* تحليل :

- فساد عقد النكاح باشتراط التحليل فيه (ر : نكاح / ٢٤) .

* تحية :

- تحية الرجل (ر : سلام) .

- تحية المسجد : هي من صلوات التطوع (ر : صلاة / ٣٢ ط) .

- عدم صلاحها أثناء خطبة الإمام (ر : صلاة / ٢١ و ٢) .

* تَخْصِرُ :

- كراهة التخصير في الصلاة (ر : صلاة / ١٦ هـ ١ ، ٢) .

* تَخْلِي :

- آداب التخلُّ : (ر : استنجاء / ١) .

* تَدَاوَى :

- إباحة التداوى للحاج بما ليس بطيب (ر : حج / ٣ و ٩) .

* تَدْبِيرُ :

انظر : رق / ٣ .

* تَدْلِيسُ :

- تدليس البائع العيب في المبيع على المشتري (ر : بيع / ٣ هـ ٤) .

- تدليس الزوجة ، أو وليها ، أمر رق الزوجة على الزوج (ر : نكاح / ٢ >)

- تدليس أحد الزوجين العيب الذي فيه على زوجته (ر : طلاق / ١٣ آ) .

* تَرَاضَى :

- اشتراطه في العقود (ر : بيع - ٤ آ) و (إجارة / ١ آ) و (نكاح / ١ آ ، ٢ ب) .

* تَرْبِعُ :

- كراهة التربيع في الصلاة (ر : صلاة / ٢٣ آ ٦) .

- تربيع المريض للقيام في الصلاة (ر : صلاة / ٢٤) .

* تَرْتِيبُ :

- ترتيب قضاء الفائتة في الصلاة (ر : صلاة / ٢٥ >)

- ترتيب أعمال الوضوء (ر : وضوء / ٥ ب) .

- ترتيب أعمال الحج (ر : حج / ١٧ آ ١) .

* تراويح :

صلاة التراويح (ر : صلاة / ٢٣ د) .

* تركة :

وسنتحدث عنها في نقطتين :

١ - مفهوم التركة .

٢ - الحقوق المتعلقة بها .

١ - مفهومها :

التركة : هي كل ما تركه الميت من مال بعد وفاته ، ويدخل في ذلك دية المقتول^(١) ، كما يدخل في ذلك الودائع التي كانت عنده ، والسلعة القائمة لرجل بعينه^(٢) .

٢ - الحقوق المتعلقة بها :

أما الحقوق التي تتعلق بالتركة فقد ذكرها إبراهيم النخعي فقال : يبدأ بالكفن ، ثم الدين ، ثم الوصية . . قال عبيدة : فقلت : فأجر القبر ، وغسل الكفن ؟ قال : هو من الكفن^(٣) .

أقول : عبارة النخعي - هذه - دل الاستقراء على أنها ليست مطلقة ، بل هي محمولة على ما إذا خلّت التركة من حق للغير تعلق بعين من التركة

(١) ر : آثار أبي يوسف ١٦١

(٢) المحلى ١٧٦/٨ وآثار محمد ١٦٠

(٣) عبد الرزاق ٤٣٥/٣ ، ر : البخاري ٣٨٣/٣

كالوديعة ، ومال المضاربة إن كان قائماً بعينه ، ونحو ذلك ، وعلى هذا فإن الحقوق المتعلقة بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة كما يلي :

(١) أداء حقوق الغير المتعلقة بعين قائمة من التركة : كالوديعة ، ومال المضاربة ، والعين المرهونة ، ونحو ذلك . قال النخعي - في الرجل يموت وعنده الوديعة - : يبدأ بالوديعة^(١) أما إذا كان الميت قد استهلك العين المرهونة ، أو العين المؤدعة ، واشترى بمال المضاربة عروضا ، فإن أصحاب هذه الحقوق يعاملون معاملة الدائنين ، ولا يعتبر من الحقوق المتعلقة بالعين ، كما إذا اشترى قبل موته سلعة ولم يؤد ثمنها ، ومات والسلعة ما زالت قائمة ؛ لأن حق البائع متعلق بالثمن الثابت في الذمة ، لا في عين السلعة المباعة ، ولذلك فإن النخعي يعتبره دائما كبقية الدائنين ، قال النخعي : « إذا مات الرجل وعليه دين ، وعنده سلعة لرجل بعينها ، فهو فيها أسوة بالغرماء^(٢) . (ر : وديعة / ٣) . وكما سيأتي عند الحديث على وفاء الديون .

(ب) تجهيز الميت وتكفينه : ويدخل في ذلك ثمن القبر ، وأجرة غسل الأكفان ، وقد تقدم النص على ذلك عن النخعي ، والجدير بالذكر أن نفقات تجهيز الميت وتكفينه تكون من جميع مال التركة ، لا من الثلث الذي يحق للميت الإيصاء به . قال النخعي : يُشترى الكفن من جميع المال^(٣) .

(ج) وفاء ديون الميت : ويكون من جميع المسال الباقى بعد إخراج الحَقَقين لسابقين المذكورين في (١ ، ب) قال النخعي : ثم يوفى الدين من جميع المسال^(٤) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٣/١ وآثار محمد ١٣٣ .

(٢) المحلى ١٧٦/٨ وابن أبي شيبة ٢٧٣/١

(٣) آثار محمد ١١٤ (٤) عبد الرزاق ٤٣٥/٣

ويعتبر من الدين ما بقى من بدل الكتابة على المكاتب ، فإذا ملك المكاتب ما يؤدى ، ثم مات ، يعطى سيده من تركته ما بقى من كتابته ، فإن فضل شيء كان لورثته ^(١) ، ويعتبر من الدين أيضاً ثمن السلعة التى اشتراها وإن كانت قائمة بعيدها ^(٢) ، كما يعتبر من الدين الوديعة إذا استهلكها الميت ، ومال المضاربة إذا تصرف فيه ، فيعتبر هؤلاء سواء فى مال الميت ، يتحاصون جميعاً ^(٣) .

وإذا شهد رجلان من الورثة بدين على الميت يجوز على الورثة بحساب ما ورثوا ^(٤) .

(د) تنفيذ وصايا الميت : ويكون ذلك من ثلث ما بقى من المسال بعد وفاء ديون الميت ، وسيأتى تفصيل أحكام الوصية عند الكلام عليها فى مكانها (ر : وصية)

(هـ) إعطاء الوارثين حقوقهم . ما بقى من التركة بعد إخراج الحقوق المذكورة فى الفقرات (ا ، ب ، ج ، د) يقسم بين الورثة كما أمر الله تعالى (ر : إرث) إلا المصحف ، فإنه لا يورث ، بل يبقى لأهل الميت القراء منهم ^(٥) .

- إعطاء من حضر قسمة التركة من الفقراء وذوى القربى (ر : إرث / ٢) .
- تصرف الرجل فى تركته فى مرض موته (ر : مرض) .

* تسبب :

القتل بالتسبب (ر : جناية / ٣ آ ٤) .

(١) المغنى ٢٦٨/٦

(٢) ر : المحلى ١٧٦/٨ وابن أبى شيبة ٢٧٣/١

(٣) آثار أبى يوسف ١٦٠ (٤) ابن أبى شيبة ١٧٩/٢ .

(٥) المحلى (٤٥/٩)

* تسبيح :

تسبيح الرجل دون المرأة عند عروض حاجة في الصلاة (ر : صلاة / ١٤) .

التسبيح في الركوع (ر : صلاة / ٩ م) .

التسبيح في السجود (ر : صلاة / ٩ ن) .

* تسري :

انظر : رق / ٦

* تسمية :

- انظر : بسملة .

* تشبه :

- انظر : تقليد .

* تشريق :

- انظر : أيام التشريق .

* تسميت العاطس :

- إذا عطس الرجل فقال : الحمد لله ، فقل : يَرْحَمَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ ، وليقل
الذي عطس : يغفر الله لنا ولك (١) .

- تسميت العاطس أثناء خطبة الجمعة . (ر : صلاة / ٢١ و ٣) .

- تسميت العاطس في الصلاة . (ر : صلاة / ١٥ د) .

* تشهد :

- قراءته في الصلاة . (ر : صلاة / ٩ ف) .

* تصفيق :

تصفيق المرأة عند عروض حاجة في الصلاة (ر : صلاة - ١٤) .

* تطوع :

- صلوات التطوع (ر : صلاة / ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢) .

- صيام التطوع (ر : صوم - ١٢) .

- صدقة التطوع (ر : صدقة) .

- صدقة التطوع أفضل من حج التطوع (ر : حج / ٢٢) .

* تعبير :

- تعبير الرؤيا . (ر : رؤيا) .

* تعجيل :

- تعجيل الإفطار في رمضان (ر : صيام / ٩) .

- تعجيل صلاة الظهر والمغرب والعشاء . (ر : صلاة / ٥ ب د هـ) .

* تعدى :

هو : الاستيلاء أو التصرف في ملك الغير بغير إذنه وبغير تسمويع من الشارع . فإن أذن صاحب المال بالتصرف في ملكه فيكون التعدي باستعماله استعمالاً لا يستعمله به صاحبه ، وهو **دُوجِبُ للضمان** (ر : ضمان) . و (عارية / ٣)

* تعريض :

التعريض : هو أن يقول في المرء قولاً يعيبه ، تلميحاً لا نصريحاً .

- التعريض بالزنا لا حد فيه (قذف / ١ هـ) .

* تعريف :

- الوقوف بعرفات في الحج (ر : حج / ٧) .

- تعريف اللقطة (لقطة / ١) .

* تعزيز :

هو العقوبة التي يفرضها القاضي على ارتكاب جريمة لم يأت الشارع بعقوبة محددة لها .

- كره النخعي ضرب الوجه ^(١) في التعزير .

- التعزير بالإحراق بالنار (ر : إحراق) .

* تعليق :

- تعليق النذر (ر : نذر / ٢٤) .

- تعليق الطلاق (ر : طلاق / ٦ ب ٣) .

- تعليق العتق (ر : رق / ٧ ب ٥) .

* تعليم :

- بم يكون تعليم الحيوان الصيد ؟ (ر : صيد / ٢٢٢) .

* تعوذ :

التعوذ عند قراءة الفاتحة في الصلاة . (ر : صلاة / ٩ هـ) وعند قراءة السورة (ر : صلاة / ٩ ي) .

* تعويض :

انظر : ضمان .

* تعيين :

لزوم الصدقة بالتعيين (ر : صدقة / ١٨) .

* تغريب :

انظر : نفى .

* تفريق :

- التفريق بين الزوجين (ر : طلاق / ١٣) .

- التفريق بين ذوي الأرحام من الأرقاء بالبيع ونحوه . (ر : رق / ٥١)

* تغرير :

التغرير هو الخداع .

التغرير موجب للضمان حيث لا يمكن الرد ، كالتغرير في الزواج (ر :

نكاح / ٢ ج ، ٣)

* تغليب :

تغليب الدية (ر : جناية / ٤ ب) .

تغليب اليمين (ر : قضاء / ٢ ج) .

* تفليس :

المفلس : من كان دينه أكثر من ماله ، وخرجه أكثر من دخله .

إذا وجد الغريم عند المفلس سلعته التي باعه إياها بعينها فليس له أخذها ، بل هو فيها أسوة بالغرماء ؛ لأن البائع كان له حق الإمساك بقبض الثمن ، فلما سلمه أسقط حقه في الإمساك ، فلم يكن له أن يرجع في ذلك بالإفلاس ، كالمرتهن إذا سلم الرهن إلى الراهن ، ولأنه ساوى الغرماء في سبب الاستحقاق ،

فيساويهم في الاستحقاق ، كسائرهم ^(١) . قال النخعي : إذا باع سلعته فأفلس المشتري ، والسلعة بعينها ، يكون صاحبها والغرماء فيها سواء ^(٢) .

وإن لم يجد السلعة عنده ، أو كان سبب الدين قرضاً ، وقد أعسر بالوفاء ، فليس لصاحب الحق إنظار المفلس ، بل له أتباعه وحبسه حتى يوفيه ، لأن النخعي يرى أن قوله تعالى : - في سورة البقرة - ٢٨٠ ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ هو في الديون الربوية ^(٣) التي كانت في الجاهلية ، وذلك لما أسلم المرابون ، وتابوا عن الربا قبل قبض شيء منه أمر الله بوضع ما بقى من الربا بعدما أسلموا ، وبقبض رؤوس أموالهم من أيسر من غرمائهم ، وإنظار من أعسر منهم حتى ميسرته ، قال القرطبي - حاكياً مذهب النخعي في ذلك في كلامه على تفسير قوله تعالى - : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » ذلك في الربا خاصة ، فأما الديون وسائر المعاملات فليس فيها نظرة ، بل يؤدي إلى أهلها أو يحبس فيه حتى يوفيه ^(٤) .

- إقرار المفلس بدين (ر : إقرار / ٤٤ آ) .
- عدم الحجر على المفلس (ر : حجر / ٢٠ د) .
- رجوع المحال على المحيل في حالة إفلاس المحال عليه . (ر : حوالة)

* تفويض :

تفويض الزوج غيره بالطلاق (طلاق / ٤٤ آ) .

* تقليد .

- كراهة تقليد الكفار في شرب النبيذ (ر : أشربة / ٣) .

(١) المغنى ٤/٤٠٩ و ر : بداية المجتهد ٢/٢٨٣

(٢) عبد الرزاق ٨/٢٦٦ (٣) تفسير الطبري ٦/٣٠

(٤) تفسير القرطبي ٣/٣٧٢ .

- كراهة صلاة المتشبه بالكفار (ر : صلاة / ٢٠ هـ ٣ ، ١٦ د ، ٩ ك ٩) .

- كراهة تقليد الكفار بالأخذ من اللحية . (ر : لحية) .

* تكبير :

- تكبيرة التحريم في الصلاة (صلاة / ٨) .

- تكبيرات الانتقال في الصلاة (ر : صلاة / ٩ ل) .

- تكبيرات العيدين والتشريق (ر : عيد / ٢) و (صلاة / ٢٠ و ٣)

و (صلاة / ٢٣ هـ ٥) .

* تكفين الميت :

- انظر : ميت / ٥

* تلاوة :

- تلاوة القرآن (ر : قرآن) .

- سجود التلاوة (ر : سجود / ١) .

* تلثم :

- كراهة التلثم في الصلاة (ر : صلاة / ١٦ هـ ٣) .

* تلف :

- الأمانات لاتضمن بالتلف بل بالإتلاف (ر : أمانة) .

- ضمان المتلفات (ر : ضمان) .

* تلبية :

التلبية أن يقول : لبيك اللهم لبيك ، لا شريك لك لبيك ، إن الحمد
والنعمه لك والملك لا شريك لك (١) .

ولا بأس أن يلي الحلال (٢) .

- التلبية في الحج (ر : حج / ٥٣) .

- التلبية في العمرة (ر : عمرة - ٢) .

تلبية المرأة (ر : حج / ١٣ د) .

- التلبية عندما ينسى بعض أمور الحج ثم يذكرها (ر : حج / ٣ و ١) .

* تمتع :

١- من أنواع الحج : التمتع (ر : حج / ١٢ ب) .

٢- متعة الطلاق . (ر : طلاق / ١٢) .

٣- تمتع كل من الزوجين بالآخر . (ر : نكاح) .

- منع استمتاعه بمن يحل له وطؤها في الحج . (ر : حج / ٣ و ٥)

وما يجب عليه في ذلك . (ر : حج / ١٧ ٣٢) .

- تحريم التمتع بالحائض والنفساء (ر : حيض / ١ ح) .

* تمخط :

- انظر : مخاط .

* تميمه :

كان النخعي يكره كل شيء يعلق على صغير أو كبير ، ويقول : هو من
المائم (٣) .

(٢) المغني ٢٩٣/٣

(١) آثار أبي يوسف ٩٤

(٣) ر : شرح السنة للبغوي ١٨٩/٣

* تنشيف :

في التنشيف بعد الوضوء عن النخعي روايتان :

الأولى : كراهة استعمال المنديل بعد الوضوء لتنشيف الأعضاء (١) .

الثانية : إباحة استعمال المنديل بعد الوضوء ، فقد روي حماد بن أبي سليمان عنه أنه قال : لا بأس بالمنديل بعد الوضوء ، قال حماد : فجاء إبراهيم بقياس قال لي : أرأيت لو كنت في ليلة باردة فاغتسلت ، أكنت تقوم حتى تجف ؟ (٢) فقد قاس التنشيف في الوضوء على التنشيف في الغسل .

أقول : ويمكن الجمع بين الرويتين بأن تحمل الرواية الأولى على حالة الدفء ، وتحمل الرواية الثانية على حالة البرد أو الضرورة ، وبذلك يكون قول النخعي : إنه يكره التنشيف بعد الوضوء ، إلا في حالة الضرورة ، كالبرد ، ونحوه ، فإنه لا كراهة في ذلك .

* تنظيف :

— تنظيف اليدين بالدقيق (ر : دقيق) .

* تنفيل :

النفيل : هو زيادة تزداد على سهم الغازي (٣) ، فيقول الإمام : من جاء بسلب فهو له ، ومن جاء برأس فله كذا وكذا (٤) .

٧ - استنجاؤه :

وكان النخعي يحب للإمام أن ينقل ؛ ليغري بذلك المسلمين على عدوهم (٥) وعلى هذا فإن التنفيل لا يكون إلا والقوم في القتال (٦) .

(١) ر : عبد الرزاق ١٨٢/١ وابن أبي شيبة ٢٥/١ والمجموع ٤٩٨/١

(٢) آثار أبي يوسف ٥ وآثار محمد ١٤٥، ٦٤/١ .

(٣) المغني ٣٧٨/٨ (٤) آثار محمد ١٤٥

(٥) آثار أبي يوسف ١٩٤ (٦) آثار ١٩٤

٢ - أَكْثَرُهُ :

ويظهر أن النخعي لا يُجيزُ التنفيلُ بأكثر من الثلث ، فقد قال : « ينفل السرية الثلث والرابع يضر بهم بذلك ^(١) » ؛ لأنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم لم ينفلُ بأكثر من الثلث ، وهو قولُ جمهور العلماء ^(٢) .

٣ - اخراجه من الغنيمة :

وإخراج النفل من الغنيمة تابع لرأي الإمام . فإن شاء أخرجه قبل أخذِ خُمُسِ الدولة ، وإن شاء أخرجه بعد أخذِ خُمُسِ الدولة . قال النخعي : إن شاء الإمام نفلهم قبل الخُمُس ، وإن شاء بعده ^(٣) .

* تَوَاطُؤٌ :

- تَوَاطُؤُ الْعَبْدِ مَعَ غَيْرِهِ عَلَى شُرَائِهِ مِنْ سَيِّدِهِ (ر : ر ق / ٧ ج ٦) :

* تَوْبَةٌ :

- إِسْتِنَابَةُ الْمُرْتَدِ (ر : ر دة / ١) .

- أَثَرُ التَّوْبَةِ فِي قَبُولِ شَهَادَةِ الْمَحْدُودِ فِي قَذْفِ (ر : شَهَادَةُ / ٢ ج ٦) .

* تَوْحِيدٌ :

كَانَ النَّخْعِيُّ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَ ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ فَلْيَقُلْ : أَعُوذُ بِاللَّهِ ، ثُمَّ بِكَ .
كَمَا كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، وَشِئْتُ ، بَلْ يَقُولُ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ شِئْتُ ^(٤) .

(١) المغنى ٣٧٩/٨ (٢) المغنى ٣٨٠/٨

(٣) مغنى ٣٨٥/٨ والمحلى ١٥٣/٢ (٤) عبد الرزاق ٢٧/١١

* تورك :

- كراهة التورك في الصلاة . (ر : صلاة / ٩ ق) و (صلاة / ١٦ ٢٥) .

* تورية :

- التورية باليمين أمام القاضى (ر : قضاء / ٢ ج ٢) .

* تيامن :

- التيامن في الأعمال الشريفة (ر : استنجاء / ٣) و (طعام / ١ ج)

* تيمم :

وسنتحدث فيه في النقاط التالية :

١- كيفيته : ٢- ما يجزىء عنه التيمم .

٣- الأعداء المبيحة للتيمم . ٤- نواقض التيمم .

١ - كيفيته :

التيمُّم ضربتان ، ضربةٌ للوجه ، وضربةٌ لليدين إلى المرفقين ^(١) ، فإذا أراد المسلم التيمم يضع راحتيه في الصعيد ، ثم ينفضهما ، ثم يمسح بهما وجهه ، ثم يضرب الثانية ، ثم ينفضهما ، ثم يمسح بهما ذراعيه إلى المرفقين ^(٢) ، ويظهر أن إبلاغ المسح المرفقين ليس بفرض عند النخعي ، فقد كان يقول : أحبُّ إذا تيمَّم أن يبلغ المرفقين ^(٣) ، وفي رواية « أعجب إليَّ أن أبلغه إلى المرفقين ^(٤) » ، ولذلك بيّن الإمام محمد بن الحسن - في تعليقه على قول النخعي

(١) سنن الترمذى ١٧٧/١

(٢) آثار أبى يوسف ١٧ و آثار محمد ٤٧/١

(٣) آثار محمد ٥٠/١ وابن أبى شيبه ٢٥/١ والمحلى ١٥٣/٢

(٤) عبد الرزاق ٢١٢/١

الذي ذكرناه - مخالفة الإمام أبي حنيفة له في قوله هذا ، فقال : قال أبو حنيفة :
« لا يجزيه التيمم حتى يتيمم إلى المرفقين » ^(١) ومن عادة الإمام محمد
الأبي ذكر ذلك - في كتاب الآثار - إلا عند وقوع الاختلاف .

٢ - ما يجزى عنه التيمم :

انعقد الإجماع على أن التيمم يجزىء عن الوضوء في إسقاط الحدّث الأصغر ،
عند وجود العذر المبيح للتيمم ، ولكن اختلفت الرواية عن النخعي في إجزاء
التيمم عن الغسل في إسقاط الحدّث الأكبر ، فذكر جماعة عنه : أنه لا يجوز
التيمم للجنب . وأن الجنب يبقى كذلك حتى يجد الماء ^(٢) فقد سأل
الحكم بن عتيبة النخعي ، فقال : سألت إبراهيم النخعي : إذا لم تجد الماء
وأنت جنب ؟ قال : لا أصلي ^(٣) ، وهو في هذا القول يتابع عبد الله بن
مسعود وعمر بن الخطاب في قولهما ^(٤) ، وذكر عنه جماعة : أن التيمم
يجزىء عن الغسل في إسقاط الحدّث الأكبر ، فقد قال - في المريض الذي
لا يستطيع أن يغتسل ، أو به جراحة أو الحائض التي لا تستطيع الغسل
عنزلة المسافر الذي لا يجد الماء - : يجزيه التيمم ^(٥) ، وروى عنه ابن أبي
شيبه أنه قال : « إذا تيمم فصلّي ، ثم أتى الماء وهو جنب بعد ما يفرغ
من صلاته فقد فرغ من صلاته » ^(٦) .

(١) آثار محمد ٥٠/١

(٢) المحلى ١٤٤/٢ والمجموع ٢٢٦/٢ ونيل الأوطار ٢٧٩/١

(٣) المحلى ١٤٤/٢ (٤) المحلى ١٤٤/٢

(٥) آثار أبي يوسف ١٧ وآثار محمد ٤٣/١ وابن أبي شيبه ١٨/١

(٦) ابن أبي شيبه ١١١/١

٣ - الأعذار المبيحة للتيمم :

الأعذار المبيحة للتيمم عند النخعي وجدنا منها ما يأتي :

(أ) عدم القدرة على استعمال الماء : كالمريض ، ومن به جراحة ونحو ذلك ، ولذلك قال - في الذي به جراحة ، والمحضوب ، والمجدور - : يتيمم^(١) .

(ب) عدم وجود الماء : فقد قال - في المرأة تطهر في الدفر ولا تجأ ماء - : يتيمم بالصعيد^(٢) .

(ج) خوف فوت صلاة لأقضاء لها : كصلاة الجنائز والعيدين ، فقد قال النخعي : « إذا خشيت أن تفوتك الصلاة في العيدين وأنت حاقن قبل ، وتيمم^(٣) » وقال^(٤) : الرجل فجأة الجنائز ، وهو على غير وضوء - : يتيمم ويصلي^(٥) .

(د) موت الرجل بين النساء أو المرأة بين الرجال : قال النخعي : إذا ماتت المرأة مع الرجال ، أو مات الرجل مع النساء يتيمم كل واحد منهما بالصعيد^(٥) ؛ لعدم جواز مس كل جنس منهما الجنس الآخر . و (ر : ميت / ٣ ب) .

(هـ) ومن صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة : فلا إعادة عليه سواء وجد الماء في الوقت أو بعده ، حتى لو وجده عقب السلام ، فلا إعادة عليه^(٦) ، قال النخعي : « إذا تيمم فصلى ، ثم أتى الماء وهو جنب

(١) ابن أبي شيبة ١٨/١ ، ر : آثار أبي يوسف ١٧ وآثار محمد ٤٣/١ ، ٤٤ والمغني ٢٥٧/١

(٢) آثار أبي يوسف ١٧ ، (٣) عبد الرزاق ٣٠٠/٣

(٤) معاني الآثار ٨٦/١ وآثار أبي يوسف ٨٠ وعبد الرزاق ٤٥٢/٣ والمغني ٢٦٧/١

(٥) آثار أبي يوسف ١٧ ، ر : عبد الرزاق ٤١٣/٣

(٦) المجموع ٣٣٨/٢ وعبد الرزاق ٢٢٩/١

يعد ما يفرغ من صلاته ، فقد فرغ من صلاته ^(١) » وقال : إذا صلى
ثم وجد المساء في الوقت لم يُعَدَّ ^(٢) .

٤ - نواقض التيمم :

من المُجْمَع عليه أنه ينقض التيمم كل ما ينقض الوضوء ، وينقضه أيضاً
زوال العذر المبيح له ؛ لأنه قد أبيع للضرورة ، فإذا زالت الضرورة زالت
الإباحة ، قال النخعي : « إذا تيمم الرجل فهو على تيممه ما لم يجد المساء
أرأيت ^(٣) » ومقتضى هذا القول أنه يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من
الفرائض والنوافل ، ولا يلزمه تيمم جديد بخروج الوقت ، أو بعزله الدخول
في فريضة أخرى غير التي صلاها بذلك التيمم .
وفي رواية عنه : أنه يتيمم لكل صلاة ^(٤) .

وفي رواية أخرى : أن التيمم يبطل بخروج الوقت ودخوله ^(٥) .
والرواية الأولى أكثر انسجاماً مع أصول النخعي ؛ لأن الأمر عنده لا يقتضي
التكرار ...

(٢) عبد الرزاق ٢٢٩/١

(١) ١١١/١

(٣) آثار محمد ٤٩/١

(٤) عبد الرزاق ٢١٥/١ المحلى ١٢٩/٢ وتفسير الطبري ٢٢٤/٨

(٥) المغني ٢٦٣/١

[ث]

* ثمر :

- زكاة الثمار (ر : زكاة / ٢١٤) .
- لا يجوز بيع الشجر على الشجر بشرط . القطع قبل بُدُو صلاحه . (ر : بيع / ٥١) .
- إباحة الأكل من الثمار المُدَلَّاة من الأشجار ، وعدم وجوب القطع فيها (ر : سرقة / ٥٢) .

* ثنى :

- الثنى : ما أكمل السنة من عمره من الحيوان .
- اشتراط . الثنى فى الأضحية ، والهدى ، ما عدا الضأن . (ر : أضحية / ٢) .
- اشتراط . الثنى فيما يأخذه عامل الصدقة من زكاة الغنم . (ر : زكاة / ٩ ب) .

* ثياب :

انظر : لباس .

* ثيب :

وجوب استئثارها فى النكاح . (ر : نكاح / ٢ ب) .

[ج]

* جائزة :

- قبول جائزة السلطان (ر : هبة / ٢٠٩) .

* جائفة :

- الجائفة من الجراح : هي التي وصلت إلى الجوف .

- عقوبة الجائفة . (ر : جناية / ٣ ب ٢) .

* جار :

- ثبوت الشفعة للجار . (ر : شفعة / ٢٠٩) .

* جرح :

- الصيد بالجوارح . (ر : صيد / ٢٢) .

* جبهة :

- السجود على الجبهة في الصلاة . (ر : صلاة / ٩ ن) .

* جبيرة :

- أجاز النخعي المسح على الجبيرة في الوضوء والغسل ، قال أشعث : سألت إبراهيم ، فقلت : انكسرت يدي ، وعليها خرقتها وعيدانها وجبائرُها ، فرمى

أصابتمني جنابة ، فقال : امسحْ عليها بالماء ، فإن الله يغفر العذر (١) ،
وإذا جاز أن يمسح على الجبيرة في الغسل فجواز المسح عليها في الوضوء أولى ،
قال النخعي - في الرجل يجنب وعليه الجبائر - : يمسح عليهما ، وكذلك إن
توضأ مسح على الجبائر (٢) .

* جد :

- أحوال الجد في الميراث (ر : إرث / ٨ ب) .

- شهادة الجد لابن ابنه . (ر : شهادة / ٢ د) .

- صرف الزكاة إليه . (ر : زكاة / ٢٠ د) .

* جدال :

- تحاشي الجدال في الحج (ر : حج / ٣ و ٧)

* جدة :

- أحوال الجدة في الميراث (ر : إرث / ٨ ط) .

* جدة لأم :

- أحقيتها بالحضانة بعد الأم (ر : حضانة) .

* جدُّ جد :

- عدم نجاسته بالموت (ر : نجاسة / ١ ز) .

* جراح :

- أنواع الجراح ، وأحكامها (ر : جنابة / ٣ ب ٢) .

(١) سنن البيهقي ٢٢٩/١ ، ر : عبد الرزاق ١٦١/١ وآثار محمد ٤٥/١ وآثار

أبي يوسف ١٦ والمغني ٢٧٧/١ (٢) آثار أبي يوسف ١٦

* جراد :

- علم نجاسته بالموت (ر : نجاسة / ١ ز) .

* جُرْدَة :

- ما يجب بوقوعه في البشر (ر : نجاسة / ١ ز) .

* جُرْمُوق :

الجرموق : ما يلبس فوق الخف لاتقاء الطين ونحوه .

أجاز النخعي المسح على الجرْمُوقين ، وكان هو يفعله ، فإذا مسح على الجرْمُوقين لم ينقض المسح خلعهما دون الخُفَّين ، فقد روى فضيل بن عمرو عن النخعي أنه كان يحدثُ ثم يمسحُ على جرْمُوقين له من لبود ، ثم ينزعهما ، فإذا قام إلى الصلاة لبسهما وصلى (١) .

- أحكام المسح على الجرْمُوق : (ر : خف) .

* جزية :

الجزية : هي الضريبة السنوية المفروضة على رؤوس الكُفَّار الأحرار ، وعبيدهم ، مُقابلِ عقدِ الذِّمة لهم .

والجزية واجبة على الأحرار من أهل الذِّمة في الوطن الإسلامي ، وعلى عبيدهم ؛ لأنهم تبع لهم ، أما عبيد المسلمين فلا جزية عليهم حتى يعتقوا ، فإذا أعتقوا وجبت عليهم من ساعة إعتاقهم ، قال النخعي في الرجل - أي المسلم - يعتق النصراني - قال : عليه الجزية (٢)

(١) المحلى ١٠٥/٢ ، وآثار أبي يوسف ١٦ وآثار محمد ٢٤/١ ، وعبدالرزاق

٢١٠/١

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٩/١ .

* جمالة :

- الجمالة هي : التزام عوض معلوم على عمل معين ، أو مجهول عمر علمه .
- الجعل في ردّ الآبق . (ر : ر ق / ٥) .

* جلد :

- جلد المُذَكِّي من مأْكول اللَّحْم ظاهر بالإجماع . أما غيره من جلود الميتة أو السباع فانظر : (نجاسة / ٣ د) .
- تطهير الجلود بالدباغة (ر : نجاسة / ٣ د) .
- حكم لبس جلود الحيوانات المُدَبَّوغة سواء كانت مأْكولة اللحم أم لا (ر : لباس / ٨) .
- بيع جلود الميتة قبل دبعها وبعده (ر : بيع / ٢١) .
* جَلْد :

- عقوبة تفرض على العبد الزَّانِي ، والحر غير المحصن (ر : زنا / ٣)
والقاذف (ر : قذف / ٢٤) وشارب الخمر (ر : أشربة / ٣) . . كما يجوزُ فرضُها في أحوال التعزيرات .

* جلوس :

- صلاة المريض جالساً (ر : صلاة / ٢٤) .
- الجلوس على القبر (ر : قبر / ٢) .

* جماع :

- قال النخعي : أربع لا يقرءون القرآن : عند الخلاء ، وعند الجماع ، والجنب والحائض ، إلا الجنب والحائض فإنهما يقرآن الآية ونحوها^(١) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٠/٨

- ثبوت الحَدُّ به ، أو تمام المهر (ر : زنا / ٥) ، (نكاح / ٣ و) .
- انظر أيضًا : وطء .

* جماعة :

- صلاة الجماعة (ر : صلاة / ٢٠) .
- صلاة الجماعة على المسافرين . (ر : صلاة / ١٩ و) .
- ما تنعقد به الجماعة في الصلاة . (ر : صلاة / ٢١ و ٦) .
- وجوب الجماعة في صلاة الجمعة . (ر : صلاة / ٢١ و ٦) .
- * جَمْرَة :

- رمى الجمار في الحج (ر : حج / ١١) .
- رفع اليدين في الدعاء عند الجمرات (ر : دعاء / ١) .
- جزاء تأخير رمى جمره العقبة (ر : حج / ١٧ ب) .
- * جمع :

- الوقوف بجمع في الحج (ر : حج / ٢ ج) .
- رفع الأيدي بالدعاء في جمع (ر : دعاء / ١) .

* جمع الصلاتين :

- انظر : صلاة / ١٩ ج .

* جمعة :

١ - غسل الجمعة :

الجمعة موسم من مواسم النظافة في الإسلام . فيستحب للمسلم أن ينقى أظفاره في كلِّ جمعة ^(١) ، كما يستحبُّ له أن يغتسل في كل جمعة ، فقد

(١) ابن أبي شيبة ٨٣/١ ب

قال النخعي : « من توضأ يوم الجمعة فحَسَنٌ ، ومن اغْتَسَلَ فالفُغْسَلُ أَفْضَلُ ^(١) »
لأنَّهم كانوا يَسْتَجِبُونَ غُسلَ الجمعة ^(٢) ، وليس الغسل لصلاة الجمعة ،
بل هو ليوم الجمعة ، ولذلك فإنه لو اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر أَجزأه
للجمعة ^(٣) ، ولكن إن اغتسل قبله لم يُجْزِئْهُ ^(٤) ، ولا يجب الغسل للجمعة
فقد قال النخعي : « أما الجمعةُ فإن اغتسلت فحسن ، وإن تركت فحسن ،
وإن أشد ما سمعنا فيه أنه كان يقال : لأنَّت أقدر من تارك الغسل يوم الجمعة ^(٥) »
وكان يرى الرخصة في الغسل في السفر دفعا للحرج فقد أثر عنه أنه كان لا يغتسل
يوم الجمعة في السفر ^(٦)

٢ - الركوب للجمعة :

- وكره الركوب إلى الجمعة ^(٧) إظهاراً للتواضع وتحصيلاً للثواب .

٣ - السفر يوم الجمعة :

ولا يسافر بعد دخول العشاء من يوم الخميس حتى يصلي الجمعة ، والظاهر
أنه يكره له ذلك . أما السفرُ بينَ الفجرِ والزوال فهو محرم ^(٨) إن لم يدرك
صلاة الجمعة .

٤ - صلاة الجمعة (ر : صلاة / ٢١) .

- اجتماع العيد والجمعة في يوم واحد . (ر : صلاة / ٢١ هـ) .

- صلاة الجمعة على المسافر . (ر : صلاة / ١٩ و) .

(١) ابن أبي شيبة ٧٥/١ ب ، وآثار محمد ١١٥/١ ، وآثار أبي يوسف ٧٢

(٢) ابن أبي شيبة ٧٥/١ ب

(٣) المحلى ٢٠/٢ وابن أبي شيبة ٧٦/١ والمجموع ٤١٠/٤

(٤) المغنى ٣٤٧/٢

(٥) آثار أبي يوسف ٧٢ وآثار محمد ١١٥/١

(٦) ابن أبي شيبة ٧٤/١

(٧) عبد الرزاق ٢٠٢/٣

(٨) المجموع ٣٦٨/٤

- سنة صلاة الجمعة . (ر : صلاة / ٢٣ ب) .
- استحباب القراءة بسورة فيها سجدة في صلاة صبح الجمعة (ر : صلاة / ٩ ك ١١) .

٥- صيام يوم الجمعة . (ر : صيام / ١٢ ب) .

* جنابة :

انظر أيضاً : غسل ١ /

١ - ما يحل للجنب وما يحرم عليه :

(١) الصلاة : يحرم على الحائض والنفساء والجنب الصلاة بالإجماع ، ويقضى الجنب الصلاة ولا تقضيها الحائض والنفساء .

ويعامل سجود التلاوة في ذلك معاملة الصلاة ، فيقضى الجنب سجود التلاوة ، ولا تقضيه الحائض والنفساء ، لأنهما لا تقضيان الصلاة (١) .

(ب) صيامه : أما صيام الجنب الذي علم بجنابته ليلا فهو غير صحيح في الفرض ، ويصح في النفل (ر : صيام / ٤ ب) .

(ج) قراءة القرآن : أما قراءة الجنب للقرآن : فإنه لا يجوز للجنب أن يقرأ شيئاً من القرآن ولو بضع آية ، فقد كان النخعي يقول : « لا يقرأ الجنب القرآن » ، وقال : إنه إذا قرأ صلى (٢) .

وفي رواية أخرى عنه : أن الجنب يقرأ الآية وسحوا (٣) .

(١) عبد الرزاق ٣٢١/١

(٢) ابن أبي شيبة ١٨/١ ، ر : المغني ١٤٣/١ والمحلى ٧٨/١ والمجموع ١٧١/٢

وعبد الرزاق ٢٤٠/١ (٣) ابن أبي شيبة ٢٠/١

وفي رواية ثالثة أنه يُباح للجنب أن يستفتح رأس الآية ، ولا يُتَمَنَّ آخرها . (١) . وفي رواية لا يكره للمُحَدِّث قراءة القرآن في الحَمَّام (٢) .

(د) دخول المسجد : ولا يحل له دخول المسجد قال النخعي : ادخل المسجد على كل حال إلا أن تكون جنباً (٣) .

(هـ) ذكر الله تعالى : ويحل للجنب ذكر الله تعالى ، والتسمية ، ونحو ذلك ، قال النخعي : الحائضُ والجنبُ يذكران الله ، ويسميَّان (٤) .

(و) ذبيحته : ويحل ذبيحة الجنب (٥) ، و (ر : ذبيحة / ٢١) .

٢ - ما يستحب للجنب :

ويستحبُ الوضوءُ للجنب إذا أراد النومَ (٦) ؛ لانه يكرهُ النومُ للجنب قبلَ الوضوء (٧) ، كما يستحبُّ له الوضوءُ إذا أراد أن يأكلَ (٨) ؛ ولكن يجبُ الوضوءُ على الجنب عند معاودة الجماع (٩) .

٣ - فضل ماء الجنب وسوره وعرقه :

- (أ) وكان يكره سُور الجنب ، ووضوءه ، وشرابه .
 (ب) وكان لا يرى بأساً أن يتوضَّأَ بفضل الحائض ، ويكره فضلَ شرابها (١٠) ولعل مراده بكراهة فضل شرابها أن غيره أحبُّ إليه منه ، أو أنه طاهرٌ غير مطهر ، وليس المرادُ بذلك أنه نجس .

(١) ابن أبي شيبة ١٨/١ (٢) المجموع ١٧٨/١
 (٣) عبد الرزاق ٣٤٠/١ (٤) عبد الرزاق ٣٣٦/١
 (٥) المحلى ٤٥٤/٧
 (٦) آثار أبي يوسف ٢٥ ، معاني الآثار ١٢٦/١
 (٧) المجموع ١٧١/١ وابن أبي شيبة ١٠/١
 (٨) ابن أبي شيبة ١٠/١ ب (٩) المحلى ٨٨/١
 (١٠) عبد الرزاق ١٠٩/١

(ج) وعرق الجنب طاهر (ر : نجاسة / ١ و) .

- الغسل من الجناية . (ر : غسل) .

* جنازة :

- أحكام الجنازة والصلاة عليها (ر : ميت / ٦) .

- التيمم لصلاة الجنازة . (ر : صلاة / ٢٣ هـ ٣) .

- الترخيص للمعتكف بحضور الجنازة . (ر : اعتكاف / ٣) .

* جناية :

سنتكلم في هذا البحث عن :

١- الجاني .

٢- والمَجْنُون عليه .

٣- والجناية .

٤- والعقوبة .

٥- وإثبات الجناية .

١- الجاني : الجاني إما أن يكون حيواناً أو إنساناً :

(١) **جناية الحيوان** : إذا ربط دابته في طريق فهو ضامن^(١) لكل ما تحدثه

هذه الدابة من جناية بيدها أو رجلها أو فمها ؛ لأنه متعمد بربطها في الطريق .

وإن ربطها في دارة ، فدخل عليها إنسان ، فجنت عليه ، فالظاهر أن صاحب الدابة لا يضمن جنايتها ، ولم أجده عن النخعي .

وإن كانت الدابة تسيرُ في الشارع ، وصاحبها يركبها ، فإنه يضمنُ سواء كان راكباً ، أو سائقاً ، أو قائداً^(١) ، ولكنه يضمن ما أوطأت يدها أو رجلها ؛ ولا يضمن ما نفحته برجلها^(٢) ، قال النخعي - في دابة ضربت برجلها ، ثم خبطت بيدها - إن عليه نصف الدية ؛ لأنَّ النفعَ بالرجل ليس فيه ضمان ، واليد تضمن ، فلا ندرى أبداً قتل أم برجل^(٣) ، ولذلك كان عليه نصف الدية ، ولا عبرة بإرادة صاحب الفرس هنا ، فلو جمحت به فرسه فقتل رجلاً قال : يضمن هو بمنزلة الذي رمى بسهمه طائراً فأصاب رجلاً فقتله^(٤) .

وكما يضمنُ جنايةً دابته ، يضمنُ جنايةً ما هو تابع لدابته ، كالفلو ونحوه ، فإذا خرج الرجلُ على دابةٍ يتبعها فلو ، فأصاب الفلو إنساناً ، قال : يضمن^(٥) .

(ب) جناية الانسان :

١- أما إذا كان الجاني إنساناً ، فيشترط. لانزال العقوبة الجسدية فيه أن يكون بالغاً عاقلاً سواء كان واحداً أم جماعة ، فإن كان صغيراً حَمَلَتِ العاقلةُ جنايته وإن كانت عمداً ، قال النخعي : تجب الغرامةُ على عاقلة الصبي^(٦) ، وكذا إن كان مجنوناً فإنه لا يجوز عليه إلا ما جناه في حالة إفاقته ، قال النخعي : « المجنون ما كان منه في حال إفاقته حازر عليه^(٧) » وأما ما جناه في حال جنونه فتحمله العاقلة .

(١) ٧/١١

(٢) أنظر المحلى ٧/١١ وعبد الرزاق و ٦٨/١٠

(٣) عبد الرزاق ٦٩/١٠

(٤) عبد الرزاق ٦٩/١٠ والمحلى ١١/١١

(٥) عبد الرزاق ٤٢٤/٩

(٦) المحلى ٣٤٥/١٠ وأنظر عبد الرزاق ٤٨٨/٩

(٧) عبد الرزاق ٧٠/١٠

٢- الاشتراك في القتل : إذا اشترك جماعة بقتل نفس ، يُقتلُونَ جميعاً بها ، قال النخعي - في النفر يقتلون الرجل ، قال - : يُقتلُ أولياؤه من شاءوا ، ويعفون عمن شاءوا ، ويأخذون الدية ممن شاءوا ^(١) ، والمُمسك والمُباشر للقتل سواء ؛ لأنهما شريكان ^(٢) ، لا فرق بين أن يكونا حرين ، أو حراً وعبدًا ، قال النخعي : في حر وعبد قتلا رجلاً عمداً قال : يُقتلان به ^(٣) . أما إذا اشترك في القتل من يُقتاد منه ومن لا يُقتاد منه - كالصغير مثلاً - سقط القصاص عن الكبير للشبهة ، قال النخعي ، في كبير وصغير قتلا رجلاً ، قال : لا يُقتل واحد منهما ، لأنه لا يُدري أيُّهما الذي أُجهزَ عليه ، وعليهما الدية ، حصّة الصغير على العاقلة - وحصّة الآخر في ماله ^(٤) ، أما إن اشترك مع غيره في قتل نفسه ، فالدية كاملة على الشريك ؛ بذلك قال النخعي : - اتباعاً لعمر بن الخطاب - في تلك الحادثة المشهورة التي كان فيها رجلٌ مبصرٌ يقود أعمى ، فوقعا في بئر ، هوى البصيرُ ، ووقع الأعمى فوق البصير فقتله ، فقضى عمر بعقل البصير على الأعمى ، فكان الأعمى يُنشد في الموسم :

يا أيُّها الناس لَقِيتُ مُنْكَرًا * هَلْ يَعْقِلُ الْأَعْمَى الصَّحِيحَ الْمُبْصِرَ
* خَرًّا مَعًا كِلَاهُمَا تَكْثِيرًا ^(٥) *

٣- وفي حالة الإكراه : يقاد عند النخعي من المُباشر دون الأمر ، لأن المُباشر قد اختار ما هو في مصلحته ، فإذا أمر رجلٌ آخر أن يقتل ، ففعل ، يُقتلُ القاتلُ ، وليس على الأمر قودٌ ^(٦) (ر : إكراه) .

٤- وإذا كان في الجاني ما يمنع القصاص منه ، كفوات العضو الذي سيُجرى فيه القصاص ، وجب تعويض ذلك بالدية ، فإذا فقأ الأعمى عينَ الصحيح

(٢) نيل الأوطار ٢٥/٧

(٤) عبد الرزاق ٤٨٨/٩

(٦) المحلى ٥٠٩/١٠

(١) عبد الرزاق ٤٧٩/٩

(٣) عبد الرزاق ٤٨٣/٩

(٥) المغني ٨١٩/٧

فعليه الدية في ماله إن فقأها عمداً ، وإن فقأها خطأ كانت الدية على العاقلة ^(١) .
وإذا فقأ الأعور عين الصحيح إن شاء الصحيح اقتصر منه وأعطى الأعور
نصف الدية ^(٢) ؛ لأن العين السليمة في الأعور قائمة في منفعتها مقام العينين ،
وإن شاء الصحيح أخذ من الأعور دية عينه المقلوعة .

٥ - وإن كان الجاني عبداً ، وكانت جنايته موجبة للمال ، كان ضمانها
على سيده ^(٣) ؛ والمكاتب ، والمُدَبَّرُ ، وأُمُّ الولد كالعبد ^(٤) في ذلك ، قال
النخعي في العبد يجنى جناية قتل خطأ ثم يعتقه مولاه وهو يعلم ذلك ، أو يبيعه
أو يهبه : إن على مولاه الدية ^(٥) .

ومن كان بعضه حراً ، وبعضه عبداً ، كان عليه من ضمان الدية بقدر ماله
من الحرية ، فقد قال النخعي - : في الرجل يعتق نصف عبده ، ويسعى في
النصف الباقي - : إن قتل قتيلاً خطأ عَقَلَتِ العاقلة عنه نصف الدية ^(٦) .

ولكن إن ناصر العبد غير مولاه ، بغير إذن مولاه ، فجنى جناية ، كان
ضمان هذه الجناية على من ناصره إن كانت مناصرته له بناءً على طلبه ، قال
النخعي : « من استعان مملوكاً بغير إذن مولاه ضَمِنَ ^(٧) » أبي : ضمن جنايته ،
أما إن كانت الجناية التي جناها العبد موجبة للقصاص فعن النخعي روايتان :

الأولى : أن سيده يسلمه ليقاد منه ، يقول النخعي : وهو أحب قولهم
إلى ^(٨) قال النخعي : إذا قتل العبد رجلاً حراً عمداً دفع العبد إلى أولياء

(١) آثار أبي يوسف ٢٢٢ وآثار محمد ٩٨

(٢) المغني ٧١٧/٧

(٣) المغني ٤٧٩/٩
(٤) عبد الرزاق ٣٩٨/٨ وسنن البيهقي ٣٤٩/١٠ وآثار أبي يوسف ٢٢١
وآثار محمد ١٠٢

(٥) آثار أبي يوسف ٢٢٣

(٦) عبد الرزاق ٤٢٩/٩

(٧) آثار أبي يوسف ٢٢٨

(٨) عبد الرزاق ٣٩٨/٨

المفتول ، فَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا ، وَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا ، فَإِنْ عَفَوْا رُدَّ الْعَبْدُ إِلَى مَوْلَاهُ ؛
لأنَّه إِنَّمَا كَانَ لَهُمُ الْقِصَاصُ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُمُ الدِّيَّةُ ^(١) .

والثانية : أَنَّ مَوْلَاهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ ^(٢) .

٦ - وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْقَاتِلُ ، وَوَجَدَ الْقَتِيلَ فِي حَيٍّ مِنَ الْأَحْيَاءِ (ر : قسامة) .

٧ - وَإِنْ قُتِلَ فِي الزَّحَامِ وَلَمْ يَعْلَمْ قَاتِلُهُ ، أَوْ هَرَبَ الْقَاتِلُ ، فَدِيَّتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ،
رَوَى ذَلِكَ النَّخَعِيُّ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلَى ، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُمَا ، فَهُوَ إِذَنْ مِنْ رَأْيِهِ ^(٣) .

٢ المجنى عليه :

(أ) لَمْ يَكُنْ يُعْتَبَرُ الْإِنْسَانُ مَجْنِيًّا عَلَيْهِ : لِأَبَدٍ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْآثَارُ الَّتِي وَجَدَتْ فِيهِ
نَاتِجَةً عَنْ تِلْكَ الْجَنَابَةِ ، فَقَدْ سُئِلَ النَّخَعِيُّ عَنِ الرَّجُلِ يَضْرِبُ الرَّجُلَ ،
فَيَمُوتُ ، فَيَشْهَدُ الشَّهَوْدُ أَنَّهُ ضَرَبَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ ، قَالَ : إِذَا شَهِدُوا
أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ صَاحِبَ فِرَاشٍ حَتَّى مَاتَ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ^(٤) ، إِنْ كَانَ عَمْدًا ،
وَأَخَذَ لَهُ مِنَ الْعَاقِلَةِ الدِّيَّةَ إِنْ كَانَ خَطَأً ^(٥) .

(ب) فَإِذَا كَانَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَبْدًا ، فَإِنَّ الْجَانِيَّ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا ، أَوْ حُرًّا ،
فَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَإِنَّ جَنَابَتَهُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي النَّفْسِ ، أَوْ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ -
فَإِنْ كَانَتْ فِي النَّفْسِ ، فِيمَا أَنْ تَكُونَ خَطَأً ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ مُوجِبَةً لِلْمَالِ .
وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ عَمْدًا ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ الْجَنَابَةُ مُوجِبَةً لِلْقِصَاصِ (ر :
جنابة / ١ ب ٥) .

وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ الْجَنَابَةُ الَّتِي جَنَاهَا الْعَبْدُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْعَبْدِ ،
فَإِنَّهَا تَكُونُ مُوجِبَةً لِلْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ « لَا يَجْرِي الْقِصَاصُ بَيْنَ الْعَبِيدِ فِيمَا

(٢) عبد الرزاق ٣٩٨/٨

(٤) آثار أبي يوسف ١٦٢

(١) آثار محمد ١٠٢

(٣) المحلى ٤٦٨/١٠

(٥) آثار محمد ١٠٠

دونَ النفسِ ^(١) وتكون في مال سيده (٢) ؛ لأنَّ الأطرافَ في العبد
تجرى مجرى الأموال .

أما إذا كان حراً ، فإنَّ الجناية : إما أن تكون في النفس ، أو فيما دون
النفس ، وهو في كلٍّ منهما ، إما أن تكون جنائته عمداً أو خطأً :

فإن كانت الجناية في النفس عمداً فالقودُّ هو الواجب ، سواء كان
الحُرُّ سيِّداً للعبد أم لم يكن ^(٣) . قال النخعي : إن قتلَ حرُّ عبدًا عمداً
قُتِلَ به ، ^(٤) وقال في الرجل يقتل عبده عمداً قال : يُدْفَعُ إلى أوليائه
فإن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا عَفَوْا ^(٥) ، لقوله تعالى - في سورة
البقرة ١٧٨ - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي
الْقَتْلِ ﴾ وهو كلام مكثفٍ بنفسه غير مفتقر إلى ما بعده ^(٦) وقوله
تعالى - في سورة المائدة ٤٥ - : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ أَنَّهُ يُقَتَّلَ
بِالنَّفْسِ ﴾ وهو عامٌ يشملُ السيِّدَ وغيرَ السيِّدِ .

وإن كان خطأً : فعلى الحرِّ القاتل قيمة العبد لا تبلغُ به دية الحرِّ ^(٧)
قال النخعي : « لا يُبْلَغُ بالعبدِ ديةُ الحرِّ ، ولذلك لا تجد عبداً أبداً
إلا في الأحرارِ خير منه ^(٨) » ويدفع هذه القيمة من ماله ، لا تشاركه
العاقلة في ذلك ؛ لأنَّ العاقلة لا تعقلُ العبدَ ^(٩) .

(١) المغنى ٦٦ / ٧ وتفسير القرطبي ٢٤٩ / ٢

(٢) المغنى ٤٧٣ / ٩

(٣) أنظر نيل : لأوطار ١٦ / ٧ وتفسير القرطبي ٢٤٧ / ٢ والمغنى ٦٥٨ / ٧

وعبد الرزاق ٤٥١ / ٩ ، ٤٧٣

(٤) عبد الرزاق ٤٩٠ / ٩ وآثار محمد ١٠١

(٥) آثار محمد ١٠٤

(٦) ر: أحكام القرآن ١٣٣ / ١ وما بعدها

(٧) المغنى ٦٨٢ / ٧ والمحلى ١٥٤ / ٨

(٨) آثار أبي يوسف ٢٢٨ وآثار محمد ١٠١ . وعبد الرزاق ٩ / ١٠ والمحلى

١٥٤ / ٨

(٩) آثار أبي يوسف ٢٢١ والمحلى ٤٩ / ١١ والمغنى ٧٧٥ / ٧

وإن كانت الجنابة الواقعة على العبد فيما دون النفس ، فإنه يستوى فيها العمدُ والخطأ ، قال النخعي : « جراحات العبيد فيما دون النفس خطأ^(١) ، إذ « ليس بين الأحرار والعبيد قصاصٌ إلا في النفس^(٢) ، وتكون جراحات العبيد في أثمانهم بقدر جراحات الأحرار في ديّاتهم^(٣) ، فكلُّ مافي الحرِّ فيه الدية ففي العبد القيمة ، وكل مافي الحر نصف الدية فهو في العبد نصف القيمة^(٤) . وهكذا قال النخعي : « ما كان من جراحات العبد دون النفس فعلى مثل منزلة دية الحرِّ ، في يسده نصفُ ثمنه ، وفي رجله نصفُ ثمنه ، وفي وضّحته وسنه نصف عشر ثمنه ، وفي أصبعه عشر ثمنه ، فإذا أصيب من أعضائه عضو ليس فيه مثله ، كجذع أنفه ، أو قطع ذكره ، أو قطع لسانه ، كان فيه ثمنه كاملاً^(٥) ، فإذا وجبت الدية كاملة - أي ثمنه كاملاً - إن شاء صاحبه - أي صاحب العبد - أمسكه ولم يكن له شيء من القيمة - أي الدية - وإن شاء دفعه إلى الجاني وأخذ منه قيمته صحيحاً^(٦) .

وإذا وقعت الجنابة على المكاتب يؤدي بقدر ما أدى من كتابته دية الحر ، وما بقي دية العبد^(٧) لقوله صلى الله عليه وسلم : « يؤدّي المكاتب بحصة ما أدى حر ، وما بقي دية عبد^(٨) .

«ج» وإن كان المجنى عليه كافراً حربياً فلا عقوبة ، لأنه مُهدّرُ الدم ، وإن كان ذمياً فإن الجنابة عليه كالجنابة على المسلم ، سواءً بسواء ؛ لأنّ الذمّ

(١) عبد الرزاق ٣/١٠

(٢) عبد الرزاق ٤٧٣/٩

(٣) المحلى ١٥١/٨

(٤) آثار أبي يوسف ٢٢٣

(٥) عبد الرزاق ٨/١٠

(٦) ر : آثار أبي يوسف ٢٢٢ و آثار محمد ١٠١ وعبد الرزاق ٨/١٠ والمحلى

١٥١/٨ (٧) المغنى ٧٩٩/٧

(٨) أخرجه الترمذى فى البيوع وحسنه ، واللفظ له ، وأخرجه أبو داود فى الديات ، والنسائي فى القسامة .

آدمي معصوم الدم على التأبيد كالمسلم ، والذي يحقق ذلك أن المسلم يُقَطَّع بسرقة مال الذي ، كما يقطع بسرقة مال المسلم ، فإن قتل مسلم ذميًا عمدًا يُقتل به ^(١) ، قال النخعي : « المسلم الحر يقتل باليهودي والنصراني ^(٢) » ، وإن قتله خطأ فعليه ديته ، وديته مثل دية المسلم ، قال النخعي : « دية الرجل من أهل الذمة مثل دية الحر المسلم ^(٣) » وقال أيضًا : « دية اليهودي والنصراني والمجوسي مثل دية المسلم ^(٤) » .

(د) وان كان المجنى عليه أنثى فالجاني : إما أن يكون ذكرًا أو أنثى ، فإن كان الجاني ذكرًا ، فإن هذه الجناية : إما أن تكون في النفس ، أو مادون النفس ، فإن كانت في النفس فإما أن تكون عمدًا أو خطأ ، فإن كان الجاني ذكرًا ، وكانت الجناية في النفس عمدًا ، فموجبها القصاص ، قال النخعي : « القصاص بين الرجال والنساء في العمد ^(٥) » وقال أيضًا : تُقَادُ المرأة من الرجل في كلِّ عمد يبلغ النفس فما دونها ^(٦) » وعلى هذا يُقتل الذكر بالأنثى ، والأنثى بالذكر ^(٧) .

وإن كانت خطأ فموجبها الدية ، ولم أَعثر على تقدير الدية للمرأة في النفس عند النخعي ، ولكنني وجدت من مروياته - عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه - قوله : « عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس ، وفيما دونها ^(٨) » .

وقال النخعي - في جراحات المرأة - : « جراحات النساء على النصف

(١) عبد الرزاق ١٠/١٠١ ونيل الأوطار ١١/٧ والمغني ٦٥٢/٧ وآثار

محمد ١٠٢

(٢) المحلى ٣٤٨/١٠

(٣) آثار أبي يوسف ٢٢٠ وآثار محمد ١٠٢ ور : المغني ٦٥٢/٧ و ٧٩٣

(٤) عبد الرزاق ٩٨/١٠ والمغني ٦٥٢/٧ ور : المغني ٧٩٦/٧

(٥) عبد الرزاق ٤٥١/٩ (٦) البخاري ٢٣٥/١٥

(٧) المغني ٦٧٩/٧ (٨) الدراية ٢٧٦/٢

من جراحات الرجل ^(١) وإذا كانت دية المرأة فيما دون النفس على النصف من دية الرجل ، فكذا في النفس .

وإن كانت جنابة الذكر على الأنثى فيما دون النفس عمداً فقد اختلفت الرواية عن النخعي في ذلك ، فقد روى عنه : أَنَّ المرأة تُقَادُ من الرجل ، عينا بعين ، وأُذُنًا بِأُذُنٍ ، وكلُّ شَيْءٍ من الجراح على ذلك ^(٢) .

وروى عنه أَنَّهُ لَا يَقْتَصُّ لِلْمَرْأَةِ من الرجل ، ويقْتَصُّ لِلرَّجُلِ من المرأة ، فقال : « ليس بين الرجال والنساء قصاص ، إلا في النفس ^(٣) » ، وهو ما عليه أبو حنيفة وأصحابه ^(٤) ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ النَّفْسِ من أعضائها غير متساوية مع أعضاء الرجل في دياتها ، والأعضاء يسلك فيها مسلك الأموال ، بخلاف الأنفس .

وإن كانت الجنابة خطأ ، فموجبها الدية ، ولم أعثر على تقدير لها عن النخعي ، ولكنني وجدت من مروياته - عن علي بن أبي طالب - : « أَنَّ عَقْلَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ من عقل الرجل في النفس وما دونها ^(٥) » وقال النخعي : جراحات النساء على النصف من جراحات الرجل ^(٦) .

(هـ) وإن كان المجنى عليه مستحقاً للقتل كالمرتد ، والزاني المحكوم عليه بالرجم ، ونحوهما ، فلا قصاص في قتله ، ولا دية ، قال النخعي - في امرأة حبلت من الزنا ، فحبست لتضع ما في بطنها ، ثم ترجم ، فدخل عليها رجلٌ ، فقتلها ، قال : ليس أحدٌ من المسلمين بأحق بها من بعضهم بعضاً ^(٧) .

(١) آثار محمد ١٠١

(٢) نيل الأوطار ١٨/٧ ور : البخاري ٢٣٥/١٥

(٣) عبد الرزاق ٤٥١/٩ (٤) أحكام القرآن ١٣٨/١

(٥) الدراية ٢٧٤/٢ (٦) آثار محمد ١٠١

(٧) ابن أبي شيبه ١٢٣/٢ ب

(و) وإذا كان المجنى عليه معتدياً ، ولم يمكن دفعُ اعتدائه إلا بالقتل ، فلا قصاصُ في قتله ولا دية ، قال النخعي : إن عرض لك مسلم يريد سلبك مالك ، فقتلته ، فهو في النار ، وإن قتلَكَ فأنْتَ شهيد^(١) .
وقال : إن دخل اللص دارَ الرجل ، فقتله ، فلا ضرر عليه^(٢) .

(ز) وإن كان المقتول زوج القتال ، ولهما ولد : لم يجب القصاصُ ، فإن لم يكن للمقتول ولدٌ منهما وجبَ القصاصُ^(٣) ؛ لأنَّ هذا الابنَ هو وليُّ الدم ، ولو أوجبنا القصاصَ لكان قاتلاً لوالده .

(ح) وإن كانت الجناية قد وقعت على عضو قد تعطلت منفعة - كاليد أو الرجل المشلول - والعين العوراء ، ونحو ذلك - ففي ذلك حكومةٌ ، قال النخعي : لسان الأخرس ، وذكرُ الخصي ، والعين القائمة الذاهب بصرُها ، واليد الشلأ ، والرجل العرجاء ، والسن السوداء ، في كل ذلك حكومة^(٤) .

وعن النخعي في عين الأعور تُصابُ نصفُ الدية ، حيث قال : « في عينِ الأعور تُصابُ نصفُ الدية^(٥) » .

ويبدو أنه قد وردَ عن النخعي روايتان في عينِ الأعور ، ولكن الأمر ليس كذلك ، فقد وجه ابنُ حزم كلاً من الروایتين ، فقال : قال النخعي : في العين العوراء القائمة إذا أُصيبَت الديةُ - أي : ديتها - فإن كانت مفقودةً قائمةً فخيِّفَتْ ففيها صلحٌ^(٦) .

(٢) المحلى ١١/١٣

(١) المغنى ٨/٣٣١

(٣) المغنى ٧/٦٦٨

(٤) آثار أبي يوسف ٢٢٠ وانظر عبد الرزاق ٩/٣٨٧-٣٨٨-٣٥٠-٣٧٣ والمحلى

٤٥٠ و ٤٤١/١٠

(٥) عبد الرزاق ٩/٣٣٢ ونيل الأوطار ٧/٦٣

(٦) المحلى ١٠/٤٢٢

(ط) أما إذا كان المجنى عليه جنينا ، فإنَّ هذا الجنينَ إمَّا أن يكونَ جنينَ أمةٍ ، أو جنينَ حرَّةٍ ، فإن كانَ جنينَ أمةٍ نزل ميتا ففيه الغرَّةُ ، وغُرَّتُه نصف عشر ثمن أمةٍ ، قال النخعي : « في جنين الأمة نصف عشر ثمن أمة » وإن كان جنينَ حرَّةٍ نزل ميتا ، ففيه الغرَّةُ ، وغُرَّتُه نصفُ عشرِ الديةِ ، وهي خمسٌ من الإبل^(١) . سواء كان المُسْقِطُ له أمة أو غيرها ، قال النخعي - في امرأة كانت حبلى ، فذهبت تستدخل ، فألقت ولدها قال - : « عليها عتق رقبة ، ولزوجها عليها غرَّة^(٢) » ، وتجب هذه الغرَّةُ على العاقلة^(٣) ، كما تجبُ على من أسقط الجنين الكفارة ، وهي عتق رقبة^(٤) . أما إذا نزل الجنينُ حيا ، فاستهل ، ثم مات ، ففيه الديةُ كاملةً ، قال النخعي : « إذا استهل الصبي تمَّ عقله^(٥) » .

٣ - نوع الجناية :

(١) الجناية على النفس بالقتل : القتلُ على ثلاثة أوجه : عمد ، وشبه عمد ، وخطأ^(٦) .

وهناك وجهٌ رابع هو القتلُ في معنى الخطأ .

(١) الوجه الأول العمد : وهو ما تعمَّدتْ ضربته بالسلاح ، ففيه القصاص^(٧) فالعمدُ إذن ما كان بالسلاح^(٨) ؛ لأن استعمال السلاح قرينةٌ على نية القتل ، ويقوم مقام السلاح كل ما يغلب على الظنَّ حصول الموت باستعماله ، ولو لم

(١) المغني ٨٠٤/٧

(٢) المحلى ١٠/١١٤٧٤ ر ٣٢٣١ ر ٢٩/١١٤٧٤ ور : المغني ٧٩٩/٧ وعبد الرزاق ٦٣/١٠

(٣) عبد الرزاق ٦٣/١٠

(٤) المغني ٩٦/٨ وعبد الرزاق ٦٣/١٠ والمحلى ١١/٢٩ ر ٣٢٣١ ر ٣٢٣١ ر ١٠/٤٧٤

(٥) عبد الرزاق ٥٣٠/٣ وابن أبي شيبة ١٨٨/٢ والمحلى ٣٠٩/٩

(٦) المغني ٦٣٧/٧

(٧) آثار أبي يوسف ٢١٨ وآثار محمد ٩٩

(٨) عبد الرزاق ٢٨٠/٩

يكن سلاحاً أو محدداً^(١) كما إذا ضربه بخشبة على أم رأسه ، وما زال يضربه بها حتى مات ، أو منع خروج نفسه بخنقه بحبل ، أو بوضع وسادة ، إن فعل ذلك مدة يموت في مثلها غالباً فمات فهو عمد^(٢) ، وقد صحح عن النخعي أنه قال : « إذا خنقه حتى يموت ، أو ضربه بخشبة حتى يموت ، أقيد به ، فإن تعمّد ضربه بحجر ففيه القود^(٣) ، وقال في الرجل يضرب الرجل بالعصا - فقتله - قال : شبه عمد ، فإن أعاد مثنى وثلاث ، ففيه القود^(٤) ، وعقوبة القتل العمد القصاص^(٥) .

(٢) الوجه الثاني شبه العمد : وهو يختلف بين ما إذا كان في النفس ، أو فيما دون النفس .

فشبه العمد في النفس : كل شيء يعمد به بغير حديدة ، لكن بالحجر ، والخشبة^(٦) ، ولا يتماذى في ضربه حتى الموت ، قال النخعي : شبه العمد ما تعمدت ضربه بغير سلاح ففيه الدية مغلظة على العاقلة^(٧) ، فإن تماذى في ضربه حتى مات فهو عمد ، قال النخعي : من ضرب بالعصا مرتين ففيه دية مغلظة^(٨) ، وشبه العمد بهذا المعنى لا يكون إلا في النفس ، وليس فيه شيء فيما دون النفس ، قال النخعي : « لا يكون شبه العمد إلا في النفس^(٩) » .

أما شبه العمد فيما دون النفس ، فهو كما قال النخعي : شبه العمد في الجراحات : كل شيء تعمّد ضربه بسلاح ، أو غيره ، ولم يستطع فيه القصاص :

- (١) ر : المغني ٦٣٨/٧
(٢) المغني ٦٤٠/٧
(٣) المحلى ٣٨٦/١٠
(٤) عبد الرزاق ٢٧٦/٩
(٥) آثار أبي يوسف ٢١٨ والمغني ٦١٠/٧
(٦) المحلى ٣٨٥/١٠ وعبد الرزاق ٢٨٠/٩ وآثار محمد ٩٩
(٧) آثار أبي يوسف ٢١٨
(٨) عبد الرزاق ٢٧٦/٩
(٩) عبد الرزاق ٢٨٠/٩ وآثار أبي يوسف ٢١٨ والمحلى ٣٨٥/١٠

وفيه الدية مُغلَّظة ^(١) ، فموجب شبه العمد الدية مُغلَّظة ، ولكن : هل تجبُ فيه الكفارة ؟ هذا ما لم أعثر على نصٍّ عليه عند النخعي .

(٣) الوجه الثالث : انقتل الخطأ : وهو أن يريد شيئاً فيصيب غيره ^(٢) ، أي : أن يرمى الراعي شيئاً فيصيب غيره ^(٣) ، كمن رمى عصفوراً فأصاب إنساناً ، وعقوبة القتل الخطأ الدية أخصاً على العاقلة في ثلاث سنين ^(٤) ، والكفارة على كلٍّ من اشتراك في القتل الخطأ ، قال النخعي - في النفر يقتلون الرجل خطأ - قال : على كلٍّ واحدٍ منهم كفارة ^(٥) ، وهي عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ^(٦) ، كما في الآية الكرمة - في سورة النساء ٩٢ - : ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ وقال : ﴿ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً ﴾ .

(٤) الوجه الرابع : القتل في معنى الخطأ : وهو على نوعين :

النوع الأول : يتحقق فيه مباشرة القتل دون قصده ، وموجبه الدية والكفارة ، أما الدية فلعدم توفر القصد ، وأما الكفارة فلوجود مباشرة القتل ، هو كما إذا كان راكب الدابة يسير في الطريق العامة ، فوطئت دابته رجلاً بيدها ، أو برجلها ، لوجود معنى الخطأ في هذا القتل ، وحصوله على سبيل المباشرة ؛ لأنَّ ثقل الراكب على الدابة ، والدابة آلة له ، فكان القتل الحاصل

(١) آثار محمد ٩٧

(٢) المغني ٧/٧٦٧ ور : آثار أبي يوسف ٢١٨ وآثار محمد ٩٩ و ١٠٠

وعبد الرزاق ٢٧٦/٩

(٣) آثار أبي يوسف ٢١٨

(٤) عبد الرزاق ٩/٢٨١ وآثار أبي يوسف ٢١٨

(٥) المغني ٧/٦٥١ وآثار محمد ٩٩

(٦) المغني ٧/٧٦٩ وآثار محمد ٩٩ و ١٠٠ وعبد الرزاق ٩/٤٨١

بثقلها مضافاً إلى الراكب، فكان قتلاً مباشراً^(١)، فقد ذكر ابن حزم عن النخعي: أنه كان يضمن ما وضعت الدابة بيد أو رجل^(٢).

النوع الثاني: القتل بالتسبب، وهو قتل لا تتوفر فيه المباشرة ولا القصد.

وهو موجب للدية في حالة التعدي في السبب، قال النخعي، فيمن حفر في غير بنائه، أو بنى في غير سمائه، فقد ضمن^(٣) أبي: إن تلف بذلك إنسان فهو ضامن لذلك، وقال: «من أخرج الصلابة أو الخشبة في حائطه ضمن^(٤)» وقال في الرجل يجعل في حائطه الصخرة فيستر بها الحمولة، أو يخرج الكنيف إلى الطريق قال: يضمن كل شيء إذا أصاب هذا الذي ذكرت؛ لأنه أحدث شيئاً فيما لا يملك، ولا يملك سماءه، فقد ضمن ما أصاب^(٥).

وفي الحائط المائل إن أنذر صاحبه بوجوب هدمه، وأشهد على ذلك، فلم يفعل حتى سقط على إنسان فقتله ضمن^(٦).

فإن لم يكن تعد لم يكن هناك ضمان، فإن استعمل حقه الاستعمال المعتاد فأُتلف بذلك إنساناً فلا ضمان عليه، فقد سئل النخعي عن: امرأة أنامت صبيها إلى جنبها فطرحته عليه ثوباً، فأصبحت وقد مات، قال أحب إلينا أن تُكفّر^(٧)، ولم يذكر عليها ضماناً، وإن حفر إنسان في ملكه بئراً، فوقع فيها إنسان، فهلك به، وكان الداخل دخل بغير إذنه، فلا ضمان على الحافر؛ لأنه لا عدوان منه، وإن دخل بإذنه، والبئر بيّنة مكشوفة، والداخل بصير يبصرها، فلا ضمان أيضاً، وإن كان الداخل أعمى، أو كانت في ظلمة لا يبصرها

(١) انظر البدائع ٢٧١/٧، ٢٧٢

(٢) المحلى ٧/١١

(٣) عبد الرزاق ٧٤/١٠ ور: المغنى ٨٢٢/٧

(٤) المحلى ١٠/٥٢٦

(٥) آثار محمد ١٣٥ والكنيف: المراد به مجرى الأقدار.

(٦) ر: عبد الرزاق ٧١/١٠ والمحلى ١٠/٥٢٧

(٧) المحلى ٧/٥٢٨

الداخل ، أو غطى رأسها فلم يعلم الداخل بها حتى وقع فيها ، فعليه الضمان^(١) ، وقال في الجرّة توّضع على الجدار ، فتصيب إنساناً قال : إن كان أصل الجدار لصاحب الجرّة لم يضمن ما أصابت^(٢) .

(ب) الجناية على ما دون النفس : وما قلناه من العمد والخطأ ، وما أجرى مجرّي الخطأ في النفس ، نقولُه فيما دون النفس ، إلا شبه العمد ، فإن مفهومه فيما دون النفس : كلّ شيء تعمّدت ضربه بسلاح أو غيره ، ولم يستطع فيه القصاص ، ففيه الدية مغلّطة في ماله^(٣) - والجناية على ما دون النفس : إما أن تكون بإذهاب عضو من أعضاء البدن ، أو بتعطيل منفعة ، وإما أن تكون جراحاً .

(١) فإن كانت الجناية على الأعضاء بإذهاب عضو ، أو بتعطيل منفعة ، فموجبها القصاص إن أمكن القصاص ، ولم يعف صاحب الحق ، قال النخعي : « قلع العين بالعين »^(٤) وإن لم يمكن القصاص فالدية مغلّطة^(٥) ؛ لأنه يكون شبه عمد ، وإن كانت الجناية خطأ ، أو ما أجرى مجرّي الخطأ ، فموجبها الدية ، إلا أن يعفو صاحب الحق .

والقاعدة في الدية : أن كلّ ما في الإنسان منه واحد فالواجب في إتلافه - أو تعطيل منفعته - الدية كاملة ، وكلّ ما في الإنسان منه أكثر من واحد فتقسم الدية على أفراد ، ويكون لكل فرد نصيبه من الدية^(٦) قال النخعي : « كان يُقال : في كل اثنين من الإنسان الدية ، وفي كلّ واحد النصف^(٧) » ، فإن

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٣/٢

(٤) المغنى ٧١٥/٧

(١) المغنى ٨٢٧/٧

(٣) آثار محمد ٩٩

(٥) آثار محمد ٩٩

(٦) ر : المحلى ٤٤٨/١٠ وآثار محمد ٩٦

(٧) المحلى ٤٣٠/١٠

كان المَجْنُونِي عليه عَبْدًا حَلَّتْ قِيَمَتُهُ محلَّ الدِّيةِ ، قال النخعي : كلُّ ما في العبدِ منه اثنان ففيهما قيمتهُ ، وفي أحدهما نصف قيمته ، وكلُّ شيءٍ فيه منه واحدٌ ففيه قيمتهُ (١) .

وبناءً على هذا فقد نُقِلَ عن النخعي أنَّ في ذهاب العقلِ الدِّيةَ كاملةً (٢) ، أما ذهابُ السمع فلم ينقل عن النخعي فيه شيءٌ - نصَّ على ذلك ابنُ حزم في المحكِّي - وإنما نقل عنه أنه يختبر دعواه ، فينظر أيسمع أم لا ، (٣) وفي الأنفِ الدِّيةُ (٤) ، وفي المسارينِ الدِّيةُ (٥) ، وفي اللسانِ الدِّيةُ (٦) - يعني إذا ذهب الكلام (٧) ولو كان لسان أعجميًّا (٨) ، وفي الذكرِ الدِّيةُ (٩) ، وفي الحشفةِ الدِّيةُ (١٠) ، وفي الأنثيينِ الدِّيةُ (١١) ، وفي الواحدةِ نصف الدِّيةِ ، وفي الشَّفتينِ في كلِّ واحدةٍ منهما نصف الدِّيةِ (١٢) ، وفي اليدِ الواحدةِ إن قطعت من الكتف أو من المرفق أو من الكوع نصف الدِّيةِ (١٣) ، وكذلك الرجل (١٤) ، وفي الأصبعِ عُشر الدِّيةِ (١٥) ، وفي العينينِ الدِّيةُ ، وفي الواحدةِ نصف الدِّيةِ (١٦) ، وفي أشغاريهما الدِّيةُ كاملة (١٧) ، وفي الأذنينِ الدِّيةُ ، وفي إحداهما نصف الدِّيةِ (١٨) ، وفي ثدي المرأةِ نصف الدِّيةِ ، وفي

(١) آثار أبي يوسف ٢٢٢ وعبد الرزاق ٣٤٩/٩

(٢) آثار أبي يوسف ٢٢٠ وآثار محمد ٩٦

(٣) ر : عبد الرزاق ٣٢٥/٩ والمحلي ٤٤٧/١٠

(٤) آثار أبي يوسف ٢٢٠

(٥) المحلي ٤٣١/١٠ وآثار أبي يوسف ٢٢٠

(٦) المحلي ٤٤٣/١٠ وآثار أبي يوسف ٢٢٠

(٧) آثار محمد ٩٦ (٨) المحلي ٤٤٣/١٠

(٩) آثار أبي يوسف ٢٢٠

(١٠) المحلي ٤٥٠/١٠ وآثار أبي يوسف ٢٢٠

(١١) آثار أبي يوسف ٢٢٠

(١٢) موطأ الحسن ٢٢٧ وعبد الرزاق ٣٧٤٣٤٣/٩

(١٣) المحلي ٤٣٩/١٠ والمغني ٢٨/٨ وآثار أبي يوسف ٢٢٠ وآثار محمد ٩٧

(١٤) آثار محمد ٩٧ (١٥) آثار أبي يوسف ٢٢٠

(١٦) آثار محمد ٩٨ (١٧) آثار أبي يوسف ٢٢٠

(١٨) آثار أبي يوسف ٢٢٠

كليهما الدية ، وكذلك في حلمتهما ^(١) ، وفي رواية ثانية أن في حلمة ثدي المرأة حكومة ^(٢) ، أما ثدي الرجل ففيه حكومة ^(٣) ، وفي الأليتين الدية ، وفي كل واحدة منهما نصف الدية ^(٤) ، وفي كل مفصل من مفاصل الأصابع ثلث دية الأصبع ، إلا الإبهام ، فإنه مفصلان ، في كل مفصل النصف ^(٥) .

وإن جنى على السن فسمودها ففيها دية كاملة ^(٦) ، وفي صدع السن قال : يستأني سنة ، فإن اسودت ففيها ديتها ، وإلا ففيها حكومة ^(٧) .

(٢) أما إذا كانت الجناية جراحا ، فلا بد لنا من أخذ فكرة عن الجراح

قبل الشروع في بيان رأى النخعي فيها ، فنقول :

الجراح عشرة أنواع - الحارصة : وهي التي تخذش الجلد ، والدامعة : وهي التي تظهر الدم دون أن يسيل ، والدامية : وهي التي تسيل فيها الدم . والباضعة : وهي التي تقطع اللحم ، والمتلاحمة : وهي التي تأخذ من اللحم ولا تبلغ السمحاق ، والسمحاق : وهي التي تصل إلى السمحاق ، والموضعة : وهي التي تظهر العظم ، والهاشمة : وهي التي تكسر العظم ، والمنقلة : وهي التي تكسر العظم وتنقله من محله ، والآمة : وهي التي تصل إلى أم الدماغ ، والجائفة : وهي التي تصل إلى الجوف ^(٨) .

ويكون في الجراح العمد القصاص إن أمكن ذلك ، فإن لم يمكن فالدية أو الحكومة ، وفي الخطأ الأرض إطلاقا .

(١) آثار أبي يوسف ٢٢٠ وآثار محمد ١٠١ والمغنى ٣٠/٨ وعبد الرزاق ٣٦٣/٩

(٢) عبد الرزاق ٣٦٣/٩

(٣) عبد الرزاق ٣٦٣/٩ والمحلى ٤٥٤/١٠ والمغنى ٣١/٨

(٤) المحلى ٤٥٨/١٠ والمغنى ٣١/٨ وعبد الرزاق ٣٧٦/٩

(٥) عبد الرزاق ٣٨٥/٩ والمحلى ٤٣٧/١٠

(٦) المغنى ٢٦/٨ (٧) عبد الرزاق ٣٤٨/٩

(٨) ر : الباب شرح الكتاب ٢٧٨

فالجائفة، والآمة والعظام - أي : المُنْقَلَة - لا يمكن القِصاصُ فيها ،
ولذلك وجبت فيها الدية ، قال النخعي : « لا قِصاصٌ في الجائفة »^(١)
وقال : الجائفة إذا نفذت ثلث الدية^(٢) وقال : في الآمة ثلث الدية^(٣)
وقال : ليس في العظام قِصاص^(٤) ، روى مُغيرة عن إبراهيم أنه قال : ليس
في الآمة ، والمُنْقَلَة ، والجائفة قودٌ ، إنما عمدتها الدية في مال الرجل^(٥) .

أما الموضحة فقد خَصَّها النخعي في الرأس والوجه - وهما سواء - فقال :
المُوضَّحة في الوجه والرأس سواء ، ولا تكون موضحة في الجسد^(٦) وفيها
نصف عشر الدية^(٧) ، أما عندما تكون في الجسم ففيها حكومة^(٨) ، وما دون
المُوضَّحة من الجراح : كالدامعة ، والحارصة ، والباضعة ، وغيرها ، ففي
ذلك كله حكومة ، قال النخعي : « ما دون الموضحة حكومة »^(٩) في مال
الجانبي نفسه ، فلا تعقيلُ العاقلة ما دون الموضحة^(١٠) .

وجراحة العبد من قيمته على قدر جراحة الحر من ديته^(١١) .

٤ - العقوبة :

تكون العقوبة على الجناية إما بالقصاص ، وعندئذ فلا تجب معها كفارة ،
ولما بالدية فقط . ، وإما بالدية والكفارة معا . .

(١) المغنى ٧/٧٠٩

(٢) عبد الرزاق ٩/٣٧٠ وآثار أبي يوسف ٢٢٠

(٣) آثار أبي يوسف ٢٢٠

(٤) عبد الرزاق ٩/٤٦١ ور : المغنى ٧/٧٠٣

(٥) الحراج ١٥٧

(٦) عبد الرزاق ٩/٣١١ والمغنى ٨/٤٣

(٧) آثار أبي يوسف ٢٢٠ (٨) عبد الرزاق ٩/٣١١

(٩) عبد الرزاق ٩/٣٠٧

(١٠) عبد الرزاق ٩/٤١٠ والمغنى ١١/٥٢ وآثار محمد ١٠٠

(١١) آثار أبي يوسف ٢٢٠

(١) القصاص :

١- يجب القصاص بقتل محقون الدم على التأبيد ، فيقتل الرجل الحر المسلم بالعبد وبالذي وبالأُنثى (ر : جناية / ٢ ب ، ج ، د) أما إذا كانت الحناية فيما دون النفس فيقتص للمرأة من الرجل في رواية ، وفي رواية أخرى لا يقتص للمرأة من الرجل (ر : جناية / ٢ د) ويقتص من المسلم للكافر الذي لأن المسلم يقتل بالكافر ، وديته كديته (ر : جناية / ٢ ج) ولكن لا يقتص من الحر للعبد فيما دون النفس . قال النخعي : « جراحات العبد فيما دون النفس خطأ » ^(١) . وقال : « ليس بين الأحرار والعبيد قصاص إلا في النفس » ^(٢) (ر : جناية / ٢ ب) .

٢- ولا يُقتَصُّ للولد من أبيه (ر : جناية / ٢ ز) لأن من كان سبباً في حياتك لا يجوز أن تكون سبباً في إتلافه أو إتلاف عضو من أعضائه . قال صلى الله عليه وسلم : « لا يُقَادُ الوالدُ بالولد » ^(٣) .

٣- وإذا اشترك جماعة في قتل إنسان عمداً يُقتَصُّ منهم جميعاً (ر : جناية / أ ب ٢) .

٤- ومن ارتكب جناية خارج الحرم ، ثم لجأ إلى الحرم ، فإنه لا يقتص منه فيه ، بل يوعظ . ويخوف ، حتى يخرج منه ، فيقام عليه الحد ، لقوله تعالى - في سورة آل عمران ٩٧ - ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ قال النخعي : من قَتَلَ في الحلَّ ولجأ إلى الحرم يؤتى إليه ، فيقال له : يا فلان اتَّقِ الله في دم فلان ، اخرج من المحارم ^(٤) .

(٢) عبد الرزاق ٩/٤٧٣

(١) عبد الرزاق ٣/١٠

(٣) أخرجه الترمذي وابن ماجه في الديات .

(٤) عبد الرزاق ٩/٢٠٤

٥- وفي الجناية على الأطراف ، وفي الجراح لا يقتص من الجاني إلا بعد اندمال الجرح (١) ؛ لأن المجنى عليه قد يموت من هذا الجرح ، وعندئذ يقتص من الجاني قصاص القتل لا قصاص الجرح ، قال النخعي - في الرجل يضرب الرجل فيموت ، فيشهد الشهود أنه ضربه ، وهو صحيح قال - : إذا شهدوا أنه لم يزل صاحب فراش حتى مات أقيم عليه الحد (١) .

٦- وبأية وسيلة كان القتل ، وعلى أي شكل كان ، فإن القصاص لا يكون إلا بالسيف ، قال النخعي : « لا قود إلا بالسيف » (٢) وقال - فيمن قتل بخشبة أو بالشيء - : قال السيف محل ذلك (٣) . وسئل عن الرجل يقتل الرجل بالحديد أو بالشيء ، قال - : « القود يمحو ذلك ، بالسيف » (٥) ، ولعله يأخذ ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم « لا قود إلا بالسيف » (٦) ولأن القتل بغير السيف مثله ، وهي منهي عنها .

٧- وتعتبر سرية القود مضمونة على عاقلة من اقتص له (٧) ، فإذا قطع رجل يد رجل فافتص منه ، فمات المقتص منه ، فإن ديتة على عاقلة المقتص له (٨) ، فعن الحكم بن عتيبة ، قال استأذنت زياد بن حدير في الحج ، فسألني عن رجل شج رجلا فافتص له منه ، فمات المقتص منه ، فقلت : عليه الدية ، ويرفع عنه بقدر الشجة ، ثم نسيت ذلك ، فجاء إبراهيم ، فسألته ، فقال : عليه الدية (٩) والظاهر أن النخعي كان يقصد

(٢) آثار أبو يوسف ١٦٢

(١) المغني ٧/٧٢٩

(٤) المحلى ١٠/٣٧١

(٣) المحلى ١٠/٣٧١

(٥) عبد الرزاق ١٠/٢١

(٦) أخرجه البزار وابن عدى من حديث أبي بكرة وذكر البزار الاختلاف فيه مع ضعف أسناده ، وقال ابن عدى طرقه كلها ضعيفة - فتح الباري ١٥/٢١٩ وانظر مجمع الزوائد ٦/٢٩١

(٨) آثار أبي يوسف ٢٢٠

(٧) أنظر المغني ٧/٧٢٧

(٩) المحلى ١١/٢١ وهو في الأصل زياد بن جرير ، والصواب ما أثبتناه ، كما

في تهذيب التهذيب ٣/٣٦١

أَن عَلَيْهِ الدِّيةُ بَعْدَ أَن يُرْفَعَ مِنْهَا قَدْرُ الشَّجَّةِ ؛ لِأَنَّ جَمَادًا - وَهُوَ حَامِلُ فَقْهِ
إِبْرَاهِيمَ - قَالَ : إِنَّ عَلَيْهِ الدِّيةَ ، وَيُرْفَعُ عَنْهُ بِقَدْرِ الشَّجَّةِ ^(١) ، وَلِأَنَّ أَرْضَ
الشَّجَّةِ حَقٌّ ، فَلَا يَهْدَرُ .

٨- أَنَ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ نَفْسُهُ هُوَ صَاحِبُ الْحَقِّ فِي الْقِصَاصِ ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ
وَقَعَتْ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَتْ الْجَنَابَةُ عَلَى النَّفْسِ بِالْقَتْلِ قَامَ وَلِيُّهُ مَقَامَهُ بِالْمُطَالَبَةِ
بِالْقِصَاصِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى - فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ ٣٣ ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ
جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾ وَلَوْلِيُّهُ هُمْ جَمِيعُ وَرَثَتِهِ ، فَالْقِصَاصُ -
إِذْنٌ - حَقٌّ لِجَمِيعِ الْوَرِثَةِ مِنْ ذَوِي الْأَنْسَابِ وَالْأَسْبَابِ ، الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالصِّغَارِ
وَالْكِبَارِ ، فَمَنْ عَفَا مِنْهُمْ صَحَّ عَفْوُهُ ، وَسَقَطَ الْقِصَاصُ ، وَلَمْ يَبْقَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ
سَبِيلٌ ^(٢) ، وَلَا يُعْتَبَرُ أَيْ مِنْ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبُ حَقِّ فِي الْقِصَاصِ وَإِنْ كَانَ
وَارِثًا ، وَلَوْ عَفَا أَحَدُهُمْ عَنِ الْقِصَاصِ إِلَى الدِّيةِ لَمْ يَصَحَّ عَفْوُهُ ، قَالَ النَّخَعِيُّ :
لَيْسَ لِلزَّوْجِ وَلَا لِلْمَرْأَةِ عَفْوٌ ^(٣) .

٩- سَقُوطُ الْقِصَاصِ : وَلَدَى تَتَبَعْنَا لِفَقْهِ النَّخَعِيِّ وَجَدْنَاهُ يُسْقِطُ الْقِصَاصَ
فِي الصُّوَرِ التَّالِيَةِ :

- حَالَةُ كَوْنِ الْجَانِبِيِّ حَيَوَانًا . (انظر جنابة / ٢١) .
- حَالَةُ كَوْنِ الْجَانِبِيِّ صَغِيرًا ، أَوْ مَجْنُونًا . (انظر جنابة / ١١) .
- حَالَةُ اشْتِرَاكِ مَنْ لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ مَعَ مَنْ يُقْتَصُّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ شَبِيهَةٌ تَسْقِطُ
الْقِصَاصَ عَنْ مَنْ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ . (انظر جنابة / ١١) .
- حَالَةُ اشْتِرَاكِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ مَعَ غَيْرِهِ فِي الْجَنَابَةِ عَلَى نَفْسِهِ . (انظر جنابه / ١١ ب ٢) .

(١) المحلى ٢١/١١

(٢) المغنى ٧/٧٤٣ ور : المحلى ١٠/٤٧٨

(٣) المحلى ١٠/٤٧٨

- حالة فوات العضو الذي سيجري فيه القصاص في الجاني . (ر : جناية / ٤ ب ١) .
- حالة ما إذا وقعت الجناية على عضو قد فاتت منفعتُهُ . (ر : جناية / ٢ ح) .
- حالة وقوع الجناية على العبد فما دون النفس . (ر : جناية / ٢ ب) .
- حالة وقوع الجناية على أنثى فيما دون النفس ، في رواية عنه . (ر : جناية / ٢ د) .
- حالة الدفاع عن المال ونحوه . (ر : جناية / ٢ و) .
- حالة ما إذا كان الولد هو صاحب الحق في القصاص . (ر : جناية / ٢ ز) .
- حالة ما إذا كان المجنى عليه جنيناً . (ر : جناية / ٢ ط) .
- حالة وقوع الجناية خطأ ، أو شبه عمد ، أو ما أجرى مجرى الخطأ (انظر جناية / ٣) .
- حالة تعذر المماثلة في القصاص . (ر : جناية / ٣ ب) .
- حالة عفو ولي الدم عن القصاص . (ر : جناية / ٤ ب ٢) .

(ب) الدية :

- ١- مقدار الدية : الدية على ثلاثة أنواع : مخففة ، ومغلظة ، وغرة .
- أما الدية المخففة فهي : مائة من الإبل أخماساً ، عشرون بنت مخاض وعشرون بنو مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة^(١) .

وهي واجبة في القتل الخطأ ، فعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله

(١) المغني ٧/٧٦٩ وبنت المخاض : ما كنت لها سنة الى تمام السنتين ، وبنت لبون : ما دخلت في الثالثة الى آخرها ، والحقة : ما استكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، والجذعة : ما دخلت في الخامسة الى آخرها - جامع الأصول ٤/٤٠٩ و ٤١٠

صلى الله عليه وسلم قال : « في دية الخطأ عشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون ، وعشرون بنى مخاض ذكورا » (١) .

أما الدية المغلطة : فلم أعثر على تحديد لها عن النخعي ، ولكن روى ابن أبي شيبه عنه أنه قال : « التغليظ . في إناث الإبل (٢) » ولعله يشير بذلك إلى خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة التي جاء فيها : « ألا إن قتيل الخطأ العمد بالسوط . والعصا والحجر مائة من الإبل ، منها أربعون ثنية إلى بازل عامها ، كلهن خليفة (٣) » وقد تابع النخعي في تغليظ الدية عمر بن الخطاب حيث قضى عمر في شبه العمد بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خليفة ما بين ثنية إلى بازل عامها (٤) ، ولا يكون التغليظ في شيء من الدية إلا في الإبل (٥) .

والأصل في الدية الإبل ، فإذا أريد دفع مال بدلاً عنها قومت ، ودفعت قيمتها ، قال النخعي : كان يقضى بالإبل في الدية يقوّم كل بعير عشرين ومائة درهم (٦) .

أما الغرة : وهي دية الجنين ، فإن مقدارها : نصف عشر الدية ، فإن كانت أم الجنين أمة فهي نصف عشر قيمة أمه (٧) ، وإن كانت أمه حرة فخمس من الإبل (٨) .

(١) أخرجه الترمذي وأبو داود في الديات والنسائي في القسامة

(٢) ابن أبي شيبه ١٢٣/٢

(٣) أخرجه النسائي في القسامة وأبو داود في الديات ور : سيرة ابن هشام ٤١٢/٢ وبازل عامها : البازل ما دخل في السنة التاسعة إلى آخرها ، وذلك حين ينشق نابه ، ثم يقال له بعد ذلك بازل عام ، وبازل عامين ، والثنية : ما دخل في السنة التاسعة إلى آخرها - جامع الأصول ٤١١/٤

(٤) أخرجه أبو أود في الديات

(٥) ابن أبي شيبه ١٢٣/٢ والمغني ٧٧٣/٧

(٦) المحلى ٣٩٠/١٠

(٧) عبد الرزاق ٦٤/١٠ والمحلى ٣٥/١١

(٨) المغني ٨٠٤/٧

٢- الدية في العمد : الواجب في العمد القصاص ، ولكن قد يسقط القصاص في أحوال منها :

أولاً : التراضي بين الجاني وولى الدم على العفو عن القصاص مقابل مال يدفعه الجاني ، وإنما قلنا : « التراضي » لأن النخعي لا يُجيزُ العفو على مال إلا برضا الجاني ، فقد قال في رجل يُقتلُ عمداً ، فيقول أولياؤه : نحن نريدُ الدية ، ويقول القاتلُ : اقتلوني ، قال : ليس لهم إلا الدم ، إن شاءوا ، قتلوه وإن شاءوا عفواً ، إلا أن يشاء القاتل أن يعطى الدية^(١) ويجوز الاتفاق بين أولياء المقتول والجاني على ترك القصاص على مبلغ من المال هو أكثر من الدية الشرعية ، قال النخعي : « الدم ما بيع منه من شيء فهو جائز وإن كثر »^(٢) وقال ابن حزم - حاكياً مذهب النخعي في ذلك - : « فإن أبي الولى إلا أكثر من الدية ولو أضعافاً كثيرة فإن رضى بذلك القاتلُ جاز ذلك ، وإلا فلا »^(٣) ؛ لأن هذا صلح ، والصلح لا يجوز إلا برضا الطرفين ، وهو جائز فيما اصطلاحاً عليه مالم يعارض نصاً شرعياً ، ولا معارض هنا .

ثانياً : كون المجنى عليه عبداً ، والجناية وقعت فيما دون النفس ، حيث تجب الدية (ر : جناية / ٢ ب) .

ثالثاً : كون المجنى عليه أنثى ، والجناية وقعت فيما دون النفس ، في رواية عن النخعي . (ر : جناية / ٢ د) .

- كون الجاني صغيراً ، أو مجنوناً ؛ لأنَّ عمدَ الصبيِّ والمجنون خطأ . (ر : جناية / ١ ب) .

(١) عبد الرزاق ١٠/٨٥/٩٨٧ والمحلى ٣٦٠/١٠

(٣) المحلى ٣٦٠/١٠

(٢) عبد الرزاق ١٠/٧١

- حالة اشتراك من لا يقتاد منه مع من يُقتاد منه ، حيث تجب الدية (ر : جناية / ١ ب ٢) .
- حالة اشتراك المجنى عليه مع آخر في الجناية ، حيث تجب الدية (ر : جناية / ١ ب ٢) .
- حالة فوات العضو الذي يجرى فيه القصاص في الجاني ، حيث تجب الدية . (ر : جناية / ١ ب ٤) .
- حالة كون الولد صاحب الحق في القصاص ، حيث تجب الدية (ر : جناية / ٢ ز) .
- وفي هذه الحالات جميعها يسقط القصاص في الجناية العمد ، ويسار إلى الدية .
- ٣- دية شبه العمد : موجب القتل في شبه العمد الدية مغلظة على العاقلة في ثلاث سنوات ، قال النخعي : « وشبه العمد : ما تعمدت ضربه بغير سلاح ، ففيه الدية مغلظة على العاقلة ^(١) ، سواء كان شبه العمد في النفس ، أو فما دونها . (ر : جناية / ٢٣) .
- ٤- دية الخطأ ، وما أُجرى مُجرأه : الواجب في القتل الخطأ ، وما أُجرى مُجرى الخطأ الدية المخففة .
- ٥- أحكام الدية : لقد عثرنا عند النخعي في أحكام الدية على ما يلي :
- تقسيط الدية : الدية التي وجبت في حالات الخطأ وشبه العمد وما أُجرى مُجرى الخطأ ، إن كانت دية كاملة فإنها تُدفع مقسطة في ثلاث سنين ، وإن كان الواجب نصف دية ، فيدفع في سنتين ، وإن كان ثلث دية فيدفع في سنة ، قال النخعي : الدية في ثلاث سنين ، والنصف في سنتين ، والثلث في سنة ، وما كان أقل من الثلث ففي سنة ^(٢) .

(١) آثار أبي يوسف ٢١٨

(٢) آثار أبي يوسف ٢٢٢ ور : عبد الرزاق ٤٢١/٩

- ويستوى في الدية المسلم والذمي ، نصرانياً كان ، أو يهودياً ، أو مجوسياً
(ر : جناية / ٢ ج) .

- ودية المرأة على النصف من دية الرجل . (ر : جناية / ٢ د) .

- ودية العبد قيمته ، لا تزيد على دية الحر . (ر : جناية / ٢ ب) .

- ودية الجنين الغرة على العاقلة . (جناية / ٢ ط) .

- ولا دية بقتل الصائل على المال ونحوه (ر : جناية / ٢ و) .

- وتجب الدية كاملة في إزهاق روح إنسان محترم خطأ ، أو شبه عمد ،
أو ما أجري مجرى الخطأ ، وفي الجناية على عضو ليس له ثاب في الإنسان
خطأ أو ما أجري مجرى الخطأ ، وإن كانت الجناية على عضو في جسم
الإنسان منه أكثر من واحد فتقسم الدية على أفرادها ، ويكون لكل فرد منه
نصيبه من الدية (ر : جناية / ٣) .

٦- ما تحمله العاقلة من الديات : قال النخعي : لا تحمل العاقلة عمداً ،
ولا عبداً ، ولا صلحاً ، ولا اعترافاً ^(١) ، كما أنها لا تعقل ما دون
الموضحة ^(٢) ، ولو كانت خطأ ، وأرش الموضحة نصف عشر الدية ^(٣) ،
قال النخعي : « لا تعقل العاقلة إلا خمسمائة درهم فصاعداً ^(٤) » .

وتحمل العاقلة جناية الخطأ ، وشبه العمد ، وما أجري مجرى الخطأ
(ر : جناية / ٣) .

- ودية جناية الصبي والمجنون (ر : جناية / ١ ب ١ ، ٢) .

وسراية القود (ر : جناية / ٤ أ ٧) .

(١) المحلى ٥٢٩/١١ ور : المغنى ٧/٧٧٥ وآثار أبي يوسف ٢٢١ وعبد الرزاق
٤١٠/٩

(٢) المحلى ٥٢/١١ وعبد الرزاق ٤١٠/٩

(٣) آثار أبي يوسف ٢٢٠ (٤) آثار أبي يوسف ٢٢١

والغرة الواجبة في الجنابة على الجنين (ر : جنابة / ٢ ط .) .

(ج) الكفارة : الكفارة المرادة هنا هي : عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، عملاً بقوله تعالى - في سورة النساء ٩٢ - ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله ، وتحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، توبة من الله ، وكان الله عليماً حكيماً ﴾ .

وهذه الكفارة واجبة في القتل الخطأ ، وما أجري مجرى الخطأ إذا توفرت فيه المباشرة ، ولم أعثر على نص عن النخعي في وجوبها في القتل شبه العمد ، كما تجب الكفارة على من أسقط جنيناً ، ولو كان المسقط له أمّاً أو أباً أو أجنبياً قال النخعي - في المرأة تشرب الدواء ، أو تستدخل الشيء فيسقط. ولذا قال - : « تكفر ، وعليها غرة (١) » .

ومن شارك في قتل يوجب الكفارة لزمته الكفارة ، ويلزم كل واحد من شركائه كفارة (٢) ، قال النخعي - في النفر يقتلون الرجل خطأ قال - : « على كل واحد منهم كفارة (٣) » .

- ولا يقطع تتابع الصيام حيض المرأة ؛ لأنه لا يمكن أن تمكث المرأة شهرين دون حيض عادة ، إلا إذا كانت حاملاً ، فقد سئل النخعي : نامت امرأة ثقبيلة الرأس ، ومعها ابنها ، فأصبح ميتاً ؟ قال : أطيب لنفسها أن تكفر ، عتق رقبة ، أو تصوم شهرين متتابعين ، قلت : فإن حاضت قبل ذلك ؟ قال : تقضى أيام حيضها (٤) .

(١) عبد الرزاق ٦٣/١٠ والمغني ٩٦/٨ والمحلى ٤٧٤/١١

(٢) المغني ٩٥/٨

(٣) عبد الرزاق ٤٨١/٩ وابن أبي شيبة ١٦٠/١

(٤) ابن أبي شيبة ١٥٧/١ ب

٥ - اثبات الجنابة :

تثبت الجنابة بالإقرار والشهادة ، وقد انعقد الإجماع على ذلك ، كما تثبت بالقرائن ، ومما يدل على إثبات الجنابة بالقرائن عند النخعي قوله - في الرجل يطرق الرجل في داره فيصبح - أي ، الطارق - ميتاً ، فيدعى صاحب الدار أنه قاتله ، وأنه كابرَه فلذلك قتله ، قال - : ينظر في المقتول ، فإن كان داعراً يُتهم بالسرقه بطل دمه ، وكان عليه الدية ، وإن كان لا يُتهم في شيء من ذلك ، ولا يُعلم منه إلا خَيْرٌ قُتِلَ به ، وإن ادعى صاحب الدار أنه وجدَه على بطن امرأته فلذلك قتله ، قال : ينظر ، فإن كان داعراً يُتهم بالزنا بطل القصاص ، وكانت عليه الدية ، وإن كان لا يُتهم في شيء من ذلك ، ولا يُعلم منه إلا خَيْرٌ ، قُتِلَ به (١) .

* جنون :

- جنابة المجنون . (ر : جنابة / ١ ب ١) .
- الحجر على المجنون . (ر : حجر / ١ ٣) و (نكاح / ٤ ب) .
- طلاق المجنون لا يقع . (ر : طلاق / ٤ ج) .
- ليس على المجنون شيء من العقوبات الجسدية . (ر : حدود / ١ ب) .
- لا حدٌ على قاذف المجنون . (ر : قذف / ٢ ، ٣) .
- لا زكاة على المجنون . (ر : زكاة / ١ ج) .
- حجُّ المجنون . (ر : حج / ١ ب) .
- عدم إجزاء إعتاق العبد المجنون في الكفارات . (ر : كفارة / ٢ ، ٣) .
- انتقاض الوضوء بالمجنون . (ر : وضوء / ٦ ط) .

* جنين :

- عدم قسمة التركة حتى يُولد الجنين (ر : إرث / ١٢١) و (إرث / ٦) .
- إرث الجنين . (ر : إرث / ١٢١) و (إرث / ٦) .
- الجناية على الجنين وعقوبتها (ر : جناية / ٢ ط .) .
- كفارة إسقاط الجنين . (ر : جناية / ٤ ج .) .
- زكاة الجنين . (ر : ذبيحة / ٢ ج .) .
- عدم الصلاة على الجنين السقط . حتى يستهل (ر : ميت / ٧ ج .) .
- كفن السقط . (ر : ميت / ٥) .
- انقضاء العدة بنزول السقط . (ر : عدة / ١ ج ٧) .
- إسقاط الجنين تصبح به الأمة أمّ ولد . (ر : رق / ٤) .
- عتق الجنين دون أمه ، والعكس . (ر : رق / ٧ ب ٢) .
- استثناء الجنين من بيع الأم (ر : بيع / ١١ د) .

* جهاد :

١- كان النخعي يرى عدم وجوب شرح مبادئ الإسلام للعدو قبل توجيه إنذار الحرب إليه إن كان ممن بلغته الدعوة ، فقد سأله منصور عن دعاء الديلم فقال : « قد علموا ما يُدْعَوْنَ إليه » ^(١) أما إذا لم تبلغه دعوة الإسلام فلا بد من شرح مبادئ الإسلام له ، ثم إنذاره بالحرب حيث قال : إذا قاتلت قوما فأذنهم إذا لم تبلغهم الدعوة ^(٢) ، وما نقله في الاعتبار من إباحة قتال المشركين قبل دعوتهم إلى الإسلام فيحمل على هذا ^(٣) .

(١) عبد الرزاق ٢١٧/٥ والخراج ١٩١

(٢) آثار محمد ١٤٤

(٣) الاعتبار ٢١١

- ٢- ويجوز أن يأخذ المُجاهد من الطَّعام من أرض العدو ما يأكله ويطعم به دوابه ، ولكن لا يجوز له أن يحمل منه شيئاً للتجارة ، قال النخعي : « كانوا يُرَخَّصُونَ لهم في الطعام والعلف ، ما لم يعقدوا به مالا ^(١) » .
- الجهاد عن الغير بأجر (ر : إجارة / ٣ ب ٣) .
 - الغنائم الحربية . (ر : غنيمة) .
 - التنفيل في المعركة . (ر : تنفيل) .

* جهر :

- الجهر في الصلوات الليلية (ر : صلاة / ٩ ك ١٢) .
- جهر المسبوق بما يقضيه مما فاتته . (ر : صلاة / ٢٠ و ٣) .

* جهل :

- جهل الثمن في المبيع (ر : بيع / ٢٢ آ) .
- جهل بدل الإجارة (ر : إجارة / ٣ آ ١) .
- الجهالة في المبيع - بيع إلقاء الحجر (ر : بيع / ٥ د) .
- التسامح بالجهالة في المهر ما لم تفحش (ر : نكاح / ٣ ب) .
- إعذار الأمة بالجهل ببعض أحكام الإسلام . (ر : رق / ٣٥٧) .
- النذر بمجهول (ر : نذر / ٤ ب) .

* جوار :

قال النخعي : كان الاختلاف إلى مكة أحب إليهم من الجوار ، وكانوا يستحبون .

إذا اعتَمَرُوا أَنْ يَقِيمُوا ثَلَاثًا ^(١) ، وَكَانَ هُوَ يُحِبُّ أَنْ يَقِيمَ الْمُحَرَّمُ
ثَلَاثًا ^(٢) فِي مَكَّةَ .

* جـورب :

كَانَ النَّحَعِيُّ يَرَى الْجَوْرِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْخُفَّيْنِ ^(٣) ، وَلِذَلِكَ كَانَ لَا يَرَى فِي
الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرِيَّ بِأَسَا ^(٤) وَكَانَ هُوَ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا ^(٥) .
وَأَحْكَامُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرِيَّ هِيَ أَحْكَامُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ (ز : خُف) .

* جـوهر :

لَا زَكَاةَ عَلَى الْجَوَاهِرِ الْمَتَّخِذَةِ لِلزَّيْنَةِ (ر : زَكَاةُ / ٦ ج) .

(٢) ابن أبي شيبة ١٧٤/١

(١) عبد الرزاق ٢٢/٥

(٣) ابن أبي شيبة ٣٠/١ ب

(٤) المحلى ٨٦/٢ والمجموع ٥٤٠/١ والمغنى ٢٩٥/١

(٥) ابن أبي شيبة ٣٠/١ ب

[٨]

* حائل :

- عدة الحائل (ر : عدة / ١ ج) و (عدة / ٤ آ) .

* حاجة :

- يعطى من الزكاة ما يسد الحاجة (ر : زكاة / ٢١) .

* حارصة :

- تعريفها وما يجب فيها (ر : جناية / ٣ ب) .

* حامل :

١ - ما تراه الحامل من الدم :

لا يجوز للحامل أن تنقطع عن الصلاة وإن رأت الدم ؛ لأنّ هذا الدم الذي تراه هو دم استحاضة (ر : استحاضة / ١) قال النخعي : « إذا رأت الحامل الدم فلتوضأ وتصلّ ، فإنه ليس بشيء ^(١) ، حتى ولو كان ذلك الدم الذي رآته قبل الولادة ، قال النخعي - في الحُبْلَى ترى الدم في حبلها وعند الطلق ؛ إنما تتوضأ وتصلّى حتى تلد ^(٢) ، إذ لا يعتبر ذلك الدم دم نفاس ؛ لأنّ النفاس يبدأ بخروج الولد .

(١) ابن أبي شيبة ٩٠/١ والمحلّى ٢٦٣/١

(٢) آثار أبي يوسف ٢٧

٢ - عطية الحامل :

وما تهبه الحامل، أو تتصرف فيه، فهو جائز، كتصرف المرأة غير الحامل، قال النخعي: « عطية الحامل كعطية الصحيح ^(١) » إلا إذا ضربها الطلق، فعطيتها من الثلث ^(٢)، لأن المرأة حين يضربها الطلق يهددها خطر الموت كالمريض، والواقف بين الصنفين في القتال ونحوهما، قال النخعي: « المرأة إذا ضربها الطلق فهي بمنزلة المريض فيما صنعت ^(٣) ».

- إفطار الحامل إذا خافت على نفسها أو جنينها. (ر : صيام / ٣ ج).
- نفقة المولى منها الحامل . (نفقة / ٤ ب).
- نفقة المختلعة الحامل . (ر : خلع / ٥).
- نفقة المطلقة الحامل . (ر : نفقة / ٤ ب).
- عدة الحامل . (ر : عدة / ١ ج ٧) و (عدة / ٤ آ)

* حَبَل :

- نظر : حامل .

* حج :

سنتحدث في هذا الموضوع في النقاط التالية :

١- شروط وجوبه .

٢- فرائضه .

٣- الإحرام .

(١) المحلى ٢٩٧/٨ والمغنى ٨٦/٦

(٢) المغنى ٨٦/٦ والمحلى ٢٩٨/٨ و ٣٥٠/٩ وآثار أبي يوسف ٢٧ وآثار محمد

(٣) آثار أبي يوسف ٢٥٩

٩٧/١ و ٩٨

- ٤ - الطواف .
- ٥ - استلام الحجر .
- ٦ - السعى بين الصفا والمروة .
- ٧ - الوقوف بعرفة .
- ٨ - المبيت بمُزدلفة .
- ٩ - الحلق أو التقصير .
- ١٠ - التحصيب .
- ١١ - رمى الجمار ، والمبيت بمنى .
- ١٢ - أنواع الحج .
- ١٣ - حج المرأة .
- ١٤ - حج المريض .
- ١٥ - حج الصغير .
- ١٦ - الإحصار .
- ١٧ - الجزاء .
- ١٨ - الهدي .
- ١٩ - الحج عن الصغير .
- ٢٠ - قضاء الحج .
- ٢١ - دخول الكعبة في الحج .
- ٢٢ - الصدقة أفضل من حج التطوع .

١ - شروط وجوبه :

(أ) الإسلام : وهو شرط بدىي ، ولذلك لم أجده عن النخعي نصاً عليه ، لأنه لا حاجة للنص عليه ، قال صلى الله عليه وسلم : « لا يحج بعد العام مشرك ^(١) » .

(ب) العقل والبلوغ : لأن الحج عبادة لا بد لها من النية ، ولا نية للمجنون ، وغير البالغ ، فإن حجاً لم يجزئه ذلك عن حجة الإسلام ، قال النخعي : « إذا حج الصبي ثم بلغ فعليه الحج ^(٢) » فإن قيل : ألا تجزئ نية وليه عنه ؟ قال النخعي : لا ينعقد إحرام الصبي ، ولا يصير محرماً بإحرام وليه ^(٣) .

(ج) الحرية : فإن حج العبد في حال رقه لم يجزئه ذلك عن حج الإسلام ، فإن عتق بعد ذلك كان عليه الحج ، قال النخعي : « إذا حج المملوك ثم أعتق فعليه الحج ^(٤) » .

(د) الوقت : فلا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج ، فإن فعل فلا يحل حتى يقضى حجه ^(٥) ، وأشهر الحج هي : شوال ، وذو القعدة ، والعشر من ذي الحجة ^(٦) . قال تعالى - في سورة البقرة - ١٩٧ - : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ قال النخعي في تفسير هذه الآية : هي شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة ^(٧) .

(١) أخرجه البخاري في الحج

(٢) ابن أبي شيبة ١٩٢/١ والمغني ٢٤٩/٣

(٣) المغني ٢٥٣/٣

(٤) ابن أبي شيبة ١٩٢/١ والمغني ٢٤٩/٣ والمحلي ٤٥/٧

(٥) المحلي ٦٦/٧

(٦) المجموع ١٣٢/٧ والمغني ٢٩٥/٣ والمحلي ٦٩/٧

(٧) تفسير الطبري ١١٦/٤ وآثار أبي يوسف ١١٢ والمحلي ٢٧٥/٧

(هـ) ويجب الحجُّ على من وجد من يحج عنه وهو عاجز (١) ؛ لما رواه البخاري ومسلم في الحج عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « جاءت امرأة من نخع عام حجة الوداع ، قالت : يا رسول الله إن فريضة الله أدركت أبي شيخاً كبيراً ، لا يستطيع أن يستوي على الرحلة ، فهل يقضى عنه أن أحج عنه ؟ قال : نعم (٢) » .

(و) ويسقط الحج بالموت : لأنه عبادة بدنية ، فإن أوصى به فهو من الثلث (٣) .

(ز) ويشترط وجود المحرم مع المرأة إذا أرادت السفر إلى الحج ؛ لأن المرأة لا تسافر وحدها .

٢ - فرائضه :

(١) الاحرام : وسيأتى تفصيله في (حج / ٣) .

(ب ، ج) الوقوف في عرفة ومزدلفة ليلة النحر (٤) ، قال النخعي : « من فاتته عرفات أو جمع فاته الحج (٥) » وقال : إذا لم يدرك جمعا فقد فاتته الحج (٦) ، واحتج له على فرضية المبيت بمزدلفة بقوله تعالى - في سورة البقرة ١٩٨ - ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ والأمر يقتضي الوجوب ، وبما رواه مطرف بن طريف عن الشعبي ، عن عروة بن مضر ، عن النبي عليه السلام قال : « من أدرك جمعا والإمام واقف فوقف مع الإمام ، ثم أفاض مع الناس فقد أدرك »

(١) المحلى ٦١/٧

(٢) أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن في الحج ، واللفظ للبخاري .

(٣) المغنى ٢٤٣/٣

(٤) المجموع ١٣٦/٨ ونيل الأوطار ٦٨/٥ وتفسير القرطبي ٤٢٥/١

(٥) ابن أبي شيبة ١٧٣/١ ب والمحلى ١٣١/٧ والمغنى ٤٢١/٣

(٦) آثار أبي يوسف ٢٧

الحَجَّ ، ومن لم يُدْرِك فلا حَجَّ له ^(١) » وبما رواه يعلى بن عبيد ، قال : حدثنا سُفيان ، عن بكير بن عطاء ، عن عبد الرحمن بن يعمر ، قال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً بعَرَقات ، فأقبلَ ناسٌ من أهل نجد ، فسأَلوه عن الحَجِّ ، فقال : « الحَجُّ عِرْقَةٌ ، ومن أدرك جَمْعاً قبل الصبح فقد أدرك الحَجَّ ^(٢) » . هذا الوقوف بمزدلفة . أما المبيتُ بها فليس بفرض ، قال النخعي : « من ترك المبيتَ بجمعٍ أهرقَ دَمًا ^(٣) » .

(د) السعى بين الصفا والمروة : قال النخعي : من نسي السعى بين الصفا والمروة وهو حاج فعليه الحج ، وإن كان معتمراً فعليه العُمرة ، ولا يجزيه إلا الطَّواف بينهما ^(٤) - أي لا يجزىء حجه إلا بالسعى بين الصفا والمروة .

(هـ) وكعتا الطواف : قال النخعي : لا يرخص في ترك الصلاة عند المقام ، فإن لم تقدر عليه زاحمت عليه حتى تقدر عليه ، ولا بأس أن يكون بينك وبينه رجال يصلُّون بعد أن تكون بحِماله ^(٥) .

٣ - والأحرام :

(أ) نيته : لا يشترط. التلقُّظُ. بنية الإحرام ، بل يكفي فيها عمل القلب ، قال النخعي - في الرجل يبلغ الوقت وهو مغشى عليه قال - : يلبى عنه ^(٦) ، وينوب عن اللفظ. كلُّ ما يدل عليه ، كتقليد الهدى ، قال النخعي : إذا قلَّد الهدى وصاحبه يريد الإحرام فقد نصب الإحرام ^(٧) ، وقال : إذا

- | | |
|---|--------------------------|
| (١) أحكام القرآن ٣١٤/١ | (٢) أحكام القرآن ٣١٤/١ |
| (٣) ابن أبي شيبة ١٩٧/١ ب | |
| (٤) ابن أبي شيبة ١٨١/١ ب وطرح التثريب ١٠٦/٥ | |
| (٥) ابن أبي شيبة ١٩٤/١ | (٦) ابن أبي شيبة ١٩١/١ ب |
| (٧) ابن أبي شيبة ١٦٢/١ | |

قلد الرجل هديه وهو يؤم البيت فقد أحرم^(١) ، ولكن لا يصبح محرماً حتى يُلَبِّي (ر : حج / ٥٣) .

(ب) الاحرام قبل أشهر الحج : إن أحرم بالحج قبل أشهره صح ، ولكن يكره^(٢) وإذا بقي على إحرامه إلى وقت الحج جاز^(٣) .

(ج) الاحرام قبل المواقيت ، أو بعدها : الحُجَّاج إما أن يكونوا من أهل مكة ، أو من أهل الآفاق ، فأهل مكة يُهَلُّون بالحج من مكانهم^(٤) ولا حاجة إلى خروجهم إلى الميقات ، ويعتبر في حكم أهل مكة من دخل مكة لأحاجاً ولا معتمراً ، ثم خاف إن خرج إلى الميقات أن يفوته الحج ، قال النخعي - في رجل دخل مكة لأحاجاً ولا معتمراً ، وهو يخاف إن خرج إلى الوقت أن يفوته الحج قال - : « يُهَلُّ من مكانه » ولم يذكر دماً^(٥) . ويجوز أن يحرم بالحج من موضع قبل الميقات ، فإذا فعل ذلك ، ثم أفسد حجّه بجماع لزمة القضاء ، ويُحْرَم من المكان الذي جامع فيه^(٦) أما إذا جاوز الميقات بغير إحرام ، ولم يرجع إليه ، فقد اختلفت الرواية عن النخعي ، ففي رواية عنه أنه لا دم على من جاوز الميقات غير محرم مُطلقاً^(٧) ، وفي رواية أخرى : أنه إن ترك الوقت فعليه دم إلا أن يرجع إليه^(٨) ، ويحرم منه .

(د) ما يفعله المحرم قبل إحرامه : إذ أراد الرجل أن يحرم بالحج ، توضأ ، واغتسل - والغسل أفضل - ثم يلبس إزاراً ورداءً ، ويدَّهِنُ بما

(١) آثار أبي يوسف ١١١

(٢) المجموع ١٣٠/٧

(٣) المغنى ٢٧١/٣

(٤) ابن أبي شيبة ٢٠٤/١

(٥) ابن أبي شيبة ١٨١/١ ومحل ٧٤/٧

(٦) المجموع ٢٠٧/٧ والمغنى ٢٦٧/٣

(٧) المجموع ٤٠٠/٧

(٨) آثار أبي يوسف ١٢٠

شاء ، ويصلى ركعتين ، ثم يحرم في دبر صلاته تلك ، أو بعد صلاة مكتوبة ، أو بعد ما يستوي به بغيره ، وليكن إزاره ورداؤه جديدين ، أو غسيلين بعد ألا يكونا مشبعين بالصفرة أو الزعفران أو الورس (١) ، فقد كانوا إذا أرادوا أن يحرموا اغتسلوا (٢) ، وهذا الغسل مستحب (٣) . كما أن التطيب مستحب (٤) ، فقد ذكر منصور بن المعتمر لإبراهيم النخعي ما رواه سعيد بن جبير عن عبد الله بن عمر أنه كان يدهن بالزيت - يعنى أنه كان لا يتطيب قبل الإحرام - فقال : ما تصنع بقوله : حدثني الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كَانَتِي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصْرِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ » (٥) .

(هـ) التلبية : التلبية هي أن يقول : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » لا شريك لك لبَّيْكَ ، إنَّ الحمدَ والنعمةَ لك ، والملك لا شريك لك « ويبداُ بها ساعة يحرم ، فإن فعلَ ذلك فقد أحرم (٦) ، وعلى هذا فإنه لا يصيرُ محرماً بمجرد النية ما لم يَلْبُ ، وكان النخعي يستحب التلبية للحاج في دبر الصلاة ، وإذا هبط وادياً ، أو صعد علوة ، وعند ازدحام الرفاق (٧) ، وكلما استوى بغيره ، وبالأسحار (٨) ، وكان النخعي يقول : كانوا يستحبون التلبية دبر الصلاة المكتوبة ، وإذا هبط وادياً ، وإذا علا نشزاً ، وإذا لقي ركباً ، وإذا استوت به راحلته (٩) ، ويستمر على التلبية في الحج ، ولا يقطعها إلا عند أول حصاة يرمي بها جمرة العقبة يوم النحر (١٠) :

(٢) ابن أبي شيبة ٢٠٢/١

(١) آثار أبي يوسف ٩٤

(٤) المحلى ٨٥/٧

(٣) المغنى ٢٧١/٣

(٥) أخرجه البخارى ومسلم فى الحج

(٧) ابن أبي شيبة ١٦٢/١

(٦) انظر آثار أبي يوسف ٩٤

(٩) المغنى ٢٩٢/٣

(٨) آثار أبي يوسف ٩٥

(١٠) آثار أبي يوسف ٩٨ والمحلى ١٣٦/٧ والمغنى ٤٣٠/٣

(و) ما يحرم على المحرم :

١ - اللباس : لباس المحرم إزار^(١) ، ولا بأس بلبس الطيلسان للمحرم ، ولا يزره عليه^(٢) ، ولا بأس أن يرتدي القباء ، ولا يدخل منكبيه فيه ،^(٣) ويباح له لبس الهميان^(٤) ، ولا بأس بلبس الخاتم^(٥) ، والثوب المود^(٦) ، والثوب المصبوغ بالورس ، والعصفر ، والزعفران ، إذا غسل^(٧) .

- ويلبس المحرم في رجليه النعلين ، فإن لم يجد النعلين يلبس الخفين ويقطعهما حتى يكونا مثل النعلين^(٨)

- ولا يغطي المحرم رأسه ، فإن أحرم وعليه قميص يشقه ، لثلا يغطي رأسه حين ينزع القميص منه^(٩) ، فإن اضطر لتغطية رأسه يرفع الثوب فوقه ، كأنه ظلة ، ولا يضعه عليه ، قال النخعي - في الرجل تصيبه السماء قال - : يرفع قذاعه فوق رأسه ولا يغطي^(١٠) فإن نسي فغطي رأسه ، أو لبس خفًا ، فإنه متى ذكر ذلك يلبس ويخلع ، والتلبية استدكار للحج أنه نسيه ، واستشعار بإقامته عليه ، ورجوعه إليه^(١١) .

(١) آثار أبي يوسف ٩٤

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٨/١ والطيلسان : هو ضرب من الأوشحة يلبس على الكتف أو يحيط بالبدن ، خال من التفصيل والحيطة .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٠٦/١ والمغني ٣٠٧/٣ والمجموع ٢٦٨/٧ والقباء : هو ثوب يلبس فوق الثياب ويتمنطق عليه

(٤) ابن أبي شيبة ٢٠٠/١ ب و آثار أبي يوسف ٩٦ والمحلى ٢٦٩/٧ والهميان : كيس نوضع فيه النقود ، ويشد على الوسط .

(٥) ابن أبي شيبة ١٨١/١ ب

(٦) آثار أبي يوسف ٩٦ (٧) آثار أبي يوسف ٩٥

(٨) المحلى ٨١/٧ والمجموع ٢٦٧/٧ وابن أبي شيبة ١٨٧/١ ب

(٩) المغني ٣٩٤/٣ (١٠) ابن أبي شيبة ١٨٢/١

(١١) المغني ٥٠٢/٣

— أما تغطية وجهه فقد روى عنه ابن حزم أنه أباح تغطية الوجه للمحرم^(١) وروى عنه أبو يوسف كراهته لذلك ، فقال : كره النخعي أن يغطي المحرم — فاه^(٢) ، والتوفيق بين الروایتين أن نقول : إن النخعي كره أن يغطي المحرم وجهه لغير ضرورة ، ويدل على هذا ما رواه ابن أبي شيبه بسنده عنه أنه قال : إذا آذت الريح المحرم فلا بأس أن يرفع ثوبه بين يديه ، فيغطي به جبهته .^(٣)

٢ — الطيب : لا يحل للمحرم أن يمس طيباً ، فقد رأى النخعي رجلاً قد تطيب عند الإحرام — أي : بعد ما أحرم — فأمره أن يغسل رأسه بطين ،^(٤) فإن أدهن بطيب وجبت عليه الفدية^(٥) ، ولا مانع من استعمال ثوب كان قد مسح بطيب إذا انقطعت رائحته لطول الزمن عليه ، ولكونه صبغ بغيره فغلب عليه بحيث لا تفوح له رائحة إذا رش عليه الماء .^(٦)

٣ — الحلق : ولا يحل للمحرم أن يحلق شعره قبل أن يذبح ، سواء كان الشعر شعر الرأس ، أم شعر البدن ، وسواء كان لضرورة التداوي أم لغير ضرورة ، قال النخعي : « من حلق قبل أن يذبح أدرق دمًا » وقرأ ﴿ ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي مجله ﴾ وإن أراد المحرم أن يحتجم ، فحلق مواضع المحاجم ، فعليه الكفارة .^(٧)

٤ — الكحل الأسود : لا يحل للمحرم أن يكتحل بالكحل الأسود ، ولكن لامانع من اكتحاله بالكحل الأسمر ، فعن منصور بن المعتمر قال : كان مجاهد يكره الكحل الأسود للمحرم ، فذكرت ذلك لإبراهيم ، فقال : تكتحل بالدور

(٢) آثار أبي يوسف ١٢١

(٤) ابن أبي شيبه ١٧١/١

(٦) المغني ٣١٧/٢

(١) المحلى ٩٢/٧

(٣) ابن أبي شيبه ١٨٢/١

(٥) المحلى ٢٥٨/٧

(٧) المحلى ١٨٣/٧

الأحمر ^(١) ، لأن الدرور الأحمر يكون للتداوى ، وأما الكحل الأسود فيغلب فيه التزوين .

٥ - الجماع ودواعيه : لا يحل للمحرم أن يقبل امرأته ، ولا أن يغمزها بشهوة ، فإن فعل فعليه دم ^(٢) ، وإذا كان لا يحل له التقبيل فلأن لا يحل له الجماع أولى ، ^(٣) والجماع هو الرفث المراد من قوله تعالى - في سورة البقرة ١٩٧ - ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ قال النخعي : الرفث : هو الجماع ^(٤) ، فإن جامع فقد فسد حجه ، وعليه الجزاء والقضاء .

٦ - الفسوق : والفسوق : هو المعاصي ^(٥) .

٧ - الجدال : والجدال هو المراء ^(٦) ، وكان المفهوم السائد لدى الصحابة والتابعين في المراء : أن يمارس الرجل صاحبه حتى يغضبه ^(٧) ، وكان النخعي يقول : « كانوا يكرهون المراء ^(٨) » وقد فسر النخعي الجدال بمثال ، فقال : الجدال . قولك لصاحبك : لا والله ، وبلى والله ، ^(٩) ولا شك بأن هذا يثير الحفيظة ، ويبعث على الغضب .

٨ - صيد البر : قال تعالى - في سورة المائدة - ٩٦ - ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ولبیان ذلك نقول : الحيوان على ضربين : أهلى ، ووحشى

(١) ابن أبى شيبة ١٦٧/١ ب

(٢) ابن أبى شيبة ١٦/١ ب وآثار محمد ٦٢

(٣) ر المغنى ٣٣٥/٣

(٤) تفسير الطبرى ٤/١٣٢ر١٣٣ر١٣٩ وآثار أبى يوسف ١١٣ والمغنى

٢٩٦/٣

(٥) آثار أبى يوسف ١١٣ والمغنى ٢٩٦/٣

(٦) تفسير الطبرى ٤/١٤٣ و ١٤٤

(٧) تفسير الطبرى ٤/١٤٤ (٨) تفسير الطبرى ٤/١٤٥

(٩) آثار أبى يوسف ١١٣

فالأهلى : يجوز للمحرم قتله بالإجماع ^(١) ، قال النخعي : ينبح المحرم كل شيء إلا الصيد ^(٢)

والوحشى على ضربين أيضا : مأكول ، وغير مأكول ، فغير المأكول يجوز قتله إذا عدا ، قال النخعي : إن آذتك النملة فاقتلها ، وقال : « إن رأى المحرم سباعاً لم يصل عليه فلا يقتله » ^(٣) ، ولا يقتل من السباع إلا ما عدا عليه ^(٤) واختافت الرواية عن النخعي في قتل الفأرة ، ففي رواية عنه : لا يقتل المحرم الفأرة ^(٥) قال حماد بن أبي سليمان : سألت إبراهيم : يقتل المحرم الفأرة ؟ قال : لا ، ^(٦) ووجه الرواية أن الفأر حيوان لم يعد على المحرم وإن كان من طبعه العدوان ، فلا يحل للمحرم قتله ، وتعتبر هذه الرواية شذوذاً عما ذهب إليه العلماء ، قال ابن حجر : « ولم يختلف العلماء في جواز قتلها - أي الفأرة - للمحرم ، إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي ، فإنه قال : فيها جزاء إذا قتلها المحرم ، أخرجه ابن المنذر ، وقال : هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم . » ^(٧)

وفي رواية أخرى : يحل للمحرم قتل الفأرة والغراب والعقور ^(٨) ، وهو ما عليه جمهور العلماء ، ووجه هذه الرواية قوله صلى الله عليه وسلم : « خمس من الدواب يقتلن في الحرم : الغراب ، والحِدَاة ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب العقور » ^(٩) ، ولا يعتبر تقرير البعير من هذا النوع ، لأن تقرير البعير يعنى

- | | |
|--|---|
| (١) المجموع ٣٤٠/٧ | (٢) ابن أبي شيبة ١٨٥/١ |
| (٣) المجموع ٣٤١/٧ | (٤) ابن أبي شيبة ١٩١/١ |
| (٥) المغنى ٣/٣٤٢ والمحلى ٧/٢٣٩ والمجموع ٧/٣٤١ وبداية المجتهد ١/٣٥٢ | (٦) ابن أبي شيبة ١٩١/١ |
| (٧) فتح البارى ٤/٤١٠ | (٨) ابن أبي شيبة ١٩١/١ والعقور : نوع من الغراب قدر الحمامة - فتح البارى ٤/٤٠٩ |
| (٩) متفق عليه واللفظ للبخارى فى الحج أبواب جزاء الصيد . | |

تنقيته من القُرَاد ، وهو حلال لاشيء فيه ، قال النخعي : لا بأس أن يُقرَّد
المحرمُ بغيره ^(١) .

— أما المأكول من الحيوان الوحشي فلا يحلُّ صيده ، فإن فعل فعليه الجزاء
قال النخعي : « يذبح المحرم كل شيء إلا الصيد ^(٢) » ولا فرق بين أن يكون
الصيد قد وقع في يد المحرم قبل الإحرام أو بعده ، فإذا أحرم وفي يده
صيدٌ فليرسله . ^(٣)

ولا تأثير للنية في قتل الصيد بعد أن يكون المحرم ناسياً لإحرامه ؛ إذ لا فرق
بين الخطأ والعمد — في قتل الصيد — في وجوب الجزاء ^(٤) ، فقد قال في رجل أخذ
بيده فرخاً وقال : أريد أن أردّه فمات في يده ، فقال : هو ضامن ^(٥) ، فإذا قتل
الصيد عامداً ذاكرًا لإحرامه فلا جزاء عليه ^(٦) لأن ما اقترفه من إثم أعظم من
أن يكفره الجزاء .

وإذا كان لا يحل له الصيد فلا يحل له أن يأكل من لحم الصيد ، إلا إذا
كان صيداً صاده حلال ، فيجوز أن يأكل المُحْرَمُ منه ، قال النخعي : لا بأس
بلحم الصيد إذا صاده الحلال أن يأكله المحرم . ^(٧)

٩ — ما يحل للمحرم فعله : يحلُّ للمحرم ما يلي :

— الاغتسال : قال النخعي : « لا بأس أن يغتسل المحرم بالماء من غير
جنابة ^(٨) . وقال حماد للنخعي : يغتسل المحرم ؟ قال ما يصنع الله بذكرته
شيئاً

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٥/١ ب

(٤) المغني ٥٣٠/٣

(٦) تفسير الطبري ١٠/١١

(١) ابن أبي شيبة ١٩٨/١

(٣) ابن أبي شيبة ١٩٣/١

(٥) ابن أبي شيبة ١٦٦/١

(٧) آثار أبي يوسف ١٠٨

(٨) ابن أبي شيبة ١٦٣/١ ب وآثار أبي يوسف ٢٢٢

- ودخول الحمام . قال النخعي « لا بأس بدخول المحرم الحمام » (١) .
- والستواك . قال النخعي : « يستاك المحرم من الرجال والنساء » (٢) .
- وحك الرأس : قال النخعي « المحرم يحك رأسه حكاً رقيقاً » (٣) ؛ لئلا يقطع شيئاً من شعره .
- وتبديل الثياب : قال النخعي : « يبدل المحرم ثيابه متى شاء » (٤) .
- وعقد النكاح : قال النخعي : « لا بأس أن يتزوج المحرم » (٥) .
- أكل ما فيه صبغ وطيب ونحوه : قال النخعي : يباح الخبيص المزعفر للمحرم (٦) .
- التدوي بما ليس بطيب : قال النخعي : يدهن المحرم الشقاق بالسمن والودك (٧) وقال : لا بأس للمحرم من الرجال والنساء أن يتسوك ، ويعصر القرحة ، ويربط الجرح ، ويجبر الكسر ، ويربط على الجبائر ، ويتداوى بما أحب ، ويكتحل بما أحب بعد ألا يكون في شيء من أدويته واكتحاله طيب (٨) وإذا اشتكى المحرم من سننه نزعها ، وإذا انكسر نزعها ولا شيء عليه (٩) ولا بأس عليه إذا انكسر ظفره أن يطرحه عنه (١٠) ، وأن يميط عن نفسه الأذى (١١) .

- (١) المحلى ٢٥٨/٧
- (٢) آثار محمد ٧٢/١
- (٣) ابن أبي شيبة ١٦٣/١
- (٤) ابن أبي شيبة ١٦٤/١ والمحلى ١٩٨/٧
- (٥) المحلى ٢٥٨/٧
- (٦) آثار أبي يوسف ١٢٣ و آثار محمد ٦٢
- (٧) آثار أبي يوسف ١٢١ وانظر ابن أبي شيبة ١٦٤/١ والمحلى ٢٦٠/٧
- (٨) ابن أبي شيبة ١٦٣/١
- (٩) المحلى ٢٤٨/٧ وابن أبي شيبة ١٦٣/١ و آثار محمد ٦٢
- (١٠) المغنى ٣٨/٣

١٠ - ويبقى الحاج في حالة إحرام حتى يحلق ، فإذا حلق حلَّ له كل شيء كان محظوراً عليه بالإحرام ، إلا النساء من الوطء والقُبلة واللمس بشهوة ، فلا تحلُّ له (١) ، ولا يحلُّ له النساءُ إلا بعد أداء طواف الزيارة ، فإذا طاف طواف الزيارة حلَّ له كلُّ شيء ، قال النخعي : إذا قضى المناسك كلها ، ثم وقع على أهله قبل أن يزور البيت ، فعليه بدنة والحج من قابل . (٢)

(ز) دخول مكة : يستحب دخول مكة نهاراً (٣) ، لأنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم باتَ بذي طوى حتى أصبح ، ثم دخل مكة (٤) ، وكان النخعي يقول : كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة نهاراً ويخرجوا منها ليلاً (٥) ولأنَّ دخول مكة نهاراً أعون للداخل وأرفق به ، وأقرب إلى مراعاة الوظائف المشروعة له على أكمل وجه .

٤ - الطواف :

(١) طوافات الحج : في الحج ثلاثة طوافات :

الأول : طوافُ القدوم : وهو الذي يفعله الحاجُّ أولَ ما يدخل مكة ، ويرمل فيه في الأشواط الثلاثة الأولى بكما لها ، ويرمل من الحجر إلى الحجر لا يمشي في شيء منها (٦) ، وقد طاف النخعي نفسه ، فرمل من الحجر إلى الحجر (٧) ،

الثاني : طواف الزيارة : وهو الذي يطوفه بعد رمي جمرة العقبة من يوم

(١) ابن أبي شيبة ١٦٣/١

(٢) ابن أبي شيبة ١٩٢/١ ب وانظر المغني ٤٨٧/٣

(٣) المجموع ٨/٨

(٤) أخرجه البخاري في الحج باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً .

(٥) فتح الباري ١٨٠/٤

(٦) المغني ٣٧٤/٣ والمجموع ٦٦/٨

(٧) ابن أبي شيبة ١٩٢/١

النحر ، ولا بأس أن يؤخر طواف الزيارة إلى الغد ^(١) - أي : إلى اليوم الثاني من أيام النحر - .

الثالث : طواف الوداع : وهو الطواف الذي يؤديه قبيل خروجه من مكة « فإذا طاف طواف الوداع رحل ، ولا يبيت بمكة ^(٢) » .

(ب) ويبدأ الطواف بالحجر الأسود ، ويختمه بالحجر الأسود ، قال النخعي : يبدأ الطواف بالحجر الأسود ويختمه به في طواف يوم النحر ، ويوم النفر ، ولم يكن يرخص بترك ذلك ^(٣) .

(ج) وإذا حضرت الصلاة المكتوبة وهو في الطواف جاز له أن يقطع طوافه ، ليؤدي الصلاة ، ثم يتم طوافه ، قال النخعي : « إذا حضرت الصلاة المكتوبة وأنت تطوف فاقطع طوافك ثم صل ، ثم اقض ما بقى من طوافك ^(٤) » .

٥ - استلام الحجر :

(أ) يكون استلام الحجر في الحالات التالية : في بدء الطواف ، وفي نهايته ، وعند الدخول إلى الحرم ولو لم يُرد الطواف ، وعند الخروج منه ، ولو أنه استلمه قبل ذلك ، وإليك أقوال النخعي في هذا :

كان النخعي يجب أن يفتتح بالحجر ، ويختم به الطواف ، يرمل فيه ، والطواف الذي يحل فيه ، والطواف الذي ينفر فيه ، وكان يجب أن يزدحم على الحجر في هذه الثلاثة ^(٥) ، وكان النخعي يقول : « كانوا يستحبون أن يستلموا الحجر حين يقدمون ، وحين يطوفون ، وحين يختمون ، ويوم النحر ، ويوم النفر ^(٦) » ، وكان من توصياته :

(٢) ابن أبي شيبة ١٩٥/١ ب

(٤) ابن أبي شيبة ١٩٩/١

(٦) عبد الرزاق ٣١/٥

(١) ابن أبي شيبة ١٦٥/١

(٣) ابن أبي شيبة ١٩٥/١

(٥) عبد الرزاق ٣٢/د

كلّما دخلت المسجد الحرام - طُفَّتْ بالبَيْتِ أو لم تطف - فاستلم الحجر ،
 وحين تريد أن تخرج من المسجد ، واستقبله ، فكبر ، وادعُ الله تعالى (١)
 وسأله الحكمُ بن عتيبة قال : قلتُ لإبراهيم : بأي شيء يكون آخر
 عهدى بالبَيْت ؟ قال : فقال : الحَجَرُ (٢) ، ولذلك فإنه إذا فرغ من
 ركوع ركعتي الطواف ، وأراد الخروج إلى الصفا استحب أن يعود فيستلم
 الحجر (٣) ؛ ليكون آخر عهده بالبَيْت الحجر .

(ب) ويرفع يديه بالدعاء حين استلامه الحجر ، قال النخعي : « ترفع الأيدي
 في سبع مواطن : في افتتاح الصلاة ، وافتتاح القنوت في الوتر ، وفي
 العيدين ، وعند استلام الحجر ، وعند الصفا والمروة ، وعرفات ،
 وجمع ، وعند الجمرتين (٤) . وكان النخعي نفسه يرفع يديه إذا استقبل
 الحجر (٥) .

(ج) ويعظم الله تعالى عند استلام الحجر ، قال النخعي : إذا استلمت الحجر
 فقل : لا إله إلا الله ، والله أكبر (٦) ، وكان النخعي يقول - عند
 استلامه الحجر - : « لا إله إلا الله والله أكبر ، اللهم تصديقاً بكتابك
 وسنة نبيك (٧) .

٦ - السعي بين الصفا والمروة :

(أ) السعي بين الصفا والمروة أحد أركان الحج عند النخعي ، لا يصح
 الحج بدونه (ر : حج/٢ د) .

(ب) وكان النخعي إذا قام على الصفا قام عليه مقاماً يرى منه البيت (٨) ،

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٧/١ ب

(٤) آثار أبي يوسف ٢١

(٦) ابن أبي شيبة ٢٠٥/١ ب

(٨) ابن أبي شيبة ٢٠٣/١ ب

(١) ابن أبي شيبة ١٣٢/١

(٣) المنغني ٣٨٥/٣

(٥) عبد الرزاق ٣٢/٥

(٧) عبد الرزاق ٣٣/٥

وكان يستحب طول الوقوف عليه ، فقد قال الحكم بن عتيبة لإبراهيم : رأيت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث يقوم على الصفا قدر ما يقرأ الرجل عشرين ومائة آية ، قال - النخعي - : إنه لفقيهه ^(١) ، ويدعو الله تعالى في هذا الوقوف بما شاء ؛ لأنه ليس فيه دعاء مؤقت ، قال النخعي : وليس على الصفا والمروة دعاء مؤقت . فادع بما شئت ^(٢) . ويرفع يديه بالدعاء ، كما تقدم . (حج / ٥ ب) .

(ج) ويرمل في سعيه بن الصفا والمروة ، فإن ترك الرمل فعليه فدية ^(٣) .

٧ - الوقوف بعرفة :

الوقوف بعرفة أحد أركان الحج لا يصح بدونه (ر : حج / ٢ ب ج) وكان النخعي يسير إلى عرفات إذا أصبح وطلع حاجب الشمس ^(٤) فإذا وصلها وصلى مع الإمام جمّع معه الظهر والعصر ، وهو الأحسن ، قال النخعي : « لا يجمع في عرفة بين الظهر والعصر إلا مع الإمام » ^(٥) وقال : « كانوا يستحبون أن يصلوا الصلاتين : الظهر ، والعصر مع الإمام بعرفة » ^(٦) . أما إذا صلى وحده فإنه يصلي كل صلاة لوقتها ، قال النخعي : « إذا صليت برحلك في عرفة فصل كل واحدة لوقتها ، واجعل لكل صلاة أذاناً وإقامة » ^(٧) ، وكان هو يصلي كل صلاة لوقتها في عرفة ^(٨) وعلى الإمام أن يخطب في الناس في عرفة ، ويبدأ بالخطبة قبل الصلاة ^(٩) ، ولا يرحل - أي : يستعد للرحيل - من عرفة حتى يصلي العصر ، قال النخعي : ولا ترحل من منزلك حتى تفرغ من الصلاة ^(١٠) . ويدعو بعرفة ، ويرفع يديه في الدعاء ، كما تقدم . (ر : حج / ٥ ب) .

(١) ابن أبي شيبة ١٨٥/١ ب (٢) ابن أبي شيبة ١٨٥/١ ب

(٣) المحلى ٩٦/٧ (٤) ابن أبي شيبة ١٨٦/١

(٥) المغنى ٤٠٧/٣ (٦) ابن أبي شيبة ١٨٦/١

(٧) ابن أبي شيبة ١٨٧/١ ب وآثار محمد ٦١

(٨) ابن أبي شيبة ١٨٧/١ ب (٩) انظر آثار أبي يوسف ٦١

(١٠) آثار محمد ٦٠

٨ - المبيت بالزدلفة :

الوقوف بمزدلفة أحد فرائض الحج ، لا يصح بدونه ، أما المبيت فيها فليس بفرض ، ولكن يوجب تركه دماً (ر : حج ٢ / ج) .

ويجمع فيها بين المغرب والعشاء ، ويشترط ألا يفصل بين صلاتيهما بصلاة ، قال النخعي : « في جمع المغرب والعشاء إذا تطوعت بينهما فصل كل واحدة منهما بأذان ، وإقامة ، وإن لم يتطوع بينهما صلاتهما بيذان وإقامة واحدة (١) .

ويستمر المبيت حتى طلوع الشمس ، ولكن يرخص للكبير والمريض أن يفيضوا من مزدلفة ليل على ألا يرموا جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، قال النخعي : « يرخص للكبير والمريض أن يفيضوا من جمع ليل ، ولكن لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس (٢) .

٩ - الحلق والتقصير :

المحرم لا يحلق شعره إلا بعد رمي جمرة العقبة ، حيث يتحلل من إحرامه « والحلق أفضل للرجال من التقصير ، والتقصير أفضل للنساء من الحلق ، وما أقلت المرأة من الأخذ - من شعرها - فهو أفضل (٣) » .

وإذا حج الرجل أول حجة حلق ، فإن حج مرة أخرى إن شاء حلق وإن شاء قصر ، والحلق أفضل ، وإن اعتمر الرجل ولم يحج قط. فإن شاء حلق ، وإن شاء قصر ، وإن كان متمتعاً قصر ثم حلق (٤) .
والذي يعتمر بعد الحج يجزى على رأسه الموسى (٥) .

(١) ابن أبي شيبة ١٩٧/١ ب وآثار محمد ٦٣

(٢) ابن أبي شيبة ١٧٤/١ ب

(٣) آثار أبي يوسف ١١٦ وآثار محمد ٦٢

(٤) ابن أبي شيبة ١٧٣/١ (٥) ابن أبي شيبة ١٧٣/١

والأصلعُ الذي لا شعرَ له يستحبُّ له أن يمرَّ الموسى على رأسِهِ ، وليس ذلك واجباً ^(١) .

١٠ - التحصيب :

إذا انتهى الحاج إلى الأبطح ، فليضع رَحْلَهُ ، ثم ليزر البيت ، ويضطجع فيه هنيهة ، ثم لينفر ^(٢) .

١١ - رمى الجمار والمبيت بمنى :

إذا طلعت الشمس من يومِ النحر رمى جمرَةَ العقبة ، قال النخعي : « لا ترمِ جمرَةَ العقبة يومِ النحر حتى تطلع الشمس ^(٣) » ، فإن أخرها فلا بأس في تأخيرها ما لم يُمَسَّ ، فقد كان النخعي يرمي جمرَةَ العقبة أي وقت قدم - أي بعد طلوع الشمس وقبل أن يُمَسَّى - لا يرى بذلك بأساً ^(٤) ، فإن نسي أن يرميها حتى يمسي رماها من الغداة وهراق دماً ^(٥) ، فإذا رمى جمرَةَ العقبة حَلَّقَ ، وحلَّ له كلُّ شيء كان محظوراً بالإحرام ، إلا النساء من الوطء ، والقبلة ، واللَّمَس بشهوة ^(٦) .

ثم يفيض بعد رمى جمرَةَ العقبة إلى مكة ، فيصلي الظهر يوم التروية بمكة ، ويطوف طواف الزيارة ، ويحل له ما كان محرماً عليه من النساء ، ثم يسير إلى منى ، فيبيت فيها ^(٧) ، ولا يجوز له أن يبيت ليلاً ما وراءها ، قال النخعي : لا يبيتن أحد من وراء العقبة من منى ليلاً ^(٨) ، فإن بات دون العقبة أهرق دماً ^(٩) ، ويرى في اليوم الثاني من أيام النحر الجمار السبعة

(١) المغني ٤٣٧/٣ (٢) ابن أبي شيبة ١٦٨/١ ب

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٦/١ والمغني ٤٢٩/٣

(٤) ابن أبي شيبة ١٨٦/١ ب (٥) ابن أبي شيبة ١٧٠/١

(٦) المغني ٤٣٩/٣ (٧) ابن أبي شيبة ١٨٦/١

(٨) المغني ٤٤٩/٣

(٩) ابن أبي شيبة ١٨٤/١ والمحلي ١٨٥/٧ والمغني ٤٤٩/٣

نهاراً مستبطينا الوادى ، يكبّر مع كل حصاة : الله أكبر الله أكبر^(١) ، فإن فاتته شىء من رمى الجمار كحصاة مثلاً يرمى بالليل ، ولا يجب عليه فى ذلك شىء^(٢) ، وقد رخص للرعاء أن يرموا ليلاً ، ولا يبيتون^(٣) .

وفى اليوم الثالث من أيام النحر يرمون الجمار الثلاثة أيضاً ، ومن أدركه المساء - وفى رواية العصر - وهو بمنى فليقم إلى الغد حتى ينفر مع الناس فى اليوم الثالث^(٤) لئلا يدخل مكة ليلاً .

١٢ - أنواع الحج :

الحج على ثلاثة أضرب : أفراد ، وتمتع ، وقران .

(١) فالأفراد : أن يفرد الحج ، وهو أحبُّ هذه الأضرب ، قال النخعى : « التجريد أحبُّ إلى^(٥) » .

(ب) والتمتع :

١ - تعريفه : هو أن يهمل بالعمرة فى أشهر الحج ، ثم يقيم حتى يحج^(٦) . قال النخعى : إذا أحرمت بالعمرة فى أشهر الحج ، وأنت لست من أهل مكة ، ثم أقمت حتى تحج ، فأنت متمتع^(٧) ، كما يعتبر متمتعاً من أهل مكة بالعمرة فى غير أشهر الحج وطاف لها فى أشهر الحج ، ثم أقام حتى يحج عامه^(٨) . قال النخعى : المتمتع من طاف فى أشهر الحج ، ثم حج من عامه^(٩) ، فالإقامة بعد العمرة حتى الحج شرط فى التمتع ، وعلى هذا فإنه إذا أهل بالعمرة

(٢) انظر المحلى ١٣٤/٧

(١) انظر المغنى ٤٢٧/٣

(٣) المجموع ٢٢٨/٨

(٤) ابن أبى شيبة ١٨٠/١

(٥) ابن أبى شيبة ١٨٢/١ ب وآثار محمد ٦٠

(٦) آثار أبى يوسف ١٠٢

(٧) ابن أبى شيبة ١٦٤/١

(٨) آثار أبى يوسف ١٠٢ وآثار محمد ٦١

(٩) المحلى ١٥٩/٧

في أشهر الحج ، ثم رجع إلى أهله ، ثم أهل من عامه ذلك لحج ، لم يكن متمتعاً^(١) .

٢ - كَيْفِيَّتُهُ : أما كيفية التمتع فإن الرجل يهل بعمرة في أشهر الحج قال : إذا قدم مكة طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ، ثم ، قصر ثم حل ، وأقام حللاً يطوف بالبيت ما بداله ، حتى إذا كان يوم التروية أهل بالحج ، ثم طاف بالبيت للحج ، وسعى بين الصفا والمروة ، ثم خرج إلى عرفات^(٢) ، ويقطع التمتع التلبية إذا وصل إلى البيت ، واستلم الركن^(٣) - أي في طواف الزيارة .

٣ - ليس على المتمتع المكي هدى في التمتع^(٤) . أما غير المكي فعليه ما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله^(٥) . عملاً بقوله تعالى - في سورة البقرة ١٩٧ - ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ، ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ أما قوله تعالى : « فما استيسر من الهدى » فهو شاة ، قال النخعي : « ما استيسر من الهدى شاة^(٦) » وتجزئ البقرة والجزور عن سبعة^(٧) ، وعلى المتمتع أن يبذل قصارى جهده للحصول على الهدى الذي عليه ، قال النخعي - في المتمتع لا يجد هدياً قال - : « يستقرض فيشتري هدياً ، فإن لم يجد باع إزاره فاشتري به هدياً^(٨) » فإن لم يجد المتمتع هدياً يصوم ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة^(٩)

(١) المحلى ١٥٩/٧ وآثار أبي يوسف ١٠٢

(٢) آثار أبي يوسف ١٠٢ (٣) المغنى ٤٠١/٣

(٤) المحلى ١٥٧/٧ وآثار محمد ٦٠

(٥) آثار أبي يوسف ١٠٢

(٦) تفسير الطبرى ٢٩/٤ وابن أبي شيبة ١٦٣/١

(٧) المحلى ١٥١/٧ (٨) آثار أبي يوسف ١٠٢

(٩) تفسير الطبرى ٩٧/٩٥ وابن أبي شيبة ١٩٦/١ والمغنى ٣٧٦/٣

لأنه إذا انقضى يومُ عرفة فقد انقضى الحجُّ ، وسبعة أيام بعد أيام الحج ، لقوله : ﴿ وسبعة إذا رجعتم ﴾ قال النخعي : إن شئت - صمتها - في الطريق وإن شئت بعد ما تقدم إلى أهلك ^(١) ، فإن لم يصم الثلاثة الأيام حتى أتم الحج فإنه يعودُ عليه الهدى ^(٢) قال النخعي : « إذا فات المتمتع الصوم - يعني الثلاثة الأيام - فعليه دم ^(٣) » قال النخعي - في الرجل يفوته صوم ثلاثة أيام في الحج قال : عليه هديٌ لأبد منه ، ولو أن يبيع ثوبه ^(٤) ، فإن شرع في الصيام ، ثم وجد الهدى ، فقد روى ابن أبي شيبه عنه في الرجل يصوم في المتعة ، ثم يجد الهدى قبل أن يتم صومه ، قال : يترك الصوم ^(٥) وروى أبو يوسف عنه - في الذي يصوم لمتعته ، ثم يجد هدياً في اليوم الثالث - أنه يجزئه الصيام ^(٦) .

ويظهر أن النخعي يعتبر الشروع في صيام اليوم الثالث تماماً للصوم ؛ وعلى هذا فإنه إن وجد الهدى قبل الشروع في صيام اليوم الثالث عاد إلى الهدى ، وإن وجد بعد الشروع في صيام اليوم الثالث جاز صومه ، ولا يجب عليه الهدى .

(ج) والقران : أن يلبي الرجل بحج وعمره ، ويجزئه النية في ذلك ، قال النخعي : إن لبي المحرم بحجٍّ وعمره تجزئه النية ^(٧) ، والقران مشروعٌ غير منهي عنه ، ولم يثبت عند النخعي نهي عمر بن الخطاب عن القران ، قال النخعي : « إنما نهي عمر عن الأفراد ، يعني أفراد المتعة ، فأما القران فلا » ^(٨) يقصد بذلك - والله أعلم - أفراد المتعة - أي : العمرة - في أيام الحج دون الحج . وإذا أراد الرجل أن يحرم بالحج ويُقرن ،

(٢) المحلى ١٤٤/٧

(١) تفسير الطبري ١٠٧/٧

(٤) آثار محمد ٦١

(٣) ابن أبي شيبه ١٦٤/١ ب

(٦) آثار أبي يوسف ١٠٢

(٥) ابن أبي شيبه ١٧٥/١

(٨) آثار أبي يوسف ٩٩

(٧) ابن أبي شيبه ٢٠٥/١

إن شاء اغتسل ، وإن شاء توضأ ، والغسل أفضل ، ثم يحرم في
 صلاته أو بعد ما يستوي بغيره ، وإذا قدم مكة طاف بالبيت لعمرته
 ثلاثة أشواط . ، يرمل فيها من الحجر إلى الحجر ، وأربعة أشواط . على
 هيئته ، يستلم الحجر كلما مر ، من غير أن يؤذي به مساماً ، فإن لم
 يستطع استقبال ، فكبير ، ثم يصلي ركعتين عند المقام ، أو حيث
 يسر عليه ، ثم يأتي الحجر ، فيستلمه ، ثم يخرج إلى الصفا والمروة ،
 فيقيم على الصفا مستقبلاً الكعبة حيث يراها ، فيحمد ويدعو لنفسه ،
 ثم يهبط . إلى المروة على هيئته ، ويسعى في بطن الوادي سعياً ، فإذا
 جاوزه مشى على هيئته حتى يأتي المروة ، فيفعل كما فعل على الصفا ،
 ويطوف بينهما سبعة أشواط . يبدأ بالصفا ، ويختم بالمروة ، ويسعى
 في بطن الوادي ، ثم يطوف لحجّه بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ثم يقيم
 حراماً لا يحل له منه شيء ، ويطوف بالبيت ما بدا له ، ويلبى ، ثم
 يخرج إلى منى بالهاجرة ، فيصلي بها يوم التروية : الظهر ، والعصر ،
 والمغرب ، والعشاء ، والفجر من يوم عرفة ، ثم يغدو ، فينزل بعرفات ،
 فيصلي بها الظهر والعصر ، فإن صلى مع الإمام صلاتهما جميعاً وإن صلى
 في رحله صلى كل واحدة لوقتها ، ولا يرحل - أي يستعد للرحيل -
 حتى يصلي العصر ، ثم يقف وراء الإمام إن استطاع ، فإذا غربت الشمس
 دفع ، ثم ينزل جمعا ، فيصلي بها المغرب والعشاء بأذان وإقامة ، فإذا
 صليت الغداة وقفت مع الإمام ، فإذا دفعت حتى تأتي منى ، فترمي
 جمرة العقبة ، ثم تقطع التلبية عند أول حصاة ترمي بها ، ثم تذبج ،
 وتحلق ، وتزور البيت من يومك ، وتقيم بمنى ترمي الجمار من الغد حتى
 تزول الشمس بالهاجرة . قبل أن تصلي ، تبدأ بالتى عند المسجد ، فترمي
 بسبع حصيات ، ثم تقف حيث يقف الناس ، ثم افعل مثل ذلك

بالوُسْطَى ، ثم تقوم حيث يقوم الناس ، وترمي جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ ؛ ولا تقف عندها ، وتفعل كل ذلك من الغد ، فإذا نَفَرْتَ فلا بأس ، وإن غابت لك الشمس فَنَاقِمْ إلى الغد ، ثم ارم الجمار كما رميتها بالأمس ، ثم انفر ، وَطُفَ طَوَافُ الصَّدَرِ (١) .

مما تقدم ترى أَنَّ النخعي يرى أَنَّ على القارن أن يطوف طوافين ، ويسعى سعيين بين الصفا والمروة (٢) ، واستدلَّ على ذلك بقوله : « أَرَأَيْتَ لو أَهْلٌ بكل واحد منهما على وجهه أَلَمْ يَكُنْ يطوف طوافين ، ويسعى سعيين . فما شَأْنُهُ إِذْ جَمَعَهُمَا أَلْغَى طَوَافًا وَسَعِيًا (٣) ، ويستدلُّ لما ذهب إليه أَيضًا أَنَّ عليا - رضى الله عنه - جمع بين الحجِّ والعمرة ، وطاف لهما طوافين ، وسعى لهما سعيين ، ثم قال : هكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٤) .

وعلى القارن هَدْيُ شَاةٍ ، قال النخعي : القارنُ والمتمتع يجزيهما شاة شاة - يشتريانها من مَكَّة (٥) .

١٣ - حج المرأة :

- (أ) الحجَّ فرض ، وليس للرجل منعُ امرأته من حجة الإسلام (٦) .
- (ب) ويشترط . لوجوب الحجِّ على المرأة وجود المحرم (٧) ؛ لأنها لا يجوز لها أن تسافر إلا مع محرم ، فلا تحجُّ المرأة إلا مع ذي محرم (٨) . أو زوج (٩) وإذا كانت المرأة موسرةً ، ولم يكن لها محرم لا يجب عليها الحجُّ ؛ لأنَّ

(١) آثار أبي يوسف ٩٣

(٢) آثار أبي يوسف ١٠١ والمجموع ٦٩/٨ وابن أبي شيبة ١٨٣/١ والمحلى

١٧٥/٧ ونيل الأوطار ٨٣/٥

(٣) آثار أبي يوسف ١٠١

(٤) نيل الأوطار ٨٤/٥ والدراية ٣٥/٢

(٥) المغنى ٢٤٠/٣

(٦) ابن أبي شيبة ١٩٩/١

(٧) ابن أبي شيبة ١٩٦/١ ب

(٨) نيل الأوطار ٣٠٦/٤

(٩) المحلى ٢٣٦/٣

المحرم من السبيل ، قال تعالى- في سورة آل عمران ٩٧- ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ ^(١) فإذا توفّر وجود المحرم من المرأة خرجت إلى حجّ الفرض ، ولا يشترط. إذن زوجها لذلك ؛ لأنّ أداء الفرائض لا يحتاج إلى إذن الزوج ، ولو منعها من أداء فرض من الفروض العينية لما التفتت إلى منعه ؛ لأنّ ترك الفرض معصية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، قال النخعي : « إذا أرادت المرأة حج الفريضة ، وكان لها محرم ، فلا بأس أن تخرج لها ، ولا تستأذن زوجها ^(٢) .

(ج) وفي حالة الإحرام تلبس المرأة الخفين والسرّاويل ^(٣) ، خلافاً للرجل ، كما يجوز لها لبس الحلّ الخفي وتواريه ^(٤) ، وتلبس ما شاءت من الثياب إلا البرقع ، والقفازين ^(٥) ، وإلا ما كان مصبوغاً بالورس والزعفران ، والمشيع بالورس ^(٦) .

(د) ولا ترفع المرأة صوتها بالتلبية ^(٧) ؛ لما فيه من الفتنة ^(٨) .

(هـ) وليس على النساء رمّل في البيت ، ولا سعى بين الصفا والمروة في بطن الوادي ^(٩) .

(و) وليس على المرأة حلق ^(١٠) ، بل تكتفي بالتقصير ، وتقصر من شعرها الطويل والقصير مقدار أمثلة ^(١١) .

- | | |
|--|---|
| (١) المغني ٢٣٦/٣ | (٢) ابن أبي شيبة ١٨٩/١ ب |
| (٣) ابن أبي شيبة ١٠٤/١ | (٤) ابن أبي شيبة ١٨١/١ ب |
| (٥) ابن أبي شيبة ١٨١/١ ب وآثار أبي يوسف ٩٥ وانظر المحلى ٨٢/٧ | والمغني ٣٢٩/٣ |
| (٦) آثار أبي يوسف ٩٥ وابن أبي شيبة ١٦٣/١ ب | (٧) ابن أبي شيبة ١٨٨/١ |
| (٨) الهداية ١٠٩/١ | (٩) آثار أبي يوسف ١١٦٩٥ وابن أبي شيبة ١٦٤/١ |
| (١٠) ابن أبي شيبة ١٦٤/١ | (١١) ابن أبي شيبة ١٦٤/١ |

(ذ) وتقضى الحائضُ المناسك كلها ، إلا الطواف بالبيت ^(١) ، قال النخعي : « من ترك طواف الصَّدر من الرجال فعليه دمٌ ، ومن تركه من النساء فليس عليهن شيء » ^(٢) . وإن طافت المرأة بعض الأشواط ، ثم حاضت ، فإنها تكمل ما بقي عليها من طوافها بعد طهرها ، قال النخعي : وقد سئل عن المرأة تطوف ثلاثة أشواط ثم تحيض ، قال : يعتدُّ به ^(٣) .

ولا يمنع الحيضُ المرأة من السعي بين الصفا والمروة ، فإذا طافت المرأة ثم حاضت ولم تسع ، فلتسع بين الصفا والمروة ^(٤) .

١٤ - حج المريض :

إذا حج المريض فإنه يشهد المناسك كلها ، ويطاف به على محمل ^(٥) ، فإذا لم يستطع الرمي يوضع الحصى في كفه ، ثم يرمي عنه من كفه ^(٦) .

١٥ - حج الصغير :

إذا حج بالصغير فإنه يصنع به في الإحرام ما يصنع بالكبير ، ويبقى عليه الطيب ^(٧) ، وجين رمي الجمار إن كان يستطيع الرمي رمي ، وإن كان لا يستطيع الرمي يوضع الحصى في كفه ، ثم يؤخذ ويرمي في المرمى ^(٨) .

١٦ - الإحصار :

(١) إذا أهلك الحاج بالحج فهل يشترط ؟

والاشتراط في الحج - كما أشر عن النخعي - أن يقول : « اللهم إني أريد الحج ، فإن تيسر ، وإلا فعمره » ^(٩) .

- | | |
|--------------------------|--------------------------|
| (١) ابن أبي شيبة ١٨٣/١ ب | (٢) آثار أبي يوسف ١٢٥ |
| (٣) ابن أبي شيبة ١٧٠/١ | (٤) ابن أبي شيبة ١٨٣/١ ب |
| (٥) ابن أبي شيبة ١٧٥/١ | (٦) ابن أبي شيبة ١٩٦/١ ب |
| (٧) ابن أبي شيبة ١٩٢/١ | (٨) المجموع ٢٢٧/٨ |
| (٩) المحلى ١١٤/٧ | |

وقد اختلفت الرواية عن النخعي في الاشتراط. ، قال ابن حزم : رويناه عن إبراهيم اضطرابا ، فروينا عنه من طريق المغيرة أنه قال : كانوا يستحبون أن يشترطوا عند الإحرام ، وكانوا لا يرون الشرط شيئا ، لو أن الرجل ابتلى ، وروينا عنه من طريق الأعمش أنه قال : كانوا يكرهون أن يشترطوا في الحج^(١) ، وروى ابن أبي شيبة عنه أنه قال : « كانوا لا يشترطون ولا يرون الشرط فيه شيئا^(٢) » وقال في الرجل يشترط في الحج - قال - : ليس شرطه بشيء^(٣) ، ولكن اتفقت الرواية عن النخعي أن المشتراط وغير المشتراط سواء^(٤) إذا أحصر فليجعلها عمرة^(٥) .

(ب) ويكون الإحصار بمرض أو كسر أو خوف^(٦) ، أو ذهاب نفقة^(٧) ، وكل عذر حدث^(٨) ؛ لأن الإحصار في كلام العرب : منع العلة من المرض وأشباهه ، غير القهر والغلبة - من قاهر أو غالب - إلا غلبة علة من : مرض : أو لدغ ، أو جراحة ، أو ذهاب نفقة ، أو كسر راحلة ، فأما منع العدو ، وحبس حابس في سجن ، وغلبة غالب حائل بين المحرم والوصول إلى البيت من سلطان ، أو إنسان قاهر مانع ، فإن ذلك تسميته العرب « حصرا لا إحصارا^(٩) » .

(ج) وإذا أحصر الحاج حل له التحلل من الإحرام ، ولكن لا يحل إلا بدم^(١٠) ، فالمحصر الذي يهل بالعمرة أو بالحج ، أو بهما جميعا ، ثم يصيبه مرض

(١) المحل ١١٤/٧ (٢) آثار محمد ٦٠

(٣) أبي شيبة ١٩٠/١ والاعتبار ١٥٣

(٤) آثار أبي يوسف ١١٥/١ والمحل ١١٤/٧

(٥) المحل ١١٤/٧

(٦) تفسير الطبري ٢٢/٤ والمحل ٢٠٣/٧ ونيل الأوطار ٩٨/٥

(٧) المغني ٣٦٣/٣ (٨) المجموع ٢٦٨/٨

(٩) تفسير الطبري ٢٢/٤ (١٠) ابن أبي شيبة ١٨١/١

أو أمرٌ يَحْبِسُهُ بما لا يملكُ عن البيت ، فليقيم مكانه ذلك حراماً ، أو ليرجع إلى أهله إن شاء ، ولكن لا يحل منه شيء ثم يبعث بهدي - أو بثمان هدي - إن كان أهل بالحج وحده ، أو العمرة وحدها . وإن كان أهل بهما جميعاً بعث بهديين ، أو بثمان هديين ، ثم واعد أصحابه اليوم الذي ينحر فيه الهدي ، فإذا كان ذلك اليوم حل ، وإن كان أهل بعمره وحدها ، فعليه عمرة مكان عمرته ، وإن كان أهل بالحج وحده ، فعليه عمرة وحجة ، وإن كان أهل بهما جميعاً ، فعليه عمرتان وحجة (١) .

مما تقدم نرى أنه ليس للمُحْصَر أن ينحر هدياً إلا بالحرم (٢) ، فإن حلَّ المُحْصَر قبل ذلك اليوم الذي واعدهم فيه لنحر الهدي فعليه هدي آخر (٣) ، وعلى المُحْصَر إذا تحلل من إحرامه قضاء حجّه ، سواء كان حجّه فرض ، أو كان تطوعاً (٤) ؛ لأنَّ الشروع ملزم ، لقوله تعالى - في سورة محمد ٣٣ - : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ .

١٧ - الجزء

(أ) القاعدة العامة عند النخعي في وجوب الجزء : أَنَّ من أحدث في حجه شيئاً لا ينبغي ، فعليه دم (٥) .

١ - ففي يوم النحر أربعة أشياء : الرمي ، ثم النحر ، ثم الحلق ، ثم الطواف ، والسنة ترتيبها ، فمن أخل بهذا الترتيب فعليه دم ، ومن رأى النخعي

(١) آثار أبي يوسف ١٠٣ وانظر ابن أبي شيبة ١٦٣/١ والمحلى ٢٠٥/٧

(٢) المغنى ٣٥٨/٣

(٣) ابن أبي شيبة ١٧٩/١ والمحلى ٢٠٥/٧

(٥) ابن أبي شيبة ١٩٣/١

(٤) المجموع ٢٦٧/٨

أَنَّ من قَدَّم شيئاً على شيء فعليه دم ^(١) ، فإذا حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ ، أَهْرَقَ دَمًا ^(٢) ، وَإِنْ قَدَّمَ الحَلَقَ على الرَّمَى ، فعليه دم ^(٣) .

٢- وَإِنْ لَبَسَ شيئاً من المَخِيطِ . كَالْقَمِيصِ : أَوْ لَبَسَ قَلَنْسُوءَةً أَوْ خُفًا فعليه دم ^(٤) ، وَإِنْ اذْهَنَ بِالطَّيِّبِ فعليه فِدْيَةٌ (دم) ^(٥) ، وَإِنْ قَبَّلَ امْرَأَةً من شَهْوَةٍ ، أَوْ لَامَسَ فعليه دم ^(٦) ، وَإِنْ أَصَابَهُ أَذًى من رَأْسِهِ فَحَلَقَ شَعْرَهُ ، فعليه فدية من صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ١٩٦- ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى من رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ من صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ ومقدارُ الصِّيَامِ الواجبِ ثلاثة أيام ، والطعام : إطعام ستة مساكين لكلِّ مُسْكِينٍ نصفُ صَاعٍ ، والنسك شاة فصاعداً ^(٧) ، فيتخير أحد هذِهِ الثلاثة فيؤديه حيث شاء في الحرم أَوْ غَيْرِهِ ، لِأَنَّ « أَوْ » فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَدُلُّ عَلَى التَّخْيِيرِ عِنْدَ النِّعْمِ ، فَهُوَ يَقُولُ : « كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ أَوْ . . أَوْ . فَهُوَ بِالْخِيَارِ ، أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ فَعَلَ ^(٨) » قَالَ النِّعْمِيُّ : « الْفِدْيَةُ فِي الصَّدَقَةِ وَالصَّوْمِ وَالْدَمِ حَيْثُ شَاءَ ^(٩) لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَشْطَرِطْ . عَلَى الْحَالِقِ رَأْسَهُ مِنْ أَذًى هَدِيَا ، وَإِنَّمَا أَوْجِبَ عَلَيْهِ نَسْكَ أَوْ طَعَامًا أَوْ صِيَامًا ، وَحَيْثُمَا نَسَكَ أَوْ أَطْعَمَ أَوْ صَامَ فَهُوَ نَاسَكَ وَمَطْعَمَ وَصَائِمَ ^(١٠) .

وإِنْ أَرَادَ أَنْ يَحْتَجِمَ فَحَلَقَ مَوَاضِعَ الْحَاجِمِ ، فعليه كَفَّارَةٌ ^(١١) ، وَإِنْ أَخَذَ دَوَاءً فِيهِ طِبُّ كَفَرٍ ، أَيْ الْكَفَّارَاتُ شَاءَ ، إِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ

(١) نيل الأوطار ٧٩/٥ والمغنى ٤٤٧/٣

(٢) ابن أبي شيبة ١٩٣/١ والمحلى ١٨٣/٧

(٣) المجموع ١٦٤/٨ (٤) ر : المحلى ٢٥٨/٧

(٥) المحلى ٢٥٨/٧ وابن أبي شيبة ١٨٧/١

(٦) آثار أبي يوسف ١١٥

(٧) تفسير الطبرى ٧٠/٤ والمحلى ٢١٢/٧ وابن أبي شيبة ١٧٥/١ والمغنى ٤٩٤/٣

(٨) تفسير الطبرى ٨١/٤

(٩) تفسير الطبرى ٣٥/١١

(١٠) المحلى ٢٥٨/٧

(١١) تفسير الطبرى ٨١/٤

شاء أطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاعٍ من بُرٍّ ، وإن شاء ذَبَحَ شاةً ، فتصدق بلحهما (١) .

ومن أحصر فأرسل بهدي فلم ينحر حتى حل ، فعليه هدي آخر ، وفي رواية : يذبح شاة (٢) .

٣- وإذا أفسدَ المُحرم حجَّه بوَطءٍ فعليه بدنةٌ والحجُّ من قابلٍ ، سواء كان قبل رمي جمرة العقبة أو بعدها إلى أن يزور البيت ، ويطوف به طواف الزيارة ، حيث يحلُّ له النساء بعدئذ (٣) . قال النخعي : « إذا قضى المناسك كلها ، ثم وقع على أهله قبل أن يزور البيت فعليه بدنةٌ والحج من قابل (٤) ، والمرأة المطاوعة عليها بدنة أيضاً إذا كانت مُحَرَّمَةً ، قال النخعي - في الذي يقع على امرأته وهما محرمان - : يمضيان في وجههما ، ويهدي كل واحد منهما هدياً حتى يفرغا ، وعليهما الحج من قابل ، ويتفرقان إذا أحرم (٥) » . وفي رواية عن النخعي : أن على كل واحدٍ منهما شاة ، فقد قال في محرم جامع قبل عرفة - أو بعدها قبل أن يطوفَ في البيت - عليه في الوجهين جميعاً شاة ، ويقضى ما بقى من حجَّه ، وعليه الحج من قابل (٦) ، فإن لم يجد الهدى فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (٧) .

٤- وإن صاد صيداً فعليه الجزاء ، وتفصيل ذلك :

أن المحرم إذا قتل صيداً عمدًا أو خطأً فعليه الجزاء (٨) ، إذ أنَّ عمدَ

(١) آثار أبي يوسف ١٢٢ (٢) ابن أبي شيبة ١٧٩/١

(٣) ابن أبي شيبة ١٩٢/١ ب وانظر المغني ٣٨٧/٣

(٤) ابن أبي شيبة ١٩٢/١ ب

(٥) آثار أبي يوسف ١١٥ وابن أبي شيبة ١٦٥/١ والمجموع ٤٠١/٧

والمغني ٣٣٥/٣

(٦) آثار أبي يوسف ١١٨ (٧) المغني ٣٣٤/٣

(٨) المغني ٥٠٣/٣ و٥٠٥ والمجموع ٣٢٧/٧ والمحلى ٢١٥/٧

الصيِّد وَخَطَّاهُ سِوَاءَ ، قَالَ النَّخْعِيُّ : « عَمْدُ الصَّيِّدِ وَخَطَّوْهُ سِوَاءَ ^(١) » بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ نَاسِيَا لِإِحْرَامِهِ ، أَمَّا إِنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا ذَاكِرًا لِإِحْرَامِهِ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ - ٩٥ - ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ أَيُّ مُتَعَمِّدًا لِلصَّيِّدِ نَاسِيَا لِلْإِحْرَامِ ^(٢) ؛ لِأَنَّ تَعَمُّدَ الْإِثْمِ مَعَ الذِّكْرِ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ تُكْفَّرَهُ كَفَّارَةٌ .

- وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنِ النَّخْعِيِّ فِيمَا لَوْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ مُحْرَمُونَ فِي قَتْلِ الصَّيِّدِ ، فَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ كَفَّارَةٌ ^(٣) ، وَقَدْ قَاسَ النَّخْعِيُّ ذَلِكَ عَلَى كَفَّارَةِ قَتْلِ الْجَمَاعَةِ لِلوَاحِدِ ، فَقَدْ قَالَ فِي قَوْمٍ اشْتَرَكُوا فِي صَيْدٍ وَهُمْ مُحْرَمُونَ : عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ كَفَّارَةٌ ، كَمَا لَوْ قَتَلُوا رَجُلًا كَانَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ رَقَبَةٌ ^(٤) .

وَفِي رِوَايَةٍ ثَانِيَةٍ عَنْهُ : أَنَّ عَلَيْهِمْ جَزَاءً وَاحِدًا ، قَالَ : إِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي صَيْدٍ فَعَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ ^(٥) .

- وَالصَّيِّدُ الَّذِي صَادَهُ الْمُحْرَمُ إِنْ كَانَ قَدْ مَضَتْ فِيهِ حُكُومَةٌ وَجِبَ عَلَيْهِ إِمْضَاوُهَا . قَالَ النَّخْعِيُّ : « إِذَا أَصَابَ الْمُحْرَمُ شَيْئًا مِنَ الصَّيِّدِ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ مِنَ النَّعَمِ ^(٦) » وَإِنْ لَمْ تَمْضِ فِيهِ حُكُومَةٌ فَلْيَحْكَمْ فِيهِ ذِوَا عَدْلٍ ، قَالَ النَّخْعِيُّ : « مَا أَصَابَ الْمُحْرَمُ مِنْ شَيْءٍ لَمْ تَمْضِ فِيهِ حُكُومَةُ اسْتِقْبَالٍ ، فَيَحْكَمْ فِيهِ ذِوَا عَدْلٍ ^(٧) » ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ لِلصَّيِّدِ أَحَدَ الْحَكَمِيِّينَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَحْكَمْ لِنَفْسِهِ ^(٨) ، حَيْثُ يُقَوِّمُ الْحَكَمَانِ الصَّيِّدَ ، وَيَقْدِرَانِ قِيَمَتَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي

(١) ابن أبي شيبة ١٦٨/١ (٢) تفسير الطبري ١٠/١١

(٣) عبد الرزاق ٤/٤٣٦ ومجموع ٧/٤٢١ والمحلى ٧/٢٣٧ وآثار محمد ٦٣

(٤) عبد الرزاق ٤/٤٣٦

(٥) ابن أبي شيبة ١٩٧/١ ب والمحلى ٧/٢٣٧ والمغنى ٣/٥٢٣

(٦) تفسير الطبري ١١/٣٢ (٧) تفسير الطبري ١١/٢٨

(٨) المغنى ٣/٩٢ والمجموع ٧/٤٢٣

أصابه فيه . قال النخعي : « في كلِّ شيء من الصيد ثمنه ^(١) » وقال : يقوم الصيد قيمته في الموضع الذي أصابه فيه ^(٢) ، وقال : إذا أصاب المحرم الصيد ينبغي للحاكم أن يقوم عليه الصيد لم يباغ ثمنه دراهم في الأرض التي أصابه فيها ، ثم ينظر : فإن بلغت الدراهم ثمن هدي أمره فاشتري هدياً ، وإن لم يبلغ ثمن هدي اشترى به طعاماً فتصدق به ، على كل مسكين نصف صاع من بُرٍّ ، فإن لم يكن عنده طعام حكم عليه لكل طعام مسكين يوماً يصومه ، وذلك لقوله تعالى - في سورة المائدة ٩٥ - : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ^(٣) فإن بقي من الطعام ما لا يعدل صيام يوم ، كدون المئدة صام يوماً كاملاً ؛ لأن الصوم لا يتبعض ، فيجب تكميله ^(٤) .

وذكر ابن حزم أنه قد صح عن النخعي أيضاً أن جزاء الصيد يكون بالمثل من النعم ، لا بالقيمة ^(٥) ، ولعله يشير بذلك إلى ما رواه عبد الرزاق عن النخعي : إذا أصاب المحرم الصيد يحكم عليه ما يعدله من النعم ، فقليل له : ابتعه ، فإن لم يجد يقوم عليه قيمة ذلك طعاماً ، فإن كان لا يجد نظر الطعام : كم يكون ؟ فصام مكان كل نصف صاع يوماً ^(٦) ، وعلى هذا فإنه إذا صاد المحرم نعامة ففيه قيمتها ^(٧) ، وهذا يتفق مع الرواية الأولى عنه ، وفي رواية أخرى عنه : أن عليه بدنة من الإبل ^(٨) ، وهذا يتفق مع الرواية الثانية .

(١) تفسير الطبري ٢٠/١١

(٢) تفسير الطبري ٣٩/١١ وآثار أبي يوسف ١٠٩

(٣) آثار ١٠٩ وتفسير الطبري ٣٢/١١ وانظر المجموع ٤١٩/٧ والمحلى

٢٢٢/٧ و ٢٢٤ والمغنى ٥٢١/٣ وابن أبي شيبة ١٦٩/١

(٥) المحلى ٤٢٤/٧

(٤) المغنى ٣٢١/٣

(٦) عبد الرزاق ٣٩٦/٤

(٧) المغنى ٥١٧/٣ والمجموع ٤٢١/٧

(٨) المحلى ٢٢٧/٧ وابن أبي شيبة ١٨٤/١ ب

وفي حمار الوحش بدنة ^(١) ، وفي بقرة الوحش بقرة ^(٢) .

ونقل ابن كثير في تفسير قوله تعالى المتقدم ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ، هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً ﴾ قال : هي على التخيير . أقول : لعل هذا تخريج على قاعدة نطق بها النحوي ، وهي أن (أو) أيما وردت في القرآن الكريم فإنها تكون على التخيير ^(٣) .

- وإذا أصاب المحرم من الصيد مالم يكن فيه هدي تصدق بشميه ^(٤) ، وعلى هذا فإن في الحمام ثمنه ^(٥) ، وفي بيض الحمام ثمنه ^(٦) ، وفي بيض النعامة إذا صاده المحرم قيمته ^(٧) ، وفي اليربوع ثمنه ^(٨) .
- وإذا ذبح المحرم جزاء صيده لم يجزله أن يأكل منه شيئاً ، قال النحوي : « لا يأكل المحرم من جزاء الصيد شيئاً ^(٩) » .

(ب) ومن ترك من نسكه شيئاً فعليه دم ^(١٠) ، فمن جاوز الميقات بغير إحرام عليه دم ^(١١) . وفي رواية أخرى عنه أنه لا شيء عليه ^(١٢) ، ومن ترك الرمل في السعي بين الصفا والمروة فعليه فدية ^(١٣) ، ومن بات أيام التشريق وراء العقبة أهرق لذلك دمًا ^(١٤) ، ومن ترك طواف الصدر

(١) ابن أبي شيبة ١٨٤/١ والمحلى ٢٢٨/٧

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٤/١ ب (٣) تفسير الطبري ٢٦٢/١٠

(٤) ابن أبي شيبة ١٨٥/١

(٥) عبد الرزاق ٤١٥/٤ والمجموع ٤٢٢/٧

(٦) عبد الرزاق ٤٢١/٤ والمغنى ٥١٦/٣

(٧) المحلى ٢٣٤/٧ والمجموع ٣٣٩/٧ (٨) المحلى ٢٢٨/٧ والمغنى ٥١١/٣

(٩) ابن أبي شيبة ١٦٦/١ ب (١٠) انظر المحلى ٢٥٦/٧

(١١) آثار أبي يوسف ١٢٠ (١٢) المجموع ٢٠٧/٧ و ٢٦٧/٣

(١٣) المحلى ٩٦/٧

(١٤) ابن أبي شيبة ١٨٤/١ و ١٩٧ والمحلى ١٨٥/٧ والمغنى ٤٤٩/٣

من الرجال فعليه دم ، ومن تركه من النساء فليس عليهن شيء (١) ،
ومن نسي أن يرمي جمرة العقبة حتى يُمسيَ رماها من الغداة ، وأهرق دمًا (٢) .

(ج) تداخل الجزاء : إذا قتل المحرم صيداً ولزمه جزاؤه ، ثم قتل صيداً آخر ،
فيكتفى بالجزاء عن الصيد الأول دون ما بعده (٣) ، وكان يقول :
كانوا يقولون للرجل إذا أصاب صيداً في الحرم متعمداً : هل أصبت قبل
هذا؟ فإن قال : نعم ، لم يحكم عليه ، وقالوا : استغفر الله ، وإن قال :
لا ، حكموا عليه (٤) لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ وقال
في المحرم تكون به القروح فيتداوى بالطيب ثم تخرج به قروح أخرى
قبل أن تبرأ فيتداوى : إن عليه كفارة واحدة (٥) لأن هذا استمرار
للحال الأولى ، وإن احتاج المحرم إلى قميص يلبسه ، أو حلق رأسه ،
أو نحو هذا مما لا يحتاج إليه المحرم مما لا ينبغي له فعله إن فعل ذلك
جميعاً فعليه دمٌ واحدٌ ، وإن فرق فلكل دم (٦) ، ويظهر أن مراد
النحى بالتفريق : التفريق بالكفارة ، أي : إن حلق ، فكفّر ، ثم
لبس مخيطاً فعليه كفارة أخرى .

(د) جزاء القون : إذا أحرم الرجل بحجة وعمرة جميعاً ، فأصابه أذى
في رأسه ، أو أصاب صيداً ، فعليه في كل واحدٍ منهما كفارة (٧) ،
أعني كفارة للحج ، وكفارة للعمرة .

(هـ) مكان تنفيذ الجزاء : إذا كان الجزاء دمًا فعلى الحاج أن يذبحه في مكة ،
إلا فدية حلق شعر الرأس في حالة إصابته بأذى فإنه يؤديه حيث شاء

(١) ابن أبي شيبة ١٧٠/١ (٢) آثار أبي يوسف ١٢٥

(٣) المجموع ٣٢٩/٧

(٤) عبد الرزاق ٣٩٣/٤ وتفسير ابن كثير ١٨٨/٣ (ط) الشعب

(٥) آثار أبي يوسف ١٢٤ (٦) ابن أبي شيبة ١٨٥/١ ب

(٧) آثار أبي يوسف ١٠١ و آثار محمد ٦٢

في مكة ، أو في بلده ، قال النخعي : « الفدية في الصدقة والصوم حيث شاء ^(١) » . (انظر حج / ٢٦٧) .

أما إذا كان غير الدم ، فإنه يؤديه حيث شاء ، قال النخعي : « ما كان من دم فبمكة ، وما كان من طعام أو صيام فحيث شاء » ^(٢) .

١٨ - الهدى :

- قال النخعي : البُدن من البقر والإبل ، والهدى من الإبل والبقر والغنم ^(٣) ، وهو يروي عن السلف أنهم « كانوا يشعرون يوم التروية ^(٤) » أى يشعرون الهدى ، ولكنه لا يرى ذلك ، ويقول : « الإشعار مثله » ^(٥) .
- وإن أهدي بكذبة فولدت في الطريق أهدي ولدها معها ^(٦) .
- وإن نذر هدياً معيناً سليماً ، ثم تعيب لا يلزمه إبداله ^(٧) ، بل يهديه نفسه ، وإن كان متعيباً ، وإن عطب هدية فلا بأس أن يبيعه وبيعه بثلثين بثلثه في شراء هدي آخر ^(٨) .
- ورخص النخعي في نحر البدن حيث شاء ، إلا أن ينوي الحرم فلا ينحرها إلا فيه ^(٩) (وانظر أيضاً : هدى)

١٩ - الحج عن الغير :

روى عن النخعي - في جواز الحج عن الغير - ثلاث روايات :

الأولى : لا يحج أحد عن أحد ^(١٠) . قال النخعي : « لا يقضى عن الميت

(١) تفسير الطبري ٨١/٤

(٢) المحلى ١٦٣/٧ وابن أبي شيبة ١٦٧/١ ب والمغنى ٥٤٦/٣

(٣) آثار أبي يوسف ١١٢ (٤) ابن أبي شيبة ١٧١/١ ب

(٥) سنن الترمذي ٢٦٨/٤ ونيل الأوطار ١٠٦/٥

(٦) ابن أبي شيبة ١٩٧/١ ب (٧) المجموع ٢٨١/٨

(٨) ابن أبي شيبة ١٩١/١ (٩) موطأ الحسن ١٤٢

(١٠) المجموع ٩٨/٧ وابن أبي شيبة ١٩٥/١

حَجَّ (١) وقال - فيمن مات ولم يحجَّ ، قال - : كانوا يحبون أن يوصى أن ينحَرَ عنه بَدَنَةً (٢) .

الثانية : جواز الحج عن الغير ، وإن لم يوص به ، فعن قدامة بن عبد الله الرؤاسي قال : سألت سعيد بن جبيرة عن أخي فقلت : مات ولم يحج قط ، أفأحج عنه ؟ فقال : هل ترك من ولد ؟ قلت : ترك صبيا صغيرا ، فقال : حج عنه فإنه لو وجد رسولا لأرسل إليك أن عجل بها ، فقلت : أحج عنه من مالى أو من ماله ؟ فقال : بل من ماله ، قال : وسألت إبراهيم النخعي فقال : حج عنه ، قال : وسألت الضحاك فقال : حج عنه من ماله (٣) .

الثالثة : جواز الحج عن الغير إن أوصى به الميت ، قال النخعي : إن أوصى بالحج ، حج عنه من ثلثه ، وإلا فلا (٤) .

ويشترط فيمن يحج عن غيره أن يكون قد حج عن نفسه حجة الإسلام (٥)

٢٠ - قضا. الحج :

يجب قضاء الحج في حالتين :

- الحالة الأولى : هى حالة الإحصار ، فإذا تحلل بالإحصار ، فإن كان حجه فرضاً بقي كما كان من قبل هذه السنة - أى : بقى الفرض عليه - وإن كان تطوعا يجب قضاؤه أيضا (٦) لقوله تعالى - فى سورة محمد ٣٣ « وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ » فإن كان الْمُحْصَر قد أَهَلَ بالحج وحده ، فعليه عمرة وحج ، وإن كان أَهَلَ بعمرة وحج ، فعليه عمرتان وحجة (٧)

(١) ابن أبى شيبة ١٩٥/١ والمحل ٦٤/٧

(٢) المحل ٦٤/٧

(٣) المحل ٦٤/٧ وانظر ابن أبى شيبة ١٩٥/١ ب

(٤) المغنى ٢٤٥/٣

(٥) المحل ٦٤/٧

(٦) آثار أبى يوسف ١٠٣

(٧) المجموع ٢٦٧/٨

— الحالة الثانية : حالة إفساد الحج بالجماع ، سواء أحرّم من الميقات ثم أفسده ، أم أحرّم قبل الميقات ، وأفسده قبل الميقات أيضاً ، قال النخعي : « إن أحرّم بالحج أو العمرة من موضع قبل الميقات ، ثم أفسده ، لزمه القضاء (١) »

وكيفية القضاء : أنه يحرم من المكان الذي أفسد حجه فيه (٢) ثم يتفرق عن زوجته التي كانت سببا في إفساد حجه ، ولا يجتمعان حتى يُتِمّا حجهما ، ويتحللا من أحرامهما (٣) ، وقد استدل النخعي على وجوب القضاء بقوله تعالى : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) (٤) وإتمامه بقضاء ما أفسده منه .

٢١ - دخول الكعبة في الحج :

الحاج إن شاء دخل البيت ، وإن شاء لم يدخل (٥) .

٢٢ - الصدقة أفضل من حج التطوع :

سُئِلَ النخعي : آ الحجُّ أفضلُ بعد الفريضة ، أم الصدقة ؟ قال : إذا حجَّ حجَّجاً فالصدقة (٦) أفضل -

٢٣ - الوصية بالحج :

تنفيذها من الثلث (ر : وصية / ٢٤ آ)

* حجاب :

— حجاب المرأة (ر : عورة)

— حجاب المرأة في الحج . (ر : حج / ١٣ >)

(٢) المجموع ٤٠٠/٧

(٤) ر : تفسير الطبري ٨/٤

(٦) عبد الرزاق ١٢/٥

(١) المجموع ٤٠٠/٧

(٣) المغني ٢٦٦/٣

(٥) ابن أبي شيبة ١٦٦/١

* حَجَامَة :

الحجامة عند النخعي لا توجب الغسل ، بل الوضوء ، فقد قال - في الحجامة - : يغسلها ويتوضأ وضوءه للصلاة ^(١) ، ودخل منصور بن المُعْتَمِر على النخعي ، وهو يحتجم قال : قلت : أتغتسل اليوم يا أبا عمران ؟ قال : لا ، ولكن أغسل أثر المحاجم ^(٢) وذكر الحكم بن عُثَيْبَة قال : احتجم عندي إبراهيم ومجاهد ، فاغتسل مجاهد ، وغسل إبراهيم موضع المحاجم ^(٣) .

- كراهتها للصائم (ر : صيام / ٧ د)

- كراهة كسب الحجام (ر : إجارة / ٣ ب ٣)

* الْحَجْر :

معلوماتنا عن الحجر عند النخعي قليلة جداً ، ولكن النخعي يتفق في الخط العام في الحجر مع الإمام أبي حنيفة ، ولذلك فإني سأهتدي إلى آراء النخعي في الحجر على ضوء آراء أبي حنيفة .

١ - أنواع الحجر :

الحجر على وعين :

(١) النوع الأول : وهو منع شخص مخصوص من نفاذ تصرفه القولي ^(٤)

في قليل ماله وكثيره ^(٥) .

وأسباب هذا الحجر ثلاثة : رق ، وصفر ، وجنون .

(١) آثار أبي يوسف ٦

(٢) عبد الرزاق ١٨٠/١

(٣) ابن أبي شيبة ٨/١

(٤) انظر مجلة الأحكام العدلية مادة / ٩٤١ ورد المختار ١٣٦/٥

(٥) ر : الهداية ٢٠٤/٣ وبدائع الصنائع ١٧١/٧

١ - أما الحجر بسبب الرق فإنه لرعاية حق المولى ، ولذلك كان هذا الحجر فيما فيه ضرر محض ، كالهبة ونحوها ، أما ما فيه نفع محض ، فإنه غير محجور عليه في ذلك ، وأما ما هو دائر بين النفع والضرر ، كالبيع والشراء ، فإنه موقوف على إجازة سيده ^(١) قال النخعي : لا يحجر على حر ، وهذا يعني أن العبد محجور عليه .

٢ - أما الحجر بسبب الصغر فلنقصان أهلية الصغير ، ونقصان أهليته لنقصان عقله ، ووضع المال في يده تعريض للمال للتلف ، ولذلك لم تجز تصرفات الصغير فيما فيه ضرر محض ، وجازت فيما فيه نفع محض ، أما تلك التي تدور بين النفع والضرر فإنها تتوقف على إذن الولي ، قال النخعي « لا يبدأ الحجر على بالغ عاقل ، وهذا يعني أن غير البالغ محجور عليه »

٣ - أما الحجر بسبب الجنون فلنقصان الأهلية ، لأن فاقد العقل لا يصلح لوضع المال في يده ، ولذلك لم يجز تصرف الجنون بحال ، قال النخعي : « لا يبدأ الحجر على بالغ عاقل » ومعنى هذا أن غير العاقل يحجر عليه .

(ب) النوع الثاني : هو مَنع شخص مخصوص من نفاذ تصرفه القولي في ماله إلا في حدود الثلث ، وله أسباب منها :

المرض المتصل بالموت ، والطلاق ، والفلس .

١ - الحجر على المريض : كان النخعي يرى الحجر على المريض ، ولا يجيز شيئاً من تصرفاته التي فيها إضرار بالتركة ، ولم تكن من الضروريات إلا ما كان منها في حدود ثلث ماله ، فمن أعنت عبداً له في مرضه ، وليس له مال

(١) انظر المغني ٤/٤٦٩ وبداية المجتهد ٢/٢٧٦

غيره ، جاز العتق في الثلث ، واستُسمِعَ العبدُ في الثلثين ^(١) وإن أعتق عبداً عند موته لامال له غيره ، وعليه دين ، فإنه يسعى العبد في قيمته ، فيقضى الدين ، فإن فضل شيءُ فله ثلثه ، وللورثة ثلثاه ^(٢) ويعتبر النخعي الزواج من الضروريات ، ولذلك فإنه لا يعتبر زواج المريض من الثلث ، فقد قال : « يتزوج المريض ولا يحسب من الثلث » ^(٣) وقال : « يجوز تزويج المريض من غير الثلث » ^(٤) .

— إقرار المريض في مرض الموت بالدين ، أو بصداق زوجته . (انظر إقرار / ٤)

— إبراء المرأة زوجها من صداقها في مرض موتها . (انظر / إبراء)

٢ — الحجر على من ضربها الطلق : وتعتبر في حكم المريض من ضربها الطلق ، قال النخعي : « المرأة إذا ضربها الطلق بمنزلة المريض فيما صنعت » ^(٥) انظر : (حامل / ٣)

— تقديم ما ثبت بالبينة على ما ثبت بإقرار المحجور عليه . (انظر إقرار / ٤)

٢ — الأسباب المبيحة للحجر :

هناك أمور اعتبرها بعض الفقهاء سبباً مبيحاً للحجر ، ولم يعتبرها النخعي كذلك ، فلم يحجر على أصحابها ، منها .

(١) السفه : فقد كان النخعي لا يجيز الحجر على الحر البالغ العاقل ، وإن كان سفيهاً ، لأنه حر مكلف فلا يحجر عليه اعتباراً بالرشيد ، ولأن في سلب ولايته على ماله إهداراً لآدميته ، وإلحاقاً له بالبهايم ، وهو أشد

(١) المحلى ٢٩٧/٨

(٢) المحلى ٢٩٨/٨ وآثار محمد ١١٤

(٣) عبد الرزاق ٢٦٧/٨ (٤) ابن أبي شيبة ٢٢٨/١ ب

(٥) آثار أبي يوسف ١٥٩ وآثار محمد ١١٥

ضرراً من التبذير ، فلا يتحمل الأعلى لدفع الأَدْنَى (١) ، قال النخعي :
« لا يحجر على حر » (٢) وقال : « لا يبدأ الحَجَرُ على بالغ عاقل
وتصرفه نافذ » (٣) .

(ب) **الأنوثة** : تصبح المرأة كاملة الأهلية بالبلوغ ، ولها حق التصرف في مالها
كالرجل سواء بسواء ، فالأنوثة لا تصلح سبباً للحجر على المرأة ،
قال النخعي : « إذا ولدت الجارية ، أو ولد مثلها جازت هبتها » (٤)
(ج) **السفر** : فالنخعي لا يعتبر السفر سبباً مبيحاً للحجر ، ولذلك قال :
« ما صنع المسافرُ فمن رأس ماله (٥)

(د) **التفليس** : كان النخعي لا يري جواز الحجر على المُفْلِس ، ويقول :
بيع المُفْلِس - المحجور عليه - جائز (٦)

* الحَجَرُ الأَسْوَد :

- بدء الطواف من الحَجَرِ الأَسْوَد . (ر : حج / ٤ آ ب)
- الحالات التي يستلم فيها الحَجَرُ الأَسْوَد (ر : حج / ٥ آ)
- رفع الأيدي بالدعاء حين استلام الحَجَرِ الأَسْوَد (ر : حج / ٥ ب)

* حَدَاد :

الحَدَاد : ترك المرأة الزينة كُلَّهَا من : اللباس ، والطيب ، والحلي ،
والكحل ، والخضاب بالحناء ، مادامت في العِدَّة ، وهو واجب على المعتدة
من الوفاة ، أو من طلاق بائن . (٧) (ر : عدة / ١ - ٩ ، ٤ د)

(١) انظر الهداية ٢٠٥/٣ (٢) المحلى ٢٨٠/٨

(٣) انظر المغنى ٤٦٩/٤ وبداية المجتهد ٢٧٦/٢

(٤) المحلى ٢١٠/٨ (٥) المحلى ٢٩٩/٨

(٦) عبد الرزاق ٢٦٧/٨ (٧) تفسير القرطبي ١٧٩/٣

* حدث :

- ما يرفع به الحدث الأصغر (ر : وضوء) والحدث الأكبر (ر : غسل) وهما بالتيمم (ر : تيمم)
- سبق الحدث في الصلاة . (صلاة / ١٢) و (صلاة / ٢٠ هـ)

* حدود :

الحدود : هي عقوبات مقدرة شرعاً لجرائم معينة .

وسنتحدث في هذا الموضوع في النقاط التالية :

١ - شروط إقامتها

٢ - تنصيفها في حق المبد

٣ - تدخلها حين تعددها

٤ - أنواع الحدود

١ - شروط إقامتها : يشترط لإقامة الحد شروط منها :

(أ) **البلوغ** : فلا يقام الحد على صغير لم يبلغ ، لأنه غير مكلف ، قال النخعي :

يقام الحد على الكبير ، وليس على الصغير شيء (٨) ، فلو زنت الصغيرة

لا يقام عليها الحد ، ولو كان زناها بعد زواجها ، قال النخعي - :

في الجارية تزوج ، فيدخل بها ، ثم تصيب فاحشة قال - : ليس

عليها حد حتى تحيض « (١) أبي : حتى تحيض ثم تزني .

(ب) **العقل** : إذا كان الحد لا يقام على من لم يبلغ لنقصان أهليته وعدم

تكليفه ، فلأن لا تقام الحدود على المجنون ، لعدم أهليته أولى .

(۷) ابن أبي شيبة ۱۲۹/۲ •

– شهادة النساء : سواء كان النساء وحدهن أم مع الرجال ؛ لأن احتمال التسيان والكذب في شهادتهن احتمال كبير ؛ لأن ما خلقه الله تعالى من قوة في عاطفة المرأة ، وعدم احتمالها رؤية الدماء يعتبر شبهة كافية لدرء الحد إذا كانت في عداد الشهود ، قال النخعي : لا تجوز شهادة النساء في الحدود (١) . وسئل عن ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا وامرأتان ، قال : لا يجوز حتى يكونوا أربعة (٢) .

– الشهادة على الشهادة : لأن الشهادة على الشهادة يدخلها زيادة احتمال الغلط في الشهادة ، ويعتبر هذا شبهة كافية لدرء الحد ، قال النخعي : لا تجوز الشهادة على الشهادة في الحدود (٣) .

(د) الاسلام : يشترط الإسلام فيمن يُقام عليه حد الجلد في شرب الخمر ، وسد الرجم في الرجم في الزنا ، لأننا أمرنا أن نترك أهل الكتاب وما يدينون ، وهم يُحِلُّون شرب الخمر ، ولذلك لا نقيم عليهم الحد في شربه ، كما لا نقيم حد الرجم على الزاني منهم ؛ لأن الإسلام شرط في الإحصان – عند النخعي – وعلى هذا فإن الكافر ليس بمحصن ، وإذا كان غير محصن فإنه لا يُقام عليه حد الرجم . (ر : إحصان) قال النخعي : « لا يُقام على أهل الكتاب حد في شرب الخمر ولا في الزنا (٤) » .

(هـ) اقامتها في الحرم : (انظر : جناية / ٤٤٤) .

(و) ولا أثر في اقامة الحد على المحجور عليه ، كالعبد ، قال النخعي .
« تُقام الحدود على المحجور عليه (٥) » .

(١) عبد الرزاق ٣٣/٧ والمحلى ٣٩٧/٩ وابن أبي شيبة ١٣٢/٢

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٢/٢ ب

(٣) آثار أبي يوسف ١٦٢ وابن أبي شيبة ١٣٥/١ ب

(٤) ابن أبي شيبة ١٣٠/٢ (٥) عبد الرزاق ٢٦٨/٨

(ن) كما لا اثر للأمان الذي يحصل عليه المحارب في إسقاط الحد عنه ، قال النخعي - في رجل أصاب حداً ، ثم خرج محارباً ، ثم طلب الأمان ، فأمّن ، قال - : « يقام عليه الحد الذي كان أصاب (١) » .

٢ - تنصيفها في حق العبيد :

بقام على العبد من الحدود نصف ما يقام على الحر ، لأنّ المؤاخذه تكون بقدر النعمة ، وبما أنّ حد الزنى على المحصن - وهو الرجم - لا تنصيف له ، فإنه يعدل عنه إلى حد الزنى على غير المحصن ، فيقام نصفه على العبد ، قال النخعي : « إذا زنى العبد أو الأمة حدّ كل واحد منهما خمسين جلدة ، بكريّن أو ثيبين (٢) » .

٣ - تداخلها حين تعددها :

(أ) إذا ارتكب الإنسان حداً ، فلم يعاقب عليه ، حتى ارتكبه مراراً ، فإنه يكتفى بعقوبة واحدة ؛ لأنّ الحدّ للردع . والرادع لم يحصل في المرة الأولى ليرتدع ، وإن أقيم عليه الحدّ في المرة الأولى ، ثم عاد إلى ارتكابه ثانية ، أقيم عليه ثانية ؛ لأنّه لم يرتدع في المرة الأولى ، رغم إقامة الحد الرادع ، فاحتيج إلى تكرار ، قال النخعي : « إذا سرق مراراً فإنما تقطع يد واحدة ، وإذا شرب الخمر مراراً ، أو قذف مراراً فإنما عليه حدّ واحد » (٣) .

(ب) وإذا ارتكب عدداً من الحدود فيها حدّ يوجب القتل ، فإن جميع تلك الحدود تدخل فيه ، ولا حاجة لإقامتها عليه إلا القتل ، قال النخعي :

(١) الحراج ٢١٥

(٢) المغني ١٧٤/٨ ور : عبد الرزاق ٣٩٨/٧

(٣) ابن أبي شيبه ١٢٥/٢

« وإذا اجتمعت على الرجل حدود فيها القتل فإن القتل يكفيه ^(١) »
 وقال : « وإذا زنى وسرق وقتل وعمل حدوداً قال : يقتل ولا يزداد
 على ذلك ^(٢) » .

٤ - أنواع الحدود :

- حد شرب الخمر والسكر من غيره . (انظر أشربة / ٢٥١) .
- حد الحراية . (انظر : حراية) .
- حد الردة . (انظر : ردة / ٢) .
- حد القذف . (ر : قذف / ٤) .
- حد القتل . (ر : جناية / ٢٤) .
- حد الزنا . (ر : زنا / ٣) .
- حد السرقة . (ر : سرقة / ٣) .

• حذاء :

انظر : نعل .

• الحراية :

الحراية هي : خروج فرد أو جماعة عن طاعة الإمام بغير تأويل - وهي قطع الطريق ، قال تعالى - في سورة المائدة ٣٣ - ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ولقد ورد عن النخعي في جزاء المحاربين ثلاث روايات :

(١) عبد الرزاق ١٩/١٠ والمغنى ٢٩٩/٨ وآثار محمد ١٠٦

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٤/٢

الأولى : أن الإمام **سَخِيرَ فِي الْمُحَارَبِ** ، أى ذلك شاء فعلًا ، **إِنْ شَاءَ قَتَلَ** ، وإن **شَاءَ قَطَعَ** ، وإن شاء **نَفَى** ، وإن شاء **صَلَبَ** ^(١) ووجه هذا القول : أن « أو » فى قوله تعالى : « أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يَصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ » هى للتخيير

والثانية : أن قاطع الطريق إن أخذ المالَ ، وقتلَ ، فللوالى أن يقتله أية قتلة شاء ، إن شاء قتله صلبًا ، وإن شاء قتله بغير قطع ولا صلب ، وإن شاء قطع يده ورجله من خلاف ، ثم قتله ؛ وإن أخذ المال ولم يقتل : قطع يده ورجله من خلاف ؛ فإن لم يأخذ المال ولم يقتل : أوجع عقوبة ، وحُيِّسَ حتى يحدث خيرا ^(٢) .

والثالثة : إذا قَتَلَ قَتِيلَ ، وإذا أَضَافَ إِلَى الْقَتْلِ جَرِيمَةً أُخْرَى ، كإخافة السبيل ^(٣) ، أو أخذ المال ^(٤) ، أو أكثر من جريمة أخرى ، كإخافة السبيل وأخذ المال ^(٥) : **صَلَبَ** ، وإن أخاف السبيل **نَفَى** ، وإن أخاف السبيل وأخذَ المالَ : قطعت يده ورجله من خلاف ، قال النخعى : « إذا خرج ، فأخاف السبيل وأخذ المال : قطعت يده ورجله من خلاف ، وإذا أخاف السبيل ، ولم يأخذ المال : نفى ^(٦) ، وإن أخاف السبيل ولم يأخذ المال ، وقتل ^(٧) ، أو أخذَ المال ، وقتل ، ومثَّلَ ^(٨) ، أو أخاف السبيل وأخذَ المالَ وقتل : **صَلَبَ** ^(٩) وقد استدلل لهذا القول : بأن الله

(١) تفسير الطبرى ٢٦٢/١٠ والمغنى ٢٨٩/٨ وتفسير ابن كثير ٩٣/٣ (ط الشعب)

(٢) آثار محمد ١١٠ والخراج ٢١٦١٧٧ .

(٣) ر : تفسير الطبرى ٢٥٨/١٠ .

(٤) ر : تفسير الطبرى ٢٥٨/١٠ .

(٥) ر : ابن أبى شيبة ٣٠٨/٢ .

(٦) ابن أبى شيبة ٣٠٨/٢ وتفسير الطبرى ٢٥٨/١٠ والمغنى ٢٩٤/٨ .

(٧) تفسير الطبرى ٢٥٨/١٠ . (٨) تفسير الطبرى ٢٥٨/١٠ .

(٩) ابن أبى شيبة ٣٠٨/٢ .

تعالى أَوْجِبَ عَلَى الْقَاتِلِ الْقَوْدَ ، وَعَلَى السَّارِقِ الْقَطْعَ ، بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّى رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى
 ثَلَاثَ : النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالثَّيْبُ الزَّانِ ، وَالْمَفَارِقُ لِدِينِهِ ، التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ » (١)
 فَحَظَرَ النَّبِيُّ قَتْلَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى هَذِهِ الْخَلَالِ الثَّلَاثَ ، فَمَاذَا أَنْ يُقْتَلَ
 مِنْ إِخَافَتِهِ السَّبِيلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْتَلَ ، أَوْ يَأْخُذَ مَالًا ، فَذَلِكَ تَقَدُّمٌ عَلَى اللَّهِ
 وَرَسُولِهِ بِالْخِلَافِ عَلَيْهِمَا فِي الْحُكْمِ (٢) .

- أَثَرُ أَمَانِ الْمُحَارِبِ فِي إِسْقَاطِ الْحُدُودِ الَّتِي أَصَابَهَا قَبْلَ الْبَغْيِ . (ر : ر :
 حدود / ١ ز) .

* حَرْبِي :

- تَحْرِيمُ نِكَاحِ الْحَرْبِيَّةِ . (ر : نِكَاح / ٢٢٢ الصَّنِيفُ الثَّلَاثُ) .

- مَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ مَالِ الْحَرْبِيِّ . (ر : تِجَارَةٌ / ٢) .

- لَا تَدْفَعُ الْكُفَّارَةَ إِلَى حَرْبِي بِحَالٍ . (ر : كُفَّارَةٌ / ٣ ج) .

* حَرْز :

- لَا يَشْتَرِطُ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ مِنَ الْحَرْزِ لَوْجُوبُ حَدِّ السَّرْقَةِ (ر : ر :
 سَرْقَةٌ / ٢ ج) .

* حَرَمُ مَكَّةَ :

- إِقَامَةُ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ فِي الْحَرَمِ (انْظُرْ : جُنَايَةٌ / ٤٤٤) .

- وَكَانَ النَّخَعِيُّ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَمَ مُحَرَّمًا ، وَيَقُولُ : كَانُوا يُحِبُّونَ
 إِلَّا يَدْخُلُوا مَكَّةَ إِلَّا مُحَرَّمِينَ (٣) .

- تَحْرِيمُ صَيْدِ الْحَرَمِ . (ر : صَيْدٌ / ٥) .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الدِّيَانَاتِ ، وَمُسْلِمٌ فِي الْقِسَامَةِ : بَابُ مَا يَبَاحُ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٢٦١/١٠ . (٣) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٧١/١ .

* حرير :

- تحريم لبسه على الرجال ، وحله للنساء . (ر : لباس / ١)

* حش :

الحش : الكنيف - بيت الخلاء .

قال النخعي : كانوا يكرهون أن يتخذوا ثلاثة أبيات قبلة : القبر ،
والحمام ، والحش^(١) ويعنى بالقبلة : المسجد ، وهو مكان الصلاة .

* حضانة :

- انظر أيضا : رضاع / ١

يقرر النخعي أن حضانة الولد لأمه مادام محتاجاً إليها ، والمراد بحاجته
إليها الحاجة في الأكل والشرب ، ويسقط حقها بالحضانة إذا تزوجت -
أو سافرت ؛ لأن زواجها يترتب عليها فيه مسئوليات جسيمة ، وزوجها يضيق
بولدها في الغالب ، وفي حالة السفر تنقطع ولاية الأب على ابنه ، قال النخعي :
الأم أحق بالولد ما كان إليها محتاجاً^(٢) وقال : الولد لأمه حتى يستغنى ، وقال :
إذا استغنى الصبي عن أمه في الأكل والشرب فالأب أحق به ،^(٣) وقال : إذا
طلق الرجل امرأته فهي أحق بولدها ما لم تنزوج ، أو تخرج به من الأرض^(٤)
فإن خرجت أو سافرت ، وما زال الطفل بحاجة لحضانتها ، فإن حق الحضانة
ينتقل إلى جدته لأمه ، فإن لم توجد ، أو كانت موجودة ولكنها لا تصلح للحضانة ،
فتنتقل إلى خالته ، قال النخعي : « الأم أحق بالولد ما كان محتاجاً إليها
فإن تزوجت فجدته أو خالته أحق به^(٥) .

(٢) آثار أبي يوسف ١٥٩ .

(١) عبد الرزاق ٤٠٥/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٥٥/١ ب .

(٣) آثار محمد ١٢٢ .

(٥) آثار أبي يوسف ١٥٩ .

٧ فإن استغنى الولد عن أمه ، فأصبح يأكل بنفسه ، ويشرب بنفسه ، ويلبس بنفسه ، انتهى حق الأم في حضانتها ، وأصبح الأب أحق به من الأم ، ليقوم بدوره في تربيته ، وتعليمه ، وإعداده ليكون رجلاً في الحياة ، قال النخعي : « الصبي إذا استغنى عن أمه في الأكل والشرب واللبس ، فالأب أحق به (١) .

• حلف :

- انظر : يمين .

• حلق الشعر :

- امتناع المحرم عن حلق الشعر . (ر : حج / ٣ و ٣) .
- التحلل الأول من إحرام الحج بالحلق . (ر : حج / ٩) و (حج / ٣ و ١٠) .
- تحلل المعتمر من إحرامه بالحلق . (ر : عمرة / ٢) .
- لا تحلق المرأة شعرها للتحلل من الإحرام بل تقصره . (ر : حج / ١٣ و) .

• حلقوم :

- تزكية غير الإبل بالذبح من الحلقوم (ر : ذبيحة / ٥) .

• حلوان :

- انظر : رضح .

• حُلَى :

- زكاة الحلى من الذهب والفضة والجواهر . (ر : زكاة / ٦) .
- تحلية المصحف . (ر : قرآن / ٣) .

* حمسار :

- لا بأس بلغابه (نجاسة / ٢٥١) .
- تحريم أكل لحمه ولبنه (طعام / ٢) .
- حكم سوره (نجاسة / ٣٢٣) .
- لا تجب الزكاة على الحمير (ر : زكاة / ١٣) .

* حمام :

١- إذا دخلت الحمام ، ووجدت رجلاً فيه مكشوف العورة ، فلا تسلم عليه ؛ إهانة له ؛ لأنه على بدعة ، وإن كان مستور العورة ، فيشرع لك السلام عليه ، قال النخعي : « إذا كان عليه إزار فسلم عليه ، وإلا فلا تسلم عليه ^(١) » .

٢- ولا تُكره قراءة القرآن في الحمام ، ولا تلاوة الأذكار ، ولا كتابة الرسائل التي فيها « بسم الله الرحمن الرحيم » ونحو ذلك ، قال النخعي : لا بأس بالقراءة في الحمام ، ويكتب الرسالة على غير وضوء ^(٢) ، وقال : اذكر الله على كل حال - في الحمام وغيره - إذا عطست ^(٣) ، ولكن روى الإمام محمد في الآثار عن حماد قال : سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام ، فقال : « ليس لذلك بُنى ^(٤) » .

٣- ويكره أن يصلي في الحمام ، لأنه موضع النجاسات ، وكشف العورات ، قال النخعي : « كانوا يكرهون أن يتخذوا ثلاثة أبيات قبله : القبر ، والحمام ، والحش ^(٥) » .

(١) البخاري ٢٩٩/٢ .

(٢) البخاري ٢٩٨/١ ور : المغني ٢٣٢/١ .

(٣) آثار محمد ٥١ .

(٤) آثار محمد ٥١ ور : عبد الرزاق ٣٩٨/١ وفتح الباري ٢٩٨/١ .

(٥) عبد الرزاق ٤٠٥/١ وابن أبي شيبة ١٠٦/١ ب .

- التطهر من ماء الحمام (ر : نجاسة / ٣ آ ٢) .

- إباحة دخول المحرم الحمام . (ر : حيض / ٣ و ٩) .

* حمد :

- حمد الله تعالى بعد الطعام (ر : طعام / ١ د) .

* حمل :

انظر أيضاً : حامل ، وجنين .

- الحمل من علامات البلوغ في المرأة بالإجماع .

- إرث حمل المرأة . (ر : إرث / ٦) و (إرث / ١٢١) .

- استثناء الحمل من بيع الأم . (ر : بيع / ١ د) .

* حميل :

عندما تُسَمَّى امرأة ومعهما طفل تحمله ، فتقول : هو ابني ، فلا يكون ابنها إلا ببيّنة ، وتقبل على ولادتها شهادة امرأة حرة مسلمة (١) .

- إرث الحميل ونسبه . (ر : إرث / ١ آ ٤) .

حنوط :

- ما يُخْلَطُ من الطيب لأَكْفَانِ الموتى وأجسادهم خاصة . (ر : ميت / ٤) .

* حوالة :

إذا كان لرجلٍ على آخر مبلغ من المال ، فاحاله المدين على شخصٍ ثالث ليأخذ منه ذلك المبلغ ، فلم ينصف المحال عليه المحال رجوع على المُجِيل (٢) « وكذلك إن أفلس أو مات المُحال عليه رجوع - المحال - على صاحبه (٣) -

(١) آثار محمد ١٢٢ والنهاية والمغرب ، مادة (حمل) .

(٢) المغني ٥٢٦/٤ .

(٣) المحي ١٠٩/٨ .

المُجْبِل ؛ لأنه نتيجة عقد معاوضة لم يسلم العوض فيه لأحد المتعاضدين ، فكان له الفسخ ، كما لو اعتاض بثوب فلم يسلم إليه ، قال النخعي : « لا تَوَى على مال مسلم ، يرجع على غريمه الأول ^(١) » .

* حيازة :

مفهوم الحيازة عند النخعي : وضع اليد على الشيء ، أو قبضه ، سواء نقله أو لم ينقله ، أخرجه من حرزه أو لم يخرج به - وحيازة الشيء المسروق كافية لإقامة الحد على السارق ، ولا يشترط إخراجه من الحرز (: سرقة ٢ / ج) وهي شرط في عقد الهبة في حق غير الزوجين والرحم المحرمة الذين في عيال الواهب (ر : هبة ١ / ج ٢) ولكنها ليست بشرط في الصدقات (ر : صدقة ١ / ج ٢) .

* حيض :

الحيض هو : دم ينفضه رحم امرأة بالغة ، لا داء بها ولا حبل ، ولم تبلغ سن الإياس .

وستتكمّل في هذا الموضوع في النقاط التالية :

- ١- الحيض ، هو الدم ، وهو علامة البلوغ .
- ٢- ما يحرم على الحائض ، وما لا يحرم .
- ٣- تطهير دم الحيض .
- ٤- سؤر الحائض ، وفضل وضوئها .
- ٥- توضئ الحائض المريض .
- ٦- الغسل من الحيض .
- ٧- قطع الحيض تتابع الكفارات .

(١) عبد الرزاق ٨ / ٢٧٠ .

١ - الحيض هو الدم وهو علامة البلوغ :

كان النخعي يرى انقطاع الحيض بانقطاع الدم ، وما تراه المرأة من الصفرة بعد رؤيتها الطهر لا يعتبر حيضاً ، قال النخعي - في المرأة ترى الصفرة بعد الطهر قال - : « تتوضأ وتصلى ^(١) » وقال القعقاع : سألت إبراهيم عن المرأة ترى الصفرة قال : تتوضأ وتصلى ^(٢) .

والحيض علامة البلوغ الذي هو مناط التكليف ، قال النخعي : « إذا حاضت المرأة اختمرت ، ووجب عليها ما على أمها ^(٣) » .

٢ - ما يحرم على الحائض وما لا يحرم :

(أ) يحرم على الحائض الصلاة أيام حيضها ، ولا تقضى شيئاً منها إذا طهرت ، قال النخعي : « لا تقضى الحائض الصلاة ^(٤) » .

١ - ولكن : هل تقضى المرأة صلاة الوقت الذي حاضت فيه ؟ في ذلك روايتان عن النخعي :

الرواية الأولى : أنها تقضى تلك الصلاة ، فقد سألته عبد الملك بن إياس قال : سألت إبراهيم عن امرأة دخلت في وقت صلاة ، فأخرتها حتى حاضت ؟ قال : تبدأ بها إذا طهرت ^(٥) ، أي : تقضيها .

والرواية الثانية : ما حكاه عنه الإمام محمد بن الحسن في الآثار قال : قال النخعي : إذا حاضت المرأة في وقت صلاة فليس عليها أن تقضى تلك الصلاة ^(٦) .

(١) ابن أبي شيبة ١٥/١ ب و ١٦ والمحل ١٦٨/٢ :

(٢) عبد الرزاق ٣٠٢/١ . (٣) عبد الرزاق ١٣١/٣ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ . (٥) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ ب .

(٦) آثار محمد ٩٢/١

ويمكن حمل الرواية الأولى على ما إذا كانت حيضتها في آخر الوقت ، وحمل الرواية الثانية على ما إذا كانت حيضتها في أول الوقت ، بدليل قول النخعي - في الرواية الأولى - : « فأخرتها حتى حاضت » وهذا يعني : أنها إذا لم تؤخرها ، بل كانت حيضتها في أول الوقت ، فليس عليها قضاء ، وهذا ما تفيد به الرواية الثانية عند مقارنتها بالرواية الأولى .

٢ - وهل تقضى الصلاة التي طهرت في وقتها ؟ إن النخعي يذهب إلى أنها إذا طهرت في آخر الوقت ، بحيث كان الوقت المتبقى لا يتسع للغسل والصلاة ، فليس عليها قضاء تلك الصلاة ، وإن كان يتسع للغسل والصلاة ، فعليها أن تغتسل وتصل ، فإن لم تفعل حتى خرج الوقت فعليها القضاء ، قال النخعي : « إذا طهرت المرأة في وقت صلاة فلم تغتسل حتى يذهب الوقت بعد أن تكون مشغولة في غسلها فليس عليها قضاء » . (١)

٣ - وإذا طهرت قبل أن تغرب الشمس ، فهل تصلى العصر فقط ، أو تصلى الظهر والعصر ؟ وإذا طهرت قبل أن يطلع الفجر ، فهل تصلى العشاء فقط ، أو تصلى المغرب والعشاء ؟ روايتان عن النخعي :

الأولى : إذا طهرت الحائض قبل أن تغرب الشمس صلت الظهر والعصر ، وإذا طهرت قبل أن يطلع الفجر صلت المغرب والعشاء . (٢)

والثانية : أنها لا تصلى إلا الصلاة التي طهرت في وقتها ، فإذا طهرت قبل المغرب صلت العصر وحده ، وإذا طهرت قبل الصبح صلت العشاء وحده قال النخعي - في المرأة تطهر قبل أن تغيب الشمس - قال : تقضى الصلاة التي طهرت في وقتها وحدها . (٣)

(١) آثار محمد ٩٤/١ وانظر ٩٢ .

(٢) المغنى ٣٩٦/١ .

(٣) آثار أبي يوسف ٣٦ .

٤ - ويعتبر سجود التلاوة نوعاً من أنواع الصلاة ، فتجرى عليه من الأحكام ما يجرى على الصلاة ، ولذلك فإن الحائض إذا سمعت آية السجدة فإنها لا تسجدها في حيضها ، ولا يجب عليها قضاؤها بعد انتهاء حيضها ، قال النخعي : « إذا سمعت الحائض والجنب السجدة قضى الجنب ، ولا تقضى الحائض ؛ لأن الحائض لا تقضى الصلاة ^(١) » ، وقال - في الحائض تسمع السجدة قال - : لا تقضيها ، لأنها تدع ما هو أوجب منها ، الصلاة المكتوبة ^(٢)

(ب) الصوم : لا تصوم الحائض في أيام حيضها ، وتقضى الأيام التي أفطرتها من رمضان في أيام حيضها ، فإن طهرت أثناء النهار وجب عليها الإمساك عن المفطرات حتى المساء حرمة للوقت ، قال النخعي - في الحائض تطهر بعد طلوع الفجر - : لا تأكل إلى الليل كراهة التشبه بالكافرين . ^(٣)

(ج) الحج : (انظر حج / ١٣ ز)

(د) قراءة القرآن : في جواز قراءة الحائض روايتان عن النخعي : الأولى : يحرم على الحائض قراءة شيء من القرآن ، ولو بضع آية . ^(٤) الثانية : يجوز للحائض أن تقرأ من القرآن الآية ونحوها ، قال النخعي : أربع لا يقرؤون القرآن عند الخلاء ، وعند الجماع ، والجنب ، والحائض ، إلا الجنب والحائض فإنهما يقرآن الآية ونحوها ^(٥) . وقال لا بأس أن تقرأ الحائض الآية ^(٦) .

(هـ) ذكر الله وتسميته : إن ما لا تستغنى عنه الحائض من ذكر الله تعالى - كالتسمية ، والحمد ، ونحو ذلك - فهو جائز لها . قال النخعي :

(١) عبد الرزاق ٣٢١/١

(٢) آثار أبي يوسف ٣١ وابن أبي شيبة ٦٥/١ و ١٠٣ .

(٣) المحلى ٢٤١/٦ .

(٤) المجموع ١٧١/٢ و ٣٧٢ والمحلى ٧٨/١ والمغنى ١٤٢/١ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢٠/١ . (٦) البخارى ٤٢٣/١ .

« الحائض والجنبُ يذكران الله ويسميَّان ^(١) » ؛ لأن ذكر الله لا يمكن أن يستغنى عنه مسلم ، كالتسمية للطعام ، والشراب ، والاستفتاح لكل أمر ذي بال ، ونحوه .

أما ما يمكن الاستغناء عنه مؤقتاً من ذكر الله تعالى ، فعلى الحائض أن تدَّعه ، وذلك : كالتسبيح ، والأوراد ، ونحو ذلك ، قال النخعي : « تلدع الحائض التسبيح » ^(٢) .

أما إذا قلنا بجواز قراءة الجنب الآية ونحوها من القرآن ، فلأن يجوز له التسبيح أولى .

(و) دخول المسجد : يحرم على الحائض المكث في المسجد ، أما المرور فيه دون مكث فلا بأس به ، ولا يحرم عليها أن تمدَّ يدها إليه لتضع فيه شيئاً ، أو تأخذ منه شيئاً ، لأن هذا ليس بدخول ، قال النخعي : « لا بأس أن تضع الحائض في المسجد الشيء ، وتأخذ منه الشيء » ^(٣) ؛ لقوله تعالى - في سورة النساء ٤٣ - ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾

(ز) اعتكاف الحائض : (انظر : اعتكاف / ٢)

(ح) التمتع بما بين السرة والركبة : في ذلك روايتان عن النخعي :

الرواية الأولى : يجوز للرجل أن يتمتع بالحائض ما بين السرة . والركبة من غير إزار حاشا الوطء ^(٤) ، ولعل قول النخعي : إني لألعب على بطن امرأتى حتى أقضى شهوتي ^(٥) من هذا الباب ، وسند هذه الرواية قوله صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا كلَّ شيء إلا النكاح » ^(٦) .

(١) عبد الرزاق ٣٣٦/١ (٢) ابن أبي شيبة ١٠٣/١

(٣) ابن أبي شيبة ١٠٤/١ ب

(٤) شرح النووي لمسلم ٢٠٥/٣ وانظر المحلى ٧٩/١٠ والمجموع ٢٧٨/٢

ونيل الأوطار ٢٧٩/١

(٦) أخرجه مسلم في الحيز

(٥) آثار محمد ٨٠

الرواية الثانية : أنه ليس للرجل أن يتمتع من زوجته الحائض ما بين السرة والركبة إلا ما فوق الإزار ، قال النخعي - لمن سألته عن ذلك - : « لك ما فوق الإزار » ^(١) وسند هذه الرواية ما رواه النخعي نفسه عن عائشة قالت : وكان - أي رسول الله - يأمرني فأتزر ، فيبأشرني وأنا حائض » ^(٢) .

أقول : والنظر في أصول النخعي يقتضي ترجيح الرواية الثانية ؛ لأن النخعي يعتمد قاعدة « إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال » وهنا قد اجتمع نضان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والنضان قوليان ، أحدهما يبيح مباشرة الحائض دون إزار ، والثاني يحظر مباشرة الحائض دون إزار ، فيقدم الحظر على الإباحة .

(ط) الوطء : لا يجوز للرجل وطء الحائض حتى تغتسل ، قال النخعي : « إذا ظهرت المرأة لم يقربها زوجها حتى تغتسل » ^(٣) لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ فإن وطئها حائضا فهل عليه في ذلك كفارة ؟ روايتان عن النخعي .

الأولى : إن وطئها في فور الدم فعليه دينار ، وإن كان في آخره فنصف دينار ^(٤) . وسند هذه الرواية ما رواه الترمذي عن ابن عباس مرفوعا في الرجل يقع على امرأته وهي حائض قال : إذا كان دما أحمر فدينار ، وإذا كان دما أصفر فنصف دينار ^(٥) .

(١) ابن أبي شيبة ٢١٩/١ .

(٢) أخرجه البخاري في الحيض ، والترمذي في الطهارة باب (ما جاء في مباشرة الحائض) وابن أبي شيبة ٢١٩/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٧/١ والمحلى ٨١/١٠ .

(٤) المغنى ٣٣٦/١ .

(٥) أخرجه الترمذي في الطهارة باب (ما جاء في الكفارة) في ذلك .

والثانية : أنه لا كفارة عليه في ذلك ، بل توبة ^(١) ، قال النخعي :
 « من أتى حائضاً فلا كفارة عليه ، بل يستغفر ربه ^(٢) » ، وسند هذه
 الرواية أن حديث ابن عباس الذي ذكرناه في الرواية الأولى هو حديث
 مضطرب ، وأن مثله لا تقوم به حجة ، وإن الذمة على البراءة لا يثبت
 فيها شيء لمسكين ولا لغيره إلا بدليل لا مطعن فيه ، وذلك معدوم في هذه
 المسألة ^(٣) قال النووي : حديث ابن عباس ضعيف باتفاق المحدثين ^(٤)

٣ - تطهير دم الحيف :

إذا حاضت المرأة وأنهت حيفها ، ولم تجد في ثيابها أثر الدم ، فلا يجب
 عليها غسلها قال النخعي : « إذا كانت الحائض تلبس ثيابها ، ثم تطهر ،
 فإن لم ترف ثيابها دما نضخته ، ثم صلت فيه ^(٥) »

وإن كان في ثيابها أثر الدم غسلته ، ولا حاجة لتطيبه ، قال النخعي : « تغسل
 المرأة ما أصاب ثيابها من دم الحيف ، وليس اللطخ - بالطيب - بشيء » ^(٦)

٤ - سؤر الحائض وفضل وضوئها :

كره النخعي الوضوء بسؤر الحائض ، ^(٧) أي : أن غيره أحب إليه منه ،
 أو أنه طاهر غير مطهر ، ولكنه لا يرى بأساً بأن يتوضأ بفضل الحائض ^(٨)

٥ - ولا بأس أن توضئ الحائض المريض :

- (١) شرح النووي لمسلم ٢٠٤/٣
 (٢) سنن الترمذي ١٦٧/١ وعبد الرزاق ٣٢٩/١ والمجموع ٣٧٦/٢ ونيل
 الأوطار ٣٠٣/١ والمحلى ٨١/١٠
 (٣) تفسير القرطبي ٨٨/٣
 (٤) المجموع ٣٧٦/٢
 (٥) ابن أبي شيبة ١٧/١
 (٦) ابن أبي شيبة ١٧/١
 (٧) المغني ٢١٤٩٩ وعبد الرزاق ١٠٩/١
 (٨) عبد الرزاق ١٠٩/١ و٧/١

٦ - الفصل من الحيض :

(ر : غسل / ١ ح)

- وإذا أجنببت المرأة ، ثم حاضت فففى وجوب غسل الجنابة عليها من الحيض روايتان ، الأولى : يجب ، والثانية : لا يجب (ر : غسل / ١ و)

٧ - قطع الحيض تتابع الصيام في الكفارات (ر : جنابة / ٤ ح) و (الكفارة /

(٢ ر)

- الطلاق أثناء الحيض (ر : طلاق / ٧ ح)

- اعتبار عدة الطلاق بالحيضات لذوات الحيض (ر : عدة / ١ ح ٢)

- عدم الاعتداد بالطلقة التي تم فيها الطلاق في حساب العدة

(ر : عدة / ١ ح ٢)

* حيلة :

الحيل على نوعين :

١ - حيل محرمة ، وهي التي يستعملها المرء لإماتة حق ، أو إحياء باطل ، كالحيلة المستعملة لإسقاط الزكاة (ر : زكاة / ١٨)

٢ - حيلة محللة : وهي الحيلة التي يكون القصد منها رفع حرج عن المؤمن من غير أن يكون في ذلك اعتداء على حرمة الله . فقد قال رجل للنخعي : إن فلاناً أمرنى أن آتئى مكان كذا وكذا ، وأنا لا أقدر على ذلك المكان ، فكيف الحيلة ؟ فقال له النخعي : تقول : والله ما بصر إلا ما سدنى غيرى - يعنى إلا ما أبصرنى ربى (١)

وعن ابن مكيّن قال : كنت عند إبراهيم وامرأته تعاتبه في جارية له وبيده مروحة ، فقال : أشهدكم أنها لها ، فلما خرجنا من عنده قال : على ما شهدتم ؟ قلنا : إنك جعلت الجارية لها ، فقال أما رأيتموني أشرت

إلى المروحة ؟ إنما قلت لكم : اشهدوا أنها - وأنا أغنى المروحة التي كنت أشير إليها (١)

وروى الخصّاف حوادث في الحيلة نسبها إلى إبراهيم . وفي ظاهرها إماتة حق ، ونحن نستبعد صدورها عن النخعي (٢) .

* حيوان :

- وطء الحيوان (ر : وطء)
- جنابة الحيوان (ر : جنابة / ١ آ)
- خصاء الحيوان (ر : خصاء)
- ما يجوز للمحرم قتله من الحيوانات (ر : حج ٨ و ٣) وقتل الكلب الأسود ، وعدم أكل صيده . (ر : كلب / ١)
- صيد الحيوان (ر : صيد / ٢ آ)
- سؤر الحيوان (ر : نجاسة / ٣ آ ٣)
- نجاسة بول الحيوان وعذرفته (ر : نجاسة / ١ آ ٢)
- ما هو نجس العين من الحيوانات (نجاسة / ١ ح)
- ما لا ينجس من الحيوان بموته . (ر : نجاسة / ١ آ)
- ما يباح أكله من الحيوان . (ر : طعام / ٢)
- ذبيح الحيوان للأكل . (ر : ذبيحة)
- سقى الحيوان الخمر . (ر : أشربة / ١ آ)
- انتهى عن رسم الحيوان في وجهه ، ولطمه وجره برجله إلى مذبحه . (ر : رسم)

[خ]

* خاتم :

- لبس الخاتم المنقوش (ر : لباس / ٥) .
- حل لبس الخاتم للمحرم (ر : حج / ٣ و ١) .

* خالة :

- الخالة هي الأحق بالحضانة بعد الجدة لام . (ر : حضارة) .
- حق الخالة في الميراث . (ر : إرث / ١٠ د) .

* خسارة .

- نسبة اقتسام الخسائر بين الشركاء في الشركة . (ر : شركة / اب) .
- تحمل المال لجميع الخسائر في المضاربة . (ر : شركة / ٣ د) .

* خسوف :

- صلاة الخسوف . (ر : صلاة / ٢٤ ز) .

* خشب :

- كراهة استعماله في القبر . (ر : قبر / ١) .

* خشوع :

- الحرص على الخشوع في الصلاة . (ر : صلاة / ١٦ آ) .

* خُصَاء :

- لا بأس بخصاء الدابة إذا طُلِبَ بذلك صلاحها^(١) .
- جواز الأضحية بالخصى من الحيوان (ر : أضحية / ٢) .

* خُضَاب :

- سُئِلَ النخعي عن خضاب الوَسْمَةِ فقال : « بقلة طيبة^(٢) » .
- تحريمه على المعتدة من الوفاة . (ر : عدة / ٤ د) .

* خُطَا :

- القتل الخطأ ، وما يجب فيه (ر : جناية / ٣ آ ٣) .
- فساد الصوم بالأكل والشرب خطأ . (ر : صيام / ٥ آ) .

* خُطْبَة :

- خطبة الجمعة (ر : صلاة / ٢١ و)
- خطبة العيد (ر : صلاة / ٢٣ ٥ هـ) .

* خُطْبَة :

- خطبة النكاح (ر : عدة / ٤ د) .

* خُف :

- انظر أيضًا : جورب ، جرموق ، خمار .
- ١- المسح على الخُفَّين : وسيكون الحديث فيه في النقاط التالية :

١- مشروعيته .

٢- ما يجوز المسح عليه من الخفاف .

(١) آثار أبي يوسف ٢٣٩ وآثار محمد ١٣٦ .

(٢) آثار أبي يوسف ٢٢٣ .

٣ - كيفية المسح .

٤ - مدة المسح .

٥ - نواقض المسح على الخُفَّين .

١ - مشروعية المسح على الخُفَّين :

يُشرع المسح على الخُفَّين ، فقد روى النخعي عن همام بن الحارث قال : رأيت جريراً - هو ابنُ عبد الله البَجَلِيّ - يتوضأُ من مطهرة المسجد ، فمسح على خُفَّيه ، ف قيل له في ذلك ، فقال : وما يمنعني ؟ فقد رأيت رسولَ الله يفعلُه ، قال إبراهيم : فكان هذا الحديث يعجب أصحاب عبد الله بن مسعود ؛ لأنَّ إسلام جرير كان بعد أن نزلت المائدة ^(١) ؛ لأنَّها هي التي أمرت بالوضوء ، و رخصت بالتييمم بقوله تعالى - في سورة المائدة ٦ - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ، أَوْ عَلَى سَفَرٍ ، أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ، أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ، فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ .

٢ - ما لا يكره المسح عليه من الخفاف :

وإذا كان بعض العلماء يرون كراهة لبس الخُفِّ عند مدافعة الأَخْبِثِينَ ، فإن إبراهيم لم يكن يرى بذلك بأساً ، فقد كان إذا أراد أن يبول لبس خفه ، ولا يرى الأمر بذلك إلا واسعا ^(٢) .

- ويجوز المسح على الخف ، وإن كان الخف ذا طبقات متعددة ، وكذلك

(٢) المغني ١/٢٩٠ .

(١) عبد الرازق ١/١٩٣ .

لو لبس خفافاً عِدَّةً ، « فلو مسح على خُفٍّ على خُفٍّ ، ثم نزع الأعلى لم يضره ذلك شيئاً ، ولا يلزمه إعادة المسح على الأسفل ^(١) » .

٣ - كيفية المسح :

يمسح أعلى الخُفِّ دونَ أسفله وعقبه ^(٢) ، ويمسح مرةً واحدةً ، يبدأ بالأصابع ، وينتهي بالساق من الوسط . قال النخعي : « المسحُ على الخُفِّ مرةً واحدةً من الأصابع إلى الساق ^(٣) ، وكان النخعي نفسه يفعل ذلك ، فقد توضأ ومسح على خفه مرةً واحدةً ^(٤) ، وجلس مرةً يعلم أصحابه كيفية المسح على الخفين ، فقال : « المسح على الخُفَّين هكذا : ووسط المسح إلى فوق الأصابع ^(٥) » .

٤ - مدة المسح :

يمسح المقيم يوماً وليلةً ، والمسافر ثلاثة أيام بلياليها ، فقد روى النخعي ، عن أبي عبد الله الجدلي ، عن خزيمة بن ثابت ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه جعل المسح على الخُفَّين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوماً وليلة ^(٦) ، وكان النخعي يحب التمسك بهذه المدة ؛ لأنه يعتبر ذلك تمسكاً بالسنة ، فقد كان في سفر ، فأتى عليهم يوم حار ، فقال : « لولا خلاف السنة لنزعْتُ خُفِّي ^(٧) » .

٥ - نواقض المسح :

ينقض المسح على الخُفِّ نزعُه ، فإذا نزع خُفَّهُ ، فهل عليه الوضوء ، أم يكفيهِ غسل القدمين ؟ روايتان عن النخعي :

- | | |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) المحلى ١٠٥/٢ | (٢) المغنى ٢٩٧/١ |
| (٣) آثار أبي يوسف ١٦ | (٤) ابن أبي شيبة ٣٠/١ |
| (٥) ابن أبي شيبة ٣٠/١ | (٦) معاني الآثار ٨١/١ |
| (٧) ابن أبي شيبة ٢٩/١ | |

الأولى : « أنه إذا خلع خفيه قبل مُضَيَّ مدة المسح ، أو بعد مضيتها ، فليغسل قدميه ، ثم ليلبسه ^(١) قال النخعي : إذا كنت على مسح وأنت على وضوء فنزعت خفك فاغسل قدميك ^(٢) .

والثانية : « أنه يستأنف وضوءاً جديداً ، قال النخعي : « إذا نزعهما أعاد الوضوء ، قد انتقض وضوءه الأول ^(٣) » .

- ولا تعتبر انتهاء مدة المسح بحد ذاتها ناقضة للمسح ما دام الإنسان على طهارة ، بل له أن يصلي بذلك الوضوء - رغم انتهاء مدة المسح - حتى يحدث ناقضاً ، وحينئذ يجب عليه خلع الخف والوضوء ، قال النخعي : « إذا مضى وقت المسح ، وهو على طهارته ، له أن يصلي بمسحه ، حتى تنتقض طهارته ^(٤) » .

- خلع الخفين حين الإحرام بالحج . (ر : حج / ٣ و ١) وجزاء من لبسه فيه (ر : حج / ١٧ / ٢٢) .

- تطهير الخف بذلك . (ر : نجاسة / ٣ ج) .

* خلاء :

- انظر أيضاً : استنجاء .

١ - لا يجوز استقبال القبلة في التخلّي ، لافي الصحارى ، ولا في البُنيان . ^(٥)

٢ - إذا عطس الرجل ، وهو على الخلاء ، فلا بأس أن يحمّد الله تعالى :

قال النخعي - في الرجل يعطس على الخلاء - : « يحمّد الله فإنه يصعد ^(٦) » .

(١) عبد الرزاق ٣٠/١ وآثار أبي يوسف ١٦

(٢) آثار محمد ٢٤/١ واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١١٩

(٣) عبد الرزاق ٢١٠/١ و ٢١٧ والمجموع ٥٧٣/١ والمغنى ٢٨٨/١

(٤) المحلى ٤/٢ . (٥) نيل الأوطار ٩٠/١

(٦) ابن أبي شسبية ٢٠/١ وآثار أبي يوسف ٦٤ وعبد الرزاق ٤٥٥/٢

والمجموع ٩٧/٢

- ولا بأس بذكر الله تعالى حين التَّخْلِ (ر : ذكر) .
- لا تجوز قراءة القرآن حين التَّخْلِ (ر : قرآن / ١) .

* خُلع :

الخُلْع : هو طلاق الرجل زوجته على مال يأخذه .

وسيكون الحديث في الخلع في النقاط التالية :

- ١ - الخلع هزله جَد .
- ٢ - البذل في الخلع .
- ٣ - الخلع طلاقه بائنة .
- ٤ - عدة المختلعة .
- ٥ - نفقة المختلعة .

١ - الخلع هزله جند :

الخلع من الأمور التي لا يجوز المزاح فيها ، والإنسان مسئول فيها عن كل ما يتكلم به ، ولو لم يكن صادقاً في ذلك ، قال النخعي - في الرجل يقول لامرأته : قد خلعتك ، ولم يكن خلعتها ، قال - : « قد خلعتها ولا شيء عليه ^(١) » .

٢ - البذل في الخلع :

يجوز الخلع على قليل المسال وكثيره ، سواء كان ما يأخذه الرجل من زوجته بدل الخلع أكثر من المهر الذي أعطاها ، أو أقل ، طالما قد تم الاتفاق على ذلك ، قال النخعي : « الخلع دون عقاص الرأس ^(٢) » ، هذا إذا كان الأمر من قبلها ، ولم يكن الزوج مقصراً في حقها ، أما إن كان الأمر من قبله -

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٧/١ .

(٢) عبدالرزاق ٥٦٦/٦ ورواه المحلى ٢٤١/١ والمغنى ٥٢/٧ والقرطبي ٤١/٣ .

من ظَلَمَ ونحوه - لم يجز أن يأخذ منها شيئاً من المال ، قال النخعي : « إذا جاء الأمر من قبلها حلّ له أخذها منها ، وإن جاء من قبله لم يحل له أخذها منها ^(١) ، وهو آثم بذلك ، فقد نقل عن إبراهيم أن امرأة اختلعت من زوجها ، فقال إبراهيم : أما إنها مخاصمتك عند الله يوم القيامة ^(٢) ، وجاز لها استرداد ما أخذته منها ، والعودة إليه ، لأن الخلع لم يقع بذلك ، قال ابن قدامة - حاكياً مذهب النخعي في ذلك - : « إن عضل زوجته وضارّها ، بالضرب ، والتضييق عليها ، أو منعها حقوقها من النفقة والقسم ونحو ذلك ؛ لتفتدي نفسها منه ، ففعلت ، فالخلع باطل ، والعوض مردود ^(٣) » .

٣ - الخلع طلاقه بائنة :

الخلع طلاقه بائنة لا تثبت فيه رجعة ^(٤) ، قال النخعي : « الخلع تطليقة بائنة ^(٥) ، ونقل القرطبي ، وابن كثير : أن الطلاق يقع بقبض المال ، وإن لم ينطق بلفظ. الخلع ، قال النخعي : « أخذ المال تطليقة بائنة ^(٦) فإن طلقها في عدتها من الخلع لحقها الطلاق ^(٧) » .

٤ - عدة المختلة :

- وعدة المختلة عدة المطلقة ^(٨) . (ر : عدة / ١) .

٥ - نفقة المختلة :

إذا شرط. الزوج على المختلة أن لا نفقة لها فهما على ما شرطاً ، وإن شرط. عليها أن لا سكنى لها فالشرط. لاغ ، ولها السكنى ، وإن لم يشترط. شيئاً

(١) عبد الرزاق ٤٩٨/٦ وتفسير ابن كثير ٢٧٣/١ وآثار محمد ٩١

(٢) ابن أبي شيبة ٢٥٨/١ (٣) مغنى ٥٥/٧

(٤) المغنى ٥٩/٧ وآثار محمد ٧٢ و ٧٤

(٥) عبد الرزاق ٤٨١/٦ وابن أبي شيبة ٢٤٤/١ والمحلى ٢٣٨/١٠ والمغنى ٥٦/٧

(٦) المغنى ٥٨/٧ (٧) القرطبي ١٤٧/٣ وتفسير ابن كثير ٢٧٦/١

(٨) ابن أبي شيبة ٢٤٤/١ ب والمغنى ٤٤٩/٧

فلها النفقة والسكنى ، سواء كانت حاملا أم غير حامل ، قال النخعي :
 « للمختلعة النفقة والسكنى ، إلا أن يشترط. أن لا نفقة لها ، فيجوز شرطه
 في النفقة ، ولا يجوز في السكنى ^(١) ، وقال في المختلعة الحامل : « إن لم
 يشترط. فالنفقة لها ^(٢) » وقال : « المختلعة الحامل لها النفقة إلا أن
 يشترط. عليها ^(٣) » .

- إذا اختلعت المرأة من زوجها ، وهو مريض ، فمات من مرضه ، فلا ميراث
 لها . (ر : إرث / وب ٢) .

* خلوة :

- وجوب المهر بالخلوة الصحيحة بعد العقد . (ر : نكاح / ٣ و ٢) .

* خمار :

تمسح المرأة على رأسها في الوضوء على الشعر ، ولا يجزيها أن تمسح على
 خمارها ^(٤) ، قال النخعي : « إذا توضأت المرأة فلتنزع خمارها ، ولتمسح
 برأسها ^(٥) » .

* خمر :

- انذار : أشربة / ١

- مضاعفة العشر على الخمر . (ر : عشر) .

* خنثى :

- ميراث الخُنْثَى (ر : إرث / ب ١) .

(١) عبد الرزاق ٥٠٨/٦ (٢) عبد الرزاق ٥٠٩/٦

(٣) ابن أبي شيبة ٢٤٧/١ و ٢٤٨

(٤) آثار محمد ٧٣/١ ور « المغنى ٣٠٥/١

(٥) ابن أبي شيبة ٥/١ ب .

* خنزير :

- الخنزير ليس بمال ، ولا يجوز بيعه . (ر : بيع / ٢١) .

- نجاسته . (ر : نجاسة / ١ ح) .

• خنفساء :

- لا تنجس بالموت . (ر : نجاسة / ١ ز) .

* خوف :

- صلاة الخوف . (ر : صلاة / ٢٢٢) .

- لا جمعة على خائف . (ر : صلاة / ٢١ د ٢) .

* خيار :

- خيار العتق . (ر : رق / ٥٧) .

- خيار الشرط . في البيع . (ر : بيع / ١٥٤) .

- خيار الرؤية . (ر : بيع / ٥٤ ٢) .

- خيار العيب . (ر : بيع / ٣٥٤) .

- خيار المجلس . (ر : بيع / ٤٥٤) .

- خيار المجلس للمفوضة في الطلاق . (ر : طلاق / ٢٢٤) .

- خيار التغيرير . (ر : تغيرير) .

* خيل :

- زكاة الخيل . (ر : زكاة / ١٢) .

- حل أكل لحم الخيل . (ر : طعام / ٢) .

- لا بأس بسؤر الخيل . (ر : نجاسة / ٣ آ ٣) .

[د]

* دابة :

- انظر : حيوان .

* دامعة :

- تعريفها وما يجب فيها (ر : جنائية / ٣ ب ٢) .

* دامية :

- تعريفها وما يجب فيها (ر : جنائية / ٣ ب ٢) .

دباغة ؟

الدباغة : هي كل ما صلاح به الجلد ، ومنعه من الفساد ، قال الذخعي :

« ما أصلحت به الجلد من شيء يمنعه من الفساد فهو له دباغ ^(١) » .

- تطهير الجلد بالدباغة : (ر : نجاسة / ٣ د) .

* دُبُر :

- حشو دبر الميت بالقطن . (ر : ميت / ٥) .

- تطهير الدبر مما يخرج منه . (ر : استنجاء) .

* دراهم :

- مَسَّ الدراهم التي نقش عليها اسمُ الله تعالى على غير وضوء ، وإدخالها

المرحاض . (ر : قرآن / ١) .

* دعاء :

١ - رفع اليدين والصوت بالدعاء :

كان النخعي يكره رفع اليدين في الدعاء ، فعن شُعْبَةَ قَالَ : « قلت للمغيرة : أكان إبراهيم يكره إذا انصرف من الصلاة - أن يقوم مستقبل القبلة يرفع يديه ؟ قال : نعم (١) . »

كما يرفع يديه في الدعاء عند استلام الحجر الأسود ، وعلى الصفا والمروة ، وفي عرفات ، وفي جمع ، وعند الجمرتين ، قال النخعي : ترفع الأيدي في سبعة مواطن : في افتتاح الصلاة ، وافتتاح القنوت في الوتر ، وفي العيدين ، وعند استلام الحجر ، وعلى الصفا والمروة ، وعرفات ، وجمع ، وعند الجمرتين (٢) .

ولا يرفع صوته بالدعاء ، قال إبراهيم : ﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا ﴾ هو الدعاء (٣) .

٢ - الدعاء للكافر :

كان النخعي يجيز الدعاء للكافر بما يفيد هدايته إلى الإسلام ، كالدعاء بالهداية ، والرحمة ، ونحو ذلك ، وكان مما قال : « لا بأس أن يقول - لليهودي والنصراني - : هداك الله (٤) » .

٣ - دعاء دخول المسجد :

كان إبراهيم إذا دخل المسجد قال : « بسم الله ، والسلام على رسول الله (٥) »

(٢) آثار أبي يوسف ٢١

(٤) ابن أبي شيبة ١٥٦/٢ ب

(١) ابن أبي شيبة ١١٦/١

(٣) ابن أبي شيبة ١١٢/٢

(٥) ابن أبي شيبة ٥١/١

٤ - الأدعية في الصلاة :

يستفتح الصلاة بدعاء الاستفتاح (ر : صلاة / ٩ د) وفي الركعة الثالثة من الوتر يدعو بدعاء القنوت (ر : صلاة / ٦٥٢) وكره النخعي الدعاء لإنسان بعينه في الصلاة ^(١) ، وكان يستحب أن يدعو في المكتوبة بدعاء القرآن ^(٢) ، ويقول : « ادع في الفريضة بما في القرآن ^(٣) » وكان لا يجوز الدعاء بغير ذلك ^(٤) .

٥ - الدعاء عقب الصلاة :

سئل النخعي عن الإمام إذا سلم ، فيقول : « صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّد ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » فقال : « ما كان من قبلكم يصنع هكذا ^(٥) » ، وكان إذا سلم أقبل بوجهه على الناس ، يقول : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له ^(٦) » .

٦ - الدعاء في القنوت :

انظر : صلاة / ٦٥٢

* دعوة :

كان النخعي يرى إجابة الدعوة إلى الطعام ونحوه ، ولو كان الداعي ظالماً ، دفعاً للفتنة ، وتآلفاً للقلوب ، فقد سأله منصور ، قال : قلت لإبراهيم : عريف لنا يَهْمُط. ويصيب من الظلم ، فيدعوني فلا أجيبه ، قال : الشيطان عرض بهذا البوق عداوة ، وقد كان العمال يَهْمُطُون ويصيبون ثم يدعون فيُجابون ^(٧) .

(١) المغني ٥٥٠/١

(٣) ابن أبي شيبه ٤٦/١ .

(٣) عبد الرازق ٤٤٩/٢ .

(٤) طرح التشريب ١١١/٣ .

(٥) ابن أبي شيبه ٤٧/١

(٦) ابن أبي شيبه ٤٧/١

(٧) عبد الرازق ١٥١/٨

* دعوى :

- انظر : قضاء .

* دُفّ .

- حكم استعمال الدّف . (ر : موسيقى) .

* دفاع :

- حكم الدفاع عن المسال ونحوه . (ر : جنابة / ٢ و) .

* دفن :

- دفن الموتى . (ر : ميت / ٨) .

* دقيق :

- كان النخعي لا يرى بأساً أن يغسل يده بالدقيق ^(١) .

* ذلك :

- تطهير النعل بالدلك بالتراب . (ر : نجاسة / ٣ ج) .

- الدلك في الوضوء . (ر : وضوء / ٥ آ) والغسل (ر : غسل / ٢) .

* دم :

- نجاسة الدم . (ر : نجاسة / ١ ج) و (نجاسة / ١ ب) .

- ما يعفى عنه من الدم لصحة الصلاة . (ر : صلاة / ١٥ آ) .

- نقض الدم الوضوء . (ر : وضوء / ٣٦ آ) .

- ما لا دم له من الحيوانات لا ينجس بالموت . (ر : نجاسة / ١ ز) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٤/١ ب .

* دود :

- انتقاض الوضوء بخروج الدود من الدبر (ر : وضوء / ٦ آ ٤) .
- عدم انتقاض الوضوء بخروج الدود من البدن . (ر : وضوء / ٧ ب) .

* دين :

سيكون الحديث فيه في النقاط التالية :

١- المال الذي في الذمة .

٢- الأجل .

٣- مكان الوفاء .

١ - المال الذي في الذمة :

عرّفت مجلة الأحكام العدلية الدين بأنه ما ثبت في الذمة .

(١) فإذا استدان رجلٌ من آخر شيئاً يثبت في الذمة ، فعليه أن يوفيه إياه ، فإن رفض الوفاء ، فوقع في يد الدائن ما يماثل دينه من مال المدين ، جاز له أخذه ؛ وفاء لدينه ، قال النخعي : « إذا أخذ منك شيئاً ، فخذ مثله ^(١) ، لقوله تعالى في سورة النحل ١٢٦ : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ .

(ب) ولا يجوز لدائن أن يشترط على المدين أن يؤديه زيادة عما استقرضه ، سواء كانت تلك الزيادة مالاً ، أم منفعة ، أم خدمة ، قال النخعي : « كلُّ قرضٍ جرَّ منفعة فلا خير فيه ^(٢) » .

فإن لم تكن تلك الزيادة مشروطة فهل يجوز أخذها ؟ روايتان عن

النخعي :

(١) المحلى ١٨١/٨ وتفسير ابن كثير ٥٣٣/٤ (ط دار الشعب)

(٢) عبد الرزاق ١٤٥/٨ وآثار محمد ١٣٢

الأولى : « يجوز أخذها إن كان معروفاً التهادى بين الدائن والمدين قبل ذلك ، فقد روى منصور عن إبراهيم النخعي ، وذكر نبي علقمة عن أكل المرء عند من له عليه دين ، فقال إبراهيم : « إلا أن يكون معروفاً كانا يتعاطيان »^(١) . وعلى هذا يُحمل ما نقله ابن حزم عن النخعي أنه صح عنه النهي عن قبول هدية المستقرض^(٢) وعلى هذا يحمل أيضاً ما رواه عنه محمد في الآثار في رجل أقرض رجلاً ورقاً فجاء بأفضل منها قال : « الورق بالورق وأكره الفضل فيها حتى يأتى بثليها »^(٣) .

والثانية : « يجوز أخذ هذه الزيادة غير المشروطة ، وإن لم يكن معروفاً التهادى بينهما ، سواء أكانت هذه الزيادة زيادة في القدر أم في الصفة ، فقد روى مسلم عن جابر قال : « أقبلنا من مكة إلى المدينة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاعتلّ جملتي ... وساق الحديث بقصته ، وفيه ... ثم قال لي : بعني جملتك هذا ، قال : قلت : لا ، بل هو لك ، قال : لا ، بل بعنيه ، قال : قلت : لا ، بل هو لك يا رسول الله ، قال : لا ، بل بعنيه ، قال قلت : « فإن لرجل علي أوقية ذهب ، فهو لك بها ، قال : « قد أخذته ، فتبّلغ عليه إلى المدينة ، قال فلما قدمت المدينة قال رسول الله لبلال : « أعطه أوقية من ذهب ، وزده ، قال فأعطاني أوقية من ذهب ، وزادني قيراطاً »^(٤) . أقول : وهذه زيادة في القدر . أما الزيادة في الصفة : فعن أبي رافع - مولى - رسول الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكراً ، فقدمت لبلى من لبلى الصدقة : فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكرة ، فرجع أبو رافع ،

(٢) محلى ٨/٨٦

(١) محلى ٨/٨٦

(٣) آثار محمد ١٣٢

(٤) أخرجه مسلم في المساقاة باب بيع البعير واستثناء ركوبه

فقال : « لم أجِدْ فيها إلا خيراً رباعياً ، فقال : « أعطه إِياد ، إن خيراً الناس أحسنهم قضاء »^(١) . وقد حكى ابنُ قدامةَ مذهبَ النخعي في ذلك ، فقال : « إن أقرضه مطلقاً من غير شرط ، فقضاه خيراً منه في القدر ، أو في الصفة ، أو دونه برضاها جاز »^(٢) .

(ج) وكان النخعي لا يرى بأساً في الرجل يكون له الحقُّ إلى أجل ، فيقول - للمدين - : عجل لي بالوفاء وأضعُ عندك مبلغ كذا^(٣) ، أو يقول المدين له : « ضع عني بعضه أعجل لك بقيته ؛ لأنَّ الدائنَ أخذَ لبعض حقه تارك لبعضه ، فجاز ، كما لو كان الدين حالاً »^(٤)

(د) ويجوز التصدُّق بالدين قبل قبضه على غير المدين ، وأما على المدين فلا يجوزُ إلا بعد قبضه ، قال النخعي : إن قال : إن لم تقضيني ديني إلى يوم كذا فهو عليه صدقة ، فليس بشيء ، وإذا قال : « وإن لم تعطني إلى يوم كذا ، فهو في المساكين صدقة ، فهو كما قال »^(٥) .

(هـ) ولا يجوز بيع الدين بالدين^(٦) ، وعلى هذا لو اقتسم الشريكان الغرماء ، فأخذ هذا بعضهم ، وهذا بعضهم ، فتوى نصيب أحدهما ، قال إبراهيم : « ليس بشيء ، ما خرج أو توى فهو بينهما »^(٧) ، وقال - في الرجل يكون له على الرجل دين فيجعله في السلم قال - « لا خير فيه حتى يقبضه »^(٨) .

(١) أخرجه مسلم في المساقاة باب جواز اقتراض الحيوان ومالك في الموطأ وأبو داود والترمذي والنسائي كلهم في البيوع ، والبكرة : الفتية من الإبل ، والرباعي : الذي دخل في سن السابعة

(٢) المغني ٣٢١/٤

(٣) عبد الرزاق ٧٣/٨ و ٧٤ وآثار أبي يوسف ١٨٥ والمغني ٤٩٠

(٤) مغني ٤٨/٤ وآثار أبي يوسف ١٨٥

(٥) ابن أبي شيبه ١٥٨/١ ب

(٦) المغني ٧٧/٥

(٧) عبد الرزاق ٢٨٨/٨ والمغني ٧٧/٥

(٨) آثار محمد ١٢٨

(و) وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة ، ثم أعتقه - وعليه دين - فإن الغرماء يتسبعون العبد في ديونهم ، قال النخعي : « إذا أذن الرجل لعبده في التجارة ، ثم أعتقه ، لم يزد له إلا صلاحاً ، يتسبع الغرماء العبد عتقاً » (١) .

(ذ) وإذا كان على الإنسان دينٌ ، فمات ولم يوفه ، فشهد عليه الورثة بذلك الدين ، تحمّلوا هم بقدر ميراثهم منه ، قال النخعي : « إذا شهد الورثة بدين على الميت قال : يجوز على الورثة بحساب ماورثوا ؟ وقال : « إذا شهد اثنان من الورثة جازَ عليهما في أنصبيهما » (٢) و (ر : لإقرار / ٢)

- وفاء الدين عن الميت من التركة (ر : تركة / ٢ ح)
- جواز وفاء الدراهم عن الدينار ، والدينار عن الدراهم . (ر : بيع / ٥٥)
- إذا باع سلعة فأفلس المشتري ، والسلعة قائمة عنده بعينها . (ر : تفليس)
- كيف يتقاضى الدائنون ديونهم ممن حكم بتفليسه . (ر : تفليس)
- زكاة الدين . (ر : زكاة / ٣٣ ب)
- صرف الزكاة في قضاء ديون المدين وإن كثرت . (ر : زكاة / ٢١)
- عدم إِنْظار المدين المعسر . (ر : تفليس)
- وفاء ديون الله تعالى بعد الوفاة . (ر : زكاة / ٢٤)

٢ - الأجل :

إن موت الدائن أو المدين يُحلُّ أَجَلَ الدين ، فمن مات وله دينٌ إلى أجل حلَّ دينه ، قال النخعي : « إذا مات الميت حلَّ دينه » (٣) وكذا إذا مات المدين ، وعليه دين مؤجلٌ ، فإنه يحل بالموت ، لأنه لا يخلو إما أن يبقى الدين في ذمة الميت

(١) ابن أبي شيبة ١٧٩/٢

(٢) عبد الرزاق ٢٨٦/٨

(٣) المحلى ٨٥/٨

أو الورثة ، أو يتعلق بالمال ، ولا يجوز بقاؤه في ذمة الميت لخبرائها وتعذر مطالبته : ولا في ذمة الورثة ، لأنهم لم يلتزموه ولا رضى صاحب الدين بدمهم وهي مختلفة متباينة ، ولا يجوز تعليقه على الأعيان وتأجيله ، لأنه ضرر بالميت وصاحب الدين ولا نفع للورثة فيه ، أما الميت فلأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الميت مرتهن بدينه حتى يُقضى عنه » ^(١) ، وأما صاحبه فيتأخر حقه ، وقد تتلف العين فيسقط حقه ، وأما الورثة فإنهم لا ينتفعون بالأعيان ، ولا يتصرفون فيها ، وإن حصلت لهم منفعة فلا يسقط حظ الميت وصاحب الدين لمنفعة لهم . ^(٢)

٣ - مكان الوفاء :

مكان وفاء الدين عند النخعي هو مكان القرض ، ولا يجوز أن يشترط الدائن على الدين وفاءه في غير مكان القرض ، كأن يشترط الوفاء في بلد آخر . كما لا يجوز أن يشترط عليه أن يكتب له به سَفْتَجَة ^(٣) ، لأن ذلك منفعته له ، وهي أمن خطر الطريق ، وقد نهى رسول الله عن قرض جر نفعا ، ونقل أبو يوسف عن النخعي أنه كان يكره أن يأخذ الرجل من الرجل الدراهم قرضا على أن يوفيه إياها في أرض أخرى ^(٤) ، وروى عبد الرزاق أن عبد الله ابن الزبير كان يستلف من التجار أموالا ، ثم يكتب لهم إلى العمال ، قال عطاء : « فذكرت ذلك إلى ابن عباس ، فقال : لا بأس به ، قال الثوري : « وكان إبراهيم يكرهه ^(٥) ، ولكن نقل ابن قدامة أن النخعي لم ير بذلك بأسا ^(٦) ،

(١) الحديث لم أجده ، وعند النسائي في البيوع باب التغليظ في الدين « والذي نفسى بيده لو ان رجلا قتل في سبيل الله ثم أحيى ثم قتل ثم أحيى ثم قتل وعليه دين ما دخل الجنة حتى يقضى عنه »

(٢) المغنى ٤/٤٣٥

(٣) السفتجة : أن يعطى رجل لآخر مالا وللآخر مال في بلد المعطى ، فيوفيه إياه

(٤) آثار أبي يوسف ١٨٤ وآثار محمد ١٣٢ (٥) عبد الرزاق ٨/١٤٠

(٦) المغنى ٤/٣٢٠

ويظهر أن مانقله عبد الرزاق من كراهة النخعي للسفّجة هو في حالة الاشتراط ،
ويحمل ما نقله ابن قدامة من الإباحة على حالة عدم الاشتراط .

وإن أقرضه قرضاً مطلقاً ، من غير شرط شيء ، فوفاه في بلد آخر ، أو كتب له
بدينه سفّجة ، فلا بأس بذلك ، وقد نقل ابن قدامة رأى النخعي في ذلك ،
فقال : « فإن أقرضه مطلقاً من غير شرط ، فقضاه خيراً منه في القدر ،
أو في الصفة ، أو دونه برضاهما جاز ، وإن كتب له بها سفّجة ، أو قضاه
في بلد آخر جاز ، ورخص في ذلك ابن عمر ، وسعيد بن المسيّب ، والحسن ،
والنخعي و (١) »

* دين : « ملة »

- المنع من الإرث بسبب اختلاف الدين . (ر : ارث / ٣ ح)
- اشتراط اتحاد الدين لوجوب النفقة على الأقارب . (ر : نفقة / ٢ ح)
- جواز الولاء بين المختلفين في الدين . (ر : ارث / ١ ح ٣)
- انظر أيضاً . (إسلام) و (كفر)

* دية :

- انظر جناية / ٤ ب
- وجوبها في القسامة . (ر : قسامة / ١)
- دخولها في التركة ، وجريان الإرث عليها (ر : تركة / ١)

* ديوان :

أهل الديوان : هم العاقلة (ر : عاقلة)

[ذ]

* ذباب :

لا ينجس الذباب بالموت (ر : نجاسة / ١ ذ)

* ذبيحة :

سيكون الحديث في بحث الذبيحة في النقاط التالية :

١ - الذابح

٢ - المذبوح

٣ - آلة الذبح

٤ - التسمية والتوجيه إلى القبلة

٥ - كيفية الذبح

١ - النتائج :

(أ) لا بأس بذبيحة المرأة ، والصبي الذي لما يبلغ اذا اطاق الذبح ، وحفظ

التسمية ^(١) كما تجوز ذبيحة الجنب بغير شروط ^(٢) ، ولا بأس
بذبيحة الأقفف . ^(٣)

(ب) يباح أكل ذبيحة أهل الكتاب ١ - اليهود والنصارى - إذا ذكروا اسم الله

عليها ، أو أهملوا التسمية ، أو تواروا عنا فذبحوه ، ثم قدموا

(١) نيل الأوطار ١٤٦/٨ والمحلى ٤٥٧/٧

(٢) المحلى ٤٥٤/٧

(٣) البخارى ٥٧/١٢

به إلينا ، ولم ندر ماذكروه عليه ، قال النخعي : « لا بأس بذبائح أهل الكتاب ^(١) » وقال : « لا بأس بذبائح النصارى ^(٢) » وقال : « إذا توارى عنك - أي أهل الكتاب فكل ^(٣) » أما إذا سمعنا الكتابي يُهْلُ لغير الله تعالى عند الذبح ، فلا يجوز أكل ذبيحته ، قال النخعي : « إذا ذبح أهل الكتاب فأهْلُوا لغير الله وأنت تسمع فلا تأكل ، وإن لم تشهد فكل ^(٤) » وكان النخعي إذا سمع الكتابي يُهْلُ كره أن يأكل ، إلا أن يتوارى عنه فلا يسمعه ، قال : وإِهْلَالُهُ أَنْ يَقُولَ : بِاسْمِ الْمَسِيحِ ^(٥) .

كما لا يجوز أكل ذبيحة أهل الكتاب لكنائسهم ، فقد كره النخعي أكل ذبيحة النصارى لكنائسهم ^(٦) ، ولا إلى صنم أو غيره ، قال النخعي : « ذبائح أهل الكتاب حلال ، سواء ذكروا اسم الله تعالى عليها أم لم يذكروا ، إلا إذا ذبحوا على صنم أو غيره ^(٧) ، وسواء كان أهل الكتاب من العرب ، كنصارى بنى تغلب وتنوخ وهراء وغيرهم ، أم لا ، لدخولهم في عموم قوله تعالى - في سورة المائدة ٥ - : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ قال النخعي : لا بأس بأكل ذبائح نصارى العرب . ^(٨) »

٢ - وهل يجوز لكتابي أن يذبح للمسلم اضحيته ، أم لا بد من أن يذبحها له مُسْلِم ؟ روى النخعي عن السلف فقال : « كانوا يَقُولُونَ » لا يذبح النسك إلا مسلم ^(٩) ، ولكن النخعي خالف ما رواه ،

(١) عبد الرزاق ٤٨٦/٤ ور : المحلى ٤٥٦/٧

(٢) عبد الرزاق ٧٣/٦

(٣) المحلى ٤١١/٧ وعبد الرزاق ١١٩/٦

(٤) عبد الرزاق ١١٩/٦

(٥) آثار أبي يوسف ٢٣٩

(٦) المجموع ٨٠/٩

(٧) المجموع ٨٠/٩

(٨) المغنى ١٧/٨

(٩) عبد الرزاق ١٨٧/٧ والمجموع ٨٠/٩ والمغنى ١٧/٨

وأجاز أن يذبح الكتابي أضحية المسلم ، قال منصور : قلت لإبراهيم « صبي له ظئر يهودي - أيذبح أضحيته ؟ قال نعم .^(١) »
أقول : « وربما كان يحمل ذلك على خلاف الأولى :

(ج) وإذا كان يجوز أكل طعام المجوس فإنه لا يحل أكل ذبائحهم ولما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبه من رواية الحسن بن محمد بن الحنفية أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام ، فمن أسلم قبل منه ، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية ، غير ناكحى نسائهم ، ولا آكل ذبائحهم^(٢) قال النخعي : « كُلْ طعامَ المجوس كَلَهُ ما عدا الذبائح^(٣) .

٢ - الذبوح :

(١) الحيوان المذبح اما أن يكون مقدورا على ذبحه ، أو غير مقدور على ذبحه ؛ لتوحشه ، أو شروده ، أو تردّيه في بشر ، أو غير ذلك ، أو جنينا ؛ فإن كان الحيوان مقدورا عليه وجب ذبحه من الرقبة ، فإن بقر بطنه ، أو شق رأسه ، فمات ، لم يجزأ كله .

(ب) وان كان الحيوان متوحشا ، أو نادا ، أو متردّيا في بشر لا يقدر على ذبحه ، فهو بمنزلة الصيد^(٤) ، كل موضع في جسده مكان لذكاته ، قال النخعي : « إذا توحش البعير أو البقرة صنع بهما ما يصنع بالوحشية^(٥) » . وقال « هو بمنزلة الصيد^(٦) وعلى هذا فإنه إذا

(١) المحلى ٣٨٠/٧

(٢) المحلى ٣٨٠/٧

(٣) الدراية ١٠٥/٢ وقال هو مرسل جيد الاسناد

(٤) آثار أبي يوسف ٢٣٩ والمجموع ٨١/٩

(٥) ابن أبي شيبه ٢٦٨/٢ والمحلى ٤٤٨/٧

(٦) المجموع ١٣١/٩

توحش الحيوانُ الإنسيَّ المسأكول ، فلم يقدر عليه ، أو تردى في بئر ، وعجز عن عقره في محل الذكاة ، فكل موضع في بدنه محلُّ لذكاته (١) .
قال النخعي - في البعير يتردى في البئر قال - : « إذا لم تقدر على منحره فحيثما جئت فهو منحره (٢) » .

(ج) اما اذا كان جنينا فإن هذا الجنين إن خرج حياً من بطن أمه بعد ذبحها فلا يؤكل إلا بعد ذبحه من الرقبة ، وإن ذبحت أمه فخرج الجنين من بطنها وهو يتحرك حركة المذبوح ، أو وجد ميتاً في بطنها جاز أكله - دون (٣) تفريق بين ما إذا أشعر أو لم يشعر ، قال النخعي : ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر ، إلا أن يقدره (٤) لأن الجنين ركن من أركان أمه ، قال النخعي - في جنين البقرة - : إنما هو ركن من أركانها (٥) ووجه هذه الرواية قوله صلى الله عليه وسلم : « ذكاة الجنين ذكاة أمه (٦) » . وفي رواية أخرى عن النخعي أنه كان يكره أكل الجنين الذي ذبحت أمه ، حتى يخرج حياً فيذكى ، ووجه هذه الرواية معارضة حديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » الأصول المعروفة في الشرع ، فقد قال النخعي : « لا تكون ذكاة نفس ذكاة نفسين (٧) » .

(١) المجموع ١٣١/٩

(٢) آثار محمد ١٣٧

(٣) المغنى ٥٧٩/٨

(٤) عبد الرزاق ٥٠١/٤ وسنن البيهقي ٣٣٩/٩ والمحل ٤٢٠/٧ ومعنى

يقدره : يكرهه ويجتنبه .

(٥) عبد الرزاق ٥٠١/٤

(٦) الحديث صحيح أخرجه الترمذى فى الألفية باب ما جاء فى ذكاة الجنين ،

وأبو داود فى الألفاظ باب ذكاة الجنين واللفظ لهما ، ور : « الموطأ كتاب الذبائح باب ذكاة ما فى بطن الذبيحة » .

(٧) موطأ الحسن ٢٢٢ وسنن البيهقي ٣٣٩/٩ وآثار محمد ١٣٧

٣ - آلة الذبح :

يجوز الذبح بكل ما أفرى الأوداج ^(١) كالسكين ، وليطة القصب ^(٢)
قال النخعي : « لا بأس بذبح الليطة ، وقال : القصبة ^(٣) ، والمروة ^(٤) ،
وفال للأعرابي : « كُلْ ذبيحة المروة ^(٥) » .

ولا يجوز الذبح بأربعة أشياء : السن ، والظفر ، والقرن ، والعظم ،
لقوله عليه الصلاة والسلام : « ما أنهرَ الدَّم ، وذكر اسم الله عليه فكلُّ ،
ليس السنُّ والظفر ، وسأحدثكم عن ذلك ، أما السنُّ فعظم ، وأما الظفر فمدى
الحبشة ^(٦) قال النخعي : « يذبح بكل شيء غير أربعة : السن ، والظفر ،
والقرن ، والعظم ^(٧) » .

٤ - التسمية والتوجيه للقبلة :

إذا ذبح الإنسان فعليه أن يُسمَّى ، فإذا سُمي فلا يجوز أن يذكر مع اسم الله
شيئاً ، قال النخعي : « إذا جَزَرْتَ فلا تذكر مع اسم الله سواه ^(٨) ، فإن
نسيت التسمية جاز أكلُ الذبيحة ، قال النخعي - في الرجل يذبح فينسى أن
يسمى ؟ قال - : « لا بأس ^(٩) » والظاهر أنَّ النخعي لا يُجيزُ أكلَ ما تركت
التسمية عليه عمداً ، كما هو مذهب أبي حنيفة ؛ لأنَّ قوله تعالى - في سورة
الأنعام ١٢١ - : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ عام قطعى الدلالة
عند النخعي ، فلا يخصص بالظني ، كخبر الواحد ، والقياس ، كما سنبين
ذلك في الباب الثاني الذي سنتحدث فيه عن أصول الفقه عند النخعي .

- (١) محلي ٤٤٠/٧ والودجان العرقان اللذان يحملان الدم الى الرأس
(٢) ليطة القصب : قشرته (٣) ابن أبي شيبة ٢٦٩/١
(٤) المروة : حجارة رقاق صلبة (٥) ابن أبي شيبة ٢٦٩/١
(٦) أخرجه البخاري ومسلم في الذبائح
(٧) عبد الرزاق ٤٩٦/٤ ور « المجموع ٨٥/٩ والمغني ٥٧٤/٨ والمحلي ٤٥١/٧
(٨) آثار أبي يوسف ٦٢ وآثار محمد ١٣٦
(٩) عبد الرزاق ٤٧٩/٤ ور « المجموع ٣٢٨/٨

أما توجيه الذبيحة إلى القبلة أثناء الذبح فليس بشرط ، ولكنه هو الأفضل^(١) ، ولذلك أباح النخعي أكل الذبيحة إذا ذبحت إلى غير القبلة^(٢) فقد سأل حماد إبراهيم - عن الرجل يذبح إلى القبلة فيحيل إلى غير القبلة ؟ قال : لا بأس به^(٣) .

٥ - كيفية الذبح :

الذبح على نوعين :

الأول : ذبح من الحلقوم لغير البعير ، وذبح من اللبة للبعير ، وهذا النوع من الذبح يكون للحيوان المقدور عليه ، فيقطع الذابح الحلقوم ، والودجين ، ولا يفصم العنق ، ولا يبلغ به النخاع الشوكي ، فإن بلغ بالذبح النخاع الشوكي ، أو فصم العنق ، كره ذلك ، وجاز أكل - الذبيحة^(٤) ، فقد سئل النخعي - عن الذبيحة تذبح ، فيهر السكين ، فيقطع العنق كله ؟ - قال : « لا بأس به ، وقال هي ذكاة سريعة^(٥) وإذا ذبحها من قفاها حلّ أكلها أيضا ، ولكن يكره ذلك ؛ لما فيه من تعذيب الحيوان ، واحتمال الموت بقطع النخاع الشوكي قبل أن يبلغ سكين الذابح الودجين ، فقد روى مغيرة بن مقسم ، قال : سألت إبراهيم عن الرجل يضرب عنق حمار وحش ؟ فأمرني بأكله ، وسألته عن دجاجة ذبحت من قفاها ، فقال إبراهيم : تلك القفية ، لا بأس بها^(٦) .

الثاني : ذبح في أي موضع في الجسم ، وهذا النوع يكون في الحيوان غير المقدور عليه ، كما في الصيد (ر : صيد) والحيوان الناذ ، والمتوحش ، والمتردى في بشر ، ونحو ذلك . (ز : ذبيحة / ٢ ب) .

(٢) المحلى ٥٤٤/٧

انظر المغنى ٤٣٢/٣

(٤) المجموع ٩٤/٩

(٣) عبد الرزاق ٤٨٩/٤

(٥) عبد الرزاق ٤٩١/٤ ور : المجموع ٩٤/٩ والمغنى ٨٥٠/٨ والمحلى ٤٤٤/٧

(٦) المحلى ٤٤٤/٧

* ذراع :

- كيفية وضع الذراع في السجود في الصلاة . (ر : صلاة / ٩ ن) وكراهة
افتراشه . (ر : صلاة / ١٦ هـ ٢) .

* ذكرٌ :

- مس الذكر لا ينقض الوضوء (ر : وضوء / ٧ هـ) .

* ذكر الله تعالى :

لا بأس للرجل أن يذكر الله تعالى حين التخلّي ؛ لأن ذكر الله محمودٌ على
كل حال ^(١) ، قال النخعي : لا بأس بذكر الله في الخلاء ، فإنه يصعدُ ^(٢)
وقال « أحمد الله على كل حال ، كنت في الخلاء أو غيره ^(٣) » . وعلى هذا
فإنه إذا عطس على الخلاء فإنه يحمد الله تعالى ، ولكن هل يحمد في نفسه
أو بلسانه ؟ قال النووي : « قال البغوي في شرح السنة : فإذا عطس على
الخلاء حمد الله في نفسه ، قاله الحسن والشعبي والنخعي وابن المبارك ...
وحكى ابن المنذر الكراهة عن ابن عباس ، وعطاء ، ومعبد الجهني ، وعكرمة .
وعن النخعي وابن سيرين قالا : « لا بأس به ^(٤) » .

فنحن نرى أنه قد نُقِلَ عنه الجواز مقيداً بكونه في النفس ، ثم نقل عنه
جواز الحمد مطلقاً دون تقييد ، وما أدري كيف يترتب حكم شرعي على
خاطرة في النفس ؛ لأن الذكر في النفس مجردُ خاطرة ، وطالما أن النخعي
قد أجاب الذكر مطلقاً على الخلاء ، فاطراد القياس أن يجيز الحمد على الخلاء
مطلقاً أيضاً .

(١) المغني ١/١٦٦ ونيل الأوطار ١/٢٣٢

(٢) حلية الأولياء ٤/٢٣٠

(٣) آثار محمد ٥١

(٤) المجموع ٢/٩٧

- ذكر الله في الحمام (ر : حمام / ٢) .
- ذكر الله للجنب (ر : جنابة / ١٥) .
- ذكر الله للحائض (ر : حيض / ٢٥) .
- * ذمى :

- دفع الكفارة إلى الذمى (ر : كفارة / ٣ ج) .
- ثبوت الشفعة له كالمسلم (ر : شفعة / ١ د) .
- وقوعه أسيراً في يد العدو ، ثم استرجاع المسلمين له (أسر / ٢) .
- استرقاق أهل الذمة الذين سباهم العدو (ر : رق / ١ آ) .
- * ذهب :

- الأصل عدم جواز استعمال الرجال الذهب إلا في حالات الضرورة ، ومن ذلك : شدّ الأسنان ، وقد رخص النخعي أن تُشدّ الأسنان بالذهب ^(١) .
- زكاة الذهب (ر : زكاة / ٤) .
 - تحريم لبس الذهب على الرجال وحلّه للنساء (ر : لباس / ١) .



* رأس :

- مسح في الوضوء (ر : وضوء / ٣ ج) .
- وضعية الرأس في الركوع في الصلاة (ر : صلاة / ١٦ هـ ٢) .
- تغطية الرأس في الصلاة (صلاة / ١٦ هـ ٣) .
- تغطية الرأس للمحرم . (ر : حج / ٣ و ١) .

* رؤيا :

كان النخعي يجلس ويحدث أصحابه عن سلوك الصحابة حين يرون رؤيا ، فيقول لهم : « كانوا إذا رأى أحدهم ما يكره قال : « أعوذ بما عادت به ملائكة الله ورسله ، وشر ما رأيت في منامى أن يصيبني منه شيء أكرهه في الدنيا والآخرة »^(١) ، وسلوك الصحابة هذا امتثال لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : « إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فإنما هي من الله ، فليحمد الله عليها ، وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان فليستعذ من شرها ، ولا يذكرها لأحد ، فإنها لا تضره »^(٢) .

ويظهر أن النخعي كان يعيد تعبير الرؤيا ، ولذلك كان يسأل عنها ، فقد سئل عن رجل رأى ضوءاً في جوف الليل ، فقال « لو كان هذا خيراً لَنظُرَ

(١) ابن أبي شيبة ١٧٠/٢

(٢) أخرجه البخاري في التعبير باب الرؤيا من الله ، ومسلم في الرؤيا ، والترمذي في الرؤيا ، وأبو داود في الأدب

إليه أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم^(١) - وقال إبراهيم التيمي : « إنما حَكَمَنِي عَلَى مَجْلِسِي هَذَا - يَقْصِدُ مَجْلِسَ الْوَعْظِ - أَنِّي رَأَيْتُ أَتَمَّ رِيحَانًا بَيْنَ النَّاسِ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ ، فَقَالَ : « إِنْ الرِّيحَانَ لَهُ مَنْظَرٌ وَطَعْمُهُ مَرٌّ »^(٢) .

* رؤئية :

- خيار الرؤئية . (ر : بيع / ٢٥٤) .

- الرؤئية تنفى الغرر . (ر : بيع / ٥١) .

* ربا :

- انظر أيضًا (بيع / ٢٥) و (دين / ١ ب) .

الربا على نوعين : ربا النسيئة ، وربا الفضل :

١ - ربا النسيئة :

هو : أن يشترط المقرض على المستقرض أخذ زيادة عما أقرضه ، سواء سماه ربا أم لم يسمه ، لأنَّ العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ . والمباني ، وعلى ذلك ، فلو باع الرجل سلعة نسيئة ، ثم اشتراها منه بأقل من ذلك نقدًا ، فقد أربى . (ر : بيع / ٤٢) .

ولو استأجر سلعة ، فأجرها بأكثر مما استأجرها - دون أن يدخل عليها شيئًا من التحسينات - كان ذلك ربا ؛ لدخوله في ربح مالم يضمن . (ر : إجارة / ٢٢١)

٢ - ربا الفضل :

(١) مفهومه : هو بيع شيء من الأموال الربوية بجنسها ، متفاضلاً ، والأصل فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة » .

(١) ابن أبي شيبة ١٧٠/٢

(٢) ابن أبي شيبة ١٧٠/٢

بالفضة ، والبُرُّ بالبُرِّ ، والشعيرُ بالشعيرِ ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ،
مثلاً بمثل ، يَدَا بيد ، فمن زادَ أو ازدادَ فقد أَرَبى ، الآخذُ والمعطى
فيه سواءُ » (١) .

(ب) **العلة في تحريم ربا الفضل :** هي القَدَرُ مع الجنس ، سواء كان مطعوماً
أم غير مطعوم ، قال النخعيُّ : « إذا كان ما يُكَال من صنف واحد ،
أو كان ما يوزن من صنف واحد ، فهو مكروه أيضاً ، إلا مثلاً بمثل ، يَدَا بيد ،
منزلة الذي يؤكل ويشرب (٢) وعلى هذا فإنَّ الرِّبَا يجري بين كلِّ مكِيل
أو موزون إذا بيع بجنسه ، سواء كان مطعوماً أم غير مطعوم (٣) ،
فإذا وُجِد الوصفان - القدر والجنس - في كلِّ من العَوَاضِلِ حَرُمَ التفاضل
والنساء . وإذا اختلفت العوضان في الجنس حلَّ التفاضل وحرم النساء .
قال النخعيُّ : « ما كان من شيء واحد يُكَال فمِثْلُ بمثل ، فإذا اختلف
فزد ، وازدد ، يَدَا بيد (٤) .

ويعتبر البُرُّ والشعير جنسين ، يجوزُ بيعُ أحدهما بالآخر متفاضلاً (٥)
ولذلك لم يكن النخعي يرى بأساً أن يقول العاملُ لصاحب الرزق : أعطيك
جريبين من شعير بجريب من بُر (٦) ، وقال مغيرة : « سألت الشعبي
وإبراهيم عن أربعة أجربة من شعير بجريبين من حِنْطَة ؟ فقالا جميعاً :
لا بأس (٧) .

وأجاز بيع الدقيق بالقمح كيلاً بكيل (٨) ، وأهدر ذلك الفرق

(١) أخرجه مسلم في المساقاة باب الربا .

(٢) موطأ الحسن ٢٩١

(٣) المغنى ٢/٤

(٤) عبد الرزاق ٣٠/٨ ور المغنى ١٠/٤

(٥) المجموع ٧٠/١٠

(٦) عبد الرزاق ٢٩/٨ والمحلى ٤٩٢/٨

(٧) المحلى ٤٩٢/٨

(٨) المجموع ٧٧/١١ والمغنى ٢٤/٤

الذي في الدقيق ، ولعله اعتبر الفضل فيه مقابل الصنعة - أي : الطحن - وكره بيع السويق بالحنطة مثلاً بمثل : ، لأن فيه فضلاً ^(١) ، وذلك الفضل هو الزيت أو السمن الذي لُتَّ به السويق ، وكان لا يرى بأساً بالثوب بالثوبين نسيئةً إذا اختلف ، ويكرهه في شيء واحد ^(٢) .

وعلى هذا يحمل ما رواه مغيرة عن إبراهيم والشعبي ، قال : « قلتُ لهما : ما تريان في طيلسان بطيلسانين ، وفي مُستقة بمُستقتين ، فقال الشعبي : « لا بأس ، وكرهه إبراهيم ^(٣) .

(ج) شراء مال ربوي وغيره بمال ربوي : إذا اختلط مال ربوي بغيره فهل تبقى له شخصيته الربوية ، أم تذوب تلك الشخصية الربوية ، ويأخذ صفة الشيء الذي اختلط به ؟ فإذا حُلِّيتْ مِنْطَقَةٌ بِقِطْعٍ مِنَ الْفِضَّةِ فهل تُعتبر الْفِضَّةُ قائمة بذاتها ، والمنطقة قائمة بذاتها أثناء البيع ، وبذلك تحافظ الفضة على شخصيتها الربوية ، أم تصبح المنطقة والفضة منطقة ، وتباع وتشتري على أنها منطقة ثمينة ، وبذلك تذوب شخصية المال الربوي ؟ فإذا قلنا ببقاء الشخصية الربوية في الفضة - في هذه الحالة - لم يجوز بيع المنطقة المحلاة بالفضة إلا بثمن أكثر من قيمة الفضة الموجودة فيها ، ليكون الزائد مقابل المنطقة دون الفضة ، ولم يجوز بيعها بأقل مما فيها من الفضة ، لما في ذلك من الربا . وإن قلنا بذبو بان شخصية المال الربوي ، فإن البيع والشراء للمنطقة المحلاة يكون جائزاً بأكثر مما في المنطقة من الفضة ، وبأقل ، ونسيئة ، لأنه بيع منطقة ثمينة بمال ، وقد روى عن النخعي كلال الرايين . ففي رواية عنه أنه قال : « لا بأس بالسيف فيه

(١) عبد الرزاق ٢١/٨ وابن أبي شيبة ٢٧٥/١

(٢) عبد الرزاق ٣٥/٨

(٣) ابن أبي شيبة ٢٧٧/١ ب ، والمستقة : فروة طويلة الكم - القاموس

الحلية ، والمنطقة ، والخاتم - بآن يبتاعه بأكثر مما فيه ، أو بأقل ، ونسيئة ^(١) وقال المغيرة : « سألت النخعي عن الخاتم أبيعه نسيئة ؟ فقال : « أفیه فص ؟ قلت : نعم ، فكأنه هوَن فيه ^(٢) وقال : « إذا كان الخاتم فضة وفيه فص فاشتره بما شئت ، إن شئت قليلا وإن شئت كثيراً ^(٣) »

وفي رواية أخرى : أنه كان لا يري بأساً ببيع السيف المحلى إذا كان الثمن أكثر من الحلية في السيف ، ويكرهه إذا كان الثمن أقل من الحلية ^(٤)

ولعل الرواية الأولى أكثر انسجاماً مع مذهب النخعي ، لأنه لا يوجب الزكاة في هذا الحل ؛ وإن بلغ النصاب ، وكأنه بذلك قد سلخه عن الثمنية ، وألحقه باللباس والأدوات (ر : زكاة / ٦ ب)

٣ - ليس بين العبد وسيد ربا ^(٥) ؛ لأن العبد نفسه ملك سيده ، فما أخذ منه يعتبر أخذاً لبعض ماله .

* رجعة :

الرجعة هي : إعادة المرأة إلى عصمة الزوجية - برفع الطلاق الرجعي - من غير عقد .

وسيكون الحديث فيها في النقاط التالية :

١ - الرجعة مادامت المرأة في العدة .

٢ - بم تكون الرجعة ؟

(١) المجموع ٢٥٢/١٠ والمحلى ٤٩٧/٨ وعبد الرزاق ٦٩/٨

(٢) المحلى ٤٩٧/٨ (٣) آثار محمد ١٣١

(٤) ابن أبى شيبة ٢٧٤/١ ب والمحلى ٤٩٧/٨ والمجموع ٢٥٣/١٠ والمغنى ٣٤/٤

(٥) ابن أبى شيبة ٢٧٢/١ وعبد الرزاق ٧٦/٨ والمحلى ٥١٤/٨

٣ - الإشهاد عليها .

٤ - علم المرأة بالرجعة .

١ - الرجعة مادامت المرأة في العدة :

يجوز للرجل أن يراجع زوجته في الطلاق الرجعي مادامت في العدة ، فإذا انقضت عدتها ، ولم يراجعها ، فقد بانَّت منه ، وإن ادعى بعد انقضاء العدة أنه راجعها عندما كانت في العدة ، فإن صدقته جاز ، وإن لم تصدقه طولب بالبينة على أنه راجعها في العدة ، فإن أقامها كانت زوجته ، ولم يضره جهلها بالرجعة ، قال النخعي : إذا ادعى الرجعة بعد انقضاء العدة فعليه البينة ^(١) ، وإن لم يقيمها حلفت على أنها لم يبلغها أنه راجعها .

٢ - بم تكون الرجعة ؟

الرجعة تكون بالقول ، كما تكون بالفعل .

أما الرجعة بالقول ، فكان يقول لها : « راجعتك » أو يكتب إليها بذلك ^(٢) قال تعالى - في سورة الطلاق ٢ - : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾

وأما الرجعة بالفعل فتكون بالوطء أو دواعيه ^(٣) . قال النخعي : « إذا جامع فدخله رجعة ^(٤) ، وقال : إذا لمس الرجل امرأته من شهوة في عدتها فتلك رجعة ، وإذا قبلها في عدتها فتلك رجعة ^(٥) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٧/١

(٢) ر : ابن أبي شيبة ٢٥٢/١ وعبد الرزاق ٣١٢ / ٦

(٣) ر : المحلى ٢٥٢/١٠ (٤) عبد الرزاق ١٣٧/٦

(٥) آثار محمد ٨٢

٣ - الإشهاد على الرجعة :

لا يشترط الإشهاد على الرجعة ، بل يندب ، لتلايقع التواجد بين الزوجين ، وما ذكره الله تعالى من الإشهاد في قوله تعالى - في سورة الطلاق ٢ - : (فَإِذَا بَلَغَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ) فهو محمول على الندب ، كما في قوله تعالى - في المداينة - في سورة البقرة ٢٨٢ - ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ فإنه للندب ، قال النخعي - في رجل طلق امرأته ، فأشهد ، ثم راجعها ولم يشهد ، قال : لم يكن يُكره ذلك ، وليس فيه إثم ، ولكن يُخاف أن يجحد ^(١) »

- وإذا كان الإشهاد لعدم الجحود في المستقبل ، فإنه يمكنه أن يشهد فيما بعد ، كأن يراجعها اليوم ، ويشهد على الرجعة غداً ، قال النخعي : « إذا راجع ولم يشهد ، فالرجعة صحيحة ، ويشهد بعد ذلك ^(٢) »

٤ - علم المرأة بالرجعة :

لا يشترط علم المرأة بالرجعة لثبوتها ، بل تثبت الرجعة سواء علمت المرأة بها أم لم تعلم ، ولكن يستحب للرجل إعلام المرأة بها ، لأن الرجعة حقه على الخلوص ؛ لكونه تصرفاً في ملكه بالاستيفاء والاستدامة ، فلا يشترط فيه إعلام الغير ، كالأجازة في الخيار ، ولكنه مندوب إليه ومستحب ؛ لأنه إذا راجعها ، ولم يعلمها بالرجعة ، فمن الجائز أن تتزوج عند مضي ثلاث حيض ، ظناً منها أن عدتها قد انقضت ، فكان ترك الإعلام فيه تسبب إلى عقد حرام فاستحب له إعلامها ، ولو راجعها ولم يعلمها ، حتى انقضت عدتها ، وتزوجت بزواج آخر ، ثم جاء زوجها الأول ، فهي امرأته سواء دخل بها الثاني أم لم يدخل ، ويفرق بينهما ^(٣)

(٢) أحكام القرآن ٢/٤٥٥

(١) ابن أبي شيبة ٢٣٤/١ ب

(٣) بدائع الصنائع ٣/١٨١

قال النخعي - في رجل طلق امرأته ، ثم سافر ، وراجعها ، وأشهد على ذلك ، فلم يبلِّغها الكتاب ، حتى انقضت عدتها ، فتزوجت غيره ، فهو أحقُّ بها ، دخل بها الزوج الثاني أم لم يدخل .^(١)

- الرجعة في الإيلاء بالجماع واللسان . (ر : إيلاء / ٥)

- رجعى : الطلاق الرجعى (ر : طلاق / ٨)

- تزين المرأة لزوجه في الطلاق الرجعى . (ر : عدة / ١ - ٩)

* رَجُلٌ :

- كراهة رفع الرجل ، في الصلاة (ر صلاة / ١٦ هـ ٢)

- الجنابة على الرجل وما يجب فيها (ر : جنابة / ٣ ب ١) و (جنابة /

٢ ح)

* رَجَمٌ :

- رجم الزاني المحصن . (ر : زنا / ٣ أ)

- الصلاة على المرجوم . (ر : انتحار)

* رَحِمٌ :

- الرحم : هو القرابة .

- إرث ذوى الأرحام . (ر : إرث / ١٠)

- النفقة على الأرحام . (ر : نفقة / ٢)

- جواز إعطاء الكفارة لذى الرحم الذى لا تجب له النفقة (ر : كفارة / ٣ ب)

- الهبة لذى الرحم لأرجوع فيها ، ولا يشترط فيها القبض (ر : هبة / ١ د)

(١) ابن أبى شيبة ٢٥٢/١

- عتق العبد بملك رحمه المحرم له (ر : ر : ٧ / ٢)
- عدم التفريق بين ذوى الأرحام من الأرقاء ببيع ونحوه (ر : ر : ١ / ١)
- * ردة :

الردة : هى مفارقة دين الإسلام ، بإتيان المرء ما يخرج به عن الإسلام قولاً أو اعتقاداً ، وسيكون الكلام فيها فى النقاط التالية :

- ١ - استنابة المرتد .
- ٢ - حد المرتد .
- ٣ - الآثار المترتبة على الردة .
- ١ - استنابة المرتد :

قال النخعى : المرتد يستتاب أبداً^(١) ، وهو لا يعنى بقوله : (أبداً) أنه يُستتاب دائماً ، ولا يقام عليه الحد ، لأن هذا مخالف للسنة والإجماع ، ولكنه يعنى أنه يداوم على استنابته ، حتى إقامة الحد عليه ، ويدل على ذلك قوله « يُستتاب المرتد ، فإن تاب ترك ، وإلا قُتِل »^(٢) .

ومدة الاستنابة ثلاثة أيام ، فقد ذكر ابن قدامة إبراهيم النخعى فيمن يقول : « لا يُقتل المرتد حتى يُستتاب ثلاثاً »^(٣) .

٢ - حد المرتد :

إن تاب المرتد ، وعاد إلى الإسلام عاد مسلماً ، وإن لم يتب ، ورفض العودة إلى الإسلام يُقتل بالسيف ، رجلاً كان أو امرأة^(٤) . قال النخعى - فى

(١) عبد الرزاق ١٦٦/١٠ والمغنى ١٢٥/٨

(٢) المغنى ١٢٤/٨

(٣) الخراج ١٨٠

(٤) المغنى ١٢٣/٨

المرأة ترتد - قال : « تستتاب ، فإن تابت وإلا قُتِلت ^(١) » . وقال : « المرأة إذا ارتدت عن الإسلام يُعْرَضُ عليها الإسلام ، فإن أسلمت بُرِكت ، وإن أبى قُتِلت ^(٢) » .

٣ - الآثار المترتبة على الردة :

(١) التفريق بين الزوجين : إذا ارتد الرجل طَلقت امرأته ، فإن عادَ إلى الإسلام ، وهى فى العدة ، فهو أحقُّ بها ، وإن عاد بعد انتهاء عدتها فلا سبيلَ له عليها ، إلا بعقدٍ جديدٍ ومهرٍ جديدٍ ، قال النخعي : « زوجة المرتد هو أحقُّ بها ما دامت فى العدة ، إن رجع وهى فى عدتها فهى امرأته ^(٣) » وقال : « إذا ارتد الزوج عن الإسلام بانتهى المرأة منه ، وكان ذلك طلاقاً ^(٤) » وهو لا يقصد بكلمة (بانتهى) الطلاق البائن ، وإنما يقصد بها مجرد الفرقة ، ثم بين ماهية هذه الفرقة ، فقال : وكان ذلك طلاقاً .

(ب) ميراث المرتد : يكون ميراث المرتد للمسلمين ؛ لأنه ساعة يكفر يوقف عنه ، فلا يُقدَّر منه على شيء ، حتى ينظر أيُسَلِّمُ أم يكفر ^(٥) .

(ج) الجناية على المرتد : (ر : جناية / ٢ هـ) .

* رش :

- انظر : نضح .

- (١) عبد الرزاق ١٧٦/١٠ وابن أبى شيبة ١٣٧/٢ ب وآثار محمد ١٠٣
 (٢) آثار أبى يوسف ١٦١ (٣) ابن أبى شيبة ٢٥٠/١
 (٤) آثار محمد ٧٦
 (٥) عبد الرزاق ٣٤١/١٠ والمحلى ١٩٧/١١

* رشوة :

الرشوة : هي ما يدفعه المرء ليحيى به باطلاً ، أو ليميت حقاً .

وهي محرمة بقوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله الراشي والمُرْتَشِي والرائث بينهما » أى أن الآخذ ملعون ، والمعطى ملعون ، والسُّمَسار الذى يسعى بذلك ملعون أيضاً .

ولكن يجوز دفع الرشوة ليحصل الإنسان على حقه إن لم يمكنه الحصول عليه إلا بذلك ، ويؤجر الإنسان على هذا الدفع ، ويقع الإثم على الآخذ لها ، قال النخعي : « ما أعطيت من مالك مُصَانَعَةً على مالك ودمك فأنت فيه مأجور ^(١) - وقال : « لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم ^(٢) » .

* رضاع :

١- الأم أحق من غيرها بإرضاع ولدها ، فإذا أقام الولي أجره فأمه أحق به ^(٣) .

٢- ويجوز أن يرضع الولد بلبن ولد الزنا ، ولبن اليهودية والنصرانية والمجوسية ، فقد سُئِلَ النخعي - عن امرأة مرضع بلبن ولد الزنا قال - « لا بأس به ، اليهودية والنصرانية والمجوسية » ^(٤) .

٣ - التحريم بالرضاع :

إذا رضع طفل من امرأة كانت المرأة أمه ، وأولادها إخوته ، وأخوها خاله ، وهكذا . قال النخعي : « يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ^(٥) » - ولكن

(١) عبد الرزاق ١٤٩/٨ والمحلى ١٥٨/٩

(٢) أحكام القرآن ٤٣٣/٢ (٣) عبد الرزاق ٦١/٧

(٤) عبد الرزاق ٤٧٩/٧ وابن أبي شيبة ٢٣٢/١

(٥) ابن أبي شيبة ٢٢٢/١

لا يكون أبناء زوجها من غيرها إخوته ؛ لأن لبن الفحل عند النخعي لا يحرم ،
« ولا يثبت حكم الرضاع للزوج ^(١) » ، فقد كان النخعي لا يرى لبن الفحل
شيئاً ^(٢) ، فقد قال : « لا بأس بلبن الفحل ^(٣) » ، وقال : « لا يحرم
الرضاع من قبل الفحل ^(٤) » .

٤ - **أجرة الموضع** : قال النخعي : كانوا يستحبون أن يُرضخَ للمرضع
عند الفصال بشيء ^(٥) .

* رَضَخ :

- استحبابُ الرضخ لمن يردَّ العبدَ الأبق (ر : رق / ٥) .
- الرضخُ للمرضع عند انتهاء الولد من الرضاع (رُ : رضاع / ٤) .
- مَنْ يُرضخ له من الغنيمة ، ومن لا يرضخ . (ر : غنيمة / ٢) .
- الرضخ لمن حضر قسمة الميراث من الفقراء ، وذوى القربى إن لم يكن وارثاً
(ر : إرث / ٢) .

* رَقَّ :

سيكون الحديث فيه فى النقاط التالية :

١ - العبد القن .

٢ - المكاتب .

٣ - المدبر .

٤ - أم الولد .

٥ - إباق العبد .

(١) نيل الأوطار ٣٣٧/٦ (٢) ابن أبى شيبه ٣٢٧/١ ب
(٣) آثار أبى يوسف ١٤٦ وعبد الرزاق ٤٧٤/٧
(٤) آثار أبى يوسف ١٤١ (٥) عبد الرزاق ٢٧٩/٧

٦ - التَّسَرُّى بِالْإِمَاء .

٧ - العتق .

١ - العبد القن :

(أ) من المَعْرُوف أَنَّ المصدر الوحيد للرق هو الحرب ، فإذا حارب المسلمون الكافرين ، وَسَبَّوْا مِنْهُمْ أَنْفُسًا ، وضرب الإمام عليهم الرق ، كانوا أَرْقَاءً ، ولكن إذا سَبَّى العدو جماعة من أهل الذمة ، ثم أظهرنا الله عليهم ، فوقع هؤلاء الذميون في أيدينا ، لم يجوز استيرقاقتهم ، قال النخعي : « أهل الذمة يسببهم العدو ، ثم يصيبهم المسلمون ، قال : « لَا يُسْتَرْقُونَ ^(١) » .

(ب) ومن كان بعضه حرًّا فهو كالحر في جميع أحكامه ، في توريثه ، والإرث منه ، وغيرهما ^(٢) .

(ج) والعبد يملك المال إن كان مأذونًا له بالتجارة ، وماله تبع له ، ولذلك فإنه إذا أعتق رجل عبدًا له مال يتبعه ماله ، وإذا باعه فالمال للمشتري ، قال النخعي : « إذا أعتقه فالمال للعبد ، وإذا باعه فالمال للمشتري ^(٣) » .

(د) ولا يُفَرَّقُ في البيع بين ذوى الرحم المحرمة من الأرقاء ، إن كانوا في ملكية رجل واحد ، إلا أَنْ يَأْذَنَ الْأَرْقَاءُ بِذَلِكَ ، ويكون في هذا التفريق مصلحة لهم ، فقد سأل حماد إبراهيم قال : « قلت لإبراهيم : هل كانوا يكرهون أَنْ يَفْرَقُوا بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا ، قال نعم ، فلم يكرهوا التجارة في الرقيق إلا لذلك ، وعن منصور قال : كانوا يكرهون أَنْ يَفْرَقُوا بَيْنَ الرَّجُلِ وَوَلَدِهِ ، وَالْمَرْأَةِ وَوَلَدِهَا وَبَيْنَ الْإِخْوَةِ ، قال منصور :

(٢) المغنى ٦/٢٧٠

(١) عبد الرزاق ٥/١٦٩

(٣) عبد الرزاق ٨/١٣٤ ور : المغنى ٩/٣٧٩

قلت لإبراهيم : فإنك بيعت جاريةً وعندك أمُّها فقال : وضعتها موضعاً صالحاً ، وقد أذنتُ بذلك ^(١) .

(هـ) إذا أسلم عبدُ النصراني أُجبر النصرانيُّ على بيعه ؛ لأنه لا ولاية لكافرٍ على مُسلمٍ ، قال النخعي : « إذا أسلم عبدُ النصرانيُّ أُجبر على بيعه ^(٢) » .

- الحجر على الرقيق . (ر : حجر / ١٢١) .
- إقرار المرء على نفسه بالرق . (ر : إقرار / ٣) .
- إقرار العبد . (ر : إقرار / ٥) .
- منع الإرث بسبب الرق . (ر : إرث / ٦٣) .
- منع الإرث بسبب « الرُّق » (ر : إرث / ٦٣) .
- عدة الأمة . (ر : عدة / ٨ ، ٦٤) .
- طلاق الأمة . (ر : طلاق / ٥ ب) .
- الظَّهَارُ من الأمة . (ر : ظهار / ٢ ب) .
- كفارة ظهار العبد . (ر : ظهار / ٥٧) .
- عورة الأمة . (ر : عورة / ٢) .
- نكاح العبد وإنكاحه . (ر : نكاح / ١ ب ، ٢٢٢ الصنف الثالث ، والسادس ، ٢٦٧) .
- نكاح الأمة على الحرية باطل . (ر : نكاح / ٢٢٢ الصنف الثاني) .
- فسخ نكاح الأمة بشراء زوجها لها . (ر : طلاق / ١٣ ب) .
- لا ينكح الحر الأمة إلا للضرورة . (ر : نكاح / ٢٢٢ الصنف الثاني) .

(١) عبد الرزاق ٣٠٩/٨

(٢) عبد الرزاق ٤٤/٦ و ٣٦٥/١٠

- قسم الرجل بين زوجتيه الحرة والأمة . (ر : نكاح / ٦ آ ٢) .
- إمامة العبد في الصلاة . (ر : صلاة / ٢٠ هـ) .
- الزكاة على الرقيق . (ر : زكاة / ١ ب) .
- وجوب زكاة الفطر على الرقيق . (ر : زكاة الفطر / ١) .
- حج الرقيق الفريضة . (ر : حج / ١ ج) .
- تسرُّى العبد . (ر : رق / ٦ ب)
- كفالة المرء رقيقه لا تجوز . (ر : كفالة / ٢)
- جناية الرقيق . (ر : جناية / ١ ب ٥) .
- الجناية على الرقيق . (ر : جناية / ٢ ب) .
- دية الرقيق قيمته . (ر : جناية / ٢ ب) .
- صدقة العبد . (ر : صدقة / ٢ ب) .
- هبة العبد . (ر : هبة / ٢ و) .
- شهادة العبد . (ر : شهادة / ٢ د هـ) .
- لا يكون العبد محصناً (ر : إحصان) ولذلك لا أحد في قذفه (ر : قذف / ٢ ٢) .
- تنصيف الحدود على الرقيق . (ر : حدود / ٢) و (قذف / ١٧٤)
- و (زنا / ٣ ج) .

٢ - الكاتب :

(١) قال الله تعالى- في سورة النور ٣٣- : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ، وَآتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي

آتاكم ﴿ الأمر بالكتابة في هذه الآية الكريمة : هو للندب ^(١) ، والخير : هو الصدق في القصد ، والوفاء مال الكتابة ، قال النخعي : « إن علمتم فيهم خيراً » : صدقاً ووفاءً ^(٢) ونقل عن النخعي أنه الدين والأمانة ^(٣) . ومن الصدق ألا يغرر الرقيق بسيدّه ، فيكتم عنه المال الذي في حوزته حين يطلب منه الموافقة على الكتابة ، فإن كتم عنه ذلك ، وكاتب السيد العبد ، فالمال المكتوم هو للسيد ، وليس للعبد منه شيء ^(٤) .

(ب) الكتابة قد تكون لعبد يستقل به السيد ، وقد تكون لشطر عبد ، كما في العبد المشترك يكتابه أحد مالكيه ، وقد تكون لجماعة من العبيد بعقد واحد .

أما الأول - وهو أن يكتب الإنسان عبده - فهو ظاهر الجواز .
وأما الثاني - وهو أن يكون عبد مشترك بين رجلين ، أو أكثر - فلا يجوز لأحد الشركاء أن يكتب العبد إلا بإذن شريكه ؛ لأن ذلك سيؤدّي إلى تحرير الشطر الثاني للعبد ، قال النخعي - في « عبد بين رجلين ، كاتب أحدهما نصيبه - : « إن ذلك لا يجوز إلا بإذن شريكه » ^(٥) .

وأما الثالث - وهو مكتبة جماعة من العبيد مكتبة واحدة وبعقد واحد - فكما إذا كاتب الرجل عبده مكتبة واحدة ، فجعل نجومهم واحدة ، وقال : « إذا أدبتم فأنتم أحرار ، وإن عجزتم فأنتم رقيق » ^(٦) ، جازاً ذلك ، ويكون المال عليهم ، فإن مات واحد أو أكثر ، فالمال كاملاً

(١) ر : المغنى ٤١١/٩

(٢) الرزاق ٣٨١/٨ وأحكام القرآن للجصاص ٣/٣٢٢ ور : المغنى ٤١٢/٩

(٣) تفسير القرطبي ٢٤٥/١٢ (٤) ر : عبد الرزاق ٣٨٥/٨ (٥)

(٥) آثار أبي يوسف ١٩١ وآثار محمد ١١٧

(٦) آثار أبي يوسف ١٩١

على الباقي ، قال النخعي : « إذا كاتب أهل بيت مكاتبة واحدة فمن مات منهم فالمال على الباقي منهم ^(١) » .

(ج) بدل الكتابة :

١- يشترط في بدل الكتابة أن يكون مالا ، أو ما يُقوَّم بمال ، فقد أجاز النخعي أن يكون بدل الكتابة عبداً ^(٢) ، كما يشترط أن يكون البدل معلوماً ، فإن كاتبه على شيء غير معين ، أو حيوان غير معين ، لم تجز الكتابة ، فإن أزال هذه الجهالة بالوصف بجاز ، قال النخعي : « لا بأس أن يكاتب عبده على الوصف ^(٣) » .

٢- ولا بأس أن يضع السيد عن المكاتب شيئاً من بدل الكتابة مقابل الأجل ، كما إذا كاتبه على ألفين في نجمين ، فأدى النجم الأول ، فقال السيد : عجل لي خمسمائة منه ؛ لأضع عنك الباقي ^(٤) ؛ لأنه تارك لبعض حقه ، كما في الدين . (ر : دين / ١ ج) .

٣- ويتحرر المكاتب بأداء قيمته من بدل الكتابة ، فلو كانت الكتابة مائتي دينار ، وقيمة العبد مائة دينار فأدى العبد المائة التي هي قيمته عتق ^(٥) وهو غريم بما بقى عليه من بدل الكتابة ، ولو كاتب عبيدين في عقد واحد على مبلغ كانا متكافلين متضامنين فيه ، لا يعتق أحدهما إلا بأدائه ، قال النخعي : « إذا كاتب الرجل عبيدين له على ألف درهم مكاتبة واحدة ، وجعل نجومهما واحدة ، فقال : إن أدبيا فهما حران ، وإن عجزا ردا في الرق ^(٦) . فإن مات أحدهما فإن قال لهما : إذا أدبتهما الألف فأنتهما حران ، وإلا فأنتما مملوكان ، ثم

(١) عبد الرزاق ٣٨٩/٨ ور : آثار أبي يوسف ١٩١

(٢) المغنى ٤٢٢/٩ (٣) ابن أبي شيبة ٢٧٣/١ ب

(٤) المغنى ٥٠٩/٩

(٥) تفسير القرطبي ٢٤٨/١٢ والمحلى ٣٣/٩ و ٢٣٠

(٦) آثار محمد ١١٧

مات أحدهما ، فإنه يأخذ الحيّ بالآلف كلّها ، وإن كاتبهما على الألف ، ولم يشترط ، فإنه لا يؤخذ إلا بالحصّة ، بنصف الأول ، وبقيمة الباقي ^(١) .

ونقل القرطبي قولاً آخر هو : أنه إذا أدى الشطر فهو غريم ^(٢) وينقل النخعي عن الصحابة : أن المكاتب إذا أدى الربع من بدل الكتابة فهو غريم فقال : كان يُقال : إذا أدى المكاتب ربع كتابته فهو غريم ^(٣) يُتبع في الباقي من بدل الكتابة .

والشطر يطلق على النصف ، ويطلق على الجزء ^(٤) ، والظاهر أن المراءى بقوله : « إذا أدى الشطر فهو غريم » الجزء ، وقد وضحت روايته لما كان عليه الصحابة قدر ذلك الشطر بأنه الربع .

ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يقال : إن المكاتب يتحرّر بأداء الأقل من قيمته ، أو ربع بدل الكتابة المتفق عليه ، فإن كانت قيمته أقل من ربع بدل الكتابة فأدى قيمته ، فهو حرّ وغريم بالباقي ، وإن كان ربع بدل الكتابة أقل من قيمته ، فأدى الربع ، فهو حرّ وغريم بالباقي من بدل الكتابة .

٤ - فإن عجز الرقيق عن أداء بدل الكتابة ، أو عجز من أداء ما هو أقل من قيمته وربع بدل الكتابة بقي على الرّق ، فإن كان قد دفع إلى سيده شيئاً من المسال فكل ما أخذه منه سيده يجعله في الرقاب ^(٥) وكذا إن دفع له بعض الناس شيئاً من المال ؛ إعانة له في بدل الكتابة ، فقد سئل النخعي عن المكاتب يعجز فيعود عبداً وقد أعطاه الناس شيئاً ؟ قال : يجعل ما أعطاه الناس في الرقاب ^(٦) .

(٢) تفسير القرطبي ٢٤٨/١٢

(١) آثار محمد ١١٨

(٣) المحلى ٣٣/٩ و ٢٣٠

(٤) ر : القاموس المحيط مادة (ش ط ر)

(٥) تفسير الطبري ٢٥٠/١٢

(٦) عبد الرزاق ٤٢٧/٨ و ر : المغنى ٥١٣/٩

وإن مات المكاتب ، وقد أدى من بدل الكتابة ما يعتق به - ودو الأقل من قيمته أو ربع بدل الكتابة - فإما أن يكون قد ترك من المال ما يفي بقيمة بدل الكتابة وبالديون التي لزمته ، أو لا .

فإن مات وعنده من المال ما يفي بذلك كله وزيادة ، تقضى بقية كتابته وديونه ، وما بقي فلولده الأحرار ^(١) قال منصور بن المعتمر : سألت إبراهيم عن رجل كاتب عبده ، فمات المكاتب ، ولم يؤد شيئاً وترك مالا ؟ قال : « يعطى المولى كتابته ، ويدفع ما بقي من ماله إلى ورثته ^(٢) » . وروى الأعمش عن النخعي أنه سئل عن المكاتب ، فقال : « إذا أدى قيمة رقبته فهو غريم ، وإن مات أدى عنه بقية مكاتبته ، وورث ولده بقدر ما أعتق منه ، وورث مواليه بقدر ما راق منه ^(٣) » .

وإن لم يترك ما يفي بالباقي من بدل الكتابة والديون : فإن أدى ما يعتق به فالباقي من بدل الكتابة هو دين من الديون ، فيشترك السيد مع الغرماء في اقتسام ما تركه من مال على حسب ديونهم ، قال النخعي : « يضرب مولى المكاتب مع الغرماء ما بقي عليه من مكاتبته ^(٤) » وقال - في المكاتب إذا مات وعليه دين قال - : « يضرب مولا بما هل من نجومه مع الغرماء ^(٥) » ، وإن مات قبل أن يؤدي من بدل الكتابة ما يعتق به انفسخت الكتابة ، ومات وهو عبد ، وما في يده من المال هو لسيدته ^(٦) ، قال النخعي - فما ترك المكاتب بعد موته من المال : « كله لسيدته » ^(٧) .

ولا يجب على السيد إعانة المكاتب ببذل الكتابة ^(٨) ، بل هو مندوب ، كما

(١) عبد الرزاق ٣٩٢/٨ والمحلى ٢٣٨/٩ والمغنى ٤٣١/٩ وتفسير القرطبي

٤٥٢/١٢

(٢) عبد الرزاق ٢٩٣/٨

(٣) المحلى ٢٣٩/٩

(٤) آثار أبي يوسف ١٩١

(٥) عبد الرزاق ٤١٤/٨ ور : المغنى ٤٨١/٩

(٦) المحلى ٢٣١/٩

(٧) ر : المغنى ٤٣٠/٩

(٨) المغنى ٤٢٤/٩

يندب لبقية الناس إعانته ، فعن مغيرة ، عن إبراهيم ، قال - في الإعانة في الكتابة - « : هذا شيءٌ حُثَّ النَّاسُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - مِنْ سُورَةِ النُّورِ ٣٣ - ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ فِي الْمَوْلَى وَغَيْرِهِ ، وَبِهِ أَخَذَ الْإِمَامُ مَالِكٌ ^(١) وَنَقَلَ ابْنُ حَزْمٍ عَنِ النَّخَعِيِّ وَجُوبَ إِعَانَةُ السَّيِّدِ عَبْدَهُ فِي بَدَلِ الْكِتَابَةِ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِمَا نَقَلَهُ مُغِيرَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ قَالَ : أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى مَوْلَاهُ وَالنَّاسَ أَنْ يُعِينُوا الْمَكَاتِبَ ^(٢) .

أقول : وليس الأمر كما قال ابنُ حزم ، بل يحمل الأمر على الندب ؛ لتصريح النخعي بذلك في الرواية الأولى .

(د) الاشتراط على المكاتب :

لا يجوز أن يُشترطَ على المكاتب ما يضرُّ به ، قال النخعي : كانوا يكرهون أن يشترطوا على المكاتب ما يضرُّ به ^(٣) ، كما إذا شرط - السيدُ على العبد أن يرثه دون الورثة ^(٤) ، وألا يسافرَ ، وألا يتزوجَ ، فإن شرط - السيدُ شرطاً من ذلك فالشرطُ باطلٌ ^(٥) ، قال النخعي : « إنكم تشترطون على المكاتب شروطاً لا تحلُّ ، تشترطون عليه لا يخرج ولا يتزوج ، قال : « يخرج ويتزوج ^(٦) » . لكن إن كاتب أُمته ، واستثنى مافي بطنها ، فأبقاه على الرق ، أو أعتقه ، فله الشرط ^(٧) ، قال النخعي : « من كاتب أُمته ، واستثنى مافي بطنها ، فلا بأس بذلك ^(٨) » .

(١) عبد الرزاق ٣٧٧/٨ وتفسير القرطبي ٢٥٢/١١

(٢) المحلى ٢٤٧/٩ (٣) ابن أبي شيبة ٢٧٤/١

(٤) المغنى ٥٢٠/٩ (٥) ر : المغنى ٤٣٩/٩

(٦) ابن أبي شيبة ٢٧٤/١ (٧) ر : المغنى ٥٠٧/٩

(٨) المحلى ٤٠١/٨ و ١٨٨/٩

(هـ) بيع المكاتب :

يجوز بيع المكاتب على أن يمضى في كتابته ، فإن أدى عتق ، وكان ولأوه
للذى ابتاعه ، ولو عجز فهو عبد له (١) .

(و) تواع المكاتب :

مال المكاتب تبع له ، فإن أدى بدل الكتابة ، وأعتق ، فماله له (٢) ،
وكذلك ولده ، قال النخعي : « ولد المكاتب بمنزلة أمهم ، إن عتقت أعتقوا
وإن رقت رقوا » (٣) . وقال : « أولاد الأم بمنزلة أمهم وكذلك ولد المدبرة -
والمكاتبة (٤) إلا إذا ادعى المكاتب أنه لا مال له ولا ولد ، فأخفى ماله وولده
حتى كاتبه سيده ، فإنه يعامل بنقيض قصده ، ويكون ماله وولده لسيده ، فقد
سئل النخعي عن رجل كاتب عبده ، وله سرية وولد ، ولم يعلم مولاه ، قال إبراهيم :
سريته فيما كانت عليه ، وولده رقيق للسيد الذى كاتبه (٥) .

وإذا كان بيع المكاتب على أن يستمر في عقد الكتابة جائزاً ، فبيع ولد
المكاتب جائز أيضاً للعتق ، فقد كان النخعي لا يرى بأساً أن يباع ولد المكاتب
للعنق ، وتستعين به أمه في مكاتبته (٦) وسئل عن بيع ولد المكاتب فقال :
« يباع ولدها للعتق ، تستعين به الأم في مكاتبته (٧) » .

— شهادة المكاتب (ر : شهادة / ٢ هـ) .

(١) تفسير القرطبي ٢٥٠/١٢ ور : المجموع ٢٦٨/٩ وطرح التثريب ٢٣٣/٦

والمغنى ٤٩٠/٩ وشرح النووي لمسلم ١٣٩/١٠

(٢) عبد الرزاق ٢٨٥/٨

(٣) ر : المغنى ٤٢٩/٩

(٤) عبد الرزاق ٢٨٥/٨

(٥) عبد الرزاق ٢٩٩/٧

(٦) سنن البيهقي ٣٣٤/١٠

(٧) عبد الرزاق ٣٨٧/٨

(ز) عتق المكاتب الرقيق :

- سئل النخعي عن المكاتب يعتق عبداً ؟ قال : « أفلا بدأ بنفسه ؟ ^(١) » .
- (ح) ولأئ المكاتب . (ر : إرث / ١ ج) .
- كفالة السيد مكاتبه . (ر : كفالة) .
- الجناية على المكاتب بعد أن أدى بعض كتابته . (ر : جناية / ٢ ب) .
- .. جناية المكاتب . (ر : جناية / ١ ب ٥) .
- .. عدم جواز إعتاق المكاتب في الكفارة . (ر : كفارة / ٢ آ ٤) .

٣ - المدير :

- (١) لا يجوز بيع المدير مطلقاً ^(٢) ، سواء كان محتاجاً إلى ثمنه أم لا ، وسواء كان التدبير مطلقاً أم مقيداً ، والتقيد أن يقول لعبده : إن مت من مَرْضَى هذا فأنت حرٌّ .
- (ب) إن دَبَّر عبده في وقت صحته ، فإنه يعتق من رأس المال كله ، لا من الثلث ، كالعتق في الصحة ^(٣) .
- وفي رواية ثانية : أن التدبير وصية ، فهو ينفذ من الثلث على كُلِّ حال ، قال النخعي : « المدير من الثلث ^(٤) » و (ر : وصية / ٢٢٤) .
- (ج) وللسيد وطء أمته المُدَبَّرَة ^(٥) ؛ لأنها ما زالت ملكاً له .

(١) عبد الرزاق ٤٠٣/٨

(٢) المجموع ٢٦٥/٩ وطرح التثريب ٢١٢/٦ والمغنى ٣٩٣/٩ وعبد الرزاق ١٤٢/٩

(٣) المغنى ٣٨٧/٩ ونيل الأوطار ٩٧/٦

(٤) عبد الرزاق ١٣٧/٩ (٥) المغنى ٤٠١/٩

- (د) وإن حملت المدبرة بولدها ، قبل التدبير أو بعده ، فلولدها حكمها في التدبير ، يعتق بعثقها ، قال النخعي : « ولد المدبرة بمنزلتها ^(١) » ولكن إن بطل تدبير الأم - بموت أو غيرد - لم يبطل تدبير الولد ^(٢) .
- جناية المدبر . (ر : جناية / ١ ب ٥) .
- جواز عتقه في الكفارات . (ر : كفارة / ٢٢ آ ٤) .

٤ - أم الولد :

(١) متى تصير أم ولد ؟ إن الأمة إذا وطئها سيدها ، فحملت منه أصبحت بذلك أم ولد ، قال النخعي : « هي أمة حتى يحدث عنده حمل ^(٣) » ، سواء ولدت بعد ذلك ولداً ، أو مضغة ، أو علقه ، ما دام بيننا ، قال النخعي : « السقط بيننا ، مضغة كان أو علقه ^(٤) - أي : نعتق به الأم . وتصيح أم ولد » .

وفي رواية أخرى : أنها لا تكون به أم ولد حتى يستبين خلقه ، قال النخعي : « السقط من الأمة إن كان لا يستبين له أصبح أو عين أو فم أنها لا تعتق ، ولا تكون به أم ولد ^(٥) » ، وقال النخعي - في امرأة تزوجها رجل ، فولدت له ثم ابتاعها زوجها - قال : « ليبتعها إن شاء إلا أن يكون ابتاعها وهي حامل ، أو ولدت له بعد ما ابتاعها ^(٦) » .

(ب) بيعها : ولا يجوز بيع أم الولد ، فإن باعها فالبيع باطل ^(٧) .

(ج) أولادها : وأولاد أم الولد بمنزلة أمهم ^(٨) ؛ يعتقون بعثقها ، سواء كانوا

(١) آثار أبي يوسف ١٩٤ وعبد الرزاق ٢٩٩/٧ وآثار محمد ١١٥

(٢) ر : المغني ٣٩٨/٩ (٣) عبد الرزاق ٢٩٩/٧

(٤) عبد الرزاق ٢٩٦/٧ (٥) آثار محمد ١١٦

(٦) عبد الرزاق ٢٩٩/٧ (٧) المحلى ٢١٩/٩

(٨) عبد الرزاق ٢٩٩/٧ وآثار أبي يوسف ١٩٢

من سيدها أم من غيره ، قال النخعي : ولد أم الولد من غير سيدها ،
إذا ولدته وهي أم ولد - بمنزلتها ^(١) .

- إذا زنت أم الولد فحلها حد الأمة ، ولا تباع بحال ^(٢) (ر : زنا / ١ ب) .

- جناية أم الولد . (ر : جناية / ١ ب ٥) .

- جواز عتق أم الولد في الكفارات (ر : كفارة / ٢ آ ٤) و (ظهار / ٧ ب)

- عورتها عورة الأمة (ر : عورة / ٢) .

- عدم اشتراط القبض في هبة سيدها لها (ر : هبة / ٤ ه) .

- عدتها إذا توفى سيدها عنها . (ر : عدة / ٤ آ) .

٥ - اباق العبد :

جرى العرف بين الصحابة أن يرضخ لمن يرد الآبق أربعون درهما ، وليس

ذلك على سبيل الوجوب ، قال النخعي : « جُعِلَ الآبق » ؟ قد كان يُجعل

فيه أربعون درهما ^(٣) ، ولذلك كان يستحب للذي يرد الآبق أن يرضخ له ،

كأن يرد بعضهم على بعض ^(٤) ، وليس ذلك على سبيل الوجوب ؛ إذ

لا يجوز الحكم بالجعل على أحد ؛ لأن المسلم يرد على المملوك ^(٥) .

٦ - التسرى بالاماء

(١) الجمع بين الرحم المحرمة في الوطء يجوز للرجل أن يوطأ أمته ، ولكن

لا يجوز له أن يجمع في الوطء بملك اليمين بين أمتين إحداهما رحم

(١) آثار محمد ٧١ و ١١٥ (٢) آثار محمد ١١٦

(٣) المحلى ٢٠٩/٨ (٤) آثار أبي يوسف ٦٥

(٥) المحلى ٢٠٩/٨ أقول « والفرق بين الجعل والرضخ » هو أن الجعل شيء محدد يعطى على سبيل الوجوب ، أما الرضخ فهو شيء غير محدد يعطى على سبيل المكافاة .

محرمه للأخرى ، فقد روى إبراهيم بن مهاجر عن النخعي قوله : « من
نظر إلى فرج امرأة وابنتها لم ينظر الله إليه يوم القيامة » وفي رواية
أخرى : « احتجب الله عنه يوم القيامة ^(١) » وروى مغيرة عن النخعي
قال : « إذا كان عند الرجل مملوكتان أختان فلا يغشيين واحدة منهما
حتى يُخرج الأخرى عن ملكه ^(٢) ، أما غير الأخت من المحارم
فلا يجوز أيضا ، روى محمد بن الحسن أن النخعي كان يكره أن يوطأ
الرجل أمته وابنتها ، وأمه وأختها ، أو عمتها ، أو خالتها ، وكان يكره من
الإماء ما يكره من الحرائر ^(٣) فإن ووطئ إحداهن فليس له أن يوطأ الأخرى
حتى يملك فرج التي وطئها غيره بملك يمين أو نكاح ، قال النخعي : إذا كان
عند الرجل أختان مملوكتان ، فوطئ إحداهما ، فليس له أن يوطأ الأخرى
حتى يملك فرج التي وطئها غيره بنكاح أو غيره ^(٤) . وإن كانت
إحداهما زوجته ، والأخت الثانية أمته ، فوطئ الأمة ، فليس له أن
يوطأ زوجته ، حتى تُمضي الأمة عدتها منه ، قال النخعي : « إن كانتا
أختين إحداهما امرأته - أي : والثانية أمته - فوطئ الأمة منهما ،
فليعتزل امرأته ، حتى تعتد الأمة من مائه ^(٥) .

- ولا يجوز له أن يتسرى بمن طلقها ثلاثا ، قال النخعي : « لا تحل
الأمة لسيدتها بملك اليمين إذا اشترأها بعد أن طلقها ثلاثا ^(٦) » .

- وطء أمته المدبرة . (ر : ر ق / ٣ ج) .

- وطء المسيئات الكافرات . (ر : إسلام / ٢) .

(١) عبد الرزاق ١٩٤/٧ و ١٩٥

(٢) آثار محمد ٨١

(٣) آثار محمد ٨١

(٤) آثار محمد ٨١

(٥) المحلى ١٨٠/١٠ وآثار محمد ٧٦

(٦) محل ٥٢٣/٩

- ليس له أن يتسرّى بالجارية المشتركة بينه وبين غيره . (ر : زنى / ٢٤)

(ب) تسرى العبد وفي جواز التسرى للعبد روايتان عن النخعي : - الأولى : يجوز للعبد أن يتسرى ، قال النخعي : « لا بأس أن يتسرى العبد ^(١) ؛ لأن العبد يملك النكاح فيملك التسرى ، ولكن هل يشترط في تسريه إذن سيده ؟ ذكر ابن قدامة عن النخعي : أنه لا بد من إذن السيد ^(٢) كما في النكاح ، - والثانية : أنه لا يتسرى العبد ، ألا ترى إلى قوله تعالى - في سورة الماعز ٢٩ و ٣٠ - : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ . . . ﴾ فالعبد لا يملك شيئاً ^(٣) قال النخعي : لا يحل للعبد أن يتسرى ، ولا يحل له فرج إلا بنكاح يزوجه مولاه ^(٤) .

(ج) فسخ نكاح الأمة بشراء زوجها لها (ر : طلاق / ١٣ ب) .

- وطء المالك أمتة لا يحلها لزوجها الذي طلقها ثلاثاً (ر : طلاق / ٩) .

- تسرى الرجل بالأمة التي طلقها ثلاثاً (ر : طلاق / ١٠ ج) .

- عدة المتسرى بها . (ر : عدة / ٢) .

٧ - العتق :

العتق قد يحصل حكماً - أى : بغير إرادة المالك - وقد يحصل بإرادة المالك - وقد يكون واجباً في غير معين .

(أ) أما العتق الذي يحصل حكماً وبغير إرادة المالك فهو : عندما يملك الرجل

بعض رَحِمِهِ المحرمة ، فإنه يعتق عليه ، أعتقه أو لم يعتقه ^(٥)

(١) ابن أبي شيبة ٢١٢/١ ب ، ور : محلى ٤٤٤/٩ والمغنى ٥٤١/٦

(٣) آثار أبي يوسف ١٣٠

(٥) المحلى ٢٠١/٩

(٢) المغنى ٥٤١/٦

(٤) آثار محمد ٧٠

وسواء آل إليه بشراء أو هبة ، أو وصية ، أو ميراث ، أو غير ذلك ، قال النخعي : « من ملك ذا رحم فهو حر ^(١) » وقال : « من اشترى ذا رحم محرم فهو حر ^(٢) » وعلى هذا فإنه إذا ملك الوالد الولد - عتقوا ^(٣) ، وكذا إذا ملك الولد الوالد ^(٤) ، وإذا ملك الرجل عمه ، أو أعمته ، أو أخاه ، أو خالته ، أو دون ذلك من النسب ، فهو عتيق ، وهو بمنزلة أبيه ^(٥) .

ولا يدخل في ذلك من حرم عليه بالرضاع ، فإذا ملك الرجل أخاه من الرضاع لا يعتق عليه ، بل له أن يبيعه إن شاء ، قال النخعي - في الأخ من الرضاع - : « يبيعه إن شاء ^(٦) » ، لأنه لا رحم بينهما .

(ب) أما العتيق الذي يحصل بإرادة المالك : فكما إذا دبر عبده . (ر : رق) أو كاتبه (ر : رق / ٤) وأولاد المدرّة والمكاتبه وأم الولد يعتقون بعتقها أو قال له : أنت عتيق ونحو ذلك ، ولذلك أحوال :

١ - إذا عتق الرجل نصف عبده ، لم يعتق منه إلا ما عتق ويستسعى فيما لم يعتق ، وإن كان العبد بين اثنين ، فاعتق أحدهما نصيبه ، وهو معسر ، سعى العبد للآخر ، وإن كان - المعتق - موسراً فالآخر بالخيار : إن شاء ضمن ، وإن شاء استسعى ^(٧) ، وفي رواية أخرى عن النخعي : « إن المعتق إن كان موسراً ضمن قيمة نصف العبد المشترك لشريكه ، قال النخعي : « إن كان بينهما عبد ، فاعتق أحدهما نصيبه ضمن إن كان له يسار ، فإن لم يكن له يسار سعى العبد ^(٨) » .

(٢) آثار أبي يوسف ١٦٤

(١) المحلى/٢٠٣

(٤) ابن أبي شيبة ٢٧٣/١

(٣) عبد الرزاق ١٨٤/٩

(٦) ابن أبي شيبة ٢٧٦/١

(٥) ابن أبي شيبة ٢٧٢/١ ب

(٧) آثار أبي يوسف ١٦٥ ور : آثار محمد ١١٦ و ١١٧

(٨) عبد الرزاق ١٥٢/٩ ور : المحلى ١٩٤/٩

ولكن متى تبدل حرية العبد ؟ في رواية للنخعي : أن حرية العبد تبدل من حين عتق بعضه ^(١) ، وفي رواية ثانية : أن حرّيته لا تبدل إلا بعد عتق النصف الثاني ، فهو عبد حتى يعتق نصفه الثاني ، وقد أخذنا هذا من قول النخعي : إذا أعتق الرجلُ شريكاً له في عبدٍ أعتق ما بقي من ماله ، فإن لم يكن له مالٌ استسعى العبدُ ، قال : وإذا كان يسعى فهو بمنزلة العبدِ ، وميراثه وولاه للذي يسعى له ^(٢) .

وإذا كان ميراثه للذي يسعى له فذلك يعني أنه عبدٌ حتى يفى ما عليه . وفي رواية ثالثة : أنه يعتق البعض الذي اعتقه ، ويبقى الباقي على الرق ، حتى يعتق أو يؤدّى ما عليه من السعاية ، وبذلك يكون بعضه حراً وبعضه عبداً ، وقد أخذنا ذلك من قول النخعي : « إذا مات العبدُ وبعضه حرٌّ وبعضه عبدٌ فللذي له الولاء ما ترك بمقدار ماله فيه من الولاء ، والباقي للذي له الرق ^(٣) .

٢ - وإذا حملت الأمة ، واستبانَ خَلْقُ حملها ، فأعتق السيدُ الحملَ دون الأم ، جازَ إعناقه ^(٤) وكذا إن أعتق الأمَ دونَ الحمل ، قال النخعي : « من باع حُبْلَى ، أو أعتقها . واستثنى ما في بطنها ، فله ثنيان فيما استبانَ خَلْقَهُ ، فإن لم يستبين خَلْقَهُ فلا شيء له ^(٥) » ، وقال : « إذا أعتق الرجلُ أُمَّتَهُ ، واستثنى ما في بطنها ، فله ما استثنى ^(٦) » .

٣ - العتق في مرض الموت : إذا أعتق عبده في مرضه فمَن ثلثه ، فإن زاد على الثلث استسعى - العبد - للورثة ، وعتق كله ^(٧) ، وإن أعتق عبداً في مرضه واحداً بعد واحدٍ بديء بالأول فالأول ، حتى يستوفى الثلث ، فإن وقع

(٢) عبد الرزاق ١٥٧/٩

(١) المحلى ١٩٥/٩

(٤) ز : المغنى ٥٠٧/٩

(٣) المحلى ١٩٥/٩

(٥) المحلى ٤٠٠/٨ ور : ٤٠١ و ١٨٨/٩ والمغنى ٥٠٧/٩ و ٤٣٣/٨

(٧) المحلى ٢٠٠/٩

(٦) عبد الرزاق ١٧٢/٩

العتق دفعةً واحدة يعتق من كل واحد ثلثه ، ويستسعى في الباقي (١) وإن أعتق عبداً له عند موته ليس له غيره ، وعليه دين ، فإنه حر ، ويسعى في ثمنه ، فإن لم يكن عليه دين استسعى في ثلثي ثمنه (٢) .

٤- وإن قال : أول من يطلع من عبيدي فهو حر ، فطاع اثنان يعتق أيهما شاء (٣) ،

٥- يصح تعليق العتق على شرط ، فيعتق عند تحقق هذا الشرط ، كأن يقول : « إن بعت عبدي فهو حر ، فاشتراه ، فهو حر » ، وإن قال : « إن بعت عبدي فهو حر » ، وقال الآخر : « إن اشتريت عبداً فلان فهو حر » ، ثم باعه منه ، فإنه يعتق على البائع لا على المشتري (٤) ، وإن تحقق ذلك الشرط بعد بيعه ، فإن العتق ينفذ ، فإن قال لعبده : « إن فعلت كذا فأنت حر » ، فباعه بيعاً صحيحاً ثم فعل ذلك الفعل عتق ، وانتقض البيع (٥) .

٦- وإذا تواطأ العبد مع غيره ، فدفع العبد إلى ذلك الغير مالاً ، وقال له : اشترني من سيدي بهذا المال فأعتقني ، ففعل ، فالشراء والعتق جائزان (٦) .

٧- الاشتراط في العتق : وإذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها ، صح العتق والعقد والمهر (٧) ، قال النخعي : « كانوا يكرهون أن يعتقها ، ثم يتزوجها ، ولا يرون بأساً أن يجعل عتقها صداقها » (٨) (ر : نكاح / ٣ ب) ولكن إن باع عبده ، وشرط على المشتري إعتاقه ، وشرط على العبد أن يؤدي للمشتري مبلغ كذا ، فاشترطه على المشتري صحيح . (ر : بيع / ٤ ب)

(١) المغني ٣٥٩/٩

(٢) المحلى ٣٤٩/٩ ور عبد الرزاق ١٦٤/٩

(٤) المحلى ١٨٥/٩

(٣) المغني ٣٨٤/٦

(٦) عبد الرزاق ١٧٤/٩

(٥) المغني ٣٧٦/٩

(٧) نيل الأوطار ١٦٥/٦ و انظر المحلى ٥٠٦/٩

(٨) عبد الرزاق ٢٧١/٧

وأما اشتراطُه على العبدِ فهو لاغٍ ، قال النخعي - في رجل يبيع عبده من قوم ، ويشترط- عليهم أن يعتقوه ، ويقول لعبده : عليك أن تعطى كذا وكذا ، قال - : ليس على العبد شيء (١) .

- يجوز اشتراط- العتق في بيع الرقيق . (ر : بيع / ٤ ب) .

٨- تنفيذ الوصية بالعتق مقدمة على تنفيذ سائر الوصايا . (ر : وصية / ٤ ب) .

- الوصية بالعتق لا تبدل (ر : وصية / ٥)

٩- الاعتاق من الزكاة (ر : زكاة / ٢٠ ز) .

(ج) العتق الواجب من غير معين ، كالعتق في الكفارات (ر : كفارة / ٢٢) .

(د) وإذا أعتق عبد له مال يتبعه ماله (٢) .

(هـ) خيار العتق :

١- يثبت خيار العتق للأمة دون العبد ، فإذا أعتق العبد فليس له خيار فسخ نكاحه من زوجته ، حرة كانت أو أمة ، قال النخعي - في امرأة ورثت زوجها وهو عبد عن بعض ولده ، فقال - : إن أعتقته بعد أن ملكته فهما على نكاحهما (٣) ، أما إذا اعتقت الأمة - بعتق ، أو تدبير ، أو مكاتبة - كان لها حق فسخ نكاحها من زوجها حراً كان الزوج أو عبداً ، قال النخعي : « الأمة تعتق وهي تحت حر لها الخيار (٤) . وروى حماد بن أبي سليمان عن النخعي أنه قال - : في الأمة تعتق تحت زوج - : فهي عليه بالخيار حراً كان أو عبداً ، ولو أنه هشام بن عبد الملك (٥) .

(٢) المغنى ٢٧٤/٩

(١) عبد الرزاق ١٧٤/٩

(٣) المحلى ١٦٠/١٠

(٤) ابن أبي شيبة ٢١٥/١ ب ور : مصنف عبد الرزاق ٢٤٨/٧

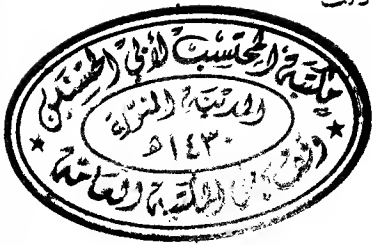
(٥) المحلى ١٥٣/١٠ وانظر المغنى ٦٥٩/٦

٢- قال النخعي : تخيير الأمة فسخ الطلاق (١).

٣- ويسقط. خيارها إن مكنت زوجها من وطئها ، قال النخعي : « الأمة تعتق وزوجها حرّ فلها الخيار ما لم يعانها (٢) » ، فإن كانت لا تعلم بأن لها حق خيار العتق ، ومكنت زوجها من وطئها لم يؤثر ذلك الوطء في بقاء حق خيار العتق لها ، وتعدّر بجهلها ؛ لأنها أمة ، والأمة غالباً ما تكون مشغولة بخدمة الميّد ، بعيدة عن مجالس العلم ، قال النخعي : إذا أعتقت الأمة ، فوطئها زوجها ، وهي لا تعلم أنّ لها الخيار ، فلها الخيار إذا علمت (٣) .

٤- قال النخعي : الأمة إن أعتقت خيّرّت ، فإن اختارت نفسها ، ولم يكن زوجها قد دخل بها ، فلا مهر لها ، فإن اختارت زوجها ، وقد دخل بها ، فالمهر لسيدتها (٤) ، وإنما كان لا مهر لها في الحالة الأولى ؛ لأنّ الفُرقة كانت من قبيلها (٥) ، وكل فرقة تكون من قبيل الزوجة قبل الدخول تُسقط المهر ، وإنما كان المهر لسيدتها في الحالة الثانية ؛ لأنّ اختيارها زوجها استمراراً للزواج الذي تمّ في حالة الرق ، وإذا كان المهر لسيدتها فيما إذا اختارت زوجها بعد أن دخل بها ، فلأنّ يكون المهر لسيدتها في حالة ما إذا اختارت زوجها ولم يكن زوجها قد دخل بها من باب أولى ؛ لأنّ الدخول بها مؤكّد لحقها في المهر .

٥- وإن تزوج الرجل أمة مكاتبه ، فأعانها في كتابتها ، فقد سقط حقها في خيار الفسخ بالعتق بإعانتها لها ، وقال النخعي : « إن تزوج مكاتبه ، فأعانها في كتابتها ، فلا خيار لها (٦) » ؛ لأنه ما أعانها إلا لتبقى عنده ، فكأنها قبلت إسقاط حقها في خيار العتق بقبولها إعانتها . وفي رواية أخرى : إن ذلك



(٢) ابن أبي شيبة ٢١٦/١

(٤) آثار أبي يوسف ١٤١

(١) المحلى ١٥٨/١٠

(٣) ابن أبي شيبة ٢١٦/١

(٥) آثار أبي يوسف ١٤٠

(٦) عبد الرزاق ٢٥٧/٧ والمحلى ١٥٨/١٠ وابن أبي شيبة ٢١٦/١

لا يسقط حقها في خيار فسخ النكاح بالعتق ، قال النخعي - في المكاتب
تسعى ومعها زوجها - : « لها الخيار وإن سعى معها (١) » .

(و) عدة المعتقة . (ر : عدة / ٢) .

* رقية :

قال النخعي : يكره النفث مع القراءة للرقية (٢) .

- عدم جواز تعليق الرقية على الكبير والصغير (ر : تميمة) .

* ركاز :

- زكاة الركاز (ر : زكاة / ١٥) .

* ركوب :

- الركوب لصلاحي الجمعة والعيد (صلاة / ٢٣ هـ ٤) و (الجمعة / ٢) .

- صلاة التطوع راكباً (ر : صلاة / ٢٣ ٧٢) .

- مسئولية راكب الدابة عن جنائتها (ر : جنابة / ٢١) .

* ركوع :

- الركوع في الصلاة (ر : صلاة / ٩) .

- لا ركوع في صلاة الجنائز (ر : ميت / ٧ ط) .

* رمضان :

- السفر في رمضان . (ر : سفر) .

- صيام رمضان . (ر : صيام) .

- قيام رمضان . (ر : صلاة / ٢٧) .
- اعتكاف العشر الأخير منه (ر : اعتكاف / ٤) .
- * رَمَل :
- الرمل : هو إسراع المشى مع مقاربة الخطو من غير وثب .
- الرمل في طواف القدوم (ر : حج / ٢٤) وفي السعى بين الصفا والمروة (ر : حج / ٦٦ ج) .
- جزاء من ترك الرمل في السعى بين الصفا والمروة . (ر : حج / ١٧ ب) .
- إعفاء المرأة من الرمل . (ر : حج / ١٣ ب) .
- * رهن :

الرهن : هو توثيق دين بعين .

وسمى كون الحديث فيه في النقاط التالية :

- ١- تعريفه .
- ٢- الشرط فيه .
- ٣- المسال المرهون .
- ٤- انتفاع المرتهن بالمرهون .
- ١ - تعريف الرهن :

الرهن : جعل الشيء محبوباً بحق يمكن استيفاءه منه ، كلاً أو بعضاً (١) ، ويدخل في ذلك ما إذا قال المشتري : سلمني المبيع ، فقال البائع : لا ، حتى تنقضي الثمن ، حيث يكون المبيع رهناً في يد البائع بشمئنه (ر : بيع / ١ ط)

ولا يتم إلا بالقَبْضِ ، لقوله تعالى - في سورة البقرة - ٢٨٣ - : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ .

- جواز الرهن في السلم . (ر : بيع / ٥ ب ١)

٢ - الشرط في الرهن :

(١) إن شَرَطَ المرتهن في الرهن أنه متى حل الحق ولم توفَّقني فالرهن لى بالدين ، أو هو مبيع لى بالدين الذى عليك ، فهو شرط فاسد (١) ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يَغْلَقُ الرهن (٢) » ولأنه قد تكون قيمة المرهون أكثر من قيمة الدين ، فيكون ربا .

(ب) وإن شَرَطَ أن يجعل الرهن عند ثقة ، فهو جائز (٣) ؛ لأن الرهن ضمان للحق ، ولا يؤثر ذلك في ضمان الحق شيئا .

٣ - المال المرهون :

(١) دهن الكراع عند الذمي : المال المرهون قد يكون : عبدا ، أو حيوانا ، أو سلاحا ، أو أى شئ آخر ذي قيمة مالية ، فإن كان سلاحا جاز رهنه عند المسلم وعند الذمي ، قال الأعدش : تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والقبيل في السلف ، فقال إبراهيم : حدثنا الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اشتريه من يهودى طعاما إلى أجل ، ورهنه درعه (٤) .

(ب) ونماء الرهن وغلاته تكون رهنا في يد من الرهن في يده ، كالأصل ،

(١) المغنى ٣٨٣/٤

(٢) أخرجه ابن ماجة في الرهن ومالك في الموطأ في الأقضية

(٣) المحلى ٨٨/٨

(٤) البخارى ٦٧/٦ والقبيل : هو الكفيل ، كما في فتح البارى ٦٧/٦

فإذا احتيج إلى بيعها في وفاء الدين بيعت مع الأصل ، سواء في ذلك المتصل منها والمنفصل ، كالكسب ، والأجرة ، والولد ، والثمرة ، واللبن ، والصوف ، والشعر (١) .

(ج) تصرف الراهن بالرهن : ولا يجوز تصرف الراهن في الرهن بيعاً أو هبة أو نحو ذلك إلا بإذن المرتهن ، ويستثنى من ذلك العتق ، فإنه جائز بغير إذن المرتهن ، فقد قال النخعي - فيمن رهن عبده ثم اعتقه - قال : « العتق جائز ، ويتبع المرتهن الراهن (٢) » لأن الراهن مخاطب باعتق ملك نفسه ، فلا يلغو تصرفه بعدم إذن المرتهن ، ولا خفاء في قيام ملك الرقبة لقيام المقتضى ، وعارض الرهن لا ينبيء عن زواله ، ثم إذا زال ملكه في الرقبة بإعتاقه يزول ملك المرتهن في اليد بناء عليه ؛ لأن ملك الرقبة أقوى من ملك اليد ، فلما لم يمنع الأعلى لا يمنع الأدنى بالطريق الأولى ، وامتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم (٣) هذا من جهة ؛ ومن جهة ثانية : أن الشارع يتشوق دائماً لإعتاق الرقيق ولذلك فإنه يلتمس لذلك الأسباب ليحرر الأرقاء ، وإذا كان هذا مقصد الشارع اقتضى أن يفرق بين البيع والعتق .

(د) تلف المال المرهون : المال المرهون إما أن يتلف بفعل الراهن ، أو المرتهن ، أو غيرهما :

١ - تلفه بفعل المرتهن : الرهن ضمان للدين ، فما كان منه زيادة على مقدار الدين ، وقلنا : أن تلك الزيادة أمانة في يد المرتهن ، فإن الأمانات تضمن بالتعدي ، ولذلك فإن المرتهن لو تعدى في إتلاف المرهون كان ضامناً له بالغاً

(٢) المحلى ٩٣/٨

(١) المغنى ٣٨٩/٤

(٣) الهداية ١٠٨/٤

ما بلغ ، بحيث يسقط منه مقدار دينه ، ويؤدي الزيادة من ضمانه للراهن ، وإن لم يتعد المرتن ففى ضمانه للرهن روايتان : عن النخعي :

الأولى : أن الرهن يذهب بما فيه ، سواء كانت قيمته كقيمة الدين ، أو أقل ، أو أكثر ، إذا تلف المرهون سقط الدين ، ولا يغرم أحدهما للآخر شيئاً (١) وبناء على هذا قال النخعي فيمن ارتهن عبداً فاعور عنده ، ذهب بنصف دينه (٢)

والثانية : أن الرهن يُضمن بالأقل من قيمته ومن الدين ، وعلى هذا فإن كانت قيمة الرهن أكثر من قيمة الدين ، أو مثلها ، بطل الدين كله ، ولا غرامة على المرتن في زيادة قيمة الرهن على قيمة الدين ، لأن هذه الزيادة أمانة في يده ، وإن كانت قيمة الرهن أقل من قيمة الدين سقط من الدين بمقدار قيمة الرهن ، وأدى الراهن إلى المرتن ما بقى من دينه (٣) قال النخعي : إذا كان الراهن بأكثر مما فيه ، فهلك ، فالمرتن في الفضل أمين ، وإن كان بأقل مما فيه فهلك ، غرم الغريم الفضل (٤)

وقال : إذا كان الرهن أكثر ، ذهب بما فيه ، وإن كان أقل رد عليه الفضل ، وكذلك إذا هلك بعض الرهن ، إن كان الرهن أكثر فذهب منه شيء ذهب من الحق بقدر ما ذهب من الرهن ، وإذا كان الحق أكثر ذهب من الحق الذي ذهب من الرهن (٥)

٢ - تلف الرهن بفعل الراهن : إذا تلف الرهن بفعل الراهن ، أو الغير ، فضمانه على من أتلفه ، وتجعل قيمته رهناً مكانه ، لأن الرهن وإن كان مملوكاً للراهن لكن للمرتن حق قوى فيه ، فيلحق بالملك في حق وجوب الضمان ، ويدخل في ذلك ما إذا أقر على نفسه أنه عبد ، فرهن ، فإذا هو حر ، فهو رهن حتى يفك نفسه ، كما غرهم (٦) .

(٢) المحلى ٩٧/٨

(١) المحلى ٩٧/٨

(٤) عبد الرزاق ٢٣٩/٨

(٣) آثار أبي يوسف ١٩٦ وآثار محمد ١٣٤

(٦) عبد الرزاق ١٩٤/١

(٥) عبد الرزاق ٢٤٢/٨

٤ - انتفاع المرتهن بالرهون :

لا يجوز للمرتهن الانتفاع بشيء من الرهون ، فلا يجوز له أن يسكن الدار المرهونة ، ولا أن يبسط البساط المرهون ، ونحو ذلك ، فإن كان للمرهون مؤونة ، والمرتهن هو الذى ينفق عليه ، فله أن يستوفى من منافعه بقدر مؤونته ، فإن زاد من منافعه شيء عن ثمن مؤونته ، فأخذ المرتهن فهو ربا ، قال صلى الله عليه وسلم : « يركب الرهن بنفقته ، ويشرب لبن الدار إذا كان مرهونا ، وعلى الذى يشرب ويركب النفقة » (١) وقد روى البخارى عن النخعي قوله : « تركب الضالة بقدر علفها ، وتُحلب بقدر علفها ، والرهن مثله » (٢) ، وأوضح من هذا ما رواه ابن حزم من قول النخعي - فيمن ارتهن ثبابة ذات لبن - قال : يشرب الرهن من لبنها بقدر ثمن علفها ، فإن استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا (٣) وعلى هذا يجب أن يحمل ما رواه عبد الرزاق عن الأعمش بسنده إلى أبي هريرة ، قال : الرهن مركوب ومحلوب ومعلوف ، قال الأعمش : فذكرت ذلك لإبراهيم ، فكره أن ينتفع من الرهن بشيء (٤) يعنى ينتفع من الرهن بشيء فيما عدا ذلك ، أو بما فضل عن ثمن العلف ، أو (كره) بمعنى (الكراهة) لا (التحريم) لما فى ذلك من صعوبة التحرى فى عدم الوقوع فى الربا ، ولذلك فإن ترك الانتفاع من الرهن بشيء هو الأولى .

- اختلاف الراهن والمرتهن (ر : قضاء / ٤ ب) .

(١) أخرجه البخارى فى الرهن باب الرهن مركوب ومحلوب ، واللفظ له ، والترمذى وأبو داود فى البيوع .

(٢) البخارى ٦٨/٦

(٣) المحلى ٨/٩٠ وفتح البارى ٦٩/٦

(٤) عبد الرزاق ٨/٢٤٤

* روث :

- نجاسة أرواث الحيوانات (ر : نجاسة / ٢١) .
- الاعفاء عن الروث في النعلين (ر : صلاة / ٣ ب ٤) .

* ريش :

- طهارة الريش . (ر : نجاسة / ١ ز) .

* ريق :

- نجاسة الريق . (١ : نجاسة / ٥١) .

[ز]

* ذرع :

- زكاة الزرع (ر : زكاة / ١٤) .

* زعفران :

- كراهة وضعه في طيب وكفن الميت . (ر : ميت / ٤) .

* زكاة :

سنتكلم عن الزكاة في النقاط التالية :

- ١- المزكى ، ٢- الأموال التي تجب فيها للزكاة ، ٣- زكاة الدين .
- ٤- زكاة الذهب ، ٥- زكاة الفضة ، ٦- زكاة الحلي ، ٧- زكاة عروض التجارة ، ٨- زكاة السوائم ، ٩- زكاة الغنم ، ١٠- زكاة الإبل ، ١١- زكاة البقر ، ١٢- زكاة الخيل ، ١٣- زكاة الحمير ، ١٤- زكاة الزروع ، ١٥- زكاة المعادن والركاز ، ١٦- زكاة المال المستفاد ، ١٧- زكاة كل شيء منه ،
- ١٨- الحيلة في إسقاط الزكاة ، ١٩- مصارف الزكاة ، ٢٠- من يعطى ومن لا يعطى الزكاة ، ٢١- مقدار ما يعطى من الزكاة للفقراء ، ٢٢- دفعها للسلطان الجائر ، ٢٣- تعجيل الزكاة ، ٢٤- تأخير الزكاة ، ٢٥- توزيعها في نفس البلد ، ٢٦- هلاكها .

١ - على من تجب الزكاة (المزكى) :

يشترط . فى المزكى حتى تجب عليه الزكاة ما يلى :

(أ) الاسلام : لأن الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة ، قال النخعى :
الصدقة على من اتجر من أهل الكتاب ، ويعنى بذلك أنه يؤخذ منه
العشر عندما يمر بالعاشر (ر : عشر) ولا تؤخذ منه الزكاة .

(ب) الحرية : قال النخعى : لا زكاة فى مال العبد جملة (١) .

(ج) العقل والبلوغ : فلا زكاة فى أموال الصبي والمجنون (٢) قال النخعى :
لا زكاة فى مال اليتيم حتى يدرك فتجب عليه الزكاة ؛ لأن الزكاة عبادة
كالصلاة ، ولا تجب العبادة على الصبي حتى يبلغ (٣) . وقال : ليس
فى مال اليتيم زكاة ، ولا تجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة (٤)
ويروى عن النخعى أنه يحصى ما يجب عليه من الزكاة ، فإذا بلغ يعلم ،
فإن شاء زكى ، وإن شاء لم يزك (٥) .

(د) ملك النصاب : وسيأتى الكلام عليه عند تفصيل الكلام على الأموال .

٢ - الأموال التى تجب فيها الزكاة :

هى النقود ، وعروض التجارة ، والأنعام ، والزروع ، والمعادن .

٣ - زكاة الدين :

الدين إما أن يكون لمن عليه الزكاة ، أو على من عليه الزكاة .

(١) فإن كان الدين على من يدفع الزكاة فإنه لا يدفع زكاته ، قال النخعى :

(٢) المغنى ٢/٦٢٢

(١) المحلى ٥/٢٠٥

(٣) آثار أبى يوسف ٩٢ وابن أبى شيبه ١/١٣٤ ب ، ور : عبد الرزاق ٤/٦٩

وبداية المجتهد ١/٢٣٦ والمجموع ٥/٢٩٩ والأموال ٤٥٢

(٥) المغنى ٢/٦٢٢

(٤) آثار محمد ٥٤

لا يزكّي الدين الذي عليه ^(١) وقال : لينظر ما كان عليه من دين - فليعزله ^(٢) ، وعلى هذا فإن من غلبه دين ، وعنده مال تجب فيه الزكاة ، فإنه يطرح من ذلك المال ما عليه من دين ، ثم يدفع الزكاة عن الباقي ، سواء كان المال الذي عنده والذي تجب فيه الزكاة من الأموال الظاهرة وهي السوائم والزروع - أو من الأموال الباطنة - وهي الأثمان ، وعروض التجارة ^(٣) .

(ب) أما إذا كان الدين لمن تجب عليه الزكاة فإن زكاته عليه ، وليس على المدين في رواية ، قال النخعي - ، في الرجل يكون له الدين - قال زكاته عليه ^(٤) وقد فرق النخعي - في أول أمره - بين الدين المضمون الوفاء الذي يستطيع صاحبه الحصول عليه متى شاء ، فأوجب فيه دفع الزكاة حين وجوبها ، وبين الدين غير مضمون الوفاء ، فإنه لم يوجب فيه الزكاة حتى يقبضه ، فإنه متى قبضه دفع عنه زكاة ما مضى ، فقال : إذا كان دينك في ثقة فزكه ، وإن كنت تخاف عليه التلف فلا تزكه حتى تقبضه ، فإذا قبضه زكاه لما غاب عنه ^(٥) وقال : زك ما في يدك من مالك ، ومالك على الملىء ^(٦) ؛ لأن هذا الدين هو كالوديعة ^(٧) وقال في الدين يكون للرجل على الرجل ، فيعطله ، قال : زكاته على الذي يأكل مهنأه ^(٨) ولكن النخعي رجع عن هذا القول ^(٩) إلى أن الدين يزكّيه صاحبه حين استيفائه ، قال الحكم : خالفني إبراهيم

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٥/١ ب

(١) ابن أبي شيبة ١٣٨/١ ب

(٤) آثار أبي يوسف ٨٨

(٣) ر المغنى ٤١/٣ و ٤٢

(٦) المحلى ١٠١/٦ والأموال ٤٣٤

(٥) عبد الرزاق ٩٩/٤

(٧) ر المغنى ٤٦/٣

(٨) المحلى ١٠٠/٦ والأموال ٤٣٢ ومهنأه : دون مشقة

(٩) المحلى ١٠٤/٦

فيه - في زكاة الدين - فقلت : لا يزكى الدين - أي حتى يقبض - ثم
رجع إلى قولي (١) . :

وفي رواية أخرى أن زكاته على الذي ينتفع به ، قال النخعي : في رجل
أقرض رجلاً ألف درهم قال : « زكاتها على الذي يستعملها ، وينتفع بها » (٢) .

٤ - زكاة الذهب :

قال النخعي : ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب صدقة ، فإذا
بلغت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال ، فما زاد فبحساب ذلك (٣) سواء
كانت تلك الزيادة كثيرة أم قليلة (٤) .

٥ - زكاة الفضة :

قال النخعي : ليس فيما أقل من مائتي درهم - فضة - صدقة ، فإذا كانت
مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، فما زاد فبحساب ذلك (٥) سواء كانت
هذه الزيادة كثيرة أم قليلة .

٦ - زكاة الحلى :

(أ) الحلّى إما أن يكون ذهباً أو فضة خالصين يتحلّى بهما ، وحينئذ
تجب فيه الزكاة قال النخعي : الزكاة في الحلّى الذهب والفضة (٦) .

(ب) وإما أن يكون ذهباً وفضة محلى بهما شيء آخر يستعمله الإنسان . وحينئذ
لا زكاة فيه فقد أثر عن النخعي أنه قال : لا زكاة في قلدح مفضّض

(١) ابن أبي شيبة ١٣٥/١ ب (٢) آثار محمد ٥٤

(٣) آثار أبي يوسف ٨٨ و آثار محمد ٥٣ وابن أبي شيبة ١٣١/١ والمحلى ٦٩/٦

(٤) المغنى ٦/٣

(٥) آثار أبي يوسف ٨٩ و آثار محمد ٥٣ والمجموع ١٧/٦ والمحلى ٦١/٦ وابن أبي

شيبه ١٣١/١ ب وعبد الرزاق ٩٠/٤ والأموال ٤٢١

(٦) عبد الرزاق ٨٤/٤ والأموال ٤٤١

ولافي منطقة مُحَلَّة ولا في سيف مُحَلَّى (١) وقد سئل عن القَدَح المُقَضَّض
والسيف المُحَلَّى ، والمنطقة ، إذا جمعتة فكان فيه مائتا درهم أزيه ؟
قال : لا (٢) وكان النخعي قد سلخ ذلك الذهب والفضة عن الثمنية ،
والحقهما بالأدوات .

(ج) وإما أن يكون أنواعاً من الجواهر ، وليس في الجواهر شيء من الزكاة ،
قال النخعي : ليس في شيء من اللؤلؤ والجواهر زكاة إذا كان يلبس ،
وإن كان للتجارة ففيه زكاة ، فإن كان للتجارة قومه ، فزكاه عن كل مائتي
درهم خمسة دراهم (٣) ، وقال : ليس في الجواهر والياقوت زكاة ، إلا أن
يكون للتجارة (٤) .

٧ - زكاة عروض التجارة :

(أ) تجب الزكاة في عروض التجارة (٥) سواء كانت هذه الأموال نفيسة
كالجواهر ، أو خسيسة كالطين ، أو رقيقاً ، ففي النفيس قال النخعي :
ليس في شيء من اللؤلؤ والجواهر زكاة إن كان يلبس ، وإن كان للتجارة
ففيه الزكاة (٦) وفي الخسيس قال : كل شيء أريد به التجارة ففيه
الزكاة ، وإن كان لبناً أو طيناً (٧) ، ويقول في الرقيق : إذا كانوا
للتجارة يقوم فيؤدى عنهم الزكاة (٨) وقال : إذا كان المملوكون
للتجارة فالصدقة من القيمة ؛ في كل مائتي درهم خمسة دراهم (٩) .

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٨/١

(١) المحلى ٧٦/٦

(٣) آثار أبي يوسف ٨٩

(٤) عبد الرزاق ٨٥/٤ وآثار محمد ٥٤

(٥) المجموع ٤٤/٦

(٦) آثار أبي يوسف ٨٩ وآثار محمد ٥٤

(٧) ابن أبي شيبة ١٣٤/١ و ١٣٧ ب

(٩) آثار محمد ٥٥

(٨) ابن أبي شيبة ١٣٧/١

(ب) ولا تجب الزكاة في عروض التجارة اذا بلغت نصابا الا بعد حولان الحول (١)

فإن مرّ على سلعة بعينها أعوام قومها في كل حول وزكّاها ، قال النخعي : من كانت عنده سلعة للتجارة ، فمكثت عنده سنة لا يبيعها فالزكاة فيها كل عام يخرج زكاتها (٢) . وإذا اتّخذ رجل من محصول أرضه مؤونة لبите ، وقد دفع عنها زكاة الزروع - العُشْر ، أو نصف العُشْرِ - ثم بدا له أن يجعلها للتجارة ، فدرّ عليها حَوْل ، وجبت فيها الزكاة الواجبة في التجارة ، قال النخعي : في رجل له طعام من أرضه يريد بيعه وقد زكّى أصله : فيه زكاة (٣) .

(ج) أما مقدار الزكاة الواجبة في عروض التجارة فهي : في كل مائتي درهم خمسة دراهم ، كزكاة الفضة ، قال النخعي : فإن كان للتجارة قومته ، فزكاه عن كل مائتي درهم خمسة دراهم ، (٤) وقال : يُقَوِّمُ الرجلُ متاعه إذا كان للتجارة ، إذا حلت عليه الزكاة فيزكيه مع ماله (٥) .

٨ - زكاة السوائم :

(١) ذهب إبراهيم النخعي إلى أن زكاة السوائم واجبة في إناثها دون ذكورها ، وكأنه اعتبر النماء فوجده في الإناث دون الذكور ، فقال : ليس في شيء من السوائم صدقة إلا إناث الإبل وإناث البقر وإناث الغنم (٦) وهذا مما انفرد به النخعي ، ولا نعلم أحداً قال بقوله .

(ب) ولا تُضَمُّ صغارها المستفادة أثناء الحَوْل إلى أماتها حين الزكاة ، بل يعتبر

(٢) عبد الرزاق ٩٥/٤

(١) المغني ٢٩/٣

(٤) آثار أبي يوسف ٨٩

(٣) عبد الرزاق ٩٥/٤

(٥) الأموال ٤٢٦ .

(٦) ابن أبي شيبه ١٣٢/١ والمحلي ٤٩/٦

حولها من الولادة وبهذا قال الحسن البصري من السلف (١) وروى أبو عبيد
عنهما أن المصدق يعتد بالسُّخْلَة ، ولا يأخذها (٢) .

(ج) ولا يؤخذ في الصدقة ذكر مكان أنثى إلا ابن لبون مكان ابنة مخاض (٣) .

(د) ويشترط في وجوب الزكاة في السوائم :

١ - أن تكون سائمة أكثر أيام السنة ؛ فإن كانت ربائب - أى يشتري
نُها صاحبها العلف - فليس فيها زكاة ، قال النخعي : ليس في غنم الربائب
صدقة (٤) .

٢ - أن يحول عليها الحول : قال النخعي : لا زكاة في السُّخَال حتى يحول
عليها الحول (٥) .

٩ - زكاة الغنم :

(أ) قال النخعي : ليس فيما دون أربعين من الغنم شيء ، وفي أربعين شاة
شاة ، إلى مائة وعشرين ، فإذا زادت ففيها شاتان ، إلى مائتين ، فإن زادت
ففيها ثلاث شياه ، إلى ثلاثمائة فإن كثرت الشياه ففي كل مائة شاة (٦)
(ب) ولا يأخذ عامل الصدقة كرائم الأغنام بل يصدع الغنم إلى شقيين ،
الشق الأول قدر الثلث ، ويحوى كرائم الغنم ، والثاني قدر الثلثين ويحوى
ما عدا الكرائم ، فيأخذ عامل الصدقة ما وجب من الزكاة من الثلثين ، لا من
الثلث ، قال النخعي : يؤمر المصدق أن يصدع الغنم صدعين ؛ فيختار

(١) المجموع ٣٣٨/٥ والمغنى ٦٠٢/٢

(٢) الأموال ٣٨٩

(٣) المحلى ٣٠/٦ وعبد الرزاق ٩/٤

(٤) ابن أبي شيبه ١٣٣/١ (٥) المغنى ٦٠٢/٢

(٦) عبد الرزاق ٧/٤ وآثار أبي يوسف ٨٥ والمجموع ٣٨٥/٥ والمحلى ٢٧١/٥

وابن أبي شيبه ١٣٣/١ والمغنى ٥٩٧/٢

صاحب الغنم خير الصدعين ، ويأخذ المصدق من الآخر (١) ، وقال :
يجمع الثنا ، فيأخذ صاحب الغنم الثلث من خياره ، ويأخذ صاحب
الصدقة من الثلثين حقه (٢) .

(هـ) ولا يأخذ المصدق الا من تمت له السنة . وطن في الثانية ، قال النخعي :
يجمع الثنا ، فيأخذ صاحب الغنم الثلث من خياره ويأخذ صاحب الصدقة
من الثلثين حقه (٣) وهذا واضح أنه لا يأخذ بذلك إلا الثني فقط .

(د) وإذا اتخذت الغنم في بيوت الامصار والقرى ، وكانت ألبانها لقوت الناس
وطعامهم - وهي ما تسمى بالربائب - فليس فيها شيء من الصدقة ،
قال النخعي : ليس في الربائب صدقة (٤) .

١٠ - زكاة الإبل :

(١) قال النخعي : ليس فيما دون خمس من الإبل شيء ، وفي خمس شاة ،
وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع
شياه ، وفي خمس وعشرين بنت مخاض إلى خمس وثلاثين ، فإن لم
تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، فإن زادت واحدة ففيها بنت لبون
إلى خمس وأربعين ، فإن زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل ، إلى
ستين ، فإن زادت واحدة ففيها جدعة ، إلى خمس وسبعين ، فإن
زادت واحدة ففيها ابنتا لبون إلى تسعين ، فإن زادت واحدة ففيها
حقتان طروقتا الفحل ، إلى مائة وعشرين ، فإن زادت استأنف -

(١) المحلى ٢٧٢/٥ والأموال ٤٠٥

(٢) ابن أبي شيبه ١٣٣/١ والثنا مفردا ثنى ، وهو الذي تمت له سنة

(٣) المحلى ٢٧٢/٥ والأموال ٤٠٥ (٤) الاموال ٣٨٣

الفرائض (١) فيأخذ من كل خمس شاة ، وفي عشر شاتان .
وهكذا . . (٢) إلى خمس وأربعين ومائة ، فيكون فيها حقتان وبنت
مخاض ، إلى خمسين ومائة ففيها ثلاث حقائق (٣) فإن كثرت الإبل
ففي كل خمسين حقة (٤) .

(ب) ولا يأخذ المصدق ذكرًا مكان أنثى إلا ابن لبون مكان ابنة مخاض (٥) .

(ج) وإذا وجب عليه سن وققدّها ، يُخرج أعلى منها نسبةً ، ويأخذ جُبرانًا ،
أو أسفل نسبةً ويدفع جُبرانًا - والجُبران : هو شاتان أو عشرون
درهما (٦) - والخيار في الصعود والنزول والشيء والدراهم إلى رب
المال (٧) لا إلى عامل الصدقة ، قال النخعي : إذا أخذ المصدق سنًا
فوق سن رد شاتين أو عشرين درهماً ، وإذا أخذ سنًا دون سن رد
عليه شاتين أو عشرين درهماً (٨) .

(د) وليس فيما استخدم في الأعمال منها زكاة ، قال النخعي : ليس فيما
يُعمل عليه من الثيران صدقة ، ولا على ما يكون من الإبل الطائفة
والعمالات صدقة (٩) .

(١) عبد الرزاق ٩/٤ وآثار أبي يوسف ٨٥ وبنت المخاص : هي التي طعنت
في الثانية ، وبنت لبون : هي التي طعنت في الثالثة ، والحقة : التي طعنت في الرابعة ،
والجذعة : التي طعنت في الخامسة .

(٢) المجموع ٣٦٤/٥ والمحلى ٣٤/٦ وابن أبي شيبة ١٣٢/١

(٣) المغنى ٥٨٤/٢

(٤) ابن أبي شيبة ١٣٢/١ وعبد الرزاق ٤/٩

(٥) المحلى ٣٠/٦ وعبد الرزاق ٩/٤

(٦) ر : المجموع ٣٧٤/٥ والمغنى ٥٨٧/٢ (٧) المغنى ٥٨٧/٢

(٨) ابن أبي شيبة ١٤٠/١ ب والمحلى ٢٤/٦ ور : عبد الرزاق ٤٠/٤

(٩) آثار محمد ٥٥

١١ - زكاة البقر :

(أ) قال النخعي : ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة ، وفي الثلاثين تببيع أو تببيعة ، جذع أو جذعة ، فإذا بلغت أربعين ففيها مُسِنَّة ، فما زاد فبحساب ذلك (٤) أي أن ما زاد ففي كل بقرة زائدة جزء بقرة (١) كما ذكر ابن حزم .

(ب) وليس في البقر العوامل صدقة ، قال النخعي : « ليس في البقر العوامل صدقة » (٢) .

١٢ - زكاة الخيل :

اختلفت الرواية عن النخعي في وجوب الزكاة في الخيل ، فقد روى عنه أنه ليس في الخيل السائمة زكاة (٣) .

وروى عنه قوله : الخيل إن كانت سائمة يطلب نسلها ففيها الزكاة إن شئت في كل فرس دينار ، وإن شئت فالقيمة ، في كل مائتي درهم خمسة دراهم (٤) ذكراً أو أنثى (٥) أي : أنها تقوم ، وتُدفع الزكاة في قيمتها .

ومن التدقيق في الرواية الثانية نجد : أنه يمكن حمل الرواية الأولى - ليس في الخيل السائمة زكاة - على الخيل المقتناة للجهاد ، وحمل الرواية الثانية - وهي وجوب الزكاة في الخيل - على الخيل المقتناة طلباً للنسل ؛ لأنها تربو ، فتجب فيها الزكاة ، والله أعلم .

(١) آثار أبي يوسف ٨٦ وآثار محمد ٥٢ ور : المحلى ٧/٦ والمغني ٥٩٢/٢ ب والاعتبار ١٣٣ وعبد الرزاق ٢٤/٤ والتببيع : هو الذي طعن في الثانية ، والمسن : الذي طعن في الثالثة .

(٢) ابن شعبة ١٣٢/١ والمحلى ٤٦/٦ وعبد الرزاق ٢٠/٤ وآثار محمد ٥٥ والأموال ٣٨٠

(٣) عبد الرزاق ٣٤/٤ والأموال ٤٦٦ والمجموع ٣٠٧/٥

(٤) موطأ الحسن ١١٨ وآثار أبي يوسف ٨٧ (٥) آثار محمد ٥٥

١٣ - زكاة الحمير :

قال منصور بن المعتمر : سألت النخعي عن الحمير فيها زكاة ؟ قال : أمّا أنا فأشبهها بالبقر ، ولا أعلم فيها شيئاً (١) .

وفي رواية ليس في الحمير السائمة زكاة (٢) .

١٤ - زكاة الزروع :

(١) **ما تجب فيه الزكاة من الزروع** : الزروع على نوعين : زروع لها ثمرة صالحة كاللادخار كالحبوب ونحوها ، وزروع ليس لها ثمرة صالحة للادخار كالخضار والفاكهة ، وقد اختلفت الرواية عن النخعي في النوع الذي تجب الزكاة فيه منها .

ففي رواية عنه : أن الزكاة واجبة في النوعين معاً ، وفي ذلك يقول :
في كل شيء أنبتت الأرض العشر (٣) ويشهد لهذا عموم قوله تعالى في سورة البقرة ٢٦٧ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٤) .

وفي رواية أخرى : لا زكاة إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة (٥) وعلى هذا فإنه لا زكاة في الخضار (٦) ونحوها ، قال النخعي : ليس في الفواكه والخضر زكاة (٧) وعن المغيرة قال : سمعت مجاهدًا - وإبراهيم جالسًا - يقول : ليس في البقول ، ولا في التفاح ، ولا في

(١) ابن أبي شيبة ١٣٤/١ ب والمحلى ٢٣٠/٥

(٢) آثار محمد ٥٥

(٣) عبد الرزاق ١٢١/٤ وآثار محمد ٥٥

(٤) تفسير القرطبي ٣٢١/٣ (٥) الأموال ٤٧١

(٦) عبد الرزاق ١٢٤/٤

(٧) عبد الرزاق ١٢١/٤ والأموال ٥٠١ .

الخضر زكاة^(١) ، ولم ينكر إبراهيم عليه ولا عارضه في ذلك ، وهذا يدل على أن رأيه من رأيه ، ويمكن حمل قول النخعي : « في كل شيء أنبتت الأرض صدقة » الوارد في الرواية الأولى على أن المراد به أن الزكاة واجبة في قليل ما أخرجته الأرض وفي كثيره .

(ب) نصابه : في اشتراط النصاب في الزروع عن النخعي روايتان :

الأولى : أنه لا يشترط النصاب ، بل تعجب الزكاة فيما أخرجت الأرض قليلاً كان أو كثيراً^(٢) قال النخعي : في كل شيء أخرجت الأرض زكاة حتى في عشر دستجات بقل دستجة^(٣) وإن لم يخرج إلا دستجة بقل^(٤) .

والثانية : أنه يشترط النصاب ، ونصاب الزروع هو خمسة أوسق ، قال النخعي : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة^(٥) والوسق : ستون صاعاً^(٦) .

(ج) مقدار الزكاة : ومقدار الزكاة في الزروع : العشر في الزرع الذي لم يسق بكلفة ، ونصف العشر في الزرع الذي سقى بكلفة ، قال النخعي : فيما أخرجت الأرض العشر من قليل أو كثير وإن كانت تشرب سقياً أو تسقيها السماء ، وإن كانت تشرب بغرب أو دالية فنصف العشر^(٧) .

(١) ابن أبي شيبة ١٣٣/١ ب

(٢) نيل الأوطار ١٥٠/٤ والمحلى ١١٢/٥

(٣) ابن أبي شيبة ١٣٣/١ ب والمحلى ١١٢/٥ والأموال ٤٨٠ والدستجة : الحزمة

(٤) الخراج ٥٣

(٥) عبد الرزاق ١٤٢/٤ والمغنى ٦٩٥/٢

(٦) ابن أبي شيبة ١٣٣/١ ب

(٧) موطأ الحسن ١١٥ وآثار أبي يوسف ٩٠ وآثار محمد ٥٥ والسيح : الماء الجارى على وجه الأرض ، والغرب : الدلو العظيم ، والدالية : المنجنون تديرها البقر ، والناعورة يديرها الماء - النهاية ، ومختار الصحاح .

(د) **عدم اشتراط الحول فيها :** ولا يشترط حَوْلان الحول في زكاة الزروع ،

وهنا لابد لنا من أن نشير إلى أن رأى النخعي في تفسير قوله تعالى - في سورة الأنعام ١٤١- : ﴿ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ، كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَعَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ، وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ أن هذه ليست في الزكاة وإنما هي في حق آخر في الزروع ، فقد قال النخعي : « وعاتوا حقه يوم حصاده » قال : يعطى مثل الضَّغْث ^(١) ؛ وصورة ذلك أنه عندما يَجْنِي المحصول الزراعي ، ويحضر الفقراء ذلك ، يعطى صاحبُ المحصول هذا قبضةً وهذا قبضةً منه ، كما هو الحال عند حضور الفقراء قسمة الميراث ، فإينهم يعطون منه ما يطيب خاطرهم (ر : إرث / ٢) .

وهناك رأى آخر في تفسير هذه الآية ، وهو : أنها منسوخة بإيجاب الزكاة في الزروع ، العشر ونصف العشر ، قال النخعي في قوله تعالى : ﴿ وَعَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ كانوا يفعلون ذلك حتى سُنَّ العشر ، ونصف العشر ، فلما سُنَّ العشر ونصف العشر ترك ^(٢) ، وقال : « وعاتوا حقه يوم حصاده » نسختها آية الزكاة ^(٣) .

ويظهر لي - والله أعلم - رُجْحان الرواية الأولى ، لأمر : أولها : وجود نظائر لها في فقه النخعي ، وهو إعطاء من حضر قسمة الميراث من الفقراء ، وهذا مبني على أصل إنساني عام عند النخعي ، وهو : أنه لا يجوز أن يذهب الغني بالمال أمام ناظري الفقراء دون

(١) تفسير الطبري ١٦٥/١٢ والمحلّى ٢٧١/٥ والضغث : ملء اليد من الحشيش المختلط ونحوه (تاج العروس)

(٢) تفسير الطبري ١٦٩/١٢ والحراج ٥٦

(٣) ر : سنن البيهقي ١٣٢/٤ وابن أبي شيبه ١٣٧/١ ب وأحكام القرآن ٩/٣ وآثار أبي يوسف ٩١

أن ينالَ الفقير منه نصيباً ، فتطيب قلوب الفقراء عند حضورهم
القسمة أمر لا محيص عنه عند النخعي ، ولا يخفى ما في ذلك من إيجاد
الرابطة القوية بين الفقراء والأغنياء .

وثانيها : أن آيات الزكاة نزلت في مكة ، لأن آياتها ذكرت في
سور : المزمل والمؤمنون ، والذاريات ، وهذه كلها سور مكية ، وورودها
في الآيات المدنية ما هو إلا تأكيد للإيجاب الأول الذي كان في مكة ،
وإذا كان كذلك فلا نسخ ، وبالتالي فلا تعارض ، وإذا لم يكن هناك
تعارض فهما إذن حقان مختلفان ، حق الزكاة ، وحق إعطاء الفقراء
شيئاً من الزرع عند خروج المحصول .

(هـ) انقلاب الزرع الى عروض تجارية : وإذا زكى ثمار زرعه ، ثم جعله
للتجارة ، وجبت فيه زكاة عروض التجارة عند حوّلان الحول ، قال
النخعي : رجل له طعام من أرضه يريد بيعه قد زكى أصله ؟ قال
الشعبي : ليس فيه زكاة حتى يباع ، وقال النخعي : فيه زكاة (١) .

١٥ - زكاة المعادن والركاز

قال النخعي : في المعدن الخمس (٢) .

١٦ - زكاة المال المستفاد :

المال المستفاد أثناء الحول إن لم يكن عند المالك مال من جنسه لم
يزكّه حتى يحول عليه الحول ، قال النخعي : لا زكاة في مال حتى يحول عليه
الحول (٣) وإن كان عنده مال من جنسه زكاه معه عند حوّلان الحول على
الأول ، قال النخعي : إن كان لك مال تزكيه فأصبحت مالاً قبل أن يحول

(١) عبد الرزاق ١٣٧/٤

(٢) آثار أبي يوسف ٨٩

(٣) ابن أبي شيبة ١٣٥/١

عليه الحول ، فزكّه معه إذا كان الحول ، فإن لم يكن لك مالٌ فلا تزكّه حتى يحول عليه الحول منذ يوم أصبته ^(١) ، وقال أيضاً : لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول إلا أن يكتسب مالا فيجمعه إلى مال عنده مما يزكى ، فإذا وجبت الزكاة في الأول زكى الثاني معه ^(٢) قال أبو عبيد - موضعاً مذهب النخعي في ذلك - : أما إن كان المال الأول من بقية مال قد كانت الزكاة حلت فيه قبل ذلك ، ثم أضيف إلى هذه البقية مال آخر ، فهذا الذي قال فيه إبراهيم : إنه يزكى الأول والآخر ^(٣) . ولا ينطبق ذلك على السّخال المتولدة أثناء الحول ، فإنها لا تضم إلى أمّانها ، بل يعتبر حولها من الولادة ^(٤) .

١٧ - زكاة كل شيء منه :

الأفضل أن يُخرجَ زكاة كل شيء منه ، فيخرج زكاة الذهب ذهباً ، وزكاة الفضة فضةً ، وزكاة البقر بقراً . . . قال النخعي : كانوا يستحبون زكاة كل شيء منه ، الورق من الورق ، والذهب من الذهب ، والبقر من البقر ، والغنم من الغنم ^(٥) وإن أخرجها من غير نوعه جاز ، كما إذا أخرج زكاة الذهب فضة مثلاً ، فقد روى النخعي عن عبد الله بن مسعود - وهو رائده في الفقه - فقال : كان لامرأة عبد الله بن مسعود طوقٌ فيه عشرون مثقالاً ، فأمرها أن تخرج عنه خمسة دراهم ^(٦) ، فقد أجاز ابن مسعود إخراج الفضة عن الذهب ، وإذا جاز إخراج الفضة عن الذهب جاز إخراج الدراهم والدنانير عن الماشية ، أو الزرع ، وهذا ما عليه الحنفية ، حاملو فقه النخعي - رحمه الله تعالى .

(٢) موطأ الحسن ١١٥

(٤) المجموع ١٨٢/٥ والمفنى ٦٠٢/٢

(١) آثار أبي يوسف ٨٨

(٣) الأموال ٤١٥

(٥) ابن أبي شيبه ١٣٧/١

(٦) ابن أبي شيبة ١٣١/١ ب والمحلى ٦٩/٦

١٨ - الحيلة في إسقاط الزكاة :

لا تجوز الحيلة لإسقاط الزكاة ، فلا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين مفترق ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يجمع بين مفترق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة »^(١) قال الإمام مالك : تفسير قوله : « لا يجمع بين مفترق » أن يكون النفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة ، قد وجبت على كل واحد منهم في غنمه الصدقة ، فإذا أظلمهم المصدق جمعوها ؛ لثلاث يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة ، فنهوا عن ذلك ، وتفسير قوله : « لا يفرق بين مجتمع » أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة ، فيكون عليهما منها ثلاث شياه ، فإذا أظلمهما المصدق فرقا غنمهما ، فلم يكن على كل واحد منهما إلا شاة واحدة ، فنهى عن ذلك ، فقيل : لا يجمع بين مفترق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، قال مالك : فهذا الذي سمعت في ذلك^(٢) .

- التصديق بالدين قبل قبضه على المدين ، وعلى غيره . (ر : دين / ١١) .

- عدم جواز بيع الزكاة قبل أن تملك . (ر : بيع / ١١ ح) .

١٩ - مصارف الزكاة :

قال تعالى - في سورة التوبة ٦٠ - معدداً مصارف الزكاة : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسْكِينِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، وَالْمُؤَكَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرُّقَابِ ، وَالْغَارِمِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(١) أخرجه البخارى في الزكاة باب « لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع » ومالك في الموطأ ، في الزكاة « باب صدقة الماشية » ، والترمذى ، وأبو داود ، وابن ماجة في الزكاة .

(٢) الموطأ / ١ / ٢٦٤

ولكن هل يجب على المسلم أن يدفع زكاة ماله لجميع هذه الأصناف الثمانية ، أم يكفيه أن يدفعها إلى صنف واحد منها ؟

روى سعيد بن جبير عن النخعي قوله : لا يعزبك أن تضع الصدقة في صنف واحد من الأصناف التي سمى الله ^(١) . وروى عنه الحكم أنه لا بأس بذلك ^(٢) أي لا بأس بدفعها إلى صنف واحد من الأصناف المذكورة ، وحكى ابن قدامة عنه أنه يجوز أن يقتصر في دفع الزكاة على صنف واحد من الأصناف الثمانية ، ولا يجوز أن يعطيها إلى شخص واحد ^(٣) .

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال بما حكاه النووي وابن قدامة وأبو عبيد عنه أنه إن كانت الزكاة قليلة جاز صرفها إلى صنف واحد ، وإلا وجب استيعاب الأصناف الثمانية ^(٤) قال النخعي : إذا كان المال ذا وزٍّ ففرقه في الأصناف ، وإذا كان قليلاً فأعطه صنفًا واحدًا ^(٥) .

٢٠ - من يعطى ومن لا يعطى من الزكاة :

(١) لا يجوز أن يعطى من الزكاة الكافر ، قال النخعي : لا يعطى اليهودى ، والنصراني من الزكاة ، يعطون من التطوع ^(٦) . وسئل عن الصدقة على غير أهل الإسلام فقال : أما الزكاة فلا ، وأما إن أراد رجل أن يتصدق فلا بأس ^(٧) .

(ب) ولا يعطى من الزكاة من يُعلم من حاله أنه سينفقها في الحرام قال النخعي : لا تُؤدوا الزكاة إلى من يجور فيها ^(٨) .

- | | |
|--|-------------------------------------|
| (١) ابن أبي شيبة ١٣٧/١ ب ور : ١٣٥/١ وسنن البيهقي ٨/٧ والمحلى ١٤٥/٦ | والمغنى ٦٤٢/٢ |
| (٢) ابن أبي شيبة ١٣٧/١ ب | (٣) المغنى ٦٦٨/٢ |
| (٤) المجموع ١٩٢/٦ والمغنى ٦٦٨/٢ | (٥) الأموال ٥٧٧ |
| (٦) عبد الرزاق ١١٢/٤ | (٧) ابن أبي شيبة ١٧٧/١ والأموال ٦١٢ |
| | (٨) عبد الرزاق ٤٨/٤ |

(ج) ولا يعطى من الزكاة من كان له خمسون درهماً^(١) فإن أعطاه وهو لا يعلم حاله ، ثم علم لا تجزى عنه ، وعليه أن يدفعها ثانية ، لأنها لم تقع موقعها ، قال النخعي : في الرجل يعطى زكاته لغنى وهو لا يعلم ؟ قال لا تجزى عنه^(٢) .

- ولا يمنع ملك الفقير الدار والخادم من جواز دفع الزكاة إليه إن كان محتاجاً ، قال النخعي : يعطى من الصدقة الواجبة من له الدار والخادم ، إن كان محتاجاً^(٣) ، عملاً بما كان عليه عمل الصحابة ، إذ يروى النخعي عنهم أنهم كانوا لا يمنعون الزكاة من له الدار والخادم^(٤) لأن الغنى المانع من أخذ الزكاة ملك خمسين درهماً ، أو قيمتها من الذهب أو وجودها تحصل به الكفاية على الدوام من كسب أو تجارة أو عقار أو نحو ذلك ، ولو ملك من العروض أو الحبوب أو السائمة أو العقار مالا تحصل به الكفاية ، لم يكن غنياً وإن ملك النصاب^(٥) .

(د) ولا يجوز أن يعطى الزكاة أصله أو فرعه ، ويجوز له أن يعطى فرع أبيه منها ، فقد سئل النخعي عن الأخت تعطى من الزكاة ؟ قال : نعم^(٦) وسأله زبيد بن الحارث : أعطى أختي من زكاتي ؟ قال : نعم^(٧) .

(هـ) ولا بأس أن يعطى ذوى الحاجة من أهل الأهواء ، فقد سئل النخعي عن أهل الأهواء يعطون من الزكاة ؟ فقال : ما كانوا يسألون إلا عن ذى حاجة^(٨) .

(١) عبد الرزاق ١١٠/٤ وابن أبي شيبة ١٣٧/١ والمحلى ١٥٤/٦

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٨/١ (٣) المحلى ١٥٥/٦

(٤) ابن أبي شيبة ١٣٧/١ (٥) المغنى ٦٦١/٢

(٦) ابن أبي شيبة ١٣٨/١ (٧) عبد الرزاق ١١٤/٤

(٨) ابن أبي شيبة ١٣٧/١

(١٩) وعلى من يريد دفع زكاة ماله أن يُنقَّبَ عن ذوى الحاجات الحقيقية ، ولا يعطيها لمن يعرض له ، لأن الزكاة ما شرعت إلا لسد حاجة المحتاجين . قال النخعي : ما كانوا يسألون - أى عند ما يدفعون الزكاة - إلا عن ذى الحاجة (١) .

(٢٠) ولا يعتق من زكاة ماله رقبة كاملة ، لكن يعطى منها فى رقبة ، ويعين مكاتباً . لأنه إن اعتق من زكاته رقبة كاملة انتفع بولاء من أعتقه ، كأنه صرف الزكاة لنفسه (٢) .

٢١ - مقدار ما يعطى من الزكاة للفقراء :

يعطى من الزكاة للفرد الواحد ما يسد حاجته ، قال النخعي : يستحب أن تسد حاجة أهل البيت بالزكاة (٣) ولكن لا يصل به إلى درجة الغنى ، فقد كانوا يكرهون أن يعطوا من الزكاة ما يكون رأسمال (٤) « ويقدر النخعي ذلك بخمسين درهماً ، قال النخعي : لا يعطى من الزكاة أكثر من خمسين ، إلا أن يكون - أى الفقير - عليه دين ، فيقضى دينه ، ويعطى بعده خمسين درهماً (٥) » وقد أتى رجل إلى إبراهيم ، وأراد أن يعطيه زكاة ماله أربعمئة درهم ، فأبى أن يقبلها ، فذهب معه إبراهيم يدله ، وكان يعطى أهل البيت عشرةً عشرةً ، فقال إبراهيم : لو كنت أنا كنت أغنى بها أهل بيت واحد كان أحب إلى (٦) .

(١) عبد الرزاق ١٠٩/٤

(٢) المغنى ٤٣١/٦ ور : ٣٥٥ والأموال ٦٠٨

(٣) ابن أبى شيبة ١٣٧/١

(٤) ابن أبى شيبة ١٣٧/١ والأموال ٥٦٠

(٥) ابن أبى شيبة ١٣٥/١ وعبد الرزاق ١١٠/٤

(٦) آثار أبى يوسف ٩١ وآثار محمد ٥٦

٢٢ - دفع الزكاة الى السلطان الجائر :

لا يجوز أن يؤدي زكاة ماله إلى السلطان الجائر : لأنه لا يضعها موضعها :
ولأن دفعها إليه إعانة له على ظلمه ، قال النخعي : لا تؤدوا الزكاة لمن يجور
فيها ^(١) وبما أن جور الحجاج قد بلغ مداه ، فإن النخعي يوصي بأن لا تدفع
إليه الزكاة ، ويقول : ضعها موضعها ، وأخفها ^(٢) ، ولكن إن أخذها السلطان
الجائر عنوة أجزأت ، ولا يلزم من أخذت منه دفعها ثانية إلى الفقراء ،
قال النخعي : ضعوها في مواضعها ، فإن أخذها السلطان أجزأك ^(٣) ، وقال :
احتسب ما أخذ منك العاشر ^(٤) يعني من زكاة مالك (ر : عشر) .

٢٣ - تعجيل الزكاة :

يجوز تعجيل دفع الزكاة قبل وقتها ^(٥) ؛ لأن العباس سأل رسول الله
في تعجيل الزكاة قبل أن يحول الحول مسارعة إلى الخير ، فأذن له في ذلك ^(٦)

٢٤ - تأخير الزكاة :

إن وجبت الزكاة على رجل ، وتمكّن من إخراجها ، ثم مات ولم يخرجها ،
فإن أوصى بها أخرجت من ماله ، كسائر الوصايا ، وإن لم يوص لم يلزم
الورثة إخراجها ^(٧) .

٢٥ - توزيعها في نفس بلد المال :

توزع الزكاة في بلد المال ، فلو نقلها إلى بلد آخر مع وجود المستحقين

(١) عبد الرزاق ٤٨/٤

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٥/١ والأموال ٥٧٢

(٣) المغني ٤٦٢/٢ و ٦٤٤

(٤) ابن أبي شيبة ٣٦/١ والأموال ٥٧٤

(٥) المحلى ٩٦/٦ والأموال ٥٩٠

(٦) أخرجه الترمذي وأبو داود في الزكاة باب تعجيل الزكاة .

(٧) مجموع ٣٠٥/٥ والمغني ٦٨٤/٢

في نفس البلد لا يعجزه (١) فقد روى ابن أبي شيبه عن النخعي أنه كره أن يخرج الزكاة من بلد إلى بلد (٢) وقال النخعي : تقسم الصدقة على أهل الماء ، فإن لم يجد على الماء من يستحقها نظر إلى أقرب المياه إليهم ، وقسمها فيهم ، فإن لم يجد فالأقرب فالأقرب (٣) .

أما إذا كان نقلها إلى بلد آخر لوجود أقرباء للمزكّي يستحقونها ، فذلك جائز ، قال ابن قدامة وأبو عبيد : كره النخعي نقل الزكاة من بلد إلى بلد إلا لذي قرابة (٤) .

٢٦ - هلاكها :

وإن أخرج زكاة ماله فضاعت لا تجزى عنه حتى يضعها موضعا (٥) وعليه إخراجها ثانية (٦) .

٢٧ - امتلاكها بالقبض (١ : بيع / ح) .

* زكاة الفطر :

سنذكر فيها في النقاط التالية :

١ - على من تجب .

٢ - مقدارها .

٣ - مصارفها .

٤ - وقتها .

(١) المجموع ٢٣٨/٦

(٢) ابن أبي شيبه ١٣٦/١

(٣) الأموال ٥٩٤

(٤) المغني ٦٧٢/٢ والأموال ٥٩٤ .

(٥) ابن أبي شيبه ١٣٧/١ ب والأموال ٦٠١

(٦) المحل ٢٦٤/٥

١ - على من تجب ؟

تجب زكاة الفطر على الكبير والصغير ، ويخرجها عنه وليه ، قال النخعي : صدقة الفطر على الصغير والكبير ^(١) ، كما تجب على السيد عن عبده سواء كان العبد مملوكاً أم ذمياً ، إذا كان لغسر التجارة ، وإن كان للتجارة لا تلزمه فطرته ، لأنه لا تجب في مال واحد زكاتان ^(٢) قال النخعي : يؤدي الرجل المسلم عن مملوكه النصراfi صدقة الفطر ^(٣) وروى عنه ابن أبي شيبه أنه لا يرى في الرقيق إذا كانوا للتجارة صدقة الفطر ^(٤) .

ونقل ابن المنذر عن النخعي أنه لا تجب على المسلم فطرة عبده الكافر ^(٥) ويجب على الكافر إخراج صدقة الفطر عن قريبه وعبده المسلمين ^(٦) .

ولا تجب زكاة الفطر على فقير ، قال النخعي : إذا كان الفقير يأخذ الزكاة يوم الفطر لم يطرح عن نفسه ^(٧) .

٢ - مقدارها :

مقدار زكاة الفطر نصف صاع من بر ، أو صاع من تمر ، عن كل إنسان ، قال النخعي : صدقة الفطر نصف صاع من بر أو صاع من تمر عن كل حر أو عبد ، صغير أو كبير ^(٨) .

٣ - مصارفها :

لا يعطى صدقة الفطر إلا من تحل له صدقة المال ^(٩) (ر : زكاة / ١٩)

-
- (١) ابن أبي شيبه ١٣٦/١ (٢) المغني ٧٠/٣
 (٣) ابن أبي شيبه ١٣٦/١ ب ور : مجموع ١٣٥/٦ والمغني ٥٦/٣ ونيل
 (٤) ابن أبي شيبه ١٣٤/١ ور : آثار محمد ٥٤
 (٥) المجموع ١٠٦/٦ (٦) طرح التشريب ٦٣/٤
 (٧) عبد الرزاق ٣٢٦/٣
 (٨) آثار أبي يوسف ٦٤ وابن أبي شيبه ١٣٦/١
 (٩) ابن أبي شيبه ١٤٠/١ ب

٤ - وقفها :

يجوز تأخير صدقة الفطر عن يوم الفطر^(١) ولكن يستحب أن يخرجها يوم الفطر قبل الخروج إلى الجبانة ، فقد كان النخعي يحب أن يخرج زكاة الفطر قبل أن يخرج إلى الجبانة . (٢)

* زنا :

الزنا : هو وطء مكلف مختار عالم بالتحريم فرجاً محرماً خالياً من الملك وشبهته .

وستكلم فيه في النقاط التالية :

- ١ - الزاني والمزني بها .
- ٢ - إثبات الزنا .
- ٣ - حد الزنا .
- ٤ - درء الحد بالشبهة .
- ٥ - عدم اجتماع الحد والمهر .
- ٦ - نكاح الزانية .
- ٧ - ثبوت الحرمة بالزنا .

١ - الزاني والمزني بها :

(أ) زنا غير المحصن : إذا كان الزاني زاناً أو المزني بها غير محصن (ر : إحصان / ١) فلا يُقام حدّ الرجم على واحد من المتزانيين . (ر : زنا / ٣) .

(ب) وإذا كانت الزانية أم ولد ، فإنه يُقام عليها حدّ الأمة ، وتبقى أم ولد

(١) المجموع ١٣٧/٦ والمفنى ٦٧/٣ (٢) ابن أبي شيبة ١٣٦/١

على ما هي عليه ، وتعتق بعد وفاة سيدها ، قال النخعي - في أم ولد
تفجر قال - : يُقام عليها حد الأمة ، وهي على منزلتها ^(١) وقال :
« إذا زنت أم الولد فلا تباع على كل حال ^(٢) » .

(ج) وإذا كانت الزنى بها احدي محارمه فإن العقوبة لا تغلظ على الزاني ، ولا على
الزنى بها ، بل يُقام عليهما الحد الذي قرره الله تعالى ، قال النخعي - وقد
سئل عن زنى بذات محرم قال - : عليه حد الزنا ^(٣) .

(د) وإذا كانت الزنى بها صغيرة فليس على الزاني الحد ، وإنما عليه عقربها ،
قال النخعي - في رجل افتض صبية قال - : « عليه عقربها ^(٤) » .
أي مهرها .

٢ - اثبات الزنا :

الزنا يثبت بالإقرار ، أو الشهادة :

(١) أما الإقرار : فإنه لا يجري إلا على المقر وحده ، وعلى هذا ، فإنها
إذا قالت : زنى بي فلان ، تجلد ، ولا تجلد ^(٥) . (ر : إقرار / ٥) .
- رجوع المقر بالزنا عن إقراره (ر : حد / ١ ج ٢) .

(ب) وأما الشهادة : فإن الزنا لا يثبت إلا بشهادة أربعة رجال ليس بينهم
أنثى ، فقد سأل وبرة بن عبد الرحمن المسيلي النخعي عن ثلاثة نفر
وامرأتين شهدوا على امرأة بالزنا ، فقال : لا ، إلا هكذا ، وأشار بأربعة
أصابع ، يقول : إلا أربعة ^(٦) . فإذا شهد أربعة رجال أقيم حد الزنا ،

(١) ابن أبي شيبة ١٣٥/٢ (٢) آثار أبي يوسف ١٢٨

(٣) عبد الرزاق ١٩٠/٧ ور : المحلى ٢٥٤/١١

(٤) ابن أبي شيبة ١٣٧/٢ (٥) ابن أبي شيبة ١٣٤/٢

(٦) عبد الرزاق ٣٣٢/٧

وإن شهد على المرأة ثلاثة رجال ورابعهم زوجها بالزنا : فعن النخعي في إقامة الحد عليها روايتان :

الأولى : تُرجم المرأة ، قال النخعي : إذا شهد الشهود على امرأة بالزنا أحدهم زوجها رجمت (١) لأن الزنا من حقوق الله لا حاجة فيه إلى مدح .
والثانية : يُحد الثلاثة حد القذف ، ويُلاعن الزوج ، قال النخعي - في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا ، أحدهم الزوج ، قال - : يلاعن الزوج ، ويضرب الثلاثة (٢) وقال : الشهود على الزنا يضربون حتى ينجى معهم رابع غير الزوج ؛ (٣) إذ يعتبر الزوج مدعياً ؛ والشهود ثلاثة فقط . وتلك شبهة كافية لدرء الحد .

٣ - حد الزنا :

الزاني إما أن يكون حراً أو عبداً ، فإن كان حراً فيأمر أن يكون محصناً أو غير محصن .

(١) حد المحصن : فإن كان محصناً (ر : إحصان) وزني ، فعقوبته الرجم بالحجارة حتى الموت ، ولا يُجلد ؛ لأنه لا يجمع بين الجلد والرجم ، قال النخعي : الزاني المحصن يُرجم ولا يجلد (٤) وقال : ليس على المرجوم جلد ، بلغنا أن عمر رجم ولم يجلد (٥) .
- الصلاة على المرجوم (ر : انتحار) .

(ب) حد غير المحصن : وإن كان غير محصن فعقوبته جلد مائة ، وتغريب عام ، على إحدى الروايتين في التغريب .

(١) آثار أبي يوسف ١٥٦ وآثار محمد ١٠٦

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٢/٢ والمحلى ١١/٢٦١

(٣) عبد الرزاق ٣٣١/٧ و ٣٣٣ (٤) المحلى ١١/٢٣٣ والاعتبار ٢٠٢

(٥) عبد الرزاق ٣٢٨/٧ ور : المغنى ٨/١٦٠

أما الجلدُ فإنه يعجلدُ جلدًا شديدًا؛ لقوله تعالى- في سورة النور ٢- :
 ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ويفرق الجلد على أعضائه ^(٢)،
 قال النخعي : يضرب الزاني ضرباً شديداً يقسم الضرب بين أعضائه ^(٣)
 وأما التغريبُ : ففى رواية عن النخعي : إن الزاني البكر يعجلد ولا يغرب
 وقد ثبت عنه أنه قال : كفى بالنفس فتنة ^(٤) .

وفى رواية أخرى : أنه يعجلد ويغرب عاماً ، وإذا شمل التغريب كلا
 الزانيين فإنهما لا يُغربان إلى بلد واحد ، بل يغرب كل منهما إلى بلد
 غير البلد الذى غُرب إليه الآخر ، قال النخعي - فى البكر يزنى بالبكر - :
 « يعجلدان مائة وينفيان سنة » قال النخعي : لاينفيان إلى قرية واحدة ،
 يُنفى كل واحد منهما إلى قرية ^(٥) .

(ج) حد العبد : وإن كان الزاني عبداً فإن حده للزنا خمسون جلدة ، بكراً
 أو ثيباً ، قال النخعي : « إن زنى العبد ، أو الأمة ، فحد كل واحد
 منهما خمسون جلدة ، بكرين أو ثيبين ^(٦) فإن رأى السيد أن المصلحة
 فى العفو فعفا ، فهو أحب » قال النخعي - فى الأمة تزنى - : تعجلد
 خمسين ، فإن عفا عنها سيدها فهو أحب ^(٧) إلى .

٤ - درء الحد بالشبهة :

يحتال لدراء الحد بالشبهة (ر : حدود / ١ ج) والشبهة التى اعتبرها
 النخعي كافية لإسقاط الحد هى ثلاثة أنواع :

- | | |
|--------------------------|------------------------------|
| (١) ابن أبى شيبة ١٣٢/٢ ب | (٢) ابن أبى شيبة ١٣٠/٢ و ١٣٢ |
| (٣) آثار محمد ١٠٧ | (٤) عبد الرزاق ٣١٢/٢ و ٣١٤ |
| (٥) المغنى ١٧٤/٨ | (٦) عبد الرزاق ٣٩٨/٧ |

(أ) **شبهة في المحل :** - أي : في الملك - : كوطء الجارية التي له فيها ملك ،

قال النخعي - في جارية كانت بين رجلين فوقع عليها أحدهما ، فحملت
قال - : « تقوم عليه ^(١) » ، ولا يقام عليه الحد ؛ لقيام الشبهة في
الملك » وقال - في الجارية تكون بين الرجلين ، فيطؤها أحدهما ،
فتلد عنده ، قال - : يدرأ عنه الحد بجهالته ، ويضمن لصاحبه نصيبه ،
ونصف ثمن ولده ، قال : وإن كانت بين أخوين ، فوقع عليها أحدهما ،
فولدت ، قال : يدرأ عنه الحد ، ويضمن لأخيه نصف الجارية ،
وليس عليه قيمة ولدها ؛ لأنه يعتق حين يملكه ^(٢) لأنه من ذوى رحمه .

(ب) **شبهة في الفعل :** أو شبهة اشتباه ، وهو أن يظن غير الدليل دليلاً ^(٣)

كوطء جارية زوجته ؛ لأنه يملك وطء زوجته ، فكانت له شبهة في
مملوكيتها ^(٤) . قال النخعي : إن وطئ جارية امرأته يعزر ، ولا حد عليه ^(٥)
وكما إذا طلق امرأته ، ثم غشيمها ، وهو يرى أن له عليها رجعة ، وليس
له ذلك ^(٦) فلا حد عليه .

(ج) **شبهة في العقد :** إذا أن النخعي يعتبر عقد النكاح إذا صدر من أهله مضافاً

إلى محله يمنع وجوب الحد ، سواء كان حلالاً أو حراماً ، وسواء كان
التحريم مختلفاً فيه أو مجمعاً عليه ، وسواء ظن الحل فادعى الاشتباه ،
أو علم الحرمة ، ولذلك فإنها إذا نكحت في العدة فليس عليه حد ؛ لوجود
شبهة العقد ، قال النخعي - في امرأة نكحت في عدتها قال - : « ليس
عليها حد ^(٧) » ، وإن تزوجت في عدتها ، ودخل بها ، فإذا هي أخته فلا حد

(٢) عبد الرزاق ٣٥٧/٧

(١) ابن أبي شيبة ١٢٩/١ ب

(٤) المغنى ١٨٦/٨

(٣) الهداية ٧٤/٢

(٥) عبد الرزاق ٣٤٤/٧ وابن أبي شيبة ١٢٩/٢ ب

(٦) ابن أبي شيبة ٢٢٥/١ ب

(٧) ابن أبي شيبة ١٣٠/٢ والمحلى ٢٤٧/١١

عليه ^(١) وإن نكح المجوسية في العدة عمداً ، لا حد عليه ، قال النخعي -
في الذي ينكح المجوسية عمداً في عدتها قال : - ليس عليه حد ^(٢)
وقال في الذي ينكح الخامسة متعمداً قبل أن تنقضي عدة الرابعة من
نسائه لا حد عليه ، ولكن يُجلد مائة ، ولا ينفي ^(٣) وهذا الجلد
تعزير لا حد .

(د) ولو زنى بصبية صغيرة لا تشتهى : فعليه عقرها . وهل عليه الحد ؟
هذا ما لم نعثر عليه عند النخعي ، والتخريج أنه لا حد عليه ؛ لأنه
لا يجتمع عنده حد وضمان (ر : زنا / ٥) .

(هـ) ويعتبر الاكراه مسقطاً للحد عن المرأة ، قال النخعي : « إذا استكرهت
المرأة فلا حد عليها ، وعلى من استكرهها الحد » ^(٤) .

(و) ولا يعتبر ادعاء الزوجية شبهة مسقطاً للحد ؛ لأن كل من يثبت عليه
الزنا يستطيع أن يدفعه عن نفسه بادعائه الزوجية ، ولكن إن أقام
البينة على أنها زوجته ، فلا حد ، قال النخعي في المرأة توجد مع الرجل ،
فتقول : تزوجني : لو كان هذا حق ما كان علي زان حد ، وسئل عن
رجل وجد مع امرأة ، فقال : هي زوجتي ، قالوا : يدرأ عنه الحد ؟
قال إبراهيم : لو كان هذا حق ما كان علي زان حد ^(٥) .

٥ - عدم اجتماع الحد والمهر :

إذا وجب على الزاني الحد بطل الصداق ، إذ لا يجب حد وصداق في

(١) آثار أبي يوسف ١٥٤ (٢) عبد الرزاق ٧٨/٦

(٣) المحلى ٢٤٧/١١ وابن أبي شيبة ٤٠٠/٧

(٤) موطأ الحسن ٢٤٥

(٥) ابن أبي شيبة ١٣٥/٢ ب والمحلى ٢٤٢/١١ .

نكاح واحد ، فإذا دُرِيَ الحدُّ بشبهة ، وجب عليه الصَّدَاق ^(١) قال النخعي :
« كل جماع يُدْرَأُ فيه الحدُّ ففيه الصَّدَاق » ^(٢) .

٦ - نكاح الزانية :

يفرق النخعي بين المرأة التي تزني بعد الدخول ، وبين التي تزني قبل الدخول
(أ) فزناها بعد الدخول لا يمنع ديمومة النكاح ، ولكنها إن زنت امتنع عن وطئها حتى تظهر التوبة ، فإن تابت جاز له أن يجامعها ، قال النخعي :
إذا رأى أحدكم امرأته على فاحشة ، أو أم ولده ، فلا يقربنها ^(٣) وقوله :
« فلا يقربنها » لا يعني به الطلاق ، ولا فسخ النكاح ، ولا التحريم ،
وإنما يعني به الامتناع عن وطئها حتى تظهر التوبة ؛ لقوله : إذا رأى الرجل
أمته تزني لم يحرمها ذلك عليه ^(٤) .

(ب) ولكن زناها قبل الدخول يمنع ابتداء النكاح ، فلا يجوز للرجل أن يعقد
النكاح على زانية قال النخعي في قوله تعالى - في سورة النور ٣ - :
﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ
أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ قال : هو حُكْمُ بينهما ^(٥) ولذلك فإن المرأة البكر إذا
زنت بعد العقد وقبل الدخول فرق بينها وبين زوجها ، وسقط حقها
في المهر ، لأن الفرقة كانت من قبلها ، وكل فرقة تكون من قبل الزوجة
قبل الدخول تسمقط المهر (ر : ر ق / ٧ هـ ٤) قال النخعي : إذا زنت
المرأة البكر يفرق بينها وبين زوجها ، ولا صداق لها ^(٦) .

(١) موطأ الحسن ٢٤٥ ور : ابن أبي شيبة ٢٢٦/١

(٢) آثار أبي يوسف ١٣٨ وآثار محمد ١٠٦ والرد على سائر الأوزاعي ٥٢

(٣) المحلى ٤٧٨/٩ (٤) ابن أبي شيبة ٢١٣/١

(٥) المحلى ٤٧٦/٩ (٦) ابن أبي شيبة ٢٢٠/٢

(ج) **زواجه ممن ذنى بها :** ويجوز للرجل أن يتزوج امرأة سبق له الزنا بها بعد أن تظهر التوبة ، فقد سأل النخعي أستاذة عاقمة عن رجل فجر بامرأة ثم تزوجها ، فقرأ هذه الآية ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ (١) . وروى النخعي ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : سئل ابن مسعود عن الرجل يزنى بالمرأة هل يصح له أن يتزوجها ؟ قال : وهو الذي يقبل التوبة عن عباده (٢) .

٧ - ثبوت الحرمة بالزنا :

تشبت الحرمة بالزنا ، كما تشبت بالنكاح الصحيح ، سواء بسواء ، كما قال النخعي : إذا كان الحلال يحرم الحلال فالحرام ، أشدّ تحريماً (٣) ولهذا قال : من فجر بأمرأته حرمت عليه امرأته (٤) وسئل عن رجل فجر بابنة ، ثم أراد أن يتزوج بأُمّها قال : لا يتزوجها (٥) ومثل تحريم النكاح تحريم الوطء بملك اليمين ، فقد سئل عن رجل فجر بامرأة ، فأراد أن يشتري أمّها ، أو يتزوجها ؟ فكره ذلك (٦) .

ولكن إن زنى بأخت زوجته لم تحرم عليه زوجته ، ولكن يحرم عليه وطؤها ، حتى تنقضي عدة الأخت المزني بها ، وإنما كان هذا الفرق بين الزنا بأمرأة الزوجة أو ابنتها ، وبين الزنا بأختها ؛ لأن التحريم الثابت لأصل الموطوعة وفرعها هو تحريم دائم ، أما التحريم الثابت لأخت الموطوعة فهو تحريم مؤقت ، ينتهي بانتهاء عدة الموطوعة ، قال النخعي : إذا زنى بأخت زوجته لا يحرمها

(١) آثار أبي يوسف ١٣١ وعبد الرزاق ٢٠٦/٧

(٢) عبد الرزاق ٢٠٥/٧

(٣) المحلى ٥٣٢/٩ وفى الأصل إذا كان الحلال يحرم الحرام .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٣٣/١ ب

(٥) المحلى ١١٦/١٠

(٦) المحلى ٥٣٢/٩

ذلك عليه ، غير أنه لا يغشى امرأته حتى تنقضي عدة التي زنى بها ، وإن كانت حاملاً فحتى تضع حملها (١) .

— إرث ولد الزنا . (ر : إرث / ٩) .

٨ — سقوط اللعان بزنا الزوجة قبل إجراء اللعان . (ر : لعان / ٥ ج) .

— الجنابة على من حكم عليه بالرجم بالزنا . (ر : جنابة / ٥٢ هـ) .

— عدة المزني بها . (ر : عدة / ٣) .

— اللواطة بمنزلة الزنا في العقوبة . (ر : لواطة / ١) .

* زوائد :

نقصد بالزوائد : كل زيادة تحصل في الشيء ، سواء أكانت متصلة كالسَّمَن ، أم منفصلة ، كالولد ونحوه .

— زوائد الرهن تكون رهناً مع الأصل (ر : رهن / ٣ ب) .

— زوائد الوديعة للمودع . (ر : وديعة / ٢) .

* زوج :

— أحوال الزوج في الميراث . (ر : إرث / ٥٨ د) .

— انظر أيضاً : نكاح ، طلاق ، نفقة ، إيلاء ،ظهار ، خلع ، لعان .

— جنابة الزوج على زوجته (ر : جنابة / ٢ ز) .

— ليس للزوج العفو في القصاص عن الجنابة على زوجته (ر : جنابة / ٨٤ آ) .

— لا تقبل شهادة الزوج لزوجته (ر : شهادة / ٥٢ د) .

— لا يحل للزوج تغسيل زوجته الميتة (ر : ميت / ٣ ب) .

— الزوج أحق بالصلاة على زوجته الميتة من أبيها (ر : ميت / ٧ ز) .

(١) ابن أبي شيبة ٢١٣/١ ب

* زوجة :

- أحوال الزوجة في الميراث . (ر : إرث / ٨ ل) .
- نفقة الزوجة . (ر : نفقة / ٣) .
- انظر أيضًا : نكاح ، طلاق ، إيلاء ، ظهار ، خلع ، لعان .
- جناية الزوجة على زوجها (ر : جناية / ٢ ز) .
- ليس لها العفو في القصاص عن الجاني على زوجها (ر : جناية / ٨ آ٤) .
- عدم قبول شهادتها لزوجها ..
- الحلف على ترك جماعها ، أو الاضرار بها (ر : إيلاء) .
- قذف الزوجة (ر : قذف / ٢ ب) .
- تغسيل الزوجة زوجها الميت جائز (ر : ميت / ٣ ب) .

* زيارة المساجد :

- زيارة المسجد (ر : مسجد) .
- زيارة القبر . (ر : قبر / ٤) .

* زينة :

- انظر أيضًا : لباس .
- ١ - وصل الشعر : لا بأس أن تضع المرأة على رأسها الشعر بغير وصل (١) .
- ٢ - زينة المعتدة : كان النخعي يكره الزينة للتي لا رجعة لها من المطلقات ما دامت في العدة ، وللمعتدة من الوفاة (ر : عدة / ٤ د) ويبيحها للمعتدة من طلاق رجعي (ر : عدة / ١ ج ٩) .
- ٣ - التزين بالخضاب : (ر : خضاب) .

[س]

* سائمة :

- زكاة السوائم : انظر : زكاة / ٨

* سؤر :

السؤر : هو فضلة ثوب الإنسان ، أو الحيوان .

انظر : (نجاسة / ٣٢٣)

* سبع :

- سؤر سبع الحيوان (ر : نجاسة / ٣٢٣) .

- أكل السباع المَعْلَمَة للصيد من الصيد (ر : صيد / ٢٢٢) .

* سبي :

- عرض الإسلام على السبي . (ر : إسلام / ٢) .

- وطء المسبيات الكافرات . (ر : إسلام / ٢) .

- استبراء المسبيات قبل الوطء . (ر : استبراء / ٣) .

- أهل الذمة يَسْبِيهِم العدو ، ثم يصيبهم المسلمون . (ر : أسير / ١) .

* سترة :

سترة المصلي : ما يغرزهُ أمامه من عصا ونحوها .

- اتخاذها في الصلاة (ر : صلاة / ١٧) .

- الإمام سترة لمن خلّفته (ر : صلاة / ١٧) .

* سجن :

- لا جمعة على أهل السجن . (ر : صلاة / ٢١ د ، ن) .

* سجود :

١ - سجود التلاوة :

(١) أما تَن السجدة في القرآن : ذكر النخعي أَنَّ سورة الحج ليس فيها إلا سجدة واحدة ، وهي السجدة الأولى المرسومة في القرآن الكريم عند قوله تعالى - من سورة الحج ١٨ - : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدْ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ إلى قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ وليست الأخيرة سجدة ؛ لأنه جمع فيها بين الركوع والسجود ^(١) قال النخعي : في سورة الحج سجدة واحدة ^(٢) .

واختلفت الرواية عنه في مكان السجدة التي في سورة فَصَّلَتْ - حم السجدة - فذكر النووي عنه أَنَّ السجدة فيها عند قوله : ﴿ إِنَّ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٣) . بينما يروي عنه عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة أنه كان يسجد في ﴿ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ ﴾ ^(٤) .

ولم يكن يسجد في سورة (ص) متابعاً في ذلك عبد الله بن مسعود الذي يراها سجدة شكر ، وليست سجدة تلاوة ^(٥) فقد روى البخاري - وغيره - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (ص) ليس من عزائم السجود ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها ^(٦) ،

(١) المغني ١/١٠٩

(٢) ابن أبي شيبة ١/٦٤ ب والمجموع ٣/٥٥٧

(٣) المجموع ٣/٥٥٤

(٤) عبد الرزاق ٣/٢٣٩ وابن أبي شيبة ١/٦٤ ب

(٥) أحكام القرآن ٣/٣٨٠

(٦) أخرجه البخاري في أبواب سجود القرآن باب سجدة (ص) والترمذي

والنسائي وأبو داود

وفي النسائي ، من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعاً :
« سجدها داود توبةً ، ونحن نسجدُها شكراً »^(١) .

ونص النخعي على وجوب السجدة في : سورة الأعراف ، والإسراء ،
واقراً ، والنجم ، وإذا السماء انشقت ، فقال : الأعراف ، وبني إسرائيل ،
واقراً باسم ربك ، والنجم ، وإذا السماء انشقت ، إن شاء ركع ، وإن
شاء سجد^(٢) .

(ب) قراءة آيات السجدة وحدها : ويكره أن ينزع الآيات التي فيها سجود
التلاوة فيقرأها ليسجد^(٣) ، كما يكره أن يهمل آية السجدة ، فلا
يقرأها لئلا يسجد ، قال النخعي : لا ينبغي له إذا مرَّ بالسجدة أن
يتركها ، ولكن يسجد لها^(٤) وقال : كاتوا يكرهون أن تختصر
السجدة^(٥) .

(ج) على من يجب : يلزم سجود التلاوة من قرأ آية فيها سجدة ، أو سمعها
سواء كان قاصداً سماعها أو لم يقصد ذلك^(٦) قال النخعي : من سمع
السجدة فعليه أن يسجد^(٧) فإن كان طاهراً سجدها في حينه ، وإن
كان جنباً قضاها ، إلا الحائض والنفساء ، فليهما لا تقضيان سجود
التلاوة ؛ لأنهما لا تقضيان ما هو أعظم منه ، الصلوات الخمس ، قال
النخعي : إذا سمعت الحائض والجنب السجدة قضى الجنب ولا تقضى
الحائض ، لأن الحائض لا تقضى الصلاة^(٨) وقال - في الحائض تسمع

(١) قال في الدراية ٢١١/١ وراته ثقات ، وانظر مزيداً من البحث في تفسير
ابن كثير ٣٣/٤ وفتح الباري ٢٠٦/٣

(٣) المغني ٦٢٧/١ والمجموع ٥٦٩/٣

(٢) عبد الرزاق ٣٤٨/٣

(٥) ابن أبي شعبة ٦٣/١ ب

(٤) ابن أبي شعبة ٦٥/١ ب

(٧) ابن أبي شعبة ٣٦/١ ب

(٦) المغني ٦٢٤/١

(٨) عبد الرزاق ٣٢١/١

السجدة قال - : لاتقضيها ، هي تدع ما هو أوجب منها ، الصلاة المكتوبة (١) .

ولكن ، هل يشترط لوجوب السجود على السامع أن يكون التالي لآية السجدة ممن يصلح أن يكون له إماما ؟ روايتان عن النخعي :
الأولى : لا يشترط ذلك ، وعلى هذا فإنه إذا سمع آية السجدة من المرأة فعليه السجود ، قال النخعي : هي إمامك (٢) .

والثانية : يشترط ذلك ، وبناء على ذلك قال النخعي - في رجل سمع امرأة قرأت سجدة قال - : لا يتخذها إماما ، ولكن ليقرأها ، ثم يسجد (٣) ، وعلى السامع أن يقرأ هو بنفسه الآية التي سمعها قبل أن يسجد ، فإن لم يحسنها يقرأ غيرها من الآيات التي فيها سجدة (٤) .

(د) شروطه : ويشترط لسجود التلاوة ما يشترط للصلاة من : الطهارة ، واستقبال القبلة ، والنية ، قال النخعي : إذا سمع السجود ، وهو غير طاهر ، فليتوضأ ، ثم ليقرأها فيسجد (٥) .

(هـ) تكرار آية السجدة : وإذا كرر الرجل آية السجدة مرارا في مجلس واحد فليس عليه إلا سجود واحد ، قال النخعي - في الرجل يقرأ السجدة ثم يعيد قراءتها - تجزيه السجدة الأولى (٦) .

(و) الاستغناء بروكوع الصلاة عن سجود التلاوة : ويجزىء الركوع عن السجود من غير عذر : لقوله تعالى في سورة (صر) : ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ قال النخعي : لا ينبغي له إذا

(١) ابن أبي شيبة ٦٥/١ و ١٠٣ وآثار أبي يوسف ٣١

(٢) المغني ٦٢٥/١

(٣) عبد الرزاق ٣/٣٤٨ .

(٤) ابن أبي شيبة ٦٥/١ ور : عبد الرزاق ٣/٣٤٨

(٥) ابن أبي شيبة ٦٥/١ ور : عبد الرزاق ١/٣٥٠ و ٣٥١

(٦) ابن أبي شيبة ٦٥/١ و ٦٣ ب

مرّ بالسجدة أن يتركها ، ولكن يسجد بها ، وإن شاء ركع ، (١) .
 وقال : الأعراف ، وإذا السماء انشقت إن شاء ركع وإن شاء سجد (٢)
 (ز) كيهينه : ويكبر لسجود التلاوة ، وعند الرفع منه سواء كان في صلاة
 أو في غيرها ، قال النخعي : إذا قرأ الرجل السجدة فليكبّر إذا رفع
 رأسه وإذا سجد (٨) ولكن لا يسلم في نهايته ، سواء كان في الصلاة
 أم في غيرها ، قال النخعي : ليس في سجود التلاوة تسليم (٤) ، وكان
 إذا قرأ السجدة في الصلاة لا يسلم (٥)

(ح) رجوب السجود للتلاوة في الصلاة : وإذا كان الرجل في الصلاة فسمع
 قارئاً يقرأ آية السجدة فعليه سجدة التلاوة ، قال النخعي : « إذا سمع
 الرجل السجدة وهو يصلي فليسجد » (٦) أما إذا قرأها هو فإن هذه
 السجدة لا تخلو إما أن تكون في وسط السورة أو في آخرها ، فإن
 كانت في آخرها فيما أن يوصل بها القارئ سورة أخرى ، أو بركع
 في نهايتها .

فإن كانت في وسط السورة فلا بد من أن يسجد بها (٧) .

وإن كانت في آخرها ووصل بها سورة أخرى سجدتها أيضاً .

أما إن كانت في آخرها ولم يصل بها سورة أخرى فهو بالخيار :
 إن شاء سجد ، ثم عاد فاتمّ قراءته ، وإن شاء ركع ركوعه للصلاة ،
 ويعتبر ركوعه هذا ساداً مسد السجود ، قال النخعي : إذا قرأت سورة
 فيها سجدة بين السجدة والخاتمة آية ، أو آيتان ، مثل : بنى إسرائيل ،

(٢) عبد الرزاق ٣/٣٤٨

(١) ابن أبي شيبة ٢/٦٥ ب

(٣) المغني ١/٦٢١

(٤) عبد الرزاق ٣/٣٥٠ والمغني ١/٦٢٢

(٦) ابن أبي شيبة ١/٦٤ و ٦٥

(٥) ابن أبي شيبة ١/٦٣

(٧) آثار أبي يوسف ٢٥

والأعراف ، والنجم ، وإذا السماء انشقت ، فأنزلت بالخيار : إن شئت ركعت بها ، وأجزأك ، وإن شئت سجدت بها وقعت فقرأت غيرها ، ثم ركعت ، وإن وصلت بها سورة فلا بد أن تسجد بها (١) .

(ط) اداؤه على الدابة : وإذا قرأ السجدة وهو على الدابة فإنه يسجد لها على ظهر الدابة أينما كانت جهته ، ويومئ إيماء ، قال النخعي : إذا قرأ السجدة على الدابة يومئ إيماء حيث كان وجهه (٢) ، وقد قرأ النخعي السجدة في مسيرة له فأومأ (٣) .

(ي) وإذا أخطأ في سجود التلاوة - كما إذا سجد سجدة بدلاً من سجدة واحدة - وجب عليه سجود السهو ، فعن مغيرة قال : قلت لإبراهيم : قرأت سجدة فسجدت ، ثم أضفت إليها سجدة أخرى ناسياً ، قال : أسجد سجدة السهو (٤) .

٢ - سجود السهو في الصلاة : (ر : صلاة / ١١) .

٣ - سجود الشكر :

سجدة الشكر : هي تلك التي يسجدها المسلم عندما يبشّر بأمرٍ يحبه ؛ شكراً لله تعالى . وسجود الشكر مكروه عند النخعي (٥) لأنه بدعة ، فقد روى ابن أبي شيبَةَ ، قال : كان إبراهيم يكرر سجدة الشكر ، وقال : سجدة الشكر بدعة (٦) ، وليس من هذا النوع تلك السجدة في (ص) والتي يقول فيها ابن عباس : سجدها داودُ توبةً ، ونحن نسجدها شكراً (د : سجود /

(١) آثار أبي يوسف ٢٤ ور : ابن أبي شيبَةَ ٦٥/١ ب ، عبدالرزاق ٣٥١/٣

(٢) ابن أبي شيبَةَ ٦٣/١ ب ور : المغني ٦٢٦/١

(٣) ابن أبي شيبَةَ ٦٣/١ ب

(٤) ابن أبي شيبَةَ ٦٦/١ و عبد الرزاق ٣٤٩/٣

(٥) المغني ٦٢٧/١ والمجموع ٥٦٦/٣

(٦) ابن أبي شيبَةَ ١١٦/١ و ٢٠٨/٢

(١ آ) ؛ لأن تلك فيها متابعة لنبي ، فإن سجدتها فيشترط لها ما يشترط للصلاة (١) من الطهارة ، والاتجاه نحو القبلة ، وغير ذلك .

٤ - سجود الصلاة : (ر : صلاة / ٩ ن) .

- لا سجود في صلاة الجنائز (ر : ميت / ٧ ط) .

* سجور :

- تأخير السجور (ر : صيام / ٩) .

* سدل :

- كراهة سدل الثوب في الصلاة (ر : صلاة / ١٦ د) و (صلاة / ١٦ هـ)

* سراية :

- سراية القصاص (ر : حناية / ٢٤ ص) .

* سرقة :

السرقه هي : أخذ نصاب لاحق له فيه من حرز خفية .

وسنتكلم فيها في النقاط التالية :

١- مشروعية قتال السارق .

٢- المال المسروق .

٣- رد العين المسروقة .

٤- حد السرقة .

٥- لا قطع على مختلس ، ولا مُتَّهَبٍ .

١ - مشروعية قتال السارق :

إذا سطا لص على مال إنسان فيشرع له الدفاع عنه ، فقد سأل منصور إبراهيم عن : الرجل يعرض له الرجل يريد ماله أيقاتله ؟ قال إبراهيم : لو تركه لمَقْتُهُ^(١) ، فإن أمكن دفع خطره بغير قتال لم يجز القتال ، وإن خشي صاحب المال إن هو أنذر اللص ، أو رفع صوته بالاستنجاد أن يبتدره اللص بالضرب ، جاز له أن يبتدر اللص بالضرب ، قال النخعي : إن خشيبت أن يبتدرك اللص فابتدره^(٢) (ور : جناية / ٢ و) .

٢ - المال المسروق :

(١) بلوغه النصاب : يجب حد السرقة في ثمن مجنّ ، وهو الأصل ، وتقدير قيمته يختلف باختلاف الزمن ، لقول عائشة رضي الله عنها : لم تقطع يد السارق على عهد رسول الله في أدنى من ثمن المجن ، ترس أو حَقِقة ، وكان كل واحد منهما ذا ثمن^(٣) . قال النخعي : لا تقطع اليد إلا في ترس ، وقيمته دينار^(٤) فالنخعي قد جعلَ الترس هو الأصل ، وقيمتَه بدلاً عنه ، وقد اختلفت الرواية عن النخعي في ثمن المجنّ ، ففي رواية أن قيمته دينار ، وأن هذا هو النصاب الذي تقطع فيه اليد ، قال النخعي : لا تقطع اليد إلا في ترس وقيمته دينار^(٥) وقال : تقطع يد السارق في دينار^(٦) أو قيمته عشرة دراهم^(٧) - وفي رواية ثانية :

(١) عبد الرزاق ١١٣/١٠ (٢) المحلى ٣١٤/١١

(٣) أخرجه البخاري في الحدود باب قوله تعالى والسارق والسارقة . . . ومسلم في الحدود باب حد السرقة ونصابها ، وأصحاب السنن في الحدود ، والحجفة : ترس من جلد بلا خشب ، كما في محيط المحيط

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٤/٢

(٥) عبد الرزاق ٢٣٤/١٠ ور : نيل الأوطار ١٣٣/٧

(٦) طرح التثريب ٢٥/٨ والمغنى ٢٤٣/٨ ونيل الأوطار ١٣٣/٧

(٧) أحكام القرآن ٤١٦/٢ وآثار محمد ١٠٩

أربعة دنانير ، أو أربعون درهما ، وعلى هذه الرواية فإن نصاب المال الذي تقطع فيه اليد في السرقة أربعون درهما ، أو أربعة دنانير (١)

(ب) ويقطع بسرقة المال المملوك الذي لاحق له فيه ، وبسرقة العبد الصغير .

١- وإنما قلنا بوجوب القطع في سرقة المال الذي لاحق له فيه ؛

لأنه لو سرق من بيت مال المسلمين وهو مسلم ، أو سرق من الغنيمة

وهو من المجاهدين ، فلا قطع عليه ، لأنه له فيها نصيب (٢) فقد

سأل ابن مسعود عمر بن الخطاب عن سرق من بيت المال ، فقال :

أرسله ، فما من أحد إلا وله في هذا المال حق ، ويعتبر هذا شبهة

كافية لدرء الحد (٣) .

ويعتبر الكفن ملكاً للميت ؛ لأنه كان مالكا له في حياته ، ولا تزول

ملكيته إلا عما لا حاجة له إليه بعد الموت ، والميت بحاجة إلى الكفن في

حالة وفاته ، كحاجته إلى اللباس في حال حياته (٤) ، ولذلك فإنه

إذا سرق سارق كفن الميت من قبره ، وقد بلغت قيمته النصاب أقيم

عليه الحد ، قال النخعي : إذا سرق النباش ما يقطع في مثله قطع (٥)

وقال : يُقطع سارق أمواتنا ، كما إذا سرق من أحيائنا (٦) .

٢- ويقام حد السرقة على من سرق عبداً صغيراً إذا كان السارق

بالغاً عاقلاً ، لأن العبد من جملة الأموال ، وإذا كان العبد صغيراً لم

يستطع الدفاع عن نفسه فكان بمنزلة المتاع ، فقد روى عبد الرزاق

عن إبراهيم قوله : يقام الحد على الكبير وليس على الصغير شيء (٧)

(١) طرح التتريب ٢٥/٨ والمغنى ٢٤٣/٧

(٢) ر : المحلى ٣٢٨/١١ والمغنى ٢٧٧/٨ وأحكام القرآن ٤٢٦/٢

(٣) المغنى ٢٧٧/٨ (٤) المغنى ٢٧٢/٨

(٥) عبد الرزاق ٢١٤/١٠ ور : المغنى ٢٧٢/٨ والمحلى ٣٣٠/١١ وأحكام

القرآن ٤٠٩/٢ وآثار محمد ١١١

(٦) الخراج ١٧٣ (٧) عبد الرزاق ١٩٥/١٠

قال ابن حزم - بعد أن ساق الخبر المذكور - يعني : يقطع الكبير
في سرقة الصغير (١).

(ج) حيازة الشيء المسروق : ولا يشترط مفارقة المتاع المسروق الحرز حتى
يجب إقامة حد السرقة ، وإنما يكفي لإقامة الحد حيازة الشيء المسروق ،
فقد ذكر مغيرة بن مقسم قال : ذكر عند إبراهيم النخعي قول الشعبي
في السارق : لا يقطع حتى يخرج المتاع ، فأنكره إبراهيم (٢) ، وكان
يقول - فيمن جمع المتاع ولم يخرج به من الحرز - : عليه القطع (٣)
وذكر الخصائص أن القطع عند النخعي غير واجب إلا أن يفرق بين
المتاع وحرزه (٤).

(د) رد العين المسروقة : إذا قطعت يد السارق ، ووجدت العين المسروقة
عنده ، أخذت منه ، وردت إلى صاحبها ، قال النخعي : إذا وجدت
السرقة عند السارق أخذت منه وقطعت يده (٥) - أما إذا لم توجد
عنده فهل يكون عليه ضمانها بالمثل إن كانت مثلية ، وبالقائمة إن لم يكن
لها مثل ، أم لا يجب عليه ضمانها ؟ روايتان عن النخعي :

الأولى : لا ضمان عليه ، قال النخعي : إن كان قد استهلكها قطعت
يده ، ولا ضمان عليه (٦) ووجه هذه الرواية قوله صلى الله عليه وسلم :
« لا يغرم صاحب السرقة إذا أقيم عليه الحد » (٧) لأنَّ وجوب الضمان
ينافي القطع ؛ لأنه يتملكه بأداء الضمان مستنداً إلى وقت الأخذ ،

(٢) المحل ٣٣٦/١١

(٣) المغني ٢٤٨/٨

(٤) أحكام القرآن ٤٣١/٢

(٥) ابن أبي شيبة ١٢٤/٢ ب وأحكام القرآن ٤٣١/٢ والمغني ٢٧٠/٨

(٦) ابن أبي شيبة ١٢٤/٤ ب وأحكام القرآن ٤٣١/٢

(٧) أخرجه النسائي في السرقة باب تعليق يد السارق في عنقه ، وفي سنده
حسان بن عبد الله الأموي لم يوثقه غير ابن حبان والمسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن
ابن عوف ، ولم يدركه ، ولذلك قال النسائي : هذا مرسل - أي منقطع - وليس
بثابت - ورواه الدراية ١١٣/٢

فتبين أنه ورد على ملكه ، فينتفى القطع للشبهة ، وما يؤدي إلى انتفائه فهو المنتفى (١).

والثانية : أنه يضمنها ، وعلى السارق رد قيمتها ، أو مثله ، إذا كانت مثلية ، قطع أو لم يقطع ، موسراً كان أو معسراً (٢) قال النخعي : « يقطع السارق ويضمن » (٣).

ووجه هذه الرواية : أن الضمان والقطع حقان قد اختلف سببهما ، فلا يمتنعان ، فالقطع حق الشرع ، وسببه ترك الانتهاء عما نهى الله عنه ، وال ضمان حق العبد ، وسببه أخذ المال بغير حق .

(هـ) لا تاكل من الثمر المدلاة : لا يُعتبر أكل الإنسان من الثمار المدلاة سرقة ، بل هو من الأمر المباح ، وقد كان هو نفسه يأكل منها ، روى زر بن حبيش ، عن إبراهيم : كنت أسافر معه - أي : مع إبراهيم - فكان يأكل من الثمار المدلاة ، وكان النخعي يقول : إن المهاجرين الأولين كانوا لا يروون بأكله بأساً (٤) وقال صلى الله عليه وسلم : « ليس في شيء من الثمر المعلق قطع » (٥).

٣ - حد السرقة :

حد السرقة قطع اليد من الرضيع ، فإذا سرق قطعت يده - اليمنى - ثم إذا عاد ، قطعت رجله ، ثم إذا عاد لم يُقطع منه شيء ، وحبس ، فقد كان يقول : لا تتركوا ابن آدم كالبهيمة ، يترك له يد يأكل بها (٦) ، وهكذا كان يقول

(١) الهداية ٩٧/٢

(٢) المغنى ٢٧٠/٨ وأحكام القرآن ٤٣١/٢

(٣) آثار محمد ١٠٩

(٤) ابن أبي شيبة ٢٧٥/١ ب

(٥) أخرجه الترمذى في البيوع باب ما جاء في أكل الثمرة للمار بها ، وأبو داود في الحدود باب ما لا قطع فيه ، والنسائى في السارق باب الثمر المعلق يسرق ، واللفظ له .

(٦) المغنى ٢٦٤/٨

الصحابه ، فقد نقل النخعي عنهم أنهم كانوا يقولون : لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ، ويستنجى بها^(١) وكان إبراهيم يقرأ قوله تعالى - في سورة المائدة - ٣٨ : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ بقراءة عبد الله بن مسعود ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيما نهما ﴾^(٢) وإذا أوجب الله تعالى قطع اليمين لم يجز قطع غيرها ، وتقطع رجله بعد يده عند تكرير السرقة ، سواء كانت السرقة الثانية قد حصلت بعد القبض عليه وعدم قطع يده ، أو بعد إقامة الحد عليه بقطع يده ، قال النخعي في سارق سرق فأخذ ، فأنفلت ، ثم سرق فأخذ ثانية ، قال : تقطع^(٣) .

٤ - لا قطع على مختلس ولا منتهب :

يشترط لإقامة حد السرقة أخذ المال سرًا ، فلو أخذه جهراً ، كما هو الحال في المختلس والمنتهب ، لم يجز القطع ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (ليس على خائن ولا مُنتهب ولا مختلس قطع)^(٤) قال النخعي : لا قطع على المختلس ، ولكن يسجن ويعاقب^(٥) ولا يعنى ذلك إعفائه من الحرمة ، فقد ذكر النخعي أن النهبة المحرمة أن ينتهب مال الرجل بغير إذنه وهو كاره^(٦) (ر : انتهاب)

٥ - القذف بالسرقة لا حد فيه (ر : قذف / ١ د) .

* سعوط :

إفساد الصوم بالسعوط (ر : صيام / ٥ و) .

(٢) أحكام القرآن ٥٢٣/٢

(١) عبد الرزاق ١٨٦/١٠

(٣) آثار محمد ١٠٩

(٤) أخرجه الترمذى فى الحدود باب ما جاء فى الخائن ٠٠ ، وأبو داود فى الحدود باب القطع فى الخلسة والحيانة ، والنسائى فى السارق باب مالا قطع فيه ، وابن ماجه فى الحدود باب الخائن والمنتهب .

(٦) طرح التشريب ٢٦٣/٧

(٥) المحلى ٣٢٢/١١

* سَفَى : سَفَى : سَفَى : سَفَى : سَفَى : سَفَى : سَفَى : سَفَى : سَفَى : سَفَى :

- السعى بين الصفا والمروة في الحج (ر : حج / ٦) و (حج / ٢ د)
والعمرة (ر : عمرة / ٢) .

* سَفْتَجَة : سَفْتَجَة : سَفْتَجَة : سَفْتَجَة : سَفْتَجَة : سَفْتَجَة : سَفْتَجَة : سَفْتَجَة : سَفْتَجَة : سَفْتَجَة :

السفتجة : هى أن يعطى الرجل آخر مالا ، وللآخر مال في بلد المَعطى ،
فيوفيه إياه هناك ، فيستفيد أمن الطريق .

- أحكام السفتجة (ر : دين / ٣) .

* سَفَر : سَفَر : سَفَر : سَفَر : سَفَر : سَفَر : سَفَر : سَفَر : سَفَر : سَفَر :

كان النخعي يكره السفر في رمضان ، ويقول : إذا كان العشر الأخير
من رمضان فأحب إلى أن يقيم^(١) فلا يسافر ، وفي رواية : إذا حضر رمضان
فلا تسافر ، حتى تصوم ، فإن أبى إلا أن يسافر فليصم^(٢) .

- عمل المسافر للجمعة (ر : جمعة / ١) .

- أحكام الصوم في السفر (ر : صيام / ٣) .

- انقطاع تتابع صيام الكفارة بالفطر في السفر . (ر : ظهار / ٧ ب ٢) .

- المسافر المفرد مخير بين الأذان للصلاة وعدمه . (ر : أذان / ١١) ولكن
لا بد له من الإقامة . (ر : إقامة / ٣ ج) و (صلاة / ١٩ هـ) .

- أحكام الصلاة في السفر : قصرها ، جمعها ، متى يبدأ القصر ، اقتداء
مسافر بمقيم (ر : صلاة / ١٩) .

- السفر يوم الجمعة (ر : جمعة / ١) .

- وجوب صلاة الجمعة والجماعة على المسافر (ر : صلاة / ١٩ ، ب ٢٠) .
- ٢١ د ٣) .
- السفر الذي تقصر فيه الصلاة ، ويحلُّ الفطر . (ر : صلاة / ١٩ ، ب ٢٠) .
- صلاة التطوع في السفر . (ر : صلاة / ١٩ ، ب ٢٠ ، ج ٢٣) .
- عدم الحجر على المسافر . (ر : حجر / ٤ ، ج ٢٣) .
- سفر المرأة إلى الحج (ر : حج / ١ ، ز ٢٣) .
- الأضحية على المسافر (ر : أضحية / ١) .
- سقوط حضانة الأم بالسفر (ر : حضانة) .
- مدة المسح على الخفين للمسافر . (ر : خف / ٤) .
- * سفه :
- عدم الحجر على السفه . (ر : حجر / ٢٢) .
- * سفينة :
- الصلاة في السفينة (ر : صلاة / ٦ ، ب ٢٩ ، ج ٢٩) .
- * سقط :
- انظر : جنين .
- * سُكْر :
- تحريم السكر من غير الخمر ، وجوب الحد في ذلك . (ر : أشربة / ٢) .
- مسئولية السكران عن تصرفاته . (ر : أشربة / ٤) و (نكاح / ٤ ، ب ٢) .
- و (طلاق / ٤ ، ب ٢) .

* سكر

- تعريفه ، وحكم شربه . (ر : أشربة / ا ب)

* سكن

- سكن المعتدة من الوفاة (ر : عدة / د د)

* سكوت

- السكوت أثناء خطبة الإمام (ر : صلاة / ٢١ و ٣)
- سكوت المفوضة في الطلاق لإقرار الزوجية (ر : طلاق / ٢٤ و ٢٢)
- السكوت إذن أو إقرار في بعض الأحيان (ر : نكاح / ٢ ب)
- السكوت بعد الفاتحة في الصلاة (ر : صلاة / ٩ ط)

* سلاح

- بيع السلاح للعدو (ر : تجارة / ١)
- رهنه عند الذمي (ر : رهن / ٣ ت)
- استعمال السلاح قرينة على تعمّد القتل (ر : جنابة / ٣ ت ١)

* سلام

منتكلم فيه في النقاط التالية :

- ١ - سلام الداخل
- ٢ - رد السلام أثناء الخطبة
- ٣ - رد السلام في الصلاة
- ٤ - السلام على الكافر .

١ - سلام الداخل :

إذا دخلت المسجد فسَلِّمْ على رسول الله ، وإذا دخلت على أهلِكَ فقل :
السلام عليكم ، وإذا دخلت بيتاً - ليس فيه أحد - فقل : السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين^(١)

٢ - رد السلام أثناء الخطبة :

إذا دَخَلَ داخل فسَلِّمْ والإمام يخطُب فلا يرد عليه السلام ، بل يسمع
وينصت ، قال النخعي : السكوت أثناء الخطبة ، لا يرد سلاماً ، ولا يشمت
عاطساً^(٢) وكان إبراهيم نفسه يطبق ذلك ، فقد ذكر أبو الهيثم قال : سلمت
على إبراهيم ، والإمام يخطب يوم الجمعة ، فلم يرد عليَّ^(٣) ويباح له رد
السلام أثناء الخطبة في حالتين :

الأولى : أن يكون صوت الإمام لا يصل إليه ، فهو لا يسمع الخطبة .
والثانية : أن يكون محتوى الخطبة سبب الصالحين والأمر بالمنكر ،
فيباح له الكلام ، ورد السلام . (ر : صلاة / ٢١ و ٣)

٣ - رد السلام في الصلاة :

إذا دخل الداخل ، فسَلِّمْ على المصلي ، ففي رد السلام عليه عن النخعي
ثلاث روايات :

الأولى : أنه لا يرد عليه إلا بعد الفراغ من الصلاة^(٤) قال النخعي -
في الرجل يسلم عليه في الصلاة قال - : يرد عليه إذا انصرف ، فإذا ذهب

(٢) ابن أبي شيبة ٧٩/١

(١) عبد الرزاق ٤٢٧/١

(٣) ابن أبي شيبة ٧٩/١

(٤) المغني ٦٠/٢ ونيل الأوطار ٣٣١/٢

ابتدأ بالسلام^(١) وقال : وإذا سلم عليك في الصلاة فلا ترد عليه ، فإذا انصرف فإن كان قريبا فرد ، وإن كان قد ذهب فاتبعه السلام^(٢)

والثانية : أن المصل يرد في نفسه ، قال النخعي : إذا سلم على المصل يرد في نفسه^(٣) .

والثالثة : أنه لا يرد عليه في نفسه ولا بعد فراغه ، وإنما يكون قول المصل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ردا عليه ، قال النخعي : الرجل يدخل على صاحبه فيسلم عليه وهو يصلي قال : أليس يقول - إذا تشهد - : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ؟ فقد رد عليه^(٤) .

٤ - السلام على الكافر :

يروى النخعي عن الصحابة أنهم كانوا يكرهون أن يأكلوا مع اليهود والنصارى ، وأن يضافحوا^(٥) ويجوز ابتداء الكافر بالسلام لضرورة أو حاجة أو سبب^(٦) فقد روى الأعمش قال : قلت لإبراهيم : يمر الكحال وهو نصراني فأسلم عليه ؟ قال : لا بأس أن تسلم عليه إذا كان لك إليه حاجة ، أو بينكما معروف^(٧) وسأل منصور إبراهيم : كيف أكتب إلى الدهقان ؟ قال : اكتب السلام عليكم^(٨)

- عدم السلام على مكشوف العورة ، ومن هو على معصية (ر : حمام / ١)

- التسليم في نهاية الصلاة (ر : صلا / ٩ ف)

(١) ابن أبي شيبة ٢٢/١ (٢) عبد الرزاق ٣٣٨/٢

(٣) ابن أبي شيبة ٧٣/١ والمجموع ٣٨/٤

(٤) آثار محمد ٤٧٣/١ وآثار أبي يوسف ٢٦ و ٨٤

(٥) عبد الرزاق ٣٧٢/١٠

(٦) طرح التثريب ١١١/٨ ونيل الاوطار ٧١/٨

(٧) حلية الاولياء ٢٢٦/٤ وأحكام القرآن ٤٢٧/٣

(٨) عبد الرزاق ١٣/٦

- * سلس البول :
- الصلاة مع سلس البول (ر : استحاضة / ٢)
- * سلطان
- دفع الزكاة للسلطان الجائر (زكاة / ٢٢)
- * سَلَمٌ
- انظر : (بيع / ٥ ب)
- * سمحاق :
- تعريف السمحاق - من الجراح - وما يجب فيها (ر : جنابة / ٣ ب ٢)
- * سَمَرٌ :
- يكره النوم قبل صلاة العشاء الآخرة ، والسمر بعدها إلا في خير ، فقد كان النخعي يكره الحديث بعد العشاء الآخرة إلا في خير ^(١) لأن صحابة رسول الله كانوا يكرهون النوم قبلها ، والحديث بعدها ^(٢) .
- * سَمْسَرَةٌ
- استئجار السمسار . (ر : إجارة / ٣ ب ٢)
- بيع الحاضر للبادي . (ر : بيع / ٣)
- * سمك :
- حِلُّ أكله . (ر : طعام / ٢)
- * سن :
- الجنابة على السن . (ر : جنابة / ٢ ح ، ٣ ب ١)

(١) آثار أبي يوسف ٤٨ وابن أبي شيبة ٩٦/١ ب

(٢) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ ب

- كراهة الذبح بالسن . (ر : ذبيحة / ٣)
- حواز شد الأسنان بالذهب . (ر : ذهب)
- * سنور
- ما يجب في وقوع السنور في البئر . (ر : نجاسة / ١ ز)
- سور السنور . (ر : نجاسة ٣ ٢ ٣)
- * سهو
- السهو في الصلاة وسجوده (ر : صلاة / ١١)
- سهو الإمام في الصلاة . (ر : صلاة ٢٠ هـ ٣)
- * سوائم :
- زكاة السوائم (ر : زكاة / ٨)
- * سواك :
- السواك سنة ومطهرة ، ولذلك رُخص للصائم بالسواك جميع النهار (١)
- سواء كان قبل الزوال أو بعده ، ولا كراهة في ذلك (٢) ، قال النخعي :
- الصائم يستاك ، لا بأس به رطباً أو يابساً ، ولا بأس أن يستاك بالماء (٣) .
- و (ر : صيام / ٨ ب)
- إباحة السواك للمحرم (ر حج / ٣ و ٩)

(٢) ر : المغني ٩٧/١

(١) المجموع ٣٣٩/١

(٣) آثار أبي يوسف ١٧٩

[ش]

* شبه العمد

- القتل شبه العمد . (جناية / ٢٢٣)

* شبهة

- الشبهة الدارئة للحد . (ر : حد / ١ ج)

- الشبهة الدارئة لحد الزنا . (ر : زنا / ٤)

* شرط

- الشرط في البيع (ر : بيع / ٤ ب)

- الشرط في العتق (ر : رق / ٧ ب ، ٧ ج)

- الشرط في المكاتبية (ر : رق / ٢ د)

- الشرط الفاسد في النكاح يلغو ، ويصح العقد ، إلا شرطا الطلاق والتحليل ،
فيعمل بشرط الطلاق ، ويفسد النكاح بشرط التحليل (ر : نكاح / ٢٤)

* شركة

الشركة على أنواع ، منها :

١ - أن يكون كل من الشريكين قد اشترك بهال :

(١) ولا يشترط تساوى المالين في القدر في الشركة (١)

(ب) فإذا اختلف المالان ، فأخرج هذا مائة ، وهذا مائتين ، فالربح على ما أصطلحوا عليه ، والوضيعة على رأس المال ^(١) وعلى هذا فإنه لو تساوى المالان يجوز أن يكون لأحد الشريكين ثلث الربح ، والآخر الثلثان ، ولكن لا يجوز أن تكون الخسارة إلا نصفين ؛ لأن الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل ، وقد يكون أحد الشريكين أحق ، أو أكثر عملاً من الآخر .

٢ - أن تكون السلعة من أحد الشريكين ، وعلى الثاني العمل بعينه على إنفاق

هذه السلعة ، على أن يأخذ العامل نسبة معينة من ثمن مبيع هذه السلعة ، وذلك جائز عند النخعي ، كما إذا اشتركا على أن يقدم أحد الشريكين القماش ، ويقوم الثاني بالخياطة ، على أن يكون الثمن الذي تباع به الأثواب المخططة أثلاثاً بين الخياط وصاحب القماش ^(٢) أو أن يكون لرجل سلعة فيتفق مع الآخر لبيعها له ، على أن يكون الثمن بينهما أرباعاً مثلاً ، قال النخعي : « لا بأس أن يقول : السلعة أبيعها ولي منها نصفها أو ربعها ^(٣) وهذا بخلاف ما إذا دفع إلى رجل دابته ليعمل عليها ، وما يرزق الله بينهما نصفين أو ثلاثاً ، أو كما اتفقا ، فقد كره النخعي ذلك ^(٤) ، لأن هذه مضاربة ، والمضاربة لا تجوز إلا أن يكون رأس المال فيها مائلاً ، لا عروضاً .

٣ - المضاربة :

(١) المضاربة : هي أن يكون المال من أحد الشريكين ، والعمل من الشريك الآخر ، على أن يكون الربح بينهما على ما شرطاً ، والوضيعة على رأس المال .

(٢) ر : المغني ٩/٥

(٤) ر : المغني ٧/٥

(١) ابن أبي شيبة ٢٧١/١

(٣) عبد الرزاق ٢٦٠/٨

(ب) ويشترط في رأس المال في المضاربة أن يكون مالا (نقودا) ولا يجوز أن يكون عروضاً ، فقد روى مغيرة عن إبراهيم أنه كره البز مضاربة ، وكان يقول : إلا الذهب والفضة ^(١) وكره أن يدفع الرجل دابته إلى آخر ليعمل عليها ، وما يرزق الله بينهما نصفين ، أو أثلاثا ، أو كما اتفقا ^(٢) . . . وكره أن يعطى ألفاً مضاربة ، وألفاً قرضاً ، وألفاً بضاعة ، فإن لم يكن شرط فلا بأس به ^(٣) .

(ج) وإن تعدى المضارب - العامل - وعمل مالميس له فعله ، أو اشترى شيئاً نهى عن شرائه فهو ضامن للمال ، لأنه متصرف في مال غيره بغير إذنه ، فإن ربح في هذا التعدى فلا يحل الربح للعامل ، ولا لصاحب المال ، وإن هو للفقراء والمساكين ، قال النخعي : إذا تعدى المضارب فالضمان عليه ، ولا يحل الربح لواحد منهما ، فيتصدق به ^(٤) .

(د) ويكون الربح في المضاربة على حسب اتفاقهما ، أما الخسارة فيتحملها رأس المال ، ويضيع على العامل جهده ، قال النخعي : الوضعية على المال والربح على ما اصطلحوا عليه ^(٥) ولكن لا يجوز أن يشترط أحدهما دراهم معينة ، كأن يقول صاحب المال : لي من الربح مائة درهم ، والباقي لك ، لأنه ربما لا يكون ربح إلا هذه المائة ، أو ما أقل منها ، وكأن يشترط نسبة معينة ، كالربح والثلث ، ونحو ذلك ، قال النخعي : المضاربة بالنصف والثلث ، وفضل عشرة لآخر فيه ، أرايت لو لم يربح إلا عشرة ^(٦) كما لا يجوز أن يشترط نسبة معينة ومبلغاً

(٢) المغنى ٧/٥

(١) عبد الرزاق ٢٥٠/٨

(٣) عبد الرزاق ٥٥٧/٨ المحلى ٢٤٩/٨

(٤) عبد الرزاق ٢٥٣/٨ و ٢٥٥

(٥) عبد الرزاق ٢٤٨/٨ والمحلى ١٢٦/٨ وابن أبي شيبة ٢٧١/١

(٦) آثار أبي يوسف ١٦٠ .

(٧) آثار أبي يوسف ١٦٠ .

معينا ، قال النخعي - في الرجل يعطى المال مضاربة بالثلث والنصف وزيادة عشرة دراهم ، قال - : لا خيرَ فيه ، أَرَأَيْتَ لو لم يربح درهما ما كان له ؟ (١)

(و) إذا أذن صاحب المال للمضارب ، بالسفر ، فسافر ، فنفقة أَكَلَهُ ولبسه ونومه وتنقلاته بالمعروف محسوب على رأس المال ، لَأَنَّ سفره لأجل المال ، فكانت نفقته منه كأجر الحمال (٢) قال النخعي : المضارب في السفر يأكل ويلبس بالمعروف (٣) .

(هـ) وكذلك يتحمل رأس المال مادفعه المضارب مصانعة على المال لحفظه ، قال النخعي : ما صانع به المقارض فهو على المال (٤)

٤ - الاشتراك في الأضحية . (ر : أضحية / ٣)

- الاشتراك في القتل . (ر : جنابة / ١ ب ٢)

* شريك :

- الشريك في الشركة . (ر : شركة)

- تقديم الشريك في الشفعة على الجار . (ر : شفعة / ٢ آ)

- شهادة الشريك لشريكه . (ر : شهادة / ٢ د)

* شعر :

لابأس أن تضع المرأة على رأسها الشعر بغير وصل (٥) و (ر : زينة / ١)

- تقصير المرأة شعرها في الحج . (ر : حج / ١٣ و)

(٢) ر : المغنى ٣٧/٥ والمحلى ٢٤٨/٨

(٤) عبد الرزاق ٢٤٨/٨

(١) آثار محمد ١٣٢

(٣) عبد الرزاق ٢٤٧/٨

(٥) عبد الرزاق ١٤٢/٣

- عدم تنجس شعر الحيوان بموته . (ر : نجاسة / ١ ز)
- فدية حلق الشعر في حالة الإحرام بالحج . (ر : حج / ١٧، ١٢، ٢)
- و (حج / ٢ و ٣)
- تحلل المحرم بحج أو عمرة بقص الشعر . (ر : حج / ٩) و (عمرة / ٢)
- غسل مكان قص الشعر في الوضوء . (وضوء / ٦ د)
- تسريح شعر الميت . (ر : ميت / ٣ د)

* شفعة

الشفعة هي حق الجار أو الشريك في تملك العقار يعد بيعه بالثمن الذي تم البيع به جبراً عن البائع والمشتري .

وسنتكلم في الشفعة في النقاط التالية :

١ - ما تثبت به الشفعة

٢ - الأحق بالشفعة

٣ - سقوط الطلب بالشفعة

١ - ما تثبت به الشفعة :

قال النخعي : لا شفعة إلا في دار أو عقار ^(١)

٢ - الأحق بالشفعة :

(١) الشريك مقدم في الشفعة على الجار، قال النخعي : الخليط أحق من الجار ، والجار أحق من غيره ^(٢) .

(ب) ويعتبر الشركاء متساوين في حق الشفعة والأخذ بها ، وإن اختلفت

(١) المحلى ٧٨/٩ وآثار محمد ١٣٢

(٢) عبد الرزاق ٧٩/٨ والمحلى ١٠٠/٩

سهامهم في العقار المشترك ، فإن كانت دار بين ثلاثة ، لأحدهم نصفها وللآخر ثلثها ، وللآخر سدسها ، فباع أحد الشركاء نصيبه ، كانت الشفعة بين الشريكين الباقيين على قدر رؤوسهم ، لأعلى قدر سهامهم (١)

(ج) أما في حالة الأخذ بالشفعة في حق الجوار فإنه يقدم منهم من كان أقرب باباً على من هو أبعد منه ، قال النخعي : الشفعة بالأبواب (٢) .

(د) ويستوى بالأخذ بالشفعة المسلم والذي ، فلو باع شريك الذي حصته من العقار المشترك إلى مسلم كان للشريك الذي حق أخذه بالشفعة ، لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر بالشركاء ، فاستوى فيه المسلم والكافر ، كالرد بالعيب (٣) لأن كلاهما شرع لدفع الضرر .

٣ - سقوط الطلب بالشفعة :

(أ) يسقط حق طلب الشفعة بالموت ، إذا مات قبل الأخذ بها ، وليس للورثة المطالبة بها (٤)

(ب) وتسقط بالغياب ، إذ ليس للغائب شفعة ، لأن إثبات الشفعة له يضر بالمشتري ، ويمنع من استقرار ملكه (٥) ، ولذلك قال النخعي : لا شفعة لغائب (٦)

(ج) وتسقط بالصغر ، لأن الصبي لا يمكنه الأخذ بالشفعة ، ولا يمكن انتظاره حتى يبلغ ، لما فيه من الضرر بالمشتري ، وليس لوليّه الأخذ بها ، لأن من لم يملك العفو لا يملك الأخذ بالشفعة (٧) .

(١) المغني ٣٣٥/٥ والمحلى ٩٨/٩

(٢) ر : المغني ٣٥٧/٥

(٣) عبد الرزاق ٨١/٨

(٤) المغني ٣٠٥/٥

(٥) المغني ٣٤٦/٥

(٦) المغني ٩٤/٩

(٧) المغني ٩٤/٩

(د) كما تسقط بالقعود عنها حين يبلغ الشفيع البيع ؛ لِأَنَّ السَّكُوتَ فِي مَعْرُضِ
الحاجة إلى البيان بيان .

* شك :

- الشكُّ في الصلاة . (ر : صلاة / ١٠) .
- الشك في الوتر (ر : صلاة / ٩٥٢) .
- الشك في الوضوء . (ر : وضوء / ٨ ، ٦ ، ٥) .
- إذا تخالجت أَمْران فَظُنَّ أَنَّ أَحْبَهُمَا إِلَى اللَّهِ أَيْسَرُهُمَا (ر : إسلام / ٧) .
- الشك في الطهارة من الحدث . (ر : صلاة / ٣١) .
- صيام يوم الشك . (ر : صيام / ١٠) .

* شكر :

- سجود الشكر . (ر : سجود / ٣) .

* شهادة :

سنتكلم عنها في النقاط التالية :

١- تحملها وأداؤها .

٢- الشاهد .

٣- اجتماع الشهادة واليمين .

٤- الشهادة على الشهادة .

٥- المشهود به .

١ - تحملها وأداؤها :

(١) إذا دعى إنسان لتحمل الشهادة فهو بالخيار : إن شاء تحمّل الشهادة ،

وإن شاء لا (١) فقد سأل مغيرة إبراهيم فقال : أدعى إلى الشهادة ،
وأنا أخاف أن أنسى ، قال : فلا تشهد إن شئت (٢) .

(ب) أما أداء الشهادة فهو واجب إذا طلب المدعى أدائها لقوله تعالى ﴿ : وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ ﴾ .

٢ - النشاهد :

يشترط في الشاهد حتى يعمل بشهادته :

(١) الاسلام :

١ - فلا تجوز شهادة كافر على مسلم ، لقوله تعالى - في سورة البقرة
٢٨٢ - : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ - أى : رجال المسلمين .
- واختلفت الرواية عن النخعي في قبول شهادة الكفار على وصية
المسلم أثناء السفر إذا لم يجد من المسلمين من يشهد له ، ففي رواية :
أنه تجوز شهادة الكفار من أهل الكتاب على الوصية في السفر إذا لم يكن
غيرهم ، ويستحلفان بعد العصر ماخانا ، ولا كتما ، ولا اشتريا به ثمنا ،
ولو كان ذا قربي ، ولانكتم شهادة الله إنا إذن لمن الآثمين (٣) ، عملاً
بقوله تعالى - في سورة المائدة ١٠٦ - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ
بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ
مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا
مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا
قُرْبَى ، وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ، إِنْ أِذْنُ لِمَنِ الْآثِمِينَ ﴾ قال النخعي : لانجوز

(١) القرطبي ٣٩٨/٤

(٢) تفسير الطبري ٧١/٦ وعبد الرزاق ٣٦٥/٨

(٣) المغني ١٨٢/٩ وتفسير الطبري ١٧٥/١١ وابن كثير ٢١٦/٣ (ط الشعب)

شهادة اليهودى ولا النصرانى إلا فى سفر ، ولا تجوز إلا فى وصية (١) .

— وفى رواية أخرى عنه : أنه لا تجوز شهادة الكافر على المسلم فى سفر ولا فى غيره ، لافى وصية ولا فى غيرها ، وأن الآية التى ذكرناها فى الرواية الأولى ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ منسوخة بآية المداينة ﴿ مِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ والكافر غير مرضى الشهادة ، وقوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ والكافر ليس بعَدْلٍ (٢) قال النخعى : لا تجوز شهادة أهل الكتاب على الوصية بالسفر ، فقد نسخ ذلك بقوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٣)

— شهادة الذى على قيمة الخمر التى يربها الكفار على العاشر (ر : عشر)

٢— وتجاوز شهادة أهل ملة من الكفار على أهل ملة ، ولكن هل تجاوز شهادتها على غيرها من أهل الملل الأخرى غير الإسلام ؟ روايتان عن النخعى :

الأولى : روى حماد بن أبى سليمان ، عن النخعى ، قال : لا تجوز شهادة أهل ملة إلا على أهل ملة ، اليهودى على اليهودى ، والنصرانى على النصرانى (٤) .

الثانية : تجاوز شهادة أهل ملة على أهل سائر الملل غير الإسلام (٥) وذلك مبنى على أصل هو : هل تعتبر ملل الكفر كلها ملة واحدة ؟ فإذا كان ذلك فيجوز شهادة بعضهم على بعض ، ويتوارثون فيما بينهم ،

(١) تفسير الطبرى ٦١/١١

(٢) « القرطبى ٣٥٠/٦ والمحلى ٤٠٨/٩ و ٤٠٩

(٣) ثار أبى يوسف ١٦٦ وآثار محمد ١١١

(٥) المحلى ٤١٠/٥

(٤) المحلى ٤١١/٩

أم يعتبر الكفر مللاً متعددة ؟ وبذلك لا تجوز شهادة بعضهم على بعض ،
ولا يتوارثون فيما بينهم ؟ روايتان عن النخعي : (ر : إرث / ٣ ج) .

(ب) **العدالة** : لقوله تعالى في سورة البقرة ٢٨٢ : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾
وقوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ والعدل من المسلمين من لم تظهر
منه ريبة^(١) فقد سأل منصور إبراهيم : ما العدل من المسلمين ؟ قال :
من لم تظهر لهم فيه ريبة^(٢) فقد كان يُقال : العدل من المسلمين من
لم تظهر منه ريبة^(٣) .

(ج) **ألا يكون محبوا بالقذف** : ١ - فالقاذف لا تقبل شهادته إذا جُلِدَ وإن
تاب^(٤) لقوله تعالى - في سورة النور ٤ - : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾
فقد جاء رجل إلى النخعي فشهد عنده بشهادة ، فقال : قم قد
عرفناك ، وكان جُلِدَ حدًّا في القذف^(٥) ، وعدم قبول شهادة القاذف
جزء من الحد عند النخعي ، ولذلك فإن القاذف إذا شهد قبل أن يعجلد
فشهادته جائزة ، قال النخعي في القاذف : « إذا شهد قبل أن يعجلد فشهادته
جائزة »^(٦) ولذلك أيضًا لا تؤثر التوبة في عدم قبول شهادته ، رغم أن
التوبة ترفع عن القاذف اسم الفسق ، قال النخعي : لا تقبل شهادة
القاذف ، توبته فيما بينه وبين ربه عز وجل^(٧) وقال : رفع عنهم
بالتوبة اسم الفسق ، أما الشهادة فلا تجوز أبدًا^(٨) و (ر : قذف /
٢٢٤) .

(١) المغنى ١٦٧/٩

(٢) عبد الرزاق ٣١٩/٨ والمحلى ٣٩٤/٩ وفيه لم تظهر منه ريبة

(٣) سنن البيهقي ١٢٤/١٠ (٤) المغنى ١٩٧/٩ والمحلى ٤٣١/٩

(٥) عبد الرزاق ٣٨٧/٧ (٦) سنن البيهقي ١٠٦/١٠

(٧) عبد الرزاق ٣٨٧/٧ وأحكام القرآن ٢٧٣/٤

(٨) أحكام القرآن ٢٧٤/٤

٢- وإذا ضرب الكافر حد القذف ، وهو كافر ، ثم أسلم قال : يهدم الإسلام ما كان منه من الشرك ، وتجوز شهادته ^(١) أما إذا ضرب المسلم حداً في قذف ، ثم ارتد عن الإسلام ، ثم أسلم ، فلا تجوز شهادته ^(٢) .

(د) ألا يكون الشاهد أصلاً للمشهود له ، ولا فرعاً له ، ولا زوجاً له :

فلا تقبل شهادة الأب لابنه ، ولا شهادة الابن لأبيه ، ولا شهادة الزوجة لزوجها ، ولا الزوج لزوجته ^(٣) وذكر ابن رشد أن النخعي كان يقول بقبول شهادة الزوج لزوجته ، ولا تقبل شهادتها له ^(٤) قال النخعي : أربعة لا نجوز شهادتهم : الوالد لولده ، والولد لوالده ، والمرأة لزوجها ، والزوج لامرأته ، والعبد لسيده ، والسيد لعبده ، والشريك لشريكه في الشيء يكون بينهما ، أما فيما سوى ذلك فشهادته جائزة ^(٥) .

(هـ) الحرية : تحت أيدينا روايتان عن النخعي في شهادة العبد :

الأولى : تقول : لا تجوز شهادة العبد لسيده ، وتجوز لغيره ^(٦) .
والثانية تقول : إن النخعي أجاز شهادة العبد في الشيء التافه ^(٧) ومن هاتين الروايتين نستطيع أن نستنتج أن النخعي كان لا يجيز شهادة العبد لسيده مطلقاً ؛ لأن الرسول لم يجز شهادة القانيع لأهل البيت ^(٨) أما شهادته لغير سيده فهي جائزة في الأمر اليسير فقط ، ويعامل المكاتب

(٢) آثار أبي يوسف ١٦٢

(١) آثار أبي يوسف ١٦٢

(٤) بداية المجتهد ٢/٤٥٣

(٣) المحلى ٩/٤١٥ والمغنى ٩/١٩٣

(٥) عبد الرزاق ٨/٣٤٤

(٦) المحلى ٩/٤١٣ ور : عبد الرزاق ٨/٣٢٥ و ٣٤٤ .

(٧) البخارى ٦/٩٥ والمحلى ٩/٤١٣ والمغنى ٩/١٩٥

(٨) أخرجه الترمذى في الشهادات باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته ،

والقائع : التابع ، .

معاملة العبد ، قال النخعي : العبد المكاتب إن كان يسعى فهو بمنزلة العبد ، لا تجوز شهادته (١) .

(و) عدم وجود علاقة بين الشاهد والمشهد له ، بحيث تعود منافع الشهادة على الشاهد : كشهادة العبد لسيده والشريك لشريكه في الشيء المشترك بينهما ؛ لأن شهادته لهما شهادة لنفسه ، قال النخعي : لا تجوز شهادة السيد لعبده ، ولا الشريك لشريكه في الشيء إذا كان بينهما ، أما فيما سوى ذلك فشهادته جائزة (٢) .

(ز) ألا يكون ظنينا ، ولا متهما : قال النخعي : لا تجوز في الطلاق شهادة ظنين ولا متهم (٣) وإن كان النص قد ورد في الطلاق ، فإنه لا معنى لتخصيصه به وحده ، وخاصة أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقبل شهادة خصم على خصم » (٤) عام ، وكذلك ما روى من قول عمر بن الخطاب : « لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين » (٥) .

(ح) ألا يكون أعمى ولا أخرس : فلا تقبل شهادة الأعمى (٦) وإن كان يتقن الصوت ، لأن الأصوات تتشابه ، ولكن : هل تقبل شهادته إن تحمل الشهادة وهو بصير ، وأداها وهو أعمى ؟ ذلك ما لم نعر عليه عند النخعي . والنخعي كره شهادة الأعمى مع أنه روى عن أصحاب ابن مسعود أنهم كانوا يجيزون شهادة الأعمى في الشيء الطفيف (٧) .

(١) عبد الرزاق ٣٤٥/٨ ور : آثار أبي يوسف ٢٢١ والمحلى ٤١٢/٩

(٢) عبد الرزاق ٣٢٥/٨ و ٣٤٤ والمحلى ٤١٩/٩ والمغنى ١٨٨/٩

(٣) المحلى ٣٩٤/٩ وعبد الرزاق ٣٢١/٨

(٤) قال فى نيل الأوطار ٣٠٢/٨ قال الحافظ : ليس اسناده صحيحا ولكن له طرق يتقوى بعضها ببعض .

(٥) الموطأ ٧٢٠/٢/٢ (٦) المغنى ١٨٩/٩ والمحلى ٤٣٣/٩

(٧) عبد الرزاق ٣٢٣/٨ والمحلى ٤٣٣/٩

- ولا تجوز شهادة الأخرس ؛ لأنه لا يستطيع الإفصاح عن المراد بدقة (١) .

(ط) البلوغ : فلا تجوز شهادة الغلمان حتى يكبروا (٢) إلا أن تكون شهادته بعضهم على بعض ، فإنها جائزة ، قال النخعي - نقلاً عن الصحابة : - كانوا يجيزونها فيما بينهم (٣) .

(ي) وتقبل شهادة الأخ لأخيه : لانعدام التهمة ؛ لأن الأملك ومنافعها المتباينة فلا تهمة في ذلك (٤) كما تقبل شهادة الوصي للموصى عليه ، قال النخعي : « تجوز شهادة الأوصياء » (٥) .

(ك) ألا تكون ردت شهادته في هذه القضية : وإذا شهد الشاهد فردت شهادته ؛ لأنه ليس من أهل الشهادة ، كأن كان عبداً ، أو كافراً أو ، صغيراً ، ثم صار من أهل الشهادة ، فشهد بها بعد ذلك ، فلا تقبل شهادته ؛ لأنه قد حكم بردها في حادثة معينة ، فكيف تقبل في الحادثة نفسها ، قال النخعي - في مملوك يشهد ، وهو مملوك ، فردده القاضي ، ثم يعتق ، فيشهد بها - : لا تجوز شهادته (٦) ، فإن لم تكن ردت من قبل فإنها تُقبل ، قال النخعي : الصبي ثم يكبر ، والعبد ثم يعتق ، واليهودي والنصراني . يسلمان ثم يشهدان على شهادة تجوز (٧) إن أي لم يكن شهد بها من قبل فردت ، وهو ما ذهب إليه عمر بن الخطاب .

(٢) المحلى ٤٢١/٩

(١) المغنى ١٩٠/٩

(٣) المحلى ٤٢١/٩ والمغنى ١٦٤/٩

(٥) ابن أبي شيبة ١٧٨/٢ ب

(٤) المغنى ١٩٤/٦

(٦) عبد الرزاق ٢٤٦/٨ والمحلى ٤١٢/٩

(٧) آثار أبي يوسف ١٦٢

(ل) شهادة المرأة :

١ - وتجوز شهادة النساء مع الرجال في الأموال ، ولا تجوز شهادتهنَّ

وحدهن فيها ^(١) قال النخعي : لا تجوز شهادة النساء مع الرجال إلا في العتاقه ، والدَّيْن ، والوصية ^(٢) ويكونُ مكان الرجل امرأتان ؛ لقوله تعالى - في سورة البقرة - ٢٨٢ - ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ وهذه الآية في الأموال ، قال النخعي : إن عدد ما يقبل من النساء حيث يصح قبولهن مكان كل رجل امرأتان ^(٣) .

٢ - ولا تقبل شهادة النساء - منفردات أو مع الرجال - في غير الأموال

مما يطلع عليه الرجال ولا يختص به النساء ، كالنكاح والطلاق والحدود ، والقصاص ونحو ذلك ؛ قال النخعي : لا تجوز شهادة النساء مع الرجال في الطلاق والنكاح ^(٤) وقال : لو شهد عندى رجل من أصحاب محمد وامرأتان في طلاق ما أجزته ^(٥) ولهذا لو تزوج رجل بشهادة النساء يفرق بينهما وبين زوجه ، قال النخعي - في رجل تزوج بشهادة نسوة - : يفرق بينهما ، وإن اطلع عليه كانت عقوبة ، أدنى ما يقال : خاطب وشاهدان ^(٦) .

- أما عدم قبول شهادتهن في الحدود فقد قال النخعي : لا تجوز شهادة النساء في الحدود ^(٧) وقد سئل عن ثلاثة رجال وامرأتين شهدوا على رجل بالزنا قال : لا يجوز حتى يكونوا أربعة ^(٨) و (ر : حدود / ١ ج ٢) .

٣ - وتقبل شهادة امرأة واحدة دون أن يكون معها أحد من الرجال في الأمور التي

تخص المرأة ، ولا يطلع عليها الرجال ، كالرضاع ، واستهلال المولود ،

(١) المغنى ١٤٩/٩

(٢) عبد الرزاق ٣٣٠/٨ والمحلى ٣٩٧/٩

(٣) المحلى ٣٩٩/٩

(٤) عبد الرزاق ٣٢٩/٨ ور : المغنى ٤٥٠/٦ و ٤٥٢ وابن أبى شيبة ١٣٢/٢

(٥) عبد الرزاق ٣٣ / ٨ (٦) عبد الرزاق ١٩٩/٦

(٧) عبد الرزاق ٣٢٣/٨ و ٣٣٠ ور : ابن أبى شيبة ١٣٢/٢ ب والمحلى

(٨) ابن أبى شيبة ١٣٢/٢ ب ٣٩٧/٩ والمغنى ١٤٩/٩

والولادة ، ونحو ذلك ، قال النخعي : يؤخذ في الرضاع بشهادة امرأة واحدة (١) وقال : يقبل في استهلال الصبي شهادة امرأة واحدة (٢) وأجاز شهادة القابلة وحدها (٣) .

والمسبية إذا كان معها ولد تحمله ، وقالت : هو ابني ، يقبل قولها بشهادة امرأة واحدة (ر : إرث / ١٤٦) .

٣ - اجتماع الشهادة واليمين :

كان النخعي يرى عدم جواز القضاء بشاهد ويمين (٤) .

٤ - الشهادة على الشهادة :

- كان النخعي يجيز شهادة رجل على شهادة رجل (٥) ويقول : أقبل شهادة شاهد على شهادة شاهد (٦) إلا في الحدود ، فإنها لا تجوز ؛ لأن الحدود تُدْرَأُ بالشبهات ، وشهادة الرجل على شهادة الرجل زيادة احتمال شبهة النسيان ، قال النخعي : لا تجوز الشهادة على الشهادة في الحدود (٧) .

٥ - المجهود به :

يختلف نصاب الشهادة بحسب المجهود به ، فإن كان المجهود به زنا (ر : نا / ٢ ب) وإن كان لوادة (ر : لوادة / ٢) وإن كان حداثاً ، أو دماً أو أمراً لا يطلع عليه إلا النساء ، أو أمراً يختص بالرجال (ر : شهادة / ٢ ل) .

(١) المحلى ٤٠٠/٩

(٢) المحلى ٣٩٩/٩ وآثار محمد ١١٢

(٣) عبد الرزاق ٣٣٤/٨

(٤) المغنى ١٥٢/٩ ونيل الأوطار ٢٩٥/٨

(٥) المحلى ٤٣٩/٩

(٦) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٦٧

(٧) آثار أبي يوسف ١٦٢ وابن أبي شيبة ١٣٥/٢ ب والمحلى ٤٣٩/٩

* شهيد :

الشهيد : هو الذى يموت في ساحة القتال ، فإذا حمل من أرض المعركة ، وبه رمق ، ثم مات متأثراً بجراحه ، فلا يعامل معاملة الشهيد .

— والشهيد لا يغسل ، ولا يكفن ، ولا يصلى عليه ، بل يُدفن في ثيابه

ودمائه ^(١) ؛ لأن رسول الله أمر بدفن شهداء أحد بدمائهم ، ولم يغسلوا ، ولم يصل عليهم ^(٢) قال الشافعى : جاءت الأخبار — كأنها عيان — من وجوه متواترة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ، ولعل ترك الغسل والصلاة على من قتلته جماعة المشركين إرادة أن يلقوا الله عز وجل بكلؤمهم ؛ لما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم إن ريح الكرم ريح المسك ، واللون لون الدم ، واستغنوا بكرامة الله عز وجل لهم ، عن الصلاة عليهم ^(٣) قال النخعي : إذا مات الشهيد مكانه لم يغسل ، وإذا حُمِلَ حيًّا غُسِلَ ^(٤) وقال : إذا رُفِعَ القتيلُ دفن في ثيابه ، وإذا رفع وبه رمق صُنِعَ به ما يُصنع بغيره ^(٥) .

— ولا بأس أن ينزع الزائد عما يقارب الكفن من لباس القتيل ، كالقرو ، والقلنسوة ، والخف ، والنعل ، والجوربان ، ونحو ذلك ، قال النخعي : إن قتل في المعركة دفن ، ونزع عنه ما كان عليه من خف ونعل ^(٦) وقال : ينزع من القتيل : القرو ، والجوربان ، والمورخان ، والكمراعجان ،

(١) ر : المجموع ٢٢٤/٥ وابن أبي شيبة ١٣٨/٢ و ١٤٣/١ ب وعبد الرزاق ٥٤٥/٣

(٢) أخرجه البخارى فى الجنائز باب الصلاة على الشهيد وأصحاب السنن

(٣) الأم ٢٦٧/١ وفتح البارى ٤٥٣/٣ .

(٤) عبد الرزاق ٥٤٥/٣ وآثار محمد ٤٩

(٥) ابن أبي شيبة ١٤٢/١ ب و ٢٠٨/٢

(٦) ابن أبي شيبة ١٤٣/١ ب

إلا أن يكون الجوربان كالأ ، فتركه عليه ^(١) وقال في الرجل يستشهد
فيموت في مكانه الذي قتل فيه ، قال : ينزع عنه خُفّاه وقلنسوته ، ويكفن
في ثيابه التي كانت عليه ^(٢) .

* شيخ :

- صيام الشيخ الكبير . (ر : صيام / ٣ ب) .
- كفارة ظهار الشيخ الذي لا يقدر على الصيام (ر : ظهار / ٧ ج) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٠٨/٢ كذا في الأصل
(٢) آثار محمد ٤٩

[ص]

* صائل :

- مشروعية قتال الصائل على المال . (ر : سرقة / ١) و (جنائية / ٢ و) .

* صاع :

- عن مغيرة عن إبراهيم : الوسق : ستون صاعاً ، قلت : كم الصاع ؟
قال : أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ، قلت : كم مُدّ النبي ؟ قال :
قال بعضهم : رطل ونصف ، وقال بعضهم : رطلان ^(١) .

* صبح :

- وقت الصبح . (ر : صلاة / ٢٥) .
- سنة صلاة الصبح . (ر : صلاة / ٢٣ ب) .
- عدم إعادة صلاة الصبح . (صلاة / ١٨ هـ) .

* صبغ :

- صبغ الثوب جائز للرجال والنساء . (ر : لباس / ٧) .
- صبغ اليدين بالخضاب . (ر : خضاب) .

* صبي :

انظر : صغير :

(١) عبد الرزاق ١٤٣/٤ .

* صدق :

انظر : نكاح / ٣

* صدقة :

الصدقة هي : تملك غير الواجب لمحتاج في الحياة بغير عوض بغية التقرب إلى الله تعالى .

وسنتحدث عن الصدقة في النقاط التالية :

١- المال المتصدق به .

٢- مقدار الصدقة .

٣- المتصدق .

٤- المتصدق عليه .

٤- الصدقة طريق لإنفاق المال المحرم .

١ - المال المتصدق به :

(١) تلزم الصدقة بالتعيين ، ولا يشترط فيها القبض ، فإذا عينها وجب عليه إخراجها ، ولا يجوز له أن يعود بشيء منها ، قال النخعي - في الرجل يخرج بصدقته إلى المسكين فيفر منه - : يحبسها حتى يعطيها مسكيناً آخر ، ولا يرجع في شيء جعله الله (١) وقال في رجل يقول : كلُّ مالى صدقة على المساكين ؟ إنه يتصدق بماله ، ويمسك ما يقوته ، فإذا أصاب مالا تصدق بمقدار ما أمسك (٢) وقال : إذا علّمت الصدقة - أى عيّنت - فهي جائزة ، وإن لم تقبض ، فإذا قال : دارى التى فى

(١) عبد الرزاق ١٤٣/٤

(٢) آثار أبي يوسف ٩٢ وآثار محمد ٥٨

مكان كذا وكذا وغلامى فهو جائز وإن لم يقبض ، ^(١) وقال : الصدقة إذا عُلِمَتْ ، جازت ، والهبة لا تجوز إلا مقبوضة ^(٢) وقال ابن حزم - عن إبراهيم - : إن الصدقة جملة تتم بلا حيازة ^(٣) ، وقد سبق إبراهيم إلى هذا القول على بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ^(٤) ، وتبعه فيه مالك ، وأبو ثور ، وأحمد بن حنبل في غير المكيل والموزون ^(٥) .

ولعل النخعي لم يشترط القبض في لزوم الصدقة ، واشترطه في الهبة - مع أن كلا منهما تبرع - لا اختلاف جهة التملك ، فالصدقة هي تملك لله تعالى ، والهبة تملك للإنسان ، ولذلك اشترط في الهبة القبض ، ولم يشترطه في الصدقة .

- وفي رواية أخرى عن النخعي أنه قال : لا تجيز الصدقة إلا صدقة مقبوضة معلومة ^(٦) ، ونقل ابن قدامة عنه أن المكيل والموزون لا تلزم فيه الصدقة والهبة إلا بالقبض ^(٧) .

أقول : والرواية الأولى أكثر انسجاماً مع ما نقلناه عنه من القروع ، إلا إذا فسرنا كلمة (لا نجيز) و (لا تلزم) بمعنى لا تفيد الملك ؛ لأن أصل كلمة (لا تلزم) وردت في متن الخرقى (لا تصح) فقال الشارح : وقول الخرقى : (لا تصح) يحتمل أن يريد لا يلزم ، ويحتمل أن يريد لا يثبت بها الملك قبل القبض ^(٨) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٣/١ ب وعبد الرزاق ١٢٣/٥ و ١٠٧/٩ .

(٢) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٥٠ .

(٤) المغنى ٥٩٤/٥

(٣) المحلى ١٢٦/٩

(٥) ر : حاشية الدسوقي على الدردير ١٠١/٤ والمغنى ٥٩٤/٥ وبداية المجتهد

٣٢٤/٢ والمحلى ١٢٠/٩ وما بعدها .

(٧) المغنى ٥٩١/٥

(٦) آثار أبي يوسف ١٦٣

(٨) المغنى ٥٩٢/٥

أقول : إذا قبلنا هذا التفسير كان رأى النخعي كما يلي : أن الصدقة تلزم المتصدق بمجرد التعيين ، ولكنها لا تفيد ملك الفقير لها إلا بالقبض ، وهذا مستقيم .

(ب) مقدار الصدقة : لقد خلق الله المال لتُقضى به الحوائج ، ولذلك كان النخعي يكره للرجل أن يتصدق بكلِّ ماله ، دون أن يبقى لنفسه منه ما يسد رمقه ، ويحفظ ماء وجهه ، فإن أراد أن يفعل ذلك أمسك شيئاً يقوته ، ويحفظ ماء وجهه ، فإذا ما كسب مالا بعد ذلك تصدق بمقدار ما أمسك ، قال النخعي - في الرجل يقول : كل مالي صدقة على المساكين - إنه يتصدق بماله ويمسك ما يقوته ، فإذا أصاب مالا تصدق بمقدار ما أمسك (١) ويجوز للعبد أن يتصدق ، ولكنه لا يتصدق إلا بالشئ اليسير مما يفضل عنه ، قال النخعي : لا بأس أن يكافئ العبد أصحابه ، وأن يتصدق بالفضل (٢) وقال : يتصدق العبد بما دون الدرهم (٣)

٢ - المتصدق :

المتصدق إما أن يكون عبداً أو حراً ، فإن كان عبداً يتصدق بما فضل معه بما لا يزيد على الدرهم ، وإن كان حراً تصدق بما شاء من ماله إن كان في حال الصحة ، وإن كان في حالة المرض لم تجز صدقته ، ولا وصيته بالصدقة ، إلا في حدود الثلث (٤)

٣ - المتصدق عليه :

قال النخعي - في رجل قبل الصدقة ثم مات فآلت إلى غيره بالميراث ، قال - :

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٥/١ ب

(١) آثار أبي يوسف ٩٢

(٤) آثار أبي يوسف ١٧٢

(٣) ابن أبي شيبة ١٣٥/١ ب

أحبُّ إنَّ ألا يأكل الصدقة التي تصدق بها ، ويأخذ من المال غيرها ^(١) .
 ويجوز أن يتصدق على الكافر ، قال النخعي : لا يعطى اليهودى والنصراني
 من الزكاة ، يعطون من التطوع ^(٢) ، وسئل عن الصدقة على غير أهل
 الإسلام ؟ - فقال : أما الزكاة فلا ، وأما إن أراد رجل أن يتصدق
 فلا بأس ^(٣)

- التصدق بالدين على المدين وغيره قبل قبضه . (ر : دين / ١ د)

٤ - الصدقة طريق لانفاق المال الحرام :

إذا كسب الإنسان مالاً حراماً فلا يحل له أن يخلطه بماله ، كما لا يحل له
 الاستفادة منه ، ولا طريق له إلا الصدقة ، قال النخعي : إذا تعدى المضارب -
 في شركة المضاربة - فالضمان عليه ، ولا يحل الربح لواحد منهما ، فيتصدق
 به ^(٤)

- صدقة الفطر (ر : زكاة الفطر)

- الصدقة أفضل من حج التطوع . (ر : حج / ٢٢)

* صديد

- نجاسة الصديد ، ونقضه للوضوء (ر : نجاسة / ١ د)

* صرف

أنظر : (بيع / ٦٥)

(٢) عبد الرزاق ١١٢/٤

(١) عبد الرزاق ١٢٠/٩

(٤) عبد الرزاق ٢٥٣/٨ و ٢٥٥

(٣) ابن أبي شيبة ١٧٧/١

* صغیر

يطلق الفقهاء الصبي والصغير على من لم يبلغ^(١) ، وهو في الأحكام على قسمين :

١ - ما لا يلحق فيه بالبالغ :

يستقبل الصغير ولا يلحق بالبالغ في التكاليف الشرعية من الواجبات والمحرمات ، كالعبادات من الحج ، والزكاة ، ونحو ذلك (ر : حج / ١ ب) و (حج / ١٥) و (زكاة / ١ ج) والحدود ، والقصاص ، (ر : حدود / ٢١) والتصرفات من العقود (ر : حجر / ٢٢١) والحلول : كالطلاق ، والعناق (ر : طلاق / ٤ ب) والولايات : كالولاية على اليتيم ، والولاية في النكاح ، لأن الولي مضطر لمباشرة العقد عن اليتيم ، ومباشرة عقد النكاح ، فلا ينفذ منه ذلك إن كان صغيرا ، فكانت ولايته غير محققة المقصود منها (ر : نكاح / ٤ ب) والشهادات (ر : شهادة / ٢ ط) ودخوله مع العاقلة فيما تحمله من الديات (ر : عاقلة) وجواز إكراهه على النكاح (ر : نكاح / ٢١ أ) وسقوط الشفعة بالنسبة إليه (ر : شفعة / ٣ ج) ووجوب صدقة الفطر عليه (ر : زكاة الفطر / ١) وعدم أجزاء إعتاقه في كفارة القتل خاصة دون كفارتى الظهار واليمين (ر : كفارة / ٢٢٢) وعدم إقامة الحد على قاذفه (ر : قذف / ٣٢٢) .

— وعدم جواز إمامته في الصلاة (ر : صلاة / ٢٠ هـ)

٢ - ما يلحق فيه بالبالغ :

- ويلحق الصغير بالكبير في وجوب النفقة في ماله على نفسه وزوجته وقريبه
- (ر : نفقة / ١) وصحة العبادات منه ، وترتيب الثواب عليها (ر : صلاة / ١)
- و (حج / ١ ب ١٥) و (وأذان / ١٠) و وجوب ضمان ما أئلفه من مال ، أو نفس
- (ر : جنابة / ١ ب ١) وحل ذبيحته (ر : ذبيحة / ٢١) .
- والجناية على الصغيرة كالجنابة على الكبير في نفسه وماله ، ويستثنى من ذلك أنه إذا زنى بصغيرة فعليه عقربا ، وليس عليه حد الزنا (ر : زنا / ٤ د)
- ووجوب النفقة على الزوجة ولو كانت صغيرة (ر : نفقة / ٣ ب)
- وجواز وصيته (ر : وصية / ٢)

٣ - حضانة الصغير : (ر : حضانة)

- تشهير مال الصغير (ر : بيع / ٣)
- متى يُبدأ بتعاليمه القرآن الكريم (ر : قرآن / ٢ >)
- زكاة صغار سوائم الأنعام (ر : زكاة / ٨ ب)

* صفا :

- الوقوف بالصفاء في الحج (ر : حج / ٢ د)
- السعى بين الصفا والمروة . (ر : حج / ٦)
- رفع الأيدي بالدعاء عند الصفا . (ر : حج / ٥ ب)

* صلاة

سنة حدث فيها في النقاط التالية :

- ١ - الصلاة فرض عين .
- ٢ - الصلوات الخمسة المفروضة (شروط الصلاة)

- ٣ - الطهارة
- ٤ - ستر العورة
- ٥ - دخول الوقت
- ٦ - استقبال القبلة
- ٧ - النية
- ٨ - التحريمة
- ٩ - أعمال الصلاة
- ١٠ - الشك في الصلاة
- ١١ - سجود السهو
- ١٢ - سبق الحدث
- ١٣ - أحكام الدعاء فيها، ورَدَّ السلام، وسجود آية السجدة، والحمد بعد العظاس
- ١٤ - الإشعار بعروض حاجة
- ١٥ - مفسدات الصلاة
- ١٦ - مكروهات الصلاة
- ١٧ - كراهة المرور بين يدي المصلي، واتخاذ السترة
- ١٨ - إعادة الصلاة
- ١٩ - الصلاة في السفر
- ٢٠ - صلاة الجماعة
- ٢١ - صلاة الجمعة
- ٢٢ - صلاتي الخوف والمسايفة

- ٢٣ - صلوات النوافل .
 ٢٤ - صلاة المريض .
 ٢٥ - قضاء الفوائت .
 الأذان للصلاة : (ر : أذان) والإقامة للصلاة : (ر : إقامة)

١ - الصلاة فرض عين :

كان يُقال : إذا صَلَّى الرجل ، ثم جلس في المسجد ، فهو في صلاة مالم يحدث .^(١) والصلاة فرض عين يطالب بها كل مسلم بذاته ، لا يجوز أن يؤدبها أحد عنه ، قال النخعي : « لا يصلي أحد عن أحد »^(٢) وهي ركن من أركان الدين يُدرَّب عليها الطفل في الصغر ، ليطيع عليها في الكبر ، قال النخعي يعلم الصبي الصلاة إذا أَثَغَرَ^(٣) ، فقد كان في عهد الصحابة يؤمر الصبي بالصلاة إذا أَثَغَرَ^(٤) .

٢ - الصلوات الخمس المفروضة :

الصلوات الخمس المفروضة هي :
 (١) صلاة الفجر : وهي ركعتان لا قنوت فيهما ، قال النخعي : إن النبي صَلَّى الله عليه وسلم لم يُرَ قَانِتًا حتى فارق الدنيا إلا شهرًا واحدًا قنت فيه يدعو على حتى من المشركين ، لم ير قانتًا قبله ولا بعده ، وإن أبا بكر لم ير قانتًا بعده حتى فارق الدنيا^(٥) وأهل الكوفة إنما أخذوا القنوت عن علي ، قنت يدعو على معارضة حين حاربه ، وأهل الشام أخذوا القنوت عن

(١) ابن أبي شيبة ٦١/١ ب (٢) آثار أبي يوسف ٢٨
 (٣) ابن أبي شيبة ٥٣/١ ب واثق : سقطت أسنانه الرواضع ونبت ثغره .
 (٤) عبد الرزاق ١٥٤/٤
 (٥) جامع المسانيد ٣٣٠/١ وما بعدها والدراية ٩٤/١ وما بعدها .

معاوية ، قنتَ يدعو على علي^(١) (ر : موسوعة فقه علي بن أبي طالب ،
مادة : صلاة / ١٠) .

(ب) صلاة الظهر : وهي أربع ركعات معروفة .
(ج) صلاة العصر : وهي الصلاة الوسطى^(٢) التي أمر الله تعالى بالمحافظة
عليها بقوله - في سورة البقرة ٢٣٨ - ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى ﴾ .

(د) صلاة المغرب : وصلاة العشائين الآخرة :

(هـ) صلاة الوتر : وهي وإن لم تكن فرضاً ، إلا أنها أعلى من النافلة ، يدلنا
على ذلك مجمل كلام النخعي فيها حين أوجب قضاءها ، ولذلك ذكرناها
مع الصلوات المفروضة .

- ١ - يؤمر بها من وجبت عليه الصلاة ، فقد سئل النخعي : ابنة ست
سنين تأمرها بالوتر ؟ قال : ركعتان بعد العشاء ، كان يقال : الوتر على أهل
القرآن^(٣) - أي تكفيهما الركعتان سنة العشاء البعدية عن الوتر -
- ٢ - وقت الوتر بعد صلاة العشاء ، فإن صَلَّاهُ بعد السنة البعدية للعشاء
: أول الليل فهو حسن ، ولكن الأحسن منه أن يجعل الوتر في آخر الليل ،
قال النخعي : الوتر في أول الليل حسن ، وأفضله آخره^(٤) ويستحب أن
يكونَ الوتر آخر صلاة في الليل ، فقد سأل الزبير بن عدي إبراهيم عن الرجل
يوتر من الليل ، ثم يستيقظ وعليه ليل - أي صلاة الليل - ؟ قال : حسن

(١) نصب الراية ١٣١/١ وآثار أبي يوسف ٧١ وروى ابن أبي شيبة عن علي
أنه لما قنت في الصبح أنكر الناس عليه ذلك ، فقال : إنما استنصرنا على عدونا -
انظر : نصب الراية ١٣١/١

(٢) المجموع ٦٣/٣ وطرح التثريب ١٧٣/٢

(٣) عبد الرزاق ٦/٣ (٤) ابن أبي شيبة ٩٧/١ ب

وقد كانوا يستحبون أن يكون آخر صلاتهم الوتر ^(١) وتلك الصلاة التي صلاها بعد الوتر لا تنقض وتره ، أي : أنه إن أوتر أول الليل ، ثم نام ، ثم قام ، فتهجد بعده ، لا ينتقض وتره ، وليس عليه إعادته ^(٢) .

٣ - وعدد ركعات الوتر إحدى عشرة ، وتسع ، وسبع ، وخمس ، وأقلها ثلاث ، قال النخعي : الوتر ثلاث ، وخمس ، وسبع ، وتسع ، وإحدى عشرة ^(٣) فقد كان الصحابة يؤتروا بإحدى عشرة ، وبسبع ، وبخمس ، وكان يقال : لاوتر أقل من ثلاث ^(٤) .

٤ - ويؤدي الركعات الثلاث متصلة ، لا يسلم على رأس الركعتين ، قال حماد بن أبي سليمان : نهى إبراهيم أن أسلم في الركعتين من الوتر ^(٥) .

٥ - وليس فيه من القراءة شيء مؤقت ، ولكن كان النخعي يستحب أن يقرأ في الركعة الأخيرة - الثالثة - منه : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ و﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه ﴾ ^(٦) وروى عنه أنه قال : اقرأ في الوتر بالمُعَوِّذتين ^(٧) وسأله منصور فقال : اقرأ في وترى من آخر جزء ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه ﴾ إلى آخر السورة ؟ قال : نعم ، إن شئت ^(٨) .

٦ - فإذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة كبر ، ورفع يديه ، وقنت ، قال النخعي : تكبير إذا فرغت من القراءة في الركعة الأخيرة من الوتر ، ثم تقنت ^(٩) . أمّا رفع اليدين عند التكبير فقد قال النخعي : ويرفع يديه في الوتر ^(١٠) وقال : ارفع يديك للقنوت ^(١١) - أي لتكبير القنوت - ويدعو في قنوته

- | | |
|--|------------------------|
| (١) عبد الرزاق ٣١/٣ | (٢) المجموع ٥٢١/٣ |
| (٣) عبد الرزاق ٢٠/٣ | (٤) ابن أبي شيبة ١٨/١ |
| (٥) ابن أبي شيبة ٩٨/١ | (٦) عبد الرزاق ٣٤/٣ |
| (٧) ابن أبي شيبة ٩٩/١ | (٨) ابن أبي شيبة ٩٩/١ |
| (٩) عبد الرزاق ٣٤/٣ و ١٢٢ ور : ابن أبي شيبة ٩٩/١ وآثار أبي يوسف ٣٧ | (١٠) عبد الرزاق ١٢٢/٣ |
| | (١١) ابن أبي شيبة ٩٩/١ |

بما شاء ، قال النخعي : « ليس في قنوت الوتر شيء موقت ، إنما هو دعاء واستغفار » ^(١) وقال : أكره أن أجعل في القنوت دعاء معلوما ، ولكن أحمد الله تعالى ، وأثن عليه ، وصل على النبي ، وادع لنفسك ^(٢) ولا تسم الرجال ^(٣) في الصلاة ، ولكنه كان يستحب أن يقرأ في قنوت الوتر بهاتين السورتين : « اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونشفي عليك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق » ^(٤) ويرفع صوته ؛ قال النخعي : ثم يقنت ، ويرفع صوته ^(٥) ويقوم في قنوته قدر : « إذا السماء انشقت » ^(٦)

والقنوت في الوتر واحد في رمضان وغيره ^(٧) فإذا انتهى من قنوته كبر وركع ، قال النخعي : وإذا أردت أن تركع فكبر أيضا ^(٨)

٧ - فإذا أوتر اضطجع ، فنام ، قال النخعي : كانوا يستحبون بعد الوتر ضجعة ، أو نومة ^(٩) ولذلك كره النخعي أن يوتر ، ثم يصلي على أثر وتره ^(١٠) فإن أوتر ، ثم نام ، ثم استيقظ فتهجد ، لم ينقض بذلك وتره ^(١١)

٨ - وقضاء الوتر مشروع ^(١٢) واختلفت الرواية عن النخعي إلى متى يقضى ؟ .

ففي رواية : أن الوتر يقضى ما لم يصل الصبح ^(١٣) ، قال النخعي :

- | | |
|--|-----------------------|
| (١) ابن أبي شيبة ٩٩/١ | (٢) آثار أبي يوسف ٦٩ |
| (٣) ابن أبي شيبة ١٠٠/١ | |
| (٤) عبد الرزاق ١٢١/٣ ور : ابن أبي شيبة ٩٩/١ | |
| (٥) عبد الرزاق ٣٤/٣ و ١٢٢ | (٦) عبد الرزاق ١٢٢/٣ |
| (٧) نيل الأوطار ٤٨/٣ وآثار محمد ٥٧٩/١ وآثار أبي يوسف ٦٩ | |
| (٨) آثار محمد ٥٧٩/١ وآثار أبي يوسف ٦٩ وعبد الرزاق ٣٤/٣ و ١٢٢/٣ | |
| وابن أبي شيبة ٩٩/١ | (٩) عبد الرزاق ٤٢/٣ |
| (١٠) ابن أبي شيبة ٩٩/١ | (١١) المجموع ٥٢١/٣ |
| (١٢) نيل الأوطار ٥٢/٣ | (١٣) نيل الأوطار ٤٢/٣ |

إذا لم يوتر فليوتر ما لم يصل الغداة ^(١) وأنكر صلاة الوتر بعد صلاة
الفجر ^(٢) وقال : إذا نسي الرجل الوتر حتى يصل الغداة ، فلا وتر بعد
الغداة ^(٣)

- وفي رواية ثانية : إنه يقضى الوتر ما لم تطلع الشمس ، فإذا طلعت الشمس
فلا وتر ، قال النخعي : إذا صليت الغداة وطلعت الشمس فلا وتر ^(٤) .

٩ - فإن شك في الوتر ، وكان الشك لا يعرض له دائماً ، فإنه يحيل وتره
نافلة ، فيضم إليه ركعة رابعة ، ويستأنف وترًا جديدًا ، قال النخعي في الذي
يشك في وتره يشفع بركعة ويستقبل الوتر ^(٥) .

شروط الصلاة

٣ - الطهارة :

الطهارة على نوعين : طهارة من الحدث ، وطهارة من الخبث .

(١) الطهارة من الحدث : وفي ذلك يقول النخعي : من صلى على غير وضوء
يعيد ^(٦) ، وإن شك في الطهارة ، وكان ذلك أول مالتقى أعاد التطهير ،
وإن كان يلقي ذلك كثيراً اعتمد على الأصل ، فإن كان الأصل أنه
متوضئ ويشك : هل توضأ أم لا ؟ فإنه غير متوضئ ، لأن اليقين
لا يزول بالشك ، قال ، النخعي : إن شك الرجل في الوضوء ، وكان ذلك
أول مالتقى ، أعاد الوضوء ، وإن كان يلقي ذلك كثيراً يبقى على
ذلك ^(٧)

(١) ابن أبي شيبة ٩٨/١ (٢) المغني ١١٩/٢

(٣) آثار أبي يوسف ٦٩ و آثار محمد ٣٣٨/١ وطرح التشريب ٨٠/٣

(٤) ابن أبي شيبة ٩٧/١ ب (٥) ابن أبي شيبة ٩٩/١

(٦) ر : عبد الرزاق ٣٤٨/٢ (٧) آثار أبي يوسف ٣٧

- تحريم الصلاة على الحائض (ر : خيفض / ١٢٢)

- صلاة المستحاضة . (ر : استحاضة / ٢)

(ب) الطهارة من النجس :

١ - ولا بد من أن تتوفر هذه الطهارة في البدن والثوب والمكان فإذا صلى ، وعلى بدنه أو ثوبه أو المكان الذي يصلي عليه نجاسة ، لم تصح صلاته ، وإن علم بها بعد الصلاة ، وهو لا يدري إن كانت في الصلاة أو لا ، صححت صلاته ^(١) وقد أخبر النخعي أن الصحابة كانوا يكرهون الصلاة في الحش والحمام ، لأنهما موطن النجاسات ، قال : إنهم كانوا يكرهون أن يتخذوا ثلاثة أبيات قبلة : القبر ، والحمام ، والحش ^(٢)

٢ - ويعفى عن القليل من النجاسة المغلظة ، كالدم ونحوه ، قال النخعي : إذا رأيت في ثوبك دمًا وأنت في الصلاة ، فإن كان قليلاً فامض ، وإن كان كثيراً فاتصعه - أي ضعه - ولا تعد ^(٣) وقدر القليل بما دون الدرهم ^(٤)

٣ - ولا بأس بالصلاة في دمنة الغنم ، قال النخعي : صل في دمن الغنم ^(٥)

٤ - ولا بأس بالروث يكون في النعلين ثم يصلي فيهما ^(٦)

٥ - عدم إعادة الصلاة على من صلى وفي ثوبه دم أو منى (ر : نجاسة

١ / ب ج)

(١) ر المغني ٦٥/٢

(٢) عبد الرزاق ٤٠٥/١ وابن أبي شيبة ١٠٦/١

(٣) عبد الرزاق ٣٥٩/٢ (٤) ر آثار محمد ٣٧٧/١ و ٤٠٧

(٥) ابن أبي شيبة ٥٩/١ والدمن : السرقين المتلبدين

(٦) عبد الرزاق ٣٧٧/١

٤ - ستر العورة :

(١) إذا حاضت المرأة الحرة اختمرت^(١)أما الأمة فإنها تصلى بغير قناع ولا خمار وإن بلغت مائة سنة ، وإن ولدت من سيدها^(٢)(ب) وتجاوز الصلاة مع تجسيم العورة دون كشفها ، ولكن ذلك لا يخلو من الكراهة ، فقد أجاز النخعي الصلاة في ثوب محتبي به^(٣)

ويؤخذُ حكم الكراهة من قول النخعي : يصلى الرجل في القميص الواحد إذا كان صفيقاً لا بأس به^(٤) ، لأن الصفيق لا يجسم العورة ، ولكن إن لم يكن صفيقاً فإن به بأساً ، وأقلُّ درجات ذلك الكراهة وعلى هذا يحمل ما روى عن النخعي أنه كان يؤم بغير إزار^(٥) ، أى لأنه كان يلبس ثوباً صفيقاً ، وما الظنُّ بالذى لا يسيرُ في الشارع إلى المسجد إلا كذلك ، ويؤيد هذا ما رواه أبو الهيثم قال : قلتُ لإبراهيم : أصلى بالليل في القميص والقبال؟ قال : شد حقوك بالإزار^(٦) ، لأنَّ الظنَّ بالقميص الذى يلبسه الإنسان في حالة النوم ألا يكون صفيقاً ، وعلى هذا فهو مجسم للعورة ، ولذلك أمره بلبس الإزار ، لكى يكون بعداً عن التجسيم

ورخص للمرأة أن تصلى بالدرع والجلباب^(٧) لأن في ذلك ستر لها

(١) عبد الرزاق ١٣١/١

(٢) آثار محمد ٦١٠/١ وآثار أبي يوسف ٢٩

(٣) طرح التشريب ١٠٣/٦ واحتبي الثوب : أداره على ساقيه وظهره وهو جالس

(٤) عبد الرزاق ٣٦٠/١ (٥) ابن أبي شيبة ٩٥/١

(٦) ابن أبي شيبة ٩٥/١ والقبال : نوع من النعال ذو أصبع

(٧) ابن أبي شيبة ٩١/١ ب

وإن لم يكن لرجل إلا ثوب واحد لا يكفيه إلا لكتفيه ، أو الانتظار به ، يأتزر به ويصلي ، قال النخعي : إذا لم يكن عليك إلا ثوب واحد إن كان واسعاً فتوشح به ، وإن كان صغيراً فاتزر به ^(١) ، وذلك للضرورة .

٥ - دخول الوقت :

(١) يدخل وقت الصبح من حين بزوغ الفجر الصادق ، ولكن الإسفار في صلاة الصبح أفضل ^(٢) ، وكان النخعي نفسه ينور بالفجر ^(٣) ، ويقول : ما اجتمع أصحاب محمد على شيء من الصلاة كما اجتمعوا على التنوير بالفجر ، والتبكير بالمغرب ^(٤) ، لأن الإسفار به فيه تكثير للجماعة .

(ب) أما الظهر فيستحب تعجيل صلاته ، قال النخعي : كان من قبلكم أشد تعجيلاً للظهر منكم وأشد تأخيراً للعصر منكم ^(٥) ويقول : كان أصحاب ابن مسعود يعجلون الظهر ، ويؤخرون العصر ، ويعجلون المغرب ويؤخرون العشاء ^(٦) إلا يوم غيم فيستحب تأخيرها ؛ لتحقيق دخول الوقت ، قال النخعي : أخرّوا الظهر في يوم الغيم ^(٧) ، وفي الأحوال العادية في الصيف تصلى الظهر إذا كان الظل ثلاثة أذرع ، وإن عجلت برجل حاجة صلى قبل ذلك ، وإن شغله شيء صلى بعد ذلك ^(٨)

(ج) أما العصر فيستحب تأخيرها ما لم تصفر الشمس ، لما في التأخير من تكثير النوافل ، لكراهتها بعده ، قال النخعي : كان من قبلكم أشد

- | | |
|-------------------------|-----------------------|
| (١) المحلى ٧٢/٤ | (٢) المجموع ٥٤/٣ |
| (٣) ابن أبي شيبة ٤٩/١ ب | (٤) آثار أبي يوسف ٢٠ |
| (٥) عبد الرزاق ٥٤٠/١ | (٦) عبد الرزاق ٥٤٠/١ |
| (٧) آثار أبي يوسف ٢٠ | (٨) ابن أبي شيبة ٥٠/١ |

تعجيلاً للظهر ، وأشد تأخيراً للعصر منكم^(١) ، وقال : كان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجلون الظهر ، ويؤخرون العصر^(٢) ، وقد كان النخعي يصلي الظهر والعصر مع الحجاج ، وكان يسمى - أى يؤخرها -^(٣) وكان النخعي على العموم يصلي العصر إذا كان الظل واحداً وعشرين قدماً في الشتاء والصيف^(٤) ، فإذا بلغ التأخير إلى أن تتغير الشمس كرهت الصلاة ، قال النخعي : ما يسرنى صلاة الرجل حين تحمر الشمس بفلسين^(٥) أما إذا كان اليوم غائماً فيستحب تعجيل صلاة العصر ؛ لما في تأخيرها من توهم دخول وقت الكراهة ، قال النخعي : أخرؤا الظهر في يوم الغيم ، وعجلوا العصر .^(٦)

(د) أما المغرب فيستحب تعجيلها ، قال النخعي : ما أجمع أصحاب محمد على شيء من الصلاة كما اجتمعوا على التنبؤ بالفجر ، والتبكير بالمغرب^(٧) ويقول : كان أصحاب عبد الله ابن مسعود يعجلون الظهر ، ويؤخرون العصر ، ويعجلون المغرب^(٨) أما في يوم الغيم فيستحب تأخير المغرب ، قال النخعي : أخرؤا الظهر في يوم الغيم وعجلوا العصر ، وأخرؤا المغرب^(٩) .

(هـ) أما العشاء فقد قال النخعي : وقت العشاء الآخرة ربع الليل ؛^(١٠) لأن تأخيرها أكثر من ذلك فيه تقليل للجماعة .

(و) أما الوتر فإنه يصلى بعد صلاة العشاء إلى أن يصلى الفجر ، أو إلى أن

(١) عبد الرزاق ٥٤٠/١ وابن أبي شيبة ٥٠/١ ب

(٢) عبد الرزاق ٥٤٠/١ (٣) عبد الرزاق ٣٨٥/٢

(٤) ابن أبي شيبة ٥٠/١ ب (٥) آثار محمد ٤٠٥/١

(٦) آثار أبي يوسف ٢٠ (٧) آثار أبي يوسف ٢٠

(٨) عبد الرزاق ٥٤٠/١ (٩) آثار أبي يوسف ٢٠

(١٠) ابن أبي شيبة ٥١/١

تطلع الشمس ، روايتان عن النخعي ، وأفضل وقت يصلى فيه ، آخر الليل (ر : صلاة / ٢ هـ ٨ ، ٢)

(١) وإن نسي المسلم صلاة ، أو نام عنها ، فليصلها إذا ذكرها ، سواء كان وقت ذكره لها وقت كراهة أو لم يكن ، قال النخعي : صلها حين تذكرها ، وإن كان في وقت تكره فيه الصلاة (١)

(ح) جمع الصلاتين : الجمع بين الظهر والعصر في عرفات (ر : حج / ٧) وبين المغرب والعشاء بمزدلفة (ر : حج / ٨)

٦ - استقبال القبلة :

(١) لا يشترط إصابة عين القبلة ، بل يكفي إصابة جهتها ، قال النخعي : " ما بين المشرق والمغرب قبلة " (٢) وعلى هذا فمن صلى لغير القبلة مصححاً جهتها أجزأت صلاته (٣)

(ب) ولا يرخص له ترك الاتجاه إلى القبلة ، إلا في حالات الضرورة ، فمن صلى في السفينة ، فإن استطاع أن يخرج فليخرج ، وإلا فليصل قائماً ، ويستقبل القبلة كلما انحرفت (٤) ، لأنه لا مشقة عليه في الاتجاه نحو القبلة ، ولكن إن تعذر عليه معرفة القبلة ، لوجود غيم ، أو جهل بالجهات ، فطلعت الشمس ، أو أخبره مخبر بجهة القبلة ، تحول إليها وهو في الصلاة ، ولا ينتقض ماضى من صلاته ، لأنه مجتهد في ذلك ، قال النخعي - في الرجل يصلي في يوم غيم ، ثم تطلع الشمس ، وقد بقي عليه بعض صلاته ، فإذا هو كان يصلي إلى غير القبلة ، قال - : يتحول إلى القبلة ، ويحتسب بما صلى ، ويصلي ما بقي (٥)

(٢) عبد الرزاق ٣٤٥/٢

(١) عبد الرزاق ٣/٢

(٣) ر : عبد الرزاق ٣٤٤/٢

(٤) ابن أبي شيبة ٩٥/١ ب وآثار أبي يوسف ٢٧ وعبد الرزاق ٥٨١/٢

(٥) آثار محمد ٤١٨/١ ور : ابن أبي شيبة ٥١/١

- كما يرخص للمصلي بترك الاتجاه نحو القبلة في صلاة النوافل عندما يكون راكباً من غير عذر ، قال النخعي : كانوا يصلون على ظهور دوابهم حيث توجّهوا ، غير الفريضة والوتر ^(١) .

٧ - النية :

على المصلي أن يعين الصلاة التي يريد أدائها بالنية ، ولا يشرك في نيته . صلاة أخرى غيرها ، قال النخعي : إذا كنت في صلاة فلا تدخل معها غيرها ^(٢) كما لا يجوز تبديل النية أثناء الصلاة ، بحيث يشرع في صلاة فريضة فيبدلها ، ويجعلها تطوعاً ، قال النخعي : إذا كنت في المكتوبة ، فلا تجعلها في تطوع ، أو في تطوع فلا تجعلها فريضة ^(٣) .

٨ - التحريم :

التحريم هي قول : (الله أكبر) في أول الصلاة ، قال النخعي : من لم يكبر حين يفتتح الصلاة فليس في صلاة ^(٤) فإن تركها عمداً ، أو نسياناً ، أعاد الصلاة ، قال النخعي : إن نسي تكبيرة الاستفتاح استأنف ^(٥) - وفي رواية أخرى عنه أنه يجزىء في ذلك تكبيره حين الركوع وحين السجود ، قال النخعي : الرجل ينسى تكبيرة مفتاح الصلاة قال : لا يعيد ، قد كبر حين ركع وحين سجد ^(٦) وهذا قال قتادة ، وعطاء ، وسعيد بن المسيب ^(٧) . ويجزىء التكبير والتهليل عن قول : (الله أكبر) ، قال النخعي :

(١) عبد الرزاق ٥٧٤/٢ (٢) عبد الرزاق ٤٣٩/٢ و ٢٧٨/٤

(٣) عبد الرزاق ٤٣٩/٢ و ٢٧٨/٤

(٤) آثار محمد ١٣٢/١ وآثار أبي يوسف ٢١

(٥) ابن أبي شيبة ٣٧/١ ب (٦) عبد الرزاق ٧٢/٢

(٧) عبد الرزاق ٧٢/٢ و ٧٣

إذا سبَّح أو كبر أو هَلَّل أجزأه في الافتتاح ، ويسجد سجدة السهو (١) -
والتكبير جَزْمٌ لا يَمْدٌ (٢) .

٩ - أعمال الصلاة :

(١) يبدأ المصلي صلاته بالتحريمة ، يؤديها قائماً ، ولا يجوز ترك القيام إلا
من عذر - كما صابته بدوار البحر مثلاً ، قال النخعي : صل في السفينة قائماً ،
فإن لم تستطع فقاعدًا (٣) - أو مرض ، (ر : صلاة / ٢٤) ويجوز ترك
القيام في صلاة التطوع . (ر : صلاة / ٢٣ ٢٤ ٦٢ ، ٧)

(ب) ويرفع يديه إلى حذاء أذنيه أثناء تكبيرة التحريم ، قال النخعي : إذا كبر
الرجل في افتتاح الصلاة رفع يديه ولم يجاوز بهما أذنيه . (٤) قال
النخعي : « إذا كبرت في فاتحة الصلاة فارفع يديك ، ثم لا ترفعهما
فيما بقى » (٥) وقال لا يجاوز باليدين الأذنين في الصلاة (٦) وقد بين
النخعي أن رفع الأيدي لا يكون إلا في سبعة مواطن ، منها : افتتاح الصلاة :
فقال : ترفع الأيدي في سبعة مواطن : في افتتاح الصلاة ، وافتتاح
القنوت في الوتر . وفي العيدين ، وعند استلام الحجر ، وعلى الصفا
والمروءة ، وعرفات وجمع ، وعند الجمرتين (٧) .

(ج) ويضع يده اليمنى على يده اليسرى تحت السرة : فقد كان النخعي يضع
يده اليمنى على يده اليسرى تحت سُرته (٨) لقول علي بن أبي طالب :

- (١) ابن أبي شيبة ٣٧/١ ب
(٢) الترمذي ٣٩٨/١ وعبد الرزاق ٧٥/٢
(٣) عبد الرزاق ٥٨١/٢ وآثار أبي يوسف ٢٧ وابن أبي شيبة ٩٥/١ ب
(٤) آثار أبي يوسف ٢١ (٥) ابن أبي شيبة ٣٧/١
(٦) ابن أبي شيبة ٣٦/١ ب (٧) آثار أبي يوسف ٢١
(٨) آثار محمد ٣٢٣/١ وابن أبي شيبة ٥٩/١ ب والمجموع ٢٧٠/٣ والمغني
٤٧٢/١ والمحلى ١١٤/٤

السنة وضع الكف على الكف في الصلاة ، ويضعهما تحت الشرة (١)
 لما رواه عبد الله بن مسعود قال ، : رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد وضعت شمالي على يميني في الصلاة ، فأخذ يميني ووضعها على شمالي (٢)
 وفي رواية أخرى عن النخعي : أنه كان يرسل يديه في الصلاة (٣)
 وكره النخعي وضع اليدين على الخاصرتين (٤) لما رواه أبو هريرة -
 عن النبي صلى الله عليه وسلم - أنه نهى عن الخصر في الصلاة (٥) .

ولا يستند أثناء وقوفه على جدار أو نحوه ، ولا يرفع إحدى رجليه
 إلا للضرورة ، لأن هذا يخل بالخشوع ، ويخرج المصلي عن هيئة المصلين ،
 روى ابن أبي شيبة في مصنفه ومحمد في الآثار أن النخعي كان يكره أن
 يتساند الرجل على الحائط في الصلاة ، وكان يكره رفع إحدى رجليه إلا
 من علة (٦)

(د) ويقرا دعاء الاستفتاح سرا : قال النخعي : افتتاح الصلاة سبحانه
 اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك (٧)
 وعن الحارث بن زيد ، عن إبراهيم ، سأله عن الإمام قال : يكبر ، ثم يقول :

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة (باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة)
 وأحمد في المسند برقم ٨٧٥ وهو من زيادات عبد الله بن أحمد في المسند قال في
 الدراية : « واسناده ضعيف ، قلت : سنده عبد الرحمن بن أسحاق الواسطي ،
 وهو ضعيف ، وزيد بن زيد السوائي مجهول . »

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة (باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة)
 والنسائي في الافتتاح باب إذا رأى الرجل قد وضع اليمنى على الشمال في الصلاة ،
 واللفظ له قال في الفتح ٢٦٧/٢ واسناده حسن .

(٣) ابن أبي شيبة ٥٩/١ ب والمجموع ٢٧٠/٣ ونيل الأوطار ١٩٣/٢

(٤) ابن أبي شيبة ٦٩/١

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة باب العمل في الصلاة ، باب الخصر في
 الصلاة ، ومسلم في المساجد باب كراهية الاختصار في الصلاة ، وأصحاب السنن
 واللفظ للبخاري .

(٦) ابن أبي شيبة ٧٣/١ ب و ١٠١ ب

(٧) آثار محمد ١٢٦/٩

سبحانك اللهم وبحمدك ^(١) وكان إبراهيم إذا كبر - أى تكبيرة الاستفتاح - سكت هنيهة ^(٢) ويقرأ في هذه السكتة دعاء الاستفتاح .

(هـ) ثم يتعوذ ويسمى سرّاً ، فقد روى الحارث بن يزيد عن إبراهيم سألته عن الإمام قال : يكبر ، ثم يقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، ثم يتعوذ سرّاً ، ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم سرّاً ^(٣) وكان يقول : خمس يخفيهن الإمام : سبحانك اللهم وبحمدك ، والتعوذ ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين ، وربنا لك الحمد ^(٤) ويقول : يخفى الإمام بسم الله الرحمن الرحيم والاستعاذة ، وآمين ، وربنا لك الحمد ^(٥) وكان يعدّ الجهر بها بدعةً مُحدثةً ، فهو يقول : جهر الإمام بسم الله الرحمن الرحيم بدعة ^(٦) سواء أكان ذلك في الصلوات السريّة أم الجهرية ^(٧) .

ويكفيه تسمية واحدة في جميع صلاته ، ومحلها الركعة الأولى ، قال النخعي : إذا قرأ الرجل في صلاته بسم الله الرحمن الرحيم مرة واحدة أجزأه ذلك ^(٨) .

(و) ثم يقرأ شيئاً من القرآن :

١ - والقراءة في ركعتين من ركعات الفرض ركن لاتصح الصلاة دونها ، قال النخعي : لو صليت خلف رجل لا أعلم أنه يقرأ أعدتُ صلاتي ^(٩) فإن تركها عمداً ، أو نسياناً ، وجبت عليه الإعادة ، قال : النخعي : من نسي القراءة في الظهر أو العصر فإنه يعيد ، وإن قرأ في الركعتين - أى الآخرتين - ولم يقرأ في الركعتين - أى : الأوليين - لم يعد

(٢) ابن أبي شيبة ٤٣/١

(١) عبد الرزاق ٢٠٧/٢

(٤) المحلى ٢٤٩/٣

(٣) عبد الرزاق ٢٠٧/٢

(٥) ابن أبي شيبة ٢٦/١ ب ور نيل الأوطار ٢٠٦/٢ .

(٧) المجموع ٣٠١/٣

(٦) ابن أبي شيبة ٦٢/١ ب

(٩) ابن أبي شيبة ٢٠/١

(٨) ابن أبي شيبة ٦٣/١

وإن قرأ في ركعة ، ولم يقرأ في ثلاث من الظهر أعاد (١) .

٢ - والغرض هو مطلق القراءة بشيء من القرآن ، سواء أكان الفاتحة أم غيرها ، حتى إذا نسي قراءة الفاتحة وقرأ غيرها صحت صلاته ، قال النخعي : الرجل ينسى أن يقرأ الفاتحة أو يقرأ الفاتحة ولا يقرأ معها شيئاً ؟ قال : يجزيه (٢) .

(٣) قراءة الفاتحة : ولا يقرأ فاتحة الكتاب ولا غيرها في الركعة الثالثة والرابعة من الفرض ، ولكن يسبح فيهما ويكبر ، قال النخعي : أقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة ، وفي الأخيرين سَبَّحُ (٣) ، وكان النخعي نفسه لا يقرأ فيهما شيئاً (٤) ويقول : ما قرأ غلقة في الركعتين الأخيرتين حرفاً قط (٥) فعن منصور قال : قلت لإبراهيم : ما تجعل في الركعتين الأخيرتين في الصلاة ؟ قال : أسبِّحُ ، وأحمدُ الله ، وأكبر (٦) ، وإن قرأ جازت صلاته ، ولا كراهة في ذلك ، قال النخعي : يقرأ الرجل ، في الركعتين الأوليين من : الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء الآخرة ، وفي الركعتين الأخيرتين إن شاء قرأ بفاتحة الكتاب ، وإن شاء لم يقرأ (٧) ولكنه إن قرأ فإنه لا يزيد في قراءته على فاتحة الكتاب ، قال النخعي : لاتزد في الركعتين الأخيرتين على فاتحة الكتاب (٨) .

(ج) آمين : وبعد انتهاء الفاتحة يقول : (آمين) سرّاً ، وكان النخعي نفسه يسر بآمين (٩) قال النخعي : خمس يخفيهن ، سببحانك

(١) عبد الرزاق ١٢٦/٢ (٢) ابن أبي شيبة ٦٠/١ ب

(٣) عبد الرزاق ١٠١/٢ وتفسير القرطبي ١٢٥/١

(٤) عبد الرزاق ١٠١/٢

(٥) عبد الرزاق ١٠١/٢ (٦) ابن أبي شيبة ٥٧/١

(٧) ر : آثار أبي يوسف ٢٤

(٨) آثار محمد ١٦٤/١ (٩) عبد الرزاق ٩٦/٢

اللهم ، والتعوذ ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين ، وربنا لك الحمد ^(١)
(ط) السكته بعد الفاتحة : : فإذا أتمَّ قراءة الفاتحة سكَّت سكته خفيفة ،
 وكان النخعي إذا كَبَّرَ للتحريم سكَّت هنيئة ، وإذا قال : ﴿ غير المغضوب
 عليهم ولا الضَّالِّين ﴾ سكَّت هُنيئة ^(٢) .

(ي) التعوذ قبل قراءة السورة : وكان النخعي يستعيد بعد فاتحة الكتاب ^(٣)
 ليبدأ قراءة السورة ، وكانت استعاذته هذه سرًّا ، وقد ذكرها في
 الخمس التي يخفيها الإمام ، ولا يستعيد إلا مرة واحدة في الركعة
 الأولى ، وكان يقول : يجزيك التعوذ أول كل شيء ^(٤) أي : أنَّ
 التعوذ يختص بالركعة الأولى ^(٥) .

(ك) قراءة السورة : ثم يقرأ السورة التي يريد من القرآن :
 ١- ويجعل القراءة في الركعة الأولى أطول من القراءة في الركعة الثانية ،
 تكثيراً للجماعة ، قال النخعي : الأولى في الصلاة أطول من القراءة ^(٦) .
 ٢- وفي كراهة عدَّ الآي في الصلاة روايتان عن النخعي :
 الأولى : أنه لم يرَ بعدَّ الآي في الصلاة بأساً ^(٧) .
 والثانية : أنه كره عدَّ الآي في الصلاة ^(٨) .
 ٣- وكان يكره أن يقرأ المصلّي بعض الآيات على حرف من حروف القرآن ،

-
- (١) المحلى ٢٤٩/٣ وابن أبي شيبة ٦٢/١ ب
 (٢) ابن أبي شيبة ٤٣/١
 (٣) عبد الرزاق ٨٧/٢ والمجموع ٢٨٣/٣
 (٤) عبد الرزاق ٨٥/٢
 (٥) المجموع ٢٨٣/٣ و ٢٨٤ والمغنى ٥٣١/١
 (٦) عبد الرزاق ١٠٤/٢ و ٣٦١ والمحلى ١١٢/٤
 (٧) آثار أبي يوسف ٣٥ واختلاف أبي حنيفة مع ابن أبي ليلى ١٢٠ والمغنى
 ١٠/٢
 (٨) ابن أبي شيبة ٧٤/١

وبعضها الآخر على حرف آخر في صلاة واحدة ، قال النخعي : أكره إذا قرأت القرآن على حرف واحد أن تتحول منه إلى غيره ^(١) .

٤- وكان يخفف الصلاة ، ويتم الركوع والسجود ^(٢) .

٥- وكان لا يرى بأساً إذا عجل الرجل فركع ، وبقي عليه من السورة آية أو آيتان ، أن يقرأهما وهو راكع ^(٣) .

٦- ويحوز له أن يردد السورة من القرآن في الصلاة الواحدة ، إن كان لا يحفظ غيرها ، قال النخعي : إن لم يكن مع الرجل إلا سورة واحدة قرأ بها ويردها ، ^(٤) سواء كان تزداده لها في ركعة واحدة أو في ركعات ، قال النخعي : لا بأس أن يقف الرجل عند الآية يرددها ^(٥) .

٧- ولا بأس أن يقرأ بعض السورة في الركعة ، ثم يقرأ غيرها في الركعة الثانية ، ولا يكون هذا هجراً للقرآن ، قال النخعي : كان أصحابنا يقرؤون في الفريضة من السورة بعضها ، ثم يركع ، ثم يقوم فيقرأ من سورة أخرى ^(٦) .

٨- ولا بأس أن يقرأ في الركعة الواحدة أكثر من سورة ، فقد قال النخعي : إنى لأقرأ السور من المفضل في ركعة ^(٧) .

٩- ولما كان النصارى يقرؤون بالإنجيل وهو مفتوح أمامهم في الصلاة فقد كره النخعي أن يؤم الرجل في المصحف ، كراهة أن يتشبهوا بأهل الكتاب ^(٨) .

١٠- وإن نسي أن يقرأ في الركعتين الأوليين يقرأ في الأخيرين ^(٩) فقد

(٢) ابن أبي شيبة ٧٨/١ ب

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٠/١ ب

(٦) المغني ٤٩٢/١

(١) آثار أبي يوسف ٤٦

(٣) ابن أبي شيبة ١١١/١ ب

(٥) ابن أبي شيبة ١١٥/١ ب

(٧) ابن أبي شيبة ٥٦/١

(٨) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ والمغني ٥٧٥/١

(٩) ابن أبي شيبة ٦٢/١ ب

قال النخعي - في الرجل ينسى أن يقرأ في الأوليين ، قال - : يقرأ في الآخرين ،
وعليه سجدة السهو ^(١) .

١١- ويجوز إطالة القراءة في ركعتي الفجر ، ^(٢) كما يجوز قصرها ،
فقد قرأ النخعي في إحدى ركعتي الفجر بأتم القرآن ، وآية ^(٣) ولكنه كان
بشكل عام يقرأ بما هو وسط ، فقد كان يقرأ في الصبح (يس) وأشباهاها ،
وكان سريع القراءة ^(٤) وكان النخعي يستحب أن يقرأ في صبح الجمعة
بسورة فيها سجدة ^(٥) وروي عن إبراهيم أنه صلى بهم يوم الجمعة الفجر
فقرأ بـ (كهيعص) ^(٦) وكان يقول : كان يقال : لا يقرأ السجدة في
شيء من المكتوبة ، إلا في صلاة الفجر ^(٧) - وكان يقرأ في الظهر بنحو
سورة الصافات ، ويقول : إني لأقرأ في الظهر بالصافات ^(٨) وكان يقول :
تضاعف الظهر على العصر أربع مرات ^(٩) - يعني في القراءة .

- وقرأ في الركعة الأولى من المغرب : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ قَرِئْشِ﴾ ^(١٠) .

والقراءة في العشاء تعادل القراءة في الظهر ، قال النخعي : كانوا يعدلون
الظهر بالعشاء ، والعصر بالمغرب ^(١١) .

١٢- والأصل في صلاة الليل أن تكون جهرية ، وفي صلاة النهار أن
تكون سرية ، ولكن قال النخعي : لا بأس أن يجهر في النهار بالتطوع ،
إذا كان لا يؤذى أحداً ^(١٢) .

(٢) طرح التثريب ٤٦/٣ -
(٤) ابن أبي شيبة ٥٤/١ ب

(٧) ابن أبي شيبة ٦٦/١

(٩) ابن أبي شيبة ٥٥/١

(١١) ابن أبي شيبة ٥٥/١

(١) آثار أبي يوسف ٣٧

(٣) المحلى ١٠٦/٤

(٥) ابن أبي شيبة ٨١/١ ب و ٦٦

(٦) ابن أبي شيبة ٥٤/١ ب

(٨) ابن أبي شيبة ٥٤/١ ب

(١٠) ابن أبي شيبة ٥٥/١

(١٢) ابن أبي شيبة ٥٦/١

١٣ - وإذا جَهَرَ المصليُّ فيما يُخَافَت به ، أو خَافَت فيما يُجَهَر به ، فعليه سَجْدَتَا السَّهْوِ (١) .

(ل) تكبير الانتقال : وهذه التكبيرات يأتي بها المصلي أثناء قيامه بالحركة ،

قال النخعي : كَبُرُ وَأَنْتَ تَهْوِي ، وَأَنْتَ تَرْكِع (٢) فقد كان النخعي يتم التكبير (٣) - يعنى يكبر في كل رفع وخفض وقيام ، ويقول : أول من نقص التكبير زياد (٤) ولا يرفع يديه في شيء من تكبيرات الانتقال ، قال النخعي : إذا كبرت في فاتحة الصلاة فارفع يديك ، ثم لا ترفعهما فيما بقى (٥)

ولما كان كثير من الصحابة يُروى عنه رفع اليدين في التكبيرات ، فقد اعتُرض على إبراهيم النخعي في قوله بعدم رفع اليدين في تكبيرات الانتقال ، فعن حُصَيْن قال : دخلت أنا وعمرو ابن مُرة على إبراهيم ، قال عمرو : حدثني علقمة بن وائل عن أبيه أنه صَلَّى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فرآه يرفع يديه إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع ، قال النخعي : ما أدري لعله لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إلا ذلك اليوم ، يحفظ هذا منه ، ولم يحفظه ابن مسعود وأصحابه ، ما سمعته من أحد منهم ، إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون (٦) .

(م) الركوع : ثم يركع ، ويضع يديه على ركبتيه في الركوع ، قال النخعي :

يضع يديه على ركبتيه في الركوع ، وفي رواية أنه كان يضع يديه بين فخذه في الركوع ، (٧) ويسوي ظهره ، فلا يقنع رأسه ولا يصوبه ، فقد

(١) ابن أبي شيبة ٥٥/١

(٢) ابن أبي شيبة ٣٧/١ ب

(٣) ابن أبي شيبة ٢١ وآثار أبي يوسف ٢١ وآثار محمد ١٢٦/١ وموطأ

الحسن ٥٨ وعبد الرزاق ٧١/٢ وطرح التثريب ٢٥٤/٢ والمغنى ٤٩٧/١

(٤) شرح آثار محمد ١٢٩/١

(٥) ابن أبي شيبة ٣٨/١ ب

(٦) ابن أبي شيبة ٣٨/١ ب

(٧) ابن أبي شيبة ٣٨/١ ب

كان النخعي يكره أن يقنع ويصوب في الركوع ، (١) . ويسبح فيه ثلاث تسبيحات .

(ن) وبعد الرفع من الركوع يسجد ، ويقدم في السجود الركبتين ، ثم اليدين ، ثم الجبهة ، ثم الأنف (٢) ، فقد سئل عن رجل يضع يديه قبل ركبتيه فكره ذلك ، وقال : هل يفعله إلا مجنون (٣) ، وعند النهوض يرفع اليدين قبل الركبتين (٤) ، فقد كان يكره أن يعتمد إذا نهض على اليدين (٥) ويسجد على راحتي كفيه ، وعلى ركبتيه ، وصدر قدميه (٦) ، وجبهته ، ويضم الأنف مع الجبهة في السجود ، وبذلك يكون السجود على سبعة أعضاء ، وأفضل السجود ما كان على الأرض دون أن يكون حائل بينها وبين الجبهة ، إظهاراً للذلل لله تعالى ، فإن حال بينها وبين الجبهة حائل جاز ، وعلى هذا فلا بأس بالسجود على العمامة (٨) ، ولكن السجود على الجبين أحب ، فقد سئل النخعي عن السجود على كور عمامته فقال : أسجد على جبيني أحب إلى (٩) وكان يحب للمعتم أن ينحى العمامة عن جبهته (١٠) ورخص بالسجود على الثوب في الحر والبرد ، قال النخعي : إذا وجد أحدكم حر الأرض فليضع ثوبه بينه وبين الأرض ، ثم ليسجد عليه (١١) وإذا لم يستطع السجود يوم الجمعة - لشدة الزحام - فليسجد على ظهر أخيه (١٢)

(١) عبد الرزاق ١٥٤/٢ والمحلى ١٢٤/٤ وابن أبى شيبة ٣٩/١ ب

(٢) المحلى ٣٩٤/٣ والاعتبار ٨٠

(٣) ابن أبى شيبة ٤١/١ وعبد الرزاق ١٧٧/٢

(٤) عبد الرزاق ١٧٧/٢

(٥) نيل الأوطار ٢٦٢/٢

(٦) المجموع ٣٩٨/٣

(٧) ابن أبى شيبة ٤١/١ ب

(٨) آثار محمد ١٣٥/١

(٩) عبد الرزاق ٤٠١/١ والمغنى ٥١٨/١

(١٠) المغنى ٥١٧/١

(١١) ابن أبى شيبة ٤١/١ ب

(١٢) ابن أبى شيبة ٤١/١

(١٣) ابن أبى شيبة ٤٢/١

وإذا سجد الرجل فإنه يفرج أصابعه ، ويمدّها ، قال النخعي : إذا سجدت فلا تضم كفّيك ، وابسط أصابعك ^(١) ولا يفرش ذراعه ، فقد كان النخعي يكره أن يفرش الرجل ذراعه ^(٢) في السجود ، ويفرج بين فخذيه ، قال النخعي : إذا سجد الرجل فليفرج بين فخذيه ^(٣) ولا يبط ظهره ولا يقبضه ، فقد كان النخعي يكره أن يتطاول في السجود أو يحبس - أي يقبض - ولكن يكون وسطاً بين ذلك ، قال إبراهيم : حدثت أن رسول الله كان يرى بياض إبطه إذا سجد ^(٤) .

- وإذا سجدت المرأة فلتضم فخذها ، ولتضع بطنها عليهما ^(٥) قال النخعي : كانت تؤمر المرأة أن تضع ذراعيها ، وبطنها على فخذها إذا سجدت ، ولا تتجافى كما يتجافى الرجل ، لكى لا ترفع عجزتها ^(٦) .
- ويسبّح في السجود ثلاث تسبيحات ^(٧) .

(س) ثم يقعد بين السجدين ، كقعدته للتشهد ، ولا يقول في قعوده هذا شيئاً ، فقد سأل منصور إبراهيم قال : قلت لإبراهيم : تقول بين السجدين شيئاً ؟ قال : لا أقول بين السجدين شيئاً ^(٨) ، وإن دعا بشيء فلا بأس ، ولكن ليس فيه شيء معيّن ، قال النخعي : ليس بين السجدين من الدعاء شيء موقت ^(٩) ، وسأله منصور : أقرأ بين السجدين شيئاً ؟ قال : لا ^(١٠) .

(ع) فإذا أنهى السجود الثاني في الركعة الأولى أو الثالثة قام إلى الركعة التي

- | | |
|---|---------------------------|
| (١) ابن أبي شيبة ٤٠/١ ب | (٢) آثار أبي يوسف ١٥ |
| (٣) ابن أبي شيبة ٤٠/١ ب | (٤) عبد الرزاق ١٧٠/٢ |
| (٥) ابن أبي شيبة ٤٢/١ | |
| (٦) عبد الرزاق ١٣٨/٣ وابن أبي شيبة ٤٢/١ | |
| (٧) ابن أبي شيبة ٢٩/١ | (٨) عبد الرزاق ١٨٨/٢ |
| (٩) ابن أبي شيبة ١٢٠/١ ب | (١٠) ابن أبي شيبة ١٢٠/١ ب |

بعدها فوراً دون أن يجلس ، فقد كان النخعي يكره تلك الجلسة بعد هاتين الركعتين ، والتي يستمنها جلسة الاستراحة ، روى أبو يوسف في الآثار أن النخعي كان يكره أن يقعد في الثالثة والأولى بعد السجدة الأخيرة^(١) .
- ولا يعتمد على يديه أثناء النهوض ، فقد كره النخعي الاعتماد على اليدين حين القيام ، إلا أن يكون شيخاً كبيراً ، أو مريضاً^(٢) .

(ف) ثم يقعد للتشهد : وكيفية القعود عند النخعي قد وصفها لنا أبو يوسف ، فقال : كان يفرش رجله اليسرى ، يضعها بين أليتيه ، وينصب اليمنى ، فيقعد عليها في الصلاة ، ويكره أن يقعد على اليمنى إلا من عذر^(٣) .
ويضع يديه على ركبتيه ، قال النخعي : يضع اليدين على الركبتين أحب إلى^(٤) وكان يكره الإقعاء والتورك^(٥) - ويجوز أن يقعد غير هذه القعدة للضرورة ، قال النخعي - في الرجل يصلي في المكان الضيق لا يستطيع أن يجلس على جانبه الأيسر ، أو تكون به علة ، قال - : فليجلس على جانبه الأيمن ، فإذا كان لا يستطيع الجلوس فليجلس على جانبه الأيسر^(٦) .

- أما قعود المرأة فقد اختلفت الرواية فيه عن النخعي ، ففي رواية عنه أن المرأة تقعد كما يقعد الرجل^(٧) وفي رواية ثانية : أنها تقعد

(١) آثار أبي يوسف ٥١ و ٦٢ وابن أبي شيبة ٦٠/١

(٢) ابن أبي شيبة ٦١/١ ب وعبد الرزاق ١٧٧/٢ والمجموع ٤٢٢/٣

(٣) آثار أبي يوسف ٦٧ وابن أبي شيبة ٤٤/١

(٤) آثار أبي يوسف ٥٠

(٥) عبد الرزاق ١٩١/٢ والمجموع ٤١٥/٣ والاقعاء : أن يضع اليته على عقبة ويقعد متوفراً غير مطمئن على الأرض (مجموع ٤١٥/٣) - والتورك : أن يجلس على أليته ويضع الفخذ على الفخذ ويخرج رجله من تحت وركه الأيمن - مراقى الفلاح ٥٧

(٦) آثار محمد ٢٧٢/١ وآثار أبي يوسف ٣١

(٧) ابن أبي شيبة ٤٢/١

كما شاعت^(١) وفي رواية ثالثة : أنها تضم فخذها في جانب^(٢) .
 - والقعود الأخير في الصلاة قدر التشهد فرض لا يجوز تركه ، فإن تركه ،
 بطلت صلاته^(٣) ، فإن أحدث بعد أن يجلس مقدار التشهد تمت
 صلاته ، قال النخعي : إذا جلس الرجل قدر التشهد ، ثم أحدث ،
 فقد تمت صلاته^(٤) ، وهذا أخذ الحنفية . وفي رواية ثانية : أن
 صلاته تم برفعه من السجود ، قال النخعي : إذا رفع رأسه من صلاته ،
 وإن لم يتشهد^(٥) وهذا قال عطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ،
 وسعيد بن المسيب^(٦) .

- ويقرأ في قعوده التحيات ، لا يزيد فيه حرفاً ، ولا ينقص منه حرفاً ،
 فعن حماد قال : قلت لإبراهيم : أقول في التشهد بسم الله ؟ قال : قل :
 التحيات لله ، قال : قلت : أقول الحمد لله ؟ قال : قل : التحيات لله^(٧)
 - والتشهد ليس بفرض ، فلو ترك التشهد الأول عمداً لا شيء عليه ،
 ولا يسجد للسهو^(٨) ، ولو ترك التشهد الأخير لا شيء عليه أيضاً ،
 فإن قرأ أشار بأصبعه عند النطق بالشهادتين ، قال النخعي : إذا أشار
 الرجل بأصبعه في الصلاة فهو حسن ، وهو التوحيد ، ولكن لا يشير
 بأصبعيه فإنه يكره^(٩) .
 - وقراءة التشهد تجزئ عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) آثار أبي يوسف ٣١ وآثار محمد ٦٠٦/١

(٢) عبد الرزاق ١٣٣/٣

(٣) المجموع ٤٤٣/٣

(٤) آثار أبي يوسف ٣٨

(٥) ابن أبي شيبة ١١٦/١ ب ور : عبد الرزاق ٣٥٤/٢

(٦) عبد الرزاق ٣٥٥/٢ وما بعدها

(٧) سنن البيهقي ١٤٣/٢ وآثار محمد ١٤٥/١ ور : المغني ٥٣٧/١

(٨) المجموع ٥٧/٤

(٩) ابن أبي شيبة ١١٦/١

قال النخعي : يجزيك التشهد عن الصلاة على النبي ^(١) ، ويدعو بعد ذلك بخمس كلمات جوامع ، ولعل من هذه الكلمات تلك التي ذكرها ابن أبي شيبه ، فقال : قال إبراهيم : كانوا يحبون أن يدعو الإمام بعد التشهد بخمس كلمات جوامع : « اللهم إني أسألك الخير كله ، ما علمنا منه وما لم نعلم ، ونعوذ بك من الشر كله ما علمنا منه وما لم نعلم » قال : فمهما عجل به الإمام فلا يعجل هذه الكلمات ^(٢) . وهو مما يحرص عليه الإمام والمأموم معا .

- ثم يسلم عن يمينه ويساره : السلام عليكم ورحمة الله ، والسلام عليكم ورحمة الله ^(٤) والثانية أخفض من الأولى ^(٥) ويروى ابن حزم عن النخعي ما يفيد أن التسليم فرض ^(٦) ، وهو لا يستقيم مع ما ذكرناه عن النخعي : أن صلاة المصلي تتم برفعه من السجود الأخير ، أو بجلوسه مقدار التشهد . - ويجزم التسليم جزما من غير مد ، قال النخعي : التكبير جزم والتسليم جزم ^(٧) - وهذا السلام يفصل بين الصلوات ، قال النخعي : السلام يقطع ما بين الصلاتين ^(٨) .

(ص) وكان النخعي إذا سلم انحرف ، واستقبل القوم ^(٩) ، وأقبل بوجهه على الناس ، يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ^(١٠) وقال : إذا سلم الإمام ، ثم استقبل القبلة ، فاحصبوه ^(١١) . - أولا فرق

(١) عبد الرزاق ٢٠٨/٢

(٢) عبد الرزاق ٢٠٧/٢

(٣) هامش عبد الرزاق ٢٠٧/٢

(٤) المحلى ١٣١/٤ وابن أبي شيبه ٤٦/١ ب

(٥) ابن أبي شيبه ٤٦/١ ب

(٦) المحلى ٢٧٦/٣

(٧) المغني ٥٥٧/١

(٨) آثار محمد ٢٧٩/١

(٩) ابن أبي شيبه ٤٧/١

(١٠) ابن أبي شيبه ٤٧/١

(١١) المغني ٥٦١/١

بين أن يكون انصرافه على شِقِّه الأيمن ، أو الأيسر ، قال النخعي :
انصرف من الصلاة على أي شقيق شئت ^(١) .

— الدعاء في الصلاة (ر : صلاة / ٤) والدعاء عقب الصلاة (ر : صلاة / ٥)

(ق) تلبية الحاج دبر كل صلاة . (ر : حج / ٥٣) .

(ف) رَد السلام في الصلاة . (ر : سلام / ٣) و (صلاة / ١٥ د) .

١٠ - الشك في الصلاة :

(١) إذا شك الرجل : هل صلى أو لم يصل ؟ أو هل توضأ أو لم يتوضأ ؟
فإن كان الشك ليس من عادته أعاد الوضوء والصلاة ، وإن كان من
عادته الشك بنى على الأصل ، فإن كان الأصل الوضوء بقي متوضئاً ،
وإن كان عدم الوضوء فعليه أن يتوضأ ، وأما إن شك : أصلى أو لم
يصل ؟ فليصل على كل حال ، قال النخعي : إذا شك الرجل في الوضوء ،
أو في الصلاة ، وكان ذلك أول مالقى أعاد الوضوء والصلاة ، وإن كان
يلقى ذلك كثيراً مضى على ذلك ^(٢) .

(ب) وإن عرض له الشك في الصلاة فلم يدر : أربعاً أم ثلاثاً ، قال
النخعي : إن كان أول نسيانه أعاد الصلاة ، وإن كان يكثر النسيان
يتحرى الصواب ، وإن كان أكبر ظنه أنه أتم الصلاة سجدة سجدة
السهو ، وإن كان أكبر ظنه أنه صلى ثلاثاً أضاف إليها واحدة ، ثم سجد
سجدة السهو ^(٣) ، وإن لم يكن له ظن بنى على البقين — أي : الأقل — وسجد
للسهو ^(٤) وهذا الشك قد حصره النخعي في خمسة أحوال ، فقال :

(١) ابن أبي شيبة ٤٧/١ ب

(٢) آثار أبي يوسف ٣٧

(٣) آثار محمد ٤٤٩/١ و ٥٤٣ ور : آثار أبي يوسف ٣٧ ونيل الاوطار ١٢٢/٣

(٤) المغني ١٥/٢

وعبد الرزاق ٣٠٧/٢

لا وهم إلا في قعود ، أو قيام ، أو زيادة ، أو نقصان ، أو تسليم في ركعتين ^(١) .

- وإن كان الشاك إماماً فلا بأس أن يلحق إلى خلفه ؛ ليتهدى إلى الصواب ، وقد فعل ذلك إبراهيم النخعي نفسه ، فلحظ يميناً ويساراً وهو في الصلاة ، وقال : إذا دخل على الإمام السهو فلا يدري إلى ما هو ، فليلحق إلى من خلفه ^(٢) وهو السنة .

- وإن شك في وتره ، فإنه يضم إليه ركعة أخرى ؛ لتكون له الأربعة نافلة ، ثم يستأنف وتراً جديداً ، قال النخعي : في الذي يشك في وتره - : يشفع بركعة ، ويستقبل الوتر ^(٣) .

(ج) فإن عرض له الشك بعد أن انصرف من الصلاة فلا يلتفت لهذا الشك ، وصلاته صحيحة كاملة ، قال النخعي : إذا انصرفت من صلاتك ، فعرض لك الشك في الوضوء أو الصلاة أو القراءة فلا تلتفت ^(٤) .

١١ - سجود السهو في الصلاة :

(أ) ما يوجب سجود السهو : ١ - إن أي شك يعتري المصلي في صلاته يوجب عليه سجود السهو ، قال النخعي : إذا شك في صلاته تحرر وسجد سجدة ^(٥) .

٢ - ومن تغير حاله في الصلاة فقد وجب عليه سجود السهو ^(٦) ، كما إذا أخر ركناً عن مكانه ، أو سبح ، أو كبر ، أو هلل في افتتاح

(١) المحلى ١٦٣/٤

(٢) ابن أبي شيبة ٦٨/١ ب

(٣) ابن أبي شيبة ٩٩/١ .

(٤) آثار محمد ٤٦٨/١

(٥) ابن أبي شيبة ٦٦/١ ب

(٦) آثار أبي يوسف ٣٧

الصلاة بدلا من قول « الله أكبر » أجزأه ذلك ، ويسجد سجدة السهو^(١)
لقيام تكبيرة الركوع مقامها ، وهذا تأخير لها عن مكانها .

وإذا نسي أن يقرأ في الركعتين الأوليين ، فعليه أن يقرأ في الأخيرين ،
وعليه سجدة السهو^(٢) .

وإذا قام في موضع جلوس يرجع إلى الجلوس ما لم يستفتح القراء
وعليه سجدة السهو^(٣) .

وإذا قام إلى الخامسة في الرباعية ، أو إلى الرابعة في المغرب ، أو إلى
الثالثة في الصبح ، لزمه الرجوع متى ما ذكر ، فيجلس ، فإن كان قد تشهد
عقب الركعة التي تمت بها الصلاة سجد للسهو ثم يسلم ، وإن كان
تشهد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم سجد للسهو ثم يسلم ،
وإن لم يكن تشهد تشهد وسجد للسهو ثم سلم ، فإن لم يذكر حتى
فرغ من الصلاة يسجد سجدة السهو عقب ذكره ، ويتشهد ، وصلاته
صحيحة^(٤) .

وإن سجد ثلاث سجعات ناسيا فعليه سجدة السهو^(٥) .
وإن نسي سجدة من صلاة ، ثم ذكرها في الصلاة سجدتها متى ذكرها ،
فإذا قضى صلاته سجد سجدة السهو^(٦) .

وإن فاتته شئ من الصلاة فسلم ناسيا ، فإن هذا السلام لا يؤثر شيئا ،
فيقوم ، ويقضى ما فاتته ، ثم يسجد للسهو ، قال النخعي - في الرجل
يفوته من الصلاة شئ ، ثم يسلم ناسيا؟ قال : يقوم فينسى ، ثم يسجد

(١) ابن أبي شيبة ٣٧/١ ب (٢) آثار أبي يوسف ٣٧

(٣) المغني ٢٤/٢ (٤) المغني ٣١/٢

(٥) آثار محمد ٤٦٧/١

(٦) المغني ٢/٢ و ٢٨ وابن أبي شيبة ٦٦/١ والمجموع ٥٠/٤

سجدة السهو^(١) أو ترك - سهواً - فعلاً من أفعال الصلاة هو أعلى من السنة المؤكدة ، وأدنى من الفرض ، وهو ما يسمى بالواجب عند الحنفية ، وسنن الأبعاد عند الشافعية ، كجهر الإمام في الصلوات الجهرية ، وإسرار في الصلوات السرية ، قال النخعي : إذا جهر الإمام فيما يخافت به ، أو خافت فيما يجهر به ، فعليه سجدة السهو^(٢) وإذا سها في سجود التلاوة فسجد سجدة بدلا من سجدة واحدة وجب عليه سجود السهو (ر : سجود / ١٠) .

٣- وإن سها في غير ذلك لم يجب عليه سجود السهو ، كما إذا أراد أن يقول : سمع الله لمن حمده فقال : الله أكبر ، لا سهو عليه^(٣) .

(ب) وإن سها سهوين فأكثر : يسجد للجميع سجودين^(٤) قال النخعي - في الرجل يسهو مراراً في صلاته - يكفيه سجدة واحدة^(٥) .

(ج) وإن سها في سجدة السهو : فليس عليه سجدة سهو ؛ لجبر ذلك السهو قال النخعي : ليس في سجدة السهو سهو^(٦) - وإذا أنهى صلاته ، ونسى أن يسجد سجدة السهو اللتين عليه ، فعليه أن يسجدتهما ما لم يخرج من المسجد ، أو يتكلم فيه بكلام الناس ، قال النخعي : إذا نسي سجدة السهو قال : هما عليه حتى يخرج أو يتكلم ،^(٧) ودخوله في صلاة تطوع بمنزلة الكلام ، ولذلك فإنه إذا نسي شيئاً من الفريضة حتى يدخل في التطوع ثم ذكر ، انصرف عن شفع ، واستقبل صلاته ، وكان يقول : التطوع بمنزلة الكلام^(٨) .

- | | |
|---|-------------------------------|
| (١) عبد الرزاق ٣١٦/٢ | (٢) ابن أبي شيبة ٥٥/١ |
| (٣) ابن أبي شيبة ٧٣/١ | (٤) المجموع ٦٤/٤ والمغني ٣٩/٢ |
| (٥) ابن أبي شيبة ٦٨/١ ب | |
| (٦) عبد الرزاق ٣٢٥/٢ وابن أبي شيبة ٦٧/١ ب | |
| (٧) ابن أبي شيبة ٦٧/١ ب | (٨) عبد الرزاق ٣١٧/٢ |

(د) وكان النخعي يحب للمصلي أن يحتاط في أمر الصلاة بسجود السهو ؛ خشية أن يكون قد صدر منه ما يوجب هذا السجود دون أن يشعر ، وكان يقول : إنك إن تسجد فيما ليس عليك ، خير لك من أن تدعها فيما عليك - يعني سجدة السهو - ^(١) وكان هو يفعل ذلك ، فكان يسجد سجدة السهو في كل تطوع أو مكتوبة ، ويقول : هما المرغمان ، تصلحان ما أفسد من الصلاة ^(٢) ، فقد صلى يونس بن درافس خلف إبراهيم إحدى صلاتي العشي ، فلما سلم إبراهيم سجد سجدة السهو ، قال : فقلت له : ما شأنك يا أبا عمران ؟ قال : خشيت أن أكون سهوت ، قلت : لو سهوت لسببنا ، قال خشيت أن تكونوا نسيتم كما نسيتم ^(٣) .

(هـ) سجود المأموم مع الإمام في السهو : وإذا سها الإمام فسجد للسهو ، فعلى المأموم أن يسجد معه ، سواء كان مؤتما بالإمام حين سهو ، أم كان مسبقاً ، وكان سهو الإمام قبل اقتدائه به ، قال النخعي - : في رجل فاتته من الصلاة شيء وقد سها الإمام قبل أن يجيء قال - : إذا سلم وسجد فليسجد معه ، فإذا فرغ فليقم وليقض ^(٤) أما إذا سها الإمام ، ولم يسجد للسهو ، فليس على من خلفه أن يسجدوا ^(٥) ؛ لأن المأموم إنما يسجد تبعاً ^(٦) قال النخعي : إذا سها الإمام ، فسجد سجدة السهو ، فاسجد معه ، وإذا سها المأموم حين اقتدائه ، ولم يسجد الإمام ، لم يكن على المأموم سجود سهو ^(٧) .

(٢) آثار أبي يوسف ٣٦

(١) عبد الرزاق ٣٢١/٢

(٣) عبد الرزاق ٣٢١/٢

(٤) عبد الرزاق ٣١٧/٢ وآثار أبي يوسف ٣٧ وابن أبي شيبة ٦٨/١ بو ٦٩

والمغني ٤١/٢

(٥) عبد الرزاق ٣١٦/٢ والمجموع ٦٣/٤ وابن أبي شيبة ٦٨/١

(٧) ابن أبي شيبة ٧٠/١ ب

(٦) المغني ٤٢/٢

(و) **كيفية سجود السهو** : بعد أن ينتهي من صلاته ، ويتشهد ، يسلم ، يميناً ، قال النخعي : ثلاث صنعهن الناس : التسليم في سجدة السهو ، وفي الجنابة ، والتكبير في القنوت في الوتر ،^(١) وكان النخعي نفسه يفعل ذلك^(٢) ، ونقل عن النخعي أن له أن يأتي بسجدة السهو دون تسليم^(٣) وبعد التسليم يكبر ، فقد سجد النخعي للسهو بتكبير^(٤) ، ثم يسجد سجدة كسجدة الصلاة ، ثم يتشهد بعدها ويسلم ، قال النخعي في سجود السهو : يتشهد بعدها ، ويسلم^(٥) وقال : يتشهد الإمام في سجدة السهو^(٦) . وسجد النخعي سجدة السهو ، فتشهد فيها ، ثم سلم^(٧) .

١٢ - سبق الحدث :

(١) إذا سبق المصلي الحدث فأحبُّ فعله يفعلهُ هو أن يقطع صلاته بالتسليم ، فيتوضأ ، ثم يستأنف صلاة جديدة ، ويجوز له أن ينصرف من صلاته دون تسليم - أي دون أن يقطعها - فيتوضأ ، ويبني على صلاته معتداً بما مضى منها ، قال النخعي - في الرجل يسبقه الحدث في الصلاة ، قال - : ينصرف فيتوضأ ، فإن تكلم استقبل الصلاة ، وإن لم يتكلم اعتدَّ بما مضى ، وصلى بما بقى ، وقال إبراهيم : يتكلم ويستقبل الصلاة - أحبُّ إليَّ^(٨) .

(١) ابن أبي شيبة ٦٧/١ ونيل الأوطار ١١٨/٣ والمغنى ٢٢/٢

(٢) آثار أبي يوسف ٦٧/١ ب

(٣) ابن أبي شيبة ٦٧/١ والاعتبار ١١٥

(٤) المغنى ٢٢/٢ وبداية المجتهد ٩٠/١

(٥) ابن أبي شيبة ٦٧/١ ب (٦) آثار أبي يوسف ٣٧

(٧) ابن أبي شيبة ٦٧/١ ب (٨) آثار أبي يوسف ٣٨

(ب) ما يجوز فيه البناء من الأحداث : اختلفت الرواية عن النخعي في الأحداث التي يجوز للمصلي فيها البناء على صلاته ، فرواية تميم : أن للمصلي البناء على صلاته في جميع الأحداث ، قال النخعي يجوز البناء في الرعاف والحدث ، والاستثناء أحب إلى^(٢) ، وهذا يعني أنه يجوز البناء في الرعاف والبول والريح ونحو ذلك ، وما يؤيد هذا قوله : « لا ينصرف أحدكم حتى يسمع صوتاً ، أو يجد ريحاً »^(٢) .

- وفي رواية ثانية : أنه يجوز أن يبني على صلاته في القيء والرعاف ، ولا يجوز له أن يبني عليها في الغائط والبول والريح ، وروى ابن حزم عن النخعي أنه قال : في البول والغائط والريح يتوضأ ، ويستقبل الصلاة ، وفي القيء والرعاف : يتوضأ ، ويبقى على صلاته ما لم يتكلم^(٣) .

- وفي رواية ثالثة : يبني على صلاته في الرعاف ونحوه مما لا يمكن دفعه كالقيء ، ولا يجوز أن يبني عليها في البول والغائط ، قال النخعي - فيمن رعف في صلاته - : ينصرف فيتوضأ ، ثم يبني على ما بقي من صلاته ما لم يتكلم ، فإن تكلم استأنف ، وكان يقول في صاحب الغائط والبول ينصرف فيتوضأ ، ثم يستقبل الصلاة^(٤) ، وكان النخعي قد اعتمد في ذلك على ما يمكن دفعه قبل الصلاة ، وما لا يمكن دفعه ، فما شعر به من الأحداث قبل الصلاة ، وأمكنه دفعه ولم يدفعه لم يعجز له أن يبني على صلاته عند حدوثه في الصلاة ، كالبول والغائط ؛ لأن المصلي مفرط في ذلك ، أما ما لا يمكن الشعور به قبل الصلاة ، أو يمكن الشعور به ولكن لا يمكنه دفعه قبل الصلاة أيضاً ، فيجوز له البقاء على

(١) آثار محمد ١/٣٧٠

(٢) ابن أبي شيبة ١/١١١ و المغني ٢/١٠٣

(٤) ابن أبي شيبة ١/٨٨

(٣) المحلى ٤/١٥٦

الصلاة بسبب حدوثه ، كالرُعاف والقىء ، وهو يكون عن مرض غالباً .
(ج) شروط البناء على الصلاة : ويشترط النخعي لمن سبقه الحدث كى يجوز
له البناء على صلاته شرطين :

الأول : أن يكون الحدث مما يسوغ له البناء فيه على صلاته ، كالرُعاف
والقىء .

والثاني : عدم الكلام من حين انصرافه من الصلاة إلى حين العودة
إليها ، قال النخعي : ينصرف فيتوضأ ، ثم يبنى على ما بقى من صلاته
ما لم يتكلم ، فإن تكلم استأنف ^(١) ، ولا يعتبر ذكر الله تعالى كلاماً
فمسداً ؛ لأنه من جملة أعمال الصلاة ، قال النخعي : في الرجل يرفع
في الصلاة أو يحدث ؟ قال : يخرج ولا يتكلم إلا بذكر الله ، ثم يتوضأ ،
ثم يرجع مكانه ، فيقضى ما بقى عليه من صلاته ، ويعتد بما صلى ،
فإن كان تكلم استقبل ^(٢) .

ويشترط ألا يكشف عن عورته أثناء ذلك ، ولم أعثر عليه عند النخعي
ويستحب له ألا يستدبر القبلة أثناء انصرافه من مصلاه ، وذهابه إلى
المبضأة ، وعودته إليها ، قال النخعي : أحب إلى في الرُعاف إذا استدبر
القبلة أن يستقبل الصلاة ^(٣) .

(د) فإذا لم يسكن رعاfe شدّه ، وبادر ، صلى ^(٤) .

١٣ - إذا عطست وانت في الصلاة ، فاحمد في نفسك ^(٥) .

- وإذا قرأ آية سجدة في الصلاة . . . (ر : سجود / ١ ج) .

(١) آثار أبي يوسف ٣٨ وابن أبي شيبة ٨٨/١

(٢) آثار محمد ٣٧٠/١ (٣) ابن أبي شيبة ٨٨/١

(٤) ابن أبي شيبة ١١٥/١ ب

(٥) عبد الرزاق ٣٣١/٢ ور : ابن أبي شيبة ١١١/١

الدعاء في الصلاة . (ر : دعاء / ٤) .

رد المصلي السلام على من سلم عليه (ر : سلام / ٣) .

١٤ - الأشعار بعروض حاجة :

قال النخعي : إذن الرجل إذا كان يصلي : التسبيح ، وإذن المرأة :
التصفيق^(١) وقال في المرأة تكون في الصلاة ، فتريد الحاجة : جوابها أن
تصفق^(٢) وقال : التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء في الإذن^(٣) .

١٥ - مفسدات الصلاة :

(أ) ترك شرط من شروط الصلاة : كالطهارة مثلاً ، قال النخعي : إذا كان
قدر الدرهم من البول وغيره فأعد صلاتك^(٤) ، وإذا كان أقل من ذلك
فامض في صلاتك ، وقال : المني والدم والبول إذا كان مقدار الدرهم أعاد
الصلاة ، وإن كان أقل من ذلك لم يعد^(٥) ، ويفرق النخعي بين البول
من جهة ، والدم والمني من جهة أخرى ، فيوجب إعادة الصلاة من الاطلاع
على وجود البول في الثوب أو البدن بعد الصلاة ، ولم يوجب إعادتها من
الدم والمني ، قال النخعي : « إن وجد في ثوبه دمًا أو منياً غسله ولم يعد
الصلاة ، وإن وجد بولاً أعاد الصلاة »^(٦) .

(ب) ترك ركن من أركانها : كالقراءة (ر : صلاة / ٩ و)

والقعود الأخير مقدار التشهد (ر : صلاة / ٩ ف) .

(ج) الأكل والشرب في الصلاة : قال النخعي : « إذا أكل أو شرب في الصلاة
استقبل الصلاة »^(٧) .

(٢) آثار محمد ١/٦١٤

(١) ابن أبي شيبة ١٠٣/١

(٤) آثار محمد ١/٣٧٧ و ٤٠٧

(٣) عبد الرزاق ٤٥٧/٢

(٦) ابن أبي شيبة ١/٥٩ و ٦٠

(٥) آثار أبي يوسف ٤

(٧) ابن أبي شيبة ١/١١٥ وعبد الرزاق ٢/٣٣٢

(د) الكلام : فتنفسد صلاة من تكلم وهو في الصلاة عامداً أو ناسياً^(١) ، قليلاً كان الكلام أو كثيراً^(٢) ، فقد سئل النخعي : عن رجل صلى فتكلم ، وقد بقيت عليه ركعة ؟ قال : يستقبل صلاته ، وقال : إذا تكلم في صلاته أعاد الصلاة^(٣) ، ويعتبر من الكلام المفسد للصلاة رد السلام على من سلم عليه^(٤) ولا بأس أن يرد بقلبه^(٥) (ر : سلام / ٣) **والأنين** : قال النخعي من أن في صلاته فقد فسدت صلاته^(٦) ، **والتأوه** : فقد كره النخعي التأوه في الصلاة^(٧) ، **والنفخ** : فقد كره النخعي النفخ في الصلاة^(٨) وفي رواية أخرى : أن النفخ لا يفسد الصلاة^(٩) ، ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق بسنده عنه أنه قال : يكرهون النفخ ؛ لأنه يؤذى جليسه^(١٠) ، **والتنحج** : فقد كره النخعي التنحج في الصلاة^(١١) ، **والفقهة** : قال النخعي - في الرجل يقهقه في الصلاة قال - : يعيد الوضوء والصلاة ، ويستغفر ربه ، فإنه أشد الحداث^(١٢) **أما التبسم** : فلا بأس به^(١٣) قال النخعي : التبسم في الصلاة ليس بشيء حتى يقرر^(١٤) ؛ لأن في كل من الأنين والتأوه والنفخ والفقهة والتنحج نطق بحرفين ، والنطق بحرفين فأكثر كلام ، وهو مفسد للصلاة ؛ كما يعتبر من الكلام المفسد للصلاة تسميت

- (١) المغني ٤٤/٢ ونيل الأوطار ٣٨٢/٢ والاعتبار ٧٥
 (٢) المجموع ١٧/٤ (٣) عبد الرزاق ٣٣٠/٢
 (٤) المغني ٦٠/٢ والمجموع ٣٨/٤ (٥) المجموع ٣٨/٤
 (٦) ابن أبي شيبة ٩٧/١ والمجموع ٢٢/٤
 (٧) ابن أبي شيبة ٩٨/١ و ١٢٠ ب و « المجموع ٢٢/٤
 (٨) ابن أبي شيبة ١٥/١ ونيل الأوطار ٣٣٥/٢ والمغني ٥٢/٢
 (٩) المجموع ٢٢/٤ (١٠) عبد الرزاق ١٨٩/٢
 (١١) نيل الأوطار ٣٣٥/٢
 (١٢) آثار محمد ٤٣٣/١ و ابن أبي شيبة ٥٩/١ وعبد الرزاق ٣٧٧/٢
 (١٣) المغني ٥١/٢
 (١٤) (١٤) ابن أبي شيبة ٢٩/١ والمجموع ٢٢/٤

العاطس وفي رواية أخرى أنه لا يفسد الصلاة ، قال النخعي : إذا قال - وهو في الصلاة - لمن عطس يرحمك الله فقد قال معروفاً ، وليس عليه إعادة . وفي رواية يستأنف الصلاة ^(١) .

(هـ) وإذا كبر الرجل في افتتاح الصلاة قبل الإمام فصلاته فاسدة ^(٢) .

(و) وإذا انصرف من الصلاة قبل الإمام فصلاته فاسدة ، قال النخعي - في الرجل يجلس خلف الإمام قدر التشهد ، ثم ينصرف قبل أن يسلم الإمام قال - : لا يجزيه ^(٣) .

(ز) محاذاة المرأة في صلاة مشتركة ، قال النخعي : إذا صلت المرأة بجانب الرجل ، وكانا في صلاة واحدة ، فسدت صلاته ^(٤) وإن كان بينهما مقدار مؤخرة الرجل أجزاء ^(٥) .

- وانتشار الذكر في الصلاة - أو غيرها إذا لم يكن معه ناقض للوضوء - لا يفسد الصلاة ، فقد سئل النخعي - عن الرجل صلى فانتشر ذكره - قال : لا يضره ^(٦) .

١٦ - مكروهات الصلاة :

(أ) كل ما يشغل البال ويغل بالخشوع : يكره للمصلي أن يسمح لشيء مما يشغل البال ويغل بالخشوع أن يجرد إلى نفسه سبيلاً ، والأصل في ذلك ما يرويه النخعي ، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن في الصلاة لشغلاً ^(٧) .

(١) ابن أبي شيبة ١١١/١ (٢) آثار أبي يوسف ٢١

(٣) آثار محمد ٤٧٥/١

(٤) آثار محمد ٣٦١/١ و ٣٦٤ و آثار أبي يوسف ٤٧

(٥) آثار أبي يوسف ٤٧ (٦) عبد الرزاق ٣٣٠/٢

(٧) أخرجه البخاري في العمل في الصلاة باب ما ينهي عن الكلام في الصلاة . ومسلم في المساجد في تحريم الكلام في الصلاة

وذلك كمدافعة الأخبشين إن أعجله ذلك في الصلاة ، فقد ذكر
عبد الرزق أن النخعي كان لا يرى بمدافعة الأخبشين بأسا إن لم يخف
أن يشغله عن الصلاة أو يسبقه ، قال النخعي : ما لم يعجلك الغائط والبول
في الصلاة فلا بأس (١) .

– وكذلك النفخة ، قال النخعي في الرجل يجد البول والنفخة قال :
يصلى ما لم يعجله عن صلاته (٢) .

كما كان يكره أن يصلي الرجل وفي قبلة المسجد مصحف معلق أو غيره ،
وكره أن يكتب في قبلة المسجد شيئا من القرآن (٣) ؛ لأن ذلك يصرف
المصلي إلى النظر إليه ، فيشغله عن الصلاة .

وكره عد الآي في الصلاة (٤) ، وفي رواية أنه لم ير بعد الآي بأس .
في الصلاة (٥) .

وكره للرجل إذا سجد أن يفضي بذكره إلى الأرض ، وتفسيره حتى
يكون بينه وبين الأرض ثوب (٦) ؛ لأن تحسس ذكره بالأرض
يصرفه عن الخشوع .

ولا بأس أن يزيل عنه وهو في الصلاة ما يشغل باله غيرها ، إذا كانت
إزالته لا تتطلب عملا كثيرا ، ولا تزيد في إشغالها عن الإشغال في
بقائه ، كمسح الجبهة من التراب ، وقتل القملة ، فقد كان إبراهيم
ربما مسح جبهته من التراب وهو في الصلاة (٧) وقال – في الرجل يقتل
القملة في الصلاة قال – : ليس بشيء (٨) بخلاف قتل الحية والعقرب ؛

(٢) ابن أبي شيبة ١١٠/١ ب

(٤) ابن أبي شيبة ٧٤/١

(٧) آثار أبي يوسف ٦٧

(١) عبد الرزاق ٤٥٢/١

(٣) ابن أبي شيبة ٦٩/١

(٥) آثار أبي يوسف ٣٥ والمغنى ١٠/٢

(٦) عبد الرزاق ١٧٥/٢

(٨) عبد الرزاق ٤٤٨/١

لأن قتلها يتطلب عملاً كثيراً ، ويشغله عن الصلاة ، فقد قال في
العقرب يراها الرجل في الصلاة قال : احرفها عنك ، قلت : فإن أبت ؟
قال : احرفها عنك ، قلت : فإن أبت ؟ قال : احرفها عنك ، قلت :
فإن أبت ؟ قال : اقتلها ، واغسل مكانها الذي قتلتها فيه ، وسئل عن :
قتل الحية في الصلاة ؟ قال : إن في الصلاة لشغلاً (١) .

(ب) ويكره للامام أن يستتر عن المصلين ، كالصلاة في الطاق والمقصورة ،
فقد كان إبراهيم يكره أن يصلي في المقصورة (٢) وكان يكره أن يصلي
في طاق الإمام (٣) ولذا كان عندما يؤم الناس يقوم من يسار الطاق
أو يمينه (٤) وهذه الكراهة إذا كان جسمه كله في الطاق ، أما إذا كان
جسمه خارج الطاق ، ورأسه عند السجود في الطاق ، فلا كراهة في
ذلك ؛ لأنه غير مستتر عن المصلين ، قال موسى بن قيس : رأيت إبراهيم
ينكب - أي يسجد - في الطاق (٥) .

(ج) وأفضل الصلاة ما كان السجود فيها على الأرض ؛ لأنه يشعر بتذلل
الإنسان أمام الله عز وجل ، ولذلك كان النخعي يصلي على الحصى ،
ويسجد على الأرض (٦) ويكره أن يكون للرجل في مصلاته شيء يسجد
عليه (٧) وبناء على ذلك فإننا لانرى تفسيراً لما روى عن النخعي أنه
قيل لإبراهيم : شهدت أبا وائل يصلي على طنفسة ، فقال إبراهيم : كان
أبو وائل خيراً مني (٨) إلا أنه رضى الله عنه كره أن يعيب على عالم عامل
فعله في أمر فيه متسع .

(١) ابن أبي شيبة ٧٥/١ والترمذي ١٠٢/٢ والمجموع ٢٨/٤ وعبد الرزاق

٤٤٩/١ ونيل الأوطار ٣٥٤/٢ (٢) عبد الرزاق ٤١٦/٢

(٣) المحلى ٢٣٩/٤ وابن أبي شيبة ٧٠/١ وعبد الرزاق ٤١٢/٢

(٤) آثار محمد ٢٥١/١ (٥) ابن أبي شيبة ٧٠/١ ب

(٦) نيل الأوطار ١٣٢/٢ (٧) ابن أبي شيبة ٩٥/١

(٨) ابن أبي شيبة ٦١/١

(د) وتكره الصلاة إذا كان فيها تشبه بالكافرين - وإن لم يقصده المصلي - كالصلاة في المقابر^(١) ؛ لأن في ذلك تشبهاً باليهود والنصارى ، حيث اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، قالت السيدة عائشة - رضي الله عنها - : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي لم يقم منه : « لعن الله اليهود والنصارى ؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، ولولا ذلك لأبرز قبره ، غير أني أخشى أن يتخذ مسجداً »^(٢) .

- وعلى ذلك فإنه تكره الصلاة إلى النار ، والصورة إن كانت موضوعة موضع التعظيم ، فإن لم تكن الصورة موضوعة موضع التعظيم فلا كراهة في ذلك ، فقد صلى النخعي على بساط فيه تصاوير^(٣) .

- ومن ذلك أيضاً : القراءة أثناء الصلاة في مصحف مفتوح ؛ لأن أهل الكتاب يفعلون ذلك وما زالوا كذلك حتى يومنا هذا ، ولذلك كره النخعي أن يؤم الرجل في المصحف كراهة أن يتشبهوا بأهل الكتاب^(٤) وكان يقول : كانوا يكرهون أن يؤمهم وهو يقرأ في المصحف متشبهين بأهل الكتاب^(٥) .

- ويكره سدل الثوب في الصلاة ؛ لأن فيه تشبهاً باليهود ، قال النخعي : يكره السدل في الصلاة ، لا تشبهوا باليهود^(٦) .

- ويكره أن يصلي الإمام في الطاق ؛ لأنه يشبه صنيع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان^(٧) .

(١) المغني ٦٧/٢

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ، ومسلم في المساجد باب النهي عن بناء المساجد على القبور

(٣) ابن أبي شيبة ٦١/١

(٤) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ والمغني ٥٧٥/١

(٦) آثار محمد ٤٠٠/١

(٥) عبد الرزاق ٤١٩/٢

(٧) الهداية ٤٣/١

(هـ) ويكره كل ما يخرج المصلي عن هيئة المصلين من الحركة ، أو نوع اللباس ، أو كيفية وضع الجسم ، وغير ذلك .

١- أما ما يخرج به عن هيئة المصلين من الحركات فكثير ، من ذلك ما يقوله النخعي : إذا حككت شيئاً من جسدك ، وأنت راکع ، فلا ترفع رأسك حتى تعيد يده إلى موضعها ^(١) ومن ذلك ما ذكره الإمام محمد في الآثار قال : كره النخعي أن يفرقع أصابعه في الصلاة ، أو يلقي رداءه عن منكبيه ، أو يضع يده على خاصرته ، أو يدفن الحصى الكبيرة ، أو يقعي على عقبه ، أو يعبد بلحيته ^(٢) كما كره الإشارة في الصلاة ^(٣) ، والترويح بمروحة من الحر ^(٤) ، والتثاؤب ^(٥) وعلى المصلي أن يردّ ثناؤبه في الصلاة ما استطاع ، فإن غلبه وضع يده على فمه ^(٦) ، والتمطى ^(٧) وكان يحب للمصلي ألا يجاوز بصره موضع سجوده ^(٨) ولكن هناك حركات ضرورية لابد للمصلي من القيام بها كإصلاح ثوبه الذي استرخى بأقل الحركات ، وهذه لا كراهة فيها ، قال النخعي - في الرجل يسترخى إزاره في الصلاة قال - : يحله ولا يفرجه ، ولكن يدرجه ويرفعه ^(٩) .

٢- أما ما يخرج به عن هيئة المصلي - أو الوضع المسنون للصلاة - من كيفية وضع الجسم فكثير أيضاً ، من ذلك : عقص الشعر ، فقد كان النخعي يكره عقص الشعر في الصلاة ^(١٠) أي : أن يصلي وهو معقوص الشعر ^(١١) .

(١) ابن أبي شيبة ١٢٠/١ ب .

(٢) آثار محمد ٣٩٥/١ وآثار أبي يوسف ٥٢ ور ابن أبي شيبة ١٠٣/١

(٣) المغنى ١١/٢

(٤) عبد الرزاق ٢٧٦/٢ والمجموع ٣٨/٤

(٥) سنن الترمذي ٧٥/٢ (٦) ابن أبي شيبة ١١٠/١

(٧) ابن أبي شيبة ٥٣/١ ب (٨) ابن أبي شيبة ٩٥/١

(٩) ابن أبي شيبة ١١٩/١ ب (١٠) ابن أبي شيبة ١١١/١ ب

(١١) نيل الأوطار ٣٥٠/٢

وتشبيك الأصابع^(١) والاستناد إلى شيء ، ورفع الرجل من غير عذر ، فقد كان النخعي يكره أن يتساند الرجل على الحائط في الصلاة ، وكان يكره رفع رجله إلا من علة^(٢) والإقعاء ، والتورك^(٣) ، ووضع اليد على الخاصرة^(٤) في الوقوف ، واقتراش الذراع في السجود^(٥) ، وكان يكره أن يقنع ، أو يصوب رأسه في الركوع^(٦) وأن يتناول في الصلاة ، أو يعبس ، ولكن وسطاً بين ذلك^(٧) والإشارة بإصبعيه عند قراءة التشهد^(٨) والاعتماد على يديه حين القيام إلا أن يكون شيخاً كبيراً أو مريضاً^(٩) .

٣- أما ما أخرجه عن هيئة المصلي - وفيه ترك للوضع المسنون في الصلاة من حيث اللباس - فمنه :

إعراء المناكب ، قال النخعي : كانوا يكرهون إعراء المناكب في الصلاة^(١٠) وقد كان الرجل من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا لم يجد رداء يصلي فيه طرح على كتفه - أو قال : عاتقه - عقلاً^(١١) .
والتلثم - وهو : تغطية الفم والأنف - فقد كره النخعي للرجل أن يصلي متلثماً^(١٢) .

وتغطية الفم : فقد كان النخعي يكره أن يغطي الرجل فاه في الصلاة^(١٣) .

(١) ابن أبي شيبة ٧٣/١ ونيل الأوطار ٣٤٦/٢

(٢) ابن أبي شيبة ٧٣/١ ب و ١٠١ ب ور عبد الرزاق ٢٧٧/٢

(٣) عبد الرزاق ١٩١/٢ (٤) ابن أبي شيبة ٦٩/١

(٥) آثار أبي يوسف ٥١

(٦) عبد الرزاق ١٥٤/٢ والمحلى ١٢١/٤ وابن أبي شيبة ٣٩/١ ب

(٧) عبد الرزاق ١٧٠/٢ (٨) ابن أبي شيبة ١١٦/١

(٩) ابن أبي شيبة ٦١/١ وآثار أبي يوسف ١٥

(١٠) ابن أبي شيبة ٥٣/١ ب (١١) عبد الرزاق ٣٦٢/١

(١٢) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ وعبد الرزاق ٤٥٥/٢

(١٣) آثار أبي يوسف ٣٠ وآثار محمد ٤١٥/١ وابن أبي شيبة ١٠٣/١ ب

وتغطية الأنف : فقد كره تغطية الأنف في الصلاة (١) .
 والنقاب للمرأة : فقد كان يكره أن تصلي المرأة وهي منتقبة (٢) .
 ولا بأس أن يغطي رأسه في الصلاة ما لم يغط فاه (٣) .
 وسدل الثوب (٤) : وهو : أن يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه ، ثم يرسل أطرافه من جوانبه (٥) لما فيه من التشبه باليهود ، لأنه قال : يكره السدل في الصلاة ، لاتشبهوا باليهود (٦) وكان اليهود كانوا في عصر النخعي في الكوفة يلبسون الأزرق دون القمص ، ويسدلون أثوابهم على أجسادهم سداً ولذلك حصر النخعي الكراهة في هذا الوضع وحده ، روى أبو معشر عنه أنه لا يرى بأساً إذا كان عليه قميص ، أما إذا كان عليه إزار - أي دون قميص - فلا يسدل (٧) ، وإذا أمسك طرفي الرداء بدبوس ، أو نحوه ، أو بيده بشكل يغطي البطن والصدر فلا كراهة ، روى حماد عن إبراهيم أنه كره السدل إلا أن يمسك بطرفيه ، قال عبد الرزاق - صاحب المصنف - ورأيت الثوري إذا ضلّ ضمّ طرفي الثوب إلى صدره (٨) . أما المرأة فإنها تسدل جلبابها من طرف واحد (٩) ، يعني لا تغطي به وجهها في الصلاة .
 - وكره النخعي أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ، إلا إذا كان صفيقاً لا يعجز العورة ، فعن أبي الهيثم قال : قلت لإبراهيم : أصلي بالليل في القميص والقبالة ؟ قال : شد حقوك يا إزار (١٠) لأن الظن بالثوب الذي ينام فيه

(١) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ ب (٢) آثار أبي يوسف ٣٠

(٣) آثار محمد ٤١٥/١ وآثار أبي يوسف ٤٤

(٤) ابن أبي شيبة ٩٤/١ وآثار محمد ٤٠٠/١ وعبد الرزاق ٣٦٢/١ و ٣٦٤ ونيل الأوطار ٨١/٢ والمجموع ١٨٤/٣ والمغنى ٥٨٥/١

(٥) آثار محمد ٤٠٠/١ (٦) عبد الرزاق ٣٥٦/١

(٧) عبد الرزاق ٣٦٥/١ وابن أبي شيبة ٩٤/١ ب

(٨) ابن أبي شيبة ١١٦/١ (٩) تفسير القرطبي ٣٦١/١

(١٠) ابن أبي شيبة ٩٥/١

(١٠) ابن أبي شيبة ٩٥/١

الإنسان ألا يكون صفيقاً ، بل يكون رقيقاً ، وقال : يصلي الرجل في القميص الواحد إذا كان صفيقاً لا بأس به ^(١) فإن لم يكن عنده إلا ثوب واحد ، فإن كان واسعاً توشح به ، وإن كان صغيراً ائتمز به ^(٢) . وإذا صلى بالثوب الواحد وكان الثوب واسعاً ، فعليه أن يغطي به عاتقه في حالة القيام ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يصل أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » ^(٣) . ويرخص له في حالة القعود أن يضعه على عاتقه ، قال النخعي : لا بأس إذا جلس الرجل في الصلاة أن يضع رداءه على عاتقه ^(٤) وبذلك يكون النخعي قد فرق بين حالتي الوقوف والقعود ^(٥) .

- ولا بأس بالصلاة في ثوب لم يلبسه الرسول صلى الله عليه وسلم ، فعن مغيرة عن النخعي قال : كانوا يصلون في مساتقهم وبرانسهم وطيا السهم ما يخرجون أيديهم منها ، قلت : ما المستتقة ؟ قال : جبة يعملها أهل الشام ولها كمان طويلان ولينتها على الصدر ، يلبسونها ويعقدون كفيها إذا لبسوها ^(٦) وكان النخعي يسجد دون أن يخرج يديه من المستتقة ، ^(٧) وكان يصلي في نعله ، ويكره خلع النعل في الصلاة ، ويقول : وددت لو أن إنساناً محتاجاً دخل إلى المسجد فأخذ نعالهم ^(٨) وكان يرى من السنة الصلاة في النعل ، روى عقبه بن أزي صالح قال : كنت عند إبراهيم ، وهو خالع نعليه ، فاما قام إلى الصلاة لابسهما ^(٩) .

(١) عبد الرزاق ٣٦٠/١ (٢) المحلى ٧٢/٤

(٣) أخرجه البخار ومسلم في الصلاة في الثوب الواحد

(٤) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ (٥) طرح التشريب ٢٣٩/٢

(٦) عبد الرزاق ٤١/١ والبرنس : ثوب رأسه منه ، واللينة : بنينة القميص ، وهي رقعة تزداد في نحر القميص لتوسيعه

(٧) ابن أبي شيبة ٤١/١ ب

(٨) ابن أبي شيبة ١٠٩/١ ور : نيل الأوطار ١٣٥/٢

(٩) ابن أبي شيبة ١٠٩/١ ور : عبد الرزاق ٣٨٧/١

- وكان يكره قراءة القرآن على حروف عدة في صلاة واحدة ، ويقول :
أكره إذا قرأت القرآن على حرف واحد أن أتحوّل منه إلى غيره ^(١) .
- ٤— الصلاة في مكان لا تتحاشى فيه النجاسات : وكره النخعي الصلاة في الأماكن التي لا تتحاشى فيها النجاسات ، كالحش والحمام ، (ر : حش)
أو (حمام / ٢) .

١٧ — كراهة المرور بين يدي المصلّي واتخاذ السترة :

إذا وقف المسلم في الصلاة لم يجز لأحد أن يمر أمامه ، روى وَبَرَةُ بن عبد الرحمن المُسَلِّي ، قال : ما رأيتُ أحداً أشدَّ عليه أن يمر بين يديه في الصلاة من إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود ^(٢) . ولكن لا بأس أن يمر عن يمينه ، أو عن شماله ، بنوء أكان المسار امرأة أو رجلاً ، قال النخعي : لا بأس أن تمر المرأة عن يمين وشمال المصلّي ^(٣) .

وتحديداً للمكان الذي يحرم المرور فيه شرعت السترة بين يدي المصلّي ، قال النخعي : كانوا يستحبّون إذا صلّوا في فضاء أن يكون بين أيديهم ما يسترهم ^(٤) وهذا يعني أن السترة مستحبة لا واجبة .

والسترة : هي شيء كرمح ، أو عصا ، يغرزه المصلّي أمامه لكفّ بصر المصلّي عما وراءه ، وليدفع المسار عن المرور بين يديه إلا مما يليها ، ولا يكفي أن توضع السترة معترضة بين يدي المصلّي ، بل لابد من غرزها ، فقد قال النخعي — في الرجل يعرض بين يديه سوطاً وهو يصلي ، أو قصبة ، أو عوداً ؟ : لا يجزيه دون أن ينصبه نصباً ^(٥) ويُقاس على ذلك الإنشمان : فإن كان

(١) آثار أبي يوسف ٤٦ (٢) ابن أبي شيبة ٤٤/١

(٣) ابن أبي شيبة ١٠٩/١ ور : عبد الرزاق ٣٨٧/١

(٤) ابن أبي شيبة ٤٣/١

(٥) آثار أبي يوسف ٤٧ وآثار محمد ٣١٣/١ وعبد الرزاق ١٤/٢

قاعداً كان سترة للمصلي ، وإن كان مستلقياً لم يكن سترة ، قيل للنخعي :
أيسترئ النائم ؟ قال : لا ، قلتُ : فالقاعد ؟ قال : نعم ^(١) ، ويكون الإمام
سترة لمن خلفه ^(٢) .

١٨ - إعادة الصلاة :

(١) إذا صلى صلاة ، ثم علم فسادها ، أعادها ، سواء أكان إماماً أم مأموماً ،
قال النخعي : من صلى بالناس ، وهو على غير وضوء ، قال : يعيدُ
ولا يعيدون ^(٣) .

(ب) عدم إعادة الصلاة لوجود الماء للمتيمم من الحدث الأصغر والأكبر
(ر : تيمم / ٥٣) .

(ج) إذا أقيمت الصلاة وهو في المسجد ، وكان قد صلاها منفرداً ، أو بجماعة
أعادها ، وتعاد الصلوات كلها إلا العصر والمغرب ^(٤) ولكن نقل ابنُ
أبي شيبَةَ عنه عدم كراهة إعادة العصر ، فقال : لم يكره أن تعاد العصر ^(٥)
وفي رواية أنه يستحب أن يعيد الصلوات كلها إلا الصبح والمغرب ^(٦) .
وفي رواية ثالثة قال : يعيد الصلوات كلها إلا المغرب ^(٧) وسبب عدم إعادة
المغرب أنه لا يتطوع بوتر ، ولذلك فإنه إن كان سلطاناً فليصل معه ،
فإذا فرغ الإمام فليشفع بركعة ^(٨) لتكون الركعات الأربع له نافلة ، قال
النخعي : إذا صليت المغرب وحدك ثم أعدتها بجماعة ، فاشفع بركعة ^(٩) .
- ويروى النخعي عن الصحابة أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا بعد المكتوبة

(١) ابن أبي شيبَةَ ٤٣/١ ب (٢) المغني ٢٣٧/٢

(٣) عبد الرزاق ٣٤٨/٢ والمحلى ٢١٦/٤

(٤) المغني ١١١/٢ (٥) ابن أبي شيبَةَ ٩٦/١ ب

(٦) المجموع ١٢٤/٤ (٧) ابن أبي شيبَةَ ٩٦/١ ب

(٨) ابن أبي شيبَةَ ٩٦/١ (٩) ابن أبي شيبَةَ ٩٦/١ ب

مثلها ^(١) لأن الصلاة الأولى قد كتبت عند الله فريضة ، قال النخعي : إذا نوى الرجل الصلاة ، وكتبته الملائكة ، من يستطيع أن يحولها؟ فما صلى بعدها فهو تطوع ^(٢) ولهذا فإن كل إعادة للصلاة هي نافلة ، فعلى المصلي أن ينويها كذلك ، قال النخعي : إذا صلى في بيته ، ثم صلى جماعة في المسجد ، فالصلاة هي الأولى ، والثانية نافلة ، ^(٣) وقال : إذا صليت الفريضة في بيتك ، ثم صليت مع القوم ، فاجعلها نافلة ^(٤) .

١٩ - الصلاة في السفر :

(أ) السفر الذي تقصر فيه الصلاة ما كان مسيرة ثلاثة أيام ، ولا يجوز القصر في أقل من ذلك ^(٥) ، فقد سأل حماد بن أبي سليمان إبراهيم : في كم تقصر الصلاة ؟ قال : في مسيرة ثلاث ^(٦) ، وفي رواية الثوري عن إبراهيم : تقصر الصلاة إلى نحو المدائن - يعني من الكوفة - وهو نحو نيف وستين ميلاً ^(٧) .

(ب) ويبدأ القصر إذا خلف البيوت - أي : جاوز العمران التابع للبلد الذي خرج منه - ويستمر القصر للصلاة حتى يعود إلى أهله ، ما لم ينو الإقامة في بلد آخر ، قال النخعي : يقصر إذا خلف البيوت ^(٨) ، وقال : إذا خرجت من البيوت فصل ركعتين ، وإذا قدمت البلد الذي تريد فصل ركعتين حتى ترجع إلى أهلك ^(٩) .

(ج) ويقصر المسافر الصلاة الرباعية ، فيجعلها ثنائية ، ولا يجوز له الإتمام ،

(١) ابن أبي شيبة ٨٩/١

(٣) ابن أبي شيبة ٩٦/١

(٥) المجموع ٢١٥/٤

(٧) المحلى ٤/٥

(٩) آثار أبي يوسف ٧٥

(٢) المغنى ١١٤/٢

(٤) آثار أبي يوسف ٣١

(٦) عبد الرزاق ٥٢٧/٢

(٨) عبد الرزاق ٥٣١/٢

ولا يجمع بين الصلاتين بحال^(١) ، قال النخعي - حاكياً ذلك عن الصحابة رضوان الله عليهم - : « كانوا لا يجمعون في سفر ، ولا يصلون إلا ركعتين »^(٢) وقال : « كان الأسود بن يزيد وأصحابه ينزلون عند وقت كل صلاة في السفر ، فيصلون المغرب لوقتها ، ثم يتعشون ، ثم يمشون ساعة ، ثم يصلون العشاء »^(٣) - ويستثنى من ذلك الجمع في عرفة ومزدلفة ، فإنه مشروع^(٤) .

(د) وإذا اقتدى مسافر بمقيم في صلاة رباعية ، فإما أن يكون قد اقتدى به قبل أن يتم الإمام صلاة الركعتين الأوليين ، أو بعد أن يتمهما ، فإن اقتدى به قبل أن يتم الإمام صلاة الركعتين الأوليين ، فعلى المقتدى المسافر أن يتم صلاته رباعية ، قال النخعي : « إذا دخل المسافر في صلاة المقيم أكمل »^(٥) وقال : « إذا دخلت مع قوم فصل صلاتهم »^(٦) .

وإما أن يدركه بعد أن يتم الإمام ركعتين ، فإن أدركه في هذه الحالة يصل مع الإمام الركعتين الباقيتين ، ويسلم مع الإمام - أي : يجزيه ركعتان فقط - قال النخعي : إذا أدركهم جلوساً صلى ركعتين^(٧) .

(هـ) وتجزئ إقامة واحدة في السفر لمجموعة من الفرائض^(٨) ، كما تجزئ بغير إقامة ، قال منصور : قلت لإبراهيم : نسيت الإقامة في السفر ، قال : تجزيك الصلاة^(٩) .

(و) ويوجب النخعي الجمعة والجماعة على المسافر ، مع أنه يقول : كانوا

(١) المجموع ٢٥٥/٤

(٢) عبد الرزاق ٥٥٣/٢ و ١٧٤/٣ و : المجموع ٥٥/٤

(٣) طرح التشريب ١٢٧/٣ (٤) نيل الأوطار ٢٢٦/٣

(٥) آثار أبي يوسف ٣٠ و ٧٥ و آثار محمد ٤٩٧/١ و : ابن أبي شيبه ٥٨/١ ب

(٦) عبد الرزاق ٥٤٣/٢

(٧) عبد الرزاق ٥٤٣/٢ والمجموع ٢٣٩/٤ والمغني ٢٨٤/٢

(٨) عبد الرزاق ٤٩٣/١ (٩) عبد الرزاق ٥١٤/١

يقيمون بالرى السنة ، وأكثر من ذلك ، وبمسجستان السنين لا يجمعون ولا يشرقون (١) .

(ذ) ولا بأس بالتطوع فى السفر (٢) ، وكان النخعى لا يصلّى الفصحى فى السفر (٣) ، ويجوز له أن يتطوع على ظهر الدابة تاركاً التوجه نحو القبلة ، يومئ بالركوع والسجود ، قال النخعى : كانوا يصلون على ظهور دوابهم حيث توجهوا ، غير الفريضة والوتر (٤) .

٢٠ - صلاة الجماعة :

(أ) فضلها : روى النخعى قال : كانوا يرجون للرجل - إذا مشى إلى المسجد فى الليلة المظلمة - المغفرة (٥) .

(ب) حكمها : وكان يرى وجوب صلاة الجماعة على الرجال دون النساء ، فقد كان له ثلاث نسوة ، فما كان يدعهن يخرجن إلى جمعة ولا جماعة (٦) بل روى عبد الرزاق أنه ما صلّت واحدة منهن فى مسجد الحى (٧) ، مع أنه لم يكن يرخص فى ترك الجماعة إلا لمرضى أو خائف (٨) ويقول : ما كانوا يرخصون فى ترك الجماعة إلا لخائف أو مريض (٩) ، ولا فرق فى ذلك بين المسافر والمقيم (١٠) ، ولكن إن فاتت الرجل الصلاة فى مسجد قوم لا يتتبع المساجد (١١) .

(ج) ولا تكره إعادة الجماعة فى المسجد (١٢) فإن دخل القوم المسجد وقد

(٢) ابن أبى شيبة ٥٨/١ ب

(٤) عبد الرزاق ٥٧٤/٢

(٦) ابن أبى شيبة ١٠٧/١

(٨) المحلى ١٩٦/٤

(١٠) ر : المغنى ٣٣٨/٢

(١٢) المغنى ١٨٠/٢

(١) المغنى ٣٣٨/٢

(٣) عبد الرزاق ٢٠٢/٣

(٥) عبد الرزاق ٥٢١/١

(٧) عبد الرزاق ١٥١/٣

(٩) ابن أبى شيبة ٥٤/١

(١١) ابن أبى شيبة ٨٩/١

صَلَّى فِيهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعُوا ^(١) ، فَقَدْ فَعَلَهُ إِبْرَاهِيمُ نَفْسَهُ ، قَالَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ : أَمَّنِي إِبْرَاهِيمُ فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ ، فَأَقَامَنِي عَنْ
بَيْنِهِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ^(٢) .

(د) وَإِذَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ فِي الصَّلَاةِ فَهِيَ جَمَاعَةٌ ^(٣) قَالَ النَّخَعِيُّ : إِذَا صَلَّى
الرَّجُلُ مَعَ الرَّجُلِ فَهِيَ جَمَاعَةٌ ^(٤) .

(هـ) الْإِمَامُ : ١ - يَشْتَرُطُ فِي الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا ، فَلَا تُؤْمِ
الْمَرْأَةُ الرِّجَالَ فِي فَرَضٍ وَلَا نَفْلٍ ، وَلَا تُؤْمِ النِّسَاءُ فِي فَرَضٍ ، وَلَهَا أَنْ تُؤْمِ
فِي التَّطَوُّعِ ^(٥) ، وَتَقُومُ وَسَطَهُنَّ ، ^(٦) قَالَ النَّخَعِيُّ : لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ
بِالنِّسَاءِ فِي رَمَضَانَ ، تَقُومُ وَسَطَهُنَّ ^(٧) .

- وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَوْمَّ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ وَإِنْ كُنَّ وَحَدَهُنَّ ، قَالَ النَّخَعِيُّ :
« كُنْتُ فِي الْحَيِّ فِي زَمَنِ الْحَجَّاجِ ، وَمَا خَلَفِي إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً » ^(٨) .

- كَمَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ بِالْعَلَا إِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فَرَضًا ، فَقَدْ كَرِهَ النَّخَعِيُّ
أَنْ يَوْمَّ الْغُلَامُ حَتَّى يَحْتَلِمَ ^(٩) ، أَمَّا إِذَا كَانَ نَفْلًا فَقَدْ قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ
يَوْمَّ الْغُلَامُ قَبْلَ أَنْ يَحْتَلِمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ^(١٠) .

- وَتَجُوزُ إِمَامَةُ الْعَبْدِ ، وَابْنِ الزَّانِي ، وَالْأَعْمَى ، وَالْأَعْرَابِي ^(١١) قَالَ

(١) ابن أبي شيبة ١٠١/١

(٢) المحلى ٢٣٨/٤ و ابن أبي شيبة ١٠١/١

(٣) آثار محمد ٣١٠/١ وآثار أبي يوسف ٤٤

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٠/١ ب (٥) المغنى ٢٠٢/٢ والمجموع ٩٦/٤

(٦) المحلى ١٢٨/٣ (٧) عبد الرزاق ١٤٠/٣

(٨) ابن أبي شيبة ٩١/١ (٩) عبد الرزاق ٣٩٨/٢

(١٠) ابن أبي شيبة ٥٣/١ ب

(١١) المغنى ١٩٣/٢ و ٢٣٠ والمحلى ٢١٢/٤ و ٢١٠ والمجموع ١٨٦/٤ وابن أبي

شيبة ٩٠/١ وعبد الرزاق ٣٩٤/٢ و ٣٩٥ و ٣٩٧

النخعي : لا بأس أن يؤمّ الأعرابي ، والعبد ، وولد الزنا ، إذا قرأ القرآن (١)
 ٢- الأحق بالإمامة : أحق الناس بالإمامة الأفقه ، فالأقرأ ، فالأقدم هجرة ،
 فالأكبر سناً ، قال النخعي : يؤمّ القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في
 القراءة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً (٢)
 قال أبو حنيفة : كان الأقرأ هو الأفقه (٢) .

٣- وكان النخعي إذا وقف إماماً للصلاة يقول : سَوُّوا صفوفكم ، وسوُّوا
 منابركم ، وتراصُّوا ، أو ليتخللكم الشيطان كأولاد الحذف ، إن الله وملائكته
 يصلون على مقيم الصفوف (٤) . ولا يدخل في الطاق ؛ لئلا يستتر عن
 بعض المأمومين (٥) ، ولكن لا بأس أن يكون رأسه حين سجوده في الطاق
 إن كان جسمه خارجه (٦) (ر : صلاة / ١٦ ب) .

- وإذا أقام المؤذن الصلاة ، ووصل إلى قوله : (قد قامت الصلاة) كبر
 الإمام للصلاة ، قال النخعي : يكبر الإمام للصلاة إذا قال المؤذن : قد
 قامت الصلاة في الثانية (٧) ، ولا بأس أن يكون تكبيره حين يفرغ
 المؤذن من الإقامة ، فقد سأل حماد إبراهيم : متى يكبر الإمام ؟ قال :
 إذا فرغ المؤذن ، أو قبل أن يفرغ ، أي ذلك فعلت فلا بأس (٨) ويقرأ
 الإمام القرآن في الصلاة عن ظهر قلب ، ولا يقرؤه في مصحف مفتوح
 أمامه ، لأن الصحابة كانوا يكرهون أن يؤمهم وهو يقرأ في المصحف ؛

(١) آثار محمد ٢٠٣/١

(٢) آثار محمد ١٩٧/١ وآثار أبي يوسف ٣٢

(٣) آثار محمد ١٩٧/١ .

(٤) آثار محمد ١٩٢/١ وأولاد الحذف : « الغنم الصغار الحجازية » .

(٥) المغني ٢٢٠/٢ . (٦) ابن أبي شيبه ٧٠/١ ب

(٧) ابن أبي شيبه ٦١/١ ب وآثار محمد ١٠٧/١ وعبد الرزاق ٧٤/٢

والمغني ٤٥٨/١ والمحلى ١١٤/٤

(٨) عبد الرزاق ٧٤/٢

فيتشبهون بأهل الكتاب^(١) . ، فإن غلط أثناء القراءة ، ولم يهتد إلى الصواب ، ترك الآية التي يقرؤها ، ويقرأ بالآية التي بعدها ، أو يقرأ سورة غيرها ، أو يركع ، فإن لم يفعل شيئاً من ذلك حتى فتح عليه أحد المقتدين فالإمام مُسِيءٌ ، قال النخعي - في الإمام يغلط بالآية قال - : يقرأ بالآية التي بعدها ، فإن لم يفعل قرأ سورة غيرها ، فإن لم يفعل ، فليركع إذا كان قرأ ثلاث آيات أو نحوها ، فإن لم يفعل فافتح عليه ، وهو مَسِيءٌ^(٢) فقد كانوا يكرهون أن يفتحوا على الإمام^(٣) ؛ لأنَّ الفتح على الإمام كلام^(٤) .

- ويخفى الإمام (سبحانك اللهم وبحمدك) والتعوذ من الشيطان الرجيم ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين ، قال النخعي : أربع يخافت بهن الإمام : سبحانك اللهم وبحمدك ، والتعوذ من الشيطان الرجيم ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وآمين^(٥) ، وفي رواية : « ربنا لك الحمد » بدلا من « سبحانك اللهم » قال النخعي : يخفى الإمام : بسم الله الرحمن الرحيم ، والاستعاذة ، والبسملة ، وربنا لك الحمد^(٦) .

- ويستحب للإمام تطويل الركعة الأولى انتظاراً للداخل ، ليدرك فضيلة صلاة الجماعة^(٧) وإذا كان الإمام في الركوع ، فأحسن بداخل يريد الصلاة معه ، فيستحب له أن ينتظر ذلك الداخل ، ليدرك الركوع

(١) عبد الرزاق ١٤٩/٢ ور : ١٠٣/١ والمغنى ٥٧٥/١

(٢) آثار محمد ١٨٧/١ وآثار أبي يوسف ٥٧ وعبد الرزاق ١٤٢/٢ وابن أبي شيبة ٧٣/١ ب

(٣) عبد الرزاق ١٤٢/٢ (٤) ابن أبي شيبة ٧٣/١ ب

(٥) آثار محمد ١٦٢/١ وآثار أبي يوسف ٢٢

(٦) ابن أبي شيبة ١٢٠/١ ب وعبد الرزاق ٧٨/٢

(٧) نيل الأوطار ١٤٧/٣

- معه (١) وكان النخعي يكره أن يكون الإمام أرفع من مكان القوم ، (٢)
- أي : أن مكان الإمام أعلى من مكان صلاة المأمومين .
- وإذا دخل على الإمام السهو فلم يدر ماهو ، فليلمح إلى من خلفه ، ليهتدى إلى الصواب ، وقد فعل إبراهيم ذلك (٣)
- وكان إبراهيم إذا سلم انحرف ، واستقبل القوم بوجهه ، يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له (٤) ، وقال : إذا سلم الإمام ، ثم استقبل القبلة ، فاحصبوه (٥)
- ويسلم عن يمينه « السلام عليكم ورحمة الله » وينوى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة ، ويسلم عن يساره كذلك ، وينوى كذلك (٦)
- وإذا سبق الحدث الإمام فله أن يستخلف من يتم بهم الصلاة (٧) فإذا استخلف من لا يدرى كم صلى ينتظر ما يصنع من خلفه (٨) ، وإذا استخلف عليهم من فاتته ركعة فإنه يصلى بهم بقية صلاتهم ، فإذا أتم أخذ بيد رجل ممن شهد تلك الركعة فقدمه ، ثم يتم هو صلاته (٩) ، وإذا سلم الإمام ، وفي المأمومين مسبوقون ، فقاموا لإتمام صلاتهم ، فقدموا من يتمها ، واقتلوا به جاز (١٠)
- (و) المتندى :

١ - شروط الاقتداء : لقد أحصينا من شروط صحة الاقتداء عند النخعي مايلي :

- | | |
|---------------------------------|-----------------------|
| (١) المجموع ١٣٠/٤ والمغنى ٢٣٦/٢ | (٢) ابن أبي شيبة ٩٥/١ |
| (٣) ابن أبي شيبة ٦٨/١ ب | (٤) ابن أبي شيبة ٤٧/١ |
| (٥) المغنى ٥٦١/١ | (٦) آثار ابن يوسف ٥٣ |
| (٧) المغنى ١٠٢/٢ | (٨) المغنى ١٠٤/٢ |
| (٩) ابن أبي شيبة ٧٨/١ ب | (١٠) المجموع ١٤٣/٤ |

الشرط الأول : ألا يفصل بين الإمام والمأموم طريق ، أو امرأة ، أو نهر أو بناء يحجب عنه الإمام ، وتشتبه معه حركات الانتقال على المأموم ، قال النخعي : من كان بينه وبين الإمام طريق ، أو امرأة ، أو نهر ، أو بناء ، فليس معه ^(١) وقال في الرجل يصلي بصلاة الإمام بينهما حائط قال : حدين مالم يكن بينهما طريق أو بناء ^(٢) ولذلك قيدنا البناء في الرواية الأولى بالبناء الذي تشتبه معه حركات انتقال الإمام على المأموم ، ولا يعتبر حاجزاً مغللاً بالافتداء صلاة المؤتم على سطح المسجد والإمام أسفل ، فعن حماد قال : سألت إبراهيم عن المؤذنين يؤذنون فوق المسجد ، ثم يصلون فوق المسجد - أي في وهم مؤتمون بالإمام - قال : يجزيهم ^(٣) ولكن لا يصلي المؤذن في صومعته ، فعن مغيرة قال : سألت إبراهيم عن المؤذن : يصلي في صومعته ، ويأتم بالإمام ، فكره ذلك ^(٤) ، وعن منصور قال : كان إلى جنب مسجدنا سطح عن يمين المسجد أسفل من الإمام ، فكان القوم هاربين في إمارة الحجاج ، وبينهم وبين المسجد حائطٌ طويلٌ يصلُّون على السطح ، ويأتمون بالإمام ، فذكرت ذلك لابراهيم ، فرآد حسنا ^(٥) .

الشرط الثاني : ألا يكون الإمام أدنى حالاً من المأموم ، ولذلك حالات :

الحالة الأولى : ذكر النخعي أنه يصح اقتداء مُتَتَفِّلٍ بمفترض (ر : صلاة / ١٨ ب ، ج) ولا يصح اقتداء مفترض بمصل فرضاً غير فرضه ، قال النخعي : من صَلَّى بقوم الظهر ، وهى له عصر ، تمت صلاته ، ويعبد من خلفه ^(٦) ، وذكر ابن حزم عن النخعي : أن للإمام مانوى ، وللاحقة دين

(١) آثار أبي يوسف ٦٥

(٢) عبد الرزاق ٨٢/٣ وآثار محمد ٣٠٤/١ ور : ابن أبي شيبة ٩١/١

(٣) آثار محمد ٣٠٣/١ وآثار أبي يوسف ٤٠ وابن أبي شيبة ٩١/١

(٤) ابن أبي شيبة ٩١/١ (٥) ابن أبي شيبة ٩١/١

(٦) ابن أبي شيبة ٧٢/١ وعبد الرزاق ٧/٢

ما نؤوا^(١) . - وإذا كان لا يصح اقتداء مفترض بمصل فرضا غير فرضه ، فلاَّ ن لا يصح اقتداء مفترض بمنفعل أولى ، وعلى هاتين الحالتين الأخيرتين يُحمَل ما رواه الإمام محمد بن الحسن عن النخعي : إذا دخلت في صلاة قوم ، وأنت لا تنوى صلاتهم ، لا تجزيك ، وإن نوى الإمام صلاة ونوى الذى خلفه غيرها أجزأت الإمام ، ولم تجزئهم^(٢) وما رواه أبو يوسف عن النخعي فى الرجل يدخل مع الإمام وهولا ينوى صلاته فصلاة الإمام تامة ، ويستقبل الرجل^(٣) . وفى مثل هذه الحالة تكون صلاته التى صلاها مع الإمام تطوعا ، قال النخعي فى الرجل يدخل مع القوم فى صلاتهم ، وليس ينويها ، قال - : هى تطوع^(٤) الحالة الثانية : عدم جواز اقتداء المتوضىء بالمتيسم ، قال النخعي - فى إمام قوم أصابته جنابة فلم يجد ماء ، قال - : ليؤم غيره^(٥) ..

الشرط الثالث : تقدم الإمام على المأموم ، قال النخعي : إذا كانوا ثلاثة يتقدمهم إمامهم^(٦) .

٢ - أحكام تتعلق بالمقتدى مرتبة حسب أفعال الصلاة :

- ينتظر الناس الإمام للصلاة وهم قعود ، فقد سأل زبير بن عدى إبراهيم : أقياما أم قعودا تنتظرون الإمام ؟ قال : بل قعودا . فإذا قال المؤذن فى الإقامة : حى على الفلاح ، فإنه ينبغى للقوم أن يقوموا فينصقوا ، فإذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة ، كبير الإمام^(٨) .

(١) المحلى ٢٣٦/٤

(٢) آثار محمد ٤٠٥/١

(٣) آثار أبى يوسف ٣٤

(٤) آثار محمد ٢٤٧/١

(٥) عبد الرزاق ٣٥٢/٢ والمجموع ١٦٣/٤

(٦) ابن أبى شيبه ٧٤/١ ب

(٧) عبد الرزاق ٥٠٥/١ وابن أبى شيبه ٦٢/١

(٨) آثار محمد ١٠٧/١

- وكان النخعي يكره الصلاة عند الإقامة^(١) كما كان يكره أن ينفرد الرجل يصلي في المسجد وحده والإمام في الصلاة ، كإثمه مشاق للإمام^(٢) ، ولكنه إن أقام المؤذن الصلاة ، وهو في الصلاة ، أمها ، ثم دخل في صلاة الإمام ، قال النخعي : إن كنت دخلت في شيء فأتته^(٣) ، وتفصيل ذلك : أن المصلي إما أن يكون عند إقامة الصلاة في صلاة تطوع ، أو فريضة ، فإن كان في صلاة تطوع ، وقد صلى أقل من ركعتين يتم ركعتين ، ويسلم ، ثم يدخل في صلاة الإمام ، وإن كان صلى أكثر من ركعتين فإنه يتمها أربعاً ويسلم ، ثم يدخل في صلاة الإمام ، قال النخعي : إذا افتتحت الصلاة تطوعاً ، فأقيمت الصلاة ، فاتم^(٤) . وقال : إن كان الرجل قائماً يصلي ، فسمع الإقامة يضيف إليها أخرى ، ولا يقطع^(٥) ، أما إذا كان في صلاة فريضة ، فقد روى مغيرة ، والأعمش ، والزبير بن عدي ، عن النخعي - في الرجل يصلي الفريضة في المسجد ، فيقيم المؤذن ، وهو في الركعة الأولى - قال : يتم إليها ركعة أخرى ، ثم يدخل في صلاة الإمام بتكبيره ، فإذا صلى الإمام ركعتين ، وجلس ، فتشهد ، سلم الرجل عن يمينه وعن شماله في نفسه ، ثم يقوم ، فيكبر ، ويصلي مع الإمام ما بقى من صلاته - أي : صلاة الإمام - تطوعاً ، لا يدخل في صلاة القوم إلا في شفع من صلاته^(٦) قال الزبير : ما شعرت أن أحداً يفعل هذا ، قال - أي : النخعي - إن هذا كان يصنعه من كان قبلكم^(٧) .

- وكان النخعي يكره الصلاة بين السواري^(٨) لأن ذلك يقطع صفوفهم ،

(٢) آثار أبي يوسف ٣٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ٧٣/١ ب

(١) عبد الرزاق ٤٣٧/٢

(٣) عبد الرزاق ٤٣٧/٢

(٥) ابن أبي شيبة ٧٣/١ ب

(٦) آثار محمد ٣٤٥/١ و آثار أبي يوسف ٤٣٩/٢ والمحلى ١١٥/٣

(٧) عبد الرزاق ٤٣٩/٢ والمحلى ١١٥/٢

(٨) نيل الاوطار ٢٠٤/٣ والمعنى ٢٢٠/٢

ويجب تتميم ، الصفوف وعدم ترك شيء من الخلل فيها ، قال النخعي :
إنما كان يُقال : لا تقم في الصف - يعنى الثانى - حتى يتكامل الصف
الأول ^(١) ، وروى عبد الرزاق عن الثورى ، عن عمرو بن قيس ، عن
حماد ، أو أحدهما عن إبراهيم ، أنه كان يكره أن يقوم الرجل في الصف
الثانى حتى يتم الصف الأول ، ويكره أن يقوم في الصف الثالث حتى
يتم الصف الثانى ، والإمام ينبغى أن يأمر بذلك ^(٢) .

- وإذا كان مع الإمام رجل واحد ، فيستحب أن يقوم عن يمينه ابتداء ،
قال النخعي : يستحب بيمين الإمام ^(٣) ، وقال : إذا صلى رجل واحد مع
الإمام أقامه عن يمينه ، ^(٤) فقله : « أقامه عن يمينه » يفيد أن الإمام
هو الذى يفعل ذلك ، ولا يكون هذا إلا قبل البدء فى الصلاة ، وفى رواية
أخرى أنه يقف خلف الإمام بياناً للتبعية ، فإذا ركع الإمام قبل مجئ
ثالث اتصل - المقتدى - بيمين الإمام ^(٥) قال النخعي : إذا أقيمت
الصلاة ، وليس فى المسجد إلا إمام ورجل ، قام خلفه ما بينه وبين الركعة ،
فإذا جاء واحد ، وإلا تقدم عن يمينه ^(٦) وقال : كنت أقوم خلف
الأسود ، حتى ينزل المؤذن ^(٧) . وإن كانوا ثلاثة يتقدمهم أحدهم ^(٨)
إماماً ، ويكون الاثنان خلفه ، ويحكى فى الاعتبار عنه أنهم إذا كانوا ثلاثة
يُصَفُّون جميعاً ، ويكون الإمام وسطهم ، وإن كانوا أكثر يتقدمهم
الإمام ^(٩) ، وما حكاها فى الاعتبار يتفق مع فعل عبد الله بن مسعود -
رضى الله عنه - وإذا دخل المأموم ، فوجد فى الصف فرجة دخل فيها ،

(١) آثار محمد ١٩٥/١ (٢) عبد الرزاق ٤٣٩/٢

(٣) ابن أبى شيبة ٥٢/١ ب

(٤) ابن أبى شيبة ٧٤/١ ب وآثار محمد ٣٠٧/١

(٥) نيل الأوطار ١٩٠/٣

(٦) عبد الرزاق ٤١٠/٢ وابن أبى شيبة ١٢١/١

(٧) ابن أبى شيبة ٤٧/١ ب (٨) عبد الرزاق ٤١٠/٢

(٩) الاعتبار ١٠٨

فإن لم يجد يجذب رجلاً ، فيقوم معه ^(١) ، فعن عمرو بن ميمون : قلت لإبراهيم : أجيء إلى الصف وقد امتلاً ، قال : مر رجلاً فأقمه معك ^(٢) . فإن صلى خلف الصف وحده لم تجز صلاته ، ووجب عليه إعادتها ، فقد سئل النخعي - عن رجل يجيء ، وقد تم الصف ، قال - : إن قدر أن يدخل معهم في الصف ، أو يجذب رجلاً فيصلي معه ، فإن صلى وحده فليعد الصلاة ^(٣) وقال في الرجل يجد الصف مستويا ، قال : يؤخر رجلاً ، فإن لم يفعل لم تجز صلاته ^(٤) وفي آثار أبي يوسف : أن صلاة من يصلي خلف الصف وحده جائزة ، فقد روى عن النخعي - في الرجل يصلي فوق المسجد مع الإمام ، والإمام في أسفل ، أو يصلي في الصف وحده - : أنه يُجزيه ذلك ^(٥) .

- ولا يسبق المقتدى الإمام في تكبيرة الافتتاح ، فإن كبر قبله لم تصح صلاته ، قال النخعي : إذا كبر الرجل في افتتاح الصلاة قبل الإمام فصلاته فاسدة ^(٦) .

- ولا يقرأ المقتدى خلف الإمام ، بل يسمع ، وينصت ، عملاً بقوله تعالى - في سورة الأعراف - ٢٠٤ - : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ فقد نزلت هذه الآية في الصلاة المكتوبة ^(٧) ، ولأن قراءة الإمام تكفي المأموم ، فقد كان النخعي يقول : « تكفيك قراءة الإمام » ^(٨) وهو يتابع في ذلك معلم العراق الأول عبد الله بن مسعود الذي قال حين

(١) المغني ٢/٢١٦ والمجموع ٤/١٩٣ .

(٢) ابن أبي شيبة ١/٩١

(٣) المحلى ٤/٦٠

(٤) عبد الرازق ٢/٥٩ ور : المجموع ٤/١٩٢ والمغني ٢/٢١١ ونيل الأوطار

٣/١٩٧ .

(٥) آثار أبي يوسف ٢٠: ٤٠٢٠

(٧) تفسير الطبري ١٣/٣٤٨ والمغني ١/٥٦٣

(٨) ابن أبي شيبة ١/٥٧ ب

(٦) آثار أبي يوسف ٢١

سمع ناساً يَقْرَءُونَ مع الإمام : « أما آن لكم أن تفقهوا ، أما آن لكم أن تعقلوا ﴿ وإذا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ - كما أمركم الله » (١) وأستاذه علقمة بن قيس الذى ينقل عنه إبراهيم أنه ما قرأ فيها يُجَهَر ، ولا فيما لا يُجَهَر به ، ولا فى الركعتين الأخيرتين أم القرآن ولا غيرها خلف الإمام (٢) ، ولهذا كان النخعى يعتبر قراءة المقتدى خلف الإمام فى الصلاة بدعة محدثة ، فيقول : الذى يقرأ خلف الإمام مشاق (٣) ، ويقول : إن أول من قرأ خلف الإمام رجل اتهم (٤) ، ويبين لنا أن القراءة خلف الإمام قد أخذت زمن عبيد الله بن زياد ، حين اتهمه الناس ، وأسأوا الظن به ، وقالوا : إنه لا يعبأ بأمر الصلاة ، حتى إنه لا يقرأ فى صلاته ، ولذلك جعل الناس إذا سمعوه يقرأ لا يقرءون ، وإذا لم يسمعه قرأوا خلفه ، قال النخعى : ما كانوا يقرءون خلف الإمام ، حتى كان ابن زياد ، فقبل لهم : إذا لم يجهر لم يقرأ فى نفسه فقرأ الناس (٥) .

- ولا يرفع المقتدى رأسه قبل إمامه ، فإذا فعل ذلك ، والإمام ساجد ، فليعد ، فليسجد (٦) ، ولا يسلم قبل الإمام ، فإن فعل فصلاته فاسدة ، قال النخعى فى الرجل يجلس خلف الإمام قدر التشهد ثم ينصرف قبل الإمام - أى قبل أن يسلم الإمام - قال : لا يجزيه (٧) .

- وإذا سها المقتدى ، وحفظ الإمام ، فليس على المقتدى سجود سهو ، وإذا سها الإمام وحفظ المقتدى سجد للسهو مع الإمام ، فإن لم يسجد الإمام فليس على المقتدى سجود سهو أبداً (٨) و (ر : صلاة / ١١ هـ) .

(٢) آثار محمد ١/ ١٦٣

(١) تفسير الطبرى ١٣/ ٣٤٦

(٤) موطأ الحسن ٦٢

(٣) ابن أبى شيبة ١/ ٥٧

(٦) ابن أبى شيبة ١/ ٦٩ ب

(٥) عبد الرزاق ٢/ ١٤١

(٨) ر آثار أبى يوسف ٥٣

(٧) آثار محمد ١/ ٤٧٥

- وقال النخعي - في الرجل ينام خلف الإمام ، حتى يركع الإمام ، ويسجد ، ثم ينتبه النائم ، قال - : « يتبع الإمام فيصلي ما سبق به » ^(١) .
- وإذا سلم الإمام فلا يتحول الرجل - المقتدى - حتى ينفصل الإمام ، إلا أن يكون الإمام لا يفقه أمر الصلاة ^(٢) .
- وحين يُسَلَّمُ المقتدى في الصلاة عن يمينه ينوى الرجال والنساء والحفظة والإمام إن كان في الجانب الأيمن ، ويسلم في الجانب الأيسر كذلك ، وينوى الإمام إن كان فيهم ^(٣) .
- وإذا عَرَضَ للمقتدى شيء ، وكان رجلاً سبَّح ، وإن كانت امرأة صفقت ، قال النخعي : التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء في الإذن ^(٤) .
- ٣- المسبوق : إذا دخل المسبوق المسجد والقوم ركوع فليركع - قبل وصوله الصف - من غير أن يشتد ^(٥) ، ويكفيه تكبيرة واحدة لتحريمه ، والركوع ، قال النخعي : إذا دخل الإمام في الركوع يجزيه تكبيرة واحدة ، وإن كبر اثنين فهو أحب إلينا ^(٦) ، ولا يعتد بالركعة إلا إذا شارك الإمام فيها بالركوع ، فإن رفع الإمام رأسه قبل أن يركع المقتدى ، فلا يعتد بتلك الركعة ، قال النخعي : إذا دخلت المسجد ، والإمام راكع ، فكبرت ، ثم لا تركع حتى يرفع رأسه فلا تعتدّها ^(٧) ، وإذا أدرك المسبوق الإمام في السجود ، سجد معه ، ولا يعتد بهذه السجدة ، قال النخعي : إذا أدركت مع الإمام سجدة فاسجد معه ، ثم انهض بها ، ولا تزدد عليها ، ولا تعتد بها ^(٨) - وإذا

(٢) آثار محمد ٢٥٧/١

(١) ابن أبي شيبة ٧١/١

(٤) عبد الرزاق ٤٥٧/٢

(٣) آثار أبي يوسف ٣٧

(٥) آثار محمد ٣٤٧/١

(٦) عبد الرزاق ٢٧٨/٢ وابن أبي شيبة ٣٨/١ والمغني ٥٠٤/١

(٧) عبد الرزاق ٢٧٩/٢

(٨) عبد الرزاق ٢٨٧/٢ وابن أبي شيبة ٣٩/١ ب واختلاف أبي حنيفة

وابن أبي ليلى ١١٠

كنت جالساً في وتر والإمام في شفع لا تشهد^(١) ، وفي رواية أخرى : أنه يتشهد في كل قعود مع الإمام ، قال النخعي - في رجل سبقه الإمام بشيء من صلاته : أيتشهد كلما جلس الإمام ؟ قال - : نعم ، قال : فيرد السلام إذا سلم الإمام ؟ قال : إذا فرغ من صلاته رد السلام^(٢) .

ولا ينهض المسبوق لقضاء ما فاتته من الصلاة حتى ينحرف الإمام عن القبلة^(٣) ، ويقرأ فيما يقضيه مما فاتته مع الإمام ، قال النخعي في الرجل يفوته بعض الصلاة مع الإمام قال - : إنه يقرأ فيما مضى^(٤) وقال : اقرأ فيما تقضى^(٥) وكان إبراهيم نفسه يقرأ فيما يقضى^(٦) ويجهر في قراءته فيما يقضيه مما فاتته من الصلوات الجهرية ، قال النخعي : كانوا يحبون لمن سبق ببعض الصلاة في الفجر والمغرب والعشاء إذا قام يقضى أن يجهر بالقراءة ؛ كي يعلم من لا يعلم أن القراءة فيما يقضى^(٧) .

- ويعتبر المسبوق مُدْرِكًا لصلاة الجمعة ، ويصليها ركعتين ، إذا أدرك الإمام في القعود الأخير قال النخعي : الرجل يأتي المسجد يوم الجمعة والإمام قد جلس في آخر صلاته ، قال : يكبر تكبيرة ، فيدخل معهم في صلاتهم ، ثم يكبر تكبيرة ، فيجلس معهم ، فيتشهد ، فإذا سلم الإمام قام فركع ركعتين^(٨) .

- والمسبوق في الصلاة في أيام التشريق : هل يأتي بتكبيرات التشريق مع الإمام ، أم يأتي بها بعد أن يقضى ما فاتته ؟ روايتان عن النخعي ، روى غيرُهُ عنه في رجل تفوته بعض الصلاة مع الإمام أيام التشريق ، قال :

(٢) آثار محمد ٣٥٤/١

(١) عبد الرزاق ٢٠٩/٢

(٤) آثار أبي يوسف ٢٦

(٣) ابن أبي شيبة ٤٧/١ ب

(٦) ابن أبي شيبة ١٠١/١

(٥) عبد الرزاق ٢٢٧/٢

(٨) آثار محمد ٣٤٩/١

(٧) ابن أبي شيبة ٥٥/١ ب

يكبّر مع الإمام إذا كبر ، ثم يقوم فيقضى ما فاتته ^(١) ، وروى حمّاد عن إبراهيم أنه يقوم فيقضى ، فإذا فرغ من صلاته كبّر بعد ^(٢) .

- عدم إعادة المأموم صلاته التي صلاها خلف الإمام على غير طهارة .
(ر : صلاة / ١٨ آ) .

٢١ - صلاة الجمعة :

(أ) وقتها : وقت صلاة الجمعة وقت صلاة الظهر . ^(٣)

(ب) اتيانها : إذا أراد أن يأتي صلاة الجمعة فيستحب له أن يأتيها ما شياً ، فقد كان النخعي يكره الركوب في العيد والجمعة ^(٤) .

(ج) سنتها القبلية : يصلى قبل فرض الجمعة أربع ركعات ، فقد كانوا يصلون قبل الجمعة أربعاً ^(٥) .

(د) على من تجب الجمعة :

١ - تجب الجمعة على الرجال دون النساء ، فقد كان لإبراهيم ثلاث نسوة فما كان يدعهن يخرجن إلى جمعة ولاجماعة ^(٦) ولكن إن أتت المرأة الجمعة أجزأتها عن صلاة الظهر ، قال النخعي : المرأة تأتي الجمعة تصلى ركعتين تجزئ عنها ^(٧) .

٢ - ولا تجب الجمعة على خائف ، فقد روى موسى بن مسلم قال : شهدت إبراهيم التيمي ، وإبراهيم النخعي ، وزراً ، وسلمة بن كهيل ، فذكر زراً والتيمي ، فصلوا الجمعة أربعاً في مكانهم خائفين ^(٨) أي : صالوا الظهر .

(١) عبد الرزاق ٣٢٣/٢

(٢) عبد الرزاق ٣٢٣/٢

(٣) ابن أبي شيبة ٧٧/١

(٤) عبد الرزاق ٢٨٩/٣

(٥) ابن أبي شيبة ٨٠/١ ب

(٦) ابن أبي شيبة ١٠٧/١

(٧) ابن أبي شيبة ٧٧/١ ب

(٨) ابن أبي شيبة ٨٠/١ ب

- ٣- وفي وجوب صلاة الجمعة على المسافر يذهب النخعي إلى : أن الجمعة واجبة عليه ؛ لأن الجماعة واجبة عليه ، فالجمعة أولى ^(١) .
- ٤- ولا تجب الجمعة على أهل البادية ، وإنما تجب على أهل الأمصار ^(٢) .
- قال النخعي : لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ^(٣) وقال : كانوا لا يجمعون في العساكر ^(٤) . فإن كان بين الرجل والمصر فرسخان وجبت عليه الجمعة ، قال النخعي : تؤتى الجمعة من فرسخين ^(٥) .
- ٥- وليس على أهل السجون الجمعة ^(٦) .
- ٦- ولا تجوز صلاة الجمعة إلا جماعة ، وأقل ما تقدّر به الجماعة : الإمام وواحد معه ، فإذا كان واحد مع الإمام صليا الجمعة بخطبة وركتين ^(٧) .

(هـ) اجتماع عيد وجمعة : وإن اتفق عيد في يوم جمعة سقط حضور الجمعة

عمن صَلَّى العيد غير الإمام ^(٨) قال النخعي : إذا اجتمع جمعة وعيد في يوم واحد يجزيه الأول منهما ^(٩) - أي : العيد .

- (و) الخطبة : ١- الخطبة شرط في الجمعة لاتصح بدونها ^(١٠) فإذا لم يخطب الإمام الجمعة صلى أربعاً ^(١١) قال النخعي : إذا لم يخطب الإمام يوم الجمعة فصل أربعاً ^(١٢) .

(١) المغنى ٣٣٨/٢ .

(٢) المغنى ٣٣١/٢ والمجموع ٣٧٥/٤

(٣) ابن أبي شيبة ٧٦/١

(٤) ابن أبي شيبة ٧٦/١

(٥) ابن أبي شيبة ٧٦/١ ب وعبد الرزاق ١٦١/٣ والمحلى ٥٥/٥ والفرسخ ثلاثة أميال .

(٦) ابن أبي شيبة ٨٤/١

(٧) المحلى ٤٦/٥ ور : نيل الاوطار ٢٤٦/٣

(٨) المغنى ٣٥٨/٢

(٩) ابن أبي شيبة ٨٧/١ وعبد الرزاق ٣٠٤/٣

(١٠) المغنى ٣٠٢/٢

(١١) ابن أبي شيبة ٧٩/١ وسنن البيهقي ١٩٦/٣

(١٢) آثار أبي يوسف ٧٣ وعبد الرزاق ١٧١/٣

٢- ومن دخل والإمام يخطب جلس دون أن يصلي شيئاً ، لا تحية ولا غيرها^(١) ، ويجعل وجهه قِبَلَ المنبر^(٢) ، ولا بأس أن يحتسب في جلسته ، فقد كان النخعي يحتسب يوم الجمعة والإمام يخطب^(٣) .

٣- ويرخص للبعيد الذي لا يسمع الخطبة أن يقرأ القرآن ، ويذكر الله ، ويصلي على النبي^(٤) ، قال النخعي : إني لأقرأ جُزئِي إذا لم أسمع الخطبة يوم الجمعة^(٥) وسأل إبراهيم علقمة : أقرأ في نفسي أثناء الخطبة ؟ قال : لعل ذلك أن لا يكون به بأس^(٦) ، ورخص النخعي برد السلام ، وتشميت العاطس والإمام يخطب^(٧) ، لأن رد السلام واجب ، وتشميت العاطس سنة ، ولأن هذا هو الذي كان عليه عمل الصحابة ، فقد روى النخعي أنهم كانوا يردون السلام والإمام يخطب ، ويشمتون العاطس^(٨) - وروى عنه وجوب السكوت أثناء الخطبة ، فلا يرد سلاماً ، ولا يشمت عاطساً^(٩) - ونقل عن النخعي أنه رخص في الكلام أثناء الخطبة ، لاحتين قراءة القرآن فيها^(١٠) ، إذ يجب الإنصات ، ولا يجب الإنصات في غير ذلك من الخطبة^(١١) وقد كان هو يتكلم والحجاج يخطب^(١٢) وقد شوهد مرة يتكلم مع

(١) المغنى ٣١٩/٢ وطرح التثريب ١٨٣/٣ ونيل الاوطار ٢٧٣ المجموع ٤٢٩/٤

(٢) ابى أبى شيبة ٧٨/١ ب وآثار ابى يوسف ٧٢

(٣) المحلى ٦٧/٥ والمجموع ٤٥٩/٤ والانوار ٢٢٧/١

(٤) المغنى ٢٢٢/٢ (٥) عبد الرزاق ٢١٣/٣

(٦) المغنى ٣١٩/٢ وطرح التثريب ١٨٣/٣ ونيل الاوطار ٢٧٣/٣ والمجموع ٤٢٩/٤

(٧) آثار محمد ٤٦٨/١ وآثار ابى يوسف ٧٣ وطرح التثريب ٢٠٠/٣ والمحلى ٦٦/٥ وعبد الرزاق ٢٢٩/٣

(٨) ابن أبى شيبة ٧٨/١ (٩) ابن أبى شيبة ٧٩/١

(١٠) بداية المجتهد ٥٦/١ وطرح التثريب ١٩٤/٣

(١١) المجموع ٣٩٧/٤ (١٢) المغنى ٣٢٠/٢ والمحلى ٦٤/٥

رجل ، ومرة يتكلم مع سعيد بن جبير أثناء الخطبة^(١) - وروى
إباحة الكلام أثناء الخطبة عن الشعبي ، وسعيد بن جبير ، والنخعي
وأبي بردة ، قال ابن عبد البر : وفعلهم هذا مردود بالسنة الثابتة ،
وعلى سبب قولهم هذا بعدم بلوغهم حديث النهي عن الكلام أثناء الخطبة
فقال : وأحسن أحوالهم أنهم لم يبلغهم الحديث في ذلك ؛ لأنه حديث انفرد
به أهل المدينة ، ولا علم لتقدمي أهل العراق به^(٢) . ولكن علل ابن
حزم ذلك بعلة أخرى ، وهي أن الحجاج وخطباؤه كانوا يلعنون عليا
والزبير رضي الله عنهم^(٣) ، ويؤيد ما ذكره ابن حزم قول النخعي :
« إِنَّا لَمْ نَوْمِرَ أَنْ نَنْصِتَ لِهَذَا »^(٤) ، أي للحجاج ، وليس صحيحاً
أن الأمر بالإنصات أثناء الخطبة لم يبلغ متقدمي فقهاء العراق ، فقد
بلغ النخعي بالذات ، ويدل على ذلك قوله : إِنَّا لَمْ نَوْمِرَ أَنْ نَنْصِتَ
لهذا ، ولكن النخعي فسر ذلك الأمر بأنه واجب عندما يأمر الخطيب
بالمعروف وينهى عن المنكر ، أما عندما يلعن أصحاب رسول الله فإن
الأمر يختلف ، وكيف لم تبلغ أحاديث الأمر بالإنصات متقدمي فقهاء
العراق وأستاذهم ومعلمهم الأول عبد الله بن مسعود أحد الذين حملوا
وروا بعض هذه الأحاديث ؟ فعن جابر بن عبد الله قال : دخل عبد الله
ابن مسعود المسجد والنبي يخطب ، فجلس إلى جنبه أبي بن كعب ،
فسأله عن شيء ، أو كلمه بشيء ، فلم يرد عليه أبي ، فظن ابن مسعود
أنها مَوْجَدَةٌ ، فلما انقضى النبي من صلاته قال ابن مسعود : يا أباي :
ما منعك أن ترد علي ؟ قال : إنك لم تحضر معنا الجمعة ، قال : ولم ؟

(١) ابن أبي شيبة ٧٩/١ ب ور : طرح التثريب ١٩٣/٣

(٢) طرح التثريب ١٩٤/٣ ور : فتح الباري ٦٦/٣ .

(٣) المحلى ٦٤/٥

(٤) المغنى ٣٢٠/٢ و طرح التثريب ١٩٣/٣ .

قال : تَكَلَّمْتُ وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ ، فَقَامَ ابْنُ مَسْعُودٍ
فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ :
« صَدَقَ أَبِي ، أَطْعَمَ أَبِيًّا ^(١) » بَلْ إِنْ النَّخْعَى نَفْسَهُ يَرَوِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ ، فَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : اسْتَقْرَأَ رَجُلٌ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ وَالْإِمَامَ
يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَلَمْ يَكَلِّمْهُ عَبْدُ اللَّهِ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ لَهُ
عَبْدُ اللَّهِ : الَّذِي سَأَلْتَ عَنْهُ نَصِييُكَ مِنَ الْجُمُعَةِ ^(٢) ، وَلِذَلِكَ يَرَوِي عَنْ
النَّخْعِيِّ وَجُوبُ الْإِنْصَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَثْنَاءَ الْخُطْبَةِ ، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ
كَانَ يُشِيرُ بِإِشَارَةٍ لِمَنْ سَمِعَهُ يَتَكَلَّمُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْ أَنْصَتَ ^(٣) وَقَالَ -
فِي الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَالَ - : يَضْعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ^(٤) .
وِخْلَاصَةُ رَأْيِ النَّخْعِيِّ فِي ذَلِكَ هُوَ : أَنَّ الَّذِي لَا يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ يَجُوزُ
لَهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ ، وَيَذْكُرَ اللَّهَ ، وَيَرُدَّ السَّلَامَ ، وَيَشْمَتِ الْعَاطِرَ أَثْنَاءَ
الْخُطْبَةِ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِشَيْءٍ غَيْرِ هَذَا ، أَمَّا الَّذِي يَسْمَعُهَا فَعَلَيْهِ الْإِنْصَاتُ
لِكُلِّ حَالٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحْتَوَى الْخُطْبَةِ سَبَابًا أَوْ شَتَائِمَ لِلصَّالِحِينَ مِنْ
عِبَادِ اللَّهِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، فَلَا يَنْصِتُ لَهَا إِلَّا عِنْدَمَا يَتْلُو الْخُطِيبُ آيَةَ
مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، أَوْ حَدِيثًا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، فَيَنْصِتُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
لَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا بِالْإِنْصَاتِ لِلْمَنْكُرِ .

وَلَا يَكْرَهُ الْكَلَامَ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي الْخُطْبَةِ ^(٥) أَمَّا الْكَلَامُ بَعْدَ نَزُولِ
الْخُطِيبِ حَتَّى تَنْقُضِيَ الصَّلَاةَ فَعَنْ النَّخْعِيِّ فِيهِ رَوَايَتَانِ : الْأُولَى : أَنَّهُ

(١) قَالَ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدَ : « رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِنَحْوِهِ :

وَفِي الْكَبِيرِ بِاخْتِصَارٍ ، وَرَجَالَ أَبِي يَعْلَى ثَقَاتٌ .

(٢) قَالَ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدَ : رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَرَجَالُهُ ثَقَاتٌ .

(٣) طَرَحَ التَّثْرِيبَ ١٩٤/٣ . (٤) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٧٨/١ ب .

(٥) الْمَغْنَى ٣٢٤/٢ وَالْمَحَلَّى ٧٣/٥ .

لا يكره الكلام أثناء ذلك^(١) ، والثانية : كراهة الكلام بعد نزول الإمام عن المنبر حتى يقضى الصلاة^(٢) .

أما عمل النخعي أيام الحجاج فقد كان كما يلي : أنه كان يصلي الظهر في بيته ، ثم يأتي الجمعة متأخراً ، فيجلس لا ينصت أثناء الخطبة ؛ لأنه يرى عدم وجوب الإنصات لمثل خطب الحجاج ؛ لما فيها من سب الصحابة ، فإذا قاموا إلى الصلاة صلى معهم ركعتين ، هي لهم الجمعة وله نافلة ، قال أبو يوسف : كان يعجىء يوم الجمعة والإمام يخطب ، وروى ابن أبي شيبة عن إبراهيم بن مهاجر قال : كان الحجاج يؤخر الجمعة ، فكنت أصلي أنا وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير الظهر ، ثم نتحدث وهو يخطب ، ثم نصلي معهم ، ثم نجعلها نافلة^(٤) .

(ز) القنوت فيها : ورفع اليدين والقنوت في الجمعة بدعة^(٥) .

(ح) فساده : وإذا زوحم عن الركوع أو السجود حتى سلم الإمام فإنه يتمها الجمعة^(٦) .

(ط) السبوق فيها : ومن أدرك الجمعة بعد ما يفرغ الإمام من الصلاة ، غير أنه قبل أن يسلم ، فإنه يصلي الجمعة ، وقد أدرك الجمعة^(٧) ، قال النخعي : من أدرك الناس يوم الجمعة جلوساً صلى ركعتين^(٨) .

(ي) فواتها : وإذا فاتته الجمعة - أو لم يكن من أهلها - يجوز له أن يصلي الظهر بجماعة^(٩) .

- (١) المحلى ٧٣/٥ والمغنى ٣٢٤/٢ . (٢) ابن أبي شيبة ٧٩/١ ب .
 (٣) آثار أبي يوسف ٦١ . (٤) ابن أبي شيبة ٨٢/١ والأنوار ٢/١ .
 (٥) ابن أبي شيبة ٨١/١ عبد الرزاق ١٩٤/٣ .
 (٦) المجموع ٤٤٦/٤ وابن أبي شيبة ٨٣/١ ب .
 (٧) آثار أبي يوسف ٧٢ .
 (٨) ابن أبي شيبة ٨٠/١ والمحلى ٧/٥ و : المجموع ٤٣٤/٤ والمغنى ٣١٢/٢ .
 (٩) المغنى ٣٤٥/٢ .

٢٣ - صلوات النوافل :

(١) مقدمات : ١ - كل نافلة يصليها في النهار فإنه يصليها أربعاً ، قال النخعي : صلاة النهار أربع^(١) ، أما نافلة الليل فهي مثنى مثنى ، قال النخعي : إذا أوتر ، ثم قام يصلي ، فليصل مثنى مثنى^(٢) ، وهذا هو الأفضل ولكن إن صلى عشرين ركعة بتسليمة جاز ، قال النخعي : صلاة الليل مثنى مثنى ، تسلم في ركعتين إن شئت ، وإن شئت صليت خمسين ركعة لم تسلم بينهما وسلمت في آخرهن ، وإن شئت صليت ركعتين وإن شئت أربعاً ، لا تفصل بينهما ، إلا أربعاً قبل الظهر تسلم في آخرهن^(٣) .

٢ - ويكفي أن يقرأ التشهد في القعود دون الصلوات الإبراهيمية ، فقد سئل النخعي عن صلاة الليل فقال : يكفيك التشهد في كل ركعتين إلا أن تكون لك حاجة^(٤) .

٣ - ويستحب المداومة على السنن ، قال النخعي : كان يعجبهم الزيادة في العمل ، ويكرهون نقصان ، والأقسام ديمة ، فإن فاتهم شيء من الليل قضوه بالنهار^(٥) .

٤ - والتطوع في البيت أفضل من التطوع في المسجد ، فعن الأعمش قال : ما رأيت إبراهيم متطوعاً في مسجد قوم^(٦) ، وكان يكره للإمام أن يتطوع في المكان الذي صلى فيه الفريضة^(٧) .

(١) ابن أبي شيبة ٩٦/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٩٧/١ ب والمغني ١٦٣/٢ ونيل الأوطار ٤٩/٣ وطرح الشريب ٧٤/٣ .

(٣) آثار أبي يوسف ٥٢ .

(٤) عبد الرزاق ٥١/٣ .

(٥) ابن أبي شيبة ٩٦/١ .

(٦) ابن أبي شيبة ٨٩/١ ب .

(٧) ابن أبي شيبة ٩٣/١ .

٥- ويكره التطوع عند إقامة الصلاة ، لا فرق بين الصباح وغيره ^(١) ، كما يكره التطوع بعد طلوع الفجر ^(٢) .

٦- ويجوز أن يؤدي صلاة التطوع قاعداً ، ويستحب له في هذه الحالة أن يفتتح صلاته بركعتين قائماً ^(٣) وقد اختلفت الرواية عنه في كيفية القعود في صلاة التطوع لمن يصلي قاعداً ^(٤) فنقل عنه أنه قال : إذا صلى جالساً جعل قيامه متربعا ^(٥) وإذا أراد أن يركع ثني فخذ ، كما يجلس في الصلاة ، ثم ركع وسجد ^(٦) - كما نقل عنه أنه كره أن يصلي مربعا ، فقال : اجلس غير جلستك للحديث ^(٧) .

٧- وتجوز صلاة التطوع في السفر على ظهر الدابة حين مسيرها ، تاركاً التوجه نحو القبلة ، وراكعاً ساجداً على ظهر دابته بالإيماء ، قال النخعي : كانوا يصلون على ظهور دوابهم حيث توجهوا غير الفريضة والوتر ^(٨) .

أقسام النوافل :

النوافل على ثلاثة أقسام :

الأول : النوافل المقرونة بالأوقات ، كسنن الرواتب ، وقيام الليل ، والضحي ، والترابيح ، والعيدان .

والثاني : النوافل المقرونة بالأسباب ، كصلاة الكسوف والخسوف ، والاستسقاء ، وتحية المسجد ، والاستخارة ، والحاجة ، والتسبيح ، ونحوها .

- | | |
|---|------------------------|
| (١) نيل الأوطار ٩٠/٣ . | (٢) المغني ١١٦/٢ . |
| (٣) عبد الرزاق ١٦٦/٢ وابن أبي شيبة ٥٩/١ . | (٤) المغني ١٤٢/٢ . |
| (٥) ابن أبي شيبة ٩١/١ . | (٦) عبد الرزاق ٤٦٧/٢ . |
| (٧) ابن أبي شيبة ٩٠/١ ب . | (٨) عبد الرزاق ٥٧٤/٢ . |

والثالث : إعادة فرض صلاة .

(ب) سنن الرواتب : نعى بها تلك التى تقترب مع الفرائض ، قال النخعى : كانوا يعدون من السنة أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، قال : وكانوا يركعون قبل العصر ركعتين ، ولا يعدونها من السنة ، وبعد المغرب ركعتين ، وبعد العشاء ركعتين ، وقبل الفجر ركعتين ^(١) - ولكن الركعتين اللتين قبل الفجر والأربع التى قبل الظهر أكد من غيرها من سنن الرواتب ؛ لأن أصحاب رسول الله كانوا أشد مثابرة عليهما ، قال النخعى : لم يكن أصحاب محمد على شيء من التطوع أشد مثابرة منهم على أربع قبل الظهر ، وركعتين قبل الفجر ^(٢) فمن دخل المسجد فوجد الإمام يصلى فرض الفجر ، ولم يكن الدخول قد ركع ركعتى سنة الفجر ، فليقتد بالإمام ، قال النخعى - فى الذى يجد الإمام يصلى ولم يركع ركعتى الفجر - قال : يبدأ بالمكتوبة ^(٣) ، ثم ليصل ركعتى سنة الفجر بعد انتهائه من الفريضة . ولا يُصلى شيء من الصلوات بعد فريضة الفجر حتى تطلع الشمس إلا لركعتى سنة الفجر ، قال النخعى : كانوا يكرهون إذا طلع الفجر أن يصلوا إلا ركعتين ^(٤) . - وكان النخعى يكره الضجعة والكلام - إلا الحاجة - بعد سنة الفجر ، فقال عن الضجعة : هى ضجعة الشيطان ^(٥) وقال فى الكلام : لا تتكلم بعد سنة الفجر إلا أن تكون لك حاجة ^(٦) وقال أيضاً : لا بأس أن يسلم ويتكلم بالحاجة بعد ركعتى الفجر ^(٧) .

(١) عبد الرزاق ٦٩/٣ . (٢) آثار أبي يوسف ٢٠ .

(٣) المحلى ١١١/٣ . (٤) ابن أبى شيبة ١٠٤/١ .

(٥) ابن أبى شيبة ٩٣/١ ب ونيل الأوطار ٢٤/٣ .

(٦) ابن أبى شيبة ٩٣/١ . (٧) ابن أبى شيبة ٩٣/١ .

ومن السنن الرواتب : أربع قبل الظهر ، وأربع بعد الجمعة لا يفصل بينهما بتسليم^(١) ، وكان النخعي يستحب إذا فاتته الأربع قبل الظهر أن يصليها بعده^(٢) . أما تلك الركعتان اللتان قبل المغرب فليستتا من السنن في شيء ، قال النخعي : لم يصل أبو بكر ولا عمر ولا عثمان الركعتين قبل المغرب^(٣) بل كان النخعي يعتبرها بدعة^(٤) قال حماد : سألت إبراهيم عن الصلاة قبل المغرب فنهاه عنها^(٥) ، ولعل الذي حدا بالنخعي لأن يأخذ بكراهة الركعتين قبل المغرب هو ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من الحث عن تعجيل صلاة المغرب ، وصلاتهما تؤدي إلى تأخيرها ، وعدم استحباب الخلفاء الأربعة - وآخرين من الصحابة - صلاة هاتين الركعتين قبل المغرب^(٦) .

- فالرواتب الرباعية كما ذكرها النخعي هي : أربع قبل الظهر ، وأربع قبل الجمعة ، وأربع بعد الجمعة . لا يفصل بينهما بتسليم^(٧) .
- ولا تشرع الزيادة في الرواتب ، قال حماد : سألت إبراهيم : أزيد في الأربع قبل الظهر ؟ فقال لي : طَوَّلْهُنَّ^(٨) .

(ج) صلاة الضحى : هي النافلة التي يؤديها المصلى وقت الضحى ، من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى قبيل استوائها في كبد السماء وهي كسائر النوافل يترخص المرء بتركها في السفر . وقد كان النخعي لا يصلي الضحى في السفر^(٩) .

- | | |
|----------------------|----------------------|
| (١) آثار محمد ٢٨٠/١ | (٢) عبد الرزاق ٦٩/٣ |
| (٣) عبد الرزاق ٤٣٥/٢ | (٤) نيل الأوطار ٨/٢ |
| (٥) آثار محمد ٣٧٤/١ | (٦) نيل الأوطار ٨/٢ |
| (٧) آثار أبي يوسف ٧٣ | (٨) آثار أبي يوسف ٢٨ |
| (٩) عبد الرزاق ٢٠٢/٣ | |

(د) صلاة التراويح : يخبرنا النخعي أن الناس كانوا يصلون خمس ترويعات في رمضان ^(١) ، وهذا يعني أنهم كانوا يصلون التراويح في عصره عشرين ركعة ، لأن كل ترويعة أربع ركعات ، ولا يشترط أن يؤدي الرجل التراويح بجماعة ؛ لأن الصحابة كانوا لا يرون بأساً أن يصلي الرجل وحده في مؤخرة المسجد في رمضان والإمام يصلي ^(٢) ، بل كانت صلاة الرجل التراويح وحده أحب إلى النخعي من صلاته مع الإمام ، فقد كان يقول : لو لم يكن معي إلا سورة أو سورتان لأن أرددهما أحب إلى من أن أقوم خلف الإمام في شهر رمضان ^(٣) وكان هو لا يقوم الليل مع الناس في شهر رمضان ، بل يقوم وحده ^(٤) .

— وتجوز إمامة المرأة النساء في صلاة التراويح (ر : صلاة / ١٥٢٠) .

(هـ) صلاة العيد :

١- لا يصلي العيد إلا في مصر جامع ، قال النخعي : لا تشريق إلا في مصر جامع ^(٥) .

٢- وكان النخعي يكره خروج النساء في العيد ، وفي رواية أنه كره للشابة أن تخرج إلى العيدين ^(٦) ، وكان يقول : لا نعرف خروج النساء في العيدين عندنا ^(٧) ، ولعل الذي دفعه إلى هذا ما أحدثته النساء بعد عصر النبوة ، وعدم وصول الحديث إليه .

٣- وإن خاف فوات العيد تيمم وأدركها ، قال النخعي : يتيمم للعيدين والجنائز ^(٨) و (ر : تيمم / ٣ ج) .

-
- (١) آثار أبي يوسف ٣١ . (٢) عبد الرزاق ٢٦٤/٤ .
 (٣) ابن أبي شيبة ١٠٨/١ وعبد الرزاق ٢٦٤/٤ .
 (٤) طرح التثريب ٩٦/٣ .
 (٥) ابن أبي شيبة ٧٦/٢ والمغني ٣٣١/٢ .
 (٦) نيل الأوطار ٣٠٦/٣ وابن أبي شيبة ٨٦/١ ب .
 (٧) المغني ٣٧٦/٢ .
 (٨) ابن أبي شيبة ٨٧/١ ب .

٤- ويستحب أن يأتي العيد ماشياً^(١) فقد كان النخعي يكره الركوب في العيد والجمعة^(١) .

٥- ويصلي العيد في المصلي ، لأن الصحابة كانوا يصلون الصبح عليهم ثيابهم ثم يغدون إلى المصلي يوم الفطر^(٢) ، ولا يصلي قبل العيد شيئاً من الصلوات ، ويصلي بعدها أربعاً ، هي صلاة الضحى ، قال النخعي : لا صلاة قبل العيد ، وصل بعدها أربعاً^(٤) وكان النخعي نفسه يفعل ذلك^(٥) وفي رواية : يصلي قبلها وبعدها^(٦) ، وتقدم الصلاة في العيد على الخطبة ، فيصلي الإمام ركعتين بلا أذان ولا إقامة قال النخعي : لا إقامة في صلاة العيد^(٧) و (ر : أذان / ١١) - و (إقامة / ٣ ب) ويكبر في كل ركعة سبع تكبيرات^(٨) يرفع فيهن يديه^(٩) ، ونقل ابن رشد : أنه يكبر في كل ركعة تسع تكبيرات^(١٠) ثم يخطب ويطيل خطبته قدر ما يرجع النساء ، قال النخعي : كان الإمام يوم العيد يبدأ فيصلي ، ثم يركب بعيره فيخطب قدر ما يرجع النساء^(١١) إلى بيوتهن ، وينصت الناس للخطبة ، كما ينصتون في الجمعة^(١٢) فقد كرد الكلام والإمام يخطب يوم العيد^(١٣) (ر : صلاة / ٢١ و ٣) .

- (١) نيل الأوطار ٣/٣٠٥ والمغني ٢/٣٧٤ .
 (٢) عبد الرزاق ٣/٢٧٩ . (٣) عبد الرزاق ٣/٣٠٩ .
 (٤) آثار أبي يوسف ٥٩ و « المجموع ٥/١٦ والمغني ٢/٣٨٨ .
 (٥) ابن أبي شيبة ١/٨٦ . (٦) نيل الأوطار ٣/٣٢١ .
 (٧) ابن أبي شيبة ١/٨٥ .
 (٨) المجموع ٥/٢٣ ونيل الأوطار ٣/٣١٧ والمغني ٢/٣٨١ .
 (٩) آثار أبي يوسف ٢١ . (١٠) بداية المجتهد ١/٢١٠ .
 (١١) ابن أبي شيبة ١/٨٥ وآثار محمد ١/٥٤٥ والمغني ٢/٣٨٧ .
 (١٢) آثار أبي يوسف ٦١ . (١٣) ابن أبي شيبة ١/٨٥ .

٦- وإن لم يخرج إلى صلاة العيد مع الإمام فلا يجوز له أن يصليها في بيته ، وإن خرج إليها فلم يدرك الإمام فيجوز له أن يصلي في المصلي ركعتين كصلاة الإمام ، ويجوز أن يصلي أربع ركعات ، تقوم ركعتان منهما مقام الخطبة ، ويجوز له ألا يصلي شيئاً ؛ فقد سأل حماد بن إبراهيم : إذا لم أخرج مع الإمام في العيد أصلي في بيتي كما يصلي الإمام ؟ قال : لا ، قلت : فأتيت الجبانة وقد فاتني ، كم أصلي ؟ قال : إن شئت فصل ركعتين - أي : كرعتي الإمام - وإن شئت أربعاً ، وإن شئت فلا شيء ^(١) وبناء على هذا يحمل ما رواه عبد الرزاق عن النخعي : « من فاتته صلاة العيد مع الإمام فليس عليه تكبير » ^(٢) على ما إذا ترك الخروج مع الإمام ففاتته الصلاة معه ، ويحمل ما رواه ابن أبي شيبه عنه إذا فاتته صلاة العيد صلى مثل صلاة الإمام ^(٣) على ما إذا خرج إلى المصلي ليصلي مع الإمام فلم يدركه .

٧- وإذا اتفق وجود عيد وجمعة في يوم واحد يكتفى بأحدهما لغير الإمام (ر : صلاة / ٢١ هـ) .

« و) صلاة الهجير : قال النخعي : صلوا صلاة الآصال حين يفىء عند النداء بالظهر ، من صلاها فكأنما تهجد بالليل » ^(٤) .

(ز) صلاة الكسوف والخسوف : الصلاة لكسوف الشمس وخسوف القمر مشروعة لله تعالى ، وهي ركعتان نحواً من صلاتنا في الجمعة والتطوع ^(٥) وإن شاء ذكر الله تعالى ، ودعا بعد أن يكبر قائماً ، فإذا انجلى الكسوف أو الخسوف قرأ وركع ركعتين ^(٦) .

- (١) آثار أبي يوسف ٥٩ وآثار محمد ٥٣٦/١ والمفنى ٣٩٠/٢ .
 (٢) عبد الرزاق ٣٠٠/٣ . (٣) ابن أبي شيبه ٨٦/١ ب .
 (٤) ابن أبي شيبه ٦١/١ ب .
 (٥) ر « عبد الرزاق ١٠٣/٣ وابن أبي شيبه ١١٤/١ ب والمجموع ٦٤/٥ .
 (٦) المحلى ٩٦/٥ .

(ح) صلاة الاستسقاء :

خرج الناس مرة يستسقون ، وخرج إبراهيم معهم ، فلما فرغوا قاموا
يصلون ، فرجع إبراهيم ، ولم يصل معهم^(١) فهو يرى أن الاستسقاء
دعاء ، ولا صلاة فيه ، وتابعه أبو حنيفة في ذلك

(ط) صلاة تحية المسجد :

عدم صلاة تحية المسجد والإمام يخطب (ر : صلاة / ٢١ و ٢) .

(ي) صلاة سنة الطواف : (ر : حج / ٥٢) .

٢٤ - صلاة المريض :

يصلى المريض على الحالة التي هو عليها^(٢) فإن لم يستطع القيام يصل
جالسا ، فإن لم يستطع أن يسجد فليؤم إيماء ، ويجعل السجود أخفض من
الركوع ، ولا يسجد على حجر ، ولا على عود^(٣) ، وهو في جلوسه يجلس
كيف شاء ، قال النخعي : إذا كان بالرجل علة جلس في الصلاة كيف شاء^(٤) ،
وسئل كيف يصل المريض ؟ قال : يكون قيامه متربعا^(٥) وقد اضطرب النخعي
نفسه لأن يصل مضطجعا يومئ إيماء عندما استبد به المرض ، فعن أبي الهيثم
قال : دخلت على إبراهيم وهو مريض ، وهو يصل مضطجعا على يمينه يومئ
إيماء للصلاة الظهر^(٦) .

٢٥ - قضاء الفوائت :

(أ) لا يقضى أحد عن أحد :

الصلاة فرض عين لا يؤديها أحد عن أحد ، لا حيا ولا ميتا ، فإن
مات وعليه صلاة لم يؤدها ، أو نذر لم يف به ، فلا يجوز أن يصلها
عنه وليه ، قال النخعي : لا يصل أحد عن أحد^(٧) .

(٢) ابن أبي شيبة ٤٢/١ ب .

(٤) آثار محمد ٢٧٦/١ .

(١) ابن أبي شيبة ١١٥/١

(٣) آثار أبي يوسف ١٨

(٥) عبد الرزاق ٤٧٣/٢ .

(٦) عبد الرزاق ٤٧٣/٢ وابن أبي شيبة ٢٤/١ ب .

(٧) آثار أبي يوسف ٢٨

(ب) قضاء المغمى عليه : والمغمى عليه يقضى الصلوات التي أغمى عليه في أوقاتها ، ما لم يتجاوز ذلك اليوم واللييلة ، فإن تجاوزها سقط عنه القضاء ، فقد سئل النخعي : رجل مريض يغمى عليه ، فيدع الصلاة ؟ قال : إن كان اليوم الواحد فإنني أحب أن يقضيه ، وإن كان أكثر من ذلك فإنه في عذر إن شاء الله ^(١) وقال : « إن أغمى عليه يوم ولييلة أعاد ، وإن أكثر من ذلك لم يعد » ^(٢) وبهذا يقيد ما نقله ابن حزم عنه من إطلاقه القضاء ، فقال : المغمى عليه يقضى الصلوات التي أغمى عليه في أوقاتها ^(٣)

(ج) ترتيب الفوائت : ويجب عليه قضاء الفوائت مرتبة ^(٤) قال النخعي في الرجل ينسى الصلوات قال : يبدأ بالأولى فالأولى ^(٥) فإذا نام عن صلاة العشاء ، فاستيقظ الفجر بدأ بالعشاء التي نام عنها ^(٦) ، ولو دخل في صلاة غيرها ، ثم ذكرها ، وجب عليه قطع صلاته وقضاء الفائتة إن كان في الوقت متسع ، قال النخعي في رجل دخل في قوم في العصر ، وهو لم يصل الظهر ، قال : كتب الله الظهر قبل العصر ، فليصل الظهر ، ثم ليصل العصر ^(٧) بل صرح في الآثار بفساد صلاته التي صلاها مع ذكر الفائتة ، فقال في الرجل يصلي العصر فيذكر - وهو يصلي - أنه لم يصل الظهر ، قال : صلاته فاسدة ، يبدأ بالظهر ، ثم يصلي العصر ^(٨) .

(د) وقت الفائتة : وإذا نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها عند طلوع الشمس أو عند غروبها ^(٩) لا يضره ، لأنه يجوز قضاء الفرائض الفائتة في

- | | |
|--|---------------------------|
| (١) آثار محمد ٤٤٤/١ . | (٢) ابن أبي شيبة ٩٥/١ ب . |
| (٣) المحلى ٢٣٣/٢ . | (٤) المغنى ٦٠٧/١ . |
| (٥) ابن أبي شيبة ٧١/١ . | (٦) ابن أبي شيبة ٧١/١ . |
| (٨) عبد الرزاق ٦/٢ و دره المغنى ٦٠٨/١ وابن أبي شيبة ٧٢/١ . | (٩) ابن أبي شيبة ٧١/١ ب . |
| (٧) آثار محمد ٤١٦/١ . | |

أوقات النهي وغيرها ^(١) قال النخعي : « يصلى الصلاة حين يذكرها وإن كانت في وقت تكره فيه الصلاة » ^(٢) .

(هـ) قضاء المسافر :

والمسافر إذا نسي صلاة فذكرها في الحضر صلى صلاة المفتر ، وإذا نسي صلاة في الحضر فذكرها في السفر فليصل صلاة الحضر ^(٣) .

(و) قضاء الجنب لها دون الحائض والنفساء (ر : جنابة / ٢١) .

(ح) قضاء المرأة صلاة الوقت الذي حاضت فيه (ر : حيض / ١٢٢) .

- قضاء المرأة صلاة الوقت الذي طهرت فيه من الحيض (ر : حيض / ٢٢٢) .

- الصلاة على الجنازة (ر : ميت / ٧) .

* صلب :

- صلب المحارب (ر : حرابة) .

* صلح :

- الصلح عن دم العمد بين الجاني وولى الدم (ر : جنابة / ٤ ب ٢) .

* صورة :

- كراهة الصلاة إلى صورة . (ر : صلاة / ١٦ د) .

* صيام :

هو الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس .

وسيكون الحديث في الصيام في النقاط التالية :

١ - حكم الصيام : ٢ - ابتداء صوم رمضان ، وانتهائه ٣ - من يباح له

(١٥) المحل ١٧/٣ .

(١٤) المغنى ١٠٨/٢ .

(١٦) ابن أبي شيبة ٧٢/١ .

الفطر ، ٤ - ما يشترط لصحة الصوم ، ٥ - المفطرات ، ٦ - الكفارة ٧ - ما يكره للصائم ، ٨ - ما لا يفطر الصائم ولا يكره ، ٩ - تعجيل الإفطار وتأخير السحور . ١٠ - صيام يوم الشك ، ١١ - قضاء الصيام ، ١٢ - صيام التطوع ، ١٣ - أحوال أخرى في الصيام .

١ - حكم الصيام :

الصيام قد يكون فرضاً ، كصيام رمضان ، لقوله تعالى - في سورة البقرة ١٨٣ - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ۖ أَوْ نَفَلًا ۖ كَصِيَامِ عَاشُورَاءَ ، فَصِيَامُ رَمَضَانَ فَرَضُ عَيْنٍ ، يؤديه المسلم عن نفسه ، ولا ينوب عنه فيه غيره حياً أو ميتاً ، قال النخعي : لا يصوم أحد عن أحد ، ولا يصلي أحد عن أحد ^(١) .

٢ - ابتداء صوم رمضان وانتهائه :

يبدأ الصيام في رمضان من أول يوم يُرى فيه هلال رمضان إلى آخر يوم من رمضان حين يُرى هلال شوال ، فإذا رُئي هلالُ شوال أول النهار أفطر القوم ، وخرجوا يومئذ - إلى المصلي لصلاة العيد - وإذا رُئي بالعشي أتموا الصيام ذلك اليوم ، وخرجوا من الغد ^(٢) فقد سأل حماد إبراهيم عن قوم شهدوا هلال شوال ، فقال : إذا جاءوا صدر النهار فليفطروا ، وليخرجوا - إلى المصلي لصلاة العيد ، وإن جاءوا آخر النهار فلا يخرجوا ولا يفطروا حتى الغد ^(٣) وهو في ذلك يعمل بما بلغه من كتاب عمر بن الخطاب إلى عتبة بن فرقد ، حيث جاء فيه : « إذا رأيتم الهلال نهاراً قبل أن تزول الشمس لتمام

(٢) آثار أبي يوسف ١٨٠ .

(١) آثار أبي شيبة ٢٨ و ١٧٥ .

(٣) آثار محمد ٥٥٠/١ .

ثلاثين فأفطروا ، وإذا رأيتموه بعدما تنزل الشمس فلا تفطروا حتى تمسوا^(١) .
وهو قول على بن أبي طالب رضى الله عنه (ر : موسوعة فقه على ، مادة
صيام / ٢٣) .

ويكون الصيام من بزوغ الفجر الصادق إلى غروب الشمس ، قال النخعي :
المعترض الأحمر يحل الصلاة ويحرم الطعام^(٢)

٣ - من يباح له الفطر في رمضان :

(أ) يباح للمريض الذى يضره الصيام ، أو يؤخر شفاؤه ، أو لا يقوى
على الصيام أن يفطر ، وحد المرض الذى يفطر فيه الصائم عند
النخعي : إنه إن لم يقدر على الصلاة قائماً من المرض أفطر^(٣) ثم
يقضى ما أفطره عندما يذهب عنه المرض .

(ب) كما يباح للشيخ الكبير الذى لا يستطيع الصوم أن يفطر ، ويطعم
كل يوم نصف صاع حنطة^(٤) .

(ج) ويباح للحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما ، أو ولديهما ، أن
تفطرا ، وتقضيا ما أفطرتاه ، ولا فدية على واحدة منهما ، فهما
منزلة المريض^(٥) وقال : تفطر المرضع وتقضيه صياما ، ولا إطعام
عليها^(٦) وروى عبد الرزاق عنه أنها تطعمان نصف صاع عن كل
يوم^(٧) .

(١) تفسير القرطبي ٣٠٣/٢ وابن أبي شيبة ١٢٧/١ وعبد الرزاق ١٦٣/٤ وسنن
البيهقي ٢١٣/٤ والمحلى ٢٣٩/٦ والمجموع ٣٠٠/٦ والمغنى ١٦٨/٣ وكنز العمال
رقم ٢٤٣٠ وانظر موسوعة فقه عمر بن الخطاب (١) صيام ١/٤ للمؤلف .
(٢) المحلى ٢٣٤/٦ .

(٣) تفسير القرطبي ٢٧ق/١ والطبرى ٤٥٧/٣ .

(٤) آثار أبي يوسف ١٧٩ .

(٥) المجموع ٢٩٥/٦ وتفسير القرطبي ٢٨٩/١ وآثار أبي يوسف ١٧٩ والمغنى

١٣٩/٣

(٦) عبد الرزاق ٢١٨/٤

(٧) المحلى ٢٦٣/٦

(د) ونهى النخعي عن السفر في رمضان ، حتى لا يتمخذ السفر ذريعةً للفطر ، فإن أبي إلا أن يسافر في رمضان ، فشرع في السفر بعد دخول الشهر ، ففي جواز فطره عن النخعي ثلاث روايات :

الأولى : أنه يجب عليه الصوم ، ولا يحل له الفطر ، لقوله تعالى في سورة البقرة ١٨٥ : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ قال النخعي : إذا حضر رمضان فلا تسافر حتى تصوم ، فإن أبي إلا أن يسافر فليصم^(١) ونقل عبيدة الصبي عن إبراهيم أنه قال : « إذا أدركك رمضان فلا تسافر فيه ، فإن صمت فيه يوماً أو يومين ، ثم سافرت ، فلا تفطر ، صمه^(٢) » وروى ذلك عن علي بن أبي طالب ، وعبيدة السلمي ، وابن عباس ، وعائشة ، وأبي مجلز وعروة بن الزبير^(٣) .

والثانية : عدم جواز الصوم في السفر ، فإن صام الفرض فيه فعليه قضاؤه ، لقوله تعالى - في سورة البقرة ١٨٥ - ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم (ليس من البر الصيام في السفر) . ومقابل البر الإثم^(٤) ، ولكن إذا خرج مسافراً بعد الفجر لا يُفطر ذلك اليوم^(٥) ، روى ذلك عن عمر ، وعائشة ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعطاء ، وعروة بن الزبير ، والشعبى ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر^(٦) .

(١) المحلى ٢٤٧/٦ وفي الأصل « فان أبي ألا يسافر فليصم » وهو خطأ مطبعي .

(٢) تفسير الطبرى ٤٥٠/٣ .

(٣) ر « المحلى ٢٤٧/٦ وعبد الرزاق ٢٦٩/٤ .

(٤) ر « فتح البارى ٨٦/٥ ونيل الأوطار ٢٣٧/٤ والحديث أخرجه البخارى في الصوم باب قول النبى صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد عليه الحر « ليس من البر الصوم في السفر » واللفظ له ، ومسلم في الصوم (باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر) .

(٥) عبد الرزاق ٥٧٢/٢ .

(٦) ر : المحلى ٢٥٦/٦ وما بعدها .

والثالثة : إن من أطاق الصوم في السفر بلا ضرر فصومه أفضل ، (١)
 وهذا يعني أنه يجوز له الفطر أيضا ، قال النخعي : الصوم في السفر : إن
 شاء صام وإن شاء أفطر ، والصوم أحب إلى (٢) ودو قول جمهور الفقهاء .
 - وإذا دخل المسافر المصر لم يطعم شيئا ، وإن كان أكل قبل أن
 يقدّم (٣) .

وفي رواية أخرى عنه في المسافر يقدم ، وقد كان أكل ، قال : يأكل بقية
 يومه (٤) .

وإني أعتقد أن الرواية الثانية قد وقع فيها خطأ ، وهو إسقاط حرف
 (لا) وصوابها لا يأكل بقية يومه ؛ لأنها وردت في مصنف ابن أبي شيبة
 بنفس اللفظ . بزيادة (لا) في نفس الصنحة التي وردت فيها الرواية الأولى
 قال النخعي في المسافر يقدم قد كان أكل قال : لا يأكل بقية يومه (٥)
 وإنما رجحنا لفظ (لا يأكل) على لفظ (يأكل) لأن رواية أخرى عن النخعي
 وردت بلفظ : إذا دخل المسافر المصر لم يطعم شيئا ، وإن كان أكل قبل
 أن يقدّم (٦) ولأن المبدأ عند النخعي : أن من أفطر لعذر ، ثم زال عذره
 أثناء النهار أمسك عن المفطرات احتراماً للوقت ، فهو يقول في الحائض
 تطهر ، فلا تأكل كراهية أن تشبه بالمشركين إلى الليل (٧) . ويقول
 فيمن علم بجنابة من الليل ، ثم أصبح جنباً في رمضان ، يتم صومه ،
 ويصوم يوماً مكانه (٨) .

(١) المجموع ٢٩٢/٦ .

(٢) تفسير الطبري ٤٦٩/٢ والاعتبار ١٤٤ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٢٦/١ . (٤) ابن أبي شيبة ١٢٦/١ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٢٦/١ . (٦) ابن أبي شيبة ١٢٦/١ .

(٧) ابن أبي شيبة ١٢٦/١ والمحلى ٢٤١/٦ .

(٨) المحلى ٢١٩/١ .

٤ - ما يشترط لصحة الصوم :

(١) **تبَيُّت النية** : يشترط تبَيُّت النية في صيام الفرض ، ولا يشترط تبَيُّتُها في صيام التطوع ^(١) فإذا أصبح ولم يعزم على الصيام فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار ^(٢) ، إن شاء عزم وصام ، وإن شاء أفطر ، ولكن إذا حَدَّث الرجل نفسه بالصيام من الليل ، ثم أصبح صائماً ، فإن له أجر النهار ، وإن أفطر فعليه القضاء ^(٣)

(ب) **الخلو من الحدث الأكبر** ويشترط في صيام الفرض الخلو من الحدث الأكبر ابتداءً ، ولا يشترط ذلك في صوم التطوع ، ويكفى في ذلك العلم ، فإذا علم بجنابته ثم نام حتى يصبح يُجزىء صومه في التطوع ، ويقضى في الفرض ^(٤) ، ولم أدرك وجهها للتفريق بين الفرض والنفل ، وفي رواية أخرى : أنه إن علم بجنابته ثم نام حتى أصبح من غير اغتسال فهو مفطر ، وإن لم يعلم حتى أصبح فهو صائم ، دون تفريق بين صيام فرض أو نفل ^(٥) ورغم أن ابن قدامة يعتبرهما روايتين عن النخعي ، فإن اعتبرهما رواية واحدة ، وبذلك يكون رأى النخعي عندي : أنه إذا علم بجنابته فنام حتى يصبح جنباً فإن كان صومه تطوعاً فصومه صحيح ، وإن كان فرضاً يستمر في صيامه ، ويقضى يوماً مكانه ، وإن لم يعلم بجنابته حتى أصبح فصومه صحيح ، سواء كان صياه صيام فرض أو نفل . - ولا يجوز لمن أصبح جنباً أن يفطر ، بل يصوم نهاره ، ثم يقضى يوماً مكانه ، فقد سئل النخعي : عن من يصبح جنباً ، فقال : أما رمضان

(١) المغني ٩٦/٣ . (٢) المحلى ١٧٢/٦

(٣) عبد الرزاق ٢٨٦/٤ والمجموع ٣٤٥/٦ والمغني ١٣٨/٣

(٤) تفسير القرطبي ٣٢٦/٢ والاعتبار ١٣٨ والمغني ١٣٨/٣

(٥) طرح التشريب ١٢٣/٤ و ١٢٤

فيتم صومه ، ويصوم يوماً مكانه ، وأما التطوع فلا^(١) . أي : لا يصوم يوماً مكانه .

(ج) ولا يصح صوم الحائض (ر : حيض / ٢ ب) ولا النفساء (ر : نفاس) - أما المستحاضة فعليها ما على السليمة من الصيام (ر : استحاضة / ٢)

٥ - المفطرات :

(١) يفطر الصائم الأكل والشرب عمداً كان أو خطأ ، قال النخعي : إذا تخلص الصائم ، ودخل حلقه من ذلك الماء ، وهو ذاك لصومه أتم صومه ، وعليه يوم مكانه^(٢) ، ولعل ذلك محمولٌ على المبالغة في المضمضة ؛ لأن الصائم مأمور بعدم المبالغة فيها . وإذا كان دخول الماء حلقه خطأ قد حصل أثناء الوضوء فإن وضوءه إما أن يكون لصلاة فرض أو لصلاة نفل ، فإن كان وضوءه لصلاة فرض لم يفطر ، ولا يجب عليه القضاء ؛ لأنه أمر لابد له منه ، وإن كان لصلاة نفل أفطر ، ووجب عليه القضاء ، قال النخعي في الرجل يتمضمض - أي للوضوء - وهو صائم ، فيدخل الماء حلقه : إن كان وضوءه للمكتوبة فليس عليه قضاء ، وإن كان تطوعاً فعليه القضاء^(٣) ، وهو يتابع في ذلك عبد الله بن عباس رضي الله عنه :

(ب) كما يفطره القيء عمداً ، أما إذا ذرعه القيء من غير عمد فلا يفطر ، قال النخعي - في الصائم يدركه القيء - : ليس عليه شيء ، يتم صومه ،

(١) المحلى ٢١٩/٦

(٢) آثار أبي يوسف ١٨٠ و آثار محمد ٥٢ وابن أبي شيبة ٢٧/١ ب والمحلى

٢١٥/٦

(٣) عبد الرزاق ١٧٥/٤ والمجموع ٣٧١/٦

وإن استقواء عمداً صام يومه ذلك ، وقضى يوماً مكانه^(١) وقال : إذا ذرعه القىء فليس عليه الإعادة وإن تقيأ فعليه الإعادة^(٢) .

(ج) ويفطر الصائم الانزال بلمس أو قبلة ، أو تكرار نظر^(٣) ، والجماع ، أنزل أو لم ينزل^(٤)

(د) ويفطر دهن الشارب طيباً^(٥) .

(هـ) ويفطره الكذب ، قال النخعي : الكذب يفطر الصائم^(٦) وقال : كانوا يقولون : الكذب يفطر الصائم^(٧) ولعل النخعي من القائلين بإفطار الصائم بارتكاب المعاصي .

(و) واختلفت الرواية عن النخعي في السعوط ، ففي رواية أنه قال : لا بأس بالسعوط للصائم^(٨) وفي أخرى : سئل عن الصبر للصائم ، فقال : اكتحل به ولا تستعطه^(٩) ، ولعل الرواية الثانية هي الأصح ؛ لأنها أكثر انسجاماً مع آراء النخعي ، فإنه قد منع من صب الدواء في الأذن^(١٠) فمنعه من صبه في الأنف أولى ؛ لأن الأنف دسام مود إلى الجوف أكثر من إيداء الأذن .

٦ - كفارة الفطر في رمضان :

لا يوجب النخعي الكفارة في إفطار رمضان ، سواء حصل الإفطار بالأكل ، أو الشرب ، قال النخعي : من أبطل صيامه في رمضان بالأكل يصوم يوماً ،

-
- (١) آثار أبي يوسف ١٧٩ وآثار محمد ٥٢ .
 (٢) ابن أبي شيبة ١٢٤/١ ب . (٣) المغني ١١٥/٣ .
 (٤) المغني ١٢٠/٣ وآثار محمد ٥٣ .
 (٥) المحلى ٢٢٦/٦ . (٦) حلية الأولياء ٢٢٧/٤ .
 (٧) ابن أبي شيبة ١٢١/١ والمحلى ١٧٩/٦ .
 (٨) ابن أبي شيبة ١٢٥/١ والمحلى ٢١٤/٦ والسعوط : ادخال الدواء ونحوه في الأنف .
 (٩) عبد الرزاق ٢٠٨/٤ . (١٠) ابن أبي شيبة ١٢٥/١ .

ويستغفر الله^(١) ، أو بالإنزال المتعمد^(٢) ، أو بالوطء^(٣) . قال النخعي في الرجل يصيب أهله وهو صائم في شهر رمضان قال : يتم صومه ويقضى ما أفطر ، ويتقرب إلى الله تعالى بما استطاع من خير ، ولو علم به الإمام لعزّره^(٤) ، وهو يقيس ذلك على إفساد الصلاة ، فكما لا تجب الكفارة في إفساد الصلاة فكذلك لا تجب الكفارة في إفساد الصوم ، وهو قول الشعبي ، وسعيد ابن جبير ، وقتادة^(٥) وكان الحديث الذي يوجب الكفارة على من أفسد صومه لم يبلغهم^(٦) ، ولو بلغهم لم يدعوه ليأخذوا بالقياس ، قال النخعي : من أفطر يوماً من رمضان متعمداً يقضى يوماً مكانه ، ويستغفر ربه^(٧) ، وقال فيمن وطئ عمداً في رمضان - : يتوب إلى الله ويتقرب إلى الله ما استطاع ويصوم يوماً مكانه^(٨) ، ويفسر لنا النخعي هذا التقرب إلى الله ما وسعه التقرب ، فيقول : من أفطر يوماً من رمضان متعمداً فعليه صيام ثلاثة آلاف يوم^(٩) وهذه الثلاثة الآلاف ليست كفارة ، لأن تقديرها غير وارد في الشرع ، وليست على سبيل الحصر ، بل على سبيل التكثير ، وكان النخعي يقول : من أفطر يوماً في رمضان فعليه أن يكثر الصيام في مستقبل أيامه ؛ لعل الله تعالى يغفر له .

(١) عبد الرزاق ١٩٧/٤ و ر : المجموع ٣٧١/٦ .

(٢) المغني ١١٥/٣

(٣) المغني ١٢٠/٣ والمحلي ٨٨/٦ والمجموع ٣٩٥/٦

(٤) آثار محمد ٥٣/

(٥) المجموع ٣٩٥/٦ والمغني ١٢٠/٣ .

(٦) انظر هذه الأحاديث في جامع الأحوال ٤٢٢/٦ وما بعدها .

(٧) ابن أبي شيبه ١٣٠/١ ب و ١٦١ و آثار أبي يوسف ١٨٠ والمحلي

١٨٨/٦

(٨) المحلي ١٨٨/٦ .

(٩) ابن أبي شيبه ١٦١/١ و ١٣٠ والمحلي ١٨٩/٦ والمغني ١١٦/٣ والمجموع

٣٧٤/٦ .

٧ - ما يكره للصائم :

(أ) كره النخعي للصائم مضغ العلك^(١) ، ولكنه لا يفطر الصائم ، إذا لم يتحلل معه شيء ، فإذا تحلل ودخل حلقه أفطر ، فقد نقل ابن أبي شيبه عن النخعي أنه رخص بمضغ العلك للصائم ما لم يدخل حلقه^(٢) ، وإنما كره مضغ العلك وإن لم يتحلل منه شيء لأن فيه إخراجاً للصائم عن هيئة الصائمين ، وإلحاقاً به بمظهر أهل الكفر .

(ب) وكره القبلة للصائم^(٣) لأنها ذريعة إلى الوطء ، أو الإنزال المفسد للصوم .

(ج) وكره أن ينضح الصائم فراشه بالماء ، ثم ينام عليه^(٤) ؛ لأنه مغل بالغاية التي يهدف الشارع إليها في تشريعه للصيام ، وهي تعليم الصائم على تحمل المشاق .

(د) ولا تفطر الحجامة الحاجم ولا المحجوم^(٥) ، ولكنها تكره ؛ لأنها تورث ضعفاً في المحجوم ، قال النخعي : كانوا يكرهون الحجامة للصائم من أجل الضعف^(٦) .

٨ - ما لا يفطر الصائم :

(أ) لا يفطر الصائم إتيان شيء من المفطرات ناسياً ، فإذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً فلا شيء عليه ، ويبقى على صومه^(٧) .

(١) عبد الرزاق ٢٠٤/٤ وابن أبي شيبه ١٢٤/١ ب .

(٢) ابن أبي شيبه ١٢٤/١ ب ، ور : المفنى ١٠٩/٢ .

(٣) المحلى ٢١٠/٦ . (٤) ابن أبي شيبه ١٢٤/١ ب .

(٥) المجموع ٤٠٢/١ والاعتبار ١٤٢ .

(٦) عبد الرزاق ٢١١/٤ واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٣٥ .

(٧) المحلى ٢١٥/٦ و ٢٢١ بدلالة ١٨٨/٦ ور : آثار أبي يوسف ١٧٩ و ١٨٠ وابن أبي شيبه ١٢٧/١ ب .

(ب) ولا بأس بالسواك للصائم أول النهار وآخره^(١) سواء كان العود رطباً ، أو يابساً ، قال النخعي ، لا بأس أن يستاك بالعود الرطب وهو صائم^(٢) .
و (ر : سواك) .

(ج) ولا بأس أن تمضغ المرأة لصبيها الطعام وهي صائمة ، ما لم يدخل حلقها^(٣) .

(د) ورخص بذوق الطعام للصائم^(٤) ما لم يدخل حلقه .
(هـ) ولا يكره الاكتحال ، ولا يفطر به الصائم^(٥) .

٩ - تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور :

من السنة تعجيل الإفطار^(٦) ، وتأخير السحور^(٧) .

١٠ - صيام يوم الشك :

وكان النخعي ينهى عن صيام يوم الشك جملة^(٨) ، ويقول : لاتصم إلا مع جماعة الناس^(٩) .

١١ - قضاء الصيام :

(١) قضاؤه عن الميت : قلنا : إن الصيام فرض عين ، لا يجوز فيه صيام أحد عن أحد ، ومن هنا قال النخعي - في الرجل المريض في رمضان فلا يزال مريضاً حتى يموت قال - : ليس عليه شيء ، فإن صح ، فلم يصم حتى مات أطعم عنه كل يوم نصف صاع من حنطة^(٩) .

(١) عبد الرزاق ٢٠٣/٤ والمجموع ٤٣٥/٦ وابن أبي شيبة ١٢٤/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٤/١ ب .

(٣) ابن أبي شيبة ١٢٥/١ ب وعبد الرزاق ٢٠٧/٤ والمحلى ٢١٧/٦ .

(٤) المغنى ١١٠/٣ . (٥) المجموع ٤٠٠/٦ .

(٦) ابن أبي شيبة ١٢٢/١ . (٧) ابن أبي شيبة ١٢٢/١ .

(٨) محلى ٢٤/٧ و ر « آثار أبي يوسف ١٧٦ والمجموع ٤٦٢/٦ .

(٩) ابن أبي شيبة ١٢٧/١ ب .

(ب) تقديم الفرض على التطوع : ويقدم قضاء الفريضة على التطوع ، قال النخعي : لا يتطوع بشيء وعليه شيء من رمضان ، ^(١) وقال - في رجل عليه أيام من رمضان ليتطوع في العشر ؟ - أي عشر ذي الحجة - قال : يبدأ بالفريضة ^(٢) .

(ج) تأخير قضاؤه : ومن أخر قضاء رمضان بنير عذر حتى دخل رمضان آخر يلزمه صوم الحاضر ، ثم قضاء الأول ، ولا فدية عليه ^(٣) لقوله تعالى - في سورة البقرة ١٨٤ - ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ولم يذكر فدية ^(٤) ، قال النخعي : الذي يدركه رمضان وعليه رمضان آخر يصوم الذي دخل ، ثم يقضى الذي كان عليه ، وإيس عليه شيء ^(٥) .

(د) قضاؤه متتابعاً : وإن أفطر رمضان لعذر ، وأراد قضاؤه قضاة متتابعاً ، ولكن هل هذا التتابع هو على سبيل الوجوب أو الندب ؟ ذكر النووي أن التتابع عند النخعي واجب ^(٦) ، ويؤيد هذا قول النخعي : إن أفطر رمضان قضاة متتابعاً ^(٧) وقوله : كانوا يقولون : قضاة رمضان متتابع ^(٨) ، وذكر أبو يوسف ما يفيد أن التتابع عند النخعي مندوب ، وليس بواجب ، فقال : قال النخعي . قضاة رمضان متتابع أحب إلى ^(٩) فقوله : (أحب إلى) يفيد الندب لا الوجوب ، وهذا يدعونا إلى القول : أن قوله في الرواية الأولى : (قضاة متتابعاً) محمول على أفضل الأحوال .

(١) عبد الرزاق ٢٣٧/٤ . (١٨) ابن أبي شيبة ١٢٥/١ ب .

(٢) عبد الرزاق ٢٥٦/٤ وابن شيبة ١٢٨/١

(٣) المجموع ٤٢٣/٦ وبداية المجتهد ٢٨٩/١ وتفسير القرطبي ٢٨٣/١ والمحلى

٢٦١/٦ والمغنى ١٤٥/٣ .

(٤) آثار أبي يوسف ١٧٦

(٥) عبد الرزاق ٢٤٢/٤

(٦) المجموع ٤٢٤/٦

(٧) ابن أبي شيبة ١٢٤/١ وأحكام القرآن ٢٠٨/١ .

(٨) آثار أبي يوسف ١٧٨

(٩) ابن أبي شيبة ١٢٥/١

١٢ - صيام التطوع :

(أ) كره النخعي أن يصوم الرجل يوماً بوقته ، وقال : كانوا يكرهون أن يفرضوا على أنفسهم شيئاً لم يفرض عليهم .

(ب) أما صوم يوم الجمعة فقد قال فيه النخعي : لا تصُمُّ يوم الجمعة إلا أن تصوم قبله أو بعده ^(١) ، وكان يفضل فطر يوم الجمعة على كل حال ، يتقوى المسلم بفطره على الصلاة والعبادة ، فكان يقول : لهنم كرهوا صومَ يوم الجمعة ؛ ليتقوا به على الصلاة ^(٢) .

(ج) وقال في صوم يوم عاشوراء : عاشوراء يوم بألف شهر من محرّم ^(٣) .

(د) وقال في صوم يوم عرفة في الحضر : إذا كان فيه اختلاف فلا تصومن ^(٤) .

١٣ - أحوال أخرى في الصيام :

- الصيام في الكفارات . (ر : كفارة / ٢٢ د) وظهار / ٧ ب ٢ ، ٥٧ د .

- الصيام في الاعتكاف . (ر : اعتكاف / ١) .

- نذر صيام شهر : هل يصومه متتابعاً ؟ (ر : نذر / ٢٤ آ) .

- من مات وعليه نذر صيام . (ر : نذر / ٣٤ د) .

- صوم المتمتع إن عجز عن الهدى . (ر : حج / ١٢ ب ٣) .

* صيد :

الصيد : هو حيازة حيوان حلال ممتنع لا مالك له .

وسبكون الحديث في الصيد في النقاط التالية :

(٢) ابن أبي شيبة ٢٥/١ .

(١) المحلى ٢٠/٦ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٩/١ ب .

(٣) آثار أبي يوسف ١٧٦ .

- ١ - الصائد .
- ٢ - أداة الصيد .
- ٣ - الحيوان المصاد .
- ٤ - التسمية .
- ٥ - مكان الصيد .

١ - الصائد :

صيد البر : يؤكلُ صيدُ كل إنسان جاز أكلُ ذبيحته (ر : ذبيحة / ١)
 أما صيدُ البحر فإنه يؤكل كائننا من كان صائده ، مسلماً أو كتابياً أو مجوسياً ،
 فقد كان النخعي لا يرى بأساً بصيد المجوسى السمك ، ويقول : يؤكل صيدهم
 فى البحر ، ولا يؤكل صيدهم فى البر ^(١) .

- تحريم صيد البر على المحرم دون صيد البحر (ر : حج / ٣ و ٨) .

٢ - أداة الصيد :

الصيد إما أن يكون بآلة ، أو بحيوان :

(١) فصيد الحيوان يشترط فيه :

١- أن يكون الإنسان الذى أرسله مسلماً ، أو كتابياً ، وأن يكون
 الحيوان الذى صيد به لمن يحل صيده مسلماً أو كتابياً ، فإذا صاد
 المسلم بكلب المجوسى فقتل الكلب الصيد لا يباح أكله ، وإن صاد
 المجوسى بكلب المسلم لم يَبَحْ أكله ^(٢) قال النخعي : لا تأكل ما صدت
 بكلب المجوسى وإن سميت ، فإنه من تعليم المجوس ^(٣) .

(١) ابن أبى شيبة ١٦٧/١ .

(٢) المغنى ٥٥١/٨ .

(٣) المحلى ٤٧٦ / ٧ و ر « ابن أبى شيبة ٢٦٦/١ والمجموع ١٠٠/٩ و ١٠٥ .

٢- وإن كان الحيوان من السباع ، فأكل من الصيد ، لم يحل أكله ،
وإن كان من جارحة الطير فأكل من الصيد حل أكله^(١) قال النخعي :
إذا أكل الكلبُ فلا تأكل منه ، إنما أمسك على نفسه ، ويضرب فيترك
الأكل ، وإذا قتل البازيُّ وأكل فكل ؛ لأنك لا تستطيع أن تضربه
حتى يترك الأكل^(٢) . فتعليم سباع الحيوان هو عدم الأكل من الصيد ،
وتعليم جارحة الطير هو العودة إلى الصائد .

٣- ولا يؤكل صيد الكلب الأسود البهيم^(٣) قال النخعي : كيف
نأكل صيد الكلب الأسود البهيم وقد أمرنا بقتله ؟^(٤)
(ب) أما صيد الآلة : فإن النخعي لم يعجز أكل الصيد الذي قُتل بثقل الآلة ،
لا بحدّها ، روى مغيرة عن النخعي أنه كره أن يقتل الصيد بالنبلّة ،
ثم يأكله^(٥) وقال : إذا قتل الحجر فلا تأكل ، كما كره^(٦) أكل
الصيد المقتول بالبندقية^(٧) ، كما كره أكل ما أصاب المعراض ،
إلا ما خرق^(٨) .

٢ - الحيوان المصاد :

إذا قتل الصيد بيد الحيوان الصائد ، أو بفعل آلة الصيد ، وأدركه
الصائد لا حياة فيه : حل أكله ، وإن أدركه وفيه حياة مستقرة ، فلم يذبحه

- (١) المجموع ١١٠/٩ .
(٢) آثار أبي يوسف ٢٤٢ وابن أبي شيبة ٢٦٦/١ ب و ٢٦٧ و « المحلى
(٣) ابن أبي شيبة ٢٦٨/١ ب وفتح الباري ٢٠/١٢ والمجموع ٩٨/٩ وبداية
٤٧٠/٧ والمغنى ٥٤٣/٨ و ٥٤٦ .
(٤) المحلى ٤٧٧/٧ .
(٥) المجتهد ٤٤١/١ .
(٦) عبد الرزاق ٤٧٦/٤ والمغنى ٥٥٩/٨ والنبلّة الحجارة كبارها وصغارها
- من الأضداد - كما في القاموس . (٦) ابن أبي شيبة ٢٦٨/١ .
(٧) البخاري ٢٢/١٢ وابن أبي شيبة ٢٦٨/١ والمغنى ٥٦٩/٨ .
(٨) ابن أبي شيبة ٢٦٨/١ .

حتى مات ، لا يحل أكله ^(١) قال النخعي : إذا أخذت الصيدَ وبه رفق فمات في يدك فلا تأكله ^(٢) .

- ولا يحل أكل الصيد إلا إذا مات بفعل آلة الصيد ، أو الحيوان الصائد يقيناً ، وبناء على ذلك فإن الصائد إذا رمى الصيد ، فوقع في ماء ، فمات ، أو تردى من جبل ، فمات ، فلا يحل أكله ، لأننا لا نعلم إن كان قد مات بفعل الصيد ، أو بفعل التردى ، أو الخنق بالماء ، وإذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام على الحلال ، قال النخعي : إذا رميته فوقع في ماء فلا تأكله ، وإذا رميته فتردى من جبل فلا تأكله ^(٣) . وإن لم يكن مع الصائد ما يذكي به الصيد ، فأغرى به الكلب الذي صاده ، وأرسله عليه ، فأماته يؤكل ^(٤) وإذا ضرب الصائد الصيد ، فسقط منه عضو ، ثم غدا حيا ، فلا يؤكل ذلك العضو ، ويؤكل سائرته الذي فيه الرأس ، وإن مات حين ضربه فإنه يؤكل كله ، ما سقط منه وما لم يسقط ^(٥) ، قال النخعي - في الرجل يضرب الصيد فيبين منه الشيء ، ويتحامل ما كان فيه الرأس ، قال - : « لا يأكل ما بان ، وإن وقعاً جميعاً أكله » ^(٦) وقال : إذا قطعت الصيد نصفين فكله كله ، وإن كان مما يلي الرأس أكثر . فكل مما يلي الرأس ودع الآخر ، وإذا قطعت منه شيئاً فكله كله غير ذلك الشيء ، إلا أن يكون متعلقاً بجلدة فتأكله كله ^(٧) .

- ما يحل أكله بالصيد من الحيوانات (ر : طعام / ٢) .

(١) المغنى ٥٤٨/٨ . (٢) ابن أبي شيبة ٢٦٦/١ ب .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٦٧/١ ب . (٤) المغنى ٥٤٨/٨ .

(٥) عبد الرزاق ٤٦٣/٤ والمحلى ٤٦٥/٧ .

(٦) ابن أبي شيبة ٢٦٧/١ ب .

(٧) آثار أبي يوسف ٢٤١ و آثار محمد ١٣٩ ر « البخارى ٢٣/١٢ والمغنى ٥٥٧/٨ .

٤ - التسمية :

(أ) التسمية شرط لحل أكل الصيد ، كما هي شرط في حل الذبيحة ، قال النخعي : إذا رميت ^(١) بالسهم ، ولم تُسمَّ ، فذكرت قبل أن يقتل الصيد ، ثم سميت ثم قتله فكل ، والكلب مثل ، ذلك وإلا لم يؤكل ، قال النخعي في الذي يرسل كلبه وينسى أن يسمي ، فأخذه - أي : أخذ الكلب الصيد - فقتله ، قال : أكره أكله ^(٢) .

(ب) وتعتبر التسمية على آلة الصيد لا على الحيوان المصاد ، وعلى هذا فإنه إذا رمى صيئداً ، وسمي عليه فأصاب غيره ، فلا بأس به ^(٣) .

٥ - مكان الصيد :

يحل الصيد في كل مكان ، إلا في الحرم المكي ، فمن صاد فيه شيئاً وجب عليه الجزاء (ر : حج / ٣ و ٨) و (حج / ١٧ أ ٤) .

(١) ابن أبي شيبة ٢١٦/١ .

(٢) آثار محمد ١٤٠ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٦٦/١ .

[ض]

• ضجعة :

- الضجعة بعد سنة الفجر (ر : صلاة / ٢٣ ب) .

• ضحك :

- الضحك تبسما في الصلاة لا يبطل الوضوء ، ولا الصلاة (ر : وضوء / ٧ ح)

- الضحك قهقهة في الصلاة يبطل الصلاة والوضوء (ر : وضوء / ٦ ج) .

• ضحى :

- صلاة الضحى (ر : صلاة / ٢٣ ج) .

• صفائر :

- نقض الصفائر في الغسل (ر : غسل / ٢)

• ضمان :

- ضمان المستأجر العين المستأجرة . (ر : إجارة / ٢٥ أ) .

- ضمان الأجير . (ر : إجارة / ٥ ب) .

- ضمان العارية . (ر : عارية / ٢) .

- ضمان الوديعة . (ر : وديعة / ١) .

- ضمان جنابة الدابة . (ر : جنابة / ١١ أ) .

- ضمان جنابة العبد . (ر : جنابة / ١ ب ٥) .

- ضمان جنابة الصغير . (ر : جنابة / ١ ب ١) .

- ضمان الجناية في : شبه العمد ، والخطأ ، وما في معنى الخطأ . (ر : جناية / ٣) .
- ضمان ما عطب بالتسبب في حالة التعدي . (ر : جناية / ٣) .
- الضمان في التغيرير . (ر : نكاح / ٢ ج) .
- ضمان العيب الحادث عند المشتري في المبيع المغيب . (ر : بيع / ٣ د ٤) .
- لا ضمان في قتل الصائل - أي : في حالة الدفاع عن النفس ، والمسال ، والعرض . ونحو ذلك (ر : سرقة / ١) .
- ضمان تلف المسال المرهون . (ر : رهن / ٣ د) .
- ضمان السارق الشيء المسروق (ر : سرقة / ٢ د) .
- ضمان ما استهلكته الزوجة التي نكحت عبداً بغير إذن سيده من المهر (ر : نكاح / ١ ب) .

[ط]

* طساق :

الطاق : هو ما يعرف بالمحراب ، وهو الفجوة التي يقف فيها الإمام في
قبلة المسجد .

- حكم الصلاة في الطاق . (ر : صلاة / ٢٠ هـ ، ١٦ ب) .

* طحين :

انظر : دقيق .

* طريق :

فصل الإمام عن المأموم بطريق (صلاة / ٢٠ و ١) .

* طعام :

سيكون الحديث في ذلك في النقاط التالية :

١- آداب الطعام .

٢- ما يحل أكله من الحيوان .

٣- ما يحل للجندى من أموال المحاربين .

١ - آداب الطعام :

(أ) ذكر النخعي أن السلف كانوا يكرهون أن يأكلوا مع اليهود والنصارى^(١) .

(ب) ويأكل المسلم من بيت المسلم ما يراه دون استفسار : أهو مذبحاً

(١) عند الرزاق ٣٧٢/١٠ .

شرعياً أم لا ؟ قال النخعي : إذا دخلت على الرجل فكل من طعامه ، واشرب من شرابه ، ولا تسأل عنه ، وقال : كان يُقال : إذا دخلت بيت امرئ مسلم فكل من طعامه ، واشرب من شرابه ، ولا تسأل عن شيء (١) .

(ج) ويخصص يده اليمنى للأعمال الشريفة ، كالطعام ونحوه ، ويده اليسرى للأعمال الخسيسة ، كالاستنجاء ونحوه ، قال النخعي : يمين الرجل لطعامه وشرابه ، وشماله لمخاطبه واستنجائه (٢) .

(د) ويسمى الله تعالى في ابتداء طعامه ، ويحمد الله سبحانه في انتهائه ، قال النخعي : « شكر الطعام أن تسمى إذا أكلت ، وتحمد إذا فرغت » (٣) .

(هـ) وكره أن يأكل الرجل متكئاً ، قال النخعي : كانوا يكرهون أن يأكلوا تكئاً ، مخافة أن تعظم بطونهم (٤) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني لا أكل متكئاً » (٥) .

٢ - ما يحل أكله من الحيوان :

يحل أكل الفرس ، قال النخعي : ذبح بعض أصحاب عبد الله بن مسعود فرساً فأكلوه ، ولم يروا به بأساً (٦) - وحرم أكل لحم البغل (٧) والحمار ولبنته ، وقال : لا خير في لحوم الخمر وألبانها (٨) - ويجوز أكل لحوم الطيور التي لا تأكل الميتة ، إلا أن يستقدر الإنسان منها شيئاً ، روى ابن أبي شيبه عن النخعي أنه كان لا يرى بالطير كله بأساً ، إلا أن يقدر منه

(٢) ابن أبي شيبه ٢٥/١ ب .

(١) آثار محمد ١٤٨ .

(٤) نيل الأوطار ١٦٩/٨ .

(٣) عبد الرزاق ٤٢٤/١٠ .

(٥) أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي في الأطعمة باب الأكل متكئاً .

(٦) عبد الرزاق ٥٢٦/٤ .

(٧) عبد الرزاق ٥٢٧/٤ والمحلى ١٧٠/١ .

(٨) آثار محمد ١٢٨ .

شيئاً^(١) وروى عبد الرزاق عنه أنه كره من الطير كل شيء يأكل الميتة^(٢) ،
فقد كان يقول : كانوا يكرهون من الطير ما أكل الجيف^(٣) .

ولا يحل أكل شيء من حيوان البحر إلا السمك ، قال النخعي : لا خير
في شيء مما يكون في الماء إلا السمك^(٤) . ويحل أكل ما جَزَرَ عنه الماء ،
وما قذف به^(٥) ، وقال في قوله تعالى - سورة المائدة - ٩٦ - ﴿ أَجِلٌ لَكُمْ صَيْدُ
الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ قال : ما قذف^(٦) أما الطافي منه فقد اختلفت الرواية عن
النخعي فيه ، ففى رواية أنه كره من السمك ما يموت في الماء ، إلا أن يتخذ
الرجل حظيرة ، فما دخل فيها فمات فلم ير بأكله بأساً^(٧) فقال : كُلْ ما جَزَرَ
عنه الماء وما قذف به ، ولا تأكل ما طفا^(٨) - وفي رواية أخرى : أنه أباح
أكل الطافي ، وهو الذي يموت في البحر بلا سبب^(٩) .

٢ - ما يحل للجندي من طعام المحاربين :

يحل للجنود الأكل وعلف دوابهم من طعام العدو وعلفه دون ثمن ، ولكن
لا يحل لهم أن يحملوا منه شيئاً ليبيعه ، قال النخعي : كانوا يرخصون لهم
في الطعام والعلف ما لم يعقدوا به مالا^(١٠) . و (ر : جهاد / ٢) .

٤ - أكل الجزء البائن من الحيوان : بسبب ضربه (ر : صيد / ٢) .

٥ - الصيد الذي يحل أكله (ر : صيد) .

٦ - الذبيحة التي يحل أكلها : (ر : ذبيحة) .

- (١) ابن أبي شيبة ٢٧٠/١ • (٢) عبد الرزاق ٥١٩/٤ •
- (٣) ابن أبي شيبة ٢٧٠/١ • (٤) آثار محمد ١٣٨ •
- (٥) آثار محمد ١٣٨ •
- (٦) ابن أبي شيبة ٢٦٧/١ ب والمغنى ٥٧٢/٨ •
- (٧) ابن أبي شيبة ٢٦٨/١ و : المحلى ٣٩٤/٧ وأحكام القرآن ١.٨/١ •
- (٨) آثار محمد ١٣٨ •
- (٩) طرح التثريب ١١/٦ والمجموع ٣١/٩ •
- (١٠) عبد الرزاق ١٧٩/٥ •

• طلاء :

- انظر : أشربة / ١ ج .

• طلاق :

الطلاق : هو حل قيد النكاح :

وسيكون الحديث في الطلاق في النقاط التالية :

- ١- أنواع الفرقة
- ٢- الطلاق
- ٣- أبغض الحلال
- ٤- الشروط في المطلق
- ٥- الشروط في المطلقة
- ٦- صيغة الطلاق
- ٧- وقت إيقاع الطلاق وطريقة إيقاعه
- ٨- الطلاق الرجعي والباطن
- ٩- نكاح المحلل
- ١٠- العودة إلى الزوج الأول بعد الطلاق الثلاث
- ١١- إثبات الطلاق
- ١٢- متعة الطلاق
- ١٣- حالات أخرى من الطلاق والفسخ .

١ - أنواع الفرقة :

الفرقة التي تقع بين الزوجين في حال الحياة على نوعين : فسخ وطلاق ، فإذا كانت الفرقة من قبل المرأة كانت فسخا ، وإذا كانت الفرقة من قبل الرجل كانت طلاقا ، قال النخعي : كل فرقة جاءت من قبل الرجل فهي طلاق ، وإذا جاءت من قبل المرأة فليست بطلاق ، فإن كان دخل بها فلها المهر كاملا ، وإن لم يدخل بها فلا صداق لها إن كانت الفرقة من قبلها ^(١)

(١) آثار محمد ٧٦ وآثار أبي يوسف ١٢٩ و ١٣٨ . وأرى ان هذه القاعدة التي وضعها النخعي غير مطردة ، فالخلع يعتبر طلاقا مع أنه من قبل الزوجة ، وردة الزوج تعتبر فسخا مع أنها من قبل الزوج ، وإطراد القاعدة يقتضي أن يكون الخلع فسخا ، وردة الزوج طلاقا .

ولهذا كان خيار العتق فسخاً لا طلاقاً (ر : رق / ٧ هـ) وإذا زنت المرأة البكر يفرق بينها وبين زوجها ، ولا صداق لها ^(١) ، وهذا التفريق فسخ لا طلاق .

ولعل أهم آثار الفسخ أنه لا ينقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على الزوجة حين عودتها إليه .

٢ - الطلاق :

الطلاق : هو فرقة بين الزوجين جاءت من قبل الزوج ، قال النخعي : كل فرقة جاءت من قبل الرجل فهي طلاق ، ولها نصف الصداق إن لم يدخل بها ^(٢) لكن هل يعتبر في تقرير ذلك السبب المباشر ، أو السبب الحقيقي ؟ أعني : هل يعتبر طلب المرأة التفريق ، أم يعتبر السبب الذي ألجأ المرأة إلى طلب التفريق ؟ هذا ما لم نعثر عليه عند النخعي رغم البحث الشديد عنه ، واستقراء كل ما تحت أيدينا من مراجع . فالعنين مثلاً إذا طلبت زوجته الطلاق ففرق القاضي بينهما ، هل يعتبر تفريقه عند النخعي فسخاً أم طلاقاً ؟ إنا إذا اعتبرنا طلب المرأة الطلاق جعلناه فسخاً ، وإذا اعتبرنا العلة الموجودة في الزوج جعلناه طلاقاً ، وكذلك التفريق بين الزوجين لعدم الإنفاق ، ولغيب في الزوج ، ونحو ذلك .

٢ - أبغض الحلال :

الطلاق عند النخعي من أبغض الحلال إلى الله تعالى ، قال النخعي : ليس شيء مما أحل الله أبغض إلى الله من الطلاق ^(٣) .

(١) ابن أبي شيبة ٢/٢٢٠ . (٢) ابن أبي شيبة ٢/٢٢٠ . (٣) آثار أبي يوسف ١٢٩ و ١٣٨ .

(٤) آثار أبي يوسف ١٢٩ و ١٣٨ . (٥) آثار أبي يوسف ١٢٩ و ١٣٨ .

(٦) آثار أبي يوسف ١٢٩ و ١٣٨ . (٧) آثار أبي يوسف ١٢٩ و ١٣٨ .

(٨) آثار أبي يوسف ١٢٩ و ١٣٨ . (٩) آثار أبي يوسف ١٢٩ و ١٣٨ .

الشروط في الطلاق :

للطلاق شروط منها ما يعود إلى المطلق ، ومنها ما يعود إلى المُطَلَّقة ،
ومنها ما يعود إلى الوقت الذي يقع فيه الطلاق ، ومنها ما يعود إلى اللفظ الذي
يستعمل في إيقاع الطلاق .^(١)

٤ - الشروط الواجب توافرها في المطلق :

(١) ان يكون المطلق زوجاً للمطلقة : أو مفوضاً من قبله بالطلاق ، وهذا المفوض
إما أن يكون الزوجة نفسها ، أو يكون شخصاً آخر غير الزوجة .

١- أما الزوج فإنه يملك إيقاع الطلاق ، سواء كان مسلماً أو كافراً ، فقد
صحَّ عن النخعي إجازة طلاق المشرك^(١) ، فقال - في النصرائي
واليهودي والمجوسي يطلقون نساءهم ثم يسلمون قال - : هم على طلاقهم ،
لم يزد هم الإسلام إلا شدة^(٢) ، وسواء كان حُرّاً أو عبداً ، إلا أن العبد
إذا تزوج بغير إذن سيده فإنَّ السيد يملك التفريق بين العبد وزوجه ،
كما يملك العبد الطلاق ، قال النخعي : إذا تزوج العبد بغير إذن مولاه
فللمولى أن يفرق بينهما ، ويأخذ من المرأة ما أخذت من العبد ، وإن
تزوج بباذن مولاه فالطلاق بيد العبد^(٣) .

٢- أما تفويض المرأة بتطليق نفسها ، فيكون بمثل قوله : أمرك بيدك ،
أو اختاري نفسك ، أو طلقي نفسك إن شئت ، أو نحو هذا ، وقد
ورد عن النخعي أنه قال : التملك والخيار سواء^(٤) وقال في رجل

(١) المحلى ٢٢/١٠ وابن أبي شيبة ٢٥٥/١ والمغنى ٦/٦٣٧ .
(٢) آثار محمد ٨٩ وآثار أبي يوسف ١٣١ .
(٣) آثار أبي يوسف ١٣٠ . ور : عبد الرزاق ٢٤٤/٧ والمحلى ٢٣١/١٠ .
(٤) عبد الرزاق ٨/٧ وابن أبي شيبة ٢٣٩/١ ب وآثار أبي يوسف ١٤٠ والمحلى

يقول لامرأته : إن شئت فأنكِ طالق ، قال : إن شاءت فهي طالق ، وإن لم تشأ فلا شيء^(١) .

- وإن فوضها في ثلاث طلاقات ، فطلقت نفسها واحدة وقعت ثلاثاً ، وإن فوضها بطلقة واحدة ، فطلقت نفسها ثلاثاً ، فلا تقع إلا واحدة ؛ لأن أمر التفويض يعود إلى المفوض (بكسر الواو) قال النخعي : إذا كرر تخييرها ثلاث مرات ، فاختارت واحدة ، فهي طالق ثلاثاً ، وإن خيرها مرة ، فاختارت ثلاث تطبيقات ، فهي طلقة واحدة^(٢) وعلى هذا : فإنه إذا قال لامرأته : اختاري ، فقالت : اخترت نفسي ، فهي طلقة واحدة ، وإن قال : اختاري ، اختاري ، اختاري ، فقالت : اخترت نفسي ، فهي ثلاث طلاقات ؛ لأن اللفظة الواحدة تقتضي طلقة واحدة ، فإذا تكررت اقتضت ثلاثاً ، كلفظة الطلاق^(٣) .

- وإن فوضها بالطلاق إلى أجل ، فهو إلى ذلك الأجل ، قال النخعي في الرجل يملك امرأته أمرها إلى أجل ، فهو إلى ذلك الأجل^(٤) ويحق أن يرجع فيما جعل لها من الطلاق ، أو من الأجل ، قال النخعي : إذا قال لزوجته : أمرك بيدك ، فإن رجع فيما جعل لها ، أو قال : فسمعت ما جعلت لك بطل^(٥) ، وإن لم يضرب لها أجلاً فهو على الفور ، فإن قامت من محلها قبل : أن تقضي بشيء ، فليس لها حق القضاء بعد ذلك ، قال النخعي : إذا خير الرجل امرأته ، أو ملكها أمرها ، قال : لها الخيار ما كانت في مجلسها ، فإن لم تختار في مجلسها فليس بشيء^(٦) ،

(١) ابن أبي شيبه ٢٤٣/١ .

(٢) المحلى ١٢١/١٠ وابن أبي شيبه ٢٤٥/١ .

(٣) المغني ١٥٢/٧ .

(٤) عبد الرزاق ٥/٧ .

(٥) المغني ١٤٢/٧ .

(٦) عبد الرزاق ٥٢٦/٦ وآثار محمد ٩٣ ور : المحلى ١٢١/١٠ وابن أبي

شيبه ٢٣٩/١ والمغني ١٤٧/٧ .

وقد أتى رجل إبراهيم بكتاب فقال : إن رجلاً كتب إلى امرأته يجعل أمرها بيدها ، فقرأت الكتاب ، ثم وضعته تحت الفراش ، فقامت ، ولم تقل شيئاً ، قال : لاشيء لها ^(١) ؛ إذ يعتبر سكوتها إقراراً ورضاءاً بالزوج ، قال النخعي : إن قال لامرأته : اختاري نفسك ، فسكتت ، قال : سكوتها رضى بالزوج ^(٢) .

وإن طلقت نفسها فقالت : أنت طالق ، أو أنا طالق فهما سواء ، قال النخعي : إن طلقت المرأة نفسها ، فقالت : أنت طالق ، فهي طالق ، هما سواء ، قالت ، أنا طالق ، أو أنت طالق ^(٣) .

وإن خير الرجل امرأته ، فاختارت نفسها ، فهي طالقة بائنة ، وإن اختارت زوجها فهي امرأته ، قال النخعي : الرجل يخيّر امرأته قال : إن اختارت نفسها فهي واحدة بائنة ، وإن اختارت زوجها فهي امرأته كما كانت ^(٤) .
٣- وقد يفوّض الزوج رجلاً ثالثاً بطلاق امرأته ، فإن فعل ذلك ، وأوقع ذلك الغير الطلاق وقع طلاق بائنة ، قال النخعي - في رجل جعل طلاق امرأته بيد غيره - : فما طلق من شيء فهي واحدة بائنة ^(٥) .

(ب) البلوغ : فلا يقع طلاق الصبي ، فقد سئل النخعي عن طلاق الصبي : فقال : ليس بشيء ^(٦) وقال : لا يجوز طلاق الصبي ولا عتقه حتى يحتلم ^(٧) ، ونقل النخعي ذلك عن السلف ، فقال : لم يكونوا يرون طلاق الصبي شيئاً ^(٨) .

- | | |
|---|--------------------------|
| (١) ابن أبي شيبة ٢٥٧/١ . | (٢) ابن أبي شيبة ٢٤٠/١ . |
| (٣) عبد الرزاق ٥٢٢/٦ . | (٤) المحلى ١٢٠/١٠ . |
| (٥) ابن أبي شيبة ٢٣٩/١ . | |
| (٦) ابن أبي شيبة ٢٣٧/١ و رد المحلى ٢٠٤/١٠ والمغنى ١١٧/٧ . | |
| (٧) سنن البيهقي ٣٥٩/٧ . | |
| (٨) عبد الرزاق ٨٥/٧ . | |

(ج) العقل : ١ - من زال عقله بغير فعله ، أو بفعله المباح ، فلا يقع طلاقه إذا نطق به حال غياب عقله ، كالمعتوه ، قال النخعي : كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه ^(١) والمبرس قال النخعي : لا يجوز طلاق المبرس ومن نزل به بلاء ^(٢) . والنائم : قال النخعي : إذا طلق الرجل في منامه ، أو أعتق ، فليس بشيء ^(٣) . والمختصر : قال النخعي - في الذي به الموتة - إذا طلق فليس بشيء ^(٤) فإن زالت عنه هذه الحالات ونحوها ، وعاد إليه عقله جاز طلاقه ؛ لزوال العلة المانعة ، قال النخعي : إذا طلق المعتوه في حال إفاقته جاز ^(٥) وقال - في المختصر - : إذا أفاق فطلاقه جائز ^(٦) .

٢ - أما من زال عقله بفعله المحرم ، كشرب الخمر ، فإن طلاقه واقع ، قال النخعي : طلاق السكران جائز ^(٧) ، أي : واقع ^(٨) .
و (ر : أشربة / ٤) .

(د) الاختيار : فإن سقط اختياره لم يقع طلاقه ، وبناء على ذلك ، فإن طلاق المكره واقع ؛ لأن المكره عديم الرضى ، ولم يعدم الاختيار ، قال النخعي : طلاق المكره جائز ^(٩) . وروى حماد عن إبراهيم في الرجل يجبره السلطان على الطلاق والعناق ، فيطلق ويخيق ، وهو كاره ، قال : هو جائز عليه ، ولو شاء الله لابتلاه بما هو أشد من ذلك ، وقال :

(١) عبد الرزاق ٧٨/٧ وابن شعبة ٢٣٦/١ ب والمحل ٢٠٣/١٠ .

(٢) ابن أبي شعبة ٢٣٧/١ وسنن البيهقي ٣٥٩/٧ .

(٣) ابن أبي شعبة ٢٥٨/١ وسنن البيهقي ٣٥٩/٧ .

(٤) ابن أبي شعبة ٢٣٦/١ ب .

(٥) ابن أبي شعبة ٢٣٦/١ ب .

(٦) ابن أبي شعبة ٢٣٦/٨ ب .

(٧) ابن أبي شعبة ٢٣٧/١ والمحل ٢٠٩/١٠ والبيهقي ٣٥٩/٧ .

(٨) فتح الباري ٢٠٨/١١ والمغني ١١٥/٧ و ١١٣ .

(٩) ابن أبي شعبة ٢٣٨/١ والمغني ١١٨/٧ .

يقع طلاقه كيفما كان^(١) ، وقال : لو وضع السيف على مفرقه لأجزت طلاقه ؛ ^(٢) لأنه شيء افتدى به نفسه ^(٣) وفي رواية أخرى : إن أكره ظلماً على الطلاق فورى إلى شيء آخر لم يلزمه - الطلاق - وإن لم يُؤرَّ لزمه ، ولا ينتفع الظالم بالتورية ^(٤) .

(هـ) أن يعنى به الطلاق : إن لم يكن الطلاق بلفظ الطلاق الصريح ، قال النخعي : الطلاق ما عني به الطلاق ^(٥) ولذلك قال في رجل قيل له : ألك امرأة ؟ قال : لا ، وله امرأة ، قال : كذبة كذبها ^(٦) ، وقال في قول الرجل : ليست لي امرأة ، كذبة كذبها ، إلا أن ينوى به الطلاق ^(٧) .

- الطلاق في مرض الموت . (ر : إرث / ١ ب ٢) .

٥ - الشروط الواجب توافرها في المصلحة :

يشترط في المصلحة أن تكون محللاً للطلاق ، وتتحقق المحلّة بكونها زوجة في زواج صحيح ، سواء كانت مسلمة أو كافرة ، حرة أو أمة ، مدخولاً بها أو غير مدخول بها .

(أ) أما طلاق الكافرة : فقد قال النخعي فيه : طلاق اليهودية والنصرانية طلاق المسلمة ^(٨) أي : مثله في الأحكام .

(ب) أما طلاق الحرة : فهو كما ذكر الله تعالى في القرآن الكريم - في سورة البقرة ٢٢٩ - ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ، فَمَا مَسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٢٨/١ ب

(١) آثار محمد ٨٩

(٣) فتح الباري ٣٠٦/١١

(٤) المحلى ٢٠٣/١٠ وفتح الباري ٣٠٦/١١

(٥) المحلى ٢٠١/١٠ ب وابن شيبة ٢٣٧/١ ب

(٦) ابن أبي شيبة ٢٤٣/١ ب - (٧) عبد الرزاق ٣٦٧/٦

(٨) ابن أبي شيبة ٢٥٠/١

— أما طلاق الأمة ، فهو على النصف من طلاق الحرة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « طلاق الأمة تطليقتان ، وعدتها حيضتان » ^(١) لافرق في ذلك بين أن يكون زوجها حراً أو عبداً ، لأن الرسول قد خصّ التطليق بالأمة دون أن يذكر الزوج ، فدل هذا على عدم اعتباره في ذلك ، قال النخعي : الطلاق والعدة بالنساء ^(٢) وقال : العبد يطلق الحرة ثلاثاً ، وتعتد ثلاث حيض ، والحر يطلق الأمة تطليقتين ، وتعتد حيضتين ^(٣) وذكر ابن أبي شيبَةَ رواية أخرى عن النخعي ، وهي أنه قال : الطلاق بالرجال ، والعدة بالنساء ^(٤) ، وتعامل المكاتب في ذلك معاملة الأمة ، قال النخعي : المكاتب طلاقها طلاق الأمة ، وعدتها عدة الأمة .

(ج) وتعتبر المرأة زوجة بالعقد دخل بها الزوج أو لم يدخل ، ولذلك تجرى عليها أحكام الطلاق من حين العقد ، فإذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً بلفظ واحد ، ولم يدخل بها بانته منه ، ولا تعود إليه حتى تنكح زوجاً غيره ، وإن قال : أنت طالق . . أنت طالق . أنت طالق ، فقد بانته بالأولى ، وليست الثنتان بشيء ، ويخطبها إن شاء ^(٥) .

ويكون لها بالطلاق قبل الدخول نصف المهر ، ولا عدة عليها ^(٦) . فإن طلقها قبل الدخول ثلاثاً ، ثم راجعها ، ودخل بها ، وهو يظن أن له رجعةً عليها ، وهي كذلك ، يُفَرَّقُ بينهما ، ويكون لها مهر ونصف .

(١) أخرجه الترمذي وابن ماجة والدارمي في الطلاق باب طلاق الأمة وأبو داود في الطلاق باب سنة طلاق العبد وفيه مظاهر بن أسلم ، قال الترمذي ١٩٦/٤ والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب محمد وغيرهم ، وقال الجصاص في أحكام القرآن ٣٨٦/١ وإن كان وروده من طريق الآحاد فصار في حيز التواتر : لأن ما تلقاه القاس بالقبول من أخبار الآحاد فهو عندنا في معنى التواتر .

(٢) ابن أبي شيبَةَ ٢٤١/١ ب وعبد الرزاق ٢٣٧/٧

(٣) المحلى ٢٣٢/١٠

(٤) ابن أبي شيبَةَ ٢٤١/١ ب

(٥) عبد الرزاق ٣٣٣/٦ وآثار أبي يوسف ١٣١ وابن أبي شيبَةَ ٢٣٦/١ .

(٦) آثار أبي يوسف ١٣٦ وعبد الرزاق ٦٧/٧ و ٦٨ .

قال النخعي في الرجل يطلّق التي يدخل بها ثلاثاً ، ثم يراجعها . وهي ترى أنّ له عليها رجعة ، ويصيبها ، قال : يفرق بينهما ، ولها مهر ونصف (١) .

(د) ويقع الطلاق على المرأة إذا كانت في حجر زوجها ، أو في عدتها من طلاق رجعي أو طلاق بائن بينونة صغرى ، قال النخعي : الطلاق في العدة جائز (٢) ، وقال : إذا طلق الرجل امرأته واحدة بائناً وقع عليها طلاقه ما كانت في العدة (٣) ومن هنا يقع عليها الطلاق بعد الخلع ما دامت في العدة (٤) . و (ر : عدة / ١ ج ١٠) .

(هـ) وإذا طلق من ظاهر منها ، ثم تزوجها ، لم يحل له وطؤها حتى يكفر ، سواء كان الطلاق ثلاثاً أو أقل منه ، وسواء رجعت إليه بعد زوج آخر أو قبله (٥) .

(و) ويعمل الطلاق فيمن وجه الخطاب إليها من النساء ، ومن قصدها بالخطاب ، وتوضيح ذلك أنه إن كانت له امرأتان فقال : فلانة طالق ، فالتفت ، فإذا هي غير التي قصدها بالطلاق ، تطلقان جميعاً ، وهو قول قتادة ، والأوزاعي ، والحنفية (٦) ، قال النخعي - في رجل له امرأتان ، نهي إحداهما عن الخروج ، فخرجت التي لم تُنّه ، فظن أنها التي نهي ، فلما رآها قال : فلانة ، أخرجت ؟ أنت طالق ، قال إبراهيم : تطلقان جميعاً (٧) .

(١) عبد الرزاق ٣٣٦/٦ . (٢) عبد الرزاق ٤٨٨/٦ .

(٣) ابن أبي شيبه ٢٤١/١ .

(٤) عبد الرزاق ٤٨٨/٦ والقرطبي ١٤٧/٣ وتفسير ابن كثير ٢٧٦/١ .

(٥) المغني ٣٥٢/٧ . (٦) المغني ١٣٧/٧ .

(٧) عبد الرزاق ٣٨٤/٦ وابن أبي شيبه ٢٣٨/١ ب .

(ز) تطليق امرأة غير معينة من نسائه : وإن كان له عدد من النسوة ، فطلق واحدةً منهن لا على التعيين ، فله أن يعينها فيما بعد ، فقد سُئل عن رجل قال : امرأته طالق ، وله ثلاثة نسوة ، قال : إن كان نوى منهن شيئاً فهي التي نوى ، وإن لم يكن نوى منهن شيئاً فليختر أيتهن شاء ، وكذلك الإيلاء ، والظهار^(١) .

٦ - صيغة الطلاق :

(١) ١ - يقع الطلاق باللفظ باللسان ، وبما يقوم مقامه ، كالإشارة المفصّحة بالنسبة للأخرس ، وكالكتابة .

وعندما يكون الطلاق باللفظ فإن هذا اللفظ إما ابتداءً ، كقوله لزوجته : أنت طالق ، أو جواباً لسؤال وجه إليه ، قال النخعي : إن قيل له : أطلّقتِ امرأتك ؟ قال : نعم ، ولم يفعل ، يقع عليه الطلاق^(٢) . ولا فرق بين أن يتلفظ الزوج باللفظ الموقع للطلاق بلسان عربي ، أو بلسان أعجمي ، طالما قد أوضح المراد ، قال النخعي : طلاق الأعجمي بلسانه جائز^(٣) ، وقال في الرجل يطلق بالفارسية يلزمه^(٤) ، وتقوم الكتابة مقام اللفظ في إيقاع الطلاق ، قال النخعي : « إذا كتب الطلاق بيده وجب عليه^(٥) ، وقال : الأخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه^(٥) ، ولا يشترط لوقوع الطلاق بالكتابة أن يعتقد الكاتب وقوع الطلاق بها ، فلو كتب وهو يرى أن الطلاق لا يقع بالكتاب وقع الطلاق ، كاللفظ ، فكما أن من تلفظ بالطلاق معتقداً أن زوجته لا تطلق به - كالهازل -

(١) ابن أبي شيبة ٢٤٣/١ ب

(٢) ابن أبي شيبة ٢٤٣/١ ب

(٣) فتح الباري ٣١٠/١١

(٤) ابن أبي شيبة ٢٤٤/١

(٥) ابن أبي شيبة ٢٣٨/١ والمحلي ١٩٦/١٠ وعبد الرزاق ٤١٣/٦

(٦) البخاري ٣٦٣/١١

طلقت امرأته ، قال النخعي : الرجل يكتب بالطلاق ولا يتلفظُ به ، ولا يراه كاملاً ، قال : هو جائز (١) .

٢- ولا عبرة للنية مع صريح اللفظ ، أو ما يقوم مقامه كالكتابة ، قال النخعي : من طَلَّق واحدة وهو ينوي ثلاثاً ، أو يطلق ثلاثاً ، وهو ينوي واحدة ، قال : إن تكلم بواحدة فهي واحدة وليست نيته بشيء ، وإن تكلم بثلاث كانت ثلاثاً وليست نيته بشيء (٢) ، وقال : وإن كتب الطلاق من غير نية وقع (٣) .

٣- ويقع الطلاق سواء نسب الطلاق إلى نفسه أو إلى المطلقة ، فإن قال : أنا منك طالق ، أو جعل أمرَ امرأته بيديها ، فقالت : أنت طالق ، تطلق (٤) .

(ب) الطلاق انصريح والكناية : الطلاق قد يكون بلفظ الطلاق الصريح الذي لا يحتملُ غير معناه ، وقد يكون بلفظ الكناية ، الذي يحتمل معنى الطلاق ، ويحتملُ غيره .

١- فإن كان بصريح لفظ الطلاق وقع به الطلاق دون حاجة إلى قرينة أو نية ، ويقع به الطلاق رجعيًا .

٢- وإن كان بلفظ الكناية الذي يحتملُ الطلاق ، ويحتملُ غيره ، احتاج إلى النية ، أو القرينة التي تُعينه للطلاق ، فعن إبراهيم النخعي أنه قال : الطلاق ما عني به الطلاق (٥) وقال : كل حديث يشبه الطلاق إن نوى صاحبه طلاقاً فهو طلاق ، وإن لم ينو شيئاً فليس بشيء (٦)

(١) عبد الرزاق ٤١٣/٦ (٢) آثار محمد ٨٦
(٣) المغني ٢٣٩/٧ (٤) المغني ١٣٤/٧
(٥) المحلى ٢٠٣/١٠ وابن أبي شيبة ٢٣٧/١ ب
(٦) عبد الرزاق ٣٦٢/٦

ويقعُ به الطلاقُ واحدةً ، إلا أن ينوى عدداً ، فيقع به العدد الذي نواه ، فإن نوى اثنتين وقع اثنتان ، وإن نوى ثلاثاً وقع ثلاثاً ^(١) .

وإنما قلنا : بتعيين الطلاق بالقرينة في ألفاظ الكناية لأننا وجدنا ابن حزم يروي عن النخعي : إن قال : لست لي بامرأة قال : ما أراه إن كرر ذلك ثلاثاً أراد إلا الطلاق ^(٢) ، فهو قد أخذ بقرينة التكرار التي تكون في حالة مذاكرة الطلاق ، وأقامها مقام النية لتعيين الطلاق في لفظ يصلح أن يكون شتماً وجواباً ، ولا يصلح أن يكون رفضاً للطلاق ..

٣- وألفاظ الكناية على نوعين : نوع نص النخعي على وقوع الطلاق به - عند إرادته - طلاقاً رجعيّاً ، كقوله : اعتدى ^(٣) ، واذهي فانكحي ^(٤) . ونوع نص النخعي على وقوع الطلاق به عند إرادته بائناً ، كقوله : أنتِ بئنة ^(٥) ، وخليه ^(٦) ، وبرية ^(٧) ، وبائنة ^(٨) . وحبلك على غاربك ^(٩) ، ولا سبيل لي عليك ^(١٠) ، ووهبتك لأهلك ، فقبلوها ولم يردوها ^(١١) .

ونوع اختلف عن النخعي ، كقوله : أنتِ على حرام ، فروى محمد بن الحسن ، عن النخعي : أنها طلقة رجعية ^(١٢) ، وروى غيره أنها طلقة بائنة ^(١٣) .

(١) ر : المحلى ١٢٥/١٠ و ١٩٣ و ١٩٤ وابن أبي شيبة ٢٤٠/١ ب

(٢) المحلى ١٩٥/١٠ (٣) آثار محمد ٩٠

(٤) عبد الرزاق ٣٦٦/٦

(٥) ابن أبي شيبة ٢٤٠/١ والمحلى ١٩١/١٠

(٦) ابن أبي شيبة ٢٤٠/١ (٧) المحلى ١٩٤/١٠

(٨) المحلى ٨٩/١٠ (٩) المغنى ١٢٨/٧

(١٠) ابن أبي شيبة ٢٣٨/١

(١١) المحلى ١٢٨/١٠ والمغنى ١٤٠/٧

(١٢) آثار محمد ٩١

(١٣) ابن أبي شيبة ٢٤٠/١ وعبد الرزاق ٤٠١/٦ والمحلى ١٢٥/١٠

وقد جمعنا طائفة من الفتاوى التي أصدرها النخعي في ألفاظ الكناية في الطلاق ، نذكرها فيما يلي :

اعتدّى : إن قال لها : اعتدى ، فهي تطليقة إذا نوى الطلاق (١) .
قال النخعي : إن قال اعتدّى ، فهي تطليقة يملك الرجعة
إن نوى طلاقاً (٢) .

أذهبى فانكحى : قال النخعي : إن قال لها : أذهبى فانكحى ليس بشيء ،
إلا أن يكون نوكي طلاقاً ، فهي واحدة ، وهو أجحى بها (٣) .
مبتوتة : قال النخعي : إن طلقها ألبتة ، فإن نوى طلاقاً ، فأدنى
ما يكون من نيته في ذلك واحدة بائنة ، إن شاء وشاءت
تزوجها ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث (٤) .

خليفة : قال النخعي - في الخلية - : إن نوى طلاقاً فأدنى ما يكون
تطليقة بائنة ، إن شاء وشاءت تزوجها ، وإن نوى
ثلاثاً فثلاث (٥) ، وإن نوى اثنتين فهي اثنتان (٦) .
برية : إن قال لها : أنت بريّة ، فإن نوى واحدة فواحدة ،
وإن نوى اثنتين فاثنتان ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث (٧) .
بائن : قال النخعي في البائنة : هي واحدة بائنة (٨) ، وإن نوى
عدداً معيناً رجع إلى ما نواه (٩) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٣٦/١ ب وعبد الرزاق ٣٦٤/٦ والمحلى ١٩٢/١٠

(٢) آثار محمد ٩١ .

(٣) عبد الرزاق ٣٦٦/٦ والمحلى ١٩٥/١٠ وابن أبي شيبة ٢٣٧/١ ب .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٤٠/١ والمحلى ١٩١/١٠ ور : عبد الرزاق ٣٦٠/٦ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢٤٠/١ ب .

(٦) المحلى ١٩٣/١٠ والمغنى ١٢٨/٧ وعبد الرزاق ٣٦٠/٦ .

(٧) ابن أبي شيبة ٢٤٠/١ ب وعبد الرزاق ٣٦٠/٦ والمغنى ١٢٨/٨ .

(٨) المحلى ١٨٩/١٠ (٩) المغنى ١٢٨/٧ .

حبلك على غاربك : إن نوى شيئاً وقع ما نواه ، وإن لم ينو شيئاً ، فواحدة بائنة (١) .

الحق بأكفك : إن نوى شيئاً وقع ما نواه ، وإن لم ينو شيئاً فواحدة بائنة (٢) .

لا تحلين لي : إن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث (٣) .

أنت على حرام : قال النخعي : الحرام نية ، إن نوى واحدة فهي واحدة ، وإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث ، وهي أملك بنفسها (٤) إن شاء خطبها في الحرام (٥) ، وإن لم ينو الطلاق فهو يمين يكفرها ، قال النخعي : - في رجل قال : كل حلال على حرام قال - : قولوا لامرأته أن يكفر يمينه ، وقال : وإن لم ينو طلاقاً فهي يمين يكفرها (٦) .

لا سبيل لي عليك : هي تطليقة بائنة (٧) .

لا حاجة لي فيك : له نيته (٨) .

لست لي بامرأة : قال النخعي : كذبة إلا أن ينوي بها الطلاق ، (٩) أو يكررها ؛ لأن التكرار قرينة على إرادته الطلاق ؛ قال النخعي : ما أراه إن كرر ذلك ثلاثاً إلا أراد الطلاق (١٠) .

(٢) المغني ١٢٨/٧

(١) المغني ١٢٨/٧

(٣) ابن أبي شيبة ٢٥٥/١ .

(٤) في مصنف ابن أبي شيبة : وهو أملك بها ، وهو خطأ والصواب ما ذكرناه .

(٥) عبد الرزاق ٤٠١/٦ وابن أبي شيبة ٢٤٠/١ و ٢٤١

(٦) ابن أبي شيبة ٢٤١/١ ونيل الأوطار ٢٨١/٦ .

(٧) ابن أبي شيبة ٢٣٨/١ .

(٨) المحلى ١٥٩/١٠ والبخارى ٣١٠/١١ وابن أبي شيبة ٢٣٧/١ ب .

(١٠) المحلى ١٩٥/١٠

(٩) عبد الرزاق ٣٦٧/٦ .

وَهَبْتُكَ لِأَهْلِكَ : قال النخعي : إِنْ قَبِلُوهَا فَتَطْلِقُكَ يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا ^(١) ،
وإِنْ لَمْ يَقْبَلُوهَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : إِنْ
قَبِلُوهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوهَا فَوَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ ^(٢) .
شَأْنُكُمْ بِهَا : قال النخعي : مَا أُرِيدُ بِهِ الطَّلَاقُ فَهُوَ طَلَاقٌ ^(٣) .

(ج) الطلاق المنجز والمعلق :

الطلاق قد يكون منجزاً كقولهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ، وهذا الطلاق يقع في الحال ،
وقد يكون معلقاً على فعلٍ ، أو مشيئةٍ ، أو مضافاً إلى زمنٍ ، وهذا النوع
لا يقع إلا بوقوع ما علق عليه ^(٤) .

أما المضاف إلى زمنٍ : فقد قال النخعي فيمن وقَّت في الطلاق وقتاً ، قال :
إِذَا جَاءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَقَعَ ^(٥) ، فَإِنْ قَالَ لِرَجْعَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ ، قَالَ :
لَيْسَتْ بِطَالِقٍ حَتَّى يَأْتِيَ الْأَجَلُ ، وَيَتَوَارَثَانِ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ ^(٦) .

وإِنْ قَالَ : إِنْ قَرَّبْتُكَ إِلَى سَنَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَالَ : إِنْ قَرَّبَهَا قَبْلَ أَنْ
تَمُتْ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، وَإِنْ تَرَكَهَا حَتَّى تَمُتْ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَقَدْ بَانَتْ
مِنْهُ بِوَاحِدَةٍ ، وَلَا يَتَزَوَّجُهَا حَتَّى يَمُتْ مِنَ السَّنَةِ أَقْلٌ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْإِبْلَاءُ
شَهْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةَ ، وَيَتَزَوَّجُهَا ، وَلَا يَقْرِبُهَا حَتَّى تَمُتْ السَّنَةُ ^(٧) .

أما المعلق على فعلٍ أو مشيئةٍ فإنه لا يقع حتى يحصل ذلك الفعل أو المشيئة ،
سواء كان حصوله وهى في حضن الزوج ، أو في عدتها من طلاق آخر وقع عليها .

(١) ابن أبي شيبة ٢٤١/١ (٢) المغنى ١٤٠/٧ والمحلى ١٢٨/١٠

(٣) المحلى ١٩٦/١٠ (٤) ر : المغنى ١٦٥/٧

(٥) المحلى ٢١٤/١٠ وابن أبي شيبة ٢٣٦/١

(٦) عبد الرزاق ٣٨٧/٦ وسنن البيهقي ٣٥٦/٧

(٧) ابن أبي شيبة ٢٥٨/١

وفي تعليقه على فعلٍ قال النخعي - في رجل حلف على يمين بطلاق امرأته ، ثم فعل الذي حلف عليه في العدة قال - : يقع عليه ^(١) .

أما المعلق على المشيئة فإن هذه المشيئة إما أن تكون مشيئة إنسان ، وتطلق المرأة عند الإفصاح عن هذه المشيئة ، كقوله لزوجته : أنت طالق إن شاء أبي ، فقال الأب : فقد شئت طلاقها ، طلقت المرأة ، أو تكون مشيئة الله تعالى ، وهذا ما يُسميه الفقهاء بالاستثناء في الطلاق ، وهو معتبر عند النخعي ، ومبطلٌ لمفعول الطلاق ، لأن مشيئة الله تعالى غيبٌ عنا ، قال النخعي : إن قال : أنت طالق إن شاء الله ، فليس بشيء . ولا يقع الطلاق ، ^(٢) . وقال : إذا قال : إن لم أفعل كذا وكذا فامرأتى طالق إن شاء الله ، فحنث ، لم تطلق امرأته ^(٣) ، ووقع في مصنف ابن أبي شيبة بسنده ، عن الأعمش ، عن إبراهيم أنه كان لا يرى الاستثناء في الطلاق ^(٤) وهو خطأ وصوابه - والله أعلم - كان يرى ، بإسقاط « لا » ولعل « لا » هذه قد أقيمت بفعل النسخ ؛ لأن ابن أبي شيبة قد نقل في الفصل نفسه اعتبار النخعي الاستثناء في الطلاق في مسائل أفتى بها .

٧ - وقت ايقاع الطلاع ، وطريقة ايقاعه :

(أ) الطلاق قبل العقد : قد يتلفظ الرجل بالطلاق قبل إجراء عقد الزواج ، وفي هذه الحالة لا يخلو من أن يكون طلاقه يتناول كل امرأة ، كقوله : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وفي هذه الحالة لا يقع شيء من الطلاق

(١) عبد الرزاق ٤٩١/٦ .

(٢) آثار أبي يوسف ١٣٨ وآثار محمد ٩٠ والمحلى ٢١٧/١٠ واختلاف

أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٢١٥ .

(٣) المحلى ٢١٧/١٠ وعبد الرزاق ٢٨٩/٦ وابن أبي شيبة ٢٣٨/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٣٨/١ .

على التي يتزوجها في المستقبل ، قال النخعي في قول الرجل : كل امرأة أتزوجها فهي طالق : إذا قال « كُـلٌّ » فليس بشيء ^(١) فعن سعيد الزبيدي قال : أتيت امرأتى طارقاً ، فقالت لي : ما جئت بهذه الساعة إلا ولك امرأة غيري ، فقلت : كل امرأة لي فهي طالق ثلاثاً غيرك ، فسألت إبراهيم ، فقال : ليس بشيء ^(٢) .

أو أن يكون طلاقه قد تناول امرأة سمّاها : كقوله : يوم أتزوج فلانة فهي على طالق ، أو نسبها إلى قبيلة معينة ، كقوله : إن تزوجت امرأة من قبيلة كذا فهي على طالق ؛ أو نسبها إلى مِصرٍ معين ، كقوله : إن تزوجت امرأة من مصر كذا فهي على طالق ؛ أو وقتاً وقتاً ، كقوله : المرأة التي أتزوجها يوم كذا فهي على طالق ؛ فإنه في جميع هذه الحالات يقع الطلاق ، قال النخعي في الذي يقول : يوم أتزوج فلانة فهي على طالق قال : إن وقت وقع ، ^(٣) وقال أيضاً : إن وقت امرأة أو قبيلة جاز ^(٤) ، وروى مغيرة عن النخعي فيمن قال : كل امرأة أتزوجها فهي على طالق ، قال : ليس بشيء ، هذا رجل حرم المُحصنات على نفسه ، فليتزوج ، وإن سمّاها ، أو نسبها ، أو سمى مصرّاً ، أو وقت وقتاً ، فهي كما قال ^(٥) .

(ب) الطلاق قبل الدخول : وقد يتلفظ الرجل بالطلاق بعد العقد وقبل الدخول فإن كان طلاقاً واحداً وقع طلاقه بائنة .

وإن طلقها ثلاثاً بلفظ واحد فقد بانّت منه بينونة كبرى ، ولا تحلُّ

- (١) ابن أبي شيبة ٢٣٥/١ ب ور : فتح الباري ٣٠٣/١١ وعبد الرزاق ٣٧٩/٦ و ٤٢١ والمحلّى ٢٠٦/١٠ .
 (٢) ابن أبي شيبة ٢٣٨/١ (٣) ابن أبي شيبة ٢٣٥/١ ب
 (٤) عبد الرزاق ٤٢١/٦
 (٥) المحلّى ٢٠٦/١٠ ور : فتح الباري ٣٠٣/١١ .

له حتى تنكح زوجاً غيره ، قال النخعي : إذا طلق الرجل ثلاثاً ، ولم يدخل فقد بانته منه حتى تنكح زوجاً غيره ^(١) وقال : إذا طلقها - ثلاثاً - جماعاً فهي عليه حرام حتى تنكح زوجاً غيره (٢) .

أما إن طلقها ثلاثاً بثلاثة ألفاظ ، فقد اختلفت الرواية عن النخعي : ففي رواية أنه إن قال لها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فقد بانته بالأولى ، وليست الثنتان بشيء ، ويخطبها إن شاء ؛ لأنهما وقعتا على غير امرأته ^(٣) سواء قال ذلك منفصلاً أم متصلاً ^(٤) .

وفي رواية ثانية : إن قالها متصلة لم تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره ، وإن قال : أنت طالق ، ثم سكت ، ثم قال : أنت طالق ، ثم سكت ، ثم قال : أنت طالق ، ثم سكت ، بانته بالأولى ، ولم تكن الآخران شيئاً .

وفي رواية ثالثة أنه إذا قال للتي لم يدخل بها - في مجلس واحد - أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فلا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره ، وإن قام من مجلسه ذلك بعد أن طلق طلقاً واحدة ، ثم طلق بعد ذلك فليس بشيء ^(٥) .

(ج) الطلاق بعد الدخول : وقد يتلفظ بالطلاق بعد الدخول ، وفي هذه الحالة يكون الطلاق سنياً ، أو بدعيًا ، ولكي يكون الطلاق سنياً لا بد أن يتوفر فيه شرط الوقت والعدد ، فإن لم يتوفر فهو بدعي .
أما شرط الوقت : فهو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه ، قال

(١) عبد الرزاق ٣٣٣/٦ وابن أبي شيبة ٢٣٦/١ وآثار محمد ٨٣

(٢) آثار أبي يوسف ١٣١

(٣) عبد الرزاق ٣٣٣/٦ واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٩٢ وابن أبي شيبة

٢٣٦/١ والمحلى ١٧٥/١٠ وآثار أبي يوسف ١٣١ وآثار محمد ٨٣ .

(٤) المحلى ١٧٥/١٠

(٥) المغنى ٢٣٠/٧

النخعي: إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته فليطلقها حين تطهر من حيضها تطليقة من غير جماع ^(١).

أما شرط العدد: فهو ألا يطلقها في طهر واحد أكثر من طاعة واحدة، وهو على حالين: حسن، وأحسن.

فالحسن: أن يطلقها ثلاثاً عند كل طهر واحدة إن كانت المرأة من ذوات الحيض، قال النخعي: إن هو أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات فليطلقها عند كل حيضة تطهر منها تطليقة من غير جماع، فإن كانت قد يئست من المبيض فليطلقها عند كل هلال تطليقة ^(٢)، وكذا إذا كانت حاملاً، قال النخعي: إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته وهي حامل، فليطلقها عند كل غرة هلال ^(٣).

والأحسن: أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، قال النخعي: إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته فليطلقها حين تطهر من حيضها تطليقة من غير جماع، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها، فإن فعل ذلك فقد طلق كما أمر الله، وكان خاطباً من الخطاب ^(٤)، فتأمل قوله: «فقد طلق كما أمر الله» إنه يعني بذلك أنه أحسن الطلاق، أما إذا كانت المرأة قد يئست من المبيض، أو جارية لم تحض، فأراد الرجل أن يطلق، فليطلق عند غرة الهلال، ولا يطلق غيرها حتى تنقضي عدتها ^(٥). وهذا الطلاق الأحسن هو الأحب عند أصحاب عبد الله بن مسعود

(١) عبد الرزاق ٣٠١/٦ وآثار أبي يوسف ١٣٠ والمحلى ١٧٣/١٠

(٢) عبد الرزاق ٣٠١/٦ وآثار أبي يوسف ١٣٠ وآثار محمد ٨٢ والمحلى ١٧٣/١٠ وابن أبي شيبة ٢٣٤/١.

(٣) آثار محمد ٨٢.

(٤) عبد الرزاق ٣٠١/٦

(٥) ابن أبي شيبة ٢٣٨/١

رضي الله عنه - قال النخعي : « كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة ، ثم يدعها حتى يخلو أجلها ، وكانوا يقولون : « لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » لعله يرغب فيها ^(١) .

- وإخبار الرجل بطلاق امرأته لا يعتبر طلاقاً إن عني به الإخبار ، قال النخعي : في رجل طلق امرأته واحدة فلقية رجل فيقول : طلقت امرأتك فيقول : نعم ، ثم لقية آخر ، فقال : طلقت امرأتك ؟ فقال : نعم ، إن كان عني بالثانية الأولى - أي الطلاق الأول - فهي واحدة ^(٢) .

(٥) وقد يتلفظ بالطلاق بعد زواج زوجته من رجل آخر غيره ، ويتصور ذلك في رجل نعى إلى امرأته ، فاعتدت ، ثم تزوجت من آخر ، ثم ظهر أن زوجها الأول حي ، ولما علم حالها طلقها ، وفي ذلك يقول النخعي : في رجل نعى إلى امرأته ، وتزوجت ، فبلغ الأول زواجها ، فطلقها ، قال : حرمت على الآخر - الثاني - وتعتد ثلاثة قروء ، ثم تبين منهما جميعاً ، وإن كانت حاملاً فوضعت بعد شهر ، اعتدت شهرين من الأول ، ثم تبين منهما جميعاً ، والنفقة على الذي تعتد من مائه ، وإن كانت حاملاً ، فوضعت بعد شهر ، فإنها ترد إلى الذي منه الحمل نفقته ، وصارت النفقة على الذي طلقها ، والعدة منه بقية شهرين ، فإذا اعتدت ثلاثة أشهر برئت من الأول ، وانقضت عدتها منه ، واعتدت من الآخر بقية الحمل ، وإن شاء أن يتزوجها في عدتها فعل ^(٣) .

(١) عبد الرزاق ٣٠٢/٦

(٢) ابن أبي شيبة ٢٣٤/١. وفي الأصل : « فبلغ الأول طلاقها فطلقها » والصواب ما أثبتناه .

(٣) عبد الرزاق ٩٣/٧ .

٨ - الطلاق الرجعى والبائن :

الطلاق على نوعين : رجعى ، وبائن .

أما الرجعى : فهو ما كان بصريح لفظ الطلاق دون أن يفتَرَنَ بِبَدَلٍ تدفعه المرأة (ر طلاق / ٦ ب ١) ويحقُّ للزوج أن يراجع زوجته في عِدَّتِها دون حاجة إلى عقد جديد (ر : رجعة) .

فإذا مضت العدة في الطلاق الرجعى أصبح بائنا بينونة صغرى . ومن الطلاق ما يقع بائناً منذ وقوعه ، كطلاق المرأة قبل الدخول بها (ر : طلاق / ٧ ب) لأنه حيث لا توجب العدة لا يمكن مراجعة المرأة ، والطلاق ببعض ألفاظ الكناية (ر : طلاق / ٦ ب ٢) والطلاق على مال (ر : خلع / ٣) ومضى المسدة في الإيلاء (ر : إيلاء / ٦) وتامُّ لعان المرأة في اللعان (ر : لعان / ٧ ب) . فإذا أكمل الطلاق ثلاثاً وقع بائناً بينونة كبرى ، ولا يحل لها أن تعود إلى زوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره ؛ عملاً بقوله تعالى - في سورة البقرة ٢٣٠ - ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ .

٩ - نكاح المحلل :

الزوج الذى يُحل المرأة المطلقة ثلاثاً لزوجها الذى طلقها : هو الذى يتزوجها على نية الديمومة والبقاء ، ويدخل بها دخولاً فعلياً ، فإذا تزوجها ليحلها لزوجها ، لم يعجز نكاحه ، ولا تحليله ، وإن لم يشترط ذلك في العقد (١) قال النخعي : إذا هم أحد الثلاثة بالتحليل فسد النكاح (٢) وقال : إذا نوى أحد من الناكح أو المُنكح (٣) أو المرأة التحليل فلا يصح ، فإن طلقها فلا تحل للذى طلقها .

(١) المغنى ٦/٦٤٧

(٢) المغنى ٦/٦٤٨ والقرطبي ٣/١٥٠

(٣) أى الزوج أو ولى الزوجة .

ويُفرَّق بينهما إذا كان نكاحه على وجه التحليل^(١) ، وذلك لأنَّ المحلل ملعون على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : لعن رسول الله المحلل والمحلل له^(٢) وقد أخبر النخعيُّ بلعن رسول الله المحلل فقال : المحلل ملعون^(٣) .

- ووطء السيّد أمته التي قد بتّ طلاقها لا يحلها لزوجها الأول : لأنَّ السيّد ليس بزواج ، والله تعالى يقول - في سورة البقرة - ٢٣٠ ﴿ حتى تنكح زوجاً غيره ﴾^(٤) .

- ونكاح العبد بغير إذن سيّده المطلقة ثلاثاً لا يُحلُّها لزوجها الأول ، قال النخعي : في المرأة تطلق ثلاثاً فيتزوجها عبدٌ بغير إذن مولاه ، لا ترجع إلى الأول ؛ لأنَّ نكاحه ليس بيده^(٥) .

١٠ - العودة الى الزوج الأول :

(أ) إذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين ، فتزوجها رجل آخر ، فطلقها ، قبل أن يدخل بها ، ثمّ عادت إلى زوجها الأول ، عادت على ما بقي لها من الطلاق ، وإن كان قد طلقها الثاني بعد أن دخل بها ، ثمّ عادت إلى زوجها الأول عادت إليه على طلاق جديد - يعني أنه يملك عليها ثلاث تطليقات جديدة - لأن الدخول بالزوج الثاني يهدم الطلاق الذي حدث من الزوج الأول ، قال النخعي : إذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين ، ثمّ تزوجها رجل آخر . ودخل بها ، وفارقها ، ثمّ تزوجها الأول فهي عنده على طلاق مستقبل ثلاث ، ويهدم الزواج الواحدة

(١) المحل ١٨١/١٠

(٢) أخرجه الترمذی فی النکاح باب ما جاء فی المحلل له ، والنسائي فی الطلاق باب احلال المطلقة ثلاثاً .

(٣) المحل ١٨٢/١٠

(٤) تفسير القرطبي ١٥٠/٣

(٥) ابن أبي شيبة ٢٠٩/١

والثنتين ، وإن لم يكن دخلَ بها الزوجُ الآخر ، فهي عند الزوج الأول على مابقى من طلاقها ^(١) .

(ب) وإن ظاهر رجلٌ من امرأته ، ثم طلقها ثلاثاً ، فتزوجت فمات عنها - زوجها الثاني - أو طلقها ، فأراد زوجها الأول نكاحها ، قال النخعي : لا يجامعها حتى يكفر ^(٢) .

(ج) وإذا تزوج الرجلُ أمةً فطلقها ثلاثاً ، ثم اشتراها ، فلا يحلُّ له وطؤها بملك اليمين ، قال النخعي : لا تحل الأمة لسيدها بملك اليمين إذا اشتراها بعد أن يطلقها ثلاثاً ^(٣) .

١١ - اثبات الطلاق :

(أ) إذا طلق الرجلُ زوجته ، وسمعت ذلك ، أو ثبتَ ذلك عندها بقول عدلين ، وأنكر الزوجُ الطلاق ، ترفع الأمر إلى القضاء ، فيستحلفه القاضي ، فإن حلف براء بالاثم ^(٤) ، ويُستحب للمرأة أن تفتدي نفسها بالمال ، قال النخعي في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً ثم يجحدُها أحب إلى أن ترفعهُ إلى السلطان فإن حلف فأحبُّ إلى أن تفتدي منه إذا حلف ^(٥)

(ب) ولا تُقبل شهادة النساء في الطلاق ، سواء كنَّ وحدهنَّ ، أو مع الرجال ، قال النخعي : لا تجوز شهادة النساء مع الرجال في الطلاق

(١) آثار أبي يوسف ١٣٨ وابن أبي شيبة ٢٤٣/١ و ٢٤٤ والمحلى ٢٥٠/١٠ والمغنى ٢٦٢/٧ والقرطبي ١٥٣/٢ وعبد الرزاق ٣٥٥/٦
(٢) عبد الرزاق ٤٣٣/٦ (٣) المحلى ١٨٠/١٠
(٤) ر : المغنى ٢٦٠/٧ (٥) ابن أبي شيبة ٢٤١/١ ب

والنكاح والحدود^(١) . وقال : « لو شهد عندي رجل من أصحاب محمد وامرأتان في طلاق ما أجزته^(٢) » .

١٢ - متعة الطلاق :

المطلقة : إما أن تكون قد فرض لها مهر أو لم يفرض ، وكل واحدة منهما : إما أن يكون طلاقها قبل أن يدخل بها أو بعد أن يدخل بها ، فإن فرض لها مهر ، وطلقها قبل الدخول بها ، فلا متعة لها ، سواء كان فرض المهر قبل العقد أو بعده^(٣) ، قال النخعي - في الذي يطلق امرأته ، ولم يدخل بها ، وقد فرض لها - : أن لها نصف الصداق ولا متعة لها^(٤) ، وقال : لكل مطلقة متاع ، إلا التي طُلق قبل أن يدخل بها - أي : وقد فرض لها مهر - فلها النصف ، ولا متاع لها^(٥) .

وفي بقية الحالات تستحق المرأة المتعة إذا طُلق ، قال النخعي : إن طلقها قبل أن يفرض لها ، فلها المتعة ، ولا صداق لها^(٦) .

والحالات التي تجب فيها المتعة للمطلقة فإنها تستحق هذه المتعة ، سواء طُلق طلاقاً واحداً ، أو اثنتين ، أو ثلاثاً^(٧) . وسواء كان الطلاق على مالٍ تدفعه المرأة للرجل ، أو على غير مال ، روى حماد عن النخعي أنه قال : « للمختلعة المتعة »^(٨) .

(١) المحلى ٣٩٧/٩ ور : عبد الرزاق ٣٢٩/٨ وابن أبي شيبه ١٣٢/٢ ب

(٢) عبد الرزاق ٣٢٩/٨ . (٣) المغنى ٧١٤/٦

(٤) عبد الرزاق ٦٩/٧

(٥) عبد الرزاق ٧٠/٧ والمحلى ٢٤٧/١٠

(٦) عبد الرزاق ٦٩/٧ والمغنى ٧١٣/٦

(٧) المحلى ٢٤٧/١٠

(٨) المحلى ٢٤٧/١٠ وعبد الرزاق ٧٢/٧ والقرطبي ٢٠١/٣

١٣ - حالات أخرى من الطلاق والفسخ :

(أ) التفريق للعيب : إذا تزوج الرجل المرأة فالنكاح ماضٍ ، لا يُفسخُ

بوجود عيب في أحد الزوجين ، قال النخعي في العيب الذي يظهر في الزوجة : « لاترد الحرة بعيب » ^(١) وروي مغيرة عنه أنه كان يقول :

هي امرأته إن شاء أمسك وإن شاء طلق ، دخل بها أو لم يدخل ، ليس الحرائر كالإماء ، الحرة لاترد من دا ^(٢) وقال في العيب الذي يظهر

في الزوج : الرجل يتزوج وبه بلاء لم تختير امرأته ولا أهلها ، إنها امرأته لا يجبر على طلاقها ، قال : وإن تزوجها وهي كذلك فهي بتلك المنزلة ^(٣)

إلا في العنة خاصة ، فإنه يفرق بينهما بعد أن يمهل سنة (ر : عنين) .

(ب) وينفسخ عقد نكاح الأمة بشراء زوجها لها ، وتبقى عنده بملك اليمين ؛

لأن ملك اليمين أهم ، إذ أنها به تملك كلُّها ، أمّا بالنكاح فلا يملك

إلا بضعتها ، قال النخعي - في الحر تكون تحتها الأمة ، فيشتريها ،

قال - : لا ، أبطل الشراء النكاح ، وتكون عندد بملك اليمين ^(٤) .

(ج) وإذا كان زوج امرأة حرة مملوكًا ، فاشتريته ، فإن أقوته - أي اختصته

بنفسها - فرق بينهما ، وإن اعتقته فهو على نكاحها ، ولا صداق

ولا عدة ^(٥) .

- التفريق بين الزوجين في النكاح الباطل . (ر : عدة / ١ ج ٦) .

- التفريق لعدم الإنفاق . (ر : مفقود / ١) .

- التفريق لغيبة الزوج . (ر : مفقود / ٢) .

(١) ابن أبي شيبة ٢١٢/١ ب وعبد الرزاق ٢٤٦/٦ والمحلى ١١٣/١٠ والمغنى

٦٥٠/٦

(٢) المحلى ١١٣/١٠ وآثار محمد ٧٣

(٣) آثار محمد ٧١

(٤) عبد الرزاق ٢٦١/٧

(٥) مصنف عبد الرزاق ٢٥٩/٧

- التفريق بين الرجل وزوجته الأمة التي لا وَلَدَ لها إذا نكح عليها حُرَّةً (ر : نكاح / ٢ ج ٢ - الصنف الثاني) .
- التفريق لإسلام الزوجة دون الزوج . (ر : إسلام / ٥) .
- التفريق لردة الزوج . (ر : ردة / ٣ آ) .
- التفريق للعنة . (ر : عنين) .
- التفريق بالردة . (ر : ردة / ٣) .
- وقوع الطلاق بمضى المدة في الإيلاء . (ر : إيلاء / ٧) .
- هدم الطلاق الإيلاء . (ر : إيلاء / ٧) .
- الطلاق باللعان طلاقه بائنة . (ر : لعان / ٧ آ) .
- الطلاق قبل اللعان يسقط اللعان . (ر : لعان / ٥ د) .
- الظهار . (ر : ظهار) .
- عدم سقوط كفارة الظهار بالطلاق ثم النكاح من ظاهر منها (ر : ظهار / ٧ هـ)
- طلاق زوجة المفقود . (ر : مفقود) .
- الطلاق على مال طلاقه بائنة . (ر : خلع / ٣) .
- عدة الطلاق . (ر : عدة / ١) .
- إرث المعتدة من الطلاق . (ر : إرث / ١ ب ٢) .
- نفقة المطلقة . (ر : نفقة / ٤ ب) .
- طلاق الفرار لا يحرم المرأة من إرثها ممن طلقها (ر : إرث / ١ ب ٣) .
- خيار العتق . (ر : رق / ٧ هـ) .
- لا يجوز أن يتسرى بمن طلقها ثلاثاً قبل التحليل . (ر : رق / ٦ آ) .
- حلول المهر المؤجل بالطلاق . (ر : نكاح / ٣ ج) .

- الخصومة في الطلاق . (ر : قضاء / ٣) .
- * طلق :
- عطية من ضربها الطلق من الثلث . (ر : جبر / ١ ب ٢) و (حامل / ٢)
- * طهارة :
- الطهارة هي : رفع ما يمنع الصلاة وما في معناها من حدث أو نجاسة بالماء ، أو رفع حكمه بالتراب ^(١) .
- انظر : نجاسة ، غسل ، وضوء ، تيمم ، جنابة ، حيض ، نفاس ، استنجاء ، استحاضة .
- الطهارة شرط لصحة الصلاة (ر : صلاة / ٣) .
- * طهر :
- الطهر من الحيض . (ر : حيض / ١) .
- الطهر من النفاس . (ر : نفاس) .
- المستحاضة بمثابة من هي طاهر . (ر : استحاضة) .
- * طواف :
- أنواع الطواف في الحج وأحكامه . (ر : حج / ٤) .
- أحوال المرأة في الطواف . (ر : حج / ١٣ هـ ، ز) .
- قطع الطواف لصلاة الجماعة . (ر : حج / ٤ ج) .
- جزاء من ترك طواف الصدر . (ر : حج / ١٧ ب) .

(١) المطلع على أبواب المفتع ص ٥ .

* طيب :

استأذنت إبراهيم امرأته أن تأتى بعض أهلها ، فلما خرجت وجد منها ريحاً طيبةً ، فقال : ارجعى ، إن المرأة إذا تطيّبت ثم خرجت ، فإنما هى نار وسنار (١) .

- التطيب قبل الإحرام (ر : حج / ٣ د) .
- منع المحرم من التطيب (ر : حج / ٣ و ٢) ووجوب الجزاء فى ذلك - (ر : حج / ١٢١٧) .
- إباحة أكل ما فيه طيب للمحرم . (ر : حج / ٣ و ٩) .
- منع المعتدة من التطيب . (ر : عدة / ١ ج ٩) و (عدة / ٤ د) .
- تطيب الميت . (ر : ميت / ٤) .
- إفساد الصوم بالطيب (ر : صيام / ٥ د) .

* طير :

- ما يحل أكله من الطيور . (ر : طعام / ٢) .

* طيلسان :

- تعريفه ، وحل لبسه للمحرم . (ر : حج / ٣ و ١) .

[ظ]

* ظفر :

- تنقية الظفر كلّ جمعة . (ر : جمعة / ١) .
- منع المحرم من قَصِّ ظفره ، وجواز نزعهِ إذا انكسر . (حج / ٩ و ٣) .
- الذبح بالظفر . (ر : ذبيحة / ٣) .
- غسل مكان قص الظفر بعد الوضوء . (ر : وضوء / ٥٦) .

* ظنين :

- شهادة الظنين . (ر : شهادة / ٢ ز) .

* ظهار :

الظهار هو : أن يشبه الرجل زوجته ، أو عضواً منها ، بمن تحرم عليه ، كقوله : أنت على كظهر أمي .

وسيكون الحديث فيه في النقاط التالية :

- | | | |
|--------------------|-------------------------------|----------------------|
| ١- المظاهر | ٢- المظاهر منه | ٣- صيغة الظهار |
| ٤- مدة الظهار | ٥- ما يحل للمظاهر من امرأته ، | ٦- طلاق من ظاهر منها |
| ٧- انتهاء الظهار . | ٨- الكفارة . | |

١ - المظاهر :

قد يكون المظاهر هو الرجل ، وقد تكون المرأة ، ويشترط في كلّ منهما : العقل ، والبلوغ ، ويشترط في المرأة - إن كانت هي المظاهرة - ألا تكون حين

تَلْفُظُهَا بِالظَّاهِرِ زَوْجَةً لِمَنْ ظَاهَرَتْ مِنْهُ ^(١) ، فَعَنْ مَغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : خُطِبَ مَصْعَبُ بْنُ الزَّبِيرِ عَائِشَةَ بِنْتَ طَلْحَةَ ، فَقَالَتْ : هُوَ عَلَيْهَا كَظْهَرِ أَبِيهَا إِنْ تَزَوَّجْتَهُ ، فَلَمَّا وَلِيَ الْإِمَارَةَ أَرْسَلَ يَخْطُبُهَا ، فَأُرْسِلَتْ تَسْأَلُ ، وَالْفَقْهَاءُ يَوْمَئِذٍ بِالْمَدِينَةِ كَثِيرٌ ، فَأَفْتَوْهَا أَنْ تَعْتِقَ رَقَبَةً ، وَتَتَزَوَّجَهُ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : لَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ يَعْْنَى عِنْدَ زَوْجِهَا - يَوْمَ قَالَتْ ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَيْهَا عَتَقَ رَقَبَةً ، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ تَمْلِكُ نَفْسَهَا حِينَ قَالَتْ مَا قَالَتْ ^(٢) .

وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْمَظَاهِرِ الْإِسْلَامَ ، قَالَ النُّخَعِيُّ : فِي النَّصْرَانِيِّ وَالْيَهُودِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ يَظَاهِرُ مِنْ أَمْرَاتِهِ ، أَوْ يُطْلَقُ ، ثُمَّ يُسْلِمُ قَالَ : إِنْ الْإِسْلَامَ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا شِدَّةً ^(٣) .

٢ - الْمَظَاهِرُ مِنْهَا : وَالْمَظَاهِرُ مِنْهَا :

(أ) قَدْ تَكُونُ زَوْجَةً أَوْ عِدَدًا مِنَ الزَّوْجَاتِ ، فَبَيْنَ ظَاهِرٍ مِنْ نَسَائِهِ الْأَرْبَعِ بِالْفِظِ وَاحِدٍ ، فَقَالَ : أَنْتَنِّ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي ، فَعَلِيهِ لِكُلِّ امْرَأَةٍ كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّهُ وَجِدَ الظَّاهِرَ ، وَالْعَوْدُ فِي حَقِّ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ ، كَمَا لَوْ أَفْرَدَهَا بِهِ ^(٤) ، قَالَ النُّخَعِيُّ : إِنْ كَانَ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ ، فَقَالَ لِهِنَّ : أَنْتَنِّ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي ، فَعَلِيهِ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ ^(٥) .

(ب) وَقَدْ تَكُونُ أُمَّةً ، وَالظَّاهِرُ مِنَ الْأُمَّةِ كَالظَّاهِرِ مِنَ الْحُرَّةِ ^(٦) ، وَعَلَيْهِ فِي ظَاهِرِهِ مِنْهَا كَفَّارَةٌ تَامَةٌ ؛ لِأَنَّهَا مَبَاحَةٌ لَهُ ، فَصَحَّ ظَاهِرُهُ مِنْهَا ، كَالزَّوْجَةِ ^(٧) .

(٣) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ ٣/٣٢٤

(٤) الْمَغْنَى ٧/٣٥٧

(١) ر : الْمَغْنَى ٧/٣٨٥

(٣) آثَارُ مُحَمَّدٍ ١٣١

(٥) آثَارُ مُحَمَّدٍ ٩٥

(٦) فَتْحُ الْبَارِي ١١/٣٥٥ وَالْمَحَلِّي ١٠/٥٠ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ ٣/٤٢١ وَآثَارُ

مُحَمَّدٍ ٩٦

(٧) الْمَغْنَى ٧/٣٤٨

قال النخعي : من ظاهر من أمته فليُكفّر ، وإن لم يكن أصابها إذا كانت في ملكه فلا يُصَبِّها حتى يكفّر (١) .

وروى الجصاص عن النخعي : أنه ليس من أمة ظهار (٢) .

٣ - صيغة الظهار :

(أ) لابد في الظهار من أن يشبه الرجل زوجته ، أو جزءاً شائعاً منها . يعبر به عن الكل ، بما لا يحلّ النظر إليه من محرمة عليه على التأبيد (٣) ، فإن قال : أنت عليّ كظهر امرأة محرّم ، فهو ظهار ، وإن قال : أنت عليّ كظهر امرأة غير محرّم فليس بظهار (٤) .

(ب) وإن كرّر الظهار ، يُسأل عن نيته ؟ فإن أراد التغليظ ، فعليه في كل ظهار كفارة ، وإن أراد ظهاره الأول تكفيه كفارة واحدة ، قال النخعي : الرجل يظاهر من امرأته ، ثم يظاهر أيضاً مرتين ، إن أراد التغليظ ، فعليه لكل ظهار كفارة ، وإن أراد ظهاره الأول ، فعليه كفارة واحدة (٥) .

٤ - مدة الظهار :

المظاهر إما أن يوقّت للظهار وقتاً أو لا يوقّت ، فإن وقت له وقتاً ، فقال : أنت عليّ كظهر أمي ساعة ، فقد قال الثوري : بلغني عن عطاء ، أو إبراهيم ، أنه كان يقول : إذا ظاهر منها ساعة فهو لازم له (٦) ، ولكن هل هذا القول هو قول النخعي ؟ أو قول عطاء ؟ الذي أرجحه أن هذا القول ليس بقول النخعي ؛ لأنني وجدت في مصنف ابن أبي شيبة بسنده إلى النخعي أنه قال -

(١) عبد الرزاق ٤٤٢/٦ (٢) أحكام القرآن ٤٢١/٣

(٣) ر : أحكام القرآن ٤٢٢/٣ والقرطبي ٢٧٣/١٧ وآثار محمد ٩٥ .

(٤) آثار أبي يوسف ١٥٠ ور : المغني ٣٤٠/٧

(٥) آثار أبي يوسف ١٥١ وآثار محمد ٩٥

(٦) عبد الرزاق ٤٤٥/٦

في الرجل يظاهر من امرأته ولا يوقت أجلاً ، قال - : « لا تبينُ منه امرأته ... »^(١) فذكره قيد « ولم يوقت أجلاً » يدل على أنه إذا وقت أجلاً فإن الحكم يختلف ، وبذلك يكون قول النخعي : إن المظاهر إذا وقت أجلاً كان لتوقيته هذا اعتبار ، فلو قال : أنت على كظهر أمي ساعة ، فمضت تلك الساعة ، فلا شيء عليه ، وأما إن لم يوقت لذلك أجلاً . فهل تبينُ منه بمضي أربعة أشهر بالإيلاء أم لا ؟ إن كان لفظه قد اقتصر على الظهار فقط ، فقال : أنت على كظهر أمي ، فإنها لا تبينُ منه بمضي أربعة الأشهر ، قال النخعي : ليس في الظهار وقت ، وقال - في الرجل يظاهر من امرأته ، ولا يوقت أجلاً ، قال - : لا تبين منه امرأته وإن لم يقع عليها ما دام يتلوم في الكفارة^(٢) ، ولكن إن أضاف إلى الظهار القرب قال : أنت على كظهر أمي إن قربتك ، فإنها تبين منه بمضي الأربعة الأشهر بالإيلاء إن لم يطأها ، قال النخعي : ليس في الظهار وقت إلا أن يقول : إن قربتك ، وإن قال فتركها أربعة أشهر ، بانث منه بالإيلاء^(٣) وقال : إن وطئها فهو ظهار ، وإن تركها أربعة أشهر بانث منه بالإيلاء^(٤) .

٥ - ما يحل للمظاهر من امرأته :

يحرم على المظاهر من امرأته الجماع ودواعيه ، كالتلذذ بما دون الفرج ، والقبلة واللمس ، ونحو ذلك حتى يكفر^(٥) ، فإن وطئ قبل أن يكفر فليس عليه إلا كفارة واحدة^(٦) وعن عبيدة ، عن إبراهيم قال - في الذي يظاهر ، ثم يطؤها قبل أن يكفر - : عليه ثلاث كفارات^(٧) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٤٣/١

(٢) ابن أبي شيبة ٢٤٣/١ والتلوم : هو الانتظار .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٤٣/١

(٤) ابن أبي شيبة ٢٤٣/١ وآثار محمد ٩٦

(٥) المغني ٣٤٨/٦

(٦) أحكام القرآن ٤٢٠/٣ والمحلى ٥٥/١٠ والمغني ٣٨٣/٧

(٧) المحلى ٥٥/١٠

٦ - انتهاء الظهار : وينتهي الظهار :

(١) بموت أحد الزوجين ، فلو مات أحد الزوجين فلا كفارة عليه ؛ لقوات المحل .

(ب) بانتهاء الأجل في الظهار المحدد . (ر : ظهار / ٤) .

(ج) بإخراج الكفارة .

٧ - الكفارة :

(١) لا تجب الكفارة بمجرد الظهار ، فلو ظاهر ثم مات أحدهما ، أو طلقها قبل العود ، فلا كفارة عليه ^(١) ، ولكن تجب عند عزمه على استباحة وطئها ؛ لقوله تعالى - في سورة المجادلة ٣ - : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ إذ لا يجوز أن يقربها قبل أن يكفر ^(٢) ، قال النخعي - في الرجل يظاهر من امرأته ، ثم يجامعها بالليل ، وهو يصوم ، قال : يستقبل الصوم لقوله تعالى - في سورة المجادلة ٤ - ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ (٣) .

(ب) وكفارة الظهار هي :

١- تحرير رقبة ، وتجزئ فيه الرقبة الكافرة (٤) لقوله تعالى - في سورة المجادلة ٣ - : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ فإن الله تعالى أطلق الرقبة هنا وفي غير

(٢) آثار محمد ٩٥

(٤) أحكام القرآن ٣/٤٢٥

(١) المغنى ٧/٣٥١

(٣) آثار محمد ٩٦

كفارة القتل ، فيجزىء ما تناوله الإطلاق ^(١) ، كما يجزىء عتق الرقبة العمياء ^(٢) ، ولكن لا يجزىء عتق أم الولد ^(٣) ؛ لأنه لا يجوز بيعها (ر : رقه / ٤ ب) و (زنا / ١ ب) وفي رواية يجزىء ^(٤) .

٢- فإن لم يجد رقبة صام شهرين متتابعين ؛ لقوله تعالى في سورة المجادلة ٤ ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ فإن مرض أثناء الصيام فأفطر ، أو سافر أثناء الصيام فأفطر ، انقطع التتابع ووجب عليه الابتداء من جديد ^(٥) قال النخعي : المظاهر يصوم شهراً ثم يمرض ، قال : يستأنف صومه ^(٦) .

فإن شرع في الصيام ، ثم أيسر وقدر على العتق يلزمه العتق ؛ لأنه قدر على الأصل قبل أداء فرضه بالبدل ، فيلزمه العودة إليه ، كالتيمم يجد الماء قبل الصلاة ، أو في أثنائها ^(٧) .

قال النخعي : المظاهر إذا أيسر بعتق رقبة قبل أن يتم صومه أعتق ^(٨) .

(ج) كفار من لا يستطيع الصوم : فإن لم يستطع الصوم لكبر سن ونحوه أطعم ستين مسكيناً ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ . وفي الكفارة بالإطعام يعطى كل مسكين مدين من القمح ^(٩) .

(د) كفارة العبد : فإن كان المظاهر عبداً وأذن له سيده بالعتق أعتق رقبة ، قال النخعي : يصوم شهرين ، إلا أن يأذن له سيده فيعتق رقبة ^(١٠) . وإن لم يأذن له سيده بالعتق فعليه الصيام ، وقد كان النخعي يقول :

(٢) المحلى ٥٣/١٠ .

(١) المغنى ٣٥٩/٧ .

(٤) آثار أبي يوسف ١٥١ .

(٣) آثار أبي يوسف ١٥١ .

(٦) عبد الرزاق ٤٤٨/٦ .

(٥) ر : المغنى ٩٦/٧ .

(٧) المغنى ٣٨٢/٧ .

(٨) عبد الرزاق ٤٢٦/٦ ور : آثار أبي يوسف ١٠٢ .

(١٠) عبد الرزاق ٢٨٣/٧ .

(٩) مغنى ٣٧٠/٧ .

إن مقدار الصيام في حقه شهر كامل ، قال النخعي - في العبد يظهر من امرأته قال - : لو صام شهراً أجزأ عنه ، ^(١) لأن العقوبات تنصف في حق العبيد ، لكنه رجع عن ذلك إلى قول الجمهور ، وقد حكى هذا الرجوع عنه ابن قدامة في المغنى ، فقال : ثم رجع عنه إلى قول الجماعة ^(٢) وبذلك أصبح قوله : إن كفارة الظهار على العبد صيام شهرين متتابعين ، كالحر ، ولا يجزيه غير ذلك ، لدخوله في عموم قوله تعالى ﴿ فصيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ ولأنه صوم في كفارة ، فاستوى فيه الحر والعبد ، ككفارة اليمين ^(٣) . قال النخعي : العبد يظهر من امرأته عليه صيام شهرين ^(٤) .

(هـ) طلاقه من ظاهر منها ثم نكاحه إياها : ولا يسقط الكفارة عن المظاهر طلاقه من ظاهر منها ، ثم تزوجه إياها ؛ فإن طلقها ، ثم تزوجها ، لم يحل له وطؤها حتى يكفر ، سواء كان الطلاق ثلاثاً ، أم أقل من ثلاث وسواء أرجعت إليه بعد زوج آخر أم قبله ^(٥) ، قال النخعي - في الرجل ظاهر من امرأته ثم تزوجها بعدما انقضت العدة - : الظاهر كما هو ^(٦) ، لا يقربها حتى يكفر ^(٧)

٨ - استمرار التواضع بين المتظاهرين : إلى أن يكفر الزوج (ر : لارث / ١٧ ب ٤)

(١) عبد الرزاق ٢٨٢/٧ والمحلى ٥٦/١٠ وفتح البارى ٣٥٥/١١ والمغنى

٣٨٠/٧

(٢) المغنى ٣٨٠/٧

(٣) المغنى ٣٨٠/٧

(٥) المغنى ٣٥٢/٧

(٤) آثار أبي يوسف ١٥١

(٧) آثار محمد ٩٥

(٦) آثار أبي يوسف ١٥٠

[٤]

* عاج :

بيع العاج (ر : بيع / ١)

* عارية :

العارية هي : العين المأخوذة للانتفاع بها - مع بقاء عينها - بلا عوض .

١ - الرجوع بها :

للمُعِير أن يرجع بعاريته متى شاء ، فمن أعار داره لآخر ليسكنها ماعاش ،
نه أن يرجع فيها إن شاء ، قال النخعي في السكنى : يرجع فيها صاحبها إذا
شاء ، فإنما هي عارية ، وإذا كان له أن يرجع فيها بعد التسليم فله أن يرجع
فيها قبل التسليم أيضا ، وبذلك يظهر أن العارية لا تتم إلا بالقبض عند
النخعي ، لأنها عقد تبرع .

٢ - ضمانها :

والعارية غير مضمونة إلا بالتعدي وإن شرط. المعير الضمان ^(١) ، لقوله عليه
[الصلاة والسلام : « ليس على المستعير غير المُغَلِّ ضمان » ^(٢)] ولأنها أمانة ،
والأمانة لاتضمن إلا بالتعدي ، قال النخعي : ، ليس على صاحب العارية
ضمان ، ولا على صاحب الوديعة إلا أن يخالف ^(٣) » وقال في العارية في

(١) نيل الأوطار ٣١٣/٥

(٢) أخرجه الدارقطني وقال : إنما روى هذا عن شريح غير مرفوع ، قال

الحافظ : في اسناده ضعيفان - نيل الأوطار ٣١٣/٥

(٣) عبد الرزاق ١٧٩/٨ والمحلى ١٧٣/٩ والمغنى ٢٠٤/٥

الحيوان والمتاع : ما لم يخالف المستعير إلى غير الذي قبل ، فسرق المتاع ، أو أضله ، أو نقصت الدابة ، فليس عليه ضمان .^(١)

٣ - حد النخعي :

[[وأحد التعلدّي أن يستعمل المستعير العارية استعمالاً لا يستعمله صاحبها ، قال النخعي : في رجل استعار من رجل فرساً ، فركضه حتى قتله ، قال - ليس عليه ضمان ، لأن الرجل يركض فرسه^(٢) .

٤ - أما قوله تعالى- في سورة الماعون- ٧ : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ فليس في العارية ، وإنما هو المال يُمنع حقه^(٣) .

* عاشوراء .

- صيام عاشوراء . (ر : صيام / ١٢ ح)

* عاقلة :

- العاقلة : هم سائر العَصَبَات من النسب بعدوا أو قربوا ، والمولى وعصبته ومولى المولى وعصبته ،^(٤) لا يدخل في هؤلاء في تحمل الدية امرأة ولا صبي ، لانعقاد الإجماع على ذلك^(٥) . وفي رواية أخرى عن النخعي أن العاقلة هم أهل الديوان ، قال النخعي : العقل على أهل الديوان^(٦) ، وهو ما استقر عليه رأى عمر أخيراً^(٧) .

- ما تحمله العاقلة من الديات . (ر : جناية / ٤ ب ٦) و (جناية / ١ ب ١ ، ٢) .

(١) المحل ٧/١١

(١) آثار محمد ١٣٤

(٤) المغنى ٧/٧٨٥

(٣) المحل ١٦٨/٩

(٥) المغنى ٧/٧٩٠ ونقل ابن المنذر هذا الإجماع .

(٦) نصب الراية ٣٩٨/٤

(٧) انظر كتابنا « موسوعة فقه عمر بن الخطاب » مادة « عاقلة »

* عامل :

- امتشجار الآدمى لعمل (ر : إجارة / ١ ب) .

* عبد :

- (انظر : رق) :

* عتق :

- عتق الرقيق . (ر : رق / ٧)

- العتق في الكفارة . (ر : كفارة / ٢٢ آ)

- خيار العتق . (ر : رق / ٧ هـ)

- عتق السكران . (ر : أشربة / ٤)

* عَتَهُ :

الْعَتَهُ : هو نقصان في العقل من غير جنون .

-- طلاق المعتوه (ر : طلاق / ٤ ج) .

* عدالة :

- العدل من الرجال : الذي لم تظهر منه ريبة (١) .

- اشتراط العدالة في الشهادة (ر : شهادة / ٢ ب) .

* عِدَّة :

العدة : هي تربص المرأة بنفسها مدة محددة شرعاً ، لموت الزوج ، أو طلاقه حقيقة أو حكماً .

وستحدث عنها في النقاط التالية :

(١) عبد الرزاق ٣١٩/٨ والمخلى ٣٩٤/٩ والمغنى ١٦٧/٩ .

١ - عدة الطلاق .

٢ - عدة العتق .

٣ - عدة المزنى بها .

٤ - عدة المتوفى عنها زوجها .

٥ - تداخل العدد .

تجب العدة على المرأة دون الرجل في حالات الطلاق ، ووفاة الزوج ، والعتق ، ووفاة السيد ، والزنا .

١ - عدة الطلاق :

(أ) على من تجب : لا فرق في وجوب عدة الطلاق بين المرأة المسلمة والكافرة قال النخعي : طلاق اليهودية والنصرانية طلاق المسلمة ، وعدتها عدة الحرة المسلمة ، ويُقسَم لها كما يقسم للحرة^(١) ، ولا فرق بين المطلقة على مال أو على غير مال (ر : خلع / ٤) أو الموطوءة بشبهة^(٢) .

(ب) العدة في الطلاق قبل الدخول : والطلاق إما أن يقع على المرأة بعد العقد وقبل الدخول بها سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة ، وهذه لأعدة عليها ، قال النخعي : إن طلق الرجل زوجته في مرضه قبل أن يدخل بها فلا عدة عليها^(٣) .

(ج) العدة في الطلاق بعد الدخول : وإما أن يقع على امرأة قد دُخل بها ، وهذه عليها العدة .

١ - وتبدأ العدة من اليوم الذي تم الطلاق فيه ، قال النخعي : المطلقة ،

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٠/١ (٢) المغنى ٤٥٠/٧

(٣) آثار أبي يوسف ١٣٦ وعبد الرزاق ٦٧/٧ و ٦٨

والمتوفى عنها تعتد من يوم مات ، ومن يوم طلقها زوجها ^(١) . فإن كانت المرأة بأرض أخرى ، وتأخر بلوغها الطلاق يوماً أو أياماً ، فإن عدتها تبدأ من يوم تلفظ زوجها بالطلاق ، لا من يوم بلوغها خبر الطلاق ، قال النخعي - في الذي يطلق امرأته وهي بأرض أخرى - : تعتد من يوم طلقها ^(٢) . || ||

٢- والمرأة المطلقة إما أن تكون حرة أو أمة ، بقطع النظر عن الزوج المطلق حراً كان أو عبداً ، قال النخعي : الطلاق والعدة بالمرأة ^(٣) ، وكل واحدة منهما : إما أن تكون ذات حيض ، أو ليست بذات حيض ، فإن كانت ذات حيض : فعدتها بالحيض ، وإن تباعد حيضها أو تقارب ، قال النخعي : إذا كانت تحيض فعدتها بالحيض ، وإن حاضت في كل سنة مرة ^(٤) ، وسئل عن امرأة حاضت في شهر ، أو أربعين ليلة ، ثلاث حيض قال : إذا شهدت لها العدول من النساء أنها قد رأت ما يحرم عليها الصلاة من طموث النساء الذي هو الطمث المعروف ، فقد خلا أجلها ^(٥) .

فإن طلقها في الحيض لم تدخل تلك الحيضة التي تم الطلاق فيها في حساب الحيضات ، قال النخعي : إذا طلق الرجل امرأته حائضاً لا يعتد بتلك الحيضة ^(٦) .

٣- فإن كانت المطلقة حرة ذات حيض ، فعدتها ثلاث حيض ، لقوله تعالى - في سورة البقرة ٢٢٨ - : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ قال النخعي : عدة الحرة المطلقة ثلاث ، حيض فإن كانت لا تحيض فثلاثة أشهر ^(٧) .

(١) آثار أبي يوسف ١٤٥ وابن أبي شيبة ٢٥٢/١ و ٢٥٢ ب والمحلى ٣١١/١٠

(٢) عبد الرزاق ٣٢٨/٦

والمغنى ٥٣٤

(٣) عبد الرزاق ٢٣٧/٧ وابن أبي شيبة ٢٤١/١ ب والمحلى ٢٣٢/١٠

(٤) المحلى ٢٧٠/١٠

(٥) المحلى ٢٧٢/١٠

(٦) ابن أبي شيبة ٢٣٤/١ والمحلى ٢٦٢/١٠ وآثار محمد ٨٢

(٧) آثار أبي يوسف ١٤٣

فإذا طلقها وهي من قد حاضت، فارتفع حيضها من غير إياس - لا تدري ما رفعه - تكون في عدة أبداً ، حتى تحيض ، أو تبلغ سن الإياس فتعتد حينئذ بالشهور ^(١) . فإن كانت المطلقة حرة لا تحيض ، فابتدأت العدة بالأشهر ، ثم حاضت وهي في العدة ، فإنها تلغى ما مضى من عدتها ، وتبدأ عدة جديدة محسوبة بالحيضات ، قال الذخعي - في الجارية تطلق قبل أن تبلغ المحيض - : تعتد بالشهور ، فإن حاضت من قبل أن تمضي الشهور استأنفت العدة بالحيض ، فإن حاضت بعد ما مضت الشهور فقد انقضت عدتها ^(٢) ، فإن يئست بعد ذلك ألغت ما مضى من عدتها ، وبدأت عدة محسوبة بالشهور ، فإن عاد إليها الحيض مرة ثانية ، عادت إلى الحيضات السابقة ، فاحتسبت بها ، وأتمت ما بقي عليها من الحيضات ، قال الذخعي : الرجل يطلق امرأته ، فتعتد بشهر أو شهرين ، ثم تحيض ، قال : يهدم الحيض الشهر ، وتستقبل عدة الحيض ، فإن حاضت واحدة ، ثم يئست ، استقبلت الشهور ، فإن حاضت بعد ، اعتدت بما مضى من الحيض ^(٣) .

وإذا طلقت المرأة التي قد يئست من الحيض فلتعتد ثلاثة أشهر ، فإن هي اعتدت شهراً أو شهرين أو أكثر من ذلك ، ثم حاضت ، فلتستأنف عدة الحيض ، فإن ارتفعت بعد ذلك ، ويئست من المحيض ، فلتستأنف عدة الأشهر ، ولا تعتد بشيء مما مضى من عدتها من الأشهر والحيض ^(٤) .

٤ - وإن كانت المطلقة مستحاضة - سواء كانت مستحاضة حين تلفظ زوجها بالطلاق ، أو أصبحت مستحاضة أثناء العدة - فإنها تعتد بأيام حيضها قبل أن تصبح مستحاضة ، قال الذخعي : الرجل يطلق المرأة وهي مستحاضة ،

(١) المغني ٤٦٤/٧

(٢) ابن أبي شيبة ٢٣٨/١ والمغني ٤٦٨/٧ .

(٣) آثار أبي يوسف ١٤٥ وآثار محمد ٨٤

(٤) عبد الرزاق ٣٤٠/٦

قال : تعتد بقروء الحيض قبل ذلك ، وكذلك إن استحيضت بعدها يُطْلَقُهَا^(١) ، وقال : تعتد المستحاضة بأيام حيضها^(٢) .

٥- وإذا طلق الرجل زوجته للسنة عند كل طهر تطليقة دون أن يراجعها ، فإن عدتها تحتسب من الطلاق الأول ، وبذلك لا يبقى عليها بعد الطلقة الثالثة إلا حيضة واحدة ، قال النخعي : المطلقة في العدة تبنى على عدتها من الطلاق الأول^(٣) ، وقال في المرأة يطلقها زوجها عند كل طهر تطليقة ، قالوا : تعتد بعد الثلاثة حيضة واحدة^(٤) ، فإن راجعها ، ثم طلقها استأنفت عدة جديدة دخل بها أو لم يدخل ،^(٥) أي : إن راجعها ، ثم طلقها^(٦) .

٦- وإن طلقت المرأة ، فتزوجت رجلاً آخر في عدتها ، ودخل بها ، فإنه يُفَرَّقُ بينهما ، ولا تحتسب المدة التي مكثتها عند الزوج الثاني من عدتها من زوجها الأول ، فإن فرق بينهما ، فإنها تتم ما بقي من عدتها من الزوج الأول بعد التفريق ، ثم تستأنف عدة جديدة من الزوج الثاني ، قال النخعي : في امرأة طلقها زوجها ، فنكحها رجل في عدتها ، فحاضت عنده ثلاث حيض ، ولم يمسه ، ثم اطلع على ذلك قال : تبين منه ، ولا تحتسب بهذه الحيضة^(٧) . وقال : إذا تزوجت المرأة في عدتها ، فدخل بها زوجها ، فُرق بينهما ، وأتمت عدة الأول ، واعتدت من الآخر عدة مستقلة^(٨) .

(١) آثار أبي يوسف ٤٥ وآثار محمد ٨٥

(٢) آثار أبي يوسف ١٤٤

(٣) المحلى ٢٦٢/١٠ ور : آثار محمد ٨٣

(٤) عبد الرزاق ٣٠٥/٦

(٥) عبد الرزاق ٣٠٦/٦ وآثار محمد ٨٣

(٦) آثار أبي يوسف ١٤٣ . (٧) عبد الرزاق ٢١٢/٦

(٨) آثار أبي يوسف ١٤٣ ور : ابن أبي شيبة ١٤٩/١ و ٢٥١/١ ب

وعبد الرزاق ٢١٢/٦

٧- وإذا كانت المرأة حاملاً ، فإن عِدَّتَهَا تنقضي بولادَتِهَا ، قال النخعي :
إذا طلق الرجل امرأته حاملاً ، فعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ مَائِي بطنها ، ^(١) ولو كان
سقطاً : لِأَنَّ السَّقْطَ تنقضي به العدة ، قال مُعِيرَةُ : سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ السَّقْطِ ؟
فَقَالَ : تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ ^(٢) ، فَإِنْ كَانَ فِي بَطْنِهَا وَلَدَانِ ، فَهَلْ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا
بَوْضَعِ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ ، أَوْ بِالْوَلَدِ الثَّانِي ؟ رَوَيْتَانِ عَنِ النُّخَعِيِّ :

الأولى : ما رواه حماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل طلق امرأته وفي بطنها
ولدان قال : هو أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَضَعْ الْآخَرَ ، وتلا - من سورة الطلاق ٤ - :
﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(٣) .

والثانية : ما رواه الحكم عن إبراهيم ، قال : إِذَا وَضَعَتْ أَحَدَهُمَا فَقَدْ بَانَتِ
مِنْهُ ، ^(٤) وَلَكِنْ لَا يَحِقُّ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ دَمِ نِفَاسِهَا . فالنخعي
إِذْنٌ قَدْ شَرَطَ شَرْطَيْنِ لِحُلِّ النِّكَاحِ ، الْأَوَّلُ : وَضَعُ الْحَمْلِ ، وَالثَّانِي : الطَّهْرُ
مِنْ دَمِ النَّفَاسِ ^(٥) ، وَهُوَ يَسْتَدِلُّ عَلَى هَذَا بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ : حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزَّهْرِيَّ بِأَمْرِهِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ
الْأَسْلَمِيَّةِ ، فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا ، وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ حِينَ اسْتَفْتَتْهُ ؟
فَكَتَبَ عُمَرَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّهَا
كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ - وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ
بِدْرًا ، فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ ، فَلَمْ تَنْشُبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا
بَعْدَ وَفَاتِهِ ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا ، تَجَمَّلَتْ لِلخُطَّابِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ

(١) آثار أبي يوسف ١٤٤ و ١٤٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٥٨/١ والمغني ٤٧٥/٧ وآثار محمد ٨٥

(٣) ابن أبي شيبة ٢٥٠/١ (٤) ابن أبي شيبة ٢٥٠/١

(٥) تفسير القرطبي ١٧٥/٣ وشرح النووي لمسلم ١٠٩/١٠

ابن بعكك - رجل من بني عبد الدار - ^(١) فقال لَهَا : مالى أراك متجملة ؟
 لعلك ترجين النكاح ، إنه والله ما أنت بذاك حتى تمر عليك أربعة أشهر
 وعشرًا ، قالت سُبَيْعَة : فلما قال لى ذلك جمعت على ثيابي حين أَمْسَيْتُ ،
 فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ
 حَمْلِي ، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِجِ إِنْ بَدَأَ لِي ، قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فَلَا أَرَى بِأَسَا أَنْ تَتَزَوَّجَ
 حِينَ وَضَعْتَ وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرِبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ^(٢) .
 فقوله : فلما تعلت تجملت للخطاب ، يعنى فلما طهرت من دم نفاسها
 على ما قاله الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وفي رواية : تعالت ، أى ارتفعت
 وطهرت ^(٣) .

٨ - عدة الأدة : تعامل المكاتبة معاملة الأمة في الطلاق والعدة ، قال النخعي :
 المكاتبة طلاقها طلاق الأمة ، وعدتها عدة الأمة ^(٢) ، وعدة الأمة - سواء كان
 زوجها حراً أو عبداً - إن كانت من ذوات الحيض حيضتان ، قال النخعي :
 عدة الأمة حيضتان ^(٥) ، وإن كانت ممن لا تحيض لصغير أو إيايس فقد
 اختلفت الرواية عن النخعي في مقدار عدتها ، ففي رواية أن عدتها شهر ونصف ،
 قال النخعي : إن كانت أمة مطلقة فعدتها حيضتان ، وإن كانت لا تحيض
 فشهرا ونصف ^(٦) وفي رواية ثانية أن عدتها ثلاثة أشهر ، قال النخعي : عدة
 الأمة الصغيرة ، أو التي قعدت عن المحيض ثلاثة أشهر ^(٧) وفي رواية ثالثة :

- (١) اسمه حبة ، وقيل : حنة وهو أبو السنابل بن بعكك بن الحجاج بن
 الحارث بن السباق بن عبد الدار .
 (٢) أخرجه مسلم في الطلاق باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع
 الحمل ، وأبو داود والنسائي في الطلاق أيضا .
 (٣) القرطبي ١٧٦/٣ ور : القاموس المحيط مادة علل والنهاية مادة علا .
 (٤) ابن أبي شيبه ٢٥٧/١
 (٥) ابن أبي شيبه ٢٤٩/١ وآثار أبي يوسف ٢٤٣ والمحلى ٣٠٧/١٠
 (٦) آثار أبي يوسف ١٤٣
 (٧) عبد الرزاق ٢٢٤١/٧ والمغنى ٤٦٠/٧

أنها مُخْبِرَةٌ بين أن تعتدَّ شهراً ونصفاً ، أو بشهرين ، أو ثلاثة أشهر ، قال النخعي : عدة الأمة إذا طلقت إن شاءت شهراً ونصفاً ، وإن شاءت شهرين ، وإن شاءت ثلاثة أشهر^(١) .

وإن طلق الأمة زوجها طلاقاً يملك الرجعة فيه ، فأعتقت ، فعِدَّتُها عدة الحرة ، وإن كان لا يملك الرجعة فيه ، فعِدَّتُها عدة الأمة^(٢) .

وإن أعتقت ، الأمة فاختارت نفسها ، تعتد عدة الحرة ، قال النخعي - في الأمة تعتق فتختار نفسها قال - : إن بُرِّرَةَ اعتدت عِدَّةَ الحُرَّةِ^(٣) .

٩ - ما يحرم على المرأة في عدة الطلاق وما لا يحرم :

- يحرم على المرأة النكاح ما دامت في العدة ، فإن كانت المعتدة حاملاً يحرم عليها عقد النكاح حتى تنتهي مدة نفاسها (ر : عدة / ١ ج ٧) . فإن نكحت في عِدَّتِها فالنكاح فاسد ، قال النخعي : كُلُّ نِكَاحٍ فَاسِدٌ - نحو التي تزوج في عدتها وأشباهه - إذا كان قد دخل بها ، فلها الصداق ، ويفرق بينهما^(٤) . و (ر : نكاح / ٢٢٢ الصنف الأول) .

- وتعتد المطلقَةُ في بيت زوجها ، لا تخرج منه ، قال النخعي : المطلقة لا تخرج من بيتها في حق ولا في غيره ، حتى تنقضي عِدَّتُها^(٥) ، وسئل : عن امرأة طلقت وهي ساكنة في بيت كراء ؟ قال : إن أحسن أن تعطى أجراً وتمكث في بيتها حتى تنقضي عدتها^(٦) .

- والمعتدة إما أن تكون معتدة من طلاق رجعي ، أو من طلاق بائن ، فإن

(١) المحلى ٣٠٧/١٠

(٢) آثار محمد ٧٧ و ٨٢ وقارن مع آثار أبي يوسف ١٤٤

(٣) ابن أبي شيبة ٢٥٠/١ ب

(٤) ابن أبي شيبة ٢٢٥/١

(٥) آثار أبي يوسف ١٤٢ و آثار محمد ٩٠

(٦) ابن أبي شيبة ٢٥٠/١ و ٢٥١ و ٢٥٢ ب والمحلى ٢٨٧/١٠

كانت معتدة من طلاق رجعي فيباح للمرأة أن تنتزین لزوجها ، وتريه نفسها ، ولكنه عليه هو ألا يدخل عليها قبل أن يشعرها بدخوله ، قال النخعي : في الرجل يطلق امرأته طلاقاً يملك الرجعة ، قال : تكتحل ، وتلبس المعصفر ، وتتشوف له ، ولا تضع ثيابها ، ^(١) وقال - في الذي لم يبت الطلاق - : تتشوف لزوجها ، وتنتزین له ، ولا يرى شعرها ولا مُحَرَّمًا ^(٢) وقال : الذي يطلق امرأة ولا يبيتها إذا أراد الدخول يشعرها بالتنحج ، ويسلم ، ولا يستأذن ^(٣) وفي رواية أخرى : أنه لا يدخل عليها إلا بإذن ^(٤) . و (ر : زينة / ٢) ، تفعل كل ذلك لتغري زوجها برجعتها . (ر : رجعة / ١) .

أما المطلقة طلاقاً بائناً فإنها لا تنتزین ، قال النخعي : تعتد المطلقة في بيت زوجها ، ولا تكتحل بكحل زينة ، ولا يدخل عليها إلا بإذن ، ولا يكون معها في بيتها ، ^(٥) ؛ ويدخل في ذلك المختلعة ؛ لأن طلاقها بائن ، والملاعنة أيضاً ، قال النخعي : المطلقة ثلاثاً ، والمختلعة ، والمتوفى عنها زوجها ، والملاعنة : لا تختضببن ، ولا تتطيبن ، ولا تلبسن ثوباً مصبوغاً ، ولا يخرجن من بيوتهن ^(٦) .

- ويحرم على الرجل في عدة مطلقة أن يتزوج من إحدى محارمها حتى تمضي عدتها سواء كان طلاقه لها رجعيًا أو بائناً ^(٧) ، وكذلك إن أعتق أمٌ ولده فلا يتزوج أختها في عدتها ^(٨) و (ر : نكاح / ٢٢٢ الصنف الأول) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٢/١ ب وآثار محمد ٨٦

(٢) عبد الرزاق ٣٢٦/٦ (٣) عبد الرزاق ٣٢٤/٦

(٤) آثار أبي يوسف ١٤٥ . (٥) ابن أبي شيبة ٢٥٠/١ و ٢٥٢

(٦) شرح معاني الآثار ٨١/٣ وآثار محمد ٨٦ وآثار أبي يوسف ١٤٢

وعبد الرزاق ١٤٢/٧ والمحلى ٢٨١/١٠ .

(٧) آثار أبي يوسف ١٤٧ (٨) المغنى ٥٤٣/٦

وكذلك إن كان له أربع نسوة ، فطلق إحداهن ، لم يجز له أن يتزوج بخامسة ، حتى تمضي مطلقته عدتها ، قال النخعي : - في الرجل تكون له أربع نسوة ، فيطلق إحداهن - : لا يتزوج حتى تنقضي عدتها ^(١) .

١٠ - الطلاق في العدة : ويقع الطلاق على المرأة في حال عدتها ، سواء كانت معتدة من طلاق رجعي أو بائن ، قال النخعي : إن طلق الرجل امرأته واحدة بائناً وقع عليها طلاقه ما كانت في العدة ^(٢) ، فإذا خالع زوجته ، ثم طلقها ، لحقها الطلاق مادامت في العدة ^(٣) ؛ علماً بأن الخلع طلاقاً بائناً عند النخعي .

- نفقة المعتدة من الطلاق (ر : عدة / ٤ ب) .

٢ - عدة العتق :

الأمّة التي تسرى بها سيدها إذا أعتقها ، أو مات عنها فعدتها ثلاث حيض ، فعن حبيب بن أبي ثابت ، عن النخعي ، قال : عدة السرية إذا أعتقت ، أو مات عنها سيدها ثلاث حيض ^(٤) ، ويدخل في ذلك أم الولد ، قال النخعي : أم الولد - يعتقها مولاه ، أو يموت عنها - عدتها ثلاث حيض ^(٥) ، وإن كانت آيساً فثلاثة أشهر ^(٦) .

٣ - عدة الزنى بها :

عدة الزنى بها كعدة الموطوءة بشبهة ، والموطوءة بشبهة تعتد عدة المطلقة ^(٧) .

(١) آثار أبي يوسف ١٤٧ والمغني ٥٤٣/٦ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٤١/١ ب وعبد الرزاق ٤٨٨/٦ .

(٣) القرطبي ١٤٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٧٦/١ .

(٤) المحلى ٣٠٥/١٠ وابن أبي شيبة ٢٤٩/١ .

(٥) آثار أبي يوسف ٩٠ و ١٤٥ وابن أبي شيبة ٢٤٩/١ والمغني ٥٠١/٧ .

(٦) المغني ٥٠١/٧ وابن أبي شيبة ٢٤٩/١ وآثار أبي يوسف ١٤٥ .

(٧) المغني ٤٥٠/٧ .

٤ - عدة المتوفى عنها زوجها :

(١) عدة الحرة المتوفى عنها زوجها غير الحامل أربعة أشهر وعشرة أيام ؛ لقوله تعالى - في سورة البقرة ٢٣٤ - : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ ﴾ .

أما عدة الأمة المتوفى عنها زوجها - غير الحامل - فهي على النصف من عدة الحرة ، شهران وخمسة أيام ، سواء كان زوجها حراً أو عبداً ، قال النخعي : عدة الأمة إذا مات عنها زوجها نصف عدة الحرة ، شهران وخمسة أيام ^(١) ، وقال : عدة الأمة من الحر في الوفاة شهران وخمسة أيام ^(٢) .

فإن اعتقت الأمة في عدتها من الوفاة تكمل عدة أمة ، لا عدة حرة ، قال النخعي - في امرأة مات عنها زوجها ، ثم اعتقت قال - : تمضي على عدة الأمة ، وليس لها إلا عدة الأمة ^(٣) .

أما عدة الحامل فإن أجّلها حتى تضع حملها ، قال النخعي : إذا توفى الرجل وامرأته حامل فأجلها أن تضع حملها ؛ قياساً على عدة الحامل المطلقة (ر : عدة / ١ ج ٧) .

وعدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها ثلاث حيض ، قال النخعي - في أم الولد يموت عنها سيدها قال - : إن كانت تحيض ، فثلاث حيض ، وإن كانت لا تحيض ، فثلاثة أشهر ، وكذلك إذا أعتقها ^(٤) .

- عدة زوجة المفقود (ر : مفقود / ٢ ج ١) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٥١/١ ، وآثار أبي يوسف ١٤٤ .

(٢) آثار أبي يوسف ١٤٤ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٤٩/١ وآثار أبي يوسف ١٤٤ وآثار محمد ٧٧ .

(٤) آثار محمد ٩٠ .

— عدة التي بلغ زوجها المفقود زواجها فطلقها (ر : طلاق / ٧ د) .

(ب) وجوبها على جهل طلاقها : وإذا طلق واحدة من نسائه لم يعينها ، ومات الزوج قبل البيان ، فعلى الجميع عدة الوفاة ^(١) .

(ج) بدؤها : وتبدأ عدة الوفاة من يوم موت الزوج ، لا من يوم بلوغها خبر الوفاة ، قال النخعي : المطلقة والمتوفى عنها تعتد من يوم مات ، ويوم طلقها زوجها ^(٢) . وقال في الذي يطلق امرأته وهي بأرض أخرى : تعتد من يوم طلقها ، أو مات عنها ^(٣) .

(د) ما يحرم عليها في عدة الوفاة وما لا يحرم : تمضي المرأة عدتها في البيت الذي يأتيها فيه نعي زوجها ، سواء كان بيتها أو بيت زوجها ، قال النخعي — في المرأة يأتيها نعي زوجها وهي في بيت غير بيت زوجها قال — : تعتد حيث أتاها الخبر ، لا تبرح منه حتى تنقضي عدتها ، وبه قال سعيد بن المسيب ^(٤) .

ولا تخرج من بيتها إلا لضرورة ، فإن هي خرجت فإنها تخرج نهاراً ، ولا تبسيت إلا في بيتها ، قال النخعي : المتوفى عنها زوجها لا تخرج إلا في حق لابد منه ، ولا تبسيت خارج بيتها ، ^(٥) فإن كان البيت بيت أجره ، فتدفع لها أجرته ، ولا تخرج منه ، قال النخعي — في المتوفى عنها في بيت أجره . إن أحسن أن يعطى الكراء ، وتعتد في البيت الذي كانت فيه ^(٦) .

(١) المغني ٢٥٩/٧

(٢) آثار أبي يوسف ١٤٥ وابن أبي شيبة ٢٥٢/١ و ٢٥٢ ب والمحلى ٣١١/١٠ والمغني ٥٣٤/٧ .

(٣) عبد الرزاق ٣٢٨/٦ (٤) تفسير القرطبي ١٧٩/٣

(٥) آثار أبي يوسف ١٤٢ و آثار محمد ٩٠ وابن أبي شيبة ٢٥١/١ والمغني ٥٢٢/٧ .

(٦) المحلى ٢٨٧/١٠ وابن أبي شيبة ٢٥٠/١

ويحرمُ على المعتدة الزينة في ثوبٍ ، أو خضابٍ ، أو طيبٍ ، أو كحلٍ ، قال النخعي للمتوفى عنها زوجها : لا تختضبين ولا تطيبين ولا تلبسين ثوباً مصبوغاً ولا يخرجن من بيوتهن^(١) ، وقال : المتوفى عنها لا تكتحل إلا لوجع^(٢) ، ويحرم عليها التصريح بالخطبة ، والزواج ، فإن كانت حاملاً ، فلا تنكح ما دامت في دم نفاسها فإذا طهرت حل لها النكاح^(٣) .

— نفقة المعتدة من الوفاة (ر : نفقة / ٤٤ آ) .

٥ - تداخل العدد :

قال النخعي : إذا اجتمعت عدتان في عدة ، فتجزئها عدة واحدة عنهما^(٤) ، كما إذا طلق الرجل امرأته وهو مريض ، فمات بعد طلاقها ، فإنها تعتد منه عدة الوفاة ، وتبدأ من يوم وفاته ، فقد روى المغيرة بن مقسم ، عن إبراهيم النخعي ، قال : إذا طلق الرجل امرأته وهو مريض ، فمات - وهي في العدة - ورثته ، واستأنفت العدة أربعة أشهر وعشرًا^(٥) ، وتكون هذه العدة قائمة مقام عدة الطلاق أيضًا .

* عذرة :

— نجاسة العذرة (ر : نجاسة / ١١ آ) .

* عرس :

— إباحة اللّهو والدف في العرس (ر : موسيقى) .

النّشار في العرس . (ر : انتهاب) .

(١) ش معاني الآثار ٨١/٣ وآثار محمد ٨٦ .

(٢) آثار أبي يوسف ١٤٢ والمغنى ٥١٩/٧ .

(٣) القرطبي ١٧٥/٣ .

(٤) عبد الرزاق ٢١٢/٦ ور : آثار محمد ٢٤ .

(٥) المحلى ٢٢١/١٠ وعبد الرزاق ٦٥/٧ وآثار محمد ٨٣ .

* عرفة :

- الوقوف بعرفة في الحج . (ر : حج / ٧ ، ٢ ب) .
- رفع اليدين بالدعاء في عرفة . (ر : حج / ٢٥) .
- التكبير عشية عرفة . (ر : عيد / ٢) .
- صيام يوم عرفة . (ر : صيام / ١٢ د) .

* عَرَق :

- عرق الطاهر طاهر (ر : نجاسة / ١ و) .

* عروس :

- ما يَخْصُّ به العروس من الليالي دون باقي نساائه (نكاح / ٣٢٦) .

* عروض :

- زكاة عروض التجارة . (ر : زكاة / ٧) .

* عزل :

المرادُ بالعزل : عزل ماء الرجل عن الوصول إلى رحم المرأة ، لثلا تحمل ، وقد رويت عن النخعي الرخصة في العزل ^(١) من حيث هو ، ولكن لما كان للمرأة الحرة حق في الولد فقد اشترط إذفها فيه ، ولم يشترط إذن الأمة ، قال النخعي : تستأمر الحرة في العزل ، ولا تستأمر الأمة ^(٢) . و (ر : نكاح / ٦ ب) .

(١) المغنى ٢٣/٧ .

(٢) سنن البيهقي ٣٣١/٧ وابن أبي شيبه ٢١٦/١ ب

* عشاء :

- وقت العشاء . (ر : صلاة / ٥٥) .
- القراءة في صلاة العشاء . (ر : صلاة / ٩ ك ١١) .
- سنة العشاء . (ر : صلاة / ٢٣ ب) .
- الجمع بين المغرب والعشاء في مزدلفة (ر : صلاة / ١٩ ج) و (حج / ٨)

* عُشْر :

المراد بالعشر هنا : ما تأخذه الدولة من الأموال التجارية للكفار الحربيين عند اجتيازها الحدود .

ولا كراهة في أخذ العُشْر عند النخعي ، وكيف تكون فيه كراهة وقد سَنَّهُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال النخعي : لا كراهة في أخذ العشر^(١) . ولا حق للدولة في أخذ العُشْر من المسلمين ؛ لأنَّ الله تعالى أوجب عليهم في أموالهم التجارية الزكاة ، فإذا أخذته منهم - كما هو الحال في عصر النخعي ، في عهد الدولة الأموية - جاز للمُسلم أن يحتسب ما دفعه من العُشْر مما وَجِبَ عليه من الزكاة ، قال النخعي : احتسب في زكاة مالك ما أخذه العُشْر^(٢) .

والكفار إما أن يكونوا أهل ذمة أو أهل حرب ، والأموال التي يعبرون بها الحدود إما أن تكون أموالاً خبيثة محرمة على المسلمين ، كالخمر ونحوه ، أو تكون غير محرمة ، كالفلنفل والكتان ونحوه ، فيؤخذ من أهل الحرب ضعف ما يؤخذ من أهل الذمة ، قال النخعي : يؤخذ من أهل الذمة من كل عشرين درهما^(٣) ويؤخذ من الخمر ضعف ما يؤخذ من غيره ، فإذا كان يؤخذ منهم

(١) الأموال ٥٣١ وانظر كتابنا « موسوعة فقه عمر بن الخطاب ، مادة : عشر » .

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٨/١

(٣) الأموال ٥٣١ و ٧٥٤

من الأموال الحلال العُشر فإنه يؤخذ من الخمر عُشران ، قال النخعي : يُعَشَّرُ الخمرُ ويضاعفُ عليه ^(١) ، وقال - في الذي يمرُّ بالخمر على العاشر قال - : يضاعفُ عليه العشر ^(٢) وقال : إذا مرَّ أهل الذمة بالخمر أخذ منها العاشر العشر ، يُقَوِّمُهَا ثم يأخذ من قيمتها العشر ^(٣) وذكر أبو يوسف - في الآثار - عن النخعي : أنه يؤخذ من أهل الذمة إذا مروا بالخمر نصف العشر ^(٤) وروى عنه في الخراج قوله : إذا مرَّ أهل الذمة بالخمر للتجارة ، أخذ من قيمتها نصف العشر ، ولا يقبل قول الذي في قيمتها ، حتى يؤتى برجلين من أهل الذمة يُقَوِّمَانِهِ عليه ، فيأخذ نصف العشر من الثمن ^(٥) .

- أخذ العشر من المسلم زكاة الزروع . (ر : زكاة / ١٤) .

* عَصَابَة :

- المسح على العصابة في الوضوء والغسل . (ر : جبيرة) .

* عَصَبَة :

- العَصَبَة : هم قوم الرجل لأبيه .

- إرث العَصَبَات (ر : إرث / ٩) .

- عاقلة الرجل هم عَصَبَتُهُ (ر : عاقلة) .

- عَصْبَة ابن الملاعنة ، وابن الزنا ، وولد الكافر وأمه مسلمة هم عَصْبَة أُمِّهِ (ر : إرث / ٩ ج) .

* عَصَر :

- وقت العصر . (ر : صلاة / ٥ ج) .

(٢) الأموال ٥٢

(١) ابن أبي شيبة ١٤١/١

(٣) عبد الرزاق ٣٦٩/١٠ وابن أبي شيبة ١٣٨/١ ب والمغني ٥٢٠/٨

(٥) الخراج ١٣٧

(٤) آثار أبي يوسف ٩١

- سنة العصر . (ر : صلاة / ٢٣ ب) .
- عدم إعادة صلاة العصر . (ر : صلاة / ١٨ ج) .
- الجمع بين الظهر والعصر في عرفات . (ر : صلاة / ١٩ ج) و (حج / ٧) .
- * عصير :

حل شرب العصير ما لم يتخمر . (ر : أشربة / ١١ أ) .

* عطاس :

- حمد الله تعالى في العطاس في الخلاء (ر : خلاء) .
- تشميت العاطس . (ر : تشميت) .

* عطية :

هي : تملك في الحياة بغير عوض ، وهي شاملة للهبة ، والصدقة ، والهدية .

انظر : هبة ، صدقة .

* عظم :

- طهارة العظم . (ر : نجاسة / ١ ز) .
- الذبح بالعظم . (ر : ذبيحة / ٣) .
- لا قصاص في الجنابة على العظام . (ر : جنابة / ٣ ب ٢) .

* عقرب :

- العقرب لا ينجس بالموت . (ر : نجاسة / ١ ز) .

* عقص الشعر :

- كراهة عقص الشعر في الصلاة . (ر : صلاة / ١٦ هـ ٢) .

* عقق :

- جواز قتله للمحرم . (ر : حج / ٢ و ٨) .

* عقل :

- اشتراط العقل لإيجاب العقوبات الجسدية (ر : حدود / ١ ب) و (جناية / ١ ب ١) .
- اشتراطه لصحة العقود . (ر : حجر / ٢٦١ ، ٣) .
- اشتراطه لصحة الولايات . (ر : نكاح / ٤ ب ٢) .
- اشتراطه لصحة الفسوخ . (ر : طلاق / ٤ ج) .
- اشتراطه لصحة التبرعات . (ر : حجر / ٢٦١ ، ٣) .
- اشتراطه للإلزام بالواجبات . (ر : حج / ١ ب) و (زكاة / ١ ج) .
- اشتراطه للإحصان . (ر : إحصان / ٦١) .
- انظر أيضاً : مجنون .

* عقيقة :

العقيقة : هي الذبيحة التي تذبح شكراً لله تعالى لولادة مولود ، ذكر أو أنثى . يرى النحوي عدم مشروعية العقيقة ، فيقول : كانت العقيقة في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام رفضت ^(١) ويستدل على ذلك بما أخرجه أبو داود ، والنسائي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : سُئِلَ رسول الله عن العقيقة ؟ فقال : لا يحب الله العُقوق - كأنه كره الاسم - قال : ومن له ولد ، فأجب أن ينسك عنه ، فلينسك عن الغلام شاتين ، وعن الجارية

شاة ، ^(١) وتابع أبو حنيفة إبراهيم في هذا ، فنقل عنه أنها بدعة ، مع أن الأحاديث فيها صحيحة ثابتة ، ومن هنا يظهر لنا شدة اتباع أبي حنيفة لإبراهيم ^(٢) .

وذكر ابن حزم في المحلى : أن النخعي يقول : إنَّ العقيقة ليست واجبة ^(٣) ، وهو لا يتنافى مع ما قلنا .

* علم :

- اشتراط الأجر على التعليم (ر : إجارة / ٣ ب ٣) .

* عمارة :

- كان النخعي لا يجيز المسح على العمارة في الوضوء إن لم يمسح شيئاً من رأسه ^(٤) فقد روي ابن أبي شيبه أنه كانت على النخعي عمارة وقلنسوة ، فرفعهما ، ثم مسح على يافوخه ^(٥) .

- السجود في الصلاة على كور عمامته (ر : صلاة / ٩ ك) .

* عُمرَة :

سنتحدث فيها في النقاط التالية :

١- حكمها .

- (١) أخرجه النسائي في أول كتاب العقيقة ، وأبو داود في الأضاحي باب العقيقة واسناده حسن ، وأخرجه مالك في العقيقة عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه ولفظه « لا أحب العقوق » واسناده ضعيف لكن يشهد له حديث عمرو بن شعيب .
- (٢) قال الشرييني في المغني ٢٩٢/٤ الشافعي رضي الله عنه أفرط رجلان في العقيقة : الحسن قال : انها بدعة ، والليث قال : انها واجبة اهـ ونقل ابن حجر في الفتح ٤/١٢ كلام الشافعي دون ذكر الأسماء ، أقول : والمنقول ان الحسن كان ممن يقول بوجوب العقيقة على الذكر دون الأنثى ، ر : المغني لابن قدامة ٦٤٤/٨ و ٦٤٥ والمجموع ٣٦٣/٨ و ٣٦٤ .
- (٣) المحلى ٥٣٠/٧ .
- (٤) المجموع ٤٤٨/١ والمغني ٣٠٠/١ .
- (٥) ابن أبي شيبه ٥/١ ب .

٢ - أعمالها .

٣ - قضاؤها .

- انظر أيضاً : حج .

١ - حكمه :

العمرة سنة ، وليست فريضة^(١) فعن سماك قال : سألت إبراهيم عن العمرة ، فقال : سنة حسنة^(٢) ، ويكره له أن يعتمر في السنة أكثر من مرة^(٣) قال النخعي : ما كانوا يعتَمِرُونَ في السنة إلا مرة^(٤) .

٢ - أعمالها :

من أراد العمرة فعليه الإحرام ، والإحرام بالعمرة كالإحرام بالحج .
(ر : حج / ٣) ويخرج أهل مكة إلى الميقات ، حتى يُهَلُّوا بالعمرة ، قال النخعي : أهل مكة يخرجون للعمرة إلى الميقات^(٥) .

ويجوز له أن يشترط حين الإهلال ، فقد كانوا يشترطون في العمرة : اللهم إني أريدُ العمرة إن تيسرت ، وإلا فلا حرج علي^(٦) (ر : حج / ١٦٦) ويُلبى حين إحرامه ، ولا يقطع التلبية حتى يدخل الحرم ، ويستلم الحجر الأسود ، قال النخعي : يقطع المعتَمِرُ التلبية إذا دخل الحرم^(٧) وقال : لا يقطع تلبية العمرة حتى يكبر لاستلام الحجر الأسود لأول طوافه بالبيت ،^(٨) ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط ثم يسعى بين الصفا والمروة ، فإن نسي السعي بين الصفا والمروة فعليه قضاؤها قال ، النخعي : إذا نسي الطواف بين الصفا والمروة وهو معتمر ، فعليه

(١) ابن أبي شيبة ١٧٣/١ والمحلى ٤٢/٧ والمجموع ٨/٧ والقرطبي ٣٦٨/٢ .

(٢) تفسير الطبرى ١٤/٤ (٣) المحلى ٦٨/٧

(٤) ابن أبي شيبة ١٦٢/١ ب والمغنى ٢٢٦/٣

(٥) ابن أبي شيبة ٢٠٤/١ (٦) المحلى ١١٤/٧

(٧) ابن أبي شيبة ١٧٨/١ (٨) آثار أبي يوسف ٩٨ .

العمرة ، ولا يجزيه إلا الطواف بهما ^(١) ، ثم يتحلل ، والمعتمر إن شاء حلق ، وإن شاء قصر ^(٢) .

ويُقيم المعتمر في مكة ثلاثة أيام ، روى ابن أبي شيبة ، عن النخعي ، أنه كان يستحب أن يقيم المحرم ثلاثاً ^(٣) لأن السلف كانوا يستحبون إذا اعتمروا أن يقيموا ثلاثاً ^(٤) .

٣ - قضاؤها :

إن أحرم بالعمرة مع زوجته ، فأفسدها بجماع ، يهدى عنها هدياً ، وعنه هدياً آخر ، وإن لم تكن زوجته محرمة بالعمرة ، يكفيه هدى واحد عن نفسه ، ويستمر في أعمال العمرة ، ثم يقضيها ، ويخرجان من المكان الذي أفسدا فيه عمرتهما ^(٥) . قال النخعي - في رجل أهل بعمرة ، فوقع على أهله قبل أن يتم عمرته - : يهدى عنه هدياً ، وعنها هدياً إذا كانت محرمة ، ويمضيان في عمرتهما ^(٦) .

• عَنِين :

العنة : هي عجز الرجل عن وطء المرأة لمرض فيه .

فإذا تزوج الرجل امرأة ، فلم يستطع إتيانها لعنة فيه ، يؤجل مدة ؛ ليُعلم حاله فيها ، أما قدر هذه المدة فقد روى عن النخعي التوقف في تقديرها ، روى مغيرة ، عن النخعي ، قال - في العنين - : يؤجل ، قال : قلت : كم يؤجل ؟ قال : يؤجل ، فكلما كرر عليه : كم يؤجل ؟ لم يزدده على : يؤجل ^(٧) .

(٢) ابن أبي شيبة ١٧٣/١

(٤) عبد الرزاق ٢٢/٥

(٦) ابن أبي شيبة ١٩١/١

(١) طرح التشريب ١٠٦/٥

(٣) ابن أبي شيبة ١٧٤/١

(٥) ر : المجموع ٤٠٠/٧

(٧) المحلى ٥٨/١٠

وفي رواية أخرى عنه أَنَّ مُدَّةَ التَّأْجِيلِ سَنَةٌ ، قال : يُؤَجَّلُ الْعِنِينُ سَنَةً ^(١) .
ويعتبرُ بدءُ موعدِ التَّأْجِيلِ من يومِ التَّرافَعِ إلى السُّلْطَانِ ، لا من يومِ الزَّوَاجِ ،
قال النخعي : يُؤَجَّلُ الْعِنِينُ من يومِ يُرْفَعُ إلى السُّلْطَانِ ^(٢) ، وخلال هذه السَّنة
إن وطئَ زوجته ، ولو مرة واحدة ، فليس لها حقُّ طلبِ التَّفْريقِ بسببِ الْعِنَةِ ،
قال النخعي : إذا وطئَ الْعِنِينُ زوجته مرةً ، فلا خيارَ لها ^(٣) ، وإن لم
يَطْأُهَا تُخَيَّرُ في نهايةِ الحولِ ، فإن شاءت أقامت معه ، وإن شاءت فارقته ^(٤) .
فإن اختارته ، فليس لها خيارٌ بعد ذلك ^(٥) ، وإن اختارت التَّفْريقَ فَرَّقَ
القاضي بينهما ، ولها المهر كاملاً ^(٦) ، واعتبر هذا التَّفْريقُ طَلَقاً بائناً ، قال
النخعي : الْعِنِينُ يُؤَجَّلُ سَنَةً ، فإن خلص إليها ، وإلا خُيِّرَتِ امرأته ، فإن
شاءت أقامت مع زوجها ، وإن شاءت اختارت نفسها ، فهي واحدة بائنة ^(٧) .

• عورة :

١ - عورة الحرة :

يعتبر الحيض علامة على البلوغ ، وهو مناط التكليف ، ويجب على المرأة
الحُرَّةُ الحجاب بمجرد البلوغ ، قال النخعي : إذا حاضت المرأة اختمرت ، ويجب
عليها ما على أمها ^(٨) ، وهذا يعني أَنَّ الرَّأْسَ من العورة ، لأنَّ الْخِمَارَ : ما تغطَّى
به المرأة رأسها ^(٩) .

ولم نعثر على نص عند النخعي يبين ما يجوزُ أَنْ يظهر من المرأة أمام

(١) عبد الرزاق ٢٥٤/٦ والمحلى ٥٩/١٠ والمغنى ٦٦٨/٦

(٢) ابن أبي شيبة ٢١٥/١ (٣) ابن أبي شيبة ٢١٥/١ ب

(٤) ابن أبي شيبة ٢١٥/١ ب وعبد الرزاق ٢٥٤/٦ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢١٥/١ ب

(٦) ابن أبي شيبة ٢١٥/١ ب والمحلى ٥٩/١٠ وعبد الرزاق ٢٥٤/٦

(٧) آثار أبي يوسف ١٤١ وآثار محمد ٨٢

(٨) عبد الرزاق ١٣١/٣ (٩) تفسير القرطبي ٣٣٠/١٢

الرجل الأجنبي ، إلا ما ذكره ابن أبي شيبه عنه في تفسير قوله تعالى - في سورة النور ٣١ - : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ قال : الثَّيَابُ ^(١) . وهذا نص غير كاف .

ويجوز أن يظهر من المرأة أمام محارمها من الرجال : أعلى الصدر ، ونصف الذراع ، والرأس ، ونحو ذلك ، فقد صحَّ عن إبراهيم أنه قال : لَا يُنْظَرُ مِنْ ذَوَاتِ الْحَارِمِ إِلَّا إِلَى مَا فَوْقَ الصَّدْرِ ^(٢) وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَبْنَاءُ بُعُولَتِهِنَّ ﴾ قال : ينظر إلى ما فوق الذراع والرأس والأذن ^(٣) .

٢ - عورة الأمة :

أما عورة الأمة : فقد ذكر النخعي ما يفيد أن رأس الأمة وحُجَّتُهَا ليسا بعورة ، فقد قال : ليس على الأمة خِمارٌ وإن كانت عجوزاً ، ^(٤) وقال : ليس على الإماء قناع في الصلاة ولا في غيرها ، وكان يكره أن يَنْتَقِبْنَ يَتَشَبَّهْنَ بِالْحَرَائِرِ ^(٥) .

ويلحق بالأمة أم الولد ، فإنه لا خِمار عليها ، قال النخعي - في الأمة - : تصلى بغير قناع ولا خِمار ، وإن بلغت مائة سنة ، وإن ولدت من سيدها ^(٦) وقال : تصلى أم الولد بغير خِمار ، وإن بلغت ستين سنة ^(٧) .

٣ - اشتراط ستر العورة في الصلاة (ر : صلاة / ٤٤) .

- حكم الصلاة مع تجسيم العورة (ر : صلاة / ٤٤ ب) .

- ستر عورة الميت أثناء تغسيله . (ر : ميت / ٣٣ ج) .

- ترك السلام على مكشوف العورة . (ر : حمام / ١) .

(١) ابن أبي شيبه ٢/٢٢٢ . (٢) محلى ١٠/٣٢

(٣) عبد الرزاق ٧/٢١٤ . (٤) ابن أبي شيبه ١/٩١ ب .

(٥) آثار أبي يوسف ٢٩ . (٦) آثار محمد ١/٦١٠

ابن أبي شيبه ١/٩١ ب والمغني ٦/٦٠٦ .

- عيب :
- خيار العيب . (ر : بيع / ٣٥٤) .
- العيب الذى يمنع من إجزاء الحيوان فى الأضحية . (ر : أضحية / ٢) .
- نُعَيْبُ الأضحية بعد شرائها . (ر : أضحية / ٢) .
- فسخ النكاح لعيب فى أحد الزوجين . (ر : طلاق / ٢١٣) .

• عيد :

سنتكلم فى النقاط التالية :

- ١ - الغسل للعيد .
- ٢ - التكبير للعيد .
- ٣ - الأكل قبل إتيان المصلى .
- ٤ - أيام العيد .
- ٥ - صلاة العيد .

١ - الغسل للعيد :

لم يكن إبراهيم يرى وجوب الغسل للعيد ، ولذلك لم يكن يغتسل ، فقد قال هو عن نفسه : « ما اغتسلتُ فى العيد قط ^(١) ، ونقل عنه تلميذه حماد بن أبى سليمان قال : « لقد رأيت إبراهيم النخعي يأتى العيد وما يغتسل ^(٢) » . وذكر ابن قدامة النخعي فى عداد من يقول باستحباب التطهر بالغسل للعيد ^(٣) . ولا تناقض بين الروایتين ، ويظهر أن النخعي كان يترك الغسل

(١) آثار أبى يوسف ٧٢

(٢) آثار محمد ١/ ١١٥ وموطأ الحسن ٣٧

(٣) المغنى ٢/ ٣٧٠

للعيد لئلا يظن من يراه أنه من الفرائض ، لكون النخعي موضع القدوة في عصره .

٢ - التكبير للعيد :

كان إبراهيم يبدأ التكبير في عيد الأضحى من عشية عرفة ، فقد روى أبو يوسف عنه أنه كان يكبر عشية ، عرفة وهو جالس مع أصحابه^(١) ، ويستمر تكبيره إلى آخر اليوم الرابع من أيام التشريق ، قال النخعي : أيام التشريق ثلاثة أيام بعد يوم الذبح^(٢) .

أما في عيد الفطر ، فإنه كان لا يكبر ليلة عيد الفطر ، إنما يكبر عند الغدو إلى صلاة العيد^(٣) ، فكان إذا خرج إلى صلاة العيدين - الأضحى أو الفطر - كبر حتى يأتى المصلى ،^(٤) وكان يرفع صوته بالتكبير ،^(٥) وما روى عنه أنه سمع التكبير فقال : إنما يفعل ذلك الحواكون^(٦) فمحمول على سماع أصوات منكرة ؛ لشدة الصراخ ، كالذى أنكره النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال لذويه : « اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، تدعون سميماً قريباً »^(٧) .

ويكبر تكبير التشريق عقب انتهاء الصلاة ، مستقبلاً القبلة^(٨) إذا صلى جماعة ، قال النخعي : لا يكبر تكبير التشريق إلا أن يصلى جماعة^(٩) .

(١) آثار أبي يوسف ٦١ والمغنى ٣٩٣/٢

(٢) آثار أبي يوسف ٦١ وآثار محمد ١٣٥

(٣) المجموع ٤٦/٥ (٤) المغنى ٣٦٩/٢

(٥) المغنى ٣٧٤/٢

(٦) المغنى ٣٧٤/٢ والحواكون : جمع حوكة ، وهى جمع حائك ، وقد كانوا

يرفعون أصواتهم بالغناء أثناء العمل .

(٧) أخرجه البخارى فى التوحيد باب (وكان الله سميماً بصيراً) .

(٨) ابن أبي شيبة ٨٧/١

(٩) المغنى ٢٩٧/٢

وكان يحب للنساء أن يكبرن دُبْرَ الصلاة أيام التشريق ^(١) إذا صليْن بجماعة .

ولا يتابع المسبوق الإمام في تكبير التشريق ، بل يقضى ما فاتته ، ثم يكبر للتشريق ، قال النخعي : إذا سها الإمام ، فسجد للسهو ، يتابع المسبوق في ذلك ، ثم ينهض ليقضى ما فاتته ، ثم يجلس لتكبير التشريق ^(٢) .

٣ - الأكل قبل اتیان المصل :

كان النخعي يأتي المصلي يوم الفطر وقد طعم ^(٣) ، وكان يعجبه أن يطعم شيئاً قبل أن يأتي المصلي ، يعني يوم الفطر ^(٤) ويقول : كانوا يستحبون أن يأكلوا قبل أن يخرجوا إلى المصلي ^(٥) ، وهذا الأكل ليس على سبيل الوجوب ، فإن شاء طعم ، وإن شاء لم يطعم ^(٦) ، ولكن الأفضل أن يطعم .

أما في عيد الأضحى : فإنه كان لا يطعم حتى يرجع من المصلي ^(٧) ، وليس ذلك على سبيل الوجوب أيضاً ، بل إن شاء طعم ، وإن شاء لم يطعم ^(٨) .

٤ - أيام العيد :

والأيام الثلاثة الأولى - يوم العيد ، واليومان اللذان بعده - هي أيام الأضحى أعني الأيام التي تجزى فيها الأضحية ، أما الأيام الأربعة - وهي

(١) ابن أبي شيبة ٨٧/١ ب . (٢) آثار أبي يوسف ٣٧

(٣) آثار أبي يوسف ٥٩ و آثار محمد ٥٥٦/١ .

(٤) آثار محمد ٥٥٦/١ (٥) عبد الرزاق ٣٠٧/٣

(٦) المحلى ٩٠/٥ وابن أبي شيبة ٨٤/١

(٧) آثار محمد ٥٥٦/١ و آثار أبي يوسف ٥٩ .

(٨) المحلى ٩٠/٥ وابن أبي شيبة ٨٤/١ .

يوم العيد والأيام الثلاثة التي تليه - فهي أيام التشريق التي يتم فيها تكبير التشريق ، قال النخعي : «الأضحى ثلاثة أيام : يوم النحر ، ويومان بعده ، وأيام التشريق ثلاثة أيام بعد يوم النحر»^(١).

• - صلاة العيد :
والصلاة قبلها وبعدها ، والسعى إليها ماشياً ، وإخراج النساء إليها
(ر : صلاة / ٢٣ هـ) .

• - عينة :
- بيع العينة (ر : بيع / ٥ ج) .

(١) آثار أبي يوسف ٦١ وآثار محمد ١٣٥

[غ]

• غائب :

نظر : غياب .

• غائط :

آداب التقوط والاستنجاء من الغائط . (ر : استنجاء) .

- نجاسة الغائط . (ر : نجاسة / ١١) .

- انتفاض الوضوء بخروجه . (ر : وضوء / ٦) .

• غراب :

- جواز قتل المحرم له . (ر : حج / ٣ و ٨) .

• غُرة :

- الغُرة هي : عبد أو أمة ^(١) وقيمتها نصف عشر الدية ، وهي خمس من الإبل ^(٢) .

- وجوبها في إسقاط الجنين . (ر : جنابة / ٢ ط ، ٤ ب) .

• غُسر :

الغرر هو الجهالة .

- الغرر في أحد أركان العقد مفسد للعقد ، كالغرر في المبيع (ر : بيع /

٥١) و (٥٥) . و (ر : جهل) .

(١) المحل ٣١/١١

(٢) المغنى ٨٠٤/٧

- انتفاء الغرر بالرؤية (ر : بيع / ٥١) .

* غسل :

سيكون الحديث عن الغسل في النقاط التالية :

١- ما يوجب الغسل وما لا يوجبه .

٢- كيفية الغسل .

١ - ما يوجب الغسل وما لا يوجبه :

(١) نزول المني : يجب الغسل بنزول المني ، ولو من غير جماع ، كالاختلام ، والاستمناء باليد ، والمداعبة ، ونحو ذلك ، قال النخعي : إذا قمت من النوم ، فوجدت بَدَلًا ، فاغتسل^(١) ، وعلى هذا ، فإنه لو اجتمعت ، ولم يجد بللا ، فلا غسل عليه ، قال النخعي : إذا استيقظ وقد رأى أنه قد جامع ، فلم ير بللا ، فلا غسل عليه^(٢) .

وهل تحتلم المرأة ؟ بمعنى هل تنزل الماء بالاحتلام ؟ فإن كانت تنزل الماء بالاحتلام فالغسل واجب عليها ، وإن كانت لا تنزل الماء فلا غسل عليها ، روى ابن أبي شيبه أن النخعي كان ينكر احتلام المرأة ، وبناء على ذلك قال : ليس عليها غسل من الاحتلام^(٣) . وهذا ما يوافق النظرة الطبية الحديثة التي تقول : إنه ليس للمرأة ماء كماء الرجل ، لكن نوع من الإفرازات ، أما الرغشة الجنسية فليست نتيجة لانفصال مائها ، بل هي هزة عصبية تعثرها عندما تبلغ قمة اللذة . وكأن النخعي لم يكن جازما من أن المرأة لاماء لها ، ولذلك قال : قد تغتسل^(٤) .

(١) آثار أبي يوسف ١٣ والمغني ٢٠٢/١ وعبد الرزاق ٢٥٤/١ .

(٢) ابن أبي شيبه ١٣/١ .

(٣) ابن أبي شيبه ١٤/١ والمجموع ١٤٩/٢ وبداية المجتهد ٤٥/١ .

(٤) ابن أبي شيبه ١٤/١ .

وطالما أنَّ الغسل يجب بإنزال الماء ، سواء كان ذلك بوطء ، أو بغير
وطء ، فقد قال النخعي - في الرجل يجمع امرأته في غير الفرج ، فينزل
الماء ، قال - : يغتسل هو ، ولا تغتسل هي ، ولكن تغسل ما أصاب
منها (١) .

(ب) الإجماع : كما يجب الغسل بالوطء في الفرج ، أنزل أو لم ينزل ، فقد
روى النخعي ، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود ، قال في الرجل
يجمع فلا ينزل قال - : « إذا بلغت ذلك اغتسلت » (٢)
ويروى عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت « : إذا التقي الختان وجب
الغسل » (٣) ولم يعقب على ذلك ، فدل على أنه رأيه ، ولا بد لنا من أن
نذكر أن عدم الغسل من الإيلاج دون إنزال كان رخصة في أول
الإسلام ، ثم أمر رسول الله بالغسل من الإيلاج أنزل أو لم ينزل (٤) .

(ج) الحيض والنفاس : ويجب الغسل بانقضاء الحيض والنفاس ، وقد
انعقد الإجماع على ذلك .

(د) الاستحاضة : وعلى المستحاضة الغسل (ر : استحاضة / ٣) .
وهذه الأشياء الثلاثة هي الجنابة ، قال النخعي : « ما كانوا يرون غسلًا
واجبًا إلا غسل الجنابة ، وكانوا يستحبون الغسل يوم الجمعة » (٥) .

(هـ) الغسل من غسل الميت : ولا يجب الغسل من غسل الميت ، فقد مثل
نخعي : هل يغتسل من غسل الميت ؟ فقال : إن كان نجسًا فاغتسلوا ،
وإلا فإتوا يكفي أحدكم الوضوء (٦) (ر : وضوء / ٦ و) .

(١) عبد الرزاق ٢٥٣/١ وروى : ابن أبي شيبة ١٥/١ ب .

(٢) شرح معاني الآثار ٦٠/١ وروى : عبد الرزاق ٢٤٧/١

(٣) آثار محمد ١٧ .

(٤) الاعتبار ٣٣ وما بعدها

(٥) عبد الرزاق ١٨١/١

(٦) عبد الرزاق ٤٠٥/٣ وابن شيبة ١٤٤/١ وآثار محمد ٤٥ والمجموع ١٤٢/٥

والغنى ٢١١/١

(و) غسل المرأة الجنب إذا حاضت : وإذا وجب الغسل على المرأة من وطء ، ثم حاضت قبل أن تغتسل ، وجب عليها غُسلان : غسل للجنابة من الوطء تغتسله أثناء الحيض ، وغسل للجنابة من الحيض بعد أن تطهر ، قال النخعي - في امرأة أصابها زوجها فلم تغتسل من جنابتها حتى حاضت ، قال - : تغتسل من جنابتها ، وبه قال الحسن البصري ، وعطاء في الأخير من أقواله ^(١) .

وفي رواية : أنها يكفيها غسل واحد للوطء والحيض ، قال النخعي : إذا أجنبت المرأة ، ثم حاضت ، فليس عليها غسل ، فإن ما بها من الحيض أشد مما بها من الجنابة ^(٢) ، وهو قول جمهور الفقهاء .

-- قيام التيمم مقام الغُسل عند توفر العذر المبيح (ر : تيمم / ٢) ووجوب الغسل بعد ذلك عند زوال العذر (ر : تيمم / ٣ هـ)

- عدم تغسيل الشهيد . (ر : شهيد)

- غسل الميت (ر : ميت / ٣)

- تغسيل الجنين إذا استهل ، ثم مات (ر : ميت / ٢٣)

- الغسل للجمعة (ر : جمعة / ١)

- الغسل للعيد . (ر : عيد / ١)

- استنجاب الغسل للإحرام . (ر : حج / ٣ د)

- الغسل أثناء الإحرام جائز . (ر : حج / ٩٤ ، ٩٣)

- عدم وجوب الغسل من الحجامة (ر : حجامة / ١)

(١) عبد الرزاق ٢٧٥/١ وابن أبي شبة ١٣/١ والمفني ٢٢١/١

(٢) آثار محمد ٩٣/١

- غسل المستحاضة . (ر : استحاضة / ٣)

- الغسل من ماء الحمام . (ر : نجاسة / ٢٢٣)

٢- كيفية الغسل

على من يريد الغسل ألا يسرف في الماء ، ولا يقتر منه ، قال النخعي :
كان يُقال : يكفى الرجل لغسله رُبْعُ فَرْقٍ ^(١) ، وتنقض المرأة صفائرها للغسل
كما ينقضها الرجل ، قال النخعي : العروس تنقض صفائرها إذا أرادت أن
تغتسل ^(٢) ويتوضأ قبل الغسل ، قال النخعي كان يقال : الوضوء قبل
الغسل ^(٣) ، ويتمضمض ، ويستنشق ، فإن تركهما أعاد الغسل ، قال
النخعي : إذا ترك المضمضة والاشتياق في الوضوء والاغتسال فهو سواء ،
فعليه أن يعيد ^(٤) ويبالغ في غسل شعره ، قال النخعي : كان يُقال :
اغسل الشعر ، وأنتق البشرة في الجنابة ^(٥) ، ولكن لا يجب عليه إمرار يده
على جسده ، إذا غلب على ظنه وصول الماء إلى جميع جسده ^(٦) ، وعلى هذا
فإنه لو انغمس في الماء إلى أعلى رأسه ، ثم خرج منه ، وتمضمض ، واستنشق ،
جاز غسله ، قال النخعي - في الجفنة يرمس فيها الجنب - : يجزيه ^(٧) ، وإن
كانت له جبيرة جاز له أن يمسح عليها (ر : جبيرة) ، ولا تُشترط الموالاة
في أعمال الغسل ، فإن غسل رأسه ، ثم تركه حتى جف ، ثم غسل سائر بدنه
جاز غسله ، قال النخعي : في الرجل تكون له المرأة والجارية فيراقب امرأته

(١) ابن أبي شيبة ١١/١ ب والفرق - بفتح الراء - : مكيال يسع ستة عشر رطلا
وهي اثنا عشر مدا - النهاية مادة فرق .

(٢) ابن أبي شيبة ١٢/١ ب وشرح النووي لمسلم ١٢/٤ .

(٣) ابن أبي شيبة ١١/١ وآثار أبي يوسف ١٢ .

(٤) آثار أبي يوسف ١٤ . (٥) ابن أبي شيبة ١٨/١ .

(٦) المغني ٢١٩/١ .

(٧) ابن أبي شيبة ٣/١ في والمحلى ٣٠/٢ وارتمس : انغمس في الماء إلى أعلى
رأسه .

بالغسل ، قال لابأس أن يغسل رأسه ، ثُمَّ يَمَكْتُ ، ثُمَّ يغسل سائر جسده بعدُ ، ولا يغسل رأسه (١) وقال : كان أحدهم يغسل رأسه قبل الجنابة بالسَّدْرِ ، ثُمَّ يَمَكْتُ ساعة ، ثُمَّ يغسل سائر جسده (٢) وقال : لابأس أن يفرَّق غُسلُه من الجنابة (٣) .

وإذا كان المكان الذي اغتسل فيه من الجنابة يستنقع فيه الماء فليغسل قدميه إذا فرَغَ ، وإن كان نظيفاً فلا يغسلهما إن شاء (٤) .

• غموس :

- اليمين الغموس . (ر : يمين / ٢٢)

• غناء :

- انظر أيضا : موسيقى .

قال النخعي : الغناء ينبت النفاق في القلب (٥) ، وإنما يكون ذلك لمن اعتاده ، أما في المناسبات فلا بأس به ، فقد أباح النخعيُّ اللهو في النكاح (٦) .

- تحريم الاستئجار على الغناء (ر : إجارة / ٣ ب ٣)

- تحسين الصوت بالقرآن (ر : قرآن / ٢٢)

• غنى :

- وجوب الزكاة ، وزكاة الفطر على الغنى (ر : زكاة) و (زكاة الفطر / ١)

- حد الغنى المانع من أخذ الزكاة (ر : الزكاة / ١ ج)

(١) عبد الرزاق ٢٦٤/١ وابن أبي شيبة ١٢/١ .

(٢) عبد الرزاق ٢٦٤/١ (٣) ابن أبي شيبة ١٢/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٢/١ وآثار أبي يوسف ١٢ .

(٥) عبد الرزاق ٤/١١ والمحلى ٦٠/٦ .

(٦) نيل الأوطار ٢٠٠/٦ .

— حد الغنى الموجب للواجب المالى فى كفارة اليمين (ر : يمين / ٨)

* غنينة :

ما يحوزه المجاهدون من أموال الكفار المحاربين لا يخرج عن كونه غنينة ،
أو استيلاء للحاجة .

والغنينة : ما أخذهُ المسلمون من أموال الكفار المحاربين قهراً بالقتال .

وسهكون الكلام فيها فى النقاط التالية :

١ — المالك الأصلي للغنينة .

٢ — قسمة الغنينة .

٣ — من يستحق الغنينة .

٤ — الغنينة تحوزها السرية المفروزة .

٥ — ثم نتحدث هما يستولى عليه المجاهدون للحاجة .

١ — المالك الأصلي للغنينة :

الغنينة التى تقع فى أيدي المسلمين إما أن تكون من أموال المسلمين
التي غنمها الكفار ، أو تكون من أموال العدو الكافر . فإن كانت من أموال
المسلمين التي غنمها الكفار ، ثم أظهر الله المسلمين عليهم ، فأخذوها ، فإن
عشر عليها صاحبها قبل أن تقسم الغنائم بين المسلمين فهي له بغير شيء ؛ لأنه
ليس لأحد فيها حق معين ، أما إن عشر عليها بعد أن قسم الإمام الغنائم ،
وقد أصبحت ملكاً لأحد الأفراد ، كان صاحبها أحق بها بقيمتها ، قال النخعي :
إذا أحرز العدو العبد والمتاع لرجل ، ثم أصابه المسلمون ، فإن أصابه مولاة

قبل القسمة أَخَذَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، وَإِنْ وَجَدَهُ بَعَهُ الْقِسْمَةَ أَخَذَهُ بِالْقِيَمَةِ (١) .
وإن كانت الغنائم من أموال العدو قُسِّمَتْ كما أمر الله .

٢ - قسمة الغنيمة :

تقسم الغنيمة أخماساً : فيعطى للمحاربين أربعة الأقسام ، تقسم بينهم وتُعطى الدولة خمساً واحداً ، يصرف في مصارف ذكرها الله تعالى في سورة الأنفال ٤١ فقال : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ . قال النخعي : كلُّ شَيْءٍ لِلَّهِ تعالى ، وخمُسُ الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واحد ، ويقسم ما يسوى ذلك على أربعة أسهم (٢) أي : لله وللرسول سهم ، ولِذِي قُرْبَى الرَسُول سهم ، ولِلْمَسَاكِينِ سهم ، ولابن السبيل سهم ، فقد روى مغيرة عن إبراهيم في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ قال : لله كلُّ شَيْءٍ ، وقوله : « لله » مفتاح الكلام (٣) .

٣ - من يستحق الغنيمة :

يستحق الغنيمة أفراد الجيش ، فإن أعانهم في قتالهم التاجر والعبد أسهم لهم مع الجيش أيضاً ، قال النخعي - في الغنائم يسببها الجيش ، قال - : إن أعانهم التاجر والعبد ضرب لهم بسهامهم مع الجيش ، وقال : إذا شهد التاجر والعبد - أي : شهد القتال - قسم له وقسم للعبد (٤) ، ومن هنا نرى أن ما يعطيه النخعي للتاجر والعبد من الغنيمة هو سهم لا رضىخ .

(١) آثار أبي يوسف ١٩٥ وآثار محمد ١٤٥ وعبد الرزاق ١٩٦/٥ والمحلى ٣٠١/٧ والمغنى ٤٣٠/٨ .

(٢) المحلى ٣٢٩/٧ وسنن البيهقي ٣٣٨/٦ ور : المغنى ٤٠٦/٦ .

(٣) الحراج ٢٠ وتفسير ابن كثير ٤/٤ ط الشعب .

(٤) المحلى ٣٢٣/٧ ور : المغنى ٤١٠/٨ .

٤ - الغنيمه تحوزها السرية المفروزة :

وإذا أفرز الإمام سرية من الجيش في مهمة خاصة ، فعادت بغنائم ، فهو بالخيار إن شاء نقلهم ما غنموه كله ، وإن شاء خمسته ، فقد روى منصور عن النخعي ، قال قلت : الإمام يبيع السرية فيصيبون الغنم ؟ قال : إن شاء الإمام خمسته ، وإن شاء نقلهم كله ^(١) .

التنفيل من الغنيمه (ر : تنفيل) .

٥ - ما يأخذه المجاهدون من أموال الكافر المحارب للحاجه :

كالطعام والشراب وعلف الدواب (ر : تجارة / ٢)

* غياب :

- أنواع الغياب ، وحكم كل نوع منه (ر : مفقود) .

- ما انفقته زوجة الغائب على نفسها (ر : نفقة / ٣ و ٤)

- سقوط الشفعة بالغياب (ر : رشفعة / ٣ ب)

- بيع السلعة الغائبة (ر : بيع / ١١ هـ ، ٤ هـ / ٢)

* غيبه :

قال النخعي : إذا قلت في الرجل ما فيه ، فقد أغتبتّه ، وإن قلت ما ليس فيه ، فقد بهته ^(٢) .

(١) عبد الرزاق ١٩١/٥ والمغني ٤٤٢/٨ والأموال ٣٢١ .

(٢) آثار محمد ١٤٦ : ٢٠٠ .

[ف]

* فائقة :

قضاء القوائت . (ر : صلاة / ٢٥)

* فاتحة :

قراءة الفاتحة في الصلاة . (ر : صلاة / ٩ ز)

* فأر :

- وقوعه في البئر . (ر : نجاسة / ٣ ب)

- قتل المحرم الفأر . (ر : حنج / ٣ ، ٨)

* فتح :

فتح المقتدى على الإمام في القراءة في الصلاة » (ر : صلاة / ٢٠ هـ ، ٣)

* فجر :

- كرامة الأذان قبله . (ر : أذان / ٢)

- وقته . (ر : صلاة / ٥ آ)

- صلاة الفجر . (ر : صلاة / ٢٢ آ)

- سنة صلاة الفجر . (ر : صلاة / ٢٣ ب)

* فخذ :

- وضع الفخذين في سجود الصلاة (ر : صلاة / ٩٦ ن)

* فراش :

ثبوت النسب بالفراش (ر : نسب / ٦١)

* فدية :

الفدية : هي البديل الواجب عن الصيام لمن عجز عن الصيام .

- وجوب الفدية على الشيخ الذي يباح له الفطر في رمضان (ر : صيام

/ ٣ ب)

- الفدية على الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على ولديهما (ر : صيام / ٣ ج)

- عدم وجوب الفدية على من أخر قضاء رمضان حتى قديم رمضان آخر .

(ر : صيام / ١١ ج)

* فرائض :

* انظر موارد .

* فرس :

انظر : خيل .

* فرقة :

الفرقة بين الزوجين : إما أن تكون فسخاً ، أو طلاقاً . (د : طلاق) .

- الفرقة الأبديّة باللعان . (ر : لعان / ٧ ب)

* فرقة .

- كراهة فرقة الأصابع في الصلاة (ر : صلاة / ١٦ هـ ١)

* فسخ :

- فسخ النكاح . (ر : طلاق / ١) .

* فسق :

الفاسق : من يرتكب الكبائر ، ويصرُّ على الصغائر ، قال النخعي : العدل من المسلمين : من لم تظهر منه ريبة ^(١) .

- تحاشى المَحْرَمُ الفاسق : (ر : حج / ٣ ، ٦) .
- عدم قبول شهادة الفاسق . (ر : شهادة / ٢ ب) .
- إعطاء الفاسق من الزكاة . (ر : زكاة / ٢٠ ب) .

* فضة :

- زكاة الفضة (زكاة / ٥) .

* فضيخ :

- تعريفه ، وحكم شربه (ر : أشربه / ١ ب) .

* فطر :

- عيد الفطر (ر : عيد) .
- زكاة الفطر (ر : زكاة الفطر) .
- الفطر في رمضان (ر : صيام) .

* فلس :

انظر : تفليس .

* فم :

- تغطية الفم في الصلاة (ر : صلاة / ١٦ هـ ٣) .
- تغطية المَحْرَمِ فمه (ر : حج / ٣ ، ١٠) .

(١) المغني ١٦٧/٩ وعبد الرزاق ٣١٩/٨ والمجلي ٣٩٤/٩ .

[ف]

* قاضى :

انظر : قضاء

* قباء :

تعريفه ، وحل لبسه للمحرم (ر : حج / ٣ ، ١)

* قبر :

١ - بناء القبر :

يحفر القبر ، ويعمق حتى يكون إلى سُرة الواقف فيه ، قال النخعي :
 يحفر القبر إلى السُرة^(١) ويحفر لحدًا لا شقًا ، فقد كان النخعي يكره الشق
 في القبر ، ويُصنع فيه لحد ،^(٢) قال النخعي : كانوا يستحبون اللحد ،
 ويكرهون الشق^(٣) ، ويبني ويغطي باللبن والقصب ، ويكره استعمال
 الآجر والخشب فيه ؛ لأن الآجر مما مسته النار ، والخشب غذاء للنيران ،
 ولا يجب أن يكون في القبر شيء من ذلك ؛ تفاؤلا بخلاص الميت من النار ،
 قال للنخعي : كانوا يستحبون اللبن ، ويكرهون الآجر ، ويستحبون القصب ،
 ويكرهون الخشب^(٤) ، كما يكره تجصيص القبر ، لأنه إسراف ، قال

(١) ابن أبي شيبة ١٥٠/١ والمجموع ٢٥٠/٥

(٢) ابن أبي شيبة ١٥٠/١

(٣) عبد الرزاق ٤٧٧/٣

(٤) ابن أبي شيبة ١٥١/١ والمغني ٥٠٣/٢ و ٥٠٧ وعبد الرزاق ٤٧٧/٣ وبدائع

الصناعات ٣١٨/٢

أبو يوسف - حاكياً مذهب النخعي في ذلك - : كان يكره أن يجعل على القبر علامة ، وأن يوضع على اللحد أجراً ، وأن يجصص القبر ^(١) .

ويزاد في التراب على القبر ، حتى يرتفع عن الأرض قليلاً ليُعرف أنه قبر فلا يوطأ ، فقد كان النخعي يستحب أن يرفع القبر عن الأرض ، حتى يعرف أنه قبر ، كيلا يوطأ ^(٢) ويقول : كان يُقال : ارفعوا القبر حتى يعرف أنه قبر فلا يوطأ ^(٣) ، ولا يجعل للقبر علامة ، فقد كان النخعي يكره أن يجعل على القبر علامة ^(٤) وحكى ذلك عن أصحاب عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، فقال : كانوا يكرهون أن يعلم الرجل قبره ^(٥) .

٢ - وطء القبر :

ويكره وطء القبر ، والجلوس عليه ، والاتكاء عليه ، والاستناد إليه ^(٦) .

٣ - القبر في المسجد :

وكان النخعي يكره أن يُبنى على القبر مسجداً ^(٧) ويقول : كانوا يكرهون أن يتخذوا ثلاثة أبيات قبلة : القبر ، والحمام ، والحُش ^(٨) ويعنى بقبلة : مسجداً للصلاة .

٤ - زيارته :

قال النخعي - حاكياً مذهب السلف في زيارة القبور - : كانوا يكرهون زيارة القبور ^(٩) .

(١) آثار أبي يوسف ٨٤ . (٢) آثار أبي يوسف ٨١ .

(٣) آثار محمد ٣٩ . (٤) آثار أبي يوسف ٨٤ .

(٧) ابن أبي شيبة ١٥٠/١ ب . (٦) المجموع ٢٨٤/٥ .

ابن أبي شيبة ١٠٦ و ١٥٠ ب .

(٨) عبد الرزاق ٤٠٥/١ .

(٩) ابن أبي شيبة ١٥١/١ ب وعبد الرزاق ٥٦٩/٣ .

- ٥ - كراهة الصلاة إلى قبر . (ر : صلاة / ١٦ د)
- ٦ - كراهة صلاة الجنازة على القبر . (ر : صلاة / ٢٧ آ) .
- ٧ - قطع اليد في سرقة القبور . (ر : سرقة / ١ ب ١) .
- * قُبْلَة :
- كراهية القبلة للصائم . (ر : صيام / ٧ ب) .
- فساد الاعتكاف بتقبيل المرأة . (ر : اعتكاف / ٣) .
- تحريمها على المَحْرَم . (ر : حج / ٣، ٥)
- تحريمها على المظاهر حتى يكفّر . (ر : ظهارة / ٥) .
- ثبوت حرمة المصاهرة بالتقبيل . (ر : نكاح / ٢٢ آ) .
- * قِبْلَة :
- استقبالها في الأذان (ر : أذان / ٤) والإقامة (ر : إقامة / ٢٣)
- استقبال القبلة في الصلاة . (ر : صلاة / ٦) و (٢٣ آ ٧) .
- توجيه المحتَضِر نحو القبلة . (ر : ميت / ١)
- استحباب توجيه الذبيحة نحو القبلة حين الذبح . (ر : ذبيحة / ٤)
- كراهة استقبال القبلة ، واستدبارها ، في البول والغائط والاستنجاء .
- (ر : استنجاء / ١) و (خلاء)
- استدبارها من قبل من أحدث في صلاته ثم انصرف ليتوضأ . (ر : صلاة / ١٢ ج .)
- * قبض .
- بيع مالم يقبض (ر : بيع / ١ ز) .

- اشتراطه في تأجير العين المستأجرة (ر : إجارة / ٤)
- اشتراطه في الرهن (ر : رهن / ١) .
- اشتراطه في رأس مال المسلم (ر : بيع / ٥ ب ٢) .
- اشتراطه لصحة الهبة لأجنبي (ر : هبة / ١ د) دون الزوجين والرحم
- المحرمة (ر : هبة / ١ ح ٢) وأم الولد (ر : هبة / ١ هـ)

* قتل :

- أحكام القتل ، وعقوبته . (ر : جنائية) .
- منع توريث القاتل من المقتول (ر : إرث / ٣ ب) .
- قتل المرتد بالسيف (. ر : ردة / ٢) .
- قتل من حمل السلاح على المسلمين . (ر : جنائية / ٢ و) و (حرابة)
- و (جهاد) .
- قتل الزاني المحصن رجماً بالحجارة . (ر : زنا / ٣ آ) .

* قذف :

القذف هو نسبة من أحصن إلى الزنى صريحاً أو دلالة ،
وسيكون الحديث في النقاط التالية :

- ١ - ألفاظ القذف .
- ٢ - المقذوف .
- ٣ - إثبات القذف .
- ٤ - عقوبة القذف .

١ - الفاظ القذف :

يشترط في اللفظ الذي يُقام بإطلاقه الحَدُّ أن يكون رمياً بوطء - صراحة أو ضمناً - يجب الحَدُّ فيه .

(١) فالرَّمى بالزنا صراحة : كما إذا قال لها : يا زانية ، بقطع النظر عن المزمى به ، سواء أكان زوجاً للمرمية بالزنا ، أم أجنبياً . (١)

٢ - ولا يعتبر قذفاً إطلاق لفظ الزنا ، إن كان المراد به الدعوى ، فقد مثل النخعي - عن امرأة تعلق برجل تقول : فعل بي الزنا ، هل تحدُّ حد القذف - أى إن عجزت عن إقامة البينة - ؟ قال : هى طالبة حق ، كيف تقول (٢) ؟ . كما لا يعتبر قذفاً قول الرجل لامرأته التى تزوجها : لم أجذك عذراء ؛ لأنَّ العُدَّة تذهبها أشياء أخرى غير الزنا ، قال النخعي : لم أجذك عذراء ليس بقذف (٣) وقال فى الرجل يدخل بالمرأة لم يجدها عذراء قال : إنَّ العُدَّة تذهب من النِّزوة والنَّفْس (٤) .

٣ - وفى القذف باللاواطعة إن قال له : يامفعولاً به يُجلد (٥) أما إن قال له : يالوطى ، فإنه يُسأل عما أراد به ، فإن فسره بما يحيل الحد بأن قال : أردت دينه دين لوط لوط لا حدَّ عليه (٦) وإنَّ أراد به الفعل الشائن اعتبر قاذفاً ، وأقيم عليه حد القذف ، قال النخعي : فى رجل قال لآخر : يالوطى ، قال : نيته ، يسأل ماذا أراد بذلك ؟ (٧) وقال : يجلد من قذف به - أى بفعل اللواطعة - ويبتغى فيه من الشهود ، كما يبتغى فى شهود الزنا (٨) .

(١) ر : المغنى ٤٤٤/٧ . (٢) ابن أبى شيبة ١٣٥/٢ .

(٣) ابن أبى شيبة ١٦٢/٢ ب وآثار محمد ٧٨ و ١٠٨ .

(٤) عبد الرزاق ١٠٦/٧ والمغنى ٥٢٦/٦ والنفس : الحيض .

(٥) ابن أبى شيبة ١٣٧/٢ . (٦) المغنى ٢٢١/٨ .

(٧) عبد الرزاق ٤٢٦/٧ والمحلى ٢٨٤/١١ .

(٨) ابن أبى شيبة ١٢٧/٢ والمحلى ٢٨٤/١١ .

ومن الجدير بالذكر أنه لا فرق في القذف باللواط بين الفاعل والمفعول به ، فمن قذف رجلاً بعمل قوم لوطٍ فاعلاً أو مفعولاً به فعليه حدُّ القذف (١) .

(ب) والرمي بالزنا ضمناً : كما إذا نفى نسب إنسان عن أبيه ، لأن نفى النسب عن الأب يعنى زنا الأم ، قال النخعي : إن نفى نسب رجل عن أبيه فعليه حدُّ القذف (٢) أما إن نفاه عن أمه فلا شيء فيه ، لأنه لا يرمى أحداً بالزنا ، قال النخعي : إن قال له لست لفُلانة ، لم يجلد ، لأنَّ الجلد يُستحقُّ بالنفي عن الأب (٣) .

ويدخل في نفي النسب عن الأب نفي النسب من القبيلة ، قال النخعي : من نفى رجلاً عن أبيه كان أبوه ما كان فعليه الحد ، ومن قال لرجل من بني تميم : لست منهم ، وهو منهم ، أو لرجل من بني بكر : لست منهم وهو منهم ، فعليه الحد (٤) .

وطالما أن نفى النسب عن الأب ، أو عن القبيلة ، يعنى في حقيقته رمي الأم بالزنا ، فإن النخعي يشترط في الأم أن تكون ممن يقام الحد على قاذفها بقذفها (ر : قذف / ٢) قال النخعي - في الرجل يقول للرجل : لست لأبيك ، وأمه يهودية أو نصرانية أو أمة قال - : لا حدُّ عليه (٥) لأنها غير محصنة .

(ج) وإن وطئ وطئاً حراماً في غير ملكه ، لم يحد قاذفه ، ولا عبرة بسقوط حد الزنا عنه ؛ لأن الحد قد يسقط بالشبهة ، وسقوطه بالشبهة لا يغير من حقيقة الفعل شيئاً ، كوطء الأمة المشتركة ، والمنكوحة في العدة ،

(١) المغني ٨/ ٢٢٣ .

(٢) المغني ٨/ ٢٢٠ .

(٣) المحلى ١١/ ٢٦٦ .

(٤) آثار أبيوسف ١٠٨ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢/ ١٣٥ ب و ١٢٥ ب .

ونحوهما ، قال النخعي : من تزوج المرأة في عِدَّتِها ، ودخل بها ، ثم قذفها ، فلاعَنَها ، ثم علم بذلك ، فاللعان باطلٌ ، ولا حدٌ عليه ، ويخطبها إذا انقضت عدتها من الأول ، وإن علم قبل اللعان أنها في عدة ، فلا حدٌ عليه ولا لعان ، ويفرق بينهما ، وهو خاطبٌ إذا انقضت عدتها من الأول^(١) . أما لو رماه بوطء حرام في ملكه ، كوطء زوجته في حالة الحيض ، فعلى قاذفه الحد .

(د) أما إذا رماه بغير الزنا : من الأفعال الموبقة ، كالسرقة ، وشرب الخمر ، ونحو ذلك فلا حد عليه ، ولكن يُعزَّرُ ، قال النخعي - في رجل قال لآخر يا شارب خمر ، قال - : لا حدٌ عليه^(٢) .

(هـ) والتعريض بالقذف : كقول الرجل لآخر - معرضاً به - : « ما أنا بزان » لاحدٌ فيه ، ولكن يُعزَّرُ فاعله ، قال النخعي « في التعريض - أي : بالقذف - عقوبة »^(٣) .

٢ - القذف :

(أ) ما يشترط في المَقْدُوف :

المَقْدُوف إما أن يكون رجلاً أو امرأة ، والمرأة إما أن تكون زوجةً للقاذف أو أجنبية . ويشترط في المَقْدُوف - لكي يقام الحد على قاذفه - :

١ - أن يكون مسلماً ، فلا يحد قاذف الكافر ، سواء كان للكافر زوج مسلم أو ولد مسلم ، أم لم يكن ، قال النخعي : « إذا كانت اليهودية والنصرانية تحت رجل مسلم ، فقذفها رجل ، فلا حد عليه^(٤) » وقال : من قذف يهودياً أو نصرانياً فلا حد عليه^(٥) .

(١) آثار محمد ١٥٤ . (٢) ابن أبي شيبة ١٢٨/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٢٧/٢ ب وعبد الرزاق ٤٢٢/٧ والمحلى ٢٧٨/١١ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٥/٢ وعبد الرزاق ١٢٨/٧ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٢٥/٢ ب .

٢ - أن يكون حراً : سواء كان زوجته حراً أو عبداً ، قال النخعي - في الأمة تكون تحت الحر فيقذفها قال - : لا يضرب الحد ، ولا يلاعن^(١) . ويعتبر في حكم العبد من أعتق جزء منه ، سواء كان الجزء المعتق قليلاً أو كثيراً ، قال النخعي - في الأمة يعتق ثلثها أو ثلثاها ، ثم استسعت فيما بقي ، فقذفها رجل قال - : ليس عليه شيء ما كانت تسعى^(٢) .

كما تعتبر أم الولد في حكم الأمة ، حتى يموت سيدها ، قال النخعي : لا يجلد قاذف أم الولد^(٣) .

٣ - أن يكون عاقلاً بالفا : وقد صرح النخعي بعدم إقامة الحد على من قذف صغيراً ، فقال : ليس على قاذف الصبي والصبية حد ،^(٤) وقال : من قذف صغيراً لاحد عليه^(٥) .

٤ - أن يكون عفيفاً عن الزنا ، فلو كان المقذوف قد أقيم عليه حد الزنا ، فلا يحده قاذفه ، ويلقى عبء إثبات عدم عفة المقذوف على القاذف ؛ لأنه هو المدعى ، إذ أنه يدعى زنا المقذوف ، ويكون إثبات الزنا بأربعة شهود ذكور (ر : زنا / ٢ ب) .

ولا تعتبر المنكوحة في نكاح فاسد عفيفة عن الزنا (ر : قذف / ١ ح) وكذا من تزوجت في عدتها ، فلو قذفها إنسان فلا حد عليه (ر : نكاح / ٢١٢ الصنف الخامس)

(١) ابن أبي شيبة ١٢٩/٢ . (٢) آثار محمد ١٠٦ .

(٣) عبد الرزاق ٩/١٠ والمحلى ٢٧١/١١ وقد ورد في مصنف عبد الرزاق : قال عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن مغيرة ، عن ابراهيم والشعبي قالا : يضرب قاذف أم الولد وهو خطأ كما يبدو ؛ لأن الخبر نفسه ورد في مصنف عبد الرزاق نفسه ٩/١٠ بلفظ « لا يجلد قاذف أم الولد » وورد الأثر أيضا في المحلى ٢٧١/١١ بلفظ لا يضرب قاذف أم الولد .

(٤) عبد الرزاق ٤٢٠/٧ . (٥) ابن أبي شيبة ١٣٢/٢ .

وتعتبر الملاعنة عفيفة عن الزنا ، لأنه لم يشبت عليها ، ولذلك يحل قاذفها ، قال النخعي : إن قذف الملاعنة إنسان جُلِدَ قاذفها^(١) كما يحل قاذف ابنها بقوله له : لست لأبيك ؛ لأن ذلك قذف ضمنى لأمه ، قال النخعي : « من قذف ابن الملاعنة جلد^(٢) » .

٥ - **حياة المقذوف** : لأن المقذوف لو كان حياً فربما صدق القاذف في قوله ، قال النخعي : إذا قذف الرجل امرأته ، ثم قصت قبل أن يلاعنها ، فإنه لا يرثها ، ولا حد ولا لعان ، وكذلك إذا قذف الرجل غير امرأته - أي ثم ماتت قبل الحكم - فلا حد عليه ؛ لأنه لا يدرى لعل الذي قذف يصدقه^(٣) .

(ب) **قذف الزوجة** : أما إذا كانت المقذوفة زوجة للقاذف ، فإنها إذا لم يترافعا إلى السلطان ، فهي امرأته^(٤) ، ويتوب ، ويستغفر إن ظهر له خلاف ما قال ، قال النخعي - في الرجل يقذف زوجته ، ثم يكذب نفسه - أي لم يترافعا إلى السلطان - قال : تساكنا ، واستغفر ربه ، ولا يعود لذلك^(٥) .

٢ - أما إذا ترافعا إلى السلطان ، فإنه إما أن يقذفها قبل الدخول ، أو بعده ، فإن قذفها قبل أن يدخل بها يلاعنها ، ولها نصف الصداق^(٦) وإن قذفها بعد الدخول فإما أن يقذفها ثم يطلقها ، وأما أن يقذفها ، ثم يلاعنها ، أو يطلقها ثم يقذفها ، فإن قذفها ، ثم يطلقها ثلاثاً ، فلا حد عليه ، قال النخعي : - فيمن قذف امرأته ، ثم طلقها ثلاثاً . قال : - ليس بينهما لعان ولا حد عليه^(٧) ، لأن عدم رفعها الأمر

- (١) ابن أبي شيبة ١٢٨/٢ ب وعبد الرزاق ١٢٤/٧ ور : آثار محمد ١٠٤ .
 (٢) عبد الرزاق ١٢٢/٧ . (٣) آثار محمد ١٠٥ .
 (٤) عبد الرزاق ١٠٨/٧ . (٥) ابن أبي شيبة ٢٢٦/١ .
 (٦) ابن أبي شيبة ٢٣٠/١ ب والمغني ٣٩٣/٧ .
 (٧) آثار محمد ٩٢ و آثار أبي يوسف ١٥١

لِلْحَاكِمِ ، ثُمَّ طَلَّقَهُ إِيَّاهَا ، دَلِيلُ صَدَقِهِ ، وَهِيَ شَبِيهَةٌ كَافِيَةٌ لِدَرْءِ الْحَدِّ ، وَيَقُومُ اللَّعَانُ مَقَامَ الطَّلَاقِ ، إِذَا اللَّعَانُ يُسْقِطُ الْحَدَّ عَنْهُمَا . وَإِنْ قَذَفَهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ فَإِنَّ هَذَا الطَّلَاقَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ - أَيْ رَجْعِيًّا - أَوْ لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ . فَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ تَلَاعَنَّا وَسَقَطَ الْحَدُّ . وَإِنْ كَانَ لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، لِأَنَّهَا لَمْ تَعُدْ زَوْجَتَهُ ، قَالَ النَّخْعِيُّ : إِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ - أَيْ وَقَدْ طَلَّقَهَا - فَإِنَّهُ يَلَاعِنُ إِنْ كَانَ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ ، فَإِنْ كَانَ لَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ ضُرِبَ ، وَالْحَقُّ بِهِ الْوَلَدُ ^(١) ، وَيَقُومُ اللَّعَانُ مَقَامَ الطَّلَاقِ الَّذِي لَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ الرَّجْعَةَ فِيهِ ، لِأَنَّ اللَّعَانَ طَلَّاقٌ بَائِنٌ ، قَالَ النَّخْعِيُّ - فِي الرَّجُلِ يَلَاعِنُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَقْذِفُهَا - قَالَ : يَضْرَبُ ^(٢) .

وَيَقُومُ نَفْسُ الْوَلَدِ مَقَامَ الرَّمْيِ بِالزَّوْنِ ، لِأَنَّهُ رَمَى ضَمْنًا ، قَالَ النَّخْعِيُّ : الَّذِي يَلَاعِنُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَقُولُ لَهَا بَعْدَ الْفِرْقَةِ لَيْسَ الْوَلَدُ مِنِّي يَجْلِدُ ^(٣) .

٣ - وَإِنْ قَذَفَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ ، ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ قَبْلَ الْمَلَاعِنَةِ ، جُلِدَ ، وَهِيَ امْرَأَتُهُ ^(٤) ، وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ الْمَلَاعِنَةِ جُلِدَ الْحَدُّ ، وَكَانَ خَاطِبًا مِنَ الْخُطَّابِ ^(٥) ، إِنْ شَاعَتْ عَادَتُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ شَاعَتْ رَفَضَتْهُ .

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى : أَنَّهَا لَا تَعُودُ إِلَيْهِ أَبَدًا ، قَالَ النَّخْعِيُّ : إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ جُلِدَ ، وَلَحِقَ بِهِ الْوَلَدُ ، وَلَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا ^(٦) .

٤ - وَإِنْ تَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ فِي عَدَّتِهَا ، وَدَخَلَ بِهَا ، ثُمَّ قَذَفَهَا ،

(١) عَبْدُ الرَّزَّاقِ ١٠٣/٧ وَر : ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٣٥/٢ وَآثَارُ أَبِي يُوسُفَ ١٥٤ وَآثَارُ مُحَمَّدٍ ١٠٥
(٢) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٢٨/٢ ب
(٣) عَبْدُ الرَّزَّاقِ ١٢١/٧
(٤) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٢٨/٢ ب
(٥) آثَارُ أَبِي يُوسُفَ ١٥٣ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٨/٢ ب
(٦) عَبْدُ الرَّزَّاقِ ١١٢/٢

إفلا عنها ، ثم علم بذلك ، فاللعان باطل ، ولا حد عليه ، ويخطبها إذا انقضت عدتها من الأول ، وإن علم قبل اللعان أنها في عدة ، فلا حد عليه ، ولا لعان ، ويفرق بينهما ، وهو مخاطب إذا انقضت العدة من الأول^(١)

(ج) قذف الجماعة :

الأولى : أنه إن قذفهم بلفظ واحد ، بأن قال لهم جميعاً : أنتم كلكم زناة ، فعليه حد واحد ، وإن فرق القذف ، فمقذف هذا ، وقذف هذا ، فقال : يا فلان أنت زان ، ويا فلان - لغيره - أنت زان ، فعليه لكل واحد منهم حد ، قال النخعي - في الرجل يقذف القوم جميعاً قال - : إن فرّق ضرب لكل إنسان منهم ، وإن جمع فحد واحد^(٢) ، وقال : إذا افتريت على قوم فقلت : يا زناة ، كان عليك حد واحد^(٣) .

والثانية : أنه ليس عليه إلا حد واحد ، سواء جمع أو فرق ، فقد قال في رجل قذف رجلاً ، ثم قذف آخر ، قال : لو قذف أهل الجمعة ، فمقذفهم جميعاً لم يكن عليه إلا حد واحد^(٤) .

٣ - اثبات القذف :

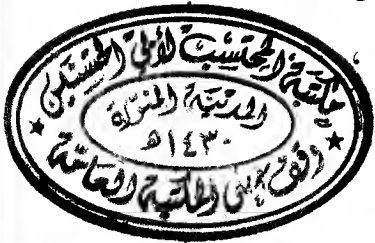
يثبت القذف بسائر طرق الإثبات المعروفة في الشريعة ، ويشبه بنقصان نصاب الشهادة في الزنا عن أربعة رجال ، لقوله تعالى في سورة النور ٤ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾

ولا يعتبر الزوج القاذف زوجته من ضمن الأربعة ، بل لابد من توفر

(١) آثار أبي يوسف ١٥٤ . (٢) عبد الرزاق ٤٢٤/٧ .

(٣) آثار محمد ١٠٥ والغنى ٤٣٣/٨ .

(٤) آثار محمد ١٠٥ .



أربعة شهود غيره ، لأنه مدّع ، ولا يكون مدّعياً وشاهداً في آن واحد ، قال النخعي - في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا ، أحدهم زوجها قال - - يلاعن الزوج ، ويضرب الثلاثة ^(١) حدّ القذف .

وفي رواية أخرى يعتبر الزوج من ضمن الأربعة ، ولا يقام حدّ القذف على الثلاثة الباقيين غيره ، قال النخعي : إذا شهد الشهود على امرأة بالزنا - أحدهم زوجها - رُجمت ^(٢) (ر : زنا ٢ / ب) .

٤ - عقوبة القذف :

القاذف : إما أن يكون عبداً أو حراً ، وكل واحدٍ منهما تفرض في حقّه عقوبة ذات شقين : الأول : الجلد ، والثاني ردّ الشهادة .

(١) أما الجلد : ١ - فإنه يختلف بين الحرّ والرقيق ، فالحرّ يعجلد ثمانين جلدة ، لقوله تعالى في سورة النور ﴿ والذين يرمون المُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ .

أما الرقيق : فحدّه على النصف من حدّ الحر ، قال النخعي : إذا قذف العبدُ والأمة فحدّهما نصف حدّ الحر ، أربعين أربعين ^(٣) .

٢ - ويضربُ القاذفُ وعليه ثيابه ، ويضربُ ضرباً دون ضرب الزاني ، قال النخعي الزاني يُجلد وقد وضعت عنه ثيابه ضرباً مبرحاً ، والقاذفُ يضربُ وعليه ثيابه ، وشارب الخمر يضرب مثلما يضربُ القاذفُ ، وضربُهما دون ضرب الزاني ^(٤) .

(ب) أما ردّ الشهادة : فهو جزء من حدّ القذف (ر : أيضاً شهادة / ج ١)

(١) ابن أبي شيبة ١٣٢/٢ وعبد الرزاق ٣٣١/٧ و ٣٣٣ والمحلى ٢٦١/١١ .

(٢) آثار أبي يوسف ١٥٦ .

(٣) آثار محمد ١٠٦ وابن أبي شيبة ١٢٥/٢ ب .

(٤) آثار محمد ١٠٦ وابن أبي شيبة ١٢٦/٢ ب .

لقوله تعالى في سور النور ٤ ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ ﴾ - أي للقاذفين ﴿ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفورٌ رحيمٌ . فلا يعمل الاستثناء في ردّ شهادته ، وإنما يزول فسقه عند الله تعالى ^(١) قال النخعي : المحدود في قذف إذا تاب ذهب عنه الفسق ، ولا تجوز شهادته أبداً ^(٢) إلا إذا قذف في حالة شركه ، وأقيم عليه حد القذف ، ثم أسلم ، فتقبل شهادته ، لأنه قبل الإسلام لم يكن من أهل الشهادة ، وقبول الشهادة استفادها بالإسلام ، قال النخعي - في نصراني قذف مسلمة فضرب الحد ثم أسلم : - إنه جائز الشهادة ^(٣) .

(ج) تكرار إقامة الحد : لا يكرر إقامة الحد على القاذف إذا كرّر القذف للمقذوف نفسه ، سواء كان تكراره القذف قبل الحد عليه أو بعده ، لاتحاد المقذوف والفعل المقذوف به ، قال النخعي : إذا قذف مراراً فحدّ واحد ^(٤) ، وقال - في رجل قذف رجلاً ، فجلده ، ثم قذفه أيضاً ، قال - : لا يجلد ^(٥) .

* قرء :

القرء : هو الحيض . (ر : حيض) .

- اعتماده في عدة الطلاق . (ر : عدة / ١ ج ٣) .

- اعتماده في الاستبراء (ر : استبراء)

(١) تفسير القرطبي ١٧٩/١٢ .

(٢) آثار أبي يوسف ١٦٣ ور : آثار محمد ١١١ .

(٣) آثار محمد ١١١ . (٤) ابن أبي شيبة ١٢٥/٢ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٢٧/٢ ب .

* قرآن :

- سيكون الحديث فيه في النقاط التالية :

١ - مكانة القرآن .

٢ - العناية بالقرآن

٣ - هدف القرآن .

١ - مكانة القرآن .

(١) القرآن الكريم له حرمة ومكانته في النفوس ، وكان النخعي شديداً الحفاوة به ، دائم النظر إليه ، فعن الأعمش قال : كان إبراهيم يقرأ في المصحف ، فإذا دخل عليه إنسان غطاه ، وقال : « لا يرى هذا أنى أقرأ فيه كل ساعة » (١) .

(ب) وكان لا يجيز مسه إلا على طهارة كاملة ، فعن غالب أبي الهذيل قال : أمرني أبو زين أن أفتح المصحف على غير وضوء ، فسألت إبراهيم ، فكرهه (٢) ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون مكتوباً في مصحف ، أو في رقعة ، أو منقوشاً على قطعة نقدية . فقد كره النخعي أن تمس الدراهم البيض على غير وضوء ، لأن فيها اسم الله (٣) فإن حال بين القرآن والملابس حائل من قماش أو ورق أو نحوه جاز مسه ، قال النخعي : لا يمس الدراهم التي فيها ذكر الله إلا على وضوء ، إلا من وراء الثوب (٤)

(ج) ولا يجوز أن يدخل الرجل المرحاض ومعه شيء من القرآن ، واستثنى من ذلك الدراهم ، فأجاز أن يدخل المرحاض وهي معه ، وإن كتب عليها شيء

(١) ابن أبي شيبة ١٦٣/٢ . (٢) ابن أبي شيبة ١٠٤/٢ ب .

(٣) ابن أبي شيبة ١٩/١ ب و ٢٠ .

(٤) ابن أبي شيبة ٣٤٤/١ وآثار أبي يوسف ٣٩ .

من القرآن للضرورة ، قال النخعي : لا بأس أن يدخل الرجل المرحاض
ومعه الدراهم ؛ لأنه لا بد له منه ^(١) ، فإن اضطر لدخول المرحاض وهي
معه لا يجعلها مكشوفة ، بل يستترها ما أمكن ، قال النخعي - في الرجل
يحول قائما ومعه دراهم فيها كتاب ، فكرهه وقال : تكون في هميان
أو مصرورة أحسن ^(٢) .

(د) ولمحدث حدثا أكبر ، كالحائض ، والنفساء ، والجنب لا يقرأ القرآن ،
إلا إذا كان ما يقرؤه آية أو بعض آية أو نحوها ، فتباح له قراءتها .

(هـ) ومن كان في موضع أو حالة لا تليق قراءة القرآن منه ، فلا يجوز أن يقرأ
شيئا من القرآن كمن يكون في الخلاء ، أو في الحمام ، أو في حالة
الجماع ، لما يصاحب ذلك من كشف العورات ، قال النخعي : أربع
لا يقرؤون القرآن : عند الخلاء ، وعند الجماع ، والجنب ، والحائض ،
إلا الجنب والحائض فإنهما يقرآن الآية ونحوها ^(٣) وفي رواية أربع
لا يقرؤون القرآن إلا الآية ونحوها : الجنب والحائض ، والذي يجمع
أهلهم ، وفي الحمام ^(٤) .

و (ر : حمام / ٣) و (جنابة / ١ ح) و (حيض / ٢ د) .

(و) والقرآن الكريم أعلى من أية قيمة مادية ، ولذلك لم يعجز النخعي ببيع
القرآن (ر : بيع / ١١) ولا إدخاله في التركة التي توزع على الورثة ،
بل يبقى لأهل البيت منهم ، قال النخعي : لا يورث المصحف ، هو لأهل

(١) ابن أبي شيبة ١٩/١ ب .

(٢) آثار محمد ٥٤/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٠/١ .

(٤) آثار محمد ٥١ .

البيت القراء منهم^(١)، كما لم يجز كتابته بالأجرة، ولا اشتراط الأجر لتعليمه، أو قراءته، أو عرضه (ر : إجارة / ٣ ب ٣) .

٢ - العناية بالقرآن :

(أ) على المسلم أن يبذل قصارى جهده للعناية بالقرآن الكريم؛ حفظاً وإتقاناً، وإجادة لتلاوته، ولذلك شرع تحسين الصوت بالقرآن، لقوله صلى الله عليه وسلم: « حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ »^(٢) وقوله صلى الله عليه وسلم لأبي موسى الأشعري - مثنيا عليه، لجودة صوته بالقرآن - : « لَقَدْ أَوْتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ »^(٣) وقال النخعي: « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْذَنْ لَشَيْءٍ إِذْنَهُ لِلصَّوْتِ الْحَسَنِ بِالْقُرْآنِ »^(٤) .

(ب) وكان النخعي يحبُّ إذا قرأ القرآن أن يقرأه في الجلسة الواحدة على حرف واحد . ويقول : لا يتحول الرجل من قراءة إلى قراءة ، قال أبو حنيفة : يعنى حرف عبد الله ، وحرف زيد وغيره^(٥) (ر : أيضا صلاة / ٩ ك ٣) . وكان يكره أن يقول قراءة فلان ، ويقول : كما يقرأ فلان .

(ج) وكان يفضل أن يبدأ الطفل بتعلم القرآن حين يعقل ، لا قبل ذلك ، لتلا يغلط أغلاطا تذهب رونق القرآن وجلاله ، فقال : كانوا يكرهون أن

(١) المحلى ٤٥/٩ .

(٢) أخرجه البخارى تعليقا بلفظ « زينوا » فى كتاب التوحيد باب الماهر بالقرآن مع السفارة ، الكرام البررة ، وأبو داود فى الوتر والنسائي فى افتتاح الصلاة ، وابن ماجه فى الامامة ، والدارمى فى فضائل القرآن ، والامام أحمد ٢٨٣/٤ من رواية عبد الرحمن بن عوسجة ، وقال عنه فى التقريب . ثقة .

(٣) أخرجه البخارى فى فضائل القرآن ، ومسلم فى صلاة المسافرين باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن ، والترمذى فى مناقب أبى موسى ، والنسائي فى افتتاح الصلاة ، وابن ماجه فى اقامة الصلاة .

(٤) آثار أبى يوسف ٤٥ وآثار محمد ٥١ .

(٥) آثار محمد ٥٠ .

يعلموا الصبي القرآن حتى يعقل^(١) ، وإذا أراد النسخي أن يصحح لقاريء خطأ وقع فيه ، لم يقل له : ليس كذا ، وإنما يقرأ عليه الوجه الصحيح ، فعن الأعمش قال : كنت أقرأ على إبراهيم ، فإذا مرت بالحرف ينكره ، لم يقل : ليس كذا ، ويقول : كان علقمة يقرؤه كذا وكذا^(٢) وإن الذي يدفعه إلى هذا ورعه ودقته في حفظ القرآن الكريم ، لأن القاريء إذا أخطأ في كلمة أو حرف فلا بد وأن يكون قد أصاب في الكلمة أو الحرف المجاور ، وعندما يقول له : ليس كذا ، كأنه نفى أن تكون الحروف المجاورة صحيحة ، وهذا عين الخطأ ، لأنها صحيحة ، ويفصح لنا عن هذا التعليل ما رواه شعيب قال : كان أبو العالية يقرئ الناس القرآن ، فإذا أراد أن يغير ، لم يقل : ليس كذا وكذا ، ولكنه يقول : اقرأ آية كذا ، فذكرته لإبراهيم ، فقال : أظن صاحبكم قد سمع : إنه من كفر بحرف منه فقد كفر به كله^(٣) . وكان يكره أن يتكلم في تفسير القرآن^(٤) خوفاً من أن تزل به قدمه ، فيخرج بالآية عن معناها الذي أراد الله ، ومع ذلك فقد أثر عنه الكثير من التفسير ، كما تقدم معنا عندما تحدثنا عن النسخي المفسر .

كما كره أن يكتب شيء من التفسير في المصحف ، لئلا يختلط الأمر على من لا تمكن له بالقرآن ، فقد روى حماد عن إبراهيم أنه كان يكره التفسير في المصحف ، وأن يكتب فيه شيء من غيره ، كما يكره أن يضاف على القرآن أي شيء آخر سواء كان نقطة أو تفسيراً أو كلمة « خاتمة سورة كذا » ليبقى القرآن كما أنزاه الله ، وكما كتبه كتاب الوحي بين يدي رسول الله ، مبالغة في حفظه ، روى عبد الرزاق ،

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٠ و ١٦٤ .

(١) ابن أبي شيبة ١٦٣/٢ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٦٢/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٦١/١ .

عن الثَّوْرِيِّ ، عن إبراهيم أنه كان يكره في المصحف النقطة ، والتعشير ، قال
سُفيان : أراه نقط العربية ^(١) ، وعن معيرة ، عن إبراهيم أنه
كره النقطة ، وخاتمة سورة كذا ^(٢) .

٣ - هدف القرآن :

هدف القرآن الهداية والإرشاد ، ولهذا جاء القرآن ، وكل انحراف
بالقرآن عن هذا الهدف يعتبر تعطيلاً للقرآن عن أداء دوره ، وانطلاقاً
من هذا المبدأ ، فقد تقرر عند النخعي جملة أحكام منها :

(أ) كراهة الكسب بالقرآن : فقد كره النخعي أن يقرأ القرآن بعرض من
أمر الدنيا ^(٣) يتكسب بها المال .

(ب) التكلم بالقرآن : وكره أن يجرى آيات القرآن على لسانه مجرى
الكلام ، أمراً بها ناهياً ، متحدثاً ، كقول الرجل لآخر آمراً إياه بوضع
ما في يده « أَلْقِهَا يَا مُوسَى » وكقوله لآخر ناهياً إياه عن النظر إلى امرأة
مرت أمامه ، « وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ » ^(٤) لأن القرآن
لم ينزل ليكون مادة لفظية لحديث الناس ، ولكن ليكون نوراً يسكن
القلوب .

(ج) اتخاذه للتمائم : كما كره أن يتخذ شيئاً من القرآن حمى ، أي ^(٥) تمائم
تعلق للحماية .

(د) قراءته على الأدوات : وكره أن يتخذ القرآن مادة تُتلى على الأدوات ،
فقد سئل عن الرجل يمشي خلف الجنائز يقرأ سورة الواقعة ، فكرهه ^(٦)

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٤/١ .

(١) عبد الرزاق ٣٢٢/٢ .

(٤) د : ابن أبي شيبة ١٦٢/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٦٢/١ .

(٦) ابن أبي شيبة ١٤٧/١ .

(٥) آثار أبي يوسف ٦٩ .

(هـ) نَحْلِيته : وكره أن يحلّى المصحف ^(١) ؛ لأنَّ تعظيمَ القرآن يكمن في تمثّل مبادئه ، لا بالحلية التي توضع في صحفه .

(و) تعليقه على الجردان : وكره أن يُكتب في قبلة المسجد شيء من القرآن ^(٢) ؛ لأنَّه مَخْلٌ بالهدف الحقيقي للقرآن ؛ إذ هو لا يخلو من إشغال بال المصلى ، وإبعاده عن الخشوع ، ولو أخذ القرآن في ذلك هيئة التعظيم .

- قراءته حين سماع خطبة الإمام في الجمعة والعيدين . (ر : صلاة / ٢١ ، ٢٠)

- لبس الخاتم الذي نقشته فيه آية من القرآن . (ر : لباس / ٥)

- سجود التلاوة (ر : سجود / ١) .

* قراض :

- انظر شركة / ٣ .

* قرآن :

- القرآن في الحج (ر : حج / ٤ ح) .

- جزاء القارن عند تركه شيئاً من المناسك (ر : حج / ١٧ د) .

* قَرْض :

- انظر : دين .

* قُرْعَة :

- لم نجد عند النخعي حادثة واحدة أفتى فيها بالقُرْعَة ، وكأنَّه لا يرى الأخذ

(١) ابن أبي شيبة ١٢٠/١ ب و ١٦٤/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ٦٩/١ .

بالقرعة ، ويؤكد هذا مسلك الحنفية في ذلك ^(١) ، لأن النخعي أستاذهم الأول ، قال ابن قدامة : وأنكر أصحاب أبي حنيفة القرعة ، وقالوا : هي من القمار وحكم الجاهلية ، ولعلهم يردون الخبر الوارد في هذه المسألة لمخالفته قياس الأصول ، ^(٢) والمراد بالحديث ما رواه مسلم وغيره عن عمران ابن حصين أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة مملوكين في مرضه ، لآمال له غيرهم فجزأهم رسول الله ستة أجزاء ، فأعتق اثنين ، وأرق أربعة ^(٣) . و (ر : لارث / ب ١) .

* قرن :

- طهارة قرون الحيوان (ر : نجاسة / ١ ز) .

* قريب :

- النفقة على الأقارب . (ر : نفقة / ٢) .

* قرينه :

- الأخذ بالقرائن في الطلاق . (ر : طلاق / ٦ ب ٢) .

- الأخذ بالقرائن في تعيين نوع الجريمة . (ر : جنائية / ٣) و (جنائية / ٥)

(١) ر : فتح القدير ٥/٨ وفتاوى قاضى خان ١٥٥/٣ وقد جاء فيه أن القرعة أنواع ، الأول : لاثبات حق البعض وإبطال حق البعض ، وانها باطلة ، كما لو أعتق أحد عبديه بغير عينه ثم أقرع ، والثانى لتطبيب النفس وانها جائزة كالقرعة بين النساء للسفر ، والقرعة بينهن فى البداية فى القسم ، والثالث : لاثبات حق واحد فى مقابلة مثله فيفوز حق كل واحد منهما وهى جائزة .

(٢) المغنى ٣٥٩/٩ .

(٣) أخرجه مسلم فى الايمان باب صحبة المالك ، وأبو داود فى العتق باب فيمن أعتق عبدا لم يبلغهم الثلث ، والترمذى فى الأحكام باب ما جاء فيمن يعتق مماليكه عند موته وليس له مال غيرهم .

* قسامة :

القسامة : هي الأيمان المكررة التي تحلف في حالة وجود قتيل به لوث في حى ، ولم يعلم قاتله .

١ - إذا وجد قتيل في حى ، ولم يعلم قاتله ، جمع خمسون رجلاً من أهل الحى - المدعى عليهم - فحلف كل واحد منهم يميناً : أنه ما قتله ، ولا يعلم قاتله ، قال النخعي : إذا وجد القتيل في قوم فشاهدان يشهدان على أحد قتلته ، وإلا اقتسموا خمسين يميناً ^(١) وإن كان عددهم أقل من خمسين ردت الأيمان عليهم حتى يقيموا الخمسين يميناً ، قال النخعي : إذا لم يكملوا خمسين ردت الأيمان عليهم ^(٢) .

وقد صرح النخعي أن الذي يحلف هم أهل الحى المدعى عليهم ^(٣) .
والستحق في القسامة الدية وليس القود ، فيقتسمونها على رؤوسهم ، لأن القود لا يجب إلا عند تعيين القتيل ، فإذا لم يعرف القتيل أصبح القود مستحيلاً ، لأن قتل غير القتيل ظلم ، قال النخعي : القود بالقسامة جور ، تستحق بها الدية ، ولا يقاد بها ^(٤) .

٢ - والقسامة كانت معروفة في الجاهلية ، فأقرها الإسلام ، فقد روى حماد بن أبي سليمان ، عن إبراهيم النخعي ، قال : إنما كانت القسامة في الجاهلية ، إذا وجد القتيل بين ظهري قوم أقسم منهم خمسون : ما قتلناه ، ولا علمنا له قاتلاً ، فإن عجزت الأيمان ردت عليهم ، ثم عقلوا ^(٥) .

(١) عبد الرزاق ٤١/١٠ .

(٢) عبد الرزاق ٤١/١٠ والمحلى ٦٧/١١ .

(٣) المحلى ٦٧/١١ والمغنى ٨٦/٨ .

(٤) المحلى ٦٧/١١ ور : عبد الرزاق ٤١/١٠ ، والمغنى ٧٦/٨ .

(٥) المحلى ٨٦/١١ .

* قَسَم :

(انظر : يمين) .

* قَسَم :

- القَسَم بين الزوجات . (ر : نكاح / ١٦٦) و (عدة / ١١٨) .

* قِصَاص :

(انظر : جنابة / ٤٨) (جنابة / ب ح) .

- لاقصاص في القسامة . (ر : قسامة / ١) .

* قصد :

- عدم اعتبار القصد في البيع . (ر : بيع / ٤ ح)

* قصر الصلاة :

- قصر الصلاة في السفر (ر : صلاة / ١٩ أ ب ح د) .

- قصر الصلاة في حالة الجهاد (ر : صلاة / ٢٢ ب ٢) .

- عدم قصر الصلاة في حالة الخوف (ر : صلاة / ٢٢ ٢١) .

* قضاء :

سيكون الحدث فيه في النقاط التالية :

١ - قضاء المسلم بين الكفار .

٢ - البيعة

٣ - اليمين .

٤ - حكم الحاكم لا يحل الحرام ، و قد يحرم الحلال .

٥ - وقائع .

١ - قضاء المسلم بين الكفار :

إذا تحاكم إلينا أهل الذمة ، أو استعدي بعضهم على بعض ، فالحاكم مخير بين الحكم بينهم بشريعة الإسلام ، وبين تركهم ، سواء كانوا من أهل دين واحد أم من أهل أديان مختلفة ^(١) ، قال النخعي : إن شاء الوالي قضى بينهم - بين أهل الذمة - وإن شاء أعرض عنهم ، فإن قضى بينهم قضى بما أنزل الله ^(٢) وقال - في قوله تعالى في سورة المائدة ٤٢ : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ ﴾ - : يعخير المسلم بين القضاء بين الكافرين والإعراض ^(٣) .

٢ - الأدلة التي يعتمدها القاضي :

لا يجوز للقاضي أن يصدر حكماً لإلبناء على أدلة مادية ظاهرة ؛ عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما أنا بشر ، وإنه يأتيني الخصم ، فلعن بعضكم أن يكون أبلغ من بعض ، فأحسب أنه صدق ، فأقضي له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها ، أو ليتركها » ^(٤) . والأدلة الظاهرة التي يعتمد عليها القاضي في حكمه هي :

- (أ) الإقرار : فإذا أقر المدعى على نفسه قضى القاضي بإقراره . (ر : إقرار) .
 (ب) الشهادة : سواء كانت هذه الشهادة شهادة مباشرة (ر : شهادة) أو شهادة على شهادة (ر : شهادة / ٤) .

إذا ترافع المتخاصمان إلى القاضي ، فإن القاضي يطلب من المدعى

(١) المغني ٢١٤/٨ .

(٢) عبد الرزاق ٣٢٢/١٠ .

(٣) أحكام القرآن ٤٣٤/٢ .

(٤) أخرجه البخاري في المظالم باب (اثم من خاصم في باطل) ومستعمل في

الأقضية (باب الحكم بالظاهر) .

البينة ، فإن عجز عنها ، طلب اليمين من المدعى عليه ، قال النخعي :
البينةُ على المدعى واليمينُ على المدعى عليه ^(١) .

فإذا أقام المدعى البينة ، وأقام المدعى عليه بينة معاكسة ، تبطل
بينة المدعى ، قُدمت بينة المدعى عليه ، وحكم القاضي بها : ^(٢) لأن
جانب المدعى عليه أقوى ؛ لأن الأصل معه ، ويمينه تقدم على يمين المدعى
فإذا تعارضت البينتان وجب إبقاء يده على مافيهما ، وتقديمه ، كما لو لم
تكن لواحد منهما بينة .

فإذا أقام المدعى البينة المطلوبة منه ، ولم يقيم المدعى عليه بينة
معاكسة ، يستحلف المدعى مع بينته ^(٣) .

(ج) اليمين : (ر : يمين) .

١- إذا أراد القاضي أن يستحلف كافرًا فإنه لا يستحلفه إلا بالله
تعالى ، ويغلظ عليه اليمين بما يعتقده من دينه ، قال النخعي : لا يستحلف
المشرك إلا بالله ، ولكن يغلظ عليه في دينه ^(٤) .

٢- وتكون اليمين على نية المحلف ، إلا إذا كان المحلف ظالمًا ،
والمطلوب منه الحلف مظلومًا ، فإن للمطلوب منه اليمين أن يُورى ،
وتكون اليمين على نيته ، قال النخعي : إذا استحلف الرجل وهو مظلوم ،
فاليمين على ما نوى . وعلى ما ورى ، وإذا كان ظالمًا فاليمين على نية
من استحلفه ^(٥) .

(١) آثار أبي يوسف ١٦١ وآثار محمد ١٣٥ .

(٢) المغنى ٢٧٦/٩ .

(٣) المغنى ٢٧٧/٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٧٦/١ ب . والمحلى ٣١٦/٩ .

(٥) آثار محمد ١٢٥ وابن أبي شيبة ١٦١/١ وعبد الرزاق ٤٩٣/٨ والحيل

للخصاف ص ٢ و ٣ .

٣- وذكر ابن قدامة - : أن تحليف القاضي اليمين إنما يكون على العلم ، سواء كان المحلوف عليه فعل الحالف نفسه ، أو نفى فعل الغير^(١) فإذا طلب الرجل ديناً لأبيه فإنه يحلف على العلم ،^(٢) فيقول : أقسم بالله إنى أعلم أن أبى أقرض فلاناً مبلغ كذا ، ولا أعلم أنه قد وفى هذا المبلغ .

(د) النكول : وإذا عجز المدعى عن إقامة البينة ، فطلب القاضي من المدعى عليه اليمين ، فنكّل عنه ، فإن القاضي يقضى بالنكول ، ولا يرد اليمين على المدعى ، قال النخعي : لا يرد اليمين .^(٣) ولكن ذكر ابن قدامة النخعي فيمن يرى رد اليمين على المدعى^(٤) ، ولم أجده من تابع ابن قدامة على ذلك .

(هـ) القرائن القوية : (ر : قرينة) .

(و) القضاء بشاهد ويمين : ولا يجيز النخعي للقاضي أن يقضى بشاهد واحد ويمين^(٥) ؛ لمعارضة ذلك لحديث « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » .

(ز) علم القاضي : وهل يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه ؟ ذلك ما لم نعثر عليه عند النخعي فليُنظر .

٣ - حكم الحاكم لا يحل الحرام ، ولا يحرم الحلال .

قال النخعي في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً ، ثم يجعدها : أحبب إلى أن ترافعه إلى السلطان ، فإن حلف فأحبب إلى أن تفتدى منه إذا حلف^(٦) وهذا يعنى أن حكم الحاكم يجرى على الظاهر ، ولا يغيّر من حقائق الأمور شيئاً .

(٢) عبد الرزاق ٨ / ١٧٠ .

(١) المغنى ٩ / ٢٣١ .

(٣) آثار أبى يوسف ١٦١ والمحلّى ٩ / ٣٧٧ .

(٤) ر : المغنى ٩ / ٢٣٥ .

(٥) المغنى ٩ / ١٥٢ ونيل الأوطار ٨ / ٢٩٥ .

(٦) ابن أبى شيبة ١ / ٢٤١ .

٤ - وقائع :

(أ) اختلاف المتبايعين : إذا اختلف البيعان في ثمن السلعة ، فقال البائع : عشرين ، وقال المشتري : عشرة ، فإن السلعة إما أن تكون قائمة أو هالكة ، فإن كانت قائمة ، وكان للبائع بيئة ، حكم له ببيئته ، وإن لم تكن له بيئة تحالفا ، وفسخ البيع ، أما إذا كانت هالكة ، وللبائع بيئة حكم له ببيئته أيضا ، وإن لم تكن له بيئة فالقول قول المشتري مع يمينه ، لأنهما اتفقا على نقل السلعة إلى المشتري ، واستحقاق عشرة في ثمنها ، واختلفا في عشرة زائدة يدعيها البائع ، والمشتري ينكرها ، والقول قول المنكر ^(١) قال النخعي : إذا اختلف البيعان ، وقد هلكت السلعة ، فالقول قول المشتري ، إلا أن يجيء البائع ببيئة ، فإن كانت قائمة ، فأقام هذا بيئته ، وأقام هذا بيئته ، أخذنا ببيئة من يدعى الفضل ^(٢) .

(ب) اختلاف الراهن والمرتهن : إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الحق ، نحو أن يقول : رهنك عدي بآلف ، فقال المرتهن : بل بآلفين ، ولم تكن بيئة ، فالقول قول الراهن مع يمينه ^(٣) ، قال النخعي : إذا اختلف الراهن والمرتهن فالقول قول الراهن ، إلا أن يقيم المرتهن البيئة ^(٤) .

(ج) اختلاف الزوجين في متاع البيت : إذا طلق الرجل زوجته ، أو مات عنها ، أو اختلفا ولم يكن هناك موت ولا طلاق ، ووقع الاختلاف في متاع البيت ، فما كان من متاع الرجال فللرجل ، وما كان من متاع

(١) ر : المغنى ٤/١٩٤ .

(٢) عبد الرزاق ٨/٢٧٣ ور : المحلى ٨/٣٦٨ .

(٣) ر : المغنى ٣/٣٩٨ .

(٤) ابن أبي شيبة ١/٢٧٥ ب .

النساء فللمرأة ، وما صلح لهما فهو للحيّ منهما في حالة موت أحدهما ،
وأما في حالة الفرقة فهو للرجل ^(١) .

وفي رواية أن ما يصلح للرجال والنساء فهو بينهما ^(٢) .

٥- التحكيم في الشقاق بين الزوجين (ر : نكاح / ٦ ج) .

٦- قضاء ما فاتته من الصلوات الفرائض . (ر : صلاة / ٢٥) و (إغماء) .

- قضاء الوتر (ر : صلاة / ٨٥٢) .

- قضاء ما فاتته من الصلوات النوافل . (ر : صلاة / ٢١ آ ٣) .

- قضاء المسبوق ما فاتته مع الإمام . (ر : صلاة / ٢٠ و ٣) .

- قضاء الصيام . (ر : صيام / ١١) .

- قضاء ما أفسده وما أحصر عنه من الحج . (ر : حج / ٢٠) .

- قضاء الاعتكاف عن الميت . (ر : اعتكاف / ٥) .

- قضاء النذر عن الميت . (ر : نذر / ٤ د) .

- قضاء النذر بالمشي إلى بيت الله الحرام حين عجزه عن متابعة السير .

(ر : نذر / ٤ آ) .

- قضاء الدين . (ر : دين) .

* قطع :

- قطع الطريق (ر : حراة) .

- قطع اليد في السرقة (ر : سرقة / ٣) .

(١) المحلى ٤٢٤/٩ و ٣١٣/١٠ وعبد الرزاق ٢٨٣/٨ وآثار أبي يوسف ١٥٧

وآثار محمد ١١٩ والغنى ٧٠٧/٦

(٢) ابن أبي نسيبة ٢٥٦/١

* قعود :

- القعود للتشهد في الصلاة (ر : صلاة / ٩ ف) .
- القعود بين السجدين في الصلاة (ر : صلاة / ٩ س) .
- صلاة التطوع قاعداً (ر : صلاة / ٢٣ آ ٦) .
- صلاة المريض قاعداً . (ر : صلاة / ٢٤) .

* قللس :

- نقضه للوضوء (ر : وضوء / ٢٦ آ ٢) .

* قليل :

- حد القليل في الوصية (ر : وصية / ١ ب) .

* قمل :

- قال النخعي : كانوا لا يرون بأشياء يدفن القمل في الأرض ، وهو في المسجد^(١) .

* قنوت :

- لا قنوت في صلاة الصبح . (ر : صلاة / ٢ آ ٦) .
- القنوت في صلاة الجمعة بدعة . (ر : صلاة / ٢١ ز) .
- القنوت في صلاة الوتر . (ر : صلاة / ٢ هـ ٦) .

* قهقهة :

- بطلان الصلاة والوضوء بالقهقهة (ر : صلاة / ٦ ج ، ١٥ د) .

* قَوْد :

انظر : جنابة / ٤ آ .

* قِيَام :

- القيام في الصلاة (ر : صلاة / ٩ آ) .

- القيام للجنابة (ر : ميت / ٦ ب) .

* قِيء :

- نقضه للوضوء (ر : وضوء / ٦ آ ٢) .

- إفساده للصوم (ر : صيام / ٥ ب) .

* قَيْح :

- نجاسة القيح ونقضه للوضوء (ر : نجاسة / ١ د) و (وضوء / ٦ آ ٣) .

* قِيَمَة :

- زمن تقدير القيمة في العين المستأجرة إذا خالف المستأجر ما شرطاه (ر :

إجارة / ٥ ب ١) .

- متى تجوز دفع القيمة بدلا عن الأصل ؟ (ر : بدل) .

[ك]

* كِبَائِر :

قال النخعي : الكبائر من أول النساء إلى رأس ثلاثين ، ^(١) ومن الكبائر المذكورة في هذه الآيات : قطيعة الرحم ، وأكل المال بالباطل لينيم أو غيره ، والجور في القسمة بين النساء ، والزنا ، والقتل .

* كِتَابَةٌ :

- وقوع الطلاق بالكتابة . (ر : طلاق / ٦ آ ١ ، ٢) واحتياجه عندئذ إلى النية (ر : طلاق / ٦ ب ٢) مكاتبة العبد (ر : رق / ٢) .

* كِتَابِي :

- ذبيحة الكتابي (ر : ذبيحة / ١ ب) .
- صيد الكتابي (ر : صيد / ١) .
- ذبح الكتابي نسك المسلم (ر : ذبيحة / ١ ب ٢) .
- نكاح الكتابية (ر : نكاح / ٢ آ ٢) الصنف الثالث . ، وانظر أيضاً : (كفر)

* كَثِير :

- حد الكثير الذي لا يعفى عنه من النجاسة . (ر : نجاسة / ٢) .
- حد الماء الكثير . (ر : نجاسة / ٣ آ ٢) .
- حد المال الكثير في الوصية (ر : وصية / ١ ب) .

(١) آثار أبي يوسف ١٩٦ .

- قدر المال الكثير من مال اليتيم حتى تجب النفقة فيه (ر : نفقة / ١) .
- * كحل :
- اكتحال المحرم . (ر : حيج / ٣ و ٤) .
- تحريمه على المعتدة من الوفاة . (ر : عدة / ٤ د) .
- عدم إفطار الصائم بالكحل . (ر : صيام / ٨ هـ) .
- * كذب :
- فساد الصوم بالكذب . (ر : صيام / ٥ هـ) .
- * كرّ :
- الكرّ : أربعون ذهباً . (ر : نجاسة / ٣ آ ٢) .
- * كُراع :
- بيع الكراع للعدو . (ر : تجارة / ١) .
- * كسوة :
- الكسوة الواجبة في الكفارة . (ر : كفارة / ٢ ب) .
- * كسوف :
- صلاة الكسوف (ر : صلاة / ٢٣ ز) .
- * كعبة :
- انظر أيضاً : قبالة .
- كان النخعي يكره أن يسند الإنسان ظهره إلى الكعبة يستدبرها (١) .

- استقبالتها في البول والغائط والاستنجاء (ر : استنجاء / ١) .
 - الطواف حولها . (ر : حج / ٤ ، عمرة / ٢) .
 - دخول الكعبة . (ر : حج / ٢١) .
- * كفارة :

الكفارة : هي القربة الواجبة لذنب اقترفه .
سيكون الحديث في النقاط التالية :

١- ما يجب فيه الكفارة .

٢- الواجب في الكفارة .

٣- مصرف كفارة الإطعام ، والكسوة .

١ - ما يجب فيه الكفارة :

الآثام التي تجب فيها الكفارة هي :

- القتل ، وكفارته (ر : جنابة / ٤ ج) .
- والظهار ، وكفارته (ر :ظهار / ٧) .
- والحنث باليمين المنعقدة وكفارته (ر : يمين / ٨) ويدخل في ذلك الإيلاء وكفارته (ر : إيلاء / ٦) ، أما اليمين الغموس فلا كفارة فيها (ر : يمين / ٢٢) وكذا يمين اللغو (ر : يمين / ٢ ب ٣) .
- وإخراج النذر مخرج اليمين ، ثم عدم تنفيذه (ر : نذر / ٤ ج) .
- وفي نذره حراماً (ر : نذر / ٣) .
- وفي النذر المبهم (ر : نذر / ٤ ب) .
- مخالفات الأوامر الإلهية في الحج عمداً أو خطأً وكفارتها (ر : حج / ١٧) .
- والنحى لا يوجب الكفارة فيما تعمده المؤمن من الآثام ، كالقتل العمد .

(ر : جناية / ٤ ج) ووطء الحائض (ر : حيض / ٢ ط) وإفطار من وجب عليه صوم رمضان عمداً . (ر : صيام / ٦) واليمين الغموس (ر : يمين / ٢ آ) .

٢ - الواجب في الكفارة :

الواجب في الكفارة إما : العتق ، أو الكسوة ، أو الإطعام ، أو الصيام ، أو الدم ، أو أمور أخرى مناسبة .
(١) العتق : وهو واجب في كفارات : القتل ، والظهار ، والحنث باليمين ، ويشترط في الرقبة المعتقة .

١ - الإيمان : يشترط في الرقبة المعتقة في كفارة القتل أن تكون رقبة مؤمنة لقوله تعالى في سورة النساء - ٩٢ - : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ وعلى هذا يحمل قول النخعي : لا يجزئ عتق أهل الكفر في الرقبة الواجبة (١) .

أما في غير القتل - كالظهار ، واليمين - فلا يشترط الإيمان ، فتجزئ الرقبة الكافرة ؛ لأن الله تعالى قيد الرقبة في كفارة القتل بأنها مؤمنة ، ولم يقيدها في كفارتها باليمين والظهار ، فتناول الإطلاق كل رقبة ، مؤمنة كانت أم كافرة ، قال النخعي : يجزئ اليهودي والنصراني في كفارة اليمين (٢) وقال : يجزئ الصبي والكافر في الظهار (٣) .

٢ - البلوغ : ويشترط في العبد المعتق في كفارة القتل أن يكون بالغاً ،

(١) ابن أبي شيبة ١٥٧/١ . (٢) المحلى ٧٢/٨ .

(٣) آثار محمد ١٢٣ وأحكام القرآن ٤٢٠/٣ .

أو قارب البلوغ ، ولا يشترط ذلك في العبد المعتق في كفارتي الظهار واليمين . قال النخعي : كلُّ شيء في القرآن « مؤمنة » فالذي قد صَلَّى ، ومالم يكن « مؤمنة » فيجزئ مالم يصل^(١) وفي رواية « الصبي »^(٢) ، بدلا من « مالم يصل » ، وقال : يجزئ الصبي والكافر في الظهار^(٣) .

٣ - السلامة من العيوب المخلّة بالعمل : وهو ألا يكون جنس من أجناس منافع أعضائها فائتاً ، لأنه إن كان كذلك كانت الذات هالكة من وجه . فلا يكون الموجود تحرير رقبة مطلقة ، والمنافع تبع لذلك ، ولهذا قال النخعي : من كان عليه رقبة واجبة فاشتري نسيمة ، قال : إن أنقذها من عمل أجزأته ، ولا يجوز عتق من لا يعمل ،^(٤) وبناء على ذلك أجاز النخعي عتق الأعور فقال : أما الذي يعمل فالأعور ونحوه ،^(٥) وقال : يجزئ الأعور من رقبة ،^(٦) ولم يجز عتق الأعمى ، والمقعّد ، والمعلوب على عقله ، قال النخعي : فأما الذي لا يعمل فلا يجزئ الأعمى والمقعّد ،^(٧) وروي معيرة عنه أنه كان لا يرى عتق المغلوب على عقله يجزئ في شيء من الكفارات^(٨) .

٤ - اختلفت الرواية عن النخعي في اجزاء عتق أم الولد والمبسر في الكفارة ، فروى عنه أجزاء عتق أم الولد في الكفارة ،^(٩) وروى عنه

(١) عبد الرزاق ١٨١/٩ والمغني ٧٤٤/٨ .

(٢) تفسير الطبري ٥٥٤/١٠ .

(٣) آثار محمد ١٢٣ .

(٤) تفسير الطبري ٥٥٤/١٠ وابن أبي شيبة ١٥٧/١ ب وعبد الرزاق ١٧٨/٩ .

(٥) تفسير الطبري ٤٥٤/١٠ وابن أبي شيبة ١٥٧/١ ب .

(٦) عبد الرزاق ١٨٠/٩ . (٧) تفسير : طبري ٤٥٤/١٠ .

(٨) تفسير الطبري ٤٥٤/١٠ .

(٩) ر : عبد الرزاق ١٧٨/٩ وابن أبي شيبة ١٥٧/١ والمحلي ٧٢/٨ والمغني

٧٥٠/٨ .

عدم الإجزاء ^(١) ، وكذلك المدبر ، روى عنه إجزاء عتقه في الكفارة ^(٢) وروى عنه عدم الإجزاء ^(٣)

أما المكاتب فقد ذكر الإمام محمد في الآثار عدم إجزاء عتقه في الكفارة ^(٤) ، ولم أعثر على رأى آخر للنخعي فيه .

ووجه رواية الإجزاء : أن ذلك داخل في مطلق قوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ووجه رواية عدم الإجزاء أن عتقه مستحق بسبب آخر ، فأم الولد عتقها مستحق بموت سيدها ، وكذلك المدبر ، أما المكاتب فعتقه مستحق بدفع بدل الكتابة ، ولذلك لم يحز بيع أم الولد والمدبر ، ولم يحز أيضا بيع المكاتب إلا بشرط استمرار الكتابة (ر : ر/٢ ، ٣ ، ٤) .

٥ - ولا يجزئ عتق ولد الزنا في الكفارة ، قال النخعي : لا يجزئ ولد الزنا في الرقبة الواجبة ، وهو قول عطاء ، والشعبي ، والأوزاعي ، وحماد ^(٥) .

(ب) الكسوة : والكسوة أدناها ثوب واحد لكل فقير ، قال النخعي : إذا كساهم ثوبا ثوبا أجزأ عنه ^(٦) ويشترط في هذا الثوب أن يكون ثوبا جامعاً ، تجزئ فيه الصلاة ، قال النخعي - في كسوة الكفارة - : ثوب واحد جامع لكل مسكين ^(٧) ولا يجزئ دفع قيمة الكسوة للفقير ^(٨) .

(ج) الإطعام : وفي الإطعام يجب أن يطعم كل فقير غداء وعشاء ، قال

(١) ابن أبي شيبة ١٥٧/١ وآثار محمد ١٢٣ .

(٢) عبد الرزاق ١٧٨/٩ .

(٣) آثار محمد ١٢٣ وابن أبي شيبة ١٥٧/١ .

(٤) آثار محمد ١٢٣ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٥٧/١ ب والمحلى ٧٢/٨ والمغنى ٧٥١/٨ .

(٦) تفسير الطبري ٥٤٦/١٠ .

(٧) عبد الرزاق ١٣/٨ وتفسير الطبري ٥٤٩/١٠ و ٥٥٠ والمغنى ٧٤٢/٨ .

(٨) المغنى ٧٣٨/٨ .

النخعي : إذا أَرَدْتُ أَنْ تَطْعَمَ فِي الْكَفَّارَةِ فَعُدَّاءَ وَعَشَاءَ ^(١) ، وإن أراد أن يعطى فعليه ألا يقل عطاؤه من البُرِّ عن نصف صاع لكل مسكين ، قال النخعي - في قوله تعالى في سورة المائدة ٨٩ - : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ نصف صاع بر كل مسكين ^(٢) ، وإن أراد أن يعطى دقيقاً فنصف صاع أيضاً ، ^(٣) وإن كان تمرّاً فعليه ألا يقل عطاؤه كل مسكين عن صاع ^(٤) . وذكر ابن حزم - رواية عن النخعي - أنه يعطى لكل مسكين مُدَّ برٍّ ، ومُدَّ تمرٍّ ^(٥) ، ويجوز أن يطعمهم القدر الواجب لهم ، ^(٦) ولا يجوز دفع قيمة الطعام للفقير ^(٧) .

(د) الصيام : الصيام الواجب في الكفارة مُتَتَابِعٌ كله عند النخعي ، أما الصيام في كفارتى الظهار والقتل الخطأ ، فقد نص الله تعالى على تتابع الصيام فيهما ، وأما في كفارة اليمين فإن قراءة النخعي - التي هي قراءة عبد الله ابن مسعود - فيها نص على اشتراط التتابع ، قال النخعي : في قراءتنا ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ ﴾ ^(٨) .

ففي كفارة اليمين التي هي صيام ثلاثة أيام ، إذا صامت المرأة يوماً أو يومين ، ثم حاضت وجب عليها أن تستقبل صوماً جديداً بعد طهرها ، قال النخعي : إذا صامت المرأة في كفارة اليمين في الثلاثة أيام ، فحاضت قبل أن تم صومها ، فلتستقبل صوم ثلاثة أيام ^(٩) ؛ لأنه لا مَشَقَّةَ

(١) آثار محمد ١٢٣ وآثار أبي يوسف ١٦٨ والمحل ٧٣/٨ .

(٢) تفسير الطبري ٥٣٥/١٠ و ٥٣٨ ور : آثار محمد ١٢٣ وآثار أبي يوسف

(٣) آثار أبي يوسف ١٨٦ .

(٤) المحل ٧٣/٨ .

(٥) المغنى ٧٣٨/٨ .

(٦) المحل ٧٣/٨ .

(٧) المغنى ٣٧٢/٧ .

(٨) تفسير الطبري ٥٦٠/١٠ وابن أبي شيبة ١٥٨/١ ب وسنن البيهقي

٦٠/١٠ .

(٩) ابن أبي شيبة ١٥٧/١ ب .

في استقبال الصيام ، ولأنه من الممكن صيام ثلاثة أيام متتابعات في زمن لا يتخلله حيض ، أما في صيام الشهرين المتتابعين في كفارة القتل مثلاً فإنه لا يمكن صيام شهرين متتابعين عادة دون أن يتخللها حيض بالنسبة للمرأة ، ولذلك لم يجعل الحيض في مثل هذه الحالة قاطعاً للتتابع الواجب في الصيام ، فقد سئل النخعي - عن امرأة ثقيلة الرأس نامت ومعها ابنتها ، فأصبح ميتاً ، قال : أظيب لنفسها أن تكفر : عتق رقبة ، أو تصوم شهرين متتابعين ، قلت : فإن حاضت قبل ذلك ؟ - أى قبل إتمام الصيام - قال : تقضى أيام حَيْضِهَا^(١) وروى عنه أبو يوسف في الآثار أن ذلك يفسد التتابع ، وعليها أن تستأنف صوماً جديداً ، فقال في المرأة يكون عليها صوم شهرين متتابعين فتحيض : أنها تستقبل ، (٢) أما المرض العارض ، فإنه يفسد تتابع الصيام في الكفارة وعليه استثناف الصيام من جديد بعد شفائه ، قال النخعي : من لزمه شهران متتابعان ، فمرض ، فأفطر ، فإنه يبتدىء صومهما (٣) .

- وجوب الصيام على العبد بدلاً عن الكفارات المسالية . (ر : ظهار / ٧ د)

- مقدار صوم كفارة الظهار للعبد . (ر : ظهار / ٧ د) .

(هـ) التيم : التكفيرُ بذبح شاةٍ أو بغيرٍ ، أو نحوهما . (ر : حج / ١٧) .

(و) التكفير بامور أخرى : غير ما ذكر متناسية والجناية المرتكبة (ر : حج / ١٧)

٣ - صرف كفارة الاطعام والكسوة :

يشترط فيمن تصرف إليه الكفارة ما يلي :

(١) أن يكون مسكيناً ، لأن الله تعالى قد ذكر ذلك في كفارة اليمين فقال -

(١) ابن أبي شيبة ١٥٧/١ ب .

(٢) آثار أبي يوسف ١٧٦ .

(٣)

(٣) المحل ٢٠٠/٦ .

في سورة المائدة ٨٩ - ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ . . . ﴾ -
فلو أطعم غنياً أو كساح ، لم يجزىء ذلك عن الكفارة ، ولو أعطى رجلاً
له مال ، وعليه دين يستغرق ماله أجزاً ؛ لأنه يجزىء إعطاء الزكاة له .

(ب) ولا يجوز أن يعطيها من تجب نفقته عليه ، كملوكه . ولو كان مسكيناً ؛
لأن إعطاء الكفارة له إعطاء لنفسه ، ولكن يجزىء إعطاؤها مكاتبه ؛
لأن إعطاءه له ليس إعطاء لنفسه ، وإنه إن عجز عن أداء بدل الكتابة
يعطى ما دفعه من نجوم إلى الفقراء ، قال النخعي : « ويعطى المكاتب ^(١) »
أى من الكفارة ، وكوالده وولده ؛ لأن صرف الكفارة إليه صرف إلى
نفسه أيضاً ، ولأن الكفارة شرعت لما اقترب من الذنب ، ففرض
عليه الخروج من الذنب بما تنال به النفس ، وينفر منه الطبع ، ليذيق
نفسه المرارة بمقابلة إعطائها من الشهوة ، وهذا المعنى لا يحصل بإطعام
هؤلاء ؛ لأن النفس لا تنال به ، بل تميل إليه ^(٢) ، قال النخعي : « وذا
الرحم لا يجبر على نفقته ^(٣) » أى تدفع الكفارة إلى ذى الرحم الذى
لا يجبر على نفقته .

(ج) أن يكون مسلماً ، فإن لم يوجد فتدفع إلى ذى فقير ، ولا يجوز دفعها
لحرى ، لأن في دفعها للحرى تقوية له علينا ، قال النخعي - في الرجل
لا يجد مسكيناً مسلماً يعطيه الكفارة : أيجزىء أن يعطيها اليهودى
والنصرانى ^(٤) ؟ قال - : أرجو أن يجزيه إذا لم يجد مسلماً ^(٥) .
وذكر ابن قدامة النخعي فيمن لا يُجيزون دفع الكفارة إلى الكافر ذمياً كان

(٢) بدائع الصنائع ١٠٣/٥

(٤) ابن أبى شيبة ١٦٠/١

(١) عبد الرزاق ٥١١/٨

(٣) عبد الرزاق ٥١١/٨

(٥) عبد الرزاق ٥١١/٨

أو حربياً^(١) ، ويحمل هذا على حالة وجود الفقير المسلم ؛ إذ أن من النادر أن يخلو عصر من فقير مسلم ، والنادر لا يحكم له .

٤ - الوصية بالكفارة : ينفذها الورثة من الثلث (ر : وصية / ٢٤ آ) .

* كفالة :

الكفالة : هي ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة .

١ - لا تصح الكفالة بأجر ، قال النخعي - في رجل طلب إلى رجل أن يكفل به ،^(٢) فأبى حتى يجعل له جعلاً ؟ قال - : « لا يصح »^(٣) .

٢ - ويشترط في المكفول عنه : ألا يكون ممن يعتبر ماله مال الكفيل شرعاً ، كالعبد ونحوه ، قال النخعي في رجل تكفل لرجل بمالٍ عن مكاتبه : إن ذلك باطل ، وكيف يجوز وإنما كفل بماله عن عبده^(٤) .

- جواز الكفالة في المسلم فيه (ر : بيع / ٥ ب ١) .

* كفر :

- هل الكُفْر ملة واحدة ، أو ملل متعددة ؟ . (ر : إرث / ٣ ج) .

- دفع المسلم زكاة الفطر عن عبده الكافر . (ر : زكاة الفطر / ١) .

- لا يجزىء دفع الزكاة للكافر . (ر : زكاة / ٢٠ آ) .

- جواز دفع الصدقة للكافر . (ر : صدقة / ٣) .

- جواز دفع الكفارة إلى الكافر الذي دون الحرب في حالة عدم وجود مسلم فقير . (ر : كفارة / ٣ ج) .

(١) المغني ٨/ ٧٣٥ .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب يكفل عنه .

(٣) آثار أبي يوسف ١٦٠ .

(٤) آثار أبي يوسف ١٩١ و ١٩٦ .

- لا يجوز أن ينكح المسلم الكتابية الحربية ، ولا المجوسية ، ولا المشركة (ر : نكاح / ٢٢٢) .
- حكم أنكحة الكفار حكم النكاح الصحيح (ر : نكاح / ٥٠) .
- يشترط في زوج المسلمة أن يكون مسلماً لا كافراً (ر : نكاح / ١ ج) .
- لا يكون الكافر محصناً ، ولا تحصن الكافرة المسلم (ر : إحصان / ١) ولذلك لا حد في قذفه (ر : قذف / ١٢) .
- لا يتولى الكافر تزويج المسلمة . (ر : نكاح / ٤ ب ٣) .
- نفقة الزوجة الكافرة . (ر : نفقة / ٣ أ)
- قضاء القاضى المسلم بين الكافرين . (ر : قضاء / ١) .
- شهادة الكافر (ر : شهادة / ٢٢) .
- يمين الكافر أمام القاضى المسلم . (ر : قضاء / ٢٣) .
- عدم إقامة حد شرب الخمر والرجم في الزنا على الكافر . (ر : حدود / ١ د) .
- إذا أسلم عبد الكافر أجبر على بيعه . (ر : رق / ١ هـ) .
- لا توارث بين مسلم وكافر . (ر : إرث / ٣ ج) .
- لا يجوز للمسلم تقليد الكافر ، ولا التشبه به . (ر : أشربة / ٣)
- و (صلاة / ١٦ د) و (صلاة / ٢٠ هـ ٣) .
- السلام على الكافر . (ر : سلام / ٤) .
- دعوة الكفار إلى الإسلام قبل الحرب . (ر : جهاد / ١) .
- الجنابة على الكافر . (ر : جنابة / ٢ ج) .
- الأكل مع الكافر . (ر : طعام / ١) .
- أكل صيد الكافر . (ر : صيد / ١) .
- جواز ذبح الكافر أضحية المسلم . (ر : ذبيحة / ١ ت ٢) .

- الوصية لكافر (ر : وصية / ٢٣) .
- ردة المسلم عن الإسلام (ر : ردة) .
- اتباع جنائز الكفار (ر : ميت / ٦ ج) .
- تولى الكافرة غسل الميتة المسلمة التي ماتت بين الرجال ، وليس بينهم امرأة حية غير الكافرة (ر : ميت / ٣ ب) .
- طلاق الكافر (ر : طلاق / ١٢٤) .
- طلاق الكافرة (ر : طلاق / ٢٥) .
- ظهار الكافر (ر : ظهار / ١) .
- وجوب عدة الطلاق على الكافرة (ر : عدة / ٢١) .
- جواز عتق الرقبة الكافرة في كفارة غير القتل (ر : كفارة / ٢٢) .
- * كفن :
- انظر : ميت / ٥
- إخراج قيمة الكفن من التركة (ر : تركة / ٢) .
- تجمير كفن الميت بالبخور (ر : ميت / ٤) .
- حل عقد الكفن بعد إدخال الميت القبر . (ر : ميت / ٨ د) .
- ترك تكفين الشهيد . (ر : شهيد) .
- * كلاله :

الكلاله : من لا ولد له ولا والد (١) ، فإن مات ورثه إخوته . (ر :

إرث / ٨ ج ، ي ، ك) .

(١) تفسير ابن كثير ٢/٢٠١ ط الشعب .

* كلام :

- الكلام أثناء الأذان . (ر : أذان / ٦) .
- الكلام أثناء الإقامة . (ر : إقامة / ٢) .
- الكلام أثناء خطبة الإمام في الجمعة والعيدين . (ر : صلاة / ٢١ و ٣) .
- الكلام بعد سنة الفجر . (ر : صلاة / ٢٣ ب) .
- التكلم بالقرآن . (ر : قرآن / ٣ ب) .

* كلب :

١ - الكلب الأسود البهيم :

- (١) قتله : « قال النخعي : « أمرنا بقتل الكلب الأسود »^(١) أي : البهيم .
- (ب) صيغه : لا يؤكلُ صيد الكلب الأسود البهيم^(٢) ، قال النخعي :
- « كيف نأكل صيد الكلب الأسود البهيم ، وقد أمرنا بقتله ؟ »^(٣) .
- و (ر : صيد / ٣٢٢) .

٢ - الكلب غير الأسود البهيم :

- لا يقتل الكلب غير الأسود البهيم إلا إذا عدا عليه (ر : حج / ٣ و ٨) .
- ويجوز الصيد به إذا كان معلماً (ر : صيد / ٢٢) .

(٢) المحل ١٣/٩ و ٤٧٧/٧ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٦٨/١ ب وفتح الباري ٢٠/١٢ والمجموع ٩٨/٩ وبداية المجتهد ٤٤١/١ .

(٤) المحل ٤٧٧/٧ .

٣ - ونشترك الكلاب كلها بالاحكام التالية :

- (١) أنه لا يجوز بيعها ولا اقتناؤها إلا كلب الصيد (ر : بيع / ١٢١) .
 (ب) وأنها نجسة العين (ر : نجاسة / ١ ، ح) .
 (ج) وأنه يحل أكل صيد المعلن منها (ر : صيد / ١٢٢) .
 ٤ - سؤر الكلب ، وكيفية التطهير منه . (ر : نجاسة / ٣٢٣) .

[ل]

• لؤلؤ :

— لا زكاة على اللؤلؤ المتخذ للزينة لا للتجارة (ر : زكاة / ٦ ج) .

• لباس :

يشترط في اللباس الشروط التالية :

١- ألا يكون حريراً ولا مذهباً ، إن كان لباس رجل ، ويحلّ ذلك للنساء ،

قال النخعي : لا بأس بالحرير والذهب للنساء ، وكره للرجال ^(١) .

٢- أن يكون ساتراً للعرضة ، لا يشفّ ، ولا يجسّم . (ر : عورة) .

٣- ألا يشبه لباس الكفار ، إن كان لهم زي خاص بهم . (ر : صلاة / ١٦ د) .

٤- ألا تشبه ثياب النساء ثياب الرجال ، ولا ثياب الرجال ثياب النساء ؛

لأن رسول الله لعن المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال .

٥- ألا ينقش عليه شيئاً من القرآن ، فإن كان خاتماً جازله أن ينقش فيه

بعض آية ، فقد روى مغيرة بن مقسم ، عن إبراهيم : أنه كره أن يكتب في

الخاتم آية تامة إلا بعضها ^(٢) ؛ وكان نقش أحد خاتمي إبراهيم « ولي

إبراهيم ناصر » ^(٣) ونقش الخاتم الآخر : « ذباب لله ونحن له » ^(٤) .

(١) آثار أبي يوسف ٢٣٠ وآثار محمد ١٤٣ .

(٢) عبد الرزاق ٣٤٧/١ (٣) آثار أبي يوسف ٢٣٢ .

(٤) طبقات ابن سعد ٢٨٢/٦ .

- ٦- ألا يكون مطيباً ، إن كان ثوباً تخرج به المرأة من بيتها ، (ر : طيب)
- ٧- ويجوز أن يلبس الثوب المصبوغ للرجال والنساء ، قال حماد : كان إبراهيم يخرج فيؤمنا في ملحفة حمراء مشبعة^(١) ، وكان يلبس الثوب - المعصفر^(٢) ، وكان له إزار أصفر ، وطيلسان أحمر مزين بالديباج يصلى بهما في الناس^(٣) .
- ٨- لا بأس بلبس جلود الحيوانات إذا دبغت ، سواء كانت مأكولة اللحم ، أو غير مأكولة اللحم ، وكان إبراهيم يلبس قلنسوة من جلد الثعالب^(٤) .
- لباس الرجل في الحج . (ر : حج / ٣ د) و (حج / ٣ و ١) .
- لباس المرأة في الحج . (ر : حج / ١٣ ج) .
- لباس المرأة خارج الصلاة . (ر : عورة) .
- ٩- عدم نزع الثياب في جلد القذف والخمر . (ر : قذف / ٤ آ ٢) .
- * لبة
- ذبح الإبل في كبنتها (ر : ذبيحة / ٥) .
- * لبن :
- لبن المرأة طاهر (ر : نجاسة / ١ ط) .
- عدم جواز شرب لبن الخمر (ر : طعام / ٢) .
- * لحية :
- قال النخعي : لا بأس أن يأخذ الرجل من لحيته ما لم يتشبه بأهل الشرك^(٥) .

(١) آثار أبي يوسف ٢٣١ ونيل الأوطار ٢/٢٠١ .

(٢) آثار أبي يوسف ٢٣١ . (٣) طبقات ابن سعد ٦/٢٨١ .

(٤) آثار أبي يوسف ٢٣١ وطبقات ابن سعد ٦/٢٨٠ .

(٥) آثار أبي يوسف ٢٣٥ .

- تسريح لحية الميت (ر : ميت / ٣ د) .

- تـخـلـيـل اللّـحـيـة في الوضوء (ر : وضوء / ٤ آ) .

• لعاب :

انظر : بزاق .

• لعان :

اللعان : هو شهادات مؤكّدت بإيمان من كل من الزوجين ، مقرونة بلعن ، أو غضب ، قائمة مقام حد القذف بالزوج ، وحد الزنا بالزوجة .

وسيكون الحديث فيه في النقاط التالية :

١ - سببه ٢ - شرطه ٣ - الزوج الملعن ٤ - الزوجة الملعنة ،

٥ - ما يسقط به اللعان ٦ - كيفية اللعان ٧ - آثار اللعان .

(انظر أيضاً : قذف) .

١ - سببه :

قذف الرجل زوجته قذفاً يوجبُ الحدَّ فيما لو قذف أجنبية (١) .

٢ - شرطه :

يشترط له شرطان :

الأول : قيام الزوجية : لأنَّ من قذف غير زوجته عليه حد القذف ، (ر :

قذف / ٢ آ ب) ولا فرق بين أن تكون الزوجة مدخولاً بها ، أو غير مدخول بها (٢) .

الثاني : أن يقع القذف في نكاح صحيح ، فإن كان النكاح غير صحيح فلا لعان

بين الزوجين ، قال النخعي - في رجل تزوج امرأة في عدتها ، ودخل

(١) رد المحتار ٥٨٥/٢ .

(٢) المغني ٣٩٣/٧ .

بها ، ثم قذفها ، فلا عنها ، ثم علم بذلك ، فاللعان باطل ، ولا حد عليه ، ويخطبها إذا انقضت عدتها من الأول ، وإن علم قبل اللعان أنها في عدة ، فلا حد عليه ، ولا لعان ، ويفرق بينهما ، وهو مخاطب إذا انقضت العدة من الأول (١) .

٣ - الزوج الملعان :

يشترط في الزوج الملعان : أن يكون من أهل الشهادة على المسلم ، لأن اللعان عند النخعي شهادة ، كما سماه الله تعالى ، وعلى هذا فإن المحدود في قذف إذا قذف زوجته فإنه يُحدُّ حد القذف ، ولا يلعن (٢) لأنه ليس من أهل الشهادة ، وكذا إذا قذف الكافر زوجته : « لا لعان بينهما » قال النخعي : لا لعان إلا بين الحرين المسلمين (٣) .

٤ - الزوجة الملعنة :

ويشترط في الملعونة - ليحق لها اللعان - أن تكون ممن يجب الحد بقذفها ، فيما لو كان قاذفها أجنبياً ، وذلك بأن تكون : حرة ، مسلمة ، عاقلة ، بالغة ، حية ، عفيفة عن الزنا (ر : قذف / ١٢) .

٥ - ما يسقط به اللعان :

يسقط اللعان بما يلي :

- (١) إذا أكذب الزوج نفسه قبل اللعان ، قال النخعي : إذا أكذب نفسه قبل الملعنة جُلد - حد القذف - وهي امرأته (٤) .
- (ب) إذا صدقته المرأة فيما قال ، وعندئذ يجب عليها حد الزنا .

(٢) المغني ٣٩٢/٧

(١) آثار أبي يوسف ١٥٤

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٨/٢ ب

(٣) آثار أبي يوسف ١٥٣

- (ج) إذا زُفَّتْ بعد أن قذفها زوجها ، وقبل إجراء اللعان بينهما ؛ لأنه ظهر قبل استيفاء اللعان معنى لو كان موجوداً في الابتداء لمنع إجراء اللعان .
- (د) إذا طلقها زوجها ثلاثاً قبل الملاعنة ، قال النخعي - في رجل قذف امرأته ثم طلقها ثلاثاً ، قال - : ليس بينهما لعان ، ولا حدٌ عليه ^(١) .
- (هـ) إذا ماتت الزوجة قبل اللعان ، قال النخعي : إذا قذف الرجل امرأته ، ثم قضيت قبل أن يلاعنها ، فإنه لا حدٌ عليه ، ولا لعان ^(٢) ؛ لأنها لو كانت حية فربما صدقته بما قال .

٦ - كيفية اللعان :

كيفية اللعان كما ذكرها الله تعالى في سورة النور ٦ - ٩ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

٧ - آثار اللعان :

إذا امتنع أيُّ من الزوجين عن اللعان أقيم عليه الحد ، فإن امتنع الزوج أقيم عليه حد القذف ، وإذا امتنعت المرأة أقيم عليها حد الزنا ؛ لأن ذلك يعني أن صاحبه صادق فيما يدعيه ، فإذا تلاعنا ، وتم اللعان بينهما ترتب على ذلك الآثار التالية :

- (١) وقوع طلاق واحدة بائنة : قال النخعي : اللعان تطليقة بائنة ^(٣) ، وهذه

(١) آثار محمد ٩٢ وآثار أبي يوسف ١٥١ .

(٢) آثار محمد ١٠٥ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٤٣/١ وآثار محمد ٩١ .

البيّنونة تقع بتمام لعان الزوجة دون حاجة إلى تفريق القاضي ، أو طلاق الزوج ، قال النخعي : إذا قذف الرجل زوجته ، فالتعن أحدهما ، توارثا مالم يلعن الآخر ^(١) ، وطالما أنهما يتوارثان فمعنى ذلك أن البيّنونة لم تقع ، وقال : إذا قذف الرجل امرأته ، ثم لم يلعنها ، كأننا على نكاحهما ، فإذا لاعنها بانّت بتطليقة بائن ^(٢) ، وعليها ماعلى المطلقة من العدة (ر : عدة / ١) .

(ب) افتراق الزوجين : فإذا تم اللعان ، ولم يكذب الزوج نفسه ، وقعت الفرقة ، ولم يجز للمتلاعنين أن يجتمعا في نكاح أبداً ، قال النخعي : إذا لاعن الرجل امرأته فرق بينهما ، ولا يجتمعان أبداً ^(٣) ، أما إذا أكذب نفسه بعد اللعان ، ففى جواز عودة المتلاعنين إلى بعضهما بنكاح جديد روايتان :

الأولى : الجواز ، قال النخعي : فإذا لاعنها بانّت بتطليقة بائن ، وليس له أن ينكحها أبداً ، إلا أن يكذب نفسه ، فإذا أكذب نفسه تزوجها ^(٤) ، وقال فى الذى يلعن امرأته : إذا أكذب نفسه جُلِدَ لحدّ ، وكان خاطباً ^(٥) .

والثانية : عدم الجواز ، قال النخعي : إذا أكذب نفسه جُلِدَ ، ولحق به الولد ، ولا يجتمعان ^(٦) وهو ما عليه الجمهور .

(ج) لحاق الولد بأمه : إن كان اللعان قد جرى على نفى الولد ، قال النخعي : إذا ترافعا - إلى القاضي - لاعنها ، وألزق الولد بأمه ^(٧) (ر : نسب / ٣) .

(١) آثار محمد ٩٢ .

(٢) آثار محمد ٩٢ وآثار أبي يوسف ١٥٣ .

(٣) المحلى ٦٣/١١ وعبد الرزاق ٢٤/٧ والمغنى ٤١٤/٧ .

(٤) آثار محمد ٩٢ . (٥) آثار أبي يوسف ١٥٣ .

(٦) عبد الرزاق ١١٢/٧ وسنن البيهقي ٤١٠/٧ .

(٧) آثار أبي يوسف ١٥٣ والمحلى ٦٣/١١ .

- استحقاق الملاعنة النفقة . (ر : نفقة / ٤ ب) .

- إرثُ ولد الملاعنة . (ر : إرث / ٩) .

* لغو :

- يمين اللغو (ر : يمين / ٢ ب) .

* لُقطة :

- اللُقطة : هى المال الضائع يجده غير صاحبه ، فيأخذه .

١ - تعريفها :

اللُقطة : إما أن تكونَ يسيرة ، وإما أن تكونَ عظيمة ، فإن كانت يسيرةً جاز الانتفاع بها من غير تعريف^(١) ويُعدُّ من الشيء اليسير : السَّوطُ ، والعَصَا ، قال النخعي : لا بأس أن يستمتع المسافرُ بالسوط والعَصَا والشيء إذا وجده^(٢) وإن كانت عظيمةً عَرَّفَهَا حَوْلًا ، كما جاء فى الحديث : « اعرف عِفَاصِهَا ووكاءَهَا ، ثم عَرَّفَهَا سنة ، فإن جاء صاحبُهَا ، وإلا ، فثأْنُكَ بها »^(٣) .

٢ - امتلاكها :

إذا مضت مدة التعريف ، فهل يملكها الملتقط ؟

نقل ابن قدامة عن النخعي : أن الملتقط لا يملك اللُقطة بحال ، وإنما هى أمانة فى يده ، وعلى هذا فإن الملتقط لا يضمن اللُقطة إذا هلكَت إلا بالتعدى^(٤) ويؤيد هذا عدم إباحته انتفاع الملتقط بها إذا كان فقيراً ، ولعله يضمنه قيمتها إذا عاد صاحبها .

ونقل عنه أيضاً - ولكن بصيغة التمريض - أن اللُقطة تدخل فى ملك

(٢) عبد الرزاق : ١٤٥/١٠ .

(١) المغنى ٥/٦٣٤ .

(٣) أخرجه البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه فى اللقطة ؛ والترمذى فى

الإحكام .

(٤) المغنى ٥/٦٤٨ .

الملتقط ، وتكون كسائر أمواله ، غنياً كان الملتقط أو فقيراً ^(١) ، ولكن لا يجوز له الانتفاع باللقطة ، إلا إذا كان فقيراً ، قال النخعي : اللقطة يتصدق بها . أحب إلى من أكلها ، فإن كنت محتاجاً ، فأكلت ، فلا بأس به ^(٢) .

* لقيط :

اللقيط : هو طفل لا يعرف نسبه ولا رقه ، نُبذ ، أو ضل ، فأخذه إنسان .

١ - حرية اللقيط :

اختلفت الرواية عن النخعي في حرية اللقيط .

ففي رواية عنه : أن اللقيط عبد ، قال النخعي : « اللقيط عبد » ^(٣)

وفي رواية ثانية : أن اللقيط حر ، قال النخعي : « اللقيط حر » ^(٤)

وفي رواية ثالثة : إن نوى ملتقطه أن يكون حراً فهو حر ، وإن نوى أن يكون عبداً فهو عبد . ^(٥)

٢ - النفقة عليه .

اللقيط . إما أن يوجد معه مال ، أو لا يوجد معه مال ، فإن وجد معه مال فنفقته من المال الذي وجد معه ، وإن لم يوجد معه مال فنفقته في بيت مال المسلمين ؛ لأن بيت المال وارثه ، والغنم بالغرم ، فإن تعذر الإنفاق عليه من بيت المال - لكونه لا مال فيه ، أو لعدم انتظامه - فنفقته على المسلمين ، أي : على من علم حاله أن ينفق عليه ، لقوله تعالى - في سورة المائدة ٢ : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ﴾ ، وهذا فرض كفاية ، فإن لم ينفق

(١) المغنى ٦٣٧/٥ . (٢) آثار محمد ١٥٠ .

(٣) المحلى ٢٧٤/٨ وفتح البارى ٤١/١٥ .

(٤) عبد الرزاق ١٥/٩٤٥٠ وفتح البارى ٤١/١٥ والمحلى ٢٧٦/٨ .

(٥) ر : المحلى ٢٧٦/٨ والمغنى ٦٧٩/٥ .

عليه أحد فأنفق عليه الملتقط. ، أو غيره ، ليرجع عليه إذا أيسر ، وأشهد الملتقط. على هذا ، لزم اللقيط رد ما أنفقه عليه الملتقط. ، وإن لم يُشهد احتير المنفق مُتبرعاً ، ^(١) قال النخعي : ما أنفقت على اللقيط تريد به الله فليس عليه شيء ، وما أنفقت عليه تريد أن يكون لك عليه ، فهو لك عليه ^(٢) وقال : لو أن رجلاً التقت. ولد زناً ، وأراد أن ينفق عليه ، ويكون له عليه دين ، فليُشهد ، وإن كان يريد أن يحتسب عليه فلا يُشهد. ^(٣) أي : يحتسب أجره عند الله تعالى.

إرث اللقيط. (ر : إرث / ١١ د) .

• لمس :

كان النخعي يجهز مُصافحة المرأة العجوز دون الشابة ، فعن منصور ، عن إبراهيم قال : لقيتني امرأة ، فأرادت أن أصافحها ، فجعلت على يدي ثوباً ، فكشفت قناعها فإذا هي امرأة من الحي قد اكتهلت ، فصافحتها وليس على يدي شيء ^(٤) .

- لمس الرجل المرأة الأجنبية الميتة ، والعكس (ر : ميت / ٣ ب) .
- فساد الاعتكاف باللمس بشهوة . (ر : اعتكاف / ٣) .
- نقض الوضوء بلمس من يحل له نكاحها (ر : وضوء / ٦ ب)
- وجوب المهر كاملاً بالاستمتاع باللمس بعد العقد . (ر : نكاح / ٤ و ٣)
- إثبات حرمة المصاهرة باللمس بشهوة . (ر : نكاح / ٢٢ / ١ -

الصفحة الثانية) .

- تحريم اللمس على المظاهر من زوجته حتى يكفر (ر : ظهار / ٥)

(١) ر : المغنى ٦٨٤/٥ .

(٢) ر : المحلى ٢٧٦/٨ والمغنى ٦٧٩/٥ .

(٣) عبد الرزاق ١٥/٩ .

(٤) حلية الأولياء ٢٢٨/٤ .

* لهو :

آلات اللهو . (ر : موسيقى) .

* لواط :

اللواط : هي وطء الذكر الذكر في الدبر .

كان النخعي يرى أن اللواط لا تقلُّ عن الزنا شناعةً ، بل هي تفوقه ،
ولذلك جعل عليها من العقوبة ما جعله على الزنا ، فقال : اللوطي بمنزلة
الزاني إن كان مُحْصَنًا فالرجم ، وإن كان غير مُحْصَنٍ فالجلد^(١) ، وأضاف
التغريب ، في رواية أخرى^(٢) (ر : زنا / ٣) . وقال : لو كان أحد
ينبغي له أن يرجم مرتين لكان ينبغي للوطي أن يرجم مرتين^(٣) .

٢ - إقباتها : قال النخعي : يبتغي فيه - في اللواط - من الشهود
كما يبتغي في شهود الزنا^(٤) (ر : زنا / ٢) .

- وجوب حد القذف على من رمى غيره باللواط (ر : قذف / ٣٢١) .

(١) ابن أبي شيبة ١٢٧/٢ وأثار محمد ١٠٧ وعند الرزاق ٣٤٣/٧ .

(٢) نيل الأوطار ١٢٤/٧ .

(٣) المحلى ٣٨١/١١ وابن أبي شيبة ١٢٧/٢ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٧/٢ .

[مر]

- * ماء :
- طهارته وتطهيره (ر : نجاسة / ٢٣) .
- * مُؤْتَمَم :
- المؤْتَمَم في الصلاة (ر : صلاة / ٢٠ و)
- * ماشية :
- زكاة الماشية (ر : زكاة / ٨)
- * ماعون :
- منع الماعون (عارية / ٤)
- * مباح :
- انظر : إباحة .
- * مباشرة :
- انظر لمس
- مباشرة الحائض (ر : حيض / ١ ح)
- * مُبْهَم :
- انظر : لبهام .

- * مَبِيت :
 - مَبِيت الْحَاج بِمَزْدَلْفَة (ر : حَج / ٨)
 - مَبِيت الْحَاج بِمَنْى (ر : حَج / ١١)
 - مَكَان مَبِيت الْمُعْتَمَلَة (ر : عُدَة / ١ ج ٩) و (عُدَة / ٤ د)
- * مَتعة :
 - مَتعة الطَّلَاق . (ر : طَلَاق / ١٢) و (فَكَّاح / ٢٤)
 - مَتعة الْحَج . (ر : حَج / ١٢ ب) .
- * مُتْلَحمة :
 - تَعْرِيفُهَا ، مَا يَجِبُ فِيهَا (ر : جُنَابَة / ٣ ب ٢)
- * مُجَازفة :
 - بَيْعُ الْمُجَازَفَة . (ر : بَيْع / ١ و) .
- * مُجَنُون :
 - انْظُر : جَنُون
- * مُجْهول :
 - انْظُر أَيْضاً : إِبْهَام
 - نَذَرُ الْمُجْهول . (ر : نَذَر / ٤ ب)
- * مُجوس :
 - ذَبِيحَة الْمُجوسى (ر : ذَبِيحَة / ١ ح)
 - صَيْدُ الْمُجوسى (ر : صَيْد / ١)

- لا يَحِلُّ أكل صيدٍ صاده مسلم بكلب مجوسى إذا مات ذلك الصيدُ بفم الكلب (ر : صيد / ١٢٢) .
- ديةُ المجوسى (ر : جنابة / ٤ ب ٥) .
- نكاح المجوسية . (ر : نكاح / ٢٢٢ الصنف الرابع)
- زواج المجوسى بذوات محارمه (ر : ارث / ٧)
- ظهار المجوسى . (ر : ظهار / ١)
- * محاذاة
- محاذاة المرأة في الصلاة (ر : صلاة / ١٥ ز)
- * محتضر :
- المحتضر هو الذى حضرته الوفاة .
- مايفعل بالمحتضر (ر : ميت / ١)
- * محراب :
- كراهية صلاة الإمام في المحراب - أى الطاق - (ر : صلاة / ٣٥٢) .
- * مَحْرَم :
- المحرم : هو الذى لا يجوز للمرأة أن تنكحه من الرجال .
- المحرّمات في النكاح (ر : نكاح / ٢٢) .
- مايجوز أن يظهر من المرأة أمام محارمها . (ر : عورة / ١) .
- * مُحَلِّل :
- المحلّل : هو الرجل الذى ينكح المرأة المطلقة ثلاثا بقصد تحليلها لمُطَلِّقِها .
- بطلان نكاح المحلل ، وعدم أجزاء تحليله (ر : طلاق / ٩) .

- * مخاض :
انظر : حامل .
 - * مخاط :
شمال الرجل لمخاطه واستنجائه (١) .
 - * مختلس :
- لا قطع على المختلس . (ر : سرقة / ٤) .
 - * مُدُّ :
- الصاع ، : أربعة أمداد بمُدِّ النبي صلى الله عليه وسلم ، قال بعضهم : رطل ونصف ، وقال بعضهم : رطلان (٢) .
 - * مُدَاعِبَةٌ :
- حل مداعبة الرجل إمرأته الحائض (ر : حيض / ١ ج)
 - * مُدَبِّرٌ :
انظر : رِقْ / ٣ .
 - * مزابعة :
- بيع المزابعة (ر : بيع / ٢ >) .
 - * مَرَاةٌ :
- كمال أهليتها ببلوغها . (ر : حجر / ٢ ب) .
 - تحريم تطيُّبها لخروجها من بيتها . (ر : طيب) .
 - جواز لبسها الحرير والذهب . (ر : لباس / ١) .
 - عدم سفرها إلا مع محرم . (ر : حج / ١٣ ب) .
- (١) ابن أبي شيبة ٢٥/١ ب . (٢) عبد الرزاق ٤/٤٤٣ .

- تقديمها على الرجل في الحضانة . (ر : حضانة) .
- تطهير بول الجارية التي لم تطعم بالغسل ، وفي رواية بالرش . (ر : نجاسة ١ / ١٧)
- بلوغها بالحيض (ر : بلوغ) والحمل . (ر : حمل) .
- نقض الوضوء بمس المرأة (ر : وضوء / ٦ ب)
- ليس عليها أذان . (ر : أذان / ١١) ولا إقامة . (ر : إقامة / ٣٣) .
- عورتها . (ر : عورة) .
- عدم وجوب صلاة الجماعة عليها . (ر : صلاة / ٢٠ ب) ولا الجمعة (ر : صلاة / د) .
- إمامتها في الصلاة . (ر : صلاة / ٢٠ هـ) .
- تصفيقها في الصلاة للإيذان . (ر : صلاة / ٢٠ و ٢) و (صلاة / ١٤)
- سدل ثوبها في الصلاة من جانب واحد . (ر : صلاة / ١٦ هـ ٣) .
- قعودها في الصلاة . (ر : صلاة / ٩ ق) .
- محاذاه المرأة في الصلاة . (ر : صلاة / ١٥ ز) .
- الفصل بين الإمام والمأموم بامرأة . (ر : صلاة / ٢٠ و ١)
- سجودها في الصلاة . (ر : صلاة / ٩ ن ١)
- لا يجب عليها صلاة الجمعة ولا الجماعة . (ر : صلاة / ٢١ د) .
- عدم خروجها لصلاة العيد . (ر : صلاة / ٢٣ هـ ٢) .
- استحباب تكبيرها عقب الصلوات أيام التشريق . (ر : عيد / ٢) .
- كفنها في خمسة أثواب . (ر : ميت / ٥) .
- عدم اتباعها الجنائز . (ر : ميت / ٦ ج) .
- صلاتها على الميت . (ر : ميت / ٧ د)

- تغسيل الرجل المرأة إذا ماتت وليس معه نساء غيرها، وتغسيل المرأة الرجل إذا مات وليس معها رجل غيره . (ر : ميت / ٣ ب) .
- الصلاة على جنازتها إذا حضرت مع جنازة الرجال . (ر : ميت / ٧ و) .
- الزوج أحقُّ من الأب في الصلاة على جنازتها . (ر : ميت / ٧ و) .
- قيام الإمام عند صدرها في الصلاة عليها . (ر : ميت / ٧ ز) .
- تقديم الرجل إلى جهة القبلة والمرأة خلفه في اللحد إذا دُفنا في قبر واحد . (ر : ميت / ٥٨) .
- حج المرأة . (ر : حج / ١٣) .
- شهادة المرأة (ر : شهادة / ٢ ل) .
- اعتكاف المرأة (ر : اعتكاف / ٢) .
- ذبيحة المرأة . (ر : ذبيحة / ١ آ) .
- نكاح المرأة . (ر : نكاح) .
- مباشرة المرأة عقد النكاح . (ر : نكاح / ٤ ب ١) .
- طلاق المرأة . (ر : طلاق) .
- حدة المرأة . (ر : علة) .
- إرث المرأة . (ر : إرث / ٨ هـ وزح طى كل) و (إرث / ١٠) .
- لا يرث النساء بالولاء إلا ما أعتقن أو اعتق من اعتقن (ر : إرث / ١ ح ٢)
- حيض المرأة . (ر : حيض) .
- نفاس المرأة . (ر : نفاس) .
- استحاضة المرأة . (ر : استحاضة) .
- غسلها من الحيض والنفاس . (ر : غسل / ١) .

- هبة المرأة زوجها ، والزوج زوجته . (ر : هبة / ١ ح) .
- هبة المرأة صداقها لزوجها في مرض موتها . (ر : إبراء) .
- دية المرأة على النصف من دية الرجل . (ر : جنابة / ٢ د) .
- عدم دخولها مع العاقلة في تحمل اللية . (ر : عاقلة) .
- * مرحاض .
- إدخال القرآن المرحاض . (ر : قرآن / ١) .
- * مرض :
- المرض عذر مبيح للتيمم . (ر : تيمم / ٣ آ) .
- صلاة المريض . (ر : صلاة / ٢٤) .
- جواز ترك الجماعة للمريض . (ر : صلاة / ٢٠ ب) .
- انقطاع تتابع صيام الكفارات بالمرض العارض . (ر : كفارة / ٢ د) .
- و (ظهار / ٧ ب ٢) .
- صيام المريض . (ر : صيام / ٣ آ) .
- الترخيص للمعتكف بعيادة المريض . (ر : اعتكاف / ٣) .
- حج المريض . (ر : حج / ١٤) و (حج / ٨) .
- الحجز على المريض . (ر : حجر / ١ ب ١) .
- إبراء المرأة زوجها من صداقها في مرض الموت . (ر : إبراء) .
- العتق في مرض الموت . (ر : رق / ٧ ب ٣) .
- إقرار المريض بالدين أو صداق زوجته . (ر : إقرار / ٤) .
- صدقة المريض من الثلث . (ر : صدقة / ٢) .
- زواج المريض . (ر : حجر / ١ ب ١) .

- طلاق المريض المحتضر . (ر : طلاق / ٤ ح) .
- إرث المطلقة في مرض الموت . (ر : إرث / ١ ب ٢) .
- إرث الولد الذي اشتراه أبوه في مرض الموت . (ر : إرث / ٣ آ) .
- * مرضع :
- (انظر أيضا : رضاع) .
- إفطار المرضع إن خافت على نفسها أو ولدها . (صيام / ٣ ح) .
- * مرفق :
- غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء . (ر : وضوء / ٣ آ) .
- بلوغ المسح في التيمم إلى المرفقين . (ر : تيمم / ١) .
- * مرور :
- كراهة المرور بين يدي المصلي . (ر : صلاة / ١٧) .
- * مروءة :
- السعى بين الصفا والمروة . (ر : حج / ٦) .
- الوقوف بالمروة . (ر : حج / ٢ د) .
- رفع الأيدي بالدعاء على المروة . (ر : حج / ٥ آ) .
- * مزارعة :
- المزارعة : هي دفع الأرض إلى من يزرعها ، أو يعمل عليها ، والزرع بينهما ، وقد كرهها النخعي ^(١) ، روى أبو يوسف عن النخعي أنه كان يكره المزارعة بالثلث ^(٢) . (ر : إجارة / ٣ آ ١) .

(٢) آثار أبي يوسف ١٨٨ .

(١) المغني ٥ / ٣٨٣ .

- * مزايمة :
- بيع المزايمة . (ر : ربيع / ٢ ب) .
- * مزدلفة .
- لها ثلاثة أسماء : مزدلفة ، وجمع ، والمشعر الحرام .
- أعمال الحج في المزدلفة . (ر : حج / ٢ ب ح) و (حج / ٨) .
- * مس :
- انظر : لمس .
- * مسافة :
- المسافة : هي أن يدفع المرء أشجاره إلى من يعتني بها حتى يجيء ثمرها ، على أن يأخذ الربع ، أو نحوه ، وقد كرهها النخعي ^(١) . (ر : إجارة / ١٢٣)
- * مسافة :
- صلاة المسافة (ر : صلاة / ٢٢ ب) .
- * مسبوق :
- المسبوق في الصلاة : هو من فاتته شيء من أولها مع الإمام .
- صلاة المسبوق (ر : صلاة / ٢٠ و ٣) .
- المسبوق في صلاة الجمعة . (ر : صلاة / ٢١ ط) .
- تكبير التشريق للمسبوق . (ر : عيد / ٢) .
- المسبوق في الصلاة على الميت . (ر : ميت / ٧ ي) .
- * مستامن :
- إقامة الحدود عليه . (ر : حدود / ١ و)

(١) المحلى ٢٣٩/٨ .

* مستحيل :

— النذر بالمستحيل . (ر : نذر / ٢٤) .

* مسجد :

المسجد : مكان الصلاة .

١ - مكانه :

كان النخعي يكره اتخاذ الأماكن التي فيها ما يشعر بالتشبه بالكافرين
مسجداً ، كالأماكن التي فيها قبور ، لأن بني إسرائيل اتخذوا قبور أنبيائهم
مساجد (ر : قبر / ٣) .

كما كان يكره اتخاذ الأماكن التي تنتهك فيها حرمة الله مسجداً ،
كالحمام التي يكثر فيها الكشف عن العورات ، والأماكن التي لا تنتزه عن
النجاسات ، كالحش ونحوه ، ويقول : كانوا يكرهون أن يتخذوا ثلاثة أبيات
قبلة : القبر ، والحمام ، والحش ^(١) .

٢ - بناؤه :

كان النخعي يكره أن يُبنى المسجد بشكل يشغل بال المصلي ، ويُخل
بخشوعه ، ولذلك كان يكره أن يصلي الرجل وفي قبلة المسجد مصحف
أو غيره ^(٢) وكره أن يكتب في قبلة المسجد شيء من القرآن ^(٣) (ر :
صلاة / ١٦) كما كره أن يُبنى على القبر مسجد (ر : قبر / ٣) .

(٢) ابن أبي شيبة ٦٩/٨ .

(١) عبد الرزاق ٤٠٥/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٦٩/١ .

٣ - انعميل في المسجد :

يداح للرجل الوضوء في المسجد^(١) ، ودفن القملة فيه ، فقد قال النخعي :
كانوا لا يرون بأساً بدفن القملة في الأرض وهم في المسجد^(٢) .

- الاعتكاف في المسجد (ر : اعتكاف / ٢) .
- جواز مرور الجنب والحائض في المسجد دون لبث (ر : حيض / ٢ و)
و (جنابة / ١ د) .
- التطوع في البيت أفضل من التطوع في المسجد . (ر : صلاة / ٢٣ ٢٤)
- صلاة تحية المسجد . (ر : صلاة ٣٢ ، ٢١ و ٢) .

٤ - شد الرحال عليه :

قال النخعي : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : المسجد الحرام ،
ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ، والمسجد الأقصى »^(٣) .

- دعاء دخول المسجد . (ر : دعاء / ٣٣) .
- صلاة تحية المسجد . (ر : صلاة / ٢٠ ، ٣٠) و (صلاة / ٢١ و ٢) .

* مسح :

- ما مسح عليه من أعضاء الوضوء . (ر : وضوء / ٣ ح) و (٣) .
- جواز المسح على الخفين . (ر : خف) والجوربين (ر : جورب)
والنعلين . (ر : نعل) والجرموقين . (ر : جرموق) والجبيرة (ر :
جبيرة) .
- عدم صحة المسح على العمامة . (ر : عمامة) والخمار (ر : خمار) .
- التطهير بالمسح . (ر : نجاسة / ٢١) .

(٢) عبد الرزاق ٤٤٨/١ .

(١) مجموع ١٨٩/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٠٢/١ .

* مشاع :

- هبة المشاع (ر : هبة / ٢٢) .

* مشى :

- استحباب المشى للعيد (ر : صلاة / ٢٣ هـ ٤) .

- استحباب المشى لصلاة الجمعة . (ر : صلاة / ٢١ ب) .

- نذر المشى إلى بيت الله الحرام (ر : نذر / ٢٤) .

* مضارف :

- مضارف الزكاة . (ر : زكاة / ١٩) .

- مضارف زكاة الفطر (ر : زكاة الفطر / ٣) .

- مضارف الكفارة (ر : كفارة / ٣) .

* مصافحة :

- مصافحة الكافر . (ر : إسلام / ٤) .

- مصافحة المرأة الأجنبية . (ر : لمس) .

* مضانعة :

- المضانعة : هي ما يدفعه المرء للظالم اتقاء لنفسه ، أو عرضة ، أو ماله .

- حلها شرعاً (ر : رشوة) .

- تحميلها رأس مال المضاربة . (ر : شركة / ٣ و) .

* مصحف :

انظر : قرآن :

* مصر :

- اشتراط لصلاة العيد . (ر : صلاة / ٢٣ هـ ١) .
- اشتراطه لصلاة الجمعة . (ر : صلاة / ٢١ د ٣) .
- وقت الأضحية لأهل الأمصار . (ر : أضحية / ٤) .

• مصلى :

صلاة العيد فى المصلى . (ر : صلاة / ٢٣ هـ ٥) .

* مضاربة :

انظر : شركة ٣/

* مضغ :

- كراهة مضغ العلك للصائم . (ر : صيام / ٢٧) .
- لا كراهة للصائمة فى مضغ الطعام لابنها (ر : صيام / ٨ >) .

* مضضة :

- من أكل لحمًا ، وشرب لبنًا ، فليضمض إن شاء . (١) .
- افتراض المضضة فى الوضوء (ر : : وضوء / ٣ ب) .
- افتراضها فى الغسل . (ر : غسل / ٢) .
- عدم مضضة الميت حين تغسيله . (ر : ميت / ٣ د) .

* معتوه :

- انظر : عته .

(١) ابن أبى شيبة ١٠/١ .

* معدن :

- زكاة المعدن والركاز (ر : زكاة / ١٥)

* معراض :

- صيد المعراض (ر : صيد / ٢ ب)

* معسكر :

- لاجمعة على أهل المعسكرات (ر : صلاة / ٢١ ك)

* معصية :

- الاستئجار على المعاصي (ر : لاجرة / ٣ ب ٣)

- تحاشي الحاج المعاصي (ر : حج / ٣ و ٦)

- نقض الوضوء بالمعصية (ر : وضوء / ٦ د)

- نذر المعصية (ر : نذر / ٣)

* مغرب :

- وقت المغرب (ر : صلاة / ١٨ هـ)

- لا تعاد صلاة المغرب (ر : صلاة / ١٨ هـ)

* مفقود :

وسيكون الحديث فيه في النقاط التالية :

١ - أنواع الغيبة .

٢ - المفقود .

٣ - أحكام المفقود .

١ - أنواع الغيبة :

الغيبة على نوعين : غيبة منقطعة ، ويسمى صاحبها مفقوداً ، وغيبة غير منقطعة ، ويسمى صاحبها غائباً .

فالغائب : هو الذى غابَ غيبةً غير منقطعة ، يعرف فيها خبره ، ويأتى كتابه ، وهذا ليس لامرأته أن تتزوج إلا أن يتعذر الإنفاق عليها من ماله ، فلها أن تطلب فسخ النكاح ، فيفسخ نكاحه ^(١) .

٢ - المفقود :

(أ) تعريفه : هو الذى غابَ غيبة منقطعة ، بحيث لا يُعلم حاله ، ولا يُعرف أهو بين الأحياء أو الأموات .

(ب) وللفقد حالتان : هما : ما كان ظاهره الخطر ، كالفقد بين الصفيين فى الجهاد ، وما كان ظاهره السلامة ، كالسفر للتجارة ، أو طلب العلم ، أو نحو ذلك ، وقد جعل النخعي حكمَ هاتين الحاليتين واحداً ، فلم يفرق بين حالات الفقد ^(٢) .

(ج) أحكام المفقود : يعتبر المفقود حياً فى حق نفسه ميتاً فى حق غيره ، وبعبارة أخرى : يعتبر حياً فى الأحكام التى تضره ، وهى المتوقفة على ثبوت موته ، ويعتبر ميتاً فيما ينفعه ويضر غيره ^(٣) .

١ - ويترتب على اعتباره حياً فى حق نفسه استمرار نكاحه ، وإجارتته ونحو ذلك ، ورغم أن النخعي يروى عن البعض أن زوجة المفقود تبرئ أربع سنوات ^(٤) فإنه يرى تربصها حتى تتبين وفاته ،

(١) المغنى ٤٨٨/٧ .

(٢) الحلى ١٤٠/١٠ .

(٣) رد المحتار ٣٢٨/٣ (ط ١) .

(٤) وهو مروي عن عمر ، ابن عباس ، وغيرهما من الصحابة ، وعن جماعة من التابعين ، ر : فتح الباري ٣٥٢/١١ .

أو يأتيتها طلاق ، ويرى أن ذلك هو الأصح ، فقال - في المرأة تفقد زوجها قال - : بلغنا الذي ذكر الناس أربع سنوات ، والتربص أحب إلي ، (١) وقال : امرأة المفقود هي امرأة ابتليت فلتصبر حتى يأتيتها موت أو طلاق . (٢) وقال : لا تزوج زوجة المفقود حتى تتيقن موت زوجها . (٣)

فإن أتاه خبر وفاته اعتدت عدة الوفاة ، ثم تزوجت إن شاءت ، فإن تبين لها بعد ذلك أنه حي ، بأن جاءت منه رسالة ، وزوجها الثاني قد دخل بها اعتزلها في الحال ، فإن عاد زوجها الأول يخير بين إعادة زوجته له ، وبين ما دفعه لها من صداق ، فإن اختار الصداق أخذه ، وبقيت هي عند زوجها الثاني ، ولا حاجة إلى العدة ، لأن الماء ماؤه ، وإن اختار زوجته اعتدت من زوجها الثاني ، فإذا انتهت عدتها عادت إلى زوجها الأول ، قال رجل للنخعي : إنه تزوج امرأة كان نعي إليها زوجها ، وإنه جاء كتاب منه أنه حي ، فقال إبراهيم : اعتزلها ، فإذا قدم فإن شاء اختار الذي أصدقها وكانت امرأتك على حالها ، فإن اختار المرأة ، فإذا انقضت عدتها منك فهي امرأة الأول ، ولها ما أصدقها - الثاني - بما استحل من فرجها (٤) . وإن كان زوجها الثاني لم يكن قد دخل بها فهي للأول . (٥)

- أمّا إن تزوجت بعد أن أتاه نعي زوجها - مع أنه حي - فعلم المفقود بزواجها ، فطلّقها ، فقد قال النخعي - في رجل نعي إلى امرأته

(١) آثار محمد ٨٠ . (٢) عبد الرزاق ٩١/٧ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢١٨/١ والمحلى ١٣٩/١٠ والمغنى ٤٨٨/٧ و ٤٩٠ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢١٨/١ وآثار أبي يوسف ١٣١ والمحلى ١٣٧/١٠ .

(٥) المغنى ٤٩٢/٧ .

وتزوَّجَتْ ، فبلغ الأول ، فطلَّقَها ، قال - : حُرِّمَتْ عَلَى الْآخِر ، وتعتدُّ ثلاثة قروء ، ثم تبينُ منهما جميعاً ، وإن كانت حاملاً ، فوضعت بعد شهرين ، اعتدت شهرين من الأول ، ثم تبينُ منهما جميعاً ، والنفقةُ على الذى تعتدُّ من مائه ، وإن كانت حاملاً ، فوضعت بعد شهر ، فإنها ترد إلى الذى منه الحمل نفقته ، وصارت النفقة على الذى طلقها ، والعدة منه بقية شهرين ، فإذا اعتدَّت ثلاثة أشهر ، برئت من الأول ، وانقضت عدَّتُها منه ، واعتدت من الآخر بقية الحمل ، وإن أراد أن يتزوَّجها - الثانى - فى عدَّتِها فعل ^(١) . وفى هذه الحالة نجد أن زوجة المفقود تعتدُّ من الثانى أيضاً ، بخلاف الحالة الأولى التى ليس فيها عدة من زوجها الثانى عندما يختار الأول الصداق .

ولا أرى فرقاً بين الحالتين يستوجب ذلك الفرق فى العدة ، ولذلك أرجح أن يكون فى إيجاب العدة على زوجة المفقود من زوجها الثانى عندما يتركها زوجها الأول روايتان عن النخعي :

الأولى : وجوب العدة عليها ، والثانية : عدم وجوب العدة عليها .

٢ - أما اعتبارُ المفقود ميتاً فى حق غيره ، فيتَرَتَّبُ عليه أنه

لا يستحق شيئاً من الميراث إذا مات بعض من يرث منه ، ولكن يقتسم الحاضرون الميراث ، فإن ظهر أن المفقود حى ، أخذ من كل واحد من الورثة ما يستحقه من حصته (ر : ارث / ٤) .

* مقبرة :

- كراهة الصلاة فى القبرة (ر : صلاة / ١٦ د) .

(١) عبد الرزاق ٩٣/٧ .

- كراهة صلاة الجنازة في المقبرة (ر : ميت / ٢٧) .
- انظر أيضا : قبر .
- * مقتدى :
- المقتدى في الصلاة (ر : صلاة / ٢٠ و) .
- * مقصورة :
- كراهة الصلاة في المقصورة (ر : صلاة / ١٦ ب) .
- * مُقْعَد :
- عدم إجزاء إعتاق العبد المقعد في الكفارة (ر : كفارة / ٣٢٢) .
- * مَكَاثَب :
- (ر : رق / ٢) .
- * مَكْس :
- انظر : عَشْر .
- * مكة :
- الإحرام لدخول مكة . (ر : حرم) .
- دخول الحاج إليها نهاراً ، والخروج منها ليلاً (ر : حج / ١٠٢٣) .
- تحريم الصيد فيها (ر : صيد / ٥) .
- الجوار فيها للمعتمر ثلاثة أيام (ر : جوار) و (عمرة / ٢) .
- ذبح الهدى كله في حرمها ، إلا فدية حلق الشعر (ر : حج / ١٧ هـ) .
- * مُنْقَلَة :
- تعريفها ، وما يجب فيها (ر : جنابة / ٣ ب ٢) .

* منكب :

- كراهة إعراء المناكب في الصلاة (ر : صلاة / ١٦ هـ ٣) .

* مَنَى :

- نجاسة المنى (ر : نجاسة / ١ ب) .

- ما يعفى عنه منه لصحة الصلاة (ر : صلاة / ١٥ آ) .

- وجوب الغسل منه (ر : غسل / ١ آ) .

* مَنَى :

- المبيت بمنى (ر : حج / ١١) .

* مهر :

انظر : نكاح / ٣ .

* مولاة :

- عدم اشتراط المولاة في أعمال الوضوء (ر : وضوء / ٦ د) .

- عدم اشتراط المولاة في أعمال الغسل (ر : غسل / ٢) .

* موت :

- ما يفعل بالآدمي الميت من تغسيل وتكفين ودفن و... إلخ (ر : ميت)

- ما ينجس من الحيوانات بالموت وما لا ينجس (ر : ميتة) .

- عدّة المتوفى عنها زوجها . (ر : عدّة / ٤) .

- وجوب حقوق الورثة بالمات (ر : إرث / ٣ آ) .

- حلول الدين بموت الدائن أو المدين (ر : دين / ٢) .

- حلول المهر للمؤجل بالموت . (ر : نكاح / ٣ هـ)

- سقوط اللعان بموت أحد الزوجين . (ر لعان / ٥٥) .
- انتهاء الظهار بموت أحد الزوجين (ر : ظهار / ٦) .
- انتهاء الإباحة بالموت . (ر : هبة / ٢ ب) .
- بطلان هبة المنافع بالموت . (ر : هبة / ٢ ب) .
- سقوط الشفعة بالموت . (ر : شفعة / ٣ آ) .

* موسيقى :

انظر أيضا : غناء

عن منصور عن إبراهيم ، قال : كان أصحابنا يأخذون بأفواه السكك ، يخرقون الدفوف ^(١) ، وقال : إن أصحاب ابن مسعود كانوا يستقبلون الجوارى فى المدينة معهن الدفوف فيشققونها ^(٢) ، وإذا كان النخعى لا يبيع الدفء ، ويعتبره منكراً ، فتحريمه لباقي آلات الموسيقى ألزم .
ويباح الدفء ، ونحوه من اللهو فى النكاح ^(٣) لقوله صلى الله عليه وسلم : فصل ما بين الحرام والحلال الدفء والصوت ^(٤) .

* موضحة :

- تعريفها ، ما يجب فيها (ر : جنابة / ٣ ب ٢) .

* مولى الموالاة :

انظر (لارث / ١ ح ٣) .

(٢) المحلى ٦٣/٩

(١) المحلى ٦٠/٩

(٣) نيل الأوطار ٢٠٠/٦

(٤) أخرجه الترمذى ، والنسائى فى النكاح : باب اعلان النكاح .

* ميت :

سيكون الحديث فيه في النقاط التالية :

- ١ - مايفعل بالمتحضر .
- ٢ - نَعَى الميت .
- ٣ - تغسيلُ الميت .
- ٤ - الحَنَوط .
- ٥ - التكفين .
- ٦ - الجنازة .
- ٧ - الصلاة على الميت .
- ٨ - دفن الميت .
- ٩ - وانظر أيضا (موت) .

١ - ما يفعل بالمتحضر :

قال النخعي : كانوا يستحبون أن يُوجَّه الميت إلى القبلة إذا احتضر^(١) .

٢ - نعى الميت :

كره النخعي نعى الميت ، ونهى عنه ،^(٢) والنعى هو أن يطاف في المجالس ، فيقال : أنعى فلاناً ، قال النخعي : كانوا يكرهون أن يطاف في المجالس : « أنعى فلاناً كفعل الجاهلية »^(٣) لما كان يرافق ذلك من شقِّ الجيوب ، والندب ، والعويل ، ونحو ذلك ، ولهمس من هذا النعى المكروه إعلامُ صديق الميت وقريبه بموته ، ليكثر المُصلون عليه ، والمسئغفرون له ، قال النخعي :

(٢) ابن أبي شيبة ١٤٢/١ ب

(١) المغنى ٤٥١/٢

(٣) المجموع ١٧١/٥ .

لا بأس إذا مات الرجل أن يُؤذَنَ صديقُه^(١) ، وقد كانت وصية إبراهيم :
إذا كنتم أربعا فلا تؤذِنُوا بى أحداً^(٢) خوفاً من أن يدخل ذلك الإيذان فى النعى
المكروه ، وذلك احتياط يأخذ به الصالحون من عباد الله .

٣ - تغسيل الميت :

(١) يجب تغسيل كل من يُصَلَّى عليه من الأموات (ر : ميت / ٧ ح) .

(ب) من يغسل الميت : القاعدة العامة أن الجنس يغسل جنسه ، فيغسل
الذكر الذكر ، وتغسل الأنثى الأنثى ، إلا المرأة لزوجها ، فتغسل المرأة
زوجها ، لأن ملك النكاح لا ينقطع بموت المالك قياساً على ملك اليمين ،
قالت السيِّدة عائشة - رضى الله عنها - : لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا
ما غسل رسول الله إلا نساؤه^(٣) ، وهذا إجماع^(٤) ولا ، يغسل
الرجل زوجته ؛ لأن موت المرأة ينهى ملك النكاح ، لا نعدام المحل ،
فصار الزوج أجنبياً^(٥) قال النخعى : تغسل المرأة زوجها ، ولا يغسل
الرجل امرأته^(٦) .

فإن ماتت المرأة مع الرجال ، وليس بينهم امرأة مسلمة ، وفيهم امرأة
نصرانية علّموها كيف تغسلها ، فتغسلها ،^(٧) لأنها وإن كانت بمثابة
الرجل فى حال الحياة ، إلا أن الشهوة منتفية بين النساء ، فكانت أولى
بغسلها من الرجال ، وإن ماتت بين الرجال ، وليس معهم امرأة أبداً ،

(١) عبد الرزاق ٣/٣٩٠ والمغنى ٢/٥٧١ وابن أبى شيبه ١/١٤٥

(٢) ابن أبى شيبه ١/١٤٥

(٣) أخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم بسند صحيح - التاج الجامع للاصول

٣٥٣/١

(٥) ر : البدائع ١/٣٠٤ .

(٤) المغنى ٢/٥٢٣ .

(٧) آثار أبى يوسف ٧٨ .

(٦) آثار أبى يوسف ٧٨ .

وفيهم زوجها غسلها زوجها ، قال النخعي - في المرأة مموت مع الرجال
قال - : يغسلها زوجها (١) .

وإن مات الرجل بين النساء ، وكلهن أجنب ، أو ماتت المرأة بين
الرجال ، وكلهم أجنب ، فعن النخعي : أنهما لا يغسلان ،
ولكن ييممان (٢) ، . . و (ر : تيمم / ٣ د) وعنه أيضا : أنهما
يغسلان في ثوب ، ويلف الغاسل يده بخرقة (٣) ، فقال : إذا ماتت
المرأة مع الرجال ، وليس معهم امرأة ، صب عليها الماء من فوق الثياب
صبا (٤) .

(ج) ستر الميت حين الغسل : وكان النخعي يكره أن يغسل الميت وبينه وبين
السما فضاء ، حتى يكون بينه وبينه ستر (٥) .

(د) كيفية غسل الميت : ويغلى للميت الماء (٦) الذي يغسل به ، ويغسل ثلاث
غسلات ، الأولى : بماء قراح ، ويوضئه فيها وضوءه للصلاة ، والثانية :
بماء وسدر ، والثالثة بماء قراح (٧) ، ويعصر بطنه عصرا رفيقا في
الغسل الأولى والثانية ، (٨) ولا يسرح رأسه ولا لحيته (٩) ، ويكون
غسله كغسل الرجل من الجنابة (١٠) ، إلا أنه لا يغمض ولا
يستنشق ، ولكن تؤخذ خرقة نظيفة بمسح بها فمه ومنخراه ، (١١)

(١) آثار محمد ٤٥

(٢) المجموع ١١٩/٥ والمغنى ٥٢٦/٢ وآثار أبي يوسف ١٧ ور : عبد الرزاق
٤١٣/٣ (٣) المجموع ١١٩/٥

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٣/١ .

(٥) عبد الرزاق ٣٩٩/٣ والمغنى ٤٥٥/٢

(٦) ابن أبي شيبة ١٤٣/١

(٧) عبد الرزاق ٣٩٨/٣ و ٤١٩ وابن أبي شيبة ١٤٢/١ ب وآثار محمد ٤٤ .

(٨) ابن أبي شيبة ١٤٣/١ (٩) آثار أبي يوسف ٧٨

(١٠) ابن أبي شيبة ١٤٣/١

(١١) ابن أبي شيبة ١٤٢/١ ب والمغنى ٤٥٨/٢ والمجموع ٤٥٨/٢ .

ويجرى غسل الميت كما يلي : يُجَرَّد الميت من ثيابه ، ويوضع على تخت ، ويجعل على عورته خرقة ، ثم يبدأ بوضوئه وضوءه للصلاة ، يبدأ بميامنه ، ولا يضمض ولا يستنشق ، ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ، ولا يُسْرَح ، ثم يضجع على شقه الأيسر ، فيغسل بالماء القراح حتى ينقيه ، ويرى أنَّ الماء قد خلص إلى مايلي التخت منه ، وقد أمرت قبل ذلك بالماء فاسخن هو والسدر ، فإن لم يكن سدر فخرص ، (١) فإن لم يكن واحدٌ منهما أَجْزَاك الماء ، ثم يُضَجَّع على شقه الأيمن ، فيغسل بذلك الماء حتى ينقيه ، وترى الماء قد خلص إلى مايلي التخت منه ، ثم يُقْعَد ، فيسندُه إليه ، فيعصر بطنه ، فإن سال عنه شيء مسحه ، ثم يُضَجَّع لشقه الأيسر ، فتغسله أيضا بالماء القراح حتى تنقيه وترى أنَّ الماء قد خلص إلى مايلي التخت منه ، ثم تنشفه . في ثوب (٢)

هـ - الغسل من غسل الميت . (ر : غمسل / ٥٢)

٤ - الحنوط :

الحنوط هو : ما يخلط من الطيب لأَكْفَانِ المَيِّتِ وأجسامهم خاصّة (٣) ويخلط بالحنوط ما شاء من أنواع الطيب ، كالكاפור ونحوه ، إلا الوزنس والزعفران ، فقد كره النخعي أن يكونا في الحنوط ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى الرجال عن المَزْعَفَر (٤) ، وقال أبو بكر لعائشة وهو مريض : في كم كفّن رسول الله ؟ فقالت : في ثلاثة أثواب بيض سحولية فقال أبو بكر : خذوا هذا الثوب (لثوب عليه قد أصابه مِشَقٌ أو زعفران) ٥

(١) الحرص : رماد اذا رش على الماء انعقد وصار كالصابون ، يستعمل للتنظيف - كما في المعجم الوسيط .

(٢) آثار أبي يوسف ٧٦ . (٣) النهاية : مادة حنط

(٤) بدائع ٣٠٨/١ ور : سنن أبي داود في الترجل

فاغسلوه ، ثم كفّنوني فيه ^(١) قال النخعي : ضع في حنوط الميت ما شئت من طيب ما خلا الورد والزعفران ^(٢) ، ويبدأ بمساجد الميت - الجبهة والراحتين والركبتين وصدور القدمين - فيوضع عليها الحنوط ^(٣) ، ولا يجعل من الحنوط على النعش شيئاً ، فقد كره النخعي أن يجعل الحنوط على النعش ^(٤) ، وتجمّر أكفانه ثلاثاً قبل أن يلبسوه إياها ، ^(٥) قال النخعي : تجمّر ثياب الميت ثلاثاً ^(٦) ولا يُجمّر جسده ، ولا تحت نعشه ، ولا يدنى ، منه شيء من المجر ^(٧) وقد وصف النخعي ذلك ، فقال : وقد أمرت بأكفانه وسريره فأجمر وترا ، ثم تجعل الحنوط في لحيته ورأسه ، ثم تجعل الكافور - إن كان - على مواضع السجود ^(٨) .

- إخراج قيمة الحنوط من التركة . (ر : تركة / ٢ ب) .

٥ - النكفن :

يحشى دبر الميت بالقطن ؛ لثلاث يخرج منه شيء يلوّث ثيابه ، قال النخعي : كانوا يحشون الميت لما يخافون أن يخرج منه ^(٩) .

ويكفن الرجل في ثلاثة أثواب ^(١٠) فإن لم يوجد فيكفن وترا ^(١١) كفنا واحداً .

وتكفن المرأة في خمسة أثواب ^(١٢) : درع ، وخمار ، ولفافة ، ومنطقة ،

(١) أخرجه مالك في الموطأ باب ما جاء في كفن الميت

(٢) آثار أبي يوسف ٧٧ وآثار محمد ٤٤

(٣) المغني ٤٦٩/٢ وابن أبي شيبة ١٤٣/١ ب

(٤) ابن أبي شيبة ١٤٥/١

(٥) ابن أبي شيبة ١٤٣/١ وعبد الرزاق ٤١٩/٣ وآثار محمد ٤٤

(٦) ابن أبي شيبة ١٤٤/١ ب (٧) عبد الرزاق ٤١٩/٣

(٨) آثار أبي يوسف ٧٦ (٩) ابن أبي شيبة ١٤٣/١ ب .

(١٠) ابن أبي شيبة ١٤٤/١ ب (١١) آثار محمد ٤٤

(١٢) المجموع ١٦٤/٥ .

ورداء^(١) وفي رواية : درع ، وخمار ، ولفافة ، وإزار ، وخرقة^(٢) .
وتشدُّ الخرقة فوق الثياب^(٣) فإن كُفِنَت المرأة في ثلاثة أثواب ، أو أربعة ،
فلا بأس ، قال النخعي - في كفن المرأة - : إن شئت ثلاثة أثواب ،
وإن شئت أربعاً ، وإن شئت شفعاً ، وإن شئت وتراً^(٤) .

أما السقط : فيلف في خرقة ، قال النخعي : يكفن السقط في خرقة ،
وقال : يكفن السقط في خمار يجعل منه قميص ولفافة^(٥) .

وقد وصفت لنا النخعي كيفية التكفين ، فقال : ثم يلبس قميصاً إن كان
فإن لم يكن فلا يضره ، وتبسط رداءه ، وتبسط إزاره فوق الرداء ، ثم تعطف
عليه الإزار من قبل شقه الأيسر على وجهه ورأسه وسائر جسده ، ثم تعطفه
عليه من الجانب الأيمن كذلك ، وتعطف الرداء كذلك ، ثم تعطف عليه أكفانه
إن خضت أن ينتشر عنه كفته . . . والمرأة يسدل عليها شعرها ، ويسدل عليها
خمارها ، كهيئة القناع ، وتكفن المرأة في درع وإزار ولفافة وخمار وخرقة
تربط فوق الأكفان^(٦) .

- تجدير كفن الميت بالبخور (ر : ميت / ٤) .

- أخذ قيمة كفن الميت ، وتجهيزه وتكفينه من الشركة (ر : تركة /
٢ ب) .

٦ - الجنائز :

(أ) علم اتباعها بنار : ولا تُتَّبَع ، الجنائز بنار لانعقاد الإجماع على كراهة^(٧)

(١) عبد الرزاق ٤٣٤/٣ والمحلى ١٢٠/٥

(٢) ابن أبي شيبة ١٤٤/١ ب وآثار أبي يوسف ٧٦

(٣) ابن أبي شيبة ١٤٤/١ ب . (٤) آثار محمد ٤٥

(٥) ابن أبي شيبة ١٤٤/١ وعبد الرزاق ٤١٩/٣

(٦) آثار أبي يوسف ٧٦ (٧) المجموع ٢٤١/٢

ذلك ، قال النخعي : يكره أن يكون آخر زاده في الدنيا ناراً تتبعه ^(١) وكان من وصيته : **أَلَّا يُتَّبَعَ بِنَار** ^(٢) .

(ب) **القيام لها** : يروى النخعي عن أصحاب عبد الله بن مسعود أنهم كانوا لا يقومون للجنائز إذا مرت بهم ، فقال : كنت ^(٣) أجالس أصحاب عبد الله بن مسعود - علقمة والأسود وغيرهما - فتمر عليهم الجنائز ، وهم محتبون ، فما يحل أحد حيازه ^(٤) . وقد أورد عبد الرزاق الأثر بلفظ : كانت تمر بهم الجنائز فما يقوم منهم أحد ^(٥) وقال : لم يكونوا يقومون للجنائز إذا مرت بهم ^(٦) ، أما هو فقد أثرت عنه روايتان ^(٧) .

الأولى : هي القيام للجنائز سواء أكانت جنازة مسلم أم كافر ^(٨) لأن القيام لا يكون لشخص الميت ، بل للملائكة التي ترافق الجنائز . والثانية عدم القيام لها ، ^(٩) اتباعاً لشيوخه تلاميذ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(ج) **اتباعها** : يجوز للمسلم أن يتبع جنازة كافر ، فقد روى إبراهيم أن الحارث بن أبي ربيعة ماتت أمه النصرانية ، فتبع جنازتها في رهط من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ^(١٠) .

ويكره للنساء اتباع الجنائز ^(١١) قال النخعي : كانوا إذا خرجوا للجنائز أغلقوا الباب على النساء ^(١٢) .

(١) آثار أبي يوسف ٧٦ وعبد الرزاق ٤٨٤/٣

(٢) ابن أبي شيبة ١٤٤/١ وطبقات ابن سعد ٢٨٣/٦

(٣) كذا في الأصل آثار أبي يوسف ٤٨

(٤) عبد الرزاق ٤٦١/٣ (٥) ابن أبي شيبة ١٥٣/١

(٦) المحلى ١٥٤/٤ (٧) الاعتبار ١٢٢

(٨) آثار محمد ٤٨

(٩) المجموع ٢٣٦/٥ والمغنى ٤٧٧/٢

(١٠) ابن أبي شيبة ١٤٦/١ وعبد الرزاق ٤٥٣/٣

ومن يتبع الجنازة إن شاء مشى خلفها أو قدامها ، ولكنّه على كل حال لا يبتعد حتى يتوارى عنها ، وإن وصل قبلها إلى القبر فلا يقعد كأنّه لاعلاقة له بها ، قال حماد : سألت إبراهيم عن المشى أمام الجنازة ، قال : امش حيث شئت ، إنما يكره أن ينطلق القوم فيجلسون عند القبر ، ويتركون الجنازة ^(١) وقال حماد : رأيت إبراهيم يتقدّم الجنازة ويتباعد منها من غير أن يتوارى عنها ^(٢) .

ويكره أن يمرّ أهل الميت بين يدي الجنازة قريباً ، أو خلفها قريباً ، يفخّم بذلك الميت ^(٣) كما يكره أن يسير أمام الجنازة راكباً ، قال النخعي : امش أمام الجنازة ، وعن يمينها ، وعن يسارها ، وخلفها ، فإذا كنت راكباً فإنّي أكره أن أسير أمامها ، ^(٤) وقال : كانوا يكرهون أن يسير راكباً أمام الجنازة ^(٥) ، ويسرع السير بالجنازة ، مخالفة لليهود الذين يبطّئون السير بها ، قال النخعي : انبسطوا بالجنازة ولا تدبوا دبيب اليهود والنصارى ^(٦) .

وإذا وصلت الجنازة المقبرة فإن تابعتها لا يجلسون حتى توضع عن الأعناق ، فإذا وضعت عن الأعناق جلسوا ^(٧) ، فقد كره النخعي القعود قبل أن توضع الجنازة ^(٨) ، وسأل حماد إبراهيم . متى يجلس القوم ؟ قال : إذا وضعت الجنازة عن المناكب ، وقال : أرايت لو انتهوا إلى القبر ، ولم يضرب فيه بفأس ، أكنت قائماً

(١) آثار محمد ٤٨

(٢) آثار محمد ٤٨ ور : آثار أبي يوسف ٨١

(٣) عبد الرزاق ٣/٣٨٤ (٤) آثار أبي يوسف ٨٢

(٥) ابن أبي شيبة ١/١٤٦ وعبد الرزاق ٣/٤١٩ و ٤٥٤ و آثار محمد ٤٨ .

(٦) ابن أبي شيبة ١/١٤٦ وعبد الرزاق ٣/٤٤١

(٧) المغني ٢/٤٨٠

(٨) مجموع ٥/٢٤٠ ونيل الأوطار ٤/٨٠ والاعتبار ١٣٠

حتى يحفر القبر^(١) ؟ ! وقال : إذا وضعت الجنازة فاجلس ،^(٢)
وكره القيام على القبر حتى يدفن الميت^(٣) وكان يكره أن يتبع الرجل
الجنازة يقول : استغفروا الله له ، يغفر الله لكم ؛ لأن هذا مما أخذته
الناس^(٤) .

(د) حملها : كان النخعي يكره حمل الجنازة بين عمودين ، وذلك بأن
يقوم الرجل بين عمودى سرير الميت من مقدم السرير أو مؤخره^(٥)
ولكن يربع في حملها^(٦) أى يحملها أربعة كل زاوية من زوايا السرير
رجل ، كما يكره أن يكون الرجل بين يدي الرجلين المقدمين يضع
السرير على منكبيه ، وأن يكون خلفه كذلك ، وكان النخعي يقول :
هذا مما أحدثوا^(٧) .

٧ - الصلاة على الميت :

(أ) مكان الصلاة عليه : كان النخعي يكره أن تصلى صلاة الجنازة في المقبرة ،
أو على قبر ،^(٨) ويقول : كانوا إذا خرجوا في جنازة تنحوا عن القبور
للصلاة^(٩) .

(ب) وقت الصلاة عليه : وتجاوز صلاة الجنازة في أوقات النهي ، كطلوع
الشمس ، ووقت الاستواء ، ووقت الغروب^(١٠) .

(ج) من يصلى عليه من الأموات : ويصلى على كل من مات من المسلمين ،

(١) آثار محمد ٤٨ و آثار أبي يوسف ٨١

(٢) ابن أبي شيبة ١٤٨/١ ب (٣) ابن أبي شيبة ١٥١/١

(٤) ر : ابن أبي شيبة ١٤٥/١ و آثار أبي يوسف ٧٦ والمجموع ٢٨٧/٥

(٥) المغنى ٤٧٩/٢ وعبد الرزاق ٤٨٤/٣

(٦) المجموع ٢٣٢/٥ (٧) آثار أبي يوسف ٧٦

(٨) المحلى ١٤٠/٥ والمغنى ٥١١/٢ و ٤٩٤

(٩) المحلى ٣٢/٤ (١٠) ر : المغنى ٥٥٥/٢

لأن الصحابة لم يكونوا يحجبون الصلاة عن أحد من أهل القبلة (١) ولو كان مرتكباً كبيرة فاسقاً ، فيصل على من لا يعطى الزكاة (٢) ، وعلى قاتل نفسه ، وعلى من قُتل غريقاً من الخمر ، والنفساء من الزنا ، والمقتول بحق في حد أو قصاص (٣) (ر : انتحار) ، ويصل على ولد الزنا (٤) ، وعلى المولود إذا استهل (٥) ، فإن لم يستهل فلا يصل عليه ، قال النخعي : إذا استهل الصبي صلى عليه (٦) ، وقال : لا يصل على السقط حتى يستهل صارخاً (٧) .

- الصلاة على الشهيد (ر : شهيد) .

(د) صلاة النساء وحدهن عليها : وإذا مات الرجل مع النساء صلتين عليه ، ونقوم التي تؤمنه وسط الصف (٨) .

(هـ) التيمم لها : وإذا حضرت الجنازة ، وهو على غير وضوء ، وإن توضأ فانتها صلاتها ، تيمم ، وصلى على الجنازة ، قال النخعي : إذا فجأتك الجنازة ولست على وضوء ، فإن كان عندك ماء فتوضأ وصل ، وإن لم يكن عندك ماء فتيمم وصل (٩) ، وقال في الجنازة - يحضرها الرجل وهو على غير وضوء ، قال - : يتيمم ويصل عليها (١٠) ولا تفعل ذلك المرأة إذا كانت حائضاً (١١) .

(و) اجتماع جناز رجال ونساء : وإذا اجتمع جناز رجال ونساء يسوي بين

(١) الرزاق ٥٣٥/٣ والمحلى ١٧١/٥ .

(٢) المجموع ٢٢٨/٥ (٣) المغنى ٥٥٩/٢

(٤) ابن أبى شيبة ١٤٩/١ ب والمجموع ٢٢٨/٥

(٥) المحلى ١٥٩/٥ والمغنى ٥٢٢/٢

(٦) عبد الرزاق ٥٣٠/٣ (٧) ابن أبى شيبة ١٤٩/١

(٨) آثار أبى يوسف ٨٢ وآثار محمد ٤٩

(٩) ابن أبى شيبة ١٤٧/١ ور : ٨٧/١ ب .

(١٠) آثار أبى يوسف ٨٠ (١١) آثار محمد ٤٥

رؤوسهم ، ويكون [الجميع صفاء] بين الإمام والقبيلة ، ^(١) ويُصَفُّ الرجالُ مما يلي الإمام ، والنساء مما يلي القبيلة ، لأن الرجال هم الذين يلون الإمام في الحياة ، وكذلك في الموت ^(٢) .

(ز) الأحق بالإمامة على الميت : والأحق بالإمامة على الميت إمام الحي ، قال النخعي : يصلِّي على الجنائز إمام الحي ؛ لأن السلف كانوا يصي على جنائزهم أنستهم ، ^(٣) وقد ذهب النخعي إلى جنازة هو وليها ، فأوكل إلى إمام الحي : فصلى عليها ^(٤) وقال : ترضون بهم في صلاتكم المكتوبات ، ولا ترضون بهم على الموتى ^(٥) ، فإن لم يكن إمام ، والجنازة امرأة ، ولها زوج ، صَلَّى عليها زوجها ^(٦) ، وهو أحقُّ بها من أبيها في ذلك ، قال النخعي : الزوج أحق بالصلاة على الميت من الأب ^(٧)

(ح) مكان وقوف الامام : ويقوم الإمام عند صدرها إن كانت الميتة امرأة ، فقد كان النخعي يقوم عند صدرها ، ^(٨) وإن كان الميت رجلاً ، وقف عند وسطه ، .

(ط) كيفية الصلاة على الميت : وقد كان الناس منهم من يُكَبِّرُ على الجنازة أربع تكبيرات ، ومنهم خمساً ، ومنهم سبعاً ، ومنهم سبع تكبيرات ، ولذلك قال النخعي : لا يَزَادُ في تكبيرات الجنازة على سبع ، ولا ينقص عن أربع ، ^(٩) ثم اجتمع الناس على أربع تكبيرات ^(١٠) وكان ذلك في عهد عمر ، عند ما قال لهم عمر : إنكم معشر أصحاب محمد متي

(١) ابن أبي شيبة ١٤٩/١ والمغني ٥١/٢

(٢) آثار أبي يوسف ٨٤ وعبد الرزاق ٤٦٥/٣ وابن أبي شيبة ١٤٩/١

وآثار محمد ٤٧ . (٣) عبد الرزاق ٤٧١/٣

(٤) ابن أبي شيبة ١٤٦/١ ب (٥) آثار محمد ٤٦ .

(٦) آثار أبي يوسف ٨٠ وعبد الرزاق ٤٧١/٣

(٧) آثار محمد ٤٩ (٨) ابن أبي شيبة ١٤٩/١

(٩) ابن أبي شيبة ١٤٧/١ (١٠) عبد الرزاق ٤٨١/٣ .

ماختلفون يختلف من بعدكم ، والناس حديثو عهد بالجاهلية ،
فاجتمعوا على شيء يجتمع عليه من بعدكم ، فاجتمع رأى أصحاب
محمد أن ينظروا آخر جنازة كبر عليها النبي صلى الله عليه وسلم
حين قبض ، فiaخذوا بها ، فيرفضوا به ماسوى ذلك ، فنظروا فوجدوا
جنازة كبر عليها رسول الله أربعاً^(١) . واتباع مااجتمع عليه الناس
أحب^(٢) ، ولذلك كان النخعي يكبر على الجنازة أربعاً^(٣) ،
ويرفع يديه في التكبيرة الأولى ، ثم لايرفعهما بعد ذلك ، فعن الوليد
ابن عبد الله بن جميع الزهرى ، قال : رأيت إبراهيم إذا صلى على جنازة
رفع يديه فكبر ، ثم لايرفع يديه فيما بقى ،^(٤) وقد عدّ النخعي
المواضع التي ترفع فيها الأيدي ، ولم يذكر فيها الجنازة (ر : صلاة /
ب) ولا يقرأ شيئاً من القرآن في الصلاة على الجنازة^(٥) ولكن دعاء
واستغفار ، وليس فيها دعاء مؤقت ، قال النخعي : ليس على الميت
دعاء مؤقت في الصلاة ، فادع بما شئت ،^(٦) ويقرأ في التكبيرة الأولى
الثناء على الله ، وفي الثانية صلاة على النبي وآله ، وفي الثالثة دعاء
للميت ، وفي الرابعة سلام^(٧) ويسلم في نهاية الصلاة عن يمينه ، وتكون
هذه التسليمة خفيفة ، قال النخعي : الإمام يسلم في الجنازة عن يمينه
تسليمة خفيفة^(٨) ، لايجهر فيها ،^(٩) ثم عن شماله ، قال النخعي :
لاقراءة على الجنازة ، ولا ركوع ، ولا سجود ، ولكن يسلم عن يمينه

(١) آثار محمد ٤٦

(٢) نيل الأوطار ٦٣/٤

(٣) ابن أبي شيبة ١٤٧/١ ب

(٤) ابن أبي شيبة ١٤٧/١ ب

(٥) عبد الرزاق ٤٩١/٣

(٦) ابن أبي شيبة ١٤٧/١ و ١٥٥ ب وعبد الرزاق ٤٩١/٣

(٧) آثار محمد ٤٦ .

(٨) عبد الرزاق ٤٩٣/٣ والمغنى ٤٩١/٢

(٩) ابن أبي شيبة ١٤٨/١

وشماله إذا فرغ من التكبير ^(١) ، وإذا كبر على الجنازة ثم جرى
بأخرى كبر عليها أربعاً للأخرى ، وخمسا للأولى ^(٢)

(ى) المسبوق فيها : والمسبوق بتكبير صلاة الجنازة يقضى ما فاتته منها ^(٣) ،
قال النخعي : إذا فاتك تكبيرة أو تكبيرتان على الجنازة فبادر ما فاتك
قبل أن ترفع . ^(٤)

(ك) أعادتها : لاتعاد الصلاة على الميت ، قال النخعي : لا يصلى على الميت
مرتين ^(٥) ، وقال : لاتعاد على ميت صلاة ^(٦) .

٨ - دفن الميت :

(أ) عدد الذين يتولون الدفن : لم يحدد النخعي عدداً معيناً يدخل القبر لتولى
دفن الميت ، فقد قال : إذا انتهيت إلى القبر فلا يضر ك كم دخله ، شفع
أو وتر . ^(٧)

(ب) ادخال الميت القبر : وفى إدخال الميت قبره حالتان :

الأولى : إذا كان القبر مكشوفاً كله . وفى هذه الحالة يُدخَل الميت من
جهة القبلة ، قال حماد : سألت إبراهيم من أين يدخل الميت القبر ؟
قال : يمايل القبلة من حيث يصلى عليهم ^(٨) . وقد أدخل إبراهيم
ميتاً قبره من قبل القبلة ^(٩) .

والثانية : إذا كان القبر مغطى ، فلا يكشف القبر كله ، بل يكشف

- (١) آثار محمد ٤٦
(٢) عبد الرزاق ٤٨٤/٣
(٣) مغنى ٤٩٥/٢
(٤) ابن أبى شيبة ١٤٨/١ ب وعبد الرزاق ٤٨٥/٣ والمغنى ٤٩٥/٢
(٥) ابن أبى شيبة ١٥٣/١
(٦) عبد الرزاق ٥١٩/٣ ور : المغنى ٥١١/٢
(٧) آثار أبى يوسف ٧٧ وعبد الرزاق ٤٩٥/٣ .
(٨) آثار محمد ٤٧ وعبد الرزاق ٣٩١/٣
(٩) ابن أبى شيبة ١٥٠/١

من عند رجليه مقدار ما استطاع إدخال الميت منه ، فيوضع رأس الميت عند رجلي القبر ، ثم يُسَلُّ سَلًّا^(١) ، قال النخعي : « كانوا يُسَلُّون »^(٢)

(ج) ما يقول عند وضع الميت في القبر : وإذا وضع الميت في القبر قال واضعه : « بسم الله ، وإلى الله ، وعلى ملة رسول الله » قال النخعي : « قل إذا وضع الميت في قبره : بسم الله ، وإلى الله ، وعلى ملة رسول الله »^(٣) وفي رواية : « بسم الله ، وعلى ملة رسول الله »^(٤) .

(د) حل عقد الكفن : ثم تحل عقدة كفنه ، قال النخعي : إذا دخل الميت قبره تحلُّ عنه العقد كلها^(٥) .

(هـ) دفن الرجل والمرأة في قبر واحد :

قال النخعي : إذا جعلت المرأة والرجل في لحد واحد ، فاجعل الرجل مما يلي القبلة ، والمرأة خلفه ، واجعل بينهما حاجزاً من الصعيد^(٦) .

(و) قضاء الزكاة عن الميت (ر : زكاة / ٢٤) .

- قضاء الاعتكاف (ر : اعتكاف / ٥) .

- قضاء النذر عن الميت (ر : نذر / ٤٤ د)

- قذف الميت (ر : قذف / ٢ آ ٥) .

• ميتة :

- ما ينجس من الحيوان بالموت . (ر : نجاسة / ١ ز) .

(١) المجموع ٢٥٨/٥ والمفنى ٤٩٦/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٥٠/١ (٣) ابن أبي شيبة ١٥٠/١ ب

(٤) آثار أبي يوسف ٧٧ وابن أبي شيبة ١٥٧/٢ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٥٠/١ (٦) آثار أبي يوسف ٨٢ .

- تطهير جلد الميتة بالدُّبَاغ (ر : نجاسة / ٣ د) .

- حل أكل ميتة البحر . (ر : طعام / ٢) .

* ميقات :

الميقات : هو المكان الذى لايجوز للحاج أو المَعْتَمِر تعجوزه إلا محرماً .

- ميقات المكى والآفاق (ر : حج / ٣ ح) .

- جزاء من جاوز الميقات بغير إحرام (ر : حج / ١٧ ب) .

[ن]

* نـار :

- منع التعذيب بالنار (ر : إحراق) .
- كراهة الصلاة إلى النار . (ر : صلاة / ١٦ د) .
- عدم إتباع الجنائز بالنار . (ر : ميت / ٦ آ) .

* نـافلة :

- صلاة النافلة . (ر : صلاة / ٢٣) .
- صلاة النافلة قبل صلاة العيد . (ر : صلاة / ٢٤ هـ ٥) .
- صيام النافلة (ر : صيام / ١٢) .
- نافلة الصدقة أفضل من نافلة الحج . (ر : حج / ٢٢) .

* نـبّاش :

- النبّاش : هو الذى يدخل القبور ، ويسرق أكفان الموتى .
- إقامة حد السرقة على النبّاش . (ر : سرقة / ٢ ب ١) .

* نـبذ :

انظر أشربة / ٢ .

* نـثار :

- النثار : هو ما ينثر على رأس العروس من الدراهم ، فينتهبه الناس (ر : انتهاب) .

* نجاسة :

سيكون الحديث فيها في النقاط التالية :

١ - النجاسات .

٢ - ما يعفى من النجاسات .

٣ - وسائل التطهير .

٤ - خفاء موضع النجاسة .

١ - النجاسات :

(١) البول والعذرة : ١ - بول الإنسان وعذرته نجسان بالاجماع ، فعن الصلت ابن بهرام قال : رأيت إبراهيم بالاً ، ثم أدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ، قال : فصحتُ به ، قال : فتبسم ، وقال : إمامن رجل أشد في هذا مني ، إني لم أدخلها إلا وهي طاهرة : (١) وقال كانوا يستحبون أن يمسوا الماء إذا بالوا (٢) وقال : إذا صلى الرجل ، فوجد بعدما صلى في ثوبه ، أو جلده عذرة ، أو بولا غسله ، وأعاد الصلاة (٣) .

فإن كانت العذرة يابسة ، فوطئها لإنسان ، لم يضره ، قال النخعي في الوطء على العذرة : إن كانت رطبة غسل ما أصاب ، وإن كانت يابسة لم تضره ، (٤) .

ويطهر ما أصيب ببول وعذرة الإنسان بالغسل ، سواء كان المصاب بدنًا أم ثوبًا ، إلا بول الذكر الصغير الذي لم يطعم ، فإن التطهير منه بالرش بالماء ، قال النخعي : يرش على بول الغلام الماء ما لم يطعم ،

(١) ابن أبي شيبة ١٧/١ ب

(٢) ابن أبي شيبة ١٨/١ ب

(٣) ابن أبي شيبة ٥٩/١

(٤) ابن أبي شيبة ٩/١ ب

فإن طعم غسل^(١) أما إن كان الصغير أنثى ففي رواية عن النخعي أن التطهير منه يكون بالغسل ، كبول الكبير^(٢) ، ونقل النووي عنه أنه كبول الغلام ، يطهر بالرش^(٣) .

٢ - أما بول الحيوان وعذرتة ، فقد اضطربت أقوال النخعي فيه اضطراباً كبيراً .

ففي رواية أولى : أن أبوال البهائم كلها طاهرة سواء كانت مأكولة اللحم أو غير مأكولة اللحم ، فقد نقل ابن حزم ، عن منصور ، قال : سألت إبراهيم عن السَّرْقِينِ يصيبُ خف الإنسان أو نعله أو قدمه ؟ قال : لا بأس به ، ورأى رجلاً قد تنحَّى عن بغل يبول ، فقال له إبراهيم : ما عليك لو أصابك ، وضح عنه أنه لا يجوز أكل البغل^(٤) . أقول : وهذه الرواية لا تتفق مع قوله في الأسأَر : (ر : نجاسة ٣٢٣) إذ كيف يقول بنجاسة سؤر البغل وطهارة بوله ؟ !

ولذلك قال النووي : ومما حكى عن النخعي - رحمه الله تعالى - لا يُظَنُّ صحته عنه^(٥) .

وفي رواية ثانية : أنَّها طاهرة كلها إلا المجتمع منها ، قال النخعي : لا بأس بأبوال البهائم إلا المستنقع^(٦) .

وفي رواية ثالثة : أنه يكفي للتطهر منها النضح بالماء . فررى ابن أبي شيبه عنه : إذا أصاب جلده بولٌ نضحه بالماء^(٧) .

(١) ابن أبي شيبه ٢١/١ وآثار محمد ٥٣/١ .

(٢) المحلى ١٠٢/١ ونيل الأوطار ٥٩/١ .

(٣) المجموع ٥٦٧/٢ . (٤) المحلى ١٧٠/١ .

(٥) المحلى ٥٥٥/٢ . (٦) عبد الرزاق ٣٧٧/١ .

(٧) ابن أبي شيبه ٢١/١ .

وفي رواية رابعة : يكفى للتطهر منها المسح مرة أو مرتين ، فقال : مسحة أو مسحتين في البول ^(١) .

وفي رواية خامسة : التفريق بين بول مايؤكل لحمه من الحيوان ومالا يؤكل لحمه ، فما أكل لحمه فبوله وروثه ظاهر ^(٢) ومالم يؤكل لحمه فهما نجسان ، فقد سئل عن بول البعير يصيب ثوب الرجل ؟ قال : لا بأس به ، أليس يشرب ويداوى به ^(٣) ، وقال : ما اجتبر فلا بأس ببوله ^(٤) وقال : لا بأس بأبوال الإبل ، كان بعضهم يستنشق منها ، قال : وكانوا : لا يرون بأسا بالبقرة والغنم ^(٥) . وبناء على ذلك أجاز الصلاة على دمنة الغنم ، وقال لا بأس في دمنة الغنم وصلى هو عليها ^(٦) .

وفي رواية سادسة : أبوال البهائم كلها نجسة ، سواء في ذلك مأكولة اللحم وغير مأكولة اللحم ، فقد روى أبو يوسف عنه : أنه كان يكره أبوال الإبل والبقرة ، ويشتد فيه إذا أصاب ثوب الإنسان ^(٧) .
والرواية الأخيرة هي التي تتفق مع أصول النخعي لعموم قوله صلى الله عليه وسلم - استنزها من البول ^(٨) . وهو عام قطعي ، وهو ناسخ لحديث العرنيين الذين أمرهم الرسول بشرب أبوال الإبل للتداوى الخاص ، لأنه متأخر عنه .

(١) ابن أبي شيبة ٢١/١

(٢) المغني ٨٨/٢ والمجموع ٥٥٦/٢ ونيل الأوطار ٦١/١

(٣) ابن أبي شيبة ٢٠/١ (٤) ابن أبي شيبة ٢٠/٩

(٥) عبد الرزاق ٣٧٧/١ و ٢٥٩/٩

(٦) ابن أبي شيبة ٥٩/١ والدمن : السرقين المتلبد .

(٧) آثار أبي يوسف ٧ و ١٠

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرک ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له علة ولم يخرجاه ، ورواه الدارقطني ، وقال صحيح :

(ب) **المني** : لقد كان النخعي يوجب غسل المني ، ولا يوجب إعادة الصلاة على من صلى وفي ثوبه أو بدنة مني ، فهو يقول : إن وجد في ثوبه دماً أو منياً غَسَلَهُ ولم يعد الصلاة ^(١) ويقول : اغسل المني من ثوبك ^(٢) ، مع أنه يروى عن السيِّدة عائشة رضي الله عنها الاكتفاء بفركه ^(٣) فإن خفي عليه موضعه نضح الثوب كله بالماء ^(٤) ، قال النخعي : في الرجل يحتلم في الثوب ، فلا يدري أين موضعه ؟ قال : ينضح الثوب بالماء ^(٥) . ونقل مغيرة عن إبراهيم أنه قال : لا ينضحه ^(٦) .

(ج) **الدم** : ويجب عليه أن يغسل الدم إن أصاب بدنه أو ثوبه ، ولكن إن اطلع عليه بعد انقضاء صلاته لا يعيد ، قال النخعي - في رجل صلى ، وفي ثوبه دم ، فلما انصرف رآه قال - : لا يعيد ^(٧) ، وقال : إذا صلى الرجل ، فوجد بعدما صلى في جلده دماً غسله ، ولم يعد الصلاة ^(٨) ، وإذا ذبح الرجل الشاة ، وهو متوضئ ، فأصابه الدم ، فليغسل ما أصابه ^(٩) ، ويستوى في ذلك دم ماله نفس سائلة ، كالإنسان والإيل والشاة ، ومالانفس له سائلة - كالبق والبراغيث والذباب ، قال النخعي - في دم مالا نفس له سائلة كالبق والبراغيث والذباب - : اغسل ما استطعت ^(١٠) .

- **تطهير ثوب الحائض** من دم الحيض (ر : حيض / ٣) .

(د) **القيح** : القيح والصدید كالدم في نجاسته ونقضه للوضوء ، فقد كان النخعي يقول - فيما خرج من الجرح - : هو بمنزلة الدم ، وفيه

(١) ابن أبي شيبة ٥٩/١ ر ٦٠ .

(٣) ر : شرح معاني الآثار ٤٨/١

(٢) ابن أبي شيبة ١٤/١ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٤/١ .

(٤) المغني ٩٣/٢

(٧) ابن أبي شيبة ٦٠/١

(٦) ابن أبي شيبة ١٤/١

(٩) آثار أبي يوسف ٥

(٨) ابن أبي شيبة ٥٩/١

(١٠) المغني ٨١/٢

الوضوء ، ^(١) وقال في رجل به دمامل كثيرة ، فلا تزال تسيل قال :
يغسل مكانها ، ويتوضأ ، ويبادر فيصلي ، ^(٢)

وبناء على ذلك فإننا نحمل قول النخعي - في الرجل يصلي ، وفي ثوبه
صدید الحبون - أنه لا يغسله حتى يبرأ ، فإذا برىء غسل ثوبه ، ^(٣)
على أحد أمرين : إما المراد بالثوب هنا الضمادات ، وإما المراد به
الثوب العادي ، ولكن هو في حالة كلما غسله عاد إلى التلوث ، ويحمل قول
سعيد بن أبي معشر : رأيت إبراهيم يصلي وفي ثوبه صدید من حبون
كانت به ^(٤) على أحد أمرين أيضا : إما أنه لا يعلم بوجود ذلك الصدید ،
وإما أنه كلما غسله تلوث .

(هـ) البصاق : ١- لعاب الإنسان : كان النخعي يعتبر البزاق نجسا إذا انفصل
عن الفم ، فقد قيل للأعمش : هل كان إبراهيم يكره البصاق ، قال :
إنما كان يكره أن يحك الرجل جلده ثم يتعقبه بريقه ، فإن ذلك ليس
بطهور ، ^(٥) وعن حصين ، عن إبراهيم : أنه يكره أن يجعل البصاق
على القرحة تكون به ، ^(٦) وقال في الذخاعة تقع في الماء : خذها
وما حملت ، فإن كان فيها بصاق أفسدت الطهور ^(٧) . أقول : ويحتمل
أنه أراد بذلك الاستقذار .

٢ - لعاب الحمار : قال النخعي : لا بأس بلعاب الحمار . ^(٨)
وكانه رخص بلعابه لمكان الضرورة ، ولأنه لا يمكن التحاشي عنه لمقتضيه

-
- (١) ابن أبي شيبة ٢٠/١ (٢) ابن أبي شيبة ٢٣/١
(٣) ابن أبي شيبة ٢٣/١ ب والمغنى ٨٠/٢ والحبون : مفردها حبن ، وهو
خراج كالدمامل - كما في القاموس . (٤) ابن أبي شيبة ٢٣/١ ب
(٥) ابن أبي شيبة ٢٣/١ ب (٦) ابن أبي شيبة ٢٣/١ ب
(٧) ابن أبي شيبة ٢٧/١ (٨) ابن أبي شيبة ١٩/١

بدليل أنه لم يرخص في سوره ، لأنه يمكن التحاشي عنه (ر : نجاسة / ٣ ٦ ٣) .

(و) العرق : عرق الطاهر طاهر ، ولا تعتبر النجاسة المعنوية مؤثرة في طهارة العرق ، قال النخعي : لا بأس بعرق الجنب^(١) .

(ذ) الميتة : الحيوان الميت إما أن يكون مما لا نفس له سائلة ، وإما أن يكون مما له نفس سائلة ، فإن كان الحيوان مما لا نفس له سائلة ، فإنه لا ينجس بالموت ، ولا ينجس ما لامسه ، كالخنفساء ، والعقرب ، والجراد ، والذباب ، ونحو ذلك ، قال النخعي : كل نفس سائلة لا يتوضأ منها - أي لا يتوضأ من الماء الذي وقعت فيه فماتت - ولكن رخص في الخنفساء ، والعقرب ، والجراد ، والجُدد إذا وقعن في الرِّكأ فلا بأس به^(٢) وروى عنه ابن أبي شيبة أنه لم ير بأساً بالعقرب والخنفساء وكل نفس ليست سائلة^(٣) وسئل عن الذباب يقع في الماء فيموت فيه ؟ قال : لا بأس به^(٤) .

أما إن كان الحيوان مما له نفس سائلة - أي دم سائل - فإنه ينجس منه بالموت كل ما يسرى فيه الدم ، وينجس ما لا مسه إن كان رطباً ، كالقار والسنور ونحوهما ، ولذلك إذا وقع شيء منها في الماء نجسه ، قال النخعي في البثر يقع فيه الجرذ أو السنور ، فيحوت - قال : يدلون فيه أربعين دلو^(٥) .

أما ما لا تحله النفس السائلة من أجزاء الحيوان فإنها لا تنجس

(٢) سنن البيهقي ٢٥٣/١

(١) ابن أبي شيبة ٣١/١

(٣) ابن أبي شيبة ١٠/١ ب

(٤) عبد الرزاق ٨٩/١ وابن أبي شيبة ١٠/١ ب

(٥) شرح معاني الآثار ١٧/١ وابن أبي شيبة ٢٦/١ ب والمحلى ١٤٥/١

بالموت ، كالريش ، والعظم ، والقرن ، ونحوه ، ومن هنا أباح النخعي التجارة بالعاج ، فقال : لا بأس بتجارة العاج ^(١) ، لأن العاج لا تحله النفس السائلة ، ولو كان نجساً لما أباح الاتجار به .

(ح) الكلب : الكلب نجس العين حياً أو ميتاً ، فإن لمس شيئاً وكان رطباً فقد نجسه ، فعن مغيرة قال : سألت إبراهيم عن كلب أصاب ثوبي ، فقال : أَلطَخَكَ بشيء ؟ قلت : لا ، قال : لا يضرُك ^(٢) ، وإذا أصاب لعابه شيئاً ، وجب غسله غسلً ينقيه ، قال النخعي - في الكلب يبلغ في الإناء قال - : اغسله حتى تُنْقِيَهُ ^(٣) ، وإذا كان النخعي يعتبر الكلب نجساً ، فاعتباره الخنزير نجساً أولى ، وهذا ما لم أعثر عليه .

(ط) اللبن : قال النخعي : لا بأس بلبن المرأة يصيب ثوبها ^(٤) .

(ي) اليد عند الاستيقاظ : قال النخعي : إذا امتسقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها . ^(٥)

٢ - ما يعفى عنه من النجاسات :

يعفى عن القليل من النجاسات : لأن من الحرج تعاشيها ، قال النخعي - في الرجل يرى في ثوبه دماء ، وهو في الصلاة قال - : إن كان كثيراً فليلق الثوب عنه ، وإن كان قليلاً فليمض في صلاته ^(٦) ، والكثير ما كان قدر الدرهم فما فوق ، قال النخعي : إن كان الدم قدر الدرهم والبول وغيره

(١) البخاري ٣٥٦/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٩/١ ور : عبد الرزاق ١٢٣/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٨/١ والمحلى ١١٤/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٨/١ . (٥) ابن أبي شيبة ١٧/١ ب .

(٦) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ وعبد الرزاق ١٢٣/١ .

فَأَعَدَّ صَلَاتَكَ ، وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهَمِ فَأَمَضِ عَلَى صَلَاتِكَ ^(١) .
و (ر : صلاة / ٣ ب) و (صلاة / ١٥ أ) .

٣ - وسائل التطهير :

(١) الماء : الماء أهم وسيلة من وسائل التطهير ، وهو طاهر مطهر في الأصل .

١- فلا يخرجُه عن طهارته وتطهيره مخالطته شيء من الطاهرات ، سواء كانت جامدة أو مائعة ، كالسدر والخطمي ونحوهما ، قال النخعي : الجنب يغسل رأسه بالسدر والخطمي يجزيه ذلك عن غسل رأسه للجنب ^(٢) كما لا يخرجُه عن طهارته وتطهيره استعماله في تنظيف الأشياء الطاهرة ، فقد كان النخعي لا يرى بأساً بالوضوء من فضل السواك ^(٣) ، ولا استعماله في التطهر من النجاسات المعنوية ، فالماء المستعمل في رفع الحدث طاهر مطهر ^(٤) فقد سئل النخعي عن الرجل يغتسل من الجنابة ، فيقطر في إنائه من غسله ، قال : لا بأس به ^(٥) .

٢- ويخرج الماء القليل عن طهارته ملاقاته النجاسة ، قال منصور : قلت لإبراهيم : أغتسل من ماء الحمام ؟ قال : إذا أخذته من جحره أجزأك ^(٦) أما قول منصور : إن النخعي كان يدخل الحمام ، ويغتسل فيه ، فإذا كان عند خروجه استقبل الميزاب فاغتسل ثم خرج ^(٧) ، فهو يدل عليه كذلك ، ويدخل على شدة احتياظه في أمر النجاسة ؛ لأنه قد يصيبه - وهو أمر لابد منه - من رشاش الحمام المختلط بأبوال

(١) آثار محمد ٣٧٧/١ ور : ٤٠٧ وآثار أبي يوسف ٤ و ٦ وابن أبي شيبة

(٢) المحلى ٢٠٠/١

والمغنى ٧٨/٢

(٤) ابن أبي شيبة ٢٨/١

(٣) المحلى ٢٠٠/١

(٥) المغنى ١٩/١ ومحلى ١٨٤/١ ونيل الأوطار ٣٣/١

(٧) ابن أبي شيبة ١٩/١

(٦) ابن أبي شيبة ١٩/١

الناس ، فلا بدّ من غسله ، وإلى هذا ذهب على بن أبي طالب ، وعبد الله ابن عمر رضي الله عنهما (١) .

أما إذا كان الماء كثيراً فلا يخرججه عن طهارته إلا تغيّره بملاقاة النجاسة ، وإذا كان الماء الكثير ينجس بالتغير ، فالقليل أولى (٢) .
أما ما رواه عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن رجل ، عن إبراهيم قال : إذا كان الماء كراً لم ينجسه شيء ، والكُرّ : أربعون ذهباً (٣) ، فإنه لا يصح ؛ لأنه عن مجهول ، عن إبراهيم ، ولأنه يتناقض مع ما سيأتي من قوله في تنجس مياه الآبار .

وماء البحر طاهر مطهر ، فقد سأل الزبير بن عدى إبراهيم عن ماء البحر أغتسل به ؟ قال : نعم ، والعذب أحب إلى (٤) .

٣- الأسار : - سؤر الإنسان طاهر مطهر إذا لم يكن على جنبه ، فإن كان جنباً فقد كره النخعي سؤره (ر : جنبه / ٣) وكذلك الحائض (ر : حيض / ٤) ولعله يريد بهذه الكراهة أنه طاهر غير مطهر ، أو أن غيره أحب إليه منه .

سؤر الحيوان : إن هذا الحيوان إما أن يكون مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم ، وغير مأكول اللحم هذا : إما أن يكون مما يمكن التحاشي عنه ، أو لا يمكن التحاشي عنه .

فإن كان الحيوان مأكول اللحم فسؤره طاهر مطهر ؛ لأنه متولد من لحمه ، قال النخعي : يتوضأ من سؤر الفرس ، والبرذون ، والشاة ،

(١) ر : عبد الرزاق ٢٩٧/١

(٢) مجموع ٦٣/١ ونيل الأوطار ٤٠/١

(٣) عبد الرزاق ٨١/١ والذهب : مكيال لأهل اليمن ، وهو يساوي الأردب . لأن الكر قدر بأربعين أردباً أيضاً ، والأردب بأربعة وعشرين صاعاً .

(٤) عبد الرزاق ٩٦/١

والْبَعِيرُ^(١)، وقال : لا بأس بسُورِ الفرس والبَعِيرِ والشاة .^(٢)
 وإن كانَ غيرَ مأْكولِ اللحم ، ويمكن التحاشي عنه ، فسُورُهُ نجسٌ ، قال
 النخعي : لا خيرَ في سُورِ البغل والحمار ، ولا يتوضأ بسُورِ البغل والحمار ،^(٣)
 وقال : لا يُتَوَضَّأُ بسُورِ الحمَار ولا بسُورِ البغل ولا بسُورِ شيءٍ من السباع^(٤)
 وعن مُغيرة ، عن إبراهيم : كره سُورَ الحمَار والبغل ، والكلب ،^(٥) وقال
 في الكلب يبلغ في الإناء : اغسله حتى تُنْقِيَهُ^(٦) .

أما إن كان الحيوانُ غيرَ مأْكولٍ ، ولكن لا يمكن التحاشي عنه ، كالهرة
 ونحوها من سواكن البيوت فإنَّ سُورَهَا طاهر ، قال النخعي : لا بأس بسُورِ
 السَّنور ، إنما هي من أهل البيت^(٧) ، وقد توقف النخعي في تطهير هذا النوع
 من الماء لغيره ، وجواز الوضوء به ، فقد روى حماد عن إبراهيم في السنور
 تشرب من الإناء قال : هي من أهل البيت ، لا بأس بشرب فضلها ،
 فسأله : أيتطهر بفضْلِها للصلاة ؟ قال : إن الله تعالى قد أَرخصَ الماء ،
 ولم يأمر ولم ينه^(٨) ، وكأنَّه يقول - كما قال أبو حنيفة من بعده - : غيره
 أحب إليَّ منه ، وإن توضأ به أَجْزَأُه^(٩) .

(١) آثار محمد ١٣/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٦/١ ب وعبد الرزاق ١٠٤/١ .

(٣) آثار محمد ١٣/١ . (٤) ابن أبي شيبة ٦/١ .

(٥) عبد الرزاق ١٠٤/١ وابن أبي شيبة ٦/١ .

(٦) محلي ١١٤/١ وابن أبي شيبة ٢٨/١ .

(٧) آثار أبي يوسف ٧ وابن أبي شيبة ٦/١ ب والأنوار ٥٩/١ وعبد الرزاق

١٠٣/١ (٨) آثار محمد ١١/١

(٩) آثار محمد ١١/١

(ب) **النزح** : ويكون للبشر ، فالبشر التي ينبع الماء فيها إذا وقعت فيها فأرة أو سنور أو غيرهما فمات فيها فإنه يتعذر نزح الماء منها ؛ لأنه يتجدد دائماً كما يتعذر غسل أطرافها ، ولذلك يكون تطهيرها بنزح أربعين دلواً منها ، قال النخعي : في البشر يقع فيها الجرذ ، أو السنور ، فيموت قال : يدلون منها أربعين دلواً ^(١) وفي رواية أخرى : أنه قال - في البشر تقع فيها الفأرة ، قال - : ينزح منها دلاء ^(٢) .

(ج) **الدلك بالتراب ونحوه** : ويكون ذلك للخُفِّ ، فالحُفُّ إذا أصابته نجاسة ظهر بذلك ، فقد كان النخعي ينتهي إلى باب المسجد ، وفي نعله أو خفه السرقين ، فيمسحهما ، ثم يدخل فيصلي ^(٣) ، ودخل مرةً الخلاء بخُفِّه ، ثم خرج ، فتوضأ ، ومسح عليهما ^(٤) ، ولم يغسلهما .
والنعلان بمنزلة الخُفِّين في ذلك ، قال النخعي : «النعلان بمنزلة الخُفِّين» ^(٥)

(د) **الدباغة** : ويكون ذلك لجلود الميتة :

- ١- الدباغة : هي كل ما أصلح الجلد وقطع عنه الرطوبة ، قال النخعي : ما أصلحت به الجلد من شيءٍ يمنع من الفساد فهو له دباغ ^(٦) .
- ٢- والجلود التي تطهر بالدباغة هي الجلود التي كانت طاهرة أثناء الحياة ^(٧) سواء كانت من الحيوانات مأكولة اللحم ، أو غير مأكولة اللحم ^(٨) ، وعلى هذا فلا يطهر جلد الكلب بالدباغة ؛ لأن الكلب نجسٌ حال حياته ، وتطهر جلود الغنم والبقر والثعالب والنمور الميتة ، قال النخعي : ذكاة كل جلد

(١) شرح معاني الآثار ١٧/١ والمحلى ١٤٥/١ وابن أبى شيبة ٢٦/١

(٢) شرح معاني الآثار ١٧/١ (٣) ابن أبى شيبة ٣١/١

(٤) ابن أبى شيبة ٣٢/١ (٥) ابن أبى شيبة ٣٠/١

(٦) آثار أبى يوسف ٢٣٢ (٧) المفنى ٦٦/١

(٨) نيل الأوطار ٧٤/١ .

دِبَاغُهُ ^(١) وعن حمّاد ، عن إبراهيم : سأله عن الرجل تكون له الإبل والبقر والغنم ، فتموت ، فتدبغ جلودها ، قال : يبيعها أو يلبسها ، ^(٢) ولو كانت نجسة لما جاز له بيعها ولا لبسها ، وعن حمّاد أنه رأى على إبراهيم قلنسوة ثعالب : وكان لا يرى بأسا بجلود الثمور ^(٣) ، ومع أنّ الثعالب والنمور غير مأكولة اللحم عنده ، فإنه لما دبغ جلدها ظهر ، ووضعها إبراهيم في قلنسوته .

٤ - خفاء موضع النجاسة :

إن خفيت النجاسة في بدن أو ثوب ، وأراد الصلاة لم يجز له حتى يتيقن زوالها : ولا يتيقن ذلك حتى يغسل كل محل يحتمل أن تكون النجاسة أصابته ، فإن لم يعلم جهتها من الثوب غسّله كلّهُ ، وإن علمها من إحدى جهتيه غسل تلك الجهة كلّها ، وإن رآها في بدنه أو في ثوبٍ هو لابسها غسل كل ما يدركه بصره من ذلك ^(٤) قال النخعي - في الرجل يحتمل في الثوب فلا يدري أين موضعه ؟ قال - : ينضح الثوب بالماء ^(٥) .

* نُخَامَسة :

- عدم نجاسة النخامة (ر : نجاسة / ١ هـ ١) .

* نَخَع :

النخع : هو أن يبلغ بالذبح النخاع الشوكي .

-- كراهة نخع الذبيحة (ر : ذبيحة / ٥) .

* نَذَر :

النذر هو : إلزام المكلف نفسه بأمر غير واجب عليه .

(١) آثار أبي يوسف ٢٣٢ (٢) عبد الرزاق ٦١/١ و ٧١ .

(٣) آثار محمد ١٤٣ وعبد الرزاق ٧١/١ .

(٤) المغني ٨٥/٢ (٥) ابن أبي شيبة ٦٤/١ .

وسيكون الحديث في النقاط التالية :

- ١ - ألفاظه .
- ٢ - الناذر .
- ٣ - المنذور به .
- ٤ - أحكام النذر .

١ - ألفاظه :

ركن النذر : الصيغة الدالة عليه ، كقوله : لله على ، أو على ، أو هذا هدى ، أو صدقة ، وسوف نرى أن هذه الألفاظ كلها قد جعلها النخعي نذراً .

٢ - الناذر :

لما كان النذر هو إيجاب عبادة على النفس ، فيشترط في الناذر ما يشترط في المكلف بالعبادة من : العقل ، والبلوغ ، والإسلام ، والحرية إن كان النذر غير مالى ، فإن كان النذر مالياً ، فإنه يشترط إضافة لذلك أن يكون الناذر أهلاً للتبرع .

وهذا وإن لم نجد نصاً فيه عن النخعي إلا أنه يخرج على أصوله .

٣ - المنذور به :

لابد من أن يكون المنذور به قربة لله تعالى غير واجبة على المسلم ، فلا يصح نذر صوم رمضان ؛ لأنه واجب ، كما لا يصح النذر في معصية الله تعالى ، كنذر شرب الخمر ، والزنا بفلاتنة ، وغير ذلك ، فإن نذر شيئاً من هذا حرم عليه الوفاء ، ووجبت عليه الكفارة - وهي كفارة يمين - قال النخعي : لا نذر في معصية الله ، كفر يمينك^(١) .

- تعيب المنذور به (ر : حج / ١٨) .

(١) ابن أبي شيبة ١٥٦/١

٤ - أحكام النذر :

النذر إما أن يكون نذراً مسمى ، أو غير مسمى ، وكل منهما إما أن يكون معلقاً بشرط ، أو غير معلق بشرط .

(أ) النذر بمسمى : فإن سمي النذر فعلية الوفاء به ، سواء أكان معلقاً بشرط أو غير معلق بشرط ، وسواء أكان ذلك في مقدوره ، أو في غير مقدوره ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام « من نذر أن يطيع الله فليطعه » ^(١) ، وهذا طاعة ، فيجب الوفاء بها ، قال النخعي : يلزم كل رجل ما جعل على نفسه ، إذا قال : على مائة رقبة ، أو مائة حجة ، أو مائة بدنة ^(٢) ، لزمه ذلك ، أو قال : مالي للمساكين إن فعلت كذا ، ففعله ، وجب عليه إخراج جميع ماله ^(٣) ، أو قال : إن لم أفعل كذا فأنا محرم بحجة ، قال : يلزمه ذلك ^(٤) .

وإن نذر أن يمشى إلى بيت الله الحرام ، فعليه الحج ماشياً ، فإن عجز في بعض الطريق . فركب ، لزمه القضاء في العام القادم ، ويمشى ماركبه في العام الأول ، وينحر بدنة ، فقد سئل النخعي عن رجل نذر أن يمشى إلى مكة : قال : يمشى ، فإذا أعيا ركب ، فإن كان عاماً قابلاً مشى ماركب ، وركب ما مشى ، ونحر بدنة ^(٥) ، ولم يذكر ابن أبي شيبة في روايته نحر البدنة لذلك ^(٦) .

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب النذر في الطاعة وأبو داود الترمذي في

الإيمان وابن ماجه في الكفارات (٢) عبد الرزاق ٤٨٤/٨ و ٤٩٠

(٣) عبد الرزاق ٤٤٩/٨ و ٤٥٠ والمغني ٨/٩ و ١٢ والمحلي ١٠/٨ وبداية

المجتهد ٤١٤/١ ونيل الأوطار ٢٦٠/٨ (٤) عبد الرزاق ٤٥٣/٨

(٥) عبد الرزاق ٤٤٩/٨ و ٤٥٠ والمغني ١٢/٩

(٦) ابن أبي شيبة ١٥٩/١ ب والمغني ١٢/٩

وإن جعل على نفسه صوم شهر ، ولم ينو شهراً من الشهور ، إن شاء تابع - الصيام فيه - وإن شاء فرق ^(١) .

وإن نذر اعتكافاً متتابعاً فلا يبطل اعتكافه بخروجه لصلاة الجمعة ^(٢) .
وإن نذر شيئاً يستحيل الوفاء به لأمر ما ، وله بدل يصار إلى بدله ، فإن قال : أنا أهدي جاريتي هذه - للكعبة - قال : من أهدي شيئاً فليمضه ^(٣) .
وكيفية إيمضائه هنا بإهداء ثمنها بثناً ، كما قال سعيد بن جبير ^(٤) .
ومن جعل على نفسه ذبح ولده فإن عليه مائة ناقة ينحرها ^(٥) ، لأنها هي البذل في الدية ، وإن قال لرجل : أنا أهديك ، فيحنث ، قال : يحجّه ، وفي رواية يحج به ، ويهدي جزوراً ^(٦) .

(ب) أما النذر المبهم غير المسمى : كما إذا قال : عليّ نذر ، فإيه يوجب كفارة يمين ، ^(٧) قال النخعي : « كفارة النذر الذي لم يسم كفارة يمين » ^(٨) .

(ج) إخراج مخرج اليمين : وإذا أخرج النذر مخرج اليمين - سَمَاهُ أو لم يسمه - كان عليه كفارة يمين ^(٩) . قال النخعي : سواء على الرجل أن يقول : أقسم ، وأقسم بالله ، أو على حجة ، أو حجة الله ، أو على نذر ، أو نذر لله ^(١٠) ، وقال : إن قال : عليّ نذر ، أو قال : لله عليّ نذر ، فهي يمين ^(١١) . وقال : إن قال عليّ حجة ، أو لله عليّ حجة ، فهي يمين ^(١٢) . وقال : في النذر كفارة يمين ^(١٣) .

- | | |
|------------------------|---------------------------|
| (١) ابن أبي شيبة ١٦٠/١ | (٢) المجموع ٥٤٤/٦ |
| (٣) عبد الرزاق ٤٨٩/٨ | (٤) عبد الرزاق ٤٨٨/٨ |
| (٥) آثار محمد ١٢٥ | (٦) عبد الرزاق ٤٨٨/٨ |
| (٧) المغني ٣/٩ | (٨) ابن أبي شيبة ١٥٧/١ |
| (٩) المحلى ١٠/٨ | (١٠) ابن أبي شيبة ١٥٨/١ ب |
| (١١) عبد الرزاق ٤٤٦/٨ | (١٢) عبد الرزاق ٤٤٥/٨ |
| (١٣) عبد الرزاق ٤٤٥/٨ | |

(د) قضاء النذر عن الميت : إذا توفى وعليه نذر بطاعة مالية ، كعتق الرقبة ، والصدقة ، ونحو ذلك قُضِيَ عن الميت ، ويكون قضاؤه من الثلث ؛ لأنه بمنزلة الوصية ، قال النخعي : ما أوصى به الميت من رقبة عليه ، أو صدقة ، أو نذر ، فهو من الثلث (١) .

٢- وإذا توفى وعليه نذر بطاعة بدنية يدخلها البديل المالى ، نفذ نذره بالبديل المالى ، ويكون ذلك من الثلث أيضاً ، قال النخعي : مات وعليه نذر صوم ، قال : يُطعم عنه (٢) .

٣- وإن توفى وعليه نذر بطاعة بدنية يصح فيها البديل بالبدن ، كالحجّ وقِي الأُولياء هذا النذر أيضاً ، فقد نذرت امرأة أن تطوف بالبيت مقترنة مع ابنتها ، فماتت الأم قبل أن تطوف ، فسأل ابنها إبراهيم عن ذلك ، فقال : طف أنت وأختك عن أمك ، ولا تفترقا (٣) .

٤- وإذا مات وعليه نذر بطاعة بدنية لا يدخلها البديل - كالصلاة ، والاعتكاف - لم يف عنه وليه هذا النذر ، قال النخعي : إذا مات وعليه اعتكاف كان قد نذره ، فإنه لا يقضيه عنه وليه (٤) .

* نزح :

- تطهير البشر بالنزح (ر : نجاسة / ٣ ب) .

* نَسَبٌ :

١ - ما يثبت به النسب :

يثبت النسب بما يلي :

(١) بالفراش : وقد انعقد الإجماع على ذلك ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » (٥) .

(١) ابن أبى شيبة ١٦٧/١ . (٢) ابن أبى شيبة ١٦١/١

(٣) المحلى ٦٤/٧ (٤) ابن أبى شيبة ١٦٠/١ ب .

(٥) أخرجه البخارى فى البيوع باب شراء المملوك من الحربى ، ومسلم فى الرضاع باب الولد للفراش .

- (ب) وبالبينة : ولابد فيها من رجلين ، أو رجل وامرأتين .
- (ج) وبالدعوى : ويكون ذلك في ولدأمتة منه ، فإنه لا يثبت نسب الولد إلا بادعائه - كما سيأتى عندما نتكلم عن إلحاق الولد بأكثر من واحد .
- (د) وبالقضاء كما سنرى عندما سنتكلم عن إلحاق الولد بأكثر من واحد .
- (هـ) وبالإقرار : قال على رضى الله عنه : إذا أقر به ساعة فهو ولده (١)
- (ر : إقرار / ١) .

٢ - نفيه بعد ثبوته :

- (١) في كل موضع لزم فيه نسب الولد أباه ، ثم يكن له نفيه بعد ذلك (٢) ، مراعاة لمصلحة الولد ، ولذلك قال النخعي : « إذا أقر بولد فليس له أن ينفيه » (٣) وقال - في الذى ينتفى من ولده بعد أن يقر به - : إذا أقر ساعة فهو ولده ، فإن أنكر بعد ذلك فهو قذف مستقل ، يلاعن ويلحق به ولده الذى أقر به (٤) وقال : إن أقر لولده ثم نفاه يلاعن بكتاب الله ، ويلزم الولد بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) ولكن نقل صاحب الآثار - محمد وأبو يوسف - عن إبراهيم : أن الولد يلحق بأمه ، فقال فى الرجل يقر بابنه ، ثم ينفيه ، قال : يلاعنها ويلزم الولد أمه (٦) .

- نفى نسب المرء عن أبيه قذف يوجب الحد على الفاعل إن كان غير الأب . (ر : قذف / ١ ب) .

(١) ابن أبى شيبة ١٣٥/١ (٢) المغنى ٤٢٦/٧

(٣) ابن أبى شيبة ٢١٣/١ و ١٣٥/٢

(٤) عبد الرزاق ١٠٠/٧ والمغنى ٥٢٩/٩

(٥) ابن أبى شيبة ٢٣١/١ وعبد الرزاق ١٠٠/٧

(٦) آثار محمد ١٠٥ و آثار أبى يوسف ١٥٤

(ب) نفى نسب الولد بعد طلاق أمه : ولا عبرة لنفى نسب الولد بعد أن يطلق أبوه أمه طلاقاً لا يملك الرجعة فيه ، قال النخعي : إذا طلق ثلاثاً ، ثم انتفى من ولده - وهو لا يملك الرجعة - جُلِدَ ، وألْزق به الولد ، فإن انتفى من ولده وهو يملك الرجعة ، لا عَنَ ، ونفى الولد إن كان لم يقر به قط^(١) .

٣ - نسب ولد الملاعنة وابن الزنا :

وفي حالة اللعان على نفى الولد الذى لم يسبق الاعتراف به ، يلحق الولد بأمه بعد الانتهاء من تلاعن الزوجين ، قال النخعي : « إذا ترافعا - أى إلى القاضى - لا عَنَها ، وألزمه الولد بأمه^(٢) ، وكذا يلحق الولد أمه إذا كان ابن زنا . و (ر : لعان / ٧ >) .

٤ - نفى النسب ، ثم الاقرار به :

وإن نفى نسب ولده ، ولا عَنَ أمه ، ثم عاد فأكذب نفسه ، لحق الولد به ، قال النخعي - فى رجل لاعن امرأته ، ففرق بينهما ، ثم أكذب نفسه ، قال - يُجْلَد ويلزق به الولد^(٣) .

٥ - الحلق نسب الولد بأكثر من أب واحد :

(أ) النسب لاثنتين : ويجوزُ عند النخعي إلحاق نسب الولد بشخصين أو أكثر ، قال ابن حزم : وما نعرف إلحاق الولد باثنتين عن أحدٍ من المتقدمين إلا عن إبراهيم النخعي^(٤) ، فقد قال فى الرجلين يقعان على المرأة

(١) ابن أبى شيبه ١٣٥/٢

(٢) آثار أبى يوسف ١٥٣ والمحلى ٦٣/١١

(٣) ابن أبى شيبه ١٢٨/٢ ب وعبد الرزاق ١١٢/٧

(٤) المحلى ١٥١/١٠

في طهر واحد ، ثم تلد ، قال : إن ادعاء الأول ألحق به ، وإن ادعاء الآخر ألحق به ، وإن شكاً فيه فهو ابنتهما يرثهما ويرثانه (١) .

ومن باع جارية حبلى ثم ادعى الولد المشتري والبائع جميعاً ، فهو للمشتري ، فإن ادعاء البائع ، ونفاه المشتري ، فهو ولده ، وإن نفياه جميعاً ، فهو عبد للمشتري ، وإن شكاً فيه فهو بينهما يرثهما ويرثانه (٢) .

(ب) النسب لثلاثة : فهذا إلحاق النسب باثنين ، وقد يلحق نسبه بثلاثة : كما في الحالة التالية : قال النخعي : إذا وطىء المملوكة ثلاثة في طهر واحد ، فادّعوا الولد جميعاً ، فهو للآخر ، وإن نفوه جميعاً ، فهو عبد للآخر ، وإن قالوا : لاندى ، ورثوه وورثهم (٣) أى : ثبت نسبه منهم جميعاً .

(ج) تعقب ابن حزم : أما قول ابن حزم : « ما نعرف إلحاق الولد باثنين عن أحد من المتقدمين إلا عن إبراهيم النخعي : فإننا نتعقبه بأن ذلك مروى عن عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وإنما تبع النخعي هذين الصحابين عندما أجاز إلحاق النسب بأكثر من واحد ، وهذا أخذ أبو ثور والحنابلة ، والحنفية (٤) .

أما روايته عن عمر ، وابن المسيب ، فقد روى عبد الرزاق بسنده في طفل ادّعاه رجلان فأري القافة : فرأى عمر والقافة شبهه فيهما ، وشبههما فيه ، فقال عمر : هو بينكما ، ترثانه ويرثكما ، قال - قتادة - فذكرت ذلك لابن المسيب ، فقال : نعم ، هو للآخر منهما (٥) . فقلوله : « نعم » إثبات

(١) عبد الرزاق ٣٦٠/٧ وآثار محمد ٧٣ و ١٢٢

(٢) آثار محمد ١٢٧ . (٣) آثار محمد ١٢٧ .

(٤) ر : المغنى ٧٠١/٥

(٥) عبد الرزاق ٣٦٠/٧ والبيهقي ٢٦٤/١٠

لصحة ما روى عن عمر وعلى، وقوله: هو للآخر منهما بيان لرأيه، وأنه - لا يوافقهما، في ذلك. وروى سعيد بن منصور - في سننه - عن سليمان ابن يسار، عن عمر في امرأة وطشها رجلان في طهر، فقال القائف: قد اشتركا فيه جميعاً، فجعله بينهما (١).

أما روايته عن علي بن أبي طالب فقد روى عبد الرزاق بسنده عن علي قال: أتاه رجلان وقعا على امرأة في طهر، فقال: الولد لكما، وهو للباقي منكما (٢) أي يرثه الباقي منهما ميراث أب كامل، كما أن الجدّة إذا انفردت أخذت ما يأخذه الجدات، والزوجة تأخذ وحدها ما يأخذه جميع الزوجات، أما نسب من الأول فهو باق، كبقائه من الثاني.

وفي رواية سعيد بن منصور عن علي يقول: «هو ابنهما، وهما أبواه» يرثهما ويرثانه (٣).

وقد نبهنا إلى ذلك؛ لثلاث يغترّ مغترّ بقول ابن حزم هذا، فيُحمله أكثر ما يحتمل، ويتهم النخعي بمخالفة الإجماع المنعقد قبله، ولقد أحسن ابن حزم حين قال: «وما نعرف إلحاق الولد بأكثر من اثنين...». وذلك من إنصاف العلماء.

إرث من يثبت نسبته من أكثر من واحد. (ر: إرث / ٣٢١).

* نسيان:

- لا أثر للنسيان في إتيان شيء مع مبطلات الصلاة (ر: صلاة / ١٥ د).

(١) المغنى ٧٠١/٥ نقلا عن سنن سعيد بن منصور، وانظر كتابنا «موسوعة فقه عمر بن الخطاب» مادة: قضاء / ٣ هـ

(٢) عبد الرزاق ٣٦٠/٧

(٣) المغنى ٧٠١/٥ نقلا عن سنن سعيد بن منصور. وانظر كتابنا «موسوعة فقه علي بن أبي طالب» مادة: نسب.

- عدم فساد الصيام بإتيان شيء من المفطرات ناسياً من أكل وشرب ووطء ونحوه (ر : صيام / ٢٨) .

* نسيئة :

النسيئة : التأخير .

- ربا النسيئة (ر : ربا / ١) .
- زيادة السعر لتأجيل الثمن في البيع (ر : بيع / ٢٢) .

* نشوز :

- سقوط نفقة الزوجة بنشوزها (ر : نفقة / ٣٣) .
- جواز أخذ البذل في المخالعة من المرأة الناشز (ر : خلع / ٢) .

* نصاب :

- النصاب في السرقة (ر : سرقة / ٢٢) .
- النصاب في الزكاة (ر : زكاة / ٤ ، ٥ ، ٧ ج ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ب) .

* نصارى :

- انظر (كفر) و (كتابي) .

* نضح :

- التطهير من بول الحيوانات بالنضح (ر : نجاسة / ٢١١) .
- التطهير من بول العلام الذي لم يأكل بالنضح (ر : نجاسة / ١٢١) .
- نضح ما شك في تنجسه (ر : نجاسة / ١ ب) و (نجاسة / ٤) .

* نظر :

- أين ينظر المصلي (ر : صلاة / ١٦ هـ ١) .
- ثبوت حرمة المصاهرة بالنظر إلى الفرج (ر : نكاح / ٢ آ ١) .
- وجوب المهر كاملاً بالاستمتاع بالنظر بمن عقد عليها (ر : نكاح / ٤ و ٣) .

* نعش :

- عدم وضع شيء من الحنوط على النعش (ر : ميت / ٤) .

* نعل :

- جواز الصلاة في النعل (ر : صلاة / ١٦ هـ ٣) .
- تطهير النعل بالدلك بالأرض (ر : نجاسة / ٣) .

* نعى :

- تحريم نعى الميت (ر : ميت / ٢) .

* نفاس :

- النفساء إذا لم يكن لها وقت قعدت وقت أيام نسائها^(١) .
- يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض (ر : حيض / ٢) .
- الغسل من النفاس . (ر : غسل / ١ ح) .

* نفث :

- كراهة النفث مع القراءة للرقية (ر : رقية) .

* نفخ :

- النفخ في الصلاة . (ر : صلاة / ١٥ هـ) .

* نفقة :

سيكون الحديث فيها في النقاط التالية :

١ - النفقة على النفس .

٢ - نفقة الأقارب .

٣ - نفقة الزوجة .

٤ - نفقة العدة .

١ - النفقة على النفس :

الأصل أن نفقة كل إنسان في ماله إذا اتسع ماله لذلك ، سواء أكان صغيراً أم كبيراً ، روى منصور عن إبراهيم ، قال : كان أصحابنا يقولون : إذا كان المال كثيراً ينفق على الصغير من نصيبه - يعني نصيبه من الميراث ، أى : ماله - وإن كان المال قليلاً أنفق على الصغير من جميع المال ^(١) ، وقد بين النخعي حد الكثير هنا ، وهو أن يكفى المال الذي يملكه الصغير نفقته ، والقليل الذي لا يكفى نفقته ، فقال : إن وفى رضاعه نصيبه - أى ماله - فهو من نصيبه ، وإن لم يف فممن جميع المال ^(٢) .

٢ - نفقة الأقارب .

(أ) النفقة على الرحم المحرمة : ويجب على الموسر نفقة أقاربه من الفقراء المعسرين إذا كانوا من الرحم المحرمة ، قال النخعي : ينفق على كل ذي رحم محرم ^(٣) ، وقال : يجبر الرجل إذا كان موسراً على نفقة أخيه إن

(١) المحلى ١٠/١٠٣

(٢) ابن أبي شيبة ٢٥٦/١ وعبد الرزاق ٤٠/٧

(٣) آثار أبي يوسف ١٥٨ .

كان مُعْسِراً (١) ، أو من الرحم غير المحرمة (٢) قال النخعي في تفسير قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ قال : على الوارث ما على الأب إن لم يكن للصبي مال ، وإذا كان له ابن عم أو عصبية ترثه فعليه النفقة (٣) .

— والأب أن ينفق من مال ابنه دون علمه ما يسد حاجته (ر : أ ب) .

(ب) النفقة على الرحم غير المحرمة : وهذه النفقة تجب على الوارثين بقدر استحقاقهم من الإرث ، لأن التنصيص على الوارث في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ تنبيه على اعتبار المقدار ، ولأن الغنم بالغرم ، وتأخذ هذا من جعل النخعي نفقة الصغير الذي لا يكفى ما ورثه للإنفاق عليه من جميع المال ، وبذلك ينقص على كل وارث بسبب الانفاق على مقدار حصته من الإرث ، فإذا نفذ المال فهل تبقى النفقة واجبة على جميع الورثة من العصبات وذوى الفروض ؟ الظاهر أن النفقة يتكفل بها الوارث من العصبات دون غيره ، ويشهد لهذا قول النخعي في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ قال : على الوارث ما على الأب إن لم يكن للصبي مال ، وإذا كان له ابن عم ، أو عصبية ترثه ، فعليه النفقة (٤) ومن هنا ذكر البغوي والمظهرى النخعي فيمن يوجب النفقة على الوارث من العصبات (٥) .

(ج) اتحاد الدين : ويشترط في النفقة على الأقارب أن يكون بين المنفق والمنفق عليه اتحاد في الدين ، فلا ينفق ابن العم المسلم على ابن عمه إلا إذا كان مسلماً ، وتأخذ هذا من جعل النخعي نفقة الصغير الذي

(١) المحلى ١٠٣/١٠ وابن أبي شيبه ٢٥٦

(٣) تفسير الطبرى ٥٦/٥

(٢) المغنى ٥٨٩/٧ .

(٥) تفسير المظهرى ٣٠٠/١ .

(٤) تفسير الطبرى ٥٦/٥

لا يكفى ما ورثه للإنفاق عليه من جميع المال ، وبذلك يكون قد استبعد من النفقة من حرم الميراث بسبب اختلاف الدين ، قال النخعي : إن النفقة لا تجب إلا على المسلم ^(١) ، ولم أعثر على أى استثناء لعمودى النسب - الأبوة والبنوة - من هذا الشرط .

(د) **المنفقون :** ويشترك فى الإنفاق الوارثون من الرجال والنساء ^(٢) ، ويؤخذ هذا أيضا من إيجاب نفقة الصغير الذى لا يكفى ما ورثه للإنفاق عليه من جميع المال ، لأن الورثة فيهم الرجل وفيهم المرأة .

٣ - نفقة الزوجة :

(أ) **نفقة الزوجة الكافرة :** نفقة الزوجة واجبة على زوجها - مسلمة كانت أو كافرة - إذا بذلت نفسها إليه ، وكانت أهلا للوطء ، لأن النفقة جزاء الاحتباس ، وكل من كان محبوسا بحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه ^(٣) .

(ب) **نفقة الزوجة الصغيرة :** وعلى هذا فإن المرأة تستحق النفقة إذا كانت كبيرة يمكن وطؤها ، فإن كانت صغيرة لا تحتمل الوطء فلا نفقة لها ^(٤) ، لأن امتناع الاستمتاع لمعنى فيها ، والاحتباس الموجب للنفقة ما يكون وسيلة إلى مقصود مستحق بالنكاح - وهو الاستمتاع - ولم يوجد .

(ج) **النفقة قبل الدخول :** وإذا تزوج الرجل امرأة فهل تستحق النفقة قبل الدخول بها ؟ قال النخعي : - فى الرجل يتزوج المرأة فلا يبنى بها ، قال - : إن كان الحبس من قبل الزوج فعليه النفقة ، وإن كان من قبل المرأة فلا نفقة لها ^(٥) ، وطلبها النفقة مع عدم الممانعة من البناء بها يعتبر

(٢) فتح البارى ١١/٤٤٣

(٤) المغنى ٧/٦٠١

(١) المجموع ٦/١٠٦

(٣) ر : هداية ٢/٣٠

(٥) آثار محمد ٩١

بدلاً لما عندها ، ولذلك قال النخعي : في الرجل يتزوج المرأة ، فتطلب النفقة قبل أن يدخل بها ، قال : ليس على زوجها نفقة إلا من يوم تطلب ذلك ^(١) .

(د) سقوطها بالنشوز : وتسقط نفقة المرأة بنشوزها ، فإن عادت إلى منزل زوجها عادت نفقتها ؛ لأن فوت الاحتباس منها ، قال النخعي : لا تعجب النفقة للناشز ^(٢) .

(هـ) ما أنفقته بعد موت زوجها : وإذا توفي الزوج ، ولم تعلم الزوجة بوفاة ، حتى مضى عليها زمن طويل ، فما أنفقته على نفسها من ماله فهو لها ، لاتضمنه ؛ لأنها محبوسة عليه ، والنفقة مقابل الاحتباس ، قال النخعي : « ما أكلت بعد موته ، وهي لاتدرى بموته ، فهو لها ما حبست نفسها عليه » ^(٣) .

(و) ما أنفقته على نفسها : وما أنفقته المرأة من مالها على نفسها لاحق لها بمطالبة الزوج به ، سواء كان الزوج حاضراً أو غائباً ، إن لم يقل لها : أنفقى منك وأنا أعطيك ، وما استدانته من أجل نفقتها فعلى الزوج وفاؤه ، قال النخعي - في الذي يغيب عن امرأته ، فلا يبعث بنفقتها ، قال - : إذا استدانته فهو عليه ، وما أكلت من مالها فليس عليه ^(٤) .

- التفريق لعدم الإنفاق (ر : مفقود / ١) .

٤ - نفقة العدة :

(أ) نفقة علة الوفاة : لا تستحق المعتدة من الوفاة النفقة ، لأن حبسها

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٣/١ ب .

(٢) المحلى ٨٩/١٠ .

(٣) المحلى ٣١٢/١٠ وعبد الرزاق ٤١/٧ .

(٤) عبد الرزاق ٩٤/٧ والمحلى ٩٣/١٠ .

لحق الشرع ، وليس لحق الزوج ، وعلى هذا الإجماع ، إلا إذا كانت حاملاً ، فإنها تستحق النفقة حتى تضع حملها ، ^(١) وتكون نفقتها من جميع المال ، قال النخعي : يُنفق على المعتدة من الوفاة من جميع المال ^(٢) . (ر : عدة / ٤ د) .

(ب) نفقة عدة الطلاق : المطلقة المعتدة تستحق النفقة ما دامت في العدة ، سواء أكانت حاملاً أم حائلاً ، أما الحامل : فقولہ تعالى - في سورة الطلاق ٦ - : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ أما الحائِل : فلأن احتباسها لحق الزوج ؛ لمعرفة براءة رحمها من ولده ، وسواء كانت مطلقة طلاقاً رجعياً أو بائناً ، بينونة صغرى أو كبرى ، قال النخعي : المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة ^(٣) ويدخل في ذلك المؤلّ منهن ، والمختلعة ، والملاينة ، قال النخعي : الملاينة لها السكنى والنفقة ما دامت في عدتها ^(٤) ، وقال : « المطلقة ثلاثاً والمؤلّ ، منها ، والمختلعة والملاينة وهن حوامل لهن النفقة » ^(٥) .

ولتفصيل نفقة المختلعة (ر : خلع / ٥) .

(ج) ونفقة المطلقة : كل يوم صاع من بر ^(٦) .

٥ - النفقة على اللقيط :

ينفق على اللقيط من ماله إن وجد معه مال ، وإلا فمن بيت مال المسلمين

(ر : لقيط / ٢) .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٥٣/١

(١) القرطبي ١٨٥/٤

(٣) ابن أبي شيبة ٢٤٧/١ ب و ٢٤٨ ومعاني الآثار ٧٣/٢ وعبد الرزاق

(٤) آثار أبي يوسف ١٥٣

٢٨/٧ ومحلى ٤٨٨/١٠

(٥) ابن أبي شيبة ٢٤٧/١ و ٢٤٨ .

(٦) ابن أبي شيبة ٢٥٥/١ ب .

٦ - نفقة المضارب حين السفر للمضاربة :

(ر : شركة / ٣ هـ) .

٧ - ما يدخل في النفقات في ثمن المبيع في بيع المراجعة والتولية :

(ر : بيع / ٢ ج) .

* نفيل :

- التنفيل في المعركة . (ر : تنفيل) .

- النقل في الصلاة . (ر : صلاة / ٢٣) .

- التنفل في السفر . (ر : صلاة / ١٩ و)

- النقل في الصيام . (ر : صيام / ١٢) .

* نفى :

- النفي في اللواط . (ر : لواط / ١) .

- نفى الزاني غير المحصن . (ر : زنا / ٣ ب) .

- نفى المحاربين . (ر : / حراية) .

* نقاب :

- كراهة النقاب في الصلاة . (ر : صلاة / ١٦ هـ ٣) .

* نكاح :

النكاح : هو عقد يحل فيه استمتاع كل من الزوجين بالآخر .

وسيكون الحديث فيه في النقاط التالية :

١- الزوج .

٢- الزوجة .

- ٣- المهر .

- ٤ - العقد .

- ٥- أنكحة الكفار .

- ## ٦- الحياة الزوجية .

كلُّ نكاحٍ لابدُّ من أن تتوفر فيه الأركان التالية :

الزوج ، والزوجة ، الولي ، عقد الزواج ، المهر .

وسنبحث هذه الأمور فيما يلي :

١ - الزوج :

انزوج إما أن يكون حراً أو عبداً .

(أ) أما الحر: فلا يجوز إكراهه على الزواج إلا إذا كان صغيراً فلوليه

أَنْ يَزُوجَهُ دُونَ إِذْنِ مِنْهُ ، وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنَ الْحَرَائِرِ أَرْبَعًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى -
فِي سُورَةِ النِّسَاءِ ٣ - : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنًى . وَثَلَاثَ
وَرُبَاعَ ۖ ﴾ .

(ب) اما العبد : فيجوز إكراهه على الزواج ، روى منصور عن إبراهيم قال :

كانوا يكرهون المملوك على النكاح ، ويدخلونه على امرأته البيت ، ويغلقون عليهما الباب ^(١) .

ولا يحقُّ له أن يجمع بين أكثر من امرأتين ، قال النخعي : لا يتزوج العبد فوق اثنتين (٢) .

ويشترط لصحة نكاحه إذن سيده - فإذا تزوج بغير إذن سيده فزواجه موقوف على إذن السيد ، وإن شاء لم يجزه ، وحينئذ يفرق بين العبد ومن عقدَ عليها ، وإن شاء أمضاه ، قال النخعي : إذا تزوج العبد بغير

(١) المحلى ٤٧٠/٩ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٠٩/١ وآثار أبي يوسف ١٣١

إذن مولاه فنكاحه فاسدٌ ، وإن أذن له بعد ما تزوج فنكاحه ثابتٌ (١)
 فإن فرق بينهما استرد السيد من المرأة ما أخذته من العبد من مهر إن
 كان قائماً بعينه ؛ لأن المسال مال السيد ، فتصرف العبد فيه بغير إذن
 مالكة ، فللمالك أن يسترده أينما وجده ، وتبقى المرأة بغير صداق
 وإن أجاز النكاح بقيا على ما هما عليه - وكان الطلاق بيد العبد . قال
 النخعي : إذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فللولي أن يفرق بينهما ، ويأخذ
 من المرأة ما أخذت من العبد ، وإن تزوج بإذن مولاه فالطلاق بيد العبد ، (٢)
 وجاء في بعض الروايات زيادة « يفرق بينهما ولا صداق لها » (٣) ،
 أما ما استهلكته من المهر : فهل تضمنه للسيد؟ روايتان عن النخعي :
 الأولى : أنها لاتضمن منه شيئاً ؛ روى مغيرة عن النخعي أنه قال :
 إذا فرق المولى بينهما فما وجدته عندها من عين مال غلامه فهو له ،
 وما استهلكته فلا شيء عليها (٤) .

والثانية : تضمن ما استهلكته ، وتعتبر مدينة للسيد به ، فقد روى
 غبيدة عن النخعي : أنه قال : وما استهلكته فهو دين عليها (٥) .

(ج) دين الزوج : وأياً ما كان الزوج - حراً أو عبداً - فيشترط فيه أن يكون
 مسلماً إن كانت زوجته مسلمة ، قال النخعي : إذا كانا يهوديين
 أو نصرانيين فأسلمت المرأة عرض على الزوج الإسلام ، فإذا أسلم
 أمسكها بالنكاح الأول ، وإن أبي أن يسلم فُرق بينهما (٦) .

(١) آثار محمد ٧١ وابن أبي شيبة ٢٠٩/١

(٢) آثار أبي يوسف ١٣٠ وآثار محمد ٧١ / وعبد الرزاق ٢٤٤/٧ و ٢٤١
 والمحلى ٤٦٨/٩ و ٢٣١/١٠ .

(٣) المحلى ٤٩٣/٩

(٤) المحلى ٤٦٧/٩ وابن أبي شيبة ٢٢٠/٢

(٥) المحلى ٤٦٨/٩ . (٦) آثار محمد ٧٥

(٥) نكاح المريض جائز ، ولا يحتسب من الثلث ^(١) . (ر : حجر / ١ ب) .

٢ - الزوجة :

(١) المحرمات : المحرمات - اللاتي لا يحل للرجل أن يتزوج واحدة منهن - على نوعين : محرمات حرمة مؤبدة ، ومحرمات حرمة مؤقتة :

١ - المحرمات حرمة مؤبدة منهن ثلاثة أصناف :

- **الصنف الأول : محرمات بالنسب** : وهنّ : أصل الإنسان وإن علا ، وفرعه وإن سفل ، وفرع أبيه وإن سفل ، وفرع جده الطليقة الأولى فقط ، ذكرت ذلك آية النساء ، وانعقد الإجماع على ذلك .

- **الصنف الثاني : محرمات بالمصاهرة** : وتشببت حرمة المصاهرة بالوطء . واللمس بشهوة ، والنظر إلى الفرج ، روى حماد بن أبي سليمان ، عن النخعي ، قال : إذا قبّل الرجل المرأة من شهوة ، أو مسها ، أو نظر إلى فرجها ، لم تحل لأبيه ولا لابنه ^(٢) وقال : إذا قبّل الأم لم تحل له ابنتها ، وإذا قبّل ابنتها لم تحل له أمها ^(٣) سواء حصل ذلك في نطاق الزوجية - أي في الحلال - أو من غيرها أي في الحرام - ^(٤) ولذلك فإن حرمة المصاهرة تشببت بالزنا ، كما تشببت بالنكاح المشروع (ر : زنا / ٧) قال النخعي : من نظر إلى فرج امرأة وابنتها لم ينظر الله إليه يوم القيامة ^(٥) ، وفي رواية . احتجب الله عنه يوم القيامة ^(٦)

والمحرمات بالمصاهرة هن : فرع الزوجة وإن نزل ، ويحرم من بالدخول

(١) المحلى ٢٦/١٠ .

(٢) عبد الرزاق ٢٧٨/٦ و ٢٨٢ والمحلى ٥٢٦/٩ و ر : المغنى ٥٨٠/٦

(٣) ابن أبي شيبة ٢٢٦/١ و ر : آثار محمد ٧٨/

(٤) ر : المغنى ٥٧٦/٦ (٥) عبد الرزاق ١٩٤/٧

(٦) عبد الرزاق ١٩٥/٧ والمحلى ١٨٠/١٠

بالأصل ، وأصل الزوجة وإن علا ، وزوجة الابن ، وزوجة الأب ، ويحرم
بمجرد العقد عليهن ، لأن الله تعالى قيد تحريم فرع الزوجة بالدخول بأمرها ،
وأطلق في غير ذلك ، فقال جل شأنه ، - في سورة النساء - ٢٣ - ﴿ وَأُمَّهَاتُ
نِسَائِكُمْ ، وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَإِنْ لَمْ
تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ، وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾
وقال تعالى - في سورة النساء ٢١ - ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ
إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ فتناول الجميع ^(١) .

- الصنف الثالث : المحرمات بالرضاع : (ر : رضاع / ٣) .

(٢) المحرمات حرمة مؤقتة :

هن اللاتي حرمن لسبب عارض ، فإذا زال السبب زالت الحرمة ، وهن
أصناف أيضا :

- الصنف الأول : الجمع بين امرأتين الواحدة منهن رحم محرمة على الأخرى :

كالجمع بين المرأة وأختها ، أو المرأة وعمتها أو خالتها ، قال النخعي : لا يتزوج
الرجل عمة امرأته ولا خالتها ^(٢) أي : مادامت امرأته في عصمته .

وتعتبر عدة الطلاق امتدادا للحياة الزوجية ، لأنها احتباس لحق الزوج ،
ولذلك يمنع الجمع المذكور مادامت مطلقته في العدة ، قال النخعي : لا يتزوج
الرجل عمة امرأته ولا خالتها ، فإن طلقها فلا يتزوج واحدة منهن حتى تنقضي

(١) تفسير ابن كثير ٢/٢٢١ (ط الشعب) .

(٢) ابن أبي شيبة ٢/٢١٨ ب . وإنما قلنا : « الواحدة منهن رحم محرمة على الأخرى » ولم نقل : « لو كانت أحدهما رجلا لم يحل له نكاحها » لأن صلة النسب أساس في ذلك ، ولذلك يجوز للرجل أن يجمع بين امرأة وابنة زوجها مع أن أحدهما لو فرضت رجلا لما جاز له أن يتزوج الأخرى ، وهذا ما أشار إليه سفيان الثوري عندما روى قول الشعبي : لا ينبغي لرجل أن يجمع بين امرأتين لو كانت أحدهما رجلا لم يحل له نكاحها ، قال سفيان : تفسيره عندنا أن يكون من النسب ، ولا يكون بمنزلة امرأة وابنة زوجها ، يجمع بينهما إن شاء . وانظر مصنف عبد الرزاق ٦/٢٦٣ .

عدها ، ^(١) وقال : لاتتزوج في عدة أختها منه ^(٢) و (ر : عدة / ١ - ٩٠)
ولذلك إذا أسلم الرجل ، وعنده زوجتان هما أختان يفارق التي تزوجها
ثانياً - لأن عقدها عقد باطل - ولا يقرب الأولى حتى تنقضي عدة أختها ،
قال النخعي : الرجل يكون تحته أختان ، ثم يسلمون ، قال : يفارق الآخرة ،
وإن كان تزوجهما بعقد واحد فارقهما جميعاً ^(٣) ، لأن نكاح إحداهن باطل
ببقيين ، ولا وجه إلى التعيين ، فتعين التفريق .

ولا اعتبار بسبب الوطء ، ملكا كان أو عقد نكاح ، فيحرم عليه وطء إحدى
الأختين بعقد زواج ، والثانية بملك يمين ، قال النخعي : إن كانتا أختين إحداهما
امراته - أي والثانية أمته - فوطيء الأمة منهما ، فليعتزل امرأته حتى تعتد
الأمة من مائه ^(٤) .

- **الصف الثاني : نكاح الحرة على الأمة :** وينكح الحر الحرائر ، ولا ينكح
الإماء إلا للضرورة ، قال النخعي : لا ينكح الحر الأمة إلا أن يخاف على
نفسه ^(٥) أي ولا يقدر على نكاح الحرة .

فإن نكح الحرة على الأمة فنكاحه صحيح ، ولكن هل يمسك الأمة أم
يفارقها ؟ روايتان عن النخعي : الأولى : يمسكها جميعاً ^(٦) . والثانية :
يفرق بينهما وبين الأمة ، إلا أن يكون لها منه ولد ، قال النخعي : إذا تزوج
الرجل الحرة على الأمة فرق بينه وبينها ، إلا أن يكون لها منه ولد ^(٧) .
أما إذا نكح الأمة على الحرة فنكاح الأمة باطل ، لقوله صلى الله عليه

(٢) ابن أبي شيبة ٢١٨/٢ ب

(٤) آثار محمد ٨١

(٦) آثار محمد ٧٠

(١) ابن أبي شيبة ٢١٨/٢

(٣) عبد الرزاق ١٦٢/٧

(٥) عبد الرزاق ٢٦٣/٧

(٧) ابن أبي شيبة ٢٠٩/١ والمغني ٥٩٩/٦

وسلم « لا تتزوج الأمة على الحرة » ^(١) قال النخعي : إذا نكح الرجل الأمة على الحرة فنكاح الأمة فاسد . ^(٢)

وإذا تزوج أمة وحرة في عقد واحد فسد النكاح ^(٣) ، لأنه لا يمكن تعيين أيتها التي تقدم نكاحها ، وتساوى تقدير تقدم نكاح الحرة مع تقدير تقدم نكاح الأمة ، فيصار إلى إبطال العقد .

- **الصنف الثالث : الكتابية الحربية :** يجوز للمسلم الزواج بالكتابيات ، قال الجصاص : روى ذلك عن جماعة من التابعين ، منهم : الحسن ، وإبراهيم ، والشعبي ، ولا نعلم عن أحد من الصحابة والتابعين تحريم نكاحهن ^(٤) ، سواء كان نكاحهن على حرة مسلمة أو أمة ، قال النخعي : لا بأس بنكاح اليهودية والنصرانية على الحرة ^(٥) وقال : إذا كانا يهوديين أو نصرانيين فأسلم الزوج ، فهما على نكاحهما ، أسلمت المرأة أو لم تسلم ^(٦) إلا إذا كانت الكتابيات حربيات ، فلا يجوز نكاحهن ، وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال : لا يحل ، وتلا قوله تعالى - في سورة التوبة ٢٩ - ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ . إلى قوله : ﴿ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ وحدث بذلك إبراهيم النخعي ، فأعجبه ^(٧) .

- **الصنف الرابع : المجوسية :** لا يحل وطء المجوسية ، لأن رسول الله كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام ، فمن أسلم منهم قبل منه الحق ، ومن أبى كتب عليه - أي الجزية - ولا تؤكل لهم ذبيحة ، ولا تنكح

(١) قال ابن حجر في الدراية ٥٧/٢ أخرجه الدارقطني من حديث عائشة مرفوعا ، وفيه مظاهر بن أسلم وهو ضعيف ، وأخرج الطبراني وعبد الرزاق وابن أبي شيبة مثله عن الحسن مرسلًا . أ ه .

(٢) آثار محمد ٧٠ (٣) ابن أبي شيبة ٢٢٩/١ ب .

(٤) أحكام القرآن ٣٣٣/١ (٥) آثار محمد ٧٤

(٦) آثار محمد ٧٥ (٧) تفسير القرطبي ٦٩/٣

منهم امرأة^(١) قال النخعي : لا يحل وطء المجوسية^(٢) وقال : فإن كانا مجوسيين ، فأسلم أحدهما ، عرض على الآخر الإسلام ، فإن أسلم كانا على نكاحهما الأول ، وإن أبي أن يسلم فرق بينهما^(٣) .

- **الصنف الخامس : المعتدة :** لا يجوز نكاح المعتدة حتى تنتهي عدتها ، فمن تزوجت في العدة ، فأتمت ثلاث حيض عند الثاني بانء من الأول ، قال النخعي : فيمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض ، بانء من الأول ولا تحتسب به لمن بعده^(٤) ، ولا يعتبر نكاح الثاني لها مشروعا ، بل هو نكاح باطل ، حتى لو طلقها لا يقطع عليها طلاقه ، وإن قدفها لم يجلد ولم يلاعن^(٥) ، ولكن يكون لها الصداق بما أصاب منها^(٦)

- **الصنف السادس : ما زاد على أربع :** للحر أن يتزوج أربع حرائر ، أو أربع زوجات مملوكات ، أو ثلاثا ، أو اثنتين^(٧) ، ولكن ليس المعبود أن يتزوج أكثر من حرتين أو مملوكتين^(٨) ، فإن أسلم الحر وعنده أكثر من أربع نسوة قال النخعي : يُمسك الأربع الأول^(٩) .

وتعتبر عدة الطلاق امتداداً للزوجية ، ولذلك لا يتزوج بخامسة حتى تنقضي عدة التي طلق ، فإن ماتت كان له أن يتزوج من يومه^(١٠) .

- **الصنف السابع : الزانية :** نكاح الزانية ابتداءً واستمراراً (ر : زنا / ٦) .

(١) أخرجه عبد الرزاق ٧٠/٦ وابن أبي شيبة ٢١٤/١

(٢) ابن أبي شيبة ٢١٢/١ (٣) آثار محمد ٧٥

(٤) البخاري ٤٠١/١١

(٥) آثار محمد ٧٣ وابن أبي شيبة ٢٢٥/١

(٦) عبد الرزاق ٢٠٩/٦

(٧) آثار محمد ٧٠ وآثار أبي يوسف ١٣٠

(٨) آثار محمد ٧٠

(٩) عبد الرزاق ١٦٢/٧ و ١٦٥٠

(١٠) ابن أبي شيبة ٢١٨/١ والمحلي ٢٩/١٠

(ب) اذن الزوجة : والمرأة إما أن تكون بكرة أو ثيباً ، والثيب : إما أن تكون في

عیال والیدها ، أو لا تكون في عیال والیدها .

فإن كانت بكرة يجوز للأب أن يزوجه دون أن يستأذنها ، سواء كانت في عیال أو لم تكن .

وإن كانت ثيباً في عیال فکذلك ، وإن كانت في غير عیال فلا یصح نکاحها حتی يستأذنها ، قال النخعی : البکر لا يستأمرها أبوها ، أما الثیب فإن كانت في عیال لم يستأمرها ، وإن لم تكن في عیال استأمرها (۱) وروی عبدة عنه أن نکاح الأب ابنته الصغیرة والكبیرة ، الثیب والبکر ، وإن کرها جائز علیهم (۲) ويمكن أن تحمل هذه الرواية على الأولى . ولا أعلم لهاتین الروایتین دليلاً .

وفي رواية ثالثة : لا تنکح البکر حتی تستأمر ، ورضاؤها بسکوتها ، وقال : هي أعلم بنفسها ، لعل بها عیباً لا یستطیع لها الرجال معه ، سواء أكان المزوج الأب أو غيره (۳) ويدل على ذلك السنة الصحيحة ، وهي قوله صلى الله علیه وسلم : لا تُنکح الأیم حتی تستأمر ، ولا البکر حتی تستأذن ، قالوا یا رسول الله کیف إذن ؟ قال : أن تسکت (۴) .

أقول : والراجح من هذه الروایات هي الرواية الأخيرة ، لاعتبارات : الأول : أن النخعی نفسه علل هذه الرواية ، والتعلیل یفید إراحة الظن إلى صحة الحكم والثبات علیه . والمعروف عند الفقهاء أن الحكم الذي ذكرت علته مقدم على الحكم الذي لم تذكر علته .

(۱) عبد الرزاق ۱۴۴/۶ وابن أبی شیبة ۲۰۸/۱ والمحلی ۴۵۹/۹ والمغنی

۴۹۲/۶ . (۲) المحلی ۴۵۹/۹ ونیل الأوطار ۱۲۹/۶ .

(۳) آثار محمد ۷۳ .

(۴) أخرجه البخاری ، ومسلم ، والترمذی ، والنیسائی ، وأبو داود ، کلهم في

النکاح .

- والثاني : أنه فرع عنها ، وثبوت تفريعه عنها يدل على ثبوتها عنه ،
وثباته عليها .

- الثالث : أنها موافقة للسنة ، والظن بالنخعي ألا يخالف السنة . :

والإجازة اللاحقة للزواج من المرأة لاتصحح العقد ، لأن رضاها شرط
من شروطه ، قال النخعي : إذا انكح المرأة الولي فلم ترخص ، ثم رضيت
بعد لم يصلح ذلك النكاح ، حتى يكون نكاح جديد (١) .

(ج) التفرير في المحل : في حالة التفرير في محل النكاح - الزوجة - يتحمل

الضرر من قام بعملية التفرير ، سواء أكانت المرأة نفسها أم أجنبي ،
وعلى هذا فإنه إذا جاءت الأمة فقالت : أنا حرة ، فولت أمرها رجلاً ،
فزوجها من رجل ، فولدت له أولاداً ، ثم ظهر عليها مولاه ، قال النخعي :
فكأك ولده على الأب ، لأنه لم يغره أحد .

أما إذا غره رجل ، فزوجها على أنها حرة ، فالفداء على من غره (٢)
وكذلك الصداق ، لقد سئل النخعي عن الرجل يتزوج الأمة على أنها حرة
قال : صدأقها على الذي غره (٣) .

وفي الحالة الأولى : القياس أن يكون فكأك ولده على الأم الغارة ،
ولكنها أمة لاتملك المال فسقط عنها .

وقال في رجلين تزوجا أختين ، فادخل كل واحد منهما على امرأة
صاحبه ، قال : لهما الصداق ، ويرجع الزوجان على من غرهما ، (٤)
ولا يقربها زوجها حتى تنقضي عدتها . (٥)

(١) ابن أبي شيبة ٢٣١/١ (٢) المغني ٥٢٢/٦ والمحلى ١٣٨/٨

(٣) عبد الرزاق ٢٨٠/٧ والمحلى ٣٨/١٠

(٤) ابن أبي شيبة ٢٢٩/١ ب والمغني ٥٤٦/٦ والمحلى ٥٠/٩

(٥) آثار محمد ٧٤

٣ - المهر :

(١) « المهر ومن لتكریم المرأة » ولذلك كره النخعی أن يكون المهر من الحقارة بحيث لا يُشعر بهذا التكریم ، فقال : أكره أن يكون المهر مثل أجر البغی ، ولكن العشرة دراهم والعشرين (١) .

واختلفت الرواية عن النخعی في أقل المهر .

ففي رواية : أنه عشرة دراهم وقد تقدمت .

وفي رواية ثانية : أن أقله عشرون درهما .

وفي رواية ثالثة : رطل من فضة ، فقد روى مغيرة عن النخعی قال :

السنة في النكاح الرطل من الفضة (٢) وفي مغنی ابن قدامة عنه أنه

رطل من ذهب (٣) وهو بعيد أو تصحيف ؛ نظراً لأن جميع طبقات المغنی

التي وصلتنا مليئة بالأخطاء .

وفي رواية رابعة : أربعون درهماً ، فعن الحكم بن عتيبة ، عن

النخعی ، قال : لا يتزوج الرجل على أقل من أربعين (٤) ، وروى ابن

أبي شيبة أنه كره أن يتزوج على أقل من أربعين (٥) .

ولعل منشأ هذا الاختلاف هو اعتبار حال الزوجين عسراً ويساراً ،

ويبقى المبدأ العام عند النخعی ما ذكرناه من أن المهر لا بد وأن يكون

مشعراً بالتكریم .

(ب) ما يجوز أن يكون مهراً : يصلح أن يكون مهراً في النكاح كل ما يصلح

أن يكون ثمنًا في البيع ، وتغتفر فيه الجهالة ما لم تفحش ، وتزول الجهالة

(١) عبد الرزاق ١٧٩/٦ (٢) المحلى ٤٩٥/٩

(٣) المغنی ٦٨٠/٦

(٤) المحلى ٤٩٥/٩ ونيل الأوطار ١٧٨/٦

(٥) ابن أبي شيبة ٢١٣/١ ب وتفسير القرطبي ١٢٩/٥

الفاحشة بذكر الجنس ، وعندئذ يجب الوسط منه ؛ لأن أمر النكاح مبني على المسامحة ، وعلى هذا لو نكحها على أن يحج بها صحت التسمية^(١) وإن تزوجها على سيف أو ثوب ولم يصفه ، صحت التسمية ، ووجب الوسط منه^(٢) كما يجوز أن يجعل عتق الأمة صداقها ، قال النخعي : لا بأس أن يجعل عتق الأمة صداقها^(٣) وقال : كانوا يكرهون أن يعتق أمته ثم يتزوجها ، ولا يرون بأساً أن يجعل عتقها صداقها^(٤) .

(ج) حلول المهر المؤجل : وإن تزوج على مهر عاجل وآجل ، لا يحل الآجل إلا بموت أو فرقة^(٥) .

(د) متى يدفع المهر : ويجوز للرجل أن يدخل على زوجته قبل أن يعطيها شيئاً من صداقها ، قال النخعي : لا بأس أن يدخل الرجل على امرأته قبل أن يعطيها شيئاً^(٦) ولكن الأفضل أن يعطيها شيئاً ، فقد كره النخعي أن يدخل بها ولم يعطها من صداقها شيئاً^(٧) .

(هـ) المهر إذا أن يكون مسمى ، أو يكون غير مسمى :

١ - فإن سمي المهر : فإن المرأة تستحق كل ما سمي لها من المهر بالدخول ، وتستحق نصفه الفرقة قبل الدخول ، إذا كان الرجل هو سبب هذه الفرقة ، ولا تستحق شيئاً منه إن كانت المرأة سبب هذه الفرقة ، قال النخعي : إن طلق زوجته في مرضه قبل أن يدخل بها ، فلها نصف المهر^(٨) ، وقال : كل فرقة جاءت من قبل الرجل فهي

(١) المغني ٦/٦٨٣ (٢) المحلى ٩/٥١٩

(٣) المحلى ٩/٥٠٦

(٤) عبد الرزاق ٧/٢٧١ والمحلى ٩/٥٠٦

(٥) المغني ٦/٦٩٣

(٦) المحلى ٩/٤٨٩ والمغني ٦/٧٢٠ وعبد الرزاق ٦/١٨٢

(٧) ابن أبي شيبه ١/٢١٤

(٨) آثار أبي يوسف ١٣٦ وعبد الرزاق ٧/٦٧ و ٦٨

طلاق ، ولها نصف المهر إن لم يدخل بها ، وكل فرقة جاءت من قبل النساء فليس لها شيء إذا لم يدخل بها (١) .

٢- أمّا إن لم يسم لها مهراً : فإنها تستحق مهر مثلها بالدخول ، فإن طلقها قبل الدخول فلها المنة ، وليس لها شيء من المهر ، قال النخعي - في الرجل يتزوج المرأة على حكمها - أي شرطها - قال - : النكاح جائز ، ولها صداق مثلها ، لا وكس ولا شطط (٢) وقال : إذا وهبت المرأة نفسها للرجل بشهود ، فقبلها الرجل ، فهو نكاح ، ولها مهر مثلها ، إلا أن ترى بأقل من ذلك ، وإن لم يقبلها ، أو لم يكن شهود ، فراق بينهما ، ولا عدة عليها (٣) ولا صداق لها إن لم يكن دخل بها ، فإن كان دخل بها ، فعليها العدة ، ولها الصداق (٤) بما أصاب منها ، وقال : إذا أسلمت المرأة ولها زوج يهودي أو نصراني ، ولم يسلم ، لا شيء لها ما لم يدخل بها (٥) .

(و) ما يستحق به المهر :

١- وتستحق المرأة المهر كاملاً بالدخول ، سواء أكان ذلك في نكاح صحيح أم فاسد ، أو سقط الحد لشبهة ، أما وجوب المهر في النكاح الفاسد فقد قال النخعي : من تزوج امرأة في عدتها ، ودخل بها ، وجب عليه الصداق بما أصاب منها (٦) وقال : من تزوج ذات محرم فدخل بها ، فإن لها الصداق (٧) كمن تزوج أخته من الرضاع ودخل بها (٨) .

(١) آثار أبي يوسف ١٣٨ . (٢) عبد الرزاق ١٤٠/٦ .

(٣) في الأصل « والعدة عليها » وهو خطأ .

(٤) آثار أبي يوسف ١٣٥ ور : عبد الرزاق ٧٧/٧ والمغني ٧١٣/٦ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢٣٠/١ . (٦) ر : عبد الرزاق ٢٠٩/٦ .

(٧) ابن أبي شيبة ٢٢٧/١ . (٨) عبد الرزاق ٢٠٦/٦ .

أما وجوب المهر في حالة سقوط الحد بشبهة، فإن من زُفّت إليه غير زوجته ، وجب لها الصداق بما أصاب منها ، ويكون صداقها على من غرة (ر : نكاح / ٢ ج) ، وقال - فيمن يطلق امرأته التي لم يدخل بها ثلاثاً ، ثم يراجعها ، وهي ترى أن له عليها رجعة ؛ ويصيبها ، قال : يفرق بينهما ، ولها مهر ونصف : ^(١) مهر . لما أصابها ، ونصف مهر لطلاقها قبل الدخول بها ، وقال فيمن يطلق زوجته المدخول بها ، ثم يطؤها وهو يرى أنه له عليها رجعة ، وليس له ذلك ، فلها الصداق كاملاً ^(٢) وإنما وجب لها المهر لأن الوطء عند النخعي لا يخلو من حد أو مهر ، فإذا سقط الحد وجب المهر . (ر : زنا / ٥) .

ولا فرق بين أن تكون الموطوءة بشبهة أجنبية ، أو من ذوات المحارم ^(٣)
٢- وتستحق المرأة المهر كاملاً بالخلوة الصحيحة بعد العقد ^(٤) .

٣- وتستحقه أيضاً بالاستمتاع بها بعد العقد ، سواء كان الاستمتاع بالنظر ، أو اللمس ودون الوطء ، قال النخعي : إذا أطلع منها على مالا يحل لغيره وجب الصداق وعليها العدة ^(٥) ؛ لأنه إذا وجب مهر بالخلوة فلا ينبغي بالاستمتاع أولى .

(ف) يجوز أن يكون البذل في الخلع أكثر من المهر ، ويجوز أن يكون أقل منه (ر : خلع / ٢) .

- مهر الأمة التي يشبت لها خيار العتق (ر : رق / ٤٧ هـ) .

- استرداد السيد المهر في حال نكاح عبده بغير إذنه (ر : نكاح / ١ ب)

(١) عبد الرزاق ٣٣٦/٦

(٢) ابن أبي شيبة ٢٢٥/١ ب (٣) المغني ٧٥١/٦ .

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٤٣٦/١

(٥) ابن أبي شيبة ٢١٨/١ والمحلى ٤٨٤/٩ والمغني ٢٢٧/١

٤ - انعقد :

لابد من أن يتوفر في عقد النكاح الصيغة ، ويدخل في ذلك : الشروط ،
والعاقدان ، والشهود .

(١) الصيغة : ينعقد النكاح بلفظ النكاح إذا تلاق فيه الإيجاب مع القبول بصيغة تدل على التنجيز ، وهذا وإن لم نعثر فيه على نص عند النخعي إلا أنه قاعدة عامة في جميع العقود ؛ كما ينعقد بكل لفظ يدل على التملك - كما يظهر - لأن النخعي أجاز النكاح بلفظ الهبة ، فقال : إذا وهبت المرأة نفسها للرجل ببينة ، فدخل بها ، فلها مثل صداق امرأة من نسايتها ، وإن طلقها قبل أن يدخل بها ويفرض ، فلها المتعة (١) .

وإذا اشتملت صيغة عقد النكاح شرطاً فاسداً فالنكاح صحيح ، والشرط لاغ ، إلا شرط الطلاق والتحليل ، ففي الطلاق قال النخعي : كل شرط في نكاح فالنكاح يهدمه . إلا الطلاق (٢) كما إذا شرطت ألا ينكح ولا يتسرى ، وأشباهه ، إلا أن يقول : إن فعلت كذا وكذا فهي طالق ، فإن ذلك يلزمه (٣) أما شرط التحليل كما إذا نكحها ليحلها لزوجها ، فإن هذا الشرط مفسد للعقد (ر : طلاق / ٩) .

(ب) العاقدان : يشترط في العاقلين اللذين يباشران عقد النكاح :

١ - الذكورة : قال النخعي : ليس للنساء من العقد شيء (٤) وقال : ليس العقد بيد النساء ، إنما العقد بيد الرجال (٥) ، ولا يشترط أن يكون العاقد ولياً للمرأة ، ولكن لابد له من إذن الولي ، ولا يكفي

(١) عبد الرزاق ٧/٧٧

(٢) عبد الرزاق ٦/٢٢٥ و ٨/٥٦ وابن أبي شيبة ١/٢١٦ والمحلى ٩/٥٧١

(٣) عبد الرزاق ٦/٢٢٥ وينكح : أى يتخذ عليها ضرة ، ويتسرى : أى يتخذ معها سرية .

(٥) ابن أبي شيبة ١/٢٠٨

(٤) عبد الرزاق ٦/٢٠٠

إذن المرأة له بالنكاح ، ولا إذن أمها ، أو أحد من نسائها ، قال النخعي : لا نكاح إلا بولي ، فإن لم يكن فالسلطان ^(١) ، وقال : لاتنكح المرأة إلا بإذن وليها ^(٢) ، وقال : لا تزوج المرأة المرأة ^(٣) .

ولو أوصى الولي قبل وفاته بأن يكون الولي في نكاح ابنته فلاناً ، فلا عبرة لو وصيته تلك ، ويكون وليها من عينه الشرع ولياً . لأن الولاية في النكاح لاتستفاد بالوصية ^(٤) عند النخعي .

٢ - العقل والبلوغ : لأن المجنون لاتنفذ تصرفاته القولية على نفسه ، ولا على غيره ، ولكن إن غاب عقله بمعصية ، كشرب الخمر ، اعتُبر كانه موجود العقل ، ويؤخذ بتصرفاته القولية على نفسه فقط ، قال النخعي - في السكران يتزوج قال - : يجوز عليه كل شيء صنعته ^(٥) . وأما البلوغ ، فلأن الصغير محجور عليه ، فلا يجوز عقده لنفسه : فكيف بجوز لغيره ؟ (ر : حجر / ٢٢١) .

٣ - الاسلام اذا كانت الزوجة مسلمة لأنه لا ولاية لكافر على مسلم ، وعلى هذا الإجماع ^(٦) .

(ج) الشاهدين : لا ينعقد النكاح إلا بشاهدين ^(٧) رجلين فإن شهد رجل وامرأتان لم ينعقد النكاح ^(٨) قال النخعي : لاتجوز شهادة النساء مع الرجال في النكاح ^(٩) فإن تزوج رجل بشهادة نسوة قال النخعي ، يفرق بينهما ، وإن اطلع عليه ، كانت عقوبة ^(١٠) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٠٧/١ ب وعبد الرزاق ٢٠٠/٦ .

(٢) المحلى ٤٥٤/٩ ور : ٥١٢ (٣) ابن أبي شيبة ٢٠٨/١ .

(٤) المغنى ٤٦٣/٦ (٥) آثار محمد ٧٨ .

(٦) المغنى ٤٧٢/٦ (٧) المغنى ٤٥٠/٦ .

(٨) المغنى ٤٥٢/٦ .

(٩) عبد الرزاق ٣٢٩/٨ المحلى ٣٩٧/٩ المغنى ١٤٩/٩ .

(١٠) عبد الرزاق ١٩٩/٦ .

۵ - آنکحة الکفار :

آنکحة الکفار تتعلق بها أحكام النکاح ، الصحيح وأجاز طلاق الکافر (۱) .

۶ - آداب المعاشرة الزوجية :

(۱) القسم بين لزوجات : ۱ - إذا كان للرجل عدد من الزوجات الحرائر وجب عليه العدل بينهن في المبيت والنفقة ، لا فضل لواحدة منهن على غيرها ، سواء كانت مسلمة أو كافرة ، قال النخعي فيمن تزوج كتابية على مسلمة هما في القسم سواء (۲) وقال : لا فضل للزوجة المسلمة على الكتابية في القسم (۳) .

۲ - أما إذا كان بعض نسائه حرائر ، وبعضهن إماء ، فللحرة منهن في المبيت ضعف ما للأمة قال النخعي : إذا تزوج الحرة على الأمة قسم للأمة يوماً وللحرة يومين (۴) .

۳ - وإذا تزوج بکراً وله زوجة أخرى ، عليه أن يخص البکر بسبع لیل يبيت عندها ، ثم يقسم ، وإن تزوج ثيباً خصها بثلاث لیل عندها ثم يقسم ، ولا يحاسبها بها (۵) .

(ب) العزل عن الزوجة : ولا يجوز العزل عن الحرة إلا بإذنها ، ويجوز عن الأمة بغير إذنها (ر : عزل) .

(۱) المغنی ۶/ ۶۳۷ . (۲) ابن أبی شیبة ۱/ ۲۱۰ .

(۳) المحلی ۱۰/ ۴۱ المغنی ۷/ ۳۶ .

(۴) ابن أبی شیبة ۱/ ۲۰۹ ب وآثار محمد ۷۰ المحلی ۱۰/ ۶۶ .

(۵) المحلی ۱۰/ ۶۴ وابن أبی شیبة ۲/ ۲۲۱ ب والمغنی ۷/ ۴۴ .

(ج) التحكيم في الشقاق : إذا استحكم الشقاق بين الزوجين ، فحكما حكما ، فالحكمان حاكمان ، ولهما أن يفعلا مايريان من جمع وتفريق بعوض وبغير عوض ، ولا يحتاجان إلى توكيل الزوجين ، ولا رضاهما ^(١) .

(د) الهجر : وإذا اضطر الزوج إلى هجر زوجته تأديبا ، فإن الهجر لا يغني أكثر من ترك الوطء ، ولا بأس أن يبقى معها في فراش واحد ^(٢) .

٦- نكاح زوجة المفقود . (ر : مفقود / ٢ ج ١) .

- انحلال عقد النكاح بطلاق ، أو فسخ . (ر : طلاق) أو موت الزوجة (ر : ميت / ٣ ب) .

- فساده بقصد التحليل (ر : طلاق / ٩) .

- نكاح العبد المطلقة ثلاثا بغير إذن سيده لا يحلها لزوجها الأول . (ر : طلاق / ٩) .

- ثبوت النسب بالنكاح (ر : نسب / ١١ أ) .

- إباحة عقد النكاح للمحرم (ر : حج / ٣ و ٩) .

- نكاح الأم يسقط حقها في الحضانة (ر : حضانة) .

- إباحة الغناء والدف في النكاح (ر : موسيقى) .

* نكول :

- الحكم بنكول المدعى عليه عن اليمين (ر : قضاء / ٢ د) .

(١) المغني ٤٩/٧ ور : محلي ٨٨/١٠

(٢) تفسير ابن كثير ٢٥٨/٢ ط دار المعجب

نماء :

- نماء الوديعة للودع . (ر : وديعة / ٢) .
- نماء الرهن رهن معه . (ر : رهن / ٣ ب) .

* نهبة :

انظر انتهاب .

* نهـر :

الفصل بين الإمام والمأموم بنهر (ر : صلام / ٢٠ و ١) .

فـوم :

- انتقاض الوضوء بالنوم (ر : وضوء / ٦ ز) .
- استحباب الوضوء للجنب إذا أراد النوم (ر : جنباية / ٢) .
- وجوب غسل اليدين عند النهوض من النوم (ر : نجاسة / ١ ي) .
- كراهته قبل صلاة العشاء واستحبابه بعدها (ر : سمر) .
- عدم وقوع طلاق النائم (ر : طلاق / ٤ ج ١) .

* نياحة :

- النوح من المعاصي ، ويحرم الاستئجار عليه . (ر : إجارة / ٣ ب ٣) .

* نيئة :

- اشتراط النية لصحة العبادات كالصلاة (ر : صلاة / ٧) والصيام (ر : صيام / ٤ آ) .
- اشتراط تبين النية لصيام الفرض ، دون النفل . (ر : صيام / ٤ آ) .
- دور النية في كنايات الطلاق . (ر : طلاق / ٦ ب ٢) .
- لا عبرة بالنية مع صريح العبارة . (ر : طلاق / ٦ آ ٢) .

[ه]

* هاشمة :

تعريفها ، وما يجب فيها . (ر : جناية / ٣ ب ٢) .

* هبة :

الهبة هي : تملك في الحياة بغير عوض .

وسيتناول الحديث :

١ - الواهب ، والموهوب له .

٢ - الشيء الموهوب .

١ - اتواهب والموهوب له :

(١) جوائز السلطان : تورّع بعض العلماء عن أخذ جوائز السلطان وصِلاتِهِ ، ولكن النخعي قد تسامح في أخذها ؛ لأنه يرى أن هذه الأموال التي في يد السلطان هي أموال الأمة ، ولكل إنسان فيها حق ، بقطع النظر عن مصدرها ، ولذلك كان هو يقبل جائزة السلطان ، فقد روى الأعمش عن إبراهيم أنه ركب إلى عامل فأجازه ، وحُمل على دابة فقبلها (١) وعن حماد ، عن إبراهيم : أنه خرج إلى زهير بن عبد الله الأزدي - وكان عاملاً على حلوان العراق - فطلب جائزته هو وذوّر الهمداني ، فأجازهما (٢) وقال : لو أتيت عاملاً فأجازني لقبلتُ منه ، إنما هو بمنزلة

(٢) آثار محمد ١٤٩

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٦/١

بيت المسال ، يدخله الخبيث والطيب ^(١) ، وكان يفتى بقبول جائزة السلطان ، ويقول : خذ من السلطان ما أعطاك ^(٢) . وسأله منصور بن المعتمر قال : قلت لإبراهيم النخعي : عريف لنا يهبط ، ويصيب الظلم ، فيدعوني فلا أجيبه ؟ فقال إبراهيم : الشيطان عرض بهذا ليوقيع عداوة ، وقد كان العمال يهبطون ويصيبون ، ثم يدعون فيجأبون ، قلت له : نزلتُ بعامل فنزلني وأجازني ، قال : اقبل . قلت : فصاحب ربا ؟ قال : اقبل ما لم تره بعينه ^(٣) ، وعن حماد قال : قال النخعي : لا بأس بجوائز العمال ، قال : قلت : فإذا كان العاشر أو مثله ؟ قال : إذا كان ما يعطيك لم يكن شيئا غصبه بعينه مسلما أو معاهدا فاقبل ^(٤) ، وقال : إذا أتاك البريد في أمر معصية فلا خير في جائزته ، وإذا أتاك بأمر ليس به بأس ، فلا بأس بجائزته ^(٥) .

ومما تقدم من النصوص التي نقلناها عن النخعي نرى أنه كان يشترط في قبول هدية السلطان شرطين :

الأول : ألا يتعين ما يُعطاه حراماً ، وهذا واضح من قوله في جائزة صاحب الربا - : اقبله ما لم تره بعينه .

الثاني : ألا يكون فيها مصانعة عن دين الله ، وصدد عن سبيل الله وقول الحق ، وهذا ظاهر في قوله : « إذا أتاك البريد في أمر معصية فلا خير في جائزته ، وإذا أتاك بأمر ليس به بأس ، فلا بأس بجائزته » .

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٦/١ . (٢) المحلى ١٥٣/٩

(٣) المحلى ١٥٧/٩ وعبد الرزاق ١٥١/٨ وفيه : اقبل ما لم تأمره أو تعينه . ولعله تصحيف ، لأن مافي المحلى يوافق مافي آثار محمد ١٤٩ « إذا كان ما يعطيك لم يكن شيئا غصبه بعينه مسلما أو معاهدا فاقبل . وهبط : أخذ مرة بعد مرة بغير حق .

(٤) آثار محمد ١٤٩ (٥) ابن أبي شيبة ٢٧٦/١

(ب) هبة الأب : وإذا كان الواهب أباً لأولاده فعليه أن يُسوِّي بينهم فيما يعطيهم من الهبة ^(١) ، فقد كان النخعي يقول : كانوا يحبون أن يعدل الرجل بين ولده ، حتى في القُبلة ^(٢) .

(ج) هبة أحد الزوجين للآخر ، أو أحد الرحم المحرمة لرحمه : تتميز هبة أحد الزوجين لزوجيه ، أو أحد الرحم المحرمة لرحمه بأمرين :

١- أنها لا رجعة فيها : فإذا كان الواهب زوجاً لزوجته ، أو أحدَ الرِّحم المحرمة لرحمه ، لم يصحَّ له الرجوع في هبته ، قال النخعي : هبة الرجل لامرأته ، والمرأة لزوجها جائزة ^(٣) ، قال ابن حجر : أي لا رجوع فيها ^(٤) . وقال : إذا وهب الرجل لذي الرحم هبةً فليس له أن يرجع فيها ^(٥) ، وقال : الزوج والمرأة بمنزلة القرابة ؛ أيهما وهب لصاحبه فليس له أن يرجع فيه ^(٦) .

- هبة المرأة صداقها لزوجها في مرض الموت (ر : إبراء) .

٢- عدم اشتراط القبض إذا كان في عياله : فإذا كان ذو الرحم الموهوب له في عيال الواهب ، أو كان زوجاً ، فلا يشترط القبض لإمضاء الهبة ، قال النخعي : ليس بين الزوجين حيازة إذا وهبت له أو وهب لها ^(٧) ، وقال : الرجل يهب لامرأته أو بعض ولده ، وقد أدرك وهو في عياله : إن ذلك جائز إن كان قد علم به ، وإن لم يقبض ذلك الموهوب له ^(٨) وعلى هذا إذا لم يكن في عياله فالهبة لاتتم إلا بالقبض ، قال

(١) المحلى ١٤٣/٩ (٢) ابن أبي شيبة ١٧٩/٢

(٣) البخارى ١٤٤/٦ وعبد الرزاق ١١٣/٩ والمغنى ٦٢٢/٥

(٤) فتح البارى ١٤٤/٦

(٥) آثار أبى يوسف ١٦٣ وعبد الرزاق ١٠٧/٩ والمغنى ٦٢١/٥ والمحلى

(٦) آثار محمد ١٢٢ (٧) ١٣٠/٩

(٨) آثار أبى يوسف ١٦٤ (٧) عبد الرزاق ١١٦/٩

النخعي : الهبة لا تجوز قبل أن تقبض ^(١) ومعنى جائزة : ماضية ، كما تقدم .

(د) الهبة لأجنبي : أما إذا كان المهدى إليه من غير الزوجين : أو الرحم المحرمة : فإن الهبة لا تتم إلا بالقبض ، قال النخعي : الهبة لا تجوز قبل أن تقبض . ويصح الرجوع بها ما كانت قائمة ، إلا أن يدفع الموهوب له إلى الواهب هبة تماثلها ، أو تفوقها ، أو تقل عنها ثواباً عليها ، ويرضى الواهب بذلك ، فلا يحق له الرجوع في الهبة ، قال النخعي : من وهب لغير ذى رحم فهو أحق بهبته ، فإن أبت بها - قليلاً أو كثيراً - فرفض ، فليس له أن يرجع في هبته ^(٢) .

ويكره للرجل أن يهب هبة لينال ما هو أفضل منها ، قال النخعي - في تفسير قوله تعالى في سورة المدثر ٦ - : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ : لا تعط شيئاً لتصيب أفضل منه ^(٣) .

(هـ) هبة السيد لأم ولده : إذا كان الواهب السيد لأم ولده فإن النخعي أقام أم الولد مقام الزوجة في خصلة دون خصلة . أما الخصلة التي أقامها فيها مقام الزوجة فهي عدم اشتراط قبض ؛ إذ أن الهبة تتم في حقها عند النخعي دون قبض ، وإنما يكفى فيها العلم ؛ لأنها تعيش في عيال سيدها وهذا يدل عليه قول النخعي في الرجل يهب لأم ولده جائزة ^(٤) . أما الخصلة التي لم يقيمها فيها مقام الزوجة فهي : أنه يجوز للسيد أن يعود في هبته لها ما كانت قائمة ، بخلاف الزوجة ، روى حماد ، عن إبراهيم قال : إذا أحرزت أم الولد شيئاً في حياة سيدها فمات سيدها

(١) عبد الرزاق ١٠٧/٩ ور : المغني ٥٩١/٥ و ٥٥٤

(٢) المحلى ١٣٠/٩ وعبد الرزاق ١٠٧/٩ والمغني ٦٢١/٥

(٣) المحلى ١١٨/٩ . وتفسير ابن كثير ٢٩٠/٧ (ط الشعب) .

(٤) ابن أبي شيبة ١٧٨/٢ ب

فهو لها وقد عتقت ، فإن انتزع الميث شيئاً ، أو أوصى بشيء ، فما كانت
أحرزت في حياته تصنع به ما شئت ^(١) .

(و) هبة العبد : وتجاوز هبة العبد في الشيء القليل ، ومما فضل عن حاجته ،
قال النخعي : لا بأس أن يكافيء العبد أصحابه ، وأن يتصدق من
الفضل ^(٢) وقد حدّد ذلك النخعي بما دون الدرهم ، فقال : يتصدق
العبد بما دون الدرهم ^(٣) .

- هبة الصغير والمجنون (ر : حجر / ١١) .

- هبة من ضربها الطلق (ر : حامل / ٢) .

- هبة المريض مرض الموت من الثلث (ر : حجر / ١) .

٢ - الشيء الموهوب :

(أ) هبة المشاع : تجوز هبة الجزء المشاع من الشيء ، قال ابن حزم -
حاكياً مذهب النخعي في ذلك - : هبة جزء مسمى منسوب من الجميع ،
كثلث وربيع ، أو نحو ذلك من المشاع ، والصدقة به ، حسنة للشريك ،
ولغير الشريك ، وللغني والفقير ، فيما ينقسم وفيما لا ينقسم ، كالحيوان
أو غيره ^(٤) كما يجوز أن يهب أمة ويستثنى مافي بطنها ؛ لأنه تبرع
بالأم دون مافي بطنها ^(٥) .

(ب) اما هبة المنافع : فكما إذا قال : سكني هذه الدار لك عمرك ، كان له
أخذها ، أي وقت أحب ؛ لأنه هبة المنافع ، والمنافع إنما تستوفي بمضي
الزمان شيئاً فشيئاً ، فلا تلزم إلا في قدر ما قبضه منها ، واستوفاه

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٥/١ ب

(٤) المحلى ١٤٩/٩ .

(١) ابن أبي شيبة ١٧٨/٢ ب

(٣) ابن أبي شيبة ١٣٥/١ ب

(٥) المغني ٥٩٩/٥

بالسكنى ، وللمُسْكِن الرجوع متى شاء ، وأيهما مات بطلت الإباحة^(١) .
(ج) هبة الولاء : . (ر : إرث / ١ ج ٢) .

* هجر :

- كيف يكون هجر الزوجة (نكاح / ٦ آ ٤) و (نكاح / ٦ د) .

* هجير :

- صلاة الهجير (ر : صلاة / ٢٣ و) .

* هلى :

الهدى : ما يُهدى إلى الكعبة المشرفة .

١ - المهدى :

قد يكون الهدى نافلة ، كما إذا قال : فرسى هذا هدى للكعبة .
وقد يكون واجباً ، كما فى هدى الآفاق القارن (ر : حج / ٤ ج) والمتمتع
(ر : حج / ١٢ ب ٣) وهدى من أحصر . (ر : حج / ١٦ ج) وهدى
الجزاء فى الحج . (ر : حج / ١٧) . ويجب الهدى على من أفسد عمرته .
(ر : عمرة / ٣) .

٢ - الشيء المهدى :

يرى النخعى أن هدى الكعبة يجب أن يكون مما ينتفع به الفقراء ؛ لأن
الكعبة لا تفعل بالهدى شيئاً ، فإذا أهدى إليها شيئاً مما لا ينتفع به الفقراء
استبدله بالقيمة ، وانفق قيمته على فقراء الحرم ، فقد سئل عن قال :
هو يهدى سارية من سواري المسجد قال النخعى : يهدى ثمنها^(٢) ، وقال

(٢) ابن أبى شيبه ١/١٥٨ ب

(١) المغنى ٥/٦٢٩

فيمَن قال : مملوكه هدى ، يَهْدِي قيمته ^(١) (ر : أيضًا حج / ١٨) و (نذر / ٤)

٣ - مصارف الهدى :

مصرف الهدى : الفقراء والمساكين ، قال النخعي : إذا أهديت إلى البيت شيئاً فاجعله في الطيب الذي تطيب به ^(٢) أي في الفقراء الذين تطيب نفسك .

٤ - مكان ذبح الهدى :

- انظر : حج / ١٧ هـ .

٥ - تقليد الهدى هو نصب للاحرام :

- انظر : حج / ٢٢ آ .

* هديّة :

الهدية : تمليك في الحياة بغير عوض ، للتقرب إلى المهدى إليه .

- أحكامها : انظر : هبة .

* هِرّة :

- انظر : سنور .

* هزل :

- طلاق الهازل . (ر : طلاق / ١٢٦) .

- خلع الهازل . (ر : خلع / ١) .

(١) ابن أبي شيبه ١٥٨/١ ب

(٢) عبد الرزاق ٢٤/٥

* هلاك :

- هلاك المرهون . (ر : رهن / ٥٣) .
- هلاك الزكاة . (ر : زكاة / ٢٦) .
- هلاك المبيع . (ر : بيع / ١ ط) .
- هلاك الموصى به (ر : وصية / ٥٤) .

* هنيان :

- تعريفه ، وحل لبسه للمحرم . (ر : حج / ٣ و ١) .

* هوى :

- صرف الزكاة إلى أهل الأهواء . (ر : زكاة / ٢٠ هـ) .

[و]

* واجب :

- نذر الواجب لا يصح . (ر : نذر / ٣) .

- الاستئجار على الواجبات . (ر : إجارة / ٣ ب ٣) .

* وتر :

- وقت الوتر . (ر : صلاة / ٥ و) .

- صلاة الوتر . (ر : صلاة / ٥٢) .

- الشك في صلاة الوتر (ر : صلاة / ١٠ ، ١١) .

* وجه :

- كراهة ضرب الوجه بالمساء في الوضوء . (ر : وضوء / ٣ ب) .

- كره النخعي ضرب الوجه ^(١) في التغيرير .

- وكره وسم الدابة وضربها في وجهها (ر : وسم) .

- فرضية غسل الوجه في الوضوء (ر : وضوء / ٣ ب) .

- حكم تغطية المحرم بحج أو عمرة وجهه (ر : حج / ٣ و ١) .

* ودج :

- فرى الودجين في الذبح (ر : ذبيحة / ٥) .

* وديعة :

الوديعة : هي المال المدفوع إلى الغير ليحفظه بلا عوض .

وسيتناول الحديث :

١ - ضمانها .

٢ - استفادة المودع لديه منها .

٣ - موت المودع لديه .

١ - ضمانها :

الوديعة : أمانة ، فإذا تلفت بغير تفريط من المودع عنده ، فليس عليه ضمان ، سواء ذهب معها شيء من مال المودع عنده أم لم يذهب .^(١)

قال النخعي : ليس على صاحب العارية ضمان ، ولا على صاحب الوديعة ضمان إلا أن يخالف^(٢) وقال : إذا خالف المستودع غير ما أمر به ضمن^(٣) .

٢ - استفادة المودع لديه منها :

ولا يحل للمودع عنده الاستفادة بشيء من منافع الوديعة ، ولا أخذ زوائدها ، قال النخعي : إن كان فيه فضل لا يحل له الفضل^(٤) .

٣ - موت المودع لديه :

وإن مات ، وعنده وديعة قائمة بعيثها ، فإنها ترد لصاحبها ، وتكون أول حق يُلدأ به في تركة الميت بعد تجهيزه وتكفينه ، قال النخعي - في الرجل يموت وعنده الوديعة - : يبدأ بالوديعة^(٥) فتقدم على الدين^(٦) ، ولكن إن مات وثبت أن عنده وديعة لم توجد بعيثها فهي دين يغرم من تركته ، فإن كان

(٢) عبد الرزاق ١٧٩/٨

(١) المغني ٦/ ٣٨٢

(٤) عبد الرزاق ١٨٣/٨

(٣) عبد الرزاق ١٨٣/٨

(٥) ابن أبي شيبة ٢٧٣/١ وآثار محمد ١٣٣

(٦) المغني ٦/ ٣٩٣

عليه دينٌ سواها فهي والدين سواء، فإن وفّت تركته بهما ، والأُ اقتسماها بالحصص^(١) قال النخعي : الوديعة بمنزلة الدين إذا لم تعرف^(٢) (ر : تركة / ١٢) .

٤ - وإن قال البائعُ للمُشتري : خذ المبيع ، فقال : اتركه حتى آتيك بالثمن فهو وديعة (ر : بيع / ١ ط .) .

* ورس :

- كراهة وضع الورس في كفن الميت وطيبه . (ر : ميت / ٤) .

* وسق :

- الوسق : ستون صاعا^(٣) . و (ر : زكاة / ١٤ ب)

* وسم :

- كره النخعي أن توسم الدابة في وجهها ، وأن يضرب الوجه^(٤) فقد روى مُغيرة عنه أنه قال : يكره أن توسم العجماء على خدّها ، أو تلطم ، أو تجرّ برجلها إلى مذبحها^(٥) .

* وسمة :

- جواز الاختِصاب بالوسمة (ر : خضاب) .

* وسوسة :

- الوسوسة من الشيطان ، ولا ينتقض بها الوضوء . (ر : وضوء / ٥٧) .

(١) المغنى ٣٩٣/٦ ور : اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٥٢

(٢) عبد الرزاق ١٨٣/٨

(٣) ابن أبي شيبة ١٣٣/١ ب وعبد الرزاق ١٤٣/٤ والاموال ٥١٧ .

(٤) آثار محمد ١٥١

(٥) ابن أبي شيبة ٢٧٠/١ ب

• وصاية :

- انظر : ولاية .

• وصية :

الوصية هي : تمليك مضاف لما بعد الموت ، وسيكون الحديث فيها عن :

١ - حكم الوصية

٢ - الموصى .

٣ - الموصى له .

٤ - المال الموصى به .

٥ - تغيير الوصية .

٦ - إثبات الوصية .

٧ - الوصى القائم على تنفيذ الوصية .

١ - حكم الوصية :

(١) كانت الوصية واجبة قبل أن تنزل المَوَارِيثُ ، قال النخعي : « كانوا يكرهون أن يموت الرجل قبل أن يوصى ، قبل أن تنزل المَوَارِيثُ ^(١) فلما نزلت الموارِيثُ نُسِخَ الوجوب ^(٢) إلا على من عليه حقوقٌ بغير بَيِّنَةٍ ، أو أمانة بغير إَشْهَادٍ ^(٣) ، لأن في الوصية ضياعاً للحقوق ، والحفاظ عليها واجب ، فقد ذكر لنا إبراهيم أن زُبَيْراً وطلحة كانا يشددان في الوصية على الرجال ، فقال : ما كان عليهما ألا يفعلا ، توفي رسول الله فما أوصى ، وأوصى أبو بكر ، فإن أوصى فحسن ، وإن لم يوص فلا بأس ^(٤) .

(١) ابن أبي شيبة ١٧٨/٢ . (٢) المحلى ٣١٢/٩

(٣) مفنى ٢/٦

(٤) عبد الرزاق ٥٧/٩ وتفسير القرطبي ٢٦٠/١

(ب) فإن كان ماله قليلاً استُحِبَّ له ألا يوصى بشيء منه ، لقوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص : « إن تركتَ ولذلك أغنياء خيراً من أن تتركهم عالة يتكففون الناس »^(١) وحدُّ القليل ألف وخمسمائة درهم^(٢) فإن كان معه أكثر من ذلك فإن شاء أوصى ، وإن شاء لم يوص .

٢ - الموصى :

تجوز وصية الإنسان العاقل في ماله ذكراً كان أو أنثى إذا كان صغيراً مميزاً أو كبيراً قال النخعي : « تجوز وصية الصبي في ماله في الثالث فما دونه »^(٣) وجوازها من الصبي المميز لأنها تصرف تمخض نفعاً للصبي ، فصيح منه ، كالإسلام والصلاة ، وذلك لأن الوصية صدقة يحصل ثوابها له بعد غناه عن ملكه وماله ، فلا يلحقه ضرر في عاجل دنياه ولا أخراه .
وفي رواية أخرى : لا تجوز وصية الغلام حتى يحتلم^(٤)

٣ - الموصى له :

(١) الوصية لكافر : تجوز الوصية للكافر ، قال النخعي : الوصية لليهودي والنصراني والمجوسي جائزة^(٥)

(ب) الوصية لوارث : كما تجوز الوصية لأحد الورثة إذا أجاز ذلك بقية الورثة ، ولم يرجعوا عن إجازتهم بعد موت الموصى . قال النخعي : إذا أوصى الرجل الوصية لوارث ، فأجاز الورثة قبل أن يموت ، ولم ترجع

(١) فأخرجه البخاري في الفرائض باب ميراث البنات .

(٢) تفسير الطبري ٣٩٥/٤ وطرح التثريب ١٨٨/٦ والمغنى ٣/٦ وفي تفسير الطبري وطرح التثريب من ألف الى خمسمائة .

(٣) ابن أبي شيبة ١٧٧/٢ والمحلى ٣٣٠/٩ والمغنى ١٠١/٦

(٤) المحلى ٣٣١/٩ (٥) ابن أبي شيبة ١٧٥/٢ ب

الورثة بعد موته ، فهي على رأس أمرهم ^(١) ، وتحمل وصية النخعي لإحدى زوجاته على ذلك ، يعنى أنه أوصى لها بإجازة الورثة ، فقد حدث عمر بن عمرو الأزدي : قال حدثتني خالتي - وكانت امرأة إبراهيم - قالت : أوصى إلى إبراهيم بشيء من وصيته ^(٢) .

٤ - المال الموصى به :

(١) الوصية بالثلث :

١ - إذا أراد المسلم أن يوصى فلا يجوز له أن تتجاوز وصيته ثلث ماله ، قال النخعي : ليس للميت من ماله إلا الثلث ^(٣) ، والوصية بما دون الثلث هو الأفضل ، لأن السلف كانوا يقولون : الذى يوصى بالخمس أفضل من الذى يوصى بالربع ، والذى يوصى بالربع أفضل من الذى يوصى بالثلث ^(٤) قال النخعي : لأن أوصى بالخمس أحب إلى من أن أوصى بالربع ، وإن أوصى بالربع أحب إلى من أن أوصى بالثلث ، ومن أوصى بالثلث لم يترك شيئاً ^(٥) .

٢ - ويدخل فى الثلث كل ما أوصى به الميت سواء كان واجباً عليه حال حياته ، ككفارة اليمين والنذر وغير ذلك ، أو لم يكن واجباً عليه حال حياته ، كإعطاء الفقراء والمساكين ، ونحو ذلك ، قال النخعي - فى الرجل يوصى بشيء واجب عليه ، حج ، أو كفارة ظهار ، أو يمين ، أو شبه هذا - : هو من الثلث ^(٦) وقال : ما أوصى به الميت من وصية كانت عليه أو صوماً أو نذراً أو كفارة يمين ، فهو من الثلث إلا أن يشاء الورثة ^(٧) وذكر ابن حزم أن النخعي منع من الوصية

(١) ابن أبى شيبة ١٧٥/٢ (٢) ابن أبى شيبة ١٧٥/٢ ب .

(٣) ابن أبى شيبة ١٧٥/٢ (٤) آثار أبى يوسف ١٧٢

(٥) ابن أبى شيبة ١٧٧/٢ ب والمغنى ٥/٦ و : : عبد الرزاق ٦٧/٩

(٦) عبد الرزاق ٩٥/٩

(٧) آثار محمد ١١٤ والمغنى ١٢٨/٦

بالحج ^(١) لأنه عبادة بدنيه كالصلاة ، فلا يقوم به الورثة ، ويدخل في الثلث أيضا تدبير عبده ، قال النخعي : المُدَبَّرُ من الثلث ^(٢) .
و (ر : نذر / ٤ د) و (زكاة / ٢٤) و (حج / ١ و) .

٣ - وإن أوصى بشيء معين ، وشيء غير معين ، قدم الشيء المعين ، وينفذ من غير المعين ما يتسع له الثلث ، فإن قال : أعطوا هذا العبد بعينه - لفلان - وأعطوا فلانا كذا وكذا - أي العشر والرابع - بُدِيَءَ بهذا الذي بعينه من الثلث ^(٣) فإن لم يتسع الثلث لهذا الشيء المعين وبقيّة الوصايا ، تنفذ الوصية في الشيء المعين ، ويعطى مابقى من الثلث للموصى لهم به ، قال النخعي : في الرجل يوصى للرجل بعبد بعينه ، ويوصى لآخر بثلاث ماله ، يعطى هذا العبد ، ويعطى هذا مابقى إن بقي شيء ، وإن أوصى لهذا بمائة درهم ، ولهذا بثلاث ماله ، أعطى هذا مائة ، والآخر مابقى ^(٤) .

(ب) الوصية بأكثر من الثلث : وإن أوصى بأكثر من الثلث ، وفيها عتاقة ، بدىء بالعتاقة ^(٥) إذا سمى مملوكا معيناً ، وكان العتق مُنْجِزاً ، وإن لم يكن فيها عتاقة ، ولكن فيها وصايا مسماة ، بُدِيَءَ بالوصايا المسماة ، فقد سئل النخعي عن رجل قال : ثلثي ثلاثمائة درهم : مئة لفلان ومئة لفلان ، ومابقى لفلان ، فإن لم يبق شيء فليس له شيء ^(٦) ، وإن سمى للثالث شيئاً ، وتجاوز بوصيته تلك الثلث ، ردت الوصية إلى الثلث ، وأنقص من نصيب كل واحد منهم بقدر حصته ، كما يفعل بالعول ^(٧)

(٢) عبد الرزاق ١٣٧/٩

(١) المحلى ٣٤٠/٩

(٣) آثار محمد ١١٣ وابن أبي شيبة ١٧٧/٢

(٤) آثار محمد ١١٤ ور : آثار أبي يوسف ١٧٣

(٦) ابن أبي شيبة ١٧٥/٢ ب

(٥) المحلى ٣٣٣/٩

(٧) ر : المغنى ٤٧/٦

فإن أجاز الورثة ذلك جاز ، ولم يُنْقَص من أحد من الموصى لهم شيء ،
وكذا إذا كانت الوصية بغير معين ، وقد جاوزت الثلث ، فإنها إذا
أجازها الورثة جازت ، وللورثة الرجوع عن إجازتهم قبل موت المورث
وبعد موته . قال النَّخَعِيُّ ؛ : إذا أذن الورثة بالوصية بأكثر من الثلث
في مرضه - أي المورث - أو عند وفاته ، أو في صحته لم يلزمهم ،
ولهم الرجوع إذا مات ^(١) .

(ج) الوصية بأكثر مما يملك : إذا أوصى بوصية جاوز بها كل ما يملك ،
ولم يجز الورثة ذلك ردت إلى الثلث ، وإذا أجازوا قسم المال على الموصى
لهم ؛ وينقص من نصيب كل واحد منهم على قدر نصيبه ، كما
يفعل بالهول ^(٢) ، فعن محمد بن أبي أيوب ، أبي عاصم الثقفي - وهو
ثقة - قال : قال إبراهيم : تعلم الفرائض ؟ قلت : نعم ، قال :
تعرف رفع السهام ؟ قلت : نعم ، قال : تعلم الوصايا ؟ قلت : نعم ،
قال : ماتري في رجل أوصى بثلث ماله لرجل ، وربيع ماله لآخر ، ونصف
ماله لآخر ؟ فلم أدري ، فقلت : إن ذاك لا يجوز ، إنما يجوز له من ماله
الثلث ، قال : فإن الورثة أجازوه ؟ قلت : لا أدري . قال : فأعلمك ؟
قلت : نعم ، قال : انظر ما لا له نصف وثلث وربيع ، قلت : فذاك
اثنا عشر ، قال : نعم ، فتأخذ نصفه ستة ، وثلثه أربعة ، وربيعه ثلاثة ،
فيكون ثلاثة عشر ، فيقسم المال على ثلاثة عشر سهما ، فيعطى صاحب النصف
مأصبا ستة ، وصاحب الثلث مأصبا أربعة ، وصاحب الربع مأصبا ،
فذاك كذلك ، قلت : نعم ^(٣) .

(د) المال المستفاد : الأصل أن الوصية تعتبر من جميع ما يخلفه الميت من

(١) المحلى ٣١٩/٩ . (٢) المغنى ٤٧/٦

(٣) سنن البيهقي ٢٧٢/٦ والمغنى ٤٩/٦ وهو في المغنى عن عاصم الثقفي
وهو خطأ - ر : تهذيب التهذيب

التلاد والمستفاد بعد الوصية ، فإن أوصى بثلث ماله لفلان ، فإنه يأخذ ثلث ماتركه الميت عند موته ، قال النخعي : في رجل أوصى لرجل بثلث ماله ، فأفاد مالا قبل أن يموت ، ثم مات ، قال : له الثلث الذي أوصى له ، وله ثلث ما أفاد ^(١) سواء أعلم الموصى بهذا المال المستفاد أم لم يعلم ، ^(٢) ويدخل ضمن ماله الذي يأخذ الموصى له ثلثه دية الموصى في القتل الخطأ قال النخعي : فيمن أوصى بثلث ماله ، ثم قتل خطأ : إنه يدخل ثلث ديته في ثلثه ^(٣) .

(هـ) نلف شيء من التركة بعد الموت : إذا كان ما أوصى به معيناً وهو دون الثلث ، فهلك شيء من التركة بعد موت الموصى ، فيعطى الموصى لهم ما أوصى لهم به ، ويهلك ما هلك على ملك صاحبه ، بعد القبول ، وإن هلك قبل القبول فلا شيء له ، لأن الوصية لا تملك إلا بالقبول فعن عبد الكريم بن ربيع قال : توفي رجل بالرقي ، وترك مالا ورقيقاً ، فقال : عبي فلان لفلان ، وعبي فلان لفلان ، فلم تبلغ وصيته الثلث فلما أقبل بالرقيق إلى الكوفة مات بعض رقيق الورثة ، ولم تمت رقيق الذي أوصى لهم فسألت إبراهيم فقال : يعطى أصحاب الوصية على ما أوصى به صاحبه ^(٤) .

(و) ما يقدم في الوصية :

١ - يقدم في الوصية العتق المنجز في مرض الموت [قال النخعي : يبدأ بالعتق في الوصية ، فإن فضل شيء من الثلث قسم بين أهل الوصية ، ^(٥) فإذا قال الرجل في وصيته : فلان حر ، وأعطوا

(١) ابن أبي شيبة ١٧٥/٢ ب ور : المغني ١٣٤/٦

(٢) المغني ٣٢١/٩

(٣) المحلى ٣٢١/٩ و ر : ابن أبي شيبة ١٧٥/٢ ب .

(٤) ابن أبي شيبة ١٧٨/٢ ب

(٥) آثار محمد ١٧٣ والمحلى ٣٤١/٩ وسنن البيهقي ٢٧٧/٦ وعبد الرزاق

١٥٧/٩ وابن أبي شيبة ١٧٧/٢ .

فلاناً ألف درهم ، بدىء بالعتق ^(١) . وقال - فى الرجل يعتق ثلث عبده عند موته ، وقد أوصى بوصايا ، قال - : ابدأ بعِتق ثلث غلامه ، ولا يعتق منه إلا ما أعتق ، ويستسعى فيما لم يعتق منه ، فإذا أوصى مع عتق ثلثه بوصايا ، وله مال ، أجعل ثلث سعائته فيما أوصى به ، ولا أجعل ذلك للورثة ^(٢) .

وإنما قلنا : العتق المنجز هو الذى يقدم على سائر الوصايا ، لأن العتق غير المنجز يكون كبقية الوصايا عند النخى ، فقد قال : إذا قال : اعتقوا فلاناً ، وأعطوا فلاناً كذا وكذا ، فبالحصص ^(٣) ، لأن قوله : اعتقوا فلاناً عتق غير منجز ، وكذلك إذا أوصى أن يشتري له نسمة فتعتق ، كانت النسمة كسائر الوصية ^(٤) .

٢ - ثم يبدأ بالمعين من الثلث : فإذا كانت الوصية نسبة مشاعة من التركة كالربع ، والثلث ، فإن الموصى له يعطى ثلث الأعيان القائمة ، ثم ينتظر وفاء الديون ، فيعطى ثلثها وإن أوصى بمبلغ مسمى ، كدراهم مسماه ، سواء أكانت معينة أم غير معينة ، بدىء بالدراهم فأخرجت من حاضر ماله ، ثم يخرج باقى الوصايا ، قال النخعي : إذا أوصى بالثلث ودراهم مسماه بعينها ، أو بغير عينها ، بدىء بالدراهم قبل الثلث ^(٥) .

وقال : إذا أوصى الرجل للرجل بخمسين درهما عجلت له من العين ، وإذا أوصى بثلث أو ربع كان فى الدين والعين ^(٦) .

(ز) الوصية بالولاية فى النكاح . (ر : نكاح / ٤ ب ٢) .

(٢) آثار محمد ١١٤

(١) آثار محمد ١١٣

(٣) آثار محمد ١١٣

(٤) ابن أبى شيبة ١٧٧/٢ والمحلى ٣٣٣/٩

(٦) ابن أبى شيبة ١٧٥/٢ ب .

(٥) آثار أبى يوسف ١٧٣

٥ - تغيير الوصية :

إذا أراد الرجل أن يغيّر وصيته بعد ما أوصى ، فله أن يغيّر فيها ما شاء ، إلا العتق ، فإنه لا يملك تغييره ، لأنه إعتاق بعْد الموت ، فلم يملك تغييره ، كالتدبير. ^(١)

٦ - اثبات الوصية :

(أ) إذا أراد الرجل أن يُشهد على وصيته فلا بُدَّ للشاهد من أن يعرف مضمون الوصية ، ولذلك قال النخعي - في الرجل يختم على وصيته ، وقال : اشهدوا على ما فيها - قال : لا يجوز حتى يقرأها ، أو تُقرأ عليه. ^(٢)

(ب) ولا بُدَّ من توفر شروط الشهادة في الشاهد على الوصية . (ر : شهادة / ٢) . ولا تقبل شهادة الكافر على وصية المسلم ، سواء كان في سفر أو غيره (ر : شهادة / ٢٢) .

٧ - إذا خلف ثلاثة بنين : وأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهم ، كان للموصى له الربع. ^(٣)

٨ - الوصى القائم على تنفيذ الوصية :

يجوز أن يجعل أمر تنفيذ وصيته إلى مكاتبه ، فقد قال النخعي في رجل جعل وصيته إلى مكاتبه ، فقال المكاتب : إني قد أنفقتُ مكاتبتي على عيال مولاي ، فقال : يُصدّق ، ويجوز ذلك ^(٤) ، كما يجوز أن يجعله إلى عبده الذي يملكه هو ، فقد قال : الوصية للمملوك جائزة ، ^(٥) فإن كان العبدُ لغيره لا تجوز الوصية إليه. ^(٦)

(٢) سنن البيهقي ١٢٩/١٠

(٤) ابن أبي شيبة ٨١٧/٢ ب .

(٦) المغني ١٣٨/٦

(١) المغني ٦٦/٦

(٣) المغني ٣٦/٦

(٥) ابن أبي شيبة ٧٥/٢ ب

٩ - تنفيذ الوصية بعد وفاء الديون (ر : تركة / ٢ د) .

* وضوء :

سيكون الحديث فيه في النقاط التالية :

- ١ - حكم الوضوء .
- ٢ - عدم الإسراف في الماء .
- ٣ - فرائضه .
- ٤ - بقية أعمال الوضوء .
- ٥ - ما يجزىء في الوضوء .
- ٦ - نواقض الوضوء .
- ٧ - مالا ينقض الوضوء .
- ٨ - الشك في الوضوء .

١ - حكم الوضوء :

يفرض الوضوء على المسلم عند قيامه للصلاة ، أو مسّ المصحف بعد حدوث ناقض له (ر : صلاة / ٢٢) و (قرآن / ١) وعلى الجنب عندما يريد الجماع (ر : جنابة / ٦) وعلى المستحاضة للصلاة عند دخول الوقت (ر : استحاضة / ٣) ويستحب للجنب عند إرادة الأكل والنوم (ر : جنابة / ٢) وقيل الغسل (ر : غسل / ٢) وعلى المؤذن عند إرادة الأذان (ر : آذان / ٣)

٢ - ما يستحب في الوضوء :

يستحب عدم الإسراف في الماء عند الوضوء ، فقد كان النخعي يتوضأ بكوز الحُبّ مرتين ، قال النخعي : إنني لأتوضأ بكوز الحبّ مرتين ^(١) ،

(١) ابن أبي شيبه ١١/١ والمغني ٢٢٥/١ والحب : الحبة الكبيرة .

وكان يقول : تشديد الوضوء من الشيطان ، لو كان هذا فضلاً لأوثر به أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم^(١) ، ويروى عن السلف أنهم كانوا يقولون : كثرة الوضوء من الشيطان^(٢) .

- ولا بأس بالوضوء من الإناء يغترف منه اغترافاً ، قال النخعي : كان أصحاب رسول الله يتوضؤون من المهراس^(٣) .

- ولا بأس بالوضوء في المسجد^(٤) .

- والوضوء بالماء المعرض لغمس أيدي الناس فيه أحب من التيمم ، قال النخعي : الوضوء بالطرق من الماء أحب إلى من التيمم^(٥) .

ولا بد لصحة الوضوء من إزالة كل ما يمنع وصول الماء إلى أعضاء الوضوء قبل البدء به ، قال النخعي : إذا اختضبت المرأة وهي على غير وضوء ، ثم حضرت الصلاة تخلع - عصائب - الخضاب ، وتتوضأ ، ولا يجوز لها المسح عليه^(٦) .

٣ - فرائض الوضوء :

ذكر الله تعالى في القرآن العظيم من فرائض الوضوء أربعة ، وهي : قوله تعالى - في سورة المائدة - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ .

(١) المغنى ١/١٤٠ (٢) ابن أبي شيبة ١/١١١

(٣) عبد الرزاق ١/٧٤ والمهراس : حجر منقور يوضع فيه الماء

(٤) ابن أبي شيبة ١/٧ ومجموع ٢/١٨٩

(٥) ابن أبي شيبة ١/٨ (٦) ابن أبي شيبة ١/٢٠ ب .

(أ) أما غسل اليدين : فهو إلى المرفقين ، وكره النخعي أن يبلع الوضوء الإبط ^(١) ، لأن هذا خلاف الوضع المسنون .

(ب) وأما غسل الوجه : فالوجه ما يواجه به ، ووجه الإنسان يحوي أجوافاً كالنم ، والأنف ، وهي مفتوحة ، فالأمر بغسله أمر بغسله وما يحويه ، ولذلك اعتبر النخعي المضمضة والاستنشاق فرضاً من فرائض الوضوء . قال النخعي : إذا ترك المضمضة والاستنشاق في الوضوء والاغتسال فهو سواء ، فعليه أن يعيد ^(٢) ، سواء أتركها عمداً أم نسياناً ، قال النخعي : يعيد الصلاة من نسيان المضمضة والاستنشاق ^(٣) .

وفي رواية أخرى أن المضمضة والاستنشاق ليسا بفرض ، قال النخعي : ليس المضمضة والاستنشاق من واجب الوضوء ، ^(٤) وقال : إذا ذكر ذلك - أي ترك المضمضة والاستنشاق - في صلاته مضى فيها ^(٥) وتستحب المبالغة في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم ، قال النخعي : كانوا يكرهون أن يكون الاستنشاق بمنزلة السعوط ^(٦) .

كما يكره ضرب الوجه بالماء أثناء غسله ، قال النخعي : كانوا يكرهون أن يلطموا وجوههم بالماء لطماً ، وكانوا يمسحونها قليلاً قليلاً ^(٧) ، أي : بعد صب الماء عليها . .

(ج) أما مسح الرأس :

١ - فيجزئ مسح بعضه ، ولا يشترط استيعابه ، قال النخعي : إذا مسح بعض رأسه أجزأه ^(٨) وقال : إن أصاب

(١) ابن أبي شيبة ٩/١ ب (٢) آثار أبي يوسف ٤ و ١٤

(٣) ابن أبي شيبة ٣١/١ ب (٤) تفسير الطبري ٢٩/١٠

(٥) ابن أبي شيبة ٣١/١ وتفسير الطبري ٣٠/١٠

(٦) ابن أبي شيبة ٦/١ . (٧) ابن أبي شيبة ١١/١ ب

(٨) عبد الرزاق ٨/١

هذا - يعنى مقدم رأسه وصدغيه - أجزاء^(١)، ويستحب له مسح رأسه كاملاً^(٢)، وتمسح المرأة رأسها، كما يمسحه الرجل، فلو مسحت صدغيها فقط لا يجزئها، قال النخعي: لا يجزئ المرأة أن تمسح صدغيها حتى تمسح رأسها، كما يمسح الرجل^(٣)، والظاهر أن النخعي يشترط لصحة مسح الرأس أن يبلغ المسوح منه ربع الرأس، لأنه لم يجزئ في المسح مقدم الرأس إلا إذا بلغ ذلك الربع، وبذلك يكون قد أراد بالبعض الذى أطلقه في قوله: «إذا مسح بعض رأسه أجزاء» - ربع الرأس، ولا يتقيد هذا الربع بجانب من جوانب الرأس، بل يجزئه أى جانب مسحه، قال النخعي أى جوانب رأسك أمسست الماء أجزاءك^(٤)، كما يجزئه المسح، وإن فرقه، كما إذا مسح مقدم الرأس والصدغين، كما تقدم.

٢ - فإن نسي مسح رأسه فرأى في لحيته بللاً أجزاء أن يأخذ من بلل لحيته ويمسح به رأسه قال النخعي: إذا نسي مسح الرأس، فوجدت في لحيتك بللاً، فامسح به رأسك^(٥).

٣ - والسنة أن يمسح رأسه مرة واحدة ولا يكرر المسح^(٦) قال النخعي: يُجزئه مسح للرأس^(٧).

- ولا يجزئه المسح على العمامة (ر: عمامة) والخمار (ر: خمار) (د) أما غسل الرجلين: فإن الفرض هو غسل الرجلين لا المسح، فعن إبراهيم قال: قلت للأسود: أكان عمر يغسل قدميه؟ فقال: نعم كان

- (١) المحلى ٥٣/٢ (٢) ر: آثار أبي يوسف ٤
(٣) آثار محمد ٧٥/١ (٤) تفسير الطبرى ٤٩/١٠ .
(٥) عبد الرزاق ١٧/١ وابن أبي شيبه ٥/١ والمجموع ٢٠٧/١ والمغنى ١٣٦/١
(٦) المجموع ٤٧٢/١ والمغنى ١٢٧/١ (٧) ابن أبي شيبه ٤/١

يغسلهما غسلًا^(١) ، وقال في قوله تعالى - في سورة المائدة ٦ - ﴿ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى
الكَعْبَيْنِ ﴾ رجع الأمر إلى الغسل^(٢) .

فإن لبس جوربين في قدميه جاز له المسح عليهما (ر : جورب) ،
وكذا إن لبس خفين (ر : خف) ، والنعلان بمنزلة الخفين في
ذلك^(٣) وكذا إن لبس جرموقين » (ر : جرموق) .

٤ - بقية أعمال الوضوء :

(١) تخليل اللحية : رخص النخعي في ترك تخليل اللحية في الوضوء^(٤)
وقال : يجزئ اللحية ماسال عليها من الماء^(٥) . وقال : في الوضوء يمسح
ظاهر لحيته مع وجهه^(٦) وقال سعيد بن عبد الرحمن الزبيدي : سألت
إبراهيم : أخطل لحيتي عند الوضوء بالماء ؟ فقال : لا ، إنما يكفيك
مأمرت عليه يدك^(٧) ، وشوهد النخعي يتوضأ ولا يخلل لحيته .
قال منصور : رأيت إبراهيم يتوضأ ولم يخلل لحيته^(٨) ، ويستحب
له تخليلها ، فقد روى ابن أبي شيبة بسنده عنه أنه كان يستحب
أن يمسح باطن اللحية في الوضوء^(٩) ورآه أبو الهيثم يتوضأ ويخلل
لحيته^(١٠) ولعل أحاديث اللحية لم تصح عنه .

(ب) مسح الأذنين : عن النخعي في مسح الأذنين ، روايتان .

- (١) شرح معاني الآثار ٤٠/١
- (٢) ابن أبي شيبة ٤/١ ب وتفسير الطبري ٥٤/١٠
- (٣) ابن أبي شيبة ٣٠/١ ب . (٤) المفنى ١٠٥/١
- (٥) تفسير الطبري ٢٦/١٠ (٦) آثار أبي يوسف ٦ .
- (٧) تفسير الطبري ٢٧/١٠ وابن أبي شيبة ٤/١
- (٨) ابن أبي شيبة ٤/١ وتفسير الطبري ٢٦/١٠ ونيل الأوطار ١٦٦/١
- (٩) ابن أبي شيبة ٤/١
- (١٠) ابن أبي شيبة ٤/١ ونيل الأوطار ١٦٦/١

الأولى : قوله : الأذنان من الرأس^(١) ، وعلى هذا فإن المتوضئ
يمسح ظاهر الأذنين وباطنهما^(٢) .

والثانية : أن مقدم الأذنين من الوجه ، ومؤخرهما من الرأس فقد سأل
حصين إبراهيم عن مسح الأذنين : مع الرأس ، أو مع الوجه ؟ فقال : مع
كل^(٣) ، وكيفية ذلك أنه يغسل مقدمهما مع الوجه ، ويمسح مؤخرهما
مع الرأس ، قال النخعي : اغسل مقدم أذنيك مع الوجه ، وامسح
مؤخر أذنيك مع الرأس^(٤) .

(ج) المسح على الجبيرة في الوضوء . (ر : جبيرة) .

٥ - ما يجزئ في الوضوء :

(١) **الدلك** : ويعتبر كافياً في الوضوء إصابة الماء أعضاء الوضوء ، دون
حاجة إلى الدلك . قال النخعي : ما أصاب الماء من مواضع الظهور فقد
طهر ذلك المكان ،^(٥) ولكن لابد من تعميم الغسل على العضو المطلوب
غسله ، فإن ترك شيئاً منه دون غسل لم يصح حتى يغسله ، قال
النخعي : إذا تطهر فترك لُمعة ، يغسل ذلك المكان .^(٦)

(ب) **الترتيب** : وهذا يعني أنه لا يشترط الترتيب بين أعمال الوضوء^(٧) ،
إذ لو اشترط الترتيب لما جاز غسل تلك اللُمة فقط ، بل وجب عليه
إعادة الوضوء .

(١) المجموع ٤٥٣/١

(٢) ابن أبي شيبة ٤/١ ب وعبد الرزاق ١٣/١

(٣) ابن أبي شيبة ٤/١ ب .

(٤) آثار محمد ٢/١ و آثار أبي يوسف ٥

(٥) عبد الرزاق ٣٦/١ وابن أبي شيبة ٧/١ ب .

(٦) ابن أبي شيبة ٧/١ ب .

(٧) نيل الأوطار ١٥٨/١ والمجموع ٤٨٢/١

(ج) التثليث : والأفضل في الوضوء تثليث الغسل ، قال النخعي :

يجزئك من الوضوء مرتين مرتين ، وإن ثلاث فقد أسبغت^(١) .

(د) الموالاة : ولا تشترط الموالاة بين أعضاء الوضوء في الوضوء .^(٢)

(هـ) غسل مكان الجزء المنفصل من أعضاء الوضوء : وإن قص شعره بعدما

توضأ يجرى عليه الماء^(٣) . وكذا إن قص ظفره . قال النخعي :

إذا أخذ الرجل من أظفاره ، أو من شعره شيئاً أمر عليه الماء^(٤) .

(و) وإن كانت على أحد أعضاء الوضوء جبيرة أجزأه المسح عليها (ر :

جبيرة) .

(ز) وفي إباحة التنشيف بعد الوضوء عن النخعي روايتان . (ر : تنشيف) .

٦ - نواقض الوضوء :

ينقض الوضوء الأمور التالية :

(أ) الخارج النجس من أجزاء الإنسان إذا كان كثيراً فإن كان قليلاً لا ينقض

الوضوء^(٥) . ، وقد جعل النخعي لكل نوع حداً في الكثرة وهذه

الأنواع هي :

١ - ماخرج من السبيلين من بول أو غائط أو ريح ، وقليل

هذا وكثيره ينقض الوضوء بالإجماع ، ولكن قد يشعر المتوضئ بمخروج

ريح ، وما هو بريح ، فإن وضوءه لا ينتقض ، إذ أن الريح لا ينقض

الوضوء إلا إذا سُمع له صوت أو وجد له ريح ، فقد روى النخعي ، عن

عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : يقال : إن الشيطان يجري في

(٢) المجموع ٤٩٢/١

(١) ابن أبي شيبة ٣/١ ب

(٣) ابن أبي شيبة ٩/١ ب

(٤) عبد الرزاق ١٢٦/١ وآثار محمد ٦٥/١

(٥) فتح الباري ٢٩١/١

الإحليل ، ويفضي في الدبر ، فإذا أحس أحدكم من ذلك شيئاً فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً ، أو يجد ريحاً . (١)

٢ - القىء الكثير : القىء القليل لا ينقض الوضوء ، بخلاف الكثير منه فإنه ينقض الوضوء ، والفرق بين القليل والكثير ملء الفم ، قال النخعي : إن قلّس ذلك الدّسع إذا ظهر فيه الوضوء (٢) وقال : إذا قلّس الرجل ملء فيه فعليه الوضوء ، وإذا لم يكن ملء فيه فليس عليه وضوء . (٣)

٣ - الدم السائل : قال النخعي : الدم إن سال من رأس الجرح أعاد الوضوء ، وإن لم يسال فليس عليه شيء ، (٤) وقال : لا يتوضأ من الدم حتى يسهل ، (٥) وقال - في الحجامة - : يغسلها ويتوضأ وضوءه للصلاة (ر : حجارة) وقال - في الرعاف في الصلاة - : يجزيه البناء ، والاستئناف أحب إلى (٦) أما إذا ظهر الدم في الفم فإن غلب البصاق نقض الوضوء ، وإن لم يغلبه لا ينقض وضوءه ، قال النخعي - في الرجل يبزق فيكون في بزاقه دم قال - : إذا غلب الحمرة البياض توضأ ، وإذا غلب البياض الحمرة لم يتوضأ (٧) .

فجدّ الكثرة في الدم إذا كان في غير الفم السيلان ، وإن كان في الفم غلبته البصاق .

٤ - ويعامل معاملة الدم ما يخرج من الجرح من صديدٍ وقريح ونخوهما ، فقد كان النخعي يقول - فيما خرج من الجرح - : هو

(١) عبد الرزاق ١/١٤٢

(٢) ابن أبي شيبة ٧/١ وعبد الرزاق ١/١٣٧

(٣) آثار أبي يوسف ٧ وآثار محمد ١/٣٣

(٤) آثار أبي يوسف ٦ . (٥) ابن أبي شيبة ١/٢٣

(٦) آثار محمد ١/٣٧٠ (٧) ابن أبي شيبة ١/٢١ ب

مغزلة الدم ، وفيه الوضوء ^(١) ، وقال - في رجل معه دغامل كثيرة فلا تزال تسيل قال - : يغسل مكانها ، ويتوضأ ، ويبادر فيصلي . ^(٢) .
ولا ينقضه خروج دود أو حصاة من دُبُرَة ، لأنها ليست من أجزائه ،
كما سيأتي (ر : وضوء / ٧٢) .

(ب) مس من يحل له نكاحها : وينقض الوضوء مس من يحل له نكاحها ،
فإن كان لا يحل له نكاحها فلا ينتقض وضوءه بمسها ، ولا بتقبيلها ؛
لأن الشهوة منتفية طبعاً ، قال النخعي - في الرجل يقدم من سفره
فتقبله خالته أو عمته أو امرأة ممن يحرم عليه نكاحها قال - : لا يجب عليه
الوضوء ^(٣) . أما إن كانت المرأة مُسِنَّةً يحل له نكاحها ، فقد وردت
روايتان عن النخعي في اشتراط الشهوة بلمسها لنقض الوضوء .

الأولى : يشترط وجود الشهوة في اللمس لنقض الوضوء ، قال
النخعي : إذا قبّل الرجل بشهوة ، أو لمس بشهوة فعليه الوضوء ^(٤) .
والثانية : عدم اشتراط الشهوة ^(٥) ، قال النخعي : إذا قبلت
أو لمست أو باشرت فأعد الوضوء ^(٦) ، وقال إذا قبّل من يحل له
نكاحها وجب عليه الوضوء ، وهو بمنزلة الحدث ، ^(٧) وقد ذكر أن
علقمة كان يستدق في بامرأته بعد الغسل ، قال الأعمش : فقلت
لابراهيم : أيتوضأ بعد هذا ؟ قال : نعم ^(٨) .

-
- (١) ابن أبي شيبة ٢٠/١ . (٢) ابن أبي شيبة ٢٣/١ .
(٣) آثار محمد ٣٤/١ وآثار محمد ٦ .
(٤) عبد الرزاق ١٣٣/١ وابن أبي شيبة ٨/١ والمحلى ٢٤٩/١ والمغنى ١٩٢/١ .
(٥) المجموع ٣١/٢ (٦) ابن أبي شيبة ٨/١ ب .
(٧) آثار أبي يوسف ٦ آثار محمد ٣٤/١ .
(٨) عبد الرزاق ٣٧٧/١ .

(ج) **القَهْقَهةُ فِي الصَّلَاةِ** : قال النخعيُّ : إذا قَهَقَه الرجل في الصَّلَاةِ أعَادَ الوضوءَ والصَّلَاةَ ، وإذا تَبَسَّمَ أو كَشَّرَ مَضَى على صلاته . (١)

(د) **قِرْقَرَةُ الْبَطْنِ** : ذكر ابنُ حزم أنَّ النخعيَّ أو جَبَّ الوضوءَ من قِرْقَرَةِ الْبَطْنِ في الصَّلَاةِ (٢) . وهو مَرُويٌّ عن علي بن أبي طالب (٣) وسلمان الفارسي (٤)

(هـ) **الْعَصِيَّةُ** : وينقُضُ الوضوءَ ارتكابُ المعاصي ، كالكلامِ الفاحشِ ونحوه ، قال النخعيُّ : إني أصلي الظهرَ والعصرَ والمغربَ بوضوءٍ واحدٍ ، إلا أن أحدث ، أو أقولَ منكرًا (٥) . وعن الحارث قال : كنت آخذ بيد إبراهيم ، فذكرت رجلاً ، فاغْتَبِثْتُهُ ، فقال لي : ارجع فتوضأ ، كانوا يُعَدُّونَ هذا هُجْرًا (٦) ، وروى ابنُ حزم عنه وجوبَ الوضوءِ من أذى المسلم (٧) عموماً .

(و) **غَسْلُ الْمِيْتِ** : كان النخعيُّ يرى الوضوءَ من غسلِ الميْتِ ، سواء كان الميْتُ صغيراً أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ، مسلماً أو كافراً (٨) فقد سئل : هل يغتسل من غسلِ الميْتِ ؟ قال : إن كان نجساً فاغْتَسَلُوا ، وإلا فإِذَا ما يكفَى الوضوءَ (٩) .

(ز) **النَّوْمُ** : نومُ المتمكِّن لا ينقضُ الوضوءَ ، وإِنما ينقضُه نومُ غيرِ المتمكِّن ، قال النخعيُّ : من نام قائماً أو قاعداً أو راکعاً أو ساجداً فلا وضوءَ عليه ،

(١) آثار أبي يوسف ٣٢ والمحلى ٢٦٥/١ وفتح الباری ٢٩١/١ والمجموع

٦٥/٢ والمغنى ١٧٧/٢ (٢) المحلى ٢٦٤/١

(٣) ر : عبد الرزاق ٣٣٩/٢ وسنن البيهقي ٢٥٦/٢

(٤) ر : عبد الرزاق ٣٣٩/٢ وسنن البيهقي ٢٥٧/٢

(٥) عبد الرزاق ٥٦/١ و١٢٧ والمحلى ٢٦٤/١

(٦) ابن أبي شيبه ٢٣/١ (٧) المحلى ٢٦١/١

(٨) المغنى ١٩١/١

(٩) عبد الرزاق ٤٠٥/٣ وآثار محمد ٤٥ والمجموع ١٤٢/٥

ومن نام مضطجعا فعليه الوضوء ^(١) وفي رواية أخرى أن نوم الراكب أيضا لا ينقض الوضوء ^(٢).

(ح) الإغماء : قال النخعي - في الرجل يغشى عليه - : يتوضأ إذا أفاق ^(٣).

(ط) الجنون : قال النخعي : إذا أفاق من الجنون عليه الوضوء ^(٤).

(ز) الشك في الوضوء : قال النخعي : إذا شككت في الوضوء قبل أن تدخل الصلاة فتوضأ ، وإذا شككت وأنت في الصلاة فامض ^(٥).

(ك) نسي خمس صلوات على الوضوء : قال النخعي : لا يجوز وضوء واحد لأكثر من صلاة يوم وليلة ، أحدث أو لم يحدث ، ومسح أو لم يمسح ^(٦).

٧ - مالا ينقض الوضوء :

(أ) قال النخعي : ليس في لحم الابل والبقر والغنم وضوء ^(٧) ولا في شيء ممسسته النار ^(٨).

(ب) ولا في الدود الذي يخرج من الإنسان ، قال النخعي في الدود الذي يخرج من الإنسان ليس فيه وضوء ، ^(٩) سواء خرج من دبره أو من جرح في بدنه أو من فمه ، قال النخعي : لا يتوضأ إن خرج من دبره دود ^(١٠).

(ج) ولا وضوء من مس الذكر ، قال النخعي - في مس الذكر في الصلاة قال - : إنما هو بضعة منك ^(١١).

(١) آثار أبي يوسف ٢٦١ وابن أبي شيبة ٢٢/١ ب وعبد الرزاق ١٣١/٢ والمحلى ٢٢٤/١ وطرح التثريب ٥٠/٢

(٢) آثار محمد ٤٣٦/١ (٣) ابن أبي شيبة ٣١/١ ب

(٤) المحلى ٢٢٢/١ (٥) عبد الرزاق ١٤٢/١

(٦) عبد الرزاق ٥٦/١ (٧) ابن أبي شيبة ٨/١

(٨) آثار أبي يوسف ١٠ (٩) عبد الرزاق ١٦٣/١

(١٠) ابن أبي شيبة ٧/١ والمجموع ٦/٢

(١١) موطأ الحسن ٣٧ ور : ابن أبي شيبة ٢٧/١

(د) ولا ينقضه الوسوسة التي يجدها المتوضي في وضوئه ، قال النخعي :

إن شك في الوضوء يقول - وسوسة - : لم تمسح برأسك ، لم تغسل كذا ،

قال : من الشيطان ، يمضي ^(١) .

(هـ) ولا ينقضه قبلة الصبي : الذي لا يشتهي ، فعن مغيرة عن إبراهيم قال : سألته

عن قبلة الصبي بعد الوضوء ، فقال : تلك رحمة ، ولا وضوء فيها ^(٢) .

(و) ولا ينقضه مصافحة الجنب والحائض والكافر : فعن حماد سألت إبراهيم

عن رجل يتوضأ فيصافح الجنب والحائض واليهودي والنصراني ، قال :

لا يُعيد الوضوء ^(٣) .

(ز) ولا ينقضه ذبح الحيوان : كالشاة ونحوها ، قال النخعي في الرجل

يذبح الشاة وهو على وضوء ، فيصيب يده الدم قال - : يغسل ما أصابه ،

ولا يُعيد الوضوء ^(٤) .

(ح) ولا ينقضه التبسم في الصلاة : دون إخراج الصوت قال النخعي : إن تبسم

في الصلاة أو كثر مضى على صلاته ^(٥) .

٨ - الشك في الوضوء :

إذا شك في الوضوء ، وكان ذلك أول ما يعرض له ، فليتوضأ على كل

حال ، وإن كان يعرض له دائماً ، فليبتن على الأصل ، فإن كان متوضئاً وشك

في نقضه لوضوئه فهو متوضي ، وإن كان غير متوضي وشك : هل توضأ

أم لا ؟ فهو غير متوضي ، قال النخعي : إذا شك الرجل في الوضوء ، وكان

ذلك أول ما لقي أعاد ، وإن كان يلقي ذلك كثيراً مضى على ذلك ^(٦) .

(١) عبد الرزاق ١٤٢/١ (٢) ابن أبي شيبة ٨/١ ب

(٣) عبد الرزاق ١٢٤/١

(٤) آثار محمد ٤١١/١ وابن أبي شيبة ٣٢/١

(٥) آثار أبي يوسف ٣٢ (٦) آثار أبي يوسف ٣٧

* وضیعة :

- اقتسام الوضيعة في الشركة . (ر : شركة) .

* وطء :

١ - الوطء بمعنى الجماع .

- وطء البهيمة : من أتى بهيمة يُعْزَرُ ، ولا حدَّ عليه ^(١) قال النخعي : من أتى بهيمة فلا حدَّ عليه ^(٢) .

- وطء الذَّكَر (ر : لواط) .

- وطء الرجل المرأة موجب للحدِّ أو المهر كاملاً (ر : زنا / ٥) و (نكاح / ٣ و ١) .

- وطء الرجل أَمْتَهُ . (ر : رق / ٦) .

- الوطء موجب للغسل (ر : غسل / ١ ب) .

- إفساد الوطء للصوم . (ر : صيام / ٥) وللحج (ر : حج / ٣)

٣ ، ٥) وللعمرة (ر : عمرة / ٣) وللاعتكاف (ر : اعتكاف / ٣) .

- جزاء من أفسد حجه (بوطء ر : حج / ١٧ آ ٣) .

- وطء أَمْتِهِ المدبَّرة (ر : رق / ٣٤ ح) .

- وطء امرأتين إحداهما رحم محرمة على الأخرى معاً في نكاح ، أو ملك

يمين ، أو إحداهما بنكاح والثانية بملك يمين (ر : رق / ٦ آ) .

- ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء وإن كان حراماً (ر : نكاح / ٢ آ ١)

و (زنا / ٧) .

- اشتراط الوطء في نكاح صحيح في الإحصان (ر : إحصان / ١ د) .

- تحريم وطء الحائض (ر : حيض / ٢ ط) والنفساء (ر : نفاس) .
- تحريمه على المظاهر قبل التكفير (ر : ظهار / ٥) .
- حكم وطء المستحاضة (ر : استحاضة / ٢) .
- حكم العزل في الوطء (ر : عزل) .
- حكم الوطء المحرم (ر : زنى) .
- امتناع الرجل عن وطء زوجته بناء على يمين حلفها (ر : إيلاء) .
- استحباب الوضوء للجنب عند معاودة الوطء (ر : جنباة / ٢) .
- ٢ - الوطء بمعنى : وضع القدم على الشيء .

- كراهة وطء القبور (ر : قبر / ٢) .

* وكالة :

الوكالة : هي استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة .
 قال النخعي - : في رجل أمر رجلاً أن يشتري له جارية بألف ، فاشتراها بألف وخمسمائة ، قال : إن ماتت في الطريق قبل أن يجيء بها فهي من مال المشتري ، وإن وصلت إلى الرجل فهو بالخيار : إن شاء أخذها ، وإن شاء ترك^(١) .

- الوكالة بالنكاح (ر : نكاح / ٢ ب) .

* ولاء :

- (انظر : إرث / ١ ج) .

* ولاية :
الولاية هي : قيام شخص كبير راشد على شخص في تدبير شؤونه الشخصية.

الولاية على اليتيم أمر يقرره الشرع ، وهو يعين الولي ، ولذلك لو أوصى الرجل قبل موته بأن ولي ابنته في أمر زواجها فلان دون فلان ، لا يلتفت إلى وصيته ، لأن الولاية في النكاح لا تستفاد بالوصية^(١) ، ولكن تعين بالشرع ، ولو أن رجلاً أوصى إلى رجل فمات الموصى إليه ، فأوصى إلى آخر ، فإن هذا الآخر وصي الرجلين معا^(٢).

وينظر الوصي في مصالح اليتيم ، فإن رأى أن يبضع ماله ، أو يعطيه مضاربة ، أو يشتري هو لليتيم ويبيع ، أو يأخذ هو مضاربة ، فعل^(٣) (ر : بيع / ٣) .

وإن كان مُعْسِراً فأكل من مال اليتيم بالمعروف ، ثم أيسر لا يلزمه عوض ؛ لأن الله تعالى أمر بالأكل من غير ذكر العوض ، فأشبهه سائر ما أمر بتأكله ، ولأنه عوض من عمله ، فلا يلزمه بدله ، كالأجير المضارب^(٤) والمراد بالمعروف : الاقتصار على النفقة الضرورية لحفظ الحياة ، قال النخعي : في تفسير قوله تعالى - في سورة النساء ٦ - : ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ليس المعروف بلبس الكتان والحل ، ولكن المعروف ماسد الجوع ، ووارى العورة^(٥) .

وليس للولي أن يتصرف في مال اليتيم تصرفاً يعود عليه - أي على الوصي -

- (١) المغني ٤٦٣/٦
(٢) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٩١ .
(٣) آثار أبي يوسف ١٧٣ واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٩١
(٤) المغني ٢٤٣/٤ ور : ابن أبي شيبة ١٧٨/٢ وتفسير ابن كثير ١٩٦/٢
(٥) تفسير الطبري ٥٨٧/٧

بالنفع ، كما إذا كان الوصى عبداً ، فقال : إني كاتبٌ نفسي ، أو بغت نفسي ، لم يجز^(١) لما في ذلك من شبهة المحاباة ، لكنه إن كان الوصى مكاتباً ، فقال : قد أنفقت مكاتبتي على عيالٍ مولاي يُصدّق^(٢) ، لأنَّ الإنفاق على العيالِ من ضرورات الوصاية ، ويشترط أن يكون مصدر المال الذي ينفقه على القاصرين مال المكاتبَةِ أو غيره .

— من هو الولي في القصاصين . (ر : جناية / ٨٢٤) .

— تخفو ولي الدم في القصاصين . (ر : جناية / ٤ ب ٢) .

— اشتراط الولي في نكاح الأنثى (ر : نكاح / ٤ ب) .

• ولد :

— الولد يتبع أباه في النسب (ر : نسب / ١) إلا في حالة اللعان والزنا ، فإنه يلحق أمه (ر : نسب / ٢) .

— ويلحق أمه في الرقِّ والحرية (ر : رق / ٤ ، د ٣ ، و ٢) .

— ويلحق أشرف الأبوين حيناً في الدين (ر : إسلام / ٦) .

— علم جواز صرف الزكاة إليه (ر : زكاة / ٢٠ د) .

— ما يلحق للأب في مال ولده (ر : أب) .

— شهادة الولد لأبيه (ر : شهادة / ٢ د) .

— جواز عتق ولد الزنا في الكفارات (ر : كفارة / ٢٢ هـ) .

— لا يقتصر للولد من أبيه (ر : جناية / ٢ ز) .

— جواز إمامة ولد الزنا في الصلاة . (ر : صلاة / ٢٠ هـ ، ١) .

(١) ابن أبي شيبة ١٧٨/٢ ب

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٧/٢ ب •

- ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا كلاًه لأُمّه ، وعصبته عصبه أمّه (ر :
إرث / ٩) .
- شهادة الولد لأبويه . (ر : شهادة / ٢٢ د) .
- * ولي :
- أنظر : ولاية .

[ي]

* ياقوت :

- لازكاة في الياقوت المتخذ للزينة لا ، للتجارة (ر : زكاة / ٦ - ح) .

* يتيم :

- الولاية على اليتيم . (ر : وصى) .

- تسمير مال اليتيم . (ر : بيع / ٣) .

* يد :

- أماكن رفع اليدين في الصلاة والدعاء (ر : حج / ٥ ب) .

- رفع اليدين في التحريم في الصلاة دون غيرها من تكبيرات الانتقال

(ر : صلاة / ٩) .

- وضع اليدين حال القيام في الصلاة (ر : صلاة / ٩ - ح)

- وضع اليدين على الركبتين في الركوع (ر : صلاة / ٩ م) .

- الاعتماد على اليدين في النهوض إلى القيام (ر : صلاة / ٩ ع ، ٩ ن ،

(١٦ - ٢)

- غسل اليدين في الوضوء (ر : وضوء / ٢٣) .

- دية الجناية على اليد (ر : جناية / ٣ ب ١)

- اليد دليل الملك ما لم تقم البينة على خلاف ذلك (ر : قضاء / ٢ ب)

* يمين :

سيكون الحديث فيه في النقاط التالية :

- ١ (١) المحافظة على اليمين (٢) أنواع اليمين (٣) ألفاظ اليمين
 (٤) تكرير اليمين (٥) الاستثناء فيه (٦) الإكراه على اليمين
 (٧) كفارة اليمين

١ - المحافظة عليه وعدم بدله :

الحلف بالله تعالى شيء عظيم ، ولذلك يجب أن يصرح اسم الله تعالى عن الابتذال ، قال تعالى - في سورة البقرة ٢٢٤ - ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ . وقال تعالى - في سورة المائدة ٨٦ - ﴿ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾ .

وروى إبراهيم النخعي ، عن عبيدة ، عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَكُونُهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ ، تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ » قال إبراهيم : وكانوا يضربوننا على الشهادة والعهد ، ^(١) قال ابن حجر : قال ابن عبد البر : معناه عندهم : النهي عن مبادرة الرجل بقوله : أشهد بالله ، وعلى عهد الله لقد كان كذا ، ونحو ذلك ، وإنما كانوا يضربونهم على ذلك حتى لا يصير الحلف لهم عادة ، فيخلفون في كل ما يصلح وما لا يصلح ^(٢) .

٢ - أنواع اليمين :

اليمين على ثلاثة أنواع : غموس ، ولغو ، ومنعقدة .

- (١) اليمين الغموس : وهو أن يحلف على أمر ماضٍ ، وهو يعلم أنه كاذب ،

(٢) فتح الباري ١٨٩/٦

(١) البخاري ١٨٩/٦

وهذا يمين لا كفارة عليه ، قال النخعي : قولُ الرجل : والله ما فعلتُ ،
والله لقد فعلت ، ليس في شيء منه كفارة ، إن كان قد تعمد شيئاً فهو
كذاب^(١) وإنما كان لا كفارة في هذا النوع من اليمين لما فيه من
هتك حرمة اسم الله تعالى عمداً ، وهو أعظم من أن تكفره الكفارة العادية ،
قال النخعي : إن هذا اليمين أعظم من أن تكفره كفارة^(٢) وقال في
تفسير قوله تعالى - في سورة آل عمران ٧٧- : ﴿ إن الذين يشترون
بآيات الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم
الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم ﴾ قال :
هو الرجل يقتطع مال الرجل بيمينه^(٣) ، وإنما كفارته توبة ، واستغفار
وندم ، وعزم على ألا يعود ، قال النخعي : اليمين نوعان : يمين تكفر ،
ويمين استغفار ، فاليمين التي تكفر فالرجل يقول : والله لأفعلن ، والتي
فيها استغفار فالذي يقول : والله لقد فعلت^(٤) .

(ب) وأما يمين اللغو : فله صور متعددة ذكرها النخعي :

- ١ - أن يحلف على الشيء ، ثم ينسى ،^(٥) فيفعله .
- ٢ - هو قول القوم يتدارؤون في الأمر ، يقول هذا : لا والله ، وبلى
والله ، وكلا والله ، ولا تعقد عليه قلوبهم^(٦) ، أو بتعبير آخر : هو ما يصل
به الرجل كلامه ، والله لتأكلن ، والله لتشربين^(٧) .

(١) سنن البيهقي ٣٨/١٠ وابن أبي شيبة ١٥٨/١ وعبد الرزاق ٤٩١/٨
وآثار محمد ١٢٥ .
(٢) المحلى ٣٦/٨
(٣) ابن أبي شيبة ١٦/١
(٤) آثار محمد ١٢٥
(٥) عبد الرزاق ٤٧٥/٨ والمحلى ٣٥/٨ ونيل الأوطار ٢٤٤/٨ وتفسير ابن كثير
٢٦٧/١ وتفسير الطبري ٤٤٦/٤
(٦) المحلى ٣٤/٨
(٧) تفسير الطبري ٤٤٣/٤

٣- أن يحلف على الشيء يرى أنه فيه صادق ، فيكون على غير ما حلف (١) .

وأيما اللغو لا كفارة فيها (٢) قال النخعي : ليس في لغو اليمين كفارة ، (٣) وفي رواية عن النخعي : أن في النوع الثالث كفارة (٤) قال النخعي : الرجل يحلف على الشيء عنده لا يدرى ثم يدرى أنه عنده ، قال : يكفر بيمينه (٥) .

(ج) أما اليمين المنعقدة : ١ - فهي أن يحلف الرجل على أن يفعل الشيء ، أو لا يفعله في المستقبل ، وفيه الكفارة إذا خنث . قال النخعي : قول الرجل : والله لا أفعل ، والله لأفعلن ، فهذا فيه الكفارة (٦) .
٢ - ومن اليمين المنعقدة : الحلف على إتيان معصية ، وهذه يجب الحنث فيها ، وإخراج الكفارة (٧) .

روى المغيرة عن إبراهيم قال ، قلت : رجل حلف أن يضرب مملوكه ، قال : يحنث أحب إلى من أن يضربه . (٨) .

وإذا خلى الكفار لأسير المسلم ، واستحلفوه على أن يبعث إليهم بفدائه ، أو يعود إليهم ، فإن كانوا أكزموه على ذلك لم يلزمه الوفاء ، وإن لم يكرهوه على ذلك ، وقدر على الوفاء بدفع الفداء ، فعليه دفعه ، ولا يحق له الرجوع إليهم ، سواء عجز عن دفع الفداء أولا ، وسواء كان رجلا أو امرأة (٩) .

- (١) تفسير الطبري ٤٤٣/٤ وتفسير ابن كثير ٢٦٧/١ وبداية المجتهد ٣٩٥/١ والمغني ٦٨٨/٨
(٢) المغني ٦٨٧/٦ (٣) تفسير الطبري ٥٢٦/١٠
(٤) المغني ٦٨٧/٨ (٥) ابن أبي شيبة ١٥٨/١
(٦) سنن البيهقي ٣٨/١٠ وابن أبي شيبة ١٥٨/١ وعبد الرزاق ٤٩١/٨ وآثار محمد ١٢٥
(٧) تفسير الطبري ٥٢٩/١٠
(٨) عبد الرزاق ٤٩٨/٨ والمحلى ٤١/٨
(٩) المغني ٤٨٢/٨

٣ - الفاظ اليمين :

(١) إن قال : أقسم ، وأقسم بالله ، وأشهد ، وأشهد بالله ، وأحلف ، وأحلف بالله ، وعلى عهد الله ، وعلى ذمة الله ، وعلى نذر الله ، وعلى نذر ، وهو يهودي ، وهو نصراني ، وهو مجوسي ، وهو برىء من الإسلام ، كل هذا يمين يكفرها (١) وكذلك إن قال : آليت ، فهو يمين (٢) ، وكذلك إن قال : هذا حرام على إن فعلت كذا ، أو قال : كل ما أحل الله لي حرام على إن فعلت كذا ، وهو مخير أن يبرئ بيمينه أو يكفر ، إلا أن ينوى طلاقاً (٣) ، وإن قال : حلفت ، ولم يحلف ، فهي يمين (٤) ، وكان يكره أن يقال : وأيم الله حيث كان ، ولا يرى بقوله : وأيم الله بأساً (٥) لأنه سبحانه منزّه عن المكان .

(ب) وإن أخرج اليمين مخرج النذر ، كما إذا قال : إن كلمت فلاناً فله على حج ، فهذا يمين ، وهو مخير بين فعل المنذور ، وبين كفارة اليمين (٦) . و (ر : نذر ٤ ج) .

(ج) وكره أن يقول : لا وحياتك (٧) ، ولعمرك (٨) ، أما قوله : لعمري فقد اختلفت الرواية عنه في كراهته ، فروى ابن أبي شيبه بسنده عنه أنه كرهها (٩) وروى عبد الرزاق عنه بسنده أنه لا يرى بها بأساً (١٠) .

(١) آثار محمد ١٢٣ وعبد الرزاق ٨٤٠/٨ ور : ابن أبي شيبه ١٥٨/١

و ١٦١ والمغني ٧٠٢/٨ ونيل الأوطار ٢٤٠/٨

(٢) المغني ٧٠٢/٨ (٣) المغني ٦٩٩/٨

(٤) عبد الرزاق ٤٧١/٨ وابن أبي شيبه ١٥٨/١

(٥) عبد الرزاق ٤٧١/٨ (٦) المغني ٦٩٦/٨

(٧) ابن أبي شيبه ١٥٨/١ (٨) عبد الرزاق ٤٧١/٨

(٩) ابن أبي شيبه ١٥٨/١ (١٠) عبد الرزاق ٤٧١/٨

٤ - تكرير اليمين :

لو حلف عدة أيمان على شيء واحد ، فليس عليه إلا كفارة واحدة ^(١) .
 قال النخعي : إذا ردد الأيمان فهي يمين واحدة ^(٢) ، ولكن إن أراد بالترديد
 التغليظ فعليه كفارة أخرى ، قال النخعي : الرجل يحلف ، ثم يحلف ، إن
 أراد بالثاني التغليظ ، فهي كفارتان ، وإن أراد اليمين الأول ، فكفارة
 واحدة ^(٣) .

٥ - الاستثناء فيه :

[الاستثناء يعلق اليمين ، قال النخعي : من حلف على يمين ، فقال :
 إن شاء الله ، فقد خرج من يمينه ^(٤) .
 ألا يعتبر الاستثناء إلا إذا توفّر فيه شرطان :

الأول : أن يكون متصلاً باليمين ، قال النخعي : الاستثناء إذا كان
 متصلاً وإلا فلا شيء ^(٥) ، وأخرج ابن أبي حاتم عنه أنه قال : يستثنى
 مادام في كلامه .

والثاني : أن يكون بلسانه لا بقلبه ، قال النخعي : إذا استثنى في نفسه
 فليس بشيء ، حتى يظهر بلسانه ^(٦) . وهل يكفيه تحريك الشفتين بالجهر ،
 أم لا بد من أن يجهر به كما يجهر باليمين ؟ روايتان عن النخعي :
 الأولى : قال النخعي : إذا حرّك شفتيه بالاستثناء في اليمين فقد استثنى ^(٧)

(١) المغني ٧٠٥/٨

(٢) عبد الرزاق ٥٠٤/٨ والمحلي ٥٣/٨

(٣) آثار أبي يوسف ١٥١ (٤) آثار محمد ١٢٣

(٥) آثار محمد ١٢٣

(٦) عبد الرزاق ٥١٩/٨ والمحلي ٤٧/٨ و ٤٥ والمغني ٧١٦/٨

(٧) آثار محمد ١٢٤

والثانية : لابد من أن يجهر بالاستثناء ، قال النخعي : لا ، حتى يجهر بالاستثناء ، كما جهر باليمين ^(١) .

٦ - الإكراه على اليمين :

لا أثر للإكراه في الإعفاء من المسؤولية ، تلك هي القاعدة العامة في الإكراه عند النخعي (ر : إكراه) ولذلك فإنه إن أكره رجل على الحنث باليمين فإن هذا الإكراه لا أثر له في الإعفاء من كفارة الحنث ، قال النخعي : لو حلف لا يدخل داراً ، فأكره على الدخول بالضرب يحنث ^(٢) .

ويُستثنى من ذلك إكراه العدو الأسير على الحلف على أن يعود إليهم ، أو يرسل إليهم فداؤه . إن تركوه ، قال النخعي : إذا حلف الكفار الأسير المسلم ، واستحلفوه على أن يبعث بفدائه ، أو يعود إليهم ، فإن كانوا أكرهوه على ذلك لم يلزمه الوفاء ^(٣) ، لما في ذلك من المصلحة العليا للمسلمين .

٧ - (١) ولو كان هناك شيثان : أحدهما يتبع الآخر ، أو هو مشتق منه ، فحلف على المشتق وأتى الأصل ، لا يحنث ، وإن حلف على الأصل وأتى المشتق أو التبع حنث ، قال النخعي : لو حلف ألا يأكل لبناً فأكل زُبْداً قال : حنث ؛ لأن الزبد من اللبن ، ولو حلف ألا يأكل زُبْداً فأكل لبناً لم يحنث : وإن حلف ألا يأكل لحماً فأكل شحماً حنث ، وإن حلف ألا يأكل شحماً فأكل لحماً لا يحنث ^(٤) .

(ب) واستحالة الأشياء إلى جنسها لا تُغفى من الحنث ، فمن حلف لا يأكل هذا الطعام فباعه قال : لا يبيعه ويشتري به طعاماً يأكله ^(٥) .

(٢) المغني ٧٧١/٨

(٤) عبد الرزاق ٣٨٠/٦

(١) المحلى ٤٥/٨

(٣) المغني ٤٨٢/٨

(٥) ابن أبي شيبة ١٦١/١ ب

(ج) ومن حلف على شيء ، فعجز عنه ؛ لضعف فيه ، أو مانع شرعى ، وله بذلك ، صار إلى البدل . قال النخعي ، في الرجل يجعل عليه أن ينحر ابنه ، : إن عليه مائة ناقة ينحرها (١) .

(د) ومن جعل على نفسه المشى فمشى بعضاً وركب بعضاً ، يعود غير ركب ما مشى ، ويمشى ما ركب (٢) .

(هـ) وعن إبراهيم - فيمن أقسم على غيره فأحسثه - : أحب للمقسم أن يكفر (٣)

٨ - كفارة اليمين :

انظر أيضا : كفارة .

ذكر الله تعالى - في سورة المائدة ٨٦ - كفارة اليمين ، وكان ذكره لها في غاية الوضوح ، فقال سبحانه ﴿ . . فكفارته إطعامُ عَشْرَةِ مَساكينَ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ .

فالمؤمن الميسور الحال مخير في كفارة اليمين بين أحد أمور ثلاثة : إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، لأن « أو » في الآية الكريمة للتخيير ، قال النخعي : « ما كان في القرآن من قوله « أو » مصاحبة فيه فللاختيار ، أي ذلك شاء فعل ، يعنى في الكفارات (٤) .

وحد اليسار : أن يكون معه عشرون درهما فأكثر ، قال النخعي : لا يجب عليه كفارة اليمين حتى يكون له عشرون درهما (٥) .

وإن لم يكن ميسوراً صام ثلاثة أيام متتابعات ؛ لأن قراءة عبد الله بن

(١) آثار محمد ١٢٥ .

(٢) آثار محمد ١٢٥ .

(٣) المحلى ٣٥/٨

(٤) آثار محمد ١٢٤ .

(٥) عبد الرزاق ٥٠١/٨ وابن أبي شيبة ١٦٠/١ والمغنى ٧٥٦/٨ .

«سعود» فصيام ثلاثة أيام متتابعات» قال النخعي : في قراءتنا في كفارة اليمين : (ثلاثة أيام متتابعات) ^(١) .

وإذا شرعت المرأة في صيام ثلاثة الأيام ، فحاضت قبل أن تتم صيامها ، فلتستقبل صوم ثلاثة أيام ^(٢) لأنها تستطيع أن تصوم ثلاثة أيام في مدة لا يتخللها حيض .

وإذا شرع المعسر بالصيام فأتى صيام يومين من الكفارة ، ثم أيسر صيام الثالث فقط ، وإن كان لم يصم تمام اليومين انتقل عن حكم الصوم ، ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ^(٣) يعني الإطعام ، أو الكسوة ، أو العتق .

- خروج النذر مخرج اليمين (ر : نذر / ٤ ج) .

- اليمين أمام القاضي (ر : قضاء / ٢ ج) .

- تحليف الكافر اليمين (ر : قضاء / ٢ ج آ) .

- تحليف الشاهد الكافر اليمين على الوصية (ر : شهادة / ٢٢ آ) .

• يهود :

- انظر (كفر) و (كتابي) .

(١) سنن البيهقي ٦٠/١٠ وابن أبي شيبة ١٥٨/١ ب وتفسير الطبري ٥٦٠/١٠

(٢) ابن أبي شيبة ١٥٧/١ ب .

(٣) المحلى ٧٠/٨ .

الكتاب الثالث
النظر فيما نسب إلى النخعي
من الشذوذ في مسائل الفقه

هل خالف النخعي جمهور الفقهاء ؟

هناك مسائل ادعى البعض أن النخعي خالف فيها إجماع العلماء ، ومماثل
نرى ادعى البعض أن النخعي قد شذف فيها عن جمهور الفقهاء . ونحن سنستعرض
هذه المسائل واحدة تلو الأخرى ، وسنرى أن أكثرها لم يشذ فيه النخعي عما
ذهب إليه العلماء ، ولم يخالف فيها الإجماع ، وإنما سبقه إلى ذلك سابق
من الصحابة ، أو وافقه فيها جماعة من التابعين ، أو تبعه فيها طائفة من أئمة
الأمصار .

١- المسألة الأولى : « تغطية المحرم وجهه »

فالنخعي لا يري جواز تغطية المحرم وجهه في الإحرام .

حكى ابن قدامة الإجماع على جواز تغطية المحرم وجهه ، فقال : ولنا ما ذكرنا
من قول الصحابة ، ولم نعرف لهم مخالفا في عصرهم ، فيكون إجماعا ^(١)
أقول : ونحن ننازع في دعوى هذا الإجماع من وجوه :

أولها : أن اعتبار عدم العلم بالخلاف إجماعا أمر مختلف فيه عند الأئمة ؛
إذ هو يباحق بالإجماع السكوتي ^(٢) بل هو أضعف منه ؛ لأن الإجماع السكوتي
يكون عند تحقق العلم بعدم المخالف ، أما عدم العلم بالمخالف فلا يستلزم
عدم وجود المخالف .

الثاني : أن دعوى إجماع الصحابة على ذلك غير مسلمة ، فقد روى
ابن حزم ، من طريق سعيد بن منصور ، نا سفيان - هو ابن عيينة -
عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « الذقن من الرأس

(١) المغنى ٣/٣٢٥

(٢) أصول الفقه لمحمد أبي النور زهير ٣/٢١١

فلا تغطه» ^(١) وروى مالك في الموطأ عن ابن عمر أنه كان يقول : « ما فوق الذقن من الرأس ، فلا يخمره المحرم » ^(٢) .

الثالث : إذا كان هناك إجماع فكيف يخالفه إمامان عظيمان هما : أبو حنيفة ومالك ، مع أن الإمام مالكا يأخذ بما هو أقل منه ، وهو إجماع أهل المدينة ، وكيف يشذ أهل المدينة عن شيء أجمع عليه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم قريبو عهد بهم في عصر الإمام مالك .

ولننظر الآن في قول النخعي في ذلك :

وردت روايتان عن النخعي في تغطية المحرم وجهه (ر : حج / ٣ و ١) الأولى : « عدم جواز تغطية المحرم وجهه » . والثانية : « أن النخعي كره للمحرم أن يغطي فاه » .

ويبدو أن ثمة تضارباً بين هاتين الروايتين ، وكدنا أن نذهب إلى ذلك ، لولا أن عثرنا على قول له - ذكره ابن أبي شيبة - إنه إذا آذت الريح المحرم ، فلا بأس بأن يرفع ثوبه بين يديه ، فيغطي جبهته ^(٣) وهذا ما جعلنا نحمل الكراهة التي نقلت عن النخعي على غير حالات الضرورة ، لما رواد ابن عباس أن رجلاً وقع عن راحلته ، فوقصته دابته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفّوه في ثوبيه ، ولا تخمروا وجهه ولا رأسه ، فإنه يُبعث يوم القيامة يلبى » ^(٤) . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخمير وجه المحرم الميت ، هو نهي عن تخمير وجه المحرم الحي من باب أولى ، وبرأي النخعي أخذ الحنفية ، والمالكية .

(١) المحلى ٩٢/٧

(٢) أخرجه مالك في الحج باب تخمير المحرم وجهه

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٢/١

(٤) أخرجه مسلم في الحج باب ما يفعل بالمحرم إذا مات

٢- المسألة الثانية : « جواز قتل المحرم الفأرة »

جمهور العلماء على أنه يجوز للمحرم أن يقتل الفأرة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « خمس من الدواب يُقتلن في الحرم : الغراب ، والحدأة ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب العقور ^(١) .

وقد نقل عن النخعي في ذلك روايتان : الأولى : كقول الجمهور .
والثانية : لا يقتل المحرم الفأرة (ر : حج / ٣ و ٨) والفأرة ليست من العوادي ، أو هي من العوادي ولكنها لم تعد فعلاً ، فلا يجوز قتلها ، ولم أجد من وافق النخعي في ذلك ، لا الحنفية ولا غيرهم .
وأكبر ظني أن عدم جواز قتل المحرم الفأرة كان قولاً متقدماً للنخعي ، ثم رجع عنه إلى قول الجمهور عندما علم بالحديث .

٣- المسألة الثالثة : « طهارة لعاب الآدمي »

جماهير العلماء على أن لعاب الآدمي طاهر ، سواء كان في حال الاتصال - أي حين وجوده في الفم - أو في حال الانفصال ، وانفرد ابن أبي شيبه بالرواية عن النخعي أن لعاب الآدمي إذا انفصل عن فمه أصبح غير طاهر ، فإن وقع منه شيء في الماء أفسده .

وقد محصنا الطرق التي ورد بها هذا القول ، فوجدنا طريقين منها رجالهما رجال الصحيح ، الأول : قال ابن أبي شيبه : نا . محمد بن فضيل ، عن مغيرة ، عن إبراهيم . والثاني : قال ابن أبي شيبه : نا محمد بن فضيل ، عن مغيرة ، عن ابن عبد الرحمن السلمي ، عن إبراهيم . ولكن الرواية فيهما بلفظ (عن) وما ندرى إن كان محمد بن فضيل قد سمعه من مغيرة ، ومغيرة قد سمعه من إبراهيم ،

(١) متفق عليه ، واللفظ للبخاري في الحج أبواب جزاء الصيد .

وما ندرى كذلك إن كان محمد بن فضيل قد سمعه من حصين بن عبد الرحمن السلمى ، وحصين قد سمعه من إبراهيم أم لا ؟ فهو أثر مُعْنَن ، والمُعْنَن عند المحدثين - عدا البخاري - يلحق بالضعيف .

٤ - المسألة الرابعة : « طهارة سؤر الجنب والحائض »

نقل الإجماع على طهارة سؤر الحائض ، عن الطبرى ، ^(١) وابن المنذر ^(٢) ، ونقل عن النخعي أنه كان يكره فضل شراب الجنب والحائض (ر : حيض / ٣) .

أقول : أن كلمة (أكره) كان يطلقها فقهاء السلف ويريدون منها أحياناً التحريم ، وأحياناً الكراهة التنزيهية ، ونحن لانستطيع أن نجزم أن النخعي كان يريد من قوله : « أكره سؤر الحائض والجنب » أنهما نجسان إذ قد يريد أن غيره أحبُّ إلى منه ، وهو ما نرجح أنه أراد ، وبذلك لم يكن النخعي خارجاً عن دائرة الجمهور .

والذى يقوى ما ذهبنا إليه أن كراهة سؤر الحائض والجنب قد وردا عن طائفة من فقهاء السلف ؛ منهم : عبد الله بن عمر ، وعطاء ، فقد روى عبد الرزاق ومالك عن ابن عمر أنه كان يكره فضل الحائض والجنب ^(٣) وروى عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : هل يتوضأ الجنب بفضله وضوء الجنب ؟ والرجل والمرأة يتوضأ أحدهما بفضله الآخر جنبين ؟ قال : أما لصلاة فلا ، لكن للطعام والشراب والنوم ، وقال : لا ينتفع بفضله وضوء الجنب للصلاة ، قلت : والحائض بمنزلةتهما ؟ قال : نعم ^(٤) .

(٢) المجموع ١٦٢/٢

(١) المجموع ٥٤٩/٢

(٣) عبد الرزاق ١٠٩/١ والموطأ كتاب الطهارة باب جامع غسل الجنابة

(٤) عبد الرزاق ١١٠/١

٥ - المسألة الخامسة : « شرعية خيار المجلس »

ذهب فريقٌ من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى ثبوت خيار المجلس ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : (البيعان كل واحدٍ منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا ببيع خيار) (١) .

وذهب النخعي إلى عدم ثبوت خيار المجلس ، وأدعى ابن حزم أنه لم ينكر أحدٌ من السلف خيار المجلس إلا إبراهيم وحده (٢) .

أقول : وما ادّعاه ابن حزم ليس بصحيح ، فقد روى عن شريح ، وربيعه الرأي : أنهما أنكرا خيار المجلس ، وأنكر خيار المجلس من الأئمة أبو حنيفة ، ومالك بن أنس (٣) ، وأجابوا عن حديث (البيعان بالخيار ...) بأن معناه هو : ما لم يتفرقا عن منطق البيع (٤) أي : يتفرقا بالأقوال ، لا بالأبدان ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » (٥) . ووجه الدلالة في الحديث أن رسول الله أجاز بيع الطعام بمجرد قبضه ، ولو كان المتعاقدان مازالا في مجلس العقد ، ولو كان لأحدهما حق الخيار فيه ، لما أجاز الرسول بيعه ؛ لأن في هذا البيع إبطالا لحق من له الخيار ، وهو لا يجوز ، واستدلوا أيضا بأن خيار المجلس هو خيار مجهول ؛ لأن مدة المجلس غير مقدرة . فقد تمتد دقائق ، وقد تمتد ساعات ، فأشبهه ما إذا شرط خياراً مجهولاً ، وشرط الخيار المجهول لا يصح ، فكذا خيار المجلس .

مما تقدم نرى أنه قد تابع النخعي في عدم الأخذ بخيار المجلس أئمة

(١) متفق عليه واللفظ من الموطأ كتاب البيع ، باب بيع الخيار

(٢) ر : المحلى ٣٥٥/٨ (٣) المجموع ١٩٧/٩ .

(٤) موطأ الحسن مع شرحه التعليق المجدد ٣٤٢

(٥) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود في البيوع باب بيع الطعام قبل أن يقبض .

معتبرون ، وأن ترك النخعي الأخذ بخيار المجلس لم يكن عن نَشَهٍ أو هوى ، بل كان عن دليل وبرهان .

٦ - المسألة السادسة

« نجاسة بول الحيوان غير مأكول اللحم »

جمهور الفقهاء على أن بولَ الحيوان غير المأكول اللحم نجسٌ ، لم يخالف في ذلك إلا داود الظاهري ، فقال : ليس من الأبوال شيء نجس إلا بول الإنسان ^(١) ، أما النخعي فقد رويت عنه روايات عدة - أولها : أنه طاهر كقول داود الظاهري ، وسند هذه الرواية أن الأشياء على الطهارة حتى يأتى بصُّ محرّم ، فيوقف عنده ، ولا نص ولا إجماع على تنجيس شيء من بول الحيوان ونجوه ، حاشا بول الإنسان ونجوه ، بل إن الآثار لتدل على طهارة بول ما لا يؤكل لحمه من الحيوان ، فمن طريق عبد الله بن عمر قال : كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله ، وكنت شاباً عزباً ، وكانت الكلاب تبول ، وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشّون شيئاً من ذلك - أي : لم يكونوا يطهرون المكان الذي أصابه بولها .

أقول : إن ما أورده داود دليلاً لا ينهض أن يكون دليلاً ، أما قوله : إن الأصل في الأشياء الطهارة ، حتى يرد نص أو إجماع بالتنجيس ، ولا نص ولا إجماع على ذلك ، فنقول : أما النص فهو موجود ، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (تَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ) ^(٢) وهو مطلق ، لا يجوز أن يقيد ببول إنسان أو غيره . أما الإجماع : فإننا لا نعلم أحداً من الصحابة قال بطهارة بول الحيوان غير مأكول اللحم ، ومثل هذا يعتبر من الإجماع السكوتي ، وهو حجة عند البعض .

(١) المحلى ١/١٦٩

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له علة ، ولم يخرجاه ، وإخرجه الدارقطني ، وصححه .

أما أثر عبد الله بن عمر الذي يذكر أن الكلاب كانت تبول في المسجد ، ولم يكونوا يطهرونه من بولها ، فلا يصح الاحتجاج به لوجهين : الأول : أنه غير مسند ، والثاني : أنه ليس فيه أن رسول الله علم ببول الكلاب في المسجد فأقره ، وإن كان كذلك فلا حجة فيه ^(١) .

ثانيها : أنه نجس ، ولكن النخعي لم يشتد في نجاسته ؛ إذ يكفي في التطهر منه الرُّش في رواية ، والمسح في رواية ثانية .

ثالثها : أن النجس منها المستنقع فقط ، أما غير المستنقع فغير نجس .

رابعها : أنها نجسة ، وأن النخعي كان يشتد فيها إذا أصابت ثوب الإنسان ، وهذه الرواية الأخيرة تتفق مع ما عليه جمهور الفقهاء الإسلام ، وهي الرواية الأصح والأقوى ، حتى قال النووي - بعد أن ذكر الرواية التي تذهب إلى طهارة بول الحيوان غير مأكول اللحم قال - : وما نظنُّ صحتها عنه ^(٢) ، وإني لم أعثر على سند لهذه الرواية ، وإنما ذكرها ابن حزم هكذا بغير إسناد على خلاف عادته ، وكذلك فعل النووي ، ثم ضعف النووي نسبتها إلى الإمام النخعي .

وصفوة القول : أن الراجح من الروايات عن النخعي أن بولَ مالا يؤكل لحمة من الحيوان نجس ، وبهذا قال جمهور الفقهاء .

٧- المسألة السابعة : « سنة صلاة الاستسقاء »

ذهب جمهور الفقهاء إلى سُنة صلاة الاستسقاء ، والأحاديث في ذلك كثيرة وصحيحة ، ذكرها أصحاب الكتب الستة ، فمن أراد الاطلاع عليها فليرجع إليها في مظانها .

وقال إبراهيم النخعي : السنة في الاستسقاء الدعاء ، وليست الصلاة

بسنة فيه ، وهو يتابع في ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قال الشعبي :
خرج عمر يستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى رجع ، فأُمطروا ، فقالوا :
[ما رأيناك استسقيت ، فقال : لقد طلبت المطر بمجاديح السماء التي يستنزل
بها المطر ، ثم قرأ : ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ
مِدْرَارًا ﴾ ^(١) وتابع الإمام أبو حنيفة إبراهيم النخعي في ذلك ، فقال :
الاستسقاء دعاء واستغفار ^(٢) ، وبذلك يظهر لنا مجانية النووى الصواب
عندما قال : قال سائر العلماء من السلف والخلف والصحابه والتابعين فمن
يعدمهم : تسنن صلاة الاستسقاء ، ولم يخالف فيه إلا أبو حنيفة ^(٣) .

ودليل إبراهيم النخعي في ذلك :

١- قوله تعالى - في سورة نوح ١٠ و ١١ - : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ
غَفَّارًا يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾ فقد ذكر الله تعالى في هذه الآية الاستغفار ،
ولم يذكر الصلاة .

٢- أن رسول الله استسقى مرة ولم يُصَلِّ وذلك عندما كان على المنبر ^(٤) ،
واستسقى مرة وصَلَّى ^(٥) ، فدل ذلك على عدم السنَّة .

٨- المسألة الثامنة : « حرية اللقيط »

جمهور الفقهاء على أن اللقيط حر ؛ لأن الأصل في الآدمي الحرية ، والرق
عارض ، فإذا لم يعلم ذلك العارض استصحب حكم الأصل .

ونقل عن النخعي ثلاث روايات في حرية اللقيط (ر : لقيط / ١) .

الأولى : أنه عبد ، وهو يتابع في ذلك عمر بن الخطاب في إحدى الروايتين
عنه ، فقد روى ابن أبي شيبة بسنده إلى إبراهيم قال : قال عمر بن الخطاب :

(١) تفسير القرطبي ٣٠٢/١٨ (٢) الهداية ٦٢/١

(٣) المجموع ١٤٩/٢

(٤) انظر الحديث في البخارى ومسلم باب الاستسقاء

(٥) انظر الحديث في السنن الأربعة في الاستسقاء ،

هم - أئى : اللقطاء - مملوكون ، وعن زهير العيسى أن رجلاً التقطَ لقيطاً ،
فأتى به على بن أبى طالب ، فاعتقه (١) ولا يُعتق إلا مملوكٌ .

والثانية : إن نوى ملتقطه أنه حر فهو حر ، وإن نوى استرقاقه فهو عبد .

والثالثة : أن اللقيط حرٌ ، وهو ما أخذ به الأئمة ، وهو رواية عن عمر بن
الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، والشعبي ،
والحكيم بن عتيبة ، وحمام بن أبى سليمان ، وسفيان الثوري ، وإسحاق بن
راهويه ، وغيرهم .

فقد روى مالك فى الموطأ عن ابن شهاب ، عن سُنين أبى جميلة - رجل من
بنى سليم - أنه وجد منبوذاً فى زمن عمر بن الخطاب قال : فجئت به إلى
عمر ، فقال : ما حَمَلَكَ على أخذ هذه النسمة قال : وجدْتُها ضائعة ، فأخذتها ،
فقال عريفه : يا أمير المؤمنين إنه رجلٌ صالح ، فقال له عمر : أكذلك ؟ قال :
نعم ، فقال عمر : اذهب فهو حرٌ ، ولك ولاؤه ، وعلينا نفقته (٢) .

ونحن نرجح أن الرواية الأخيرة هى الأصح عن النخعى ؛ لأنها هى الموافقة
لأصول النخعى ؛ إذ الأصل عنده بقاء ما كان على ما كان ، والأصل السراة
حتى يثبت ما يعارضها .

٩ - المسألة التاسعة :

« الحاق الولد بأكثر من أب واحد »

قال ابن حزم : إن الولد إذا ادعاه ثلاثة رجال ، ولا بينة لأى منهم ،
وقضى باليمين ، فإنه يلحق بأحدهم بالقرعة ، وهو قضاء على وحكمه ،
[وليس له فى الصحابة ولا من التابعين منكر فى ذلك (٣)]

(١) ر : المحلى ٢٧٤/٨ وزهير العيسى لم أجد من ترجم له ، ولعله زهير العيسى ،
وهو زهير بن سالم العيسى .

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الأقضية باب القضاء فى المنبوذ ، وعريفه
الذى يعرفه عند السلطان (٣) مراتب الاجماع ١٧ و ٦٧

وقال ابنُ حزم: « وما نعرفُ إلحاقَ الولدِ باثنين عن أحدِ المتقدمين إلا عن إبراهيم النخعي ^(١) . »

أقول : ورأى النخعي هو : يلحق نسبُ الولدِ بأكثر من واحدٍ عندما لا يمكنُ ترجيحُ أبوةِ أحدٍ من يفرض أن أحدهم أبٌ ، ففي هذه الحالة يلجأ بعضُ الأئمة - كالشافعي رضى الله عنه - إلى تعيين الأب منهم بالقرعة ، ولكن النخعي يعتبر القرعة نوعاً من المقامرة ، ولا يجوز الأخذ بها في مثل هذه الأحوال : (ر : قرعة) ولذلك ألحقَ الولدَ بجميع الآباء لعدم ترجيح أحدهم مرجح معتبر (ر : نسب / ٥) . وهذا المسلك الذي سلكه النخعي قد سلكه فقهاء مشهورٌ لهم من الصحابة رضوان الله عليهم ، فالنخعي مُتَّبِعٌ في ذلك ، وليس بمبتدع ، فقد روى سعيد بن منصور في سننه ، عن سليمان بن يسار ، عن عمر - في امرأة وطئها رجلان في طهر - فقال القائل : قد اشتركا فيه جميعاً ، فجعله بينهما . وروى عبد الرزاق عنه أنه قال لهما : هو ابنكما ترثانه ويرثكما ^(٢) ، فهذا قضاء عمر في ذلك ، وروى عبد الرزاق عن قابوس ابن أبي ظبيان ، عن علي قال : أثناه رجلان وقعا على امرأة في طهرٍ ، فقال : الولد لكما ، وهو للباقي منكما ^(٣) ، وقال الإمام أحمد : حديث قتادة عن سعيد بن المسيب عن عمر : جعله بينهما ، وقابوس عن أبيه عن علي : جعله بينهما ^(٤) ، وهذا قضاء علي أيضاً .

وقد أجاز إلحاقَ الولدِ بأكثر من واحد - من الأئمة - : الحنابلة ، وأبو ثور ، ونسبه ابنُ قدامة لأصحابِ الرأي ^(٥) .

(١) المحلى ١٥١/١٠

(٢) عبد الرزاق ٣٦٠/٧ وسنن البيهقي ٢٦٤/١٠

(٣) عبد الرزاق ٣٦٠/٧

(٤) المغنى ٧٠١/٥

(٥) ر : المغنى ٧٠١/٥ وما بعدها .

١٠ - المسألة العاشرة

« اسقاط التيمم للحدث الأصغر والحدث الأكبر »

ذهب جمهور الصحابة والتابعين - فمن بعدهم - إلى أنَّ التيمم جائز في حالتي الحدث الأصغر ، والحدث الأكبر ، وهو إحدى الروايتين عن النخعي ، والأدلة على ذلك كثيرة متضافرة ، منها قوله تعالى في سورة المائدة - ٦ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ فقله تعالى : ﴿ فتيمموا ﴾ عائذ إلى المحدث والجنب جميعاً .

ومنها ما رواه عمران بن حصين أنَّ رسول الله رأى رجلاً معتزلاً لم يصل في القوم ، فقال : يا فلان ما منعك أن تصلي مع القوم ؟ فقال : يا رسول الله أصابتنى جنابة ، ولا ماء ، فقال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك (١) .

وذهب عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وإبراهيم النخعي في إحدى الروايتين عنه إلى أنَّ التيمم يُباح للمحدث ولا يباح للجنب (٢) ، ويجهل بنا أن نذكر تلك المحاورة اللطيفة التي تمت بين عبد الله بن مسعود وأبي موسى الأشعري في ذلك :

قال شقيق بن سلمة الأسدي : كنت جالساً مع عبد الله بن مسعود ، وأبي موسى الأشعري .

فقال أبو موسى : أرايت يا أبا عبد الرحمن لو أنَّ رجلاً أجنب ، فلم يجد الماء شهراً ، كيف يصنع بالصلاة ؟

(١) أخرجه البخاري في التيمم باب « الصعيد الطيب وضوء » ومسلم في المساجد

باب قضاء الصلاة الفائتة ، والنسائي في الطهارة باب التيمم بالصعيد

(٢) المجموع ٢٢٦/٢

فقال عبدُ الله : لا يتيمم ، وإن لم يجدِ الماءَ شهراً .

فقال أبو موسى : فكيف هذه الآية في سورة المائدة : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ .

فقال عبدُ الله : لو رخص لهم في هذه الآية لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصَّعيد .

قلت : وإنما كرهتم هذا لذا ؟

قال : نعم .

فقال أبو موسى لعبد الله : ألم تسمع قولَ عمارٍ لعمر : بعثني رسول الله في حاجة فأجنيبت ، فلم أجِد الماء ، فتمرَّغتُ في الصَّعيد كما تمرَّغ الدابة ، ثم أتيتُ رسول الله فذكرت ذلك له ، فقال : « إنما يكفيك أن تصنع هكذا ، وضرب بكفيه ضربة على الأرض ، ثم نفضهما ثم مسح بهما ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه ، ثم مسح بها وجهه ، فقال عبد الله : أولم تر عمر لم يقنع بقول عمار ؟ . وفي رواية أبي موسى : فدعنا من قول عمار ، فكيف تصنع هذه الآية ؟ .

فما درى عبد الله ما يقول (١) .

ويظهر - والله أعلم - أن قناعة النخعي أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح ، وأن هواه معه ، ولكن التزامه بالأل يفتارق ما اتفق عليه عمر وعبد الله جعله لا ينكر ما ذهباً إليه .

١١ - المسألة الحادية عشرة :

« صيام الرجل يصبح جنباً »

اختلف أهل العلم في الرجل يصبحُ جنباً في رمضان ، فذهب الجمهور إلى

(١) أخرجه البخاري في التيمم ومسلم في الحيض باب التيمم وأبو داود والنسائي في الطهارة .

أَنَّهُ يَفْتَنِلُ ، وَيُتِمُّ صَوْمَهُ ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَبِهِ قَالَ عَلِي ، وَابْنُ مَسْعُود ،
وَزَيْدُ بْنُ ثَابِت ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَأَبُو ذَرٍّ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ
وغيرهم ، وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَحْمَدُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ،
وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ ، وَدَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ ^(١) .

وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « أَشْهَدُ عَلَى سَوَلِ اللَّهِ
أَنَّهُ كَانَ لِيَصْبِحَ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ ، ثُمَّ يَصُومُ » ^(٢) .

وَذَهَبَ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَى أَنَّهُ إِنْ صَامَ لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ،
عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، وَحَكَاهُ النَّوَوِيُّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ
بْنِ حَتَّى ^(٣) ، وَحَكَاهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ رَجُوعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ ^(٤) ،
قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَا وَرَبَّ هَذَا الْبَيْتِ مَا أَنَا قَلْتُهُ ، مَنْ أَدْرَكَهُ الصَّبِيحُ وَهُوَ جُنُبٌ
فَلَا يَصُومَنَّ ، مُحَمَّدٌ قَالَهُ ، ثُمَّ قَالَ : حَدَّثَنِيهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ ^(٥) .

وَأَحْسَنُ مَا يُقَالُ فِي أَثَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا أَنَّهُ مَنْسُوخٌ ؛ لِأَنَّ الرِّفْثَ إِلَى النِّسَاءِ
كَانَ مُحَرَّمًا عَلَى الصَّائِمِ لَيْلًا ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ -
١٨٧ : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ وَجَرَى عَمَلُ الرَّسُولِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ النُّسْخُ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ .

وَذَهَبَ طَاوُوسٌ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ إِلَى أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ بِجُنَابَتِهِ ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى
أَصْبَحَ مِنْ غَيْرِ اغْتِسَالٍ ، فَهُوَ مَفْطَرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى أَصْبَحَ فَهُوَ صَائِمٌ ،
وَهُوَ لِاحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَفِيِّ ^(٦) .

(١) المغنى ١٣٧/٧ .

(٢) أخرجه البخاري في الصوم باب الصائم يصبغ جنباً واللفظ له ، ومسلم
في الصيام باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ، والترمذي وأبو داود
في الصيام

(٣) طرح التثريب ١٢٣/٤

(٤) المغنى ١٣٨/٣

(٥) الاعتبار ١٣٦

(٦) طرح التثريب ١٢٤/٤

وذهب النخعي في رواية ثالثة عنه إلى أنه إن أصبح جنباً يجزىء صومه في النفل ، ولا يجزىء في الفرض ، بل عليه القضاء ^(١) .

ورغم أن ابن قدامة قد عدّ الروایتين الثانية والثالثة عن النخعي روايتين ، إلا أنني أرى أنهما رواية واحدة ، وبذلك يكون رأى النخعي كما يلي : إذا لم يعلم بجنبته فنام حتى أصبح جنباً كان صومه صحيحاً ، سواء كان صوم فرض أو نفل ، وإن علم بجنبته فنام حتى أصبح جنباً فإن كان صومه تطوعاً فصومه صحيح ، وإن كان فرضاً فإنه يستمر على صومه ، ويقضى يوماً مكانه . (ر : صيام / ٤ ب) .

أقول : وهذا التفريق الذي فرقه النخعي في ذلك بين صيام الفرض والنفل لا أعلم له فيه سلفاً ولا خلفاً ، ولم أدرك له وجهاً يمكن أن يعول عليه .

١٢ - المسألة الثانية عشرة

« زكاة الذكور من السوائم »

جمهور العلماء من الصحابة والتابعين - فمن بعدهم - على أن الزكاة واجبة في ذكور السوائم وإناثها ، وانفرد النخعي فذهب إلى أنه ليس في ذكور السوائم شيء من الزكاة ، روى ابن أبي شيبة ، عن جرير بن عبد الحميد ، عن مغيرة ابن مقسم ، عن إبراهيم النخعي قال : ليس في شيء من السوائم زكاة إلا في إناث الإبل ، وإناث البقر ، وإناث الغنم ^(٢) .

قد يُقال : إن جرير بن عبد الحميد لا يكتب حديثه ، وقد ساء حفظه في آخر عمره ، قلت : ولكن ما حدث به من كتاب فهو جيد ، حتى قال الذهبي : صدوق يحتج به في الكتب ^(٣) وهذا الأثر أخرجه له ابن أبي شيبة في مصنفه ، وما أخرجه له ابن أبي شيبة فإنما هو من كتبه لا من حفظه ، قال ابن أبي شيبة :

(١) القرطبي ٣٢٦/٢ والاعتبار ١٣٨ والمغنى ١٣٨/٣

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٢/١ والمحلى ٤٩/٦

(٣) ميزان الاعتدال ٣٩٤/١

وإنما كتبنا عنه من كتبه (١) . فهذا الأثر عن إبراهيم - إذن - صحيح الإسناد عنه .

والذى نريد أن نعرفه : لماذا جعل النخعي الزكاة في الإناث دون الذكور ؟
إننا إذا استقرأنا كلام النخعي في ذلك لما وجدنا له تعليلاً لذلك ، ولعله اعتبر الذماء علة في المسال الذى تجب فيه الزكاة ، والأموال النامية قد تكون نامية حقيقة كعروض التجارة ، وقد تكون نامية حكماً كالمسال المكتنز ، فقد خلق الله تعالى المسال للنماء لا للاكتناز ، وكان النخعي نظر إلى النماء فوجده في الإناث دون الذكور من السوائم ، فالإناث هي التي تتوالد وتتكاثر دون الذكور ، فأوجب الزكاة في الإناث فقط ، ولكن ألا يمكن القول أن الذكور نامية حكماً ؛ إذ لولا الذكور لما حملت الإناث ؟ .

١٣ - المسألة الثالثة عشرة

« الزكاة في الصغار المستفادة أثناء الحول »

اختلف العلماء في الصغار المستفادة أثناء الحول ، فذهب الشافعي - وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد - إلى أن الصغار تضم إلى أماتها في الحول بشرط كونها متولدة من نصاب في ملكه قبل الحول ، أما إذا لم يكمل النصاب إلا بالصغار احتسب الحول من حين اكتمال النصاب ، كما روى عنه أنه قال لساعيه : اعتد عليهم بالسحطة يروح بها الراعى على يديه ، ولا تأخذها منهم (٢) ولأنه نماء نصاب ، فيجب أن يضم إليه في الحول ، كما أموال التجارة .

وقال أبو حنيفة : تضم الصغار إلى النصاب سواء كانت متولدة من أمها التي عنده أم التي اشتراها ، ويؤزكى بحوله ؛ لأن لفظ الغنم والشاة الوارد في الحديث الموجب للزكاة ينتظم الصغار والكبار (٣) .

(١) ميزان الاعتدال ٣٩٦/١

(٢) المجموع ٣٣٨/٥ والأثر صحيح أخرجه الشافعي في الأم ١٦/٢

(٣) ر : الهداية ٧١/١ ور : الحديث في البخارى كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم

وقال الإمام مالك - وهو رواية أخرى عن الإمام أحمد بن حنبل - : إن كانت الصغار من نتاج الأُمات التي كانت عنده ، فيعتبر حول الجميع من حين ملك الأُمات ، وإن استفاد الصغار من غير الأُمات التي عنده اعتبر حول الصغار من حين ملك الصغار ، ولا تنضم إلى الأُمات (١) .

وقال الشعبي ، والثوري ، والحسن بن زياد ، وداود الظاهري : لا زكاة في الصغار ، تابعة ولا مستقاة (٢) ،

وقال النخعي ، والحسن البصري : لاتضم الصغار إلى الأُمات بحال ، بل حولها من الولادة . (ر : زكاة / ٨ ب) . ووجه نظر النخعي في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول (٣) وهو عام في كل مال نقوداً كان أو أنعاماً ، وهذا مال لم يحل عليه الحول ، فلا تجب فيه الزكاة .

فإن قيل : فهلا قيس صغار النعم المستفادة أثناء الحول على النقود المستفادة أثناء الحول فأوجب فيها الزكاة ؟ ، قلنا : لم تُقس عليها لأن بينهما فارقاً ، فالنقود لاتعين بالتعيين ، أما النعم فإنها تتعين بالتعيين .

٢- إن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - كان لا يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول ، وكانت عائشة تقول : لا يزكى - أى المسال المستفاد - حتى يحول عليه الحول ، ويقول على بن أبي طالب ، وعبد الله ابن عمر : من استفاد مالاً فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول (٤) . هذه عموماً وردت عنهم لا نستطيع حملها على المسال دون النعم ، أو النعم دون المسال ، لأننا إن فعلنا ذلك كنا متقولين عليهم ما لم يقولوه .

(١) حاشية الدسوقي على الدردير ٤٣٢/١ والمغنى ٦٠٢/٢

(٢) المجموع ٣٣٨/٥ والمحلى ٢٧٥/٥

(٣) أخرجه ابن ماجة في الزكاة عن عائشة ، والدارقطني في السنن عن أنس

(٤) ر : المحلى ٢٧٦/٥ .

٣- أما أثر عمر بن الخطاب فقد أخرجه الشافعي من طريق سُفيان بن عُيَيْنَةَ ، عن بشر بن عاصم ، عن أبيه ، ^(١) قال ابن حزم : بشر بن عاصم ابن سُفيان عن أبيه كلاهما غير معروف ^(٢) . أقول : أما بالنسبة لبشر ابن عاصم فليس كما قال ابن حزم بل هو ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ^(٣) ، أما بالنسبة لعاصم بن سُفيان فقد قال الشيخ أحمد شاكر : لم أجد له ترجمة في شيء من الكتب ^(٤) أقول : بل ترجم له الخزرجي في الخلاصة ، وقال : وثقه ابن حبان ^(٥) . فالأثر إذن صحيح عن عمر بن الخطاب ، ولكن خالف عمر من الصحابة أبو بكر وعلي وعائشة وعبد الله بن عمر ، وليس قول بعضهم بأولى من قول بعض ، فالواجب في ذلك الرد إلى النَّبْعِ الْأَصِيلِ للشريعة ، كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ والرد إلى حديث رسول الله المتقدم « لا زكاة في مال حتى يدخل عليه الحول » يوجب عند النخعي : أن لاتجب الزكاة في صغار النعم حتى يحول عليها الحول من حين ولادتها ، أو من حين شرائها

١٤- المسألة الرابعة عشرة :

« تكبيرة التحريمة »

ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين - فمن بعدهم - إلى أن تكبيرة التحريمة فرض لاتصح الصلاة دونها ، ولا تقوم تكبيرات الانتقال مقامها ، لقوله صلى الله عليه وسلم « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ^(٦) . كأن المصلي بالدخول بالصلاة بالتكبير قد صار ممنوعاً من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالها ، فقيلاً للتكبير : تحريم ؛ لمنعه المصلي من ذلك .

(٢) المحلى ٢٧٧/٥

(٤) هامش المحلى ٧٧/٥

(١) الأم ١٦/٢

(٣) خلاصة الخزرجي ٤٩

(٥) خلاصة الخزرجي ١٨٢

(٦) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه كلهم في الطهارة ، وقال الترمذي :

هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن

وذهب إبراهيم النخعي ، وقتادة ، وعطاء ، وسعيد بن المسيب إلى أن تكبير التحريم في الصلاة ركن ، فإن نسيه قام تكبير الركوع مقامه ^(١) ولا أعلم لهم حجة ، ولعل حجتهم في ذلك أن الصلاة يجب ألا تخلو من التكبير المعبر عن تعظيم الله تعالى ، وأن هذا التكبير إن نسيه المصلي في أول الصلاة قام تكبير الركوع مقامه .

وكان النخعي - ومن قال بقوله - قد لاحظوا عنصر تعظيم الله تعالى ، أما الجمهور فإنهم قد أضافوا إلى عنصر تعظيم الله تعالى عنصراً آخر هو منع المصلي من الأقوال والأفعال غير أقوال الصلاة وأفعالها منذ الدخول في الصلاة ، وهذا المنع يتمثل في نفس المؤمن عندما يقول : الله أكبر ، فمادون الله تعالى حقير ، وهل يترك عاقل الكبير ويلجأ إلى الصغير . . ؟ ! المهم أن النخعي لم يكن وحده القائل بذلك ، بل قال بهذا القول أئمة يستسقى بهم الغمام .

١٥ - المسألة الخامسة عشرة

« تمام الصلاة بالرفع من السجود »

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن التسليم في آخر الصلاة فرض لا تتم الصلاة إلا به ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ^(٢) .

ولأن رسول الله كان يسلم في صلاته ، ولم ينقل إلينا أنه ترك التسليم فيها مرة واحدة ، وقد قال : « صَلُّوا كما رأيتموني أصلي » ^(٣) وهذا أمر منه عليه الصلاة والسلام .

وذهب النخعي ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، وسعيد بن المسيب ، وأبو حنيفة ، إلى أن التسليم في الصلاة ليس بفرض ، وأن الصلاة تتم دونّه ، وقد افترق هؤلاء إلى فرقتين : فرقة قالت : تتم صلاة المصلي إذا

(١) عبد الرزاق ٧٢/٢ و ٧٣

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة .

قعد في القعود الأخير مقدار التشهد ، وهى إحدى الروايتين عن النخعى ، وبه أخذ الحنفية ، لأن النبي قال لابن مسعود حين علّمه التشهد : إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك ^(١) ، فقد علّق التمام بالفعل وهو القعود ، وهو يحصل بلا قراءة التشهد ، أو القول ، وهو قراءة التشهد ، وهى لا تكون دون قعود ، فدّل على أنّ القعود مشروط دونها .

أقول : قال ابن حجر في الدرّاية : اتفق الحفاظ على أنّ هذه الزيادة - « إذا قلت هذا ، أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك » - مُدرّجة من كلام ابن مسعود ^(٢) ويدلّ على ذلك أنّ أحاديث الأمر بالصلاة على النبيّ صلى الله عليه وسلم كثيرة متضافرة ، فلتنظر في مظانّها .

وفرقه قالت : تتم صلاة المصلى إذا رفع من السجود الثاني في الركعة الأخيرة ، وعلى هذا فإنّ القعود الأخير ، والتشهد فيه ، ثم الصلاة على النبي والسلام ليسوا بفرض ، وهو الرواية الثانية عن النخعى ، وبه قال عطاء بن أبي رباح ، والحسن البصرى ، وسعيد بن المسيب ^(٣) .

وسندّهم في ذلك مارواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما ، والبيهقى في السنن الكبرى عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أحدث الإمام في آخر صلاته حين يستوى قاعداً فقد تمت صلاته وصلاة من ورائه على مثل صلاته » ^(٤) .

أقول : ومدار هذا الحديث على عبد الرحمن بن زياد ، وهو عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم الأفريقى ، قال فيه الذهبي في الضعفاء : ضعّفه ابن معين

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة باب التشهد والبيهقى في السنن ١٧٤/٢

(٢) الدرّاية ١٥٧/١ وانظر تفصيل ذلك في نصب الراية ٤٥٤/١

(٣) عبد الرزاق ٣٥٥/٢ وما بعدها

(٤) عبد الرزاق ٣٥٣/٢ وسنن البيهقى ١٣٧/٤

والنسائي ، وقال الدارقطني : ليس بالقوى ، ووهاه أحمد بن حنبل ، وقال عنه ابن حجر في التقريب : ضعيف في حفظه .

وإذا ثبت لنا أن ما استدل به الحنفية من قول : « إذا قلتَ هذا أو فعلتَ هذا فقد تمت صلاتك » ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه من قول ابن مسعود ، ولا حجة في قول أحدٍ إلا قول رسول الله ، وأن ما استدلل به النخعي من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أحدث الإمام في آخر صلاته حين يستوى قاعدًا فقد تمت صلاته : » لا ينهض للاستدلال ؛ لضعف سنده ، تبين لنا رُجحان ما ذهب إليه الجمهور لقوة أدلتهم ، وصحتها وسلامتها من المعارض .

١٦ - المسألة السادسة عشرة :

« كفارة الإفطار في رمضان »

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من أفسد صومه بجماع فعليه الكفارة ؛ لما رواه أبو هريرة قال : بينما نحن جلوس عند النبي إذ جاء رجل ، فقال : يا رسول الله ، هلكت ، قال : مالك ؟ قال : وقعتُ على امرأتى وأنا صائم ، فقال رسول الله : هل تجدُ رقبةً تعتقها ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : هل تجد إطعام ستين مسكيناً ؟ قال : لا ، قال : اجلس قال فمكث النبي فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر - والعرق : المكتل الضخم - قال : أين السائل ؟ قال : أنا ، قال : خذ فتصدق به ، فقال الرجل ، أعلى أفقر مني يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرثين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي ، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ، ثم قال : أطعمه أهلك (١)

واختلفوا في وجوب الكفارة على من أفسد صيام رمضان بغير جماع ،

(١) أخرجه البخاري في الصوم : باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء ، ومسلم في الصيام باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ، وأبو داود والترمذي في الصوم

فذهب الحنفية والمالكية إلى وجوب الكفارة في كل إفطار بمعصية ، سواء كان ذلك بأكل ، أو شرب ، أو إيلاج ، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الكفارة لاتجب إلا على من أفطر بجماع ، للحديث المتقدم .

وذهب إبراهيم النخعي ، وعامر الشعبي ، وسعيد بن جبير ، وقتادة ، إلى عدم وجوب الكفارة على من أفسد صومه بجماع أو بغيره (ر : صيام / ٦) واستدلوا على ذلك :

١ - بقياس إفساد الصوم على إفساد الصلاة ، فكما لاتجب الكفارة على من أفسد صلاته ، فكذلك لاتجب على من أفسد صومه ، بجماع أن كلاً منهما عبادة بدنية .

٢ - أن الحديث الذي يوجب الكفارة لم يبلغهم ، ولو بلغهم لما تركوه ليأخذوا بالقياس ، لأنه لا اجتهاد في مورد النص .

ولعل النخعي كان يعتمد قاعدة قياسية هي أن كل إثم يتعمده الإنسان فلا كفارة له إلا التوبة والاستغفار ، وعلى هذا فإن اليمين الغموس لا كفارة له عنده (ر : يمين / ٢٢) وإنما هي توبة واستغفار وندم ، وكذلك إفساد الصلاة عمداً ، وكذلك إفساد الصوم عمداً (ر : صيام / ٦) وكذلك من وطئ امرأته حائضاً عمداً (ر : حيض / ٢ ط) وكذلك تعمد القتل بغير حق (ر : جناية / ٤ ج) .

١٧ - المسألة السابعة عشرة :

« عتق ولد الزنا في الكفارة »

ذهب جمهور الفقهاء إلى إجزاء عتق ابن الزنا في الكفارات لإطلاق قوله تعالى ﴿ فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ﴾ فلا يجوز تقييدها بكونه ليس ابن زنا ، ولما رواه الإمام مالك بلاغا في العتق عن فضالة بن عبيد الانصاري - وكان من أصحاب

رسول الله ... أنه سئل عن الرجل تكون عليه الرقبة هل يجوز له أن يعتق ولد زنا؟ قال : نعم ، ذلك يُجْزَى عنه ^(١) .

وذهب إبراهيم النخعي ، وعامر الشعبي ، وعطاء بن أبي رباح ، وحماد بن أبي سليمان ، والأوزاعي ، إلى عدم إجزاء عتق ولد الزنا في الرقبة الواجبة ، واستدلوا على ذلك بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولد الزنا شر الثلاثة » وقال أبو هريرة : لأن أمتع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن اعتق ولد زنية ^(٢) وبما أخرجه ابن حزم في المحلى من طريق إسرائيل ، عن زيد بن جبير ، عن أبي يزيد الضبي ، عن ميمونة - مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن النبي أنه سئل عن ولد الزنا ، فقال : لا خير فيه ، نعلان أجاهد - أو قال : أجهز - بهما أحب إلي من أن اعتق ولد الزنا ^(٣) .

أقول : أما الحديث الأول فالنظر فيه من وجهين :

الأول : أنه قد رواه عن رسول الله أبو هريرة ، وهو قد أفتى بخلافه ، فقد روى الإمام مالك في الموطأ أن أبا هريرة سئل عن رجل تكون عليه الرقبة : هل يعتق فيها ابن الزنا ؟ فقال أبو هريرة : نعم ذلك يُجْزَى ^(٤) .

الثاني : اتفق العلماء على أنه ليس على ظاهره ، لتعارض هذا الظاهر مع قوله تعالى : (ولا تزرُ وازرةٌ وزرَ أخرى) وقد دلت الأحاديث على أنه محمول على أن ولد الزنا شر الثلاثة - أي الزاني ، والزانية ، وولد الزنا - إذا عمل

(١) رجه مالك في الموطأ كتاب العتق باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة ، واسناده منقطع .

(٢) أخرجه أبو داود في العتق باب عتق ولد الزني واسناده صحيح وأحمد في المسند ٣١١/٢ والحاكم ١٠٠/٤ .

(٣) أخرجه ابن حزم في المحلى ٧٢/٨ .

(٤) الموطأ في العتق باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

عَمَلٍ والديه ؛ لأنه يكون قد أضافَ إلى فسادِ الأصل والنسب فسادَ العمل ، وقد ورد هذا المعنى في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هو شرُّ الثلاثة إذا عمل بعمل والديه » ^(١) . أو هو قد ورد بشخص بعينه ، لما أخرجه الحاكم ، عن عائشة ، قالت : لم يكن الحديثُ على هذا ، إنما كان رجلٌ من المنافقين يؤذى رسولُ الله ، فقال رسولُ الله : من يعذرني من فلان ؟ قيل : يا رسول الله إنه ولدُ زنا ، فقال رسول الله : « هو شرُّ الثلاثة » ^(٢) .

أما الحديثُ الثاني الذي أخرجه ابن حزم في المُحَلِّي فقد قال فيه ابن حزم : فيه إسرائيل ضعيف ، وقد ضَعَّف ابن حزم إسرائيل هذا في أربعة عشر موضعاً في كتابه المُحَلِّي ، وأبو يزيد مجهول ، وقال عنه كذلك في موضعين من كتابه المُحَلِّي ^(٣) .

أقول : وليس كما قال ابن حزم في إسرائيل ، فقد قال عنه ابن حجر في التقريب : إسرائيل بن يونس : ثقة ، تكلم فيه بلا حجة ، أما أبو يزيد الضبِّي فهو كما قال ابن حزم ، قال البخاري في حديثه - عن ميمونة بنت سعد ، في إفطار من قبل امرأته - : هذا لا أحدثُ به ، هذا حديثٌ منكر ، وأبو يزيد رجل مجهول ^(٤) .

١٨ - المسألة الثامنة عشرة

« حق الأب في إجبار ابنته على الزواج »

ذهب جمهورُ العلماء - وهو إحدى الروايات عن النخعي - إلى أن الشيب لا تنكح إلا بإذنها ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تنكح الأيتام حتى تستأمر » ،

(١) أخرجه أحمد في المسند عن عائشة ١٠٩/٦ وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥٧/٦ من رواية الطبراني في معجمه الكبير والأوسط .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢١٥/٢

(٣) الرجال الذين جرحهم ابن حزم للمؤلف .

(٤) ميزان الاعتدال ٥٨٨/٤ والمغني في الضعفاء ٥١٨

ولا البكر حتى تُستأذن، قالوا : يا رسول الله : كيف إذن؟ قال : أن تسكت ^(١).

وذهب الحسن البصري - وهى إحدى الروايات عن النخعي - أن للآب أن يزوج ابنته الثيب أو البكر دون أن يستأذنها ، ولا نعلم له فى ذلك سنداً . وذهب النخعي - فى رواية ثالثة عنه - أن للآب أن يزوج ابنته الثيب دون إذن منها إن كانت فى عياله ، فإن لم تكن فى عياله فليس له تزويجها إلا أن تأذن له بذلك . (ر : نكاح / ٢ ب) ولا نعلم للنخعي سنداً لذلك أيضاً .

ولعل الراجح من هذه الروايات هى الرواية الأولى الموافقة لما ذهب إليه الجمهور ، ولعل النخعي قد رجع إلى قول الجمهور أخيراً ، وما يرجح ما ذهبنا إليه من ترجيح الرواية الأولى .

١- أن النخعي نفسه علّل هذه الرواية ، فقال : لا تنكح البكر حتى تستأمر ، ورضاؤها سُكوتها ، وقال : هى أعلم بنفسها ، لعل بها عيباً لا يستطيع الرجال معه ^(٢) بينما لم ينقل عنه أى دليل أو تعليل للروايتين الثانيةين ، والتعليل يفيد إراحة الظن إلى صحة الحكم ، والثبات عليه .

٢- نقلت لنا تفريعات وتطبيقات على الرواية الأولى ، ولم ينقل إلينا مثل ذلك عن الروايتين الأخريين ، من ذلك اعتباره الإجازة اللاحقة للمرأة للعقد لتصحيحه ، حيث قال النخعي : إذا أنكح المرأة الولي ، فلم ترض ، ثم رضيت بعد ، لم يصلح ذلك النكاح ، حتى يكون نكاحٌ جديد ^(٣) ، وهو بعمومه يتناول البكر والثيب ، التى فى عياله والتى ليست فى عياله ، والقاعدة التى نقل التفريع عنها أكثر ثباتاً من قاعدة لم ينقل التفريع عنها

(١) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وأبو داود كلهم فى النكاح باب استئذان الثيب فى النكاح ونحوه .

(٢) آثار محمد ٧٣ .

(٣) ابن أبى شيبه ٢٣١/١

٣- أنها هي الموافقة للسنّة ، والظن بالنخعيّ ألا يخالف السنّة .

١٩- المسألة التاسعة عشرة :

« وجوب الوضوء من قرقرة البطن والمعصية ،

ومضى خمس صلوات على الوضوء »

(١) جمهور الفقهاء على أنّه لا يجب الوضوء من قرقرة البطن ، وحكى ابن حزم - دون إسناد - عن النخعيّ وجوب الوضوء من قرقرة البطن ، ولم أجده عنه غير ابن حزم ، وإيراد ابن حزم هذا القول دون إسناد على خلاف عادته يدلّ على أن إسناده ليس بذلك ، أو أنه لا سند له عنده ، وإنما هو بلاغ ، ومثل هذا لا يعتبر صحيحاً (ر : وضوء / ٥٦ د) .

(ب) وجمهور الفقهاء ، على أن الكلام الفاحش والمعاصي التي يعملها الإنسان لا تُفسد الوضوء ؛ وذهب النخعيّ إلى وجوب الوضوء منها . (ر : وضوء / ٥٦ هـ) ، وقد سبق النخعيّ إلى ذلك جماعة من السلف ، منهم : عائشة أم المؤمنين ، حيث قالت : يتوضأ أحدكم من الطّعام الطّيب ولا يتوضأ من الكلمة العوراء يقولها ، وابن مسعود حيث قال : لأن أتوضأ من الكلمة الخبيثة أحبّ إلى من أن أتوضأ من الطّعام الطّيب ، وعبيدة السلماني ، حيث يقول : اني أصلي الظهر ، والعصر ، والمغرب ، بوضوء واحد ، إلا أن أحدث ، أو أقول منكراً^(١) .

وكنائي هؤلاء يوجبون الوضوء من المعاصي لما يعلمون من محور الوضوء الخطايا ، فعن عثمان ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من توضأ خرجت خطايا من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره^(٢) ، وإن من حرص على القرب من الله لابد وأن يقول بوجوب الوضوء عقب كلّ خطيئة .

(١) أخرج هذه الآثار عبد الرزاق ١٢٧/١ وابن حزم في المحلى ٢٦١/١ .
(٢) أخرجه مسلم في الوضوء باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء ، وهنا أحاديث أخرى كثيرة فليرجع إليها في مظانها في الكتب الستة .

(ج) وذهب النخعي^١ إلى نقض الوضوء بمرور خمس أوقات صلوات عليه ،
ولا أعلم أحداً قال بقول النخعي هذا (ر : وضوء / ٦ ك) وكان
النخعي نظراً فوجد أن أكبر مدة للمسح - وهو الرخصة التي رخصها
الله تعالى للمسلم في الوضوء - فوجده يوماً وليلة ، فجعل أكبر مدة
للوضوء يوماً وليلة ، وهو مأخذ دقيق ، يدل على سعة أفق النخعي .

٢٠ - المسألة العشرون :

« غسل المرأة الجنب إذا حاضت »

قال ابن قدامة : إذا اجتمع شيثان يوجبان الغسل ، كالحيض والجنابة ،
أو التقاء الختانين والإنزال ونواهما بطهارته ، أجزأه عنهما ، قاله أكثر أهل
العلم ، منهم : عطاء ، وأبو الزناد ، وربيعه ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق ،
وأصحاب الرأي .

ويروى عن الحسن والنخعي في الحائض الجنب تغتسل غسليْن (١) .
ولا بد لنا من أن نقف وقفة فكر وتأمل عند هذا النص الذي قاله ابن
قدامة ، لتفحصه بنظرات :

النظرة الأولى : أن هذا الذي ذكره ابن قدامة عن النخعي هو إحدى الروايتين
عنه ، والرواية الثانية عنه كقول الجمهور (ر : غسل / ١ و)

النظرة الثانية : أنه وضع قاعدة عامة للجمهور : إذا اجتمع شيثان يوجبان
الغسل ، ونواهما بطهارة واحدة ، أجزأه عنهما ، وضرب لذلك مثالين ،
أولهما : اجتماع الحيض والجنابة ، والثاني : التقاء الختانين والإنزال ، ثم .
ذكر الحسن والنخعي في مقابلة الجمهور ، ما يوحى بأنهما قد خالفا هذه القاعدة
والذي أراه : أن الحسن والنخعي لم يخالفا هذه القاعدة ، ولكنهما استثنيا

منها المرأة الجنب إذا حاضت ، لمعنى سنراه فى النظرة الرابعة ، وأن النصوص الواردة عنهما محصورة فى هذا المستثنى دون غيره من الأمور الأخرى ، فقد روى مغيرة عن إبراهيم فى امرأة أصابها زوجها ، فلم تغتسل من جنباتها حتى حاضت ، قال : تغتسل من جنباتها ، وعن الحسن مثله ^(١) ، وطالما أن النص خص فى أمر معين ، فلا يجوز تعدية حكمه إلى أمر آخر ، لأن ثمة ما يمنع هذه التعدية ، وهو ما سنراه فى النظرة الرابعة ، وعلى هذا فإنه على هذه الرواية إذا التقى الختانان فى أول النهار ، ثم أنزل فى وسطه ففيه لهما غسل واحد .

النظرة الثالثة : أنه ذكر عطاء مع الجمهور ، مع أن عطاء قد رجع عن قوله هذا إلى قول النخعي المخالف للجمهور ، فقد روى هذا الرجوع عبد الرزاق فى مصنفه فعن ابن جريج قال : سألت عطاء عن المرأة أصابها زوجها ، فلم تغتسل ، حتى حاضت ؟ قال : تغتسل من جنباتها ، ثم تنتظر أن تطهر ، وقد كان قال لى قبل ذلك : الحيض أشد من الجنابة ^(٢) . - أى : لا تغتسل ولم يعدل عطاء عن قوله الأول الموافق لما ذهب إليه الجمهور إلى قوله الثانى إلا لمعنى دقيق ظهر له استوجب هذا العدول ، وهذا المعنى هو الذى سنراه فى النظرة الرابعة التالية .

النظرة الرابعة : الأحكام الفقهية لها شكلية ظاهرة ، ومعان أو مقاصد علوية تكمن وراء هذه الشكليات الظاهرة - والناس يؤخذون بأقوالهم وأفعالهم أمام القضاء - أى بالشكليات الظاهرة - ويؤخذون بنبياهم أمام الله تعالى ، وقد تتفق الشكلية الفقهية مع المقصد العلوى ، وقد يختلفان . ، وفى مسألتنا هذه شكلية فقهية ، ومعنى علوى .

أما الشكلية الفقهيّة فهي : اندغام المسقطات عندما تكون واحدة بالنسبة لأسباب متعددة ويكتفى بمسقط واحد لجميع الأسباب ، فالجنابة يسقطها الغسل ، والحيض يسقطه الغسل أيضا ، فإذا دخلت المرأة الجنب في الحيض - والحيض أشد في الحكم من الجنابة - استمرت في حمل الجنابتين على أنهما جنابة واحدة بسبب اندغامها ، واعتُسِلَت عند انتهاء الحيض غسلا واحداً ، وهذا ما يحدث في الكفارات ، فمن أفطر يوماً من غير عذر في أول رمضان ، ثم أفطر يوماً في آخره من غير عذر ، لم تجب عليه إلا كفارة واحدة ، وبناء على ذلك قال النخعي - في الرواية الموافقة للجُمهور - وعطاء في قوله الأول عندما سئل عن الجنب تبقى على جنابتها حتى تحيض ، هل يجب عليها الغسل ؟ قال : الحيض أشد من الجنابة ، وذلك بناء على الشكلية الفقهيّة .

أما المقصد العلوي : إنَّ النخعيَّ ينظر إلى المقصد العلوي من إسقاط الجنابة ، فيقول ، أليس هو إسقاط إثم التلبُّث بالجنابة وإن المرأة إذا بقيت على جنابتها حتى يأتيها الحيض فهي آثمة ببقائها على الجنابة ، ولكن هل يسقط الإثم عنها بمجرد دخولها في الحيض ، أم تستمر في حملها للإثم ؟ إنها لم تعمل على إسقاط الإثم عنها ، ولم تسر في طريقه ، فكيف يسقط عنها ، ولذلك فإنها تستمر في حمل إثمها ، وهي في حيضها ، ولا بد لإسقاط هذا الإثم من تعاطي المُسقط له فعلاً ، وهو الغسل ، ولذلك أوجب عليها النخعي والحسن وعطاء الغسل ، وهي في الحيض ، لإسقاط إثم حمل الجنابة ، فإذا طهرت من حيضتها وجب عليها غسل آخر ، لإسقاط إثم حمل الجنابة من الحيض . ذلك هو المعنى الدقيق الذي جعل عطاء بن أبي رباح يعدل عن قوله الأول إلى قوله الثاني .

النظرة الخامسة : في قول ابن قدامة : « يروى عن الحسن ، والنخعي ، في الحائض الجنب : تغتسل غسليْن » إشعار بأن الجنب إذا حاضت ،

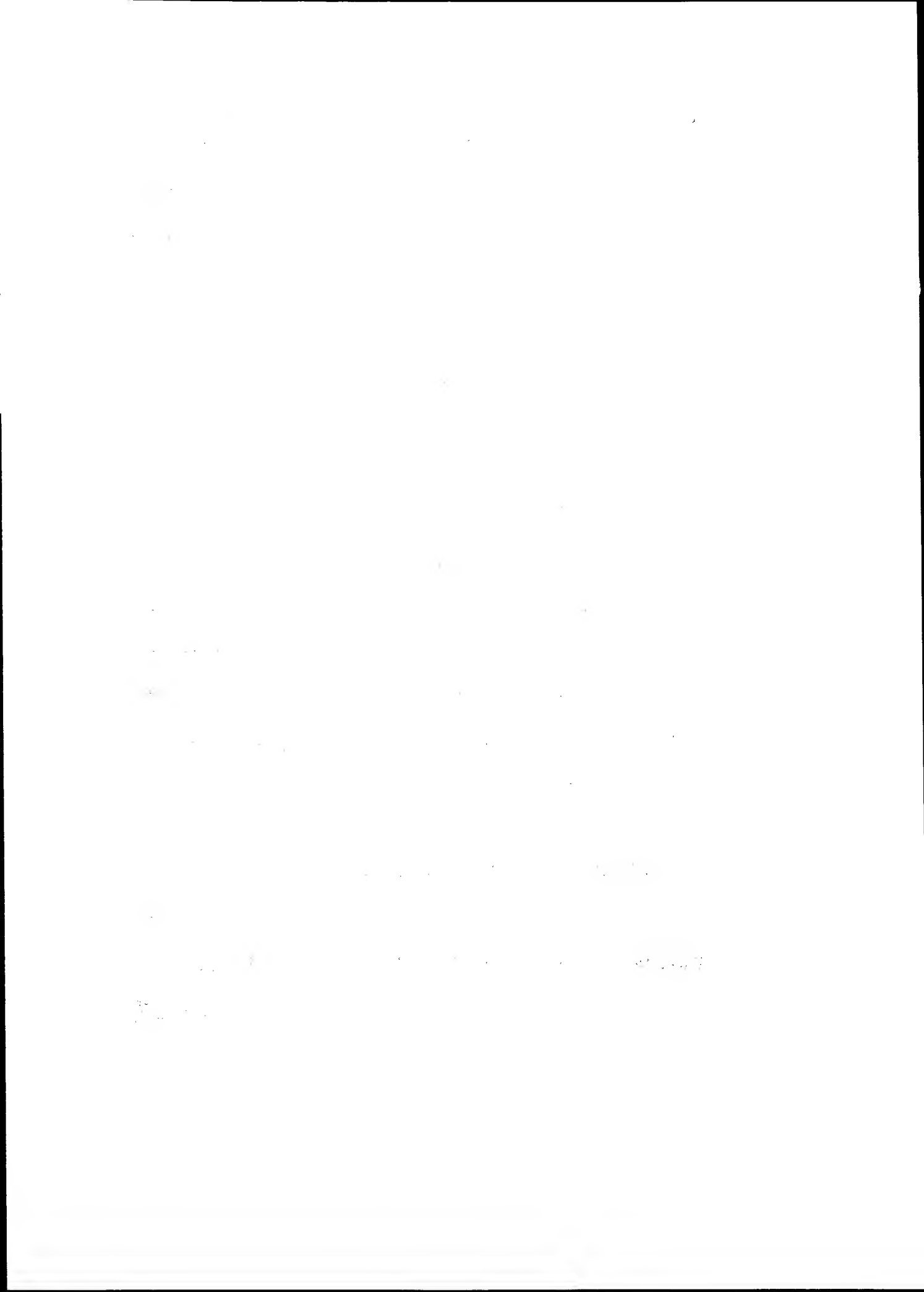
ثم ظهرت ، تغتسل غسليْن متتابعين : أحدهما للجنابة ، والثاني للحيض ،
وليس كذلك ، إذا أنها تغتسل غسلاً للجنابة ، وهى فى الحيض ، لتسقط إثم
الجنابة ، وبعد أن تظهر من حيضها تغتسل غسلاً للحيض .
وصفوة القول : أنه لاختلاف بين مذهب إليه الجمهور ، وبين مذهب
إليه النخعي فى الرواية الثانية عنه ؛ لأنَّ الخلاف إذا كان بناء على اعتبارين
مختلفين فليس بخلاف ، فالجمهور يطلقون حكمهم باعتبار الشكلية الفقهية ،
والنخعي يطلق حكمه باعتبار المقصد العلوى .

٢١ - خاتمة

ما تقدم نرى أن مانسب من التلذوذ إلى النخعي لم يكن فيه شاذاً ، بل تابع
فيه أئمة معتبرين من أهل الفتوى ، من الصحابة ، وكبار التابعين ، وأتباعه
فيه أئمة معتبرون من أئمة الأمصار ، الآف ست مسائل لم نعثر على من قال
بقول إبراهيم فيها ، بعضها ليس للنخعي قول غيرها ، وهى :
الوضوء من قرقرة البطن ، ومن مضى خمسة أوقات عليه ، وأن الزكاة
واجبة فى إناث السوائم دون ذكورها ، وأن لعاب آدمى إذا انفصل عن فمه
فهو نجس .

ومن هنا ما نقل عن النخعي رواية أخرى موافقة لما ذهب إليه الجمهور ،
وهى :

أن صيام الجُنُب يجزئ فى النفل ولا يجزئ فى الفرض ، وعدم جواز
قتل المحرم الفأرة .



الكتاب الرابع
مصادر الفقه عند النخعي

1. The first part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the human brain, and the second part to a description of the results of the experiments.

مصادر الفقه عند النخعي

١ - فعني بمصادر الفقه : تلك ينباع الأولى التي فاضت عنها الأحكام الفقهية : والتي يرجع إليها الفقه عندما تعرض له حادثة ؛ ليستخرج منها حكم تلك الحادثة .

ونحن لم نعر على نص يبين فيه النخعي مصادر الفقه عنده ، فكان لابد لنا من استقرار الفروع التي أفتى بها النخعي ، لتتوصل إلى المصادر التي اعتمدها ، وبعد استقرار دقيق لتلك الفروع تبين لنا أن مصادر الفقه عند النخعي هي : القرآن ، والسنة ، وأقوال الصحابة ، والإجماع ، والقياس ، والاستحسان ، والاستصحاب ، والعرف .

وسنتحدث عن كل مصدر من هذه المصادر في فصل مستقل - إن شاء الله

تعالى - فيما يلي :

الفصل الأول

المصدر الأول

القرآن الكريم

٢ - القرآن الكريم : هو المصدر الأول للفقهاء عند النخعي ، فهو يرد الأحكام الفقهية إلى آياته ما وسعه الرد ، ولا يخرج عنها إلى غيرها إلا أن يفترق الحكم فيها ، فيطلبه في السنة ، ولو رجعنا إلى ما جمعناه من فقه إبراهيم النخعي لوجدنا الكثير ، من ذلك ما ذكره على سبيل المثال - : قوله بصحة الإيلاء من كل زوجة ، مسلمة كانت أو ذمية ، مدخولاً بها أو غير مدخول بها ، لعموم قوله تعالى : - في سورة البقرة ٢٢٦ - ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ (ر : إيلاء / ٣) -

وقوله بعدم اشتراط المماثلة بين القاتل والمقتول لوجوب القود ، فيقتل الحر بالعبد إن قتله عمداً ، سواء كان سيدياً له أو أجنبياً (ر : جنابة / ٢ ب) ويقتل المسلم ، بالكافر الذي إن قتله عمداً (ر : جنابة / ٢ ج) لقوله تعالى : - في سورة البقرة ١٧٨ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ وهو كلام مكتفٍ بنفسه غير مفتقر إلى غيره ، وقوله تعالى - في سورة المائدة ٤٥ - ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ فيعم كل قاتل وكل مقتول إلا ما استثناه الشرع ، كقتل الوالد بالولد .

- وقوله بتحريم وطء الحائض حتى ينقطع حيضها ، وتغتسل ، لقوله تعالى -
- في سورة البقرة ٢٢٢ - ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (ر : حيض / ٢ طء) .

- واشتراطه الإيمان في الرقبة المعتقة في كفارة القتل ، وعدم

اشترطه في الرقبة المعتقة في كفارتى الظهار واليمين ، لأن الله تعالى قيد الرقبة المعتقة في القتل بالإيمان ، فقال جل شأنه : ﴿ ومن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٌ ﴾ ولم يقيد الرقبة في كفارتى الظهار واليمين بالإيمان ، فقال جل شأنه - في كفارة اليمين - ﴿ فكفارتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ وقال - في سورة المجادلة - ٢ - في كفارة الظهار : ﴿ الذين يُظاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ .

٣ - الخاص والعام في القرآن الكريم :

الخاص : هو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد ^(١) وهو لا يحتمل بيان التفسير عند النسخي ، لكونه بيناً بنفسه ، فلا يزداد عليه ، وكل زيادة عليه تعتبر نسخاً له ، ولذلك قرر النسخي أن فرائض الوضوء هي ما ذكره الله تعالى - في سورة المائدة - ٦ - بقوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَأْبِئِينَ ﴾ فهذه الآية من الخاص في فرائض الوضوء ، والخاص لا يحتمل الزيادة ، وكل زيادة عليه تعتبر نسخاً ، ولا بد للناسخ من أن يكون في درجة المنسوخ في القوة ، ولذلك لا يُبين الخاص بحديث الآحاد ، ومن هنا لم يقل النسخي بفرضية الموالاة في الوضوء - وهو التتابع في أفعال الوضوء ، بحيث لا يجف خلاله عضو قبل تمامه - وهو فرض عند البعض ، لمحافظة الرسول - صلى الله عليه وسلم - عليه ، ولما أخرجه أبو داود ، عن خالد بن معدان ، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي رأى رجلاً يصلي وفي ظهره قدمه

- لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء ، فأمره النبي أن يعيد الوضوء والصلاة ^(١) .
- ولم يقل بفرضية التسمية في الوضوء - وهي فرض عند البعض - لقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ^(٢) .
- ولم يقل أيضا بفرضية النية في الوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الأعمال بالنيات) لأن في ذلك كله زيادة على الخاص الوارد في القرآن الكريم ، وهو آية فرائض الوضوء التي مر ذكرها ، ولا تجوز الزيادة عليه بخبر الآحاد .

فإن قيل : كيف جعل النخعي المضمضة والاستنشاق من فرائض الوضوء ، ولم يذكر في القرآن ، بل هما ثبتا بالسنة ؟

قلت : جعلهما فرضا لأنهما من الوجه ، فهما جوفان مفتوحان فيه ، والأمر بغسل الوجه يتناول غسل ما فيه من الأجواف . -

ولم يقل بفرضية الطمأنينة بين الركوع والسجود الثابتة بخبر الواحد وهو قوله عليه الصلاة والسلام للمسيء صلاته : (إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، وافعل ذلك في صلاتك كلها) ^(٣)

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة باب تفريق الوضوء ، وفي سننه بقية بن الوليد ، وهو كثير التدليس عن الضعفاء ، ولكن رواه أحمد في المسند ٤٢٤/٣ والحاكم في المستدرک ، وقد صرح فيه بقية عندهما بالتحديث ، فزالت شبهة التدليس ، فصح الحديث .

(٢) أخرجه أبو داود في الطهارة باب التسمية في الوضوء عن أبي هريرة وفي سننه انقطاع ، وأخرجه الترمذي في الطهارة باب ما جاء في التسمية عند الوضوء عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويط عن جده عن أبيها عن رسول الله ، واسناده ضعيف .

(٣) أخرجه البخاري في صفة الصلاة باب أمر النبي الذي لا يتم ركوعه بالاعادة ، ومسلم في الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، وأبو داود والترمذي في الصلاة ، والنسائي في الافتتاح .

لأن الله تعالى قال : ﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ والركوع والسجود خاص ، معلوم معناه ، ولا يحتمل البيان .

ولم يأخذ بالتغريب في حد الزنى لغير المُحصَن - في إحدى الروايتين عنه - الثابت بخبر الواحد في قوله صلى الله عليه وسلم : « خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا » البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ^(١) لأنه لا يزاد على الخاص وهو قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ بخبر الواحد (ر : زنا / ٣ ب) .

ولم يأخذ بالإثبات بشاهد ويمين بخبر الواحد ، حيث ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد ^(٢) ؛ لأنه زيادة على الخاص في قوله تعالى - في سورة البقرة - ٢٨٢ - ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ .

ولم يأخذ بوجوب الفدية على من أخر قضاء رمضان من غير عذر إلى أن يدخل رمضان آخر الثابتة بحديث الآحاد ، والثابتة عن ابن عباس وأبي هريرة وغيرهما ^(٣) ، لأن هذه الزيادة على الكتاب بخبر الآحاد ، وهي لا تجوز ، لأنها نسخ ، ولا ينسخ الأقوى بسبب الأضعف . (ر : صوم / ١١) .

٤ - الأمر

ومن الخاص الأمر ، وهو لا يقتضي التكرار عند النسخ ، كما هو عند

(١) أخرجه مسلم في الحدود باب حد الزنى والترمذي في الحدود باب ما جاء في الرجم على الثيب ، وأبو داود في الحدود باب في الرجم

(٢) أخرجه مسلم في الأقضية باب وجوب الحكم بشاهد ويمين ، والترمذي في الأحكام باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ، وابن ماجة في الأحكام باب القضاء بالشاهد واليمين .

(٣) ر « المهذب ١٨٧/١ قال في المجموع ٤٢٠/٦ روى ذلك الدارقطني وقال في إسناده عن أبي هريرة « هذا إسناد صحيح » ورواه عنه مرفوعا وإسناده ضعيف جدا ، وإسناده عن ابن عباس صحيح أيضا .

الحنفية ؛ إذ يقولون : إن الأمر لا يقتضى التكرار ، ولا يحتمله ^(١) ، لأن التكرار معنى زائد على الفعل ، ومقتضى قوله (افعل) أن يفعل ما يصير به فاعلا ، وهو بالمرّة الواحدة يصير فاعلاً على الحقيقة ، فمدعى الزيادة يحتاج إلى دليل ، ولذلك قال النخعي في قوله تعالى في سورتي النساء والمائدة : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ إنه يصلى في تيممه ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم يحدث ، (ر : تيمم / ٤) لأن قوله : « تيمموا » أمر ، وهو لا يقتضى التكرار ، ولذلك فإن التيمم لا يتكرر لكل صلاة على أصح الروايات عنه .

فإن قيل : إذا كان الأمر لا يقتضى التكرار ، فكيف كرر القطع للسارق عندما كرر السرقة ؟ قلت : كرر القطع لأنه تكرر السبب ، وهو السرقة .

فإن قيل : فكيف لا يقطعه النخعي إذا سرق للمرة الثالثة ؟

قلت : لم يقطعه في الثالثة لفوات محل القطع ، وهو اليمين من يد أو رجل ؛ لأن ابن مسعود - ومن بعده النخعي - كانا يقرآن آية حد السرقة هكذا ﴿ فاقطعوا أيماهما ﴾ بدلاً من ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ . (ر : سرقة / ٣) فسقوط القطع في الثالثة إذن لفوات محل القطع .

• - حمل المطلق على المقيد :

إذا اتحد حكماً المطلق والمقيد في حادثة واحدة ، أو حوادث متعددة ، فإن النخعي لا يحمل المطلق على المقيد . ولذلك قال بإلجاء عتق الرقبة الكافرة في كفارتي اليمين والظهار ؛ لأن الله تعالى أطلقها ، ولم يقيد بها بكونها مؤمنة ، فقال تعالى في كفارة اليمين : ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط -

(١) ر : التلويح ٣٠١/١ وما بعدها ، والمنار وشروحه ١٣٦/١ وما بعدها .

مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴿٨﴾ (ر : يمين) وقال في كفارة الظهار ﴿ الذين يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ، ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ (ر : ظهار / ٨) ولا يحمل الرقبة المطلقة هنا على الرقبة المقيدة بالإيمان في كفارة القتل الخطأ ، والتي نص عليها الله تعالى بقوله ﴿ ومن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ . لأنَّ المطلق لا يحمل على المقيد ؛ والحادثة هنا متعددة .

وقال بوجوب صدقة الفطر على السيد المسلم عن عبده الكافر ، لأنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقيد وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده بكون العبد مؤمناً ، حيث قال ابن عمر رضى الله عنه : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعاً من تمر ، على الصغير والكبير : والحر والمملوك ^(١) . وهو وإن قيد بالإسلام في قول ابن عمر : إن رسول الله فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، على كل حرٍّ أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين ^(٢) فإن النخعي لا يأخذ بهذا التقييد ؛ لأنه لا يحمل المطلق على المقيد ؛ والحادثة هنا واحدة .

٦ - العام :

العام : لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير ، غير محصور ، مستغرق جميع ما يصلح له ^(٣) وهو يوجب الحكم فيما تناوله قطعاً ، كالأخص عند النخعي ، ولذلك لا يجوز تخصيصه بدليل ظني ، كخبر الآحاد والقياس ، فلا يباح قتل القاتل أو المرتد في غير الحرم إذا لجأ إلى الحرم حتى يخرج منه ، قال النخعي : من قَتَلَ فِي الْحِلِّ وَلَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ يُؤْتَى إِلَيْهِ ، فيقال له : يَا فُلَانُ اتَّقِ اللَّهَ فِي

(١) أخرجه البخاري في زكاة الفطر باب (صدقة الفطر على الصغير والكبير)

(٢) أخرجه البخاري في زكاة الفطر باب صدقة الفطر على العبد وغيره من

(٣) التلويح ٦٠/١ .

المسلمين .

دم فلان ، اخرج من المحارم ، عملاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ولا يخصص عموم هذه الآية بالقياس على جواز القصاص في الأموال أو ما أُجرى مجراها كالأطراف ؛ لأنَّ عموم الكتاب قطعي لا يخصص بدليل ظني ، كالقياس . (ر : جناية / ٤٢٤) .

٧ - تعارض الخاص مع العام :

وإذا كان الخاص بقوة العام فلا بد لنا من بيان حكم تعارضهما عند النخعي .
فإذا تعارض الخاص مع العام ، فيما أن يكونا قد وردا في آن واحد ، أو يكون أحدهما قد تقدم على الآخر . - فإن وردا في آن واحد فإن الخاص لا يخصص حكم العام ، ويبقى حكم العام منحصراً فيما عدا أفراد الخاص ، مثال ذلك : قوله تعالى - في سورة البقرة - ٢٧٥ - : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ففي هذه الآية الكريمة ذكر الله تعالى حل البيع مطلقاً ، والبيع عام ؛ لأنه مفرد معرف بـ (ال) ، ثم ذكر حرمة الربا - وهو نوع من أنواع البيع - في آخرها ، فكان هناك حكمان متعارضان ، الأول منهما عام ، والثاني خاص ، نزلاً في وقت واحد ، فقيّد الخاص حكم العام ، وأصبح الحلال من البيع غير الربا ، -

وقال النخعي - في الرجل يوصي للرجل بعبد بعينه ، ويوصي لآخر بثلث ماله - : يُعْطَى هَذَا الْعَبْدُ ، وَيُعْطَى هَذَا مَا بَقِيَ ، وإن أوصى لهذا بمائة درهم ولهذا بثلث ماله ، أعطى هذا مائة والآخر ما بقى (ر : وصية / ٣٢٤) .
وإن تأخر واحد من الخاص أو العام عن الآخر ، كان المتأخر ناسخاً للمتقدم سواء كان المتأخر هو الخاص أو العام .

فإن كان المتأخر هو الخاص فإنه ينسخ من حكم العام بالقدر الذي يتناوله ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ وهي عامة في كل متوفى عنها زوجها ، وهي بعمومها

هذا تتناول ما إذا كانت المرأة حاملاً أو حائلاً ، ثم نزل قوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ، فنسخت حكم العموم في الآية الأولى ، وجعلت حكمها قاصراً على الحائث المتوفى عنها زوجها ، ونخصت المحامل من النساء بعدة مقدرة بوضع الحمل (رو: علقه / ٤ آ) .

وإذا كان المتأخر هو العام نسخ للخاص بأكمله ، كما في حديث العرييين الذين أباح لهم الرسول الشرب من أبوال إيل الصدقة استشفاء بها ليمأ أصابهم من الترض ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك : استنزهوا من البؤى (١) ، فكان الحديث الثاني العام ناسخاً للحديث الأول الخاص ، لتعارضه معه ، وتأخر العام عنه . (ر: نفجامة / ١ آ ٢) .

(١) أخرجه الحاكم وقال « صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له علة » ، ولم يخرجاه ، ورواه أيضا الدارقطني ، وقال : صحيح .

الفصل الثاني

المصدر الثاني

السنة

- ٨ - السنة هي المصدر الثاني للفقهاء عند النخعي : يرد إليها الأحكام الفقهية إن لم يجدها في كتاب الله تعالى ، ويفسر بها آياته ، والشواهد على ذلك كثيرة مما عرضناه من فقه النخعي ، من ذلك
- إذا شرط المرتهن في الرهن أنه متى حلَّ الحق ولم توفي ديني فالرهن لي بالدين ، أو هو مبيع لي بالدين الذي عليك ، فهو شرط فاسد ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يخلق الرهن » (ر : رهن / ٢٢) .
- وتحديد نصاب الزكاة في الأموال الزكوية ، ومقدار ما يجب فيها من الزكاة بالأحاديث الواردة في ذلك (ر : زكاة / ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ ج) .
- ووضع اليد اليمنى فوق اليسرى تحت السرة في حالة القيام في الصلاة ، لقول علي رضي الله عنه : السنة وضع الكف على الكف في الصلاة ويضعهما تحت السرة ، ولما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت شمالى على يميني في الصلاة فأخذ يميني ووضعها على شمالى (ر : صلاة - ٩ ج) .
- واستحبابه تجويد الصوت بالقرآن ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ » (ر : قرآن / ٢) .

٩ - احتجاجه بالحديث المرسل (١)

كان النخعي - وسائر التابعين - يرون الاحتجاج بالحديث المرسل ، كالاحتجاج بالحديث المسند ، ولا يفرقون بينهما مادام مرسله ثقة ، وإن أول من رد الاحتجاج بالحديث المرسل هو الإمام الشافعي رضي الله عنه ، قال العلامة الكوثري : يرى الحنفية قبول الخبر المرسل إذا كان مرسله ثقة كالخبر المسند ، وعليه جرت جماهير فقهاء الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى رأس المائتين (٢) . . . قال أبو داود - صاحب السنن - في رسالته إلى أهل مكة : وأما المرسل فقد كان يحتج به العلماء فيما مضى ، مثل : سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، والأوزاعي ، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه ، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره (٣) فمشكلة الإرسال لم تكن ظاهرة طالما أن المرسل ثقة مأمون ؛ لأن الثقة لا يسعه حكاية الحديث عن رسول الله إذا لم يكن سميعة منه ، والظاهر من حال التابعين أنهم أخذوا الحديث عن الصحابة ، وهم عدول كلهم ، وإن ما يقوى هذا الذي قلناه ويؤيده أن الذين يرسلون الحديث من الثقات في عصر النخعي هم من خير القرون بشهادة رسول الله ، حيث قال : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » (٤) . وكان النخعي نفسه يرسل الحديث ، ويكثر من الإرسال ، حتى قال الكوثري : وأهل النقد يعدون مراسيل النخعي صحاحاً ، بل يفضلون مراسيله على مسانيد نفسه ،

(١) الحديث المرسل في اصطلاح المحدثين هو « ما سقط منه الصحابي ، مثل أن يقول التابعي : قال رسول الله » . أما المرسل في اصطلاح الأصوليين فهو « قول العدل الثقة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء كان القائل تابعياً أو من تابعي التابعين ، وهو بهذا الإطلاق يشمل المنقطع والمعضل عند المحدثين .

(٢) مقدمة نصب الراية ٢٧/١

(٣) رسالة أبي داود لأهل مكة صفحة ٥ /

(٤) أخرجه البخاري ومسلم في فضائل الصحابة ، والترمذي في الفتن باب ما جاء في القرن الثالث .

كما نصَّ على ذلك ابن عبد البر في التمهيد ^(١) لأنه كما يقال : « من أرسل فقد تكفل لك ، ومن أوصل فقد أحالك » ^(٢) .

١٠ - تركه خبر الواحد إذا خالف قياس الأصول :

الأدلة الشرعية على نوعين : أدلة قطعية ، وأدلة ظنية ، ولسنا هنا في مجال عرض كل من الأدلة القطعية والظنية ، لأن لعرضها مكاناً غير هذا المكان ، ولكننا نكتفي أن نذكر أن من الأدلة القطعية تلك الأصول التي تضافرت الأدلة من معقول ومنقول على صحتها ، وانعقد الإجماع على اعتبارها ، كقولنا : الضمان فيما له مثل يكون بالمثل ، وفيما لا مثل له يكون بالقيمة ، وقولنا : الأمور بمقاصدها ، وقولنا : لا ضرر ولا ضرار ، ونحو ذلك .

وحديث الآحاد من الأدلة الظنية ، وإذا تعارض ظني وقطعي ، قُدم القطعي على الظني ، ولذلك فإنه إذا تعارض حديث الآحاد - سواء كان راويه فقيهاً أو غير فقيه - مع قاعدة مطردة لا وجه للتوفيق بينهما ، فإن النسخي يقدم العمل بالقاعدة على العمل بالحديث .

ومن هنا ترك النسخي العمل بحديث المصراة مع صحته ، لمخالفته قياس الأصول ، وحديث المصراة هو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « من اشترى غنماً مصراة فاحتلبها ، فإن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر » ^(٣) . ووجه مخالفته قياس الأصول .

١ - فلان الضمان فيما له مثل مقدّر بالمثل ، وفيما لا مثل له مقدّر بالقيمة ، وإيجاب التمر في الحديث مكان اللبن يخالف القاعدة العامة في الضمان .

(١) مقدمة نصب الراية ٣٣/١

(٢) الامام الترمذي والموازنة بين جامعيه وبين الصحيحين ٢٠٣ .

(٣) أخرجه البخاري في البيوع باب إن شاء رد المصراة . ومسلم في البيوع باب حكم المصراة ، وأبو داود في الاجارة ، والنسائي والترمذي في البيوع .

٢- ولأن المصرة كانت في ضمان المشتري ، فوجب أن يكون النفع له ، ولا يرد عوضه ؛ لأن الغنم بالغرم ، فيوجب رد صاع من تمرٍ يخالف هذا الأصل المقرر في الشريعة .

٣- ولأن الحديث قوّم القليل والكثير - وهو اللبن المحلوب - بقيمة واحدة ، حيث أوجب رد الصاع من تمر بدلاً من اللبن المحلوب ، سواء كان اللبن المحلوب قليلاً أو كثيراً ، مع أن قيمة الشيء تتناسب معه ، فقيمة القليل أقل من قيمة الكثير من نفس النوع ^(١) .

والرأى عند النخعي : أن اللبن للمشتري ، ويرد إن شاء الشاة المحفلة أو يمسكها (ر : بيع / ٣ د ٤) .

- ومن هنا أيضاً ترك العمل بحديث القرعة ، وهو ما رواه عمران بن حصين : أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة مملوكين في مرضه ، لا مال له غيرهم ، فجزأهم رسول الله ستة أجزاء ، فأعتق اثنين ، وأرق أربعة ^(٢) ، وهذا عند النخعي مخالف للأصول ، لأن العتق طراً على الجميع ، ولما تجاوز العتق حقه إلى ما لاحق له فيه كان تجاوزه في حق الجميع أيضاً ، فجعل العتق الذي تساوى فيه الجميع لبعض دون بعض ، وهو ترجيح بلا مرجح ، ولذلك فإن النخعي قال : يعتق من كل عبد ثلثه ويستسعى في الباقي للورثة (ر : ر / ٧ ب ٣) لتساويهم في استحقاق العتق ، ولا معنى لأن يجعل هذا الحق في العتق لاثنتين منهم دون الباقي .

- ومن هنا أيضاً ترك العمل بالحديث الذي رواه جابر بن عبد الله ، وأبوسعيد الخدري ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ذكاة الجنين

(١) ر : شرح المنار ٦٢٥

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان باب هجبة المالك ، وأبو داود في العتق

والترمذي في الأحكام

ذكاة أمه» ^(١) حيث قال النخعي : لا تكون ذكاة نفس ذكاة نفسين
(ر : ذبيحة / ٢ ج) .

ومن هنا أيضاً ترك العمل بحديث المساقاة ، وهو ما رواه عبد الله بن عمر
أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر
أو زرع ^(٢) ؛ لمخالفته الأصول ، وهو بيع مالم يخلق ^(٣) ، كما قال ابن
رشد ، أوجهالة البدل في الإجارة .

١١ - ولا يشترط في ترك العمل بالحديث المخالف للأصول عند النخعي
أن يكون راويه من الصحابة غير فقيه ، بل يكفي أن يكون الحديث
حديث آحاد ، وقد خالف الأصول ليعترك العمل به ، ودليلنا على ذلك أن
أبا هريرة - راوى حديث المصراة - إن كان غير فقيه عند النخعي فإن عمران
ابن حصين - راوى حديث القرعة - من فقهاء الصحابة ، حتى إن عمر بن
الخطاب قد بعثه إلى البصرة ليفقه أهلها ، وحتى قال : محمد بن سيرين
« أفضل من نزل البصرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمران بن
حصين ، وكان الحسن البصري يحلف على ذلك ^(٤) » وكذلك كان جابر بن
عبد الله فقيها عظيما من فقهاء الصحابة ، فقد كانت له في أواخر أيامه حلقة
في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم ^(٥) ومع ذلك فإن النخعي لم يأخذ بروايتهم
عندما خالفت ما هو قطعي من الأصول .

(١) أخرجه الترمذي في الأطعمة وقال حسن صحيح

(٢) أخرجه مسلم في أول باب المزارعة

(٣) بداية المجتهد ٢/٢٤٢

(٤) الاستيعاب ٢٠٨ وتهذيب التهذيب ١٢٦/٨ وتذكرة الحفاظ ٢٨/١ ور « فقه
عمران بن حصين من سلسلة فقه السلف للكاتب »

(٥) العبر ٨٩/١ والاصابة ٢١٣/١ والأعلام ٩٢/٢ ور « فقه جابر بن عبد الله
من سلسلة فقه السلف للكاتب » .

١٢ - تركه خبر الواحد فيما تعم به البلوى :

كان النخعي لا يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى ؛ لأن ماتعم به البلوى من شأنه أن يتكرر وقوعه كثيراً ، وهذا مدعاة لكثرة السؤال عنه ، وما يكثر السؤال عنه يكثر الجواب عليه ، فيقع التحديث به كثيراً ، وينقل نقلاً مستفيضاً ذائعاً ، فإن لم يبلغ الخبر فيما تعم به البلوى درجة الذبوع والاستفاضة دل ذلك على فساد أصله .

- ومن هنا لم يأخذ النخعي بحديث بسرة بنت صفوان - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من مس ذكره فلا يصلى حتى يتوضأ » ^(١) لأنه حديث آحاد فى أمر تعم فيه البلوى - وهو مس الذكر - ولو كان الحديث صحيحاً فى هذه الحادثة لاستفاض نقله ، وانتشر بين الصحابة ، فمن بعدهم ، ولذلك قال النخعي لمن سألته عن نقض الوضوء بمس الذكر : إنما هو بضعة منك (ر : وضوء / ٧) .

- ولم يأخذ بحديث الجهر بالبسملة فى الصلاة الذى رواه عبد الله بن عباس قال : « كان النبي يفتتح صلاته بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ » ^(٢) ؛ لأنه حديث آحاد فيما تعم به البلوى ، - وهو البسملة فى الصلاة - ولو كان ذلك صحيحاً لما خفى على كبار الصحابة ، ومنهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، ^(٣) حتى قال عبد الله بن مغفل لما سمع ابنه يقرأ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ قال : « أى بنى مُحدثٌ ؟ إياك والحديث » ^(٤) .

(١) أخرجه الترمذى وأبو داود والنسائى فى الطهارة باب الوضوء من مس الذكر وقال عنه الترمذى حسن صحيح

(٢) أخرجه الترمذى فى الصلاة باب من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وقال ليس اسناده بذلك

(٣) ر « البخارى فى صفة الصلاة باب ما يقول بعد التكبير ، ومسلم فى الصلاة باب حجة من يقول لا يجهر بالبسملة

(٤) أخرجه الترمذى فى الصلاة باب ما جاء فى ترك الجهر بالبسملة

- ولعل أوضح ما في الأمر ترك النخعي حديث رفع اليدين عند حركات الانتقال في الصلاة ؛ لأنه حديث آحاد فيما تعم به البلوى ، ونحن نذكر نص كلام النخعي في ذلك - كما ذكره الإمام محمد في الآثار - فعن حصين قال : « دخلت أنا وعمرو بن مرة على إبراهيم ، قال عمرو : حدثني علقمة بن وائل عن أبيه أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فرآه يرفع يديه إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع » قال النخعي : ما أدري لعله لم ير النبي يصلي إلا ذلك اليوم ، فحفظ هذا منه ، ولم يحفظه ابن مسعود وأصحابه ! ما سمعته من أحد منهم ، إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون ^(١) ، فانظر كيف يرد النخعي حديث علقمة بن وائل استناداً إلى أنه حديث آحاد في حادثة تعم فيها البلوى ، ومع ذلك فهي لم تشيع ، ولم تنتشر بين الصحابة ، حتى إن ابن مسعود - الشديد الملازمة للرسول - لم ينقل عن النبي أنه كان يرفع يديه ، وهذا مدعاة عند النخعي للشك في أصل ذلك الحديث ^(٢) .

(١) ر : شرح آثار محمد ١/١٢٩

(٢) أقول : انتشر رفع اليدين بين الصحابة حتى قال البخاري لم يثبت عن أحد من أصحاب النبي أنه لم يرفع يديه . وانظر مزيداً من البحث في ذلك في المجموع ٣/٣٦٦ فما بعده .

الفصل الثالث

المصدر الثالث

أقوال الصحابة

١٣- عاش صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولادة أحكام الشريعة حين نزل بها الوحي من السماء على محمد صلى الله عليه وسلم ، ورعوا هذه الأحكام كما يرعى الإنسان وليده ، بل أشد ؛ لأنهم رأوا فيها النور الهادي في الليلة الحالكة السواد ، وكان لهم من إخلاصهم ، وصفاء نفوسهم ، واستنارة عقولهم ، وشدة ملازمتهم لرسول الله مامكنهم من الغوص على أسرار الشريعة ، وفهم مقاصدها ، فالرجوع إليهم في فهم الشريعة ، وأحكام الأحكام عنهم فيما لا نص عليه في الكتاب والسنة أمر يحتمه العقل السليم ، فضلا عن أن احتمال كون ما يُضدُّونه من فتاوى ، وما ينطقون به من أحكام قد سمعوه من رسول الله ولم يرفعوه إليه احتمال كبير ، وقد كان الكثير منهم يعحاشي التحديث عن رسول الله ، ويأمر بذلك ، وكان على رأس هؤلاء الخليفة عمر بن الخطاب ، ولذلك كان الصحابة وفهمهم للدين ، وفتاواهم ، أمنا لمن تمسك بها من أمة محمد صلى الله عليه وسلم من الانحراف بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد روى الإمام مسلم عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال : صليّنا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قلنا : لو جلّسنا حتى نصليّ مع العشاء ، قال : فجَلّسنا ، فخرج علينا فقال : ما زلّتم هنا ؟ قلنا : يا رسول الله صليّنا معك المغرب ، ثم قلنا : نجلس حتى نصليّ معك العشاء ، قال : أحسنتم - أو أصبّتم - قال : فرفع رأسه إلى السماء -

وكان كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء - فقال : النجومُ أَمَنَّةُ السماء ، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أَمَنَّةُ لأصحابي ، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يُوعَدُونَ ، وأصحابي أَمَنَّةٌ لأمتي ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يُوعَدُونَ» (١) قال النووي في قوله : «وأصحابي أَمَنَّةٌ لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يُوعَدُونَ» معناه من ظهور البدع ، والحوادث في الدين ، والفتن فيه ، (٢) وقال ابن كثير : فلما فقد الصحابة قلَّ النورُ وقويت الظلمة ، (٣) ولذلك كان في اتِّباعهم السلامة ، وفي الأخذ بأحكامهم ابتعاد عن الابتداع ، واقتراب من السنة ، فوجب هذا الاتِّباع عند فقدان النص في الكتاب والسنة ، قال تعالى - في سورة التوبة - ١٠٠ - : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ فقد مدح الله تعالى أصحاب رسول الله من المهاجرين والأنصار ، ومدح الذين اتَّبَعُوهُمْ ، والتعبير بالموصول يفيد أن الاتِّباع هو سبب المدح ، وبذلك المدح وسببه يدعو الله سبحانه إلى اتِّباعهم فيما لانص فيه من كتاب أو سنة .

١٤ - بعد هذا فليس غريباً أن نجد النخعيَّ شديد الاتِّباع لأصحاب رسول الله ، حتى إنه لا يفارق في فتاواه مَحَجَّتَهُمْ ، مصرحاً أحياناً بنسبتها إلى أصحابها ، ومُعْظِلًا تلك النسبة في كثير من الأحيان ، لأن تلك النسبة لا تهم المستفتي ، وإنما يهمه الحكم الذي يسأل عنه ، قال حجة الله الدهلوري : وكان سعيد بن المسيَّب لسان فقهاء المدينة ، وكان أحفظهم لقضايا عمر ولحديث أبي هريرة ، وإبراهيم لسان فقهاء الكوفة ، فإذا تكلموا بشيء ولم ينسبوا إلى

(١) أخرجه مسلم في الفضائل باب ان بقاء النبي أمان لأصحابه ، واحمد في المسند ٣٩٩/٤

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم ٨٣/١٦

(٣) جامع الأصول ٥٥٦/٨ .

أحد ، فإنه في الأكثر منسوبٌ إلى السلف صريحا أو إيماء (١) .

أما نصريحه بهذه النسبة إلى أحد الصحابة ، أو إلى جماعة منهم ، فإن طريقته في ذلك أنه إذا صرح بنسبة قولٍ إلى أحد الصحابة وتعقبه وبين رأيه ، فرأيه كما بينه ، أما إذا نسبته إلى أحد الصحابة ، أو جماعة الصحابة ، ولم يتعقبه ، فالغالب أن رأيه من رأيه ، ومما ذكره منسوبا إلى رجل معين منهم ولم يتعقبه ونص العلماء على أنه رأيه مذكوره البخاري في صحيحه قال : قال الحسن وإبراهيم : « إذا ضَرَبَ صيدا فبانَ منه يد أو رجل لا تأكل الذي بانَ وكل سائرته » (٢) قال ابن حجر : وأما أثر إبراهيم - المذكور - فرويناه من روايته لآمن رأيه ، لكنه لم يتعقبه ، فكأنه رضي به ، قال ابن أبي شيبه : حدثنا أبو بكر بن عباس ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة قال : « إذا ضرب الرجل الصيد ، فبان منه عضو ، ترك ما سقط ، وأكل الباقي » (٣) .

فهذا الحافظ ابن حجر يصرح أن مارواه النخعي ولم يتعقبه فهو رأيه ، وهذا البخاري نفسه ينقل - على ما يراه ابن حجر - - مرويات النخعي على أنها آراؤه (٤) .

ومما ذكره منسوبا إلى جمهور الصحابة - دون تعيين - فكثير جدا ، نذكر من ذلك قوله : كانوا يكرهون أن يأكلوا مع اليهود والنصارى (ر : طعام / ١٢) وقوله : كانوا يكرهون أن يأكلوا تَكَاةً ، مخافة أن تعظم بطونهم (ر : طعام / ١١) وقوله : كانوا يكرهون إغراء المناكب في الصلاة (ر : صلاة / ١٦ هـ ٣) .

(١) الانصاف في بيان أسباب الخلاف ١٨

(٢) أقول « روى نحوه من رأى إبراهيم لا من روايته ابن أبي شيبه ٢٦٧/١ ب

(٣) فتح الباري ٢٣/١٢ والأثر في مصنف ابن أبي شيبه ٢٦٧/١ ب

(٤) أقول « روى نحوه من رأى إبراهيم لآمن روايته ابن أبي شيبه ٢٦٧/١ ب

وعبد الرزاق ٤/٤٦٣ وأبو يوسف في الآثار ٢٤١. ومحمد بن الحسن في الآثار ١٣٩

وكان النخعي إذا قال : (كانوا يكرهون) و (كان يعجبهم) و (كانوا يقولون) ونحو ذلك ، فإن ذلك يعنى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الجصاص : ظاهر قوله : كان يُعجبهم أنه أراد به الصحابة ، وكذلك قول إبراهيم ؛ كانوا يكرهون ، وكانوا يقولون ، الظاهر من قول التابعي إذا قال ذلك أنه أراد الصحابة ^(١) ، ويؤيد هذا ما ذكره ابن حزم ، عن منصور ، عن النخعي ، قال : كانوا يَكْمَتُونَ الصبيان النكاح إذا زوجوهم مخافة الطلاق « - قال ابن حزم - فإن قيل ففى : هذا الخبر (وكان إذا وقع لم يره شيئاً) قلنا - يعنى ابن حزم - : هذه حكاية عن إبراهيم ، لا عن الصحابة ^(٢) .

١٥ - وكان النخعي إذا حَظَى بِمَسْأَلَةٍ اتفق فيها رأى عمر بن الخطاب ورأى عبد الله بن مسعود عَضَّ عليها بالنواجذ ، ولم يغادرَ حكمهما إلى غيره ، إلا حكم رسول الله ، فإذا اختلف اجتهدا فيهما كان رأى عبد الله بن مسعود هو الأثير عنده ؛ لأن ابن مسعود تقلَّب في البلاد ، واطلع على أحوال وأوضاع - وخاصة في العراق - وعاش تلك الأحوال والأوضاع عملياً ، وهذا ما لم يتيسر لعمر ، ولذلك فإن حكمه عليها سيكون أكثر انسجاماً مع الواقع ، فقد حكى الأعمش عن النخعي طريقته في الأنخذ عن هذين الصحابيَّين فقال : إنه كان لا يعدل بقول عمر وعبد الله إذا اجتمعا ، فإذا اختلفا كان قول عبد الله أعجب إليه ؛ لأنه كان ألطف ^(٣) .

١٦ - وقد يفتى إبراهيم دون أن ينسب فتواه إلى أحد من الصحابة ، وهذا كثير ، بل إن أكثر ما يفتى به هو من هذا النوع ، وإنك إن تتبع فتاواه وقارنتها بفتاوى عبد الله بن مسعود ، أو بفتاوى عمر بن الخطاب ، لتأكد لك ذلك ، وقد ذكرتُ قبل قليل قول الدهلوى : إن ما تكلم به النخعي ، ولم ينسبه إلى أحد ، فإنه - في الأكثر - منتسبٌ إلى أحد السلف صريحاً أو دلالة .

(١) أحكام القرآن ٣/٣٢٢

(٢) المحلى ١٠/٢٠٤ وفى الأصل « لا عن أصحابه » والصواب ما ذكرناه

(٣) أعلام الموقعين ١/١٧٠

الفصل الرابع

المصدر الرابع

الإجماع

١٧ - إذا كان النخعي يعتبر الحكم الذي اتفق عليه عمر وعبد الله بن مسعود حجة لا يبيح لنفسه تجاوزه إلى غيره ، فلأن يعتبر إجماع آراء أصحاب الفتوى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - وفيهم عمر وعبد الله - على حكم من الأحكام حجة لا يحل له تجاوزه إلى غيره أولى ، وبذلك نستطيع أن نقول : إن النخعي يعتبر الإجماع مصدراً من مصادر التشريع لا يحل ترك الحكم إذا ثبت به .
أما إجماع التابعين فإنه لا ينعقد إلا به ، لأنه أحد أعلام الاجتهاد في العالم الإسلامي يومئذ .

١٨ - وميلك النخعي في الإجماع غير واضح لنا ، شأنه في ذلك شأن جميع معاصريه ؛ لأن معنى الإجماع لم يكن محرراً بعد ، ولعل أول من حرّر معنى الإجماع هو الإمام الشافعي - رضى الله عنه - في رسالته (١) ، ونحن لم نعثر على نص عند النخعي يعتبر فيه الإجماع حجة لا يجوز مخالفته ، ولكنه إذا كان لا يعدل عن قول عمر ، وعبد الله بن مسعود إذا اجتمعا فلأن لا يعدل عن قول الصحابة إذا اجتمعوا أولى .

١٩ - الإجماع السكوتي :

من الاستقراء والتتبع وجدنا النخعي لا يعتبر الإجماع السكوتي حجة ملزمة ،

(١) أبو حنيفة ، لأبي زهرة ٣١١

ولقد نقل بعض العلماء عن النخعي فتاوى قالوا : إن النخعي قد خالف الإجماع فيها ، ونحن لانريد أن نقول : إن الإجماع لم ينعقد إلا في أصول الدين ، وبعض أصول المسائل ، وبعض الفروع ، كمثّل صلاة الظهر أربع ركعات ، وصلاة الصبح ركعتان ، والتي لايسع مسلم خلافاها ، لأن مثل هذا الحكم على وقوع الإجماع يحتاج إلى تتبع لجميع الأحكام التي نقل فيها الإجماع ، ومعرفة العصر الذي انعقد فيه الإجماع ، ثم إحصاء المجتهدين في هذا العصر - من عُرف منهم ومن لم يُعرف - والعلم بأن هذا الحكم قد بلغ جميع هؤلاء المجتهدين ولم ينكره ، أو يلغه وصرح بموافقته ، وهذا أمر لايتيسر لباحث الآن ، أقول : لا أريد أن أنكر وقوع الإجماع إلا فيما ذكرت ، ولكني أريد أن أضع كثيراً من علامات الاستفهام حول كثير من تلك الإجماعات التي نقلت في الفروع ، والتي أبلغها صديقنا القاضي سعدى أبو جيب في معجمه الكبير في مسائل الإجماع تسعة آلاف وخمسمائة مسألة عدا مسائل أصول الدين ، ونحو : صلاة الصبح ركعتان ، وصلاة الجنازة لا ركوع فيها ولا سجود^(١) ، وأقول - كما قال الإمام أحمد - : وما يدرية أنهم اتفقوا .

إن المجازفة بنقل الإجماع في مسألة ما ، اقتحام لبحر لجي يغشاه موج من فوقه موج ، وإن مجرد استقراء عاجل ، أو عدم اطلاع على رأى مخالف ، لايسوغ دعوى الإجماع ؛ لأن رأى المخالف ربما لم ينقل إلينا ، أو أنه نقل وضاع فيما ضاع من تراثنا أثناء الكوارث الداهمة التي حلت بالأمّة الإسلامية ، أو هو مدفون في زوايا مكتبة من آلاف المكتبات التي تضم بين جنباتها مخطوطات فقهاء العظم .

(١) هذا المعجم هو أوسع مؤلف في مسائل الإجماع ، ويقع في ألفى صفحة إذا طبع ، وقد تيسر لي الاطلاع عليه حين أرسله لي مؤلفه للنظر فيه وإبداء الملاحظات عليه .

الفصل الخامس

المصدر الخامس :

القياس

٢٠ - يعرف الأصوليون القياس بأنه : إثبات حكم معلوم في معلوم آخر ، لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت . وهو - أى القياس - أداة استدلال عقلية وفطرية وشرعية ، وقد وقع فيه أشد الناس إنكاراً له ، ابن حزم - الظاهري ^(١) ، وهذا دليل على أن أى إنكار للقياس هو إنكار لحركة العقل الفطرية .

من أجل هذا اعتبر النخعي القياس مصدراً من مصادر التشريع ، فعن الحسن بن عبيد الله النخعي قال : « قلت لإبراهيم : أكل ما أسمعك تفق به سمعته ؟ فقال لى : لا ، قلت : تفق بما لم تسمع ! قال : سمعت الذى سمعت ، وجاءنى ما لم أسمع فقيست به الذى سمعته ^(٢) » .

ومن استقراء المسائل الفرعية التى أفتى بها النخعي نجده قد أخذ بالقياس فى كثير منها ، نذكر من ذلك :

١- أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها تنتهى بوضع حملها ؛ قياساً على المطلقة التى قال الله تعالى فيها : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (ر : عدة / ٢٤) .

٢- وأن الكفارة لاتجب على من أفسد صيامه بأكل أو شرب أو وطء

(١) مقدمة معجم فقه ابن حزم الظاهري ٨٣ م

(٢) مقدمة نصب الراية للكوثرى ١/٣٤ ، نقل عن الفقيه والمتفقه للخطيب

أو أى شيء آخر قياساً على من أفسد صلاته ؛ لأن كلاً من الصلاة والصيام عبادة بدنية (ر : صيام / ٦) .

٢١ - ويشترط النخى فى الأصل المقيس عليه ألا يكون ثابتاً على خلاف القياس ، لأن ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس ، وهذا واضح فى الفروع التى أفتى فيها ، من ذلك :

١ - إذا اختلف البيعان فى ثمن السلعة ، فقال البائع عشرون ، وقال المشتري عشرة ، وكانت السلعة هالكة ، فإن كانت للبائع بيعة حكيم له ببيئته ، وإن لم تكن له بيعة فالقول قول المشتري مع يمينه (ر : قضاء / ٦٥) ولا يتحالفان ، ولا يترادان القيمة ؛ لأن التحالف على القبض على وفاق ، من حيث إن البائع يدعى زيادة على العشرة ، والمشتري ينكرها ، والمشتري يدعى وجوب التسليم عند أداء العشرة ، والمشتري ينكرها فيتحالفان ، أما بعد القبض فإن التحالف على خلاف القياس ، فلا يلحق به التحالف فى حالة هلاك المصلحة (١) .

٢ - العاقلة لاتحمل مادون الموضحة من الديات (ر : جناية / ٤ ب ٦) لأن ضرب الدية على العاقلة ، على خلاف القياس ، إذ الأصل أن كل جان يختص بموجب جنايته ، وأنه لاتنزر وأزره وزر أخرى ، وتحميل أرش الموضحة على العاقلة خارج عن القياس ، فلا يقاس عليه ما دونه .

٣ - إفطار الصائمين فى رمضان أو غيره بالأكل والشرب خطأ ؛ لأن بقاء الصوم مع الأكل والشرب خارج عن القياس ، إذ القياس الإفطار بدخول شيء من المفطرات إلى الجوف ، ولكن ثبت عدم إفطار الأكل والشرب

ناسياً ، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من نَعِيَ وهو صائم فأكلَ أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه » ^(١) فلا يُقامُ عليه المخطيء ، ولذلك قال النخعي : إذا تضحض الصائمُ ، ودخل حلقه من ذلك الماء ، وهو ذاكر لصومه أتمَّ صومه ، وعليه يوم مكانه . (ر : صيام / ٥) .

(١) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود ، كلهم في الصوم باب أكل الصائم الناسي وشربه .

الفصل السادس

المصدر السادس

الاستحسان

٢٢- الاستحسان هو : العُدول بالمسألة عن حكم نظائرها لوجه أقوى يقتضى هذا العُدول ^(١) ، وهو على أنواع هى :

(أ) استحسان بالأثر : كبيع السلم ، فإن القياس فيه قد ترك لقوله صلى الله عليه وسلم : « من أسلف فى ثَمَرٍ ففى كيلٍ معلومٍ ، إلى أجلٍ معلومٍ » ^(٢) والقياس ألا يجوز ، لأنه بيع المعدوم .

(ب) استحسان بالاجماع : كعقود الاستصناع ، فالقياس ألا تجوز ، لأنها بيع المعدوم ، ولكن انعقد الإجماع على جوازها .

(ج) استحسان بالضرورة : كتطهير الأواني ، فإن القياس يقضى ألا تطهر : لأنه كلما ضُبَّ عليها الماء تنجس بملاقاته النجس ، وهو وإن أريق إلا أنه يبقى منه فى الإناء شئ ، فإذا غُسل الإناء ثانية فكذلك ، وكتطهير ماء البشر ينزح دلاء منها (ر : نجاسة / ٣ ب) .

ويمكننا أن نعتبر من هذا النوع ما أفتى به النخعي فيما إذا خلى الكفار الأسير المسلم واستحلفوه على أن يبعث إليهم بفدائه أو يعود إليهم ،

(١) المدخل الفقهي العام ٤٨

(٢) أخرجه البخارى ومسلم فى المساقاة باب السلم ، والترمذى فى البيوع باب ما جاء فى السلف فى الطعام والتمر ، وأبو داود فى الاجارة باب السلف ، والنسائى فى البيوع باب السلف فى الثمار ، وابن ماجة فى التجارات باب السلف فى كيل معلوم .

فإن كانوا أكرهوه على ذلك لم يلزم الوفاء ^(١) مع أن القاعدة العامة عند النخعي أن الإكراه لا أثر له في الأقوال ولا في التصرفات ، ولكن الضرورة -- وهى هنا ضرورة المحافظة على دين الأسير ونفسه -- سوغت الخروج عن هذا الأصل . ومن هذا النوع أيضاً تضمين الأجير العام ما تلف تحت يده ، لأنه مظنة التهاون ، فالمحافظة على الأموال الموضوعة تحت يده اقتضى تضمين (ر : إجارة / ١ ب ٣) .

(د) استحسان بقياس خفى : وهذا النوع من الاستحسان هو فى الحقيقة قياسان : أحدهما : جلى ضعيف الأثر ، فيسمى قياساً ، والآخر : خفى ولكنه قوى الأثر ، فيسمى استحساناً -- أى قياساً مستحسناً ، فالترجيح بالأثر لا بالخفاء والوضوح . ^(٢)

فما تقدم نرى : أن الاستحسان لا يخالف فيه أحد من الذين يقولون بالقياس ، وأنهم حتى فى نوعه الأخير -- لايعنى أكثر من العمل بقوة القياسين أثراً ، وهذا واجب .

(١) المغنى ٤٨٢/٨ .

(٢) أبو حنيفة لأبى زهرة ٣٤٥ .

الفصل السابع

المصدر السابع

الاستصحاب

٢٣ - الاستصحاب هو : جعل الأمر الثابت في الماضي باقياً إلى الحال حتى يقوم دليل على تغييره ، وهذا ما يطلق عليه استصحاب الحال ، فإن أريد تشميل ما ثبت في الحال الماضي سمي تحكيم الحال أو الاستصحاب المقلوب ^(١) وبناء على ذلك فإن كل ذمة تبقى بريئة حتى يثبت ما يشغلها ، وكل ذمة مشغولة بدين تبقى مشغولة حتى يثبت ما يخليها منه ،

ويظهر لنا أن النخعي كان يأخذ بالاستصحاب ؛ لأننا وجدناه يفتي في الرجل يشك في وضوئه أنه إن كان متوضئاً في الأصل ، وشك في نقض وضوئه فهو متوضئ ، وصلاته صحيحة ، وإن كان غير متوضئ في الأصل ، وشك هل توضأ أم لا ، فهو غير متوضئ ، فإن صلى على هذه الحالة ، ولم يتوضأ ، فصلاته باطلة (ر : وضوء / ٨) وذلك بناء على استصحاب الحال الأصلية . وكان ينهى عن صيام يوم الشك (ر : صيام / ١٠) لأن الأصل شعبان ، فلا صيام حتى يثبت تغير شعبان ، وإثبات رمضان .

٢٤ - كما يظهر لنا أن النخعي يعتبر استصحاب الحال حجة ضعيفة تصلح للدفع لا للإثبات ، وقد أخذ عنه الحنفية ذلك فيما بعد ^(٢) ، لأنه قال

(١) أصول الفقه للحنبل ٣٢٣ ور : مجلة الأحكام العدلية ١٦٨٣

(٢) رد المحتار ٣/٣٢٨

في المفقود : يعتبر حياً حتى تتأكد وفاته ، استصحاباً لحاله الأصلية -
وهي الحياة - ولكن بما أن الاستصحاب حجة ضعيفة ، فإنه يصلح حجة
للنفي فقط ، وبناء على ذلك اعتبر المفقود حياً في حق نفسه - أي فيما يضره -
فيستمر نكاحه وإجارته ، ونحو ذلك ، ولكنه - أي الاستصحاب - لا يصلح
حجة للإثبات ، وبناء على ذلك اعتبر النحوي المفقود ميتاً في حق غيره ، فلا يرث
من غيره شيئاً (ر : مفقود / ٢ ج) .

الفصل الثامن

المصدر الثامن

العرف

٢٥ - العرف : هو عادة جمهور قوم في قول أو عمل .
ويظهر لنا من استقراء الفروع التي أفتى بها النخعي أنه اعتبر العرف دليلاً شرعياً حيث لا يوجد دليل سواه ، فإن صادم العرف دليلاً من قرآن أو سنة عمل بهما واعتبر العرف مردوداً ، لأن شريعة الله تعالى نزلت لتنسخ الأعراف الفاسدة ، لا لتدعمها .

ومن المماثل التي أفتى فيها النخعي معتمداً على العرف ما يلي .

(أ) اختلاف الزوجين في متاع البيت حين يدعى كل منهما أنه له ، فقد أفتى النخعي أن ما يصلح للرجال فهو للرجل ، وما يصلح للنساء فهو للمرأة ، وما يصلح لهما فهو للحى منهما في حالة الموت ، وهو للرجل في حالة الفرقة ، وفي رواية أخرى : أن ما يصلح لهما فهو بينهما (: قضاء / ٥ ج) وغنى عن البيان أن العرف هو الذي يعين ما هو خاص باستعمال الرجال ، وما هو خاص باستعمال النساء ، وبذلك يظهر لنا أن النخعي يعتبر العرف دليلاً شرعياً يقضى به بين الخصوم حين فقدان الدليل .

(ب) إيقاع الطلاق إذا نسب إلى الرجل سواء كان المطلق الرجل أو المرأة المفوضة بالطلاق ، فإن قال الرجل : أنا منك طالق ، بدلا من قوله : أنت طالق ، أو قالت المرأة التي جعل أمرها بيدها : أنت طالق ، وقع الطلاق

(ر: طلاق / ٣٦٦) مع أن الطلاق وصفٌ يقع على المرأة التي هي محله شرعاً ، لا الرجل ، ولكن لما جرى العرف بين الناس بأن هذا الوصف وإن نسب انظما إلى الرجل فإنه يقصده المرأة ، والناس يتلفظون به على هذا الأساس ، ولا يوجد نصٌّ معارض لهذا العرف ، وقع به الطلاق .

(ج) إذا اشترى رجلُ جارية قد زينها صاحبُها بثياب ، دخلت ثيابها معها في البيع ، إلا أن يشترط الذي باعها أن ثيابها غيرُ داخلة في البيع (ر: بيع / ١٦٦) لأن العرف جرى بدخول ثياب الجارية معها في البيع ، كما جرى بدخول مفاتيح الأبواب معها في البيع أيضا . .

(د) إذا تلفت الوديعة بغير تفريطٍ من المودع عنده ، فليس عليه ضمانها (ر: وديعة / ١) وهذا التفريط لا ضابط له إلا العرف .

(هـ) والمرأة إذا لم يكن لها عادة معروفة في النفاس اعتبرت بما هو معروف من عادة نسائها ، فاعتبرت نفسها فيها نفساء (ر: نفاس) .

(و) وقدر النخعي قليل النجاسة الذي يعفى عنه بالدرهم ، فإن جاوزه كان كثيراً ، بالعرف (ر: نجاسة / ٢) .

(ز) وأجاز للعبد أن يتصدق بالشيء اليسير مما فضل معه (ر: صدقة / ١٦٦) ولا تقدير لهذا اليسير إلا بالعرف .

خاتمة

وفي خاتمة المطاف نجد أنفسنا أمام شخصية وعت الفقه الإسلامى ،
بأبعاده ومراميه ، فأخرجته بشكل فتاوى ، وإن الناظر إلى هذه الفتاوى
ليحسب - فى الوهلة الأولى - أنها مجموعة من المسائل المنثورة ، لا رابطة بينها ،
ولكنه لا يلبث - إن هو أمعن النظر - أن يلمس الخيط الذهبى الذى يصل تلك
المسائل ببعضها ، ويجعلها تستظل فى ظل قواعد فقهية عامة ، وقواعد أصولية
جامعة ، شأنه فى ذلك شأن حبات اللؤلؤ حين ينتظمها الخيط ، فيصنع منها
عقدًا أهّادًا ، يزين جيد غافية حسناء ، فتزداد به بهاء . ويزداد بها جمالاً .



الملحق الأول

معجم تراجم الأعلام الواردة في الكتاب

(رجال وأماكن)

الألف

- إبراهيم عليه السلام (هو : ابن آزر ، ولد بعد الطوفان بنحو - ١٢٦٣ سنة ، أوحى الله إليه ، وحطم أصنام قومه ، فألقوه في النار ، فحفظه الله تعالى من إحراقها له ، بنى الكعبة مع ابنه إسماعيل .
- إبراهيم التيمي = إبراهيم بن يزيد التيمي .
- إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي ، من تابعي التابعين ، توفي بعد المائة هجرية .
- إبراهيم بن أبي موسى الأشعري ، حنكة الرسول ، ودعاه ، مات في حدود سنة سبعين هجرية .
- إبراهيم النخعي ، هو إبراهيم بن يزيد النخعي ، عالم الكوفة ، ومرسى قواعد مدرسة الرأي العراقية ، توفي في الكوفة سنة ٩٦ هجرية .
- إبراهيم بن يزيد التيمي ، الكوفي : محدث مشهور ، وعابد من عباد الكوفة ، توفي سنة ٩٢ هجرية .

(*) رتبنا الأعلام في المعجم حسب الحرف الأول مراعين اللفظ الذي وردت به في الكتاب ، مثلاً : أبو يوسف ، نجده في « يوسف » ، لا في « يعقوب » ، لأنه ورد في الكتاب بهذا اللفظ ، رغم أن اسمه « يعقوب » .

أما بالنسبة لـ (أبي ، وابن) فأننا حذفناهما ، واعتمدنا في التصنيف الاسم الذي بعد (أبو ، ابن) مثلاً : اسم « أبي حذيفة » ، نجده في (حذيفة) وهكذا .

أَبْنَى ابْنِ قَيْسِ النَّخَعِيِّ : أَخُو عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ ، كَانَ يُسَمَّى أَبْنَى الصَّمَلَةِ ، اشْتَرَاكَ مَعَ عَلِيٍّ فِي صَفَيْنَ ، وَاسْتَشْهَدَ فِيهَا .

- أَبْنَى بْنُ كَعْبِ بْنِ قَيْسٍ : مِنْ بَنِي النُّجَارِ الْخَزْرَجِيِّ ، كَانَ مِنْ أَحْبَابِ الْيَهُودِ ، فَاسْلَمَ ، فَكَانَ سَيِّدَ الْقُرَّاءِ ، وَمِنْ كِتَابِ الْوَحْيِ تُوْفِيَ سَنَةَ ٢٢ هَجْرِيَّةً .

- ابْنُ الْأَثِيرِ (الْمُحَدِّث) هُوَ الْمُبَارَكُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِيُّ الْجَزْرِيُّ ، لَغَوِي فَقِيهٌ مُحَدِّثٌ ، شَلَّتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ ، وَجَمِيعُ كُتُبِهِ أَمْلَاهَا فِي مَرَضِهِ ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٦٠٦ هَجْرِيَّةً .

- ابْنُ الْأَثِيرِ (الْمُؤَرِّخ) هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِيُّ الْجَزْرِيُّ ، مِنْ كُتُبِهِ الْكَامِلُ ، وَأَسَدُ الْغَابَةِ ، تُوْفِيَ فِي الْمَوْصِلِ سَنَةَ ٦٣٠ هَجْرِيَّةً .

- أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ الْمُرُوزِيُّ ، نَزِيلُ بَغْدَادَ ، أَحَدُ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْفَقْهِ ، وَإِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ ، أَصَابَتْهُ الْمُحَنَّةُ بِسَبَبِ مَسْأَلَةِ خُلُقِ الْقُرْآنِ ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٢٤١ هَجْرِيَّةً .

أَحْمَدُ عَبْدُ الرَّحِيمِ دَهْلَوِي (وَلِيَّ اللَّهِ الدَّهْلَوِي) إِمَامُ نَهْضَةِ الْحَدِيثِ فِي الْهِنْدِ ، لَهُ شَرْحٌ مُوَطَّأً مَالِكَ ، وَحُجَّةُ اللَّهِ الْبَالِغَةُ ، تُوْفِيَ سَنَةَ ١١٧٦ هَجْرِيَّةً .

- أَرْطَاةُ بْنُ شَرَّاحِيلَ بْنِ كَعْبِ النَّخَعِيِّ « وَافِدُ النَّخَعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ » عَقَدَ لَهُ الرَّسُولُ لَوَاءً عَلَى قَوْمِهِ فَكَانَ فِي يَدِهِ يَوْمَ الْفَتْحِ ، شَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ وَاسْتَشْهَدَ فِيهَا .

- الْأَرْقَمُ ، وَيَعْرِفُ بِالْجُهَيْشِ النَّخَعِيِّ ، وَافِدُ قَبِيلَةِ النَّخَعِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (طَبِيقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ / ٣٤٦١)

- أَسْبَانِيَا : دَوْلَةٌ فِي الْقَارَةِ الْأَوْرَبِيَّةِ ، يَحْدُهَا شَمَالًا فَرَنْسَا وَالْمَحِيطُ الْأَطْلَنْطِيُّ . غَرْبِيًّا الْبَرْتِغَالُ وَالْمَحِيطُ الْأَطْلَنْطِيُّ ، وَشَرْقِيًّا وَجَنُوبِيًّا الْبَحْرُ الْأَبْيَضُ الْمَتَوَسِّطُ .

- إسحاق بن راشد الجَزَرِي : راوٍ للحديث روى عن الزهري وميمون بن مهران وتوفي في خلافة أبي جعفر المنصور .
- إسحاق بن راهوية « هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي ، اجتمع له الحديث والفقه ، حتى أصبح عالم خراسان في عصره ، استوطن نيسابور ، وتوفي فيها سنة ٢٣٨ هجرية .
- أبو إسحاق الشيباني بالولاء ، هو : سليمان بن أبي سليمان ، فقيه محدث من تلاميذ الشعبي والنخعي ، توفي سنة ١٢٩ هـ .
- إسرائيل بن يونس السبيعي الهمداني الكوفي ، من رواة الحديث ، تكلم فيه بلاحجة ، توفي سنة ١٦٠ هـ .
- إسماعيل عليه السلام بن إبراهيم بن آزر ، نبي مرسل ، عمل مع أبيه في بناء الكعبة
- الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، تابعي أدرك النبي مسلماً ولم يره ، كان فقيه الكوفة وعابدها توفي سنة ٧٥ هجرية .
- الأشتر النخعي ، هو : مالك بن الحارث ، من الأبطال الشجعان ، وقف في صف علي في المحنة ، ولأه علي بن أبي طالب مصر ، فمات في الطريق سنة ٣٧ هـ .
- ابن الأشعث = عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث .
- أشعث بن سوار الكندي النجاري الكوفي ، مولى ثقيف ، ولي قضاء الأهواز توفي سنة ١٣٦ هجرية .
- الأعمش = سليمان بن مهران الأعمش .
- أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة ٩٣ هجرية .

- الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو بن يَحْمَد الأوزاعي ، إمام في الفقه والحديث ، انتشر مذهبه الفقهي ، ثم اندثر ، توفي سنة ١٥٧ هجرية في بيروت .
- ابن أبي أوفى : هو عبد الله بن أبي أوفى (علقمة) بن خالد الأسلمي : صحابي خرج بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الكوفة ، وتوفي فيها سنة ٨٧ هجرية . (الاستيعاب ٨٧٠)

الب

- باريس : مدينة ، عاصمة الدولة الفرنسية اليوم .
- البحرين : دويلة عربية على الخليج العربي عند الجزيرة العربية .
- البخاري : هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، صاحب أصح كتاب جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة ٢٥٦ هجرية .
- بدر : ماء مشهور بين مكة والمدينة ، أسفل وادي الصفراء . حدثت عنده وقعة بدر بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشركي مكة .
- البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي الأنصاري ، أسلم صغيراً ، وكانت أول غزواته الخندق ، توفي في الكوفة سنة ٧١ هـ .
- أبو بَرْدَة بن أبي موسى الأشعري : تابعي من رُواة الحديث ، اختلف في اسمه ، توفي سنة ١٠٤ هجرية .
- أبو بَرْزة : هو نُضْلَة بن عبيد الأسلمي ، صحابي ، أسلم قبل الفتح ، نزل البصرة ، وغزا خراسان ، ومات فيها سنة ٦٥ هـ .
- بَريرة : مولاة عائشة أم المؤمنين التي خيّر لها رسول الله عندما أُعْتِقَتْ بين

- اليقلاء عند زوجها أو فسخ النكاح . توفيت في خلافة يزيد بن معاوية .
- بُمرة بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية ، بنت أخي ورقة بن نوفل بايعة النبي وهاجرت .
- بشر بن عاصم بن سفيان الثقفي الطائفي ، من رواة الحديث ، ثقة توفي بعد المائة .
- بشر بن مروان بن الحكم القرشي الأموي والي العراق ، توفي سنة ٧٥ هجرية .
- بشير بن نَهيك السدوسي (أبو الشعثاء) البصري : قارئ مجيد من قراء البصرة ، توفي قبل المئة من الهجرة .
- البصرة : مدينة من مدن العراق ، قريبة من الخليج العربي .
- البَغَوِي : هو الحسين بن مسعود بن محمد القراء ، فقيه محدث مفسر ، له تفسير مشهور للقرآن الكريم ، توفي سنة ١٥٠ .
- أبو بكر بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني الوادعي ، أخو مسروق ، استشهد في القادسية .
- أبو بكر الصديق : هو عبد الله بن عثمان التميمي ، أول من أسلم من الرجال ، وخليفة رسول الله توفي سنة ١٣ هجرية -
- أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي ، تابعي ، أحد فقهاء المدينة النبوية ، توفي سنة ٩٤ هـ
- أبو بكر بن عيَّاش الأسدي الكوفي ، محدث ، مقرأ ، عالم بالرجال وأحوالهم ، توفي سنة ١٩٤ هجرية .
- أبو بكر بن أبي موسى الأشعري ، من رواة الحديث ، اختلف في اسمه ، توفي سنة ١٠٦ هجرية .

- أبو بكرة : هو نُفَيْعُ بن الحارث بن كَلْدَةَ ، صحابي نزل البصرة ، وتوفي فيها سنة ٥٢ هجرية .
- بُكَيْر بن عطاء الليثي الكوفي ، تابعي مات بعد المائة من الهجرة .
- بلال الحبشي : هو بلال بن رباح الحبشي ، أحد السابقين إلى الإسلام ، مؤذن رسول الله ، ونخازنُ بيت المال في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، توفي في دمشق سنة ٢٠ هجرية (صفة الصفوة ١ / ٤٣٤ وابن سعد ١٦٩ / ٢) .
- بيشة : واد مشهور في اليمن ، نزله قديماً جسر بن عمرو المعروف بمذحج ، بعيداً عن قومه .
- البيهقي : هو أحمد بن الحسين بن عليّ ، إمام في الحديث ، فقيه شافعي . له السنن المشهورة ، توفي سنة ٤٥٨ هـ .

التاء

- الترمذي : هو محمد بن عيسى بن سورة السلمى الترمذى ، من أئمة الحديث ، وصاحب السنين والشمال ، توفي بترمذ سنة ٢٧٩ هجرية . (تذكرة الحفاظ ١٨٧ / ٢) .
- تماضر بنت الأصبغ بن ثعلبة الكلبيّة ، أبوها سيد قومه ، تزوجها عبد الرحمن بن عوف ، وطلّقها في مرض موته ، فورّثها عثمان منه .
- تميم بن حذّلم الضبي الكوفي ، من أصحاب عبد الله بن مسعود ، توفي سنة ١٠٠ هجرية .
- تميم بن سلمة السلمى الكوفي ، تابعي روى عن شريح ، وإبراهيم النخعي ، توفي سنة ١٠٠ هجرية .

الثاء

- أبو ثور : هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي ، فقيه مبرّز أخذ الفقه عن الإمام الشافعي ، ثم استقل بالاجتهاد عنه ، توفي سنة ٢١٠ هجرية .

- الثوري = سفيان الثوري .

الجيم

- جابر بن زيد (أبو الشعثاء) الأزدي البصري ، تابعي فقيه ، نفاه الحجاج إلى اليمن ، توفي سنة ٩٣ هجرية .

- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي : صحابي كانت له حلقة في المدينة المنورة يؤخذ عنه العلم توفي سنة ٧٨ هـ

- جبلة بن سُحيم الكوفي : تابعي من رواة الحديث ، روى عن ابن عمر ، وغيره ، توفي سنة ١٢٥ هجرية .

- ابن جريج : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، فقيه مكة في عصره . وأوله من صنّف العلم ، روى الأصل ، توفي سنة ٥٠ هـ .

- ابن جرير الطبري = محمد بن جرير الطبري .

- جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي ، ولد بأصبهان ، ونشأ بالكوفة ، عين قاضياً على الرّي ، ترقى سنة ٨٨ هجرية .

- جرير بن عبد الله البجلي : كان سيد قومه ، أسلم في السنة التي توفي فيها رسول الله ، نزل الكوفة ، ثم تحول إلى قرقيسيا ، ومات فيها سنة ٥٤ هجرية .

- ابن الجزري : هو محمد بن محمد ، أحد القراء المشهورين ، ولد في دمشق ، وبني فيها دار القرآن ، ومات في شيراز سنة ٨٣٣ هجرية .

- الجزيرة : هى المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات .
- جزيرة العرب : هى بلاد واسعة فى آسيا ، يحدها شمالاً بلاد الشام والبحر من أطرافها الثلاثة ، وهى خمسة أقسام : تهامة ، والحجاز ، ونجد ، والعروض ، واليمن ..
- الجصاص هو أحمد بن على الرازى (أبو بكر الجصاص) انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفى فى بغداد ، توفى سنة ٣٧٠ هـ .
- جمع : هى المزدلفة : مكان غير بعيد عن مكة ، يبيت فيه الحجاج ، ويجمعون فيه بين صلاتى المغرب والعشاء .
- الجهمش = الأرقم .
- ابن الجوزى : هو عبد الرحمن بن على البغدادى ، إمام عصره ، كثير التصنيف ، له صفة الصفوة وغيره ، توفى فى بغداد سنة ٥٩٧ هـ (من مقدمة صفة الصفوة) .

الحاء

- أبو حاتم الرازى : هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داوود بن مهران الحنظلى ، ولد بالرى ، وتفوق فى الحديث حتى صار إمام أهل زمانه ، توفى فى بغداد سنة ٢٧٧ هـ .
- الحارث = الحارث بن يزيد .
- الحارث بن سويد التميمى الكوفى ، روى عن ابن مسعود وعمر وعلى ، توفى سنة ٧١ هـ .
- الحارث بن قيس الحنفى الكوفى ، روى عن ابن مسعود وعلى ، وقتل مع علي فى صفين .

- الحارث بن يزيد العُكلى الكوفي : فقيه محدث ثقة ، من تابعي التابعين .
- ابن حبان : هو محمد بن حبان التميمي (أبو حاتم البستي) محدث مؤرخ ، أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره ، ولي قضاء سمرقند ، توفي سنة ٣٥٤ هجرية .
- حبيب بن أبي ثابت : فقيه من فقهاء الكوفة وتلميذ النخعي ، توفي سنة ١٢٠ هجرية .
- حجاج بن أرطاة النخعي الكوفي ، عالم محدث ، استفق وهو ابن ست عشرة سنة ، توفي سنة ١٤٥ .
- الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، ولد بالطائف ، وخدم الأمويين بباخلاص ، سفاح ، ولي العراق ، وبني مدينة واسط . توفي سنة ٩٥ هجرية .
- حجاز : إقليم من أقاليم الجزيرة العربية ، يقع في غربها ، وسمى بذلك لأن الجبال تحجزه عن أقاليم الجزيرة الأخرى (ر : جزيرة العرب) .
- ابن حجر : هو أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكناشي العسقلاني المصري ، حافظ متقن ، زادت تصانيفه على ١٥٠ تصنيفا كلها جيد ، توفي في القاهرة سنة ٨٥٢ هجرية .
- حُجر بن عدى بن جبلة الكندي : صحابي شهد صفين مع علي ، سكن الكوفة ، وناول الأمويين ، فقبض عليه زياد بن أبيه وأرسله إلى معاوية بن أبي سفيان إلى الشام فضرب عنقه سنة ٥١ هجرية ..
- حذيفة : هو حذيفة بن اليمان = حذيفة بن حِسل بن جابر العبسي ، واليمان لقب حِسل ، صحابي ، كان صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنافقين ، فاتح شجاع ، توفي في المدائن سنة ٣٦ هجرية .

- أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة القرشي : صحابي اختلف في اسمه ، استشهد يوم اليمامة في حرب مسيلمة الكذاب .
- ابن حزم : هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، عالم الأندلس ، كانت له رئاسة الوزارة ، فزهد بها وانصرف إلى العلم فنبغ فيه وأكثر فيه التصنيف في فنون عديدة ، توفي سنة ٤٥٦ هجرية .
- الحسن = الحسن البصري : وهو الحسن بن يسار البصري ، إمام أهل البصرة ، ولد في المدينة المنورة ، وشب في كنف علي بن أبي طالب ، سكن البصرة ، وعظم أمره ، حتى كان يدخل على الولاة ، فيأمرهم وينهاهم ، توفي سنة ١١٠ هـ .
- الحسن بن أبي الحسن = الحسن البصري .
- الحسن بن زياد اللؤلؤي : فقيه من أصحاب أبي حنيفة ، ولي قضاء الكوفة فاستعفى سنة ٢٠٤ هجرية .
- الحسن بن صالح بن حي الهمداني الكوفي ، مجتهد فقيه ، توفي في الكوفة مختفياً سنة ١٦٨ هجرية .
- الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الراهزمي الفارسي ، محاث العجم في عصره ، قاض وأديب ، كان مختصاً بابن العميد توفي سنة ٣٦٠ هجرية .
- الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي الكوفي ، من رواة الحديث ، يروى عن الأعمش وغيره ، توفي سنة ١٣٩ هجرية .
- الحسن بن علي بن أبي طالب : ابن بنت رسول الله ، وخامس الخلفاء الراشدين ، تنازل عن الخلافة لمعاوية سنة ٤١ هجرية . وتوفي في المدينة المنورة سنة ٥٠ هجرية .
- الحسن بن محمد بن الحنفية : هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب

- أبوه محمد بن الحنفية المدني ، فقيه ثقة ، توفي سنة ١٠٠ هجرية .
- الحسين بن علي بن أبي طالب ، ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قتل في العراق ، ودفن في كربلاء سنة ٣٠ هـ .
- حُصَيْن بن عبد الرحمن السُّلَمِيُّ الكوفي ، من كبار المحدثين ، وأحد أصحاب إبراهيم النخعي ، توفي سنة ١٣٦ هـ .
- الحكم = الحكم بن عتيبة .
- الحكم بن عَتِيْبَةَ الكندي ، مولا هم ، الكوفي ، روى عن الصحابة والتابعين توفي سنة ١١٣ هـ .
- حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد القرظي ابن أخي خديجة أم المؤمنين ، أسلم يوم الفتح ، وتوفي في المدينة سنة ٥٤ هـ .
- حلوان : المراد بها حلوان العراق ، وهي تعتبر آخر حدود سواد العراق مما يلي الجبال .
- حماد = حماد بن أبي سليمان .
- حماد بن زيد بن درهم الأزدي مولا هم البصري ، فقيه العراق ومحدثهم ، أصله من سبي سجستان ، ولد وتوفي في البصرة ، وكانت وفاته سنة ١٧٩ هـ .
- حماد بن أبي سليمان (مسلم) الأشعري ، مولا هم الكوفي : فقيه من أبرز تلاميذ إبراهيم النخعي ، توفي في الكوفة سنة ١٢٠ هـ .
- حمزة الزيات : هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التميمي مولا هم الزيات : أحد القراء السبعة ، مات بحلول العراق سنة ١٥٦ هـ .
- أبو حمزة : ميمون (أبو حمزة الأعور) .
- حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري : تابعي فقيه توفي قبل المائة .

- حميد بن قيس الأعرج المكي الأسدي مولا هم ، كان قارياً أهل مكة ،
توفي سنة ١٣٠ هجرية .
- أبو حنيفة = النعمان بن ثابت .
- حوثة بن وداع بن مسعود الأسدي ، من زعماء الخوارج ، وجه إليه
معاوية جيشاً من الكوفة فقتله سنة ٤١ هـ (الكامل للمبرد ٢ / ١٥٥) .
- حوشب بن يزيد الشيباني ، أسلم أبوه يزيد على يد علي بن أبي طالب ، قُوهب
له جارية ، فولدت له حوشباً ، وكان حوشب على شرطة الحجاج بن يوسف
في العراق .
- حيرة : مدينة في العراق في الشمال الغربي من الكوفة ، لا تبعد عنها أكثر
من ثلاثة أميال .

الخاء

- خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري النجاري ، تابعي : أحد الفقهاء السبعة
في المدينة المنورة ، توفي سنة ٩٩ هـ .
- خالد بن معدان بن أبي كريب الحمصي الكلاعي : تابعي فقيه محدث ،
توفي سنة ١٠٣ هجرية .
- خباب بن الارت بن جندلة بن سعد التميمي ، من السابقين الأولين إلى
الإسلام ، عذب في الله كثيراً ، نزل الكوفة ، ومات فيها سنة ٣٧ هجرية .
- خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الخطمي الأوسي الأنصاري ،
صحابي ، قبل الرسول شهادته بشهادتين ، شهد صقيين مع علي بن
أبي طالب ، وقتل فيها سنة ٣٧ هـ .
- خراسان : بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق ، وآخرها مما يلي الهند .

- خريبة : موضع بالبصرة (ر : بصرة) .
- الخُرَيْبِي : هو عبد الله بن داود بن عامر الهمداني ، كوفي الأصل ، سكن الخُرَيْبَة بالبصرة ، عابد ، فقيه من فقهاء الرأى ، توفي سنة ٢١٣ هجرية .
- الخزرجي ، هو الحافظ صفى الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصارى ، لم أعر له فيما تحت يدي من المراجع على ترجمة ، توفي بعد سنة ٩٢٣ هـ (مقدمة الخلاصة)
- خيشمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفي الكوفي ، تابعي اشترك مع ابن الأشعث في ثورته على الحجاج ، ونجا من سيف الحجاج ، توفي سنة ٨٠ هجرية .

الذال

- داود = داود الظاهري = داود بن علي .
- داود الظاهري : هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني : إمام مجتهد ، وهو أول من جهر برفض القياس ، ولد بالكوفة ، وسكن بغداد ، وانتهت إليه رئاسة العلم فيها ، توفي في بغداد سنة ٢٧٠ هـ .
- داود بن يحيى بن اليمان العجلي الكوفي ، حافظ الكوفة في عصره ، توفي سنة ٢٠٤ هجرية .
- أبو داود : هـ سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ، صاحب المنن ، توفي في البصرة سنة ٢٧٥ هـ (تذكره الحفاظ ٢ / ١٥٢) .
- أبو الدرداء ، وهو عويمر بن زيد بن قيس الأنصارى ، الخزرجي ، صحابي اختلف في اسمه ، وعومر لقبه ، ولي قضاء دشق بأمر من عمر بن الخطاب ، وتوفي فيها سنة ٣٢ هجرية .
- دريد بن شراحيل بن كعب النخعي ، شهد القادسية ، وحمل اللاواء الذي

عقده الرسول لأخيه أَرْطَاة ، فقاتل به حتى قتل سنة ١٤ هجرية . (طبقات ابن سعد ٣٤٦/١) .

- دمشق : مدينة كبيرة في بلاد الشام ، وهي عاصمة الدولة السورية اليوم .

- دومة الجندل : حصن على سبعة مراحل جنوب دمشق ، وفيها سوق من أسواق العرب المشهورة في الجاهلية .

- دير الجماجم : موضع جنوب الكوفة ، على سبعة فراسخ منها ، كانت فيه الواقعة المشهورة بين الحجاج بن يوسف الثقفي وابن الأشعث .

- ديماس : سجن كان للحجاج بن يوسف الثقفي في واسط .

السنل

- ذر بن عبد الله الهمداني الكوفي ، أول من تكلم بالإرجاء ، فهجره إبراهيم النخعي من أجل ذلك ، كان من عباد الكوفة ، توفي قبل المائة .

- أبو ذر الغفاري : هو جندب بن جنادة ، صحابي تقدم إسلامه ، وتأخرت هجرته ، فلم يشهد بدرًا ، ومناقبه كثيرة . توفي في الربرة سنة ٣٢ هـ .

- الذهبي : هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، تركماني الأصل ، ولد في دمشق ، حافظ مؤرخ كثير التصنيف ، توفي في دمشق سنة ٧٤٨ هجرية .

الراء

- رازان : كورة بسواد العراق فيها قرى كثيرة .

- رافع بن خديج بن رافع الانصاري الأوسي ، صحابي ، كان عزيز قومه بالمدينة المنورة ، توفي في المدينة جريحًا سنة ٧٤ هجرية .

- رامهرمزي = الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد .
- الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله الثوري الكوفي ، من تلاميذ عبد الله بن مسعود ، توفي سنة ٦١ هـ .
- ربعة الرأي ، هو : ربعة بن فروخ التيمي مولا هم المدني ، إمام حافظ فقيه مجتهد ، به تفقه الإمام مالك ، توفي سنة ١٣٦ هـ .
- رجاء = رجاء بن حيوة .
- رجاء بن حيوة بن جبرول الكندي ، عالم الشام في عصره ، لازم عمر بن عبد العزيز ، وهو الذي أشار على سليمان بن عبد الملك باستخلافه من بعده ، توفي سنة ١١٢ هجرية . (حلية الأولياء ٥ / ١٧٠) وتذكرة الحفاظ ١ / ١١١) .
- أبو رزين : هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي ، توفي سنة ٨٥ هجرية .
- ابن رشد : هو أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، المعروف بابن رشد الحفيد ، طبيب فيلسوف فقيه ، توفي سنة ٥٩٥ هجرية ، له بداية المجتهد .
- رملة بنت الحارث ، هي التي نزل دارها وقد النخع في طريقهم إلى رسول الله ، وفيهم زرارة بن عمرو النخعي .

الزاي

- زبيد بن الحارث بن عبد الكريم اليامي الكوفي ، من الثقات العبّاد ، روى عن النخعي وغيره ، توفي سنة ١٢٢ هجرية .
- زبير بن عدى الهمداني اليامي الكوفي ، قاضي الرأي ، توفي سنة ١٣١ هـ .
- الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، استشهد يوم الجمل سنة ٣٦ هـ .

- ابن الزبير = عبد الله بن الزبير .
- زحاف : من طيء ، ثار في إمارة زياد بن أبيه على العراق ، فقتل سنة ٥٠ هـ وهو من الخوارج (الظبى ٥ / ٢٣٧) .
- زرار بن عمرو : قدم على النبي في وفد النخع سنة تسع من الهجرة ..
- زر بن حُبَيْش بن حباشة بن أوس الأسدي الكوفي : تابعي أدرك الجاهلية والإسلام ، استشهد بوقعة ذيّر الجماجم سنة ٨٣ هـ جرية .
- زُفَر بن الهُدَيل بن قيس الغنبري التميمي ، فقيه من أصحاب أبي حنيفة ، ولى قضاء البصرة ، توفي سنة ١٥٨ هـ .
- أبو الزناد - عبد الله بن ذكوان .
- الزهري = محمد بن سلم بن شهاب الزهري .
- زهير العبسي . لم أجد من ترجم له ، ولعله زهير العنسي ، وهو زهير بن سالم ، وثقه ابن حبان ، وقال عنه الدارقطني : حمصي منكر الحديث .
- زياد بن أبيه : استلحقه معاوية بن أبي سفيان ، فكان زياد بن أبي سفيان ، أصله من الطائف ، أدرك النبي ، وأسلم في عهد أبي بكر ، ولأه على بن أبي طالب فارس ، ثم ولأه معاوية العراق ، توفي سنة ٥٣ هـ .
- زياد بن حُلَير الأسدي ، تابعي روى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وغيرهم .
- زياد بن كليب الحنظلي التميمي (أبو معشر) الكوفي ، صاحب إبراهيم النخعي ، توفي سنة ١٢٠ هـ جرية .
- زيد بن أرقم الخزرجي الأنصاري : صحابي شهد صفين مع علي بن أبي طالب ، توفي سنة ٦٨ هـ .

- زيد بن أسلم العدوي العمري مولاها المدني ، فقيه مفسر قارىء ، كان مع عمر بن عبد العزيز أيام خلافته ، توفي سنة ١٣٦ هجرية .
- زيد بن ثابت بن الضحّاك الأنصاري الخزرجي ، من كتاب الوحي وفقهاء الصحابة ، توفي سنة ٤٥ هجرية .
- زيد بن جبير بن حرملة الكوفي ، تابعي من رواة الحديث ، توفي بعد المائة بقليل .
- زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، أفقه أهل زمانه ، بايعه أهل العراق على قتال الظالمين ، فقتل في معركة بينه وبين الأمويين سنة ١٢٢ هـ .

السين

- سالم = سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب .
- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني ، تابعي ، أحد الفقهاء السبعة في المدينة المنورة ، توفي سنة ١٠٦ هـ .
- سالم مولى أبي حذيفة : هو سالم بن معقل ، فارسي الأصل ، قارئ مجيد ، كان يؤم المهاجرين بقباء ، وفيهم عمر بن الخطاب قبل قدوم الرسول إلى المدينة ، استشهد يوم اليمامة سنة ١٢ هـ .
- سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، زوجة سعد بن خولة ، ولدت بعد وفاة زوجها بليال ، فأباح لها الرسول الزواج .
- ابن سعد : هو محمد بن سعد بن منيع الزهري ، مولاها ، حافظ مؤرخ ، صاحب الواقدي وكتب له ، ولد في البصرة ، وسكن بغداد ، وتوفي فيها سنة ٢٣٠ هـ .
- سعد بن خولة ، صحابي من بني عامر بن لؤي ، توفي بمكة في حجة الوداع .

- سعد بن مالك = سعد بن أبي وقاص .
- سعد بن أبي وقاص : هو سعد بن مالك بن أهيب القرشي الزهري ، صحابي ، قائد ، فاتح ، أحد الستة الذين رشعهم عمر للخلافة ، وأحد المبشرين بالجنة ، توفي بالعقيق قرب المدينة سنة ٥٥ هـ .
- سعيد بن أشوع : هو سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي ، تلميذ الشعبي ، فقيه محدث متشيع ، قاضي الكوفة ، توفي في حدود سنة ١٢٠ هـ (تهذيب التهذيب) .
- سعيد بن جبير الأسدي مولاهم ، الكوفي ، حبشي الأصل ، خرج مع ابن الأشعث على الحجاج ، فقتله الحجاج صبراً سنة ٩٥ هـ وما في الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه (وفيات الأعيان) .
- أبو سعيد الخدري : هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري ، استصغره الرسول في غزوة أحد ، ثم شهد ما بعدها ، توفي في المدينة سنة ٦٣ هـ (التقريب) .
- سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي القرشي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، مات سنة ٥١ هـ (صفة الصفوة ١ / ٣٦٢) .
- سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الزبيدي الكوفي ، قاضي الري ، توفي سنة ٥٦ هـ .
- سعيد بن أبي عروبة بن مهران ، العدوي بالولاء ، البصري ، لم يكن في أهل زمانه من هو أحفظ الحديث منه ، توفي سنة ١٥٦ هـ (خلاصة الخزرجي) .
- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي ، تابعي جمع الحديث والفقه والورع والزهد ، أحد الفقهاء السبعة في المدينة المنورة ، توفي سنة ٩٤ هـ (تهذيب التهذيب) .

- سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ، نزيل مكة ، أحد أئمة الحديث وصاحب السنن ، مات في مكة سنة ٢٢٩ هـ (تهذيب التهذيب) .
- سفيان = سفيان الثوري .
- السفيانيين = سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة .
- سفيان الثوري : هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، عالم عصره ، ولد ونشأ في الكوفة ، وأريد على القضاء ، فبأنى ، توفى في البصرة - سنة ١٦١ هـ .
- سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ، حافظ ثقة ، ولد بالكوفة ، وسكن مكة ، وتوفى فيها سنة ١٩٨ هـ .
- سلمان الفارسي : أصله من مجوس أصبهان ، قعد بلاد العرب ، فأخذه ركب من بني كلب ، فباعوه ، فاشتراه رجل من قريظة ، ولما سمع بالإسلام آمن ، ولى المدائن ، وتوفى فيها سنة ٣٦ هـ .
- سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي التميمي الهمداني الكوفي التابعي ، توفى بعد المائة .
- أم سلمة : هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية ، أم المؤمنين ، تزوجها الرسول سنة ٤ هـ وتوفيت سنة ٦٢ هـ .
- سليمان بن صُرد بن الجون السلولي الخزاعي ، صحابي شهد الجمل وصفين مع عليّ ، تخلف عن القتال مع الحسين ، فترأس جماعة التوابين المطالبين بدم الحسين ، وقتل في عين وردة ، في معركة بينه وبين عبيد الله بن زياد سنة ٦٥ هـ (تاريخ الإسلام ١٧ / ٣) .
- سليمان بن عبد الملك بن مروان ، خليفة أموي ، ولي الخلافة سنة ٩٦ هـ وتوفى سنة ٩٩ هـ .

- سليمان بن مهران الأعمش الأسدي ، مولا هم ، الكوفي ، تابعي ، قارىء محدث ، أصله من الرى ، ونشأ بالكوفة ، وتوفى فيها سنة ١٤٨ هـ (تاريخ بغداد ٣ / ٩) .
- سليمان بن موسى الأموى مولا هم ، فقيه أهل الشام ، ومن كبار أصحاب مكحول ، توفى سنة ١١٥ هـ .
- سليمان بن يسار : مولى ميمونة أم المؤمنين ، أحد الفقهاء السبعة فى المدينة المنورة ، توفى سنة ١٠٧ هـ (وفيات الأعيان) .
- سمرقند : مدينة من أكبر مدن أذربكستان اليوم .
- أبو السنابل بن بعكك بن الحجاج ، صحابى اختلف فى اسمه ، من مسلمة الفتح ، شاعر ، مات فى مكة .
- سنين أبو جميلة السلمى ، أدرك النبى ، وخرج معه عام الفتح . (الاستيعاب ٦٨٩) .
- سهم بن منجاب بن راشد الضبى الكوفى ، تابعي ، توفى قبل المائة .
- سواد العراق : منطقة حدها طولا من الموصل إلى عبادان ، وعرضا من القادسية إلى حلوان العراق .
- سويد بن غفلة الجعفى : تابعي ، قدم المدينة يوم توفى النبى ، ثم نزل الكوفة سنة ٧٠ هـ .
- ابن سيرين = محمد بن سيرين .
- سيف بن الحارث : حمل يوم القادسية اللواء الذى عقده الرسول لأرطاة ابن شراحيل النخعى (طبقات ابن سعد ١ / ٣٤٦) .
- السيوطى : هو عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيرى (جلال الدين) عالم واسع الاطلاع ، كثير التصنيف ، نشأ فى القاهرة ، وتوفى سنة ٩١١ هـ .

الفن

- الشافعي : محمد بن إدريس .
- الشام : إقليم واسع شمالي الجزيرة العربية ، وهو يضم اليوم : سورية ولبنان وفلسطين ، وشرقي الأردن .
- أبو شبل = علقمة بن قيس .
- شبيب بن يزيد الخارجي الشيباني ، ثائر على الحكم الأموي ، حطم جميع الجيوش التي وجهها إليه الحجاج ، مات غرقاً في دجيل سنة ٧٧ هـ .
(البداية والنهاية ٩ / ٢٠) .
- شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي ، قاضي فقيه ، أحد أساتذة النخعي ، ولي قضاء الكوفة في عهد عمر وعثمان وعلي ، ومعاوية ، واستغفى في عهد الحجاج ، فأعفاه ، توفي سنة ٧٨ هـ (شذرات الذهب ١ / ٨٥) .
- شريك : هو ابن عبد الله بن أبي شريك النخعي الكوفي القاضي ، محدث فقيه ذكي ، توفي في الكوفة سنة ١٧٦ هـ (تذكرة الحفاظ ١ / ٢١٤)
والبداية والنهاية ١٠ / ١٧١) .
- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي ، مولا هم الواسطي ، محدث متقن ، توفي في البصرة سنة ١٦٠ هـ (تاريخ بغداد ٩ / ٢٥٥) .
- الشعبي : عامر بن شراحيل الشعبي .
- أبو الشعثاء = جابر بن زيد .
- شعيب بن الحجاج الأزدي ، من رواة الحديث ، روى عن أبي العالية والنخعي .

- شقيق بن سلمة الأسدي (أبو وائل) : تابعي ، من رواة الحديث ، روى عن أبي بكر وعمر ، ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز .
- ابن شهاب = محمد بن مسلم بن شهاب الزهري .
- ابن أبي شيبه = هو عبد الله بن أبي شيبه العبسي الكوفي ، إمام في الحديث ، له المصنف ، توفي سنة ٢٣٥ هـ .

الساد

- صرار : موضع على ثلاثة أميال من المدينة المنورة ، على طريق العراق .
- الصفا : مكان مرتفع في جبل أبي قبيس ، قريب من المسجد الحرام في مكة ، يسعى الحجاج بينه وبين المروة .

الساد

- الضحّاك بن مزاحم البلخي الخراساني ، فقيه مفسر ، توفي سنة ١٠٥ هـ .
- أبو الضحى : هو مسلم بن صبيح الهمداني الكوفي ، توفي سنة ١٠٠ هـ جرية .

الطاء

- طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني ، مولا هم : تابعي فقيه محدث ، له جراءة على وعظ الملوك ، ولد ونشأ باليمن ، وتوفي بالمزدلفة سنة ١٠٦ هـ (وفيات الأعيان ١ / ٢٣٣) .
- الطبري : محمد بن جرير الطبري .
- طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي المدني ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، استشهد يوم الجمل سنة ٣٦ هـ .
- طلحة بن مضر بن كعب بن عمرو الهمداني الياشي الكوفي ، محدث

قارئ ، كان يسمى سيّد القراء ، توفي سنة ١١٢ هـ (حلية الأولياء ١٤/٥)

القلاء

- أبو ظبيان : هو حصين بن جندب بن الحارث الجنبى الكوفى ، من رواة الحديث ، توفي سنة ٩٠ هجرية .

المين

- عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمية ، أديبة ، أمها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ، فزوجها مصعب بن الزبير ، فمات ، ثم عمر بن عبيد الله التيمى فمات ، توفيت سنة ١٠١ هـ .

- عائشة أم المؤمنين ، بنت أبي بكر الصديق القرشية ، تزوجها النبي في العام الثانى للهجرة ، توفيت فى المدينة سنة ٥٨ هـ .

- عابس بن ربيعة النخعى الكوفى ، روى عن عمر وعلى ، وتوفى قبل المائة .

- عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفى ، تابعى من رواة الحديث ، صدوق ، توفى بعد المائة بقليل .

- عاصم بن عمر بن الخطاب القرشى العدوى ، شاعر ، جدّ عمر بن عبدالعزيز لأمه ، مات بالرّيلة سنة ٧٠ هـ .

- عاصم بن أبي النجود : (بهدلة) الأسدى ، مولاهم ، الكوفى ، تابعى ، أحد القراء السبعة ، توفى فى الكوفة سنة ١٢٧ هـ .

- أبو العالية : هورفيع بن مهران الرياحى ، مولاهم ، البصرى ، تابعى قارىء محدث ، توفى سنة ٩٠ هـ (دوائر المعارف الإسلامية ، مادة : أبوالعالية)

- عامر بن شراحيل بن عبد ذى كبار الشعبي الحميرى ، تابعى فقيه محدث ،

كان نديم عبد الملك بن مروان ورسولَه إلى الروم ، ولد ومات في الكوفة سنة ١٠٣ هـ (تاريخ بغداد ١٢ / ٢٢٧) .

- عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي ، صحابي مشهور ، شهد العقبة ، وأول من ولي قضاء فلسطين ، توفي فيها سنة ٣٤ هجرية .

- ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله .

- عبد الجبار بن عبد الله الهمداني الكوفي ، من تابعي التابعين ، مفرط في التشيع ، توفي بعد المائة (الخلاصة ٢٢١) .

- عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، فقيه مبرز توفي سنة ٩٩ هـ .

- عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، صحابي ، حضر موقعة الجمل مع أخته عائشة ، وأنكر على معاوية اتخاذه الملك عضوا ، توفي في مكة سنة ٥٣ هـ (الإصابة ترجمة ٥١٤٣) .

- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي ، فقيه قاض ، ومن رواة الحديث ، كان رجلا صالحا إلا أنه ضعيف في حفظه ، توفي سنة ١٥٦ هـ .

- عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهمداني الكوفي ، تابعي ، حمل العلم والحديث عن أبيه ، توفي سنة ٧٩ هـ .

- عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين جعل عمر الخلافة إليهم ، توفي في المدينة المنورة سنة ٣٢ هـ .

- عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ، ثم الكوفي ، تابعي إمام محدث ، توفي في وقعة دير الجماجم سنة ٨٢ هـ .

- عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي ، صاحب الثورة

- المشهوره التي استقطبت وجود أهل العراق على الحجّاج ، ولكن ثورته مالبثت أن فشلت ، فلجأ إلى ملك الترك ، فقتله سنة ٨٥ هـ .
- عبد الرحمن بن مهدي العنبري ، مولا هم ، البصري ، عالم بالرجال والحديث توفي سنة ٢٩٨ هـ .
- عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي ، أخو الأسود بن يزيد الكوفي ، توفي سنة ٨٣ هـ .
- عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، صحابي مكّي ، سكن الكوفة ، ومات بخراسان .
- عبد الرزاق : عبد الرزاق بن همام بن نافع ، أبو بكر الصنعاني ، إمام حافظ مشهور ، مصنفه مطبوع ، قيل : كان يتشيع ، توفي سنة ٢١١ هـ
- عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص ، والد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز ، والي مصر لأبيه ، سكن حلوان مصر ، ومات فيها سنة ٨٥ هـ (العبر ١ / ٩٩) .
- عبد الله بن الأجدع بن مالك الهمداني ، تابعي من أهل اليمن ، قدم المدينة أيام أبي بكر ، واشترك في فتح القادسية وتوفي فيها ، وهو أخو مسروق .
- عبد الله بن أبي إسحاق (زيد) بن الحارث الحضرمي البصري ، قارئ ونحوي ، توفي سنة ١١٧ هـ .
- أبو عبد الله الجدلي ، هو عبد أو عبد الرحمن بن عبد ، روى عن نخعيمة ابن ثابت وغيره ، رمى بالتشيع .
- عبد الله بن ذكوان القرشي من فقهاء المدينة المشهود لهم ، توفي سنة ١٣٠ هـ
- عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي ، بويع له بالخلافة بعد موت يزيد ابن معاوية ، ودامت خلافته تسع سنوات ، وكان بينه وبين الأمويين

- وقائع قتل في إحداها في مكة سنة ٧٥ هـ (وفيات الأعيان / ٢١٠) .
- عبد الله بن سبأ : يهودى أظهر الإسلام ، وأدخل في الدين مالىس منه ، وقال بالوهمية على ، أصله من اليمن مات سنة ٤٠ هـ (البدء والتاريخ ١٢٩ / ٥) .
 - عبد الله بن سُبْرُمة الضبي الكوفي : فقيه ، قاض ، توفي سنة ١٤٤ هـ .
 - عبد الله بن ضرار بن الأزور الأسدي ، يروى عن عبد الله بن مسعود .
 - عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي أحد القراء السبعة ، وقاضى دمشق توفي سنة ١١٨ هـ .
 - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حبر الأمة ، وترجمان القرآن ، توفي في الطائف ٦٨ هـ .
 - عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، ابن أخي عبد الله بن مسعود ، تابعي فقيه ، ولد في عهد النبي ، ومات قبل المائة .
 - عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي ، هاجر مع أبيه إلى المدنة ، أفق الناس ستين سنة ، توفي في مكة سنة ٧٣ هـ .
 - عبد الله بن عمر الدبوسي (أبو زيد الدبوسي) فقيه حنفي ، له باع في علم الخلاف ، توفي سنة ٤٣٠ هـ (شذرات ٣ / ٢٤٥) .
 - عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي ، أسلم قبل أبيه ، صحابي ، عالم عابد كان يحسن السريانية توفي سنة ٦٥ هـ .
 - عبد الله بن عون بن أرطبان البصري : محدث فاضل عابد ، توفي سنة ١٥٠ هـ .
 - عبد الله بن كثير الداري المكي : أحد القراء السبعة ، وقاضى الجماعة بمكة ، ولد وتوفي فيها سنة ١٢٠ هـ (وفيات الأعيان) .

- عبد الله بن المبارك المروزي ، فقيه محدث مجاهد ، جمع خصال الخير ،
توفي سنة ١٨١ هـ .
- عبد الله بن مسعود الهذلي ، من أكابر الصحابة فضلاً وعقلاً وقرباً من
الرسول ، وعلماً ، أرسله عمر معلماً إلى الكوفة ، توفي سنة ٣٢ هـ .
- عبد الله بن معقل المزني ، صحابي ، من أصحاب الشجرة ، سكن المدينة ،
وأرسله عمر إلى البصرة معلماً فتوفي فيها سنة ٥٧ هـ .
- عبد الله بن يزيد النخعي الكوفي ، روى عن النخعي وغيره ، مات بعد
المائة (تقريب التهذيب) .
- عبد الله بن إياس الشيباني الكوفي الأعور من أصحاب إبراهيم النخعي ،
مات بعد المائة .
- عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي ، خليفة أموي ، فقيه ، واسع
العلم ، توفي سنة ٨٦ هـ .
- أبو عبيد = القاسم بن سلام .
- عبيد الله بن نضلة الخزاعي - ويقال : نضيلة - الكوفي ، قارئ محدث ،
توفي سنة ٧٤ هـ .
- عبيد الله بن زياد بن أبيه ، ولد بالبصرة ، ولأه معاوية خراسان ، ثم
البصرة ، قاتل الحسين بن علي ، فكانت الفاجعة ، وقتل هو في معركة
بينه وبين الأشتر النخعي في أرض الموصل سنة ٦٧ هـ .
- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي التابعي ، أحد الفقهاء
السبعة في المدينة ، شاعر توفي سنة ٩٨ هـ .
- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني
أحد الفقهاء السبعة توفي فيها ١٤٧ هـ .

- عبدة = عبدة السلماني .
- عبدة بن حميد بن صهيب الضبي الكوفي ، من رواة الحديث ، زوى عن الأعمش وغيره ، توفي سنة ١٩٠ هـ .
- عبدة السلماني : هو عبدة بن عمرو السلماني المرادي ، تابعي ، أسلم باليمن ، وهاجر إلى المدينة في زمن عمر ، ورحل إلى الكوفة فكان من فقهاءها ، وهو أحد تلاميذ ابن مسعود ، توفي سنة ٧٢ هـ .
- عبدة بن معتب الضبي الكوفي ، محدث من أصحاب إبراهيم النخعي ، توفي بعد المائة .
- أبو عبدة بن عبد الله بن مسعود ، يقال : اسمه عامر ، كوفي ، توفي بعد المائة .
- عثمان البتي = عثمان بن مسلم البتي .
- عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي ، ثالث الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، وزوج ابنتي رسول الله : رقية ، وأم كلثوم ، توفي في المدينة سنة ٣٥ هـ (البداية والنهاية ، حوادث سنة ٣٥) .
- عثمان بن مسلم البتي البصري ، من فقهاء الرأي في العراق ، توفي سنة ١٤٣ هـ .
- ابن عدي : هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن المبارك بن القطان الجرجاني ، من أئمة الحديث ، توفي سنة ٣٦٥ هـ .
- العراق : إقليم واسع بين بلاد الشام وخراسان .
- العراقي : هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن ، من أئمة الحديث أصله من الكرد ، توفي في القاهرة ٨٠٦ هـ (الضوء اللاع ٤ / ١٧١) .
- عرزم : مقبرة في الكوفة .
- عرفة : جبل قرب مكة ، وهو الموقف في الحج .

- عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي ، أحد الفقهاء السبعة في المدينة المنورة ، توفي فيها سنة ٩٣ هـ .
- عروة بن مضر بن أوس بن حارثة الطائي الكوفي الصحابي .
- عزيز : لما أجلى بختنصر بنى إسرائيل عن بيت المقدس ، وقتل قُراء التوراة كان عزيز صغيراً ، ولما عاد بنو إسرائيل إلى بيت المقدس بعث الله عزيزاً ليحدد لهم أمر دينهم ، فكذبوه ، وقالوا له : إن كنت صادقاً فاتل علينا التوراة ، فكتبها لهم من صدره ، فقالوا : إن الله لم يقذف التوراة في صدر عزيز إلا لأنه ابنه (حاشية الجمل على الجلالين ٢ / ٢٧٦) .
- عطاء = عطاء بن أبي رباح .
- عطاء بن أبي رباح هو عطاء بن أسلم بن صفوان ، تابعي ، ولد باليمن ، ونشأ بمكة فكان عالمها ، توفي سنة ١١٤ هـ .
- عطاء بن يسار الهلالي المدني ، مولى ميمونة ، روى عن ميمونة وغيرها توفي سنة ٩٧ هـ .
- عكرمة = عكرمة مولى ابن عباس = عكرمة بن عبد الله البربري .
- عكرمة بن عبد الله البربري المدني ، مولى ابن عباس ، تابعي ، مفسر ، مؤرخ ، كان رأيته من رأى نجدة الحروري ، مات في المدينة المنورة - سنة ١٠٥ هـ .
- علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي . (أبو شبل) تابعي من أصحاب عبد الله بن مسعود ، شهد صفين مع علي بن أبي طالب ، سكن الكوفة وتوفي فيها سنة ٦٢ هـ .

- علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي الكندي الكوفي ، روى عن المغيرة ابن شعبة وغيره .
- عليّ بن حمزة الكسائيّ الأسدي ، مولا هم ، ولد بالكوفة ، وعاش في بغداد ، أحد القراء السبعة ، نحوي ، توفي بالرّيّ سنة ١٨٩ هـ (تاريخ ابن خلدون ٤ / ٨٢) .
- عليّ زين العابدين هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (زين العابدين) رابع الأئمة الاثني عشرية توفي في المدينة المنورة سنة ٩٤ هـ (طبقات ابن سعد ٥ / ١٥٦) .
- علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي ، ابن عم رسول الله ، ورابع الخلفاء الراشدين ، بويع بالخلافة سنة ٣٥ هـ واستشهد مقتولاً بالكوفة سنة ٤٠ هـ
- علي بن المديني : هو علي بن عبد الله بن جعفر السعدي ، مولا هم البصريّ محدث مؤرخ ، مكثّر من التصنيف ، مات بسامراء سنة ٢٣٤ هـ (تاريخ بغداد ١١ / ٤٥٨ وتذكرة الحفاظ ٢ / ١٥) .
- عمار المرادي = أبو الهيثم المرادي .
- عمار بن ياسر بن عامر الكنانيّ المذحجي ، أحد السابقين إلى الإسلام وأول من بنى مسجداً في الإسلام هو مسجد قباء ، شهد الجمل وصفين مع علي ، وقتل في صفين سنة ٣٧ هـ (الإصابة ترجمة ٥٧٠٦) .
- عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، ثاني الخلفاء الراشدين ، قتل سنة ٢٣ هـ .
- عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي ، ولد ونشأ بالمدينة ، ولي الخلافة سنة ٩٩ هـ وتوفي سنة ١٠١ هـ .
- عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري المدني ، من رواة الحديث ، توفي بعد المائة .

- أبو عمران = إبراهيم بن يزيد النخعي :
- عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي ، أسلم عام خيبر ، بعثه عمر إلى البصرة معلماً ، ولّاه زياد قضاءها ، توفي فيها سنة ٥٢ هـ (تذكرة الحفاظ ١ / ٢٨ وطبقات ابن سعد ٧ / ٤) .
- عمرو بن دينار الجمحي ، مولاهم ، (أبو محمد الأثرم) فارسي الأصل فقيه ، مفتي أهل مكة ، توفي سنة ١٢٦ هـ . (تاريخ الإسلام ٥ / ١١٤) .
- عمرو بن شرحبيل الهمداني الكوفي ، قارئ محدث أخذ العلم عن عمر وعلى توفي قبل المائة .
- أبو عمرو بن العلاء : هو زيان بن عمار التميمي المازني البصري من أئمة اللغة والأدب ، وأحد القراء السبعة ، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ، ومات بالكوفة سنة ١٥٤ هـ .
- عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي ، فاتح مصر ، وأحد دهاة العرب ، أسلم في هذنة الحديبية ، شهد صفين مع معاوية ، مات سنة ٤٣ هـ
- عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد المعروف بمذحج (أنساب السمعاني ٥٥٧) .
- عمرو بن قيس الملائي الكوفي ، من عباد الكوفة وفضلائها (صفة الصفوة ٨ / ٩٢) .
- عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملي المرادي الكوفي ، كان من عباء الكوفة ، رمى بالإرجاء في آخر حياته توفي سنة ١١٩ هـ (صفة الصفوة ٣ / ١٠٦)
- عمرو بن ميمون بن مهران الجزري ، أمه بنت سعيد بن جبير ، من رواة الحديث ، روى عن النخعي والشعبي وغيرهما توفي سنة ١٤٧ هـ .
- العوام بن حوشب بن يزيد بن الحارث الشيباني الواسطي ، أسلم جده

على يد عليّ ، فوهب له جارية ، فولدت له حوشبا ، وكان حوشب على شرطة الحجاج ، وكان العوام ثقة فاضلاً ، توفي سنة ١٤٨ هـ .

- ابن عون = عبد الله بن عون .

- عيسى بن مريم : نبي مرسل ، وُلِدَ لغير أب ، كلّم الناس في المهد ، أنزل الله عليه الإنجيل ، تأمر عليه بنو إسرائيل وزعموا أنهم قتلوه ، وما قتلوه ولكن الله نجاه منهم ، ورفعهم إليه ، وسينزل ليحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم .

- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ، من أصحاب الأعمش فقيه محدث ، توفي سنة ١٨٧ هـ .

الفين

- غالب بن الهذيل : هو غالب بن الهذيل الأودي الكوفي ، تابعي رمى بالرفض ، روى عن النخعي ، وغيره ، توفي بعد المائة .

- الغزالي = محمد بن محمد بن محمد الغزالي .

- غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي ، روى عن الأعمش وغيره ، كان وضاعاً ، اتصل بالمهدي ، ووضع له حديثاً يبرر له اللعب بالحمام . (ميزان الاعتدال ٣/٣٣٨)

الفاء

- فارس : إقليم واسع جداً ما بين العراق ومكران من جهة الهند .

- فرقد السبخي : هو فرقد بن يعقوب السبخي البصري ، زاهد من سبخة البصرة ، كان من نصارى أرمينية ، فأسلم ، توفي سنة ١٣١ هـ .

- فَضَّالَة بن عبيد بن نافذ الأنصاري الأوسي ، صحابي أول مشاهده أخذ ، نزل دمشق ، وولى قضاءها توفي سنة ٥٨ هـ .
- الفضل بن دكين التيمي ، أبو نعيم ، كوفي ، أمام في الحديث ، من شيوخ البخاري ومسلم - توفي سنة ٢١٩ هـ .
- الفضل بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ، أسن ولد العباس ، ثبت يوم حنين ، استشهد في وقعة أجنادين بفلسطين سنة ١٣ هـ (طبقات ابن سعد ٤ / ٣٧) .

القاسم

- قابوس بن أبي ظبيان الجنبى الكوفي ، واسم أبي ظبيان حصين بن جندب ، أحد رواة الحديث ، توفي قبل المائة .
- القاسم = القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق .
- القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي ، مولاهم ، (أبو عبيد) ولد بهراة ، ولى قضاء طرسوس ١٨ سنة ، فقيه محدث أديب ، توفي سنة ٢٢٤ هـ (تاريخ بغداد ١٢ / ٤٠٣ وتذكرة الحفاظ ٢ / ٥) .
- القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي ، قاضي الكوفة ، توفي سنة ١١٠ هـ .
- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أحد الفقهاء السبعة في المدينة ، ولد فيها ، وتوفي بقرية بين مكة والمدينة سنة ١٠٧ هـ (صفة الصفوة ٢ / ٨٨ وحلية الأولياء ٢ / ١٨٣) .
- القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ، روى عن عاصم الأحوال وسليمان التميمي ، توفي سنة ١٧٥ هـ (خلاصة الخزرجي ٣١٤) .

- قبيصة بن ذؤيب الخزاعي ، صحابي ولد في حياة النبي ، ثم كان على خاتم عبد الملك بن مروان بالشام توفي سنة ٨٦ هـ .
- قتادة بن دِعامَة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري ، مفسر محدث فقيه ، إمام بالعربية وأيام العرب ، كان يرى القدر ، مات بواسط سنة ١١٨ هـ (تذكرة الحفاظ ١ / ١١٥) .
- ابن قتيبة : هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري القاضي ، من أئمة الأدب والمصنفين الكثيرين ، ولد ببغداد ، وسكن الكوفة ، وولى قضاء دينور ، توفي في بغداد سنة ٢٧٦ هـ .
- ابن قدامة : هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ، ثم الدمشقي : من أكابر فقهاء الحنابلة ، ولد بفلسطين وتوفي في دمشق سنة ٦٢٠ هـ له كتاب المغني وغيره . (مختصر طبقات الحنابلة ٤٥ وتقديم المغني) .
- قرظة بن كعب الأنصاري الخزرجي ، صحابي فتح الرى ، وولى قضاء الكوفة لعل ، وتوفي فيها في عهده .
- قريب من إياد ، ثائر خازجي في إمارة زياد بن أبيه على العراق ، قتل سنة ٥٠ هـ (تاريخ الطبري ٥ / ٢٣٧) .
- قَمِير بنت عمر الكوفية ، زوجة مسروق بن الأجدع ، تابعة ، روت الحديث عن زوجها ، وغيره ، توفيت قبل المائة .

الكاف

- الكوثري = محمد زاهد الكوثري .
- الكوفة : مدينة من مدن العراق ، قريبة من دجلة .

السلام

- لاهاي : مدينة من أكبر المدن الهولندية اليوم ، وتقع على ساحل البحر .
- الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، مولاهم ، أصله من فارس ومولده قلقشنده ، إمام أهل مصر في الفقه والحديث ، توفي في القاهرة سنة ١٧٥ هـ .

الميم

- ابن ماجّة : محمد بن يزيد الربيعي القزويني ، أحد أئمة الحديث ، وصاحب السنن المعروفة ، توفي سنة ٢٧٣ هـ
- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري ، إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة في الفقه ، توفي سنة ١٧١ هـ .
- ابن المبارك = عبد الله بن المبارك .
- المبرّد : هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُمالي الأزدي ، إمام العربية ببغداد في عصره ، وأحد أئمة الأدب ، ولد في البصرة ، وتوفي في بغداد ، سنة ٢٨٦ هـ .
- مجاهد بن جبر المكي ، مولى بني مخزوم ، تابعي مفسر قارىء فقيه ، أخذ التفسير عن ابن عباس ، استقر في الكوفة ، وتوفي فيها سنة ١٠٤ هـ
- محارب بن دثار بن كردوس السدوسي الشيباني الكوفي ، فقيه وقاض على الكوفة ، توفي سنة ١١٦ هـ (تاريخ الاسلام ٤ / ٢٧٩) .
- محلّ بن محرز الضبيّ الكوفي الأعور ، آخر من بقى من أصحاب النخعي ، توفي سنة ١٥٣ هـ .
- محمد = محمد بن الحسن الشيباني .

- محمد = محمد بن سيرين .
- محمد أبو زهرة ، من علماء مصر المعاصرين ، فيه جرأة في الحق ، وله كتب قيمة ، توفي سنة ١٣٩٤ هـ .
- محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز = الذهبي .
- محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي (الشافعي) أحد الأئمة الأربعة في الفقه ، سُمِّيَ بناصر السنة ، توفي في القاهرة سنة ٢٠٤ هـ .
- محمد بن أبي أيوب الثقفي الكوفي (أبو عاصم) : أحد رواة الحديث ، روى عن النخعي والشعبي ، مات قبل المائة .
- محمد الباقر : هو محمد بن علي زين العابدين بن الحسين الهاشمي القرشي ، خامس الأئمة الاثني عشر عند الإمامية ولد في المدينة المنورة ، ودفن فيها سنة ١١٤ هـ (حلية الأولياء ٨٠/٣) .
- محمد بن جرير الطبري ، شيخ المفسرين ، وشيخ المؤرخين ، وصاحب مذهب في الفقه ، أقام في بغداد ، وتوفي سنة ٣١٠ هـ .
- محمد بن الحسن الشيباني ، جدّه فرقد من موالى بني شيبان ، إمام في الفقه ، صاحب أبي حنيفة ومدوّن مذهبه ، ولي قضاء الرقة ، خرج مع الرشيد إلى خراسان فمات في الري سنة ١٨٩ هـ .
- محمد بن الحنفية : هو محمد بن علي بن أبي طالب ، أمه الحنفية خولة بنت جعفر ، كان محمد من الأبطال الأشداء ، توفي سنة ٨١ هـ .
(صفة الصفوة ٧٧ / ٢)
- أبو محمد الرامهرمزي = الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد .
- محمد زاهد الكوثري : هو محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري ،

جركسي الأصل ، ولد قرب الآستانة ، فقيه حنفي ، أراد مصطفى كمال أتاتورك اعتقاله ، ففر إلى مصر ، وتوفي هناك سنة ١٣٧١ هـ (مقدمة مقالات الكوثري) .

- محمد بن سيرين البصري ، تابعي ، إمام أهل البصرة في الفقه والحديث ، كان والده مولى لأنس بن مالك ، توفي في البصرة سنة ١١٠ هـ (تاريخ بغداد ٥ / ٣٣١ وحلية الأولياء ٢ / ٢٦٣) .

- محمد بن العباس اليزيدي البغدادي ، أديب استدعاه المقتدر العباسي لتعليم أولاده ، توفي سنة ٣١٠ هـ (مقدمة أمالي اليزيدي) .

- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي ، من فقهاء الرأي ، ولي القضاء للأمويين ثم للعباسيين ، توفي في الكوفة سنة ١٤٨ هـ .

- محمد بن فضيل بن غزوان الضبي ، مولاهم ، الكوفي ، أحد رواة الحديث ، توفي سنة ١٩٥ هـ .

- محمد بن كعب القرظي المدني ، نزل الكوفة مدة ، وتوفي سنة ١٢٠ هـ .

- محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، أبو حامد ، حجة الإسلام ، فيلسوف متصوف فقيه كثير التصنيف ، ولد ومات في الطابران - قصبه طوس - بخراسان سنة ٥٠٥ هـ (شذرات الذهب ١ / ٤٩٣ ووفيات الأعيان ١ / ٤٩٣) .

- محمد بن مسلم بن تدرس (أبو الزبير) الأسدي ، مولاهم ، المكي ، تابعي ، توفي سنة ١٢٦ هـ .

- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري القرشي ، تابعي ، أول من جمع الحديث ، وأحد أكابر الفقهاء الحفاظ . توفي في فلسطين سنة ١٢٤ هـ .

- محمد المنتصر الكتاني : ولد بالمدينة المنورة سنة ١٣٣٢ هـ وانتقل مع

أسرته إلى دمشق ثم إلى المغرب ، ودرس في عدة جامعات ، وعمل مستشاراً
لرابطة العالم الإسلامي في مكة (مقدمة كتابه : مالك) .

- المختار الثقفي : هو المختار بن أبي عبيد الله بن مسعود الثقفي : ثائر دعا إلى
إمامة محمد بن الحنفية ، واستولى على عدة مدن عراقية ، تتبع قتلة
الحسين وقتلهم ، ثم قُتل في معركة بينه وبين مصعب بن الزبير سنة
٦٧ هـ .

- مدلة : زوجة مالك بن أدد الذي توفي وترك لها ولدين مالكا وطيثا ،
فأذحجت - أي أقامت - عليهما ولم تتزوج . فنسب إليها مالك بن أدد
وسمى بـ (مذحج) . (تاج العروس ، مادة : ذحج) .

- المدينة : هي مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، من مدن الجزيرة العربية ،
شمالاً مكة .

- مرثد بن عبد الله اليزني الحميري (أبو الخير) تابعي ، مفتي أهل مصر
توفي سنة ٣٠ هـ

- مرة الهمداني : هو مرة بن شراحيل الهمداني الكوفي ، من علماء التابعين ،
توفي سنة ٧٦ هـ .

- مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ، خليفة أموي ، وفقهه ، ولد في
مكة ، بويع بالخلافة سنة ٦٤ هـ وتوفي سنة ٦٥ هـ .

- المروة : جبل ينتهي إليه الحجاج في سعيهم بين الصفا والمروة .

- مزدلفة : هي جمع (انظر : جمع) .

- مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني ، تابعي فقيه محدث ، يمني ، قدم
المدينة أيام أبي بكر ، وأقام في الكوفة ، وشهد حرب علي بن أبي طالب
توفي سنة ٦٣ هـ

- مُسْعَر بن كِدَام بن ظهير الهلالي العامري الرّواصي الكوفي ، من حَفَظَ الحديث ، توفي في مكة سنة ١٥٢ هـ .
- مسلم بن جندب الهذلي المدني القاريء ، تابعي ، من رواة الحديث ، توفي سنة ١٠٦ هـ .
- مسلم : هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري من أئمة الحديث ، وصاحب الكتاب الصحيح المعروف بصحيح مسلم ، توفي بنيسابور سنة ٢٦١ هـ .
- أبو مسهر : هو عبد الأعلى الغساني الدمشقي (ابن أبي دارمة) : من حفاظ الحديث ، امتحنه المأمون العباسي في مسألة خلق القرآن ، وسجنه ، فمات في السجن سنة ٢١٨ هـ . (تاريخ بغداد ١١ / ٧٢) .
- المسيح = عيسى بن مريم .
- مصر : إقليم واسع شمال القارة الإفريقية مشرف على البحرين : الأبيض ، والأحمر .
- مُطَرِّف بن طريف الحارثي الكوفي ، تابعي من رواة الحديث ، روى عن الشعبي وغيره ، توفي سنة ١٤١ هـ .
- مُعَاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي ، صحابي فقيه ، بعثه النبي قاضيًا إلى اليمن ، توفي في الشام سنة ١٨ هـ (الإصابة ترجمة ٨٠٣٩)
- معاذ بن الحارث الأنصاري النجاري القاريء ، صحابي ، أقامه عمر بن الخطاب ليصلي التراويح بالناس ، استشهد يوم الحرّة سنة ٦٣ هـ (الاستيعاب دس ١٤٠٧)

- أبو معاوية : محمد بن حازم الضرير الكوفي ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، توفي سنة ٩٥ هـ .
- معاوية بن أبي سفيان (صخر بن حرب) الأموي ، صحابي ، مؤسس الدولة الأموية ، توفي في دمشق سنة ٦٠ هـ .
- معبد الجهتي : هو معبد بن عبد الله بن عريم الجهني البصري ، أول من قال بالقدر في البصرة ، خرج مع ابن الأشعث على الحجاج ، ثم هرب إلى مكة بعد فشل الثورة ، فقتله الحجاج صبراً . (إصابه ترجمة ٨٣٣٠) .
- أبو معشر = زياد بن كليب الحنظلي .
- ابن معين = يحيى بن معين .
- مغيرة = مغيرة بن مقسم .
- المغيرة بن شعبه الثقفي ، صحابي من دهاة العرب ، أسلم سنة ٥ هجرية ولاء عمر البصرة ، تم الكوفة ، ثم ولاء معاوية الكوفة ، توفي سنة ٥٠ هـ . (الإصابه ترجمة ٨١٨١) .
- مغيرة بن مقسم الضبي ، مولا هم الكوفي ، فقيه محدث ، روى عن الشعبي والنخعي وغيرهما ، توفي سنة ١٣٦ هـ .
- مكة : مدينة عظيمة في إقليم الحجاز من جزيرة العرب ، فيها الكعبة المشرفة .
- مكحول بن أبي مسلم الهذلي ، مولا هم ، الشامي ، فقيه أهل الشام ومحدثهم ، أصله من فارس ، توفي في الشام ١١٢ هـ .
- أبو المليح بن أسامة ، اختلف في اسمه ، تابعي ، من رواة الحديث ، روى عن أبيه وغيره ، توفي سنة ٩٨ هـ .

- مليكة بنت يزيد بن قيس : أم إبراهيم النخعي . وأخت الأسود بن يزيد ،
(أنساب السمعاني ٥٥٧) .
- منتشر بن الأجدع بن مالك الهمداني ، أخو مسروق ، استشهد يوم
القادسية . (طبقات ابن سعد ٦ / ٧٧) .
- ابن المنذر : هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، فقيه محدث ،
عالم بالخلاف ، شيخ الحرم المكي ، توفي في مكة سنة ٣١٩ هـ . (تذكرة
المفاظ ٢ / ١٢٦) .
- منصور = منصور بن المعتمر .
- منصور بن سُلَمة بن عبد العزيز الخزاعي البغدادي ، من رواة الحديث
الثقات ، توفي سنة ٢١٠ هـ .
- منصور بن المُعتمر بن عبد الله بن ربيعة السلمى الخزاعي الكوفي ، حافظ
متقن ، من أصحاب إبراهيم النخعي ، توفي سنة ١٣٢ هـ .
- المهدي : هو محمد بن عبد الله المنصور (المهدي) خليفة عباسي ، أول
الخلافة سنة ١٥٨ هـ ، وتوفي سنة ١٦٩ هـ . (القنبيه والإشراف ٢٩٦) .
- المهلب بن أبي صفرة : انتدبه مُصعب بن الزبير لقتال الخوارج الأزارقة ،
واستمر في حربهم تسعة عشر عاما ، ولأه عبد الملك بن مروان خراسان
سنة ٧٩ هـ . فتوفي فيها سنة ٨٣ هـ .
- أبو موسى الأشعري : هو عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري ،
صحابي من أصحاب الفتوح ، وأحد الحكمين بين معاوية وعلي بن أبي
طالب ، توفي سنة ٤٤ هـ (طبقات ابن سعد ٤ / ٧٩) .
- موسى بن قيس الحضرمي الفراء الكوفي (عصفور الجنة) مات بعد المائة .

- موسى بن مسلم الكوفي الطحان - يقال له : موسى الصغير - من رواة الحديث ، روى عن النخعي ومات بعد المائة .
- ميمون : أبو حمزة الأعور القصاب الكوفي ، من رواة الحديث ، روى عن النخعي والشعبي ، وتوفي بعد المائة .
- ميمون بن مهران الرقي ، كان مولى لامرأة بالكوفة ، فأعتقته ، فاستوطن الرقة ، استعمله عمر بن عبد العزيز على قضاء وخراج الجزيرة ، توفي سنة ١١٧ هـ .
- ميمونة بنت سعد : مولاة وخادمة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

النون

- نافع مولى ابن عمر ، ديلي الأصل ، أصابه ابن عمر في بعض مغازيه ، فقيه محدث ، أرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليفقه أهلها ، توفي سنة ١١٧ هـ . (وفيات الأعيان ٥٠/٢)
- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي ، مولاهم ، المدني ، أصله من أصبهان ، أحد القراء السبعة ، توفي في المدينة ١٦٩ هـ .
- النسائي : هو أحمد بن علي بن شعيب النسائي القاضي ، الحافظ ، إمام في الحديث صاحب السنن المعروفة باسم سنن النسائي ، توفي في فلسطين سنة ٣٠٣ هـ . (البداية والنهاية ١١ / ١٢٣) .
- النعمان بن بشير بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري ، صحابي شهد صفين مع معاوية ، ولي قضاء دمشق ، وولى اليمن لمعاوية ، ثم الكوفة ، ثم حمص ، وقتل فيها سنة ٦٥ هـ .
- النعمان بن ثابت التميمي ، مولاهم (أبو حنيفة) الكوفي ، أحد الأئمة الأربعة في الفقه ، أراد المنصور على القضاء ، فأبى ، فسجنه ، فتوفي في السجن

سنة ١٥٠ هـ (تاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٣ والبداية والنهاية : حوادث سنة ١٥٠ هجرية) .

- أبو نعيم الأصبهاني : هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ، إمام بالحديث ، مؤرخ ، له تصانيف أشهرها « حلية الأولياء » توفي سنة ٤٣١ هـ (تقدمتنا لكتابه دلائل النبوة) .

- أبو نعيم = الفضل بن دكين .

- النووي = يحيى بن شرف .

الهــ

- أبو هاشم بن محمد بن الحنفية ، هو عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب أحد زعماء العلويين ، كان يبيت الدعاة للتنفير من بني أمية ، توفي مسموما سنة ٩٩ هـ . (شذرات الذهب ١ / ١١٣ هـ) .

- أبو هاشم : القاسم بن كثير الخارقي الهمداني الكوفي ، أحد أصحاب إبراهيم النخعي ، مات قبل المائة بقليل .

- هجر : هي إقليم البحرين اليوم ، من أقاليم جزيرة العرب .

- أبو هذيل = غالب بن الهذيل .

- أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر الدوسي .

- هشام = هشام بن عائذ .

- هشام بن عائذ بن نصيب الأسدي ، من رواة الحديث ، روى عن النخعي والشعبي وغيرهما ، توفي بعد المائة .

- هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى الواسطى ، من رواة الحديث ،

روى عن القاسم بن مهران ، وغيره توفي سنة ١٨٣ هـ . (صفة الصفوة ١١ / ٥٩ وتهذيب التهذيب ٣ / ١٥) .

- همام بن الحارث النخعي الكوفي تابعي عابد ، من رواة الحديث روى عن ابن مسعود وغيره توفي سنة ٦٥ هـ .

- هني بن نويرة الضبي الكوفي ، عابد روى عن علقمة بن قيس ، قتله شبيب الخارجي . قبل سنة ٨٠ هـ .

- هريدة : زوجة إبراهيم النخعي .

- أبو الهيثم المرادي الكوفي ، قيل : اسمه عمارة صاحب القصب ، من أصحاب إبراهيم النخعي ، وكان بجانبه في مرض موته ، مات بعد المائة .

الواو

- أبووائل : هو شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز .

- وبرة بن عبد الرحمن المسلي الكوفي ، تابعي ، روى عن ابن عباس والنخعي والشعبي ، توفي سنة ١١٦ هـ .

- وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ، فقيه محدث ، أراد الرشيد على قضاء الكوفة ، فأبى ورعاً ، ولد بالكوفة ، وتوفي فيها ١٩٧ هـ (تذكرة الحفاظ ١ / ٢٨٢ وحلية الأولياء ٨ / ٣٦٨) .

- ولي الله الدهلوي = أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي .

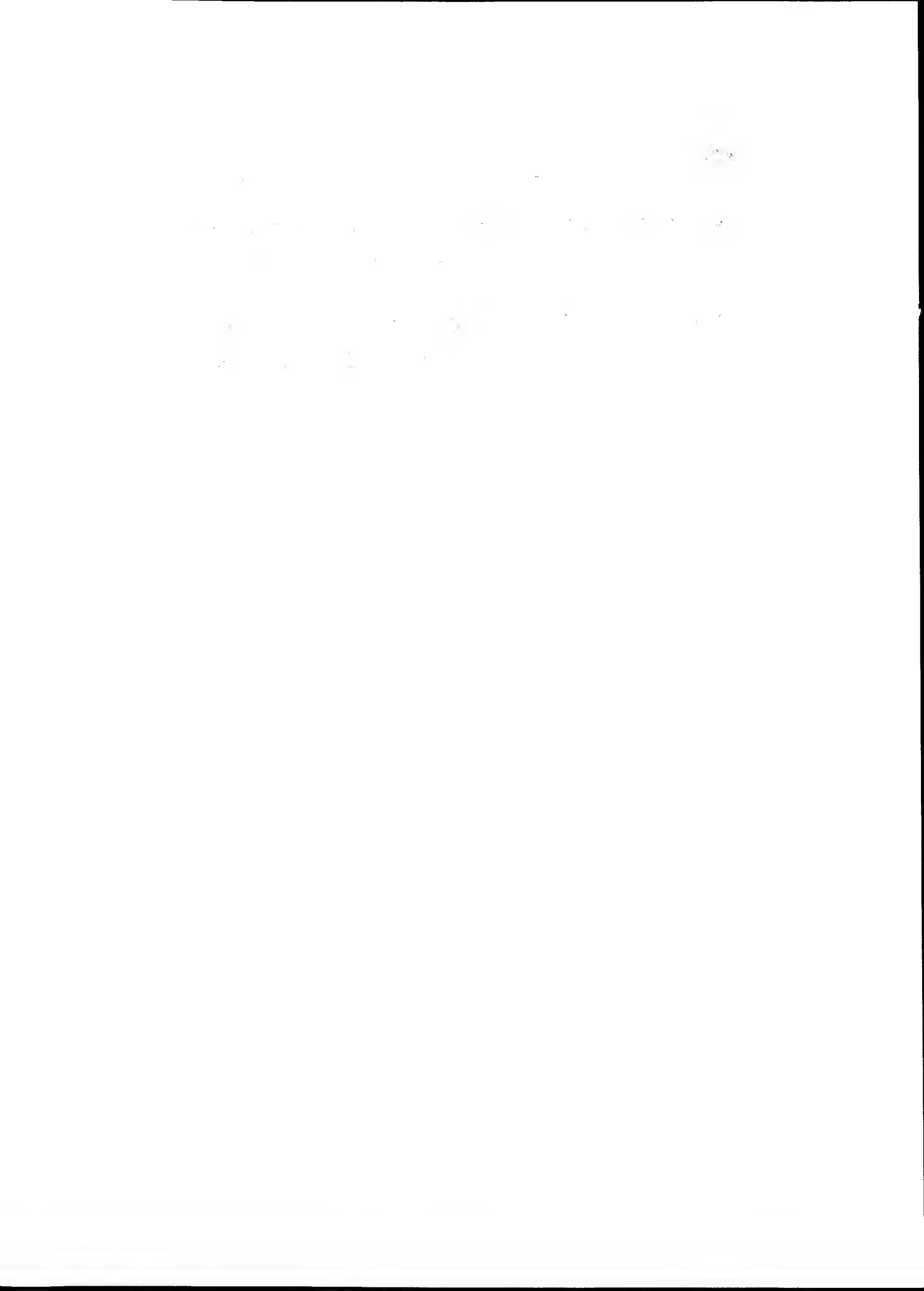
- الوليد بن عبد الملك بن مروان ، من خلفاء الدولة الأموية ، فقيه توفي سنة ٩٦ هـ .

الياء

- يحيى بن الحارث الذمّارى ، أحد قراء الشام المشهورين ، توفى سنة ١٤٥ هـ .
- يحيى بن شرف بن مرى بن حسن الحزامى النووى الحورافى ، فقيه محدث له تصانيف كثيرة ، أقام فى دمشق ، وتوفى فى نوى من قرى حوران سنة ٦٧٦ هـ .
- يحيى القطان : هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان اتميمى البصرى ، من أئمة الحديث ، توفى سنة ١٩٨ هـ .
- يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام المرمى الغطفانى ، مولاهم البغدادي ، من أئمة الحديث ومؤرخى رجاله ، توفى فى المدينة المنورة حاجاً سنة ٢٣٣ هـ .
- يحيى بن وثّاب الأسدي ، مولاهم الكوفى ، تابعى ، من القراء المشهورين ، توفى سنة ١٠٣ هـ .
- يحيى بن يحيى الليثى ، مولاهم ، الأندلسى القرطبى ، فقيه ، من أصحاب مالك بن أنس توفى سنة ٢٣٤ هـ .
- يحيى بن اليمان العجلي الكوفى ، كان من أصحاب سُفبان الثورى ، توفى سنة ١٨٩ هـ .
- يزيد بن الأسود بن عمر بن حارثة النخعى ، والد إبراهيم النخعى ، رأى ابن عمر ، وسأله عن تطيّب المحرم ، له رواية لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (مسند أبي حنيفة ١١٤) .
- يزيد بن أبي حبيب (سويد) : تابعى ، فقيه مصر ومحدثها ، كان عبداً نوبياً ، توفى سنة ١٢٨ هـ .

- يحيى بن أبي كثير الطائى ، مولا هم ، أبو نصر الياهى ، من رواة الحديث ،
توفى سنة ١٣٢ هـ .
- يزيد بن القعقاع المخزومى ، مولا هم ، المدنى (أبو جعفر) : تابعى ،
أحد القراء العشرة ، توفى فى المدينة سنة ١٣٢ هـ (تاريخ الإسلام ٥ /
١٨٨) .
- يزيد بن معاوية النخعى ، من عبّاد الكوفة وفرسانها ، استشهد فى غزوة
بلنجر سنة ٦٤ هـ (الكامل فى التاريخ ٣ / ٥٠) .
- يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، من ملوك بنى أمية ، ولى الخلافة سنة
٦٠ هـ وحصلت فى عهده بلالها منها : قتل الحسين : واستباحة المدينة ،
توفى سنة ٦٤ هـ .
- أبو يزيد الضبى : أيوب بن أبي خالد ، من رواة الحديث ، قال عنه ابن
حجر : مجهول ، روى عن ميمونة خادم النبى حديثا فى عتق ولد الزنا ،
وفى قبيلة الصائم .
- يعقوب بن اسحاق الحضرى ، مولا هم ، من قراء البصرة المشهورين ،
توفى سنة ٢٠٥ هـ .
- يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفى ، فقيه محدث ، مات سنة بضعم ومائتين .
- اليمن : إقليم من أقاليم جزيرة العرب ، فى جنوبها .
- أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى الكوفى ، ثم
البغدادى ، صاحب أبي حنيفة ، توفى سنة ٤٦٣ هـ .
- يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبى (ابن عبد البر)
إمام بالحديث مؤرخ أديب ، ولى قضاء لشبونة ، وتوفى بشاطبة سنة
١٠٨٢ هـ .

- بونس بن حبيب الضبي ، مولا هم ، إمام نحاة البصرة في عصره ، وهو شيخ سيبويه ، توفي سنة ١٨٢ هـ .
- بونس بن درافس ، معاصر إبراهيم النخعي ، وقد صلى خلف إبراهيم (مصنف عبد الرزاق ٢ / ٣٢١) .



فهرس المراجع حسب الترتيب الألفبائي

أ

- ١ - الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ طبعة الهند ، فإن ذكر الجزء فهو من طبعة المجلس العلمي ١٣٨٥ هـ وإن لم يذكر الجزء فهو من طبعة الأنوار المحمدية الهندية
- ٢ - الآثار لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ١٨٢ هـ طبعة الهند ١٣٥٥ هـ
- ٣ - أبو حنيفة لمحمد أبي زهرة طبع مصر ، دار الفكر العربي ط ٣ سنة ١٩٦٠ م
- ٤ - أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي (الخصاص) مطبعة الأوقاف الإسلامية ١٣٢٥ هـ
- ٥ - أحكام الزواج والطلاق في الإسلام لبدران أبي العينين بدران ، مصر دار المعارف ط ٣ سنة ١٩٦٥ م
- ٦ - أحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي - ٥٠٥ هـ طبع مصر المطبعة العثمانية ١٣٥٢ هـ
- ٧ - الأخبار الطوال لأحمد بن داود الدينوري - ٢٧٢ طبع ليدن ١٨٨٨ م
- ٨ - اختلاف الفقهاء للطحاوي طبعة معهد البحوث . إسلام آباد ١٣٩١ ...
- ٩ - اختلاف الفقهاء لابن جرير الطبري ت ٣١٠ هـ ، ط ليدن ...
- ١٠ - اختلاف الصحابة والتابعين وعامة العلماء مصور في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية عن نسخة بدار الكتب المصرية ...
- ١١ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لأبي يوسف طبع مصر ، مطبعة الوفاء ١٣٥٧ هـ
- ١٢ - الاستذكار لابن عبد البر طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر
- ١٣ - الاستيعاب لابن عبد البر طبع » » » »

- ١٤ - اسعاف المبطأ برجال الموطأ لجلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ مصر ، دار
إحياء الكتب العربية ١٣٤٣ هـ
- ١٥ - الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ ، مصر طبع مصطفى
الباني الحلبي ١٣٧٨ هـ
- ١٦ - الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي ت ٤٣٣ هـ
مطبعة الإرادة - المغرب
- ١٧ - الإشراف لابن المنذر مخطوطة بمكتبة السلطان أحمد الثالث برقم ١١٠٠
في اسطنبول
- ١٨ - أصول الفقه لمحمد أبي النور زهير طبع مصر دار الاتحاد للطباعة
- ١٩ - الإعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار لمحمد بن موسى الهمداني ت ٥٨٤ هـ
طبع حمص ١٣٨٦ هـ
- ٢٠ - اعتقادات فرق المسلمين والمشر كين لفخر الدين محمد بن عمر الرازي
ت ٦٠٦ هـ ، مصر مكتبة النهضة المصرية ١٣٥٦ هـ
- ٢١ - الأعلام لخير الدين الزركلي ط ٣
- ٢٢ - أعلام الموقعين عن رب العالمين لمحمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)
ت ٧٥١ هـ ، مصر مطبعة السعادة ١٣٧٤ هـ
- ٢٣ - أعيان الشيعة للسيد محمد أمين الحسيني العاملي طبع دمشق ط ١
- ٢٤ - الأمل لأبي علي إسماعيل بن القاسم القاني ت ٣٥٦ هـ ، مصر دار
الكتب ١٣٤٤ هـ
- ٢٥ - أمالي اليزيدي لمحمد بن العباس اليزيدي ت ٣١٠ هـ ظ ١ الهند ١٣٦٧ هـ
- ٢٦ - الإمام الترمذي لنور الدين عتر ، مصر ، مطبعة لجنة التأليف
والترجمة ١٣٩٠ هـ
- ٢٧ - الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤ هـ ، مصر ، المكتبة
التجارية الكبرى ١٣٥٣ هـ
- ٢٨ - الأنساب لعبد الكريم السمعاني ت ٥٦٢ هـ مصور عن مخطوط في المكتبة
الوطنية بحلب برقم ٤٢ ك
- ٢٩ - أنساب الأشراف لأحمد بن يحيى البلاذري ت ٢٧٩ هـ ، مصر ١٩٣٨ م

- ٣٠ - أنساب قبائل العرب وأشهر الرواة عنهم ، مخطوطة في المكتبة الأحمدية
بحلب برقم ٢٣٢
٣١ - الإنصاف في بيان أسباب الخلاف لأحمد بن عبد الرحيم الدهلوى ،
مصر ، المنصورة مطبعة فاروق الأول
٣٢ - الأنوار في الجمع بين المتنى والاستذكار لمحمد بن سعيد بن زرقون ،
مخطوط في مكتبة الأخ الدكتور عبد الستار أبى غدة
٣٣ - أنوار الحلك على شرح المنار لابن ملك لمحمد بن إبراهيم الحلبي ت ٩١٥ هـ
المطبعة العثمانية ١٣١٥ هـ

ب

- ٣٤ - الباعث الخئث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر ،
مصر ، طبع محمد على صبيح وأولاده
٣٥ - البحر الزخار الجامع لمذاهب الأمصار لأحمد بن يحيى المرتضى ، مصر
مطبعة السعادة ١٣٦٦ هـ
٣٦ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين الكاسانى ت ٥٨٧ هـ ،
مصر ، شركة المطبوعات العلمية ١٣٢٧ ط ١
٣٧ - البداية و النهاية لإسماعيل بن كثير ٧٧٤ ، بيروت ، مكتبة
المعارف ١٩٦٦ م
٣٨ - بداية المجتهد و نهاية المقتصد لمحمد بن أحمد القرطبي (ابن رشد الحفيد)
ت ٥٩٥ هـ ، مصر مطبعة الاستقامة ١٣٧١ م
٣٩ - البلدان لعبد الواحد بن إبراهيم بن الفقيه ت ٦٣٦ هـ ، طبع ليدن ...
٤٠ - البيان والتبيين لعمر بن بحر الجاحظ ت ٢٥٥ هـ ، مصر دار المعارف ...
٤١ - بين الشريعة الإسلامية والقانون الرومانى : صوفى حسن أبو طالب ، مصر ،
مكتبة النهضة

ت

- ٤٢ - تاج العروس - محمد مرتضى الحسينى الزبيدى ت ١٢٠٥ هـ ، ط
الكويت ، وزارة الثقافة
٤٣ - التاج الجامع للأصول - منصور على ناصف ، ط مصر ، عيسى البابى
الحلبى وشركاه ، طبع ٤

- ٤٤ - تاريخ الإسلام - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، ط مصر
مكتبة القدسي ١٣٦٨ هـ
- ٤٥ - التاريخ الإسلامي العام - علي إبراهيم حسن ، ط مصر ، مكتبة
النهضة المصرية ١٣٥٣ هـ
- ٤٦ - تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي - علي حسن الخربوطي ، ط مصر
دار المعارف ١٩٥٩ م
- ٤٧ - تاريخ الأمم والملوك - محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠ هـ ، مصر ،
المطبعة الحسينية ، ودار المعارف
- ٤٨ - تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين القاطنين بأمر الأمة - لجلال الدين عبد الرحمن
السيوطي ت ٩١١ ط ، مصر ، المطبعة المنيرية
- ٤٩ - تاريخ الشعوب الإسلامية - كارل بروكلمان ، ط بيروت دار العلم
للملايين ١٩٥٣ م ط ٢
- ٥٠ - تاريخ اليعقوبي - أحمد بن إسحاق ت ٢٩٢ هـ ، ط بيروت ، دار
صادر ودار بيروت ١٣٧٩ م
- ٥١ - تخريج الفروع على الأصول - محمود بن أحمد الزنجاني ت ٦٥٦ هـ ، ط
دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٢ هـ
- ٥٢ - تذكرة الحفاظ - محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، ط الهند ،
حيدر آباد
- ٥٣ - التراتيب الإدارية - عبد الحى الكتانى ، ط بيروت ، مصور
عن الطبعة الأولى
- ٥٤ - تفسير المظهرى - محمد ثناء الله العثماني المظهرى - ١٢٢٥ هـ ، ط الهند
دهلي ١٣٨٣ هـ
- ٥٥ - تفسير ابن كثير - اسماعيل بن كثير ت ٧٧٤ هـ ، ط مصر ، دار
أحياء الكتب العربية :
- ٥٦ - تفسير الطبرى - محمد بن جرير الطبرى ت ٣١٠ هـ ، ط مصر ،
دار المعارف
- ٥٧ - تقريب التهذيب - أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ، ط المدينة
المنورة ، المكتبة العلمية

- ٥٨ - التلويح على التوضيح سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني - ٧٩٣ هـ ط
الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ
٥٩ - التمهيد لابن عبد البر - ٤٦٣ هـ ، ط الرباط المطبعة الملكية
٦٠ - تهذيب التهذيب - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - ٨٥٢ هـ ط ١
سنة ١٣٢٥ هـ
٦١ - تهذيب الأسماء واللغات - يحيى بن شرف النووي ٦٧٦ ط المطبعة
المنيرية

ج

- ٦٢ - الجامع لأحكام القرآن - محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - ٦٧١ هـ ط
مصر ، دار الكتب ١٣٧٢ هـ
٦٣ - جامع البيان عن تأويل القرآن : تفسير الطبري
٦٤ - جامع الأصول في أحاديث الرسول - ابن الأثير الجزري - ٦٠٦ هـ ،
ط دمشق ١٣٨٩ هـ
٦٥ - الجرح والتعديل - عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي - ٣٢٧ هـ ، ط
الهند ١٣٧١ هـ

ح

- ٦٦ - حاشية عزمي زاده على شرح المنار - مصطفى بن منير (عزمي
زادة ت ١٠٤٠ هـ) ط المطبعة العثمانية ١٣١٥ هـ
٦٧ - حجة الله البالغة أحمد عبد الرحيم (حجة الله الدهلوي ت ١١٧٦ هـ)
ط مصر المطبعة المنيرية ١٣٥٢ هـ
٦٨ - الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن الشيباني طبع حيدر آباد الدكن
١٩٦٥
٦٩ - الحديث والمحدثون - محمد أبو زهرة ، ط مصر ١٣٧٨ هـ ط ١ ...
٧٠ - الحسبة في الإسلام - أحمد بن تيمية ت ٧٢٨ هـ ، ط دمشق ،
دار البيان ١٣٨٧ هـ
٧١ - الحضارة الإسلامية فون كرامر ، ط مصر ، دار الفكر

- ٧٢ - حلية الأولياء : أبو نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ ، ط مصر ١٣٥٤ هـ ط ١ ...
 ٧٣ - حياة الشعر في الكوفة - يوسف خليف ، مصر ، دار الكتاب
 العربي ١٣٨٨ هـ

خ

- ٧٤ - الخراج - يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف ت ١٩٢ هـ) ، ط
 المطبعة الأميرية ١٣٠٢ هـ
 ٧٥ - خطط الكوفة - ماسنيون ، ط ليدن ١٩٠٩ م ثم صيدا ١٩٣٩ م ...
 ٧٦ - الخوارج في الإسلام - عمر أبو النصر ، ط بيروت ، مكتبة المعارف
 ١٩٥٦ م

د

- ٧٧ - الدعوة إلى الإسلام - توماس أرنولد - مصر مكتبة النهضة المصرية
 ١٩٤٧ هـ
 ٧٨ - الدواة العربية وسقوطها - يوليوس ولها وزن ، ط دمشق مطبعة جامعة
 دمشق
 ٧٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية - أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ
 ط ، مصر مطبعة المجالة ١٣٨٤ هـ

ر

- ٨٠ - رد المحتار على الدر المختار - محمد أمين (ابن عابدين - ت ١٢٥٢ هـ) ،
 ط بولاق ط ١
 ٨١ - الرد على سير الأوزاعي - يعقوب بن إبراهيم - (أبو يوسف ت ١٨٢ هـ) ،
 ط مصر ط ١
 ٨٢ - رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي - أبو حنيفة النعمان بن ثابت ت ١٥٠ هـ ،
 ط مصر ، مطبعة دار الأنوار ١٣٦٨ هـ
 ٨٣ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة - أبو داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥ هـ)
 ط مصر مكتبة القدسي

س

- ٨٤ - سبل السلام ، للصنعاني
- ٨٥ - سلسلة فقهاء أسلف - محمد رواس قلعه جي ، لم يطبع ، وهو في مكتبة المؤلف
- ٨٦ - السنين الأربعة ، للترمذي ، والنسائي ، وأبي داود ، وابن ماجه
- ٨٧ - السنين الكبرى - احمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨ هـ ، ط الهند ١٣٤٤ هـ
- ٨٨ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي - مصطفى السباعي ، مصر ، دار العروبة ١٣٨٠ هـ ط ١
- ٨٩ - السنة قبل التدوين - محمد عجاج الخطيب ، مصر ، مكتبة وهبة ١٣٨٣ هـ
- ٩٠ - سيرة ابن هشام - عبد الملك بن هشام ت ٢١٨ هـ ، مصر ، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٥ هـ ط ٢
- ٩١ - سيرة عمر بن عبد العزيز - عبد الله بن عبد الحكم - ط حلب مكتبة ربيع
- ٩٢ - سيرة عمر بن الخطاب - عبد الرحمن ابن الجوزي ت ٥٩٧ هـ ، ط مصر المكتبة التجارية ١٣٣١ هـ

ش

- ٩٣ - شذرات الذهب - عبد الحى بن العماد ١٠٨٩ هـ ، مصر ، مكتبة القدسى ١٣٥٠ هـ
- ٩٤ - شرح النووى أصحح مسلم - يحيى بن شرف النووى ، مصر ، المطبعة المصرية
- ٩٥ - شرح البيهقونية - عبد الله سراج الدين ، حلب مطبعة الأصيل ط ٣ .
- ٩٦ - شرح المنار - عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك ، المطبعة العثمانية ١٣١٥ هـ
- ٩٧ - شرح معاني الآثار للطحاوى ، طبع مصر

ص

- ٩٨ - صحيح البخارى - محمد بن إسماعيل ت ٢٥٦ هـ
 ٩٩ - صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج ت ٢٦١ هـ
 ١٠٠ - صفة الصفوة - عبد الرحمن بن الجوزى ت ٥٩٧ هـ ، حلب دار الوعى ،
 والهند ١٣٥٦ هـ

ض

- ١٠١ - ضحى الإسلام - أحمد أمين ، مصر ، مكتبة النهضة المصرية -
 ١٣٦٤ هـ ط ٧

ط

- ١٠٢ - طبقات الفقهاء لأبى إسحاق الشيرازى - ٤٧٦ هـ تصوير بيروت ...
 ١٠٣ - الطبقات الكبرى - محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) ط بيروت ، دار بيروت
 ودار صادر ١٣٧٧ هـ
 ١٠٤ - الطبقات الكبرى - عبد الوهاب الشعرانى ت ٩٧٣ هـ ، مصر ...
 ١٠٥ - طرح التثريب - زين الدين عبد الرحيم العراقى ، ت ٨٠٦ هـ ط
 دار المعارف - حلب

ع

- ١٠٦ - العالم والمتعلم - أبو حنيفة النعمان ت ١٥٠ هـ ، ط حلب مكتبة الهدى ١٣٩٢
 ١٠٧ - العبر فى خبر من غبر - محمد بن أحمد الذهبى (ت ٧٤٨ هـ) ط الكويت
 وزارة الثقافة
 ١٠٨ - العبر وديوان المبتدأ والخبر - عبد الرحمن بن خلدون ت ٨٠٨ هـ ، ط
 لبنان دار الكتاب اللبنانى ١٩٥٦ م
 ١٠٩ - العراق فى العصر الأموى - ثابت الراوى ، ط بغداد ، مكتبة -
 النهضة ١٣٦٥ هـ
 ١١٠ - العقد الفريد - أحمد بن عبد ربه (ت ٤٣٩ هـ) ط مصر ، المطبعة العامرة
 الشرقية ١٣١٦ هـ
 ١١١ - علوم الحديث - عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى (ابن الصلاح ،
 ت ٦٤٣ هـ) ، ط حلب مطبعة الأصيل ١٣٨٦ هـ

غ

- ١١٢ - غاية النهاية في طبقات القراء - محمد بن محمد الخزري ت ٨٣٣ هـ ، ط
مصر مكتبة الخانجي ١٣٥١ هـ ط ١

ف

- ١١٣ - فتاوى قاضي خان - محمود الأوزجندی (قاضي خان) وفي الأعلام
اسمه حسن بن منصور - ٥٩٢ هـ
- ١١٤ - فتوح البلدان - أحمد بن يحيى البلاذري ت ٢٧٩ هـ ، ط مصر مطبعة
الموسوعات ١٣١٩ هـ
- ١١٥ - فتوح الشام - محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ) ط بيروت دار الجليل
- ١١٦ - الفرق بين الفرق - عبد القاهر بن طاهر البغدادی ت ٤٢٩ هـ - ط مصر
مطبعة المعارف ١٣٢٨ هـ
- ١١٧ - الفصل في الملل والأهواء والنحل - علي بن أحمد بن حزم ت ٤٥٦ هـ ،
ط مصر المطبعة الأدبية ١٣٢٠ هـ
- ١١٨ - الفهرست - محمد بن إسحاق بن النديم ت ٤٣٨ هـ ، ط مصر المطبعة
الرحمانية ١٣٤٨ هـ
- ١١٩ - فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ت ٨٥٢ هـ ، ط مصر
مصطفى البابي الحلبي

ق

- ١٢٠ - قواعد الأحكام - عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ت ٦٦٠ هـ ،
ط مصر دار الشرق
- ١٢١ - القواعد والفوائد الأصولية - علي بن عباس البعلی الخنبلي ت ٨٠٣ هـ - ط
مصر مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٥ هـ
- ١٢٢ - القواعد - عبد الرحمن بن رجب الخنبلي (ت ٨٧٩ هـ) ط مصر مكتبة
الخانجي ١٣٥٢ هـ ط ١

ك

- ١٢٣ - الكامل في التاريخ - على بن محمد (ت ٦٣٠ هـ) ، ط مصر ١٣٠٢ هـ (يشار إليه بلفظ «الكامل في التاريخ»)
 ١٢٤ - الكامل في الأدب - محمد بن يزيد (المبرد ت ٢٨٥ هـ) ، ط مطبعة الاستقامة ١٩٥١ م مصر

ل

- ١٢٥ - الآليء المصنوعة ، في الأحاديث الموضوعة - عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ ، ط مصر المكتبة التجارية الكبرى
 ١٢٦ - اللباب شرح الكتاب - عبد الغنى الميمني (ت ١٢٩٨ هـ) ، ط اسطنبول ١٣١٦ هـ
 ١٢٧ - لسان العرب - محمد بن المكرم (ابن منظور ت ٧١١ هـ)

م

- ١٢٨ - مجلة الأحكام العدلية - مجموعة من العلماء ، ط مطبعة شعاركو ١٣٨٨ هـ ، طه
 ١٢٩ - مجمع الزوائد - على بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) ، ط بيروت دار الكتاب ١٩٦٧ م ط ٢
 ١٣٠ - المجموع - يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ ، ط مطبعة العاصمة بمصر
 ١٣١ - المحاسن والأضداد - عجمو بن بحر (الجاحظ ت ٢٥٥ هـ) ، ط بيروت الشركة اللبنانية للكتاب ١٩٦٩ م
 ١٣٢ - المحلى - على بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) ، مصر المطبعة المنيرية ١٣٤٨ هـ ط ١
 ١٣٣ - المختار في مناقب الأنبياء - المبارك بن محمد (ابن الأثير الجزري ت ٦٠٦ هـ) مخطوط في مكتبة الأحمديّة بحلب برقم ٢٧١
 ١٣٤ - مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، ط مصر المطبعة الأميرية ١٣٢٩ هـ
 ١٣٥ - مختصر في طبقات علماء الحديث محمد عبد الهادي الحنبلي ، مخطوط في مكتبة الأحمديّة بحلب برقم ٢٦٢

- ١٣٦ - المختصر في أخبار البشر - إسماعيل أبو الفدا ، ت ٧٣٢ هـ ، مصر المطبعة الحسينية ط ١ ٥٠٥
- ١٣٧ - مختصر تاريخ الحضارة العربية - جورج جداد وراتب الحسامي ، ط دمشق مطبعة العلوم والآداب ١٣٧١ هـ
- ١٣٨ - المدخل الفقهي العام - مصطفى أحمد الزرقاء ، ط دمشق مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٥ هـ ط ٤
- ١٣٩ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - مهدي الخزومي ، ط بغداد دار المعرفة ١٣٧٤
- ١٤٠ - مراقب الفلاح - الحسن بن عمار الشرنبلالي (ت ١٠٦٩ هـ) ط مصر
- ١٤١ - مرصد الاطلاع عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي ت ٧٣٩ هـ ، ط دار أحياء الكتب العربية ١٣٧٣ هـ
- ١٤٢ - مروج الذهب - علي بن الحسين المسعودي ت ٣٤٦ هـ ، ط مصر دار الرجاء
- ١٤٣ - المزهر في علوم اللغة - عبد الرحمن السيوطي ت ٩١٥ هـ ، ط مصر مطبعة السعادة ١٣٢٥ هـ
- ١٤٤ - مسالك الأبصار في الممالك والأمصار - أحمد بن يحيى ابن فضل الله العمرى ت ٧٤٩ هـ ، ط مصر دار الكتب ١٣٤٢ هـ
- ١٤٥ - مسالك الممالك - إبراهيم بن محمد الاصطخرى (ت ٣٤٦ هـ) ط ليدن ١٩٢٧ م
- ١٤٦ - مسند أبي حنيفة - أبو حنيفة النعمان (ت ١٥٠ هـ) ط حلب مكتبة ربيع ١٣٨٢ هـ
- ١٤٧ - مستدرک الحاكم - محمد بن عبد الله (الحاكم النيسابوري ت ٤٥٠ هـ) ط الهند ١٣٤٤ هـ
- ١٤٨ - مشاهير علماء الأمصار ، محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) ط مصر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧٩
- ١٤٩ - مصنف بن أبي شيبة - عبد الله بن أبي شيبة - ٢٣٥ هـ ، مخطوط في متحف طوب قيو سراي في اسطنبول

- ١٥٠ - مصنف عبد الرزاق - عبد الرزاق بن اهماث ٢١١ هـ ، ط بيروت ،
دار القلم ١٢٩٢ هـ
١٥١ - المعارف - عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) ط مصر
المطبعة الإسلامية ١٣٥٣ هـ
١٥٢ - معجم البلدان - ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ط مصر
مطبعة السعادة ١٣٢٣ هـ
١٥٣ - المغنى في الفقه الحنبلي - عبد الله بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) ط مصر دار
المنار ١٣٦٧ هـ ط ٣
١٥٤ - المغنى في الضعفاء - محمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ط حلب ، مطبعة
البلاغة ١٣٩١ هـ
١٥٥ - مغنى المتاج - محمد الشريفي الخطيب ، ط مصر مطبعة مصطفى البابي
الحلي ١٣٧٧ هـ
١٥٦ - مقدمة ابن خلدون - عبد الرحمن بن خلدون ت ٨٠٨ هـ ، مصر المكتبة
التجارية الكبرى
١٥٧ - الملل والنحل - محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ت ٥٤٨ هـ ، مصر ...
١٥٨ - مناهل العرفان - محمد عبد العظيم الزرقاني ، مصر دار احياء الكتب
العربية ١٣٧٢ هـ ط ٣
١٥٩ - المنتقى من منهاج الاعتدال - محمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، مصر
المطبعة السلفية ١٣٧٤ هـ
١٦٠ - منهج النقد عند المحدثين - نور الدين عتر ، دمشق دار الفكر ١٣٩٢ هـ
١٦١ - موطأ مالك رواية الليثي - مالك بن أنس ت ١٧٩ هـ ، ط مصر دار احياء
الكتب العربية ١٣٧٠ هـ
١٦٢ - موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني - مالك بن أنس ت ١٧٩ هـ ،
مصر ١٣٨٧ (يشار إليه باسم موطأ محمد بن الحسن تمييزاً)
١٦٣ - ميزان الاعتدال - محمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، ط دار احياء
الكتب العربية ١٣٨٢ هـ

ن

- ١٦٤ - نصب الراية - عبد الله بن يوسف الزيلعي ت ٧٦٢ هـ ، ط المكتبة الإسلامية ١٣٩٣ هـ ط ٢
- ١٦٥ - نهاية الأرب - أحمد بن علي الفزاري القلقشندي ت ٨٢١ هـ ، ط مصر دار الكتب ١٣٤٤
- ١٦٦ - نيل الأوطار - محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ ، ط مصر مصطفى البابي الحلبي ١٣٧١ ط ٢
- ١٦٧ - الهداية شرح بداية المبتدي - علي الفرغاني المرغيناني (ت ٥٩٣ هـ) ، مصر مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٥ هـ

هذا وهناك مصادر أخرى أشرنا إليها أثناء البحث ، والحمد لله رب العالمين *

THE JOURNAL OF THE AMERICAN MEDICAL ASSOCIATION

PUBLISHED WEEKLY
Subscription price, \$5.00 per annum in advance.
Single copies, 15 cents.
Entered as Second-Class Matter, October 3, 1917.
Postage paid at Chicago, Ill.
Acceptance for mailing at special rate of postage provided for in Act of October 3, 1917.
Copyright, 1918, by American Medical Association
Published by the American Medical Association, 535 North Dearborn Street, Chicago, Ill.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٩/٣٤١٨

ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٧١٧ ٢